اختيارات أبي حيان النحوية

في البحر المحيط

جمعاً ودراسة

تأليف
الدكتور بدر بن ناصر البدر
عضو هيئة التدريس
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مكتبة الرشد
الرياض

اختيارات أبي حيان النحوية

في البحر المحيط

جمعًا ودراسة

تأليف
الدكتور بدر بن ناصر البدر
عضو هيئة التدريس
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الجزء الأول

مكتبة الرشد
الرياض

بسم الله الرحمن الرحيم

اختيارات أبي حيان النحوية

في البحر المحيط

مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center for Qur'anic Studies

بسم الله الرحمن الرحيم

١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م

مكتبة الرشد للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الرياض - طريق الحجاز
ص.ب. ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤
هاتف ٤٥٩٣٤٥١ فاكس ٤٥٧٣٣٨١

فرع مكة المكرمة - هاتف ٥٥٨٥٤٠١ - ٥٥٨٣٥٠٦
فرع المدينة المنورة - شارع أبي ذر الغفاري - هاتف ٨٣٤٠٦٠٠
فرع القصيم بريدة - طريق المدينة - هاتف ٣٢٤٢٢١٤
فرع ابها - شارع الملك فيصل - هاتف ٢٣١٧٣٠٧
فرع الدمام - شارع ابن خلدون - هاتف ٨٢٨٢١٧٥

المقَدّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى اللّه عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً أما بعد:

فقد سبق منذ زمن قريب إصدار كتابي «أبو حيان وتفسيره البحر المحيط» من منشورات مكتبة الرشد بالرياض، ويتبعه الآن هذا الجهد الذي أصله رسالتي لنيل درجة الماجستير بعنوان «اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط جمعاً ودراسة» خدمة لكتاب الله عزَّ وجل ووفاء لأهل العلم السابقين بإبراز جهودهم الطيبة وأعمالهم المباركة في العلوم والمعارف الإسلامية، ومنها: تفسير القرآن الكريم، ومن هؤلاء العلماء الأفذاذ أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي المتوفى سنة [٧٤٥ هـ]، الذي ألف التصانيف المشهورة في كل فن، وكان له شخصية واضحة فيها من حيث اختياراته وترجيحاته، ومن مؤلفاته المشهورة «البحر المحيط».

وقد كان اختياري لدراسة اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط للأسباب التالية:

١ ـ أن تفسير أبي حيان «البحر المحيط» من أجل التفاسير وأعلاها شأناً، بذل فيه مؤلفه كل جهوده من أجل خدمة القرآن الكريم، حيث اعتكف على تصنيفه بقية عمره.

٢ ـ أن أبا حيان من علماء النحو الذين كان لهم الأثر الكبير فيمن بعدهم، فقد خدم هذا الفن أكثر عمره، فصنف التصنيفات، وأقرأ التلاميذ، وأفاد منه الخلف عن السلف، وكانت له اختياراته واجتهاداته النحوية والتصريفية التي تدل على إلمام بالنحو، وفهم لأصوله، واطلاع واسع على كلام العرب، مما جعله يصدر أحكامه، ويدلي بتوجيهاته بثقة تامة واطمئنان كامل.

٣ ـ ارتباط هذا الموضوع بالجانب التطبيقي، فإن أبا حيان ـ رحمه الله ـ عرض لكثير من المسائل النحوية وغيرها في البحر المحيط عند النصوص القرآنية، مختاراً ما يراه الراجح في ذلك، ولا شك أن الدراسة التطبيقية النحوية على النصوص أفضل وأجدى بعامة، فكيف إذا كانت مع النص القرآني، كلام رب العالمين، أفصح الكلام.

وقد جعلت هذه الرسالة في قسمين:

القسم الأول: اختياراته النحوية:

وقد جرى العمل في هذا القسم على ما يأتي:

ـ جمعت المسائل النحوية التي كان لأبي حيان اختيار فيها في البحر المحيط في الطبعة الثانية لدار الفكر، سنة ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٣ م.

ـ صنفت هذه المسائل ورتبتها حسب أقسام الكلمة كصنيع الزمخشري في المفصل، وقد واجهتني بعض المسائل التي لم يذكرها الزمخشري في المفصل، فاجتهدت أن أصنفها على حسب الترتيب السابق.

ـ نقلت أقوال النحويين في المسألة ومذاهبهم وما استدلوا به، وردودهم، حسب التسلسل الزمني، محيلاً في الحاشية إلى كتبهم، فإن لم يتيسر ذلك أحلت إلى كتب النحو الرئيسة والمتقدمة.

ـ بينت ما اختاره أبو حيان في المسألة، وما استدل به، أو علل به صحة ما ذهب إليه، متتبعاً ما يقوله عند الآيات القرآنية مع كثرتها.

وقد يخالف أبو حيان ما اختاره في بعض المواضع، فبينت ما ترجح لي أن يكون هو رأيه واختياره.

ـ إن طبعة البحر المحيط التي في الأسواق غير محققة، لذا فقد كثر التصحيف فيها والتحريف، كما أنها لا تخلو من السقط، فاجتهدت باحثاً عن مخطوط له، فيسر الله لي الوقوف على نسخة من مخطوطاته، وذلك في المكتبة المحمودية، بمكتبة الملك عبد العزيز رحمه الله في المدينة المنورة، وهي وإن كانت ناقصة فهي أفضل ما وقفت عليه، وقد وصفت هذه المخطوطة في بيان مخطوطات البحر المحيط، وما وجدت من تصحيف أو تحريف في المطبوع صوبته من المخطوط، وما وجدت من سقط في المطبوع أثبته من المخطوط، وقد أجد ما في المطبوع يخالف ما في المخطوط، وكلاهما صحيح، فلا أغير

ما في المطبوع، بل أنقله، وأذكر ما وجدته في المخطوط في الحاشية، فربما يظهر للقارىء أمر لم أقف عليه.

- إن الدراسة في هذه الرسالة مقصورة على البحر المحيط، ومع هذا فقد رجعت إلى كتب أبي حيان الأخرى، وبخاصة التذييل والتكميل، وارتشاف الضرب، ومنهج السالك. والأول منها مخطوط لم يطبع منه إلا بعض جزئه الأول، واعتمدت على نسخة دار الكتب المصرية، وقد أرجع إلى نسخة الأسكوريال، مبيناً ذلك، إذا كان هناك سقط أو بياض في نسخة دار الكتب.

فأفدت من هذه الكتب في توضيح اختيارات أبي حيان في المسائل الخلافية، وما استدل به لذلك من أدلة، أو علل به لصحة ما ذهب إليه، ما لم يكن في البحر المحيط، مبيناً ما ترجح لي أن يكون هذا اختياره وذلك فيما خالف فيه ما رجحه في البحر المحيط، وكذلك الاستفادة منها في بيان المذاهب النحوية في المسألة، وبيان حجج أصحابها، وردود بعضهم على بعض، حيث إنها من أهم المصادر النحوية المتوسعة في شرح مسائل الخلاف النحوي وحجج المذاهب وردودها.

- بعد بيان اختيار أبي حيان أذكر من تبعه، ومن خالفه، وسبب ذلك.

- قمت بعزو الأبيات وتخريج القراءات والأحاديث والشواهد الشعرية والنثرية، مبيناً معاني الكلمات الغريبة من كتب المعاجم.

- وفي نهاية المسألة أذكر ما ترجح لي فيها، مع بيان السبب في ذلك.

- ترجمت للأعلام الذين ورد ذكرهم في هذه الرسالة بترجمة مختصرة، محيلاً في الحاشية إلى المصادر التي ترجمت لهم.

ـ لم أكتف في توثيق المسائل وبيان آراء العلماء فيها بالكتب المطبوعة، بل رجعت إلى ما تيسر لي من المخطوطات، وعندما استشكلتُ ما في بعض الكتب المطبوعة رجعت إلى مخطوطاتها، إذا كان الأمر يستلزم ذلك.

توسعت في تخريج الأقوال وعزوها إلى أصحابها لمعرفة مواضع هذه المسائل في كتب النحو وغيرها، كما أنني توسعت في ذكر مراجع الشواهد لمعرفة مواضعها وما يرتبط بها من أحكام.

القسم الثاني: الدراسة:

الفصل الأول: مصطلحات أبي حيان في اختياراته.

وفيه تحدثت عن مصطلحاته الصريحة، وغير الصريحة، وذكرت أنه كان يشفع القول الذي لا يختاره بعبارات كثيرة، وهي محل اجتهاد ونظر، ثم ذكرت أموراً تتصل بهذا المبحث.

الفصل الثاني: الأسس التي قامت عليها اختياراته.

تحدثت فيه عن أهم الأسس التي قامت عليها اختياراته النحوية والإعرابية، وهي:

١ ـ الاعتداد بالقراءات القرآنية وعدم تخطئة القراء، وقد كان له في هذا مواقف مشهورة محمودة.

٢ ـ البعد عن التكلف والاعتداد بالسماع، وفيه تحدثت عن نفرة أبي

حيان من التكلف والتمحل، وعنايته بالسماع، وحفاوته به.

٣ ـ حمل القرآن على أفصح الوجوه؛ لأنه كلام الله، فلا بد أن يحمل على أفصح الوجوه المتفق عليها، لذا فإن أبا حيان رفض أموراً تخالف ما قرره وسار عليه.

٤ ـ مراعاة القواعد النحوية التي ثبتت بالاستقراء، واحترام ما أجمع عليه النحويون.

٥ ـ ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل.

٦ ـ التقديم والتأخير لا يجوز إلا عند الضرورة.

وكنت في حديثي عن هذه الأسس أذكر أمثلة على ذلك، محيلاً في الحاشية إلى أمثلة كثيرة.

الفصل الثالث: منهجه في الاحتجاج لاختياراته غير الإعرابية:

ذكرت فيه أن منهجه قد قام على ما يلي:

أولاً: اعتماده على السماع:

أ ـ القرآن الكريم بقراءاته وحده.

ب ـ القرآن الكريم وكلام العرب شعره ونثره.

ج ـ كلام العرب نثره وشعره.

ولم يمر بي في اختياراته النحوية أنه اعتمد على الحديث النبوي

الشريف، لذا فإني لم أتحدث عنه هنا.

ثانياً: اعتماده على القياس

ثالثاً: اعتماده على السماع والقياس معاً.

رابعاً: اعتماده على العلة

خامساً: استصحاب الحال

سادساً: اختياره دون ذكر الدليل.

وكنت أذكر أمثلة على كل ذلك، مع التعليق المختصر عليها، ثم أحيل على أمثلة أخرى في الحاشية لكثرتها.

الفصل الرابع: منهجه في الاحتجاج لاختياراته الإعرابية:

البحر المحيط فيه أعاريب كثيرة، وكان لأبي حيان اختيارات فيها، فتحدثت في هذا الفصل عن اختياراته الإعرابية التي هي أقاويل في تخريج بعض الآيات وإعرابها، وتوجيه القراءات. وقد قام منهجه فيه كالتالي:

١ ـ الاستحسان والبعد عن التكلف.

٢ ـ عدم الأخذ بالإعراب المؤدي إلى حمل القرآن على غير الفصيح.

٣ ـ اعتماده على السماع.

٤ ـ مراعاة المعنى.

٥ ـ اعتماده على الصنعة النحوية.

٦ ـ أعاريب اختارها دون ذكر الدليل.

٧ ـ اجتهاداته الإعرابية.

وكنت فيما سبق أذكر أمثلة على ذلك، وأعزو الأقوال إلى أصحابها في كتبهم، وأخرج القراءة، ثم أذكر اختيار أبي حيان، ثم أذكر أثر اختياره الإعرابي فيمن بعده قبولاً ورداً، وأحيل في الحاشية إلى الأمثلة الكثيرة على ذلك.

الفصل الخامس: موقفه من المذاهب النحوية:

تحدثت فيه عن موقف أبي حيان في البحر المحيط ممن قبله من النحويين، وذلك على النحو التالي:

١ ـ موقفه من البصريين بعامة، ثم موقفه من أشهر رجال هذا المذهب، وبخاصة «سيبويه».

٢ ـ موقفه من الكوفيين بعامة، ثم موقفه من أشهر رجال هذا المذهب، وبخاصة «الفراء».

٣ ـ موقفه من نحويي الأندلس، وذكرت فيه أشهرهم، وبخاصة «ابن عطية».

٤ ـ موقفه من نحويين آخرين، وذكرت فيه أشهرهم، وبخاصة «الزمخشري».

وقد ذكرت الأمثلة والشواهد التي توضح موقف أبي حيان من هؤلاء فيما سبق، سواء في اختياراته النحوية أم في اختياراته الإعرابية، محيلاً في الحاشية على الأمثلة الكثيرة خشية الإطالة.

الفصل السادس: أثر اختيارات أبي حيان فيمن بعده:

ذكرت أن أبا حيان كان له الأثر الواضح فيمن بعده، ومن ذلك اختياراته قبولاً ورداً، فذكرت تأثر تلاميذه به حسب وفياتهم، ثم من بعدهم، وذلك من خلال ما سبق دراسته في اختياراته النحوية أو في اختياراته الإعرابية.

الخاتمة:

وفيها ذكرت أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة، التي استغرقت عامين.

أتبعت الخاتمة بقائمة للمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في هذا البحث.

ثم وضعت في آخر الرسالة فهارس شاملة تساعد القارىء والباحث على الاطلاع والإفادة من هذه الرسالة، وهذه الفهارس هي:

١ ـ فهرس الآيات القرآنية.

٢ ـ فهرس الأحاديث.

٣ ـ فهرس الأقوال والأشعار.

٤ ـ فهرس الأعلام.

٥ ـ فهرس المسائل النحوية.

٦ ـ فهرس الموضوعات.

وقد واجهتني صعوبات كثيرة، أجمل أهمها فيما يلي:

١ ـ سوء طبعة البحر المحيط، وتقارب أسطره، مما يتعب القارىء فيها،

وكثرة التحريف، والتصحيف، والسقط، مما اضطرني إلى البحث عن إحدى مخطوطاته، وقد يسر الله لي ذلك.

٢ ـ توزع المادة العلمية في المسألة الواحدة في مواضع متعددة، مثل حديثي عن موقفه من سيبويه والزمخشري وابن عطية، مما يتطلب تتبع ما قاله في ذلك.

٣ ـ عند حديثي عن مصادره واجهتني صعوبات في معرفتها؛ لأنه يذكر أول كلمة من عنوان الكتاب، وقد يكون غير مشهور، أو منسوباً إلى أكثر من عالم.

٤ ـ إن كتاب «التذييل والتكميل» الذي يعد من أهم ما صنف في علم العربية مخطوط، وكنت أرجع إليه في معظم المسائل، وفي ذلك جهد ومشقة لا تخفى على من عانى قراءة المخطوطات.

إن الإعتراف بفضل الآخرين بعد فضل الله عزَّ وجل من صفات المؤمن بالله واليوم الآخر. فقد استفدت فائدة كبيرة مما كتبه الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة في كتابه «دراسات لأسلوب القرآن الكريم»، حيث نقل الكثير عن البحر المحيط مما أعانني على معرفة مواضع في البحر المحيط زل نظري عنها، وهو وإن فاته بعض المواضع فكتابه لم يكن في دراسة البحر المحيط، حتى يؤاخذ على ذلك، والكمال لله عزَّ وجل.

ومن ذا الذي ترضي سجاياه كلها   كفى المرء نبلاً أن تعد معايبه

كما أشكر في الختام شيخي وأستاذي الدكتور عبد الله بن حمد الخثران، الذي لم يضن علي بوقته وجهده في سبيل إنجاز هذا البحث وإكماله، وأرشدني إلى كل ما من شأنه الارتقاء بالمستوى المنهجي والعلمي لهذه

الرسالة، فجزاه الله عني خير الجزاء، وأطال في عمره على الطاعة والعمل الصالح، ونفعني بعلمه.

كما أشكر الشيخين الفاضلين الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى، والدكتور تركي بن سهو العتيبي، اللذين أمداني بكل ما لديهما من مشورة وكتاب، ومتابعة لسير هذه الرسالة.

أسأل الباري تبارك وتعالى أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفعني به في الدنيا والآخرة، إنه سميع قدير، وبالإجابة جدير.

وصلَّى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القسم الأول

اختياراته النحوية

أولاً: الأسماء

(أ) المعـــرب

١ـ المرفوعات

العامل الأولى بالعمل في التنازع

الأصل في الأساليب العربية أن يكون للمعمول الواحد عامل واحد يعمل فيه. ففي قولنا «جاء محمد»، و «رأيت زيداً»، «محمد» فاعل رفعه الفعل «جاء»، و «زيد» مفعول به منصوب نصبه الفعل «رأى».

ولكننا نجد في كلام الله عزَّ وجل، وكلام العرب، عبارات يرد فيها عاملان أو أكثر، ثم يأتي معمول يطلبه كل واحد من العاملين، أو العوامل السابقة. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[1]. ففي هذه الآية فعلان، الأول «آتوني»، يطلب مفعولاً ثانياً لينصبه، والثاني «أفرغ»، وهو يطلب مفعولاً لينصبه. وجاء بعدهما «قطراً»، وهو صالح لأن يكون معمولاً لكل فعل من الفعلين السابقين؛ لأن المعنى يقبله.

ومن هذا قول رجل من باهلة[2]:

وَلَقَدْ نَرَى تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَةٌ   تُصْبِي الحَلِيمَ، وَمِثْلُهَا أَصْبَاهُ

ففي هذا البيت فعلان «نرى»، و «تغنى»، الأول يطلب مفعولاً به، والثاني

---

(١) سورة الكهف، من الآية ٩٦.

(٢) ينظر: الكتاب ١/٧٧، والمقتضب ٤/٧٥، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٥٧، والإنصاف ١/٨٣.
والسيفانة: الممشوقة الطويلة، القاموس «سيف»، ٣/١٥٦، و «تصبي الحليم»: تدعوه إلى الصبا، يعني: أن الحليم تحمله بحسنها وجمالها على أن يصبو إلى اللهو وملاعبة النساء.

يطلب فاعلاً، ثم جاءت كلمة «سيفانة»، وهي صالحة لأن تكون مفعولاً به للأول، أو فاعلاً للثاني.

وقد سجل علماء العربية هذه الظاهرة ودرسوها ووضعوا ضوابطها، وقعدوا قوانينها، فدرسها سيبويه[1] تحت باب «الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك»[2].

ودرسها المبرد[3] في موضعين: الموضع الأول تحت عنوان «باب الإخبار في باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر»[4]، والموضع الثاني تحت عنوان «باب من إعمال الأول والثاني وهما الفعلان اللذان يعطف أحدهما على الآخر»[5].

وقد اصطلح النحويون فيما بعد على تسمية هذه الظاهرة بـ «الإعمال»[6]، أو «إعمال االفعلين»[7]، كما سميت أيضاً «التنازع في العمل»[8]. وهذه التسمية الأخيرة هي الأكثر شيوعاً لدى المتأخرين.

---

(١) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام النحويين، تلميذ الخليل، شيخ الأخفش الأوسط، له الكتاب. توفي سنة ١٨٠ هـ.
انظر: وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٣، وإنباه الرواة ٢/ ٣٤٦، وبغية الوعاة ٢٢٩.

(٢) الكتاب ١/ ٧٣.

(٣) هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، من أئمة نحويي البصرة، انتقل إلى بغداد، توفي سنة ٢٨٦ هـ. له المقتضب، والكامل في اللغة والأدب، وغيرهما.
ينظر: وفيات الأعيان ٤/ ٣١٣، وإنباه الرواة ٣/ ٢٤١، وبغية الوعاة ١/ ٢٦٩.

(٤) المقتضب ٣/ ١١٢.

(٥) المصدر نفسه ٤/ ٧٢.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٣، والمقرب ١/ ٢٥٠، والبحر المحيط ٦/ ٨٥، ٢٣١، و ٤/ ١٦٩، ١٨٣، والمساعد ١/ ٤٤٨، والتصريح ١/ ٣١٥.

(٧) ينظر شرح المفصل ١/ ٧٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٣، وتذكرة النحاة ٣٣٦ ـ ٣٣٧، والمساعد ١/ ٤٤٨، وائتلاف النصرة ١١٣.

(٨) ينظر: الإنصاف ١/ ٨٣، والتبيين ٢٥٢، وشرح المفصل ١/ ٧٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ٧٧ ـ ٧٨، وتذكرة النحاة ٣٣٦ ـ ٣٣٧، والمساعد ١/ ٤٤٨، والهمع ٢/ ١٠٨، والتصريح ١/ ٣١٥، والموفي ٢٣.

وقد عرفوا التنازع تعريفات تختلف في التفصيلات وفق مذاهبهم، واتجاهاتهم، لكنها تتفق في «أن يتقدم عاملان أو أكثر، من فعل أو شبهه، ليس أحدهما للتأكيد، ويتأخر عنهما معمول، أو أكثر، وهو مطلوب لكل واحد منهما، من حيث المعنى، ويصح أن يعمل فيه كل واحد منهما دون فساد في المعنى»[١]، علماً بأن التنازع بين أكثر من عاملين أو في أكثر من معمولين إنما يكون في مواضع قليلة[٢] كقوله عليه الصلاة والسلام: «تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين»[٣]، فتنازع هنا ثلاثة عوامل، وهي الأفعال الثلاثة: «تسبحون»، و «تكبرون»، و «تحمدون»، في معمولين اثنين، وهما ظرف «دبر»، ومصدر «ثلاثاً وثلاثين»، إذ هو مفعول مطلق مبين للعدد.

وقد اختلف النحويون في أي العاملين أولى بالعمل في المعمول المتنازع فيه، الأول أم الثاني؟، أم أن كليهما يؤثر فيه؟

فذهب سيبويه إلى أن العمل إنما يكون لأحد العاملين، فلا يكون لهما جميعاً. ويجوز إعمال أي واحد منهما، إلا أن الأولى والأفضل إعمال الأخير منهما. وإعمال الأول جائز مع القبح. وفي ذلك يقول: «وهو قولك (ضربت وضربني زيد)، و (ضربني وضربت زيداً)، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع، إلا أنه لا يُعمل في اسم واحد نصب ورفع»[٤].

ثم قال في موضع آخر: «ولو أعملت الأول لقلت (مررت ومر بي بزيد)، وإنما قبح هذا أنهم قد جعلوا الأقرب أولى، إذا لم ينقض معنى»[٥].

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤١ ـ ٦٤٣، والتسهيل ٨٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٧٧ ـ ٧٨، وتذكرة النحاة ٣٣٧، وأوضح المسالك ٢/ ١٩٠، والتصريح ١/ ٣١٥.

(٢) انظر المصادر نفسها، مع شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٣، وشرح التسهيل ٢/ ١٧٦.

(٣) صحيح مسلم، كتاب المساجد، باب استحباب الذكر بعد الصلاة، وبيان صفته، ٢/ ١٣.

(٤) الكتاب ١/ ٧٣ ـ ٧٤.

(٥) المصدر نفسه ١/ ٧٦.

وأما إعمال أحدهما فنراه يحتج له بأنه لا يمكن أن يُنصب ويرفع اسم واحد في وقت واحد لفظاً، وإن كان العاملان واقعين عليه في المعنى[1]، وبأنه قد كثر في كلام الله تعالى، وكلام العرب الاعتماد على علم المخاطب، فيذكر المعمول مع الأول، أو الثاني، ويحذف من الآخر، استغناء بالمذكور[2]، مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾[3]، فحذف من الثاني لذكره في الأول.

وعكسه قوله الشاعر[4]:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا ... عِنْدَكَ رَاضٍ، والرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

والتقدير (نحن بما عندنا راضون)، فحذف من الأول لذكره مع الثاني.

وأما ترجيح إعمال الثاني فقد استدل عليه بوجوه، منها السماع، فقد صرح بأن إعمال الأول قليل في كلامهم، إنما هو كلام بعضهم[5]، وأن كلامهم إنما هو إعمال الثاني. ثم أورد الشواهد النثرية والشعرية على ذلك، منها أنك «لو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت (ضربت وضربوني قومك)، وإنما كلامهم (ضربت وضربني قومك)»[6].

---

(١) المصدر نفسه ١/ ٧٣ ـ٧٤.

(٢) المصدر نفسه ١/ ٧٤ ـ ٧٦.

(٣) سورة الأحزاب: من الآية ٣٥.

(٤) قد اختلف في نسبة هذا البيت، فينسب إلى قيس بن الخطيم، ينظر ديوانه ٨١، والكتاب ١/ ٧٥، ورجح بعضهم نسبته إلى عمرو بن امرىء القيس، ينظر حاشية الكتاب ١/ ٧٥ رقم (١)، ومجاز القرآن ١/ ٣٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٧٩، وجمهرة أشعار العرب ١٣٧، كما ينسب أيضاً للمرار الأسدي، وينسب أيضاً لدرهم بن زيد الأنصاري، ينظر: الانصاف ١/ ٩٥.
وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/ ١١٢، ٤/ ٧٣، والأمالي الشجرية ١/ ٢٩٦، وهمع الهوامع ٢/ ١٠٩.

(٥) الكتاب ١/ ٧٩.

(٦) المصدر نفسه ١/ ٧٦.

ومن الشعر قول الفرزدق[1]:

وَلَكِــنَّ نِصْفـاً لَــوْ سَبَبْــتُ وَسَبَّنِــي بَنُـو عَبْـدِ شَمْـسٍ مِـنْ مَنَـافٍ وهَـاشِـمِ[2]

إذ لو أعمل الأول لقال (بني عبد شمس) على أنه مفعول به لـ «سببت»، ولكنه جعله هنا فاعلاً لـ «سبني»، وهو العامل الثاني.

ومنه قول طفيل الغنوي[3]:

وَكُمْتـاً مُـدَمَّـاةً كَـأَنَّ مُتُـونَهَـا جَرَى فَوْقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[4]

حيث أعمل الثاني «استشعرت»، فنصب «لون مذهب»، على أنه مفعول به له، ولو أعمل الأول لرفعه على أنه فاعله.

ومن أدلته أيضاً[5] أن العرب يراعون الجوار والقرب فيحمون اللفظ عليه، ومن أمثلة ذلك قولهم «خشنت بصدرك وصدر زيد» بجر «صدر» الثانية، حملاً على الباء الجارة، رغم أنه أقوى؛ فمراعاة الجوار والقرب أولى إذا لم ينتقض المعنى.

---

(١) هو همام بن غالب بن صعصعة التميمي، لقب بالفرزدق لغلظ وجهه، شاعر بصري، كان شريفاً في قومه عزيز الجانب. له النقائض الشعرية مع جرير، عظيم القدر في اللغة والأدب. توفي بالبصرة سنة ١١٠هـ. له ديوان شعر مطبوع.
ينظر: معجم الأدباء ١٩/٢٧٩ ـ ٣٠٣، ٦/٨٦ ـ ١٠٠، وتهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٢٨٠.

(٢) ينظر: شرح ديوانه ٨٤٤، والكتاب ١/ ٧٧، والمقتضب ٤/ ٧٤، والإيضاح العضدي ١١٠، والإنصاف ١/ ٨٧، واللسان «نصف» ٩/ ٣٣٢. ورواية شرح ديوانه «ولكن عِدْلاً»، والمعنى واحد، إذ النِصْف بالكسر هو العدل. القاموس «نصف» ٣/ ٢٠٠.

(٣) هو طفيل بن عوف بن كعب الغنوي، من قيس عيلان، شاعرجاهلي، من أوصف العرب للخيل، من شجعان العرب، عاصر زهير بن أبي سلمى والنابغة الجعدي. له ديوان شعر مطبوع. توفي قبل الهجرة بنحو ١٣ سنة.
ينظر: شرح شواهد المغني ١/ ٣٦٢، والخزانة ٣/ ٦٤٣، والأعلام ٣/٢٢٨.

(٤) ينظر: ديوانه ٢٣، والكتاب ١/ ٧٧، والمقتضب ٤/ ٧٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٨٣، والمفصل ١٩، والإنصاف ١/٨٨، والرد على النحاة ٩٥، وشرح المفصل ١/ ٧٨، واللسان ٢/ ٨١ «كمت». و «كمتا» جمع «كميت»، وهو الذي خالط حمرته قنوء، اللسان «كمت» ٢/ ٨١، و «مدماة» أي شديدة الحمرة، القاموس «دمم» ٤/ ١١٣ ـ ١١٤، و «استشعرت» أي جعلتها شعاراً لها.

(٥) الكتاب ١/ ٧٤، ٧٦.

كما ذهب أيضاً إلى أنه إذا أعمل الثاني في المعمول المتنازع فيه وجب إضماره في الأول إذا كان الأول يقتضي فاعلاً؛ لأن الفعل لايمكن أن يخلو من فاعل، وإذا كان الأول يطلب مفعولاً جاز حذفه؛ لأن الفعل كثيراً ما يخلو من المفعول. وإذا أعمل الأول وجب الإضمار في الثاني[1].

ومذهب سيبويه هذا هو الذي اختاره نحويو البصرة، وجمهور المتأخرين[2]، مع خلاف يسير بينهم في قبح إعمال الأول، حيث إن ظاهر كلام سيبويه أن إعمال الأول جائز مع القبح[3]، وذهب بعضهم إلى أنه جائز حسن، إلا أنه مرجوح[4].

وقد زاد بعضهم عللاً وحججاً لترجيح إعمال الثاني، منها[5]:

١ ـ أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول، وليس في إعماله دون الأول نقض معنى، والذي يدل على أن للقرب أثراً أنه قد حملهم القرب والجوار حتى قالوا «هذا جحر ضبٍ خربٍ»، فأجروا «خرب» على «ضب» لقربه منه وجواره له، وهو في الحقيقة صفة للجحر، وليس صفة للضب؛ لأن الضب لا يوصف بالخراب.

٢ ـ أن إعمال الثاني مخلص من أمرين:

---

(١) المصدر نفسه ١/ ٧٦ ٥٩ ـ ٧٩.

(٢) ينظر: المقتضب ٢/ ١١٢ ـ ١١٥، و ٤/ ٧٢، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٤٨ ـ ١٥١، والإيضاح العضدي ١٠٨ ـ ١١٠، والمسائل البصريات ١/ ٥٢٣ ـ ٥٢٧، ٢/ ٩١٩ ـ ٩٢٠، والمقتصد ١/ ٣٣٦ ـ ٣٤٤، والمفصل ١٩، والإنصاف ١/ ٨٣ ـ ٩٦، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١١٦ ـ ١١٧، و ٤٥٨، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٣١٥، و ٥٨٢، و ٢/ ٩٣٠، و ١٢٢٤، والتبيين ٢٥٢ ـ ٢٥٨، وشرح المفصل ١/ ٧٧ ـ ٨٠، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٦٢ ـ ١٧٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٣ ـ ٦٢٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤٤، وشرح التسهيل ٢/ ١٦٧، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٥٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٧٧ ـ ٨٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٦٥، والمساعد ١/ ٤٥٢ ـ ٤٥٩، والتصريح ١/ ٣١٥ ـ ٣٢١، وهمع الهوامع ٢/ ١٠٨ ـ ١١١.

(٣) الكتاب ١/ ٧٦.

(٤) المقتضب ٤/ ٧٤، والمفصل ٢٠.

(٥) ينظر التبيين ٢٥٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٣، وشرح التسهيل ٢/ ١٦٧ ـ ١٦٩، وشرح الكافية ١/ ٧٩، وتذكرة النحاة ٣٤٨.

أحدهما: الفصل بين العامل والمعمول بلا ضرورة، والعطف على المعمول قبل ذكر عامله، فكأنه عُطف على الشيء وقد بقي منه بقية.

الثاني: من الإخلال بحق ذي الحق، فإنه ينبغي أن يكون لكل واحد من العاملين قسط من عناية المتكلم؛ فإذا قدم أحدهما وأعمل الآخر عدل بينهما؛ لأن التقديم اعتناء والأعمال اعتناء. وإذا أعمل المتقدم لم يبق للمؤخر قسط من العناية.

وذهب الكوفيون(١)، وتبعهم ابن الشجري(٢)، إلى ترجيح إعمال الأول، مع اختلاف بينهم في التفصيلات. فذهب الكسائي(٣) إلى أن العمل يكون في كل الأحوال لأحد العاملين، والمختار هو إعمال الأول، وإن أعمل الثاني في المعمول المتنازع فيه لم يضمر في الأول ضميره، وإن كان الأول يطلب فاعلاً، وذلك تجنباً للإضمار قبل الذكر.

---

(١) ينظر: الإنصاف ١/ ٨٣، والتبيين ٢٥٢، وشرح المفصل ١/ ٧٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٣، وشرح التسهيل ٢/ ١٦٧، ولباب الإعراب ٢٣٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ٧٩، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٦٥٢، وارتشاف الضرب ٣/ ٨٩، والمساعد ١/ ٤٥٢، والفوائد الضيائية ١/ ٢٦٥، وائتلاف النصرة ١١٣، والموفي ٢٣.

(٢) ينظر البحر المحيط ٤/ ٢٤٩.
وابن الشجري هو أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد الحسني البغدادي، عالم بأشعار العرب وأيامها وأحوالها، أقرأ النحو سبعين سنة ببغداد، وبها توفي سنة ٥٤٢ هـ. له الأمالي الشجرية، وشرح التصريف الملوكي لابن جني، وشرح اللمع لابن جني.
ينظر: وفيات الأعيان ٦/ ٤٥ ـ ٥٠، ومعجم الأدباء ١٩/ ٢٨٢ ـ ٢٨٤، وبغية الوعاة ٢/ ٣٢٤، وشذرات الذهب ٤/ ١٣٢ ـ ١٣٤.

(٣) ينظر: الجمل ١١٣، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٤٩، والتبيين ٢٥٢، وشرح المفصل ١/ ٧٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٧، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٥٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٧٩، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٦٥٢، وتذكرة النحاة ٢ ـ ٣، وارتشاف الضرب ٣/ ٩٠، ومغني اللبيب ٢/ ٦٠٨، والفوائد الضيائية ١/ ٢٦٦، والتصريح ١/ ٣٢١.
والكسائي هو: علي بن حمزة الكسائي، إمام الكوفيين، أحد القراء، عالم بالنحو، مؤدب الرشيد وابنه الأمين. له المناظرة المعروفة بالزنبورية، قرأ عليه خلق ببغداد. توفي سنة ١٨٠ هـ.
ينظر: إنباه الرواة ٢/ ٢٠٦، وتهذيب التهذيب ٧/ ٣١٣ ـ ٣١٤، ومعجم الأدباء ١٣/ ١٦٧ ـ ٢٠٣، وغاية النهاية ١/ ٥٣٥ ـ ٥٤٠.

وتبعه في رأيه هذا هشام الضرير[(١)]، وابن مضاء[(٢)]، وغيرهما.

واحتجوا بأن الفاعل قد يحذف في كلام العرب، كما في قول الشاعر[(٣)]:

تَعَفَّقَ بالأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا ... رِجَالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ

فحذف الفاعل من «تعفق»، حيث لو أضمره لقال «تعفقوا»، وعلى هذا لا مانع من إطلاق الحكم بحذفه في باب التنازع تجنباً للإضمار قبل الذكر، وإعادة الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة.

أما الفراء[(٤)] فقد نقل عنه الزجاجي[(٥)]،

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ٩٠، ومغني اللبيب ٢/ ٦٠٨، والمساعد ١/ ٤٥٨، والتصريح ١/ ٣٢١.
وهشام: هو هشام بن معاوية الضرير الكوفي، صحب الكسائي وأخذ عنه النحو. له مقالة في النحو تعزى إليه، وله مختصر في النحو، والحدود، والقياس. توفي سنة ٢٠٩ هـ.
ينظر: وفيات الأعيان ٦/ ٨٥، ومعجم الأدباء ١٩/ ٢٩٢، وبغية الوعاة ٢/ ٣٢٨.

(٢) ينظر: الرد على النحاة ٩٥، وارتشاف الضرب ٣/ ٩٠ والمساعد ١/ ٤٥٨، والتصريح ١/ ٣٢١، والهمع ٢/ ١٠٩.
وابن مضاء هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء الجياني القرطبي، ولد سنة٥١٣ هـ بقرطبة، أخذ عن ابن الرماك كتاب سيبويه، وسمع عليه. وعلى غيره ما لا يحصى من الكتب اللغوية والأدبية. كانت له عناية باللغة، وآراء مخالفة لأهلها. توفي سنة ٥٩٢ هـ. له المشرق في النحو، والرد على النحاة، وتنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان.
ينظر: بغية الوعاة ١/ ٣٢٣، والديباج المذهب ٤٧ ـ ٤٨.

(٣) قائله علقمة بن عبدة، ينظر ديوانه ٣٨، والمفضليات ٣٩٣، والنوادر ٦٩ والمحكم ١/ ١٣٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٩، والمقرب ١/ ٢٥١، والعيني ٣/ ١٥.
و «تعفق»: استتر، وغاب، القاموس ٣/ ٢٦٥ «عفق»، والأرطى جمع أرطاة، شجر يدبغ به، وتأكله الإبل عروقه حمر، القاموس ٢/ ٣٤٩ «أرط». و «بذت»: غلبت وسبقت، القاموس «بذذ» ١/ ٣٥١، و «كليب»: جمع كلب، كـ «عبيد» جمع عبد، العيني ٣/ ٢٠.

(٤) الفراء هو أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمي، سمي بالفراء لأنه يفري الكلام، ولد سنة ١٤٤ هـ، إمام الكوفيين وأعلمهم باللغة والنحو وفنون الأدب، أخذ النحو عن الكسائي، وعليه اعتمد، كان متديناً ورعاً، أكثر مقامه ببغداد، توفي سنة ٢٠٧ هـ. له معاني القرآن، واللغات، والنوادر، والمقصور والممدود، وغيرها.
ينظر: إنباه الرواة ٤/ ٧، ومعجم الأدباء ٢٠/ ٩، وبغية الوعاة ٢/ ٣٣٣، وشذرات الذهب ٢/ ١٩.

(٥) ينظر: الجمل ١١٣. =

والصيمري[1]، والإسفراييني[2] أنه لا يجيز إلا إعمال الأول في التنازع؛ لأن إعمال الثاني يؤدي إما إلى الإضمار قبل الذكر، وإما إلى حذف الفاعل، كما هو مذهب الكسائي. وكلاهما محظور عنده، فلزم إعمال الأول.

وظاهر كلامه في معاني القرآن[3] يدل على هذا المسلك، حيث نراه في قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾[4] يعرب «قطراً» معمولاً لـ «آتوني»، دون «أفرغ».

لكن نحويين آخرين[5] نقلوا عنه تفصيلاً في هذه المسألة، وجعله بعضهم صحيحاً عنه[6]، حيث نقلوا أنه يذهب إلى أن العاملين إذا اتفقا في الطلب بأن يطلبا

= والزجاجي هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، شيخ العربية في عصره، نشأ ببغداد وتنقل في البلاد، لزم الزجاج حتى برع في النحو، توفي بطبرية سنة ٣٣٩ هـ، له الجمل في النحو، والإيضاح في علل النحو، واللامات، وحروف المعاني، وغيرها.
ينظر: وفيات الأعيان ٣/١٧٦، وبغية الوعاة ٢/٧٧، وإنباه الرواة ٢/ ١٦٠ ـ ١٦١، وشذرات الذهب ٢/٣٥٧.

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/١٤٩.
والصيمري هو أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، نسبة إلى صيمرة، موضع بالبصرة، قدم مصر، وحُفظ عنه شيء من اللغة، وكان فهماً عاقلاً، له كتاب التبصرة والتذكرة. اعتنى به أهل المغرب، وأكثر النقل عنه أبو حيان. توفي سنة ٥٤١ هـ.
ينظر: إنباه الرواة ٢/ ١٢٣، وبغية الوعاة ٢/ ٤٩.

(٢) ينظر: لباب الإعراب ٢٣٥.
والإسفراييني هو تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني. له لباب الإعراب في علم الإعراب، وشرح المصباح للمطرزي، وفاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة.
ينظر: بغية الوعاة ١/ ٢١٩ ـ وقال لم أقف له على ترجمة ـ وكشف الظنون ٢/ ١٠٤٣ ـ ١٠٤٤، وهدية العارفين ٢/ ١٣٤، ومقدمة محقق كتاب «لباب الإعراب» ٢١ ـ ٤٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٢/ ١٦٠، وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٧٤.

(٤) سورة الكهف: من الآية ٩٦.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٦١٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤٤ ـ ٦٤٧، والتسهيل ٨٦، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٥٦، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٦٥٣، وشرح الكافية ١/ ٧٩ وتذكرة النحاة ٣٤٣ ـ ٣٤٤، وارتشاف الضرب ٣/ ٩١، والمساعد ١/ ٤٥٢، والفوائد الضيائية ١/ ٢٦٦، والهمع ٢/ ١٠٩.

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/ ٧٩.

مرفوعاً، أو منصوباً، كان العمل لهما جميعاً، فهما معاً يعملان في المعمول المتنازع فيه، من غير حذف أو إضمار. فـ «عمرو» في قولنا «قام وقعد عمرو» فاعل «قام» و «قعد» معاً.

فإذا اختلف العاملان في الطلب، فإن كان الأول يطلب مرفوعاً فالمشهور عنه أنه يوجب فيه إعمال الأول؛ تجنباً للإضمار قبل الذكر، أو حذف الفاعل أو نائبه. لكن ابن مالك[1] نقل عنه أنه يجيز في هذه الحالة إعمال الثاني أيضاً شريطة أن يذكر معمول الأول ضميراً بارزاً بعد الاسم الظاهر المتنازع عليه، مثل قولنا «جاء وأكرمت القوم هم». وإن كان الأول يطلب غير المرفوع فالراجح عنده إعمال الأول، ويجوز إعمال الثاني أيضاً.

واستحسن ابن مالك[2] ما نقل عن الفراء. ولم يستبعده، حيث إن العاملين كليهما يعملان في المعمول المتنازع فيه، وأعجب بهذا الرأي بعض المحدثين[3].

وقد احتج الكوفيون على صحة ما ذهبوا إليه من ترجيح إعمال الأول بوجوه، منها السماع، فقد ذكروا شواهد شعرية أعمل فيها الأول من العاملين المتنازعين، ومن ذلك قول الشاعر[4]:

إِذَا هِـيَ لَـمْ تَسْتَـكْ بِعُـوْدِ أَرَاكَـةٍ ... تُنُخِّـلَ فَـاسْتَـاكَـتْ بِـهِ عُـوْدُ إِسْحَـلِ

حيث أعمل الفعل الأول «تنخل» في المعمول المتنازع فيه، وهو «عود

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ١٧٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤٦.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٦٦.

(٣) ينظر: النحو الوافي ٢/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣، والنحو العربي نقد وتوجيه ١٦١ ـ ١٦٨.

(٤) اختلف في نسبته، فقيل لعمر بن أبي ربيعة، ينظر: ديوانه ٣٣٩، والكتاب ١/ ٧٨، والتبيين ٢٥٥، والمفصل ٢٠، وقيل لطفيل الغنوي، ينظر ديوانه ٦٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٨٨. وفي العيني ٣/ ٣٢ «نسب لعمر، أو طفيل، أو المقنع الكندي».
«الأراك»: شجر يتخذ منه السواك. «تنخل» اختير وصفي، القاموس ٤/ ٥٥ «نخل»، و «الإسحل»: شجر دقيق الأغصان يستاك به، القاموس ٣/ ٣٩٥ «سحل».

إسحل»، وأضمر في الثاني، فقال «فاستاكت به».

وقول الشاعر(١):

وَلَمَّا أَنْ تَحَمَّلَ آلُ لَيْلَى ... سَمِعْتُ بَيْنَهُمْ نَعَبَ الغُرَابَا

فأعمل الأول «سمعت»، ولذلك نصب «الغراب»، ولو أعمل الثاني، أي «نعب» لوجب أن يرفع.

وقول الشاعر(٢):

فَرَدَّ عَلَى الفُؤَادِ هَوًى عَمِيداً ... وسُوئِلَ لَوْ يُبِيْنُ لَنَا السُّؤَالاَ
وَقَدْ نَغْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُورًا ... بِهَا يَقْتَدْنَنَا الخُرَّدَ الخِدَالاَ

فأعمل الأول «نرى»، ولذلك نصب «الخرد الخدالا»، ولو أعمل الثاني «يقتدننا» لرفع «الخرد الخدالا»، ولكنه أضمر فيه نون النسوة.

وقول الشاعر(٣):

كَأَنَّهُنَّ خَوَافِي أَجْدَلٍ قَرِمٍ ... وَلَّى لِيَسْبِقَهُ بِالأَمْعَزِ الْخَرَبُ

---

(١) لم ينسب إلى قائل معين، ينظر الإنصاف ١/٨٦، والتبيين ٢٥٥.
و «تحمل»: أي بدأ في الرحيل، القاموس ٣/٣٦١ ـ ٣٦٢ «حمل». و «نعيب الغراب»: صوت يتشاءم به العرب، القاموس ١/١٣٣ «نعب».

(٢) قائله: المرار الأسدي، ينظر: ديوانه ١٧٣، ٤٩٠، والكتاب ١/٧٨، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٧٦، والتبيين ٢٥٥. وهو غير منسوب في المقتضب ٤/٧٦ ـ ٧٧، والإنصاف ١/٨٥ ـ ٨٦.
يصف الشاعر منزلاً، و «العميد»: الشديد البالغ الموجع، القاموس ١/٣١٧ «عمد»، و «العصور»: الدهور. و «قتد»: مال وشكا، اللسان ٣/٣٤٢ «قتد». و «الخرد»: جمع خريدة، وهي البكر، القاموس ١/٢٩١ «خرد»، و «الخدال»: جمع خَدْلَة، وهي المرأة الغليظة الساق المستديرة، القاموس ٣/٣٦٦ «خدل».

(٣) قائله ذو الرمة، ينظر: ديوانه ١٦، والتبصرة والتذكرة ١/١٥٣، وأمالي القالي ٣/١٦٢، وجمهرة أشعار العرب ١٨١.
الأجدل: الصقر، القاموس ٣/٣٤٦ «جدل»، و «الخوافي»: ريشتان تحت الجناح. «قرم»: شديد شهوة اللحم، القاموس ٤/١٦٣ «قرم»، و «الأمعز»: ما اشتد من الأرض، القاموس ٢/١٩٢ «معز»، و «الخرب»: ذكر الحبارى، القاموس «خرب» ١/٦٠.

فأعمل الأول «وَلّى»، والتقدير «ولى الخرب ليسبقه بالأمعز»، فالهاء في «يسبقه» راجعة إلى الأجدل، ولو ثني هذا لقيل «ولى ليسبقاه بالأمعز الخربان»، بتقدير «ولى الخربان ليسبقاه».

ومنها[1] أن الفعل الأول سابق الفعل الثاني، وهو صالح للعمل كالفعل الثاني إلا أنه لما كان مبدوءاً به كان إعماله أولى لقوة الابتداء والعناية به. دليل ذلك مراعاة السابق في قولهم: «ثلاث من البط ذكور»، و «ثلاثة ذكور من البط»، في الأول آثروا مقتضى البط لسبقه، فأسقطوا التاء، وفي الثانية آثروا مقتضى الذكور لسبقه، فأثبتوا التاء.

كما أنه إذا أعمل الثاني أدى إلى الإضمار قبل الذكر، وذلك لا يجوز في الكلام.

ومنها أنه قد وجد في كلام العرب أنه متى اجتمع طالبان، وتأخر عنهما مطلوب، وكل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى فإن التأثير للمتقدم منهما، كالقسم والشرط إذا اجتمعا فإن العرب تبني الجواب على الأول منهما، وتحذف جواب الثاني؛ لدلالة جواب الأول عليه. تقول: «إن قام زيد، والله يقم عمرو»، كما تقول «والله إن قام زيد ليقومن عمرو»، فكذلك ينبغي هنا إعمال الأول.

أما أبو حيان فيختار إعمال الثاني وفاقاً للبصريين، ويحتج لذلك بالسماع، حيث جاء به القرآن، ولأنه الأفصح. يقول: «أعمل الثاني على الأفصح، وعلى ما جاء في القرآن»[2].

---

(١) انظر لهذه العلل: الإنصاف ١/٨٦، والتبيين ٢٥٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٦١٣، وشرح التسهيل ٢/١٦٩، وشرح ألفية ابن معط ١/٦٥٥، وتذكرة النحاة ٣٤٨، وائتلاف النصرة ١١٣ - ١١٤.

(٢) البحر المحيط ٣/١٢٧.

وفي موضع آخر صرح بأن إعمال الأول لم يرد في القرآن لقلته، حيث قال:

«وإعمال الأول لم يرد في القرآن لقلته»[(١)]. ويرى أن إعماله ـ أي الأول ـ خلاف الأولى، حيث يقول: «ولا جائز أن يكون من إعمال الأول؛ لأن الأولى أن لا يحذف من الثاني، والأحسن حمل القرآن على الأولى»[(٢)].

وإذا أعرب فإنه يرجح رأي البصريين، فمثلاً عند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ﴾[(٣)] قال: «و (رسول الله) يطلبه[(٤)] عاملان أحدهما (يستغفر)، والآخر (تعالوا)، فأعمل الثاني على المختار عند أهل البصرة، ولو أعمل الأول لكان التركيب (تعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله، ﷺ»[(٥)].

وعند قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ﴾[(٦)] قال[(٧)]: «(والقرى) مفعول بـ (أخذ) على الإعمال إذ تنازعه المصدر، وهو (أخذ ربك)، و (أخذ)، فأعمل الثاني»[(٨)].

ويظهر لي أن الراجح ما اختاره البصريون من إعمال الثاني؛ لوروده في القرآن الكريم، ولم يرد فيه إعمال الأول لقلته ـ كما ذكر ذلك أبو حيان[(٩)]، ولكثرته في

---

(١) المصدر نفسه ٤/٣٣٩.
(٢) المصدر نفسه ١/١٦٤.
(٣) سورة المنافقون: من الآية ٥.
(٤) في المطبوع «يطلب»، وهو تحريف، لا يستقيم به المعنى، وقد صححته من النهر الماد بحاشية البحر ٨/ ٢٧٠؛ لأن تفسير هذه السورة مما سقط من المخطوط.
(٥) البحر المحيط٨/ ٢٧٣.
(٦) سورة هود: من الآية ١٠٢.
(٧) البحر المحيط ٥/ ٢٦١.
(٨) وانظر: البحر المحيط ١/ ١٦٤، ٢٣٠، ٢/ ٤٥٣، ٣/ ١٢٨، ١٣١، ٢٢٥، ٤/ ١٢٧، ١٦٩، ١٨٣، ٢٤٩، ٣٣٩، ٣٨٨، ٥/ ٤٠، ٢٠١، ٢٥٩، ٢٧٩، ٣٧٥، ٥١٤، ٦/ ٨٥، ٨٦، ١٦٥، ٢٣١، ٧/ ٤٣، ١٩٤، ٢٣٧.
(٩) البحر المحيط ٤/ ٣٣٩، وانظر: شرح الكافية للرضي ١/ ٨١.

كلام العرب، كما صرح بذلك سيبويه حيث قال: «ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت (ضربت وضربوني قومك)، وإنما كلامهم (ضربت وضربني قومك)»[(١)].

قال ابن مالك معلقاً على قول سيبويه السابق: «فدل نقل سيبويه مجرداً عن الرأي على أن إعمال الثاني هو الكثير في كلام العرب، وأن إعمال الأول قليل، ومع قلته لا يكاد يوجد في غير الشعر، بخلاف إعمال الثاني، فإنه كثير الاستعمال في النثر والنظم، وقد تضمنه القرآن المجيد في مواضع كثيرة»[(٢)].

وقال الرضي[(٣)]: «ولا شك مع الاستقراء أن إعمال الثاني أكثر في كلامهم»[(٤)].

أما ما ورد من إعمال الأول فهو يدل على جوازه، لكن لا يعد إعماله أرجح من إعمال الثاني لمجيء إعمال الثاني في كلام الله عزَّ وجل، وكثرته في كلام العرب.

ويجاب عن حججهم بما يلي[(٥)]:

أنه لم يُذهب إلى ترجيح ثاني المتنازعين لكونه ثانياً، بل لكونه قريباً من محل التأثير، وإن كانوا يعتنون بالأول لابتدائه، إلا أنهم يعتنون بالجوار والقرب أكثر،

---

(١) الكتاب ١/ ٧٦.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٦٧.

(٣) هو محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، عالم بالعربية، له شرح على الكافية، وعلى الشافية لابن الحاجب، أكب الناس على كتابه «شرح الكافية»، واعتمده الشيوخ في مصنفاتهم ودروسهم، ولقبوه بنجم الأئمة. توفي سنة ٦٨٦ هـ.
ينظر: بغية الوعاة ١/ ٥٦٧ ـ ٥٦٨، وشذرات الذهب ٥/ ٢٩٥، ومعجم المؤلفين ٩/ ١٨٣.

(٤) شرح الكافية ١/ ٧٩.

(٥) ينظر: الجمل ١١١، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٤٩ ـ ١٥٤، والمقتصد ١/ ٣٣٧ ـ ٣٣٤، والإنصاف ١/ ٩٢ ـ ٩٦، والتبيين ٢٥٥ ـ ٢٥٨، وشرح المفصل ١/ ٧٧ ـ ٧٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٣ ـ ٦٢١، وشرح التسهيل ٢/ ١٦٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤٥ ـ ٦٤٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ٧٩ ـ ٨٢، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٥٣، وتذكرة النحاة ٣٤٣ ـ ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٦، ٣٥٩.

ومسألة العدد المذكورة معتبر فيها أيضاً القرب، واتفق مع القرب سبق، فالأثر له، ولا يلزم منه مراعاة سابق بعيد.

أما قولهم (لو أعملنا الثاني لأدى إلى الإضمار قبل الذكر) فإنما جاز الإضمار هنا قبل الذكر؛ لأن ما بعده يفسره، وهم قد يستغنون بالأول عن الآخر، وبالعكس. ومثال الحذف من الآخر والاستغناء بما ذكر في الأول قوله تعالى: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾[1].

ومثال الحذف من الأول لدلالة الآخر عليه قول الشاعر[2]:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمَدِينَةِ رَحْلُهُ ... فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

أما قولهم (إنه متى ما اجتمع طالبان...) فيجاب عنه بأن اجتماع الطالبين لا يخلو إما أن يكونا عاملين، وإما أن يكونا غير عاملين، فإن لم يكونا عاملين فقد يكون الأمر كما ذكرتم في اجتماع الشرط والقسم من مراعاة الأول. وأما إذا كان الاثنان عاملين فإنما تعمل العرب الثاني منهما. دليل ذلك قولنا (إن لم يقم زيد قمت) فقد جزم الفعل بـ «لم» دون «إن»؛ والدليل على أن الفعل مجزوم بـ «لم»، وليس بـ «إن» وقوع جواب الشرط فعلاً ماضياً في فصيح الكلام، فإنه لو كان الجزم بـ «إن» لما وقع جواب الشرط ماضياً، وقد عمل حرف الشرط في الفعل الأول، إلا في الشعر على الأصح.

وأما حذف الفاعل ـ كما ذهب إليه الكسائي فمردود لأمرين[3]:

أحدهما: أن الفاعل كالجزء من الفعل، وهو عمدة الكلام فلا يليق به

---

(١) سورة الأحزاب: من الآية ٣٥.

(٢) قائله ضابىء بن الحارث البرجمي، ينظر الكتاب ١/ ٧٥، والأصمعيات ١٨٤، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣١١، والإنصاف ١/ ٩٤، واللسان ٥/ ١٢٥ «قير»، والخزانة ٤/ ٣٢٣. قالها وهو في السجن. و «قيار» اسم فرسه، وقيل اسم جمله.

(٣) ينظر: المقتصد ١/ ٣٣٧، وشرح المفصل ١/ ٧٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٨ ـ ٦٢١، وشرح الكافية للرضي ١/ ٧٩، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٥٣، وتذكرة النحاة ٣٥٦ ـ ٣٥٩.

الحذف، مع أن لنا عن حذفه مندوحة وهو إضماره، وإن قيل إن إضماره يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر فلا حرج في ذلك؛ لأنه قد جاء في مواضع كثيرة ـ كما سبق ـ، وحذف الفاعل لم يجىء أصلاً.

ثانيهما: أنه قد صحت عن العرب نصوص صريحة فيها إضمار الفاعل في العامل الأول دون حذفه، كما في قول الشاعر[(١)]:

جَفَـونِـي ولَـمْ أَجْـفُ الأَخِـلَّاءَ إنَّنِـي لِغَيْـرِ جَمِيـلٍ مِـنْ خَلِيْلَـيَّ مُهْمِـلُ

ولو جاء على مذهب الكسائي لقال الشاعر: «جفاني، ولم أجف الأخلاء» فدل ذلك على ضعف مذهب الكسائي، وعلى أن الفاعل يضمر في الأول، ويعمل الثاني في التنازع، كما هو مذهب البصريين.

أما ما ذهب إليه الفراء[(٢)] من إعمال العاملين حالة التوافق في الطلب معاً، فإنه يؤدي إلى كسر قاعدة مطردة معروفة في كلام العرب، وهي أن كل عامل لابد أن يحدث إعراباً، ولذلك سمي عاملاً.

أما إيجابه إعمال الأول عندما يطلب الأول مرفوعاً فإنه معارض بشواهد كثيرة، منها قول الشاعر:

وَكُمْتـاً مُـدَمَّـاةً كَـأَنَّ مُتُـونَهـا جَـرَى فَـوْقَهَـا واسْتَشْعَـرَتْ لَـوْنَ مُـذْهَـبِ

فإن العامل الأول «جرى» يطلب فاعلاً، ومع ذلك لم يعمل في «لون مذهب»، بل جاء معمولاً للعامل الثاني «استشعرت»، وقد روي هذا البيت بنصب «لون».

---

(١) لم أقف على قائله، ينظر: تذكرة النحاة ٣٥٩، ومغني اللبيب ٢/٤٨٩، والمساعد ١/٤٥٨، والتصريح ١/ ٣٢١، والعيني ٣/ ١٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل ١/٧٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٦١٨، وشرح الكافية للرضي ١/٧٩ـ ٨٠، وتذكرة النحاة ٣٤٣، والمساعد ١/ ٤٥٢.

وقوع الجملة فاعلاً

يجيء الفاعل اسماً، نحو قوله تعالى ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾[1]، وتقول: «جاء محمد، وذهب علي»، أو مؤولاً بحرف مصدري، نحو قوله تعالى: ﴿۞ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾[3]، وكقول الشاعر[4]:

يَسُرُّ المَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي ... وكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابَا

أو بغيره في باب التسوية، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[5]، أي (سواء عليهم إنذارك وعدمه) إذا جعلنا (سواء) خبر (إن)، وما بعده فاعلاً به.

أما أن يكون الفاعل جملة مطلقاً ففي ذلك خلاف،

ذهب هشام بن معاوية الضرير، وأبو العباس ثعلب[6]، وجماعة من

---

(١) سورة المؤمنون: من الآية ١٤.

(٢) سورة الحديد: من الآية ١٦.

(٣) سورة فصلت: من الآية ٥٣.

(٤) هذا البيت نسبه البحتري في حماسته إلى عبد الرحمن بن أسد الأسدي، ينظر حماسة البحتري ٩٦، وفيه «يود المرء لو نَفِذَ الليالي». وهو غير منسوب في المقتصد ١/ ٢٤٢، وشرح المفصل ١/ ٩٧، وشرح التسهيل ٢/ ١٠٥، والبحر المحيط ٥/ ١١٨، وارتشاف الضرب ٢/ ١٧٩، والتصريح ١/ ٢٦٨، وتعليق الفرائد ٤/ ٢١٧ يعني: يسر المرء ذهاب الليالي.

(٥) سورة البقرة: الآية ٦.

(٦) هو أبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني بالولاء، «ثعلب» ولد سنة ٢٠٠ هـ، وابتدأ النظر في العربية والشعر واللغة، فحفظ كتب الفراء، ولازم ابن الأعرابي، وسمع من غيره، كان ثقة متقناً ضيق=

الكوفيين[1] إلى جواز مجيء الفاعل جملة مطلقاً، نحو قوله تعالى[2]: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾[3]، وقوله تعالى[4]: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾[5].

ونحوه قولك «يعجبني يقوم زيد»، و «بدا لي يأكل محمد»، و «ظهر لي أقام زيد». وممن يرى جواز ذلك أيضاً الزمخشري[6]، وابن عطية[7]، والعكبري[8] في موضع.

= النفقة، توفي سنة ٢٩١ هـ. له المجالس، والفصيح، ومعاني القرآن، ومعاني الشعر، وغيرها.
ينظر: وفيات الأعيان ١/ ١٠٢ ـ ١٠٤، وإنباه الرواة ١/ ١٧٣، وتذكرة الحفاظ ٢/ ٢١٤، وبغية الوعاة ١/ ٣٩٦ـ ٣٩٨.

(١) ينظر لهؤلاء الخصائص ٢/ ٤٣٥، والبحر المحيط ١/ ٤٦، وارتشاف الضرب ٢/ ١٧٩، والتذييل ٢/ ١١٢، ومغني اللبيب ٢/ ٤٢٨، وتعليق الفرائد٤/ ٢١٧.

(٢) ينظر: الدر المصون ٧/ ١٢٥.

(٣) سورة إبراهيم: من الآية ٤٥.

(٤) ينظر: الكشاف ٢/ ٤٧٣.

(٥) سورة الكهف: الآية ١٢.

(٦) ينظر: الكشاف ١/ ١٨١ ـ ١٨٢، ٢/ ٤٧٣.

(٧) ينظر: المحرر الوجيز ١٦/ ٢٥٥.
وابن عطية هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية الغرناطي المالكي، من علماء التفسير واللغة والنحو، ولي القضاء بمدينة المرية، ورحل إلى المشرق، توفي سنة ٥٤١ هـ. له المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، وبرنامج ضمنه مروياته، وأسماء شيوخه.
ينظر: نفح الطيب ١/ ٥٩٣، وبغية الوعاة ٢/ ٧٣ ـ ٧٤.

(٨) ينظر: التبيان ٢/ ٧٠٢.
والعكبري هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، ولد ببغداد سنة ٥٣٨ هـ، وقرأ على ابن الخشاب، وابن عساكر، وأبي يعلى الصغير، تخرج به خلق كثير. توفي ببغداد سنة ٦١٦ هـ. له التبيان في إعراب القرآن، واللباب في علل البناء والإعراب، والتبيين، وغيرها.
ينظر: وفيات الأعيان ٣/ ١٠٠ ـ ١٠٢، إنباه الرواة ٢/ ١١٦ ـ ١١٨، وبغية الوعاة ٢/ ٣٨ ـ ٤٠، وشذرات الذهب ٥/ ٦٧ ـ ٦٨.

وذهب الفراء[1] وجماعة إلى جواز ذلك بشرط أن يكون العامل فعلاً قلبياً، وأن تكون الجملة مقترنة بمعلق، نحو (ظهر لي أقام زيد)، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾[2]، ومنعوا (يعجبني يقوم زيد). ونسب[3] هذا المذهب إلى سيبويه.

واختار هذا المذهب الدماميني[4]، لكن مع الاستفهام خاصة، دون سائر المعلقات، وعلى أن الإسناد إلى مضاف محذوف إلى الجملة؛ لأن المعنى (ظهر لي جواب أقام زيد)، أي جواب قول القائل ذلك، وهذا لا بد من تقديره دفعاً للتناقض، إذ ظهور الشيء مناف للاستفهام المقتضي للجهل به.

وذهب البصريون[5]، ومن تبعهم، كأبي علي الفارسي[6]، والعكبري[7]،

---

(١) ينظر: البحر المحيط ١/ ٤٧، وارتشاف الضرب ٢/ ١٧٩، والتذييل والتكميل ٢/ ١١٣ أ، ومغني اللبيب ٢/ ٤٢٨، وتعليق الفرائد ٤/ ٢١٧.

(٢) سورة يوسف، الآية ٣٥.

(٣) ينظر: البحر المحيط ١/ ٤٧، والتذييل والتكميل ٢/ ١٣٣ أ، ومغني اللبيب ٢/ ٤٢٨.

(٤) ينظر: تعليق الفرائد ٤/ ٢١٨.

والدماميني هو محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر الدماميني، ولد بالإسكندرية سنة ٧٦٣ هـ، واستوطن القاهرة، ولازم ابن خلدون، ثم تصدر للإقراء بالأزهر، ثم رحل إلى دمشق، ثم مكة للحج، ثم عاد إلى مصر، وبها توفي سنة٨٢٧ هـ. له تعليق الفرائد، وشرح مغني اللبيب، وشرح لامية العجم للطغرائي.

ينظر: الضوء اللامع ٧/ ١٨٤ ـ ١٨٧، وبغية الوعاة ١/ ٦٦ ـ ٦٧، وحسن المحاضرة ١/ ١١٣، والبدر الطالع ٢/ ١٥٠ ـ ١٥١.

(٥) ينظر: البحر المحيط ١/ ٤٦، ٦٤، ٥/ ٤٨٤، ٦/ ١٠٣، ٧/ ٤٣٩، وارتشاف الضرب ٢/ ١٧٩، والتذييل ٢/ ١١٢ ب، ومغني اللبيب ٢/ ٤٢٨، وتعليق الفرائد ٤/ ٢١٧.

(٦) ينظر: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٥٢٥ ـ ٥٢٧، والتذييل والتكميل ٢/ ١١٢ ب.

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٣٢، ٨٨٦.

وابن عصفور[1]، وابن هشام[2] إلى أن الفاعل يكون اسماً، أو مؤولاً بحرف مصدري، أو بغيره في باب التسوية، ولا يكون جملة مطلقاً، سواء أكان فعلها عاملاً قلبياً أم لا.

وجعل ابن هشام[3] هذا المذهب هو المشهور، كما نسبه إلى الأكثرين.

وعلل أبو علي الفارسي عدم جواز مجيء الفاعل جملة بأن الفاعل يكنى عنه، فلا يجوز قيام الجملة مقامه؛ لأنك لو فعلت ذلك للزمك إضمارها، وليس لها إضمار[4].

وأجابوا[5] عن بعض ما احتج به من أجاز ذلك بأن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ﴾[6] يحتمل أن يكون فاعل «بدا» ضمير المصدر الدال عليه، وهو البداء، كأنه قال: (ثم بدا لهم هو، أي البداء)، وتكون اللام في قوله «ليسجننه» إما جواباً لقسم محذوف تقديره (والله ليسجننه)، وإما جواباً لـ (بدا لهم): لأن «بدا» من أفعال القلوب، وهي قد تجري مجرى القسم، فتحتاج إلى جواب.

أو يكون الفاعل ضمير السجن المفهوم من الفعل[7].

---

(١) ينظر: شرح الجمل ١/ ١٥٧ ـ ١٥٨.
وابن عصفور هو علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي، أخذ عن الدباج، والشلوبين، ولازمه مدة، ثم كانت بينهما مقاطعة، جال في بلاد الأندلس، وأقبل عليه الطلبة، كان أصبر الناس على المطالعة، لا يمل من ذلك، توفي سنة ٦٦٩ هـ. له شرح الجمل. والمقرب، والممتع في التصريف، وغيرها.
ينظر: فوات الوفيات ٢/ ٩٣، وبغية الوعاة ٢/ ٢١٠، وشذرات الذهب ٥/ ٣٣٠.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب ٢١٧.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٤٢٨.

(٤) ينظر: المسائل البغداديات ٥٢٥.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٥٧ ـ ١٥٩.

(٦) سورة يوسف: الآية ٣٥.

(٧) ينظر: همع الهوامع ١/ ١٦٤.

أما أبو حيان فإنه في هذه المسألة لم يصرح باختياره هو، وإنما صرح باختيار أصحابه، فعند قوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾[1] بسط المذاهب الثلاثة في هذه المسألة، ثم قال: «قال أصحابنا: والصحيح المنع مطلقاً»[2]. وأصحابه هنا هم البصريون، بدليل التصريح بهم في مواضع أخرى.

وفي التطبيق أخذ برأي البصريين، ولم يأخذ برأي غيرهم، فدل على أنه يرى مذهبهم في هذه المسألة، وهو المنع مطلقاً. فعند قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾[3] قال ـ رحمه الله ـ: «و (ماذا أنزل) ليس معمولاً لقيل على مذهب البصريين؛ لأنه جملة، والجملة لا تقع موقع المفعول الذي لم يسم فاعله، كما لا تقع موقع الفاعل»[4].

وعند قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴾[5] قال بعد ذكر رأي الزمخشري[6] الذي أجاز وقوع الجملة فاعلاً: «وأما ما في الكشاف فلا يجوز ما ذكر على مذهب البصريين؛ لأن الجملة إذ ذاك تكون في موضع المفعول الذي لا يسمى فاعله، وهو قائم مقام الفاعل. فكما أن تلك الجملة وغيرها من الجمل لا تقوم مقام الفاعل، فكذلك لا يقوم مقام ما ناب عنه»[7].

وعند قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾[8] قال ـ رحمه الله ـ : «و (أوحي) مبني للمفعول، ويظهر أن الوحي هو هذه الجمل من قوله «لئن أشركت» إلى «من الخاسرين»، وهذا لا

---

(١) سورة البقرة: من الآية ٦.
(٢) البحر المحيط ١/ ٤٧.
(٣) سورة النحل: الآية ٢٤.
(٤) البحر المحيط ٥/ ٤٨٤.
(٥) سورة الكهف: الآية ١٢.
(٦) ينظر: الكشاف ٢/ ٤٧٣ ـ ٤٧٤.
(٧) البحر المحيط ٦/ ١٠٣.
(٨) سورة الزمر: الآية ٦٥.

يجوز على مذهب البصريين؛ لأن الجمل لا تكون فاعلة، فلا تقوم مقام الفاعل»[1].

ومما يدل على أن اختياره عدم جواز مجيء الفاعل جملة مطلقاً عدم تخريج الآيات على ما استدل به من يرى جواز مجيء الفاعل جملة. فعند قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾[2] قال[3] ـ رحمه الله: «والفاعل لـ «بدا» ضمير يفسره ما يدل عليه المعنى، أي بدا لهم هو، أي رأي، أو بداء، كما قال[4]:

«بَدَا لَك مِنْ تَلْك القَلَوصِ بَدَاءُ»

هكذا قاله النحاة والمفسرون، إلا من أجاز أن تكون الجملة فاعلة، فإنه زعم أن قوله «ليسجننه» في موضع الفاعل لـ (بدا)، أي سجنه حتى حين. والرد على هذا المذهب مذكور في علم النحو، والذي أذهب إليه أن الفاعل ضمير يعود على السجن المفهوم من قوله «ليسجننه»، أو من قوله «السجن» على قراءة الجمهور[5]، أو على السجن على قراءة من[6] فتح السين»[7].

---

(١) البحر المحيط ٧/ ٤٣٩.

(٢) سورة يوسف: الآية ٣٥.

(٣) البحر المحيط ٥/ ٣٠٧.

(٤) هذا عجز بيت، تمامه:

«لَعَلَّك والمَوْعُود حَقٌّ لِقَاؤُه بَدَا لك مِنْ تِلْكَ القَلَوصِ بَدَاءُ»

وقد اختلف في نسبته، فنسب للشماخ، ينظر ملحق ديوانه ٤٢٧، كما نسب لمحمد بن بشير العدواني الخارجي، ينظر: الأغاني ١٦/ ٧٧، والخزانة ٤/ ٣٦، والدرر ١/ ٢٠٤. وهو بلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٤٠، واللسان «بدا» ١٤/ ٦٦، والأمالي الشجرية ١/ ٣٠٦، وشرح شذور الذهب ٢١٨.

والقلوص: الناقة الفتية الشابة، القاموس «قلص» ٢/ ٣١٤. و «بدا» تغير رأيه عما كان عليه، اللسان «بدا» ١٤/ ٦٦.

(٥) ينظر: النشر ٢/ ٢٩٥، والبدور الزاهرة ١٦١، والمبسوط ٢٠٩، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ١٤٦.

(٦) هي قراءة يعقوب، ينظر المصادر المذكورة في الحاشية السابقة.

(٧) وانظر: البحر المحيط ١/ ٦٤، و ٥/ ٤٣٦.

وقد صرح باختياره هذا في كتابه التذييل والتكميل بعد بسط المذاهب الثلاثة السابقة، وبعد أن استبعد في النظر والعقل كون الجملة فاعلة، قال: «ولكن أقوال الأئمة لا ترد، وإنما ذكرت هذه المسألة مع استبعادي تصورها واعتقادي عدم صحتها لئلا يخلو الكتاب عن ذكرها فيظن عدم الاطلاع عليها»(١).

وفي كتابه ارتشاف الضرب(٢) اكتفى بنقل المذاهب الثلاثة فقط دون ترجيح.

أما تلميذه السمين الحلبي فقد تعددت مواقفه في هذه المسألة، فتارة أجاز وقوع الفاعل جملة، كقوله عند قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا ﴾(٣): «و (آمنوا) فعل وفاعل، والجملة في محل رفع لقيامها مقام الفاعل»(٤).

وتارة يوافق شيخه في عدم جواز وقوع الفاعل جملة، فقد ذكر الأقوال في فاعل «بدا» في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾(٥) ثم استحسن ما ذكره شيخه من «أن الفاعل ضمير يعود على السجن بفتح السين، أي ظهر لهم حبسه، ويدل على ذلك لفظة السجن في قراءة العامة، وهو بطريق اللازم، ولفظ السجن في قراءة من فتح السين»(٦).

وتارة يسكت فلا يصرح بشيء، وإنما يذكر أوجه الإعراب التي أجازها المعربون في الآية فقط(٧).

---

(١) التذييل والتكميل ٢/ ١١٣ أ.
(٢) ارتشاف الضرب ٢/ ١٧٩.
(٣) سورة البقرة: من الآية ١٣.
(٤) الدر المصون ١/ ١٤١.
(٥) سورة يوسف: الآية ٣٥.
(٦) الدر المصون ٦/ ٤٩٤.
(٧) الدر المصون ٧/ ١٢٥، و ٢٠٧، و ٤٤٨.

كون الخبر هو جملة الجواب بعد «لولا»

يلي «لولا» الامتناعية الاسم المرفوع، نحو «لولا محمد لذهب علي»، وهو عند البصريين مبتدأ، وعند الكوفيين ـ وتبعهم السهيلي[1]، والمالقي[2] ـ فاعل لفعل محذوف. وهذه المسألة إحدى المسائل الخلافية بين المذهبين[3].

وعلى رأي البصريين إذا جاء المبتدأ بعد «لولا» الامتناعية فإن خبره واجب الحذف مطلقاً عند سيبويه[4]، والمبرد[5]، وغيرهما[6]. وعزاه

---

(١) ينظر: نتائج الفكر ٣٤٩.
والسهيلي هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي الأندلسي المالكي الضرير، ولد سنة ٥٠٨ هـ، وقرأ القراءات وتعلم النحو، ونمى خبر نبوغه إلى مراكش فطلبه واليها، فقدم عليه، وأحسن إليه، وبها توفي سنة٥٨١ هـ. له نتائج الفكر، والروض الأنف، وغيرهما.
ينظر: وفيات الأعيان ٣/ ١٤٣ ـ ١٤٤، وإنباه الرواة ٢/ ١٦٢ ـ ١٦٤، وبغية الوعاة ٢/ ٨١، وشذرات الذهب ٤/ ٢٧١ ـ ٢٧٢.

(٢) ينظر: رصف المباني ٣٦٢ ـ ٣٦٣.

(٣) ينظر: الإنصاف ١/ ٧٠ ـ ٧٨ (المسألة رقم ١٠)، والتبيين ٢٣٩ ـ ٢٤٤.

(٤) الكتاب ٢/١٢٩.

(٥) المقتضب ٣/ ٧٦.

(٦) ينظر: الأصول ١/٦٨، والجمل ٣١١، واللامات ١٣٩ ـ ١٤٠، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٣٣، والإيضاح العضدي ٩٤، ومشكل إعراب القرآن ١/٩٧، والأزهية ١٧٥، والمقتصد ١/٢٩٩، والمفصل ٢٦، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٩١ ـ ٣٩٢، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٦٣٢، وشرح المفصل ١/ ٩٥، والكافية ٨٠، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٩٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٤٢، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٠٤، والبسيط ١/ ٥٩١، والملخص في ضبط قوانين العربية ١/ ١٧٧.

المرادي[1]، وابن هشام[2]، وابن عقيل[3] إلى الجمهور.

وذهب الرماني[4] - فيما نسب إليه - وابن الشجري[5]، وأبو علي الشلوبين[6]، وابن مالك[7]، وابنه بدر الدين[8]، والإربلي[9]، وابن

---

(١) ينظر: الجنى الداني ٥٤٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/ ٢٨٩.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ١/ ٢٢١.

(٣) ينظر: المساعد ١/ ٢٠٩.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٧٦، وارتشاف الضرب ٢/ ٣١، والجنى الداني ٥٤٣، وجواهر الأدب ٤٨٤.

والرماني هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي الرماني، ويعرف أيضاً بالإخشيدي، وبالوراق، كان إماماً في العربية، علامة في الأدب، في طبقة السيرافي وأبي علي الفارسي، معتزلياً، أخذ عن ابن السراج، والزجاج، وابن دريد، توفي سنة ٣٨٤ هـ. له معاني الحروف، شرح الكتاب، وغيرها.

ينظر: معجم الأدباء ١٤/ ٧٣ - ٧٨، وإنباه الرواة ٢/ ٢٩٤ - ٢٩٦، وبغية الوعاة ٢/ ١٨٠ - ١٨١، وشذرات الذهب ٣/ ١٠٩.

(٥) ينظر: الأمالي الشجرية ٢/ ٢١١، وانظر الحاشية السابقة.

(٦) ينظر: الحاشية الأولى ومصادرها.

وأبو علي الشلوبين هو أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي المعروف بالشلوبين، ولد سنة ٥٦٢ هـ، كان إمام عصره في النحو واللغة، أخذ عن ابن ملكون، ومحمد بن خلف، أقرأ الناس نحو ستين سنة، حتى علا صيته، واشتهر ذكره، توفي سنة ٦٤٥ هـ. له التوطئة، وشرح المقدمة الجزولية، وتعليق على الكتاب.

ينظر: وفيات الأعيان ٣/ ٤٥١ - ٤٥٢، وإنباه الرواة ٢/ ٣٣٢ - ٣٣٥، وبغية الوعاة ٢/ ٢٢٤ - ٢٢٥، وشذرات الذهب ٥/ ٢٣٢ - ٢٣٣.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٧٦، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٥٤ - ٣٥٦، وشواهد التوضيح ٦٥ - ٦٧.

(٨) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٢١ - ١٢٢.

وبدر الدين هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي المعروف بابن الناظم، كان إماماً فهماً ذكياً في النحو، والمعاني، والبديع، أخذ عن والده، ثم خلفه في دمشق بعد وفاته، وولي وظيفته، وتصدى للاشتغال والتصنيف. توفي سنة ٦٨٦ هـ. له شرح على الألفية، وشرح التسهيل، لكنه لم يتمه، بدأ به من حيث انتهى والده.

ينظر: البداية والنهاية ١٣/ ٣١٣، وبغية الوعاة ١/ ٢٢٥، وشذرات الذهب ٥/ ٣٩٨.

(٩) ينظر: جواهر الأدب ٤٨٣ - ٤٨٤.

والإربلي هو علاء الدين علي بن محمد بن علي الإربلي الموصلي البغدادي، نشأ مع أبيه في إربل، =

هشام[1]، والجامي[2]، إلى التفصيل في هذه المسألة:

فإن كان الجواب كوناً عاماً مطلقاً وجب حذفه، نحو «لولا زيد لأكرمتك»، فالجواب محذوف وجوباً، تقديره «كائن أو موجود».

وإن كان الجواب كوناً مقيداً لا دليل عليه لم يجز الحذف، نحو «لولا زيد سالمنا ما سلم»، و «لولا عمرو عندنا لهلك».

وإن كان الجواب مقيداً مدلولاً عليه جاز الإثبات والحذف، نحو «لولا أنصار زيد حموه لم ينج». فـ «حموه» خبر مفهوم المعنى، فيجوز إثباته وحذفه.

وأدلة هذين المذهبين وحججهم مذكورة في كتب النحو[3].

وعلى المذهبين السابقين فإن خبر المبتدأ الواقع بعد «لولا» الامتناعية ليس الجواب، وإنما هو محذوف على خلاف بينهم في وجوب الحذف أو التفصيل في ذلك.

وقد خالف الجمهور في هذه المسألة ابن الطراوة[4]، حيث يرى أن خبر

= ثم انتقل إلى الموصل، ثم إلى بغداد. أخذ عن أبيه. توفي سنة ٧٤١ هـ. له جواهر الأدب، وتفسير القرآن، وشرح العمدة للشاشي في فروع الفقه الشافعي.
ينظر: معجم المؤلفين ٧/١٨٦، ومقدمة محقق جواهر الأدب.

(١) ينظر: أوضح المسالك ١/٢٢١.

(٢) ينظر: الفوائد الضيائية ١/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦.
والجامي هو نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي، من بلاد ما وراء النهر، ولد بجام سنة ٨١٧ هـ، نشأ بهراة، وبها عاش معظم حياته، وتوفي بها سنة ٨٩٨ هـ، له الفوائد الضيائية، وتاريخ هراة، وتفسير القرآن الكريم، وغيرها.
ينظر: البدر الطالع ١/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨، وشذرات الذهب ٧/ ٣٦٠ ـ ٣٦١.

(٣) ينظر: الأمالي الشجرية ٢/ ٢١١، وشرح التسهيل ١/ ٢٧٦، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٥٤ ـ ٣٥٦، وشواهد التوضيح والتصحيح ٦٥ ـ ٦٧، والتذييل والتكميل ٦/ ١٩٢ أ، ١٩٣ ب، وارتشاف الضرب ٢/ ٣١ ـ ٣٢، وأوضح المسالك ١/ ٢٢١، وجواهر الأدب ٤٨٣ ـ ٤٨٤، وهمع الهوامع ١/ ١٠٥.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٤٢، والبحر المحيط ١/ ٢٤٠، ارتشاف الضرب ٢/ ٣١، والجنى الداني ٥٤٣، ومغني اللبيب ١/ ٢٧٤، وابن الطراوة النحوي ٢٣٩. =

المبتدأ الواقع بعد «لولا» هو جوابها؛ لحصول الفائدة به.

وقد رد رأيه جماعة من النحويين بما يلي[(١)]:

أولاً: أن الجملة إذا وقعت موقع الخبر لا بد فيها من ضمير رابط، فإن قال: الضمير محذوف، فالجواب أن يقال إنه لو كان محذوفاً لظهر، ولو في موضع من المواضع.

ثانياً: إذا جعل الجواب في موضع الخبر كان خارجاً عن جميع الأدوات المحتاجة إلى جواب: لأن جميعها يربط جملة بجملة، ولو كان الأمر كما ذكر ابن الطراوة من أن الجملة في موضع الخبر لكان الجواب مفرداً، وما تقدمه مفرد، فيكون ذلك خروجاً عن نظائرها.

أما أبو حيان فيختار أن خبر المبتدأ الواقع بعد لولا ليس جوابها، خلافاً لابن الطراوة، قال ـ رحمه الله ـ عند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۖ فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾[(٢)]: «وليست جملة الجواب الخبر، خلافاً لأبي الحسين بن الطراوة»[(٣)].

ولم يبين وجه بطلان مذهب ابن الطراوة.

= وابن الطراوة هو أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي الأندلسي المعروف بابن الطراوة، سمع على الأعلم كتاب سيبويه، وروى عن أبي الوليد الباجي، وروى عنه السهيلي، والقاضي عياض، كان مبرزاً في النحو واللغة، توفي سنة ٥٢٨ هـ. له الترشيح في النحو، والمقدمات على كتاب سيبويه، وغيرهما.

ينظر: الوافي بالوفيات ١٣/ ١٥٦ ـ ١٥٧، وبغية الوعاة ١/ ٦٠٢، ومعجم المؤلفين ٤/ ٢٧٤.

(١) ينظر: الإيضاح العضدي ٩٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٤٢، والبسيط ١/ ٥٩١، ومغني اللبيب ١/ ٢٧٤.

(٢) سورة البقرة: من الآية ٦٤.

(٣) البحر المحيط ١/ ٢٤٠، وانظر المصدر نفسه ١/ ٢٤٤، ٤/ ٢٩٩، ٥/ ٢٩٥، و ٣٤٥، ٦/ ٤٣٥، ٤٣٩، ٧/ ١٠٧، ١٢٣.

٢ ـ المنصوبات

عامل النصب في معمول المصدر الذي هو بدل من لفظ الفعل

يجيء بعد المصدر الواقع بدلاً من فعله معمول له منصوب، كقول الشاعر[1]:

يَمُـرُّونَ بـالـدَّهْنَـا خِفَـافـاً عِيَـابُهُـمْ ... وَيَخْـرُجْـنَ مِـنْ دَارِيْـنَ بُجْـرَ الحَقَـائِـبِ

عَلَـى حِيـنَ أَلْهَـى النَّـاسَ جُـلُّ أُمُـورِهِـمْ ... فَنَـدلاً زُرَيْـقَ المَـالَ نَـدْلَ الثَّعَـالِـبِ

ونحو «ضربا زيداً».

وقد اختلف في عامل هذا المعمول، فذهب سيبويه[2]، والفراء[3]،

---

(١) اختلف الرواة في نسبة هذين البيتين، فنسبا لأعشى همدان، ينظر الكامل ١/ ١٨٤، وفرائد القلائد ١٧٨. وهما في محلق شعر الأحوص ٢٨٩، كما نسبا لهما مع جرير في العيني ٣/ ٤٦، وبلا نسبة في الكتاب ١/ ١١٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧١ ـ ٣٧٢، والأصول ١/ ١١٦، والخصائص ١/ ١٢٠، والجمهرة ٢/ ٢٩٩.

يصف الشاعر تجاراً، وقيل لصوصاً. الدهنا: رملة من بلاد تميم، تمد وتقصر، ينظر معجم البلدان ٢/ ٤٩٣. و «عيابهم»: جمع عيبة، زبيل من أدم، وما يجعل فيه الثياب، القاموس «عيب» ١/ ١٠٩، ومعنى «خفافا عيابهم» أي خالية ليس فيها شيء، و «دارين»: فرضة بالبحرين يجلب إليها المسك من الهند. ينظر: معجم البلدان ٢/ ٤٣٢، و «بجر الحقائب»: أي ممتلئة، القاموس «بجر»، ١/ ٣٦٧، و «ندلا» أي اختطافاً واختلاساً، القاموس «ندل» ٤/ ٥٦، و «زريق»: رجل من طيء، القاموس «زرق»، ٣/ ٢٤١.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ١١٥ ـ ١١٧، وانظر: شرح التسهيل ٣/ ١٢٨، وشرح الكافية ٢/ ١٩٧ والتذييل والتكميل ٣/ ٢٤٣ أ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٧١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٢٨، وارتشاف الضرب ٣/ ١٧١.

والأخفش[1]، والزجاج[2]، وأبو علي الفارسي[3]، وابن يعيش[4]، وابن مالك[5]، وأبو الحسن بن الضائع[6]، وابن عقيل[7]، إلى أن الناصب للمعمول هو المصدر نفسه. وعزاه بعضهم[8] إلى الجمهور.

واختار هذا المذهب أبو حيان، فإنه لما حكى هذا القول في هذه المسألة قال: «وهذا هو الصحيح، ويدل على ذلك قوله: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾[9]، وهو إضافة المصدر

---

(١) ينظر: التسهيل ١٤٣، وشرحه ٣/١٢٨، والتذييل والتكميل ٣/٢٤٣ أ، والارتشاف ٣/١٧١.
والأخفش هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، المعروف بالأخفش الأوسط، سكن البصرة، وقرأ النحو على سيبويه، وكان أسن منه، وحدث عن الكلبي، والنخعي، وهشام بن عروة، وروى عنه أبو حاتم السجستاني، دخل بغداد، وأقام بها، وتوفي سنة ٢١٥ هـ. له معاني القرآن، والاشتقاق، والمسائل، وغيرها.
ينظر: وفيات الأعيان ٢/ ٣٨٠، وإنباه الرواة ٢/٣٦، وبغية الوعاة ١/ ٥٩٠ ـ ٥٩١.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٣/ ٢٤٣ أ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٧١، والمساعد ٢/ ٢٤٤.
والزجاج هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، عالم بالنحو واللغة، من أهل الفضل والدين، لزم المبرد، كان يعلم بالأجرة، توفي في بغداد سنة ٣١١ هـ، له معاني القرآن وإعرابه، والاشتقاق، والأمالي.
ينظر: وفيات الأعيان ١/ ٤٥، وإنباه الرواة ١/ ١٥٩، وبغية الوعاة ١/ ٤١١ ـ ٤١٣.

(٣) ينظر: الإيضاح العضدي ١٨١، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ١٠٠٧، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٤٣ أ.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٦/ ٥٩.
وابن يعيش هو يعيش بن علي بن يعيش بن محمد الحلبي، ولد سنة٥٥٣ هـ، بحلب، وقرأ النحو على علمائها،ثم رحل إلى بغداد ليدرك أبا البركات الأنباري، فبلغه خبر وفاته وهو بالموصل، من كبار أئمة العربية، ماهر بالنحو والتصريف، قدم دمشق، وجالس الكندي، توفي سنة ٦٤٣ هـ، له شرح المفصل، وشرح التصريف المملوكي، وغيرهما.
ينظر: وفيات الأعيان ٧/ ٤٦ ـ ٥٣، والمختصر في أخبار البشر ٣/ ١٨٣، وبغية الوعاة ٢/ ٣٥١ ـ ٣٥٢.

(٥) ينظر: التسهيل ١٤٣، وشرحه ٣/ ١٢٥ ـ ١٢٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٢٤.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٣/ ٢٤٣ أ.

(٧) ينظر: المساعد ٢/ ٢٤٤.

(٨) ينظر: همع الهوامع ٢/ ٩٤.

(٩) سورة محمد: من الآية ٤.

للمفعول، ولو لم يكن معمولاً له ما جازت إضافته إليه»[1].

وعللوا صحة ما ذهبوا إليه بما يلي:

أولاً: أنه نائب عن الفعل، فهو خَلَفٌ عنه، وفعله قد صار نسياً منسياً، فهو كقولك «زيد في الدار قائماً»، فالعامل في الحال الظرف الموجود، لا الفعل العامل فيه، وذلك لنيابته عن الفعل، كذلك ههنا[2].

ثانياً: إضافة المصدر للمفعول؛ ولو لم يكن معمولاً له ما جازت إضافته إليه، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾[3]، فلما أضيف «ضرب» إلى المفعول «الرقاب» دل على أن العامل هو المصدر، لا الفعل، فليس المراد «فإذا لقيتم الذين كفروا فاضربوا مثل ضرب الرقاب»، بل «فاضربوا الرقاب»[4].

وذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد[5]، وابن السراج[6]، والسيرافي[7]،

---

(١) البحر المحيط ٨/ ٧٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٦/ ٥٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٦٠، وشرح الكافية ٢/ ١٩٧.

(٣) سورة محمد: من الآية ٤.

(٤) ينظر: شرح ألفية ابن معط ٢/ ١٠٠٨، والبحر المحيط ٨/ ٧٣، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٤٣ أ.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٣/ ٢٤٣ أ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٧٢، والمساعد ٢/ ٢٤٤.

(٦) ينظر: الأصول في النحو ١/ ١٦٧، وارتشاف الضرب ٣/ ١٧٢.
وابن السراج هو أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، من أئمة النحويين في عصره، كان المبرد يقربه، فقرأ عليه كتاب سيبويه، أخذ عنه الزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني. مات شاباً سنة ٣١٦ هـ، له الأصول في النحو، وغيره.
ينظر: إنباه الرواة ٣/ ١٤٥، وبغية الوعاة ١/ ١٠٩.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٢٨، وشرح الكافية ٢/ ١٩٧، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٤٣ أ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٧٢، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ١٠٠٨ والمساعد ٢/ ٢٤٤.
والسيرافي هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، كان معتزلياً، درس ببغداد علوم القرآن والنحو واللغة والفقه والفرائض، وقرأ القرآن على أبي بكر بن مجاهد، وأخذ اللغة عن ابن دريد، والنحو عن ابن السراج، ولي القضاء ببغداد، توفي سنة ٣٦٨ هـ، له أخبار النحويين البصريين، وشرح كتاب سيبويه، والإقناع.
ينظر: إنباه الرواة ١/ ٣٤٨، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ٢٤٧، وبغية الوعاة ١/ ٥٠٧ ـ ٥٠٨.

وابن الحاجب[1]، والرضي[2]، وابن هشام[3]، وعبد الدائم القيرواني[4] إلى أن العامل هو الفعل المضمر، وعزاه بعضهم[5] إلى المحققين.

وعللوا ما ذهبوا إليه بما يلي:

أولاً: أنه لا غنى عن نسبة نصب المصدر نفسه إليه، وذلك موجبٌ الاعتمادَ عليه، وعدمَ الإعراضِ عنه[6].

ثانياً: أن المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة، بل هو كالقائم مقامه[7].

ثالثاً: أن المصدر هنا إنما يحل محل الفعل وحده بدون «أن» و «ما»، ففي قولك «ضربا زيداً» منصوب بالفعل المحذوف الناصب للمصدر[8]، وهذا الدليل

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٣٤.
وابن الحاجب هو أبو بكر عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب؛ لأن أباه كان حاجباً، فعرف به، عالم باللغة، من فقهاء المالكية، نشأ بمصر، حفظ القرآن، وأخذ بعض القراءات عن الشاطبي، لزم الاشتغال حتى برع في الأصول والعربية، ثم قدم دمشق، ودرس بجامعها، ثم انتقل إلى الإسكندرية، وبها توفي سنة ٦٤٦ هـ. له الكافية في النحو، والشافية في الصرف، والإيضاح في شرح المفصل.
ينظر: وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٨، وبغية الوعاة ٢/ ١٣٤، وشذرات الذهب ٥/ ٢٣٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٢/ ١٩٧.

(٣) ينظر: شرح قطر الندى ٢٦١، وأوضح المسالك ٣/ ٢٠٣.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٧٢.
وعبد الدائم هو أبو القاسم عبد الدائم بن مرزوق القيرواني، نزل المرية، روى عنه أبو جعفر محمد بن حكم السرقسطي، أكثر أبو حيان في الارتشاف النقل عنه، روى كثيراً من كتب الأدب واللغة. رحل إلى المشرق، ودخل العراق، ولقي أبا العلاء المعري، وروى عنه شيئاً من سقط الزند، كان حياً في سنة ٤٦٧ هـ.
ينظر: إنباه الرواة ٢/ ١٥٨، وبغية الوعاة ٢/ ٧٥.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٦/ ٥٩.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٦٠.

(٧) ينظر: شرح الكافية ٢/ ١٩٧.

(٨) ينظر: شرح قطر الندى ٢٦١، والتصريح ٢/ ٦٢.

مبني على اشتراط أن المصدر لا يعمل إلا إذا صح أن يحل محله فعل مع «أن»، أو مع «ما».

بينما أصحاب المذهب المعارض يرون[1] أن المصدر العامل على ضربين:

أحدهما: أن يكون مقدراً بالفعل وحرف مصدري.

الثاني: أن يكون مقدراً بالفعل وحده.

والذي اختاره المذهب الأول لأمرين:

١ ـ أن إعمال الفعل في المعمول يلزم منه الحذف والتقدير، وعدم التقدير ـ وذلك بإعمال المصدر في المعمول ـ أولى من التقدير.

٢ ـ ما دام أن المصدر بدل عن فعله، وقائم مقامه، فهو نائب عنه في العمل، ولا مانع من ذلك.

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠١٢.

حذف حرف النداء مع اسم الإشارة

ذهب البصريون ومن تبعهم[1] إلى عدم جواز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة. قال سيبويه: «ولا يحسن أن تقول (هذا)، ولا (رجل)، وأنت تريد (ياهذا)، و (يا رجل)»[2].

وعللوا المنع[3]: بأن نداءه يدل على اقتران الإشارة بحرف النداء، وفي غير النداء يدل على الإشارة المطلقة، فلو حذف منه حرف النداء لالتبس النداء بغيره، فالإشارة إنما تقع من المخاطب إلى غير المخاطب، فإذا ناديت بالإشارة المخاطب فلا بد من «يا» ليعلم المخاطب بها أنك تشير إليه.

ولأن اسم الإشارة صفة لـ «أي»، تقول: «يا أيهاذا أقبل»، كما تقول: «يا أيها الرجل أقبل»، فلما حذفت «أي» صارت «يا» مع اسم الإشارة بدلاً من «أي» المحذوفة، فكرهوا حذفها لما فيه من الإجحاف.

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٣٠، والمقتضب ٤/٢٥٨، والجمل ١٥٦، واللمع ١٧١، والمفصل ٤٤، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٠٣، وأسرار العربية ٢٢٨، وشرح اللمع للعكبري، مخطوط، لـ ٤٣، وشرح المفصل ٢/ ١٦، والكافية في النحو ٩٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٨٩، والمقرب ١/ ١٧٧، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٦٦، وشرح الكافية ١/ ١٦٠ وشرح ألفية ابن معط ٢/ ١٠٤١ ـ ١٠٤٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٢٧٣، وأوضح المسالك ٤/ ١٤، وشرح الجمل لابن هشام ٢٣٧، ومغني اللبيب ٢/ ٦٤١، والتصريح ٢/ ١٦٥، والأشموني ٣/ ١٠٥.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٣٠.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٨٩، وشرح الكافية ١/ ١٦٠، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ١٠٤١.

ولأن فيه إبهاماً يمنع من ذلك؛ لأنك إذا قلت (هذا) ففيه من الإبهام ما أشبه به النكرة.

أما الكوفيون[1] فأجازوا حذف حرف النداء مع اسم الإشارة، وتبعهم الزجاج[2]، وابن مالك[3]، واحتجوا بالسماع، والقياس:

أما السماع فكقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[4] والتقدير «يا هؤلاء»، ومنه قول الرسول ـ ﷺ ـ «فقال له الذئب: (هذا استنقذتها مني فمن لها يوم السبع، يوم لا راعي لها غيري)»[5].

وكقول الشاعر[6]:

إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي   بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامَ

أراد (بمثلك، يا هذا، . .).

وكقول الآخر[7]:

---

(١) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٠٤، وشرح اللمع للعكبري ٤٣، وشرح المفصل ٢/ ١٦، وشرح الجمل لابن عفصور ٢/ ٨٩ وشرح الألفية لابن الناظم ٥٦٦، وشرح الكافية ٢/ ١٦٠، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ١٠٤١ ـ ١٠٤٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٢٧٣، وأوضح المسالك ٤/ ١٤، والتصريح ٢/ ١٦٥، والأشموني ٣/ ١٠٥.

(٢) ذكره أبو حيان في البحر ١/ ٢٩٠.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩١، وشرح التسهيل ٣/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧، وشواهد التوضيح والتصحيح ٢١١.

(٤) سورة البقرة: من الآية ٨٥.

(٥) أخرجه البخاري، كتاب الأنبياء، باب حدثنا أبو اليمان ٦/ ٥١٢، رقم الحديث ١١٦١.

(٦) قائله ذو الرمة، ينظر: ديوانه ٦٤٦، وروايته «فتنة»، مكان «لوعة»، وانظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩١، وشرح التسهيل ٣/ ٣٨٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٢٧٢، والمغني ٢/ ٦٤١. هملت عينه: فاضت، القاموس، «همل»، ٤/ ٧١.

(٧) البيت لبعض الطائيين، ينظر: شواهد التوضيح ٢١١، وشرح التسهيل ٣/ ٣٨٦، والبحر المحيط ٢/ ٤٨٦، والتذييل والتكميل ٤/ ١٨٦ ب.

إِنَّ الأُلَى وُصِفُوا قَوْمِي لَهُمْ فَبِهِمْ ... هَذَا اعْتَصِمْ تَلْقَ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولاَ

وكقول الآخر[1]:

ذِي دَعِي اللَّومَ فِي العَطَاءِ فَإِنَّ اللَّـ ... ـهَ يُغْرِيْ الْكِرَامَ بِالإِجْزَالِ

وكقول الآخر[2]:

ذَا ارْعَوَاءً فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّ ... أسِ شَيْبَاً إِلَى الصِّبَا مِنْ سَبِيْلِ

وكقول الآخر[3]:

لاَ يَغُرَّنَّكُمْ أُوْلاَءِ مِنَ القَوْ ... مِ جُنُوحٌ لِلسِّلْمِ فَهُوَ خِدَاعُ

إذ التقدير (يا هذا)، و (يا ذي)، و (يا ذا)، و (يا أولاء).

وأما القياس فبالقياس على نداء العلم اعتباراً بكونه معرفة قبل النداء[4].

أما أبو حيان فقد اختار مذهب البصريين، حيث قال: «ولا يجوز حذف حرف النداء من المشار على مذهب البصريين، ويجوز على مذهب الكوفيين، وقد جاء في الشعر، وهو قليل»[5].

وصرح بعدم جوازه في كتبه الأخرى[6].

أما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[7] فاختار أبو حيان في

---

(١) لم أقف على قائله، انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٨٦، والتذييل والتكميل ٤/ ١٨٦ ب.

(٢) لم أقف على قائله، ينظر: شواهد التوضيح ٢١١، وشرح التسهيل ٣/ ٣٨٦، والتذييل والتكميل ٤/ ١٨٦ ب، والمساعد ٢/ ٤٨٥، والعيني ٤/ ٢٣٠.
«ارعواء»: نزوعاً عن الجهل، وحسن الرجوع عنه. القاموس «رعو»، ٤/ ٣٣٥.

(٣) لم أقف على قائله، ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٨٧، والبحر المحيط ٢/ ٤٨٦، والتذييل ٤/ ١٨٦ ب.

(٤) ينظر: شرح ألفية ابن معط ٢/ ١٠٤٢.

(٥) البحر المحيط ٢/ ٤٨٦.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ١٨٦ ب، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٧ ـ ١١٨، وتقريب المقرب ٦٧.

(٧) سورة البقرة: من الآية ٨٥.

إعرابها أن يكون «أنتم» مبتدأ، و «هؤلاء» خبر، و «تقتلون» حال[١].

أما الأبيات فقد تؤولت بأنها ضرورة شعرية. وأما القياس فلا وجه له للفرق بين العلم واسم الإشارة[٢].

(١) ينظر: البحر المحيط ١/ ٢٩٠.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن معط ٢/ ١٠٤٢.

دخول ياء النداء على فعل الأمر

حق المنادى أن يمنع حذفه؛ لأن عامله قد حذف لزوماً، ولا يمكن حذف العامل والمعمول في آن واحد، فأشبه الأشياء التي حذف عاملها، وصارت هي بدلاً من اللفظ به، كـ «إياك» في التحذير، وكـ «سقياله» في الدعاء.

إلا أنه قد جاء ما ظاهره حذف المنادى، مع التزام بقاء الياء دليلاً عليه، ومن ذلك حذف المنادى قبل فعل الأمر. وقد اختلف في هذه المسألة:

فذهب كثير من النحويين والمعربين، كأبي زكريا الفراء(١)، والمبرد(٢)، وقطرب(٣)، وأبي جعفر الطبري(٤)، والزجاج(٥)، وأبي جعفر النحاس(٦)،

---

(١) ينظر: معاني القرآن ٢/ ٢٩٠.

(٢) ينظر: الخصائص ٢/ ١٩٦.

(٣) ينظر: حجة القراءات لابن زنجلة ٥٢٧.
وقطرب هو محمد بن المستنير النحوي، لازم سيبويه، وكان يأتيه آخر الليل، فإذا خرج رآه على بابه، فقال له: ما أنت إلا قطرب ليل، فلقب به، أخذ عن عيسى بن عمر، وكان يرى رأي المعتزلة النظامية، له المثلث، والنوادر، والصفات، وغيرها. توفي سنة ٢٠٦ هـ.
ينظر: وفيات الأعيان ٤/ ٣١٢ ـ ٣١٣، وإنباه الرواة ٣/ ٢١٩، وبغية الوعاة ١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(٤) جامع البيان ١٩/ ٩٣.
والطبري هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، المفسر المحدث المؤرخ الفقيه، ولد سنة ٢٢٤ هـ، طوف الأقاليم، واستوطن بغداد، وأكب عليه الطلاب، توفي سنة ٣١٠ هـ. له جامع البيان في تأويل القرآن، وتاريخ الأمم والملوك، وتهذيب الآثار، وغيرها.
ينظر تاريخ بغداد ٢/ ١٦٢ ـ ١٦٩، ووفيات الأعيان ٤/ ١٩١ ـ ١٩٢، وغاية النهاية ٢/ ١٠٦ ـ ١٠٨.

(٥) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٤/ ١١٥ ـ ١١٦.

(٦) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٠٦.
والنحاس هو أبوجعفر أحمد بن محمد النحاس المصري، رحل إلى بغداد، وأخذ عن الأخفش الأصغر، والمبرد، ونفطويه، والزجاج، ثم عاد إلى مصر فانتفع به التلاميذ، توفي سنة ٣٣٨ هـ. له=

وابن خالويه[1]، وابن زنجلة[2]، وابن فارس[3] ومكي القيسي[4]، والزمخشري[5]، وابن الشجري[6]، وأبي البركات الأنباري[7]

= إعراب القرآن، ومعاني القرآن، والمقنع في اختلاف البصريين والكوفيين، وغيرها.
ينظر: وفيات الأعيان ١/ ٩٩ ـ ١٠٠، وإنباه الرواة ١/ ١٣٦، وبغية الوعاة ١/ ٣٦٢.

(١) ينظر: الحجة في القراءات السبع ٢٧١.
وابن خالويه هو الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان الهمذاني، أصله من همذان، دخل بغداد، فأخذ عن أبي بكر بن دريد، وأبي بكر الأنباري، وأبي عمر الزاهد، ثم قدم الشام، فصحب سيف الدولة، ووقعت بينه وبين المتنبي شحناء، توفي بحلب سنة ٣٧٠ هـ. له الاشتقاق، والجمل في النحو، والبديع في القراءات، وغيرها.
ينظر: وفيات الأعيان ٢/ ١٧٨ ـ ١٧٩، ومعجم الأدباء ٩/ ٢٠٠ ـ ٢٠٥، وإنباه الرواة ١/ ٣٢٤ ـ ٣٢٧، وبغية الوعاة ١/ ٥٢٠.

(٢) ينظر: حجة القراءات لابن زنجلة ٥٢٦.
وابن زنجلة هو أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، من علماء القرن الرابع، كان قاضياً على مذهب مالك، توفي حوالي سنة ٤٠٣ هـ، له حجة القراءات، شرف القراء في الوقف والابتداء.
ينظر: مقدمة محقق حجة القراءات ٢٥ ـ ٣٠، والأعلام ٣/ ٣٢٥.

(٣) ينظر: الصاحبي ٣٨٦.
وابن فارس هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أقام مدة بقزوين، وأقام مدة في همذان، قرأ عليه بديع الزمان الهمذاني، والصاحب بن عباد، وغيرهما. انتقل إلى الري، وبها توفي سنة ٣٩٥ هـ، له معجم مقاييس اللغة، والصاحبي، وجامع التأويل، والنيروز، وغيرها.
ينظر: وفيات الأعيان ١/ ١١٨ ـ ١٢٠، ومعجم الأدباء ٤/ ٨٠ ـ ٩٨، وإنباه الرواة ١/ ٩٢ ـ ٩٥، وشذرات الذهب ٣/ ١٣٢ ـ ١٣٣.

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٣٣، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ١٥٧.
ومكي هو مكي بن حموش بن محمد القيسي: ولد بالقيروان سنة ٣٥٥ هـ، وبها نشأ، ثم سافر إلى مصر، ثم رجع إلى القيروان، ثم خرج إلى مكة، ثم إلى الأندلس، فولي خطابة قرطبة، وبها توفي سنة ٤٣٧ هـ. له الهداية إلى بلوغ النهاية، ومشكل إعراب القرآن، والكشف عن وجوه القراءات السبع، وغيرها.
ينظر: وفيات الأعيان ٥/ ٢٧٤ ـ ٢٧٧، ومعجم الأدباء ١٩/ ١٦٧ ـ ١٧١، وغاية النهاية ٢/ ٣١٠، وبغية الوعاة ٢/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩.

(٥) ينظر: الكشاف ٣/ ١٤٥.

(٦) ينظر: الأمالي الشجرية ١/ ٣٢٥.

(٧) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٢١.
وأبو البركات هو أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري. ولد سنة ٥١٣ هـ، ونشأ=

والعكبري[1]، وابن الحاجب[2]، وابن مالك[3]، والإسفراييني[4]، والرضي[5] والكيشي[6]، والدماميني[7] إلى جواز حذف المنادى قبل فعل الأمر مع بقاء الياء دليلاً عليه. وعزاه بعضهم إلى الكوفيين[8].

واستدلوا بشواهد كثيرة، منها:

قوله تعالى: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[9]، في قراءة[10] من خفف (ألا)، فهي استفتاح للكلام وتنبيه، والياء في (يسجدوا) للنداء، وإنما حذفت ألف «يا» من اللفظ لسكونها وسكون السين بعدها، فصارت الياء في

= بغداد، فدرس الفقه بالمدرسة النظامية، أخذ النحو عن ابن الشجري، واللغة عن الجواليقي، ثم تصدر للإقراء، توفي ببغداد سنة ٥٧٧ هـ، له البيان في غريب إعراب القرآن، وأسرار العربية، والإنصاف في مسائل الخلاف.
ينظر: وفيات الأعيان ٣/ ١٣٩ ـ ١٤٠، وإنباه الرواة ٢/ ١٦٩ ـ ١٧١، وبغية الوعاة ٢/ ٨٦ ـ ٨٨، وشذرات الذهب ٤/ ٢٥٩.

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن٢/ ١٠٠٧.
(٢) ينظر: الكافية ٦٦.
(٣) ينظر: التسهيل ١٧٩، وشرح التسهيل ٣/ ٣٨٨، وشواهد التوضيح٦.
(٤) ينظر: لباب الإعراب ٣١٠.
(٥) ينظر: شرح الكافية ١/ ١٦٠.
(٦) ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب ٢٨٩.
والكيشي هو شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي، ولد سنة ٦١٥ هـ، درس بالمدرسة النظامية ببغداد، وتوفي بشيراز سنة ٦٩٥ هـ. له الإرشاد إلى علم الإعراب.
ينظر: الوافي بالوفيات ٢/ ١٤١، ومعجم المؤلفين ٨/ ٢٧٨، ومقدمة تحقيق الإرشاد إلى علم الإعراب ١١ ـ ١٤.
(٧) تعليق الفرائد، القسم الثاني، مخطوط ١٧١ أ ـ ب.
(٨) جامع البيان ١٩/ ٩٣..
(٩) سورة النمل: آية ٢٥.
(١٠) هي قراءة الكسائي وأبي عبد الرحمن السلمي، والحسن، وحميد الأعرج، ورويس، وأبي جعفر.
ينظر: التبصرة في القراءات السبع ٦٢٠، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ٢٣٢ ـ ٢٣٣، والمبسوط في القراءات العشر ٢٧٦، والبحر المحيط ٧/ ٦٩، والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٣٧، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦.

اللفظ متصلة بالسين كياء الاستقبال، والمنادى محذوف، تقديره (يا هؤلاء اسجدوا) أو (يا قوم اسجدوا)، فالمنادى محذوف لدلالة حرف النداء عليه، فعلى هذا التقدير الآية أمر بالسجود.

ودليله أن في قراءة[1] عبد الله بن مسعود[2]: (هلا يسجدون)، وإنما تقع (هلا) في الكلام تحضيضاً على السجود.

كذلك قول العرب[3]: «ألا يا ارحمونا»، أي (ألا يا هؤلاء ارحمونا)، و «ألا يا تصدقوا علينا»، أي (ألا يا هؤلاء تصدقوا علينا).

وكذلك قول الشاعر[4]:

فَقُلْتَ أَلاَ يَا اسْمَعْ نَعِظْكَ بِخُطَّةٍ ... فَقُلْتُ سَمِيعاً فَانْطِقِيْ وَأَصِيْبِيْ

يريد (ألا يا هذا اسمع).

وقول الشاعر[5]:

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٩٠، والحجة في القراءات السبع ٢٧١، ومختصر في شواذ القرآن ١١٠.

(٢) هو عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي، من أكابر الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ وأقربهم من رسول الله ـ ﷺ ـ، من السابقين إلى الإسلام، أول من جهر بالقرآن، خادم النبي ﷺ وصاحب سره، ولي بعد وفاته ـ عليه الصلاة والسلام ـ مال الكوفة، ثم قدم على عثمان في المدينة، وبها توفي سنة ٣٢ هـ.
ينظر: الإصابة ٢/ ٣٦٠ ـ ٣٦٢، وأسد الغابة ٣/ ٢٥٦ ـ ٢٦٠، وحلية الأولياء ١/ ١٢٤، وغاية النهاية ١/ ٤٥٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٩٠، وحجة القراءات ٥٢٦، والبحر المحيط ٧/ ٦٩، والعبارة هكذا في المخطوط ٧/ ١٨٣ ب، وفي المطبوع سقطت (يا) من (ألا يا تصدقوا علينا).

(٤) قائله النمر بن تولب، ينظر: معاني القرآن للفراء٢/ ٤٠٢، والإنصاف ١/ ١٠٢، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ١٥٨.
«خطه» شبه القصة، القاموس «خطط» ٢/ ٣٥٨.

(٥) قائله ذو الرمة، ينظر ديوانه ٢٠٦، ومجاز القرآن ٢/ ٩٤، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٢٩، والخصائص ٢/ ٢٧٨، والحجة في القراءات السبع ٢٧١، وحجة القراءات ٥٢٦، والأمالي الشجرية ٢/ ١٥١.
«الجرعاء»: الرمل الممتد، القاموس «جرع» ٣/ ١٢، و «المنهل»: الجاري، القاموس «نهل» ٤/ ٦٢. =

أَلاَ يَـا اسْلَمِـيْ يَـا دَارَ مَـيَّ عَلَـى البِلَـى ... ولاَ زَالَ مُنْهَـلاًّ بِجَـرْعَـائِـكِ القَطْـرُ

وقول الشاعر[١] :

أَلاَ يَـا اسْلَمِـيْ ذَاتَ الـدَّمَـاليـجِ والعِقْـدِ ... وذَاتِ اللِّثَـاتِ الغُـرِّ والفَـاحَـمِ الجَعْـدِ

وقول الشاعر[٢] :

أَلاَ يـا اسْلَمِـي ثُـمَّ اسْلَمِـي ثُمَّـتَ اسْلَمِـي ... ثَـلاثُ تَحِيَّـاتٍ، وَإِنْ لَـمْ تَكَلَّمِـيْ

أراد فيما سبق (ألا يا هذه اسلمي).

وقول الشاعر[٣] :

ألا يـا اسقيـانـي قبـل غـارة سنجـال ... وقبـل منـايـا قـد حضـرن وآجـال

والتقدير : (ألا يا هذان اسقياني).

وقد علل بعضهم[٤] صحة هذا المذهب بأن الأمر محتاج إلى توكيد اسم

---

(١) قائلة : العديل بن الفرخ، ينظر : الحماسة لأبي تمام ١/ ٣٧٧، ورصف المباني ٥١٤، والبحر المحيط ٧/ ٦٨.
والدماليج : جمع دملوج، وهو سوار اليد، القاموس «دملج»،١/ ١٨٩، و «اللثالث» الثنايا، القاموس «لثث»، ١/ ١٧٣، و «الفاحم» : الأسود بيِّن الفحومة، القاموس «فحم» ٤/ ١٥٨، و «الجعد» : الشعر خلاف القصير، القاموس «جعد»، ١/ ٢٨٣.

(٢) قائله : حميد بن ثور، ينظر : ديوانه١٣٣، ورصف المباني ٥١٤، ورواية الديوان :
(بلى فاسلمي، ثم اسلمي، ثمت اسلمي : ثلاث تحيات وإن لم تكلمي)
وعلى رواية الديوان لا شاهد فيه.

(٣) قائله : الشماخ، ينظر : ملحق ديوانه ٤٥٦، والكتاب ٤/ ٢٢٤ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٢٩، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ١١٢٥، والمقرب ١/ ٧٠، والبحر المحيط٧/ ٦٧.
ورواية الديوان :
(ألا يـا اصحبـانـي قبـل غـارة سنجـال : ... وقبـل منـا يـا بـاكـرات وآجـال)
و «سنجال» : قرية بأرمينية، وقيل بأذربيجان، معجم البلدان ٣/ ٢٦٣.

(٤) ينظر : الأمالي الشجرية ٢/ ١٥٢، وشرح التسهيل ٣/ ٣٨٨.

المأمور بتقديمه على الأمر، فاستعمل النداء قبله كثيراً حتى صار الموضع منبهاً على المنادى إذا حذف وبقيت (يا)، فحسن حذفه لذلك.

ومن ثبوته قبل الأمر قوله تعالى: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿۞ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ﴾[2]، و ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿يَٰبُنَىَّ ٱرْكَب مَّعَنَا﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا﴾[5]. كذلك «يا» النداء لا تلي الفعل إلا مع إضمار المنادى.

وذهب آخرون، منهم الأخفش[6]، وأبو علي الفارسي[7]، والرماني[8]، وابن جني[9]، والمالقي[10] إلى أن «يا» الداخلة على فعل الأمر للتنبيه، وليست للنداء، فليس ثمة منادى محذوف في قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ﴾[11] على قراءة من قرأ بالتخفيف، ولا في كلام العرب شعره ونثره الذي استشهدوا به على حذف المنادى فيها.

---

(١) سورة البقرة: من الآية ٣٥.
(٢) سورة الأعراف: من الآية ٣١.
(٣) سورة البقرة: جزء من الآيات ٤٠، ٤٧، ١٢٢.
(٤) سورة هود: من الآية ٤٢.
(٥) سورة مريم: الآية ١٢.
(٦) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٢٩.
(٧) ينظر: المسائل العضديات ٢٢١، و ٢٢٣ ـ ٢٢٤، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٧٩ ـ ٨٠.
(٨) ينظر: معاني الحروف ٩٣.
(٩) ينظر: الخصائص ٢/١٩٦، ٢٧٨ ـ ٢٧٩.
وابن جني هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، من أئمة اللغة والنحو والأدب، تلميذ أبي علي الفارسي، كان معتزلياً، رفيق المتنبي، توفي سنة ٣٩٢ هـ. له اللمع، والمحتسب، والخصائص، وغيرها.
ينظر: وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٦ ـ ٢٤٨، وإنباه الرواة ٢/ ٣٣٥، ومعجم الأدباء ١٢/ ٨١، وبغية الوعاة ٢/ ١٣٢.
(١٠) ينظر: رصف المباني ٥١٤.
(١١) سورة النمل: الآية ٢٥.

وقد عزاه بعضهم إلى البصريين[1]، واختاره بعض المحدثين[2]. وهو ظاهر كلام سيبويه، قال: «وأما (يا) فتنبيه، ألا تراها في النداء، وفي الأمر كأنك تنبه المأمور. قال الشاعر وهو الشماخ:

أَلاَ يَـا اسْقِيَـانِـيْ قَبْـلَ غَـارَةِ سِنْجَـالِ وقَبْـلَ مَنَـايَـا قَـدْ حَضَـرْنَ وَآجَـالِ»[3]

وقال أصحاب هذا الرأي: لأن «يا» النداء إذا دخلت عليها «ألا» خلصت (ألا) للاستفتاح، وخص التنبيه بـ «يا»، وقد يكونان للتنبيه وجمع بين التنبيهين تأكيداً لأن الأمر قد يحتاج إلى استعطاف المأمور واستدعاء إقباله على الأمر[4].

وقد ضعف[5] بعض من يرى أن «يا» للتنبيه رأي من يرى أنها للنداء والمنادى محذوف بما يلي:

أولاً: أن «يا» نابت مناب الفعل لكونه لازماً للحذف بعدها؛ لأن المراد (أدعو)، و (أنادي)، فلو حذف المنادى معها لحذفت الجملة بأسرها، وذلك إخلال.

ثانياً: أن المنادى معتمد المقصد، فإذا حذف تناقض المراد، فلزم على هذا أن تكون«يا» لمجرد التنبيه من غير نداء.

أما أبو حيان فيختار أن «يا» للتنبيه، وليس ثمت منادى محذوف، وقد أبان عن رأيه هذا مع ذكر العلة عند قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ﴾[6]، عندما ذكر قراءة من قرأ بالتخفيف، حيث قال[7]: «والذي أذهب إليه أن مثل هذا التركيب

---

(١) ينظر: جامع البيان ١٩/ ٩٣.
(٢) ينظر: النحو الوافي ٤/ ٦.
(٣) الكتاب ٤/ ٢٢٤.
(٤) ينظر: الخصائص ٢/ ٢٧٩، وشرح المفصل ٢/ ٢٤، ومغني اللبيب ٢/ ٣٧٤.
(٥) ينظر: رصف المباني ٥١٤، والجنى الداني ٣٥٠.
(٦) سورة النمل: الآية ٢٥.
(٧) البحر المحيط ٧/ ٦٨ ـ ٦٩.

الوارد عن العرب ليست «يا» فيه للنداء، وحذف المنادىء؛ لأن المنادى عندي لا يجوز حذفه؛ لأنه قد حذف الفعل العامل في النداء، وانحذف فاعله لحذفه، ولو حذفنا المنادى لكان في ذلك حذف جملة النداء، وحذف متعلقه، وهو المنادى، فكان ذلك إخلالاً كبيراً، وإذا أبقينا المنادى، ولم نحذفه كان ذلك دليلاً على العامل فيه جملة النداء، وليس حرف النداء حرف جواب كـ «نعم»، و «لا»، و «بلى»، و «أجل»، فيجوز حذف الجمل بعدهن لدلالة ما سبق من السؤال على الجمل المحذوفة، فـ «يا» عندي في تلك التراكيب حرف تنبيه أكد به «ألا» التي للتنبيه، وجاز ذلك لاختلاف الحرفين، ولقصد المبالغة في التوكيد، وإذا كان قد وجد التأكيد في اجتماع الحرفين المختلفي اللفظ العاملين في قوله:

فَأَصْبَحْنَ لاَ يَسْأَلْنَنِيْ عَنْ بِمَا بِهِ(١)

والمتفقي اللفظ العاملين في قوله(٢):

وَلاَ لِلِمَا بِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ

وجاز ذلك وإن عدوه ضرورة أو قليلاً، فاجتماع غير العاملين، وهما مختلفا اللفظ يكون جائزاً».

وقد ذكر نحواً من هذا في كتابه التذييل والتكميل(٣).

وقد رد بعض المحدثين(٤) رأي من يرى أن «يا» للتنبيه في هذه المسألة بأمرين:

---

(١) قائله: الأسود بن يعفر، وتمامه: «أَصَعَّدَ فِيْ عُلْوِّ الهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا». ينظر؛ ديوانه ٢١، والتصريح ٢/ ١٣٠، والعيني ٤/ ١٠٣. وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٢١، ولسان العرب «صعد» ٣/ ٢٥١، والخزانة ٤/ ١٦٢. ورواية الديوان: «فَـأَصْبَحْنَ لاَ يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ».

(٢) قائله: مسلم بن معبد الوالبي، وأوله: «فَلاَ وَاللَّهِ لاَ يُلْفَى لِمَا بِيْ»، ينظر الخزانة ١/ ٣٦٤، والدرر اللوامع ٢/ ١٦١. وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١/ ٦٨، والمحتسب ٢/ ٢٥٦، والخصائص ٢/ ٢٨٢، وشرح المفصل ٧/ ١٧، و ٨/ ٤٣.

(٣) ٤/ ١٨٧ ب.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ٤/ ٨ ـ ٩ الحاشية (١).

أحدهما: أن «ألا» حرف تنبيه، ولو كانت «يا» أيضاً للتنبيه للزم أن يتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد، وذلك لا يجوز.

ثانيهما: أن العرب استعملت النداء قبل الأمر كثيراً، وقد ورد ذلك في أفصح الكلام، كقوله تعالى: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ أَقْبِلْ وَلَا تَخَفْ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ﴾[2]، وغيرها. فإذا وجدنا حرف النداء قد وليه فعل الأمر علمنا أن المنادى بهذا الحرف محذوف استثنائياً بما كثر استعماله في مثل هذا الأسلوب.

والذي أراه أن «يا» في هذه المسألة للتنبيه، وذلك لأمور:

أحدها: أن قولنا إن «يا» للنداء والمنادى محذوف يلزم منه الحذف والتقدير، وما لا يلزم منه حذف ولا تقدير أولى مما يلزم منه الحذف والتقدير.

ثانياً: ما ذكره أبو حيان من أن حذف المنادى لا يجوز؛ لأنه قد حذف الفعل العامل في النداء، وانحذف فاعله لحذفه، ففي هذا كله حذف جملة النداء، وحذف متعلقه، وهو المنادى، وفي ذلك إخلال كبير.

ثالثاً: ما ذكره بعضهم من أن المنادى معتمد المقصد، فإذا حذف تناقض المراد.

وأما ما رد به بعض المحدثين مذهب من يرى أنها للتنبيه فيجاب عنه بما يلي:

أما قوله «إن (ألا) حرف تنبيه، ولو كانت (يا) أيضاً للتنبيه للزم أن يتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد، وذلك لا يجوز» فقد قال أبو حيان فيما سبق[3]: «إنه إذا كان قد وجد التأكيد في اجتماع الحرفين المختلفي اللفظ العاملين في قوله:

فَأَصْبَحْنَ لاَ يَسْأَلْنَنِيْ عَنْ بِمَا بِهِ

---

(١) سورة القصص: من الآية ٣١.

(٢) سورة مريم: من الآية ١٢.

(٣) البحر المحيط ٧/٦٨ ـ ٦٩، وانظر ما سبق.

والمتفقي اللفظ العاملين في قوله:

وَلاَ لِلِمَا بِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ

وجاز ذلك، وإن عدوه ضرورة أو قليلاً فاجتماع غير العاملين، وهما مختلفا اللفظ يكون جائزاً».

وأما قوله: «إن العرب استعملت النداء قبل الأمر كثيراً... الخ، فليس فيه دلالة على أن المنادى يكون محذوفاً عندما تدخل «يا» على فعل الأمر؛ لأننا لو قدرنا أن المنادى محذوف لوقعنا في إشكالات كثيرة.

دخول أداة النداء «يا» على «ليت»

ذهب جمهور النحويين[1] إلى أن «يا» الداخلة على «ليت» للتنبيه، وليست للنداء، كقوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي مِتُّ قَبۡلَ هَٰذَا﴾[4]، وغيرها[5].

وذهب قوم[6]، منهم أبو البركات الأنباري[7] والعكبري[8]، إلى أن «يا» في مثل الشواهد السابقة للنداء، والمنادى محذوف، والتقدير «يا هذا ليتني»، أو «يا قوم ليتني».

أما أبو حيان فيختار مذهب الجمهور[9].

---

(١) ينظر: التسهيل ١٧٩، وشرح التسهيل ٣/ ٣٩٠، ورصف المباني ٥١٤، والجنى الداني ٣٥٠، ومغني اللبيب ٢/ ٣٧٤، والمساعد ٢/ ٤٨٦ ـ ٤٨٧، شفاء العليل ٢/ ٨٠٣، وتعليق الفرائد، القسم الثاني، ١٧١ أ، وهمع الهوامع ١/ ١٧٤.

(٢) سورة النساء: من الآية ٧٣.

(٣) سورة الأنعام: من الآية ٢٧.

(٤) سورة مريم: من الآية ٢٣.

(٥) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ٣/ ٦٣٧.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٣/ ٢٩٢.

(٧) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٥٩.

(٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٧٢.

(٩) ينظر: البحر المحيط ٣/ ٢٩٢، ٤/ ١٠٣، والتذييل والتكميل ٤/ ١٨٧ ب.

وقد ضعف الجمهور، ومنهم أبو حيان، هذا الرأي بأن الشيء إنما يجوز حذفه إذا كان موضع ادعاء الحذف مستعملاً فيه الثبوت، بخلاف «ليت» بعد «يا»، فإن ثبوت المنادى بينهما غير معهود، فادعاء الحذف فيه مردود[1].

ولأن في هذا حذف جملة النداء، وحذف متعلقه، وذلك إجحاف كثير[2]، كما أن المنادى معتمد المقصد، فإذا حذف تناقض المراد[3].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٩٠.
(٢) ينظر: البحر المحيط ٤/ ١٠٣، والجنى الداني ٣٥٠، ومغنى اللبيب ٢/ ٣٧٤.
(٣) ينظر: الجنى الداني ٣٥٠.

حقيقة «فل»

من الأسماء ما اختص بالنداء، وهي «فل»، و «فلة»، و «مكرمان»، و «ملأمان»، و «لؤمان»، و «نومان»، والمعدول إلى «فُعَل» في سب المذكر، مثل «يا فُسَق»، و «يا خُبَث»، والمعدول إلى «فَعالِ» مبنياً على الكسر في سب المؤنث، مثل «يا فساق»، و «يا لكاع»، و «يا خباث».

وقد اختلف النحويون في «فل»، فذهب الكوفيون(١)، وعلى رأسهم الفراء(٢)، وهو ظاهر كلام ابن فارس(٣)، إلى أنه مرخم من فلان، فالأصل «فلان»، و «فلانة»، رخم كل منهما بحذف آخره، وهو النون، وحذف الألف التي قبل الآخر.

وذهب سيبويه إلى أنهما غير مرخمين، بل هما عنده كناية عن نكرة من يعقل من جنس الإنسان. فـ «فل» بمعنى «رجل»، و «فلة» بمعنى «امرأة». قال ـ رحمه الله: «وأما قول العرب (يا فل أقبل) فإنهم لم يجعلوه اسماً حذفوا منه شيئاً يثبت فيه في غير النداء، لكنهم بنوا الاسم على حرفين، وجعلوه بمنزلة دم»(٤).

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٢٢١ ب، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤/ ٥، وتعليق الفرائد، القسم الثاني، مخطوط، ١٩٠.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٠٦، وشرح الكافية ١/ ١٦١، والبحر المحيط ٦/ ٤٩٦.

(٣) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة ٣٨١ ـ ٣٨٣.

(٤) الكتاب ٢/ ٢٤٨.

وتبعه في رأيه هذا ابن قتيبة(١)، المبرد(٢)، وعلي بن سليمان الأخفش الأصغر(٣)، وابن السراج(٤)، وأبو القاسم الزجاجي(٥)، وأبو علي الفارسي(٦)، والزمخشري(٧)، وابن يعيش(٨)، والإسفراييني(٩)، ورضي الدين الإستراباذي(١٠)، وابن جمعة الموصلي(١١)، وابن هشام(١٢)، وابن عقيل(١٣)،

---

(١) ينظر: تأويل مشكل القرآن ٢٦٣.
وابن قتيبة هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، نزيل بغداد، كان رأساً في العربية واللغة والأخبار وأيام الناس، حدث عن إسحاق بن راهوية، وأبي حاتم السجستاني، وعنه ابن درستويه، توفي سنة ٢٧٦ هـ، له تأويل مشكل القرآن، ومعاني القرآن، وخلق الإنسان، ودلائل النبوة، وغيرها.
ينظر: تاريخ بغداد ١٠/ ١٧٠ ـ ١٧١، وإنباه الرواة ٢/ ١٤٣ ـ ١٤٧، وبغية الوعاة ٢/ ٦٣ ـ ٦٤، وشذرات الذهب ٢/ ١٦٩.

(٢) ينظر: المقتضب ٤/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨.

(٣) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٥٧٩.
وهو أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل الأخفش الأصغر، أخذ عن المبرد وثعلب واليزيدي، خرج إلى حلب، وكان ضيق الحال، ثم رجع إلى بغداد، وبها توفي سنة ٣١٥ هـ. له شرح كتاب سيبويه، والأنواء، والتثنية والجمع، وغيرها.
ينظر: معجم الأدباء ١٣/ ٢٤٦ ـ ٢٥٧، وبغية الوعاة ٢/ ١٦٧ ـ ١٦٨.

(٤) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٣٥٠.

(٥) ينظر: الجمل ١٦٣.

(٦) ينظر: المسائل البصريات ١/ ٦٢٧ ـ ٦٢٨.

(٧) ينظر: المفصل ١٥.

(٨) ينظر: شرح المفصل ١/ ٤٨.

(٩) ينظر: لباب الإعراب ٣١٥.

(١٠) ينظر: شرح الكافية ١/ ١٦١.

(١١) ينظر: شرح ألفية ابن معط ٢/ ١٠٨١.
وابن جمعة هو عبد العزيز بن جمعة بن زيد الموصلي، ولد سنة ٦٢٨ هـ، قدم بغداد، وكانت مهنته صناعة القسي، ثم مال إلى العلم والأدب، أخذ النحو عن ابن أبي إياز، ثم لازم نصير الله الطوسي، وكان مالكي المذهب، توفي سنة ٦٩٦ هـ. له شرح ألفية ابن معط، وشرح الكافية، وشرح الأنموذج.
ينظر: بغية الوعاة ٢/ ٩٩، ومقدمة محقق شرح ألفية ابن معط ٩٣ ـ ١٠٥.

(١٢) ينظر: أوضح المسالك ٤/ ٤٢، وشرح جمل الزجاجي ٢٤٥.

(١٣) ينظر: شرح الألفية لابن عقيل ١/ ٢٧٧.

والسلسيلي[1]، كما يرى هذا الرأي جماعة من مصنفي المعاجم[2].

وقد رد هؤلاء[3] مذهب الكوفيين ومن تبعهم بأن أقل ما يبقى عليه الاسم بعد الترخيم ثلاثة أحرف، فلو كان ترخيم «فلان» لقالوا «يا فلا»؛ لأن الترخيم لا يحذف فيه مدة ثالثة، ولجاء على الأصل في بعض المواضع، فيقال «يا فلان»، فدل ذلك على أنه ليس بمرخم.

وذهب جماعة من النحويين، منهم ابن عصفور[4]، وابن مالك[5]، وابنه بدر الدين[6]، وابن أبي الربيع[7] إلى أن «فل» غير مرخم، كما ذهب إلى ذلك سيبويه ومن تبعه، لكنهم ذهبوا إلى أنه كناية عن علم من يعقل، فـ «فل» كناية عن العلم المذكر، و «فلة» كناية عن العلم المؤنث.

أما أبو حيان فهو ممن يختار ما ذهب إليه سيبويه من أن «فل» و «فلة» غير مرخمين، وأنهما كنايتان عن نكرة من يعقل من جنس الإنسان، وهو بهذا يرفض مذهب الفراء ـ شيخ الكوفيين ـ في هذه المسألة، كما أنه رمى ابن عصفور وابن مالك

---

(١) ينظر: شفاء العليل ٢/ ٨٢٥.
والسلسيلي هو أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي الكسي المصري، نزل دمشق، ومهر في العربية، كان كثير المطالعة والمذاكرة. توفي سنة ٧٧٠ هـ. له الشفاء العليل في إيضاح التسهيل وأرجوزة في التصريف.
ينظر: الدرر الكامنة ٤/ ١٢٩، وبغية الوعاة ١/ ٢٠٥، وشذرات الذهب ٦/ ١٨٩.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة ١٥/ ٣٥٤، ولسان العرب «فلن» ١٣/ ٣٢٤، والقاموس المحيط «فلن» ٤/ ٢٥٦.

(٣) ينظر الكتاب ٢/ ٢٤٨، والمقتضب ٤/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨، والأصول ١/ ٣٥٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٠٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٢٩، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٩، والتصريح ٢/ ١٨٠.

(٤) ينظر: شرح الجمل ٢/ ١٠٦، والمقرب ١/ ١٨٢.

(٥) ينظر: التسهيل ٣٢، وشرح التسهيل ١/ ١٨٥، و ٣/ ٤١٩.

(٦) ينظر: شرح الألفية ٥٨٤، وشرح الألفية للأشموني ٣/ ١٢١.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٢٢١ وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٩، والبحر المحيط ٦/ ٤٩٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤/ ٥، وهمع الهوامع ١/ ١٧٧.

وابن أبي الربيع بالوهم، حيث قال عند قوله تعالى: ﴿يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾[1]: «و (فل) كناية عن نكرة الإنسان، نحو (يا رجل)، وهو مختص بالنداء، و (فلة) بمعنى (يا امرأة) كذلك. . .، وليس مرخماً من (فلان)، خلافاً للفراء، ووهم ابن عصفور، وابن مالك، وصاحب البسيط في قولهم: (فل كناية عن العلم، كفلان)، وفي كتاب سيبويه[2] ما قلناه بالنقل عن العرب»[3].

وقد ذكر مثل هذا في كتابيه «ارتشاف الضرب»[4]، و «التذييل والتكميل»[5]، ولكنه في كتابه «تقريب المقرب» يرى رأي ابن عصفور ومن معه، القائلين بأن «فل» كناية عن علم من يعقل، حيث قال: «و (فل) كناية عن علم»[6].

والذي أراه أن ما ذكره في كتابه «تقريب المقرب» لا يعد مخالفاً لما اختاره؛ لأنه في كتابه هذا اختصر كتاب ابن عصفور «المقرب»، حيث حذف التعليلات والأمثلة مُجَرِّداً أحكامه باختصار[7].

ويظهر لي أن الراجح في هذه المسألة رأي سيبويه ومن تبعه لما عللوا به صحة ما ذهبوا إليه.

---

(١) سورة الفرقان: الآية ٢٨.
(٢) ينظر: الكتاب ٢/٢٤٨.
(٣) البحر المحيط ٦/٤٩٦.
(٤) ٣/١٤٩.
(٥) ٤/٢٢١ ب، ٢٢٢ أ.
(٦) ينظر: تقريب المقرب ٦٨.
(٧) ينظر مقدمة المؤلف، ص ٣٩.

ظرفية «آنفاً»

جاءت كلمة «آنفاً» في القرآن في موضع واحد، قال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُوا۟ مِنْ عِندِكَ قَالُوا۟ لِلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًا﴾[(١)].

وقد ذهب ابن الأعرابي[(٢)]، والزجاج[(٣)]، وجار الله الزمخشري[(٤)]، والقرطبي[(٥)]، وابن عطية[(٦)]، وابن منظور الإفريقي[(٧)]،

---

(١) سورة محمد، من الآية ١٦.

(٢) ينظر: لسان العرب ٩/ ١٥.

وابن الأعرابي هو أبو عبد الله محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي الكوفي، من اللغويين الرواة لأشعار القبائل، سمع من المفضل الضبي، وأخذ عن الكسائي وابن السكيت، وثعلب، وأخذ عنه الأصمعي. توفي سنة ٢٣١ هـ. له النوادر، ومعاني الشعر، وتاريخ القبائل.

ينظر: وفيات الأعيان ٤/ ٣٠٦ ـ ٣٠٩، وتاريخ بغداد ٥/ ٢٨٢ ـ ٢٨٥، ومعجم الأدباء ١٨/ ١٨٩ ـ ١٩٦، وبغية الوعاة ١/ ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/ ١٠.

(٤) ينظر: الكشاف ٣/ ٥٣٤.

(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٦/ ٢٣٨.

والقرطبي هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري القرطبي المالكي، من المفسرين الفقهاء، توفي بمصرسنة ٦٧١ هـ، له الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، والأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، والتذكرة بأحوال الموتى والآخرة.

ينظر: شذرات الذهب ٥/ ٣٣٣، والديباج المذهب ٣١٧ ـ ٣١٨.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز ١٥/ ٦٢.

(٧) ينظر: لسان العرب «أنف» ٩/ ١٤ ـ ١٥.

وابن منظور هو أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن منظور الإفريقي المصري، ولد بمصر سنة ٦٣٠ هـ، وروى عن ابن الطفيل، ويوسف المحيلي، وابن المقير، خدم في ديوان الإنشاء بالقاهرة، ثم ولي القضاء بطرابلس، ثم عاد إلى مصر، وبها توفي سنة ٧١١ هـ، له لسان العرب، ومختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، وغيرهما. =

والفيروزآباي[1] إلى أنها ظرف زمان. قال الزجاج[2]: «أي ماذا قال الساعة.... فالمعنى: ماذا قال من أول وقت يقرب منا»، وعزي هذا إلى بعض المفسرين[3].

وأما مكي بن أبي طالب القيسي[4]، وأبو البقاء العكبري[5]، وأبو السعود[6]، فأجازوا في «آنفاً» في الآية السابقة أمرين:

أحدهما أن يكون نصبه على الحال من الضمير في «قال»، أي (ما ذا قال محمد مبتدئاً لوعظه المتقدم)، يهزؤون بذلك.

الثاني: أن يكون «آنفاً» ظرفاً، أي (ماذا قال قبل هذا الوقت).

أما أبو حيان فقد اختار أن «آنفاً» ليست من الظروف، حيث لم يعدها النحويون

= ينظر: الدرر الكامنة ٤/ ٢٦٢ ـ ٢٦٤، وبغية الوعاة ١/ ٢٤٨، وشذرات الذهب ٦/ ٢٦ ـ ٢٧.

(١) ينظر: القاموس المحيط «أنف» ١/ ١١٩، وانظر: تاج العروس ٦/ ٤٧.
والفيروزآبادي هو مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد الفيروزآبادي الشيرازي الشافعي، ولد سنة ٧٢٩ هـ، رحل إلى شيراز، ثم إلى العراق، أخذ عنه الصفدي، وابن عقيل، والجمال الإسنوي، وابن هشام، ثم قدم مصر، ثم انتقل إلى زبيد فانتفع الناس به، وبها توفي سنة ٨١٧ هـ. له القاموس المحيط، وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة.
ينظر: الضوء اللامع ١٠/ ٧٩ ـ ٨٦، وبغية الوعاة ١/ ٢٣٧ ـ ٢٧٥، وشذرات الذهب ٧/ ١٢٦ ـ ١٣١.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/ ١٠.

(٣) ينظر: تفسير الفخر الرازي ٢٨/ ٥٨.

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٧٣.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١١٦٢.

(٦) ينظر: تفسير أبي السعود ٨/ ٩٦.
وأبو السعود هو محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي، من المفسرين الفقهاء، عارف باللغات العربية والفارسية والتركية، قرأ على والده كثيراً، تنقل في المدارس، ثم ولي قضاء القسطنطينية، ثم الفتيا، توفي سنة ٩٨٢ هـ. له إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم المعروف بـ«تفسير أبي السعود»، وبضاعة القاضي في الصكوك، وتهافت الأمجاد في فروع الفقه الحنفي.
ينظر: البدر الطالع ١/ ٢٦١، وشذرات الذهب ٨/ ٣٩٨ ـ ٤٠٠.

من الظروف، قال ـ رحمه الله ـ عند الآية السابقة: «والصحيح أنه ليس بظرف، ولا نعلم أحداً من النحاة عَدَّه في الظروف»[1].

ويرى بعض المحدثين[2] ظرفية «آنفاً» «لما يتبادر إلى الذهن من مدلولها عندما تطرق السمع لأول مرة؛ لأنها تدرك بأنها بمعنى سابقاً. وعدم سماع أبي حيان ليس حجة في ذلك، فقد سبقه الزمخشري الذي قال بظرفيتها، وهو مفسر مدقق في فهم كتاب الله».

وأقول: قد سبق الزجاجُ الزمخشريَّ إلى القول بظرفية «آنفاً»، والذي آراه أن «آنفاً» ظرف زمان لما تدل عليه من معنى الظرفية الزمانية، صحيح أن أكثر النحويين لم يعدوها من الظروف، لكن أثبت ظرفيتها جماعة منهم، كما سبق.

---

(١) البحر المحيط ٨/ ٧٩.

(٢) ينظر: الظروف الزمانية في القرآن الكريم ١٦٤.

مجيء الحالين لذي حال واحد والعامل فيهما واحد

اختلف النحويون في تعدد الحال لذي حال واحد، والعامل فيها واحد. فذهب جمهورهم إلى جواز ذلك، منهم ابن جني الذي وجه قراءة[1] النصب في قوله تعالى: ﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾[2] على أنها أحوال متعددة ليوم القيامة، حيث قال: «هذا منصوب على الحال، وقوله ﴿ليس لوقعتها كاذبة﴾، حينئذ حال أخرى قبلها، أي إذا وقعت الواقعة صادقة الواقعة خافضة رافعة، فهذه ثلاثة أحوال، أولاهن الجملة التي هي قوله «ليس لوقعتها كاذبة»، ومثله (مررت بزيد جالساً متكئاً ضاحكاً)، وإن شئت أن تأتي بعشر أحوال إلى أضعاف ذلك لجاز وحسن»[3].

ومن الجمهور مكي القيسي[4]، والزمخشري[5]، وابن يعيش[6]، وابن مالك[7]، وابنه بدر الدين[8]، والرضي[9]. وحجتهم أن الحال مثل الخبر، ولما

---

(١) هي قراءة اليزيدي، والحسن، والثقفي، وأبي حيوة، انظر: البحر المحيط ٨/ ٣٠٢، إتحاف فضلاء البشر ٢/ ١٤٥.

(٢) سورة الواقعة: الآية ٣.

(٣) ينظر: المحتسب ٢/ ٣٠٧.

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٨٤.

(٥) ينظر: الكشاف ٤/ ٥٢، ١٩٤، ٢٠٩، والمفصل ٦١.

(٦) ينظر: شرح المفصل ٢/ ٥٦.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٥٤ ـ ٧٥٥، والتسهيل ١١١.

(٨) ينظر: شرح الألفية ٣٣٢.

(٩) ينظر: شرح الكافية ١/ ٢٠٠.

جاز تعدد الخبر جاز تعدد الحال[1].

ومن الجمهور كذلك أبو البقاء العكبري، وإن كان قد صرح بالمنع عند قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[2]، حيث قال: «قوله تعالى ﴿يعمهون﴾ هو حال من الها والميم في (يمدهم)، و (في طغيانهم) متعلق بـ (يمدهم) أيضاً، وإن شئت بـ (يعمهون)، ولا يجوز أن تجعلهما حالين من (يمدهم)؛ لأن العامل الواحد لا يعمل في حالين»[3]، إلا أنه عندما أعرب بعض الآيات أعربها على مذهب من يرى تعدد الحال.

فقد أعرب قوله تعالى: ﴿ حُنَفَآءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِۦ ﴾[4] بقوله: (حنفاء) هو حال، و (غير مشركين) كذلك[5]، وقال عند قوله تعالى: ﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴾[6]: «(آمنين) حال، والشرط معترض مسدد، و(محلقين) حال أخرى، أو من الضمير في (آمنين). و (لا تخافون) يجوز أن يكون حالاً مؤكدة، وأن يكون مستأنفاً»[7].

ومن شواهد تعدد الحال عند المجيزين قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا ﴾[8]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ. مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ ﴾[9]، وقوله تعالى: ﴿ لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا. لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا ﴾[10].

---

(١) ينظر: المحتسب ٢/ ٣٠٧، وشرح المفصل٢/ ٥٦، وشرح التسهيل ٢/ ٣٤٨ـ٣٤٩.
(٢) سورة البقرة: من الآية ١٥.
(٣) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣١.
(٤) سورة الحج: من الآية ٣١.
(٥) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٩٤١.
(٦) سورة الفتح: من الآية ٢٧.
(٧) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١١٦٨.
(٨) سورة الأعراف: من الآية ١٥٠.
(٩) سورة ابراهيم الايتين ٤٢، ٤٣.
(١٠) سورة النبأ: الآيتان ٢٣، ٢٤.

ومنه قول الشاعر[1]:

عَلَيَّ إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ زِيَارَةَ بَيْتِ اللَّهِ رَجْلَانَ حَافِيَا

لكن استثنى بعض أصحاب هذا الرأي ألا تكون الأحوال متضادة، كما أن الأخبار لم يجز مجيؤها متضادة. قال ابن يعيش: «واعلم أنه قد يكون للإنسان الواحد حالان فصاعداً؛ لأن الحال خبر، والمبتدأ قد يكون له خبران فصاعداً فتقول: (هذا زيداً واقفاً ضاحكاً متحدثاً)، ولا يجوز ذلك إن تضادت الأحوال، نحو (هذا زيد قائماً قاعداً)، كما لا يجوز مثل (هذا زيد قائم قاعداً)[2].

وذهبت طائفة أخرى من النحويين إلى عدم جواز تعدد الحال لواحد، والعامل فيها واحد، منهم الفارسي[3]، وابن عصفور[4]؛ لأنه لا يجوز للعامل أن يقتضي مصدرين، ولا ظرفي زمان، ولا ظرفي مكان، فكذلك لا يقتضي حالين، بشرط ألا يكون الثاني على جهة البدل، أو معطوفاً، فإذا كانا كذلك جازت المسألة[5]. قاسوه على الظرف، فكما لا يقال (قمت يوم الخميس يوم الجمعة)، لا يقال (جاء زيد ضاحكاًمسرعاً)[6].

غير أن ابن عصفور استثنى ما إذا كان العامل في هذه المسألة أفعل التفضيل، فإن كان العامل أفعل التفضيل جاز تعدد الحال لواحد، والعامل فيها حينئذ أفعل التفضيل، حيث قال: «ولا يقتضي العامل من المصادر، ولا من ظرف الزمان، ولا من ظرف المكان، ولا من الأحوال الراجعة إلى ذي حال واحدة أزيد من شيء

---

(١) قائله مجنون ليلى، ينظر: ديوانه ٣٠١، ومغني اللبيب ٢/ ٤٦١، والتصريح ١/ ٣٨٥، وشرح الألفية للأشموني ٢/ ١٩١.

(٢) شرح المفصل ٢/ ٥٦.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٣/ ٨٨، وتوضيح المقاصد والمسالك٢/ ١٦٠، والمساعد ٢/ ٣٥، وهمع الهوامع ١/ ٢٤٤، وشرح الألفية للأشموني ٢/ ١٩٠.

(٤) ينظر: المقرب ١/ ١٥٥.

(٥) ينظر: البحر المحيط ١/ ٧١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٤٩.

واحد، إلا بحرف العطف، إلا أن يكون «أفعل» التي للمفاضلة، فإنها تعمل في ظرفين من الزمان أو المكان، وفي حالين من ذوي حال واحدة، نحو قولك (أنت يوم الجمعة أحسن قائماً منك يوم الخميس قاعداً»[1].

وقد استنكر ابن مالك تنظير ابن عصفور هذه المسألة بالظرف، ورد عليه قوله، حيث قال[2]: «قلت: تنظير ابن عصفور (جاء زيد ضاحكاً مسرعاً) بـ (قمت يوم الخميس يوم الجمعة) لا يليق بفضله، ولا يقبل من مثله؛ لأن وقوع قيام واحد في يوم الخميس ويوم الجمعة محال، ووقوع مجيء واحد في حال ضحك، وحال إسراع غير محال، وإنما نظير (قمت يوم الخميس يوم الجمعة) (جاء زيد ضاحكاً باكياً)؛ لأن وقوع مجيء حال واحد في حال ضحك، وحال بكاء محال، كما أن وقوع قيام واحد في يوم الخميس ويوم الجمعة محال. ولكن المشرفي[3] قد ينبو[4]، واللاحقي[5] قد يكبو[6]، على أنه يجوز أن يقال: (جاء زيد ضاحكاً باكياً) إذا قصد أن بعض مجيئه في حال ضحك، وبعضه في حال بكاء».

وقد اختار أبو حيان الرأي الأول، إلا أنه استثنى الحالين المتضادين، كما استثنى ذلك ابن يعيش، حيث بسط الأقوال في هذه المسألة عند قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾[7] فقال[8]: «(يعمهون) جملة في موضع نصب[9] على الحال، إما من الضمير في (يمدهم)، وإما من الضمير في (طغيانهم)؛ لأنه مصدر مضاف للفاعل، و (في طغيانهم) يحتمل أن يكون متعلقاً بـ (يمدهم)،

---

(١) المقرب ١/ ١٥٥.
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٩.
(٣) المشرفي: السيف المشرفي، مصنوع في بعض قرى الشام، ينظر: القاموس «شرف» ٣/ ١٥٨.
(٤) «نبا»: كَلَّ، ولم يوافق، القاموس «نبو» ٤/ ٣٩٣.
(٥) اللاحقي: الفرس المضمر، القاموس «لحق» ٣/ ٢٨٠.
(٦) يكبو: أي ينكب على وجهه، القاموس «كبو» ٤/ ٣٨١.
(٧) سورة البقرة: الآية ١٥.
(٨) البحر المحيط ١/ ٧١، وانظر: المصدر نفسه ٦/ ٩٦، والتذييل والتكميل ٣/ ٨٨ أ ـ ب.
(٩) هكذا في المخطوط ١/ ٤٧ ب، وفي المطبوع «جملة في موضع الحال، نصب على الحال».

ويحتمل أن يكون متعلقاً بـ (يعمهون). ومنع أبو البقاء أن يكون (في طغيانهم) و (يعمهون) حالين من الضمير في يمدهم، قال: لأن العامل لا يعمل في حالين، انتهى كلامه. وهذا الذي ذهب إليه يحتاج إلى تقييد، وهو أن تكون الحالان لذي حال واحد، فإن كانا لذوي حال جاز، نحو (لقيت زيداً مصعداً منحدراً). فأما إذا كان لذي حال واحد ـ كما ذكرناه ـ ففي إجازة ذلك خلاف. ذهب قوم إلى أن ذلك لا يجوز، كما لم يجز ذلك للعامل أن يقتضي مصدرين، ولا ظرفي زمان، ولا ظرفي مكان، فكذلك لا يقتضي حالين... وذهب قوم إلى أنه يجوز للعامل أن يعمل في حالين لذي حال واحد، وإلى هذا أذهب؛ لأن الفعل الصادر من فاعل، أو الواقع بمفعول يستحيل وقوعه في زمانين، وفي مكانين، وأما الحالان فلا يستحيل قيامهما بذي حال واحد، إلا إن كانا ضدين، أو نقيضين؛ فيجوز (جاء زيد ضاحكاً راكباً)؛ لأنه لا يستحيل مجيؤه وهو ملتبس بهذين الحالين، فعلى هذا الذي قررناه من الفرق يجوز أن يجيء الحالان لذي حال واحد، والعامل فيهما واحد».

وقال عند قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ ﴾[(١)]: «وفي الآية دليل على جواز مجيء حالين لذي حال واحد، إن كانت الواو في (وهم) واو حال، لا واو عطف، خلافاً لمن منع ذلك إلا في أفعل التفضيل»[(٢)].

ويظهر لي أن السمين الحلبي يرى رأي أستاذه في هذه المسألة، غير أنه لا يوافقه في إعرابه الآية السابقة؛ لأن المعنى يأباه، حيث قال: «وقد منع أبو البقاء أن يكون (في طغيانهم)، و (يعمهون) حالين من الضمير في (يمدهم)، معللاً ذلك بأن العامل الواحد لا يعمل في حالين، وهذا على رأي من منع ذلك، وأما من يجيز تعدد الحال مع عدم تعدد صاحبها فيجيز ذلك، إلا أنه في هذه الآية ينبغي أن يمنع ذلك، لا لما ذكره أبو البقاء، بل لأن المعنى يأبى جعل هذا الجار والمجرور حالاً، إذ

(١) سورة المائدة: من الآية ٦١.
(٢) البحر المحيط ٣/ ٥٢١.

المعنى منصب على أنه متعلق بأحد الفعلين، أعني (يمدهم)، أو (يعمهون)، لا بمحذوف على أنه حال»[1].

وقد اختار مذهب الجمهور المرادي[2]، وابن هشام[3]، وابن عقيل[4]، والسيوطي[5]، والأشموني[6].

(١) الدر المصون ١٤٨/١.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/ ١٦٠.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٢/ ٣٣٥.

(٤) ينظر: شرح الألفية لابن عقيل ٦٥١/١.

(٥) همع الهوامع ١/ ٢٤٤.

والسيوطي هو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، نشأ يتيماً بالقاهرة، وقرأ على جماعة من العلماء، ولما بلغ الأربعين اعتزل الناس وتفرغ للتأليف، فألف في معظم الفنون، حتى بلغت مؤلفاته ٦٠٠ ما بين صغير وكبير، توفي سنة ٩١١ هـ. له الدر المنثور، والمزهر، والجامع الصغير، وحسن المحاضرة، وغيرها.

ينظر: حسن المحاضرة ١٨٨/١ ـ ١٩٥، والبدر الطالع ٣٢٨/١، والضوء اللامع ٤/ ٦٥ ـ ٧٠، وشذرات الذهب ٨/ ٥١ ـ ٥٥.

(٦) ينظر: شرح الألفية ٢/ ١٩٠ ـ ١٩١.

والأشموني هو علي بن محمد الأشموني المصري، ولد بالقاهرة سنة ٨٣٨ هـ، نحوي من فقهاء الشافعية، ولي القضاء بدمياط، توفي سنة ٩٠٠ هـ، له منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، والينبوع في شرح المجموع في فروع الفقه، ومنهاج الدين في شعب الإيمان، وغيرها.

ينظر: الضوء اللامع ٥/ ٦، والأعلام ٥/ ١٠، ومعجم المؤلفين ٧/ ١٨٤.

مجيء الحال من المضاف إليه

منع جمهور النحويين[1]، وعلى رأسهم الأخفش الأصغر[2]، ومكي القيسي[3]، والعكبري[4] في بعض المواضع، مجيء الحال من المضاف إليه، نحو قولهم: «جاء غلام هند ضاحكة». وعلة ذلك[5] أن الحال لا بد لها من عامل فيها، والعامل في الحال ينبغي أن يكون هو العامل في صاحبها، ولا يصح أن يعمل المضاف في مثل هذا الحال.

وقد ضعفه بعضهم[6]، وذكر أن وجوده قليل، أو عزيز: لأن ما ورد منه هو ما إذا كان المضاف إليه له موضع من الإعراب، نحو «أعجبني ركوب الفرس مسرجاً، وقيام زيد مسرعاً»، فالفرس في موضع نصب، وزيد في موضع رفع. وكقوله تعالى: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾[8]، فإن

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٥/٤٩٨.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٢٦٦، ٢/١١١، والدر المصون ٢/١٣٦.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/١١٢، ٤٢٦.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/١٢٠، ٣٨١.

(٥) ينظر: الأمالي الشجرية ١/١٨ ـ ١٩، والتبيان في إعراب القرآن ١/١٢٠، والدر المصون ٢/١٣٦.

(٦) ينظر: الأمالي الشجرية ١/١٧ ـ ١٨، ١٦٧، ٢/٣٢٧، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/١٢٥، ٢٢٢، ٢/٧٠، ٧٢، ٨٤، وشرح الكافية ١/١٩٩، وارتشاف الضرب ٢/٣٤٨ ـ ٣٤٩، والمساعد ٢/٢٥.

(٧) سورة المائدة: من الآية ٤٨.

(٨) سورة يونس: من الآية ٤.

(جميعاً) حال من الضمير في (مرجعكم)، وهو في محل جر مضاف إليه، وإنما جاز لصحة كون المضاف عاملاً في الحال.

ومثله قول الشاعر[(١)]:

تَقُولُ ابْنَتِي إِنَّ انْطِلَاقَكَ وَاحِداً ... إِلَى الرَّوْعِ يَوْماً تَارِكِي لاَ أَبَا لِيَا

فإن واحداً حال من الكاف الذي أضيف إليه الانطلاق؛ لأنه فاعل له.

وذهب بعض البصريين[(٢)]، وأبو علي الفارسي[(٣)]، وابن أبي الربيع[(٤)] إلى جواز مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً، واستدلوا بقول الشاعر[(٥)]:

كَأَنَّ حَوَافِرَهُ مُدْبِراً ... خُضِبْنَ وإِنْ كَانَ لَمْ يُخْضَبِ

فإن «مدبراً» حال من الهاء، وهي في محل جر مضاف إليه.

وقول الشاعر[(٦)]:

سَلَبْتَ سِلَاحِي بَائِساً وَشَتَمْتَنِي ... فَيَا خَيْرَ مَسْلُوبٍ وَيَا شَرَّ سَالِبِ

---

(١) ينسب هذا البيت لمالك بن الريب، ينظر: جمهرة اللغة ٤/ ١٤٤، والعيني ٣/ ١٦٥، كما ينسب لسلامة بن جندل، ينظر: ديوانه ٢٠٠، والشعر والشعراء ١/ ٢٧٣، والوحشيات ٨٩.
و «الروع»: أي الفزع إلى الحرب، القاموس «راع» ٣/ ٣٢ ـ ٣٣.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٣٤٨، ومنهج السالك لأبي حيان ١٩٣، والتذييل والتكميل ٣/ ٧٨ أ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ١٥١، والمساعد ٢/ ٢٥.

(٣) ينظر: الأمالي الشجرية ٢/ ٣٢٧، والمساعد ٢/ ٢٥، وشرح الألفية للأشموني ٢/ ١٨٥.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ١٥١، والمساعد ٢/ ٢٥، وهمع الهوامع ١/ ٢٤٠.

(٥) قائله النابغة الجعدي، ينظر: شعر النابغة الجعدي ٢٠، والأمالي الشجرية ١/ ١٧، ونتائج الفكر ٣١٥، والمعاني الكبير ١/ ١٦٦، والخزانة ١/ ٥٠٩.
وفي الكتب الأخرى «حواميه» بدل حوافره، والحوامي جمع حامية، وهي عضلتان في الساق فوق الحافر، اللسان (حما) ١٤/ ١٩٨، و «الخضاب» ما يختضب به، أي يصبغ، من حناء، وكتم، ونحوهما، القاموس «خضب» ١/ ٦٢.

(٦) قائله تأبط شراً، ينظر: ديوانه ٦٢، والأمالي الشجرية ١/ ١٧، ٢/ ٣٢٧.

فإن «بائساً» حال من الياء في «سلاحي»، وهي في محل جر مضاف إليه.

وقول الشاعر[1]:

عَــوْذُ وبُهْثَــةُ حَــاشِــدُونَ عَلَيْهِــمُ ... حَلَــقُ الحَــدِيْــدِ مُضَــاعِفَــاً يَتَلَهَّــبُ

فإن «مضاعفاً» حال من المضاف إليه «الحديد».

وذهب الأخفش[2]، والطبري[3]، والزجاج[4]، والزمخشري[5]، وابن عطية[6]، والسهيلي[7]، والعكبري[8] في بعض المواضع، وابن مالك[9]، وابنه بدر الدين[10]، والجامي[11] إلى جواز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف عاملاً فيها كما سبق.

فكون المضاف جزء ما أضيف إليه، كقوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾[12]، فـ «إخواناً» حال من المضاف إليه «هم» في «صدورهم»، وإنما جاز لأن المضاف «صدور» جزء ما أضيف إليه.

---

(١) قائله: زيد الفوارس، ينظر: النوادر ١١٣، والأمالي الشجرية ١/ ١٦٧، ٢/ ٣٢٧، وهمع الهوامع ١/ ٢٤٠، والدرر اللوامع ١/ ٢٠١، والخزانة ١/ ٥١٥.
«عَوذ»: هو ابن غالب بن قُطيعة، من غطفان، و «بهثة»: هو ابن عبد الله بن غطفان، و «حلق الحديد»: جمع حلقة، وهي الدرع، القاموس «حلق» ٣/ ٢٢٢، «الدرع المضاعفة»: هي المنسوجة حلقتين حلقتين، القاموس «ضعف» ٣/ ١٦٥. «يتلهب» يشتعل، القاموس «لهب» ١/ ١٢٩.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٧٥، ومعاني القرآن وإعرابه ٤/ ٤٢٤، وهمع الهوامع ١/ ٢٤٠.

(٣) ينظر: جامع البيان ٢/ ٤٤٠.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢١٣، و ٢/ ٣١١، و ٣/ ٧، ١٨٠.

(٥) ينظر: الكشاف ١/ ٣١٤، و ٢/ ٤١٢، ٤٨٢، و ٣/ ٥٦٨.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز ١٠/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠.

(٧) ينظر: نتائج الفكر ٣١٥ ـ ٣١٦.

(٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٤١، ٥٥٣، و ٢/ ٧٨٣، ٧٨٦، ١١٤٤، ١١٧١.

(٩) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٤٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٥٠ ـ ٧٥١، وشرح عمدة الحافظ ٤٣٠.

(١٠) ينظر شرح الألفية ٣٢٥.

(١١) ينظر: الفوائد الضيائية ١/ ٢٨٢.

(١٢) سورة الحجر: من الآية ٤٧.

ومثله قوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾[1]، فـ «ميتاً» حال من «أخيه»، وهو مضاف إليه، وإنما جاز؛ لأن المضاف «لحم» جزء ما أضيف إليه.

ونحوه قول الشاعر[2]:

كَأَنَّ سَرَاتَهُ لَدَى البَيْتِ قَائِمَاً   مَدَاكُ عَرُوسٍ أَوْ صَرَايَةُ حَنْظَلِ

فـ «قائماً» حال من الهاء في «سراته»، وهي في محل جر مضاف إليه، وإنما جاز لأن المضاف «سراة» جزء ما أضيف إليه.

وكون المضاف كجزء ما أضيف إليه كقوله تعالى: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[5].

فإن «حنيفاً» في هذه الآيات حال من المضاف إليه «إبراهيم»، وإنما جاز لأن المضاف «ملة» كجزء ما أضيف إليه.

قالوا[6]: إنما جاز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف إليه جزأه أو

---

(١) سورة الحجرات: من الآية ١٢.

(٢) قائله امرؤ القيس ينظر: ديوانه ٢١، وشرح المعلقات السبع ٦١، وشرح القصائد العشر ٦٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٥٠.
و «سراته»: أعلاه، وهو ظهره، القاموس «سرى» ٤/ ٣٤٢، و «مداك»: هو الحجر الذي يسحق به الطيب، القاموس «داك» ٣/ ٣٠٣، و «صراية حنظل»، أي نقيع مائه، القاموس «صرى»، ٤/ ٣٥٢.
و «الحنظل» نبات أحسنه المصفر شحمه من العلاج، القاموس «حنظل» ٣/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣. وفي بعض الروايات «صلاية حنظل»، أي مدق الطيب، القاموس «صلى» ٤/ ٣٥٣.
ورواية الديوان «كأن على الكتفين منه إذا انتحى»، وعليها فلا شاهد فيه.

(٣) سورة البقرة: من الآية ١٣٥.

(٤) سورة الأنعام: من الآية ١٦١.

(٥) سورة النحل: من الآية ١٢٣.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٤٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٢٧، وتوضيح المقاصد والمسالك =

كجزئه لأنه إذا كان كذلك صح في العامل في المضاف أن يعمل في الحال؛ لأنه عامل في صاحبها حكماً، بدليل صحة الاستغناء به عن المضاف. فلو قيل في غير القرآن «ونزعنا ما فيهم من غل إخواناً»، و «اتبع إبراهيم حنيفاً» لكان ذلك سائغاً حسناً.

أما أبو حيان فيختار جواز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان له موضع من الإعراب(١)، نحو: «أعجبني ركوب الفرس مسرجاً، وقيام زيد مسرعاً) فـ «الفرس» في موضع نصب، و «زيد» في موضع رفع. ويمنع ما عداه، كقولهم «مررت بغلام هند ضاحكة»، وذلك(٢) «لما تقرر من أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، و «هند» الجار لها إما معنى الإضافة، وهو نسبة الغلام إليها نسبة تقييدية، وإما اللام التي كانت قبل حصول الإضافة، وأيما قدرته منهما لا يصلح أن يكون عاملاً في الحال؛ لأن تقييد هذه النسبة التي هي تقييدية بضحك هند، والنسبة ثابتة كانت هند ضاحكة أو لم تكن، فلذلك امتنع مجيء الحال من المضاف إليه الصريح الذي ليس في موضع فاعل ولا مفعول».

ولذا نراه يعترض على مكي القيسي الذي منع مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً، يقول أبو حيان: «فليس على إطلاق هذا التعليل؛ لأنه إذا كان المضاف إليه في محل رفع أو نصب جازت الحال منه، نحو (يعجبني قيام زيد مسرعاً، وشرب السويق ملتوتاً)»(٣).

كما رفض أبو حيان(٤) مذهب من يجيز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزء ما أضيف إليه، أو كجزئه، قال ـ رحمه الله تعالى: «أما الحال من

= ٢/١٥١.

(١) ينظر: البحر المحيط ١/٢٩، ٧١، ٤٠٦، ٤/١٧٨، ٥/٤٥٧، ٨/٣٣، ١١٥، والتذييل والتكميل ٣/٧٨ أ، ومنهج السالك ١٩٣ وارتشاف الضرب ٢/٣٤٨.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٣/٧٨/ب ومنهج السالك ١٩٣.

(٣) البحر المحيط ٥/٥٤٨.

(٤) ينظر: الحاشية السابقة رقم «١».

المضاف إليه إذا كان المضاف غير عامل في المضاف إليه قبل الإضافة فنحن لا نجيزه، سواء كان جزءاً مما أضيف إليه، أو كالجزء، أو غير ذلك»[1].

وتأول بعض ما استدلوا به، فـ «إخواناً» في قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾[2] ليس منصوباً على الحال، وإنما هو منصوب على المدح بإضمار (أمدح)[3]، وذلك كقول الشاعر[4]:

رَهْطُ ابنِ كُوزٍ مُحْقِبِيْ أَدْرَاعِهِمْ فِيْهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بنِ حِذَارِ

فـ «محقبي» منصوب على المدح، كأنه قال (أمدح محقبي أدراعهم)، كما نقل[5] عن أبي البقاء العكبري جواز أن يكون حالاً من الفاعل في «ادخلوها»، أو من الضمير في «آمنين» في الآية التي قبلها، وهي ﴿ ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ﴾[6].

أما «حنيفاً» فحال من «ملة» على معنى «دين إبراهيم»، أو حال من الضمير في «اتبع»[7].

ثم قال أبو حيان بعد ذلك: «ومع هذا الاحتمال لايكون في الاستدلال بذلك حجة على قاعدة كلية، وهي أن المضاف إذا كان جزءاً من المضاف إليه، أو كالجزء جاز أن يأتي الحال من المضاف إليه، ومثل هذه القاعدة لا تثبت بمثال أو مثالين،

---

(١) البحر المحيط ١/ ٤٠٦.
(٢) سورة الحجر: من الآية ٤٧.
(٣) البحر المحيط ٥/ ٤٥٧، والتذييل والتكميل ٣/ ٨، أ، ومنهج السالك ١٩٤.
(٤) قائله: النابغة الذبياني، ينظر: ديوانه ٥٩، والتذييل والتكميل ٣/ ٧٨ أ، ومنهج السالك ١٩٤. و «الرهط»: ما دون العشرة ليس له واحد من لفظه، القاموس «رهط» ٢/ ٣٦١، و «ابن كوز»: يريد يزيد بن حذيفة بن كوز، من بني ضبة. «محقبي أدراعهم»: من أحقب الدرع أي زاده خلفه على راحلته إذا جعله وراءه حقيبة، القاموس «حقب» ١/ ٥٧، و «الأدراع»: جمع درع، القاموس «درع» ٣/ ٢٠، «ربيعة بن حذار»: من بني أسد.
(٥) ينظر: البحر المحيط ٥/ ٤٥٧، وانظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٤٨٣.
(٦) سورة الحجر: الآية ٤٦.
(٧) البحر المحيط ١/ ٤٠٦، والتذييل والتكميل ٣/ ٧٨ أ، ومنهج السالك ١٩٤، وانظر: الأمالي الشجرية ١/ ٢١٨، و ٢/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩.

وهي تحتمل غير الحال احتمالاً واضحاً، وإنما يثبت هذا باستقراء جزئيات كثيرة، حتى يحصل من ذلك الاستقراء قانون كلي يغلب على الظن أن الحكم منوط به»[1].

وقد تبع السمين الحلبي [2] شيخه أبا حيان في اختياره السابق، وتأويله الأدلة، كما نقل تأويلاته للأدلة ابن أم قاسم المرادي[3].

والذي أراه أنه لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف إليه له موضع من الإعراب، وما استُدِل به على جواز مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً يمكن أن يجاب عنه بما يلي:

قول الشاعر:

«سَلَبْتَ سِلاَحِيْ بَائِساً وَشَتَمْتَنِيْ...»

ليس «بائساً» فيه حالاً من ضمير المتكلم في «سلاحي»، ولكنه حال من مفعول «سلبت»، والتقدير «سلبتني بائساً سلاحي»، وجاء بالحال من المحذوف؛ لأنه مقدر عنده منوي، ومثل ذلك قوله عزَّ وجل: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾[4]، فـ «وحيداً» حال من الهاء العائدة في التقدير على «من»، ومثله: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[5]، حيث تقديره «خلقته وحيداً»، و «بعثه الله رسولاً»؛ لأن الاسم الموصول لا بد له من عائد لفظاً أو تقديراً[6].

وقول الشاعر:

«عَــوْذُ وبُهْثَــةُ حَــاشِــدُونَ عَلَيْهِــمُ   حَلَــقُ الحَــدِيــدِ مُضَــاعَفــاً يَتَلَهَّــبُ»

---

(١) التذييل والتكميل ٣/ ٧٨ أ ـ ب، ومنهج السالك ١٩٤.
(٢) ينظر: الدر المصون ٢/ ١٣٦، ٤/ ٧٣، ٢٩٣، ٧/ ١٦٢.
(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ١٥١.
(٤) سورة المدثر: الآية ١١.
(٥) سورة الفرقان: من الآية ٤١.
(٦) الأمالي الشجرية ١/ ١٧.

فـ «مضاعفاً» ليس حالاً من «الحديد» المضاف إليه، وإنما هي حال من الحلق؛ لأمرين:

الأول: أنه إذا أمكن مجيء الحال من المضاف كان أولى من مجيئها من المضاف إليه، ولا مانع في البيت من كون «مضاعفاً» حالاً من «الحلق»؛ لأنا نقول «حلق محكم ومحكمة».

الثاني: أن وصف الحلق بالمضاعف أشبه.

كما يجوز جعل «مضاعفاً» حالاً من المضمر في «يتلهب»، و «يتلهب» في موضع الحال من «الحلق»، كأنه قال «عليهم حلق الحديد يتلهب مضاعفاً»[1].

كما أنني لا أرى جواز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزء ما أضيف إليه، أو كجزئه، وما استدلوا به يتأول كما تأوله أبو حيان، وما بقي لا يمكن أن تقام عليه قاعدة كلية يعمم حكمها في هذه المسألة.

---

(١) الأمالي الشجرية ١/١٦٧، و ٢/٣٢٨.

الاكتفاء بالضمير رابطاً للجملة الإسمية الواقعة حالاً

تأتي الحال مفردة وجملة وشبه جملة، وكون الجملة تأتي حالاً مشروط بشروط ذكرها النحويون، منها أن تشتمل على رابط إما الواو والضمير، كقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ﴾[1]، وإما الواو وحدها، كقول الشاعر[2]:

وَقَدْ أَغْتَدِيْ والطَّيرُ فِيْ وُكُنَاتِهَا　　بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ

وإما الضمير وحده كقوله تعالى: ﴿نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾[3]، وكقوله تعالى: ﴿قَالَ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾[7]، وغيرها.

---

(١) سورة النساء: من الآية ٤٣.
(٢) قائله امرؤ القيس، ينظر: ديوانه ١٩، وشرح القصائد العشر ٥٥، والخصائص ٢/ ٢٢٠.
(٣) سورة البقرة: من الآية ١٠١.
(٤) سورة الأعراف: من الآية ٢٤.
(٥) سورة الفرقان: من الآية ٢٠.
(٦) سورة الرعد: من الآية ٤١.
(٧) سورة الزمر: من الآية ٦٠.

وقد ذهب طائفة قليلة من النحويين إلى أنه إذا جاء ما ظاهره أن الرابط الضمير وحده فلا بد من تقدير واو محذوفة؛ لأن الاكتفاء بالضمير وحده عندهم يعد من الشذوذ، ولذلك قدروا الواو في الجمل الواقعة حالاً وظاهرها أن الرابط الضمير وحده.

وممن ذهب إلى ذلك الفراء حيث قال عند قوله تعالى: ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَـٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾[1]: «(أو هم قائلون) واو مضمرة، المعنى: أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو وهم قائلون، فاستثقلوا نسقاً على نسق، ولو قيل لكان جائزاً، كما تقول في الكلام (أتيتني والياً أو وأنا معزول)، وإن قلت (أو أنا معزول) فأنت مضمر للواو»[2].

فهو يرى أن الواو محذوفة بسبب كراهية اجتماع واو العطف مع واو الحال.

وهو ظاهر كلام الزمخشري[3]، وتبعهما الجامي وعلل ذلك[4] «بأن الضمير لا يجب أن يقع في الابتداء، فلا يدل على الربط في أول الأمر، نحو (كلمته فوه إلى في) فلا بد من الواو على الصحيح».

وقد ذكر أبو حيان أن الزمخشري رجع عن رأيه هذا[5]، وما ذكره أبو حيان صحيح بدليل أن الزمخشري في الكشاف أعرب ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ من قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[6] حالاً، دون الإشارة إلى أن هناك واواً محذوفة، حيث قال: «و ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ في موضع الحال، أي: متعادين يعاديهما ويعاديانه»[7].

---

(١) سورة الأعراف: من الآية ٤.
(٢) معاني القرآن ١/ ٣٧٢، وانظر المصدر نفسه: ٢/ ٤٢٣ ـ ٤٢٤، والبحر المحيط ٥/ ٥٣٧.
(٣) ينظر: المفصل ٦٤، والبحر المحيط ٥/ ٥٣٧.
(٤) الفوائد الضيائية ١/ ٣٩٣.
(٥) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٢٦٩.
(٦) سورة الأعراف: من الآية ٢٤.
(٧) الكشاف ٢/ ٧٣.

لكن المشهور والأكثر عند النحويين أنه قد يكتفى بالضمير وحده، ولم يعدوا ذلك من الشذوذ، ولم ينبهوا على أنه لا بد من تقدير واو محذوفة، فهو ظاهر كلام سيبويه، حيث يقول: «وبعض العرب يقول (كلمته فوه إلى في)، كأنه يقول: (كلمته وفوه إلى في)، أي: (كلمته وهذه حاله)، فالرفع على قوله (كلمته وهذه حاله)، والنصب على قوله (كلمته في هذه الحال)، فانتصب؛ لأنه حال وقع فيه الفعل»[1].

ففي كلام سيبويه السابق دلالة على أن الجملة الإسمية تقع حالاً ورابطها الضمير، ولا يعد ذلك شاذاً.

وهو ما صرح به المبرد، حيث قال: «فلو قلت كلمته فوه إلى في) لجاز؛ لأنك تريد (كلمته وفوه إلى في)»[2].

غير أن هؤلاء نبهوا على أن الأكثر اجتماع الواو والضمير معاً[3]. وقد جرى على هذا طائفة من النحويين، منهم الزجاج[4]، وأبو علي الفارسي[5]، والعكبري[6]، وابن يعيش[7]، وابن مالك[8]، وابنه بدر الدين[9]، والرضي[10]، ومعظم المتأخرين[11].

أما أبو حيان فقد اختار عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ

---

(١) ينظر: الكتاب ١/٣٩١ ـ ٣٩٢.
(٢) المقتضب ٣/٢٣٦، وانظر المصدر نفسه ٤/١٢٥.
(٣) ينظر: شرح المفصل ٢/٦٦، وشرح التسهيل ٢/٣٦٣ ـ ٣٦٦.
(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٣١٨.
(٥) ينظر: المسائل المنثورة ٣٤ ـ ٣٥.
(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٥٣، ٥٥٧، ٢/٩٨٣، ١١١٢.
(٧) ينظر: شرح المفصل ٢/٦٦.
(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٧٥٨، والتسهيل ١١٢ ـ ١١٣، وشرح التسهيل ٢/٣٦٣ ـ ٣٦٦.
(٩) ينظر: شرح الألفية ٣٤٣ ـ ٣٤٤.
(١٠) ينظر: شرح الكافية ١/٢١٢.
(١١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/١٦٦ ـ ١٦٨، والدر المصون ١/٢٩١، ٢/٢٧، ٥/٢٥٠، وشرح الألفية للأشموني ٢/١٩٨.

عَدُوٌّ﴾[1] مذهب الأكثرين، حيث قال[2]: «واجتماع الواو والضمير في الجملة الإسمية الواقعة حالاً أكثر من انفراد الضمير، وفي كتاب الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾[3]، وليس مجيؤها بالضمير دون الواو شاذاً خلافاً للفراء ومن وافقه كالزمخشري. وقد روى سيبويه عن العرب (كلمته فوه إلى في)، و (رجع عوده على بدئه)، وخرجه على وجهين، أحدهما أن (عوده) مبتدأ، و (على بدئه) خبر، والجملة حال، وهو كثير في لسان العرب نظمها ونثرها، فلا يكون ذلك شاذاً».

وذكر في موضع آخر أنه كثير جداً لا يمكن إحصاؤه، حيث يقول عنه[4]: «وليس بشاذ، بل هو كثير وقوعه في القرآن وفي كلام العرب نثرها ونظمها، وهو أكثر من رمل يبرين[5]، ومها فلسطين، وقد ذكرنا كثرة مجيء ذلك في شرح التسهيل»[6].

وقال في موضع آخر: «ومجيء ذلك بغير واو لا يكاد ينحصر كثرة في كلام العرب»[7].

وقد مضى آنفاً أمثلة من وروده في القرآن الكريم، ومن وروده في كلام العرب: قول الشاعر:

---

(١) سورة البقرة: من الآية ٣٦.

(٢) البحر المحيط ١/ ١٦٣.

(٣) سورة الزمر: من الآية ٦٠.

(٤) البحر المحيط ٤/ ٢٦٩.

(٥) في المخطوط ٤/ ٢٥٩ أ والمطبوع «بيرين»، وصوابه يبرين، وهو رمل لا تردك أطرافه عن يمين مطلع الشمس من حجر اليمامة، معجم البلدان ٥/ ٤٢٧. أما «بيرين» فهي قرية من قرى حمص لم يعرف عنها كثرة الرمال حتى يمثل بها، معجم البلدان١/ ٥٢٦.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٣/ ٩٥ أ ـ ب ـ ٩٦ أ ـ ب.

(٧) البحر المحيط ٥/ ٥٣٧، وانظر المصدر نفسه: ٧/ ١٩١.

وَتَشْرَبُ أَسْارِيْ القَطَا الكُدْرُ بَعْدَمَا سَرَتْ قِرَباً أَحْنَاؤهَا تَتَصَلْصَلُ[1]

وقول الآخر[2]:

حَتَّى تَرَكْنَاهُم لَدَى مَعْرَكٍ أَرْجُلُهُمْ كَالْخَشَبِ الشَّائِلِ

وقول الآخر[3]:

فَغَدَتْ كِلاَ الفَرْجَينِ تَحْسَبُ أَنَّه مَوْلَى المَخَافَةِ خَلْفُها وأَمَامُهَا

وقول الآخر[4]:

ثُمَّ رَاحُوا عَبَقُ المِسْكِ بِهِمْ يُلْحِفُونَ الأَرْضَ هُدَّابَ الأُزُرْ

وغير ذلك[5].

والذي أراه ما ذهب إليه أبو حيان لوروده في القرآن، وكلام العرب، ولا يعد ذلك شاذاً.

---

(١) قائله: الشنفري، ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٦٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٥٩، وشفاء العليل ٢/ ٥٤٢، والعيني ٣/ ٢٠٦.
و «السؤر» بقية الشيء وفضلته، القاموس «سؤر» ٢/ ٤٣. و «القِرَب» طلب الماء ليلاً، القاموس «قرب» ١/ ١١٤، و «الأحناء»: جمع حنى، وهو كل معوج ملتوي، القاموس «حنا» ٤/ ٣٢٠ - ٣٢١، و «تتصلصل»: أي يكون لها صوت عند الشرب، القاموس «صل» ٤/ ٣.

(٢) قائله امرؤ القيس، ينظر: ديوانه ١٢١، وشرح التسهيل ٢/ ٣٦٤، وشفاء العليل ٢/ ٥٤٢.
«الشائل»: المرتفع، القاموس «شال» ٣/ ٤٠٤.

(٣) قائله: لبيد بن ربيعة، ينظر: ديوانه ٢٣٤، والكتاب ١/ ٤٠٧، والمقتضب ٣/ ١٠٢ وشرح المفصل ٢/ ٤٤، وشرح التسهيل ٢/ ٣٦٥.
يصف بقرة أضلت ولدها، أو خافت من صائد، الكتاب ١/ ٤٠٧، حاشية (٣).

(٤) قائله: طرفة بن العبد، ينظر: ديوانه ٧٩، وشرح التسهيل ٢/ ٣٦٥، وشفاء العليل ٢/ ٥٤٤.
العَبَق: الريح الطيبة، القاموس «عبق» ٣/ ٢٦٠، و «يُلْحفون»: اللحاف ما يلتحف ويغطى به، فلطول ثيابهم غطت الأرض بذيولها، القاموس «لحف» ٣/ ١٩٥، و «هُدَّاب»: جمع هدبة، وهو خميل الثوب، أي طرفه، القاموس «هدب» ١/ ١٣٩. و «الأُزُر»: جمع إزار، وهو ما يلتحف به، القاموس «أزر»، ١/ ٣٦٣.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٦٤ - ٣٦٥، وشفاء العليل ٢/ ٥٤٣ - ٥٤٤.

حكم دخول الواو على الجملة الحالية المنفية
بـ «لم» المشتملة على ضمير الحال

إذا جاءت الجملة الحالية منفية بـ «لم» ففيها ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: وهو الكثير، الانفراد بالضمير، والاستغناء عن الواو، كقوله تعالى: ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾(٣).

ومثله قول الشاعر(٤):

كَأَنَّ فُتَاتَ العِهْنِ فِيْ كُلِّ مَنْزِلٍ   نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الفَنَا لَمْ يُحَطَّمِ

وقول الآخر(٥):

---

(١) سورة آل عمران: من الآية ١٧٤.

(٢) سورة الأحزاب: من الآية ٢٥.

(٣) سورة البقرة: من الآية ٢٥٩.

(٤) قائله زهير بن أبي سلمى، ينظر: ديوانه ١٢، وشرح المعلقات السبع للزوزني ١٤٦، وشرح التسهيل ٢/ ٣٦١، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٤٠، ومنهج السالك لأبي حيان ٢١٥، وشفاء العليل ٢/ ٥٤٧، والعيني ٣/ ١٩٤.

و «العهن»: الصوف، القاموس «عهن» ٤/ ٢٥١، و «الفنا»: جمع فناة، عنب الثولب، وهو شجر له حب أحمر، القاموس «فنى» ٤/ ٣٧٥.

(٥) قائله: أبو القيس بن الأسلت، ينظر: المفضليات ٢٨٦، والبحر المحيط ٣/ ١١٩، والدر المصون=

وَأَضْـرِبُ القَـوْنَـسَ يَـوْمَ الـوَغَـى ... بـالسَّيْـفِ لَـمْ يَقْصُـرْ بِـهِ بَـاعِـيْ

وقول الآخر[1]:

فَـأَدْرَكَ لَـمْ يَجْهَـدْ وَلَـمْ يَثْنِ شَـأْوَهُ ... يَمُـرُّ كَخُـذْروفِ الـوَلِيـدِ المُثَقَّـبِ

والوجه الثاني: الربط بالواو وحدها، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾[2]، وقول الشاعر[3]:

وَلَقَـدْ خَشِيـتُ بِـأَنْ أَمُـوتَ وَلَـمْ تَـدُرْ ... لِلْحَـرْبِ دَائِـرَةٌ عَلَـى ابْنَـيْ ضَمْضَـمِ

وقول الآخر[4]:

بِـأَيْـدِيْ رِجَـالٍ لَـمْ يَشِيْمُـوا سُيَـوفَهُـمْ ... وَلَـمْ تَكْثُـرِ القَتْلَـى بِهَـا حِيْـنَ سُلَّـتِ

الوجه الثالث: الجمع بين الضمير والواو، كقوله تعالى: ﴿أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ﴾[5]، وكقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى غُلَٰمٌ وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِى عَاقِرًا

= ٣/ ٤٩١.

و «القونس»: أعلى بيضة الحديد، القاموس «قنس» ٢/ ٢٤٣، و «الباع»: قدر مد اليدين، القاموس «باع»، ٣/ ٧.

(١) قائله: امرؤ القيس، ينظر: ديوانه ٥٥، والتذييل ٣/ ٩٨ ب، ومنهج السالك ٢١٥.

و «الشَّأْو»: السبق، القاموس «شأو» ٤/ ٣٤٦، و «الخُذْرُوف المثقب» لعبة من لعب الأطفال، تدار بسرعة وخفة، القاموس «خذرف» ٣/ ١٣١.

(٢) سورة النور: من الآية ٦.

(٣) قائله: عنترة، ينظر: ديوانه ٢٢١، والشعر والشعراء ١/ ٢٥٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٤٠، ومنهج السالك ٢١٦، وشفاء العليل ٢/ ٥٤٧، والعيني ٣/ ١٩٨، وشرح الألفية للأشموني ٢/ ١٩٧، والخزانة ١/ ٦٢.

«ابني ضمضم»: هما هرم وحصين، وكان عنترة قد قتل أباهما ضمضما فكانا يتوعدانه.

(٤) قائله: الفرزدق، ينظر: شرح ديوانه: ١٣٩، والكامل ١/ ٣٠٨، والعمدة ٢/ ١٨٧، والمعاني الكبير ٢/ ٨٩٩، والإنصاف ٢/ ٦٦٧، وشرح المفصل ٢/ ٦٧، والتوطئة ٢٠١ ومنهج السالك لأبي حيان ٢١٦، والبحر المحيط ٢/ ٢٩٢، ومغني اللبيب ٢/ ٣٦٠.

«يَشِيْمُوا»: شام السيف شيما: أي سله، وأغمده، وهو من الأضداد، ينظر الأضداد لمحمد بن قاسم الأنباري ٢٥٩.

(٥) سورة الأنعام: من الآية ٩٣.

﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا﴾[1]، وكقول الشاعر[2]:

سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ ... فَتَنَاوَلَتْهُ واتَّقَتْنَا بِالْيَدِ

وقول الآخر[3]:

لاَ تَأْخُذَنِّي بِأَقْوَالِ الوُشَاةِ وَلَمْ ... أُذْنِبْ وَلَوْ كَثُرَتْ فِيَّ الأَقَاوِيلُ

ولا يجوز أن تخلو الجملة منهما معاً.

وعلى هذا التفصيل جمهور النحويين، كالزمخشري[4]، والعكبري[5]، وابن يعيش[6]، وابن مالك[7]، وابن الناظم[8]، والمرادي[9]، والسلسيلي[10]، والسيوطي[11]، والأشموني[12].

وخالفهم قوم من النحويين[13]، منهم ابن خروف[14]،

---

(١) سورة مريم: من الآية ٨.

(٢) قائله: النابغة الذبياني، ينظر: ديوانه ٤٠، والشعر والشعراء ١/ ١٧٠، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٤٠، ومنهج السالك ٢١٦، وشفاء العليل ٢/ ٥٤٧، والعيني ٣/ ٢٠١، وشرح الألفية للأشموني ٢/ ١٩٧، ومفردات الراغب ٤٩٥.

«النصيف»: الخمار، ينظر القاموس «نصف» ٣/ ٢٠٠.

(٣) قائله: كعب بن زهير، ينظر: ديوانه٢٠، والبحر المحيط ٣/ ١١٩، ومنهج السالك ٢١٦، والدر المصون ٣/ ٤٩٠.

(٤) ينظر: المفصل ٦٤.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٥٨، ٥٧١، و ٢/ ١٠٥٥، ١٠٢٣.

(٦) ينظر: شرح المفصل ٢/ ٦٧.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٦١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٦٣ ـ ٧٦٤.

(٨) ينظر: شرح الألفية ٣٣٩ ـ ٣٤٠.

(٩) ينظر: شرح الألفية ٢/ ١٦٨.

(١٠) ينظر: شفاء العليل ٢/ ٥٤٧.

(١١) ينظر: همع الهوامع ١/ ٢٤٦.

(١٢) ينظر: شرح الألفية ٢/ ١٩٧.

(١٣) ينظر: البحر المحيط ٢/ ٢٩٢، والدر المصون ٢/ ٥٦٢.

(١٤) ينظر: البحر المحيط ٣/ ١١٩، و ٤/ ١٧١، ومنهج السالك ٢١٥، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٦٧، =

واللورقي[1]، حيث ذهبوا إلى أن الجملة الحالية المنفية بـ «لم» لا بد فيها من الواو، سواء أكان فيها ضمير أم لا.

وعللوا[2] ذلك بأن الفعل «لم يضرب» ماض معنى كـ «ضرب»، فكما أن «ضرب» لمناقضته للحال ظاهراً احتاج إلى (قد) المقربة له من الحال لفظاً أو تقديراً، كذلك «لم يضرب» يحتاج إلى الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصلح معه (قد)؛ لأن (قد) لتحقيق الحصول، و (لم) للنفي.

كما ذهب ابن عصفور[3] أيضاً إلى أن وقوع الجملة الحالية المنفية ب «لم» قليل جداً، وزعم أن الأولى أن يكون النفي بـ «لما»، نحو جاء زيد ولما يضحك، وعلل ذلك بأن «لما يفعل» نفي لقوله «قد فعل».

أما أبو حيان فقد اختار ما ذهب إليه جمهور النحويين مُوَهِّماً ابن خروف، ومخطئاً ابن عصفور، حيث قال: «والجملة الحالية المنفية بـ «لم» المشتملة على

= والتذييل والتكميل ٣/ ٩٨ ب، والدر المصون ٣/ ٤٩١، ٥/ ٢٤.
وابن خروف هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد الإشبيلي الأندلسي، المعروف بابن خروف، ولد بإشبيلية سنة ٥٢١ هـ، قرأ النحو والأصول والفرائض، له ردود على معاصريه، وعلى غير معاصريه، توفي سنة ٦٠٦ هـ، له شرح الكتاب، وشرح جمل الزجاجي، وكتاب في الفرائض، وغيرها.
ينظر: وفيات الأعيان ٣/ ٣٣٥، ومعجم الأدباء ١٥/ ٧٥ ـ ٧٦، وفوات الوفيات ٢/ ٧٩ ـ ٨١، وبغية الوعاة ٢/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

(١) ينظر: شرح الكافية ١/ ٢١٢.
واللورقي هو القاسم بن أحمد بن الموفق اللورقي الأندلسي، ولد بالأندلس سنة ٥٧٥ هـ، ورحل إلى المشرق فدخل مصر وبغداد ودمشق وحلب، وتوفي بدمشق سنة ٦٦١ هـ، له شرح المفصل، والمباحث الكاملية على المقدمة الجزولية، وشرح الشاطبية، وغيرها.
ينظر: معجم الأدباء ١٦/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥، وغاية النهاية ٢/ ١٥ ـ ١٦، وبغية الوعاة ٢/ ٢٥١، وشذرات الذهب ٥/ ٣٠٧.

(٢) ينظر: شرح الكافية ١/ ٢١٢ ـ ٢١٣.

(٣) البحر المحيط ٤/ ١٧١، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٦٧، والتذييل ٣/ ٩٩ أ، ومنهج السالك ٢١٦، والدر المصون ٥/ ٢٤.

ضمير ذي الحال، يجوز دخول الواو عليها وعدم دخولها...»[1].

ثم ذكر الشواهد على ذلك، ثم قال: «ووهم الأستاذ أبو الحسن بن خروف في ذلك فزعم أنها إذا كانت الجملة ماضية معنى لا لفظاً احتاجت إلى الواو كان فيها ضمير أو لم يكن فيها، والمستعمل في لسان العرب ما ذكرناه»[2].

وقال أيضاً: «وما ذهب إليه ابن عصفور من أن وقوع الجملة المنفية بـ «لم» قليل جداً، وابن خروف من وجوب الواو فيها، وإن كان فيها ضمير يعود على ذي الحال خطأ، بل ذلك قليل، وبغير الواو كثير، على ذلك لسان العرب وكلام الله»[3].

وقال أيضاً: «وليس إثبات الواو مع «لم» أحسن من عدمها، بل يجوز إثباتها وحذفها فصيحاً، وقد جاء ذلك في القرآن في مواضع. قال تعالى: ﴿فَانقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾، وقال تعالى: ﴿أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾، ومن قال: النفي بـ «لم» قليل جداً فغير مصيب»[4].

وقال في الرد على ابن عصفور[5]: «وإنما ادعى أن النفي بـ «لما» أولى؛ لأن من مذهبه أن الماضي لا يقع حالاً إلا مع «قد» ظاهرة أو مضمرة، ولذلك علل بأن «لما يفعل» نفي لـ «قد فعل»، و «لما» تدل على نفي الفعل متصلاً بزمان الإخبار، و «قد» تقرب الماضي بزمان الإخبار، فلذلك قال: الأولى «لما» حتى يكون النفي مناسباً للإثبات، وقد ذكرنا كثرة وقوع الماضي بغير «قد» حالاً[6]، وأن دعوى الإضمار في ذلك غير مختار فبطلت هذه الأولوية».

---

(١) البحر المحيط ٣/١١٩.
(٢) البحر المحيط ٣/١١٩.
(٣) البحر المحيط ٤/١٧١.
(٤) البحر المحيط ٢/٢٩٢.
(٥) منهج السالك ٢١٦.
(٦) ينظر: المسألة التي بعد هذه المسألة.

كما ذكر أنه يرد عليهما بالسماع الكثير من كتاب الله عزَّ وجل، ولسان العرب[1].

وقد تبع السمين الحلبي[2] شيخه أبا حيان في هذا الاختيار.

والذي أراه ما ذهب إليه جمهور النحويين واختاره أبو حيان لكثرة السماع في ذلك كله.

---

(١) ينظر؛ البحر المحيط ٤/ ١٧١، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٦٧، ومنهج السالك ٢١٥.

(٢) ينظر: الدر المصون ٢/ ٥٦٢، و ٣/ ٤٩١، و ٥/ ٢٤.

وقوع الماضي المثبت حالاً بدون «قد»

تأتي الحال جملة إسمية، كقوله تعالى: ﴿ألَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[1]، أو جملة فعلية فعلها مضارع، كقوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾[2]، أو فعلها ماض، كقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[3]، ولمجيء الجملة حالاً شروط مذكورة في كتب النحو[4].

وقد اختلف النحويون في وقوع الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ مثبت حالاً بدون «قد»، فذهب الأخفش[5]، والكوفيون ـ ماعدا الفراء[6] إلى جواز وقوع الفعل الماضي المثبت حالاً بدون «قد»، واستدلوا بالسماع والقياس.

أما السماع فكقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٨﴾﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ

---

(١) سورة البقرة: من الآية ٢٤٣.

(٢) سورة الصف: من الآية ٥.

(٣) سورة النساء: من الآية ٩٠.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٢/ ٦٥ ـ ٦٨، وشرح التسهيل ٢/ ٣٥٩ ـ ٣٧٥.

(٥) ينظر: الإنصاف ١/ ٢٥٢، المسألة رقم «٣٢»، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٦٣، والتبيين ٣٨٦، وشرح المفصل٢/ ٦٧، وشرح الكافية ١/ ٢١٣، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٥٥٩، والمساعد ٢/ ٤٧، وائتلاف النصرة ١٢٤.

(٦) ينظر المصادر السابقة نفسها.

(٧) سورة البقرة: من الآية ٢٨.

صُدُورُهُمۡ﴾، فإن الفعلين الماضيين «كنتم»، و «حصرت» حالان، ولم تجيء معهما «قد»، ويدل على الثاني قراءة[1] من قرأ ﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾.

ومن هذا القبيل قول الشاعر[2]:

وَإِنِّـي لَتَعْـرُونِـيْ لِـذِكْـرَاكِ هِـزَّةٌ   كَمَـا انْتَفَـضَ العُصْفُـورُ بَلَّلَـهُ القَطْـرُ

فـ «بلله» فعل ماضٍ لم تجيء معه «قد»، ولا يلزم تقدير «قد» هنا؛ لأنه تكلف بلا دليل.

أما القياس[3]، فلأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة، نحو (مررت برجل قاعد) جاز أن يكون حالاً للمعرفة، نحو (مررت بالرجل قاعداً)، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة، نحو (مررت برجل قعد)، فينبغي جواز أن يقع حالاً للمعرفة، نحو (مررت بالرجل قعد). وإذا جاز أن يقام الفعل الماضي مقام المستقبل، كقوله تعالى: ﴿وَإِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ﴾[4]، أي (يقول)؛ جاز أن يقام مقام الحال.

وذهب البصريون[5]، والفراء[6]، وغيرهم[7] إلى أنه يشترط في الجملة

---

(١) هي قراءة الحسن البصري، ويعقوب الحضرمي، والمفضل عن عاصم.
ينظر: البدور الزاهرة ٨١، والمبسوط في القراءات العشر ١٥٧، والبحر المحيط ٣/٣١٧، وإتحاف فضلاء البشر ١/٥١٨.

(٢) قائله: أبو صخر الهذلي، ينظر: أمالي القالي ١/١٤٧، وشرح المفصل ٢/٦٧، والإنصاف ١/٢٥٣، وشرح التسهيل ٢/٣٧٢، وشفاء العليل ١/٤٦٢، و ٢/٥٤٩، والعيني ٣/٦٧، والخزانة ١/٥٥٢.
و «تعروني»: تغشاني، القاموس «عرا» ٤/٣٦٢.

(٣) ينظر: الإنصاف ١/٢٥٣ ـ ٢٥٤، والتبيين ٣٨٨ ـ ٣٨٩، وشرح المفصل ٢/٦٧، وائتلاف النصرة ١٢٤.

(٤) سورة المائدة: من الآية ١١٦.

(٥) ينظر: المقتضب ٤/١٢٠ ـ ١٢٤، والإنصاف ١/٢٥٢ المسألة (٣٢)، ائتلاف النصرة ١٢٤.

(٦) ينظر معاني القرآن للفراء ١/٢٤، ٢٨٢.

(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/١٠٧، ٢/٨٩، وإعراب القرآن للنحاس ١/٢٠٦، والإيضاح=

الفعلية التي فعلها ماض مثبت الواقعة حالاً اقترانها بـ «قد» ظاهرة أو مقدرة، أو يجعل الماضي وصفاً لمحذوف.

قالوا[1]: لأن الحال هو الشيء الحاضر، والماضي منقطع منقض، فإن أتى بـ «قد» جاز، كقولك «هذا زيد قد قام»؛ لأجل أن «قد» تقرب الماضي من الحال، فيجري مجرى الحاضر.

فمن مجيء الماضي حالاً مقترناً بـ «قد» قول الشاعر[2]:

فَآبُوا بِالرِّمَاحِ مُكَسَّرَاتٍ وَأُبْنَا بِالسُّيُوفِ قَدْ انحَنَيْنَا

وقول الآخر[3]:

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَومٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ إلاَّ لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ

فـ «نضت» فعل ماض مقترن بـ «قد»، وقد وقع حالاً.

= العضدي ٢٨٧ ـ ٢٨٨، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٦٨، والمسائل البغداديات ٢٤٥، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٠٥، ودلائل الإعجاز ٢٠٩، والمفصل ٦٤، والكشاف ١/ ٢٦٩، ٥٥٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٦٣، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٥، ٣٧٩، وشرح المفصل ٢/ ٦٦ ـ ٦٧، والمقدمة الجزولية ٩٢، والتوطئة ٢١٥، والكافية ١٠٥، ولباب الإعراب ٣٢٨، وشرح الكافية ١/ ٢١٣، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٥٥٨، ورصف المباني ٤٨١، وهمع الهوامع ١/ ٢٤٧.

(١) ينظر: المقتصد ٢/ ٩١٤ ـ ٩١٥، والإنصاف ١/ ٢٥٤، والتبيين ٣٨٨، وشرح المفصل ٢/ ٦٦، ورصف المباني ٤٨١، والفوائد الضيائية ١/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥.

(٢) قد اختلف في نسبته، فقيل هو لعبد الشارق بن عبد العزى الجهني، ينظر: شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٤٤٩، وقيل هو لسلمة بن الحجاج، ينظر: حماسة البحتري ٤٨، وهو غير منسوب في: التخمير ١/ ٤٣٨، ودلائل الإعجاز ٢١٠.
«آب»: أي رجع، القاموس: «أوب» ١/ ٣٧.

(٣) قائله امرؤ القيس، ينظر: ديوانه ١٤، وشرح المعلقات السبع للزوزني ٢٩، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٣٩، وشرح شذور الذهب ٢٢٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ١٧١، وشفاء العليل ٢/ ٥٥٠، والعيني ٣/ ٦٦، والتصريح ١/ ٣٢٦.
«نضت»: ألقت وخلعت، ينظر اللسان «نض»، ٧/ ٢٣٨، و «لدى الستر»، عند الستار. و «المتفضل»: المتوشح بثوبه، أو لابس الثوب الواحد. القاموس «فضل» ٤/ ٣١.

وقول الشاعر[1]:

ذَكَـــرْتُــكِ والخِطِّـــيُّ يَخْطُـــرُ بَيْنَنَـــا وَقَـــدْ نَهَلَـــتْ مِنَّـــا المُثَقَّفَـــةُ السُّمْـــرُ

فـ «نهلت» فعل ماض مقترن بـ «قد»، وقد وقع حالاً.

وقد أجابوا[2] عما احتج به الكوفيون بأن الفعل الماضي في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[3] صفة لـ «قوم» مقدر، والتقدير فيه «أو جاؤوكم قوم حصرت صدورهم»، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالاً بالإجماع، أو يكون خبراً بعد خبر، كأنه قال: «أو جاؤوكم»، ثم أخبر فقال «حصرت صدورهم»، أو يكون محمولاً على الدعاء، لا على الحال.

أما قولهم: «إن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة... الخ» ففاسد؛ لأنه إنما جاز أن يقع نحو «قاعد»، و «قائم» حالاً لأن اسم الفاعل يراد به الحال، بخلاف الفعل الماضي، فإنه لا يراد به الحال، فلم يجز أن يقع حالاً.

وأما قولهم «وإذا جاز أن يقام الماضي مقام المستقبل جاز أن يقام مقام الحال» فلا يصح إلا في بعض المواضع، على خلاف الأصل، بدليل يدل عليه، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾[4]، فلا يجوز فيما عداه، على أنه ليس من الضرورة إذا أقيم الماضي مقام المستقبل أن يقام مقام الحال؛ لأن المستقبل فعل،

---

(١) قائله: أبو العطاء السندي، ينظر: شرح الحماسة للمرزوقي ٥٦، وشرح المفصل ٢/ ٦٧، ومغني اللبيب ٢/ ٧٠.
و«الخطي»: رماح تنسب إلى البحرين، القاموس «خطط» ٢/ ٣٥٨، و «نهلت»: أخذت، القاموس «نهل» ٣/ ٦١ ـ ٦٢، و «المثقفة» المسواة الحاذقة، القاموس «ثقف» ٣/ ١٢١، و «السمر»: الرماح، ينظر القاموس «سمر» ٢/ ٥١.

(٢) ينظر: الإنصاف ١/ ٢٥٤ ـ ٢٥٨، والتبيين ٣٨٩ ـ ٣٩٠، وشرح المفصل ٢/ ٦٧، وائتلاف النصرة ١٢٤ ـ ١٢٥.

(٣) سورة النساء: من الآية ٩٠.

(٤) سورة المائدة: من الآية ١١٦.

كما أن الماضي فعل، فجنس الفعلية مشتمل عليهما، وأما الحال فهي اسم، وليس من الضرورة إذا أقيم الفعل مقام الفعل أن يقام مقام الاسم.

وذهب ابن مالك(١) إلى التفصيل في هذه المسألة: فإن تضمن الفعل ضمير صاحب الحال فالأكثر أن يكون الفعل مقروناً بالواو و «قد»، كقوله تعالى: ﴿ ۞ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ ﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾(٤).

وكقول الشاعر(٥):

كَـأَنِّـيَ وَقَـدْ خُلِّفْـتُ سَبْعِيْـنَ حَجَّـةً ... خَلَعْـتُ بِهَـا عَـنْ مَنْكِبَـيَّ رِدَائِيَـا

وانفراد الضمير مع التجرد من «قد» والواو أكثر من اجتماعه مع أحدهما، وذلك كقوله تعالى: ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾(٦)، وكقوله تعالى: ﴿ هَٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾(٧)، وقوله تعالى: ﴿ وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ. قَالُوا ﴾(٨).

ومثله قول الشاعر(٩):

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٧٠ ـ ٣٧٢.
(٢) سورة البقرة: من الآية ٧٥.
(٣) سورة آل عمران: من الآية ٤٠.
(٤) سورة الأنعام: من الآية ١١٩.
(٥) قائله: زهير بن أبي سلمى، ينظر: ديوانه ٢٨٦، ومختار الشعر الجاهلي ١/ ٢٨٢، وشرح التسهيل ٢/ ٣٧١، والذيل والتكميل ٣/ ٩٨ ب، وشفاء العليل ٢/ ٥٤٨.
(٦) سورة النساء: من الآية ٩٠.
(٧) سورة يوسف: من الآية ٦٥.
(٨) سورة يوسف: من الآيتين ١٦ ـ ١٧.
(٩) قائله طرفة بن العبد، ينظر: ديوانه ٣٢، وشرح المعلقات السبع ١١٣، وشرح القصائد العشر ١٠٤، وشرح التسهيل ٢/ ٣٧١، والتذييل والتكميل ٣/ ٩٨ ب.
«الكر» العطف، القاموس «كرر» ٢/ ١٢٥، و «المضاف»: الخائف المذعور الذي أحيط به، القاموس «ضيف» ٣/ ١٦٦، و «المحنب»: الذي في يديه انحناء، القاموس «حنب» ١/ ٥٨، و «السيد»: =

وَكَـــرِّيْ إِذَا نَـــادَى المُضَـــافُ مُحَنَّبـــاً كَسِيْـــدِ الغَضَـــا نَبَّهْتَـــهُ المُتَـــوَرِّدِ

واجتماع الضمير مع الواو وحدها أكثر من اجتماعه مع «قد» وحدها، فمثال اجتماع الضمير مع الواو وحدها قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾(٤).

ومثال اجتماع الضمير مع «قد» وحدها قول الشاعر(٥):

أَتَيْنَـــاكُـــمْ قَـــدْ عَمَّكُـــمْ حَـــذَرُ العِـــدَى فَنِلْتُـــمْ بِنَـــا أَمْنـــاً وَلَـــمْ تَعْـــدِمُـــوا نَصْـــرَا

وقول الشاعر(٦):

بَصُـــرَتْ بِـــيْ قَـــدْ لاَحَ شَيْبِـــي فَصَـــدَّتْ فَتَسَلَّيْـــــتُ واكْتَسَيْـــــتُ وَقَـــــارَا

وقول الشاعر(٧):

وَقَفْـــتُ بِـــرَبْـــعِ الـــدَّارِ قَـــدْ غَيَّـــرَ البِلَـــى مَعَـــارِفَهَـــا والسَّـــارِيَـــاتُ الهَـــوَاطِـــلُ

= الذئب، القاموس «سود» ١/ ٣٠٤، و «الغضا»: شجر، القاموس «غضا» ٤/ ٣٧٠، و «المتورد»: الجريء، القاموس «ورد» ١/ ٣٤٤.

(١) سورة البقرة: من الآية ٢٨.
(٢) سورة آل عمران: من الآية ١٦٨.
(٣) سورة هود: من الآية ٤٢.
(٤) سورة يوسف: من الآية ٤٥.
(٥) لم أقف على قائله، ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٧٢، وشفاء العليل ٢/ ٥٤٩.
(٦) لم أقف على قائله، ينظر شرح التسهيل ٢/ ٣٧٢، والمساعد ٢/ ٤٨.
(٧) قائله النابغة الذبياني، ينظر: ديوانه ٨٧، ومختار الشعر الجاهلي ١/ ١٩٥، وشرح التسهيل ٢/ ٣٧٢، وشفاء العليل ٢/ ٥٤٩، والعيني ٣/ ٢٠٣، وشرح الألفية للأشموني ٢/ ١٩٠.
و «الساريات»: السحب تسري ليلاً، القاموس «سرى» ٤/ ٣٤١، و «الهواطل»: الدائم المتتابع، القاموس «هطل» ٤/ ٦٩، و «الربع»: الدار بعينها، القاموس «ربع» ٣/ ٢٤.

أما أبو حيان فيختار مذهب الكوفيين والأخفش القائلين بجواز وقوع الماضي حالاً بدون تقدير «قد»، كما في قوله تعالى: ﴿وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾(١).

وذكر أنه كثير في لسان العرب كثرة توجب القياس، ويبعد فيها التأويل، حيث قال: «وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالاً بغير تقدير «قد»، وهو الصحيح إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس ويبعد فيها التأويل»(٢).

وقال أيضاً: «فقد جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير «قد»»(٣). كما أجاز في (خسر الدنيا) من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةَ﴾(٤) أن تكون الجملة حالية قائلاً: «ولا يحتاج إلى إضمار (قد)؛ لأنه كثر وقوع الماضي حالاً في لسان العرب بغير (قد) فساغ القياس عليه»(٥).

لكن نراه في أول تفسيره يميل إلى مذهب البصريين ومن تبعهم القائلين بوجوب تقدير «قد»، فعند قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾(٦) نقل كلام الزمخشري(٧) الذي تساءل: لِمَ لَمْ تأت «قد» هنا؟ فأجاب بأن الواو لم تدخل على «كنتم أمواتاً» وحدها، لكن على جملة قوله: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾، كأنه قيل «كيف تكفرون

---

(١) سورة فصلت: الآية ٢٣.
(٢) البحر المحيط ٧/ ٤٩٣، وانظر: البحر المحيط ٨/ ٤٢٣، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٦٤، والتذييل والتكميل ٣/ ٩٩ أ.
(٣) البحر المحيط ٣/ ٣١٧.
(٤) سورة الحج: من الآية ١١.
(٥) البحر المحيط ٦/ ٣٥٥.
(٦) سورة البقرة: من الآية ٢٨.
(٧) ينظر: الكشاف ١/ ٢٦٩.

بالله وقصتكم هذه وحالكم أنكم كنتم أمواتاً نطفاً في أصلاب آبائكم فجعلكم أحياء ثم يميتكم ثم يحييكم ثم يحاسبكم».

ثم قال: «ونحن نقول إنه على إضمار «قد»، كما ذهب إليه أكثر الناس، أي (وقد كنتم أمواتاً فأحياكم) والجملة الحالية عندنا فعلية، وأما أن نتكلف ونجعل تلك الجملة اسمية حتى نفر من إضمار «قد» فلا نذهب إلى ذلك»[1].

والذي أراه أن اختيار أبي حيان في هذه المسألة هو ما ذهب إليه الكوفيون والأخفش لتصريحه بلفظ الاختيار في مواضع من تفسيره، وكتابيه «ارتشاف الضرب»، و «التذليل والتكميل». ثم إيجابه القياس على ما ورد لكثرته في كلام العرب.

أما ما ذكره في أول تفسيره فليس فيه تصريح بالاختيار، وإنما هو تصحيح لما ذهب إليه الزمخشري، ثم إن تكراره التصريح باختيار مذهب الكوفيين والأخفش، والقياس على ما ورد، والبعد عن التأويل كفيل بأن يكون هذا هو رأيه الأخير في هذه المسألة.

والذي أراه في هذه المسألة جواز مجيء الفعل الماضي المثبت حالاً بدون «قد»؛ لأن[2] الإلزام بكون «قد» مقدرة في هذه الحالة دعوى لا تقوم عليها حجة، ولأن الأصل عدم التقدير، ولأن وجود «قد» مع الفعل الماضي لا يزيده معنى على ما يفهم به إذا لم توجد؛ وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه.

أما قولهم إن «قد» تفيد التقريب إلى الحال فالجواب عنه أن دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام على الحالية، كما أغنى عن تقدير السين

---

(١) البحر المحيط ١/ ١٣٠.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٧٣.

و «سوف» سياق الكلام في مثل قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ يَجۡتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأۡوِيلِ ٱلۡأَحَادِيثِ﴾[1].

أما تقديرهم موصوفاً محذوفاً تقديره «قوم» أو نحوه ويكون الفعل الماضي صفة له فهو تكلف لا حاجة إليه، ثم إنه دعوى بلا دليل.

---

(١) سورة يوسف: من الآية ٦.

تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف

ذهب جمهور النحويين[1] إلى جواز تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف، نحو (مسرعاً جاء زيد)، وذلك لتصرف الفعل، والحال معه كالمفعول مع فعله، فكما جاز (عمراً ضرب زيد) جاز (ضاحكاً أقبل محمد). قال المبرد[2]: «واعلم أن الحال إذا كان العامل فيها فعلاً صحيحاً جاز فيها كل ما يجوز في المفعول به من التقديم والتأخير، إلا أنها لا تكون إلا نكرة، وإنما جاز ذلك فيها؛ لأنها مفعولة، فكانت كغيرها، مما ينتصب بالفعل، تقول: (جاء راكباً زيد)، كما تقول (ضرب زيداً عمرو)، و (راكباً جاء زيد)، كما تقول (عمراً ضرب زيد)، و (قائماً زيداً رأيت)، كما تقول (الدرهم زيداً أعطيت)، و (ضربت قائماً زيداً)».

واختار مذهب الجمهور أبو حيان[3].

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ١٢٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٥/ ٨٦، واللمع ١١٧، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٩٧، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣١٤، والمفصل ٦٢، والكشاف ٤/ ٣٦، والإنصاف ١/ ١٩١، وشرح المفصل ٢/ ٥٧، وكشف المشكل ١/ ٤٧٨ ـ ٤٧٩، والمقدمة الجزولية ٩٠، والتوطئة ٢١٣، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٣٠، المقرب ١/ ١٥٦، والتسهيل ١١٠، وشرح التسهيل ٢/ ٣٤٣، وشرح عمدة الحافظ ٤٣١، ولباب الإعراب ٣٢١ ـ ٣٢٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٢٧، والإرشاد إلى علم الإعراب ٢٣٧، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٥٥٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ١٥٢، مغني اللبيب ٢/ ٤٦٢، والمساعد٢/ ٢٤، ٢٦، والتصريح ١/ ٣٨١، وهمع الهوامع ١/ ٢٤١.

(٢) المقتضب ٤/ ١٦٨ ـ ١٦٩، وانظر المصدر نفسه ٤/ ٣٠٠.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٨/ ١٧٥، والتذييل والتكميل ٣/ ٧٨ ب.

وشواهد ذلك كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾[1]. فـ «خشعاً» عندهم حال، عاملها «يخرجون»، وقد تقدمت عليه.

ومنه قول العرب[2]: «شَتَّى تَؤُوبُ الحَلَبَة»، فـ «شتى» حال، وقد تقدمت على عاملها «تؤوب»؛ لأنه فعل متصرف.

ومنه قول الشاعر[3]:

سَرِيعَاً يَهُونُ الصَّعْبَ عِنْدَ أُولِيْ النُّهَى ... إِذَا بِرَجَاءِ صَادِقٍ قَابَلُوا البَأْسَا

فـ «سريعاً» حال، قد تقدمت على عاملها «يهون»، وهو فعل متصرف.

وخالف الجمهورَ الفراءُ، فإنه لم يجز تقديم الحال على العامل، سواء كان العامل فيه فعلاً متصرفاً، أو معنى فعل، وذلك لأنه يؤدي إلى أن يتقدم المضمر على المظهر، فإنه إذا قال: «راكباً جاء زيد»، ففي «راكب» ضمير زيد، وقد تقدم عليه، وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز[4].

كما خالفهم الأخفش[5]، فإنه منع قولهم (راكباً زيد جاء)، ولعلَّه منع ذلك لبعد الحال عن عاملها؛ لأنه فصل بينها وبين صاحب الحال، لكن إذا لم يفصل بينهما بفاصل فهو جائز عنده بدليل أنه أعرب «خشعاً» في قوله تعالى: ﴿خُشَّعًا

---

(١) سورة القمر: الآية ٧.

(٢) مثل من أمثال العرب يضرب في اختلاف الناس وتفرقهم في الأخلاق، ينظر: مجمع الأمثال ٢/ ١٥٠.
«شتى»: فعلى من شت يشت إذا تفرق، القاموس «شت» ١/ ١٥١، و «تؤوب»، أي ترجع، القاموس: «أوب» ١/ ٣٧، و «الحلبة»: جمع حالب، أي الذين يحلبون نياقهم، القاموس «حلب» ١/ ٥٧.

(٣) لم أقف على قائله، ينظر: البحر المحيط ٨/ ١٧٥، والمساعد ٢/ ٢٤، وشفاء العليل ٢/ ٥٣٠.
«أولي النهى»: أي أصحاب العقول، القاموس «نهاه» ٤/ ٣٩٨. البأس: الشدة والعذاب في الحرب، القاموس «بأس» ٢/ ١٩٩.

(٤) ينظر: أسرار العربية ١٩٢.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٣/ ٧٨ ب، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٤٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ١٥٢، والتصريح ١/ ٣٨١.

﴿أَبْصَـٰرُهُمْ﴾ حالاً مقدمة على عاملها «يخرجون»، قال: «﴿خُشَّعًا﴾ نصب على الحال، أي (يخرجون من الأجداث خشعاً)»[1].

وخالفهم أيضاً الجرمي[2]، فإنه منع تقديم الحال على عاملها لتشبيهه إياها بالتمييز[3].

وأجيب[4] عن قوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾[5] بأن ما استدل به على جواز تقديم الحال فيها على عامله لا يتعين؛ لجواز أن يكون (خاشعاً) صفة مفعول محذوف، والتقدير (يوم يدعو الداعي إلى شيء نكر قوماً خشعاً أبصارهم).

والذي أراه جواز تقديم الحال على عاملها؛ لثبوته سماعاً، كما في القرآن الكريم، وكلام العرب: شعره ونثره، ولأن الحال كالمفعول به فكما جاز تقديم المفعول به على عامله جاز تقديم الحال كذلك.

أما ما أجيب به عن قوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ فالتكلف فيه ظاهر، كما أن الأصل[6] عدم الحذف.

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٨٨.

(٢) ينظر: المصادر المذكورة في الحاشية رقم (٥) من الصفحة السابقة مع البحر المحيط ٨/ ١٧٥، وهمع الهوامع ١/ ٢٤١.

والجرمي هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي، من أئمة اللغة، ونحويي البصرة، قدم بغداد، وأخذ النحو عن الأخفش، وأخذ اللغة عن أبي عبيدة والأصمعي وغيرهما. توفي سنة ٢٢٥ هـ. له المختصر في النحو، والتثنية والجمع، والأبنية، وغيرها.

ينظر: وفيات الأعيان ٢/ ٤٨٥ ـ ٤٨٧، ومعجم الأدباء ١٢/ ٥ ـ ٦، وإنباه الرواة٢/ ٨٠ ـ ٨٣، وبغية الوعاة ٢/ ٨ ـ ٩.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٣/ ٧٨ ب.

(٤) ينظر: التصريح ١/ ٣٨١.

(٥) سورة القمر: من الآية ٧.

(٦) ينظر: التصريح ١/ ٣٨١.

أما تعليل الفراء فليس بشيء[1]؛ لأن (راكباً) وإن كان مقدماً في اللفظ إلا أنه مؤخر في المعنى والتقدير، وإذا كان مؤخراً في التقدير جاز التقديم، قال تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾[2]، فالهاء في (نفسه) عائدة إلى (موسى)، إلا أنه لما كان في تقدير التقديم، والهاء في تقدير التأخير جاز التقديم، وهذا كثير في كلامهم، فكذلك ههنا.

أما ما علل به الأخفش المنع فليس في بعد الحال عن عاملها عندما تقدم عليه مانع، وليس هذا بمضعف عمله فيها، وهي إنما قدمت عليه لثبوت ذلك سماعاً، وقياساً على تقدم المفعول به على عامله.

أما تشبيه الحال بالتمييز فليس بصحيح؛ إذ بينهما فرق كبير وبون شاسع[3].

---

(١) ينظر: أسرار العربية ١٩٢.

(٢) سورة طه من الآية ٦٧.

(٣) ينظر: لبيان هذه الفروق التذييل والتكميل ٣/٧٨ ب، ومغني اللبيب ٢/ ٤٦٠ ـ ٤٦٤.

تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر

في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر، نحو (مررت جالسةً بهند) خلاف:

فذهب بعض الكوفيين(1)، وأبو الحسن بن كيسان(2)، وأبو علي الفارسي(3)، وابن جني(4)، وابن برهان(5)، وابن عطية(6)، وابن ملكون(7)، والعكبري في أحد

---

(1) ينظر: التصريح ١/ ٣٧٩.

(2) ينظر: الأمالي الشجرية ٢/ ٢٨٠، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٩، وشرح التسهيل ٢/ ٣٣٧، وشرح الألفية لابن الناظم ٣١٣، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٤٨، وأوضح المسالك ٢/ ٣٢١.

وابن كيسان هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان النحوي اللغوي، أخذ عن المبرد، وثعلب، فهوممن جمع بين المذهبين، توفي سنة ٢٩٩ هـ. له المهذب في النحو، وغلط أدب الكاتب، وغريب الحديث، والقراءات، وغيرها.

ينظر: تاريخ بغداد ١/ ٣٣٥، ومعجم الأدباء١٧/ ١٣٧ ـ ١٤١، وشذرات الذهب ٢/ ٢٣٢.

(3) ينظر: المسائل الحلبيات ١٧٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٤، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٩، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٢٣، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٤٨، والمساعد ٢/ ٢١.

(4) ينظر: أوضح المسالك ٢/ ٣٢١، والخزانة ١/ ٥٣٦.

(5) ينظر: شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٣٤، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٩، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٤٨، والمساعد ٢/ ٢١.

وابن برهان هو أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري الأسدي صاحب العربية واللغة والتواريخ وأيام العرب، كان زاهداً ورعاً، أخذ عن ابن بطة كثيراً، توفي سنة ٤٥٦ هـ. له أصول اللغة، وشرح اللمع.

ينظر: بغية الوعاة ٢/ ١٢٠ ـ ١٢١، وشذرات الذهب ٣/ ٢٩٧.

(6) ينظر: المحرر الوجيز ١٣/ ١٣٨.

(7) ينظر: التصريح ١/ ٣٧٩.

وابن ملكون هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الاشبيلي، روى=

قوليه[1]، والحيدرة اليمني[2]، وابن مالك في معظم كتبه[3]، وضعفه في التسهيل[4]، والمرادي[5]، والسلسيلي[6] إلى جواز ذلك.

واستدلوا بالسماع والقياس. أما السماع فكقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا﴾[7]. فـ «كافة» حال من «الناس» المجرور باللام، وقد تقدم عليه، والأصل «للناس كافة»، وقوله تعالى: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٖ كَذِبٖۚ﴾[8]، فـ «على قميصه» حال من «دم» المجرور بحرف جر، وقد تقدم الحال عليه.

ومن شواهدهم السماعية قول الشاعر[9]:

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَاءِ هَيْمَانَ صَادِياً ... إِلَيَّ حَبِيبَاً إِنَّهَا لَحَبِيبُ

= عن أبي الحسن بن شريح، وأبي مروان بن محمد، وروى عنه ابن خروف والشلوبين، توفي سنة ٥٨٤ هـ. له شرح الحماسة، والنكت على تبصرة الصيمري، وغيرها.
ينظر: بغية الوعاة ١/ ٤٣١، ومعجم المؤلفين ١/ ١٠٨.

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٢٦.

(٢) ينظر: كشف المشكل ١/ ٤٨١.
والحيدرة هو علي بن سليمان الحيدرة الإسماعيلي اليمني، من وجوه أهل اليمن علماً، ونحواً وشعراً، توفي سنة ٥٩٩ هـ، له كشف المشكل في النحو.
ينظر معجم الأدباء ١٣/ ٢٤٣ ـ ٢٤٦، وبغية الوعاة ٢/ ١٦٨.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٦، وشرح الكافية الشافية٢/ ٧٤٤، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٦.

(٤) ينظر: ص ١١٠.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ١٥٠.

(٦) شفاء العليل ٢/ ٥٢٨ ـ ٥٢٩.

(٧) سورة سبأ: من الآية ٢٨.

(٨) سورة يوسف: من الآية ١٨.

(٩) قائله كثير عزة، ينظر: ديوانه ٥٢٢، وينسب أيضاً إلى عروة بن حزام، ينظر ديوانه ١٥، كما ينسب للمجنون، ينظر ديوانه ٥٩. وهو في شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٥، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٨، الألفية لابن الناظم ٣٢٤، والعيني ٣/ ١٥٦، والخزانة ١/ ٥٣٣.
و «هيمان»: شديد العطش، القاموس «هام» ٤/ ١٩٣، و «صاديا»: عطشان، القاموس «صدى» ٤/ ٣٥١.

حيث قدم الحال «هيمانَ صاديا» على صاحبها المجرور بحرف جر «إليَّ»، والأصل «لئن كان برد الماء حبيباً إلي هيمان صاديا».

وقول الشاعر(١):

فَــإِنْ تَــكُ أَذْوَادٌ أُصِبْــنَ وَنِسْــوَةٌ   فَلَــنْ يَــذْهَبُــوا فِــرْغــاً بقَتْــلِ حِبَــالِ

حيث قدم الحال «فرغا» على صاحبها المجرور بحرف جر «بقتل».

وقول الشاعر(٢):

تَسلَّيْــتُ طُــرًّا عَنْكُــمُ بَعْــدَ بَيْنِكُــمُ   بِــذِكْــرَاكُــمُ حَتَّــى كَــأَنَّكُــمُ عِنْــدِيْ

حيث قدم الحال «طرا» على صاحبها المجرور بحرف جر «عنكم».

وقول الشاعر(٣):

إِذَا المَــرْءُ أَعْيَتْــهُ المُــرُوءَةُ نَــاشِئــاً   فَمَطْلَبُهَــا كَهْــلاً عَلَيْــهِ شَــدِيــدُ

حيث قدم الحال «كهلاً» على صاحبها المجرور بحرف جر «عليه».

---

(١) قائله طليحة بن خويلد الأسدي الذي ادعى النبوة، ينظر: المحتسب ٢/١٤٨، وشرح التسهيل ٢/٣٣٨،وشرح الكافية الشافية ٢/٧٤٥، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٧، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٢٣، واللسان «فرغ» ٨/٤٤٦، والعيني ٣/١٥٤.
«أذواد»: جمع ذود من الإبل، ما بين الثلاث إلى العشر، وقيل غير ذلك، ينظر القاموس «ذود» ١/٢٩٣. و «فرغا»: هدراً، اللسان «فرغ» ٨/٤٤٦، و «حبال»: قيل ابنه، وقيل ابن أخيه، وقد قتله المسلمون في حروب الردة.

(٢) لم أقف على قائله، ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٣٨، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٦، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٢٤، البحر المحيط ٧/٢٨١، والمساعد ٢/٢١، والعيني ٣/١٦٠، والتصريح ١/٣٧٩.
«طرا»: جميعاً، القاموس «طرر»، ٢/٧٧ـ٧٨. و «بينكم»: فراقكم، القاموس «بان» ٤/٢٠٤.

(٣) اختلف في نسبته، فقيل هو للمعلوط بن بدل القريعي، وقيل للمعلوط السعدي، وقيل لسويد بن حذاق العبدي، وقيل للمخبل السعدي، ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣/١١٤٨، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٤٦، وشرح ألفية ابن معط ١/٥٦٣، والبحر المحيط ٧/٢٨١، وشفاء العليل ٢/٥٢٩، والخزانة ١/٥٣٦.
«ناشيء»: الغلام الذي جاوز حد الصغر، القاموس «نشأ» ١/٣٠.

قالوا: وقد جاء تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر وعلى ما يتعلق به، كقول الشاعر[1]:

غَـافِـلاً تَعْـرِضُ المَنِيَّـةُ لِلْمَـرْ ءِ فَيُـدْعَـى وَلاَتَ حِيْـنَ إِبَـاءُ

أراد «تعرض المنية للمرء غافلاً».

وكقول الشاعر[2]:

مَشْغُـوفَـةً بِـكَ قَـدْ شُغِفَـتْ وَإِنَّمَـا حُتِـمَ الفِـرَاقُ فَمَـا إِلَيْـكَ سَبِيْـلُ

أراد (شغفت بك مشغوفة).

أما القياس[3] فإنَّ «جالسة» من قولنا «مررت بهند جالسة» منصوب بفعل «مررت»، وهو فعل متصرف لا يفتقر في نصب الحال إلى واسطة، وحرف الجر الذي عداه لاعمل له إلا الجر، والمجرور به بمنزلة المنصوب الذي يجوز تقديمه، فجاز كذلك تقدم الحال.

وذهب أكثر النحويين[4]، ومنهم سيبويه[5]، والمبرد[6]، والزجاج[7]، وابن

---

(١) لم أقف على قائله، ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٣٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٦، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٨، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٢٤، والبحر المحيط ٧/ ٢٨١، والعيني ٣/ ١٦١.
«المنية»: الموت، و «إباء» امتناع وكره، القاموس «أبى» ٤/ ٢٩٦.

(٢) لم أقف على قائله، ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٣٩، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٨، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٢٥، والبحر المحيط ٧/ ٢٨١، وشفاء العليل ٢/ ٥٢٩، والعيني ٣/ ١٦٢.
«مشغوفة»: من شغفه الحب أي بلغ شغافه، وهو غلاف القلب، أو حجابه، القاموس «شغف» ٣/ ١٥٩، و «حتم»، وفي بعض الروايات «حُمَّ»، أي قدر، القاموس «حم» ٤/ ١٠٠.

(٣) ينظر: شرح عمدة الحافظ ٤٢٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٤، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٥٦٣.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٦٩، وشرح التسهيل ٢/ ٢٣٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٤، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٢٣، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٥٦٣، وشفاء العليل ٢/ ٥٢٨.

(٥) ينظر: الكتاب ٢/ ١٢٤.

(٦) ينظر: المقتضب ٤/ ١٧١.

(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٥٤.

السراج[1]، والنحاس[2]، والصيمري[3]، وابن جني في قوله الآخر[4]، ومكي القيسي[5]، والزمخشري[6]، والثمانيني[7]، وابن الشجري[8]، وأبو البركات الأنباري[9]، والعكبري في قوله الآخر[10]، وأبو علي الشلوبين[11]، وابن الحاجب[12]، والإسفراييني[13]، وابن هشام[14]، والدماميني[15]، والأشموني[16]، إلى منع تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر، وعزاه بعضهم[17] إلى البصريين، كما نسبه الشيخ خالد الأزهري[18] إلى الجمهور. وادعى

---

(١) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٢١٤ ـ ٢١٥.

(٢) ينظر: إعراب القرآن ٣/ ٣٤٧.

(٣) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٢٩٧.

(٤) ينظر: اللمع ١١٨.

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٨٨.

(٦) ينظر: الكشاف ٢/ ٣٠٨، ٣/ ٢٩٠.

(٧) ينظر: شرح اللمع، مخطوط ١١٥/ أ والأمالي الشجرية ٢/ ٢٨١.
والثمانيني هو أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني الموصلي، أخذ عن أبي الفتح بن جني، وروى عنه الشريف يحيى بن طباطبا، وغيره، توفي سنة ٤٤٢ هـ. له شرح اللمع، وشرح التصريف الملوكي، والفوائد والقواعد، وغيرها.
ينظر: وفيات الأعيان ٣/ ٤٤٣ ـ ٤٤٤، ومعجم الأدباء ١٦/ ٥٧ ـ ٥٨، وبغية الوعاة ٢/ ٢١٧.

(٨) ينظر: الأمالي الشجرية ٢/ ٢٨٠ ـ ٢٨١.

(٩) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٨٠.

(١٠) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٦٩.

(١١) ينظر: التوطئة ٢١٤.

(١٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٣٢.

(١٣) ينظر: لباب الإعراب ٣٢٢.

(١٤) ينظر: أوضح المسالك ٢/ ٣١٨ ـ ٣٢٤.

(١٥) ينظر: تعليق الفرائد ٣/ ١٨٩٤ ـ ١٨٩٩.

(١٦) ينظر: شرح الألفية ٢/ ١٨٣.

(١٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٣٤٧، والمساعد ٢/ ٢١، وهمع الهوامع ١/ ٢٤١.

(١٨) ينظر: التصريح ١/ ٣٧٨.
والشيخ خالد هو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الأزهري المصري الشافعي، ولد بمصر سنة=

أبو البركات الأنباري[1] الإجماع على المنع، وليس بصحيح؛ لكثرة المجيزين، كما سبق.

وعللوا[2] المنع بأن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى إلى صاحبه بواسطة أن يتعدى بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل، وأن فعلاً واحداً لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضاً من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير.

ومنع بعضهم التقدم حملاً على حال المجرور بالإضافة، كما علله بعضهم بأن حال المجرور شبيه بحال عمل فيه حرف جر مضمن معنى الاستقرار، نحو (زيد في الدار متكئاً)، فكما لايتقدم الحال على حرف جر في هذا وأمثاله لا يتقدم عليه نحو (مررت بهند جالسة).

وأجابوا عما استدل به السابقون بما يلي:

أولاً: قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا﴾[3]:

١ ـ قال الزجاج[4]، وأبو البركات الأنباري[5] إن «كافة» حال من الكاف في «أرسلناك»، والتاء للمبالغة، وارتضاه النحاس[6].

= ٨٣٨ هـ، وأخذ النحو واللغة عن علمائها، وبها توفي سنة ٩٠٥ هـ. له التصريح على التوضيح، والمقدمة الأزهرية في علم العربية، وتمرين الطلاب في صناعة الإعراب، وغيرها.
ينظر: الضوء اللامع ٣/ ١٧١ ـ ١٧٢، وشذرات الذهب ٨/ ٢٦.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٣٤٨، والتذييل والتكميل ٣/ ٧٦ ب، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ١٤٩، والمساعد ٢/ ٢١.

(٢) ينظر: الأصول ١/ ٢١٥، والتبصرة١/ ٢٩٦، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٨٠، وشرح التسهيل ٢/ ٣٣٦، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٢٣، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٥٦٣، والتصريح ١/ ٣٧٨.

(٣) سورة سبأ: من الآية ٢٨.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٥٤.

(٥) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٨٠.

(٦) ينظر: إعراب القرآن ٣/ ٣٤٧.

٢ ـ جعل الزمخشري[١] «كافة» صفة لـ «إرسالة» فحذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه، حيث قال: (إلا كافة للناس): إلا إرسالة عامة لهم محيطة بهم».

٣ ـ إذا جعلنا «كافة» حالاً من «الناس» كانت اللام بمعنى «إلى»، وتعدية (أرسل) باللام خلاف الأكثر، قاله الزمخشري[٢]، وأبو البقاء العكبري[٣]، وابن هشام[٤].

٤ ـ أنه يلزم من جعل «كافة» حالاً من «الناس» تقديم الحال المحصورة، وهو ممتنع، قاله ابن هشام[٥].

ثانياً: قوله تعالى: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾[٦]، قال الزمخشري: «إن (على قميصه) محله النصب على الظرف، كأنه قيل «وجاؤوا فوق قميصه بدم»[٧].

ثالثاً: الشواهد الشعرية حكموا عليها بأنها ضرورة[٨]، كما جعل بعضهم[٩] «طراً» في قول الشاعر[١٠]:

تَسَلَّيْتَ طُرّاً عَنْكُمُ بَعْدَ بَيْنِكُمْ ... بِذِكْرَاكُمُ حَتَّى كَأَنَّكُمُ عِنْدِيْ

حالاً من «عنكم» محذوفة مدلولاً عليها بـ «عنكم» المذكورة.

---

(١) ينظر: الكشاف ٣/ ٢٩٠.
(٢) ينظر: المصدر السابق.
(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٦٩.
(٤) ينظر: أوضح المسالك ٢/ ٣٢٤.
(٥) ينظر: المصدر السابق.
(٦) سورة يوسف: من الآية ١٨.
(٧) ينظر: الكشاف ٢/ ٣٠٨.
(٨) ينظر: أوضح المسالك ٢/ ٣٢٤، وشرح الألفية للأشموني ٢/ ١٧٨.
(٩) ينظر: التصريح ١/ ٣٨٠.
(١٠) سبق تخريجه.

كما جعل بعضهم[1] (هيمان صاديا) في قول الشاعر[2]:

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَاءِ هَيْمَانَ صَادِياً   إِلَيَّ حَبِيباً إِنَّهَا لَحَبِيبُ

حالين من الماء مبالغة في الوصف.

كما قالوا[3] إن (كهلاً) في قول الشاعر[4]:

إِذَا المَرْءُ أَعْيَتْهُ المُرُوءَةُ نَاشِئاً   فَمَطْلَبُهَا كَهْلاً عَلَيْهِ شَدِيدُ

حال من فاعل المطلب، والمطلب مصدر ميمي مضاف إلى المفعول، والفاعل محذوف، والتقدير (فمطلب المرء إياها ـ أي المروءة ـ في حال كهولته شديد عليه).

ولم أقف لهم على تأويلات أخرى لبقية الأبيات.

وذهب الكوفيون[5] إلى التفصيل في هذه المسألة، فأجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف إن كان ذو الحال مضمراً، كـ «مررت ضاحكة بك»، أو اسمين أحدهما مجرور بحرف، نحو (مررت مسرعين بزيد وعمرو)، أو كان ذو الحال مظهراً، والحال فعل، نحو (مررت تضحك بهند). ومنعوه إذا لم يكن كذلك، فلا يجوز تقديمها إن كان الحال اسماً، نحو (مررت ضاحكة بهند).

أما أبو حيان فيختار جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر. قال ـ رحمه الله ـ في هذه المسألة[6]: «ذهب الأكثرون إلى أن ذلك لا يجوز، وذهب أبو علي، وابن كيسان، وابن برهان، ومن معاصرينا ابن مالك إلى أنه يجوز، وهو

---

(١) ينظر: خزانة الأدب ١/ ٥٣٣.
(٢) سبق تخريجه.
(٣) ينظر: تعليق الفرائد المجلد الثالث ١٨٩٨ (الجزء الذي لم يطبع منه).
(٤) سبق تخريجه.
(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٣٤٨، والتذييل والتكميل ٣/٧٦ ب، والمساعد ٢/ ٢١، والتصريح ١/ ٣٨٠، همع الهوامع ١/ ٢٤١، وشرح الألفية للأشموني ٢/ ١٨٤.
(٦) البحر المحيط ٧/ ٢٨١.

الصحيح، ومن أمثلة أبي علي (زيد خير ما يكون خير منك)، التقدير (زيد خير منك خير ما يكون)، فجعل (خير ما يكون) حالاً من الكاف في (منك)، وقدمها عليه.

قال الشاعر[1]:

إِذَا المَــرْءُ أَعْيَتْــهُ المُــرُوءَةُ نَــاشِئــاً فَمَطْلَبُهَــا كَهْــلاً عَلَيْــهِ شَــدِيْــدُ

(أي مطلبها عليه كهلاً شديد)[2]، وقال آخر[3]:

تَسَلَّيْــتُ طُــرّاً عَنْكُــمُ بَعْــدِ بَيْنِكُــمُ (بِـذِكْـرَاكُـمُ)[4] حَتَّـى كَـأَنَّـكُـمُ عِنْـدِي

أي (تسليت عنكم طراً)، أي جميعاً، وقد جاء تقديم الحال على صاحبها المجرور، وعلى ما يتعلق به، ومن ذلك قول الشاعر[5]:

مَشْغُــوفَــةً بِــكَ قَــدْ شُغِفَــتْ وَإِنَّمَــا حُتِــمِ الفِــرَاقُ فَمَــا إِلَيْــكَ سَبِيْــلُ

وقال الآخر[6]:

غَــافِــلاً تَعْــرِضُ المَنِيَّــةُ لِلْمَــرْ ءِ فَيُــدْعَــى وَلاَتَ حِيْــنَ إِبَــاءِ

أي (شغفت بك مشغوفة)، و (تعرض المنية للمرء غافلاً)، وإذا جاز تقديمها على المجرور والعامل، فتقديمها عليه دون العامل أجوز»[7].

وقد أجاب ابن مالك[8] عما علل به من منع تقديم الحال على صاحبها بما يلي:

أما قولهم «إن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه. . . » الخ فلا يسلم

---

(١) سبق تخريجه.
(٢) هكذا في المخطوط ٩/ ٨٥ أ، وهو ساقط من المطبوع.
(٣) سبق تخريجه.
(٤) هكذا في المخطوط ٩/ ٨٥ أ، وفي المطبوع (بذكركم)، وهو خطأ.
(٥) سبق تخريجه.
(٦) سبق تخريجه.
(٧) وانظر: البحر المحيط ٥/ ٢٨٩.
(٨) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠.

هذا الحق، بل حق الحال لشبهه بالظرف أن يستغني عن واسطة، على أن الحال أشد استغناء عن الواسطة، ولذلك يعمل فيها ما لا يتعدى بحرف الجر، كاسم الإشارة، وحرف التنبيه، والتشبيه، والتمني.

أما تشبيه بعضهم الحال المجرور بحرف بالحال المجرور بإضافة، فيجريه مجراه في لزوم التأخير فإن المجرور بحرف كالأصل للمجرور بالإضافة، فلا يصلح أن يحمل المجرور بحرف عليه؛ لئلا يكون الأصل تابعاً والفرع متبوعاً، كما أن المضاف بمنزلة موصول، والمضاف إليه بمنزلة الصلة، والحال منه منزلة جزء الصلة، فوجب تأخيره، كما يجب تأخير أجزاء الصلة، وحال المجرور بحرف لا يشبه جزء الصلة، فأجيز تقديمه، إذ لا محذور في ذلك.

أما من شبه (مررت بهند جالسة) بـ (زيد في الدار متكئاً) فبينهما بون بعيد، وتفاوت كبير. فإن (جالسة) منصوب بـ (مررت)، وهو فعل متصرف، لا يفتقر في نصب الحال إلى واسطة، وحرف الجر الذي عداه لا عمل له إلا الجر، ولا جيء به إلا لتعدية (مررت)، والمجرور به بمنزلة المنصوب، فيتقدم حاله، كما يتقدم حال المنصوب. أما (متكئاً) في نحو (زيد في الدار متكئا) فمنصوب بـ (في) لتضمنها معنى الاستقرار، وهي أيضاً رافعة ضميراً عائداً على (زيد)، وهو صاحب الحال، فلم يجز لنا أن نقدم (متكئا) على (في)؛ لأن العمل لها، وهي عامل ضعيف.

أما تخريج المانعين للأدلة السماعية التي استدل بها المجيزون فأجيب عنها بما يلي:

أولاً: قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا ﴾(١) فإن رأي الزجاج والأنباري في (كافة) مرفوض، وقد علله أبو حيان(٢) بأن اللغة لا تساعد على ذلك؛ لأن (كفّ) ليس بمحفوظ أن معناه (جمع).

---

(١) سورة سبأ: من الآية ٢٨.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٧/ ٢٨١.

أما رأي الزمخشري في (كافة) فمردود؛ لأنه جعل (كافة) صفة، ولم تستعمله العرب إلا حالاً[1].

أما قولهم «إذا قلنا إن (كافة) حال من الناس المجرور باللام لزم منه تعدية (أرسل) باللام، وهو خلاف الأكثر» فنقول[2]: قد جاء تعديتها باللام في كتاب الله عزَّ وجل، قال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾[3]، ولا يؤثر كونه خلاف الأكثر.

أما منع ابن هشام تقديم الحال المحصورة بـ «إنما» فليس ممتنعاً عند الجميع، بل صرح ابن هشام نفسه في باب الفاعل[4] بجواز تقديم المفعول المحصور بـ «إلا» على الفاعل عند البصريين، والكسائي والفراء وأبي بكر بن الأنباري، فالحال من باب أولى يجوز تقديمه، فلا فرق بين الحال والمفعول[5].

ثانياً: قوله تعالى: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾[6] أجاب عنها أبو حيان[7] بأن المعنى لا يساعد على نصب (على) على الظرف بمعنى (فوق)، لأن العامل فيه إذ ذاك (جاؤوا)، وليس (الفوق) ظرفاً لهم، بل يستحيل أن يكون ظرفاً لهم.

ثالثاً: قولهم: «إن الشواهد الشعرية ضرورة» يبطله إتيانه في القرآن، ويبعد أن يكون (هيمان صادياً) حالين من الماء؛ لأنهما وصفان لما يعقل، قال العيني[8]: «وفيه ـ أي في تأويل (هيمان صاديا) حالين من الماء ـ بعد، وهذه التأويلات كلها لأجل الهروب عن القول بجواز وقوع الحال من المجرور المتقدمة عليه، فلذلك أولوا هذا التأويل».

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٧/ ٢٨١.
(٢) ينظر: البحر المحيط ٧/ ٢٨١ ـ ٢٨٢، والتصريح ١/ ٣٨٠.
(٣) سورة النساء: من الآية ٧٩.
(٤) ينظر: أوضح المسالك ٢/ ١٢٠.
(٥) التصريح ١/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠.
(٦) سورة يوسف: من الآية ١٨.
(٧) ينظر: البحر المحيط ٥/ ٢٨٩.
(٨) حاشية خزانة الأدب ٣/ ١٥٩.

كما يبعد أن يتحمل[1] المصدر «مطلب» في قول الشاعر:

إِذَا المَـرْءُ أَعْيَتْـهُ المُـروءَةُ نَـاشِئـاً ... فَمَطْلَبُهَـا كَهْـلاً عَلَيْـهِ شَـدِيْـدُ

ضمير الفاعل؛ لأن المصدر الخبر لا يضمر فيه الفاعل، بل يحذف معه.

والذي أراه الجواز في هذه المسألة، لما يلي:

أولاً: وروده في كتاب الله عزَّ وجل، وأشعار العرب الموثوق بعربيتهم[2].

ثانياً: أن تأويل الكثير قبيح، كيف والاحتمال في بعضها بعيد جداً، ولا عدول عن الظاهر مع مساعدة القياس[3].

ثالثاً: أن تأويلاتهم للآيات فاسدة، وقد سبق بيان فسادها، وعدم صحتها.

رابعاً: أما الشواهد الشعرية فإن تأويلاتهم لها فيها تعسف وتكلف، ومع ذلك فقد بقي معهم الأبيات الأخرى دون تأويل.

خامساً: ما ذكره أبو حيان[4] من أنه قد جاء تقديم الحال على صاحبها المجرور، وعلى ما يتعلق به، فتقديمها عليه دون العامل أجوز.

سادساً: ما فَصَّله الكوفيون غير موافق عليه؛ لأن الأدلة السابقة كافية لإثبات ما منعوه.

---

(١) الخزانة ١/٥٣٦.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٧٤٥.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/١٥٠، والمساعد ٢/٢٢.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٧/٢٨١.

الاعتراض بجملتين أو أكثر

من الجمل التي لا محل لها من الإعراب[1] «الجملة الاعتراضية»، وهي «الجملة المعترضة بين شيئين متلازمين لتوكيد الكلام، أو توضيحه، أو تحسينه، وتكون ذات علاقة معنوية بالكلام الذي اعترضت بين أجزائه، وليست معمولة لشيء منه»[2].

وهي كثيرة المجيء في كلام الله عزَّ وجل، وفي كلام العرب. قال ابن جني في باب الاعتراض: «اعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثير، وقد جاء في القرآن الكريم، وفصيح الشعر، ومنثور الكلام، وهو جار عند العرب مجرى التأكيد فلذلك لا يشنع عليهم، ولا يستنكر عندهم أن يعترض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره إلا شاذاً، أو متأولاً»[3].

وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[4]. فقوله ﴿والله أعلم بما ينزل﴾ جملة اعتراضية بين الشرط وجوابه، وكقول الشاعر[5]:

---

(١) ينظر في الحديث عن هذه الجمل: مغني اللبيب ٢/ ٣٨٢ ـ ٤١٠.

(٢) ينظر: همع الهوامع ١/ ٢٤٧.

(٣) الخصائص ١/ ٣٣٥.

(٤) سورة النحل: الآية ١٠١.

(٥) اختلف في نسبته، فقيل هو لجويرية بن بدر، كما في الخصائص ١/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩، وقيل هو لجويرية ابن زيد، كما في شرح أبيات مغني اللبيب ٦/ ١٨٣ ـ ١٨٤، وهو بغير نسبة في المسائل الحلبيات=

وَقَــدْ أَدْرَكَتْنِــيْ ـ والحَــوَادِثُ جَمَّــةٌ ـ أَسِنَّـــةُ قَــوْمٍ لاَ ضِعَــافٌ وَلاَ عُــزْلِ

فقوله «والحوادث جمة» جملة اعتراضية بين الفعل وفاعله.

وقد ذكر النحويون مواقع الجملة الاعتراضية مع ذكر الأمثلة والشواهد على ذلك[(١)].

أما الاعتراض بأكثر من جملة فقد نقل ابن مالك[(٢)]، وأبو حيان[(٣)]، وابن هشام[(٤)]، والسمين الحلبي[(٥)] عن أبي علي الفارسي أنه يمنع ذلك، وتبعهم في هذا النقل بعض المحدثين[(٦)].

قالوا[(٧)]: لأن أبا علي قال في قول الشاعر[(٨)]:

أَرَانِــيْ ـ وَلاَ كُفْــرَانَ لِلَّــهِ أَيَّــةً لِنَفْسِــيَ ـ قَــدْ طَـالَبْــتُ غَيْـرَ مُنِيْـلِ

= ١٤٦، والخصائص ١/ ٣٣١، ٣٣٦، والأمالي الشجرية ١/ ٢١٥، ومغني اللبيب ٢/ ٣٨٧.
«عزل»: جمع أعزل، وهو من لا رمح له، القاموس «عزل» ٤/ ١٥، و«أسنة»: الرماح، القاموس «سنن» ٤/ ٢٣٦.

(١) الخصائص ١/ ٣٣٥ ـ ٣٤١، ومغني اللبيب ٢/ ٣٨٦ ـ ٣٩٤، والجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعراباً ١٠٦ ـ ١١٦.

(٢) ينظر: التسهيل ١١٣، وشرح التسهيل ٢/ ٣٧٨.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٢/ ٤٤٠، ٣/ ٢٦٢، ٥/ ١٤٧، ٤٩٤، ٧/ ٤٣٣.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٣٩٤.

(٥) ينظر: الدر المصون ٦/ ١٨٥.

(٦) ينظر: مجلة كلية اللغة العربية، العدد التاسع، ص ٢٢٨، ودراسة تفصيلية لأحوال الجملة العربية ١/ ٢٢٢.

(٧) ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٣٩٤.

(٨) قائله: ابن الدمينة، ينظر: ديوانه ٨٦، والحماسة الشجرية ١٥٤، واللسان «أوى» ١٤/ ٥٧، ومغني اللبيب ٢/ ٣٩٤، وشرح شواهد مغني اللبيب ٢/ ٨٢٠، وهمع الهوامع ١/ ١٤٧، وشرح أبيات مغني اللبيب ٦/ ٢٢٥.
«منيل»: اسم فاعل من أنلته، أي أعطيته ورواية الديوان:
«فَــإِنِّــيْ، وَلاَ كُفْــرانَ لِلَّــهِ شِقْــوةً لِنَفْسِــيَ، لَقَــدْ تَـابَعْــتُ غَيْــرَ مُنِيــلِ»
ورواية الحماسة الشجرية:
«وَلَــمْ أَرَ مِــنْ لَيْلَــى نَــوَالاً أُعِــدُّهُ إلاَّ أَنَّمَــا طَــالَبْــتُ غَيْــرَ مُنِيــلِ

إن «أية» مفعول لأجله منصوب بكفران، وليس مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف تقديره «أويت»، لئلا يلزم الاعتراض بجملتين، وهما «ولا كفران لله»، و «أية لنفسي» بين «أراني»، والمفعول الثاني له، وهو جملة «قد طالبت غير منيل».

ولكني وقفت على كلام لابن جني عند البيت السابق يحتمل أن يكون من كلام شيخه أبي علي الفارسي يخالف ما ذهب إليه، قال ابن جني[1]: «وأنشدنا[2]:

أَرَانِــيْ - وَلاَ كُفْــرَانَ لِلّــه، أَيَّــةً   لِنَفْسِــيَ - قَـدْ طَـالَبْـتُ غَيْـرَ مُنِيْـلِ

في هذا اعتراضان: أحدهما «ولا كفران لله»، والآخر قوله «أية»، أي «أويت لنفسي أية» معناه رحمتها ورققت لها، فقوله «أويت لها» لا موضع له من الإعراب».

فهو في هذا البيت يجيز الاعتراض بجملتين خلاف ما نقل عنه.

وبعد الرجوع إلى كتب أبي علي الفارسي وجدته قد بسط الحديث عن مواضع الجملة الاعتراضية، مع إنشاد الشواهد على ذلك وبيان الشاهد فيها، كما في كتابه«المسائل الحلبيات»[3].

وفي كتابه «شرح الأبيات المشكلة الإعراب» بوب لهذه المسألة باباً بقوله: «باب ما جاء في الشعر من الفصل بين المبتدأ والخبر، وبين غيرهما بالأجنبي»[4]، وأنشد فيه قول الشاعر[5]:

---

(١) الخصائص ١/ ٣٣٧ـ ٣٣٨.
(٢) يعني شيخه أبا علي؛ لأنه في معرض النقل عنه.
(٣) ينظر: ١٤٣ ـ ١٥٣.
(٤) ص ٢٩٨.
(٥) قائله: كناز بن نفيع، يخاطب جريراً، ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٣٠٠، والمسائل البصريات ٢/ ٨٨٢، والخصائص ٢/ ١٢٨، والإفصاح ٩١ ـ ٩٢، واللسان «أرب» ١/ ٢١١.
«ابن غالب»: الفرزدق، و «المؤرب»: المحكم، اللسان «أرب» ١/ ٢١١، يريد بالمرء الفرزدق، والمعنى إذا سعى الفرزدق في المكارم مسعاة جده قعد بك جداك عن سبيل العلا فهما ينيخانك ويشدانك، أي يعقلانك عن السير، فهما حقاً العقال المحكم، ينظر الخصائص ٢/ ١٢٨، الحاشية رقم ٦.

غَضِبْتَ عَلَيْنَا أَنْ عَلَاكَ ابنُ غَالِبٍ — فَهَلَّا عَلَى جَدَّيْكَ فِي ذَاكَ تَغْضَبُ
هُمَا حِيْنَ يَسْعَى المَرْءُ مَسْعَاةَ أَهْلِهِ — أَنَاخَا فَشَدَّاكَ العِقَالُ المُؤَرَّبُ

ورأى أن قوله «أناخا فشداك» وما تعلق به من قوله «حين يسعى المرء» اعتراض بين المبتدأ «هما»، والخبر «العقال المؤرب»[١].

فقوله «أناخا فشداك» جملتان معترضتان بين المبتدأ وخبره، فدل على أنه يرى جواز الاعتراض بجملتين.

وممن جزم بأن رأي أبي علي الفارسي الجواز البغدادي[٢]، حيث قال: «ولم يُنقل في هذا الباب خلاف في جواز ذلك، لا عن أبي علي، ولا عن غيره»[٣].

والذي أراه والله أعلم ـ أن لأبي علي الفارسي رأيين في هذه المسألة، تارة يرى الجواز، وتارة يرى المنع، ونُقِل عنه كلا الرأيين، ويؤيد هذا صراحة النقل عنه، كما سبق.

وممن يرى جواز الاعتراض بجملتين فأكثر الزمخشري[٤]، وابن مالك[٥]، وابن هشام[٦]، وابن عقيل[٧]، والسلسيلي[٨]، واختاره بعض

---

(١) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٣٠٠ ـ ٣٠١.
(٢) والبغدادي هو عبد القادر بن عمر البغدادي المصري، عارف بالآداب العربية والتركية والفارسية، ولد ببغداد سنة ١٠٣٠ هـ، ثم رحل إلى دمشق، حتى نزل بالقاهرة، وبها توفي سنة ١٠٩٣ هـ. وله مصنفات كثيرة تدل على سعة اطلاعه، منها: خزانة الأدب، وشرح أبيات مغني اللبيب، وشرح قصيدة بانت سعاد، وغيرها.
ينظر: خلاصة الأثر ٢/ ٤٥١ ـ ٤٥٤، وهدية العارفين ١/ ٦٠٢، ومعجم المؤلفين٥/ ٢٩٥.
(٣) شرح أبيات مغني اللبيب ٦/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦.
(٤) ينظر: الكشاف ١/ ٤٢٥ ـ ٤٢٦، و ٥٣٠، و ٢/ ٩٨.
(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٧٨.
(٦) ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥.
(٧) ينظر: المساعد ٢/ ٥٣.
(٨) ينظر: شفاء العليل ٢/ ٥٥٢.

المحدثين[1].

واستدلوا على ذلك بالسماع الكثير، ومنه:

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۚ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ‌. بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ﴾[2]، حيث اعترضت الجملتان «فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون» بين «نوحي إليهم»، و«بالبينات والزبر»[3].

٢ ـ قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبٗا مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ يَشۡتَرُونَ ٱلضَّلَٰلَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّواْ ٱلسَّبِيلَ ‌. وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِأَعۡدَآئِكُمۡۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيّٗا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرٗا ‌. مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾[4]، وذلك إن قدر ﴿من الذين هادوا﴾ بياناً لـ «الذين أوتوا»، وتخصيصاً لهم، إذا كان اللفظ عاماً في اليهود والنصارى، والمراد اليهود، أو بياناً لـ «أعدائكم»، والمعترض به على هذا التقدير جملتان، وعلى التقدير الأول ثلاث جمل، وهي «والله أعلم»، و «كفى بالله» مرتين[5].

٣ ـ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلۡنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلۡحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ قَدۡ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذۡنَٰهُم بَغۡتَةٗ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ‌. وَلَوۡ أَنَّ أَهۡلَ ٱلۡقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ لَفَتَحۡنَا عَلَيۡهِم بَرَكَٰتٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَٰكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذۡنَٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ‌. أَفَأَمِنَ أَهۡلُ ٱلۡقُرَىٰٓ أَن يَأۡتِيَهُم بَأۡسُنَا بَيَٰتٗا وَهُمۡ نَآئِمُونَ﴾[6]، حيث اعترضت أكثر من جملة من قوله «ولو أن أهل القرى.. إلى يكسبون» بين المعطوف «أفأمن»، والمعطوف عليه «فأخذناهم»[7].

---

(١) ينظر: مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد التاسع، ص ٢٢٩، ودراسة تفصيلية لأحوال الجملة العربية ٢٢١ ـ ٢٢٢.

(٢) سورة النحل: من الآيتين ٤٣ و ٤٤.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٧٨.

(٤) سورة النساء: من الآيات ٤٤، و ٤٥، و ٤٦.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٣٩٤.

(٦) سورة الأعراف: الآيات ٩٥، و ٩٦، و ٩٧.

(٧) ينظر: الكشاف ٢/ ٩٨.

٤ ـ قول الشاعر(١):

لَعَمْـــرُ أَبِيْـــكَ ـ والأَنْبَـــاءُ تَنْمِـــيْ ... وفِـي طُـوْلِ المُعَـاشَـرَةِ التِّقَـالِـيْ ـ
لَقَـــدْ بَـــالَيْـــتُ مَظْعَـــنَ أُمِّ أَوْفَـــى ... وَلَكِـــنْ أُمُّ أَوْفَـــى لاَ تُبَـــالِـــيْ

حيث جاءت جملتان معترضتان، هما «والأنباء تنمي، وفي طول المعاشرة التقالي» بين القسم «لعمر أبيك»، وجوابه «لقد باليت. . . »(٢).

أما أبو حيان فيرى جواز الاعتراض بجملتين فقط، أما الاعتراض بأكثر من جملتين، فلا يجوز. فعند قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ بِمِثۡلِهَا وَتَرۡهَقُهُمۡ ذِلَّةٞۖ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنۡ عَاصِمٖۖ كَأَنَّمَآ أُغۡشِيَتۡ وُجُوهُهُمۡ قِطَعٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِ مُظۡلِمًاۚ أُوْلَـٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾(٣) أعرب قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ﴾ مبتدأ، ثم نقل أربعة أوجه في الخبر(٤):

«**أحدها**: أنه الجملة التي بعده، وهي «جزاء سيئة بمثلها». . .

الثاني: أن الخبر قوله ﴿مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنۡ عَاصِمٖۖ﴾، ويكون قد فصل بين المبتدأ والخبر بجملتين على سبيل الاعتراض، ولا يجوز ذلك عند أبي علي الفارسي، والصحيح جوازه.

الثالث: أن يكون الخبر ﴿كَأَنَّمَآ أُغۡشِيَتۡ وُجُوهُهُمۡ قِطَعٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِ مُظۡلِمًاۚ﴾.

الرابع: أن يكون الخبر ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ﴾ وما بعده، فيكون في هذا القول فصل بين المبتدأ والخبر بأربع جمل معترضة، وفي القول الثالث بثلاث جمل. والصحيح منع

---

(١) قائله: زهير بن أبي سلمى، ينظر شرح ديوانه ٣٤٢، ومختار الشعر الجاهلي ١/ ٢٨٠، وشرح التسهيل ٢/٣٧٨، وشفاء العليل ٢/ ٥٥٢، ورواية البيت الأول فيه:

«لَعَمْرُ أَبِيْكَ والخُطُوبُ مُغَيِّرَاتٌ، وَفِيْ طُولِ المُعَاشَرةِ التِّقَالِيْ»

«المظعن»: الارتحال والمسير، القاموس «ظعن» ٤/ ٢٤٥، و «أم أوفى» زوجة طلقها، و «التقالي»: التباغض، القاموس «قال» ٤/ ٤٢، و «باليت»: من المبالاة.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٧٨.

(٣) سورة يونس: الآية ٢٧.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٥/ ١٤٧.

الاعتراض بثلاث الجمل، وبأربع الجمل».

وعند قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يَشْتَرُونَ الضَّلَالَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا السَّبِيلَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِاللَّهِ نَصِيرًا . مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾[1] نقل كلام الزمخشري عندها، حيث يرى أن «من الذين هادوا» بيان لـ «الذين أوتوا نصيباً من الكتاب»؛ لأنهم يهود ونصارى، وقوله «والله أعلم بأعدائكم وكفى بالله ولياً وكفى بالله نصيراً» جمل توسطت بين البيان والمبين على سبيل الاعتراض[2]، لكنه ضعفه، فقال[3]: «ويضعفه أن هذه جمل ثلاث، وإذا كان الفارسي قد منع أن يعترض بجملتين، فأحرى أن يمنع أن يعترض بثلاث»[4].

وقد تبع السمين الحلبي شيخه في هذه المسألة، فعندما ذكر الأوجه الأربعة عند الآية في سورة يونس، قال: «وينبغي أن لا يجوز الفصل بثلاث جمل، فضلاً عن أربع»[5].

لكنه اعترض عليه عندما منع الاعتراض بثلاث جمل في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ . . . الآيات﴾ بقوله: «وفيه نظر، فإن الجمل هنا متعاطفة، والعطف يصير الشيئين شيئاً واحداً»[6].

والذي أراه جواز الاعتراض بجملتين فأكثر لمجيء السماع بذلك في كتاب الله عزَّ وجل، وكلام العرب، ولست أرى مانعاً يمنع من ذلك، وإن ذهب إلى المنع جماعة من النحويين.

---

(١) سورة النساء: الآيات ٤٤، و ٤٥، و ٤٦.
(٢) ينظر: الكشاف ١/ ٥٣٠.
(٣) البحر المحيط ٣/ ٢٦٢.
(٤) وانظر: البحر المحيط ٧/ ٤٣٣، والتذييل ٣/ ١٠٢ أ.
(٥) الدر المصون ٦/ ١٨٦.
(٦) ينظر: المصدر نفسه ٣/ ٦٩٥.

مجيء التمييز معرفة

ذهب الفراء[١]، والكوفيون[٢]، وتبعهم الطبري[٣]، وابن الطراوة[٤]، والزمخشري في موضع[٥]، والكنغراوي[٦] إلى جواز مجيء التمييز معرفة. واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾[٧]، وقوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍۭ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾[٨]. فإن «نفسه»، و «معيشتها» معرفتان، وقد جاءتا تمييزاً في رأيهم.

---

(١) ينظر: معاني القرآن ١/ ٧٩، ٢/ ٣٣، ٣٠٨.

(٢) ينظر: الإنصاف ١/ ٣١٢، المسألة رقم «٤٣»، وشرح عمدة الحافظ ٤٧٨، وشرح الكافية ١/ ٢٢٣، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٥٨٠، وشرحها للرعيني ٧٢ أ، والبسيط في شرح الجمل ٢/ ١٠٨٣، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٨٤، ومنهج السالك لأبي حيان ٢٢٠، والتذييل والتكميل ٣/ ١٠٣ أ، والتصريح ١/ ٣٩٤.

(٣) ينظر: جامع البيان ١/ ٤٣٧، ٢٠/ ٦١.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨١، وشرح ألفية ابن معط للرعيني ٧٢ أ، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٨٤، ومنهج السالك ٢٢٠، والتذييل والتكميل ٣/ ١٠٣ أ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ١٧٥، والمساعد ٢/ ٦٦، وابن الطراوة النحوي ١٣٩ ـ ١٤٠، وأبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ٩٣.

(٥) ينظر: الكشاف ٢/ ٢٠٨.

(٦) ينظر: الموفي في النحو الكوفي ٤٢ ـ ٤٣.

والكنغراوي هو صدر الدين بن عبد الله الكنغراوي، نحوي مؤرخ، توفي بالقسطنطينية في رمضان سنة ١٣٤٩ هـ، وقد قارب السبعين من عمره. له طبقات المصنفين في العلوم الإسلامية، وطبقات الحنفية، والموفي في النحو الكوفي، ومختصر تهذيب الكمال، ومفاتيح كنوز الإسلام.

ينظر: معجم المؤلفين ٥/ ١٧.

(٧) سورة البقرة: من الآية ١٣٠.

(٨) سورة القصص: من الآية ٥٨.

ومن ذلك قول العرب[1]: «ما فعلت الخمسة عشر الدرهم»، وقولهم «سفه زيد نفسه»، و «وجع زيد بطنه»، و «ألم عمرو رأسه»، و «غبن زيد رأيه».

ومن ذلك قول الشاعر[2]:

رَأَيْتُـكَ لَمَّـا أَنْ عَـرَفْـتَ وُجُـوهَنَـا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

فإن «النفس» معرفة، وقد جاءت تمييزاً في البيت.

وقول الشاعر[3]:

عَـلَامَ مُلِئْـتَ الـرُّعْـبَ والحَـرْبُ لَـمْ تَقِـدْ لَظَـاهَـا وَلَـمْ تُسْتَعْمَـلِ البِيْـضُ والسُّمْـرُ

فإن «الرعب» معرفة، وقد جاءت تمييزاً في البيت.

وقول الآخر[4]:

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨١، والمقرب ١/ ١٦٣، وشرح عمدة الحافظ ٤٧٨، وشرح الكافية ١/ ٢٢٣، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٨٤، ومنهج السالك ٢٢١، والتذييل والتكميل ٣/ ١٠٣ أ.

(٢) قائله: راشد بن شهاب اليشكري، ينظر: المفضليات ٣١٠، وشرح المفضليات ٦١٥، وشرح عمدة الحافظ ١٥٣، وشرح التسهيل ٢/ ٣٨٦، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٥٨١، والعيني ٣/ ٢٢٥، والتصريح ١/ ١٥١، ٣٩٤.
وللبيت رواية أخرى هي:
رَأَيْتُـكَ لَمَّـا أَنْ عَـرَفْـتَ جِـلَادَنَـا رَضِيتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا زَيْدُ عَنْ عَمْرِو

(٣) لم أقف على قائله، ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٨٦، وشرح عمدة الحافظ ٤٧٩، ومنهج السالك ٢٢١، والتذييل والتكميل ٣/ ١٠٣ أ، والمساعد ٢/ ٦٥، وشفاء العليل ٢/ ٥٥٨.
«تقد»: تشتعل وتنشط، القاموس «وقد» ١/ ٣٤٦، «لظاها»: اللظى لهب النار، القاموس «لظى» ٤/ ٣٨٦. و «البيض»: السيوف، القاموس «بيض» ٢/ ٣٢٥، «السمر»: الرماح، القاموس «سمر» ٢/ ٥١.

(٤) قائله: أمية بن أبي الصلت، ينظر: ديوانه ٣٣، وجمهرة اللغة ٢/ ١٢١، و ٣/ ٣، والاشتقاق ١٤٤، وأمالي القالي ٣/ ٣٨، ومعجم مقاييس اللغة ٢/ ٣١٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨١، والمقرب ١/ ١٦٣، وشرح الجمل لابن الضائع ١/ ٦٦ ب، واللسان «شيز» ٥/ ٣٦٣، وأمية بن أبي الصلت: حياته وشعره ٢٠١.
«مُشْمَعِل»: السريع، اللسان «شمعل» ١١/ ٣٧٢، و «رُدُح»: جمع رداح، وهي الجفان العظيمة، القاموس «ردح» ١/ ٢٢٢، و «الشِّيزَى»: شجر تتخذ منه القصاع والجفان، اللسان، «شيز» ٥/ ٣٦٣،=

لَـــــهُ دَاعٍ بِمَكَّــــــةَ مُشْمَعِــــــلٌّ   وَآخَـــــرُ فَــــوْقَ دَارَتِـــــهِ يُنَـــادِي
إِلَـــى رُدُحٍ مِـــنَ الشِّيْـــزَى مِـــلَاءٍ   لُبَـــابَ البُــرِّ يُلْبَـــكُ بِـــالشِّهَـــادِ

فـ «لباب» تمييز، وهو مضاف إلى معرفة.

وقول الشاعر[1]:

وَلَقَــدْ أَغْتَــدِي وَمَــا صَقَــعَ الــدِّيـ   ـــكُ عَلَـى أَدْهَــمٍ أَجَـشٍّ الصَّهِيْــلَا

وقول الآخر[2]:

وَنَــأْخُــذُ بَعْـدَه بِـذِنَــابِ عَيْــشٍ   أَجَـبَّ الظَّهْــرِ لَيْـسَ لَــهُ سَنَــامُ

بنصب «الصهيل»، و «الظهر» على التمييز وهما معرفتان.

وذهب سيبويه[3]، وأبو عثمان المازني[4]،

= و «يلبك»: يخلط، القاموس «لبك» ٣/ ٣١٧، و «الشهاد»: جمع شهد، وهو العسل، القاموس «شهد» ١/ ٣٠٥، و «لباب البر»: لباب الشيء خالصه وصفوته، والبر الحنطة، القاموس «بر» ١/ ٣٧٠، و «الدارة»: الدار، وهي المحل وما أحاط بالشيء، القاموس «دار» ٢/ ٣١.

(١) لم أقف على قائله، ينظر: أسرار العربية ١٩٩.
«اغتدى»: بكر، أو ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس، القاموس «غدا» ٤/ ٣٦٨ ـ ٣٦٩، و «صقع الديك»: صاح، القاموس «صقع» ٣/ ٥٠، و «الأدهم»: الأسود من الخيل، القاموس «دهم» ٤/ ١١٥، و «أجش الصهيل»: خشن الصوت، القاموس «جشش» ٢/ ٢٦٥.

(٢) قائله: النابغة الذبياني، ينظر: ديوانه ٢٣٣، والكتاب ١/ ١٩٦، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ٢٤، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٨، وأسرار العربية ٢٠٠، والأمالي الشجرية ١/ ٢١، واللسان «ذنب» ١/ ٣٩٠، والخزانة ٤/ ٩٥.
«الذناب» عقب الشيء ومؤخره، اللسان «ذنب» ١/ ٣٩٠، و «أجب الظهر»: الذي لا سنام له من الهزال، أو الذي قطع سنامه، القاموس «جبب» ١/ ٤٣.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣، و ٢/ ١١٣ ـ ١١٤.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٤٠.
والمازني هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني، روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد، وروى عنه المبرد واليزيدي وجماعة. كان إماماً في العربية، متسع الرواية، توفي سنة ٢٤٩ هـ. له: علل النحو، وتفاسير كتاب سيبويه، وما تلحن فيه العامة وغيرها.
ينظر: تاريخ بغداد ٧/ ٩٣ ـ ٩٤، ومعجم الأدباء ٧/ ١٠٧، وبغية الوعاة ١/ ٤٦٣ ـ ٤٦٦.

والمبرد[1]، والزجاج[2]، وابن السراج[3]، وأبو جعفر النحاس[4]، والزجاجي[5]، والثمانيني[6]، والصيمري[7]، ومكي القيسي[8]، والزمخشري في موضع آخر[9]، وأبو البركات الأنباري[10]، والحيدرة اليمني[11]، وأبو البقاء العكبري[12]، وابن عصفور[13]، وابن مالك[14]، وتاج الدين الإسفراييني[15]، وابن الناظم[16]، وابن الضائع[17]، وابن أبي الربيع[18]، والكيشي[19]، وابن جمعة الموصلي[20] إلى أنه لا يجوز مجيء التمييز معرفة، وعزي هذا المذهب إلى البصريين[21]،

---

(١) ينظر: المقتضب ٣/ ٣٢، ٥٦، و ٢/ ١٧٥.
(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢١٠، و ٤/ ١٥٠.
(٣) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٢٢٣.
(٤) ينظر: إعراب القرآن ١/ ٢٦٣، ٣/ ٢٤٠.
(٥) ينظر: الجمل ٢٤٢.
(٦) ينظر: شرح اللمع ١٢٢ أ
(٧) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٣١٦.
(٨) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٤٦.
(٩) ينظر: الكشاف ١/ ٣١٢.
(١٠) ينظر: أسرار العربية ١٩٩ ـ ٢٠٠، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٢٣، ٢/ ٢٣٥.
(١١) ينظر: كشف المشكل ١/ ٤٨٤.
(١٢) ينظر التبيان في إعراب القرآن ١/ ١١٧.
(١٣) ينظر: شرح الجمل ٢/ ٢٨١ ـ ٢٨٢، والمقرب ١/ ١٦٣.
(١٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٧٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٦٧، وشرح عمدة الحافظ ٤٧٨ ـ ٤٧٩.
(١٥) لباب الإعراب ٣٣٨.
(١٦) ينظر: شرح الألفية ٣٤٦.
(١٧) ينظر: شرح الجمل ١/ ٦٦ ب.
(١٨) ينظر: البسيط ٢/ ١٠٨٣.
(١٩) ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب ٢٤٥ ـ ٢٤٦.
(٢٠) ينظر: شرح ألفية ابن معط ١/ ٥٨٠ ـ ٥٨١.
(٢١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٦٣، ٣/ ٢٤٠، وشرح الكافية ١/ ٢٢٣، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٨٤، والبحر المحيط ١/ ٣٩٤، ومنهج السالك ٢٢١، والتذييل والتكميل ٣/ ١٠٣ أ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ١٧٥، والتصريح ١/ ٣٩٤.

واختاره بعض المحدثين[1].

قالوا[2]: لأن التمييز إذا كان معروفاً كان مخصوصاً، وإذا كان منكوراً كان شائعاً في نوعه، والمقصود منه بيان ما انبهم من الذوات، وهذا يحصل من لفظ التنكير، فلا فائدة في التعريف، فقد أشبه الحال، من حيث إنه يبين ما قبله، ولما أشبه الحال، وجب أن يكون نكرة، كما أن الحال نكرة.

وتأولوا ما استدل به الكوفيون ومن تبعهم على جواز مجيء التمييز معرفة بما يلي:

أما قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِۦمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾[3] فإن نصب «نفسه» ليس على التمييز، وإنما على نزع الخافض، والأصل «في نفسه». قاله الأخفش، وغيره[4]، وقالوا: كما حذفت حروف الجر في غير موضع، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾[5]، أي (لأولادكم)، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾[6]، أي (على عقدة النكاح)، ومثله قول الشاعر[7]:

---

(١) ينظر: ابن الطراوة النحوي ١٤١.

(٢) ينظر: المقتضب ٣/ ٣٢، وإعراب القرآن ٣/ ٢٤٠، وأسرار العربية ١٩٩، والبسيط في شرح الجمل ٢/ ١٠٨٣.

(٣) سورة البقرة: من الآية ١٣٠.

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ١٤٨ ـ ١٤٩، ومعاني القرآن وإعرابه ١/ ٢١٠، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٦٣، ومشكل إعراب القرآن ١/ ١١١، والمحرر الوجيز ١/ ٣٦٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٢٣.

(٥) سورة البقرة: من الآية ٢٣٣.

(٦) سورة البقرة: من الآية ٢٣٥.

(٧) قائله الحطيئة، ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٨٣، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٧٩، ١٤٩، ومعاني القرآن وإعرابه ١/ ٢١٠، وأمالي المرتضي ٣/ ١٥، واللسان «غلا» ١٥/ ١٣١، والإفصاح ٧٧. =

نغــالــي اللحــمَ لــلأضيــافِ نِيئــاً ونبـــذُلُـــه إذا نضـــجَ القـــدورُ

أي نغالي باللحم، ومثله قول العرب «ضرب فلان الظهر والبطن» أي «على الظهر والبطن».

أو على تضمين سفه معنى ما يتعدى بنفسه، كـ «أهلك»، و «جهل»، ونحوه، قاله الزجاج وغيره[1].

أو على أن «سفه» يتعدى بنفسه، كـ «سفَّه»، فيكون «نفسه» مفعولاً به، حكى هذه اللغة ثعلب والمبرد، وحكي عن أبي الخطاب[2]، ويونس[3] أنها لغة[4].

أما قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾[5] فليس نصب «معيشتها» على التمييز، وإنما على تضمين (بطر) معنى (خسر) أو (كفر)، أي (كفرت نعمتها)[6]، أو على نزع الخافض، إذ التقدير «في معيشتها»، فلما حذف

= «نغالي اللحم» أن نشتريه غالياً، اللسان «غلا» ١٥/ ١٣١. «نبذله إذا نضج القدور» أي نقدمه للأضياف إذا نضج اللحم في قدوره.

(١) ينظر معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢١١، ومشكل إعراب القرآن ١/ ١١١، والمحرر الوجيز١/ ٣٦٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٢٣، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ١١٧.

(٢) هو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد المعروف بالأخفش الأكبر، مولى قيس بن ثعلبة، كان إماماً في العربية، لقي الإعراب وأخذ عنهم، وعن أبي عمرو بن العلاء، أخذ عنه سيبويه والكسائي ويونس وأبو عبيدة، توفي سنة ١٧٧ هـ. ينظر: إنباه الرواة ٢/ ١٥٧، وبغية الوعاة ٢/ ٧٤.

(٣) ويونس هو ابن حبيب الضبي البصري، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء. سمع من العرب، وسمع منه الكسائي والفراء وغيرهما. كانت له حلقة بالبصرة يتتابها أهل العلم وفصحاء الأعراب والبادية، توفي سنة ١٨٢ هـ، ينظر: وفيات الأعيان ٧/ ٢٤٤ ـ ٢٤٩، معجم الأدباء ٢٠/ ٦٤ ـ ٦٧، بغية الوعاة ٢/ ٣٦٥، شذرات الذهب ١/ ٣٠١ ـ ٣٠٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/١٤٨، والمحرر الوجيز ١/ ٣٦٢، والتبيان في إعراب القرآن ١/١١٧، والجامع لأحكام القرآن ٣/ ١٣٢، وشرح ألفية ابن معط للرعيني ٧٢ ب.

(٥) سورة القصص: من الآية ٥٨.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز ١٢/ ١٧٧، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٢٣.

الجار تعدى الفعل[1]، أو يكون التقدير «جهلت شكر معيشتها» فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، أو التقدير «بطرت مدة معيشتها»، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب على الظرفية[2]، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِدْبَٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾[3]، أو أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به[4].

أما أقوال العرب السابقة فهي محمولة على زيادة «أل»، كما في «الخمسة عشر الدرهم»، وكقول الشاعر[5]:

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا ... حُرَاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

فإن »أل» في «العمر» زائدة.

أو أنه منصوب على نزع الخافض إذ التقدير «غبن في رأيه»، و «وجع في بطنه»، و «ألم في رأسه»، أو أنه منصوب على المفعولية بالفعل الذي قبله مضمناً فعلاً متعدياً، كأنه قيل «سوأ رأيه»، و «شكا بطنه»، و «شكا رأسه»، و «أهلك نفسه»[6].

أما الأبيات فـ «أل» في «النفس»، و «الرعب» زائدة[7].

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ١٥٠، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٤٠، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٤٦، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٣٥، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٢٣ والجامع لأحكام القرآن ١٣/ ٣٠١، وشرح التسهيل ٢/ ٣٨٨.

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٤٦، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٢٣، وشرح التسهيل ٢/ ٣٨٨ ـ ٣٨٩.

(٣) سورة الطور: من الآية ٤٩.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٨٨، وشرح ألفية ابن معط للرعيني ٧٢ ب.

(٥) قائله: أبو النجم العجلي، ينظر: المقتضب ٤/ ٤٩، والإنصاف ١/ ٣١٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٢، وشواهد الشافية ٥٠٦، ومغني اللبيب ١/ ٥٢، واللسان «وبر» ٥/ ٢٧٢، وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ٣٠٢.

(٦) ينظر: المقتضب ٢/ ١٧٥ ـ ١٧٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨١، والمقرب ١/ ١٦٣، وشرح التسهيل ٢/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧، وشرح ألفية ابن معط للرعيني ٧٢ ب.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٨٦، والتذييل والتكميل ٣/ ١٠٣ أ.

أما «لباب البر» فإنه منصوب على نزع الخافض، أي «بلباب البر»[(١)].

أما «الصهيل»، و «الظهر» فإنه منصوب على التشبيه بالمفعول، كالضارب الرجل[(٢)].

أما أبو حيان فيختار عدم جواز مجيء التمييز معرفة، حيث قال: «ولا تعريف للتمييز، خلافاً لبعض الكوفيين، وأبي الحسين بن الطراوة»[(٣)].

ولذا فقد تأول ما استدل به الكوفيون، ومن تبعهم على جواز مجيء التمييز معرفة، فعند قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾[(٤)] عرض تأويلات المفسرين والمعربين، مع اعتراضه عليها، ثم اختار ما يراه، قال ـ رحمه الله ـ[(٥)]: «وانتصاب «نفسه» على أنه تمييز، على قول بعض الكوفيين، وهو الفراء، أو مشبه بالمفعول، على قول بعضهم، أو مفعول به، إما لكون «سفه» يتعدى بنفسه، كـ «سفَّه» المضعف، وإما لكونه ضمن ما يتعدى، أي «جهل»، وهو قول الزجاج، وابن جني، أو «أهلك»، وهو قول أبي عبيدة[(٦)]، أو على إسقاط حرف الجر، وهو قول بعض البصريين، أو توكيد لمؤكد محذوف تقديره «سفه قوله نفسه»، حكاه مكي.

أما التمييز فلا يجيزه البصريون لأنه معرفة، وشرط التمييز عندهم أن يكون

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨١، والمقرب ١/ ١٦٣، والتذييل والتكميل ٣/ ١٠٣ أ.

(٢) ينظر: أسرار العربية ٢٠٠.

(٣) البحر المحيط ١/ ١٩٩.

(٤) سورة البقرة: من الآية ١٣٠.

(٥) البحر المحيط ١/ ٣٩٤.

(٦) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي بالولاء، البصري، عالم بالشعر والغريب والأخبار والأنساب، أخذ عن يونس وأبي عمرو، وأخذ عنه أبو عبيد، وأبو حاتم، والمازني، توفي بالبصرة سنة ٢٠٩ هـ، له مجاز القرآن: ونقائض جرير والفرزدق، ومقاتل الفرسان، وأخبار قضاة البصرة، وغيرها.
ينظر: تاريخ بغداد ١٣/ ٢٥٢ ـ ٢٥٨، ووفيات الأعيان ٥/ ٢٣٥ ـ ٢٤٣، وبغية الوعاة ٢/ ٢٩٤ ـ ٢٩٦، وشذرات الذهب ٢/ ٢٤ ـ ٢٥.

نكرة، وأما كونه مشبهاً بالمفعول فذلك عند الجمهور مخصوص بالصفة، ولا يجوز في الفعل، تقول (زيد حسن الوجه)، ولا يجوز (حَسُنَ الوجه)، ولا (يحسن الوجه)، وأما إسقاط حرف الجر، وأصله (سفه في نفسه)، فلا ينقاس، وأما كونه توكيداً وحذف مؤكده ففيه خلاف، وقد صحح بعضهم أن ذلك لا يجوز، أعني أن يحذف المؤكد ويبقى التوكيد. أما التضمين فلا ينقاس.

أما نصبه على أن يكون مفعولاً به ويكون الفعل يتعدى بنفسه فهو الذي نختاره؛ لأن ثعلباً والمبرد حكيا أن (سَفِهَ) بكسر الفاء يتعدى كـ (سفَّه) بفتح الفاء وشدها، وحكي عن أبي الخطاب أنها لغة».

وقال أبو حيان معترضاً على الزمخشري الذي أجاز أن يكون «من الدمع» في قوله تعالى: ﴿تَوَلَّوا وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا﴾[1] تمييزاً، وهو معرفة: «وأيضاً فإنه معرفة، ولا يجوز إلا على رأي الكوفيين الذين يجيزون مجيء التمييز معرفة»[2].

وتبعه في هذا تلميذه السمين الحلبي، حيث نقل هذه الأقوال، ثم اختار ما اختاره شيخه أبو حيان[3]، وكذا فعل الألوسي[4].

ولم يصرح أبو حيان باختياره هذا عند قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ

---

(١) سورة التوبة، من الآية ٩٢.

(٢) البحر المحيط ٥/ ٨٦.

(٣) ينظر: الدر المصون ٢/ ١٢١.

(٤) روح المعاني ٢/ ٣٨٧.

والألوسي هو أبو المعالي محمود شكري بن عبد الله بن محمد الحسيني الألوسي البغدادي، ولد ببغداد سنة ١٢١٧ هـ، أخذ العلم عن أبيه وعمه وغيرهما، ثم تصدر للتدريس، حمل على أهل البدع في زمانه، حتى أوذي، توفي ببغداد ١٢٧٠ هـ. له روح المعاني، وبلوغ الأرب في أحوال العرب، والضرائر، وما يسوغ للشاعر دون الناثر، وغيرها.

ينظر: الأعلام ٧/ ١٧٦ ـ ١٧٧، ومعجم المؤلفين ١٢/ ١٦٩ ـ ١٧٠.

بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾[1]، وإنما نقل تأويلات المفسرين والمعربين فيها[2]، كما نقل تأويل من يرى عدم جواز مجيء التمييز معرفة لشواهد المجيزين دون تصريح باختيار في كتبه «ارتشاف الضرب»[3]، و «منهج السالك»[4]، و «التذييل والتكميل»[5].

---

(١) سورة القصص: من الآية ٥٨.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٧/ ١٢٦.

(٣) ينظر: ٢/ ٣٨٤.

(٤) ينظر: ٢٢١.

(٥) ينظر: ٣/ ١٠٣ أ، و ١١٣ ب ـ ١١٤ أ ـ ب.

الإخراج في الاستثناء المتصل

اختلف في المستثنى من أي شيء هو مخرج، وذلك في الاستثناء المتصل، فذهب الكسائي[1] إلى أن أداة الاستثناء أخرجت الاسم الثاني من الاسم الأول، ولم تخرج وصفه من وصف الأول، فإذا قلت (قام القوم إلا زيداً)، كأنك قلت (قام القوم الذين نقص منهم زيد)، ولم يتعرض للإخبار عن زيد بقيام ولا غيره، فـ «زيد» ـ عنده ـ مسكوت عنه، لم يوصف بقيام، ولا نفيه، فيحتمل أن يكون قد قام، وأن يكون غير قائم.

وذهب الفراء[2] إلى أن الإخراج من الفعل، فإذا قلت (قام القوم إلا زيداً) لم تخرج زيداً من القوم، وإنما أخرجت (إلا) وصف زيد من وصف القوم؛ لأن القوم موجب لهم القيام وزيد منفي عنه القيام. قال الفراء: «فإن كان ما قبل (إلا) فاعلاً كان الذي بعدها خارجاً من الفعل الذي ذكر، وإن كان قد نفى عما قبلها الفعل ثبت لما بعد(إلا)، كما تقول (ذهب الناس إلا زيداً)، فـ «زيد» خارج من الذهاب، و (لم يذهب الناس إلا زيد) فـ «زيد» ذاهب، والذهاب مثبت لزيد»[3].

قال الصفار: «ورام بهذا أن يكون الاستثناء كله متصلاً»[4].

---

(١) ينظر: منهج السالك لأبي حيان ١٦١، وارتشاف الضرب ٢/ ٢٩٤، والتذييل والتكميل ٣/ ١٢ ب، والمساعد ١/٥٤٨، وبدائع الفوائد ٣/ ٥٦ـ ٥٧، والجنى الداني ٤٧٥.

(٢) ينظر: المصادر السابقة، والتذييل والتكميل ٣/ ١٣ أ.

(٣) معاني القرآن ١/ ٨٩.

(٤) المساعد ١/ ٥٤٩.

=

وذهب سيبويه[1]، وجمهور البصريين[2] إلى أن (إلا) أخرجت الاسم من الاسم، والوصف من الوصف، فإذا قلت (قام القوم إلا زيداً) فقد استثنيت زيداً من القوم وقيامه من قيامهم.

أما أبو حيان فيختار مذهب سيبويه وجمهور البصريين، حيث قال[3]: «والخلاف الذي أشرنا إليه هو أنك إذا قلت (قام القوم إلا زيداً) فمذهب الكسائي أن التخريج من الاسم، وأن زيداً غير محكوم عليه بقيام ولا غيره، فيحتمل أن يكون قد قام، وأن يكون غير قائم، ومذهب الفراء أن الاستثناء من الفعل، والصحيح مذهبنا، وهو أن الاسم مستثنى من الاسم، وأن الفعل مستثنى من الفعل»[4].

ونقل[5] عن بعض أصحابه أن مما يبطل مذهب الكسائي الاستثناء المنقطع؛ لأن (إلا) أخرجت الثاني من حكم الأول ضرورة، ولولا ذلك لم يكن في الاستثناء فائدة، ولم يخرج الاسم؛ إذ لم يندرج تحته أصلاً، وإذا ثبت ذلك في الاستثناء المنقطع كان ذلك في المتصل؛ لأن معنى (إلا) في الحالين واحد، وهو الاستثناء، ويبطل أيضاً بقولك (لا إله إلا الله) إذ هذا اللفظ مثبت للإلهية لله وحده فقط بإجماع الأمة، ولو كان ما بعد (إلا) مسكوتاً عنه لم يكن المتلفظ بذلك مقراً بالإلهية، ولا

= والصفار هو قاسم بن علي بن محمد بن سليمان البطليوسي الشهير بالصفار، صحب الشلوبين، وابن عصفور، له شرح على كتاب سيبويه يقال إنه أحسن شروحه، وله ردود كثيرة على الشلوبين، مات بعد سنة ٦٣٠ هـ.
ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ١٧٣ ـ ١٧٤، وبغية الوعاة ٢/ ٢٥٦.

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٣١، ومنهج السالك لأبي حيان ١٦١، وارتشاف الضرب ٢/ ٢٩٤، والمساعد ١/ ٥٤٨، وبدائع الفوائد ٢/ ٥٦، والجنى الداني ٤٧٥.

(٢) ينظر: المقتضب ٤/ ٣٨٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٤٨، وشرح الألفية للشاطبي ١٦٩ ب، ومنهج السالك ١٦١، وارتشاف الضرب ٢/ ٢٩٤، والتذييل والتكميل ٣/ ١٣ أ، والمساعد ١/ ٥٤٨، وبدائع الفوائد ٢/ ٥٦، والتصريح ١/ ٣٤٧.

(٣) البحر المحيط ١/ ١٥٤.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ٣/ ١٣ أ ـ ب.

(٥) ينظر: التذييل ٣/ ١٣ أ ـ ب.

مثبتاً للربوبية، بل ساكتاً عن ذلك.... ثم ذكر أبو حيان أن الذي يقطع ببطلان مذهب الكسائي أنه لا يوجد من كلام العرب (قام القوم إلا زيداً فإنه قام)؛ إذ لو كان يحتمل ما بعد (إلا) القيام ونفي القيام لجاز أن يرد ذلك من كلامهم لما زعم أنه وجد (قام القوم إلا زيداً لم يقم).

استثناء شيئين بأداة استثناء واحدة دون عطف

من صور الاستثناء أن يُستثنى بـ «إلا» شيئان، وذلك إما بعطف الثاني على الأول، نحو «قام القوم إلا زيداً وعمراً»، و «ضربت القوم إلا زيداً وعمراً»، و «مررت بالقوم إلا زيداً وعمراً». وإما بدون عطف، نحو «أعطيت الناس إلا عمراً الدنانير»، و «ما أخذ أحد إلا زيداً درهماً».

وقد اختُلف في هذه المسألة، فذهب قوم[1] إلى جواز استثناء شيئين بأداة استثناء واحدة دون عطف، فهم يجيزون ما سبق من قولهم «أعطيت الناس إلا عمراً الدنانير»، و «ما أخذ أحد إلا زيداً درهماً».

وذهب آخرون إلى منع استثناء شيئين بأداة واحدة دون عطف؛ لأن حرف الاستثناء إنما يستثنى به واحد، ومنهم الأخفش[2]، وابن السراج[3]، والفارسي[4]، وابن مالك[5]، والرضي[6]، وابن عقيل[7]، والسيوطي[8].

---

(١) ينظر: شرح الكافية ١/ ٢٤٠، والبحر المحيط ٢/ ١٣٨، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٠٩، والتذييل والتكميل ٣/ ٣٤ أ، وهمع الهوامع ١/ ٢٢٦.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٣٠٩، والتذييل والتكميل ٣/ ٣٤ أ، والدر المصون ٢/ ٣٧٧.

(٣) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٢٨٣.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٣٠٩، والتذييل والتكميل ٣/ ٣٤ أ، والدر المصون ٢/ ٣٧٧.

(٥) ينظر: التسهيل ١٠٣، وشرح التسهيل ٢/ ٢٩٢.

(٦) ينظر: شرح الكافية ١/ ٢٤٠.

(٧) ينظر: المساعد ١/ ٥٧٠ ـ ٥٧١.

(٨) ينظر: همع الهوامع ١/ ٢٢٦.

وصححوا أمثلة من أجاز ذلك بأن يقال (أعطيت الناس الدنانير إلا عمراً)، و (ما أخذ زيد إلا درهماً)، أو (ما أخذ أحد شيئاً إلا زيد درهماً).

وهنا ذكر ابن السراج[(١)] أن قولك (ما أعطيت أحداً درهماً إلا عمراً دانقاً) وأردت الاستثناء لم يجز، وإن أردت البدل جاز، أبدلت عمراً من أحد، ودانقاً من درهم.

لكن رد إجازة البدل في هذا المثال الزجاج[(٢)]، وابن مالك[(٣)]، وابن عقيل[(٤)]، قالوا: لأنه لا يجوز بدل اسمين من اسمين، ولأن البدل في الاستثناء لا بد من اقترانه بـ «إلا»، فكان بذلك أشبه شيء بالمعطوف بحرف، فكما لا يقع بعد حرف معطوفان، كذلك لا يقع بعد حرف الاستثناء بدلان، فإن ورد ما يوهم ذلك قدر ناصب للثاني، كما يقدر خافض للثاني في نحو قول الشاعر[(٥)]:

أَكُلَّ امْرِيءٍ تَحْسَبِيْنَ امْرَأً ... وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا

ففي نحو «ما أعطيت أحداً درهماً إلا عمراً دانقاً» يكون تقدير ناصب الثاني (أعطيته دانقاً)، كما حذف المضاف في البيت، وتقديره (وكل نار)، ويروى بالنصب، على إقامته مقام المضاف.

أما أبو حيان فيختار عدم جواز استثناء شيئين بأداة استثناء واحدة دون عطف،

---

(١) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٢٨٣.
(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٣٠٩، والتذييل والتكميل ٣/ ٣٣ ب.
(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣.
(٤) ينظر: المساعد ١/ ٥٧١.
(٥) ينسب البيت إلى ابن أبي دؤاد، قاله في جارية بن الحجاج، ينظر: الأصمعيات ١٩١، والكتاب ١/ ٦٦، والكامل ١/ ٢٨٧، وشرح المفصل ٣/ ٢٦، وشرح التسهيل ٢/ ٢٩٢، والمساعد ١/ ٥٧٠، وهو لعدي بن زيد في ملحق ديوانه ١٩٩، وبلا نسبة في المحتسب ١/ ٢٨١، والأمالي الشجرية ١/ ٢٩٦.

حيث قال[1]: «و (قد)[2] أجاز قوم أن يقع بعد (إلا) مستثنيان دون عطف، والصحيح أنه لا يجوز»، وعلل ذلك بقوله: «لأن (إلا) هي من حيث المعنى معدية، ولولا (إلا) لما جاز للاسم بعدها أن يتعلق بما قبلها، فهي كواو «مع»، وكالهمزة التي جعلت للتعدية في بنية الفعل، فكما أنه لاتعدى واو «مع»، ولا الهمزة لغير مطلوبها الأول إلا بحرف عطف، فكذلك (إلا)»[3].

وتبعه في اختياره هذا مع تعليله تلميذه السمين الحلبي[4].

---

(١) البحر المحيط ٢/١٣٨.

(٢) هكذا في المخطوط ٢/١٤٤ أ، وهو ساقط من المطبوع.

(٣) وانظر: ارتشاف الضرب ٢/٣٠٨ـ٣٠٩، والتذييل والتكميل ٣/٣٣ب ـ ٣٤ أ.

(٤) ينظر: الدر المصون ٢/٣٧٧ـ٣٧٨.

الاستثناء المتعقب جملاً متعاطفة

من المسائل الخلافية في أصول الفقه الاستثناء إذا تعقب جملاً متعاطفة، نحو قوله تعالى: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُواْ﴾[1]، وكقول القائل: «من دخل الدار وأفحش في الكلام وأكل الطعام عاقبه إلا من تاب».

فذهب مالك[2] والشافعي[3] وأصحابه إلى أن الاستثناء يرجع إلى جميعها، وذهب أبو حنيفة[4] وأصحابه إلى أنه يقصر على الجملة الأخيرة، ووافقهم أهل

---

(١) سورة النور: من الآيتين: ٤ و ٥.

(٢) هو مالك بن أنس بن مالك المدني، أحد أئمة المذاهب الأربعة، قصده هارون الرشيد في منزله؛ لأنه كان بعيداً عن الأمراء والملوك، توفي سنة ١٧٩ هـ. له الموطأ، ورسالته إلى الرشيد.
ينظر: وفيات الأعيان ٤/ ١٣٥ ـ ١٣٩، وتهذيب التهذيب ١٠/ ٥ ـ ٩، وحلية الأولياء ٦/ ٣١٦ ـ ٣٥٥، وتهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٧٥ ـ ٧٩.

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس الشافعي، أحد أئمة المذاهب الأربعة، ولد بفلسطين سنة ١٥٠ هـ، وحمل إلى مكة، وبها نشأ، ثم قدم المدينة، ثم بغداد، ثم خرج إلى مصر، وبها توفي سنة ٢٠٤ هـ. له الأم، والمسند في الحديث، وأحكام القرآن.
ينظر: تاريخ بغداد ٢/ ٥٦ ـ ٧٢، ووفيات الأعيان ٤/ ١٦٣ ـ ١٦٩، وحلية الأولياء ٩/ ٦٣ ـ ١٦١، وتهذيب التهذيب ٩/ ٢٥ ـ ٣١.

(٤) هو أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، ولد بالكوفة سنة ٨٠ هـ، وبها نشأ، وتفقه على حماد بن سليمان، طلب للقضاء فامتنع، توفي ببغداد سنة ١٥٠ هـ. له الفقه الأكبر، والمسند في الحديث، والرد على القدرية.
ينظر؛ تاريخ بغداد ١٣/ ٣٢٣ ـ ٤٥٤، ووفيات الأعيان ٥/ ٤٠٥ ـ ٤١٥، وتهذيب الأسماء واللغات ٣/ ٢١٦ ـ ٢٢٣.

الظاهر. وذهب قوم إلى التوقف. ولهذه المذاهب حجج وبراهين واعتراضات تراجع في كتب أصول الفقه[1].

ولم يتعرض لهذه المسألة أحد من النحويين ـ كما ذكر ذلك أبو حيان[2] ـ غير المهاباذي[3]، وابن مالك ومن بعدهما. وما ذكره صحيح إلا أنه يستثنى من ذلك المفسرون والمعربون الذين عرضوا لهذه المسألة عند تفسيرهم الآيات التي يُستدل بها هنا، كما يُستثنى من ذلك ابن فارس الذي ذهب إلى التفصيل في هذه المسألة، كما سيأتي.

فقد ذهب المهاباذي إلى أن الاستثناء من الجملة الأخيرة، ففي قوله تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ . إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾[4] الاستثناء في «إلا الذين تابوا» من الفاسقين في قوله «وأولئك هم الفاسقون». ويرى أن حمله على أنه مستثنى من جميع الكلام خطأ ظاهر؛ لأنه لا يجوز أن يكون معمولاً لعاملين مختلفين، ولأنك لو حملته على أنه مستثنى من جميع ما قبله لصار تقدير الكلام (فاجلدوهم ثمانين جلدة إلا الذين تابوا، ولا تقبلوا

---

(١) ينظر: الابهاج في شرح المنهاج ٢/١٥٣ ـ ١٥٥، والمحصول في علم أصول الفقه، القسم الأول ٣/٦٣ ـ ٨٥، واللمع في أصول الفقه ٢٧، والتلويح ٢/٤٧٨ ـ ٤٧٩، والمسودة في أصول الفقه ١٥٦ ـ ١٥٧، والوصول إلى الأصول ١/٢٥١ ـ ٢٥٧، والتحصيل من المحصول ٢/٣٧٨ ـ ٣٨٢، والإحكام للآمدي ٢/٣٢١ ـ ٣٣٠، والإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١/٤٠٧ ـ ٤١١، والمستصفى من علم الأصول ٢/١٧٤ ـ ١٨٠، وتيسير التحرير ١/٣٠٢ ـ ٣٠٨، والبرهان في أصول الفقه ١/٣٨٨ ـ ٣٩٥، والقواعد والفوائد الأصولية ٢٥٧ ـ ٢٦٣، وشرح الكوكب المنير ٣/٣١٥ ـ ٣٢٦، والمعتمد في أصول الفقه ١/٢٤٥ ٢٥٢، وروضة الناظر وجنة المناظر ٢/١٨٥ ١٨٩، والاستغناء في الاستثناء ٥٦٠ ـ ٥٧٥، وشرح الجلال المحلى لمتن جمع الجوامع ٢/١٤ ـ ١٧.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٦/٤٣٣.

(٣) هو أحمد بن عبد الله المهاباذي الضرير، نحوي من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني، توفي بعد سنة ٤٧١ هـ، له شرح اللمع لابن جني.
ينظر: معجم الأدباء ٣/٢١٩، وبغية الوعاة ١/٣٢٠.

(٤) سورة النور: من الآيتين ٤ و ٥.

لهم شهادة إلا الذين تابوا، وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا»[1].

وذكر الرضي أن هذا الرأي هو ما يقتضيه مذهب محققي البصرة، وهو أن الجملة الأخيرة أولى بالعمل فيه، فيكون من باب تنازع العاملين فصاعداً لمعمول واحد، ولو كان العامل جميعها لزم حصول أثر واحد من مؤثرين مستقلين أو أكثر، وهذا مما لا يجيزونه[2].

وذهب ابن مالك إلى أن الاستثناء إذا كان قبله جملتان أو أكثر والعامل غير واحد والمعمول واحد في المعنى رجع إلى الجميع إن لم يمنع مانع، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾ . . . الآيتان، وجعله كتعليق الشرط بالجميع لاتفاق العلماء على ذلك. قال ـ رحمه الله ـ: «واتفق العلماء على تعليق الشرط بالجميع في نحو (لا تصحب زيداً ولا تزره ولا تكلمه إن ظلمني)، واختلف في الاستثناء، نحو (لا تصحب زيداً ولا تزره ولا تكلمه إلا تائباً من الظلم)، فمذهب مالك والشافعي تساوي الاستثناء والشرط في التعليق بالجميع، وهو الصحيح للإجماع على سد كل منهما مسد الآخر في نحو (اقتل الكافر إن لم يسلم)، و (اقتله إلا أن يسلم)»[3].

فابن مالك إنما أجاز أن يعود الاستثناء إلى الجميع لأن العامل عنده في المستثنى هو (إلا)، لا الأفعال السابقة المسلطة على المستثنى، بخلاف المهاباذي، فإنه يرى أن العامل في المستثنى هو ما قبل (إلا)، فلا يمكن أن تكون تلك العوامل جميعها عاملة في المستثنى[4].

وذهب ابن فارس ـ وهو من أئمة اللغة ـ إلى التفصيل، فالعمدة في ذلك عنده

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٦/ ٤٣٣، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٠١، والتذييل والتكميل ٣/ ٣٦ أ، والمساعد ١/ ٥٧٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية ١/ ٢٤٤.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٣/ ٣٦ أ.

الدليل، فإن جاز رجوعه إلى جميع الكلام كان على جميعه، كقوله جل ثناؤه ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾[1]، ثم قال: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ﴾، والاستثناء جائز في ذلك كله.

والذي يمنع منه الدليل قوله جل ثناؤه: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا﴾[2] الآية، فالاستثناء ههنا على ما كان من حق الله جل ثناؤه، دون الجلد[3].

وبعد رجوعي إلى كتب التفسير والإعراب عند الآيات التي يُستدل بها في هذه المسألة وجدت ما يلي:

أولاً: جعل الزمخشري[4]، وأبو السعود[5] الاستثناء في قوله تعالى: ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ﴾[6] من الجملة الأولى «فمن شرب منه فليس مني»، وإنما أخر الاستثناء بعد الجملة الثانية لكمال العناية به، ومعناه الرخصة في اغتراف الغرفة باليد دون الكروع[7]، فلما دل الدليل على تعلق الاستثناء بالجملة الأولى كان راجعاً إليها دون الأخرى.

وقد خالف في ذلك العكبري[8] الذي يرى رجوع الاستثناء إلى الجملة الأولى أو الثانية وقد رد رأيه هذا أبو حيان، كما سيأتي.

ثانياً: تعددت أقوال المفسرين والمعربين[9] وتباينت فيما يرجع إليه الاستثناء

---

(١) سورة المائدة: من الآية ٣٣.
(٢) سورة النور: من الآيتين ٤ و ٥.
(٣) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة ١٨٨.
(٤) ينظر: الكشاف ١/ ٣٨١.
(٥) ينظر: تفسير أبي السعود ١/ ٢٤٢.
(٦) سورة البقرة: من الآية ٢٤٩.
(٧) الكروع: تناول الماء بالفم من غير أن يشرب بكفيه، القاموس «كرع» ٣/ ٧٨.
(٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٩٩.
(٩) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٤٣، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠، وجامع البيان ٥/ ١١٦ ـ ١١٧، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/ ٨٤، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٧٥ ـ ٤٧٦، والمحرر=

في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[1].

ثالثاً: ذهب كثير من المفسرين[2] والمعربين إلى أن الاستثناء من الجملة الثانية في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا ۚ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُواْ ۚ ﴾[3]، أي: إلا أن يتصدقوا عليه بالدية، وجعله الأنباري[4] استثناء منقطعاً.

ويظهر لي ـ والله أعلم ـ أن الاستثناء إنما كان من الثانية دون الأولى؛ لأن حق الله لايمكن أن يسقطه الآدميون، ويدل على ذلك أنه لو لم يجد رقبة مؤمنة يعتقها وجب عليه صيام شهرين متتابعين، وذلك في الآية نفسها، يقول الله تعالى: ﴿فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين﴾.

رابعاً: ذهب أكثر المفسرين والمعربين[5] إلى أن الاستثناء من الجملة الأخيرة في قوله تعالى: ﴿ ۞ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ ﴾[6]، أي من «ولا تقتلوا النفس التي حرم الله».

= الوجيز ٤/ ١٩٠ ـ ١٩٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٦٢، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٧٦.

(١) سورة النساء: الآية ٨٣.

(٢) ينظر: جامع البيان ٥/ ١٣٠، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٨٠، والكشاف ١/ ٥٥٣، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٨٠، وتفسير أبي السعود ٢/ ٢١٥.

(٣) سورة النساء: من الآية ٩٢.

(٤) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٦٤.

(٥) ينظر: جامع البيان ٨/ ٦٢، والكشاف ٢/ ٦١، والمحرر الوجيز ٦/ ١٧٩ ـ ١٨٠، وتفسير أبي السعود ٣/ ١٩٩.

(٦) سورة الأنعام: من الآية ١٥١.

وعلة ذلك تعلق المستثنى بالجملة الأخيرة، ودلالة المعنى على ذلك، فإن قتل النفس المحرمة لا يجوز إلا إذا كان بحق، وهو ما بينته الشريعة، من الكفر بالله، وقتل النفس، والزنا بعد الإحصان، والحرابة، وما تشعب من هذه.

خامساً: يرى أكثر المفسرين والمعربين[1] في قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾[2] على قراءة نصب «امرأتك»[3] أنه مستثنى من الجملة الأولى «فأسر بأهلك بقطع من الليل»، ولو جعل من الجملة الثانية فسد معنى الآية، إذ يلزم منه أن امرأته خرجت معهم، ولما نهوا عن الالتفات استثنيت هي منهم، وهذا معنى باطل.

سادساً: قوله تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ . إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾[4] اختلفت فيهامذاهب الفقهاء كما سبق ذكره. ولا خلاف بين المفسرين والمعربين[5] أن الاستثناء يعود إلى الجملة الأخيرة، وهي «وأولئك هم الفاسقون»، ولكن في عوده إلى الجمل كلها خلاف، فذهب قوم[6]، منهم الطبري[7] إلى أنه يعود إلى الجمل كلها، وهذا ينقض ما ادعاه ابن عطية[8] من أن الاستثناء لا يرجع إلى الجملة الأولى، وهي «فاجلدوهم ثمانين جلدة» إجماعاً.

---

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢/٣٥٧، وجامع البيان ١٢/ ٥٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ٦٩ ـ ٧٠، والمحرر الوجيز ٩/ ٢٠٠ ـ ٢٠١، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٦.

(٢) سورة هود: من الآية ٨١.

(٣) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالرفع، ووافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن، وقرأ الباقون بالنصب. ينظر: التبصرة في القراءات السبع ٥٤١ ـ ٥٤٢، والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٩٠، والبدور الزاهرة ١٥٥، والمبسوط في القراءات العشر ٢٠٥، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ١٣٣.

(٤) سورة النور: الآيتان ٤ و ٥.

(٥) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٣١، والكشاف ٣/ ٥٠ ـ ٥١، والمحرر الوجيز ١١/ ٢٧٢، وتفسير أبي السعود ٦/ ١٥٨.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٩٦٤.

(٧) ينظر جامع البيان ١٨/ ٦٢ ـ ٦٣.

(٨) ينظر: المحرر الوجيز ١١/ ٢٧٢.

أما كون الاستثناء يرجع إلى الجملة الثانية، وهي قوله «ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً» فمسألة خلافية عند المفسرين والفقهاء، وممن رجح رجوعه إلى الجملة الثانية أبو جعفر النحاس[1].

سابعاً: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا. يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا. إِلَّا مَن تَابَ وَآمَنَ﴾[2] ذكر ابن عطية[3] أنه لا خلاف بين العلماء في أن الاستثناء عامل في الكافر والزاني، واختلفوا في القاتل من المسلمين، فقال جمهور العلماء: له التوبة، وجعلوا قاعدتهم قوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾[4] فالاستثناء عام للجميع، وهو ما يراه العكبري[5]، والسهيلي[6].

أما أبو حيان فيختار في هذه المسألة ما ذهب إليه المهاباذي من أن الاستثناء إذا تعقب جملاً متعاطفة رجع إلى الجملة الأخيرة ما لم يدل دليل على خلاف ذلك. فعند قوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً .....﴾[7] عرض الخلاف فيها ثم قال[8]: «والذي يقتضيه النظر أن الاستثناء إذا تعقب جملة يصح أن تخصص كل واحد منها بالاستثناء أن يجعل تخصيصاً في الجملة الأخيرة، وهذه المسألة تكلم عليها في أصول الفقه، وفيها خلاف وتفصيل. ولم أر من تكلم عليها من النحاة غير المهاباذي وابن مالك، فاختار ابن مالك أن يعود إلى الجمل كلها، كالشرط واختار المهاباذي

---

(١) ينظر: إعراب القرآن ٣/ ١٢٨.
(٢) سورة الفرقان: الآيات ٦٨ ـ ٧٠.
(٣) ينظر: المحرر الوجيز ١٢/ ٤٢.
(٤) سورة النساء: من الآيتين ٤٨ و ١١٦.
(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٩٩١.
(٦) ينظر: شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ٢/ ١٦.
(٧) سورة النور: من الآيتين ٤ و ٥.
(٨) البحر المحيط ٦/ ٤٣٣.

أن يعود إلى الجملة الأخيرة، وهو الذي نختاره، وقد استدللنا على صحة ذلك في كتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل»[1].

ثم ذكر أن القول بأن الاستثناء في الآية منقطع قول ضعيف، لا يصار إليه مع إمكان الاتصال، قال ـ رحمه الله ـ[2]: «والقول بأنه استثناء منقطع مع ظهور اتصاله ضعيف لايصار إليه إلا عند الحاجة».

وقد التزم هذا الاختيار عند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَۖ وَلَا تَقۡتُلُواْ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّۚ﴾[3]، مع دلالة المعنى على ذلك، قال ـ رحمه الله ـ[4] «هذا مندرج تحت عموم الفواحش، إذ الأجود أن لا يخص الفواحش بنوع ما، وإنما جرد منها قتل النفس تعظيماً لهذه الفاحشة، واستهوالاً لوقوعها، ولأنه لا يتأتى الاستثناء بقوله «إلا بالحق» إلا من القتل، لا من عموم الفواحش»[5].

وعند قوله تعالى: ﴿فَمَن شَرِبَ مِنۡهُ فَلَيۡسَ مِنِّي وَمَن لَّمۡ يَطۡعَمۡهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ إِلَّا مَنِ ٱغۡتَرَفَ غُرۡفَةَۢ بِيَدِهِۦۚ﴾[6] ذهب إلى أن الاستثناء راجع إلى الجملة الأولى دون الثانية، وهذا يخالف ما اختاره في هذه المسألة، وسبب هذه المخالفة دلالة المعنى على أن الاستثناء متعلق بالجملة الأولى دون الثانية، قال ـ رحمه الله ـ: «هذا استثناء من الجملة الأولى، وهي قوله «فمن شرب منه فليس مني»، والمعنى أن من اغترف غرفة بيده دون الكروع فهو مني، والاستثناء إذا اعتقب جملتين أو جملاً يمكن

---

(١) ينظر ٣/٣٦ ب.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٦/ ٤٤٣.

(٣) سورة الأنعام: الآية ١٥١.

(٤) البحر المحيط ٤/ ٢٥٢.

(٥) وانظر: البحر المحيط ٧/ ٢٤.

(٦) سورة البقرة: من الآية ٢٤٩.

عوده إلى واحد منها فإنه يتعلق بالأخيرة، وهذا على خلاف في هذه المسألة مذكور في علم أصول الفقه، فإن دل دليل على تعلقها ببعض الجمل كان الاستثناء منه، وهنا دل الدليل على تعلقها بالجملة الأولى. . . .»[1].

ثم ذكر رأي العكبري[2] في الاستثناء هنا غير مصرح به، ورد عليه قائلاً: «وقد وقع في بعض التصانيف ما نصه «إلا من اغتراف» استثناء من الأولى، وإن شئت جعلته استثناء من الثانية»، انتهى، ولا يظهر كونه استثناء من الجملة الثانية، لأنه حكم على أن من لم يطعم فإنه منه فيلزم في الاستثناء من هذا أن من اغترف منه بيده غرفة فليس منه»، والأمر ليس كذلك؛ لأنه مفسوح لهم الاغتراف غرفة باليد دون الكروع فيه، وهو ظاهر الاستثناء من الأولى؛ لأنه حكم فيها أن من شرب منه فليس منه، فيلزم في الاستثناء أن من اغترف غرفة بيده منه فإنه منه، إذ هو مفسوح له في ذلك. . .»[3].

وقد جعل الاستثناء منقطعاً في قوله تعالى[4]: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟﴾[5]، وكذا في قوله تعالى[6]: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ. . .﴾[7].

كما عرض الأقوال في هذه المسألة عند قوله تعالى[8]: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ

---

(١) البحر المحيط ٢/ ٢٦٥.
(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٩٩.
(٣) البحر المحيط ٢/ ٢٦٥.
(٤) سورة النساء: من الآية ٩٢.
(٥) البحر المحيط ٣/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤.
(٦) سورة الفرقان: الآيات ٦٨ ـ ٧٠.
(٧) البحر المحيط ٦/ ٥١٥.
(٨) سورة النساء: الآية ٨٣.

﴿ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ﴾[1]، وعند قوله تعالى[2]: ﴿فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ بِقِطۡعٖ مِّنَ ٱلَّيۡلِ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَ﴾[3]، ذكر الخلاف في ذلك ولم يرجح شيئاً.

كما أنه ذكر الخلاف في هذه المسألة في كتابه «ارتشاف الضرب»[4] دون ذكر اختياره فيها، أما في كتابه «التذييل والتكميل»[5] فقد صرح باختيار ما يراه المهاباذي، بعد نقل رأيه ورأي ابن مالك، ورد على ابن مالك في تسويته الاستثناء بالشرط، حيث إن الشرط ليس معمولاً لشيء قبله، بخلاف المستثنى فإنه معمول لما قبله، وإن كانوا قد اختلفوا في العامل، وإذا كان كذلك ظهر الفرق بين الاستثناء والشرط، فلا يلحق به.

وبعد بسط الخلاف في هذه المسألة الأصولية تبين لي أن كلا الرأيين لا يخلو من اعتراض، وأن أي قاعدة منهما لا يمكن التسليم بها أمام الآيات القرآنية، لذا فالذي أراه التفصيل في هذه المسألة:

أولاً: إن كان هناك دليل على أن الاستثناء متعلق بالجملة الأولى كان راجعاً إليها دون غيرها، كما في قوله تعالى[6]: ﴿فَمَن شَرِبَ مِنۡهُ فَلَيۡسَ مِنِّي وَمَن لَّمۡ يَطۡعَمۡهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ إِلَّا مَنِ ٱغۡتَرَفَ غُرۡفَةَۢ بِيَدِهِۦ﴾، وكقوله تعالى: ﴿فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ بِقِطۡعٖ مِّنَ ٱلَّيۡلِ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَ﴾، وقد سبق بيان ذلك.

ثانياً: إن كان المعنى يدل على رجوعه إلى الجملة الأخيرة وجب قصره عليها دون غيرها، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَۖ وَلَا تَقۡتُلُواْ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ﴾[7]، فالاستثناء هنا مقصور على قوله

---

(١) البحر المحيط ٣/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨.

(٢) سورة هود: من الآية ٨١.

(٣) البحر المحيط ٥/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩.

(٤) ينظر: ٢/ ٣١٠.

(٥) ينظر: ٣/ ٣٦ أ ـ ب.

(٦) سورة البقرة: من الآية ٢٤٩.

(٧) سورة الأنعام: من الآية ١٥١.

تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ﴾، فلا يشمل ما قبلها؛ لأنه لا يتصور أن يكون من الفواحش ما هو مأذون به.

وكذا في وقله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟﴾[1]، فالاستثناء في الآية مقصور على الدية المسلمة إلى أهله؛ لأن هذا مما يمتلك أهل الميت إسقاطه، أما حق الله تعالى فلا يمكن، فلو لم يجد رقبة يعتقها وجب عليه صيام شهرين متتابعين.

ثالثاً: يلزم رجوع الاستثناء إلى الجمل كلها في مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ...﴾[2]؛ لأن التوبة غير مقصورة على بعض الذنوب، دون بعض، ويشمل ذلك قتل النفس التي حرم الله على الصحيح من أقوال أهل العلم في ذلك، وهو مذهب الجمهور.

رابعاً: بعض الآيات لا يمكن الجزم فيها برجوع الاستثناء إلى الجملة الأخيرة فقط، أو إلى الجمل كلها، أو إلى بعضها دون بعض، لذلك فقد اختلف فيها المفسرون والمعربون، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[3]، وكقوله تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ . إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا۟﴾[4].

وإن كنت أميل إلى أن الاستثناء يرجع فيما سبق إلى الجمل كلها في الآية

---

(١) سورة النساء: من الآية ٩٢.

(٢) سورة الفرقان: الآيات ٦٨ ـ ٧٠.

(٣) سورة النساء: الآية ٨٣.

(٤) سورة النور: من الآيتين ٤ و ٥.

الأولى، أما الآية الثانية فهو راجع إلى الجملة الأخيرة بلا خلاف، وفي الجملتين الأولى والثانية خلاف ـ كما سبق ـ والذي أراه رجوعه إلى الثانية دون الأولى؛ لأنه متى حكم بالجلد على القاذف لم يسقط عنه الحد من أجل توبته، فهي بينه وبين ربه.

مجيء (إلا) بمعنى الواو

ذهب الكوفيون[1]، وعلى رأسهم الفراء[2]، وثعلب ـ كما ذكر أبو حيان[3] ـ، ومن تبعهم كأبي عبيدة[4]، والأخفش[5]، والهروي[6]، وابن فارس[7]، والجرجاني[8]، وبعض أصحاب المعاجم[9] إلى أن (إلا) تأتي بمعنى الواو العاطفة.

---

(١) ينظر: الإنصاف ١/ ٢٦٦ «المسألة رقم ٣٥»، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢١٩، والتبيين ٤٠٣، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٨، والموفي ١٥٥.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٨٩ ـ ٩٠، ٢/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٦٣٠، والتذييل والتكميل ٣/ ١٥٠ ب.

(٤) ينظر: مجاز القرآن ١/ ٦٠، والبحر المحيط ١/ ٤٤٢، ومغني اللبيب ١/ ٧٣.

(٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ١٥٢، والتسهيل ١٧٤، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٣٠، والجنى الداني ٤٧٩.

(٦) ينظر: الأزهية ١٨٧.

والهروي هو أبو الحسن علي بن محمد الهروي، قدم مصر واستوطنها، روى عن الأزهري، كان عالماً بالنحو، إماماً في الأدب، جيد القياس، توفي بعد سنة ٣٧٠ هـ. له الأزهية في الحروف، والذخائر في النحو، وغيرهما.

ينظر: معجم الأدباء ١٤/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩، وإنباه الرواة ٢/ ٣١١، وبغية الوعاة ٢/ ٢٠٥.

(٧) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة ١٨٥.

(٨) ينظر: البحر المحيط ٥/ ١٧٤، والدر المصون ٦/ ٢٣١.

والجرجاني هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني الشافعي، من النحويين البلاغيين، أخذ عن ابن أخت الفارسي، ولم يأخذ عن غيره؛ لأنه لم يخرج عن بلده، توفي سنة ٤٧١ هـ. له المغني، وهو شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، ودلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة، والعوامل المائة، والمقتصد، وغيرها.

ينظر: إنباه الرواة ٢/ ١٨٨ ـ ١٩٠، وبغية الوعاة ٢/ ١٠٦، وشذرات الذهب ٣/ ٣٤٠.

(٩) ينظر: الصحاح «إلا» ٦/ ٢٥٤٥، ولسان العرب «إلا» ١٥/ ٤٣٢، والقاموس المحيط «إلا» ٤/ ٤٠٧.

واحتجوا بكثرة مجيئه في كتاب الله تعالى وكلام العرب[1].

فمن القرآن قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾[2]، أي (ولا الذين ظلموا يكون لهم أيضاً حجة)، ويؤيد ذلك ما روى أبو بكر بن مجاهد[3] عن بعض القراء أنه قرأ «إلى الذين ظلموا» يعني «مع الذين ظلموا منهم»[4].

وقوله تعالى: ﴿۞لَّا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾[5]، أي ومن ظلم لا يحب أيضاً الجهر بالسوء منه.

وقوله تعالى: ﴿إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ. إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ﴾[6]، التقدير (ولا من ظلم).

ومن كلام العرب قول الشاعر[7]:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ ... لَعَمْرُ أَبِيكِ إِلاَّ الفَرْقَدَانِ

أي (والفرقدان).

---

(١) ينظر: الإنصاف ١/٢٦٦.

(٢) هو أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهدالتيمي البغدادي، ولدسنة ٢٤٥ هـ، من المقرئين النحويين، كان شيخ القراء في وقته، حدث عنه الدارقطني المحدث وغيره. توفي سنة ٣٢٤ هـ. له كتاب القراءات الكبير، وكتاب الشواذ في القراءات، وغيرهما.
ينظر: معجم الأدباء ٥/ ٦٥ ـ ٧٣، ووفيات الأعيان ٤/ ٣٠١.

(٣) ينظر: الإنصاف ١/٢٦٦، والبحر المحيط ١/ ٤٤١.

(٤) سورة النساء: من الآية ١٤٨.

(٥) سورة النمل: من الآيتين ١٠ و ١١.

(٦) هذا البيت ينسب لعمرو بن معدي كرب، ينظر: شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي ١٧٨، والكتاب ٢/ ٣٣٤، والكامل ٤/ ٧٦. كما ينسب أيضاً لحضرمي بن عامر، ينظر: حماسة البحتري ١٥١، والمؤتلف والمختلف ٨٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٦، والخزانة ٢/ ٥٢.
و «الفرقدان»: تثنية فرقد النجم الذي يهتدى به، القاموس «فرقد» ١/ ٣٢٣.

وقول الآخر[1]:

إلاَّ كَخَـــارِجَـــةَ المُكَلِّـــفِ نَفْسَـــهُ   وابنَـــيْ قَبِيْصَـــةَ أَنْ أَغِيْـــبَ وَيَشْهَـــدَا

وقول الشاعر[2]:

مَـنْ كَـانَ أَسْـرَعَ فِـيْ تَفَـرُّقِ فَـالِـجٍ   فَلَبُـونُـه جَـرِبَـتْ مَعَـاً وَأَغَـدَّتِ
إلاَّ كَنَـــاشِـــرَةَ الـــذي ضَيَّعْتُـــمُ   كَـالغُصْـنِ فـي غُلَـوَائِـهِ المُتَنَبَّـتِ

يريد[3]: «وناشرة الذي ضيعتم».

وقول الشاعر[4]:

مَـا بِـالمَـدِينَـةِ دَارٌ غَيْـرُ وَاحِـدَةٍ   دَارُ الخَلِيفَـةِ إلاَّ دَارُ مَـــرْوَانَـــا

أي (ودار مروان).

وقول الشاعر[5]:

---

(١) قائله الأعشى: ينظر: ديوانه ٢٣١، ومجاز القرآن ١/ ٦١، والمقتضب ٤/ ٤١٨، والأصول في النحو ١/ ٢٢٩، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٠٢.

(٢) قائله: عنز بن دجاجة المازني، ينظر: مجاز القرآن ١/ ٦١ والكتاب ٢/ ٣٢٨، والمقتضب ٤/ ٤١٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٠٢، واللسان «نبت» ٩٥٢.
«الفالج» مرض، وهو استرخاء أحد شقي البدن، القاموس «فلج» ١/ ٢٠٣، و «اللبون» ذوات اللبن من الإبل، القاموس «لبن» ٤/ ٢٦٥، و «أَغَدت»: صارت فيها الغدة، وهي طاعون الإبل، القاموس «غدد» ١/ ٣٢٠، و «غُلَواته»: سرعة نباته، القاموس «غلا» ٤/ ٣٧١، و «المُتَنَبَّت»: المُنَمَّى المُغَذَّى، القاموس «نبت» ١/ ١٥٨، ويروى بكسر الباء، أي النابت النامي.

(٣) ينظر: مجاز القرآن ١/ ٦١.

(٤) قائله الفرزدق: ينظر: الكتاب ٢/ ٣٤٠، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٩٠، والمقتضب ٤/ ٤٢٥، والأصول في النحو ١/ ٢٣٦.

(٥) قائله: المخبل السعدي، ينظر: المفضليات ١١٣ ـ ١١٤، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٥٢، والصاحبي في فقه اللغة ١٨٥، وشرح التسهيل ٣/ ٣٤٥، اللسان «إلا» ٥/ ٤٣٢.
«الأغدرة»: جمع غدير، وهو القطعة من الماء يغادرها السيل، القاموس «غدر» ٢/ ١٠٠، والسيدان ماء لبني تميم في ديارهم، معجم البلدان ٣/ ٢٩٤، و «الخوالد» البواقي، القاموس «خلد» ١/ ٢٩١، و «سحم» لون يضرب إلى السواد، القاموس «سحم» ٤/ ١٢٧.

وَأَرَى لَهَا دَاراً بِأَغْدِرَةِ الـ ... ـسِيدانِ لَمْ يَدْرُسْ لَهَا رَسْمُ
إلاَّ رَمَاداً هَامِداً دَفَعَتْ ... عَنْهُ الرِّيَاحُ خَوَالِدٌ سُحْمُ

أراد: (أرى لها داراً ورماداً).

وذهب البصريون[1] ومن تبعهم كالطبري[2]، ومكي القيسي[3]، وأبو البركات الأنباري[4]، وابن مالك[5]، والمالقي[6]، والمرادي[7]، وابن عقيل[8]، وابن القيم[9] إلى أن (إلا) لا تأتي بمعنى الواو.

وعللوا صحة ما ذهبوا إليه بأمرين[10]:

أحدهما: أن الأصل أن ينفرد كل حرف بمعنى، ولا يقع حرف بمعنيين، لما في ذلك من الاشتراك الملبس، وما صح منه عن العرب يقتصر عليه، ولا يقاس.

الثاني: أن (إلا) للاستثناء، وهو إخراج الثاني من حكم الأول، والواو

---

(١) ينظر: الإنصاف ١/ ٢٦٦، والتبيين ٤٠٣، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٣٠.
(٢) ينظر: جامع البيان ٢/ ٢١، ١٩/ ٨٥.
(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٣٢.
(٤) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٨.
(٥) ينظر: التسهيل ١٧٤، وشرح التسهيل ٣/ ٣٤٣.
(٦) ينظر: رصف المباني ١٧٨.
(٧) ينظر: الجنى الداني ٤٧٩.
(٨) ينظر: المساعد ٢/ ٤٤٢.
(٩) ينظر: بدائع الفوائد ٣/ ٧٠ ـ ٧١.
وابن القيم هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية، حوى علوماً كثيرة، من أشهر تلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية، حيث لازمه وسجن معه في قلعة دمشق، توفي سنة ٧٥١ هـ. له زاد المعاد، وروضة المحبين، وإعلام الموقعين، وتهذيب سنن أبي داود، وبدائع الفوائد وغيرها.
ينظر: الدرر الكامنة ٣/ ٤٠٠ ـ ٤٠٣، والنجوم الزاهرة ١٠/ ٢٤٩، والبدر الطالع ٢/ ١٤٣ ـ ١٤٦، وشذرات الذهب ٦/ ١٦٨ ـ ١٧٠.
(١٠) ينظر: الإنصاف ١/ ٢٦٩، والتبيين ٤٠٣، وشرح التسهيل ٣/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦، وبدائع الفوائد ٣/ ٧٠ ـ ٧١.

للجمع، وهو يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول، فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر؛ لأن المعنيين متباينان.

وأجابوا[1] عما احتج به الكوفيون بأن الآيات الاستثناء فيها منقطع، فمثلاً قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾[2] التقدير: «لكن الذين ظلموا منهم يحتجون عليكم بغير حجة»، أو يكون التقدير «إلا ظلم الذين ظلموا وعنادهم»، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

وكذا قوله تعالى: ﴿۞ لَّا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾[3] التقدير: «لكن المظلوم يجهر بالسوء لما يلحقه من الظلم».

أما قراءة من قرأ «إلى الذين ظلموا منهم» فإن صحت فإن «إلى» تكون بمعنى «مع»، فليس فيه حجة على أن «إلا» تكون بمعنى الواو؛ لأنه ليس من الشرط أن تكون إحدى القراءتين بمعنى الأخرى. وإذا اعتددنا بهذا في القراءات رأينا الاختلاف في معانيها كثيراً، فيجوز أن تكون قراءة من قرأ «إلى الذين» بمعنى مع، وقراءة من قرأ «إلا الذين» بالتشديد بمعنى «لكن»، كما سبق.

أما الأبيات التي استشهدوا بها على إتيان (إلا) بمعنى الواو فهي محمولة كذلك على الاستثناء المنقطع، فمثلاً قول الشاعر[4]:

وَكُلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إلاَّ الفَرْقَدَانِ

---

(١) ينظر: معاني الحروف ١٢٨، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٠٣، والإنصاف ١/ ٢٦٩ ـ ٢٧٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٨، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ١٢٨، ٢/ ١٠٠٥، والتبيين ٤٠٤ ـ ٤٠٥، وشرح التسهيل ٣/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦، وبدائع الفوائد ٣/ ٧٠ ـ ٧١، ورصف المباني ١٧٨، ومغني اللبيب ١/ ٧٣، والبرهان ٤/ ٢٣٨، والمساعد ٢/ ٤٤٢.

(٢) سورة البقرة: من الآية ١٥٠.

(٣) سورة النساء: من الآية ١٤٨.

(٤) سبق تخريجه.

التقدير «لكن الفرقدان لا يفترقان»، على زعمهم في بقاء هذه الأشياء المتأخرة إلى وقت الفناء.

أما أبو حيان فيختار مذهب البصريين القائلين بعدم مجيء «إلا» بمعنى الواو، حيث قال عند قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[1]: «وإثبات «إلا» بمعنى الواو لا يقوم عليه دليل، والاستثناء سائغ فيما ادعي فيه أن «إلا» بمعنى الواو»[2].

وفي موضع آخر علل ذلك بعدم مجيئه في لسان العرب، حيث قال: «هذا قول ضعيف، لم يثبت من لسان العرب وضع (إلا) موضع الواو»[3].

وفي موضع آخر ذكر علة أخرى لعدم جواز ذلك، حيث قال: «وهذا ليس بشيء؛ لأن معنى (إلا) مباين لمعنى الواو مباينة كثيرة، إذ الواو للإدخال، و (إلا) للإخراج، فلا يمكن وقوع أحدهما موقع الآخر»[4].

كما اتهم أبا عبيدة بالضعف في النحو، حيث قال: «وكان أبو عبيدة يضعف في النحو»[5].

والذي أراه أن «إلا» لا تأتي بمعنى الواو لاختلافهما في المعنى، كما سبق بيانه، وجميع ما احتج به من أثبت لها هذا المعنى مؤول، فيمكن حمله على الاستثناء المنقطع، أو غيره من التوجيهات.

---

(١) سورة البقرة: من الآية ١٥٠.
(٢) البحر المحيط ١/ ٤٤٢.
(٣) المصدر نفسه ٥/ ١٧٤ ـ ١٧٥.
(٤) المصدر نفسه ٧/ ٥٧.
(٥) البحر المحيط ١/ ٤٤٢، وانظر وقوعه في أبي عبيدة في الجزء نفسه ص ٢٣.

زيادة «إلا»[1]

الأصل في «إلا» أن تكون للاستثناء، وهي أم بابه، نحو «جاء الطلاب إلا محمداً».

وذهب الأصمعي[2]، والمازني[3]، وأبو عمر الجرمي[4]، وأبو علي الفارسي[5]، ـ فيما نسب إليهم ـ وابن جني[6]، وابن عصفور[7]، وابن مالك[8]، وابن أبي الربيع[9] إلى أن «إلا» تجيء زائدة في الكلام.

---

(١) جعلت هذه المسألة هنا لأنها أم الباب.

(٢) ينظر: المسائل الحلبيات ٢٧٨، والبحر المحيط ١/ ٤٨٣، وارتشاف الضرب ٢/ ٢٩٤، والتذييل والتكميل ٣/ ١٤ أ، والجنى الداني ٤٨٠، ومغني اللبيب ١/ ٧٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢/ ١٠٩.
والأصمعي هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد المالك الباهلي المعروف بالأصمعي، راوية لغوي، تميز بسرعة الحفظ، وسعته. قدم على الرشيد في بغداد، وبها توفي سنة ٢١٦ هـ. له الأصمعيات، والمذكر والمؤنث، والخراج، وغيرها.
ينظر: وفيات الأعيان ٣/ ١٧٠ ـ ١٧٦، وإنباه الرواة ٢/ ١٩٧ ـ ٢٠٥، وبغية الوعاة ٢/ ١١٢ ـ ١١٣، وشذرات الذهب ٢/ ٣٦ ـ ٣٧.

(٣) شرح المفصل ٧/ ١٠٧، وضرائر الشعر ٧٥، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢/ ١٠٩، والخزانة ٤/ ٥٠.

(٤) شرح أبيات مغني اللبيب ٢/ ١٠٩.

(٥) شرح أبيات مغني اللبيب ٢/ ١٠٩، والخزانة ٤/ ٥٠.

(٦) ينظر: المحتسب ١/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩.

(٧) ضرائر الشعر ٧٥ ـ ٧٦.

(٨) شرح التسهيل ٢/ ٢٦٨.

(٩) الملخص في ضبط قوانين العربية ١/ ٢١٩.

وحملوا على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾(١)، والدعاء والنداء منفي سماعهما، والتقدير «بما لا يسمع دعاء ونداء»(٢).

كما حملوا عليه قول الشاعر(٣):

أَرَى الدَّهْرَ إلاَّ مَنْجَنُوناً بأَهْلِهِ ... وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّبَا

هكذا رواه المازني، يريد «أرى الدهر منجنونا بأهله يتقلب بهم، فتارة يرفعهم، وتارة يخفضهم»(٤).

وكذلك هي زائدة في قول ذي الرمة(٥):

حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ إلاَّ مُنَاخَةً ... عَلَى الخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَداً قَفْرَا(٦)

---

(١) سورة البقرة: من الآية ١٧١.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٤٠، والبحر المحيط ١/ ٤٨٣.

(٣) لم أقف على قائله، ينظر: المحتسب ١/ ٣٢٨، وشرح المفصل ٨/ ٧٥، والمقرب ١/ ١٠٣، وضرائر الشعر ٧٥، وشرح التسهيل ٢/ ٢٦٨، ومغني اللبيب ١/ ٧٣، والمساعد ١/ ٥٤٩، والخزانة ٢/ ١٢٩.
ويروى البيت «وَمَا الدَّهْرُ إلاَّ مَنْجَنُوناً بأَهْلِهِ»، وعليه فلا شاهد فيه.
والمَنْجَنُون: الدولاب يستقى عليه، القاموس «مجن» ٤/ ٢٧٠. وفي بعض الروايات «مُعَلَّلَا» بدل «معذبا».

(٤) ينظر: المحتسب ١/ ٣٢٩، وضرائر الشعر ٧٥.

(٥) هو غيلان بن عقبة بن نهيس المضري، يلقب بذي الرمة، من شعراء الغزل، عشق مية المنقرية، فاشتهر بها، إقامته بالبادية، وكان يرد اليمامة والبصرة، توفي سنة ١١٧ هـ. وله ديوان شعر مطبوع.
ينظر: وفيات الأعيان ٤/ ١١ - ١٧، وسير أعلام النبلاء ٥/ ٢٦٧.

(٦) ينظر: ديوانه ١٧٣، والكتاب ٣/ ٤٨، والمحتسب ١/ ٣٢٩، والأمالي الشجرية ٢/ ١٢٤، وشرح المفصل ٧/ ١٠٦، وشرح التسهيل ٢/ ٢٦٨، وارتشاف الضرب ٢/ ٢٩٤، والجنى الداني ٤٨٠، ومغني اللبيب ١/ ٧٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢/ ١٠٩، والخزانة ٤/ ٤٩.
«حراجيج»: جمع «حرجوج»، وهي الناقة الضامرة، والطويلة، القاموس «حرج» ١/ ١٨٢.
والخسف: أن تحبس الدابة بلا علف، القاموس «خسف» ٣/ ١٣٣. «وما تنفك إلا مناخة»: يريد أنها تناخ معدة للسير عليها، فلا ترسل من أجل ذلك في المرعى.

حيث أخطأ ذو الرمة؛ لأنه لايقال «لا يزال زيد إلا قائماً»، كما لا يقال «يزال زيد قائماً»؛ لأن ذلك لا يستعمل إلا بلفظ الجحد، وإذا استثنينا صار الجحد إيجاباً، فلذلك لم يجز الاستثناء منه، و «لا ينفك» بمعنى «لا يزال»، فتكون «إلا» زائدة، والتقدير «ما تنفك مناخة»(١).

وكذلك هي زائدة في قوله(٢):

مَا زَالَ مُذْ وَجَفَتْ فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ ... بِالأَشْعَثِ الوَرْدِ إِلاَّ وَهْوَ مَهْمُومُ

يريد: «هو مهموم»، فزاد «إلا»، والواو في خبر «زال»(٣).

وكذلك في قول الآخر(٤):

وَكُلُّهُمْ حَاشَاكَ إِلاَّ وَجَدْتُهُ ... كَعَيْنِ الكَذُوبِ جَهْدُهَا واحْتِفَالُهَا

يريد: «وكلهم حاشاك وجدته»(٥).

وذهب آخرون إلى أن «إلا» لا تجيء زائدة في الكلام، منهم العكبري(٦)،

---

(١) ينظر: المسائل الحلبيات ٢٧٨، وضرائر الشعر ٧٥ ـ ٧٦، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢/ ١٠٩ ـ ١١٠.

(٢) قائله ذو الرمة، يصف حماراً، ينظر: ديوانه ٥٨٤، وضرائر الشعر ٧٥، وشرح أبيات مغني اللبيب٢/ ١١٧، والخزانة ٤/ ٥٠.
«وجفت»: ضرب من سير الإبل، القاموس «وجف» ٣/ ٢٠٣، وفي بعض الروايات «أوجفت».
و «الهاجرة»: شدة الحرارة في الظهيرة، القاموس «هجر» ٢/ ١٥٨، وفي رواية الديوان «ظاهرة» بدل «هاجرة»، والظاهرة ما ارتفع من الأرض، القاموس «ظهر» ٢/ ٨٢. والأشعث: يبيس البهمي، القاموس «شعث» ١/ ١٦٨، و «الورد»: النور، القاموس «ورد» ١/ ٣٤٤، و «مهموم»: أي مهموم بورود الماء. يقول: ما زال الحمار مهموماً لما ذهب عنه الرطب وجاء الحر.

(٣) ينظر: ضرائر الشعر ٧٥.

(٤) لم أقف على قائله، ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٤٠، وضرائر الشعر ٧٥، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢/ ١١٧، والخزانة ٤/ ٥٠.

(٥) ينظر: ضرائر الشعر ٧٥.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٤٠.

وابن الشجري[1]، وابن جمعة الموصلي[2]، والمرادي[3]، وابن هشام[4]، وهو ظاهر كلام الفراء[5].

وخرجوا ما استدل به من يرى زيادتها بما يلي:

أما قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾[6]، فليست «إلا» فيه زائدة، وإنما هو استثناء مفرغ، فـ«دعاء» منصوب بـ«يسمع»، والمعنى «بما لا يسمع إلا صوتاً»[7].

وأما قول الشاعر[8]:

أَرَى الدَّهْرَ إلاَّ مَنْجَنُوناً بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّبَا

فالمحفوظ منه «وما الدهر»، ثم إن صحت روايته فتخرج على أن «رأى» جواب لقسم مقدر، وحذفت «لا» كحذفها في قوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ﴾[9]، ودل على ذلك الاستثناء المفرغ[10].

أما قول ذي الرمة[11]:

حَرَاجِيْجُ مَا تَنْفَكُّ إلاَّ مُنَاخَةً عَلَى الخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَداً قَفْرَا

---

(١) ينظر: الأمالي الشجرية ٢/ ١٢٤.
(٢) ينظر: شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٧٥.
(٣) ينظر: الجنى الداني ٤٨٠ ـ ٤٨١.
(٤) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٧٣.
(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٨١.
(٦) سورة البقرة: من الآية ١٧١.
(٧) التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٤٠.
(٨) سبق تخريجه.
(٩) سورة يوسف: من الآية ٨٥.
(١٠) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٧٣، والهمع ١/ ٢٣٠
(١١) سبق تخريجه.

فقيل غلط منه، والمنبه على غلطه أبو عمرو بن العلاء[1].

وقيل غلط من الرواة، وأن الرواية «آلاً» بالتنوين، أي شخصاً، فيكون «آلا» خبر تنفك، ومناخة صفة، وأنث الصفة لأن الشخص مما يؤنث ويذكر.

وقيل «مناخة خبر ثان، لا نعت»[2]، لكن هذا التأويل مردود بما قاله ابن عصفور[3]: «إن ذا الرمة لما عيب عليه قوله «ما تنفك إلا مناخة» فطن له، فقال إنما قلت «ألاً مناخة»، أي شخصاً، كما قال[4]:

فَمَا بَلَغَتْ بِنَا سَفَوانَ حَتَّى ... طَرَحْنَ سِخَالَهُنَّ فَصِرْنَ آلاَ

وقيل إن «تنفك» تامة، بمعنى (ما تنفصل عن التعب، أو ما تخلص منه)، فهي مطاوع «فكه» إذا خلصه أو فصله، فنفيها نفي، ومناخة حال[5].

وقيل إن «تنفك» ناقصة، والخبر قوله «على الخسف»، و «مناخة» حال من الضمير المستكن في الجار[6]، وقيل هذا فاسد لبقاء الإشكال؛ إذ لا يقال جاء زيد إلا راكباً[7].

---

(١) ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب ٢/ ١١٠، والخزانة ٤/ ٥٠.
وأبو عمرو هو: أبو عمرو زبان بن العلاء بن عمار المازني، أحد القراء السبعة المشهورين، كان إمام البصرة في القراءات والنحو واللغة، أخذ عن جماعة من التابعين. توفي سنة ١٥٤ هـ.
ينظر: فوات الوفيات ١/ ١٦٤، وإنباه الرواة ٤/ ١٣١، وبغية الوعاة ٢/ ٢٣١.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٧٣، والخزانة ٤/ ٥٠.

(٣) ينظر: ضرائر الشعر ٧٦، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢/ ١١٠ ـ ١١١.

(٤) قائله ذو الرمة، ينظر ديوانه ٤٣٩، وضرائر الشعر ٧٦، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢/ ١١١، ورواية الديوان:
فَلَمْ تَهْبِطْ عَلَى سَفَوَانَ حَتَّى ... طَرَحْنَ سِخَالَهُنَّ وَإِضْنَ آلاَ
و «سَفَوَان»: ماء قرب البصرة، معجم البلدان ٣/ ٢٢٥، و «سخالهن»: جمع سخلة، وهو ولد الشاة، القاموس «سخل» ٣/ ٣٩٥، و «إضن»: رجعن، و «آلا»: شخوصاً، اللسان «أهل» ١١/ ٣٠ ـ ٣٢، أي رجعت ليس لهن شحوم، ولا لحوم، ولم يبق منهن إلا الشخوص.

(٥) ينظر معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٨١، والأمالي الشجرية ٢/ ١٢٤، والجنى الداني ٤٨١، ومغني اللبيب ١/ ٧٣، وهمع الهوامع ١/ ٢٣٠.

(٦) ينظر: الجنى الداني ٤٨١، ومغني اللبيب ١/ ٧٣.

(٧) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٧٣.

أما قول الشاعر[1]:

وَكُلُّهُـــمْ حَـــاشَـــاكَ إلاَّ وَجَـــدْتُـــهُ كَعِيْـنِ االكَـذُوبِ جَهْـدُهَـا واحْتِفَـالُهَـا

فـ «إلا» فيه إيجاب للنفي الذي يعطيه معنى الكلام؛ لأن المعنى ما منهم أحد حاشاك إلا وجدته[2].

أما قول الشاعر[3]:

ما زَالَ مُذْ وَجَفَتْ. . . .

فإن «زال» فيه تامة، وتكون إلا داخلة على الحال، وهو جملة «وهو مهموم»[4].

أما أبو حيان فيختار عدم جواز مجيء (إلا) زائدة في الكلام؛ لأنه لا دليل على ذلك، وجعل الاستثناء في قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾[5] استثناء مفرغاً، قال ـ رحمه الله: «(إلا دعاء ونداء): هذا استثناء مفرغ؛ لأن قبله فعل منفي[6] متعد، لم يأخذ مفعوله، وذهب بعضهم إلى أنه ليس استثناء مفرغاً، وأن «إلا» زائدة، والدعاء والنداء منفي سماعهما، والتقدير (بما لا يسمع دعاء ونداء)، وهذا ضعيف؛ لأن القول بزيادة «إلا» قول بلا دليل، وقد ذهب الأصمعي ـ رحمه الله ـ إلى ذلك في قوله:

حَـــرَاجِيْـــجُ مَـــا تَنْفَـــكُّ إلاَّ مُنَـــاخَـــةً عَلَـى الخَسْـفِ أَوْ نَـرْمِـيْ بِهَـا بَلَـداً قَفْـرَا

وضُعف قوله في ذلك، ولم يثبت زيادة «إلا» في مكان مقطوع به فنثبت لها الزيادة»[7].

---

(١) سبق تخريجه.
(٢) ينظر: ضرائر الشعر ٧٦.
(٣) سبق تخريجه٢٤٣.
(٤) ينظر: ضرائر الشعر ٧٦.
(٥) سورة البقرة: من الآية ١٧١.
(٦) هكذا في المخطوط ٤٦/٢ أ، وفي المطبوع «مبني»، وهو تصحيف.
(٧) البحر المحيط ٤٨٣/١، وانظر: ارتشاف الضرب ٢٩٤/٢.

وفي التذييل والتكميل ضَعَّف الأصمعي في النحو[1]، كما تأول أدلة من يرى زيادة «إلا»، فقول الشاعر:

أَرَى الـدَّهْـرَ إلاَّ مَنْجَنُـونـاً بـأَهْلِـهِ وَمَـا صَـاحِـبُ الحَـاجَـاتِ إلاَّ مُعَـذَّبَـا

ليست فيه «إلا» زائدة، وإنما «أرى» منفي بـ «لا»جواب قسم محذوف، والتقدير «والله لا أرى الدهر إلا منجنونا بأهله»، فهو موافق في المعنى للرواية المشهورة في البيت (وما الدهر إلا منجنونا بأهله)[2].

أما قول ذي الرمة:

حَـرَاجِيـجُ مَـا تَنْفَـكُّ إلاَّ مُنَـاخَـةً عَلَـى الخَسْـفِ أَوْ نَـرْمِـيْ بِهَـا بَلَـداً قَفْـرَا

فقد ذكر في باب (كان) في التذليل والتكميل أنه مؤول على أقوال[3]:

«**أحدها**: أن «تنفك» فعل تام، وهو مطاوع «فكه» إذا خلصه، أو فصله. فكأنه قال: ما تتخلص أو ما تنفصل من السير إلا في حال إناختها على الخسف.

الثاني: أن تكون «تنفك» ناقصة، والخبر «على الخسف»، و «مناخة» حال.

الثالث: أن «إلا» زائدة قاله ابن جني في المحتسب[4].

الرابع: أن ذا الرمة أخطأ بإيقاع «إلا» موقعاً لا يصلح إيقاعها فيه. وهذا أضعف الأقوال.

والمنقول عن الأصمعي أنه قال لا يحتج بذي الرمة فطالما أكل الزيت من حوانيت البقالين، يعني أنه كثرت مخالطته الحاضرة، ففسد كلامه.

قال الشيخ: وجمهور أهل العلم على الاحتجاج بكلامه. وأما تخريج ابن جني فضعيف؛ لأن «إلا» لم تثبت زيادتها في غير هذا الموضع.

---

(١) ٣/ ١٤ أ، وذكر في البحر المحيط أنه لم يكن نحوياً، ينظر: ١/ ٢٥.
(٢) ينظر الحاشية السابقة.
(٣) ينظر: ٢/ ٩ أ.
(٤) ١/ ٣٢٨_٣٢٩.

وتبعه في هذا الاختيار تلميذه السمين الحلبي(١)، الذي نقل كلام شيخه السابق في البحر مع تصرف يسير في ألفاظه.

والذي أراه في هذه المسألة أن «إلا» لا تجيء زائدة في الكلام؛ لأمرين:

أحدهما: أن الأصل عدم الزيادة.

الآخر: أنه لم تثبت زيادة «إلا» في مكان مقطوع به، فتثبت لها الزيادة(٢). فكل ما استدل به على زيادة «إلا» يتأول على عدم ذلك.

أما قول ابن عصفور بعد إنشاده الأبيات السابقة: «وهذه الأبيات كلها تحتمل «إلا» فيها أن تكون غير زائدة، إلا البيت الأول فإنها لا تكون فيه إلا زائدة»(٣) فغير صحيح؛ لأنه قد تؤول بأن تكون «أرى» منفية بـ «لا»، جواباً لقسم محذوف، والتقدير «والله لا أرى الدهر إلا منجنونا بأهله»، وهذا التقدير يوافق رواية البيت الأخرى، وهي:

وَمَـا الـدَّهْـرُ إلاَّ مَنْجَـونـاً بـأَهْلِـهِ وَمَـا صَـاحِـبُ الحَـاجَـاتِ إلاَّ مُعَـذَّبَـا(٤)

---

(١) الدر المصون ٢/ ٣٢٣.

(٢) البحر المحيط ١/ ٤٨٣.

(٣) ضرائر الشعر ٧٦.

(٤) التذييل والتكميل ٣/ ١٤ أ.

وقوع الماضي خبراً لـ «كان»

ذهب البصريون[1]، ومن تبعهم من النحويين، كالزجاجي[2]، وابن عصفور[3]، وابن مالك[4]، والرضي[5]، وابن أبي الربيع[6]، والسيوطي[7] إلى أنه لا يشترط المجيء بـ «قد» مع الفعل الماضي الواقع خبراً لـ «كان»، وذلك لكثرة وروده في القرآن الكريم وكلام العرب بدون «قد».

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ﴾[8]، وقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾[9]، وقوله تعالى: ﴿إِن كُنتَ جِئْتَ بِآيَةٍ فَأْتِ بِهَا﴾[10]، وقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ آمَنتُم بِاللَّهِ وَمَا أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾[11].

ومنه قول الشاعر[12]:

وَكُنَّا حَسِبْنَاهُمْ فَوَارِسَ كَهْمَسٍ حَيُوا بَعْدَمَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَعْصُرَا

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٨/١٧٨، وهمع الهوامع ١/١١٣.

(٢) ينظر: الجمل ٤٢.

(٣) ينظر: شرح الجمل ١/٣٨١.

(٤) ينظر: شرح الكافية ١/٢٥١ ـ ٢٥٢.

(٥) ينظر: الحاشية السابقة.

(٦) ينظر: البسيط ٢/٦٨٢.

(٧) ينظر: همع الهوامع ١/١١٣.

(٨) سورة الأحزاب: من الآية ١٥.

(٩) سورة المائدة: من الآية ١١٦.

(١٠) سورة الأعراف: من الآية ١٠٦.

(١١) سورة الأنفال: من الآية ٤١.

(١٢) ينسب لأبي حزابة الوليد بن حنيفة، ولمودود العنبري، ولعبيد بن الأبرص، ينظر: الكتاب ٤/٣٩٦، والمقتضب ١/١٨٢، والأصول ٢/٥٥٠، والمنصف ٢/١٩٠.

«كَهْمس»: من فرسان الخوارج، وهو اسم من أسماء الأسد، القاموس «كهمس» ٢/٢٤٧.

وقول الآخر[1]:

وَكَـانَ طَـوَى كَشْحـاً عَلَـى مُسْتَكَنِّـهِ ... فَـلاَ هُـوَ أَبْـدَاهَـا وَلَـمْ يَتَجَمْجَـمِ

وقول الآخر[2]:

وَكُنَّـا وَرِثْنَـاهُ عَلَـى عَهْـدِ تُبَّـعٍ ... طَـوِيـلاً سِـوَارَيْـهِ شَـدِيْـداً دَعَـائِمُـهْ

ففي الشواهد السابقة جاء خبر «كان» فعلاً ماضياً دون أن يقترن بـ «قد»، فدل على جوازه، مع أن الأكثر اقترانه بـ «قد». قال تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾[3].

وعللوا ما ذهبوا إليه بأنك إذا قلت «زيد قام» أفاد قيام زيد في الماضي لا غير. أما إذا قلت «كان زيد قام» أفاد أنه قام في الماضي مع التأكيد المستفاد من «كان»، والتأكيد في كلامهم كثير[4]:

وذهب الكوفيون[5]، وابن درستويه[6]، وابن جمعة الموصلي[7] إلى أنه لا

---

(1) قائله: زهير بن أبي سلمى، والبيت من معلقته، ينظر: شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ٩، وشرح القصائد السبع ٢٧٥، وشرح القصائد العشر١٨٧، والخزانة ٢/ ٧٥.
«الكَشْح»: ما بين الخاصرة إلى الجنب، القاموس «كشح» ١/ ٢٤٥. «التجمجم»: التراجع وإخفاء الشيء في الصدر وعدم الكلام، القاموس «جَمَّ» ٤/ ٩١ ـ ٩٢.

(2) قائله الفرزدق، ينظر: شرح ديوانه٧٦٥، والكتاب ٢/ ٤٤، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٩٢.
«تُبَّع»: من ملوك حمير، القاموس «تبع» ٣/ ٨.

(3) سورة الأعراف: من الآية ١٨٥.

(4) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٨١، وخزانة الأدب ٢/ ٧٦.

(5) ينظر؛ البحر المحيط ٣/ ٢٥٨، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٥، وهمع الهوامع ١/ ١١٣.

(6) ينظر: شرح الكافية ١/ ٢٥١.
وابن درستويه هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي الفَسَوي، قدم من مدينة فسا إلى بغداد واستوطنها، أخذ عن المبرد وابن قتيبة، وبها توفي سنة ٣٤٧ هـ. له الإرشاد في النحو، والمقصور والمدود، وأخبار النحويين، وغريب الحديث، وغيرها.
ينظر: تاريخ بغداد ٩/ ٤٢٨ ـ ٤٢٩ وإنباه الرواة ٢/ ١١٣ ـ ١١٤، ووفيات الأعيان ٣/ ٤٤ ـ ٤٥، وبغية الوعاة ٢/ ٣٦.

(7) ينظر: شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٦٣.

يجوز أن يقع الماضي خبراً لـ «كان» دون اقترانه بـ «قد»، وذلك كقول الشاعر[1]:

وَإِنْ تَـكُ قَـدْ سَـاءَتْـكِ مِنِّـي خَلِيقَـةٌ فَسُلِّـي ثِيَـابِـي مِـنْ ثِيَـابِـكِ تَنْسُـلِ

وما ورد من النثر والشعر مما ظاهره عدم الإتيان بـ «قد» فهي فيه مقدرة.

قالوا: لأن «كان» وأخواتها إنما دخلت على الجمل لتدل على الزمان الماضي، فإذا كان الخبر يعطي الزمان الماضي لم يحتج إليها، فالمفهوم من «زيد قام» و «كان زيد قام» شيء واحد، وإنما اشترط المجيء بـ «قد»، لأنها تقرب الماضي من الحال[2].

أما أبو حيان فقد اختار مذهب البصريين ومن تبعهم، حيث قال عند قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ﴾[3]، «وفي قوله (أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم) دليل على جواز وقوع الماضي خبراً لـ «كان» من غير «قد»، وادعاء إضمارها تكلف، خلافاً للكوفيين؛ لعطفها على خبر «كان»، والمعطوف على الخبر خبر»[4].

وعلل جوازه في موطن آخر بكثرة وروده في القرآن وكلام العرب بدون «قد» ظاهرة، كما أن هذا لا يختص بـ «كان» وحدها دون أخواتها[5].

وتبعه في هذا تلميذه السمين الحلبي[6]، مستدلاً بقول الشاعر[7]:

---

(١) قائله امرؤ القيس، ينظر: ديوانه ١٣، وشرح القصائد العشر ٣٣، وشرح المعلقات السبع للزوزني ١٩، والدر المصون ٢/ ٣٥٣، و ٤/ ٦٠٨.
«تَنْسُل»: تنفصل وتسقط، اللسان «نسل» ١١/ ٦٦٠.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٨٠، والبسيط ٢/ ٦٨٢، وهمع الهوامع ١/ ١١٣.

(٣) سورة النساء: من الآية ٤٣.

(٤) البحر المحيط ٣/ ٢٥٨.

(٥) البحر المحيط ٤/ ١١٥، وانظر المصدر نفسه ٨/ ١٧٨، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٥.

(٦) ينظر: الدر المصون ٤/ ٦٠٨.

(٧) قائله النابغة الذبياني، ينظر: ديوانه ٣١، ومعاني الحروف ٩٩، ومقاييس اللغة ١/ ٢٢٢، وشرح التسهيل ١/ ٣٤٤، واللسان «لبد» ٣/ ٣٨٦، والمساعد ١/ ٢٥٧، وشفاء العليل ١/ ٣١٠، والخزانة=

أَمْسَـتْ خَـلاءً وَأمْسَـى أَهْلُهَـا احتَمَلُـوا   أَخْنَـى عَلَيْهَـا الـذِيْ أَخْنَـى عَلَـى لُبَـدِ

حيث جاء خبر «أمسى» «احتملوا» جملة فعلية فعلها ماض، بدون «قد»، فدل على أن هذا لا يختص بـ «كان» وحدها، بل تشترك معها بقية أخواتها في هذا الحكم.

= ٧٦/٢.

«أخنى عليها»: أفسدها وغيرها. القاموس «خنا» ٣٢٨/٤، و «لُبَد» آخر نسر من نسور لقمان يزعمون أنه عمر طويلاً، اللسان «لبد» ٣/ ٣٨٥، والخزانة ٢/ ٧٧.

توسيط خبر (كان) إذا كان جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر

تدخل (كان) وأخواتها على الجملة الإسمية، فترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها، وذلك نحو: كان محمد قائماً، ويجوز توسيط الخبر، نحو: كان قائماً محمد، كما يجوز تقديمه على (كان)، نحو: قائماً كان محمد. قال سيبويه: «وإن شئت قلت: كان أخاك عبدُ الله، فقدمت أو أخرت، كما فعلت ذلك في (ضرب)؛ لأنّه فعل مثله، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في (ضرب)، إلا أن اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد»(١).

لكن إذا كان الخبر جملة فعليّة فعلها رافع ضميراً مستتراً، ففي توسيط الخبر بين (كان) واسمها نحو: كان يقوم زيد، خلاف.

ذهب قوم من النحويين(٢) والمعربين(٣) إلى عدم جواز توسيط الخبر بين (إن) واسمها إذا كان جملة فعليّة فاعلها ضمير مستتر. واحتجّوا بعدم سماعه، كما أنهم

---

(١) الكتاب ١/ ٤٥.

(٢) ينظر: الأصول ١/ ٨٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٩١، والبحر المحيط ٧/ ٢٨٧، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٨، وهمع الهوامع ١/ ١١٨.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٠٠، ٢/ ٧٦٤، والكشاف ٢/ ١٣٣، والمحرر الوجيز ٦/ ٤٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٩٢، ٦٠٥، والدرّ المصون ٤/ ٦٠٨.

قاسوه على المبتدأ والخبر، فكما لا يجوز أن يقال: يقوم زيد، على أن يكون (يقوم) خبراً مقدّماً، فكذلك هنا؛ لأنّ أفعال هذا الباب داخلة على المبتدأ والخبر.

وهذا المذهب هو أحد رأيـي ابن عصفور(١) في هذه المسألة، كما أنه عزي(٢) إلى بعض البصريين.

وذهب آخرون إلى جواز ذلك، منهم: أبو جعفر النحاس(٣)، وابن عصفور(٤) في رأيه الآخر، وابن عقيل(٥)، وهو ظاهر كلام ابن السراج(٦) وابن مالك(٧).

واستدلّوا على الجواز بالسماع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ﴾(٨)، حيث توسط الخبر (كبر) وهو جملة فعليّة في محل نصب بين (كان) واسمها (إعراضهم). وكقوله تعالى: ﴿وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ﴾(٩)، فإنّ (فرعون) اسم (كان) تقدم عليه الخبر (يصنع) متوسطاً بينه وبين (كان). ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾(١٠)، حيث توسط الخبر (قد اقترب) وهو جملة فعليّة بين (يكون) واسمها (أجلهم). وكقوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا﴾(١١)، حيث توسط الخبر (ينفعهم) وهو جملة فعلية بين (يك)

---

(١) ينظر: المقرب ١/ ٩٧، وينظر أيضاً: البحر المحيط ٤/ ٤٣٣، والدر المصون ٥/ ٥٢٧، وتعليق الفرائد ٣/ ٢٠٦، وهمع الهوامع ١/ ١١٨.

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٠٠.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٦٤.

(٤) ينظر: شرح الجمل ١/ ٣٩٢.

(٥) ينظر: المساعد ١/ ٢٦٢.

(٦) ينظر: الأصول ١/ ٨٨ ـ ٨٩.

(٧) شرح التسهيل ١/ ٣٥٥، وشرح الكافية ١/ ٤٠٠، وينظر: البحر المحيط ٤/ ٤٣٣، والدر المصون ٥/ ٥٢٧.

(٨) سورة الأنعام: من الآية ٣٥.

(٩) سورة الأعراف: من الآية ١٣٧.

(١٠) سورة الأعراف: من الآية ١٨٥.

(١١) سورة غافر: من الآية ٨٥.

واسمها (إيمانهم). وكقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطًا﴾[١]، حيث توسط الخبر (يقول) وهو جملة فعلية بين (كان) واسمها (سفيهنا). وكقول الشاعر[٢]:

وإن تَـكُ قَـدْ سَـاءَتْـكِ مِنِّـي خَلِيقَـةٌ فَسُلِّـي ثِيَـابِـي مِـنْ ثِيَـابِـكِ تَنْسُـلِ

حيث توسط الخبر (قد ساءتك) بين (تك) واسمها (خليقة).

وأمّا القياس المتقدّم، فأجابوا عنه بأنّ المانع من ذلك في باب المبتدأ والخبر كون الفعل المتقدم عاملاً لفظيًا والابتداء عامل معنويّ، والعامل اللفظيّ أقوى من العامل المعنوي. وأمّا (كان) وأخواتها، فعوامل لفظيّة، فإذا تقدم الفعل على الاسم بعدهذه الأفعال، لم يكن إعمالها فيه لازماً؛ لأنّ العرب إذا قدّمت عاملين لفظيين قبل معمول، ربّما أعملت الأول وربّما أعملت الثاني، كما كان ذلك في باب الإعمال، والصحيح إذن جواز تقديم الخبر على الاسم[٣].

وأمّا المانعون، فقد أعربوا الآيات التي استُدِلّ بها على جواز توسيط الخبر إذا كان جملة فعلية على خلاف ما يراه المجيزون.

ففي قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ﴾[٤] اسم (يكون) ضمير الشأن، والجملة الفعية مفسرة له في محلّ نصب على الخبر، و (إعراضهم) مرفوع بـ (كبر)[٥].

وأمّا قوله تعالى: ﴿وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ﴾[٦]، فإنّ اسم (كان) الضمير العائد على ما هو محذوف، أي: يصنعه. وقيل (كان) زائدة،

---

(١) سورة الجن: الآية ٤.
(٢) سبق تخريجه.
(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٩٢.
(٤) سورة الأنعام: من الآية ٣٥.
(٥) ينظر: المحرر الوجيز ٦/ ٤٣، والدر المصون ٤/ ٦٠٨.
(٦) سورة الأعراف: من الآية ١٣٧.

والتقدير: ودمّرنا ما يصنع فرعون وقومه، و (ما) هنا مصدرية. وقد جاءت زيادة (كان) في كلامهم، فقالوا: زيد كان قائم، أي: زيد قائم. وضعّفوا كون (فرعون) اسم (كان)؛ لأنّ (يصنع) يصلح أن يعمل في (فرعون)، فلا يقدّر تأخيره، كما لا يقدّر تأخير الفعل في قولك: قام زيد[1].

وأمّا قوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾[2]، فإن اسم (يكون) مضمر فيها، وهو ضمير الشأن، ويكون (قد اقترب أجلهم) خبراً لها، و (أجلهم) فاعل (اقترب)[3].

وأمّا قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطًا﴾[4]، فإنّ في (كان) اسمها، وما بعدها الخبر، بدون أن يكون (سفيهنا) اسم (كان) و (يقول) خبراً مقدّماً؛ لأن الفعل إذا تقدّم، عمل في الاسم بعده. كما يجوز أن تكون (كان) زائدة[5].

وكذا يتأوّل قوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا ۖ سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ فِى عِبَادِهِۦ ۖ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٥﴾﴾[6]، والبيت الذي أنشدوه.

كما يجوز في الشواهد السابقة أن تكون هذه التراكيب من باب التنازع؛ وذلك لأن (كان) وما بعدها من الأفعال المذكورة فيما سبق تطلب المرفوع من جهة المعنى، وشروط الإعمال موجودة[7].

أما أبو حيان، فيختار المنع في هذه المسألة، فلا يجيز توسيط الخبر إذا كان

---

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٠٠، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٩٢، والدر المصون ٥/ ٤٣٩ ـ ٤٤٠.
(٢) سورة الأعراف: من الآية ١٨٥.
(٣) ينظر: الكشاف ٢/ ١٣٣، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٦٠٥، والدر المصون ٥/ ٥٢٧.
(٤) سورة الجن: من الآية ٤.
(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٦٤.
(٦) سورة غافر: من الآية ٨٥.
(٧) ينظر: الدر المصون ٤/ ٦٠٨.

جملة فعلية فاعلها ضمير مستتربين (كان) واسمها، قال ـ رحمه الله ـ في إعراب قوله تعالى: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ﴾[1]: «وأما توسيط الخبر، فهو مبني على جواز مثل هذا التركيب في مثل كان يقوم زيد، وفيه خلاف، والصحيح المنع»[2].

لكنه لم يصرح بهذا الاختيار عند الآيات التي استُدل بها على الجواز، وإنما يكتفي بعرض الخلاف عندها[3]، أو لا يتحدث عندها بشيء[4]، إلا في موضع واحد يُلحظ فيه أنه أعرب الآية حسب ما اختاره وهو المنع، حيث قدّمه في أول حديثه عنها، فعند قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيۡكَ إِعۡرَاضُهُمۡ﴾[5] قال ـ رحمه الله ـ: «وكان فيها ضمير الشأن، والجملة المصدرة بـ (كبر عليك إعراضهم) في موضع خبر (كان)... وجوزوا أن يكون اسمها (إعراضهم)، فلا يكون مرفوعاً بـ (كبر)، كما في القول الأول، و (كبر) فيه ضمير يعود على الإعراض، وهو في موضع الخبر، وهي مسألة خلاف»[6].

وأبو حيان لايجيز أن يكون ما ورد في الأمثلة وما احتج به في الآيات من باب التنازع، كما نقله عنه تلميذه السمين الحلبي بقوله[7] «وكنت قديماً سألت الشيخ عن ذلك[8]، فأجاب بالمنع محتجاً بأن شرط الإعمال أن لا يكون أحد المتنازعين مفتقراً إلى الآخر، وأن لا يكون من تمام معناه، و (كان) مفتقرة إلى خبرها، وهو من تمام معناه»، ثم قال السمين بعد ذلك: «وهذا الذي ذكره من المنع وترجيحه ظاهر، إلا

---

(١) سورة التوبة: من الآية ١١٧.
(٢) البحر المحيط ٥/١٠٩. وينظر التذييل والتكميل ٢/ ٤ ب ـ ٥ أ.
(٣) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٤٣٣، ٧/ ٤٧٩.
(٤) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٣٧٧، ٨/ ٣٤٨.
(٥) سورة الأنعام: من الآية ٣٥.
(٦) البحر المحيط ٤/ ١١٥.
(٧) الدر المصون ٤/ ٦٠٨ ـ ٦٠٩.
(٨) أي كونه من باب التنازع.

أن النحويين لم يذكروه في شروط الإعمال»[1].

والذي أراه في هذه المسألة منع توسيط الخبر إذا كان جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر، لالعدم سماعه، فإنه قد جاء في كلام الله ـ عزَّ وجل ـ، ويتأول بما تأوله المانعون ـ، لكن لأن اسم (كان) وخبرها في الأصل هما مبتدأ وخبر، وإذا كان الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر، لم يجز تقديم الخبر على الاسم والحالة هذه.

أما ما أجيب به عن هذا من أنه يكون من باب التنازع فممنوع، كما نقل ذلك السمين الحلبي عن شيخه أبي حيان؛ لأن شرط الإعمال أن لا يكون أحد المتنازعين مفتقراً إلى الآخر، وأن لا يكون من تمام معناه و (كان) هنا مفتقرة إلى خبرها وهو من تمام معناه، وهذا صحيح وإن لم يذكره النحويون.

---

(١) المصدر نفسه ٤/٦٠٩.

تقديم خبر (كان) عليها إذا كان جملة

تدخل (كان) وأخواتها على الجملة الأسمية، فترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها، وذلك نحو: كان زيد مجتهداً. ويجوز توسيط الخبر بين (كان) واسمها نحو: كان مجتهداً زيد، كما يجوز تقديمه على (كان) نحو: مجتهداً كان زيد.

قال المبرد: «و(كان) فعل متصرف يتقدم مفعوله ويتأخر، ويكون معرفة ونكرة، أيّ ذلك فعلتَ صلح، وذلك قولك: كان زيد أخاك، وكان أخاك زيد، وأخاك كان زيد»[(١)].

وإذا كان الخبر جملة، ففي تقديمه على (كان) خلاف، فذهب قوم[(٢)] من النحويين إلى أنه لا يجوز تقديم الخبر إذا كان جملة على (كان)، سواء كانت اسمية نحو: كان زيد أبوه قائم، أم فعلية رافعة ضمير الإسم نحو: كان زيد يقوم، أو غير رافعة نحو: كان زيد يمر به عمرو. فلا تقول: أبوه قائم كان زيد، ويقوم كان زيد، ويمر به عمرو كان زيد. وعللوا المنع بأنه لم يسمع، وعزا[(٣)] بعضهم هذا المذهب إلى البصريين.

---

(١) المقتضب ٤/ ٨٧.

(٢) ينظر: الأصول ١/ ٨٨، والبحر المحيط ٧/ ٢٨٧، وإرتشاف الضرب ٢/ ٨٨، وهمع الهوامع ١/ ١١٨.

(٣) ينظر: التصريح ١/ ١٨٨.

وذهب قوم، منهم: المبرد[1] وابن السراج[2] وأبو علي الفارسي[3] وابن جني[4] وأبو البركات الأنباري[5] وابن مالك[6]، وهو ظاهر كلام الجرجاني[7] والعكبري[8] وابن يعيش[9] إلى جواز تقديم خبر (كان) عليها إذا كان جملة. وليس لهم دليل إلا القياس، قال ابن السراج: «قال قوم: (أبوه قائم كان زيد) خطأ؛ لأن ما لا تعمل فيه (كان) لا يتقدم قبل (كان)، والقياس ما خبرتك به؛ إذ كان قولك: (أبوه قائم) في موضع قولك: منطلقاً، فهو بمنزلته. فإذا لم يصح سماع الشيء عن العرب، لُجيء فيه إلى القياس»[10]، وقال: «ويقولون: لا يتقدم (كان) فعل ماضي ولا مستقبل، وما جاز أن يكون خبراً، فالقياس لا يمنع من تقديمه إذ كانت الأخبار تقدم، إلا أني لا أعلمه مسموعاً من العرب»[11].

قالوا: فتقدم معمول الخبر - وهو جملة - في بعض الشواهد مؤذن بتقدم العامل، كقوله تعالى: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾[12] وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾[13] فـ(أنفسهم) و (إياكم) معمولان لـ(يظلمون) و(يعبدون)، وهما جملتان في محل نصب خبر (كان)، ولا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل، فمثلاً قولنا: (القتال زيد حين يأتي) لا يجوز،

---

(١) ينظر: المقتضب ٤/١٠١ - ١٠٢.
(٢) ينظر: الأصول ١/٨٨ - ٨٩.
(٣) ينظر: المحتسب ١/٣٢١.
(٤) ينظر: المصدر السابق.
(٥) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٩.
(٦) ينظر: التسهيل ٥٤، وشرح التسهيل ١/٣٥٥.
(٧) ينظر: المقتصد ١/٤٠٦.
(٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٦٥٠ - ١٠٧٠.
(٩) شرح المفصل ٧/١١٣.
(١٠) الأصول ١/٨٨.
(١١) الأصول ١/٨٩.
(١٢) سورة الأعراف: من الآية ١٧٧
(١٣) سورة سبأ: من الآية ٤٠.

حيث لم يجز تقديم عامله الذي هو يأتي؛ لأن المضاف إليه لا يتقدم المضاف.

ومن شواهد تقدم المعمول أيضاً قوله تعالى: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾[1]، فتقدم الجار والمجرور وما بعده وهي معمول (تستهزؤون) مؤذنة بجواز تقديمه وهو جملة على (كان)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[2] في قراءة من قرأ[3] بالنصب حيث تقدم (باطلاً)، وهو معمول لـ (يعملون)، فدل على جواز تقدم العامل.

وقد علل بعضهم[4] صحة هذا المذهب بأنه وإن لم يسمع تقديم خبر (كان) إذا كان جملة على (كان)، فقد سمع مع الابتداء كقول الشاعر[5]:

إلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبُوهُ وَلاَ كَانَتْ كُلَيبٌ أَقَارِبُهْ

أراد أبوه ما أمه من محارب، فـ(أبوه) مبتدأ و(أمه) مبتدأ ثانٍ و(من محارب) خبره، وهما خبر المبتدأ الأول، فقدم الخبر وهو جملة، فلو دخلت (كان)، لساغ التقديم أيضاً كقولك: ما أمه من محارب كان أبوه. وكقول الشاعر[6]:

كِلاَ يَومَيْ طُوالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ظَنُونٌ آنَ مُطَّرَحُ الظُّنُونِ

فـ(كلا) ظرف لقوله (ظَنون) و(ظنون) خبر المبتدأ الذي هو (وصل أروى)، فدل هذا على جواز تقديم (ظنون) على (وصل أروى)، كأنه قال: ظنون في كل

---

(١) سورة التوبة: من الآية ٦٥.

(٢) سورة هود: من الآية ١٦.

(٣) هي قراءة أُبي وعبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنهما ـ ينظر: المحتسب ١/ ٣٢٠ ومختصر في شواذ القرآن ٦٤، البحر المحيط ٥/ ٢١٠.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٥٥.

(٥) قائله الفرزدق ينظر: الخصائص ٢/ ٣٩٤، وشرح التسهيل ١/ ٣٥٥، وصف المباني ١١٢، ومغني اللبيب ١/ ١١٦، وشفاء العليل ١/ ٣١٩، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣/ ٣٤، والعيني ١/ ٥٥٥.

(٦) قائله الشماخ، ينظر: ديوانه ٣١٩، والمحتسب ١/ ٣٢١، وسمط اللآلى ٦٦٣، ومعجم البلدان ٤/ ٤٥، «طُوَالة»: بئر في ديار فزارة لبني مرة وغطفان، معجم البلدان ٤/ ٤٥، الظُّنُون: التردد الراجح بين طرفي الاعتقاد القاموس (ظن) ٤/ ٢٤٥. أروى: اسم محبوبته.

هذين اليومين وصل أروى.

أما أبو حيان، فقد تعددت أراؤه في هذه المسألة، فاختار المنع عند قوله تعالى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾[1]، حيث قال: «واستدل بتقديم هذا المعمول على جواز تقديم خبر (كان) عليها إذا كان جملة، وهي مسألة خلاف أجاز ذلك ابن السراج، ومنع ذلك قوم من النحويين، وكذلك منعوا توسطه إذا كان جملة، وقال ابن السراج: القياس جواز ذلك، ولم يسمع. ووجه الدلالة من الآية أن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل، فكما جاز تقديم (إياك)، جاز تقديم (يعبدون)، وهذه القاعدة ليست مطردة، والأولى منع ذلك إلى أن يدل على جوازه سماع من العرب»[2].

وقد مثّل بعضهم[3] لإنخرام هذه القاعدة وعدم إطرادها بقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ﴾[4]، حيث تقدم معمول الفعل مع أن الفعل لا يجوز تقديمه: لأن (أما) لا يليها فعل. وبقولك: زيداً لن أضرب ولم أضرب، فتقدم المعمول هنا وهو (زيداً) لا يدل على جواز تقدم عامله (أضرب).

على حين أنه قال قبل ذلك عند قوله تعالى: ﴿قُلۡ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمۡ تَسۡتَهۡزِءُونَ﴾[5]: «وتقديم بالله وهو معمول خبر (كان) عليها يدل على جواز تقديمه عليها»[6].

كما صرح في كتابه التذييل والتكميل بأن الصحيح هو الجواز، حيث قال[7] «وما ذهب إليه[8] من الجواز هو ا لصحيح؛ لأنه وإن لم يسمع مع (كان)، فقد سمع

---

(١) سورة سبأ: من الآية ٤٠.
(٢) البحر المحيط ٧/ ٢٨٧. وانظر: ٥/ ٢١٠.
(٣) تعليق الفرائد ٣/ ٢٠٣، التصريح ١/ ١٨٨.
(٤) سورة الضحى: من الآية ٩.
(٥) سورة التوبة: من الآية ٦٥.
(٦) البحر المحيط ٥/ ٦٧.
(٧) الجزء الثاني ١/ ب ـ ٢/ ب.
(٨) أي ابن مالك.

مع الابتداء كقول الفرزدق:

إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبُوهُ وَلا كَانَتْ كُلَيْبٌ أَقَارِبُهْ

وقوله تعالى: ﴿أَهَٰؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾(١)، ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾(٢)، وقوله (إياكم، أنفسهم) منصوبان بـ (يعبدون، يظلمون) وقد قدما، وتقديم المعمول مؤذن بتقديم العامل).

والذي أراه أن اختيار أبي حيان في هذه المسألة عدم الجواز؛ لتصريحه بلفظ الاختيار (الأولى)، أما ما قاله عند قوله تعالى: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾(٣)، فلا يدل صراحة على أنه المختار عنده، ولعله أراد بكلامه السابق بيان وجهة من استدل بالآية على جواز تقديم العامل؛ لتقدم معموله، كما أن تصريحه باختياره بعد هذه الآية يقوّي ما ذهب إليه.

أما ما ذكره في كتابه التذييل والتكميل، فلا شك أنه صريح في إختياره، لكن يجاب عنه بما يلي:

أولاً: أنه متقدم، وما في تفسيره البحر المحيط متأخر، لِعِلْمِنَا بأن تأليف أبي حيان تفسيره البحر المحيط متأخر عن تأليف التذييل والتكميل، دليل ذلك كثرة الإحالة عليه في (البحر المحيط)، فهذا مما يقوّي أن ما في البحر هو رأيه الأخير في المسألة.

ثانياً: أن العالم قد يتخذ رأيًا في مسألة ما، وعند التطبيق قد يعدل عنه؛ لظهور ما يدل على خطأ ذاك الرأي الذي اتخذه، ولعل صنيع أبي حيان هنا من هذا.

والذي أختاره في هذه المسألة عدم الجواز؛ لعدم ورود السماع من العرب، وما ذكروه من أن تقديم المعمول مؤذن بتقديم العامل لا يطرد كما سبق.

---

(١) سورة سبأ: من الآية ٤٠.
(٢) سورة الأعراف: من الآية ١٧٧.
(٣) سورة التوبة: من الآية ٦٥.

حذف خبر (كان)

ذهب جماعة[1] من النحويين والمفسرين، منهم الطبري[2] إلى جواز حذف خبر (كان)، كما نسب هذا المذهب إلى بعض الكوفيين[3]، وذلك نحو: من كان في الدار؟، فتقول: كان أبوك. ولذا فقد جوزوا أن تكون (كان) في قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾[4] ناقصة وخبرها محذوف، تقديره: وإن كان من غرمائكم ذو عسرة[5]، كما قدر أيضاً: وإن كان ذو عسرة لكم عليه حق[6]، كما قدره بعضهم: وإن كان ذو عسرة غريماً[7].

وتقوّى أصحاب هذا المذهب بقراءة[8] النصب في قوله: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾، أي وإن كان الغريم ذا عسرة. قال أبو علي[9]: «في (كان): اسمها ضميراً تقديره: هو ـ أي الغريم ـ يدل على إضماره ما تقدم من الكلام؛ لأن المرابي لا بد ممن يرابيه».

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٢/ ٣٥٤، والأمالي الشجرية ١/ ٣٢١ ـ ٣٢٢، وإرتشاف الضرب ٢/ ٩٥.

(٢) ينظر: جامع البيان ٣/ ٧٢.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز ٢/ ٣٥٤، والبحر المحيط ٢/ ٣٤٠، والدر المصون ٢/ ٦٤٣.

(٤) سورة البقرة: من الآية ٢٨٠.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٢/ ٣٤٠، والدر المصون ٢/ ٦٤٣.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٢٥، والبحر المحيط ٢/ ٣٤٠، والدر المصون ٢/ ٦٤٣.

(٧) ينظر: الدر المصون ٢/ ٦٤٣.

(٨) هي قراءة عبد الله وأبي وعثمان، ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٢٤، والبحر المحيط ٢/ ٣٤٠. والجامع لأحكام القرآن ٣/ ٣٧٣، والدر المصون ٢/ ٦٤٤.

(٩) ينظر: الدر المصون ٢/ ٦٤٤ ـ ٦٤٥.

وذهب جماعة آخرون، منهم: المبرد[1] وابن جني[2] وابن عصفور[3] والرضي[4] إلى عدم جواز حذف خبر (كان)، لا اختصاراً ولا اقتصاراً. ووصفه المبرد بأنه (قبيح)[5]، كما وصفه ابن جني بأنه (ضعيف في القياس، وقلما يوجد في الإستعمال)[6].

وعللوا[7] عدم جواز الحذف بأن الخبر قد تأكد طلبه من وجهين:

أحدهما: كونه خبراً عن مخبر عنه.

الثاني: كونه معمولاً للفعل قبله، فلما تأكدت مطلوبيته، امتنع حذفه.

وقد تساءل بعضهم[8] بقوله: ما المانع من حذف خبر (كان)، وأنت إما أن تحكم له بحكم أصله وهو خبر المبتدأ، فيجوز حذفه إختصاراً لفهم المعنى، وإما أن تحكم له بحكم لفظه الآن، فهو يشبه المفعول به، والمفعول به يجوز حذفه، فجاز حذفه على كل حال.

وأجيب عنه: بأن الذي منع من حذفه أنه صار عوضاً من المصدر، فلذلك لا يجوز كان زيد قائماً كوناً، كراهية الجمع بين العوض والمعوض عنه، وإنما عوّض منه: لأنه في معنى المصدر، ألا ترى أن القيام كون من أكوان زيد، فلما كان الخبرُ المصدرَ في المعنى، استغنى به عنه، فلما صار الخبر عوضاً من المصدر، صار كأنه من كمال الفعل وكأنه جزء من أجزائه، فلم يحذف لذلك، وأيضاً فإن الأعواض

---

(١) ينظر: المقتضب ٤/ ١١٨ ـ ١١٩.
(٢) ينظر: الأشباه والنظائر ١/ ٣٦٢.
(٣) ينظر: شرح الجمل ١/ ٤١٩ ـ ٤٢٠.
(٤) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٢٩٢.
(٥) ينظر: المقتضب ٤/ ١١٨.
(٦) ينظر: الأشباه والنظائر ١/ ٣٦٢.
(٧) ينظر: الدر المصون ٢/ ٦٤٤.
(٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤١٩ ـ ٤٢٠، والأشباه والنظائر ١/ ٣٦٢ بتصرف.

لازمة لا يجوز حذفها.

أما قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾[1]، فإن (كان) تامة، وهو قول سيبويه[2] وأبي علي الفارسي[3]، والتقدير: وإن وقع غريم من غرمائكم ذو عسرة، لذلك فقد رجح الجمهور قراءة العامة[4]. قال مكي بن أبي طالب: «وإن وقع ذو عسرة وهو شائع في كل الناس، ولو نصبت ذا على خبر (كان)، لصار مخصوصاً في قوم بأعيانهم، فلهذه العلة أجمع القراء المشهورون على رفع ذو»[5].

أما أبو حيان، فلم يصرح باختياره في هذه المسألة، وإنما اكتفى بنقل رأي أصحابه الذين يرون عدم جواز ذلك، قال ـ رحمه الله ـ[6]: «وحذف خبر (كان) لا يجوز عند أصحابنا، لا اقتصاراً ولا اختصاراً»[7].

---

(١) سورة البقرة: من الآية ٢٨٠.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٢٦٠.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٢/ ٣٤٠.

(٤) ينظر: المبسوط في القراءات العشر ١٣٧.

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ١٣٢.

(٦) البحر المحيط ٢/ ٣٤٠، وينظر: البحر المحيط ٦/ ١٤٣ ـ ١٤٤، ٨/ ٤٩٨، وإرتشاف الضرب ٢/ ٩٥.

(٧) الحذف اقتصاراً: الحذف دون دليل.
والحذف اختصاراً: الحذف بدليل.
ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية ٧٤، ١٨٨.

توسيط خبر «ليس» بينها وبين اسمها

ذهب جمهور النحويين إلى جواز توسيط خبر «ليس» بينها وبين اسمها، تقول «ليس منطلقاً زيد». قال سيبويه: «قال الشاعر[1].

أَلَيْسَ أَكْرَمَ خَلْقِ اللهِ قَدْ عَلِمُوا ... عِنْدَ الحِفَاظِ بَنُو عَمْرِو بنِ حُنْجُودِ

صار «ليس» هنا بمنزلة (ضرب قومك بنو فلان)؛ لأن «ليس» فعل»[2].

ومن الجمهور الفراء[3]، والمبرد[4]، والزجاجي[5]، وأبو علي الفارسي[6]، وابن جني[7]، والصيمري[8]، ومكي القيسي[9]، والجرجاني[10]،

---

(١) لم أقف على قائله، ينظر: اللسان «حنجد» ٣/ ١٥٨.
و«الحُنْجُود» وعاء صغير، وقيل: دويبة.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٠٣.

(٤) ينظر: المقتضب ٤/ ١٩٤، و٤٠٦.

(٥) ينظر: الجمل ٤٢.

(٦) ينظر: الإيضاح العضدي ١٣٨، والمسائل الحلبيات ٢٨٠.

(٧) ينظر: اللمع ٨٨.

(٨) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/ ١٨٧.

(٩) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ١١٧.

(١٠) ينظر: المقتصد ١/ ٤٠٨ ـ ٤١٠.

والبطليوسي[(١)]، والزمخشري[(٢)]، والعكبري[(٣)]، وابن معط[(٤)]، وابن يعيش[(٥)]، وابن مالك[(٦)]، وابنه بدر الدين[(٧)]، والرضي[(٨)]، وابن جمعة الموصلي[(٩)]، وغيرهم[(١٠)].

واستشهد الجمهور بقراءة النصب[(١١)] في قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾[(١٢)]، وبقول الشاعر[(١٣)]:

---

(١) ينظر: إصلاح الخلل ١٣٨.
والبطليوسي هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، من نحويي الأندلس، سكن بَلَنْسِيَّه وبها توفي سنة ٥٢١هـ. له الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، والمثلث في اللغة، وإصلاح الخلل، وشرح سقط الزند، وغيرها.
ينظر: إنباه الرواة ٢/ ١٤١ ـ ١٤٣، وبغية الوعاة ٢/ ٥٥ ـ ٥٦، وشذرات الذهب ٤/ ٦٤ ـ ٦٥.

(٢) ينظر: المفصل ٢٦٩.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٤٣.

(٤) ينظر: شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٦٠.
وابن معط هو يحيى بن معط بن عبد النور الزواوي المغربي، قرأ على الجزولي، ثم تصدر للإقراء. توفي سنة ٦٢٨هـ. له الألفية، والفصول الخمسون، والمثلث، وغيرها.
ينظر معجم الأدباء ٢٠/ ٣٥ ـ ٣٦، وبغية الوعاة ٢/ ٣٤٤.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٧/ ١١٢.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٤٠٠، وشرح التسهيل ١/ ٣٤٩.

(٧) ينظر: شرح الألفية ١٣٣.

(٨) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٢٩٧.

(٩) ينظر: شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٦٢.

(١٠) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٢٩٩، وأوضح المسالك ١/ ٢٤٢، والدر المصون ٢/ ٢٤٥، والمساعد ١/ ٢٦٠، وتعليق الفرائد ٣/ ٣٠١، والفوائد الضيائية ٢/ ٢٩٦، والتصريح ١/ ١٨٧، وهمع الهوامع ١/ ١١٧، وشرح الألفية للأشموني ١/ ٢٤٣.

(١١) هي قراءة حمزة وحفص، ينظر: التبصرة ٤٣٥، والنشر ٢/ ٢٢٦.

(١٢) سورة البقرة: من الآية ١٧٧.

(١٣) ينسب هذا البيت للسموأل بن عاديا، ينظر ديوانه ٩٢، أو ابنه شريح، أو عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي، أو اللجلاج الحارثي، ينظر: حماسة أبي تمام ١/ ٧٩، والحماسة البصرية ١/ ٤٥، وسمط اللآلي ٥٩٥، وشرح التسهيل ١/ ٣٤٩، والبحر المحيط ٢/ ٣، وشفاء العليل ١/ ٣١٤، والعيني ٢/ ٧٦.

سَلِـيْ إنْ جَهِلْـتِ النَّـاسَ عَنَّـا وُعَنْهُـمُ   وَلَيْـــسَ سَـــوَاءً عَـــالِـــمٌ وَجَهُـــولُ

وقول الآخر[١]:

أَلَيْـــسَ عَظِيْمــــاً أَنْ تُلِـــمَّ مُلِمَّـــةٌ   وَلَيْـسَ عَلَيْنَـا فِـيْ الخُطُـوبِ مُعَـوَّلُ

وقد حكى بعضهم إجماع النحويين على جواز توسيط خبر «ليس» بينها وبين اسمها، وممن حكى ذلك أبو علي الفارسي[٢]، وابن مالك[٣].

وقد خالف هذا الإجماع ابن درستويه، حيث ذهب إلى منع ذلك[٤]، تشبيهاً لها بـ«ما» الحجازية، و«ما» الحجازية لا يجوز تقديم خبرها، بل يجب تأخيره، فقد غلب في «ليس» هنا جانب الحرفية على قول جماعة، كما علل المنع أيضاً بأن «ليس» غير متصرفة في نفسها، فلا تتصرف في معموليها[٥].

أما أبو حيان فقد اختار مذهب الجمهور لورود هذه القراءة، وغيرها من كلام العرب، حيث قال: «وقد ذهب إلى المنع من ذلك ابن درستويه، تشبيها لها بـ«ما»، أراد الحكم عليها بأنها حرف (فكما لا يجوز توسيط خبر «ما» فكذلك لا يجوز توسيط خبر «ليس»)[٦]، وهو محجوج بهذه القراءة المتواترة، وبورود ذلك في كلام العرب»[٧].

---

(١) قائله عروة بن الورد، ينظر: ديوانه ٦٢، والبحر المحيط ٢/ ٣، والدر المصون ٢/ ٢٤٥. وعجزه في الديوان: «وليس علينا في الحقوق معول».

(٢) ينظر: الإيضاح العضدي ١٣٨، والمسائل الحلبيات ٢٨٠.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٤٩.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٢/ ٣، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٦، وأوضح المسالك ١/ ٢٤٢، والدر المصون ٢/ ٢٤٥.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٧/ ١١٢، وشرح التسهيل ١/ ٣٤٩، والبحر المحيط ٢/ ٣، والدر المصون ٢/ ٢٤٥.

(٦) هكذا في المخطوط ٢/ ٥٥ ب، وعبارة المطبوع «أراد الحكم عليها بأنها حرف كما لا يجوز توسيط خبر «ما»».

(٧) ينظر: البحر المحيط ٢/ ٣، وانظر: المصدر نفسه ٣/ ٣٤، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٦، والنكت الحسان ٧١.

تقديم خبر (ليس) عليها

من مسائل الخلاف بين النحويين مسألة تقديم خبر (ليس) عليها، فذهب جمهور الكوفيين(١) ومن تبعهم كالمبرد(٢) والزجاج(٣) وابن السراج(٤) وابن عبد الوارث(٥) والجرجاني(٦) وابن بابشاذ(٧) والأنباري(٨) والسهيلي(٩) وابن

---

(١) ينظر: أسرار العربية ١٤٠، والإنصاف ١/ ١٦٠ المسألة رقم (١٨)، والتبيين ٣١٥، وشرح التسهيل ١/ ٣٥١، وشرح الكافية ٢/ ٢٩٧، وإرتشاف الضرب ١/ ٨٧، وائتلاف النصرة ١٢٣.

(٢) ينظر: المقتضب ٤/ ١٩٠، وشرح التسهيل ١/ ٣٥١، وشرح الكافية ٢/ ٢٩٧، وإرتشاف الضرب ٢/ ٨٧.

(٣) ينظر: إرتشاف الضرب ٢/ ٨٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/ ٣٠٢، وشرح الألفية لابن عقيل ١/ ٢٧٨، وشرح الألفية للأشموني ١/ ٢٤٦.

(٤) ينظر: الأصول ٢/ ٢٢٨، وإرتشاف الضرب ٢/ ٨٧.

(٥) ينظر: إرتشاف الضرب ٢/ ٨٧، منهج السالك لأبي حيان ٥٥، همع الهوامع ١/ ١١٧.
وابن عبد الوارث: هو محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث الفارسي، أخذ العربية عن خاله أبي علي الفارسي، رحل في طلب العلم، وتقلد الوزارة بغزنة ثم نزل مكة ثم رحل عنها، أخذ عنه عبد القاهر الجرجاني، توفي سنة ٤٢١هـ. له: كتاب الهجاء، وكتاب الشعر.
ينظر: معجم الأدباء ١٨/ ١٨٦ ـ ١٨٧، وبغية الوعاة ١/ ٩٤.

(٦) المقتصد ١/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩.

(٧) شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٥٥.
وابن بابشاذ: هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ المصري الجوهري، من نحويي مصر. سمع الحديث وقرىء عليه الأدب بجامع مصر. خدم في ديوان الإنشاء، ثم قدم بغداد للتجارة، فأخذ عن علمائها ثم رجع إلى مصر، وبها توفي سنة ٤٦٩هـ. له شرح جمل الزجاجي، وشرح المقدمة المحسبة، وشرح النخبة وغيرها.
ينظر: وفيات الأعيان ٢/ ٥١٥ ـ ٥١٧، ومعجم الأدباء ١٢/ ١٧ ـ ١٩، وإنباه الرواة ٢/ ٩٥ ـ ٩٧، وبغية الوعاة ٢/ ١٧.

(٨) ينظر: الإنصاف ١/ ١٦٣، وأسرار العربية ١٤٠.

(٩) ينظر: إرتشاف الضرب ٢/ ٨٧.

مالك(١) وابن كيسان(٢) وابن جماعة(٣) والزبيدي(٤) والمرادي(٥) إلى عدم جواز ذلك، فلا يجوز عندهم: قائماً ليس زيد.

وذهب متقدمو البصريين(٦) ومن تبعهم كالفراء(٧) والأخفش(٨) وابن جني(٩) وابن برهان(١٠) والزمخشري(١١) وأبو علي الشلوبين(١٢) وابن عصفور(١٣) وابن أبي

---

(١) ينظر: التسهيل ٥٤، وشرح التسهيل ١/ ٣٥١، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٧، وشرح عمدة الحافظ ٢٠٨.

(٢) ينظر: لسان العرب ٦/ ٢١١.

(٣) ينظر: شرح الكافية لابن جماعة ٤٢١.

وابن جماعة: هو أبو البقاء محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني المقدسي الشافعي، جمع علوماً كثيرة، أهمها الفقه وأصوله، ولد بالقدس سنة ٨٣٣هـ، وبها نشأ وفيها توفي سنة ٩٠١هـ. له: تعليق على الروضة، وتعليق على المنهاج، والنجم اللامع في شرح جمع الجوامع وغيرها.

ينظر: فوات الوفيات ٢/ ١٧٤، ونكت الهميان ٢٣٥، والنجوم الزاهرة ٩/ ٢٩٨.

(٤) ينظر: ائتلاف النصرة ١٢٣.

والزبيدي: هو سراج الدين عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن أحمد الشرجي الزبيدي اليماني، ولد باليمن سنة ٧٤٧هـ، وبها نشأ وأخذ النحو والفقه وغيرها، وبها توفي سنة ٨٠٢هـ. له: ائتلاف النصرة، وشرح ملحة الإعراب للحريري، ونظم مقدمة ابن بابشاذ وغيرها.

ينظر: بغية الوعاة ٢/ ١٠٧، والضوء اللامع ٤/ ٣٢٥، وشذرات الذهب ٧/ ١٧.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٣٠٢.

(٦) ينظر: الإنصاف ١/ ١٦٠ المسألة رقم (١٨)، والتبيين ٣١٥، وشرح الكافية ٢/ ٢٩٧، والمساعد ١/ ٢٦٢، والفوائد الضيائية ٢/ ٢٩٧، والتصريح ١/ ١٨٨.

(٧) ينظر: شرح المفصل ٧/ ١١٤ وإرتشاف الضرب ٢/ ٨٧، والتصريح ١/ ١٨٨.

(٨) ينظر: المسائل الحلبيات ٢٨٠، والخصائص ١/ ١٨٨.

(٩) ينظر: اللمع ٨٨.

(١٠) ينظر: شرح اللمع ١/ ٥٨، وشرح عمدة الحافظ ٢٠٧، وشرح التسهيل ١/ ٣٥١، وإرتشاف الضرب ٢/ ٨٧.

(١١) ينظر: المفصل ٢٦٩.

(١٢) ينظر: إرتشاف الضرب ٢/ ٨٧، والتصريح ١/ ١٨٨، وهمع الهوامع ١/ ١١٧.

(١٣) ينظر: المقرب ١/ ١٠٣، وشرح الجمل ١/ ٣٨٩.

الربيع[1] وابن الحاجب[2] وابن معطٍ[3] إلى جوازه، وهو ظاهر كلام الزجاجي[4] والصميري[5] والعكبري[6].

أما سيبويه وأبو علي الفارسي وأبو سعيد السيرافي، فقد اختلف النقل عنهم، أما سيبويه، فقد نسب قوم إليه القول بالمنع، نقل ذلك عنهم أبو البركات الأنباري[7] والزبيدي[8]، ونسب إليه قوم آخرون القول بالجواز، منهم: ابن جني[9] والأعلم الشنتمري[10] وابن السيد البطليوسي[11] وابن يعيش[12] وابن مالك[13] وابنه بدر الدين[14] وأبو حيان[15] والجامي[16]، والحق ما قاله الجرجاني[17] وأبو البركات

---

(١) ينظر: الملخص في ضبط قوانين اللغة ١/ ٢١٧، والبسيط ٢/ ٦٧٨.

(٢) الكافية ١١٤.

(٣) الفصول الخمسون ١٨١.

(٤) ينظر: الجمل ٤٢.

(٥) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/ ١٨٧.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٦٩٠.

(٧) ينظر: الإنصاف ١/ ١٦٠.

(٨) ينظر: ائتلاف النصرة ١٢٣.

(٩) ينظر: الخصائص ١/ ١٨٨.

(١٠) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٢٣٢.

والأعلم الشنتمري: هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى، المعروف بالأعلم الشنتمري، النحوي الأندلسي، ولد في شَنْتَمَرِيَّة سنة ٤١٠هـ، ثم رحل إلى قرطبة فأخذ عن علمائها، وأخذ عنه الحسين بن محمد الجياني، توفي بإشبيلية سنة ٤٧٦هـ. له: النكت في تفسير كتاب سيبويه، وشرح جمل الزجاجي، وشرح الحماسة لأبي تمام وغيرها.

ينظر: وفيات الأعيان ٧/ ٨١ ـ ٨٣، ومعجم الأدباء ٢٠/ ٦٠ ـ ٦١، وبغية الوعاة ٢/ ٣٥٦، وشذرات الذهب ٣/ ٤٠٣.

(١١) ينظر: إصلاح الخلل ١٤٠.

(١٢) ينظر: شرح المفصل ٧/ ١١٤.

(١٣) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٥١.

(١٤) ينظر: شرح الألفية ١٣٥.

(١٥) ينظر: البحر المحيط ٥/ ٢٠٦.

(١٦) ينظر: الفوائد الضيائية ٢/ ٢٩٧.

(١٧) ينظر: المقتصد ١/ ٤٠٩.

الأنباري(1) وعبد اللطيف الزبيدي(2) من أنه ليس له نص صريح في ذلك(3).

أما أبو علي الفارسي، فقد ذكر الزنجاني(4) أنه قد اضطرب كلامه فيه، ولذلك فقد اختلف النقل عنه، فذكر ابن يعيش(5) وابن مالك(6) وابنه بدر الدين(7) وابن عقيل(8) أنه يجيز التقديم تبعاً للبصريين، وجعل أبو حيان(9) هذا الرأي مشهوراً عنه، وذكر أبو حيان(10) في قول آخر له والجامي(11) والمرادي(12) والأشموني(13) أنه في المسائل الحلبيات يرى المنع، ونسب السيوطي(14) إليه المنع مطلقاً.

وقد ترجح لدي فيما قرأته من كتب أبي علي الفارسي أنه يرى الجواز؛ وذلك لدلالة النصيين الآتيين على ما أقول، فقد قال في كتابه الإيضاح(15): «ويجوز أيضاً منطلقاً كان زيد، وشاخصاً صار بكر؛ لأن العامل متصرف، وهكذا خبر (ليس) في قول المتقدمين من البصريين، وهو عندي القياس الصحيح، فتقول: منطلقاً ليس زيد».

---

(1) ينظر: الإنصاف ١/ ١٦٠.
(2) ينظر: ائتلاف النصرة ١٢٣.
(3) ينظر: دراسة نحوية في علاقة بعض المسائل الخلافية بكتاب سيبويه ٣١ ـ ٤٤.
(4) في كتابه الكافي في شرح الهادي ـ مخطوط ـ ٣٩/ ب.
والزنجاني هو عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الخزرجي الزنجاني النحوي، استوطن تبريز وأقام بالموصل، وتوفي ببغداد سنة ٦٦٠هـ. أكثر الجاربردي من النقل عنه في شرح الكافية. له: الهادي، وشرحه الكافي، والتصريف المشهور بتصريف العزي.
(5) ينظر: شرح المفصل ٧/ ١١٤.
(6) ينظر: شرح عمدة الحافظ ٢٠٦، وشرح التسهيل ١/ ٣٥١.
(7) ينظر: شرح الألفية ١٣٥.
(8) ينظر: شرح الألفية ١/ ٢٧٨.
(9) ينظر: إرتشاف الضرب ٢/ ٨٧.
(10) ينظر: المصدر السابق.
(11) ينظر: الفوائد الضيائية ٢/ ٢٩٧.
(12) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٣٠٢.
(13) ينظر: شرح الألفية ١/ ٢٤٦.
(14) ينظر: همع الهوامع ١/ ١١٧.
(15) ١٣٨.

وقال أيضاً في (المسائل الحلبيات)[1]: «وفي تقديم خبر (ليس) على اسمها خلاف، فذهب أبو الحسن إلى جواز تقديم خبرها عليها، وحكى أن الكوفيين لا يجيزونه، ولم يجز تقديمه محمد بن يزيد، ومن الدليل على جواز تقديمه أن العوامل في المبتدأ وخبره على ضربين: فعل ومشبه بالفعل، ووجدنا ما لم يكن فعلاً وكان مشبهاً به، لا يجوز تقديم خبره على اسمه، ووجدنا الفعل قد جاز فيه هذا الذي امتنع في المشبه به من تقديم الخبر، كما جاز عليه، فلما وجدنا (ليس) قد جاز فيه ما امتنع في غيره من تقديم الخبر، كما جاز ذلك في الفعل، وجب أن يجوز تقديم خبرها عليها من حيث جاز تقديم خبرها على اسمها، فكما جاز: ليس قائماً زيد بلا خلاف، كذلك جاز: قائماً ليس زيد، كما جاز: قائماً كنت، لما جاز: كان قائماً زيد، ولما لم يجز تقديم أخبار (إن) وأخواتها على أسمائها، كذلك لم يجز تقديمها عليها، ويؤكد ذلك قوله: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[2]، ألا ترى أن المعنى لا يصرف عنهم يوم يأتيهم، فإذا كان هذا الظاهر، كان (يوم) معمول الخبر، والمعمول إنما يقع حيث يجوز وقوع العامل». فهذان النصان السابقان يدلان دلالة واضحة على أنه يرى جواز تقديم خبر (ليس) عليها، لا سيما ما ذكره في المسائل الحلبيات، حيث نُسب إليه أنه لا يرى فيها الجواز.

أما السيرافي فذكر ابن يعيش[3] وابن مالك[4] أنه يرى الجواز، وذكر أبو حيان[5] والمرادي[6] والجامي[7] والسيوطي[8] والأشموني[9] أنه يرى المنع.

---

(١) ص ٢٨٠.
(٢) سورة هود: من الآية ٨.
(٣) ينظر: شرح المفصل ٧/ ١١٤.
(٤) ينظر: شرح عمدة الحافظ ٢٠٦، وشرح التسهيل ١/ ٣٥١.
(٥) ينظر: إرتشاف الضرب ٢/ ٨٧.
(٦) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٣٠٢.
(٧) ينظر: الفوائد الضيائية ٢/ ٢٩٧.
(٨) ينظر: همع الهوامع ١/ ١١٧.
(٩) ينظر: شرح الألفية ١/ ٢٤٦.

والذي يترجح لي أنه يرى الجواز؛ لدلالة ما وقفت عليه من قوله[1]: «بين (ليس) وفعل التعجب و(نعم) و(بئس) فرق؛ لأن (ليس) تدخل على الأسماء كلها، مظهرها ومضمرها ومعرفتها ونكرتها، ويتقدم خبرها على اسمها، و(نعم) و(بئس) لا يتصل بهما ضمير المتكلم ولا العلم، وفعل التعجب يلزم طريقة واحدة، ولا يكون فاعله إلا ضميراً، فكانت (ليس) أقوى منها».

فما قاله السيرافي آنفاً من أدلة البصريين القائلين بالجواز.

وقد احتج الكوفيون ومن تبعهم لتأييد مذهبهم بالأدلة الآتية[2]:

أولاً: أن (ليس) فعل غير متصرف، فلا يجري مجرى الفعل المتصرف، كما أجريت (كان) مجراه؛ لأنها متصرفة؛ لأن الفعل إنما يتصرف عمله، إذا كان متصرفاً في نفسه، فأما إذا كان غير متصرف في نفسه، فينبغي أن لا يتصرف عمله، وهو دال على النفي، فأشبه (ما) في عدم تقدم خبره عليه.

ثانياً: أنه لما كان متفقاً على فعلية (عسى)[3]، ولا يتقدم خبرها عليها إجماعاً؛ لعدم تصرفها، كانت (ليس) أولى بأن لا يتقدم خبرها عليها؛ لأنها غير متصرفة، كما أنه مختلف في فعليتها[4].

ثالثاً: أنهم أجمعوا على منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب مع عروض منع التصرف فيه، فمعاملة (ليس) بذلك أحق وأولى؛ لأصالتها في منع التصرف.

وأما البصريون، فقد استدلوا لمذهبهم بما يلي[5]:

أولاً: قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[6]، حيث وقع (يوم) معمولاً

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٥٢، وشرح الألفية لابن الناظم ١٣٥، والتذييل والتكميل ٢/ ٢ب.

(٢) ينظر: الإنصاف ١/ ١٦١، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٧، وشرح التسهيل ١/ ٣٥١.

(٣) أنظر الخلاف في فعلية (عسى) في المسألة ٤٨٨.

(٤) أنظر الخلاف في فعلية (ليس) في المسألة ٤٧٦.

(٥) ينظر: المقتصد ١/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩، والإنصاف ١/ ١٦٢ ـ ١٦٣، والتبيين ٢١٦، وشرح المفصل ٧/ ١١٤، وشرح التسهيل ١/ ٣٥٢ ـ ٣٥٤، وائتلاف النصرة ١٢٣.

(٦) سورة هود: من الآية ٨.

لـ (مصروفاً)، ولا يتقدم المعمول إلا حيث يصح أن يتقدم العامل، فلما كان الأمر كذلك، جاز أن يتقدم خبر (ليس) عليها.

ثانياً أنه كما جاز أن يتقدم خبرها على اسمها، جاز أن يتقدم خبرها عليها.

ثالثاً: أن (ليس) تتميّز عن (عسى) وفعل التعجب، فهي فعل،ـ والأصل في العمل للأفعال ـ يعمل في الأسماء المعرفة والنكرة، والظاهرة والمضمرة، وتلحقها الضمائر وتاء التأنيث الساكنة، بخلاف (عسى)، فإنها لا تعمل في جميع الأسماء، فلا يجوز أن يكون معمولها إلا (أن) مع الفعل، وبخلاف فعل التعجب، فإنه لجواز تصغيره أجري مجرى الأسماء وابتعد عن الأفعال، ولا تلحقه تاء التأنيث كـ (ليس)، فبعد عن رتبتها.

فإذا خالفتهما (ليس) في هذه الأمور، جاز أن تخالفهما بجواز تقديم خبرها عليها ولحاقها بأخواتها.

رابعاً: لا يجوز أن تقاس (ليس) على (ما) في امتناع تقديم خبرها عليها؛ لأنّ (ما) لا يجوز أن يتقدم خبرهاعلى اسمها، بخلاف (ليس)، فإنه يجوز ذلك، وللاختلاف بينهما جاز أن يتقدم خبر (ليس) عليها.

أمّا أبو حيان[1] في هذه المسألة، فهو مع الكوفيين ومن تبعهم، فقد ذكر أنه بعد تتبعه لدواوين العرب لم يظفر بتقديم خبر (ليس) عليها ولا معموله، إلا ما دلّ عليه ظاهر الآية السابقة وقول الشاعر[2]:

فَيَــأْبَــى فَمَــا يَــزْدَادُ إلاَّ لَجَــاجَــةً وَكُنْـتُ أَبِيّـاً فِـيَ الخَنَـا[3] لَسْـتُ أُقْـدِمُ

حيث تقدم معمول الخبر (في الخنا) على (ليس)، والمعمول جزء من العامل (أقدم).

---

(١) البحر المحيط ٥/٢٠٦.

(٢) لم أهتد إلى قائله. وانظر: البحر المحيط ٥/٢٠٦، الدر المصون ٦/٢٩٢.

(٣) هكذا في المخطوط ٥/١٥٩ب، وفي المطبوع (الخفا)، وهو غير صحيح.

وقال في كتابه النكت الحسان[1]: «وما أظن العرب فاهت بمثل قائماً لست، ولا قائمين لسنا، ولا خارجين لسنا». وقد صرح باختيار مذهب الكوفيين في كتابه التذييل والتكميل، حيث قال بعد حكاية قول الكوفيين[2]: «وبه أقول». وكذا في كتابه منهج السالك، حيث ذكر بأن منع تقديم الخبر على (ليس) هو المختار[3].

والذي أراه ما ذهب إليه الكوفيون ومن تبعهم، وذلك لما يلي:

١ ـ أن السماع يؤيد رأي الكوفيين ومن تبعهم، وقد قال أبو حيان: «وقد تتبعت جملة من دواوين العرب، فلم أظفر بتقدم خبر (ليس) ولا معموله، إلا ما دل عليه ظاهر هذه الآية وقول الشاعر...»[4].

٢ ـ أما الآية التي استدل بها البصريون، فلا حجة لهم فيها، ويجاب عنها بثلاثة أجوبة[5]:

أ ـ أن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل نحو: أما زيداً فاضرب، وعمراً لا تهن، وحقك لن أضيع، فكما لم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد (أما) تقديم الفعل، ولا من تقديم معمولي المجزوم والمنصوب على (لا) و(لن) تقديمهما عليهما، كذلك لا يلزم من تقديم معمول خبر (ليس) تقديم خبرها عليها.

ب ـ أن يجعل (يوماً) منصوباً بفعل مضمر؛ لأن قبله (ما يحبسه) و(يوم يأتيهم) جواب، كأنه قيل: يعرفون يوم يأتيهم و(ليس مصروفاً) جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة.

جـ ـ أن يكون (يوم) مبتدأ بني لإضافته إلى الجملة، وذلك سائغ مع المضارع،

---

(١) ص ٧١.
(٢) ٣/٢ب.
(٣) ص ٥٦.
(٤) البحر المحيط ٥/٢٠٦.
(٥) ينظر: الإنصاف ١/١٦٣، وشرح التسهيل ١/ ٣٥٤، وائتلاف النصرة ١٢٣.

كسوغه مع الماضي، كقراءة[1] النصب في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمَ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[2].

٣ ـ قولهم: «كما جاز أن يتقدم خبرها على اسمها، جاز أن يتقدم خبرها عليها»، الجواب عنه أن (ليس) أخذت شبهاً من (كان)؛ لأنهما فعلان، وأخذت شبهاً من (ما) في النفي، و(كان) يجوز تقديم خبرها عليها، و(ما) لا يجوز تقديم خبرها على اسمها، فلما أخذت (ليس) شبهاً منهما، صار لها منزلة بين المنزلتين، فجاز تقديم خبرها على اسمها؛ لأنها أقوى من (ما)؛ لأنها فعل و(ما) حرف، والفعل أقوى من الحرف، ولم يجز تقديم خبرها عليها؛ لأنها أضعف من (كان)؛ لأنها لا تتصرف و (كان) تتصرف[3].

٤ ـ أما قولهم: «إن الأصل في العمل للأفعال، وهي فعل يعمل في الأسماء المعرفة والنكرة. . . فيجاب عنه بأن هذا يدل على جواز إعمالها؛ لأنها فعل، والأصل في الأفعال أن تعمل، ولا يدل ذلك على جواز تقديم معمولها؛ لأن تقديم المعمول على الفعل يقتضي تصرف الفعل في نفسه، و(ليس) فعل غير متصرف، فلا يجوز تقديم معموله عليه، فنحن عملنا بمقتضى الدليلين، فأثبتنا لها أصل العمل؛ لوجود أصل الفعلية، وسلبناها وصف العمل؛ لعدم وصف الفعلية، وهو التصرف، فاعتبرنا الأصل بالأصل والوصف بالوصف[4].

---

(١) هي قراءة نافع والأعرج. ينظر: التبصرة ٤٨٩، والنشر ٢/٢٥٦، والمبسوط ٢٦٥، البدور الزاهرة ٩٧، وإتحاف فضلاء البشر ١/٥٤٧.

(٢) سورة المائدة: من الآية ١١٩.

(٣) ينظر: المقتصد ١/٤٠٨ ـ ٤٠٩، والإنصاف ١/١٦٣ ـ ١٦٤، وأسرار العربية ١٤٠ ـ ١٤١.

(٤) ينظر: الإنصاف ١/١٦٤.

زيادة الباء في خبر المبتدأ بعد (ما) التميمية

ألحق أهل الحجاز (ما) النافية بـ (ليس) في العمل، فجعلوا لها اسماً مرفوعاً وخبراً منصوباً، وبلغتهم نزل القرآن، قال تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾(١)، وقال تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾(٢).

وقد وضع النحويون لإلحاقها بـ(ليس) شروطاً مذكورة في كتب النحو(٣).

أما بنو تميم فيهملونها، وهو مقتضى القياس؛ لأن (ما) غير مختصة، فلا تستحق عملاً؛ لأن العامل حقه أن يمتاز عن غير العامل بأن يكون مختصاً بالأسماء كحروف الجر، أو مختصاً بالأفعال كحروف الجزم، إلا أن شبهها بـ (ليس) سوّغ إعمالها في لغة أهل الحجاز، لكن بالشروط التي ذكرها النحويون(٤).

وقد ذهب إلى جواز دخول الباء في خبر المبتدأ بعد (ما) التميمية أكثر النحويين، وممن نص على الجواز سيبويه والفراء، قال سيبويه: «ومثل ذلك ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به، من قبل أن بشيء في موضع رفع في لغة بني تميم، فلما قبح أن تحمله على الباء، صار كأنه بدل من اسم مرفوع، وبشيء في لغة أهل الحجاز

---

(١) سورة يوسف: من الآية ٣١.
(٢) سورة المجادلة: من الآية ٢.
(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٩١ ـ ٥٩٥، وشرح التسهيل ١/ ٣٦٩ ـ ٣٧٤.
(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٤ ـ ٤٣٥.

في موضع منصوب»[1]، وقال الفراء: «وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء، فإذا أسقطوها رفعوا، وهو أقوى الوجهين في العربية»[2].

وممن يرى الجواز كذلك الأخفش[3] والمبرد[4] وابن يعيش[5] وابن الحاجب[6] وابن عصفور[7] وابن مالك[8] والرضي[9] وابن أبي الربيع[10] والمالقي[11] والإربلي[12] والمرادي[13] والسمين الحلبي[14] والسيوطي[15].

وذهب قوم[16]، منهم: أبو علي الفارسي[17] في أحد قوليه والزمخشري[18] والاسفراييني[19] إلى أن الباء لا تزاد في خبر المبتدأ بعد (ما) التميمية. وجعله ابن

---

(١) الكتاب ٢/ ٣١٦.
(٢) معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٢. وانظر الجزء نفسه ٤٣، ٣/ ١٣٩.
(٣) ينظر: شرح الكافية ١/ ٢٦٨.
(٤) ينظر: المقتضب ٤/ ٤٢١.
(٥) ينظر: شرح المفصل ٢/ ١١٦.
(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٩٩.
(٧) ينظر: شرح الجمل ١/ ٥٩٥.
(٨) ينظر: التسهيل ٥٨، وشرحه ١/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٦ ـ ٤٣٩، والخزانة ٢/ ٦٣٣.
(٩) ينظر: شرح الكافية ١/ ٢٦٨.
(١٠) ينظر: البسيط ٢/ ٧٩٩.
(١١) ينظر: رصف المباني ٢٢٦.
(١٢) ينظر: جواهر الأدب ٤٨.
(١٣) ينظر: الجنى الداني ١١٥.
(١٤) ينظر: الدر المصون ١/ ١٢٣.
(١٥) ينظر: همع الهوامع ١/ ١٢٧، والاقتراح ٣٢٢.
(١٦) ينظر: شرح اللمع للثمانيني ص ٨٦٠ ب.
(١٧) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٤٨٢ ـ ٤٨٣، والمسائل البغداديات ٢٨٤، وشرح التسهيل ١/ ٣٨٣، وشرح الكافية ١/ ٢٦٨، والجنى الداني ١١٥.
(١٨) ينظر: المفصل ٨٢، وشرح التسهيل ١/ ٣٨٣، وشرح الكافية ١/ ٢٦٨.
(١٩) ينظر: لباب الإعراب ٣٥٧.

عطية[1] شاذاً، كما جعله ابن جمعة الموصلي[2] نادراً.

وعلل الزمخشري[3] المنع بأنك لا تقول: زيد بمنطلق؛ وذلك لأنهم لا يعملون (ما) في لغة تميم، فكانت الجملة مؤلفة من مبتدأ وخبر، ولا يجوز زيادة الباء في الخبر.

وقد رد النحويون الذين يرون[4] جواز دخول الباء في خبر المبتدأ بعد (ما) التميمية مذهب من يرى المنع بما يلي:

١ ـ أن أشعار بني تميم تتضمن دخول الباء كثيراً في خبر المبتدأ بعد (ما) عندهم، كقول الفرزدق[5]:

لَعَمْـــرُكَ مَـــا مَعْـــنٌ بِتَـــارِكِ حَقّـــِهِ وَلاَ مُنْسِـــىءٌ مَعْـــنٌ وَلاَ مُتَيَسِّـــرُ

٢ ـ أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد (ما)؛ لكونه منفياً، لا لكونه خبراً منصوباً، ولذلك دخلت على خبر (لم أكن)، وامتنع دخولها على خبر (كنت).

٣ ـ الباء الزائدة قد ثبت دخولها بعد بطلان الحمل على (ليس) بإن، كقول الشاعر[6]:

لَعَمْـــرُكَ مَـــا إِنْ أَبُـــو مَـــالِـــكٍ بِـــوَاهٍ وَلاَ بِضَعِيـــفٍ قُـــوَاهُ

---

(١) المحرر الوجيز ١/ ٢٦٧.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٩١.

(٣) ينظر: المفصل ٨٢.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٩٥، وشرح التسهيل ١/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٦ ـ ٤٣٩، وشرح الكافية ١/ ٢٦٨، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٩ ب ـ ٣٠أ، والخزانة ٢/ ١٣٣.

(٥) ينظر: شرح ديوانه ٣٨٤، والكتاب ١/ ٦٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٠، وأمالي القالي ٣/ ٧٢، وشرح التسهيل ٣٨٣، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٦، والخزانة ١/ ١٨١.
ومعن: رجل يرعى الكلأ، وكان يبيع بالكالىء، أي بالنسيئة، وكان يضرب به المثل في شدة التقاضي. والمنسىء: المؤخر، القاموس (نسأ) ١/ ٣٠.

(٦) قائله المتنخل الهذلي يرثي والده أبا مالك، وهو عويمر بن عثمان. ينظر: ديوان الهذليين ٢/ ٢٩، وشرح التسهيل ١/ ٣٨٣، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٧، وشرح الكافية ١/ ٢٦٨، والخزانة ٢/ ١٣٥، والدرر ١/ ١٠٠.

فكما دخلت الباء على الخبر المرفوع بعد (إن) لكونه منفياً، كذلك تدخل على الخبر المرفوع دون وجود(إن)، كما في (ما) التميمية.

أما ما علل به الزمخشري للمنع، فقد رده ابن يعيش بقوله[1] «وليس[2] بسديد؛ وذلك لأن الباء إن كان أصل دخولها على (ليس) و(ما) محمولة عليها لإشتراكهما في النفي، فلا فرق بين الحجازية والتميمية في ذلك، وإن كانت دخلت في خبر (ما) بإزاء اللام في خبر (إن)، فالتميمية والحجازية في ذلك سواء».

أما أبو حيان فيختار جواز دخول الباء الزائدة في خبر المبتدأ بعد (ما) التميمية، قال ـ رحمه الله[3]: «ولا تختص زيادة الباء باللغة الحجازية، بل تزاد في لغة تميم خلافاً لمن منع ذلك»، وفي موضع آخر صرح باختياره، كما صرح بمن يرى المنع، قال ـ رحمه الله ـ معترضاً على ابن عطية[4] الذي يرى شذوذ دخول الباء الزائدة في خبر المبتدأ بعد (ما) التميمية[5]: «وهذا الذي ذهب إليه أبو محمد بن عطية من أن الباء مع التميمية قد تجيء شاذة لم يذهب إليه نحوي فيما علمناه، بل القائلون قائلان: قائل بأن التميمية لا تدخل الباء في خبر المبتدأ بعدها، وهو مذهب أبي علي الفارسي في أحد قوليه، وتبعه الزمخشري، وقائل بأنه يجوز أن يجر بالباء، وهو الصحيح».

وعلل جواز ذلك بقوله[6]: «وأشعار بني تميم تتضمن جر الخبر بالباء كثيراً». وقال في موضع آخر[7]: «وزيادة الباء في مثل: ما زيد بقائم كثير في لغة تميم».

---

(١) شرح المفصل ٢/١١٦.
(٢) يعني ما ذكره الزمخشري.
(٣) البحر المحيط ١/٥٥.
(٤) ينظر: المحرر الوجيز ١/٢٦٧.
(٥) البحر المحيط ١/٢٦٧.
(٦) البحر المحيط ١/٢٦٧.
(٧) البحر المحيط ٨/٢٣٢.

كما صرح باختياره هذا في كتابه إرتشاف الضرب[1] والتذييل والتكميل[2]، وعلله بأنه كثير جداً في نثرهم ونظمهم، وأن ممن نص على ذلك سيبويه والفراء[3].

والذي أراه في هذه المسألة جواز دخول الباء في خبر المبتدأ بعد (ما) التميمية؛ لكثرة وجوده في أشعار بني تميم، أما ما عُلل به للمنع منه، فيجاب عنه بما قاله ابن يعيش.

---

(١) ٢/١١٧.

(٢) ٢/٢٩ب ـ ٣٠أ.

(٣) الكتاب ٢/٣١٦، ومعاني القرآن ٢/٤٢ ـ ٤٣، ٣/١٣٩.

خبر «أنَّ» الواقعة بعد «لو»

تقع «أنَّ» كثيراً بعد «لو»، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ ٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾[3].

وقد ذهب السيرافي[4]، والزمخشري[5] إلى أن خبر «أنَّ» الواقعة بعد «لو» يجب أن يكون فعلا، ولا يصح أن يكون اسماً جامداً، ولا مشتقاً، ليكون ذلك عوضاً عن ظهور الفعل المقدر بين «لو» و«أن»، ومنع الزمخشري صحة قولك «لو أن زيداً حاضري لأكرمتك»، وعزا أبو حيان[6] هذا المذهب إلى بعض العجم.

وذهب ابن الحاجب[7] إلى التفصيل في هذه المسألة، فإن كان الخبر مشتقاً وجب أن يكون فعلاً، وإن لم يكن الخبر مشتقاً جاز أن يقع جامداً لتعذر الفعل، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾[8]. وهذا التفصيل هو ظاهر كلام

---

(١) سورة الحجرات: من الآية ٥.

(٢) سورة النساء: من الآية ٦٦.

(٣) سورة النساء: من الآية ٤٦.

(٤) ينظر: إرتشاف الضرب ٢/ ٥٧٣، والتذييل والتكميل ٥/ ١٨١ ب، والجنى الداني ٢٩٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤/ ٢٧٩، والمساعد ٣/ ١٩٣، وشفاء العليل ٣/ ٦٦٩، وتعليق الفرائد، مخطوط القسم الثاني ٣٤٧ أ ـ ب، والإتقان ١/ ٥٥٤.

(٥) ينظر: المفصل ٣٢٣.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٧/ ١٩٠.

(٧) ينظر: الكافية ٢٣٦، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٥٩.

(٨) سورة لقمان: من الآية ٢٧.

الإسفراييني[1]، والرضي[2]، والإربلي[3].

وذهب ابن مالك[4]، وابنه بدر الدين[5]، وابن هشام[6]، وابن عقيل[7]، والسلسيلي[8]، والدماميني[9] إلى جواز مجيء خبر «أن» اسماً جامداً أو مشتقاً مطلقاً.

ومع هذا فإن الأكثر عندهم[10] استعمال الفعل في خبر «أن» الواقعة بعد «لو». واستدلوا على ذلك بشواهد كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾[11]، فإن «أقلام» اسم جامد جاء خبر «أن» الواقعة بعد «لو».

وقوله تعالى: ﴿وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ يَوَدُّوا۟ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلْأَعْرَابِ﴾[12]، فإن «بادون» اسم مشتق، وقد جاء خبر «أن» الواقعة بعد «لو».

وقول الشاعر[13]:

---

(١) ينظر: لباب الإعراب ٤٦٨.
(٢) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٣٩١.
(٣) ينظر: جواهر الأدب ٣٢٦.
(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٧، والتسهيل ٢٤٠.
(٥) شرح الألفية ٧١٢.
(٦) شرح بانت سعاد ١٢٣، ومغني اللبيب ١/ ٢٧٠ ـ ٢٧١.
(٧) المساعد ٣/ ١٩٣.
(٨) شفاء العليل ٣/ ٩٦٩.
(٩) تعليق الفرائد، القسم الثاني ٣٤٧ أ ـ ب مخطوط.
(١٠) شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٩١.
(١١) سورة لقمان: من الآية ٢٧.
(١٢) سورة الأحزاب: من الآية ٢٠.
(١٣) قائله: أبو العوام بن كعب بن زهير، ينظر: أمالي القالي ١/ ٤٣، وشرح التسهيل ٤/ ٩٩، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٨، وشرح الألفية لابن الناظم ٧١٢، وشفاء العليل ٣/ ٩٧٠، والعيني ٤/ ٤٥٧. وينسب إلى قيس بن معاذ، مجنون ليلى، ينظر: الكامل ١/ ١٧٢.
«الثُّمَام»: نبت قد يستخدم لإزالة البياض في العين، القاموس «ثمّ» ٤/ ٨٦، و«ما تَأَوَّدَ»: يعني ما تعوج ومال. القاموس «أود» ١/ ٢٧٥.

وَلَــوْ أَنَّ مَــا أَبْقَيْــتِ مِنِّــي مُعَلَّــقٌ بِعُــوْدِ ثُمَــامٍ مَــا تَــأَوَّدَ عُــوْدُهَــا

فإن «معلق» اسم مشتق، وقد جاء خبر «أن» الواقعة بعد «لو».

وقول الشاعر(١):

وَلَــوْ أَنَّ حَيَّــاً فَــائِــتُ المَــوْتِ فَــاتَــهُ أَخُــو الحَــرْبِ فَــوْقَ القَــارِحِ العَــدَوَانِــيْ

فإن «فائت» اسم مشتق، وقد جاء خبر «أن» الواقعة بعد «لو».

وقول الشاعر(٢):

لَــــوْ أَنَّ حَيَّــــاً مُــــدْرِكُ الفَــــلاَحِ أَدْرَكَــــهُ مُــــلاَعِــــبُ الــــرِّمَــــاحِ

فإن «مُدْرِك» اسم مشتق، وقد جاء خبر «أن» الواقعة بعد «لو».

وقول الشاعر(٣):

وَلَــوْ أَنهَــا عُصْفُــورَةٌ لَحَسِبْتُهَــا مُسَــوَّمَــةً تَــدْعُــو عُبَيْــداً وَأَزْنَمَــا

فإن «عصفورة» اسم جامد، وقد جاء خبر «أن» الواقعة بعد «لو»

---

(١) قائله صخر بن عمرو بن الشريد السلمي، ينظر: الأصمعيات ١٤٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٣٨، وشرح التسهيل ٤/٩٩، وشرح الألفية لابن الناظم ٧١٣، واللسان «عدا» ١٥/٣١، والعيني ٤/٤٥٩.
«القارح» الفرس بمنزلة البازل من الإبل، القاموس «قرح» ١/٢٤٢، و«العدوان»: شديد العدو، اللسان «عدا» ١٥/٣١.

(٢) قائله: لبيد بن ربيعة، ينظر: ديوانه ٤٢، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٣٧، وشرح التسهيل ٤/٩٩، والجنى الداني ٢٩٣، وشرح بانت سعاد ١٢٣، والعيني ٤/٤٦٦، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥/١٠٢.
وما ذكرته هو رواية الديوان، وفي غيره من المصادر المذكورة «النجاح» بدل «الفلاح».
ملاعب الرماح هو عمه المشهور بملاعب الأسنة.

(٣) قائله: العوام بن شوذب الشيباني، ينظر شرح التسهيل ٤/١٠٠، وإرتشاف الضرب ٢/٥٧٣، والبحر المحيط ٧/١٩١، والجنى الداني ٢٩٣، والعيني ٤/٤٦٧، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥/٩٧.
«مُسَوَّمَة»: مُعْلَمَة، القاموس «سام» ٤/١٣٣، و«عُبَيْد وأزنم»: بطنان من بطون العرب.

وقول الشاعر[1]:

مَـا أَطْيَـبَ العَيْـشَ لَـوْ أنَّ الفَتَـى حَجَـرٌ ... تَنْبُـو الحَـوَادِثُ عَنْـهُ وَهْـوَ مَلْمُـومُ

فإن «حجر» أسم جامد، وقد جاء خبر «أن» الواقعة بعد «لو».

أما أبو حيان فهو ممن يختار جواز مجيء خبر «أن» الواقعة بعد «لو» اسما جامداً أو مشتقاً، وذلك لمجيئه في القرآن، وكثرته في لسان العرب. فقد قال عند قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾[2]: «وأقلام» خبر لـ «أن»، وفيه دليل على بطلان دعوى الزمخشري، وبعض العجم ممن ينصر قوله إن خبر «أن» الجائية بعد «لو» لا يكون اسما جامدا، ولا اسما مشتقاً، بل يجب أن يكون فعلاً، وهو قول باطل، ولسان العرب طافح بالزيادة عليه. قال الشعر:

وَلَـوْ أَنَّهَـا عُصْفُـورَةٌ لَحَسِبْتُهَـا ... مُسَـوَّمَـةً تَـدْعُـو عُبَيْـداً وَأَزْنَمَـا[3]

وقال آخر:

مَـا أَطْيَـبَ العَيْـشَ لَـوْ أَنَّ الفَتَـى حَجَـرٌ ... تَنْبُـو الحَـوَادِثُ عَنْـهُ وَهْـوَ مَلْمُـومُ

وقال آخر:

وَلَـوْ أَنَّ حَيّـاً فَـائِـتُ المَـوْتِ فَـاتَـه ... أَخُـو الحَـرْبِ فَـوْقَ القَـارِحِ العَـدَوانِـيْ

وهو كثير في لسانهم»[4].

---

(١) قائله تميم بن أبي بن مقبل، ينظر: ديوانه ٢٧٣، والحيوان ٤/ ٣١٠، والخصائص ١/ ٣١٨، والبحر المحيط ٧/ ١٩١، والمساعد ٣/ ١٩٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ٩٤.
«تنبو»: تبعد وترتفع عنه، القاموس «نبا» ٤/ ٣٩٣، و«الحجر الملموم»: المجموع بعضه إلى بعض، وهو الصلب المستدير، القاموس «لَمَّ» ٤/ ١٧٧.

(٢) سورة لقمان: من الآية ٢٧.

(٣) في المطبوع «وأيما». وهو خطأ، وقد فقد الجزء الثامن من المخطوط، وهو يتضمن تفسير سورتي الروم ولقمان، فلم أثبت هذا من المخطوط، لكن البيت في الكتب الأخرى هكذا.

(٤) البحر المحيط ٧/ ١٩٠ ـ ١٩١، وانظر: تذكرة النحاة ٣٩.

ووصف قول من قال إن خبر «أن» الواقع بعد «لو» لا بد أن يكون فعلاً بأنه وهم وخطأ فاحش[1].

وقد أيد بعضهم[2] كلام الزمخشري بأن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾[3] إنما جاز أن يكون خبر «أن» اسماً جامداً؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ﴾ معطوف عليه، ولما التبس بالعطف، صار خبر الجملة المعطوفة، وهو «يمده» كأنه خبر الجملة المعطوف عليها لالتباسها بها.

كما حمل بعضهم[4] كلام الزمخشري على أنه إنما منع كون خبرها اسماً مشتقاً، والتزم الفعل حينئذ لإمكان صوغ الفعل، وأما إذا كان الاسم جامداً فيجوز لتعذر صوغ الفعل منه ـ كما هو تفصيل ابن الحاجب ـ؛ حيث قال الزمخشري في المفصل: «ولو قلت (لو أن زيداً حاضري لأكرمته) لم يجز»[5]، ولم يتعرض لغير المشتق، فدل على جوازه.

والذي أراه في هذه المسألة جواز مجيء خبر «أن» الواقعة بعد «لو» اسماً جامداً أو مشتقاً، وذلك لوجوده في كتاب الله عز وجل، وكثرته في لسان العرب. ومع ذلك فكون الخبر فعلاً هو الأكثر، لكنه ليس بحتم.

أما ما أيد به بعضهم رأي الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ﴾ فتكلف ظاهر لا دليل عليه.

وأما حمل بعضهم كلام الزمخشري السابق على الجواز في الجامد ومنعه في المشتق فغير صحيح؛ لأن الزمخشري قال قبل ذلك: «ولطلبهما الفعل وجب في «أن» الواقعة بعد «لو» أن يكون خبرها فعلاً، كقولك (لو أن زيداً جاءني لأكرمته)،

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٧٣.
(٢) البرهان ٤/ ٣٧٠.
(٣) سورة لقمان: من الآية ٢٧.
(٤) الجنى الداني ٢٩٣.
(٥) ٣٢٣.

وقال الله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ ﴾[1] [2] .

فهذا دليل على عدم الجواز. وما مَثَّل به بعد ذلك هو على حالة واحدة فقط، ولا يلزم من هذا أنه يجيزه في الحالة الأخرى ـ أعني إذا كان الاسم جامداً ـ فكلاهما ـ أي الجامد والمشتق ـ داخل تحت المنع عنده.

---

(١) سورة النساء: من الآية ٦٦.

(٢) المفصل ٣٢٣.

٣ ـ المجرورات

الإضافة بمعنى (في)

الإضافة تكون بمعنى (من)، كقولك: هذا ثوبُ حرير، أي: من حرير، وبمعنى اللام، كقولك: هذا مال زيد، أي: لزيد.

أما كون الإضافة بمعنى (في)، فقد أغفله أكثر النحويين[(١)].

وقد ذهب جماعة منهم إلى إثبات ذلك، منهم: الجرجاني[(٢)] والزمخشري[(٣)] وابن الحاجب[(٤)] وابن مالك[(٥)] وابن جمعة الموصلي[(٦)] والكيشي[(٧)] وابن هشام[(٨)] وابن عقيل[(٩)] والسيوطي[(١٠)]، وعزاه بعضهم إلى الكوفيين[(١١)]، وقد اشترط

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٩٠٦، وشرح التسهيل ٣/٢٢١، والتذييل والتكميل ٤/٦٨ ب، والمساعد ٢/٣٢٩.

(٢) ينظر: إرتشاف الضرب ٢/٥٠٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٢٤٢، وهمع الهوامع ٢/٤٦.

(٣) ينظر: الكشاف ١/٣٥٢.

(٤) ينظر: الكافية ١٢١، والإيضاح في شرح المفصل ١/٤٠١.

(٥) ينظر: التسهيل ١٥٥، وشرحه ٣/٢٢١ ـ ٢٢٣، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٠٦ ـ ٩٠٩، وشرح عمدة الحافظ ٤٨٢ ـ ٤٨٥.

(٦) ينظر: شرح ألفية ابن معط ١/٧٣١.

(٧) ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب ٣٢٥ ـ ٣٢٦.

(٨) ينظر: أوضح المسالك ٣/٨٥ ـ ٨٦.

(٩) ينظر: المساعد ٢/٣٢٩.

(١٠) ينظر: همع الهوامع ٢/٤٦.

(١١) ينظر: الدر المصون ٢/٤٣٥.

بعضهم[1] أن يكون الثاني ظرفاً للأول سواء أكان زماناً أم مكاناً.

وقد نقل ابن مالك الشواهد الكثيرة الدالة على إثبات ذلك في الكلام الفصيح بالنقل[2] الصحيح، منها قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[7]، وقول النبي ﷺ «رباط يوم وليلة أفضل من صيام شهر وقيامه»[8]، وقول العرب[9]: شهيد الدار، وقتيل كربلاء، وثبت الغدر وضرب اليوم، ومنه قول الشاعر[10]:

لَهُمْ سَلَفٌ شُمٌّ طِوَالٌ رِمَاحُهُمْ ... يَسِيرُونَ لاَ مِيلَ الرُّكُوبِ وَلاَ عُزْلاَ

وقول الآخر[11]:

مَهَادِيْ النَّهَارِ لِجَارَاتِهِمْ ... وبِاللَّيْلِ هُنَّ عَلَيهِمْ حُرُمْ

---

(١) ينظر: شَرح ألفية ابن معط ١/ ٧٣١، وأوضح المسالك ٣/ ٨٦، والتصريح ٢/ ٢٥.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٢١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٠٦.

(٣) سورة البقرة: من الآية ٢٢٦.

(٤) سورة البقرة: من الآية ٢٠٤.

(٥) سورة البقرة: من الآية ١٩٦.

(٦) سورة يوسف: من الآيتين ٤١ ـ ٤٣.

(٧) سورة سبأ: من الآية ٣٣.

(٨) مسند الإمام أحمد ٥/ ٤٤١ عن سلمان الفارسي ـ رضي الله عنه ـ، ورواه مسلم في صحيحه ٦/ ٥١.

(٩) ينظر: الكشاف ١/ ٣٥٢، والكافية ١٢١، وشرح التسهيل ٣/ ٢٢١، وشرح عمدة الحافظ ٤٨٣.

(١٠) قائله تميم بن أبي بن مقبل العجلاني، ينظر: ديوانه ٢٠٤، وشرح التسهيل ٢/ ٢٢١، وشرح عمدة الحافظ ٤٨٤.
السلف: الجماعة المتقدمون في السير أمام القوم أو الجيش. القاموس (سلف) ٣/ ١٥٣ ـ ١٥٤.
المِيل: الذي لا يحسن ركوب الخيل فيميل عن السرج إلى جانب، القاموس (مال) ٤/ ٥٣.
الشُم: هم الأسياد ذوو الأنفة. القاموس (شمم) ٤/ ١٣٧.

(١١) قائله الأعشى ميمون بن قيس وليس في ديوانه الذي شرحه الدكتور محمد حسين، مكتبة الأدب، المطبعة النموذجية. وينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٢٢، وفيه: هُنَّ عَلَيْهِمْ حَرَام، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٠٧، وشرح عمدة الحافظ ٤٨٤، واللسان (حرم) ١٢/ ١١٩.
هادى جارته: أرسل كل منهما هدية إلى الآخر. القاموس (هدى) ٤/ ٤٠٣.
حُرُمْ: جمع حرام. اللسان (حرم) ١٢/ ١١٩.

وقول الآخر[(١)]:

وَغَيْـــثٍ تَبَطَّنْـــتُ قُـــرْيَـــانَـــهُ بِـــأَجْـــرَدَ ذِيْ مَيعَـــةٍ مُنْهَمِـــرْ
مِسَـــحِ الفَضَـــاءِ كَسِيْـــدِ الإِبَـــا ءِجَـــمٍّ الجِـــرَاءِ شَـــدِيْـــدِ الحُضُـــرْ

وقول الآخر[(٢)]:

مِـنَ الحُـوْرِ مَيسَـانُ الضُّحَـى بُخْتُـرِيَـةٌ ثَقَـالٌ مَتَـى تَنْهَـضْ إلـى الشَّيْـءِ تَفْتُـرِ

وقول الآخر[(٣)]:

---

(١) ينسب إلى عمر بن أبي ربيعة، وليس في ديوانه، مكتبة صادر ـ بيروت، وينظر: شرح التسهيل ٣/٢٢٢، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٠٧.
قريان الغيث: مجرى الماء، ينظر: معجم البلدان ٤/٣٣٥.
تَبطَّن القُرْيَان: سار في بطنه. اللسان ١٥/١٧٥ (قرا).
الفرس الأجرد: القصير الشعر. اللسان ٣/١١٦ (جرد).
ذو مَيْعَة: ذو نشاط. اللسان ٨/٣٤٥ (ميع).
المِسَح: الجواد، ومسح الفضاء: جواد سريع، اللسان ٢/٤٧٦ (مسح).
كسِيْدِ الإِبَاء: أي أسد أو ذئب لا يأبى ولا يمتنع، القاموس (سود) ١/٣٠٤.
جمٌّ الجِرَاء: وفي بعض الروايات (جيم الجراء)، أي: كثير الجري. اللسان ١٤/١٤١ (جري).
الحُضُر: إرتفاع الفرس في عدوه، اللسان ٤/٢٠١ (حضر).

(٢) قائله: عمر بن أبي ربيعة. ينظر: ديوانه ١٣٨، وشرح التسهيل ٣/٢٢٢، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٠٨.
مَيْسَان: متبخترة، القاموس (ميس) ٢/٢٥٣، أي: أنها لا تقوم لحاجتها حتى يرتفع الضحى، يقصد أنها منعمة عندها من يخدمها.
بُخْتُرِية: البخترة، المشية الحسنة، القاموس (بختر) ١/٣٦٩. وفي شرح التسهيل (بحترية)، أي قصيرة مجتمعة الخَلْق صفة مدح، القاموس (بحتر) ١/٣٦٨.
ثقال: أي رزان، القاموس (ثقل) ٣/٣٤٢. تفتر: تضعف وتسكن، القاموس (فتر) ٢/١٠٦.
ورواية الديوان: (من البِيْضِ مِكْسَالُ الضُحَى بخترية).

(٣) قائله عمر بن أبي ربيعة. ينظر: ديوانه ١٠٧، وشرح التسهيل ٣/٢٢٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٨٤.
الطَفلة: الناعمة اللينة، القاموس (الطفل) ٤/٧.
معْمَعَان القَيْظ، وفي ديوانه (مَعْمَعَان الصيف): شدة الحر، القاموس (معَّ) ٣/٨٥.
الصَّرَد: أي شدة البرد، القاموس (صرد) ١/٣٠٧.
ورواية البيت الثاني من الديوان:
سخْنَـــةُ المَشْتَـــى لِحَـــافٌ لِلْفَتَـــى تَحْـــتَ لَيـــلِ حِيْـــنَ يَغْشَـــاهُ الصَّـــرَدْ

طَفْلَـــــةٌ بَـــــارِدَةُ الصَّيْـــــفِ إذَا مَعْمَعَـــانُ القَيْـــظِ أَضْحَـــى يَتَّقِـــدْ
سُخْنَـــةُ المـــسِّ لِحَـــافٌ لِلْفَتَـــى تَحْـــتَ لَيْـــلٍ حِيْـــنَ يَغْشَـــاهُ الصَّـــرَدْ

وقول الآخر(١):

تُسَـائِلُ عَـنْ قَـرْمٍ هِجَـانٍ سَمَيْـذَعٍ لَـدَى البَـأْسِ مِغْـوَارِ الصَّبَـاحِ جَسُـورِ

وقول الآخر(٢):

وَمَـــا كُنَّـــا عَشِيَّـــةَ ذِيْ طُلَيْـــحٍ لِئَـــامَ الـــرَّوعِ إذْ أَزَمَـــتْ أَزَامِ

قال ابن مالك بعد ذلك(٣): «فلا يخفى أن معنى (في) في هذه الشواهد كلها صحيح ظاهر لا غنى عن اعتباره، وأن اعتبار معنى غيره ممتنع أو متوصل إليه بتكلف لا مزيد عليه».

وقد منع مجيء الإضافة بمعنى (في) جماعة آخرون، منهم: ابن الناظم(٤) والرضي(٥) والدماميني(٦) والجامي(٧)، وعزي(٨) هذا المنع إلى سيبويه والمحققين.

---

(١) قائله: حسَّان بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ يرثي حمزة بن عبد المطلب ـ رضي الله عنه ـ.
ينظر: شرح ديوانه ١٨٦، وشرح التسهيل ٣/ ٢٢٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٠٨، وشرح عمدة الحافظ ٤٨٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٨١، والعيني ٣/ ٤٥٨.
القَرْم: السيد العظيم المبجل، اللسان (قرم) ١٢/ ٤٧٣.
الهِجَان: كريم الحسب، اللسان (هجن) ١٣/ ٤٣٢.
السَّمَيْذَع: الشجاع الموطأ الأكناف الشريف السخي، القاموس (سمذع) ٣/ ٤٠.
مِغْوار الصباح: أي يغير على العدو في الصباح.
الجَسُور: الشجاع الطويل، القاموس (جسر) ١/ ٣٩٠.
(٢) قائله: عمرو بن قعيط. ينظر: شرح عمدة الحافظ ٤٨٣، وشرح التسهيل ٣/ ٢٢٢.
أَزَام: شديدة ضيقة. اللسان ١٢/ ١٦ (أزم).
(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣.
(٤) ينظر: شرح الألفية ٣٨٠ ـ ٣٨٣.
(٥) ينظر: شرح الكافية ١/ ٢٧٤.
(٦) ينظر: تعليق الفرائد ـ القسم الثاني ـ ٥٤ أ ـ ب مخطوط.
(٧) ينظر: الفوائد الضيائية ٢/ ٧ ـ ٨.
(٨) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٣٨١.

وقد رد أكثر النحويين الشواهد التي ظاهرها الإضافة بمعنى (في) إلى الإضافة التي بمعنى اللام مجازاً لأمور[1]:

أحدها: أن دعوى كون الإضافة بمعنى (في) يستلزم دعوى كثرة الاشتراك في معناها، وهو على خلاف الأصل، فيجب اجتنابها.

الثاني: أن كل ما ادعى فيه أن إضافته بمعنى (في) حقيقة يصح فيه أن يكون بمعنى اللام مجازاً، فيجب حمله عليه لوجهين:

أحدهما: أن المصير إلى لمجاز خير من المصير إلى الاشتراك.

الثاني: أن الإضافة لمجاز الملك والاختصاص ثابتة بالاتفاق، والإضافة بمعنى (في) مختلف فيها، والحمل على المتفق عليه أو من الحمل على المختلف فيه.

الثالث: أن الإضافة في نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[2]، إما بمعنى اللام على جعل الظرف مفعولاً به على سعة الكلام، وإما بمعنى (في) على بقاء الظرفية، لكن الاتفاق على جواز جعل الظرف مفعولاً به على السعة، كما في: صيد عليه يومان وولد له ستون عاماً. والاختلاف في جواز جعل الإضافة بمعنى (في) يرجح الحمل على الأول دون الثاني، وأن نحو: ضرب اليوم وقتيل كربلاء فيه إفادة الاختصاص وأدنى ملابسة، واختصاص (في) الإضافة يكفي أن يجعلها على معنى اللام[3].

أما أبو حيان، فيختار عدم جواز كون الإضافة بمعنى (في)، لذا فهو لا يراها فيما استُدلّ به على ذلك. فعند قوله تعالى: ﴿وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾[4] نقل قول الزمخشري: «وإضافة (الألد) بمعنى (في)، كقولهم (ثبت

---

(١) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٣٨١ ـ ٣٨٣.
(٢) سورة سبأ: من الآية ٣٣.
(٣) ينظر: شرح الكافية ١/ ٢٧٤.
(٤) سورة البقرة: من الآية ٢٠٤.

الغدر)»[1]، فعلّق على هذا القول بقوله: «وفيه إثبات الإضافة بمعنى (في)، وهو قول مرجوح في النحو»[2].

كما يرى أن قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[3] من باب إضافة المصدر إلى ما هو ظرف زمان في الأصل، لكنه اتسع فيه فصير مفعولاً به، ولذلك صحت الإضافة إليه. وفي ذلك يقول[4]: «هذا من باب إضافة المصدر إلى ما هو ظرف زمان في الأصل، لكنه اتسع فيه فصير مفعولاً به، ولذلك صحت الإضافة إليه. وكان الأصل: تربصهم أربعةَ أشهر، وليست الإضافة إلى الظرف من غير اتساع فتكون الإضافة على تقدير (في)، خلافاً لمن ذهب إلى ذلك».

ونقل عند قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَلِقَاءِ الْآخِرَةِ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾[5] قول الزمخشري[6] فيها حيث يرى أن الإضافة في (لقاء الآخرة) بمعنى (في) فتكون من إضافة المصدر إلى الظرف، بمعنى: ولقاء ما وعد الله في الآخرة، فردّ عليه أبو حيان بقوله: «ولا يجيز جلة النحويين[7] الإضافة إلى الظرف؛ لأن الظرف هو على تقدير (في)، والإضافة عندهم إنما هي على تقدير اللام أو تقدير(من) على ما بين في علم النحو. فإن اتسع في العامل جاز أن ينصب الظرف نصب المفعول به، وجاز إذ ذاك أن يضاف مصدره إلى ذلك الظرف المتسع في عامله. وأجاز بعض النحويين أن تكون الإضافة على تقدير (في) كما يفهمه ظاهر كلام الزمخشري، وهو مذهب مردود في علم النحو»[8].

---

(١) الكشاف ١/ ٣٥٢.
(٢) البحر المحيط: ٢/ ١١٥.
(٣) سورة البقرة: من الآية ٢٢٦.
(٤) البحر المحيط ٢/ ١٨٢.
(٥) سورة الأعراف: من الآية ١٤٧.
(٦) ينظر: الكشاف ٢/ ١١٧.
(٧) هكذا في المطبوع، وفي المخطوط ٤/ ٣١٩ ب (البصريين).
(٨) البحر المحيط ٤/ ٣٩١.

أما عند قوله تعالى: ﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ﴾[1]، فقد ذكر الاحتمالين دون ترجيح، قال ـ رحمه الله ـ[2]: «واحتمل قوله ﴿ يا صاحبي السجن﴾ أن يكون من باب الإضافة إلى الظرف، والمعنى: يا صاحبي في السجن، واحتمل أن يكون من إضافته إلى شبه المفعول، كأنه قيل: يا ساكني السجن، كقوله: ﴿ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ ﴾[3] و: ﴿ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ ﴾»[4].

وأما قوله تعالى: ﴿ بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾[5]، فقد خرجه على أنه من الإتساع في الظرفين. قال رحمه موضحاً ذلك[6]: «وأضيف المكر إلى الليل والنهار اتسع في الظرفين، فهما في موضع نصب على المفعول به على السعة، أو في موضع رفع على الإسناد المجازي، كما قالوا: ليل نائم. والأولى عندي أن يرتفع مكر على الفاعلية، أي: بل صدنا مكركم بالليل والنهار. ونظيره قول القائل: أنا ضربت زيداً، بل ضربه عمرو، فيقول [عمرو[7]] بل ضربه غلامك، والأحسن في التقدير أن يكون المعنى ضربه غلامك، وقيل يجوز أن يكون مبتدأ وخبراً، أي: سبب كفرنا [مكركم أو مكركم سبب كفرنا[8]]».

وفي كتابه إرتشاف الضرب[9] والنكت الحسان[10] ذكر من يرى الإضافة بمعنى (في) دون ترجيح. أما في كتابه التذييل والتكميل[11]، فقد ذكر أن القول بأن

---

(١) سورة يوسف: من الآية ٤١ ـ ٤٣.
(٢) البحر المحيط ٥/ ٣١٠.
(٣) جاءت في آيات كثيرة، منها: سورة البقرة: الآيات ٣٩، ٨١، ٢٥٧، وغير ذلك.
(٤) جاءت في آيات كثيرة، منها: سورة البقرة: الآية ٨٢، وغيرها.
(٥) سورة سبأ: من الآية ٣٣.
(٦) البحر المحيط ٧/ ٢٨٣.
(٧) هكذا في المخطوط ٩/ ٨٧أ، وهو ساقط من المطبوع.
(٨) هكذا في المخطوط ٩/ ٨٧أ، وهو ساقط من المطبوع.
(٩) ٢/ ٥٠٢.
(١٠) ١١٨.
(١١) ٤/ ٦٨ب ـ ٦٩أ.

الإضافة تكون بمعنى (في) قول لم يذهب إليه أحد غير ابن مالك. أما الشواهد التي سردها لإثبات هذا المعنى، فلا دليل فيها؛ إذ كثير مما استدل به من باب الصفة المشبهة، فإضافته غير محضة؛ لأنه قصد بها التخفيف، وما ليس من باب الصفة المشبهة قدر فيها اللام.

وقد تبعه تلميذه السمين الحلبي في كل ما سبق، حيث كان يكتفي بنقل كلامه[1].

والذي أراه إثبات مجيء الإضافة بمعنى (في) الأمور:

أحدها: كثرة السماع من كتاب الله ـ عزّ وجلّ ـ، وقول المصطفى ـ ﷺ ـ، وكلام العرب على ذلك.

الثاني: تأويل هذه الشواهد مع كثرتها، باعتبار معنى اللام فيها لا يصح إلا بتكلف.

الثالث: أن في هذا التأويل حملاً على المجاز، والحقيقة لا يعدل عنها إلى المجاز إلا بقرينة، ولا قرينة هنا.

الرابع: قضية التوسع لا يلجأ إليها مع كثرة الشواهد.

الخامس: قولهم: أدنى ملابسة وإختصاص في الإضافة يكفي أن يجعلها على معنى اللام، يرد عليه بأنه[2] «حيث اعتبر معنى اللام الاختصاصية، فلا فرق بين التي بمعنى (في) والتي بمعنى (من)، فلم اعتبر الحمل في الأولى دون الثانية، فإن أجيب بأن التي بمعنى (في) قليلة فردت إلى الإضافة بمعنى اللام تقليلاً للأقسام بخلاف التي بمعنى (من) فكثيرة، فاستحقت قسماً مستقلاً. قيل إن الإضافة بمعنى (في) ليست قليلة، بل كثيرة، ومن شواهدها ما سبق فاستحقت قسماً مستقلاً، ولا نجعلها بمعنى اللام، لما يلزم في هذه الحالة من التكلف ونحوه، مما سبق بيانه.

---

(١) ينظر: الدر المصون ٢/ ٣٥١، ٦/ ٤٩٨.

(٢) ينظر: حاشية الصبان على الأشموني ٢/ ٢٤٥.

السادس: قول أبي حيان: إن القول بأن الإضافة التي تكون بمعنى (في) قول لم يذهب إليه أحد غير ابن مالك غير صحيح، حيث ذكرت في أول الحديث من أثبت ذلك.

نوع إضافة المصدر

تنقسم الإضافة إلى قسمين:

١ ـ محضة (معنوية): وفيها يستفيد المضاف من المضاف إليه التعريف إن كان معرفة، نحو: هذا غلام زيدٍ، والتخصيص إن كان نكرة، نحو: هذا غلام رجلٍ.

٢ ـ غير محَضة (لفظية): وهي إضافة الوصف إلى معموله، وفائدتها التخفيف، فلا يكتسب المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً، نحو: هذا ضاربُ محمدٍ[١].

وقد ذهب الجمهور[٢] إلى أن إضافة المصدر لمرفوعه أو منصوبه محضة، فمن إضافتها إلى مرفوعه قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[٣]، ومن إضافته إلى منصوبه قول الشاعر[٤]:

أَلاَ إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ المَرْءُ بَيِّنٌ إِذَا لَمْ يَصُنْهَا عَنْ هَوَىً يَغْلِبُ العَقْلاَ

وخالف الجمهورَ ابنُ برهان فيما نقل عنه[٥] وابن الطراوة[٦] وابن

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٢٥ ـ ٢٣٦، وإرتشاف الضرب ٢/ ٥٠٣، والتصريح ٢/ ٢٦ ـ ٢٧.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٧٤، وشرح التسهيل ٣/ ٢٢٨، وشرح الكافية ١/ ٢٨٠، وإرتشاف الضرب ٢/ ٥٠٥، والمساعد ٢/ ٣٣٢، وشفاء العليل ٢/ ٧٠٤، والتصريح ٢/ ٢٧، والهمع ٢/ ٤٨، وشرح الألفية للأشموني ٢/ ٢٤٨.

(٣) سورة البقرة: من الآية ٢٥١، سورة الحج: من الآية ٤٠.

(٤) لم أقف على قائله. ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١١٨، والتصريح ٢/ ٦٣.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٢٨، وإرتشاف الضرب ٢/ ٥٠٥، والتذييل والتكميل ٤/ ١٧٣أ، والمساعد ٢/ ٣٣٢، وشفاء العليل ٢/ ٧٠٤، والتصريح ٢/ ٢٧، والهمع ٢/ ٤٨، وشرح الألفية للأشموني ٢/ ٢٤٨. وبعد رجوعي إلى كتابه شرح اللمع ١/ ٢٤٠ وجدته عد أنواع الإضافة غير المحضة، ولم يذكر فيها إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه، فلعله ذكر رأيه هذا في كتاب آخر له، أو أنه نُقل عنه.

(٦) ينظر: الحاشية السابقة عدا شرح التسهيل، مع ابن الطراوة النحوي ١٩٦ ـ ١٩٨.

طاهر[1]، حيث ذهبوا إلى أنّ إضافة المصدر غير محضة.

وعلل ذلك ابن برهان بأن المصدر عامل في محل المجرور بإضافته إليه، وهذا المجرور إما أنه مرفوع المحل أو منصوبه، فهو كـ(حسن وضارب العبد)، فكما أن هذين إضافتهما غير محضة، فكذلك المصدر[2].

أما ابن الطراوة، فقد علل ذلك بأن المصدر إنما عمل بالنيابة عن الفعل، وما عمل بالنيابة أقوى مما عمل بالشبه، ألا ترى أن ما عمل بالنيابة غير مقصور على زمان، وما عمل بالشبه مقصور على بعض الأزمان، وقد وجدنا ما عمل بالتشبيه قام الدليل على أن إضافته غير محضة، وذلك في اسم الفاعل مما يمكن بالشبه، فما كان عمله بالنيابة، كان أحرى وأولى أن تكون إضافته غير محضة، وأن يحكم له بحكم الفعل في عدم التعريف[3].

وقد رُدّ هذا المذهب بأمور[4]:

أحدها: أن المصدر المضاف أكثر استعمالاً من غير المضاف، فلو جعلت إضافته في نية الإنفصال، لزم جعل ما هو أقل استعمالاً أصلاً، وهو خلاف المعتاد.

الثاني: أن إضافة الصفة إلى مرفوعها ومنصوبها منوية الانفصال بالضمير المستتر فيها، فجاز أن ينوى انفصالها باعتبار آخر، والمصدر بخلاف ذلك، فتقدير انفصاله مما هو مضاف إليه لا محوج إليه، ولا دليل عليه.

---

(١) التصريح ٢/ ٢٧.
وابن طاهر: هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الإشبيلي المعروف بالخِدَبّ وهو الرجل الطويل، أخذ عن أبي القاسم بن الرَّمَّاك وغيره، ودرس في بلاد مختلفة، منها مدينة فاس، أخذ عنه أبو ذر الخُشَني وابن خروف، ثم ارتحل للحج، فأقرأ بمصر وحلب والبصرة، توفي سنة ٥٨٠هـ. له: تعليق على الإيضاح، وتعليق على الكتاب.
ينظر: الوافي بالوفيات ٢/ ١١٣ ـ ١١٤، وفيات الأعيان ٣/ ٣٣٥، وبغية الوعاة ١/ ٢٨.

(٢) ينظر شرح التسهيل ٣/ ٢٢٨، والتذييل والتكميل ٤/ ٧٣أ، والمساعد ٢/ ٣٣٢، والهمع ٢/ ٤٨.

(٣) ينظر: التذييل ٤/ ٧٣أ، وهمع الهوامع ٢/ ٤٨، وابن الطراوة النحوي ١٩٧.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٢٨. وأنظر: شرح الكافية ١/ ٢٨٠، والمساعد ٢/ ٣٣٢، والتصريح ٢/ ٢٧، وهمع الهوامع ٢/ ٤٨، وشرح الألفية للأشموني ٢/ ٢٤٨.

الثالث: أن الصفة المضافة إلى مرفوعها أو منصوبها واقعة موقع الفعل المفرد، والمصدر المضاف واقع موقع حرف مصدري موصول بالفعل، والموصول المشار إليه محكوم بتعريفه، فليكن الواقع موقعه كذلك.

الرابع: أن المصدر المضاف إلى معرفة معرفة، ولذلك لا ينعت إلا بمعرفة، فلو كانت إضافته غير محضة لحكم بتنكيره ولَنُعِتَ بنكرة، ولجاز دخول (رب) عليه، وأن يجمع فيه بين الألف واللام والإضافة، كما فعل في الصفة المضافة إلى معرفة، نحو[1]:

يَـا رُبَّ غَـابِطِنَـا لَـوْ كَـانَ يَطْلُبُكُـم ... لاَقَـى مُبَـاعَـدَةً مِنْكُـمْ وحِـرْمَـانَـا

ورأيت الحسن الوجه.

أما أبو حيان، فيختار مذهب الجمهور في هذه المسألة، وهو أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه محضة، فعند قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾[2]، نقل كلام ابن عطية[3] حول الآية ثم ناقشه في أمور، منها قوله[4] «وأما قوله لأنه في تقدير الإنفصال، ليس كذلك؛ لأنه لو كان في تقدير الإنفصال، لكانت الإضافة غير محضة، وقد قال بذلك أبو القاسم بن برهان وأبو الحسين بن الطراوة، ومذهبهما فاسد لنعت هذا المصدر المضاف وتوكيده بالمعرفة»[5].

وقد صرح باختياره في هذه المسألة في كتابه التذييل والتكميل، فإنه لما ذكر

---

(١) قائله: جرير من قصيدة يهجو فيها الأخطل. ينظر: ديوانه ١٦٣، والكتاب ١/ ٤٢٧، والمقتضب ٤/ ١٥٠، وشرح المفصل ٣/ ٥١، وشرح التسهيل ٣/ ٢٢٨، ومغني اللبيب ٢/ ٥١١، والعيني ٣/ ٣٦٤، والتصريح ٢/ ٢٨، ٣/ ٢٢٧، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣/ ٢٠٤، هذه رواية الديوان، وله رواية أخرى: * يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَعْرِفُكُمْ *.

(٢) سورة النحل: من الآية ٧٣.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز ١٠/ ٢١٢ ـ ٢١٣.

(٤) البحر المحيط ٥/ ٥١٦.

(٥) وينظر: المصدر نفسه ٣/ ٢٤٣.

رأي ابن برهان وابن الطراوة مع ما عللا به صحة ما ذهبا إليه قال[1]: «وما ذهب إليه فاسد» ـ يعني ابن الطراوة ـ، ثم بين فساد ذلك بقوله[2] «لأنه لم ينب مناب الفعل وحده، وإنما ناب مناب (أن) والفعل، والموصول محكوم بتعريفه، فكذلك ما وقع موقعه، وإنتفاء لوازم التنكير من نعته بنكرة ودخول (رب) عليه والجمع فيه بين (أل) والإضافة، دليل تعريفه وأن إضافته محضة، وقد ورد السماع بتأكيده وبنعته بالمعرفة. قال الشاعر[3] في التأكيد:

فَلَوْ كَانَ حَيٌّ أَمُّ ذِي الوَدْعِ كُلُّهُ لأَهْلَكَ مَا لَمْ تَسْتَمِعْهُ المَسَارِحُ

وقال الشاعر في النعت[4]:

إِنَّ وَجدِيْ بِكَ الشَّدِيْدَ أَرَانِيْ عَاذِراً مَنْ عَهِدْتُ فِيْكَ عَذُولاَ

ثم نقل ردود ابن مالك السابقة، ففي رده السابق تفصيل للرد المجمل في البحر المحيط، فإنه أكد (أم) المضافة بكل، ولا يؤكد إلا المعرفة.

وفي البيت الثاني وصف (وجدي)، وهو مصدر مضاف إلى ياء المتكلم بالشديد، وهو معرفة.

والذي أختاره أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه محضة؛ لمجيء السماع به، ولما ذكره أبو حيان ومن قبله.

---

(١) ٤/ ١٧٣أ.
(٢) ينظر: الحاشية السابقة.
(٣) لم أقف على قائله. ينظر: همع الهوامع ٢/ ٤٨، الدرر اللوامع ٢/ ٥٧.
الوَدْع: خَرَز بيض تخرج من البحر بيضاء تعلقها الجاهلية من العين، القاموس (ودع) ٣/ ٩٢.
المَسَارِح ـ جمع مسرح ـ: وهو الذي تسرح فيه الماشية للرعي، اللسان (سرح) ٢/ ٤٧٨.
(٤) لم أقف على قائله. ينظر: العيني ٣/ ٣٦٦، والتصريح ٢/ ٢٧، وهمع الهوامع ٢/ ٤٨، وشرح الألفية للأشموني ٢/ ٢٤٨، والدرر ا للوامع ٢/ ٥٦.
الوَجْد: الهوى والحب الشديد، اللسان (وجد) ٣/ ٤٤٦.
العَذْل: الملامة، القاموس (عذل) ٤/ ١٤.

تقديم معمول المضاف إليه (غير) عليها

المضاف إليه كالصلة للمضاف، وكما لا يتقدم معمول الصلة على الموصول لا يجوز تقديم معمول المضاف إليه على المضاف، وينبني على هذا القياس أن لا يجوز تقديم معمول المضاف إليه في قولك «أنت أول قاصد خيرا»، فتقول «خيراً أنت أول قاصد».

فإن كان المضاف «غير»، نحو قولك «أنت غير ضارب زيدا»، ففي جواز تقديم معمول المضاف إليه على «غير» في قولك «زيداً أنت غير ضارب» مذاهب:

أولاً: ذهب السيرافي[1] إلى جواز التقديم مطلقاً، فيجوز عنده «زيداً أنت غير ضارب» كما سبق.

ثانياً: ذهب ابن السراج[2]، وابن عقيل[3]، وبعض المغاربة[4] إلى المنع مطلقاً.

ثالثاً: ذهب قوم[5]، منهم الزمخشري[6]، والعكبري[7]، وابن

---

(١) ينظر: إرتشاف الضرب ٢/ ٥٠٩.
(٢) ينظر: الحاشية السابقة.
(٣) ينظر: المساعد ٢/ ٣٣٧.
(٤) ينظر: الحاشية السابقة.
(٥) ينظر: آرتشاف الضرب ٢/ ٥٠٩.
(٦) ينظر: الكشاف ١/ ٧٣.
(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٣٨، و١٢٥٠.

مالك[1]، والرضي[2]، وابن هشام[3]، والسمين الحلبي[4] إلى التفصيل في هذه المسألة:

فإن كانت «غير» مراداً بها النفي جاز تقديم معمول المضاف إليه عليها قياساً على «لم» و«لن» و«لا»، فكما يجوز تقديم معمول المنفي بهذه الأدوات جاز تقديم معمول المضاف إليه على «غير»، فكما تقول «أنا زيداً لا ضارب»، جاز «أنا زيداً غير ضارب»، والدليل على تآخيهما العطف على «غير» بتكرير «لا»، كما في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[5].

وإستدلوا بالسماع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾[7]، حيث تقدم الجار والمجرور «في الخصام»، و«على الكافرين»، وهما معمولان للمضاف إليه «مبين» و«يسير».

ومنه قول الشاعر[8]:

فَتَـىً هُـوَ حَقّـاً غَيْـرُ مُلْـغٍ فَـرِيْضَـةً ... وَلاَ يَتَّخِـذْ يَـوْمـاً هَـوَاهُ خَلِيـلاَ

حيث تقدم معمول المضاف إليه «حقا» على «غير»، والأصل «غير ملغ حقا».

وقول الشاعر[9]:

---

(1) ينظر: التسهيل ١٥٦، وشرح التسهيل ٣/ ٢٣٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٩٥ ـ ٩٩٦.
(2) ينظر: شرح الكافية ١/ ٢٧٥.
(3) ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٦٧٥.
(4) ينظر: الدر المصون ١/ ٧٢.
(5) سورة الفاتحة: من الآية ٧.
(6) سورة الزخرف: من الآية١٨.
(7) سورة المدثر: الآية ١٠.
(8) لم أقف على قائله، ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٣٦، والتذييل والتكميل ٤/ ٧٨ ب، ومغني اللبيب ٢/ ٦٧٥، وشفاء العليل ٢/ ٧٠٦، وهمع الهوامع ٢/ ٤٩، والدرر اللوامع ٢/ ٥٩.
(9) قائله أبو زبيد الطائي، ينظر: ديوانه ٦٢٢، والكتاب ٢/ ١٣٤، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٣٢، والإنصاف ١/ ٤٠٤، وشرح المفصل ٨/ ٦٥، وشرح التسهيل ٣/ ٢٣٦، والمساعد ٢/ ٣٣٧، وشفاء العليل ٢/ ٧٠٦، والدر المصون ١/ ٧٢. =

إِنَّ امْـــرَأً خَصَّنِــــيْ عَمْــــدَاً مَـــوَدَّتَـــهُ   عَلَـى التَّنَـآئِـيْ لَعِنْـدِيْ غَيْـرُ مَكْفُـورِ

حيث تقدم معمول المضاف إليه «عندي» على «غير»، والأصل «غير مكفور عندي».

قالوا: فلو لم يرد بـ«غير» النفي لم يجز تقديم معمول المضاف إليه عليها، كقولك «أكرم القوم غير شاتم زيدا»، فلو قيل «أكرم القوم زيداً غير شاتم» لم يجز؛ لأن النفي غير مراد.

أما أبو حيان فيختار المنع مطلقاً[(١)]، كما وصف مذهب الزمخشري بالضعف، حيث قاس الزمخشري «غير» على «لا»، فأجاز في «غير» تقديم معمول المضاف إليه عليها، قياسا على جواز تقديم معمول ما بعد «لا» عليها، وهو قياس فاسد.

يقول أبو حيان: «وهذا الذي ذهب إليه الزمخشري مذهب ضعيف جداً. . . . . وكون اللفظ يقارب اللفظ في المعنى لا يقضى له بأن يجرى أحكامه عليه، ولا يثبت تركيب إلا بسماع من العرب. ولم يسمع (أنا زيداً غير ضارب)»[(٢)].

لذلك فقد أعرب قوله تعالى: ﴿وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾[(٣)] قائلاً: «(في الخصام) متعلق بمحذوف تفسيره (غير مبين)، أي (وهو لا يبين في الخصام)، ومن أجاز «(أنا)[(٤)] زيداً غير ضارب» بإعمال المضاف إليه في «غير» أجاز أن يتعلق بـ(مبين)، أجرى «غير» مجرى (لا)»[(٥)].

= وفي بعض المصادر «إِنَّ امْرَأً خَصَّنِيْ يَوْماً مَوَدَّتَهُ»

«التَّنَائِي» البعد، القاموس «نأى» ٤/ ٣٩٢، و«مَكْفُور»: مجحود، القاموس «كفر» ٢/ ١٢٨.

(١) ينظر: البحر المحيط ٨/ ٣٧٢، وإرتشاف الضرب ٢/ ٥٠٩، والتذييل والتكميل ٤/ ٧٨ ب.

(٢) البحر المحيط ١/ ٣٠.

(٣) سورة الزخرف: من الآية ١٨.

(٤) هكذا في المخطوط ٩/ ٣٢٤ ب، وفي المطبوع «أما»، وهو تصحيف.

(٥) البحر المحيط ٨/ ٨.

أما قوله تعالى: ﴿عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾[1] فلم يجب عنها[2].

أما قول الشاعر[3]:

فَتَـى هُـوَ حَقّـاً غَيْـرُ مُلْـغٍ فَـرِيضَـةً ... وَلاَ يَتَّخِـذْ يَـوْمـاً هَـوَاهُ خَلِيـلاَ

فجعله من الندور والقلة، حيث لا يقاس عليه، مع مخالفته للأصول، وإحتماله للتأويل، فيمكن أن ينتصب بفعل منفي يدل عليه قوله «غير ملغ»، كأنه قال «وهو فتى لا يلغي حقا».

أما قول الآخر[4].

إِنَّ امْـرَأً خَصَّنِـيْ عَمْـداً مَـوَدَّتَـهُ ... عَلَـى التَنَـآئِـي لَعِنْـدِيْ غَيْـرُ مَكْفُـورِ

فسهل ذلك كون المعمول ظرفا، والظروف يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها، مع أنه محتمل التأويل، كتأويل «هو حقاً غير ملغ»[5].

وحمل ابن عقيل ما استدل به من أجاز التقديم على «غير» مراداً بها النفي على الشذوذ، وعلى أن الظرف يتسع فيه ما لا يتسع في غيره[6].

والذي أراه جواز تقديم معمول المضاف إليه «غير» عليها، إذا أريد بها النفي؛ لأمور:

١ ـ ظاهر الآيتين السابقتين وما ثبت من أشعار العرب. أما تأويل أبي حيان لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾[7] فيظهر فيه التكلف، مع أن الأولى عدم الحذف والتقدير، كما أنه يبقى قوله تعالى: ﴿عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾[8] دون تخريج ـ

---

(١) سورة المدثر: الآية ١٠.
(٢) ينظر: البحر المحيط ٨/ ٣٧٢.
(٣) سبق تخريجه.
(٤) سبق تخريجه.
(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٧٨ ب.
(٦) ينظر: المساعد ٢/ ٣٣٧.
(٧) سورة الزخرف: من الآية ١٨.
(٨) سورة المدثر: الآية ١٠.

فيما وقفت عليه عنده.

٢ ـ قول أبي حيان «إنه لم يسمع من العرب (أنا زيداً غير ضارب)»[١] لا يدل على أنه لم يسمع غيره، بل ثبت عنهم البيتان السابقان.

٣ ـ قول أبي حيان وابن عقيل «إن الظرف يتسع فيه ما لا يتسع في غيره» يصح في قول الشاعر[٢]:

إِنَّ امْـرَأً خَصَّنِـي يَـوْمَـاً مَـوَدَّتَـهُ ... عَلَـى التَّنَـآئِـيْ لَعِنْـدِيْ غَيْـرُ مَكْفُـورِ

لكنه لا يصح في قول الشاعر[٣]:

فَتَـىً هُـوَ حَقّـاً غَيْـرُ مُلْـغٍ فَـرِيْضَـةً ... وَلاَ يَتَّخِـذْ يَـوْمَـاً هَـوَاهُ خَلِيْـلاَ

فإن «حقا» ليس بظرف، ولا جار ومجرور.

---

(١) البحر المحيط ١/ ٣٠.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف

الفصل بين المضاف والمضاف إليه من المسائل التي دار فيها الخلاف بين النحويين، فإذا وقع بين جزأي الإضافة معمول المضاف فالكوفيون يذهبون إلى جواز ذلك في المشهور عنهم(١)، وعزا بعضهم إليهم أنهم يجيزون ذلك في الشعر للضرورة(٢).

وتبعهم في جواز ذلك مطلقاً ابن مالك(٣)، وابن الجزري(٤)، والسمين الحلبي(٥)، وابن هشام(٦)، وابن عقيلَ(٧)، والدماميني(٨)، السيوطي(٩)، والبغدادي(١٠).

---

(١) ينظر: حجة القراءات ٢٧٣، والإرشاد إلى علم الإعراب ٣٣٩، وإئتلاف النصرة ٥١.

(٢) ينظر: الإنصاف ٢/٤٢٧، والخلاف النحوي ٢٤٤ ـ ٢٥١.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٧٩ ـ ٩٩٢، والتسهيل ١٦١، وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٢، وشرح عمدة الحافظ ٤٩.

(٤) ينظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٢٦٣.

(٥) ينظر: الدر المصون ٥/ ١٦١ ـ ١٧٨.

(٦) ينظر: أوضح المسالك ٣/ ١٧٧ ـ ١٨٤.

(٧) ينظر: المساعد ٢/ ٣٧٢.

(٨) ينظر: تعليق الفرائد ٢/ ٧٤ أ ـ ب، مخطوط.

(٩) ينظر: همع الهوامع ٢/ ٥٢ ـ ٥٣.

(١٠) ينظر: الخزانة ٢/ ٢٥٤.

ولهذه المسألة صورتان[١]:

إحداهما أن يكون المضاف مصدراً، والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله، كقراءة[٢] ابن عامر[٣] قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[٤]، وإما ظرفه، كقول بعضهم «ترك يوماً نفسِك وهواها سعي لها في رداها»[٥].

الثانية: أن يكون المضاف وصفاً، والمضاف إليه مفعوله الأول، والفاصل إما مفعوله الثاني، كقراءة بعضهم[٦] قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾[٧]، وإما ظرفه، كقوله ـ ﷺ ـ «هل أنتم تاركو لي صاحبي»[٨].

استدل المجيزون على قولهم بالسماع والقياس. ومن السماع النصوص السابقة، ومن الشعر قول الشاعر[٩]:

---

(١) ينظر: أوضح المسالك ٣/ ١٧٩ ـ ١٨٤.

(٢) ينظر: التبصرة ٥٠٤، والنشر ٢/ ٢٦٣، والبدور الزاهرة ١٠٩، والمبسوط ١٧٥، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٣٢.

(٣) هو أبو عمران عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي، أحد القراء السبعة، ولي قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك، وأقام فيها، وهو مقرىء الشاميين، حتى توفي سنة ١١٨هـ.
ينظر: تهذيب التهذيب ٥/ ٢٧٤، وسير أعلام النبلاء ٥/ ٢٩٢، وغاية النهاية ١/ ٤٢٣.

(٤) سورة الأنعام: من الآية ١٣٧.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٨٢، والتصريح ٢/ ٥٨، وشرح الألفية للأشموني ٢/ ٢٧٦.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٥/ ٤٣٩، وقد أشار إليها إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٣٣.

(٧) سورة إبراهيم: من الآية ٤٧.

(٨) رواه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ «لو كنت متخذاً خليلاً» ٧/ ١٨.

(٩) البيت منسوب لبعض الطائيين، ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٧٨، وشرح عمدة الحافظ ٤٩١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨٧، وشرح الألفية لإبن الناظم ٤٠٧، ومنهج السالك لأبي حيان ٣٠٣، وأوضح المسالك ٣/ ١٨٠، والعيني ٣/ ٤٦٥.
«البُغَاث» طائر ضعيف أغبر، القاموس «بغث» ١/ ١٦٢، و«الأَجَادِل»: جمع أجدل، وهو الصقر القاموس «جدل» ٣/ ٣٤٦.

عَتَوْا إِذْ أَجَبْنَاهُمْ إِلَى السِّلْمِ رَأْفَةً فَسُقْنَاهُمُ سَوْقَ البُغَاثِ الأَجَادِلِ

وقول الآخر(١):

يَطُفْنَ بِحَوْزِيِّ المَرَاتِعِ لَمْ يُرَعْ بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ القِسِيِّ الكَنَائِنِ

وقول الآخر(٢):

يَفْرُكُ حَبَّ السُّنْبُلِ الكُنَافِجِ بِالقَاعِ فَرْكَ القُطُنِ المَحَالِجِ

وقول الآخر(٣):

فَزَجَجْتُهُ بِمَزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ

وقول الآخر(٤):

---

(١) قائله: الطرماح بن حكيم الطائي، ينظر: ديوانه ٤٨٦، والخصائص ٢/ ٤٠٦، والإنصاف ٢/ ٤٢٩، وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٧، وشرح عمدة الحافظ ٤٩٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨٥، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٠٦، ومنهج السالك لأبي حيان ٣٠٣، والعيني ٣/ ٤٦٢، والخزانة ٢/ ٢٥٢.
«الحَوْزِي»: الثور الذي يرأس القطيع من بقر الوحش، فيحوزهن ويحميهن، القاموس «حاز» ـ ٢/ ١٧٣، «المراتع» أماكن الرعي المخصبة، القاموس «رتع» ٣/ ٢٧، «القِسِي»: جمع قوس، القاموس «قوس» ٢/ ٢٤٣، «الكَنَائِن» جمع كِنَانة، وهي جعبة من جلد للسهام، القاموس «كَنَّ» ٤/ ٢٦٤.

(٢) قائله أبو جندل الطهوي، وقيل جندل بن المثنى، ينظر: تهذيب اللغة ١٠/ ٤١٩، وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨٦، وشرح عمدة الحافظ ٤٩٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٠٦، ومنهج السالك لأبي حيان ٣٠٣، والعيني ٣/ ٤٥٧.
«الكُنَافِج»: السمين الممتلىء، القاموس «كنفج» ١/ ٢٠٥، و«المَحَالج» جمع مِحْلَج بكسر الميم، وهي الآلة التي يحلج بها القطن، القاموس «حلج» ١/ ١٨٣.

(٣) لم أعثر على اسم قائله، ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٥٨، ومجالس ثعلب ١٢٥، والخصائص ٢/ ٤٠٦، والإنصاف ٢/ ٤٢٧، وشرح المفصل ٣/ ١٩ ـ ٢٢، وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨٥، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٠٨، والعيني ٣/ ٤٦٨، والخزانة ٢/ ٢٥١.
«زَجَجْتُها»: طعنتها بالزُّج، وهي الحديدة التي في أسفل الرمح. القاموس «زَجَّ» ١/ ١٩١، و«القَلُوص»: الشابة من النوق، القاموس «قلص» ٢/ ٣١٤، «أبو مزادة» رجل.

(٤) قائله عمرو بن كلثوم، ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٦٠٦، والضرائر لابن عصفور ١٩٧، وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨٦، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٠٦، ومنهج=

وَحَلَقَ المَاذِيِّ والقَوَانِسِ فَدَاسَهُمْ دَوْسَ الحَصَادَ الدَّائِسِ

وقول الآخر[1]:

لَئِنْ كَانَ النِّكَاحُ أَحَلَّ شَيءٍ فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٍ حَرَامُ

بجر «مطر»، كما أنشده أبو العباس ثعلب[2].

قول الآخر[3]:

تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَى فِيْ كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيْمَ تَنْقَادِ الصَّيَارِيفِ

يجر «تنقاد»، ونصب «الدراهيم»، كما روى ذلك الكسائي[4].

هذه الأبيات كلها دليل على الصورة الأولى، وأما الصورة الثانية فمن شواهدها قول الشاعر[5]:

مَا زَالَ يُوْقِنُ مَنْ يَؤُمُّكَ بِالغِنَى وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلَةَ المُحْتَاجِ

= السالك لأبي حيان ٣٠٣، والعيني ٣/ ٤٦١.

«المَاذِي»: كالسلاح من الحديد، والمقصود به هنا الدروع، القاموس «مذي» ٤/ ٣٨٩، و«القوانس» جمع قونس، وهو أعلى البيضة من الحديد، القاموس «قنس» ٢/ ٢٤٣، «الدوس»: الوطء، والذل، القاموس «داس» ٢/ ٢١٧.

(١) قائله الأحوص، ينظر ديوانه ١٨٣، وأمالي الزجاجي ٨٢، وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨٦، والعيني ٣/ ٤٦٦، والتصريح ٢/ ٥٩، وشرح أبيات مغني اللبيب ٨/ ٥، ٤١.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨٦.

(٣) قائله: الفرزدق، ينظر: شرح ديوانه ٥٧٠، والكتاب ١/ ٢٨، والكامل ١/ ٢٥٣، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٣، والمحتسب ١/ ٦٩، والخصائص ٢/ ٣١٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨٧، والخزانة ٢/ ٢٥٥.

«تنفي الحصا»: أي تقذفه بيدها، وتنحيه، القاموس «نفى» ٤/ ٣٩٦، و«تنقاد»: من نقد الدراهم، أي تمييز جيدها من رديئها، القاموس «نقد» ١/ ٣٤١.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨٧.

(٥) لم أقف على قائله، ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨٨، وشرح عمدة الحافظ ٤٩٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٠٨، والعيني ٣/ ٤٦٩، والتصريح ٢/ ٥٨.

«يَؤُمُّك»: أي يقصدك، القاموس «أمم» ٤/ ٧٥.

وقول الآخر[1]:

فَــرِشْنِــي بِخَيْــرٍ لاَ أَكُــونَــنْ وَمِـدْحَتَـيْ كَنَــاحِــتِ يَــوْمــاً صَخْــرَةٍ بِعَسِيْــلِ

أما القياس فأدلته ما ذكره ابن مالك[2]، وهي:

١ ـ أن الفاصل فضلة، فهو بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

٢ ـ كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف.

٣ ـ كونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف ـ في الصورة الأولى ـ مقرر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية، فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياس استعماله؛ لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيراً، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية، فحكم بجوازه.

وذهب البصريون متقدموهم ومتأخروهم[3] ـ فهو ظاهر كلام سيبويه[4] ـ، وتبعهم الفراء[5]، والفارسي[6]، والنحاس[7]، ومكي القيسي[8]، والزمخشري[9]،

---

(١) لم أعثر على قائله، ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح ١٦٧، وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٣، ولباب الإعراب ٣٧٦، وأوضح المسالك ٣/ ١٨٤، والمساعد ٢/ ٣٦٨، والعيني ٣/ ٤٨١.
«رِشْنِي»: أصلح حالي وأمري، القاموس «ريش» ٢/ ٢٧٦، و«عَسِيل»: مكنسة المعطار، أو الريشة، القاموس «عسل» ٤/ ١٦.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٧٧، والتذييل والتكميل ٤/ ٩٧ ب.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٢٢٩.

(٤) ينظر: الكتاب ١/ ١٧٨ ـ ١٧٩، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٢٨٩، والدر المصون ٥/ ١٦٤ ـ ١٦٥.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٥٨.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٢٣٠، والخزانة ٢/ ٢٥٤، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم، المقدمة ٦٢.

(٧) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩.

(٨) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٧٢.

(٩) ينظر: الكشاف ٢/ ٥٤.

وابن عطية[1]، وابن خالويه[2]، وأبو البركات الأنباري[3]، والعكبري[4]، وابن يعيش[5]، وابن عصفور[6]، والإسفراييني[7]، والرضي[8]، والكيشي[9] إلى المنع، وقصروا الجواز بالظرف وشبهه في الضرورة الشعرية.

واستدلوا لتأييد مذهبهم بأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، فلا يجوز أن يفصل بينهما، وإنما جاز الفصل بالظرف وحرف الجر للضرورة؛ لأنه يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما[10].

وقالوا إن الأبيات التي أنشدت لا يجوز الاحتجاج بها؛ لأنها مجهولة القائل[11].

أما قراءة ابن عامر فبعضهم وصفها بالخطأ واللحن والقبح فَرَدَّها[12]، وبعضهم ضعفها واستبعدها[13]، وحمل بعضهم قراءته على أنه رأى في بعض

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٦/١٥٨.
(٢) ينظر: الحجة في القراءات السبع ١٥١.
(٣) ينظر: الإنصاف ٢/٤٢٧ ـ ٤٣٦.
(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٤١.
(٥) ينظر: شرح المفصل ٣/ ٢٠ ـ ٢٣.
(٦) شرح الجمل ٢/ ٦٠٥ ـ ٦٠٦.
(٧) ينظر: لباب الإعراب ٣٧٥ ـ ٣٧٧.
(٨) ينظر: شرح الكافية ١/ ٢٩٣.
(٩) ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب ٣٣٩.
(١٠) الإنصاف ٢/ ٤٣١ ـ ٤٣٥، وائتلاف النصرة ٥٣.
(١١) ينظر: الإنصاف ٢/ ٤٣٥، وإئتلاف النصرة ٥٤، والخزانة ٢/ ٢٥٣.
(١٢) كالطبري في تفسيره ٨/ ٣٣، وأبي علي الفارسي في البحر ٤/ ٢٣٠، والنحاس في إعراب القرآن ٢/ ٩٨، وابن خالويه في الحجة في القراءات السبع ١٥١، وأحمد بن حمدان النحوي في الجامع لأحكام القرآن ٨/ ٩٢، والزمخشري في الكشاف ٢/ ٥٤، وابن عصفور في شرحه للجمل ٢/ ٦٠٦.
(١٣) كالفراء في معاني القرآن ١/ ٣٥٨، ومكي القيسي في مشكل إعراب القرآن ١/ ٥٤١، وابن عطية في المحرر الوجيز ٦/ ١٥٨، والإسفراييني في لباب الإعراب ٣٧٧، والرضي في شرح الكافية ١/ ٢٧٢.

المصاحف «شركائهم» مكتوباً بالياء فقرأها بالجر[1].

أما أبو حيان فيختار جواز ذلك وفاقاً للكوفيين ومن تبعهم، اعتماداً على السماع، حيث قال عند قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[2]: «وقرأ ابن عامر كذلك إلا[3]: أنه نصب «أولادهم» وجر «شركائهم»، فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول، وهي مسألة مختلف في جوازها، فجمهور البصريين يمنعونها، متقدموهم ومتأخروهم، ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر، وبعض النحويين أجازها، وهو الصحيح؛ لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر، الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان، قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب، ولوجودها أيضاً في لسان العرب في عدة أبيات قد ذكرناها في كتاب منهج السالك[4] من تأليفنا».

ثم نبه أنه لا يلتفت إلى قول من ردها أو ضعفها منكراً عليهم هذا الصنيع، قال عن الزمخشري: «وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم»[5].

ثم قال بعد ذلك: «وإذا كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة في قول بعض العرب «هو غلام ـ إن شاء الله ـ أخيك»، فالفصل بالمفرد أسهل، وقد جاء الفصل في اسم الفاعل في الإختيار، قرأ بعض السلف: ﴿مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ

---

(١) ينظر: الكشاف ٢/ ٥٤، والإنصاف ٢/ ٤٣٦.
(٢) سورة الإنعام: من الآية ١٣٧.
(٣) البحر المحيط ٤/ ٢٢٩، وانظر المصدر نفسه: ٥/ ٤٣٩.
(٤) ٣٠٣ ـ ٣٠٥.
(٥) البحر المحيط ٤/ ٢٣٠، وانظر موقف أبي حيان تجاهه في رده القراءات في الفصل الخامس.

رُسُلَهُۥٓ﴾[1] بنصب (وعده) وخفض (رسله)»[2].

ثم نقل أبو حيان طَرَفاً من كلام ابن جني في الخصائص يبين فيه قبول كلام العربي إذا كان فصيحاً، وما أورده يقبله القياس، فلعله من لغة قديمة لم يُطلَع عليها، حيث قال[3]: «وقال أبو الفتح: إذا اتفق شيء من ذلك نظر في حال العربي وما جاء به، فإن كان فصيحاً، وكان ما أورده يقبله القياس فالأولى أن يحسن به الظن؛ لأنه يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها. وقال أبو عمرو بن العلاء: ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير. ونحوه ما روى ابن سيرين[4] عن عمر بن الخطاب: أنه حفظ أقل ذلك، وذهب عنهم كثيره، يعني الشعر في حكاية فيها طول، وقال أبو الفتح: فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح إذا سمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ... انتهى ملخصاً مختصراً على بعض ما قاله»[5].

والذي يترجح لي رأي الكوفيين ومن تبعهم، والذي اختاره أبو حيان؛ لقوة أدلتهم وضعف أدلة المعارضين.

فالدليل الأول يرد عليه بأدلة القياس عند ابن مالك.

والقول بأن الأبيات مجهولة القائل لا يصح؛ لأن كثيراً منها معروف القائل،

---

(١) سورة إبراهيم: من الآية ٤٧، وقد سبق تخريج هذه القراءة.

(٢) البحر المحيط ٤/ ٢٣٠.

(٣) البحر المحيط ٤/ ٢٣٠.

(٤) ابن سيرين هو أبو بكر محمد بن سيرين الأنصاري بالولاء، من أشرف التابعين، إمام وقته، روى الحديث، واشتهر بالعبادة والورع، أفاد منه خلق كثير، توفي بالبصرة سنة ١١٠هـ، ينسب إليه كتاب «تعبير الرؤيا».
ينظر: تهذيب التهذيب ٩/ ٢١٤، ووفيات الأعيان ٤/ ١٨١ ـ ١٨٣، وحلية الأولياء ٢/ ٢٦٣.

(٥) قد تصرف أبو حيان في كلام ابن جني، كما قال ذلك آنفاً، بالتلخيص والاقتصار على بعض ما قاله، وهو في الخصائص ١/ ٣٨٥ ـ ٣٩٠، تحت باب بعنوان «باب فيما يرد عن العربي مخالفاً لما عليه الجمهور».

على ما بينت في الهامش، وكون الشاهد مجهول القائل لا يدل على ضعفه أو على عدم صلاحيته للاحتجاج به، ففي شواهد سيبويه أبيات كثيرة مجهولة القائل اتفق النحاة على قبولها.

وأما تخطئة قراءة ابن عامر أو تضعيفها أو مهاجمتها ففيه جرأة، ونعوذ بالله من أن يطعن فيما ثبتت روايته عن النبي ﷺ بالتواتر، حتى وصلت إلى ابن عامر الذي هو من كبار التابعين، ولم ينكر أحد من السلف في عصره شيئاً من قراءته، ولا طعن فيها ولا أشار إليها بضعف[1].

وابن عامر عربي صريح، كان موجوداً قبل أن يوجد اللحن، وقد قرأ القرآن على عثمان بن عفان وغيره[2]. وقد أجمع الصدر الأول الذين هم أفاضل المسلمين على تلقي قراءته بالقبول، وكان الناس بدمشق وسائر بلاد الشام لا يأخذون إلا بقراءة ابن عامر، وما زال الأمر كذلك إلى حدود الخمسمائة[3].

أما ما ذكره بعضهم من أن الحامل لابن عامر على قراءته هذه أنها مكتوبة بالياء في بعض المصاحف، يعني الشامية، أي أنه إعتمد بالرسم فقط فليس هذا مختصاً بالمصاحف الشامية، بل هو كذلك في مصحف أهل الحجاز، وهذا وإن كان كافياً في الدلالة على جر «شركائهم» فليس فيه ما يدل على نصب «أولادهم»، إذ المصحف مهمل من الشكل، فلم يبق له حجة في نصب «الأولاد» إلا النقل المحض[4].

لقد وقف أبو حيان وغيره في هذه المسألة موقفاً محموداً دفاعاً عن هذه القراءة المتواترة عن ابن عامر أحد القراء السبعة، فرحم الله الجميع.

---

(١) إبراز المعاني ٣١٥ ـ ٣١٩، والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤، والدر المصون ٥/ ١٦١ ـ ١٧٨، بتصرف.

(٢) البحر المحيط ٤/ ٢٢٩، ومنهج السالك ٣٠٣، والدر المصون ٥/ ١٦٢، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٣٢.

(٣) النشر ٢/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤، بتصرف.

(٤) أنظر: الرد بتوسع في الدر المصون ٥/ ١٧٥ وما بعدها، والنشر ٢/ ٢٦٥، والخزانة ٢/ ٢٥٥.

التوابع

نعت الضمير

مذهب جمهور النحويين[1] أن الضمير لا ينعت، قال سيبويه[2]: «واعلم أن المضمر لا يكون موصوفاً، من قبل أنك إنما تضمر حين تُرى أن المُحَدَّثَ قد عرف من تعني».

قالوا: لأن الإسم لا يضمر إلا بعد أن يعرف، فاستغنى عن النعت، فالمخاطب قد عرف المقصود به؛ لوضوح معناه، فلم يحتج إلى أن ينعت[3].

ولأن المضمر إشارة إلى المذكور، والإشارة لا تنعت، إنما ينعت المشار إليه، فإذا أضمرت بعد ذكر ثم أردت أن تنعت، فإنما يجري النعت على الظاهر لا على علامة الإضمار التي هي إشارة إليه[4].

وخالف الجمهورَ في ذلك الكسائيُّ[5]، حيث أجاز نعت ضمير الغائب إذا كان

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ١١، ٨٨، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٤٧١، والمقتضب ٤/ ٢٨١، ٢٨٤، والجمل ١٥ ـ ١٦، واللمع ١٣٩، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٧١، والمفصل ١١٦، ونتائج الفكر ٢١٣، وكشف المشكل ١/ ٦٢١، وشرح المفصل ٣/ ٥٦، والتوطئة ١٩١، والمقرب ١/ ٢٢٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٠٦، ولباب الإعراب ٣٩١، وشرح الكافية ١/ ٣١١، والبسيط ١/ ٣٢٠، والملخص في ضبط قوانين العربية ١/ ٥٥٨، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٧٥١، والفوائد الضيائية ٢/ ٤٠.

(٢) الكتاب ٢/ ١١. وأنظر الجزء نفسه ص ٨٨.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/ ١١، ٨٨، والمقتضب ٤/ ٢٨١ ـ ٢٨٤، والجمل ١٥ ـ ١٦، واللمع ١٣٩، وشرح المفصل ٣/ ٥٦، والتوطئة ١٩١، والبسيط ١/ ٣٢٠ ـ ٣٢١، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٧٥١.

(٤) ينظر: نتائج الفكر ٢١٣ ـ ٢١٤.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٢١، وشرح الكافية ١/ ٣١١، وإرتشاف الضرب ٢/ ٥٩٥، والبحر المحيط ٢/ ٤٠٧، ٤/ ٤٩، ١٦١، ٧/ ٢٩٢، والتذييل والتكميل ٤/ ١٣١ ب، والمساعد ٢/ ٤٢٠،=

النعت لمدح أو ذم أو ترحم.

فقد نقل عنه الفراء عند قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ . ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ﴾[١] قوله[٢] «جعلته[٣] تابعاً للإسم المضمر في الفعل».

واحتج بقولهم[٤] «اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم»، وقول الشاعر[٥]:

قَدْ أَصْبَحَتْ بِقَرْقَرَى كَوَانِسَا ... فَلاَ تَلُمْهُ أَنْ يَنَامَ البَائِسَا

حيث جاءت (الرؤوف الرحيم) نعتاً للضمير في (عليه)، وجاءت كلمة (البائس) صفة للضمير في (ينام).

وقد أجاز النعت من الضمير الزمخشري في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾[٦]، حيث أجاز في إعراب (علام الغيوب) في قراءة من قرأ بنصب (علام)[٧] أن يكون صفة لاسم (إنّ) فقال: «ثم نصب (علام الغيوب) على الاختصاص، أو على النداء، أو صفة لاسم (إنّ)»[٨].

= وشفاء العليل ٢/ ٧٥٩.

(١) سورة يونس: الآيتان ٦٢ ـ ٦٣.
(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٧١.
(٣) يعني النعت.
(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٢١، وإرتشاف الضرب ٢/ ٥٩٥، والمساعد ٢/ ٤٢٠.
(٥) لم أقف على قائله. ينظر: الكتاب ٢/ ٧٥، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١١٩، والمساعد ٢/ ٤٢٠، وهمع الهوامع ١/ ٦٦، ٢/ ١١٧.
«قَرْقَرَى»: موضعَ خصب باليمامة، معجم البلدان ٤/ ٣٢٦.
«كوانس» ـ جمع قانس: وهي منزل الظبي ومستتره من الشجر، القاموس (كنس) ٢/ ٢٤٧.
إستعاره هنا للإبل، ينعت إبلا بركت بعد أن شبعت، فلذا نام راعيها؛ لأنها غير محتاجة إلى الرعي.
(٦) سورة المائدة: من الآيتين ١٠٩ ـ ١١٦.
(٧) هي قراءة يعقوب. ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٤١ ـ ٤٢، والبحر المحيط ٤/ ٤٩، والدر المصون ٤/ ٤٨٩.
(٨) الكشاف ١/ ٦٥٢ ـ ٦٥٣، وينظر: المصدر نفسه: ٣/ ٢٩٥.

ويرى ابن مالك رأي الكسائي في جواز النعت من الضمير الغائب فيما يقصد به مدح أو ذمّ أو ترحم، نحو: صلى الله عليه الرؤوف الرحيم، وعمرو غضب عليه الظالم المجرم، وغلامك الطف به البائس المسكين.

هذا في كتابه شرح التسهيل(١)، وأما في كتابه شرح الكافية الشافية(٢) والتسهيل(٣) فقد منع النعت من الضمير مطلقاً.

أما الجمهور، فيحملون ما استُدل به للكسائي وغيره على البدل أو على إضمار (أعني)، كما في البيت السابق، أي: أعني البائس(٤).

أما أبو حيان، فيرى مذهب الجمهور المانعين نعت الضمير مطلقاً، فعند قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾(٥)، نقل الأعاريب الثلاثة التي يراها الزمخشري، ثم قال(٦): «وهذا الوجه الأخير ـ أي كون (علام الغيوب) صفة لا اسم (إن) ـ لا يجوز؛ لأنهم أجمعوا على أن ضمير المتكلم وضمير المخاطب لا يجوز أن يوصفا، وأما ضمير الغائب، ففيه خلاف شاذ للكسائي».

وعند قوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾(٧)، ذكر قراءة(٨) الأعمش(٩)، حيث قرأ بجر (عالم)، ثم ذكر ثلاثة توجيهات لها، ردّ

---

(١) ٣/ ٣٢١.
(٢) ٣/ ١١٦٥.
(٣) ص ١٧٠.
(٤) ينظر: شرح الكافية ١/ ٣١١، وإرتشاف الضرب ٢/ ٥٩٥، والمساعد ٢/ ٤٢٠، وشفاء العليل ٢/ ٧٥٩.
(٥) سورة المائدة: من الآيتين ١٠٩، ١١٦.
(٦) البحر المحيط ٤/ ٤٩.
(٧) سورة الأنعام: من الآية ٧٣.
(٨) وهي كذلك قراءة أبي عمرو والحسن البصري. ينظر: البحر المحيط ٤/ ١٦١، مختصر في شواذ القرآن ٤٤، الدر المصون ٤/ ٦٩٥.
(٩) هو سليمان بن مهران الأعمش الأسدي بالولاء، تابعي مشهور، كان عالماً بالقرآن والحديث والفرائض، نشأ بالكوفة، وبها توفي سنة ١٤٨هـ. =

أحدها وهو أن يكون (عالم الغيب) صفة للضمير؛ لأنه ليس مذهب الجمهور، حيث قال[1]: «وقرأ الأعمش (عالمِ) بالخفض، وَوُجّه على أنه بدل من الضمير في (له)، أو من (رب العالمين)، أو نعت للضمير في (له)، والأجود الأول؛ لبعد المبدل منه في الثاني، وكون الضمير الغائب يوصف، وليس مذهب الجمهور، وإنما أجازه الكسائي وحده»[2].

وفي كتابه التذييل والتكميل[3] ذكر علة امتناع نعت الضمير بمثل ما علل به السهيلي، وهو أن الضمير إشارة بحرف واحد أو حرفين إلى الظاهر المتقدم ذكره، والإشارة لا تنعت، وإنما ينعت المشار إليه، فإذا جئت بالمضمر، فإنما تجيء به بعد تقدم ظاهر يعود عليه، فإذا أردت النعت، نعت ذلك الظاهر».

ثم قال[4] بعد ذلك: «فإن قيل قد ينعت الإسم على معنى المدح والذمّ والترحم، قيل الأصل في النعت التخصيص والبيان، وخلافه محمول عليه، فامتنع الفرع؛ لامتناع الأصل.

وقد ذهب تلميذه السمين الحلبي مذهب الجمهور الذين منعوا نعت الضمير مطلقاً[5]، لكنه عند قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾[6] التمس العذر للزمخشري الذي أجازه في (علاّم الغيوب) في قراءة من قرأ بالنصب أن يكون (علام) صفة لاسم (إنَّ) بأنه[7] «يمكن أن يقال أراد بالصفة البدل، وهي عبارة سيبويه، يطلق

= ينظر: تاريخ بغداد ٩/٣، وسير أعلام النبلاء ٦/٢٢٦، وحلية الأولياء ٥/٤٦.

(١) البحر المحيط ٤/١٦١.

(٢) وأنظر المصدر نفسه ٢/٤٠٧، ٧/٢٩٢.

(٣) ٤/١٢٠أ.

(٤) ٤/١٣١ ب. وأنظر: البسيط ١/٣٢١.

(٥) ينظر: الدر المصون ٤/٦٩٥.

(٦) سورة المائدة: من الآيتين ١٠٩، ١١٦. وقد سبق تخريج هذه القراءة.

(٧) الدر المصون ٤/٤٩٠.

الصفة ويريد البدل[1]، فله أسوة بإمامه واللازم مشترك، فما كان جواباً عن سيبويه، كان جواباً له، ولكن يبقى فيه البدل بالمشتق، وهو أسهل من الأول».

ثم ذكر تخريجاً في هذه الآية غفلوا عنه، فقال[2]: «ولم أرهم خرجوها على لغة من ينصب الجزأين بـ(إِنَّ) وأخواتها، كقوله[3]:

إِنَّ العَجُوزَ خَبَّةً جَرُوزا ... ...

وقوله[4]:

...... إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

وقوله[5]:

لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرَّجِيْعُ عَلَى الفَتَى ......

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ١٥٢، ٤٣١، ٤٣٢.

(٢) الدر المصون ٤/ ٤٩٠.

(٣) هذا صدر بيت لم أقف على قائله، وعجزه: تأْكُلُ في مَقْعَدِهَا قَفِيْزَا. ينظر: النوادر ١٧٢، وشرح التسهيل ٢/ ٩، والمساعد ١/ ٣٠٨، وشفاء العليل ١/ ٣٥٣، واللسان (خبب) ١/ ٣٤٢، وهمع الهوامع ١/ ١٣٤، وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ١٨٤، والدرر ١/ ١١٢.
الخَبَّة: الخداعة، اللسان (خبب) ١/ ٣٤٢.
الجَرُوز: كثيرة الأكل أو سريعة الأكل، القاموس (جرز) ٢/ ١٦٨.
القَفِيز: مكيال، القاموس (قفز) ٢/ ١٨٧.

(٤) هذا جزء من عجز بيت ينسب لعمر بن أبي ربيعة، وليس في ديوانه، والبيت بتمامه:
إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ ... خُطَاكَ خِفَافاً إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْداً
ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٩، والبحر المحيط ٤/ ٤٤٤، والجنى الداني ٣٨٠، والمغني ١/ ٣٧، والمساعد ١/ ٣٠٨، وشفاء العليل ١/ ٣٥٢، وهمع الهوامع ١/ ١٣٤، وشرح شواهد المغني ١/ ١٢٢، وشرح الألفية للأشموني ١/ ٢٧٨، وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ١٨٣.
جنح الليل: أي طائفة الليل حيث يقبل، القاموس (جنح) ١/ ٢١٩.

(٥) قائله القطامي، وعجزه:
..... والشَّيْبُ كَانَ هُوَ البَدِيءُ الأولُ
ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٥٢، والزاهر في معاني كلمات الناس ٢/ ٢٢٤، والجنى الداني ٤٥٨، والمساعد ١/ ٣٠٧، وشفاء العليل ١/ ٣٥٢.

وقوله(١):

كَـــأَنَّ أُذْنَيْـــهِ إِذَا تَشَـــوَّفَـــا قَـــادِمَـــةً أَوْ قَلَمَـــاً مُحَـــرَّفَـــا

ولو قيل به، لكان صواباً».

والذي أراه في هذه المسألة مذهب الجمهور، فيُمنعُ نعتُ الضمير مطلقاً؛ لما عللوا به المنع. وإذا جاء ما ظاهره أنه نعت للضمير، فهو محمول على البدل(٢).

وأمّا قول ابن مالك إن حمله على البدل تكلف، فغير صحيح؛ لظهور البدلية فيه، فيصح أن يحل البدل محل المبدل منه ولا يختل المعنى، فنقول مثلاً: اللهم صل على الرؤوف الرحيم.

---

(١) ينسب هذا البيت لأبي نخيلة ولمحمد بن ذؤيب العماني يصف فرساً. ينظر: الخصائص ٢/ ٤٣٠، وسمط اللآلى ٢/٨٧٦، وشرح التسهيل ٢/ ٩، واللسان (حرف) ٩/ ٤٣، ومغني اللبيب ١/ ١٩٣، وشفاء العليل ١/ ٣٥٢، وهمع الهوامع ١/ ١٣٤، وشرح الألفية للأشموني ١/ ٢٧٩، والخزانة ٤/ ٢٩٢.

«تَشَوَّفَ: نصب أذنيه للاستماع والتطلع للخبر، القاموس (شوف) ٣/ ١٦٠.

«القادمة»: إحدى قوادم الطير. القاموس (قدم) ٤/ ١٦٢.

«القلم المُحَرَّف»: الذي عدل بأحد طرفيه عن الآخر، اللسان (حرف) ٩/ ٤٣.

(٢) ينظر: إعراب القرآن ٢/ ٢٨٣، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٥١٠، ٢/ ١٠٧١.

إبدال النكرة من المعرفة

ذهب البصريون[1]، وعلى رأسهم سيبويه[2]، والمبرد[3]، والزجاج[4]، وابن السراج[5]، وأبو جعفر النحاس[6]، والزجاجي[7]، وأبو علي الفارسي[8]، وابن جني[9]، والصيمري[10]، ومكي القيسي[11]، وابن بابشاذ[12]، وأبو البركات الأنباري[13]، والجزولي[14]، والعكبري[15]، وابن

---

(١) ينظر: شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٠٥، والبحر المحيط ٨/ ٤٩٥، والتذييل والتكميل ٤/ ١٣٩أ، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٢٠، والمساعد ٢/ ٤٢٨.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٤٤١، ٢/ ٩.

(٣) ينظر: المقتضب ٤/ ٢٩٦.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٨٩، ٣/ ١٤٧، و٣٥١، ٤/ ٣٥١، ٥/ ٢٧٩، ٣٤٩.

(٥) ينظر: الأصول ٢/ ٤٧ ـ ٤٨.

(٦) ينظر: إعراب القرآن ١/ ٣٠٧، ٣/ ٣٥٦، ٤/ ٨، و٥/ ١٤٣، ٢٦٣، و٢٧٢.

(٧) ينظر: الجمل ٢٣ ـ ٢٤.

(٨) ينظر: المسائل المنثورة ٤٦ ـ ٤٧.

(٩) ينظر: اللمع ١٤٤، والمحتسب ٢/ ٦٥.

(١٠) التبصرة والتذكرة ١/ ١٥٧.

(١١) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ١٢٧، ٢/ ٤٦٢، ٧٩٨، ٨٣٢.

(١٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤٢٥.

(١٣) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٥١، ٢/ ١٣٩، ٣١٦، ٥٢٣، ٥٢٥.

(١٤) ينظر: المقدمة الجزولية ٧٦.

والجزولي هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي المراكشي، لازم ابن بري فأخذ عنه النحو واللغة، وتصدر للإقراء بالمرية، والجزائر، توفي سنة ٦١٠هـ. له المقدمة في النحو، وشرح الإيضاح للفارسي، وشرح قصيدة بانت سعاد، وغيرها.

ينظر: وفيات الأعيان ٣/ ٤٨٨ ـ ٤٩١، وبغية الوعاة ٢/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧، والمختصر في أخبار البشر ٣/ ١٢١ ـ ١٢٢.

(١٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٧٤، ٢/ ٧٥٧، ٨٨٦، ١١١٠، ١١٥٧، ١٢٩٧.

معط[1]، وابن يعيش[2]، والشلوبين[3] وابن الحاجب[4]، وابن عصفور[5]، وابن مالك[6]، والإسفراييني[7] وابن الناظم[8]، الرضي[9]، والمرادي[10]، وابن هشام[11]، والجامي[12] إلى جواز إبدال النكرة من المعرفة دون اشتراط أن تكون موصوفة، أو تكون من لفظ المبدل منه ـ كما هو مذهب آخرين، كما سيأتي إن شاء الله. وعزاه السيوطي[13] إلى الجمهور.

وهو ظاهر مذهب الزمخشري، حيث أجاز إبدال النكرة من المعرفة دون أن توصف في الكشاف[14]، وإن كان قد جعله ابن جمعة الموصلي متابعاً للكوفيين في إشتراط وصف النكرة[15]. كما أنه ظاهر مذهب ابن أبي الربيع، حيث أجاز إبدال النكرة من المعرفة دون الوصف في كتابه الملخص[16]، وذكر في كتابه البسيط في شرح الجمل[17] أن الأكثر أن توصف النكرة عند إبدالها من المعرفة، ولم يجعله

---

(١) ينظر: الفصول الخمسون ٢٣٨.
(٢) ينظر: شرح المفصل ٣/ ٦٨.
(٣) ينظر: التوطئة ٢٠٢.
(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٥١.
(٥) ينظر: شرح الجمل ١/ ٢٨٦، والمقرب ١/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥.
(٦) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٣١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨١، وشرح عمدة الحافظ ٥٨١.
(٧) ينظر: لباب الإعراب ٣٩٣.
(٨) ينظر: شرح الألفية ٥٥٧.
(٩) ينظر: شرح الكافية ١/ ٣٤٠.
(١٠) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥.
(١١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١٢١.
(١٢) ينظر: الفوائد الضيائية ١/ ٦٦.
(١٣) ينظر: همع الهوامع ٢/ ١٢٧.
(١٤) ينظر ٤/ ٢٧٤.
(١٥) ينظر: شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٠٥.
(١٦) ينظر: ١/ ٥٦٣.
(١٧) ينظر: ١/ ٣٩٨.

شرطاً، ولكن أبا حيان[١] وابن عقيل[٢] قد جعلاه متابعاً للكوفيين في اشتراط وصف النكرة عند إبدالها من المعرفة.

وقد استدل المجيزون على ذلك بالسماع، ومنه:

١ ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾[٣]، فإن «طوى» بدل، وهو نكرة من «الواد»، وهو معرفة، ولم توصف النكرة، ولم تكن من لفظ المبدل منه.

٢ ـ قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ﴾[٤]، في قراءة رفع «مهاجراتٌ»[٥]، فإن بعضهم[٦]: قد أعرب «مهاجرات» في هذه القراءة بدلاً، وهي نكرة لم توصف، من «المؤمنات»، وهو معرفة، ولم يكن البدل من لفظ المبدل منه.

٣ ـ قول الشاعر[٧]:

فَـإِلَـى ابـنِ أُمِّ أنـاسٍ أَرْحَـلُ نَـاقَتِـيْ ... عَمْـرٍو سَتُنْجِـحُ حَـاجَتِـي أَوْ تُـزْحِـفُ

مَلِـكٍ إِذَا نَـزَلَ الـوُفُـودُ بِبَـابِـهِ ... غَـرَفُـوا غَـوَارِبَ مُـزْبِـدٍ لاَ يُنْـزَفُ

---

(١) التذييل والتكميل ٤/١٣٩ أ.

(٢) ينظر: المساعد ٢/٤٢٩.

(٣) سورة طه: من الآية ١٢.

(٤) سورة الممتحنة: من الآية ١٠.

(٥) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ١٥٦.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٨/٢٥٦، والدر المصون ١٣٤ أ، المخطوط.

(٧) قائله بشر بن أبي خازم الأسدي، ينظر: ديوانه ١٥٥، والكتاب ٢/٩، والأصول ٢/٨٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٤ ـ ١٥، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ٥٠٠، واللسان «زحف» ٩/١٣٠، والتذييل والتكميل ٤/١٣٨ ب، والخزانة ١/٧٢.
«أم أناس»: هي بنت ذهل بن شيبان، وهي إحدى جدات الممدوح الملك عمرو بن هند، «أنجحت حاجتي»: ظفرت بها، القاموس «نجح» ١/٢٥١، و«الازحاف»: الإعياء والكلال، اللسان «زحف» ٩/١٣٠، و«غوارب»: أعالي الماء، القاموس «غرب» ١/١١١، وفي بعض روايات، غير الديوان: «عرفوا»، وكذلك «موارد»، والموارد: مناهل الماء، القاموس «ورد» ١/٣٤٤ ـ ٣٤٥، و«المزيد»: البحر يعلوه الزبد لتلاطم أمواجه، والزبد الذي لا خير فيه، القاموس «زبد» ١/٢٩٧، «ينزف»: ينفد ماؤه، القاموس «نزف» ٣/١٩٨.

فـ«ملك» نكرة أبدلت من «ابن أم أياس»، أو من «عمرو»، وهو معرفة، ولم توصف النكرة، ولم تكن من لفظ المبدل منه.

٤ ـ قول الشاعر[١]:

وَلاَ يَلْبَــثِ العَصْــرَانِ يَــوْمٌ ولَيْلَــةٌ ... إذَا طَلَبَــا أنْ يُــدْرِكَــا مَــا تَيَمَّمَــا

فـ «يوم وليلة» نكرتان مبدلتان من «العصران»، وهو معرفة، ولم توصف النكرة، ولم تأت من لفظ المبدل منه.

٥ـ قول الشاعر[٢]:

فَــلاَ وَأبِيْــكَ خَيْــرٍ مِنْــكَ إنِّــيْ ... لَيُــؤْذِيْنِــيْ التَحَمْحُــمُ وَالصَّهِيْــلُ

فـ «خير منك» نكرة مبدلة من «أبيك»، وهو معرفة، ولم توصف النكرة، ولم تأت من لفظ المبدل منه.

٦ ـ قول الشاعر[٣]:

---

(١) قائله: حميد بن ثور ينظر: ديوانه ٨، والكامل ١/ ٢١٨، وأمالي القالي ١/ ٢٣٨، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣١، وشرح عمدة الحافظ ٥٨١، والبحر المحيط ٨/ ٥٥٩، واللسان «عصر» ٤/ ٥٧٦.
«العصران»: الدهر، والعصر: ما يلي المغرب، القاموس «عصر» ٢/ ٩٠، «تيمما»: قصدا، القاموس «أمم» ٤/ ٧٥.

(٢) قائله: شمير بن الحارث الضبي، ينظر: النوادر ١٢٤، والمقرب ١/ ٢٤٥، وشرح الجمل ١/ ٢٨٦، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣١، وشرح عمدة الحافظ ٥٨١، والنكت الحسان ١٢٥، والمساعد ٢/ ٤٢٩، والخزانة ٢/ ٣٦٢.
«التَحَمْحُم»: صوت الفرس إذا طلب العلف، والبرذون عند الشعير، القاموس «حَمَّ» ٤/ ١٠١، و«الصَّهِيْل» الصوت مطلقاً مع بحة، القاموس «صهل» ٤/ ٤.

(٣) لم أقف على قائله، ينظر: الحيوان ٦/ ١١٢، وشرح الجمل ١/ ٢٨٧، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٠٥، واللسان «جَلَّ» ١١/ ١٢١، والخزانة ٢/ ٣٦٤. وفي رواية:
«إنَّا وَجَدْنَا بَنِيْ جِلاَّنَ كُلَّهُمُ.....».
«ساعد الضب»: ذراعه، القاموس «سعد» ١/ ٣٠٢، أي أن بني خولان أو جلان متساوون في مزية رشق السهام.

إِنَّـا وَجَـدْنَـا بَنِـي خَـوْلاَنَ قَـاطِبَـةً:   كَسَـاعِـدِ الضَّـبِ لاَ طُـوْلٍ وَلاَ قِصَـرِ

فـ «لا طول ولا قصر» مبدلة من «ساعد الضب»، فالبدل نكرة، لم توصف، ولم تأت من لفظ المبدل منه المعرفة.

وعللوا ما ذهبوا إليه[1]، بأن البدل والمبدل منه ليسا كالشيء الواحد؛ لأنه في تقدير تكرار العامل. فهما جملتان، فيجوز أن تكون إحداهما معرفة، والأخرى نكرة، بخلاف النعت، فإن المعرفة لا تنعت إلا بالمعرفة، وكذا النكرة لا تنعت إلا بالنكرة.

واستحسن بعض من يرى هذا الرأي[2] أن توصف النكرة، لكنه ليس بشرط، وإنما حسن بدل النكرة من المعرفة إذا وصفت لأنها بهذه الصفة قد تخصصت، فصار فيها فائدة زائدة على ما تقدم.

أما الكوفيون فقد اختُلف في المنقول عنهم فقد نسب ابن مالك[3] إليهم أنهم يشترطون في إبدال النكرة من المعرفة إتحاد اللفظين، كما في قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[4]. فـ «ناصية» الثانية نكرة، وهي بدل من الأولى «الناصية»، وهي معرفة، وإنما جاز ذلك لاتحاد اللفظين.

وذكر ابن عصفور[5]، وابن جمعة الموصلي[6]، أنهم يشترطون في إبدال النكرة من المعرفة أن توصف، قالوا: لأن النكرة لا تفيد في البدل إلا أن تكون موصوفة، ألا ترى أنك إذا قلت: (مررت بمحمد رجل) لم يكن مفيداً، إذ المعلوم

---

(١) ينظر: البسيط ١/ ٣٩٤.
(٢) ينظر: المسائل المنثورة ٤٦ ـ ٤٧، واللمع ١٤٤، والمحتسب ٢/ ٦٥، والمفصل ١٢١ ـ ١٢٢، والكشاف ٣/ ٣٩٤، و٤/ ٢٧٢، وشرح المقدمة المحسبة ٤٢٥، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٥١، ولباب الإعراب ٣٩٣، والبسيط ١/ ٣٩٨.
(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٣١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨١، وشرح عمدة الحافظ ٥٨١.
(٤) سورة العلق: الآيتان ١٥ ـ ١٦.
(٥) ينظر: شرح الجمل ١/ ٢٨٦.
(٦) ينظر: شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٠٥، وأنظر: الموفي في النحو الكوفي ٦١.

أن محمداً رجل، فإذا وصفته أفاد، فالبدل للإيضاح، والشيء لا يوضح بما هو أخفى منه.

وذكر بعضهم[1] أن اشتراط وصف النكرة هو مذهب الكوفيين والبغداديين، وأن البغداديين اشترطوا كذلك أن تكون النكرة من لفظ المبدل منه «المعرفة»، واستدلوا على ذلك بأنه لم يجيء شيء من بدل النكرة إلا كذلك، كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ. نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾.

وكقول الشاعر[2]:

وكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ ... وَرِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشُلَّتِ

وقد خالف أبو حيان ابن مالك فيما نسبه إلى الكوفيين، بل يرى أن مذهبهم اشتراط وصف النكرة عند إبدالها من المعرفة، وأن مذهب البغداديين اشتراط وصفها مع كونها من لفظ المبدل منه «المعرفة»، كما ذكر ذلك بعض أصحابه[3].

وتبعه في نسبة هذه الآراء ابن عقيل[4].

وقد تبع الكوفيين في اشتراط وصف النكرة عند إبدالها من المعرفة عبد القاهر الجرجاني[5]، والسهيلي[6]، والحيدرة اليمني[7]، والكيشي[8].

---

(١) ينظر: شرح الجمل ١/٢٨٦، وإرتشاف الضرب ٢/ ٦٢٠، والتذييل والتكميل ٤/١٣٨ ب، والبحر المحيط ٦/ ٢٠٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٢٥٤، والمساعد ٢/٤٢٨ ـ ٤٢٩.

(٢) قائله كثير عزة، ينظر: ديوانه ٩٩، والكتاب ١/ ٢١٥، ومجاز القرآن ١/ ٨٧، والمقتضب ٤/ ٢٩٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٤٢، وشرح المفصل ٣/٦٨، والخزانة ٢/ ٣٧٦.
«الشلل» آفة تصيب اليد أو الرجل فتيبس أو تسترخي منه، القاموس «شلل» ٣/ ٤٠٢.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٦٢٠، والتذييل والتكميل ٤/١٣٨ ب، والبحر المحيط ٦/ ٢٠٢.

(٤) ينظر: المساعد ٢/٤٢٨ ـ ٤٢٩.

(٥) ينظر: شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٠٥.

(٦) ينظر: نتائج الفكر ٢٩٨، والمساعد ٢/٤٢٩.

(٧) ينظر: كشف المشكل ٢/ ٢٥.

(٨) ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب ٣٨٥.

أما أبو حيان فيختار[1] مذهب البصريين الذين لا يشترطون في إبدال النكرة من المعرفة أن توصف، أو أن تكون من لفظ المبدل منه، حيث أعرب الآيات التي لم توصف فيها النكرة، ولم تكن من لفظ المبدل منه بدلا من المعرفة.

فمثلاً عند قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ﴾[2] قال[3]: «وقرىء»[4] «مهاجراتٌ» بالرفع على البدل من (المؤمنات)»[5].

ورد ما ذهب إليه البغداديون بأنهم محجوجون بالسماع من كتاب الله عز وجل، وكلام العرب[6].

وفي كتبه الأخرى[7] احتج لصحة ما ذهب إليه بأنه قد سمع إبدال النكرة من المعرفة، وليس من لفظ الأول، ولا موصوفة، ومنه قول الشاعر[8]:

فَلاَ وَأَبِيكَ خَيْرٍ مِنْكَ إِنِّي ... لَيُؤْذِينِي التَّحَمْحُمُ والصَّهِيلُ

فـ«خير» بدل من «أبيك». وهو نكرة من معرفة، ولم توصف.

وقد تبعه في هذا الاختيار السمين الحلبي[9].

والذي أراه أنه لا يشترط في إبدال النكرة من المعرفة أن توصف، ولا أن تكون

---

(١) البحر المحيط ٨/ ٤٩٥، وإرتشاف الضرب ٢/ ٦٢٠، والنكت الحسان ١٢٥، وتقريب المقرب ٧٨.

(٢) سورة الممتحنة: من الآية ١٠.

(٣) البحر المحيط ٨/ ٢٥٦.

(٤) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ١٥٦.

(٥) وأنظر: البحر المحيط: ٢/ ١٤٥، ٣/ ٥٣٤، ٥/ ٣٨٦، ٦/ ٣٣٧، ٣٦٠، ٧/ ٣٩٢، ٤٢٣، ٨/ ٦٤، ٤٩٨.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٦/ ٢٠٢.

(٧) ينظر: إرتشاف الضرب ٢/ ٦٢٠، والنكت الحسان ١٢٥.

(٨) سبق تخريجه.

(٩) ينظر: الدر المصون ٢/ ٣٨٩، ٧/ ٤٤، والمخطوط: ٨٢أ، و٢٣ب - ٢٤أ، ٦٠أ، ١٣٤أ.

من لفظ المبدل منه، إذ قد جاء السماع من كتاب الله عز وجل وأشعار العرب بإبدال النكرة من المعرفة دون أن توصف، ولا أن تكون من لفظ المبدل منه، لكني أستحسن ما استحسنه بعض النحويين وهو أن توصف النكرة؛ لأنها إذا وصفت فقد تخصصت، فصار فيها فائدة زائدة على ما تقدم، على أن ذلك ليس شرطاً.

الإبدال من ضميري المتكلم والمخاطب

للإبدال من ضميري الحاضر، أي المتكلم والمخاطب أربعة أحوال:

الأولى: أن يكون بدل بعض من كل، كقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ﴾[1]، فـ«من» بدل من الضمير المجرور في «لكم»، وقول الشاعر[2]:

أَوْعَدَنِي بالسِّجْنِ والأَدَاهِمِ ... رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ

فـ«رجلي» بدل من ياء المتكلم في «أوعدني».

الثانية: أن يكون بدل إشتمال، كقول الشاعر[3]:

ذَرِينِي إِنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا ... وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا

---

(١) سورة الأحزاب: من الآية ٢١.

(٢) قائله العديل بن الفرخ، ينظر: شرح المفصل ٣/ ٧٠، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٥٩، واللسان «وعد» ٣/ ٤٦٣، والعيني ٤/ ١٩٠ والتصريح ٢/ ١٦٠، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٧، والخزانة ٢/ ٣٦٦.
«الأداهم»: جمع أدهم، وهو القيد، القاموس «دهم» ٤/ ١١٥، و«شَثْنَة»: غليظة خشنة، القاموس «شثن» ٤/ ٢٣٩، «المناسم»: جمع منسم، وهو خف البعير، القاموس «نسم» ٤/ ١٨٠.

(٣) قائله عدي بن زيد العبادي، ينظر: ديوانه ٣٥، والكتاب ١/ ١٥٦، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٧٣، وشرح المفصل ٣/ ٦٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٨٩، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣٦، والعيني ٤/ ١٩٣، والخزانة ٢/ ٣٦٨.
«ألفيتني»: وجدتني، القاموس «لفى» ٤/ ٣٨٦، و«مُضَاعا»: ذاهبا ومهملا، القاموس «ضاع» ٣/ ٥٧.

فـ «حلمي» بدل من الياء في «ألفيتني».

وكقول الشاعر[1]:

بَلَغْنَــا السَّمَــاءَ مَجْــدُنَــا وَسَنَــاؤُنَــا ... وَإِنَّــا لَنَــرْجُــو فَــوْقَ ذَلِــكَ مَظْهَــرَا

فـ «مجدنا» بدل من فاعل «بلغنا» بدل إشتمال.

الثالثة: أن يكون بدل كل من كل، وسيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالى.

الرابعة: أن يكون بدل غلط، وهو مقتضى القسمة، ولم يرد في شعر، ولا نثر[2].

وظاهر كلام سيبويه منع الإبدال من ضمير الحاضر مطلقاً في قوله: «فإذا قلت (بي المسكين كان الأمر) أو (بك المسكين مررت) فلا يحسن فيه البدل؛ لأنك إذا عنيت المخاطب أو نفسك فلا يجوز أن يكون لا يدري من تعني؛ لأنك لست تحدث عن غائب»[3].

لكن نراه يجيز الإبدال من ضمير الحاضر في بعض الأساليب، كقول الشاعر[4]:

ذَرِينِــي إِنَّ أَمْــرَكِ لَــنْ يُطَــاعَــا ... وَمَــا أَلْفَيْتِنِــي حِلْمِــي مُضَــاعَــا

فقد أجاز[5] أن يكون حلمي بدلا من ياء المتكلم في «ألفيتني».

ومثله «مطرنا سهلنا وجبلنا»، حيث أجاز[6] أن يكون «سهلنا وجبلنا» بدلا من «نا» ضمير المتكلمين، والبدل فيهما بدل إشتمال.

---

(١) قائله: النابغة الجعدي، ينظر: ديوانه ٧٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٦٠، والعيني ٤/ ١٩٣، والتصريح ٢/ ١٦٠، وشرح الألفية للأشموني ٣/ ٩٩.
«سناؤنا»: شرفنا ورفعتنا، القاموس «سنى» ٤/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥، و«مظهرا»: ظهوراً، القاموس «ظهر» ٢/ ٨٢.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٥١.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/ ٧٦.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) ينظر: الكتاب ١/ ١٥٠ ـ ١٥٦.

(٦) ينظر: الكتاب ٢/ ١٥٨ ـ ١٥٩.

فيظهر من كلام سيبويه أنه يجيز بدل الإشتمال من ضمير الحاضر، ويمنع غيره.

وقد ألحق بعض النحويين ببدل الإشتمال بدل بعض من كل، وبدل الغلط أو الإضراب، حيث إن وجه الإفادة واحد[1].

وقد ذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه جماعة، منهم المبرد[2]، والزجاج[3]، وأبو جعفر النحاس[4]، وابن جني[5]، ومكي القيسي[6]، والجرجاني[7]، والزمخشري[8]، وابن عطية[9]، وأبو البركات الأنباري[10]، والعكبري[11]، وابن يعيش[12]، وابن الحاجب[13]، وابن عصفور[14]، والقرطبي[15]، والرضي[16]، وابن أبي الربيع[17]، والكيشي[18]. وعزاه بعضهم إلى البصريين[19].

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٥٢، والفوائد الضيائية ٢/ ٦٧.
(٢) ينظر المقتضب ٣/ ٢٧٢.
(٣) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٣٢.
(٤) ينظر: إعراب القرآن ٢/ ٥٨، و٤/ ٣٦.
(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٣١١.
(٦) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧، و٢/ ٦٣٧.
(٧) ينظر: المقتصد ٢/ ٩٣٠ ـ ٩٣٢.
(٨) ينظر: المفصل ١٢٢.
(٩) ينظر: المحرر الوجيز ١٠/ ٢٥٩.
(١٠) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣١٥، و٢/ ٣٣٢.
(١١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٨٣.
(١٢) ينظر: شرح المفصل ٣/ ٧٠.
(١٣) ينظر: الكافية ١٣٩، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٥١ ـ ٤٥٢.
(١٤) ينظر: شرح الجمل ١/ ٢٨٩ ـ ٢٩١، والمقرب ١/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦.
(١٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٦/ ٣٩٦.
(١٦) ينظر: شرح الكافية ١/ ٣٤١ ـ ٣٤٢.
(١٧) ينظر: البسيط ١/ ٣٩٦.
(١٨) ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب ٣٨٦.
(١٩) ينظر: ائتلاف النصرة ٥٦.

وذهب جماعة من النحويين، منهم ابن مالك[1]، وابنه بدر الدين[2]، والمرادي[3]، وابن هشام[4]، وابن عقيل[5]، وغيرهم[6] إلى التفصيل في هذه المسألة، فأجازوا الإبدال من ضمير الحاضر بدل بعض من كل، وبدل إشتمال، أما بدل كل من كل ففيه أيضاً تفصيل، فإن أفاد إحاطة أو توكيداً جاز، وإن لم يفد إحاطة وتوكيداً منع، وأجازه بعضهم[7] على قلة.

فمثال ما أفاد إحاطة وتوكيداً قوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾[8]، فـ (أولنا وآخرنا) بدل من ضمير المتكلمين في «لنا»، وإنما جاز لإفادته الإحاطة.

وكقول الشاعر[9]:

فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا فِيْ مَقَامِنَا ... ثَلاَثَتِنَا حَتَّى أُزِيْرُوا المَنَائِيَا

فقوله «ثلاثتِنا» بدل من ضمير المتكلمين في «مقامنا»، وإنما جاز لإفادته الإحاطة.

وعللوا[10] جواز ما أفاد إحاطة وتوكيداً بأنه نزل منزلة «كل»، ووجه الإمتناع إذا لم يفد الإحاطة عدم الإفادة حينئذ. فمثال ما لم يفد الإحاطة قول أبي موسى

---

(١) ينظر شرح التسهيل ٣/ ٣٣٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨١ ـ ١٢٨٤، وشواهد التوضيح ٢٠٧، وشرح عمدة الحافظ ٥٨٩.

(٢) ينظر: شرح الألفية ٥٥٨.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٢٥٨.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ٣/ ٤٠٧، وشرح شذور الذهب ٥٧٤.

(٥) ينظر: شرح الألفية ٢/ ٢٥٠.

(٦) ينظر: التصريح ٢/ ١٦١ ـ ١٦٢، وشرح الألفية للأشموني ٣/ ٩٩.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٣٤.

(٨) سورة المائدة: من الآية ١١٤.

(٩) قائله: عبيدة بن الحارث رضي الله عنه، ينظر: سيرة النبي ﷺ لابن هشام ٢/ ٣٩٣، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣٤، وشواهد التوضيح ٢٠٧، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٥٩، والعيني ٤/ ١٨٨.

«ثلاثتنا»: يريد نفسه وعايا وحمزة رضي الله عنهم، وذلك في معركة بدر.

(١٠) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٣٤، والتصريح ٢/ ١٦١.

الأشعري[1] رضي الله عنه: «أتينا رسول الله ﷺ نفر من الأشعريين»[2].

وعلل البصريون ومن تبعهم[3] على اختلاف بينهم في التفصيل ـ كما سبق ـ بأن الغرض من البدل بيان الأول، وضمير المخاطب والمتكلم في غاية الوضوح، لا يدخلهما لبس، فلم يجز فيهما بدل كل من كل، إذ لا فائدة فيه. أما إفادة بدل بعض من كل، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط فظاهرة؛ لأن مدلول هذه الثلاثة غير مدلول الأول، بعكس بدل كل من كل، إذ مدلوله مدلول الأول، ولأن الإبدال من ضميري المتكلم والمخاطب يؤدي إلى وقوع الظاهر موقعهما، وذلك لا يجوز إلا في النداء والاختصاص.

وذهب الأخفش[4]، والكوفيون[5] إلى جوازه مطلقاً دون تفصيل، ومال إلى رأيهم بعض المحدثين[6].

واستدلوا بالسماع والقياس. أما السماع فكقوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[7]، حيث يرى الأخفش أن «الذين» بدل من الضمير المنصوب في

---

(1) هو عبد الله بن قيس بن سليم الأشعري الصحابي، من الشجعان الولاة الفاتحين، قدم مكة عند ظهور الإسلام، فأسلم وهاجر إلى أرض الحبشة، تنقل في العراق والمشرق فاتحاً، وهو أحد الحكمين بين علي ومعاوية رضي الله عنهم، كان أحسن الصحابة صوتاً بالقرآن، توفي بالكوفة سنة ٤٤هـ.
ينظر: حلية الأولياء ١/٢٥٦، وأسد الغابة ٣/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦، وغاية النهاية ١/ ٤٤٢.

(2) رواه البخاري، كتاب المغازي، باب قدوم الأشعريين وأهل اليمن، ٨/ ٩٨.

(3) ينظر: المقتضب ٢/ ٩٣٠، وشرح المفصل ٣/ ٧٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩٠، والمقرب ١/ ٢٤٦، وشرح الكافية ١/ ٣٤١، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٠٦.

(4) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٢٦٩، وشرح المفصل ٣/ ٧٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨٤، وشرح الكافية ١/ ٣٤١، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٢٢.

(5) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨٤، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٠٦، وائتلاف النصرة ٥٦، وهمع الهوامع ٢/ ١٧٢.

(6) ينظر: التوابع في النحو العربي ١٣٣.

(7) سورة الأنعام: من الآية ١٢.

«ليجمعنكم»[1].

وكقول الشاعر[2]:

أَنَـا سَيْـفُ العَشِيْـرَةِ فَـاعْـرِفُـونِـيْ   حُمَيْـداً قَـدْ تَـذَرَّيْـتُ السَّنَـامَـا

فـ «حُمَيداً» بدل كل من كل من الياء في «اعرفوني».

وقول الشاعر[3]:

وَشَـوْهَـاَء تَعْـدُو بِـيْ إِلَـى صَـارِخِ الـوَغَـى   بِمُسْتَلْئِـمٍ مِثْـلِ الفَنِيْـقِ المُـرَحَّـلِ

فـ«مُسْتَلْئِم» بدل كل من كل من الياء في «بي».

وقول الشاعر[4]:

بِكُـمْ قُـرَيْـشٍ كُفِيْنَـا كُـلَّ مُعْضِلَـةٍ   وَأَمَّ نَهْـجَ الهُـدَى مَـنْ كَـانَ ضِلِّيـلا

فـ«قريش» بدل كل من كل من الضمير في «بكم».

وقول الشاعر[5]:

---

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٢٦٩.

(٢) قائله حميد بن ثور الهلالي، ينظر: ديوانه ١٣٣، والمنصف ١/ ١٠، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٠٨، وشرح المفصل ٩/ ٨٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩١، وضرائر الشعر ٥٠، والمساعد ٢/ ٤٣٢، والخزانة ٢/ ٣٩٠.
«تَذَرَّيْتُ»: علوت ذروة سنام المجد، القاموس «ذرا» ٤/ ٣٣٠.

(٣) قائله ذو الرمة، ينظر: ديوانه ٥١٩، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣٤، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٦٠، وشفاء العليل ٢/ ٧٦٩، والعيني ٤/ ١٩٥.
«شَوْهَاء»: هي الطويلة الرائعة، القاموس «شاه» ٤/ ٢٨٧، «مُسْتَلْئِم»: لابس اللَّأمَة، وهي الدرع، القاموس «لؤم» ٤/ ١٧٤، «الفَنِيْق»: الفحل المكرم، القاموس: «فنق» ٣/ ٢٧٧، و«المُرَحَّل»: المرسل من مكانه، القاموس «رحل» ٣/ ٣٨٣.

(٤) قائله عدي بن زيد، ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٣٥، وإرتشاف الضرب ٢/ ٦٢٢، وشفاء العليل ٢/ ٧٦٩، والتصريح ٢/ ١٦١.
«أَمَّ»: قصد، القاموس «أمم» ٤/ ٧٥.

(٥) قائله أسماء بن خارجة، مخاطباً الذئب، وقد طمع في ناقته «الهَبَالَة»، ينظر: الخصائص ٢/ ٧٢، واللسان «أوس» ٦/ ١٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨٥، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٠٧. =

فَـــــلأَحْشَـــــأَنَّـــــكَ مِشْقَصـــــاً أَوْســـــاً أُوَيْـــــسُ مِـــــنَ الهَبَـــــالَـــــهْ

فـ«أَوْساً» بدل كل من الكاف في «لأَحْشَأَنَّكَ».

أما القياس[1] فإنه يجوز إبدال النكرة من المعرفة إتفاقاً، وإن كان المبدل منه أبين من البدل وأظهر، ولذلك يجوز إبدال الظاهر من المضمر مطلقاً.

كما أنه قد جاز أن يبدل من ضمير الغائب بدل كل من كل بلا خلاف، نحو قول الشاعر[2]:

عَلَـى حَـالَـةٍ لَـوْ فِـيْ القَـوْمِ حَـاتَـمـاً عَلَـى جُـوْدِهِ لَضَـنَّ بـالمَـاءِ حَـاتَـمِ

فـ«حاتم» بدل من الضمير في «جوده»، فكما جاز هنا جاز في ضمير الحاضر، لأن ضمير الغائب أيضاً لا يدخله لبس. ولهذا منعوا من نعته. فلو كان القصد بالبدل إزالة اللبس لامتنع من ضمير الغيبة، كما امتنع نعته. فإذا ثبت جوازه حيث لا لبس لم ينكر إتيانه في ضميري المتكلم والمخاطب.

وذهب قطرب[3] مذهباً ثالثاً في هذه المسألة، حيث أجاز ذلك في الاستثناء، مثل «ما ضربتكم إلا زيداً»، وقد أجازه في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾[4]، حيث جعل «الذين ظلموا» في موضع جر بدلا من ضمير المخاطبين في «عليكم»، كأنه قال: «عليكم حجة إلا الذين ظلموا»، والمعنى «لئلا يكون حجة على الذين ظلموا».

= «حَشَأَهُ»: رماه وأصابه، القاموس «حشا» ٤/٣١٧، و«مِشْقَص» سهم عريض النصل، القاموس «شقص» ٢/٣٠٦، و«أَوساً أُوَيس» اسمان للذئب، القاموس «أوس» ٢/١٩٩.

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩٠ ـ ٢٩١، وشرح ألفية ابن معط ٢/٨٠٧، والتذييل والتكميل ٤/ ١٤٠ ب.

(٢) قائله الفرزدق، ينظر: شرح ديوانه ٨٤٢، والكامل ١/٢٣٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩٠، وشرح ألفية ابن معط ٢/٨٠٦، والعيني ٤/١٨٦.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ١٤٠ب، وإرتشاف الضرب ٢/ ٦٢٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٢٥٩، وشرح الألفية للأشموني ٣/ ٩٩.

(٤) سورة البقرة: من الآية ١٥٠.

أما أبو حيان فهو ممن يرى رأي الأحفش والكوفيين، حيث قال بعد ذكره رأي ابن عطية[1] الذي يرى عدم جواز البدل من ضمير المخاطب: «وما ذكره من إطلاق أنك لا تبدل من ضمير المخاطب يحتاج إلى تفصيل، وذلك أنه إن كان في بدل بعض من كل وبدل اشتمال جاز بلا خلاف، وإن كان في بدل شيء من شيء، وهما لعين واحدة، فإن كان يفيد التوكيد جاز بلا خلاف، نحو «مررت بكم صغيركم وكبيركم»، وإن لم يفد التوكيد فمذهب جمهور البصريين المنع، ومذهب الأخفش والكوفيين الجواز، وهو الصحيح لوجود ذلك في كلام العرب»[2].

وقال في موضع آخر: «مذهب الجمهور أنه لا يجوز أن يبدل من ضمير المتكلم وضمير المخاطب بدل شيء من شيء، وهما لعين واحدة، وأجاز ذلك الأخفش، هكذا أطلق بعض أصحابنا الخلاف، وقيده بعضهم بما كان البدل فيه لإحاطة، فإنه يجوز إذ ذاك، وهذا التقييد صحيح، ومنه ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾[3]، فقوله (لأولنا وآخرنا) بدل من ضمير المتكلم في قوله (لنا)، وقول الشاعر[4]:

فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا فِيْ مَقَامِنَا ... ثَلَاثَتِنَا حَتَّى (أُزِيْرُوا)[5] المَنَائِيَا

فـ«ثلاثتنا» بدل من ضمير المتكلم، وأجاز ذلك لأنه بدل في معنى التوكيد»[6].

لكنه خالف اختياره هذا في كتابيه «تقريب المقرب» و«النكت الحسان»، حيث قال في الأول: «ولا يبدل مضمر من مضمر، أو من مظهر في بعض واشتمال، ولا

(١) ينظر: المحرر الوجيز ١٠/ ٢٥٩.
(٢) البحر المحيط ٦/ ٧، وأنظر المصدر نفسه ٤/ ٥٦، و٧/ ٢٢٢، و٤٧٠.
(٣) سورة المائدة: من الآية ١١٤.
(٤) سبق تخريجه.
(٥) هكذا في المخطوط ٣/ ١٨٧ أ، وفي المطبوع «أرينا».
(٦) البحر المحيط ٣/ ١٤٤.

ظاهر من ضمير حاضر في شيء من شيء»[1]، وقال في الثاني معللاً عدم جوازه[2]: «ولا يبدل ظاهر إلى من شيء[3] مثاله من ضمير المتكلم: (قمتُ زيدٌ)، ومن ضمير المخاطب: (قمتَ زيدٌ)، وإنما لم يجز ذلك لأن البدل للبيان، وضمير المتكلم والمخاطب في غاية الوضوح، فلا يحتاجان إلى بيان، وقد أجاز ذلك الكوفيون، ويجوز ذلك في بدل بعض من كل، وبدل اشتمال باتفاق، نحو (رأيتك رأسك)، و(أحببتك علمك)».

ولعل ما في البحر المحيط هو اختياره في هذه المسألة؛ لتصريحه بلفظ الإختيار في ذلك، أما ما في كتابيه فهو شأن المختصرات بعامة، حيث الإقتصار على المشهور، والذي عليه الجمهور لتعليم المبتدئين.

وقد أجاب البصريون ومن تبعهم عما احتج به الأخفش والكوفيون بما يلي:

أما قوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾[4] فليس[5] «الذين» بدلاً من الضمير في «ليجمعنكم»، وإنما هو مبتدأ والخبر محذوف، أو خبر والمبتدأ محذوف، أو يكون منصوباً على الذم.

أما قول الشاعر[6]:

أَنَا سَيْفُ العَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي حُمَيْداً قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا

فلا حجة[7] فيه لإحتمال أن يكون (حُمَيداً) منصوباً بإضمار فعل على

---

(١) ٧٨.

(٢) ١٢٥.

(٣) هكذا هو أيضاً في المخطوط ٤٦٥ ب.

(٤) سورة الأنعام: من الآية ١٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٣٢، وإعراب القرآن ٢/ ٥٨، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٤٦ - ٢٤٧، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣١٥، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٨٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩١، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٠٧، والبسيط ١/ ٣٩٦، والبحر المحيط ٤/ ٩٣.

(٦) سبق تخريجه.

(٧) ينظر: شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٠٧.

الاختصاص؛ لأن وقوع الظاهر موقع ضمير المتكلم في باب الاختصاص سائغ.

أما قول الشاعر[1]:

وَشَوْهَاءَ تَعْدُو بي إِلَى صَارِخِ الوَغَى بِمُسْتَلْئِمٍ مِثْلِ الفَنِيقِ المُرَحَّلِ

فالأوجه[2] عد هذا البيت من التجريد عند البلاغيين، على معنى «تعدو بي إلى صارخ الوغى. ومعي من نفسي مستلئم»، فجرد من نفسه مستلئما، وجعله مصاحباً له، ومثله قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾[3]، فكأنه جرد من الدار دارا.

أما قول الشاعر[4]:

فَلأَخْشَأَنَّكَ مِشْقَصَاً أَوْسَاً أُوَيْسَ مِنَ الهَبَالَه

فيجاب عنه[5] بأن (أوسا) يجوز أن يكون منصوباً على الذم، أو على المصدر من (أسه أوسا).

أما قولهم[6] إنه يجوز إبدال النكرة من المعرفة... إلخ فإن النكرة تحصل منها فائدة لم تكن في الأول إن اشترط فيها الوصف، وإن لم يشترط فيها ذلك حصل من المجموع فائدة لم تحصل لكل واحد منهما على انفراده، بخلاف ضميري المتكلم والمخاطب، فإنهما لشدة وضوحهما لم يحتاجا إلى إلى البيان مطلقاً.

أما قولهم[7]: إنه قد جاز أن يبدل... إلخ فقول فاسد، ووجه فساده أن نعت الضمير لم يمتنع من حيث لم يدخله لبس، بل امتنع من حيث ناب مناب ما لا ينعت، وهو الظاهر المعاد وإنما الذي امتنع نعته من المضمرات لأنه لا يدخله لبس ضمير

---

(١) سبق تخريجه.
(٢) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٥٦١ ـ ٥٦٢.
(٣) سورة فصلت: من الآية ٢٨.
(٤) سبق تخريجه.
(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨٥، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٠٧.
(٦) ينظر: شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٠٧.
(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩٠، والتذييل والتكميل ٤/ ١٤٠ ب.

المتكلم أو المخاطب. فإذا تبين أن ضمير الغيبة قد يدخله اللبس ويكون في ذلك على حسب ما يعود عليه، فإن عاد على ملبس كان مثله، وإن عاد على غير ملبس كان مثله، وإذا امتنع نعته لما ذكرنا جاز الإبدال منه، إذ لا مانع منه، وتبين أن ضميري المتكلم والمخاطب يمتنع الإبدال منهما كما يمتنع نعتهما.

ولم يرد البصريون على قطرب مذهبه، والذي يظهر لي أن إستدلاله بقوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾[1] على ما ذهب إليه ليس واضحاً وصريحاً، بل الاستثناء هنا حقيقي محمول على الإنقطاع، أو غيره من التوجيهات.

قال بعضهم: ويظهر لي أنه لا يوجد مثال يكون فيه المستثنى بدل كل من المستثنى منه[2].

والذي أراه رأي البصريين ومن تبعهم من أنه لا يجوز الإبدال من ضميري المتكلم والمخاطب إذا كان بدل كل من كل، ويجوز فيما عداه، وذلك لكثرة الشواهد الدالة على جوازه، ولما عللوا به عدم جواز بدل كل من كل من ضميري المخاطب والمتكلم، من أنهما في غاية الوضوح والبيان، لا يدخلهما لبس، فلذلك لم يجز فيهما. أما بدل بعض من كل، أو بدل الإشتمال، أو بدل الغلط فالفائدة من إبدالها ظاهرة؛ لأن مدلول هذه الثلاثة غير مدلول الأول.

---

(١) سورة البقرة: من الآية ١٥٠.

(٢) ينظر: حاشية الصبان على الأشموني ٣/ ٩٩.

العامل في المعطوف

اختلف النحويون في العامل في المعطوف على مذاهب:

ذهب سيبويه[1] وجماعة[2] من المحققين، منهم: ابن عصفور[3] والرضي[4] وابن أبي الربيع[5] والمالقي[6] إلى أن العامل في المعطوف، هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف العطف، ففي قولنا: جاء زيد وعمرو، العامل في عمرو (جاء) بواسطة حرف العطف (الواو)، فهو كالآلة للعمل.

فكما أن الواو في قولنا: استوى الماء والخشبة موصلة عمل العامل قبلها إلى ما بعدها بواسطتها على معنى (مع)، وكما أن الباء في: مررت بزيد موصلة عمل العامل قبلها لما بعدها، فكذلك الواو وغيرها من حروف العطف واسطة موصلة عمل العامل قبلها إلى ما بعدها[7].

وذهب جماعة[8]، منهم أبو علي الفارسي[9] والزمخشري[10] إلى أن العامل

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٣/ ٧٥، وتقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي ١/ ١٤٠.
(٢) ينظر: شرح المفصل ٣/ ٧٥، البسيط ١/ ٣٣١.
(٣) ينظر: شرح الجمل ١/ ٢٦١.
(٤) ينظر: شرح الكافية ١/ ٣٢٦.
(٥) ينظر: البسيط ١/ ٣٢٩ ـ ٣٣١.
(٦) ينظر: رصف المباني ٤٧٦ ـ ٤٧٧.
(٧) ينظر: المصدر السابق ٤٧٦.
(٨) ينظر: البسيط ١/ ٣٢٩، وتقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي ١/ ١٤٠، ورصف المباني ٤٧٥.
(٩) ينظر: شرح المفصل ٣/ ٧٥.
(١٠) ينظر: الكشاف ٤/ ٢٥٨.

في المعطوف حرف العطف، فهو نائب مناب العامل.

واحتجّوا[1] بأنه إذا فرّقت المنعوتات وجمع نعتها، بأنه يتبعها نعتاً، نحو: قام زيد وعمرو وخالد العقلاء. فلولا أن الواو نائبة مناب العامل، لم يجمع النعت؛ لئلا يفصل بين العامل والمعمول، ولو كان العامل مقدراً، لعمل عاملان في معمول واحد.

وذهب جماعة[2]، منهم السهيلي[3] إلى أن العامل في المعطوف مضمر يدل عليه حرف العطف، فإذا قلت: ضربت زيداً وعمراً، فالمراد وضربت عمراً، فحذف العامل الثاني لدلالة الأول عليه.

واحتجوا[4] بظهوره في بعض المواضع، نحو قول الشاعر[5]:

بَلْ بَنُو النَّجَّارِ إِنَّ لَنَا فِيْهُمُ قَتْلَى وَإِنَّ تِرَهْ

أراد قتلى وتره، فظهور العامل (إن) دليل على أن الواو واسطة لا تنوب مناب العامل، بل يضمر بعدها العامل، ولا يجتمع النائب والمنوب عنه.

وفصّل قوم[6]، فقالوا: إن كان الفعل لاثنين فأزيد، فإن الواو تنوب مناب العامل، فتكون هي العاملة، فإن لم يكن كذلك، كان العامل مقدراً بعدها.

وقد ردّ من يرى أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة

---

(١) ينظر: رصف المباني ٤٧٥.

(٢) ينظر: البسيط ١/ ٣٣٠، ورصف المباني ٤٧٦، وتقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي ١/ ١٤٠.

(٣) نتائج الفكر ٢٤٩، والروض الأنف ١/ ٢٥.

(٤) ينظر: المصدران السابقان.

(٥) قائله: خالد بن عبد العزى، ينظر: سيرة ابن هشام ١/ ١٨، ونتائج الفكر ٢٤٩، والروض الأنف ١/ ٢٥، ورصف المباني ٤٧٦.
«الترة»: الغيظ وطلب الثأر، القاموس (أرى) ٤/ ٢٩٩. وفي بعض الروايات:
بَلْ بَنِي النَّجَّار إِنَّ لَنَا....

(٦) ينظر: رصف المباني ٤٧٦.

حرف العطف المذاهب الأخرى بما يلي:

أما مذهب أبي علي الفارسي والزمخشري وجماعة القائلين بأن العامل في المعطوف هو حرف العطف، فيرد عليهم بما يلي:

١ ـ أن الحرف لا يعمل حتى يختص، وحروف العطف ليست بمختصة؛ لأنها تدخل على الأسماء والأفعال(١).

٢ ـ أن الحرف لم يوجد نائباً مناب الفعل المتصرف الباقي على أصالته(٢).

٣ ـ مما يدّل على فساد هذا المذهب:

أ ـ أنّنا نقول: تخاصم زيد وعمرو، ولو قلنا: تخاصم زيد تخاصم عمرو، فسد المعنى المراد، وهي الخصومة القائمة بين زيد وعمرو.

ب ـ قولك: مررت برجل قائمٌ زيدٌ وأخوه، فالعامل في (أخوه) (قائم) بواسطة حرف العطف الواو. ولو قلت: مررت برجل قائمٍ زيدٌ قائمٌ أخوه، لم يجز؛ لأنك تنعت الرجل بما ليس من سببه.

جـ ـ كذلك تقول: كان عمرو قائماً زيد وأخوه، ولو قلت: كان زيد قائماً عمرو قائماً أخوه، لم يجز؛ لأنك أخبرت عن زيد بما ليس له ولا لسببه.

د ـ أنك تقول: أ زيداً لقيت عمراً وأباه، فتنصب زيداً بإضمار فعل يفسره هذا الظاهر؛ لأنه قد عمل فيما هو من سببه. ولو قلت: أ زيداً لقيت عمراً لقيت أباه، لم يجز؛ لأن لقيت الأول عامل في أجنبي، فلا يصح أن يفسر.

أما مذهب السهيلي ومن معه القائلين بأن العامل في المعطوف فعل مضمر مقدر بعد حرف العطف، فيرد عليهم بما يلي:

١ ـ أنه يلزم من مذهبهم تكرار العامل في نحو: اختصم زيد وعمرو، وتكراره هنا لا يصح، كما سبق بيانه(٣).

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦١.

(٢) هذا الرد وما بعده بتصرف من البسيط ١/ ٣٣٠ ـ ٣٣١.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦١.

٢ ـ مما يدل على فساد هذا المذهب وبطلانه ما سبق ذكره في الرد الثالث على المذهب السابق[١].

٣ ـ أما ما احتُجّ به من ظهور هذا العامل في البيت السابق، فلا حجة فيه؛ لأنه إذا ظهر، صارت المسألة من باب عطف الجمل، فلا كلام فيها؛ إذ لا خلاف في الواو في ذلك[٢].

أما مذهب من يرى التفصيل، فيرد عليه بما رد على أصحاب المذهبين الأول والثاني، ويلزمه ما لزم أولئك من فساد مذهبهم، كما هو مبين فيما سبق[٣].

أما أبو حيان، فيختار مذهب سيبويه وغيره القائلين بأن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه؛ وذلك بواسطة حرف العطف، حيث قال[٤]: «المختار أن العمل إنما هو للعامل في المعطوف عليه»، وقد ذكر أن ذلك لا يحتاج إلى دليل، حيث قال[٥]: «ثم إنا لا نشاء حجة في ذلك». وقال في موضع آخر: «الصحيح من المذاهب أن حرف العطف لا يعمل»[٦].

---

(١) ينظر: البسيط ١/ ٣٣١.

(٢) ينظر: رصف المباني ٤٧٧.

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) البحر المحيط ٨/ ٤٨٠.

(٥) المصدر السابق.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٨/ ٤٣.

العطف على الضمير المرفوع المتصل

لا خلاف بين النحويين في جواز العطف على الضمائر المنفصلة والضمائر المنصوبة المتصلة بلا قيد ولا شرط، لكن اختلفوا[1] في حكم العطف على الضمير المرفوع المتصل.

فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل ـ سواء كان بارزاً أم متصلاً ـ إلا بعد تأكيد الضمير المرفوع المتصل، أو وجود فاصل، فإنه والحالة هذه يجوز العطف، أما ما عداه، فلا يجوز إلا على قبح. وما ورد في الشعر، فهو جائز عند بعضهم ضرورة عند المتأخرين. قال سسيبويه[2]: «وأما ما يقبح أن يشركه المظهر، فهو المضمر في الفعل المرفوع، وذلك قولك: فعلت وعبد الله وأفعل وعبد الله. وزعم الخليل[3] أن هذا إنما قبح من قبل أن هذا الإضمار يبنى عليه الفعل، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمراً يغير الفعل عن حاله إذا بعد منه... فإن نعته حَسُن أن يشركه المظهر، وذلك قولك: ذهبت أنت وزيد. وقال الله

---

(١) أنظر: الإنصاف ٢/ ٤٧٤ مسألة (٦٦)، وائتلاف النصرة ٦٣.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٦٦٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠١.

(٣) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي البصري، ولد سنة ١٠٠هـ. شيخ سيبويه، من أهل السنة، أول من ألف العروض، توفي سنة ١٧٠هـ. له: العين، العروض، النقط والشكل وغيرها.
ينظر: وفيات الأعيان ٢/ ٢٤٤ ـ ٢٤٨، وسير أعلام النبلاء ٧/ ٤٢٩، وأنباه الرواة ١/ ٣٧٦ ـ ٣٨٢، بغية الوعاة ١/ ٥٥٧ ـ ٥٦٠.

ـ عزّ وجل ـ: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾[1] و﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ﴾[2]، وذلك أنك لما وصفته حسن الكلام حيث طوله وأكده، كما قال: قد علمتُ أن لا تقول ذاك، فإن أخرجتَ (لا) قَبُحَ الرفعُ، فـ (أنت) وأخواتها تقوي المضمر وتصير عوضاً من السكون، والتغيير وَمِنْ ترك العلامة في مثل (ضرب). وقال الله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا﴾[3] حسن؛ لمكان (لا). وقد يجوز في الشعر، قال الشاعر[4]:

قُلْتُ إذ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ المَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ»[5].

وتبعه في هذا المبرد[6] والزجاج[7] وابن السراج[8] والنحاس[9] وابن جني[10] والصميري[11] ومكي القيسي[12] والجرجاني[13] والزمخشري[14]

---

(١) سورة المائدة: من الآية ٢٤.
(٢) سورة البقرة: من الآية ٣٥، وسورة الأعراف: من الآية ١٩.
(٣) سورة الأنعام: من الآية ١٤٨.
(٤) قائله: عمر بن أبي ربيعة، ينظر: ملحقات ديوانه ٤٩٠، والخصائص ٢/٣٨٦، والإنصاف ١/ ٤٧٥، ٤٧٧، وشرح المفصل ٣/ ٧٤، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٤، والعيني ٤/ ١٦١.
زُهر: جمع زهراء، أي بيضاء مشرقة جميلة، القاموس (زهر) ٢/ ٤٣.
تَهَادى: أي تتمايل في مشيتها، القاموس (هدى) ٤/ ٤٠٣.
النِعَاج: بقر الوحش والأنثى من الضأن، القاموس (نعج) ١/ ٢١٠.
تَعَسَّفْنَ: سرن بغير هداية، لاقاموس (عسف) ٣/ ١٧٥.
(٥) ينظر: الكتاب ١/ ٢٧٨ ـ ٢٩٨.
(٦) ينظر: المقتضب ٣/ ٢١٠ ـ ٢٧٩، ٤/ ١١٢ ـ ١١٥.
(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٧٠.
(٨) ينظر: الأصول ٢/ ٧٨ ـ ٧٩.
(٩) ينظر: إعراب القرآن ٢١٣، وشرح أبيات سيبويه ١٥٤.
(١٠) ينظر: اللمع ١٥٦.
(١١) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/ ١٣٩ ـ ١٤٠.
(١٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٦٩٢.
(١٣) ينظر: المقتصد ٢/ ٩٥٧.
(١٤) ينظر: الكشاف ١/ ٢٧٣، ٤/ ٥٥، ٢/ ٥٥٨، ٥٧٥، والمفصل ١٢٤.

والجزولي[١] والعكبري[٢] وابن يعيش[٣] وابن عصفور[٤] والرضي[٥] والجامي[٦] والمتأخرون[٧].

واحتج البصريون بما ورد في القرآن الكريم، حيث جاء العطف على الضمير المرفوع المتصل بعد توكيده، أو وجود فاصلٍ ما أو اجتماعهما. قال تعالى: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَـٰتِلَآ﴾[٨]، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ﴾[٩]، وقال تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾[١٠]، وقال تعالى: ﴿ٱذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ﴾[١١]، وقال تعالى: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[١٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَضَلَّنَآ إِلَّا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾[١٣]، وقال تعالى: ﴿مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[١٤]، وقال تعالى: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ﴾[١٥]، وقال تعالى: ﴿أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾[١٦]، وقال تعالى: ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ

---

(١) ينظر: المقدمة الجزولية ٧٢.
(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٢، ٥٤٦، ٥٦٣، ٢/ ٩٠٨، ١٠١٣، ١٢٤٨، ١٣٠٨.
(٣) ينظر: شرح المفصل ٣/ ٧٦.
(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤١ ـ ٢٤٣، وأنظر: المقرب ١/ ٢٣٣.
(٥) شرح الكافية ١/ ٣١٩.
(٦) الفوائد الضيائية ٢/ ٤٧.
(٧) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٢٣٠، والدر المصون ١/ ٢٧٩، وأوضح المسالك ٣/ ٣٩٠، والمساعد ٢/ ٤٦٩، والتصريح ٢/ ١٥٠، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٨.
(٨) سورة المائدة: من الآية ٢٤.
(٩) سورة الأعراف: من الآية ٢٧.
(١٠) سورة الأنبياء: من الآية ٥٤.
(١١) سورة طه: من الآية ٤٢.
(١٢) سورة الأنعام: من الآية ١٤٨.
(١٣) سورة الشعراء: من الآية ٩٩.
(١٤) سورة النحل: من الآية ٣٥.
(١٥) سورة هود: من الآية ١١٢.
(١٦) سورة يوسف: من الآية ١٠٨.

﴿مَكَانًا سُوًى﴾[1]، وقال تعالى: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ. وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾[4]، وغيرها من الآيات.

كما ذكروا أن العرب في كلامهم يكرهون العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا توكيد أو فاصل، كما يدل عليه كلام سيبويه السابق[5]. وما صرح به الفراء من أن أكثر كلام العرب إنما هو العطف بعد توكيد أو فاصل، وأنهم لا يكادون يعطفون من غير توكيد أو فصل[6].

أما التعليل، فقالوا[7]: إن الضمير المرفوع المتصل يكون بارزاً أو مستتراً، فإن كان مستتراً، فليس له وجود في الظاهر، فالعطف عليه كالعطف على معدوم، كما أنه يصبح في اللفظ من عطف الإسم على الفعل، نحو قولنا: جاء وزيد. وعطف الإسم على الفعل لا يجوز.

هذا إلى جانب أن الضمائر المرفوعة المتصلة البارزة منها والمستترة تكون بمنزلة جزء من الفعل؛ وذلك لشدة اتصالها به وعدم استقلالها عنه، ومما يدل على ذلك أن صورة الفعل تتغير من أجلها، فلذلك يسكن آخره إذا اتصلت به وكانت متحركة، ولا يفعل ذلك مع الضمائر المنصوبة المتصلة.

والضمير المرفوع المنفصل جزء من عامله في المعنى من قبل أنه فاعله،

---

(١) سورة طه: من الآية ٥٨.
(٢) سورة النمل: من الآية ٦٧.
(٣) سورة الأحزاب: من الآية ٤٣.
(٤) سورة المسد: الآيتان ٣، ٤.
(٥) الكتاب ٢/ ٣٧٨.
(٦) معاني القرآن ٣/ ٩٥.
(٧) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٣٩ ـ ١٤٠، والمقتصد ٢/ ٩٥٨، والإنصاف ٢/ ٤٧٧، وشرح المفصل ٣/ ٧٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٢، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣١٩، والفوائد الضيائية ٢/ ٤٧، والتصريح ٢/ ١٥١.

والفعل لا يستغني عن فاعله أبداً. فلما كان الضمير المرفوع المتصل جزءاً من فعله لفظاً ومعنى، امتنع العطف عليه، حيث إنه يؤدي إلى العطف على جزء الكلمة. وفائدة العطف بعد التوكيد أو الفصل أن توكيد المتصل بالمنفصل يقوي المتصل، ويبين أنه في الحقيقة مستقلاً وليس جزءاً من الفعل، كما أنه يطول الكلام بفاصل يحصل للمعطوف عليه نوع استقلال فيصح العطف عليه، والعرب كثيراً ما تعتمد على الفاصل، فتغير من أجله الحكم الأصلي، مثل تركهم وجوب تأنيث الفعل في مثل: جاء القاضي امرأة، وتركهم وجوب نصب الفعل بـ(أن)؛ لوقوع الفصل بـ (لا) في نحو قولهم: علمت أن لا تقول ذلك.

وقد خالف الكوفيون[1] البصريين في هذه المسألة، فأجازوا العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد أو فاصل في سعة الكلام دون قبح أو ضرورة، وإن كان الأولى عندهم هو الفصل. قال الفراء[2] عند قوله تعالى: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ. ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ﴾[3]: «وقوله عز وجل (علمه شديد القوى) أراد جبريل ـ ﷺ ـ . . . . وقوله عز وجل (فاستوى) استوى هو وجبريل بالأفق الأعلى لما أسري به وهو مطلع الشمس، فأضمر الإسم في (استوى) ورد عليه هو. وأكثر كلام العرب أن يقولوا: استوى هو وأبوه، ولا يكادون يقولون: استوى وأبوه، وهو جائز؛ لأن في الفعل مضمراً».

وحكي هذا المذهب عن أبي علي الفارسي[4]، كما اختار مذهبهم ابن

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٩٥، والإنصاف مسألة (٦٦) ٢/ ٤٧٤، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٩٧، وشرح الكافية ١/ ٣١٩، وإرتشاف الضرب ٢/ ٦٥٨، والبحر المحيط ٨/ ١٥٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٢٣٠، والموفي في النحو الكوفي ٦٣.

(٢) معاني القرآن ٣/ ٩٥.

(٣) سورة النجم: الآيتان ٥، ٦.

(٤) ينظر: إرتشاف الضرب ٢/ ٦٥٨، والتذييل والتكميل ٥/ ٣٦ أ ـ ب نسخة الأسكوريال، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٢٣٠، والمساعد ٢/ ٤٧٠.

مالك[1] وابنه بدر الدين[2].

وقد اعتمد الكوفيون ومن تبعهم على النصوص المسموعة وعلى القياس، فمن النصوص التي ورد فيها العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد أو فاصل قوله تعالى: ﴿علّمه شديد القوى ذو مرّة فاستوى وهو بالأفق الأعلى﴾، فقد ذهب الفراء[3] وابن جرير الطبري[4] إلى أن المعنى فاستوى محمد وجبريل ـ عليهما السلام ـ بالأفق الأعلى، قالوا: والواو هنا عاطفة عطفت الضمير المنفصل (هو) على الضمير المرفوع المتصل المستتر في فعل (استوى)، فدل على أن العطف على الضمير المرفوع المتصل وإن كان مستتراً جائز في سعة الكلام واختياره.

وقول عمر ـ رضي الله عنه ـ[5]: «كنت وجار لي من الأنصار» وما رواه علي ـ رضي الله عنه ـ[6]: «كنت أسمع رسول الله ـ ﷺ ـ يقول: «كنت وأبو بكر وعمر، فعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر».

وقد نقل سيبويه[7] من كلام العرب مررت برجل سواء والعدم، حيث عطف العدم دون فصل أو ضرورة على ضمير الرفع المستتر في سواء[8]. ومثله في الشعر قول الشاعر[9]:

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٤ ـ ١٢٤٦، وفي شرح التسهيل ٣/ ٣٧٢ يرى جوازه، ولكنه ضعيف عنده، وينظر: شواهد التوضيح ١١٢ ـ ١١٤.

(٢) ينظر: شرح الألفية ٢١٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٣/ ٩٥.

(٤) ينظر: جامع البيان ٢٧/ ٢٦، والبحر المحيط ٨/ ١٥٧ ـ ١٥٨.

(٥) رواه البخاري، كتاب المظالم، باب الغرفة والعلية المشرفة وغير المشرفة في السطوح وغيرها ٥/ ١١٤ رقم ٢٤٦٨.

(٦) رواه البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي ـ ﷺ ـ «لو كنت متخذاً خليلاً» ٧/ ٢٢، الرقم ٣٦٧٧.

(٧) الكتاب ٢/ ٣١.

(٨) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٦.

(٩) قائله: جرير. ينظر: ديوانه ١/ ٧٥، والكامل ٢/ ٣٩، والإنصاف ٢/ ٤٧٦، وشرح الكافية الشافية=

وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ   مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالاَ

وكذلك قوله الآخر[1]:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى   كِنِعَاجِ المَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ

وكذلك قول الآخر[2]:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ النَّبْعَ يَخْلَقُ عُودُهُ   وَلاَ يَسْتَوِي وَالخِرْوَعُ المُتَقَصِّفُ

قال ابن مالك عند البيتين الأولين[3]: «وهذا فعل مختار غير مضطر؛ لتمكن الشاعر من نصب (وَأَبٌ) على أن يكون مفعولاً معه، ومثله في عدم الاضطرار والتكلم بالاختيار قول عمر بن أبي ربيعة... فرفع (زُهْر) عطفاً على الضمير المستكن في (أَقْبَلَتْ) مع التمكن من جعله مفعولاً معه».

وأما القياس، فقد قاسوا عطف الضمير المرفوع المتصل على الضمير المنصوب المتصل، فإذا جاز العطف على الضمير المنصوب المتصل، وهو مثل المرفوع في عدم استقلاله، وكونه كالجزء من الفعل، فلا وجه لمنعه في الضمير المرفوع المتصل[4].

كما قاسوه أيضاً على البدل، فكما يجوز إبدال الإسم الظاهر من الضمير المرفوع المتصل في مثل قولنا: فأبوا إخوتك. والعطف مثل البدل، فينبغي أن يجوز مثله[5].

= ٣/ ١٢٤٥، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٤، والتصريح ٢/ ١٥١، والعيني ٤/ ١٦٠.

(١) سبق تخريجه.

(٢) لم أقف على قائله. ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٩٥، والجامع لأحكام القرآن ١٧/ ٧٥، وأساس البلاغة ٣٦٩ «النَّبع»: شجر للقسي والسهام ينبت في تلة الجبل، القاموس (نبع) ٣/ ٨٧.
«الخِرْوع» نبت لا يُرعى، القاموس (خرع) ٣/ ١٧.
«المُتَقَصِّف»: المتكسر، القاموس (قصف) ٣/ ١٨٥.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٥ ـ ١٢٤٦.

(٤) ينظر: الإنصاف ٢/ ٤٧٧.

(٥) ينظر: حاشية الصبان على الأشموني ٣/ ٨٧.

وقد رد البصريون ومن تبعهم من المتأخرين النصوص التي احتج بها الكوفيون بأن جعلوا[1] الواو في الآية الكريمة للحال، فالمعنى: فاستوى جبريل، وهو أي جبريل نفسه بالأفق الأعلى، فالضمير المستتر والضمير المنفصل كلاهما لـ (جبريل)، وليس كما زعم الفراء والطبري.

وأما الحديثان، فيرون أنهما مرويان بالمعنى، فلا حجة فيهما[2]. وأما ما رواه سيبويه، فهو محمول على الشذوذ، ولذا عده سيبويه قبيحاً[3]. أما ما رووه من الشعر، فحملوه على الضرورة[4].

وأما القياس على الضمير المنصوب، فقد رده البصريون بأن بينهما فرقاً؛ لأن المنصوب على نية الإنفصال؛ لكونه فضلة، ولذلك لا يسكن آخر الفعل من أجله، بخلاف المرفوع، فإنه متصل لفظاً ومعنى[5].

وأما القياس على البدل، فردوه بأن الثاني في العطف غير الأول غالباً، فلا بد من تقوية الأول، بخلاف البدل أو التوكيد، فالثاني فيهما هو الأول غالباً[6].

أما أبو حيان، فقد اختار مذهب البصريين في عدم جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده أو وجود فاصل ما، حيث قال[7] عند قوله تعالى:

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٧٠، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ٢٦٥، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٩٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٩٧، والإنصاف ٢/ ٤٧٧، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١١٨٦، والبحر المحيط ٨/ ١٥٧ ـ ١٥٨، وائتلاف النصرة ٦٣ ـ ٦٤.

(٢) ينظر: التصريح ٢/ ١٥١.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/ ٣١.

(٤) ينظر: الكتا ٢/ ٣١، ٢/ ٣٧٩، واللمع ١٨٤، والإنصاف ٢/ ٤٧٧، وشرح المفصل ٢/ ٧٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣، والتصريح ٢/ ١٥١، وائتلاف النصرة ٦٣.

(٥) ينظر: الإنصاف ٢/ ٤٧٧ ـ ٤٧٨، وشرح المفصل ٣/ ٧٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣١٩.

(٦) ينظر: حاشية الصبان على الأشموني ٣/ ٨٧.

(٧) البحر المحيط ١/ ١٥٦.

﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ﴾[1]: «(أنت) توكيد للضمير المستكن في (اسكن)، وهو أحد المواضع التي يستكن فيها الضمير وجوباً، و(زوجك) معطوف على ذلك الضمير المستكن، وحسن العطف عليه تأكيده بـ (أنت). ولا يجوز عند البصريين العطف عليه دون تأكيد أو فصل يقوم مقام التأكيد، أو فصل بـ (لا) بين حرف العطف والمعطوف، وما سوى ذلك ضرورة [أو][2] شاذ، وقد روي: قم وزيد. وأجاز الكوفيون العطف على ذلك الضمير من غير توكيد ولا فصل. وتظافرت نصوص النحويين والمعربين على ما ذكرنا من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن في (اسكن)».

وقال[3] عند قوله تعالى: ﴿ فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ ﴾[4]: «(ومن تاب) معطوف على الضمير المستكن في (فاستقم)، وأغنى الفاصل عن التوكيد». وقال[5] عند قوله تعالى: ﴿ لَّا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنتَ مَكَانًا سُوًى ﴾[6]: «و (لا أنت) معطوف على الضمير المستكن في (نخلفه) المؤكد بقوله (نحن)». وقال[7] عند قوله تعالى: ﴿ أَإِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا ﴾[8]: «و (آباؤنا) معطوف على اسم (كان)، وحسن ذلك الفصل بخبر (كان)».

وقال[9] عند قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ ﴾[10]: «و(ملائكته) معطوف على الضمير المرفوع المستكن في (يصلي)، فأغنى الفصل بالجار والمجرور عن التأكيد».

---

(١) سورة البقرة: من الآية ٣٥.
(٢) هكذا في المخطوط ١/١٠٨ ب، وفي المطبوع (ضرورة وشاذ).
(٣) البحر المحيط ٥/٢٦٩.
(٤) سورة هود: من الآية ١١٢.
(٥) البحر المحيط ٦/٢٥٣.
(٦) سورة طه: من الآية ٥٨.
(٧) البحر المحيط ٧/٩٤.
(٨) سورة النمل: من الآية ٦٧.
(٩) البحر المحيط ٧/٢٣٧.
(١٠) سورة الأحزاب: من الآية ٤٣.

وقال[1] عند قوله تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾[2]: «وارتفع (امرأته) عطفاً على الضمير المستكن في (سيصلى)، وحسنه وجود الفصل بالمفعول وصفته»[3].

وهناك مسألة لها علاقة بهذا المبحث؛ لأن أبا حيان كان له رأي فيها، وهذه المسألة هي: هل العطف هنا من عطف المفردات، أم من عطف الجمل؟، ذهب الزمخشري[4] وابن مالك[5] إلى أنه من عطف الجمل، فعند قوله تعالى: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ﴾، وقوله ﴿اذهب أنت وربك﴾ يقدران فعلاً محذوفاً، تقديره: وليسكن زوجك ولتذهب. والمحوج إلى هذا التقدير أن فعل الأمر لا يرفع إلا ضمير المأمور المخاطب، لكنه وإن لم يكن صالحاً لرفع غيره، فهو صالح للدلالة على ما يرفعه، كذلك من حق المعطوف حلوله محل المعطوف عليه، ولا يصح هنا حلول (زوجك) محل الضمير؛ لأن فاعل فعل الأمر الواحد المذكر لا يكون إلا ضميراً مستتراً، وكذلك فاعل نفعل، فكيف يصح وقوع الظاهر موقع المضمر الذي قبله[6].

وأتوا بنظائر من هذه الباب نحو قوله تعالى: ﴿لَّا نُخۡلِفُهُۥ نَحۡنُ وَلَآ أَنتَ﴾، ونحو: تقوم أنت وزيد، ونحو: إدخلوا أولكم وآخركم. وقول الشاعر[7]:

نُطَوِّفُ مَا نُطَوِّفُ ثُمَّ يَأْوِيْ ... ذَوُو الأَمْوَالِ مِنَّا وَالعَدِيْمُ

إذا أعربناه بدلاً لا توكيداً، هو على إضمار فعل تقديره عندهم: ولا تخلفه

---

(١) البحر المحيط ٨/ ٥٢٦.

(٢) سورة المسد: الآية ٤.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٣/ ٤٥٦، ٤/ ٢٤٦، ٢٨٤، ٥/ ٣٥٣، ٦/ ٢٤٥، ٢٨٩، ٣٢٠، ٨/ ٢٩٢، وإرتشاف الضرب ٢/ ٦٥٨، والتذييل والتكميل ٥/ ٣٦أ ـ ٣٧ب نسخة الأسكوريال.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٦/ ٣٢٠، ٨/ ٢٩٢.

(٥) ينظر: التسهيل ١٧٧، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧١.

(٦) ينظر: الدر المصون ١/ ٢٧٩.

(٧) قائله: بُرْج بن مُسْهِر الطائي. ينظر: شرح الحماسة للمرزوقي ٣/ ١٢٧٧، وشرح التسهيل ١/ ٢٢٦، ٣/ ٣٧٢، وشرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ٢١٥.

أنت، ويقوم زيد، وليدخل أو لكم وآخركم، ويأوي ذوو الأموال[1].

وذهب أبو حيان إلى أنه من عطف المفردات وذلك عند الآية السابقة، حيث قال[2]: «ويكون إذ ذاك من عطف المفردات. وزعم بعض الناس أنه لا يجوز إلا أن يكون من عطف الجمل... وزعم أنه استخرج ذلك من نص سيبويه، وليس كما زعم، بل نص سيبويه على مسألة العطف في كتابه، كما ذهب النحويون. قال سيبويه ـ رحمه الله ـ[3]: «وأما ما يقبح أن يشركه المظهر، فهو الضمير المرفوع وذلك فعلت وعبد الله، وأفعل وعبد الله». ثمّ ذكر تعليل الخليل لقبحه، ثم قال: «فإن نعته حسن أن يشركه المظهر، وذلك قولك: ذهبت أنت وزيد. وقال الله عز وجل ﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَـٰتِلَآ ﴾[4] و﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ﴾[5]» إنتهى، فهذا نص من سيبويه على أنه من عطف المظهر على المضمر».

ويجاب عن شبهتهم بأنه قد أجمع النحويون على جواز: تقوم عائشة وزيد، ولا يمكن لزيد أن يباشر العامل لتأنيثه[6].

وتبعه في هذا الرأي تلميذه السمين الحلبي[7].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٧١.
(٢) البحر المحيط ١/ ١٥٦.
(٣) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٧٨ بتصرف يسير جداً.
(٤) سورة المائدة: من الآية ٢٤.
(٥) سورة البقرة: من الآية ٣٥.
(٦) ينظر: البحر المحيط ١/ ١٥٦، والدر المصون ١/ ٢٧٩.
(٧) الدر المصون ١/ ٢٧٩.

العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار

ذهب الكوفيون[1] ويونس[2] وقطرب[3] والأخفش[4] في أحد قوليه والفخر الرازي[5] وأبو علي الشلوبين[6] وابن مالك[7] والقرطبي[8] وابن هشام[9] وابن عقيل[10] والزبيدي[11] والسيوطي[12] إلى جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، نحو: مررت بك وزيد. وقد صرح بعضهم بأن الأولى إعادة الجار معه[13].

---

(١) ينظر: مجالس العلماء ٢٤٦، والإنصاف ٢/ ٤٦٣ مسألة (٦٥)، والتسهيل ١٧٨، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٥، والبحر المحيط ٧/ ٣١، ٨/ ٤٢.

(٢) ينظر: شرح عمدة الحافظ ٦٦٥، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٥، والبحر المحيط ٨/ ٤٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٢٣١.

(٣) ينظر: شواهد التوضيح ٥٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٤٤.

(٤) ينظر: شرح عمدة الحافظ ٦٦٥، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٥، والبحر المحيط ٨/ ٤٢.

(٥) ينظر: التفسير الكبير ٩/ ١٦٤.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٩، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٦، والبحر المحيط ٢/ ١٤٧، ٨/ ٤٢، والمساعد ٢/ ٤٧٠.

(٧) ينظر: التسهيل ١٧٧ ـ ١٧٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٨، وشواهد التوضيح ٥٣، وشرح عمدة الحافظ ٦٦٥.

(٨) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٥/ ٣.

(٩) ينظر: أوضح المسالك ٣/ ٣٩٢.

(١٠) ينظر: المساعد ٢/ ٤٧٠.

(١١) ينظر: ائتلاف النصرة ٦٣.

(١٢) ينظر: همع الهوامع ٢/ ١٣٦.

(١٣) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٧٥، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٤.

قال الفراء[1] عند قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾[2]: «وإن شئت جعلت (ما) في موضع خفض: يفتيكم الله فيهن وما يتلى عليكم في غيرهن». وقال[3] أيضاً عند قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾[4]: «وقد يقال: إن (من) في موضع خفض، يراد: وجعلنا لكم فيها معايش ولمن. وما أقل ما ترد العرب مخفوضاً على مخفوض قد كنّي عنه...». ويتبين من كلام الفراء أن الأولى إعادة الخافض، حيث وصف هذه الظاهرة وهي عدم إعادة الخافض بالقبح، فقال[5]: «عن إبراهيم أنه خفض (الأرحام)، قال: هو كقولهم بالله والرحم، وفيه قبح؛ لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض، وقد كني عنه. وقد قال الشاعر في جوازه...».

وقد استدلّ أصحاب هذا الرأي بالسماع والقياس. فأما السماع، فما ورد في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب نثرهم ونظمهم. فمن القرآن قراءة حمزة[6] في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[8]، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾[9]، وقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾[10].

---

(١) معاني القرآن ١/ ٢٩٠.

(٢) سورة النساء: من الآية ١٢٧.

(٣) معاني القرآن ٢/ ٨٦.

(٤) سورة الحجر: الآية ٢٠.

(٥) معاني القرآن ١/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٦) ينظر: التبصرة ٤٧٢، والنشر ٢/ ٢٤٧، وإتحاف فضلاء البشر ١/ ٥٠١.
وحمزة هو: حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات التميمي، أحد القراء السبعة، عالم بالقراءات، مات بحلوان سنة ١٥٦هـ.
ينظر: وفيات الأعيان ٢/ ٢١٦، وتهذيب التهذيب ٣/ ٢٧.

(٧) سورة النساء: الآية ١.

(٨) سورة البقرة: من الآية ٢١٧.

(٩) سورة الحجر: الآية ٢٠.

(١٠) سورة النساء: من الآية ١٢٧.

ومن الحديث النبوي قوله ـ ﷺ ـ «إنما مثلكم واليهودِ والنصارى كرجل استعمل عمالا . . . » الحديث[1].

ومن نثر العرب ما حكاه قطرب: «ما فيها غيره وفرسِه»[2]، بجر (فرسه).

ومن الشعر قول الشاعر[3]:

أَكِــرُّ عَلَــى الكَتِيْبَــةِ لاَ أُبَــالِــيْ أَحَتْفِــيْ كَــانَ فِيْهَــا أَمْ سِــوَاهَــا

حيث عطف (سواها) على الضمير المجرور في (فيها) ولم يعد الجارّ.

وقول الشاعر[4]:

فَــالْيَــوْمَ قَــرَّبْــتَ تَهْجُــونَــا وَتَشْتِمُنَــا فَــاذْهَــبْ فَمَــا بِــكَ والأَيَّــامِ مِــنْ عَجَــبِ

حيث عطف (الأيام) على الضمير المجرور في (بك) من غير إعادة الجار.

وقول الشاعر[5]:

نُعَلِّــقُ فِــيْ مِثْــلِ السَّــوَارِيْ سُيُــوفَنَــا وَمَــا بَيْنَهَــا والكَعْــبِ غُــوْطٌ نَفَــانِــفُ

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الإجارة، باب الإجارة إلى صلاة العصر ٤/ ٤٤٦.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٠، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٤٤، والبحر المحيط ٢/ ٤٧، والتصريح ٢/ ٥٢.

(٣) قائله العباس بن مرداس السلمي، ينظر: ديوانه ١١٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ١٥٨، والإنصاف ٢/ ٤٦٤، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٢، والبحر المحيط ٢/ ١٤٨.
«الكتيبة»: جماعة الخيل. القاموس (كتب) ١/ ١٢١.
«الحتف»: الموت. القاموس (حتف) ٣/ ١٢٥.

(٤) لم أقف على قائله. ينظر: الكتاب ٢/ ٣٨٣، والأصول ٢/ ٩٩، والإنصاف ٢/ ٤٦٤، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٢٥٠، وشواهد التوضيح ٥٥، والخزانة ٢/ ٣٣٨.

(٥) قائله مسكين الدارمي، ينظر: ديوانه ٥٣، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٨٦، والإنصاف ٢/ ٤٦٥، وشرح المفصل ٣/ ٧٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٢٥١، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٧، والبحر المحيط ٢/ ١٤٧، والعيني ٤/ ١٦٤.
«الغُوط»: جمع غائط، وهو المطمئن الواسع من الأرض. القاموس (غوط) ٢/ ٣٧٦.
«النفانف»: الهواء والمفازة. القاموس (نفنف) ٣/ ٢٠١ ـ ٢٠٢.

حيث عطف (الكعب) على الضمير المجرور في (بينها)، ولم يعد المضاف.

وقول الشاعر[1]:

إِذَا أَوْقَدُوا نَاراً لِحَرْبِ عَدُوِّهِمْ ... فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصْلَى بِهَا وَسَعِيرِهَا

حيث عطف (سعيرها) على الضمير المجرور في (بها) من غير إعادة الجار.

وقول الشاعر[2]:

هَلا سَأَلْتِ بِذِيْ الجَمَاجِمِ عَنْهُمُ ... وَأَبِيْ نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاءِ المُحْرَقِ

حيث عطف (أبي نعيم) على الضمير المجرور في (عنهم) من غير إعادة الجار.

وقول الشاعر[3]:

بِنَا أَبداً لاَ غَيْرِنَا تُدرَكُ المُنَى ... وتُكْشَفُ غَمَّاءُ الخُطُوبِ الفَوَادِحِ

حيث عطف (غيرنا) على الضمير المجرور في (بنا) من غير إعادة الجار. وغيرها كثير[4].

وأما القياس، فمن وجهين:

---

(١) لم أقف على قائله، ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٧٧، وشواهد التوضيح ٥٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٣، والبحر المحيط ٢/ ١٤٨، والعيني ٤/ ١٦٦.
«يصلى»: يقحم. القاموس (صلى) ٤/ ٣٥٣.

(٢) لم أقف على قائله، ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٨٦، والإنصاف ٢/ ٤٦٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٢، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٧.

(٣) لم أقف على قائله، ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٧٧، وشواهد التوضيح ٥٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٢، والعيني ٤/ ١٦٦.
«الفَوَادح»: جمع فادحة، وهي النازلة الصعبة. القاموس (فدح) ١/ ٢٣٩.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٠ ـ ١٢٥٤، وشواهد التوضيح ٥٥ ـ ٥٦ وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٦ ـ ٣٧٨.

أحدهما: أنه كما جاز أن يبدل منه ويؤكد بغير إعادة المجرور؛ كذلك يعطف عليه بدونه[1].

الثاني: أنه لما كان الضمير المجرور فضلة كالمضمر المنصوب، جاز العطف عليه من غير إعادة العامل، كما يعطف على الضمير المنصوب[2].

وذهب سيبويه[3] والأخفش[4] في قوله الآخر والمازني[5] والمبرد[6] والزجاج[7] وابن السراج[8] وأبو سعيد السيرافي[9] وأبو علي الفارسي[10] وابن جني[11] والطبري[12] والصيمري[13] ومكي القيسي[14] والجرجاني[15] والزمخشري[16] وأبو البركات الأنباري[17] والجزولي[18] والعكبري[19] وابن معط[20] وابن

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٢/ ١٤٨، وتعليق الفرائد ٢/ ١٥٥أ (مخطوط).

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن معط ٢/ ٧٩٧.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٢٤٨، ٢/ ٣٨١ ـ ٣٨٧، وينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٦٦٨.

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٢٤.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٣١.

(٦) ينظر: المقتضب ٤/ ١٥٢.

(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٦.

(٨) ينظر: الأصول في النحو ٢/ ٧٩.

(٩) ينظر: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٧.

(١٠) ينظر: الحجة للقراء السبعة ٣/ ١٢١.

(١١) ينظر: اللمع ١٥٧.

(١٢) ينظر: جامع البيان ٤/ ١٥١.

(١٣) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/ ١٤٠.

(١٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ١٢٨.

(١٥) ينظر: المقتصد ٢/ ٩٥٩.

(١٦) ينظر: المفصل ١٢٤، والكشاف ١/ ٣٥٧، ٤٩٣، ٥٦٧، ٣/ ٥٠٨.

(١٧) ينظر: الإنصاف ٢/ ٤٦٣ ـ ٤٧٤، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٥٣، ٢/ ٦٦ ـ ٦٧.

(١٨) ينظر: المقدمة الجزولية ٧٢.

(١٩) ينظر: شرح اللمع ١٢٦ أ ـ ب (مخطوط).

(٢٠) ينظر: شرح ألفية ابن معط ٢/ ٧٩٦، والفصول الخمسون ٢٣٧.

يعيش[1] وابن الحاجب[2] وابن عصفور[3] والإسفراييني[4] وابن الناظم[5] والرضي[6] وابن أبي الربيع[7] والموصلي[8] والجامي[9] والأزهري[10] إلى المنع، وعزي هذا القول للبصريين[11].

واستدلوا على منع ذلك بما يلي:

- قال المازني إن المعطوف شريك المعطوف عليه في أن كل واحد منهما يعطف على صاحبه، كقولك: رأيت زيداً وعمراً، ثم يجوز لك أن تقول: رأيت عمراً وزيداً، فكل واحد منهما جائز فيه ما جاز في الآخر من العطف. والمضمر المجرور لا يجوز عطفه على ما قبله، لا تقول: مررت بزيد وه، ولا: مررت بعمرٍ وك، فلما لم يجز أن يكون معطوفاً إلا بإعادة العامل لم يجز العطف هنا إلا مع إعادة الجار.

كما أن الضمير المجرور شبيه بالتنوين؛ لمعاقبته له، والدليل على ذلك أنهم حذفوا الياء من المنادى المضاف إليه، كحذف التنوين، وذلك كقولك: يا غلام، وتقول: غلامٌ، بالتنوين، فإذا أضفته، قلت: غلامُكَ، فقد قام الضمير المضاف إليه مقام التنوين، وكونه على حرف واحد، فلا يجوز العطف عليه كما لم يجز العطف على التنوين[12].

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٣/ ٧٧.
(٢) ينظر: شرح الوافية نظم الكافية ٢٥٩ ـ ٢٦٠.
(٣) ينظر: شرح الجمل لأبن عصفور ١/ ٢٤٤.
(٤) ينظر: اللباب ٤٠٨.
(٥) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٥٤٦.
(٦) ينظر: شرح الكافية ١/ ٣٢٠.
(٧) ينظر: البسيط ١/ ٣٤٤.
(٨) ينظر: شرح ألفية أبن معط ٢/ ٧٩٧ ـ ٧٩٨.
(٩) ينظر: الفوائد الضيائية ٢/ ٤٨.
(١٠) ينظر: التصريح ٢/ ١٥١.
(١١) ينظر: الإنصاف ٢/ ٤٦٣، وشرح الكافية ١/ ٣٢٠ وغيرها.
(١٢) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٨١، والحجة للقراء السبعة ١/ ١٢٢، والمقتصد ٢/ ٩٥٩.

ـ أن المضمر المجرور شديد الإتصال، فكان كالجزء، فأعادوا العامل؛ ليكون في الصورة كالمستقل؛ فراراً من أن يعطفوا على ما هو كالجزء[1].

ـ أنه ليس للمجرور ضمير منفصل ـ كما يجيء ذلك في المضمرات ـ حتى يؤكد به أولاً، ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل، وفي إستعارة المرفوع له مذلة. ولا يكتفى بالفصل؛ لأن الفصل لا تأثير له إلا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار، فحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه، لا يتصور له أثر، فكيف يكتفى به، فلم يبق إلا إعادة العامل الأول[2].

ـ أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر، وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه، فامتنع العطف عليه، إلا مع إعادة الجار[3]، كما قال المازني.

وردوا أدلة الكوفيين، فقالوا: لا حجة لهم في الإستدلال بالآيات. أما قوله تعالى: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ﴾[4]، قالوا: الواو فيه واو القسم وجواب القسم ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾، أو أن الأرحام مجرورة بباء مقدرة حذفت لدلالة الأولى عليها[5]. وذهب بعضهم إلى ردّ هذه القراءة وتخطئة[6] قارئها حمزة ـ رحمه الله تعالى ـ، حتى إن أبا العباس المبرد قال[7]: «لو أني صليت خلف إمام فقرأ بها، لقطعت صلاتي».

أما قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفۡرُۢ بِهِۦ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾[8]، فقالوا

---

(١) ينظر: المقتصد ٢/ ٩٥٩، وشرح الوافية نظم الكافية ٢٦٠، والفوائد الضيائية ٢/ ٤٨.

(٢) ينظر: المقتصد ٢/ ٩٦٠، والفوائد الضيائية ٢/ ٤٨.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٣/ ٧٧، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٥، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٧.

(٤) سورة النساء: من الآية ١.

(٥) ينظر: الإنصاف ٢/ ٤٦٧.

(٦) ينظر: الكامل ٣/ ٣٩، وجامع البيان ٤/ ١٥١، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/ ٦، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٣٧٦، والمفصل ١٢٤، والمحرر الوجيز ٤/ ٩ ـ ١٠، والجامع لأحكام القرآن ٥/ ٣، وشرح الكافية ١/ ٣٢٠، واللباب ٤٠٨، والبحر المحيط ٣/ ١٥٨.

(٧) ينظر: درة الغواص ٨٢.

(٨) سورة البقرة: من الآية ٢١٧.

العطف في (والمسجد) على (سبيل)[1]. أما قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾[2]، فقالوا: إن (من) في موضع نصب بالعطف على (معايش)، أي: جعلنا لكم فيها المعايش والعبيد والإماء[3].

أما قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾[4]، فقالوا: إن (ما) في موضع رفع بالعطف على لفظ الجلالة، والتقدير: الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم ـ وهو القرآن أيضاً يفتيكم فيهن ـ، أو في موضع جر عطفاً على (النساء) من قوله تعالى: ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ ﴾[5].

أما الشعر، فقالوا إنه من الشاذ الذي لا يقاس عليه. وبعضهم خرّج بعض الأبيات على أوجه أخرى من الإعراب[6].

أما قولهم: لما كان المجرور فضلة كالمضمر المنصوب... الخ، فالمجرور كالجزء وكالتنوين، بخلاف المنصوب[7].

وهناك مذهب ثالث في هذه المسألة[8]، وهو أنه إذا أكد الضمير المجرور بضمير منفصل مرفوع، جاز العطف من غير إعادة الجار، نحو: مررت بك أنت وزيد. ومال إليه الجرمي والزيادي[9]، ودليلهما القياس على العطف على الضمير

---

(١) ينظر: الكشاف ١/ ٣٥٧، الإنصاف ٢/ ٤٧١.
(٢) سورة الحجر: الآية ٢٠.
(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ١٧٧، والكشاف ٢/ ٣٨٩، والإنصاف ٢/ ٤٧٢.
(٤) سورة النساء: من الآية ١٢٧.
(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١١٥، والكشاف ١/ ٥٦٧، والإنصاف ١/ ٤٦٧.
(٦) أنظر: الإنصاف ٢/ ٤٧٢ ـ ٤٧٤.
(٧) شرح ألفية ابن معط ٢/ ٧٩٨.
(٨) شرح الكافية ١/ ٣٢٠ ـ ٣٢١.
(٩) كلاهما: البحر المحيط ٢/ ١٤٧، وإرتشاف الضرب ٢/ ٦٥٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٢٣٣، والمساعد ٢/ ٤٧٠.
والزيادي: هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان الزيادي، قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمه، وروى عن أبي عبيدة والأصمعي، وكان شاعراً مجيداً، توفي سنة ٢٤٩هـ. له: النقط والشكل، =

المرفوع المتصل[1].

أما أبو حيان، فقد اختار مذهب الكوفيين الذين أجازوا العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار في سعة الكلام، مع أن الأولى إعادة الجار في العطف، حيث قال عند قوله تعالى: ﴿وَكُفْرُۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾: «ونقول العطف [على الضمير][2] المجرور فيه مذاهب:

أحدها: أنه لا يجوز إلا بإعادة الجار إلا في الضرورة، فإنه يجوز بغير إعادة الجار فيها، وهذا مذهب جمهور البصريين.

الثاني: أنه يجوز ذلك في الكلام، وهو مذهب الكوفيين ويونس وأبي الحسن والأستاذ أبي علي الشلوبين.

الثالث: أنه يجوز ذلك في الكلام إن أكد الضمير، وإلا لم يجز في الكلام نحو: مررت بك نفسك وزيد، وهذا مذهب الجرمي.

والذي نختاره أنه يجوز ذلك في الكلام مطلقاً؛ لأن السماع يعضده والقياس يقويه. أما السماع، فما روي من قول العرب ما فيها غيره وفرسه، بجر الفرس عطفاً على الضمير في غيره، والتقدير: ما فيها غيره وفرسه. والقراءة [الثابتة][3] في السبعة ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾، أي: وبالأرحام، وتأويلها على غير العطف على الضمير مما يخرج الكلام عن الفصاحة، فلا يلتفت إلى التأويل...»[4].

ثم دافع عن حمزة قارئها بقوله «ومن ادعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة، فقد كذب»[5].

= والأمثال، وشرح نكت سيبويه وغيرها.
ينظر: معجم الأدباء ١/ ١٥٨ ـ ١٦١، بغية الوعاة ١/ ٤١٤.

(١) شرح الكافية ١/ ٣٢٠.
(٢) هكذا في المخطوط ٢/ ١٤٧أ، وفي المطبوع (المضمر)، وهو خطأ.
(٣) هكذا في المخطوط ٢/ ١٤٧أ، وفي المطبوع (الثانية)، وهو تصحيف.
(٤) البحر المحيط ٢/ ١٤٧.
(٥) البحر المحيط ٢/ ١٤٧.

ثم أنشد ما ورد من أشعار العرب مما هو كثير يخرج عن أن يجعل ضرورة[1].

ثم قال بعد ذلك[2]: «فأنت ترى هذا السماع وكثرته وتصرف العرب في حرف العطف، فتارة عطفت بالواو، وتارة بـ (أو)، وتارة بـ(بل)، وتارة بـ(أم)، وتارة بـ(لا). وكل هذا التصرف يدل على الجواز، وإن كان الأكثر أن يعاد الجار، كقوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾[3]، ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾[4]، ﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ﴾[5]. وقد خرج على العطف بغير إعادة الجار قوله ﴿وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾[6] عطفاً على قوله ﴿لكم فيها معايش﴾، أي: ولمن. وقوله ﴿وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾[7] عطفاً على الضمير في قوله (فيهن)، أي: وفيما يتلى عليكم.

وأما القياس، فهو أنه كما يجوز أن يبدل منه ويؤكد من غير إعادة الجار، كذلك يجوز أن يعطف عليه من غير إعادة جار. ومن احتج للمنع بأن الضمير كالتنوين، فكان ينبغي أن لا يجوز العطف عليه إلا مع الإعادة؛ لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه.

وإذا تقرّر أن العطف بغير إعادة الجار ثابت من كلام العرب في نثرها ونظمها، كان يخرج عطف (والمسجد الحرام) على الضمير في (به) أرجح، بل هو متعين؛ لأن وصف الكلام وفصاحة التركيب تقتضي ذلك».

كما أطال أبو حيان الكلام عند قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ

---

(١) البحر المحيط ٢/١٤٧ ـ ١٤٨.
(٢) البحر المحيط ٢/١٤٨.
(٣) سورة المؤمنون: من الآية ٢٢.
(٤) سورة فصلت: من الآية ١١.
(٥) سورة الأنعام: من الآية ٦٤.
(٦) سورة الحجر: من الآية ٢٠.
(٧) سورة النساء: من الآية ١٢٧.

﴿وَٱلْأَرْحَامَ﴾[1]، حيث رد البصريون ومن تبعهم قراءة حمزة[2] فيها، فصرح باختياره قائلاً: «بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك، وأنه يجوز»[3]. ثم قام مدافعاً عن قراءة حمزة المتواترة عن النبي ـ ﷺ ـ مشنعاً على من ردها أو خطّأها بقوله[4]: «وأما قول[5] ابن عطية (ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان)، فجسارة قبيحة منه لا تليق بحاله ولا بطهارة لسانه؛ إذ عمد إلى قراءة متواترة عن النبي ـ ﷺ ـ، قرأ بها سلف الأمة، واتصلت بأكابر قراء الصحابة الذين تلقوا القرآن من في رسول الله ـ ﷺ ـ بغير واسطة عثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت، وأقرأ الصحابة أبي بن كعب[6]، عمد إلى ردها بشيء خطر له في ذهنه. وجسارته هذه لا تليق إلا بالمعتزلة كالزمخشري، فإنه كثيراً ما يطعن في نقل القراء وقراءتهم».

ثم أطال الثناء على حمزة، حيث نعته بأنه صالح ورع ثقة في الحديث، لم يقرأ حرفاً من كتاب الله إلا بأثر، وقد قدّمه الناس في زمانه للإمامة بهم، وتتلمذ له خلق كثير[7].

ثم قال أبو حيان بعد ذلك[8]: «وإنما ذكرت هذا وأطلت فيه؛ لئلا يطلع غَمْر[9] على كلام الزمخشري وابن عطية في هذه القراءة، فيسيء ظناً بها وبقارئها،

---

(١) سورة النساء: من الآية ١.
(٢) سبق تخريجها.
(٣) البحر المحيط ٣/ ١٥٩.
(٤) البحر المحيط ٣/ ١٥٩.
(٥) المحرر الوجيز ٤/ ٩ ـ ١٠.
(٦) هو أبو المنذر أبي بن كعب بن قيس الخزرجي الأنصاري، كان قبل الإسلام حبراً من أحبار اليهود، وكان بعد إسلامه من كتاب الوحي، شهد المشاهد، وفيه قال ﷺ «وأقرؤكم أبي». توفي بالمدينة سنة ٢١هـ. ينظر: الإصابة ١/ ٣١ ـ ٣٢، وأسد الغابة ١/ ٤٩، وسير أعلام النبلاء ١/ ٣٨٩، وصفة الصفوة ١/ ٤٧٤ ـ ٤٧٧، وحلية الأولياء ١/ ٢٥٠.
(٧) البحر المحيط ٣/ ١٥٩.
(٨) البحر المحيط ٣/ ١٥٩.
(٩) الغَمْر: من لم يجرب الأمور، القاموس (غمر) ٢/ ١٠٤.

فيقارب أن يقع في الكفر بالطعن في ذلك».

ثم بيّن أبو حيان أن العمدة في الأحكام النقل، ليس التعبد لمذهب بصري أو كوفي، حيث قال[1]: «ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية، لا أصحاب الكنانيس المشتغلون بضروب من العلوم، الآخذون عن الصحف دون الشيوخ»[2].

والذي أختاره ما ذهب إليه أبو حيان، أما مذهب البصريين، فمردود بكثرة السماع الصحيح والاستعمال الفصيح، وإن أمكن رد بعضه أو تأويله، فالكثرة تدل على جوازه، قال أبو حيان[3]: «وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثير يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة... فأنت ترى هذا السماع وكثرته وتصرف العرب في حرف العطف، فتارة عطفت بالواو، وتارة بـ(أو)، وتارة بـ(بل)، وتارة بـ(أم)، وتارة بـ(لا)، وكل هذا التصرف يدل على الجواز، وإن كان الأكثر أن يعاد الجار».

ولا يخفى أن تأويلات الآيات عندهم يمكن ردها، أما قوله تعالى: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ﴾[4]، فلا يجوز أن تكون الواو للقسم؛ لأنه إذ ذاك يكون قسم السؤال، فقبله ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ﴾، وقسم السؤال لا يكون إلا مع الباء، نحو؛ بالله لتفعلن، ولا يجوز أن تكون (الأرحام) مجرورة بباء مقدرة؛ لأن حرف الجر لا يعمل مقدراً في الاختيار، إلا نحو: الله لأفعلن[5].

أما قراءة حمزة، فلا يجوز الهجوم عليها وردها وتخطئتها؛ لأنها سبعية

---

(١) البحر المحيط ٣/ ١٥٩.
(٢) وانظر: البحر المحيط ٣/ ٣٦٠، ٣٩٥، ٧/ ٣١، ٨/ ٤٢، ٣٤٧، وإرتشاف الضرب ٢/ ٦٥٨.
(٣) البحر المحيط ٢/ ١٤٧ ـ ١٤٨.
(٤) سورة النساء: من الآية ١.
(٥) شرح الكافية ١/ ٣٢٠ ـ ٣٢١.

متواترة[١]. ولا الطعن في حمزة؛ لأنه إمام الناس في القراءة بالكوفة، ورع ثقة، لم يقرأ حرفاً من كتاب الله إلا بأثر[٢]، حيث قال[٣]: «ما قرأت حرفاً من كتاب الله إلا بأثر». وانعقد الإجماع على تلقي قراءته بالقبول والإنكار على من تكلم فيها[٤].

وأما عطف (المسجد) على (سبيل) في قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[٥]، فيستلزم الفصل بأجنبي بين جزأي الصلة، والأجنبي هو المصدر (كفر)، وذلك لا يجوز، بل يتعين عطف المسجد على الضمير المجرور في (به)؛ لأن وصف الكلام وفصاحة التركيب تقتضي ذلك[٦].

أما قولهم إن (من) في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾[٧] في موضع نصب ليس بظاهر، حيث إن الأقرب كونها في موضع جر، ولا أقل من أن يكون ذلك جائزاً في المعنى. أما تأويل قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾[٨]، فلا يسلم من التكلف والضعف.

ويضعّف دليلَ المازني (ربّ رجل وأخيه) وقولُهم: (لا رجلَ وامرأةً في الدار)، فكما أن هذه المعطوفات ـ الممتنع تقديمها وتأخير ما عطفت عليه ـ لم يمتنع فيها العطف، كذلك لا يمتنع في نحو: مررت بك وزيد[٩].

كما أنه يعترض على المازني بأنه يجوز أن تقول: رأيتك وزيداً، ولا يجوز:

---

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة ٤٧٢، والنشر ٢/ ٤٧، وإتحاف فضلاء البشر ١/ ٥٠١.
(٢) البحر المحيط ٣/ ١٥٩.
(٣) ينظر: تهذيب التهذيب ٣/ ٢٨، والبحر المحيط ٣/ ١٥٩، والنشر ١/ ١٦٦.
(٤) ينظر: ميزان الاعتدال ١/ ٦٠٥، وسير أعلام النبلاء ٧/ ٩١. وانظر: ثناء العلماء عليه في تهذيب التهذيب ٣/ ٢٧ ـ ٢٨.
(٥) سورة البقرة: من الآية ٢١٧.
(٦) البحر المحيط ٢/ ١٤٧ ـ ١٤٨.
(٧) سورة الحجر: الآية ٢٠.
(٨) سورة النساء: من الآية ١٢٧.
(٩) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٨.

رأيت زيداً وك، فكان القياس (رأيتك وزيداً) أن لا يجوز[1].

أما تعليل البصريين الثاني، فيدل على ضعفه أن شبه ضمير الجر بالتنوين لو منع من العطف عليه، لمنع من توكيده والإبدال منه؛ لأن التنوين لا يؤكد. ولا يبدل منه، وضمير الجرّ يؤكد نحو: مررت بك نفسك، ويبدل منه نحو: أعجبت بك جمالِك بإجماع، فللعطف أسوة بهما[2].

أما المذهب الثالث ـ مذهب الجرمي والزيادي ـ، فمردود؛ لأنه لم يسمع ذلك مع أن تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس، وإعادة الجار أقرب وأخف[3].

لهذا ولما ورد من شواهد نثرية وشعرية، فالذي أراه جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، كما ذكرت ذلك آنفاً. ومع جوازه، فالأكثر العطف بإعادة الجار، كقوله تعالى: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾[6].

---

(١) البحر المحيط ٣/ ١٥٨.
(٢) شواهد التوضيح ٥٤.
(٣) شرح الكافية ١/ ٣٢٠.
(٤) سورة الإحزاب: من الآية ٧.
(٥) سورة غافر: من الآية ٨٠.
(٦) سورة فصلت: من الآية ١١.

عطف الجملة الخبرية على الإنشائية وبالعكس

ذهب الزمخشري(١) والعكبري(٢) وابن عصفور(٣) وابن مالك(٤) وابن هشام(٥) والبلاغيون(٦) إلى عدم جواز عطف الجملة الخبرية على الإنشائية وبالعكس؛ لاشتراط التناسب بين الجملتين في الخبر أو الإنشاء، ووصف بعضهم(٧) العطف مع عدم التناسب بالقبح.

وذهب آخرون، منهم الصفار(٨) والبيضاوي(٩) والشهاب الخفاجي(١٠) إلى

---

(١) ينظر: الكشاف ١/ ٢٥٤، ٢/ ٥١١، ٥٢٢، ٣/ ٧٤، ١٣٨، ٤/ ١٠٠ ـ ١٠١، ١٦٤.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٤٠، ٢/ ٨٨٠.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٤٨٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٥٠.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٤٨٢.

(٦) ينظر: تلخيص المفتاح ١٧١، وشروح التلخيص ٣/ ٢٥، والإيضاح ٨٨.

(٧) ينظر: حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي ٤/ ١٢٠.

(٨) ينظر: الإتقان في علوم القرآن ١/ ٦٣٦.

(٩) ينظر: تفسير البيضاوي ٢/ ٥٠٨.
والبيضاوي: ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي الشيرازي الشافعي، ضم علوماً، منها: التفسير والفقه والعربية، توفي بتبريز سنة ٦٨٥هـ. له: أنوار التنزيل وأسرار التأويل في التفسير، وشرح مصابيح السنة وغيرها.
ينظر: طبقات الشافعية الكبرى ٨/ ١٥٧ ـ ١٥٨، والبداية والنهاية ١٣/ ٣٠٩، وبغية الوعاة ٢/ ٥٠ ـ ٥١.

(١٠) ينظر: حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي ٨/ ٢٥٣.
والشهاب الخفاجي هو أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي، ولد بمصر سنة ٩٧٩هـ، =

جواز ذلك.

واختار أبو حيان الجواز، حيث يرى أن عطف الجمل بعضها على بعض ليس من شرطه أن تتفق معاني الجمل، فعلى هذا يجوز عطف الجملة الخبرية على الجملة غير الخبرية وبالعكس.

ونسب أبو حيان هذا المذهب إلى سيبويه، فإنه لا يشترط اتفاق المعاني حال عطفها.

قال أبو حيان[(١)] عند قوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ . وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[(٢)]: «وتلخص من هذا أن عطف الجمل بعضها على بعض ليس من شرطه أن تتفق معاني الجمل، فعلى هذا يجوز عطف الجملة الخبرية على الجملة غير الخبرية، وهذه المسألة فيها اختلاف، ذهب جماعة من النحويين إلى اشتراط إتفاق المعاني، والصحيح أن ذلك ليس بشرط». ثم قال بعد ذلك: «فالأصح أن تكون جملة معطوفة على ما قبلها وإن لم تتفق معاني الجمل، كما ذهب إليه سيبويه، وهو الصحيح، وقد استدل لذلك بقول الشاعر[(٣)]:

تُنَاغِيْ غَزَالاً عِنْدَ بَابِ ابنِ عَامِرٍ ... وَكَحِّلْ مَآقِيْكَ الحِسَانَ بِإِثْمِدِ

= وتلقى علوم اللغة والأدب والتفسير، توفي بمصر سنة ١٠٦٩هـ. له: شرح درة الغواص، ونسيم الرياض في شرح الشفاء للقاضي عياض، وحاشية على تفسير البيضاوي.
ينظر: خلاصة الأثر ١/ ٣٣١ ـ ٣٤٣، وفهرس الفهارس ١/ ٢٨٠ ـ ٢٨١، وهدية العارفين ١/ ١٦٠ ـ ١٦١.

(١) البحر المحيط ١/ ١١٠ ـ ١١١.

(٢) سورة البقرة: من الآيتين ٢٤، ٢٥.

(٣) قائله: حسان بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ ينظر: ديوانه ١١٢، ومغني اللبيب ٢/ ٤٨٣، والدر المصون ١/ ٢٠٩، وشرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ٧٣،
ورواية الصدر في الديوان: فَنَاغِ لَدى الأَبْوابِ حُوَراً نَوَاعِماً، وعليه فلا شاهد فيه.
«تُنَاغِي»: أي تتكلم بكلام فيه نغمة، القاموس (نغى) ٤/ ٣٩٦، «مَآقِيك» جمع مأق، وهي العين منفذ البكاء، اللسان (مأق) ١٠/ ٣٣٥، إِثْمِد ـ بالكسر ـ: حجر للكحل، القاموس (ثمد) ١/ ٢٨٠.

وبقول امرؤ القيس[1]

وَإِنَّ شِفَـائِـي عَبْـرَةٌ إِنْ سَفَحْتُهَـا   وَهَـلْ عِنْـدَ رَسْـمٍ دَارِسٍ مِـنْ مُعَـوَّلِ

وأجاز سيبويه جاءني زيد ومَنْ أخوك العاقلان على أن يكون العاقلان خبر ابتداء [مضمر][2]». وقال بعد نقل كلام الزمخشري الذي لا يرى جواز العطف في هذه المسألة[3] عند قوله تعالى: ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾[4]، وإنما يقدر محذوفاً تقديره: فاحذرني واهجرني[5]: «وإنما احتاج إلى حذف؛ ليناسب بين جملتي العطف والمعطوف عليه، وليس ذلك بلازم عند سيبويه، بل يجوز عطف الجملة الخبرية على الجملة الإنشائية، فقوله ﴿وَاهْجُرْنِي﴾ معطوف على قوله ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ﴾، وكلاهما معمول للقول».

وقال في موضع آخر[6]: «والصحيح أن ذلك لا يشترط، بل يجوز عطف الجمل على اختلافها بعضاً على بعض وإن لم تتحد في النوعية، وهو مذهب سيبويه».

---

(١) ينظر: ديوانه ٣١، والكتاب ٢/ ١٤٢، وشرح القصائد السبع ٢٦، والأصول في النحو ٣/ ٢٢٩، وشرح القصائد العشر ٢٨، والمنصف ٣/ ٤٠.
«سَفَحْتُها»: أي أرسلتها، القاموس (سفح) ١/ ٢٢٨، «الرسم»: الأثر، القاموس (رسم) ٤/ ١٢٠، «دَرَس»: عفا، القاموس (درس) ٢/ ٢١٥.
وامرؤ القيس هو ابن حجر بن الحارث الكندي، مختلف في اسمه، من أشهر شعراء العرب، له أحوال ومواقف كثيرة حيث تنقل في البلاد والقبائل، توفي قبل الهجرة بنحو ٨٥ سنة، وللمعاصرين كتابات كثيرة عنه، وله ديوان شعر مطبوع.
ينظر: الشعر والشعراء ٣١، وخزانة الأدب ١/ ١٦٠، ٣/ ٦٠٩ ـ ٦١٢، والأعلام ٢/ ١١ ـ ١٢.

(٢) هكذا في المخطوط ١/ ٧٦أ، وقد تصحفت في المطبوع إلى (مضر).

(٣) ينظر: الكشاف ٢/ ٥١١.

(٤) سورة مريم: من الآية ٤٦.

(٥) البحر المحيط ٦/ ١٩٥.

(٦) البحر المحيط ٦/ ٤٧٠ ـ ٤٧١.

وقال عند قوله تعالى[1]: ﴿إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ . وَأَلْقِ عَصَاكَ﴾ بعد نقل تأويل الزمخشري العطف فيها حتى لا يكون من عطف الجملة الإنشائية على الخبرية[2]: «وقوله إنه معطوف على (بورك) منافٍ لتقديره (وقيل له ألق عصاك)؛ لأن هذه جملة معطوفة على (بورك) وليس (جزؤها) الذي هو [معمول][3]، وقيل معطوفاً على (بورك)، وإنما احتيج إلى تقدير: وقيل له ألق عصاك، لتكون الجملة خبرية مناسبة للجملة الخبرية التي عطفت عليها، كأنه يرى في العطف تناسب المتعاطفين، والصحيح أنه لا يشترط ذلك، بل قوله ﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ﴾ معطوف على قوله ﴿إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ عطف جملة الأمر على جملة الخبر، وقد أجاز سيبويه جاء زيد ومن عمرو»[4].

وقد تبعه تلميذه السمين الحلبي في هذه المسألة[5].

إلا أن نسبة أبي حيان هذا الرأي إلى سيبويه غير صحيحة؛ لأنه كما قال ابن هشام[6]: «قد اعتمد أبو حيان على الصفار فيما فهمه عن سيبويه، حيث قال[7]: «واعلم أنه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين، رفعت أو نصبت: لأنك لا تثني إلا على من أثبته وعلمته، ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم، فتجعلهما بمنزلة واحدة.

قال الصفار: لما منعها سيبويه من جهة النعت، علم أن زوال النعت يصححها»، وقد ناقش ابن هشام أبا حيان في هذا الفهم، فقال: «فتصرف أبو حيان

---

(١) سورة النمل: من الآيتين ٩، ١٠.
(٢) ينظر: الكشاف ٣/١٣٨.
(٣) هكذا في المخطوط ٧/١٧٦أ، وهي ساقطة من المطبوع.
(٤) البحر المحيط ٧/٥٦. وانظر: المصدر نفسه ١/ ١٨٠، ٣/ ٢٠٤، ٤/ ٣٣١ ـ ٣٣٢، ٨/ ٣٤٢.
(٥) ينظر: الدر المصون ١/ ٢٠٩.
(٦) مغني اللبيب ٢/ ٤٨٥.
(٧) ينظر: الكتاب ٢/ ٦٠.

في كلام الصفار، فوهم فيه، ولا حجة فيما ذكر الصفار؛ إذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما؛ لأنه الذي اقتضاه المقام...».

وقد خرج المانعون الشواهد التي استدل بها المجيزون على النحو الآتي:

فأما قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ . وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾[1]، فقد قال الزمخشري[2]: «فإن قلت: علام عطف هذا الأمر ولم يسبق أمر ولا نهي يصح العطف عليه؟، قلت: ليس الذي اعتمد بالعطف هو الأمر، حتى يطلب له كل من أمر أو نهي يعطف عليه، إنما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين، فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين، كما تقول: زيد يُعاقب بالقيد والإرهاق، وبشر عمراً بالعفو والإطلاق، وذلك أن تقول هو معطوف على قوله ﴿فَاتَّقُوا﴾، كما تقول: بني تميم احذروا عقوبة ما جنيتم، وبشر يا فلان بني أسد بإحساني إليهم». قال ابن هشام[3]: «ويزاد عليه، فيقال: والكلام منظور فيه إلى المعنى الحاصل منه، وكأنه قيل: والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات، فبشرهم بذلك».

وأما قوله تعالى: ﴿وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[4]، فأجاب عنها الزمخشري بقوله[5]: «فإن قلت علام عطف قوله ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾؟، قلت: على (تؤمنون)؛ لأنه في معنى الأمر، كأنه قيل: آمنوا وجاهدوا يثبكم الله وينصركم، وبشر يا رسول الله المؤمنين بذلك».

---

(١) سورة البقرة: من الآيتين ٢٤، ٢٥.
(٢) الكشاف ١/٢٥٣ ـ ٢٥٤.
(٣) مغني اللبيب ٢/٤٨٣.
(٤) سورة الصف: الآية ١٣.
(٥) الكشاف ٤/١٠١.

وأما قول الشاعر[1]:

وَإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ إِنْ سَفَحْتُهَا ... وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ

فأجاب عنه ابن هشام بقوله[2]: «فهل فيه نافية مثلها ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾[3]».

وأما قول الشاعر[4]:

تُنَاغِيْ غَزَالاً عِنْدَ بَابِ ابنِ عَامِرٍ ... وَكَحِّلْ مَآقِيْكَ الحِسَانَ بِإِثْمِدِ

فأجاب عنه ابن هشام بقوله[5]: «وأما البيت، فيتوقف على النظر فيما قبله من الأبيات، وقد يكون معطوفاً على أمر مقدر يدل عليه المعنى، أي فافعل كذا وكحل، كما قيل في ﴿وَٱهْجُرْنِى مَلِيًّا﴾»[6].

---

(١) سبق تخريجه.
(٢) مغني اللبيب ٢/ ٤٨٤. وأنظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢/ ١٢٨.
(٣) سورة الأنعام: من الآية ٤٧.
(٤) سبق تخريجه.
(٥) مغني اللبيب ٢/ ٤٨٤. وأنظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢/ ١٢٨.
(٦) سورة مريم: من الآية ٤٦.

(ب) المبني

إطلاق «ما» على من يعقل

«ما» من الموصولات المشتركة، وهي تقع لما لا يعقل وحده، كقوله تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾[1]، وتقع على العاقل وغير العاقل جميعاً، كقوله تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾[2]، وتقع على صفات من يعقل وأنواعهم، كقوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[3]، وتقول للمبهم أمره: «انظر إلى ما ظهر»[4].

أما أن تقع لمن يعقل خاصة حال إفراده فقد اختلف النحويون في ذلك:

فذهب المبرد إلى أنها تكون لما لا يعقل، ولصفات من يعقل فقط، حيث قال[5]: «فأما «ما» فتكون لذوات غير الآدميين، ولنعوت الآدميين. إذا قال ما عندك؟ قلت: فرس، أو بعير، أو متاع، أو نحو ذلك. ولا يكون جوابه: زيد، ولا عمرو. ولكن يجوز أن يقول: ما زيد؟ فتقول: طويل، أو قصير، أو عاقل، أو جاهل. فإن جعلت الصفة في موضع الموصوف على العموم جاز أن تقع على ما يعقل»[6].

---

(١) سورة النحل: من الآية ٩٦.
(٢) سورة الحشر: الآية ١، وسورة الصف: الآية ١.
(٣) سورة النساء: من الآية ٣.
(٤) ينظر: أوضح المسالك ١/ ١٥٠.
(٥) المقتضب ٢/ ٢٩٦.
(٦) وأنظر المقتضب ١/ ٤١ ـ ٤٢، و٤٨، و٢/ ٥٢، و٣/ ٦٣، و٤/ ٢١٧.

وممن يرى هذا الرأي ابن السراج[1]، والزجاجي[2]، والرماني[3]، والزمخشري[4]، وابن الشجري[5] والسهيلي[6]، وابن يعيش[7]، وابن الناظم[8]، وابن أبي الربيع[9]، والمرادي[10]، والسمين الحلبي[11]، وابن هشام[12]، والأشموني[13].

وذهبت طائفة أخرى من النحويين إلى أنها تقع على ما لا يعقل، ومن يعقل، فهو ظاهر كلام سيبويه فيها، حيث يقول: «و(ما) مثل (من)، إلا أن (ما) مبهمة تقع على كل شيء»[14].

وذهب إلى هذا الرأي بعض المفسرين من التابعين[15]، كما ذهب إليه الفراء، حيث قال عند قوله تعالى[16]: ﴿نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُوٓاْ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ﴾[17]: «يقول: ترك الذي كان يدعوه إذا مسه الضر، يريد الله تعالى: فإن قلت: فهلا قيل: نسي من كان يدعو؟ قلت: إن «ما» قد تكون في موضع «من»، قال الله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا

---

(١) ينظر: الأصول في النحو ٢/١٩٦.
(٢) ينظر: الجمل ٣٢١، وحروف المعاني ٥٤.
(٣) ينظر: معاني الحروف ٨٦.
(٤) ينظر: المفصل ١٤٩، والكشاف ١/ ٣١٤، و٤٩٦، و٣/ ٩٨، و٣٨٩، و٤/ ٢٥٨، و٢٩٣.
(٥) ينظر: الأمالي الشجرية ٢/ ٢٣٤.
(٦) ينظر: نتائج الفكر ١٨١ـ ١٨٥.
(٧) ينظر: شرح المفصل ٤/ ٥ ـ ٦.
(٨) ينظر: شرح الألفية ٨٦ ـ ٨٩.
(٩) ينظر: البسيط ١/ ٢٨٦ ـ ٢٨٨.
(١٠) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٢١٩.
(١١) ينظر: الدر المصون ٢/ ٨٣.
(١٢) ينظر: أوضح المسالك ١/ ١٥٠.
(١٣) ينظر: شرح الألفية ١/ ١٦٢.
(١٤) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٢٨.
(١٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٠/ ٧٤، والبحر المحيط ٨/ ٤٧٨.
(١٦) معاني القرآن ٢/ ٤١٥ ـ ٤١٦.
(١٧) سورة الزمر: من الآية ٨.

ٱلْكَٰفِرُونَ. لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ. وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾[1].

يعني الله تعالى: وقال: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ ۖ وَلَا تَتَبَدَّلُوا۟ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ ۖ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا ﴿٢﴾﴾[2]، فهذا وجه، وبه جاء التفسير. ومثله ﴿أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾[3]. وقد تكون ﴿نَسِىَ مَا كَانَ يَدْعُوٓا۟ إِلَيْهِ﴾ يراد (نسي دعاءه إلى الله من قبل)، فإن شئت جعلت الهاء التي في «إليه» لـ«ما»، وإن شئت جعلتها لله، والكل مستقيم»[4].

وممن ذهب هذا المذهب أبو عبيدة معمر بن المثنى[5]، والطبري[6]، والزجاج[7]، وابن درستويه[8]، وابن السيد البطليوسي[9]، وأبو البركات الأنباري[10]، والسهيلي[11]، وابن خروف[12]، والعكبري في مواضع كثيرة[13]، والقرطبي[14]، وابن مالك[15]، ورضي الدين الاستراباذي[16]، والسيوطي[17].

---

(١) سورة الكافرون: الآيات١، ٢، ٣.
(٢) سورة النساء: من الآية ٢.
(٣) سورة ص: ٧٥.
(٤) وأنظر: معاني القرآن ١/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤، و٣/ ٢٦٣.
(٥) ينظر: مجاز القرآن ٢/ ٢٣٠.
(٦) ينظر: جامع البيان ٣٠/ ١٣٣ ـ ١٣٤.
(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٢٣٢.
(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٥٤٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/ ٢٢٠، والهمع ١/ ٩١.
(٩) ينظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ٦١ ـ ٦٤.
(١٠) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٥١٦.
(١١) ينظر: الروض الأنف ١/ ٢٢٧.
(١٢) ينظر: إرتشاف الضرب ١/ ٥٤٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/ ٢٢٠، والهمع ١/ ٩١.
(١٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ١١٩، و٣٤٣، و٣٤٧، و٢/ ١٢٨٨، مع أنه أخذ بالمذهب السابق في ٢/ ٩٩٥.
(١٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٠/ ٧٤.
(١٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٢٧٦، وشرح التسهيل ١/ ٢١٧.
(١٦) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٥٥.
(١٧) ينظر: همع الهوامع ١/ ٩١.

ونسب ابن خروف[1] وابن أبي الربيع هذا المذهب إلى سيبويه، قال ابن أبي الربيع[2]: «ويظهر لي من قول سيبويه أنها تقع على الواحد ممن يعقل؛ لأنه قال[3]: «إلا أن «ما» مبهمة تقع على كل شيء»، هكذا قال في باب «عدة ما يكون عليه الكلام[4]»، وهذا لا يبعد؛ لأن العرب توقع الصفة موقع الموصوف، ولا يبعد أن توقع «ما» موقع (من)»[5].

واستدل أصحاب هذا المذهب بآيات كثيرة ظاهرها أن «ما» فيها واقعة على من يعقل، كقوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[8]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾[9]، وقوله تعالى: ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾[10]، وغيرها[11].

كما استدلوا بما حكي عن العرب من قولهم[12] «سبحان ما يسبح الرعد بحمده»، أي «من سبح الرعد بحمده»، وهو الله عز وجل، وبما ورد عنهم من أشعار، كقول الشاعر[13]:

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٢٢٠.
(٢) البسيط ١/ ٢٨٨.
(٣) الكتاب ٤/ ٢٢٨.
(٤) هكذا في البسيط ١/ ٢٨٨، وفي الكتاب «الكلم» ٤/ ٢١٦.
(٥) وانظر: البحر المحيط ٢/ ٤٣٧، و٣/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨، و٨/ ٥٢٢.
(٦) سورة النساء: من الآية ٣.
(٧) سورة النساء: من الآية ٢٢.
(٨) سورة ص: من الآية ٧٥.
(٩) سورة الشمس: الآية ٥.
(١٠) سورة الكافرون: الآية: ٣.
(١١) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن ١/ ٣/ ٤٢ وما بعدها.
(١٢) ينظر: الأصول في النحو ١/ ١٣٥، وإصلاح الخلل ٦٤، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٣٤، والجامع لأحكام القرآن ٢٠/ ٧٤، وشرح الكافية ٢/ ٥٥، والبحر المحيط ١/ ٣٦٣.
(١٣) قائله: المخبل السعدي، ينظر: المخبل السعدي حياته وما تبقى من شعره ١٢٥، والكتاب=

يَـا زِبْـرِقَـانُ أَخَـا بَنِـي خَلَـفٍ   مَـا أَنْـتَ وَيْـبَ أَخِيْـكَ وَالفَخْـرُ

وقول الآخر[1]:

تُكَلِّفُنِـيْ سَـوِيْـقَ الكَـرْمِ جَـرْمٌ   وَمَـا جَـرْمٌ وَمَـا ذَاكَ السَّـوِيْـقُ

فهذا على معنى الاحتقار والإنكار، وأما الإنكار دون الاحتقار، فكقول الشاعر[2]:

وَمَـا أَنْـتَ أَم مَـا ذِكْـرُهَـا رَبْعِيَّـةً   يُخَـطُّ لَهَـا مِـنْ ثَـرْمَـدَاءَ قَلِيْـبُ

ومما جاء على معنى التعظيم قول الشاعر[3]:

بَـانَـتْ لِتَحْـزُنَـنَـا عُفَـارَهْ   يَـا جَـارَتَـا مَـا أَنْـتِ جَـارَهْ

أما أبو حيان فقد اختار المذهب الأول المانع من إطلاق «ما» على من يعقل، حيث نراه عند قوله تعالى: ﴿بَل لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[4] يقول[5]: «و(ما) عندنا لا يقع إلا لما لا يعقل، إلا إذا اختلط بمن يعقل، فيقع عليهما، أو كان واقعاً على صفات من يعقل فيعبر عنها بـ«ما»، وأما أن يقع لمن يعقل خاصة حال إفراده أو غير إفراده فلا. وقد أجاز ذلك بعض النحويين، وهو مذهب لا يقوم عليه دليل، إذ جميع

= ١/ ٢٩٩، وإصلاح الخلل ٦٢، وشرح المفصل ٢/ ٥١، والخزانة ٢/ ١٣٧، و٥٣٥، وهمع الهوامع ٢/ ١٤٢.

(١) قائله: زياد الأعجم، ينظر: الكتاب ١/ ٣٠١، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٠٧، والمخصص ٥/ ٨، وإصلاح الخلل ٦٣، واللسان «سوق» ١٠/ ١٧٠.
و«السويق»: ما يتخذ من الحنطة والشعير، اللسان «سوق» ١٠/ ١٧٠.

(٢) قائله علقمة بن عبدة، ينظر: ديوانه ٣٥، وشرح المفضليات ٧٧٢، وإصلاح الخلل ٦٣، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين ١/ ١٤٩، والعيني ٣/ ١٦، والهمع ٢/ ١٢٣.
«رَبْعِيَّة»: قال أبو عبيدة: الربائع من بني تميم أربع، ينظر: إصلاح الخلل ٦٣، الحاشية (٢). و«ثَرْمداء»: قرية بالوشم من أرض اليمامة، معجم البلدان ٢/ ٧٦.

(٣) قائله الأعشى، ينظر: ديوانه ١٥٣، وإصلاح الخلل ٦٤، والمقرب ١/ ١٦٥، والعيني ٣/ ٦٣٨، والخزانة ١/ ٥٧٨.

(٤) سورة البقرة: من الآية ١١٦.

(٥) البحر المحيط ١/ ٣٦٣.

ما احتج به لهذا المذهب محتمل، وقد يؤول».

وقد أجاب المانعون لإطلاق «ما» على من يعقل، ومنهم أبو حيان، عن أدلة المذهب الثاني بما يلي:

أما الآيات فقد خرجوها على أن «ما» فيها واقعة لأنواع من يعقل، أو لأنه اشترك فيها من يعقل ومن لا يعقل، فجاز إطلاق «ما» عليها جميعاً، وغير ذلك.

فمثلاً قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[1] قال أبو حيان[2]: «وقرأ الجمهور ﴿مَا طَابَ﴾، فقيل «ما» بمعنى «من»، وهذا (على)[3] مذهب من يجوز وقوع «ما» على آحاد العقلاء، وهو مذهب مرجوح، وقيل عبر بـ«ما» عن النساء؛ لأن إناث العقلاء لنقصان (عقولهن)[4]، يجرين مجرى غير العقلاء، وقيل «ما» واقعة على النوع، أي فانكحوا النوع الذي طاب لكم من النساء».

أما قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[5]، فقد قال السهيلي[6]: «فهذا كلام ورد في معرض التوبيخ والتبكيت للعين على امتناعه من السجود، ولم يستحق هذا التبكيت والتوبيخ من حيث كان السجود لما يعقل، ولكن لعلة أخرى، وهي المعصية، والتكبر على ما لم يخلقه، إذ لا ينبغي التكبر لمخلوق على مخلوق مثله، وإنما التكبر للخالق وحده، فكأنه يقول له سبحانه: لم عصيتني، وتكبرت على ما لم تخلقه، وخلقته أنا وشرفته، وأمرتك بالسجود له؟ فهذا موضع «ما»؛ لأن معناها أبلغ، ولفظها أعم، وهو في الحجة أوقع، وللعذر والشبهة أقلع، فلو قال: ما منعك أن تسجد لمن خلقت؟ لكان استفهاماً مجرداً من توبيخ وتبكيت، ولتوهم أنه

---

(١) سورة النساء: من الآية ٣.
(٢) البحر المحيط ٣/ ١٦٢.
(٣) هكذا في المخطوط ٣/ ١٩٧أ، وهو ساقط من المطبوع.
(٤) هكذا في المطبوع، وفي المخطوط «عقلهن» ٣/ ١٩٧أ.
(٥) سورة ص: من الآية ٧٥.
(٦) نتائج الفكر ١٨٢.

وجب السجود له من حيث كان يعقل، أو لعلة موجودة في ذاته وعينه، وليس الأمر كذلك، فلا معنى لتعيينه بالذكر، وترك الإبهام في اللفظ».

أما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾[1] فقد قال أبو حيان[2]: «إنها واقعة على النوع كهي في قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[3]، أي ولا تنكحوا النوع الذي نكح آباؤكم، وقد تقرر في علم العربية أن «ما» تقع على أنواع من يعقل».

أما قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾[4] فقال أبو حيان[5]: «وقيل مصدرية، قاله قتادة[6]، والمبرد، والزجاج، وهذا قول من ذهب إلى أن «ما» لا تقع على آحاد أولي العلم».

أما قوله تعالى: ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾[7] فقال السهيلي[8]: «فـ«ما» على بابها؛ لأنها واقعة على معبوده عليه الصلاة والسلام على الإطلاق، لأن امتناعهم من عبادة الله تعالى ليس لذاته، بل كانوا يظنون أنهم يعبدون الله، ولكن كانوا جاهلين به... ووجه آخر وهو أنهم كانوا يشتهون مخالفة الرسول ﷺ... فهم لا يعبدون معبوده لا كراهية لذات المعبود، ولكن كراهية لإتباع محمد ﷺ، كائناً ما كان معبوده، وإن لم يكن معبوده إلا الحق سبحانه وتعالى، فعلى هذا لا يصح في النظم البديع، والمعنى النبيه الرفيع إلا «ما» لإبهامها ومطابقتها للغرض الذي تضمنته الآية.

---

(١) سورة النساء: من الآية ٢٢.
(٢) البحر المحيط ٣/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨.
(٣) سورة النساء: من الآية ٣.
(٤) سورة الشمس: الآية ٥.
(٥) البحر المحيط ٨/ ٤٧٨ ـ ٤٧٩.
(٦) هو أبو الخطاب قتادة بن دعامة السدوسي البصري، مفسر حافظ ضرير، رأس في العربية ومفردات اللغة وأيام العرب، مات بواسط في الطاعون ١١٨هـ.
ينظر: وفيات الأعيان ٤/ ٨٥ ـ ٨٦، وتهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٥٧، ونكت الهميان ٢٣٠.
(٧) سورة الكافرون: الآية ٣.
(٨) نتائج الفكر ١٨٣ ـ ١٨٤.

«ووجه ثالث: وهو أن ازدواج الكلام أصل في البلاغة وبديع في الفصاحة، مثل قوله عز وجل: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾[1]، و﴿فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ﴾[2]، فسمى المعاقبة اعتداء لازدواج الكلام، وحسن الإنتظام، وكذلك قوله عز وجل: ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾، ومعبودهم لا يعقل، ثم ازدوج مع هذا الكلام قوله ﴿وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ فاستوى اللفظان، وإن اختلف المعنيان»[3].

أما ما حكي عن العرب من قولهم «سبحان ما يسبح الرعد بحمده» فإن «سبحان» علم لمعنى التسبيح غير مضاف، ومنعه من الصرف العلمية وزيادة الألف والنون، كقول الشاعر[4]:

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ ... سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ

فسبحان هنا اسم علم للبراءة[5]، بمنزلة «بره» اسم علم للبرور، و«ما» ظرفية مصدرية[6].

وأما «ما» في الأبيات السابقة فهي محمولة على أنها واقعة على صفات من يعقل.

---

(١) سورة التوبة: من الآية ٦٧.

(٢) سورة البقرة: من الآية ١٩٤.

(٣) وأنظر: البحر المحيط ١/ ٤٠٢، و٢/ ٤٣٧، و٣/ ٣٤٥، و٤/ ٢٢٥، و٥/ ٢٦٣، و٦، ٥٠٦، و٦/ ٩٨، و٤٠٢، و٧/ ١٧١، و٣٩٦، و٤١٠، و٨/ ٥٢٢.

(٤) قائله: الأعشى، ينظر: ديوانه ١٤٣، والكتاب ١/ ٣٢٤، ومجاز القرآن ١/ ٣٦، و٢/ ١٢٣، وجمهرة اللغة ١/ ٥٢٢، والمقتضب ٣/ ٢١٨، والخصائص ٢/ ٤٣٥، والأمالي الشجرية ١/ ٣٤٧، و٢/ ٢٥٠، وشواهد التوضيح ٤٠، والخزانة ١/ ٨٩.

(٥) ينظر: البسيط ١/ ٢٨٦، والبحر المحيط ١/ ٣٦٣.

(٦) لسان العرب ٢/ ٤٧١.

(حيث) ظرف مكان

تحدث أبو حيّان عن بعض أحكام (حيث) حديثاً مختصراً، حيث قال[1]: «(حيث) ظرف مكان مبهم لازم الظرفية. وجاء جرّه بـ (من) كثيراً وبـ (في)، وإضافة (لدى) إليه قليلا، ولإضافتها لا ينعقد منها مع ما بعدها كلام».

ثمّ ذكر مسائل[2] تتصل بـ (حيث)، كان له في كلّ واحدة اختيار، ومنها الخلاف فيها، أهي ظرف مكان أم ظرف زمان؟.

فذهب الأخفش[3] إلى أنها ظرف زمان، وأنشد قول الشاعر[4]:

لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِيْ سَاقَهُ قَدَمُهْ

والأخفش بهذا الرأي قد خالف مذهب الجمهور[5] القائلين بأنها ظرف مكان،

---

(١) البحر المحيط ١/ ١٥٥.

(٢) سيأتي ـ إن شاء الله ـ الحديث عن هذه المسائل في مواضعها من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢٠٩، والبحر المحيط ١/ ١٥٥، ٥/ ٤٦١، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٢٨أ ـ ب، ٥/ ١٣٥ ب، وإرتشاف الضرب ٢/ ٢٦٢، ومغني اللبيب ١/ ١٣١، والدر المصون ١/ ٢٨٢، والبرهان ٤/ ٢٧٤، والخزانة ٣/ ١٦٢.

(٤) قائله: طرفة بن العبد. ينظر: ديوانه ٨٦ دار صادر بيروت ـ ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م وليس في غيرها، ومجالس ثعلب ٢٣٨، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢٠٩، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٦٢، وشرح المفصل ٤/ ٩٢، وشرح التسهيل ٢/ ٢٣٣، والدر المصون ١/ ٢٨٢.

(٥) ينظر: المقتضب ٢/ ٥٤، ٣/ ١٧٥، وشرح التسهيل ٢/ ٢٣٢، ومغني اللبيب ١/ ١٣١، والمساعد ١/ ٥٣٠، وتاج العروس ١/ ٦١٧.

قال سيبويه[1]: «وأمّا (حيث) فمكان، بمنزلة قولك: هو في المكان الذي فيه زيد».

ولا حجة له فيما استدلّ به على أنّ (حيث) ظرف زمان؛ لإمكان حمله على إرادة المكان؛ إذ المعنى: حيث مشى وتوجّه[2].

واختار أبو حيان أنها ظرف مكان خلافاً للأخفش[3]، ولذلك فقد رد على من ادعى أنها ظرف زمان في قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَٱتَّبِعْ أَدْبَـٰرَهُمْ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ وَٱمْضُواْ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾[4]، حيث قال[5]: «و(حيث) على بابها من أنها ظرف مكان، وادعاء أنها قد تكون ظرف زمان من حيث أنه ليس في الآية أمر إلا قوله ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾، ثم قيل له ﴿حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ ضعيف، ولفظ (تؤمر) يدل على خلاف ذلك؛ إذ كان يكون التركيب من حيث أمرتم، وحيث من الظروف المكانية...».

كما رد إعراب بعضهم[6] قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾[7] على ألا تكون (حيث) مفعولاً به على السعة أو على غير السعة، فتكون اسماً، حيث قال[8]: «وما قاله من أنه مفعول به على السعة أو مفعول به على غير السعة تأباه قواعد النحو؛ لأن النحاة نصوا على أن (حيث) من الظروف التي لا تتصرف».

---

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٣٣.
(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٣٣، المساعد ١/ ٥٣٠.
(٣) ينظر: البحر المحيط ١/ ١٥٥، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٢٨أ ـ ب، ٥/ ١٣٥ ب، وارتشاف الضرب ٢/ ٢٦٢.
(٤) سورة الحجر: من الآية ٦٥.
(٥) البحر المحيط ٥/ ٤٦١.
(٦) هو التبريزي.
(٧) سورة الأنعام: من الآية ١٢٤.
(٨) البحر المحيط ٤/ ٢١٦.

إضافة (حيث) إلى المفرد

ذهب الكسائي[1] إلى أن (حيث) تضاف إلى المفرد، وعدّه قياساً، ومن ذلك قول الراجز[2]:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعاً
نَجْماً يُضِيءُ كالشّهَابِ سَاطِعاً

وقول الشاعر[3]:

وَنَطْعَنُهُمْ تَحْتَ الحُبَا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ... بِبِيْضِ المَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ العَمَائِمِ

---

(١) ينظر: البحر المحيط ١/ ١٥٥، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٢٨ ب، وإرتشاف الضرب ٢/ ٢٦٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٢٦٥، والمساعد ١/ ٥٣٠، ومغني اللبيب ١/ ١٣٢، والتصريح ٢/ ٣٩، والموفي في النحو الكوفي ١٠٦.

(٢) لم أقف على قائله، ينظر: شرح المفصل ٤/ ٩٠، وشرح التسهيل ٢/ ٢٣٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٩١، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٢٨ ب، ومغني اللبيب ١/ ١٣٣، والمساعد ١/ ٥٢٩، والدر المصون ١/ ٢٨٢، والعيني ٣/ ٢٨٤، والهمع ١/ ٢١٢، والخزانة ٣/ ١٥٥.
و «سُهَيل»: اسم نجم، عند طلوعه تنضج الفواكه وينقضي القيظ. القاموس (سهل) ٣/ ٣٩٨.
«والشهاب»: شعلة من نار ساطعة. القاموس (شهب) ١/ ٩٠.

(٣) ينسب هذا البيت للفرزدق ولم أجده في ديوانه، وينسب أيضاً لعملس بن عقيل. ينظر: الأمالي الشجرية ١/ ١٣٦، وشرح المفصل ٤/ ٩٢، وشرح التسهيل ٢/ ٢٣٢، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٢٨ب، والدر المصون ١/ ٢٨٢، ومغني اللبيب ١/ ١٣٢، والعيني ٣/ ٣٨٧، والهمع ١/ ٢١٢، والتصريح ٢/ ٣٩.
«ليّ العمائم»: لفها وعطف بعضها على بعض، القاموس (لوى) ٤/ ٣٨٧.
«بيض المواضي»: السيوف. القاموس (مضى) ٤/ ٣٩٠.

حيث أضيفت (حيث) إلى (سهيل) وإلى (ليّ العمائم).

أمّا الجمهور[1]، فيرون أن (حيث) لا تضاف إلا إلى الجملة، سواء أكانت فعلية نحو: جلست حيث جلس زيد، أم كانت اسمية نحو: جلست حيث زيد جالس. ولا تضاف إلى غير جملة، وما ورد من إضافة (حيث) إلى المفرد، هو من النادر الذي لا يقاس عليه[2] أو من الشاذ[3].

وقد اختار أبو حيان مذهب الجمهور الذين يمنعون إضافة (حيث) إلى المفرد، وحكم على ما جاء من إضافة (حيث) إلى المفرد بالشذوذ، قال ـ رحمه الله ـ: «وما جاء من ذلك حكمنا بشذوذه»[4].

---

(١) ينظر: الأصول في النحو ٢/١٤٣، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢١٤، والمفصل ١٦٩ - ١٧٠، والأمالي الشجرية ٢/٢٦٢، وشرح المفصل ٤/٩١، وشرح التسهيل ٢/٢٣٢، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٣٧، وشرح الألفية لأبن الناظم ٣٩١، وشرح الكافية ١/١٠٣، ١٠٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٢٦٥، ومغني اللبيب ١/١٣٢، والمساعد ١/٥٣٠، والدر المصون ١/٢٨٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٣٢، والمساعد ١/٥٣٠.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٩٣٧، وشرح الألفية لأبن الناظم ٣٩١، ومغني اللبيب ١/١٣٢.

(٤) البحر المحيط ١/١٥٥، وينظر: إرتشاف الضرب ٢/٢٦٢.

مجيء «إذ» للتعليل

ذهب قوم[1] إلى إثبات مجيء «إذ» للتعليل، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾[2]، أي «لن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا»[3]، وكقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأْوُۥٓا۟ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾[5]، وقول الشاعر[6]:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ ... إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

أي: لأنهم من قريش، ولعدم المثيل لهم من البشر.

وكقول الشاعر[7]:

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلاَ ... وَإِنَّ فِي السَّفْرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلاَ

---

(١) ينظر: الجنى الداني ٢١٣، ومغني اللبيب ١/ ٨١ ـ ٨٢.

(٢) سورة الزخرف: من الآية ٣٩.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٨١ ـ ٨٢.

(٤) سورة الكهف: من الآية ١٦.

(٥) سورة الأحقاف: من الآية ١١.

(٦) قائله: الفرزدق، ينظر شرح ديوانه ٢٢٣، والكتاب ١/ ٦٠، والمقتضب ٤/ ١٩١، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٦٢ وإرتشاف الضرب ٢/ ٢٣٥، والجنى الداني ٢١٣، ومغني اللبيب ١/ ٨٢، والتصريح ١/ ١٩٨، والخزانة ٢/ ١٣٠.

(٧) قائله الأعشى، ينظر: ديوانه ٢٣٣، والكتاب ٢/ ١٤١، والمقتضب ٤/ ١٣٠، والمحتسب ١/ ٣٤٩، والخصائص ٢/ ٣٧٣، والأمالي الشجرية ١/ ٣٢٢، وشرح المفصل ٨/ ٨٤، والمقرب ١/ ١٠٩، والمغني ١/ ٨٢.

«السَّفْر»: المسافرون، القاموس: «سفر» ٢/ ٤٩، و«المَهَل»: السكينة والرفق والتؤدة، القاموس: «مهل» ٤/ ٥٢.

أي: إن لنا حلولا في الدنيا، وإن لنا ارتحالاً عنها، وإن في الجماعة الذين ماتوا قبلنا إمهالاً لنا؛ لأنها مضوا قبلنا، وبقينا بعدهم[1].

وقد اختلفوا في حقيقة «إذ» هذه التي للتعليل ـ عندهم ـ أهي حرف بمنزلة لام العلة؟ أم ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام، لا من اللفظ؟ قولان:

ذهب بعض المتأخرين[2]، كالسهيلي[3]، وابن مالك[4]، والرضي[5]، وابن هشام[6]، والسيوطي[7] إلى أنها حرف قد تجردت عن الظرفية، وتمحضت للتعليل.

وقد نسب هذا الرأي إلى سيبويه[8]. وقد نازع أبو علي الشلوبين[9] في نسبة هذا المذهب إلى سيبويه، حيث يرى عدم صحة نسبة هذا الرأي إليه؛ لأن ظواهر الكتاب في غير موضع تدل على أنها لا تخرج عن الظرفية.

وبعد النظر في كتاب سيبويه وجدت سيبويه ـ كما ذكر السهيلي[10] ـ يشبه «إذ» بـ «أن» عند قولهم (أما أنت منطلقاً انطلقت معك)، قال ـ رحمه الله ـ: «لأنها في معنى «إذ» في هذا الموضع، و«إذ» في معناها أيضاً في هذا الموضع، إلا أن «إذ» لا يحذف معها الفعل»[11].

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٨٢.
(٢) ينظر: الجنى الداني ٢١٣.
(٣) ينظر: الروض الأنف ١/ ٢٨٦، وأمالي السهيلي ٢٥، ونتائج الفكر ١٣٤ ـ ١٣٥.
(٤) ينظر: التسهيل ٩٣، وشرح التسهيل ٢/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩.
(٥) ينظر: شرح الكافية ٢/ ١١٥.
(٦) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٨٢.
(٧) ينظر: معترك الأقران ١/ ٥٧٨.
(٨) ينظر: الروض الآنف ١/ ٢٨٦، وأمالي السهيلي ٢٥، ونتائج الفكر ١٣٤ ـ ١٣٥، ومعترك الأقران ١/ ٥٧٨.
(٩) ينظر: التذييل والتكميل ٢/ ٢٠٦ ب ـ ٢٠٧أ.
(١٠) ينظر: حاشية رقم «٨»، ما عدا معترك الأقران.
(١١) الكتاب ١/ ٢٩٤.

ويؤيد هذا ما قاله الأعلم الشنتمري بعد ذكر قول الكوفيين في قولهم «أما أنت منطلقاً»: «وأما البصريون فالتقدير عندهم (لأن كنت منطلقاً أنطلق معك)، أي لانطلاقك في الماضي أنطلق معك، ولذلك شبهها سيبويه بـ«إذ»، وجعلهما كشيء واحد»[1].

لكن ربما يشكل على هذا ما قاله أبو علي الشلوبين[2] من أن ظواهر الكتاب في غير موضع تدل على أنها لا تخرج عن الظرفية، وأن مراد سيبويه أنها في معناها في السببية، لا غير.

وهذا الإشكال مدفوع بأن سيبويه لم ينص على أنها لا تخرج عن الظرفية، كما فهم ذلك أبو علي الشلوبين، صحيح أن سيبويه عدها في مواضع من الظروف المبهمة، كقوله[3]: «هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة، وذلك لأنها لا تضاف، ولا تصرف تصرف غيرها، ولا تكون نكرة، وذاك «أين»، و«متى»، و«كيف»، و«حيث»، و«إذ»، و«إذا»، و«قبل»، و«بعد»».

وفي موضع آخر يقول[4]: «(إذ)، وهي لما مضى من الدهر، وهي ظرف بمنزلة (مع)». لكنه لم ينص على أنها لا تخرج عن الظرفية.

أما عن مراد سيبويه في تشبيه «إذ» بـ«أن»، و«أن» بـ«إذ»، وأنهما كشيء واحد فلا يمكن الجزم بمراده في ذلك، لكن الذي يظهر لي أنه يرى أنهما يشتركان في التعليل والحرفية، إذ لا يمكن القول بأن «أن» ظرف، والله أعلم بالصواب.

واختار بعض المحدثين[5] هذا المذهب؛ لأن القول بظرفية «إذ» الواقعة

---

(١) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٣٥٧.
(٢) ينظر: المساعد ١/ ٥٠١.
(٣) الكتاب ٣/ ٢٨٥.
(٤) الكتاب ٤/ ٢٢٩.
(٥) ينظر: أسلوب «إذ» ٣٢.

للتعليل يلزم منه عند تقديرها البعد والتكلف وتحميل الألفاظ ما لا تحتمله.

وذهب قوم(١)، منهم الزمخشري(٢)، وأبو علي الشلوبين(٣) إلى أنها لا تخرج عن الظرفية، وصححه بعضهم(٤). واختار هذا المذهب بعض المحدثين(٥) لأمور:

أحدها: أن «حيث» من الظروف التي تفيد التعليل، ولو جعلنا «إذ» الدالة على التعليل حرفاً مصدرياً يسبك مع ما بعده بمصدر للزمنا أن نقول بذلك في «حيث». قال الزمخشري(٦): «(حيث)، و(إذ) غلبتا دون سائر الظروف في ذلك»(٧).

الثاني: «إذ» مفيدة للتعليل في قوله تعالى: ﴿أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾(٨)، كما ذكره السهيلي وغيره. ولو وضعت «أن» المصدرية هنا مكان «إذ» ما صح ذلك؛ لأن «أن» المصدرية لا تقع بعدها الجملة الاسمية إلا إذا كانت مخففة من «أنَّ».

الثالث: أن أبا الفتح عثمان بن جني(٩) أعرب «إذ» ـ نقلاً عن أبي علي الفارسي بعد مراجعته في ذلك ـ بدلاً من اليوم في قوله تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَٰغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾(١٠)، ثم صرح بإفادة التعليل، حيث قال(١١): «ألا ترى أن عدم انتفاعهم بمشاركة أمثالهم لهم في العذاب إنما سببه وعلته ظلمهم».

---

(١) ينظر: الجنى الداني ٢١٣.
(٢) ينظر: الكشاف ٣/ ٥٢٦.
(٣) ينظر: إرتشاف الضرب ٢/ ٢٣٥، والمساعد ١/ ٥٠١، والجنى الداني ٢١٣.
(٤) ينظر: الجنى الداني ٢١٣.
(٥) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول، الجزء الأول ٥٠.
(٦) الكشاف ٣/ ٥٢٦.
(٧) أي في إفادة التعليل.
(٨) سورة آل عمران: من الآية ٨٠.
(٩) ينظر الخصائص ٢/ ١٧٢ ـ ١٧٣، و٣/ ٢٢٤.
(١٠) سورة الأحقاف: من الآية ٣٥.
(١١) الخصائص ٢/ ١٧٣.

وقد أورد بعضهم[1] على هذا المذهب إشكالاً؛ لأن «إذ» في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ لا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين، ولا تكون ظرفاً لـ «ينفع»؛ لأنه لا يعمل في ظرفين، ولا لـ «مشتركون»؛ لأن معمول خبر الأحرف الخمسة لا يتقدم عليها، ولأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول، ولأن اشتراكهم في الآخرة، لا في زمن ظلمهم.

قالوا: ولو قلنا بحرفية «إذ» التعليلية لاستغنينا عن هذه التأويلات البعيدة، والتقديرات المختلفة اللازمة لمن يقول بظرفية «إذ» التعليلية.

أما الجمهور فقد حكى عنهم ابن هشام[2]، والسيوطي[3] أنهم لا يرون مجيء «إذ» للتعليل.

أما أبو حيان فاختار في أول تفسيره أنها لا تأتي للتعليل، حيث قال: «ولا حرفاً للتعليل»[4]، لكنه لم يلتزم بهذا الاختيار، فعند التطبيق فسر «إذ» في بعض الآيات بمعنى التعليل، فعند قوله تعالى: ﴿فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَـٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ إِذْ كَانُوا۟ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾[5] قال ـ رحمه الله ـ: «والعامل في «إذ» «أغنى»، ويظهر فيها معنى التعليل. لو قلت (أكرمت زيداً لإحسانه إلي) أو (إذ أحسن إلي) استويا في الوقت، وفهم من (إذ) ما فهم من لام التعليل، وأن إكرامك إياه في وقت إحسانه إليك إنما كان لوجود إحسانه لك فيه»[6].

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٨٢، ومعترك الأقران ١/ ٥٧٨، وأسلوب «إذ» ٣٠.
(٢) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٨٢.
(٣) ينظر: همع الهوامع ١/ ٢٠٥.
(٤) البحر المحيط ١/ ١٣٧.
(٥) سورة الأحقاف: من الآية ٢٦.
(٦) البحر المحيط ٨/ ٦٥.

وكذا عند قوله تعالى: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ﴾[1] قال ـ رحمه الله ـ: «وقرأ[2] عبد الله[3]، وزيد بن علي[4]: «إذ هداكم»، جعلا «إذ» مكان «أن»، وكلاهما تعليل»[5].

ونراه كذلك في موضعين آخرين لا يجزم بشيء في إفادة التعليل أو عدمه. فعند قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ﴾[6] نقل قول ابن عطية[7]: «و (قدروا) هو من توفية القدر والمنزلة، فهي عامة يدخل تحتها من لم يعرف، ومن لم يعظم، وغير ذلك، غير أن تعليله بقولهم «ما أنزل الله» يقضي بأنهم جهلوا، ولم يعرفوا الله حق معرفته إذ أحالوا عليه بعثة الرسل»، ثم قال بعد ذلك: «وفي كلام ابن عطية ما يشعر أن «إذ» تعليل»[8].

وعند قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾[9] قال ـ رحمه الله: «وقيل «إذ» للتعليل حرفاً بمعنى (أن)»[10].

ففي هذين النصين لم يبين أبو حيان رأيه.

وفي كتابه التذييل والتكميل[11] اختار مجيئها للتعليل وأنها حرف.

---

(١) سورة الحجرات: من الآية ١٧.

(٢) وأنظر هذه القراءة في مختصر شواذ القرآن ١٤٤.

(٣) هو عبد الله بن مسعود.

(٤) هو زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، من خطباء بني هاشم، كانت إقامته بالكوفة، قرأ على واصل بن عطاء، كانت له مواقف مع الخلفاء الأمويين، قتل بمصر سنة ١٢٢هـ.
ينظر: فوات الوفيات ١/ ١٦٤، ووفيات الأعيان ٦/ ١١٠، وسير الأعلام النبلاء ٥/ ٣٨٩.

(٥) البحر المحيط ٨/ ١١٨.

(٦) سورة الأنعام: من الآية ٩١.

(٧) المحرر الوجيز ٦/ ١٠٤.

(٨) البحر المحيط ٤/ ١٧٧.

(٩) سورة الزخرف: من الآية ٣٩.

(١٠) البحر المحيط ٨/ ١٧.

(١١) ينظر: ٢/ ٢٠٦ ب.

ويرى بعض الباحثين المحدثين[1] أن «إذ» لا تفيد التعليل إلا من خلال الحدث الواقع فيها، وهذا الحدث قد يتغير فلا تفيد «إذ» التعليل، فمثلاً في قول الزمخشري[2] «ضربته إذ أساء» أفاد الحدث عنها التعليل؛ لأن الحدث قد يكون سبباً للضرب، أما لو وضعنا في هذا الظرف حدثاً آخر، كقولنا مثلاً «ضربت ابني إذ خرج الناس من المسجد» فإن حدث الخروج ليس سبباً في ضرب الابن، وإنما وقع الحدثان في وقت واحد.

وعلى هذا تخرج الآيات، فمثلاً قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾[3]: فـ«إذ» على وضعها الأصلي موضوعة للزمن الماضي، حيث إن المعنى ـ والله أعلم ـ «ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب كما نفعكم الاشتراك إذ ظلمتم».

أما قوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾[4]: فليست «إذ» للتعليل، حيث يمكن أن تكون الواو للعطف على ظرف زمان محذوف، والتقدير ـ والله أعلم ـ «وقال الذين كفروا للذين آمنوا: لو كان خيراً ما سبقونا إليه، إذ عرض عليهم الإيمان، وإذ لم يهتدوا به».

أما قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأْوُۥٓا۟ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾[5]: فـ«إذ» هنا معطوفة على ما قبلها في قوله تعالى: ﴿وَرَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا۟ فَقَالُوا۟ رَبُّنَا﴾[6]، والتعليل مستفاد من الحدث، وليس من الظرف.

---

(١) ينظر: الظروف الزمانية في القرآن الكريم ٩٤ ـ ٩٥.
(٢) الكشاف ٣/ ٥٢٦.
(٣) سورة الزخرف: من الآية ٣٩.
(٤) سورة الأحقاف: من الآية ١١.
(٥) سورة الكهف: من الآية ١٦.
(٦) سورة الكهف: من الآية ١٤.

والذي أراه أن «إذ» تأتي حرفاً للتعليل لدلالتها على هذا المعنى فيما استشهد به على ذلك، واخترت كونها حرفاً؛ لأن هذا يخلصنا من إشكالات كثيرة، وتقديرات متكلفة، وتأويلات بعيدة، كما ذكره بعضهم.

أما كونها ليست للتعليل فهذا يلزم منه تلك التقديرات المتكلفة، كما صنع بعض الباحثين فيما عرضته آنفاً.

حقيقة «إذا» الفجائية

اختلف النحويون في «إذا» الفجائية على مذاهب:

ذهب الكوفيون(١) إلى أنها حرف، وهو المحكي عن الأخفش(٢)، وهو ظاهر كلام ابن الشجري(٣)، والمنقول عن ابن بري(٤)، وهو أحد اختياري أبي علي الشلوبين(٥)، كما يراه أيضاً ابن مالك(٦).

وقد استدل ابن مالك لصحة هذا المذهب بثمانية أوجه(٧):

أحدها: أنها كلمة تدل على معنى في غيرها، غير صالحة لشيء من علامات الأسماء والأفعال.

---

(١) ينظر: البحر المحيط ١/ ٦٠، و٤/ ١٣١، و٦/ ٢٥٩، والجنى الداني ٣٦٦، والمساعد ١/ ٥١٠، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٦.

(٢) ينظر: التسهيل ٩٤، وشرح التسهيل ٢/ ٢١٤، وإرتشاف الضرب ٢/ ٢٤٠، والجنى الداني ٣٦٦، ومغني اللبيب ١/ ٨٧، والمساعد ١/ ٥١٠، والقاموس المحيط ٤/ ٤٠٦.

(٣) ينظر: الأمالي الشجرية ١/ ٣٣٤.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/ ١٠٤.

وابن بري هو عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي المصري الشافعي، من اللغويين، ولد بمصر سنة ٤٩٩هـ، وبها نشأ وتعلم، ثم شاع ذكره واشتهر، فالتف حوله التلاميذ، وأجاز لأهل عصره، توفي بمصر سنة ٥٨٢هـ. له اللباب في الرد على ابن الخشاب، وحواش على الصحاح، وغيرها.

ينظر: إنباه الرواة ٢/ ١١٠ ـ ١١١، والنجوم الزاهرة ٦/ ١٠٣ ـ ١٠٤، وبغية الوعاة ٢/ ٣٤.

(٥) ينظر: إرتشاف الضرب ٢/ ٢٤٠، والجنى الداني ٣٦٦، وشرح التسهيل للمرادي ١٥١أ.

(٦) ينظر: التسهيل ٩٤، وشرح التسهيل ٣/ ٢١٤.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١٤ ـ ٢١٥.

الثاني: أنها كلمة لا تقع إلا بين جملتين، وذلك لا يوجد إلا في الحروف كـ «لكن»، و«حتى» الابتدائية.

الثالث: أنها كلمة لا يليها إلا جملة إبتدائية مع إنتفاء علامات الأفعال، ولا يكون ذلك إلا في الحروف.

الرابع: أنها لو كانت ظرفاً لم يختلف من حكم بظرفيتها في كونها مكانية أو زمانية، إذ ليس في الظروف ما هو كذلك.

الخامس: أنها لو كانت ظرفاً لم تربط بين جملة الشرط والجزاء في نحو ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[1]، إذ لا يكون كذلك إلا حرف.

السادس: أنها لو كانت ظرفاً فالواجب إقترانها بالفاء إذا صدر بها جواب الشرط، فإن ذلك لازم لكل ظرف صدر به الجواب، نحو (إن تقم فحينئذ أقوم، فإن لم تقم فعند مقامك أقوم).

السابع: أنها لو كانت ظرفاً لأغنت عن خبر ما بعدها، ولكثر نصب ما بعده على الحال، كما كان مع الظروف المجمع على ظرفيتها، كقولك «عندي زيد مقيماً، وهناك بشر جالساً»، والاستعمال في نحو «مررت فإذا زيد قائم» بخلاف ذلك.

الثامن: أنها لو كانت ظرفاً لم تقع بعدها «إنَّ» المكسورة غير مقترنة بالفاء، كما لا تقع بعد سائر الظروف، نحو عندي أنك فاضل، وأمر «إنَّ» بعد «إذا» المفاجأة بخلاف ذلك، كقوله[2]:

وَكُنْتُ أُرَى زَيْداً كَمَا قِيلَ سَيِّداً ... إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ القَفَا وَاللَّهَازِمِ

---

(١) سورة الروم: الآية ٣٦.

(٢) هذا البيت غير منسوب، ينظر: الكتاب ٣/١٤٤، والمقتضب ٢/٣٥١، والخصائص ٢/٣٩٩، وشرح المفصل ٤/٩٧، والخزانة ٤/٣٠٣.

«اللَّهَازِم» جمع لهزمة، وهي طرف عظم ناتىء في اللحم تحت الأذن، القاموس «لهزم» ٤/١٧٩.

وذهب جماعة من النحويين[١]، منهم أبو علي الفارسي[٢]، والسيرافي[٣]، وابن جني[٤]، والصيمري[٥]، والهروي[٦]، وأبو بكر الخياط[٧] وأبو البركات الأنباري[٨]، والعكبري[٩]، وابن يعيش[١٠]، وابن عصفور[١١] إلى أن «إذا» الفجائية ظرف مكان.

وقد نسبه بعضهم إلى سيبويه[١٢]، والمبرد[١٣]، كما نسب قوم آخرون إليهما القول بأنها ظرف زمان ـ كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

والذي يظهر لي أنه يرى أنها ظرف زمان، لقوله[١٤]: «وأما (إذا) فلما يستقبل

---

(١) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٧٠.

(٢) ينظر إرتشاف الضرب ٢/ ٢٤٠، والجنى الداني ٣٦٥، والمساعد ١/ ٥١١، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٦.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١٤.

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٢٥٦، ولسان العرب ١٥/ ٤٣١، وإرتشاف الضرب ٢/ ٢٤٠، والجنى الداني ٣٦٥، والمساعد ١/ ٥١١، والهمع ١/ ٢٠٦.

(٥) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٣١١.

(٦) ينظر: الأزهية ٢١١.

(٧) ينظر: إرتشاف الضرب ٢/ ٢٤٠، والهمع ١/ ٢٠٦.

والخياط هو أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور الخياط، من أهل سمرقند، إنتقل إلى بغداد فالتقى بالزجاج، وهو ممن خلط بين نحو البصريين والكوفيين. أخذ عنه الزجاجي، والفارسي. توفي سنة ٣٢٠هـ. له معاني القرآن، والنحو الكبير، والمقنع في النحو.

ينظر: إنباه الرواة ٣/ ٥٤، ومعجم الأدباء ١٧/ ١٤١ ـ ١٤٢، وبغية الوعاة ١/ ٤٨.

(٨) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٦٩.

(٩) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٧٢.

(١٠) ينظر: شرح المفصل ٤/ ٩٨.

(١١) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٨٧، والإتقان ١/ ٤٦٩، والهمع ١/ ٢٠٦.

(١٢) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٧٠، والتسهيل ٩٤، وشرح التسهيل ٢/ ٢١٤، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ١١٣٠، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٠٣، والبحر المحيط ١/ ٦٠، و٦/ ٢٥٩، ومغني اللبيب ١/ ٨٧، والفوائد الضيائية ٢/ ١٣٩، والقاموس المحيط ٤/ ٤٠٦.

(١٣) ينظر: البحر المحيط ١/ ٦٠، و٤/ ٣٥٧، و٦/ ٢٥٩، والمساعد ١/ ٥١١، وشفاء العليل ١/ ٤٧٢.

(١٤) الكتاب ٤/ ٢٣٢.

من الدهر، وفيها مجازاة، وهي ظرف، وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها، وذلك قولك (مررت فإذا زيد قائم)».

أما المبرد فقد قال في هذه المسألة[1]: «فأما (إذا) التي تقع للمفاجأة فهي التي تسد مسد الخبر، والاسم بعدها مبتدأ، وذلك قولك (جئتك فإذا زيد)، و كلمتك فإذا أخوك)، وتأويل هذا (جئت ففاجأني زيد)، و (كلمتك ففاجأني أخوك)».

ويقول أيضاً[2]: «(خرجت من الدار فإذا زيد)، فمعنى (إذا) هاهنا المفاجأة، فلو قلت على هذا (خرجت فإذا زيد قائماً) كان جيداً؛ لأن معنى (فإذا زيد) أي (فإذا زيد قد وافقني)».

فكلامه في هذين الموضعين يدل على أنه يرى أن «إذا» الفجائية ظرف مكان[3]، حيث جعلها تسد مسد خبر المبتدأ؛ لأنها لو كانت ظرف زمان لم يصح الإخبار بها عن الجثة، فعلى هذا تكون ظرف مكان، وهو رأي كثير من النحويين، كما سبق.

وقد استدل[4] القائلون بأنها ظرف مكان بوقوعها خبراً عن الجثة في مثل «خرجت فإذا زيد»، وليس الخبر محذوفاً كما قاله بعض النحويين، كما سيأتي.

---

(١) المقتضب ٣/ ١٧٨.
(٢) المقتضب ٣/ ٣٧٤.
(٣) ينظر: المقتضب ٢/ ٥٧ ـ ٥٨، حاشية رقم «٣».
(٤) ينظر: شرح المفصل ٤/ ٩٨، والجنى الداني ٣٦٦، ومغني اللبيب ١/ ٨٧ ـ ٨٨.

وذهب الزجاج[(١)]، والرياشي[(٢)]، والزمخشري[(٣)]، وابن خروف[(٤)]، وابن طاهر[(٥)] وأبو علي الشلوبين[(٦)] في اختياره الآخر إلى أن «إذا» الفجائية ظرف زمان، ومال إليه بعض المحدثين[(٧)].

وقد نسبه قوم إلى سيبويه[(٨)]، والمبرد[(٩)]، وقد ذكرت آنفاً أن سيبويه يرى أنها ظرف زمان، أما المبرد فالراجح أنه يرى أنها ظرف مكان كما سبق.

وقد علل بعض من يرى[(١٠)] هذا المذهب صحته بأن كونها ظرف زمان إبقاء لها على ما استقر فيها؛ لأن مدلول المفاجأة أقرب إلى الزمان منه إلى المكان، كمدلول الفعل الذي يدل تضمناً على الزمان والحدث، ويدل على المكان دلالة التزامية، وجزء الشيء أقرب مما يدل عليه التزاماً، ففي نحو قولك «خرجت فإذا الأسد بالباب» وقعت مفاجأة الأسد في لحظة زمان معينة، وهو زمن فتح الباب، فالمفاجأة

---

(١) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ١١٣٠، والتسهيل ٩٤، وشرح التسهيل ٢/ ٢١٤، وشرح الكافية ١/ ١٠٣، وإرتشاف الضرب ٢/ ٢٤٠، والبحر المحيط ١/ ٦٠، والجنى الداني ٣٦٥، ومغني اللبيب ١/ ٨٧.

(٢) ينظر: إرتشاف الضرب ٢/ ٢٤٠، والبحر المحيط ١/ ٦٠، ٤/ ٣٥٧، و٦/ ٢٥٩، والجنى الداني ٣٦٥، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٦.
والرياشي هو أبو الفضل العباس بن الفرج بن علي الرياشي البصري، ولد سنة ١٧٧هـ. كان راوية للشعر، وأيام العرب، أخذ عن الأصمعي، وقرأ على المازني النحو واللغة، وأخذ عنه المبرد، قتلته الزنج في الفتنة المشهورة بالبصرة سنة ٢٥٧هـ. له كتاب الخيل، وكتاب الإبل، وغيرهما.
ينظر: معجم الأدباء ١٢/ ٤٤ ـ ٤٦، وإنباه الرواة ٢/ ٣٦٧ ـ ٣٧٣، وبغية الوعاة ٢/ ٢٧.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٨٧، والإتقان ١/ ٤٦٩، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٦.

(٤) ينظر: إرتشاف الضرب ٢/ ٢٤٠، والجنى الداني ٣٦٥، وشرح التسهيل للمرادي ١٥١أ.

(٥) ينظر: إرتشاف الضرب ٢/ ٢٤٠، والجنى الداني ٣٦٥، وشرح التسهيل للمرادي ١٥١أ.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١٤، والإرتشاف ٢/ ٢٤٠، والمساعد ١/ ٥١١، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٦.

(٧) الظروف الزمانية في القرآنية الكريم ٢٠٠.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١٤، وشرح التسهيل للمرادي ١٥١أ، والمساعد ١/ ٥١١، وشفاء العليل ١/ ٤٧٢.

(٩) ينظر: الجنى الداني ٣٦٥، وشرح التسهيل للمرادي ١٥١أ، والمساعد ١/ ٥١١.

(١٠) ينظر: المساعد ١/ ٥١١، والظروف الزمانية في القرآن الكريم ٢٠٠.

هي في لحظة فتح الباب وبروز الأسد، لا في مكانه؛ لأنه قد يكون في مكانه قبل فتح الباب.

أما ما مثل به من يرى أنها ظرف مكان من قولهم «خرجت فإذا الأسد» فهو عند هؤلاء[1] ـ أعني الزجاج ومن معه ـ على تقدير مضاف محذوف، تقديره «فإذا حضور الأسد».

وقد أجاب بعضهم عن بعض ما احتج به ابن مالك على صحة ما ذهب إليه من أن «إذا» الفجائية حرف بما يلي[2]:

أما قوله: «الثاني: أنها كلمة لا تقع إلا بين جملتين... إلخ» فمعترض عليه بـ«مذ» الأسمية، فإنها تقع بين الجملتين.

أما قوله «**الثالث**: أنها كلمة لا يليها إلا جملة إبتدائية... إلخ» فقد اعترض عليه بأن الأخفش حكى أن الفعل الماضي يليها إذا صحب بـ «قد».

أما قوله «**السابع**: أنها لو كانت ظرفاً لأغنت عن خبر ما بعدها.... إلخ» فقد رُدَّ بأن القائل بظرفيتها يلتزم ذلك، ولا خبر محذوف عنده في نحو «فإذا زيد»، وقد ورد نصب ما بعدها على الحال كسائر الظروف.

أما قوله: «**الثامن**: أنها لو كانت ظرفاً لم تقع بعدها «إنَّ» المكسورة... إلخ» فأجاب الشلوبين عنه بأن هذا لا يلزم؛ لأن الظروف إنما يمتنع وقوع «إن» بعدها إذا جعل ما بعد «إن» عاملاً فيها، وأما على غير هذا فلا يمتنع، إذ لا مانع منه، وعلى أن يكون العامل في الظرف مع الكسر معنى الكلام الذي فيه «إن»، فلا حجة في كسر «إن» بعدها على أنها حرف.

وقال بعضهم بعد تقرير الإشكال في العامل فيها: إن العامل محذوف، تقديره

---

(١) ينظر: الجنى الداني ٣٦٦، ومغني اللبيب ١/ ٨٨.

(٢) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ١٥١ ب.

(خرجت فإذا انطلاق عمرو إنه منطلق)، ويكون المحذوف المبتدأ، والجملة مفسرة للمحذوف دالة عليه[1].

أما أبو حيان فله اختياران في هذه المسألة، حيث نراه مرة يختار رأي الزجاج ومن معه القائلين بأنها ظرف زمان، حيث قال[2]: «وتقع للمفاجأة ظرف زمان وفاقاً للرياشي والزجاج، لا ظرف مكان، خلافاً للمبرد، ولظاهر مذهب سيبويه، ولا حرف، خلافاً للكوفيين».

ونراه في مواضع يختار أنها ظرف مكان، حيث قال عند قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ ﴾[3]: «ونختار أن «إذا» الفجائية ظرف مكان»[4]. وقال عند قوله تعالى: ﴿ فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِىَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ ﴾[5]: «والصحيح الذي عليه شيوخنا أنها ظرف مكان»[6].

وفي موضع آخر وصف قول من قال: إنها ظرف زمان أو حرف بأنهما قولان مرجوحان، حيث قال عند قوله تعالى: ﴿ قَالَ بَلْ أَلْقُوا۟ ۖ فَإِذَا حِبَالُهُمْ ﴾[7]: «ومذهب الرياشي أن «إذا» الفجائية ظرف زمان، وهو قول مرجوح، وقول الكوفيين إنها حرف قول مرجوح أيضاً»[8].

وفي كتابه «التذييل والتكميل» اختار أنها حرف[9].

والذي يظهر لي أن رأي أبي حيان في هذه المسألة أنها ظرف مكان؛ لأمور:

---

(١) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ١٥١ ب.
(٢) البحر المحيط ١/ ٦١.
(٣) سورة النساء: من الآية ٧٧.
(٤) البحر المحيط ٣/ ٢٩٧.
(٥) سورة الأعراف: الآية ١٠٧.
(٦) البحر المحيط ٤/ ٣٥٧، وأنظر: المصدر نفسه ٨/ ٢٠.
(٧) سورة طه: من الآية ٦٦.
(٨) البحر المحيط ٦/ ٢٥٩.
(٩) ينظر: ٢/ ٢٠٦أ.

١ ـ تصريحه بلفظ «الاختيار» فيها.

٢ ـ أنه وصف القولين الآخرين بأنهما قولان مرجوحان.

٣ ـ أنه اختار أنها ظرف مكان عند التطبيق.

وربما يظهر للعالم خطأ في رأي قد اتخذه، وعند تطبيق ذلك الرأي على الأساليب يعدل عنه إلى غيره.

٤ ـ ومما يدل على أن اختياره هو أنها ظرف مكان تكراره في ثلاثة مواضع من كتابه، مع أنه لم يذكر أنه ظرف زمان إلا مرة واحدة في أول تفسيره، فتكون الثلاثة الأخيرة كافية في العدول عن رأيه الأول.

٥ ـ أما ما اختاره في التذييل والتكميل فهو متقدم، وما في البحر متأخر، فالمصير إليه أولى.

وهذه المذاهب الثلاثة لا تسلم من اعتراضات، لكن لا شك أن قول من قال إنها ظرف مكان أقلها اعتراضاً، وهو أسلمها من التكلف حين الإخبار بها عن الجثة، فإن القائلين بأنها ظرف زمان يقدرون مضافاً محذوفاً.

العامل في (إذا) الشرطية

يكاد يجمع جمهور النحويين على أن (إذا) إذا إستعملت أداة شرط، فإنها من الأسماء الملازمة للإضافة لشرطها. وقد اختلفوا فيما تضاف إليه، فظاهر كلام سيبويه أنه يجوز إضافتها إلى الجملة الفعلية والإسمية، لكن إضافتها إلى الفعلية أكثر من إضافتها إلى الجملة الإسمية، إلا إذا وقع بعد الاسم فعل، نحو: إجلس إذا عبد الله جلس. قال سيبويه[1]: «ومما يقبح بعده إبتداء الأسماء ويكون الاسم بعده، إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصباً في القياس (إذا)، (حيث) تقول: إذا عبد الله تلقاه فأكرمه، وحيث زيداً تجده فأكرمه؛ لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة. ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل، لو قلت: اجلس حيث زيد جلس وإذا زيد يجلس، كان أقبح من قولك: إذا جلس زيد وإذا يجلس وحيث يجلس وحيث جلس، والرفع بعدهما جائز؛ لأنك قد تبتدىء الأسماء بعدهما، فتقول: إجلس حيث عبد الله جالس، واجلس إذا عبد الله جلس».

وممن صرّح بأنه لا يجوز إضافتها إلا إلى الجملة الفعلية المبرد، حيث قال[2]: «وإذا» لا يقع بعدها إلا الفعل، نحو: آتيك إذا جاء زيد».

وينسب هذا الرأي إلى جمهور البصريين[3]. أما الكوفيون، فقد أجازوا

---

(١) الكتاب ١/ ١٠٦ ـ ١٠٧.

(٢) المقتضب ٣/ ١٧٧. وأنظر: حاشية المقتضب ٢/ ٧٧ ـ ٧٨ رقم (١).

(٣) ينظر: الأصول ٢/ ١٤٤، والمسائل العسكرية ٨٥، والأزهية ٢٠٤، والمفصل ١٣١، وشرح=

إضافتها إلى الجملة الإسمية، وقد تبعهم الأخفش في ذلك[1]. وينسب هذا الرأي لابن مالك[2].

فعند هؤلاء ـ من الفريقين ـ العامل فيها الجواب؛ لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف. وممن صرح بأن العامل فيها الجواب أبو البقاء العكبري، حيث قال عند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾[3]: «(وإذا قيل)، «إذا» في موضع نصب على الظرف، والعامل فيها جوابها، وهو قوله (قالوا). وقال قوم: العامل فيها (قيل)، وهو خطأ؛ لأنه في موضع جر بإضافة (إذا) إليه، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف»[4].

وقد أشار مكي بن أبي طالب القيسي[5] والعكبري ـ كما ذكرته آنفاً ـ والرضي[6] إلى أن قوماً من النحويين ذكروا أن العامل فيها شرطها، وفصل الرضي القول في هذه المسألة بقوله[7]: «وأما العامل في (إذا)، فالأكثرون على أنه جزاؤه، وقال بعضهم هو الشرط كما في (متى) وأخواته، والأولى أن نفصل. ونقول: إن

= المفصل ٤/٦٦، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٤٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٩٥، وشرح الكافية ٢/١٠٨، والبسيط ٢/٨٧٦، وإرتشاف الضرب ٢/٢٣٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٢٦٩، والدر المصون ١/١٣٤، ومغني اللبيب ١/٩٣، وشرح الألفية لابن عقيل ٢/٦١، والبرهان ٤/١٩٥، والفوائد الضيائية ٢/١٣٧، والتصريح ٢/٤٠، وهمع الهوامع ١/٢٠٦، وحاشية الصبان على الأشموني ٢/٢٦٣.

(١) ينظر: الخصائص ٢/١٠٤، وشرح المفصل ٤/٩٧، والتسهيل ٩٤، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٤٤، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٩٥، وإرتشاف الضرب ٢/٢٣٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٢٦٩، والدر المصون ١/١٣٤، ومغني اللبيب ١/٩٣، والبرهان ١/١٩٦، والتصريح ٢/٢٤٠، وحاشية الصبان على الأشموني ٢/٢٦٥.

(٢) ينظر: الجنى الداني ٣٦٨.

(٣) سورة البقرة: من الآية ١١.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٢٧.

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/٧٨.

(٦) ينظر: شرح الكافية ٢/١١٠.

(٧) ينظر الحاشية السابقة.

تضمن معنى الشرط، فحكمه حكم أخواته من (متى) ونحوه، وإن لم يتضمن نحو: إذا غربت الشمس جئتك، بمعنى: أجيئك وقت غروب الشمس، فالعامل فيها هو الفعل الذي محل الجزاء استعمالاً، وإن لم يكن جزاء في الحقيقة دون الذي في محل الشرط، وهو مخصص للظرف».

أما أبو حيان، فقد اختار الرأي الثاني وهو أن العامل فيها شرطها. قال عند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾[1]: «والذي نختاره أن الجملة بعدها تليها هي الناصبة لـ (إذا)؛ لأنها شرطية، وأن ما بعدها ليس في موضع خفض بالإضافة، فحكمها حكم الظروف التي يجازى بها وإن قصرت عن عملها الجزم. على أن من النحويين من أجاز الجزم بها حملاً على (متى) [فكما أنك إذا قلت: متى تقم أقم، كان (متى)][2] منصوباً بفعل الشرط، فكذلك (إذا) منصوبة بفعل الشرط بعدها»[3].

وعند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾[4] نقل قول الحوفي[5] في إعرابها «إذا هم يستبشرون)، (إذا) مضافة إلى الابتداء والخبر، و(إذا) مكررة للتوكيد وحذف ما تضاف إليه، والتقدير: إذا كان ذلك هم يستبشرون، فيكون هم يستبشرون العامل في (إذا)، المعنى: إذا كان ذلك استبشروا»[6].

ثم استبعد قوله في إعراب الآية ورده بقوله[7] «وأما قول الحوفي، فبعيد جداً

---

(١) سورة البقرة: من الآية ١١.

(٢) هكذا في المخطوط ١/ ١٤٢أ، وهو ساقط من المطبوع.

(٣) البحر المحيط ١/ ٦٤.

(٤) سورة الزمر: من الآية ٤٥.

(٥) هو أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الحوفي، نحوي مصري، من المفسرين. تتلمذ له خلق كثير، توفي سنة ٤٣٠هـ، له: البرهان في تفسير القرآن، والموضح في النحو والإرشاد.

(٦) انباه الرواة ٢١٩/٢ ـ ٢٢٠ ومعجم الأدباء ١٢/ ٢٢١ ـ ٢٢٢، وبغية الوعاة ٢/ ١٤٠.

(٧) ٧/ ٤٣١.

عن الصواب؛ إذ جعل (إذا) مضافة إلى الابتداء والخبر. ثم قال: و(إذا) مكررة للتوكيد وحذف ما تضاف إليه [إلى آخر كلامه، وإذا كانت (إذا) حذف ما تضاف إليه](١)، فكيف تكون مضافة إلى الابتداء والخبر الذي [هو](٢) هم يستبشرون. وهذا كله يوجبه عدم الإتقان لعلم النحو [والحذق](٣) فيه، وقد تقدم لنا في مواضع (إذا) التي للمفاجأة جواباً لـ(إذا) الشرطية، وقد قررنا في علم النحو الذي كتبناه أن (إذا) الشرطية ليست مضافة إلى الجملة التي تليها، وإن كان مذهب الأكثرين، وأنها ليست بمعمولة للجواب وأقمنا الدليل على ذلك، بل هي معمولة للفعل الذي يليها كسائر أسماء الشرطية الظرفية».

وقال أيضاً(٤): «العامل في (إذا) الفعل الذي بعدها على الصحيح المنصور في علم العربية»(٥).

وقد ذكر أبو حيان ما يفسد مذهب الجمهور بقوله(٦): «والذي يفسد مذهب الجمهور جواز إذا قمت فعمرو قائم؛ لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، وجواز وقوع (إذا) الفجائية جواباً لـ (إذا) الشرطية. قال تعالى: ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا﴾(٧)، وما بعد (إذا) الفجائية لا يعمل فيما قبلها»(٨).

وقال(٩) عند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا﴾(١٠)، «وفي الجواب لـ (إذا) بـ (إن) و(ما) النافيتين دليل واضح على أن (إذا)

---

(١) هكذا في المخطوط ٩/ ٢٢٩ ب، وهو ساقط من المطبوع.
(٢) هكذا في المخطوط ٩/ ٢٢٩ب، وهو ساقط من المطبوع.
(٣) هكذا في المخطوط ٩/ ٢٢٩ب، وفي المطبوع (والتحدث).
(٤) البحر المحيط ٨/ ٥٢٣.
(٥) وأنظر المصدر نفسه: ٥/ ٤١، ٧/ ٢٥٩، ٨/ ٢٠٢، ٤٤٦، ٥٠٥.
(٦) البحر المحيط ١/ ٦٤.
(٧) سورة يونس: من الآية ٢١.
(٨) وأنظر: البحر المحيط ٦/ ٤٦٧.
(٩) البحر المحيط ٦/ ٣١٢.
(١٠) سورة الأنبياء: من الآية ٣٦.

ليست معمولة للجواب، بل العامل فيها الفعل الذي يليها، وليست مضافة للجملة، خلافاً لأكثر النحاة».

وفي كتابه التذييل والتكميل[1] ذكر أن مذهب الجمهور فاسد من وجوه، منها ما ذكره في البحر المحيط آنفاً، ومنها: اختلاف الظرفين في بعض الصور، نحو: إذا جئتني غداً أجيئك بعد غدٍ، فلا يمكن إذ ذاك أن يكون الجواب عاملاً فيها وعاملاً في (بعد)؛ لاستحالة وقوع الفعل الواحد في زمانين.

ثم ذكر أن مما يشكل على ما اختاره أن يقال «إذا قلتم إن العامل في (إذا) هو الفعل الذي يليها، وهو فعل الشرط (لزمكم) في نحو: إذا جئتني غداً أجيئك بعد غدٍ، أن يكون جئتني قد عمل في (إذا) مع كونه عاملاً في (غدٍ)، وعامل واحد لا يعمل في ظرفي زمان بغير عطف». ثم قال: «وهو سؤال متجه، وقد أجيب عن ذلك بأن العامل الواحد يجوز أن يعمل في ظرفي زمان إذا كان أحدهما أعم من الآخر، نحو: أتيتك يوم الجمعة سحر، قالوا: وليس (سحر) في هذا التركيب بدلاً لجواز سير عليه يوم الجمعة سحر، برفع الأول ونصب الثاني...».

ثم ذكر الذي دفع الجمهور إلى هذه الدعوى بقوله «واعلم أن الموجب لدعوى الجمهور بأن (إذا) معمولة للجواب لا للشرط أنهم حكموا بإضافتها إلى الجملة الشرطية، وذلك أنها كلمة مبنية، وعلة بنائها شبهها بالحرف في الافتقار إلى الجملة، فكانت إضافتها إلى الجملة لازمة، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف. وإذا امتنع عمل فعل الشرط، تعين أن يكون العامل ما في الجواب من فعل أو ما يشبه الفعل».

ثم بيّن جواب القائلين بأن العامل هو فعل الشرط بقوله «ولكن القائلين بأن العامل في (إذا) فعل الشرط يمنعون كون (إذا) مضافة إليه، ويجعلون علة بنائها تضمنها معنى الشرط، كما قيل في (متى) وأخواتها...».

---

(١) ٢/٢١٢أ ـ ب.

وقد تبعه في اختياره مع نقل الأدلة على صحته والوجوه التي تدل على فساد مذهب الجمهور المرادي[1] وابن هشام[2] والسيوطي[3].

وقد نقل المرادي[4] جواب الجمهور عن هذه الوجوه، فهم يقولون بأن العامل فيها جوابها إذا كان صالحاً للعمل، فإن منع من عمله فيها مانع كـ (إذا) الفجائية و(إن) ونحوهما، فالعامل فيها حينئذ مقدر يدل عليه الجواب[5].

---

(١) ينظر: الجنى الداني ٣٦١ ـ ٣٦٢.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٩٦ ـ ٩٧.

(٣) ينظر: همع الهوامع ١/ ٢٠٧.

(٤) ينظر: الجنى الداني ٣٦٢.

(٥) ينظر: الكشاف ٢/ ١٨٩، ٣/ ٢٨١، ٤/ ٢٩٣، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ١٦٢، ٤٩٩، ٢/ ٧٥٤، ١٠٦٣، ١٢٤٩، ١٢٥٥، ١٣٠٠.

معنى (حتى) قبل (إذا)

لـ(حتى) أربعة مواضع[1]:

١ ـ أن تكون حرفاً جاراً، قال تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾[2].

٢ ـ أن تكون حرفاً من حروف العطف بمنزلة الواو، مثل: قدم الحجاج حتى المشاة.

٣ ـ أن تكون ناصبة للفعل المضارع نفسها، أو بإضمار (أن) على خلاف[3]، كقولك: سرت حتى أدخل المدينة، ووقفت حتى تطلع الشمس. ومن ذلك قول الشاعر[4]:

وَتُنْكِرُ يَوْمَ الرَّوْعِ أَلْوَانَ خَيْلِنَا ... مِنَ الطَّعْنِ حَتَّى تَحْسَبَ الجَوْنَ أَشْقَرَا

٤ ـ أن تكون حرف ابتداء يستأنف ما بعدها، كما يستأنف ما بعد (أما) و(إذا)، ومنه قول الشاعر[5]:

---

(١) انظر هذه المواضع مع تفصيل القول فيها: الإيضاح العضدي ٢٧٠ ـ ٢٧١، والأزهية ٢٢٣ ـ ٢٢٥، والجمل ٦٦ ـ ٦٩، ١٩١ ـ ١٩٢، والمقتصد ٨٤٠ ـ ٨٤٤، وأمالي السهيلي ٤٢، وأسرار العربية ٢٦٥ ـ ٢٦٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٥١٧ ـ ٥١٩، والمقرب ١/ ١٩٨، ٢٦٨، ورصف المباني ٢٥٧ ـ ٢٦١، وجواهر الأدب ٤٩٣ ـ ٥٠١، والجنى الداني ٤٩٨ ـ ٥٠٩، ومغني اللبيب ١٢٢ ـ ١٣١، والبرهان ٤/ ٢٧٢ ـ ٣٧٣.

(٢) سورة القدر: الآية ٥.

(٣) ينظر: الإنصاف ٢/ ٥٩٧ ـ ٦٠١ المسألة رقم (٨٣).

(٤) قائله النابغة الجعدي. ينظر: ديوانه ٥٠، الإصابة ٣/ ٥١٠، والإستيعاب ٣/ ٥٥٤.
«الجَوْن»: الخيل الأدهم، القاموس (جون) ٤/ ٢١١.
«الأشقر»: الأحمر من الدواب. القاموس (شقر) ٢/ ٦٢.

(٥) قائله جرير. ينظر: ديوانه ٤٥٧، وحروف المعاني ٦٥، ومعاني الحروف ١٢٠، والأزهية ٢٢٥، =

فَمَـا زَالَـتِ القَتْلَـى تُمَـجُّ دِمَـاؤُهُـمْ ... بِـدِجْلَـةَ حَتَّـى مَـاءُ دِجْلَـةَ أَشْكَـلُ

وقول الآخر[1]:

سَـرَيْـتُ بِهِـمْ حَتَّـى تَكِـلَّ مَطِيُّهُـمْ ... وَحَتَّـى الجِيَـادُ مَـا يُقَـدْنَ بِـأَرْسَـانِ

وقول الآخر[2]:

فَيَـا عَجَبـاً حَتَّـى كُلَيْـبٌ تَسُبُّنِـي ... كَـأَنَّ أَبَـاهَـا نَهْشَـلٌ أَوْ مُجَـاشِـعُ

وقول الآخر[3]:

إِذَا شُـقَّ بُـرْدٌ شُـقَّ بِـالبُـرْدِ بُـرْقُـعٌ ... دَوَالَيْـكَ حَتَّـى كُلُّنَـا غَيْـرُ لاَبِـسِ

= وشرح المفصل ٨/ ١٨، والخزانة ٤/ ١٤٣، والعيني ٤/ ٣٨٦.
«أَشْكَل»: لون تخالطه الحمرة والصفرة، القاموس (شكل) ٣/ ٤٠١.

(١) قائله: امرؤ القيس. ينظر: ديوانه ٩٣، والكتاب ٣/ ٢٧، ٦٢٦، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٣٣، والمقتضب ٢/ ٤٠، وجمهرة اللغة ٣/ ١١٨، والجمل ٧٨، ومعجم مقاييس اللغة ٥/ ٣٣١ ـ ٣٣٢، وأمالي المرتضى ٣/ ٤٠، والمخصص ١٤/ ١٢١، وشرح المفصل ٥/ ٧٩، ٧/ ٣١، واللسان (غزو) ١٥/ ١٢٤، والبحر المحيط ٤/ ٢٩٤.
«الأرسان»: جمع رَسَنْ بالتحريك، هو الحبل والزمام يجعل على الأنف، القاموس (رسن) ٤/ ٢٢٧. «كَلَّ»: ثقل وأعيا، القاموس المحيط (كلل) ٤/ ٤٥.

(٢) قائله: الفرزدق. ينظر: شرح ديوانه ٢١٧، والكتاب ٣/ ١٨، وشرح المفصل ٨/ ١٨، ومغني اللبيب ١/ ١٢٩، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣/ ١٢٠، والخزانة ٤/ ١٤١.
«نهشل ومجاشع»: ابنا دارم، وهم رهط الفرزدق.

(٣) قائله: سحيم عبد بني الحسحاس. ينظر: ديوانه ١٦، والكتاب ١/ ٣٥٠، ومجالس ثعلب ١٣٠، وأمالي الزجاجي ١٣١، والخصائص ٣/ ٤٥، والصحاح للجوهري (دول) ٤/ ١٧٠٠، وشرح المفصل ١/ ١١٩، واللسان (دول) ١١/ ٢٥٣، والعيني ٣/ ٤٠١، والمزهر ٢/ ١٩٥، والخزانة ١/ ٢٧١، وفيه: وقد كان العرب يزعمون أن المتحابين إذا شق كل واحد منهما ثوب صاحبه، دامت مودتهما.
«البُرْد»: الثوب المخطط، القاموس (برد) ١/ ٢٦٧.
«البُرْقُع»: الحجاب للنساء والدواب على الوجه. القاموس (برقع) ٣/ ٤.
«دَوَالَيْك»: أي تداولا بعد تداول، أو مداومة على الأمر. القاموس (دول) ٣/ ٣٧٧.

أما دخول (حتى) على (إذا) الشرطية، فكقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ﴾[3] وغيرها.

وكقول الشاعر[4]:

حَتَّـى إِذَا أَلْقَـتْ يَـداً فِـي كَـافِـرٍ وَأَجَـنَّ عَـوْرَاتِ الثُّغُـورِ ظَـلاَمُهَـا

فقد اختلف النحويون في معناها، فذهب الجمهور[5] إلى أن (حتى) هنا ابتدائية تفيد الغاية وليست جارة دخلت على الجملة الشرطية وجوابها، وأن الغاية تؤخذ من جواب الشرط، وأن (إذا) بعدها ليست ظرفية.

وذهب الأخفش[6] والزجاج[7] وابن درستويه[8] وابن جني[9] وابن مالك[10] إلى أن (حتى) هنا جارة وما بعدها مجرور بها، وعلى هذا فإن (إذا) تتمحض للظرفية، ولا يكون فيها معنى الشرط.

أما أبو حيان، فيختار أنها حرف ابتداء تفيد الغاية غير جارة، وليست (إذا)

---

(١) سورة آل عمران: من الآية ١٥٢.

(٢) سورة النساء: من الآية ٦.

(٣) سورة الأنعام: من الآية ٢٥.

(٤) قائله لبيد. ينظر: ديوانه ١٧٦، والمعلقات السبع للزوزني ٢٢٠، والمحتسب ٢/ ٢٣٣، وشرح القصائد العشر للتبريزي ١٩٦.
«الكافر»: الليل، القاموس (كفر) ٢/ ١٢٨.
«أَجنّ»: ستر، القاموس (جنن) ٤/ ٢١٠.
«عورات الثغور»: مواضع المخافة، القاموس (عور) ٢/ ٩٧، و(ثغر) ١/ ٣٨٢.

(٥) ينظر: الكشاف ١/ ٤٧٢، ٢/ ٧٧، ٢٣١، ٣٤٧، ٤٩٣، ٥٢٢، ٥٨٣، ٣/ ٣٦، ٢٨٧، ٤١٠، ٤/ ١٧٢، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٠١، ٣٣١، ٤٨٨، ٢/ ٩٢٧، ومغني اللبيب ١/ ١٢٩.

(٦) ينظر: المحتسب ٢/ ٣٠٨، ومغني اللبيب ١/ ١٢٩.

(٧) ينظر: البحر المحيط ٣/ ١٧١، ٤/ ٢٩٤، ٨/ ٣٥٤، والدر المصون ٣/ ٥٨٣.

(٨) ينظر: المصادر السابقة.

(٩) المحتسب ٢/ ٣٠٨.

(١٠) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١٠. وانظر: مغنى اللبيب ١/ ١٢٩.

بعدها ظرفية، حيث قال[1] عند قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ﴾[2]: «و(حتى) إذا دخلت على الشرط لا تكون عاملة، بل هي التي تقع بعدها الجمل، كقوله[3]:

وَحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

وقوله[4]: وَحَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ. على أن في هذه المسألة خلافاً، ذهب الزجاج وابن درستويه إلى أن الجملة في موضع جر، وذهب الجمهور إلى أنها غير عاملة ألبتة». وقال[5] عند قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾[6]: «وهي حرف ابتداء وليست هنا جارة لـ (إذا)»، ثم قال بعد ذلك: «وما ذهب إليه الزمخشري في تجويزه أن تكون (إذا) مجرورة بـ (حتى) وابن مالك في إيجاب ذلك، ولم يذكروا قولاً غيره خطأ».

ثم ذكر أن الصواب ما قاله أبو البقاء العكبري والحوفي، حيث قال: «وقد وفق الحوفي وأبو البقاء وغيرهما من المعربين للصواب في ذلك، فقال هنا أبو البقاء[7]: «(حتى إذا) في موضع نصب لجوابها، وهو (يقول)، وليس لـ (حتى) ههنا عمل، وإنما أفادت معنى الغاية، كما لا تعمل في الجمل (ويجادلونك) حال من ضمير الفاعل في (جاؤوك) انتهى. وقال الحوفي (حتى إذا جاؤوك)، (حتى) غاية و(يجادلونك) فعل مستقبل في موضع الحال من الضمير في (جاؤوك)، وهو العامل في الحال. و(يقول) جواب (إذا)، وهو العامل في (إذا) انتهى».

---

(١) البحر المحيط ٣/ ١٧١.
(٢) سورة النساء: من الآية ٦.
(٣) سبق تخريجه.
(٤) سبق تخريجه.
(٥) البحر المحيط ٤/ ٩٨ ـ ٩٩.
(٦) سورة الأنعام: من الآية ٢٥.
(٧) التبيان ١/ ٤٨٨.

وقال[1] عند قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوۡنَهُمۡ﴾[2]: «ووقع في التحرير: حتى هنا ليس بغاية، بل هي ابتداء وجر، والجملة بعدها في موضع جرّ، وهذا وهم، بل معناها هنا الغاية، والخلاف فيها إذا كانت حرف ابتداء، أهي حرف جر والجملة بعدها في موضع جرّ، وتتعلق بما قبلها كما تتعلق حروف الجر، أم ليست حرف جر ولا تتعلق بما قبلها تعلق حروف الجر من حيث المعنى لا من حيث الإعراب قولان:

الأول: لابن درستويه والزجاج.

والثاني: للجمهور.

وإذا كانت حرف ابتداء، فهي للغاية، ألا تراها في قول الشاعر[3]:

سَـرَيْـتُ بِهِـمْ حَتَّـى تَكِـلَّ مَطِيُّهُـمْ ... وَحَتَّـى الجِيَـادُ مَـا يُقَـدْنَ بِـأَرْسَـانِ

وقول الآخر[4]:

فَمَـا زَالَـتِ القَتْلَـى تُمَـجُّ دِمَـاؤُهَـا ... بِـدِجْلَـةَ حَتَّـى مَـاءُ دِجْلَـةَ أَشْكَـلُ

تفيد الغاية: لأن المعنى أن [مدتهم][5] في السير إلى كلال المطي والجياد. ومجت الدماء إلى [تغير][6] ماء دجلة».

وقال أيضاً: «وهي إذا كانت حرف ابتداء لا تفارقها الغاية»[7]. وقال أيضاً في (حتى)[8]: «حرف ابتداء فما بعدها ليس في موضع جرّ، خلافاً للزجاج وابن

---

(١) البحر المحيط ٤/ ٢٩٤.
(٢) سورة الأعراف: من الآية ٣٧.
(٣) سبق تخريجه.
(٤) سبق تخريجه.
(٥) هكذا في المخطوط ٤/ ٢٦٩ب، وفي المطبوع (مدهمهم)، وهو تصحيف.
(٦) هكذا في المخطوط ٤/ ٢٩٦ب، وفي المطبوع (تغيير)، وهو تصحيف.
(٧) البحر المحيط ٦/ ٤٢٠.
(٨) البحر المحيط ٨/ ٣٥٤ ـ ٣٥٥.

درستويه، فإنهما زعما أنها إذا كانت حرف ابتداء، فالجملة الإبتدائية بعدها في موضع جرّ»[1].

وفي كتابه التذييل والتكميل[2] رد على ابن مالك الذي يرى رأي الزجاج وابن درستويه بأن الجر يخرج (إذا) عن الظرفية ويصيّرها مع ما بعدها في حيز المفرد ولا يلتقي إذ ذاك جملة شرطية تستدعي جواباً؛ لأنها تصير إذ ذاك مع ما بعدها غاية لما قبلها.

---

(١) وانظر: البحر المحيط ٣/٧٩، ٤/١٠٦، ٢٩٦، ٥/١١٠، ١٣٨ ـ ١٣٩، ١٤٤، ٣٥٤، ٦/٣٣٩، ٤١٢، ٧/٦٠، ٢٧٨، ٤٩٢، ٨/٦١، ٧٤.

(٢) ٢/٢٠٩ب.

حكم ظروف الزمان المبهمة المحمولة على (إذ) و(إذا) إذا أضيفت إلى الجملة الاسمية

تضاف ظروف الزمان المبهمة المحمولة على (إذ) و(إذا) إلى الجملتين الاسمية والفعلية، فإضافتها إلى الاسمية كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ﴾[1]، وكقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ﴾[2]، وإضافتها إلى الفعلية كقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[3].

وإذا أضيفت ظروف الزمان المبهمة المحمولة على (إذ) و(إذا) إلى الجملة الاسمية، فالمنقول عن البصريين[4] تحتم الإعراب؛ لأنه المشهور من كلام العرب[5]. وذهب الكوفيون[6] وتبعهم أبو علي الفارسي[7] والحيدرة اليمني[8] وابن

---

(١) سورة غافر: من الآية ١٦.

(٢) سورة الذاريات: الآية ١٣.

(٣) سورة المائدة: من الآية ١١٩.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٥٥، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٩٤، والتذييل والتكميل ٤/ ٨٨أ، وإرتشاف الضرب ٢/ ٥٢٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٢٦٨، وأوضح المسالك ٣/ ١٣٦، ومغني اللبيب ٢/ ٥١٨.

(٥) ينظر: البسيط ٢/ ٨٧٩.

(٦) ينظر: الأصول في النحو ٢/ ١١، وشرح التسهيل ٣/ ٢٥٥، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٩٤، والتذييل والتكميل ٤/ ٨٨أ، وإرتشاف الضرب ٢/ ٥٢٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٢٦٨.

(٧) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٣٩٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٢٦٨، والتصريح ٢/ ٤٢.

(٨) ينظر: كشف المشكل ١/ ٤٦٢ ـ ٤٦٣.

مالك[1] وابن هشام[2] وبعض[3] المغاربة إلى جواز الإعراب والبناء.

وعلة[4] البناء عندهم الحمل على (إذ) و(إذا)؛ لأنهما مبنيان لشبه الحرف في الافتقار المتأصل إلى جملة.

وقد صحح بعضهم هذا المذهب؛ لكثرة مجيء السماع به، ومنه قول الشاعر[5]:

الضَّـــارِبُــونَ عُمَيْــرَاً عَــنْ بُيُــوتِهِــمُ   بِــالتَّــلِّ يَــوْمَ عُمَيْــرٌ ظَــالِــمٌ عَــادِيْ

وقول الشاعر[6]:

دَعَــانِــيْ وَلَــمْ أَهْجُــرْ وَلَــوْ ظَــنَّ لَــمْ أُلَــمْ   عَلَــى حِيْــنَ لاَ بَــذْوٌ مُــلاَمٌ وَلاَ حَضَــرْ

وقول الشاعر[7]:

تَــذَكَّــرَ مَــا تَــذَكَّــرَ مِــنْ سُلَيْمَــى   عَلَــى حِيْــنَ التَّــواصُــلُ غَيْــرُ دَانِ

وقول الشاعر[8]:

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٤٣.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٥١٨.

(٣) ينظر: المساعد ٢/ ٣٥٦.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٢٦٨، التصريح ٢/ ٤٢.

(٥) قائله هو عمير بن شيم القطامي. ينظر: ديوانه ٨٨، والمقتضب ٤/ ١٤٥، والأمالي الشجرية ١/ ١٣٢، وكشف المشكل ١/ ٤٦٢، وشرح ديوان المتنبي للعكبري ٤/ ١٥٩.

(٦) قائله: أسد بن عنقاء الفزاري، ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٥٦، والتذييل والتكميل ٤/ ٨٨ب، وشفاء العليل ٢/ ٧١٦، والدرر اللوامع ١/ ١٨٧.

(٧) لم أقف على قائله: ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٥٦، والتذييل والتكميل ٤/ ٨٨ب، والتصريح ٢/ ٤٢، وهمع الهوامع ١/ ٢١٨، والعيني ٣/ ٤١١، وشرح الألفية للأشموني ٢/ ٢٥٧.
ويروى (على حين التراجعُ) (دان): قريب، القاموس (دنا) ٤/ ٣٢٩.

(٨) ينسب هذا البيت لموبال بن جهم المذحجي أو مبشر بن الهذيل الفزاري، كما في العيني ٣/ ٤١٢. وانظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٥٦، والتذييل والتكميل ٤/ ٨٨ب، ومغني اللبيب ٢/ ٥١٨، والمساعد ٢/ ٣٥٥، وشفاء العليل ٢/ ٧١٧، وشرح الألفية للأشموني ٢/ ١٩٤، والدرر اللوامع ١/ ١٨٧. قال العيني: «وإذا قلت: عمرك الله، فكأنك قلت بتعميرك الله، أي بإقرارك له البقاء».

أَلَــمْ تَعْلَمِــيْ يَــا عَمْــرَكِ اللهَ أَنَّنِــيْ   كَــرِيْــمٌ عَلَــى حِيْــنَ الكِــرَامُ قَلِيْــلُ

وقول الشاعر[١]:

أَعَلَــى حِيْــنَ جَــذْوةُ الحَــرْبِ دَارَتْ   صُلْــتَ بَغْيــاً وَكَنْــتَ قَبْــلُ ذَلِيْــلاَ

هكذا نُقِلت هذه الأبيات بالفتح على البناء[٢].

وذهب بعضهم[٣] إلى تحتم البناء في هذه المسألة.

أما أبو حيان، فيختار مذهب الكوفيين القائلين بجواز الإعراب والبناء؛ لكثرة شواهد البناء على ذلك، حيث قال[٤]: «وأما إذا أضيف إلى جملة اسمية... فالنقل عند البصريين تحتم الإعراب كما ذكر، والنقل عند الكوفيين جواز الإعراب والبناء، وهو الصحيح؛ لكثرة شواهد البناء على ذلك».

كما رمى من ذهب إلى تحتم البناء في هذه المسألة بالوهم، حيث قال[٥]: «ووقع في بعض تصانيف[٦] أصحابنا أنه يتحتم فيه البناء، وهذا قول لم يذهب إليه أحد، فهو وهم». وتبعه في هذا الحكم ابن عقيل[٧].

والذي أراه جواز الإعراب والبناء ـ كما هو مذهب الكوفيين ومن تبعهم ـ؛ لكثرة شواهد البناء في ذلك، وما ثبت سماعاً وكثر وجب قبوله.

---

(١) لم أقف على قائله. ينظر: شرح التسهيل ٣/٢٥٦، والتذييل والتكميل ٤/٨٨ب.
«صُلْت»: أي استطلت، القاموس (صال) ٤/٤.
(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣/٢٥٦.
(٣) ينظر: البحر المحيط ٧/٤٥٦، والتذييل والتكميل ٤/٨٨أ، والمساعد ٢/٣٥٦.
(٤) البحر المحيط ٧/٤٥٥ ـ ٤٥٦.
(٥) المصدر السابق ٧/٤٥٦.
(٦) في المخطوط (ووقع في بعض تصانيف بعض أصحابنا...) ٩/٢٥١ب.
(٧) ينظر: المساعد ٢/٣٥٦.

حقيقة «لما»

تأتي «لما» على ثلاثة أضرب:

١ ـ أن تكون جازمة للفعل المضارع، فتصير معناه للماضي، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم﴾[٢].

٢ ـ أن تكون بمعنى «إلا»، ومثاله قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[٥]، على قراءة من شدد الميم في جميعها وخفف «إن»[٦].

٣ ـ أن تكون أداة شرط تقتضي فعلين، الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وذلك كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ كَفُورًا﴾[٧]، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ﴾[٨]، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا

---

(١) سورة آل عمران: من الآية ١٤٢.
(٢) سورة البقرة: من الآية ٢١٤.
(٣) سورة الطارق: الآية ٤.
(٤) سورة هود: من الآية ١١١.
(٥) سورة يس: من الآية ٣٢.
(٦) سيأتي تخريج هذه القراءة ص ٥٦٣.
(٧) سورة الإسراء: من الآية ٦٧.
(٨) سورة هود: الآية ٧٤.

نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَحَسُّوا۟ بَأْسَنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ ﴾[2].

وقد اختلف النحويون في هذا القسم، فذهب طائفة منهم إلى أنها ظرف بمعنى «حين»، أو «إذ»، ومن هؤلاء ابن السراج[3]، وأبو علي الفارسي[4]، وتلميذه ابن جني[5]، وعبد القاهر الجرجاني[6]، والزمخشري[7]، والعكبري[8]، وابن يعيش[9]، وابن هشام[10]، والأشموني[11].

واستدلوا بقول الراجز[12]:

إِنِّـي لأَرْجُـو مُحْـرِزاً أَنْ يَنْفَعَـا إِيَّـايَ لَمَّـا صِـرْتُ شَيْخـاً قُلَعَـا

فـ «لما» هنا جاءت لمجرد الوقت[13].

كما استدلوا بأن «لما» مركبة من «لم» النافية، و«ما» فحصل فيها بالتركيب معنى لم يكن لها، وهو الظرفية، وخرجت بذلك إلى حيز الأسماء، فاستحالت بالتركيب من الحرفية إلى الاسمية، كما استحالت «إذ» بدخول «ما» عليها من

---

(١) سورة لقمان: من الآية ٣٢.
(٢) سورة الأنبياء: الآية ١٢.
(٣) ينظر: الأصول في النحو ٣/ ١٧٣.
(٤) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ١٠٤، والإيضاح العضدي ٣٢٨.
(٥) ينظر: الخصائص ٢/ ٣٥٣، و٣/ ٢٢٢.
(٦) ينظر: المقتصد ٢/ ١٠٩٢.
(٧) ينظر: الكشاف ٢/ ٢٢٨.
(٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٣.
(٩) ينظر: شرح المفصل ٤/ ١٠٦.
(١٠) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٢٨٠.
(١١) ينظر: شرح الألفية للأشموني ٢/ ٢٦٥.
(١٢) لم أقف على قائله، ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٤، وشواهد التوضيح ٢٦، وشرح التسهيل ٤/ ١٠٢، واللسان «قلع» ٨/ ٢٩١.
«شيخ قُلَع»: يتقلع إذا قام، أي لا تثبت قدمه، اللسان «قلع» ٨/ ٢٩١.
(١٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٤.

الاسمية إلى الحرفية، وتغير معناها بالتركيب من المضي إلى الاستقبال[(١)].

وذهب سيبويه إلى أنها حرف وجوب لوجوب، حيث قال[(٢)]: «وأما «لما» فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره، وإنما تجيء بمنزلة «لو» لما ذكرنا، فإنما هما لابتداء وجواب».

وقال[(٣)]: «هذا باب ما يختار فيه النصب، وليس قبله منصوب بني على الفعل، وهو باب الاستفهام، وذلك أن من الحروف حروفاً لا يذكر بعدها إلا الفعل، ولا يكون الذي يليها غيره، مظهراً أو مضمراً. فمما لا يليه الفعل إلا مظهراً «قد»، و«سوف»، و«لما»، ونحوهن».

وتبعه طائفة من النحويين، منهم ابن خروف[(٤)]، وابن عصفور[(٥)]، والسهيلي[(٦)]، والإربلي[(٧)].

أما ابن مالك فقد جمع بين الأمرين في كتابه التسهيل، حيث قال[(٨)]: «هي ظرف بمعنى «إذ» فيه معنى الشرط، أو حرف يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب».

ورجح في شرح الكافية الشافية قوله سيبويه، حيث قال[(٩)]: «والصحيح قول سيبويه». واستدل لذلك بدليلين، حيث أورد قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ

---

(١) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ١٠٤، وشرح المفصل ٤/١٠٦.
(٢) الكتاب ٤/ ٢٣٤.
(٣) المصدر نفسه ١/ ٩٨.
(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ١٢٧، ومغني اللبيب ١/ ٢٨٠، والهمع ١/ ٢١٥.
(٥) ينظر: البحر المحيط ٦/ ١٤٠.
(٦) ينظر: نتائج الفكر ١٢٧.
(٧) ينظر: جواهر الأدب ٥٢١.
(٨) ٢٤١.
(٩) ٣/ ١٦٤٤.

لَمَّا ظَلَمُوا۟﴾[1]، وقال[2]: «والصحيح قول سيبويه؛ لأن المراد أنهم أهلكوا بسبب ظلمهم، لا أنهم أهلكوا حين ظلمهم، لأن ظلمهم متقدم على إنذارهم، وإنذارهم متقدم على إهلاكهم. ولأنها تقابل لو، لأن «لو» في الغالب تدل على امتناع لامتناع، و«لما» تدل على وجوب لوجوب، ويحقق تقابلهماأنك تقول: (لو قام زيد لقام عمر، ولكنه لما لم يقم زيد لم يقم عمرو)».

كما اختار القول بحرفية «لما» المالقي، معللا صحة ما اختاره بقوله[3]: «والأظهر مذهب الأكثرين؛ لأن الاسمية فيها متكلفة، والحرفية غير متكلفة، وكل مبني لازم للبناء فالحكم عليه بالحرفية إلا إن دلت دلائل مقوية له في حيز الأسماء، و«لما» وإن كانت بمعنى «حين» لا يخرجها هذا المعنى إلى الاسمية، فإن من الحروف ما يتقدر بالأسماء، وهو لازم للحرفية، ومنها ما يتقدر بالفعلية، وهو لازم للحرفية.

ومما يضعف مذهب أبي علي الفارسي أنها لو كانت اسماً بمعنى «حين» لكان الفعل الواقع جواباً لها غير جزاء، وكان عاملاً فيها، ولزم من ذلك أن يكون الفعل واقعاً فيها، وأنت تقول: (لما قمت أمس أحسنت إليك اليوم)، فدل على أنها ليست معنى «حين» فاعلمه».

أما أبو حيان فيختار في «لما» أنها حرف وجوب لوجوب وفاقاً لسيبويه، حيث قال عند قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[4]، [5]: «(لما) حرف نفي يعمل (عمل)[6] الجزم، وبمعنى «إلا»، وظرفاً بمعنى «حين» عند الفارسي، والجواب عامل فيها، إذ الجملة بعدها في موضع جر، وحرف وجوب لوجوب عند

---

(١) سورة الكهف: من الآية ٥٩.
(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٤.
(٣) رصف المباني ٣٥٤.
(٤) سورة البقرة: من الآية ١٧.
(٥) البحر المحيط ١/ ٧٥.
(٦) هكذا في المخطوط ١/ ٥٠أ، وهو ساقط من المطبوع.

سيبويه، وهو الصحيح».

وعلل أبو حيان صحة ما اختاره بقوله[1]: «لتقدمها على ما نفي، ولمجيء جوابها مصدراً بـ«إذا» الفجائية».

وأوضح هذا في موضع آخر، عند قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ﴾[2]، حيث قال[3]: «و(لما) حرف وجوب لوجوب، على مذهب سيبويه، وظرف زمان بمعنى «حين» على مذهب أبي علي. وإذا كانت حرفاً، وهو الصحيح، فجوابه «إذا» الفجائية، وإذا كانت ظرفاً فيحتاج إلى عامل فيها فيعسر؛ لأنه لا يمكن أن يعمل ما بعد «إذا» الفجائية فيما قبلها، ولا يمكن أن يعمل في «لما» الفعل الذي يليها؛ لأن «لما» هي مضافة إلى الجملة بعدها».

وعند قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ ٱلرِّجْزَ إِلَىٰٓ أَجَلٍ هُم بَٰلِغُوهُ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ﴾[4]، قال[5]: «ومجيء «إذا» الفجائية جواباً لـ «لما» مما يدل على أن «لما» حرف وجوب لوجوب، كما يقول سيبويه، لا ظرف، كما زعم بعضهم؛ لافتقاره إلى عامل فيه، والكلام تام لا يحتمل إضماراً، ولا يعمل ما بعد «إذا» الفجائية فيما قبلها»[6].

وعند قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا دَخَلُواْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُم مَّا كَانَ يُغْنِي عَنْهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ﴾[7]، قال[8]: «وجواب «لما» قوله ﴿ما كان يغني عنهم من الله من شيء﴾، وفيه حجة لمن زعم أنها حرف وجوب لوجوب، لا ظرف زمان بمعنى «حين»، إذ لو

---

(١) البحر المحيط ١/ ٧٥.
(٢) سورة النساء: من الآية ٧٧.
(٣) البحر المحيط ٣/ ٢٩٧.
(٤) سورة الأعراف: الآية ١٣٥.
(٥) البحر المحيط ٤/ ٣٧٥.
(٦) وأنظر البحر المحيط ٥/ ١٤٠، و٦/ ٣٠٠.
(٧) سورة يوسف: من الآية ٦٨.
(٨) البحر المحيط ٥/ ٣٢٥.

كانت ظرف زمان ما جاز أن تكون معمولة لما بعد «ما» النافية، لا يجوز (حين قام زيد ما قام عمرو)، ويجوز (لما قام زيد ما قام عمرو)، فدل ذلك على أن «لما» حرف يترتب جوابه على ما بعده».

وعند قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ﴾(١)، قال(٢): «وجواب «لما» النفي الموجب، وهذا يدل على أن «لما» حرف، لا ظرف، خلافاً لمن زعم ذلك؛ لأنه لو كان ظرفاً لكان الجواب هو العامل، و«ما» دخلت عليه، وهي نافية، ولا يعمل (ما بعدها فيما قبلها)(٣)».

كما ذكر دليلاً آخر نقله عن ابن عصفور، يدل على أن «لما» حرف، فعند قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾(٤) قال(٥): «﴿لَمَّا ظَلَمُوا﴾ إشعار بعلة الإهلاك، وهي الظلم، وبهذا استدل الأستاذ أبو الحسن بن عصفور على حرفية «لما»، وأنها ليست بمعنى «حين»؛ لأن الظرف لا دلالة فيه على العلية».

وعند قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾(٦) قال(٧): «ولفظة «لما» مشعرة بالعلية، وهي حرف تعليق في الماضي، ومن ذهب إلى أنها ظرف معمول لـ «أهلكنا»، كالزمخشري، متبعاً لغيره، فإنما يدل إذ ذاك على وقوع الفعل في حين الظلم، فلا يكون لها إشعار إذ ذاك بالعلية. لو قلت (جئت حين قام زيد) لم يكن مجيئك متسبباً عن قيام زيد، وأنت ترى حيثما جاءت «لما» كان جوابها، أو ما قام مقامه متسبباً عما بعدها، فدل ذلك على صحة مذهب سيبويه من

---

(١) سورة سبأ: من الآية ١٤.

(٢) البحر المحيط ٧/ ٢٦٦.

(٣) هكذا في المخطوط ٩/ ٧٠أ، وفي المطبوع «ما قبلها فيما بعدها».

(٤) سورة الكهف: من الآية ٥٩.

(٥) البحر المحيط ٦/ ١٤٠.

(٦) سورة يونس: من الآية ١٣.

(٧) البحر المحيط ٥/ ١٣٠.

أنها حرف وجوب لوجوب»[١].

ويرى بعض المحدثين[٢] أن أبا حيان قد اضطرب قوله في هذه المسألة، حيث أجاز في «لما» أن تكون ظرف زمان، وأن تكون حرفاً في قوله تعالى: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ لَّمَّا كَذَّبُوا۟ ٱلرُّسُلَ﴾[٣]، حيث قال[٤]: «وانتصب «قوم نوح» على الاشتغال، وكان النصب أرجح لتقدم الجمل الفعلية قبل ذلك، وتكون «لما» في هذا الإعراب ظرفاً على مذهب الفارسي. وأما إن كانت حرف وجوب لوجوب فالظاهر أن «أغرقناهم» جواب «لما»، فلا يفسر ناصباً لـ«قوم»، فيكون معطوفاً على المفعول في ﴿فَدَمَّرْنَٰهُمْ﴾[٥]، أو منصوباً على مضمر، تقديره (اذكر)، وقد جوز الوجوه الثلاثة الحوفي».

ولا أرى في كلامه هذا اضطراباً، فهو ينقل هذه الوجوه الثلاثة في إعراب الآية، وما سبق ذكره من تصريحه باختيار مذهب سيبويه والتدليل على صحته يوجب القول بأنه يرى حرفية «لما».

وقد تبعه في اختياره هذا السمين الحلبي[٦]، والمرادي[٧]، وابن عقيل[٨].

والذي أراه في هذه المسألة ما اختاره أبو حيان من أنها حرف وجوب لوجوب: لإقامة الأدلة على صحته، فلا حاجة لإعادتها مرة أخرى.

---

(١) وانظر: البحر المحيط ٢/ ٥١٢، و٥/ ٢٦٠، و٨/ ٢٠، وإرتشاف الضرب ٢/ ٥٧٠، والنكت الحسان ٢٩٨، والتذييل والتكميل ٥/ ١٨٥ أ ـ ب.

(٢) الظروف الزمانية في القرآن الكريم ١٩٠.

(٣) سورة الفرقان: من الآية ٣٧.

(٤) البحر المحيط ٦/ ٤٩٨.

(٥) في الآية السابقة، وهي قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا فَدَمَّرْنَٰهُمْ تَدْمِيرًا﴾ الآية رقم (٣٦).

(٦) ينظر: الدر المصون ١/ ١٥٩ ـ ١٦٠.

(٧) ينظر: الجنى الداني ٥٩٤.

(٨) ينظر: المساعد ٣/ ١٩٩.

أما ما استشهدوا به من ورود «لما» في البيت السابق بمعنى «حين» فيجاب عنه بأنه «يحتمل أن يكون جواب «لما» محذوفاً، لفهم المعنى، أي (لما صرت شيخا قلعا حصل لي هذا الرجا)»[1].

أما القول بأنها ركبت فحصل لها معنى بالتركيب لم يكن لها، وهو الظرفية فلا يسلم بأن التركيب متفق عليه، بل هو ظاهر التكلف.

---

(١) المساعد ٣/ ١٩٨.

من أصناف الاسم

تمييز العدد باسم الجمع

إذا ميّز العدد من الثلاثة إلى العشرة باسم الجمع، ففي الإضافة إليه أو جرّه بـ (من) ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه يفصل بين العدد واسم الجمع بـ (من)، نحو قوله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ﴾[1]، ونحو: ثلاثة من القوم وخمسة من الركب وعشر من البط. ولا تجوز الإضافة، وما جاء مضافاً إليه العدد من اسم الجمع، حفظ ولم يقس عليه، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾[2]، وقوله ـ ﷺ ـ: «ليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة»[3]، وكقول العرب: خمسة رجلة[4]، وكقول الشاعر[5]:

ثَـلاَثَـةُ أَنْفُـسٍ وَثَـلاثُ ذَوْدٍ   لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي

---

(١) سورة البقرة: من الآية ٢٦٠.

(٢) سورة النمل: من الآية ٤٨.

(٣) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب ما أدي زكاته فليس بكنز ٢/١٣٣، ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة ٣/٦٦.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٩٧.

(٥) قائله الحطيئة، ينظر: ديوانه ٢٧٠، والكتاب ٣/٥٦٥، ومجالس ثعلب ٣٠٤، والإنصاف ٢/٧٧١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٣، وشرح التسهيل ٢/٣٩٩، والمساعد ٢/٢٧٦، والخزانة ٣/٣٠١.

ورواية الديوان: * نحن ثلاثة وثلاث ذود *. ويريد بالثلاثة نفسه وامرأته وابنه. والذود من الإبل ما بين الثلاثة إلى العشرة. القاموس (ذاد) ١/٢٩٣.

وإلى هذا المذهب ذهب الأخفش[1] والمبرد[2] وأبو حاتم[3] والسيرافي[4] وأبو علي الفارسي[5]، وهو ظاهر كلام الزمخشري[6] وابن هشام الخضراوي[7] وابن مالك[8] الذي جعل الإضافة نادرة[9].

وقد علّلوا صحة ما ذهبوا إليه بأنه لا يضاف هذا العدد إلى المصادر، وهي كانت أحرى بذلك؛ لأنها تقع على القليل والكثير بمنزلة ما لا يجمع جمع قلة[10].

كما أن هذه الأعداد ـ من الثلاثة إلى العشرة ـ ليس بالأصل أن تضاف إلى اسم الجمع؛ لأنه مفرد، ولو صحّ لقيل: ثلاثة جمع وثلاثة صنف، والعرب تقول: مائة

---

(١) ينظر إرتشاف الضرب ١/٣٥٨، والتذييل والتكميل ٣/ ١٢٠أ، وشرح الكافية ٢/ ١٥٣.

(٢) ينظر: ما سبق سوى شرح الكافية.

(٣) ينظر: إرتشاف الضرب ١/٣٥٨، والتذييل والتكميل ٣/ ١٢٠أ ـ ب.
وأبو حاتم هو سهل بن محمد بن عثمان السجستاني، ممن سكن البصرة. كان إماماً في علوم القرآن واللغة والشعر، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرتين، وروى عن أبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي، توفي سنة ٢٥٠هـ. له إعراب القرآن، ولحن العامة، والقراءات وغيرها.
ينظر: وفيات الأعيان ٢/ ٤٣٠ ـ ٤٣٤، ومعجم الأدباء ١١/ ٢٦٣ ـ ٢٦٥، وبغية الوعاة ١/ ٦٠٦ ـ ٦٠٧.

(٤) ينظر: إرتشاف الضرب ١/ ٣٥٨، والتذييل والتكميل ٣/ ١٢٠أ.

(٥) ينظر: إرتشاف الضرب ١/ ٣٥٨.

(٦) الكشاف ٣/ ١٥١.

(٧) ينظر: إرتشاف الضرب ١/ ٣٥٨، والتذييل والتكميل ٣/ ١٢٠أ.
وابن هشام هو: أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأندلسي. كان رأساً في العربية، أخذها عن ابن خروف والرندي والشلوبين، وأخذ القراءات عن أبيه. توفي بتونس سنة ٦٤٦هـ. له؛ المسائل النخب، والإفصاح بفوائد الإيضاح وغيرهما.
ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٢١٦، وبغية الوعاة ١/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨، وهدية العارفين ٢/ ١٢٤.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٩٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٧٩ ـ ١٦٨٠، وشرح عمدة الحافظ ٥٢١ ـ ٥٢٢.

(٩) ذكر ذلك في كتابه التسهيل ١١٦.

(١٠) ينظر: التذييل والتكميل ٣/ ١٢٠أ.

جمع ومائة صنف، وما يضاف إلى المائة لا يضاف إلى الثلاثة؛ لأن الثلاثة إلى العشرة لا تضاف إلا إلى الجمع، فلا تضاف إلى مفرد ولا لما هو بمنزلته[1].

الثاني: أن الإضافة جائزة وتنقاس، وهو ظاهر كلام ابن عصفور[2]، إلاّ أنه حكم على ذلك بالقلة، ومع ذلك فإنّ الجر بـ (من) هو الفصيح والأولى.

وممن أجاز الإضافة كذلك ابن أبي الربيع[3] لشبهه بالجمع، تقول: ثلاثة نفر وثلاثة رهط، وثلاثة ذود، فتضيف كالجمع.

كما أجاز الإضافة الرضي[4]، حيث أبطل قول الأخفش الذي لم يجوّز الإضافة بوروده في القرآن، قال تعالى: ﴿ وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾[5]، وقالوا: ثلاثة نفر، وقول الشاعر[6]:

وثلاث ذود

الثالث: التفصيل في هذه المسألة، فإن كان اسم الجمع يستعمل للقلة جاز، تقول: ثلاث ذود، وثلاثة نفر، وتسعة رهط؛ لأنها لا تكون إلا للقليل. وإن كان يستعمل للكثرة أو للكثرة والقلة، لم يجز، فلا يجوز: ثلاثة بشر؛ لأن البشر يكون للكثير، ولا يجوز: ثلاثة قوم؛ لأن القوم يكون للقليل والكثير.

حكى هذا المذهب أبو علي الفارسي[7] عن أبي عثمان المازني. ووهّم أبو

---

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣١، والمقرب ١/ ٣٠٨، والتذييل والتكميل ٣/ ١١٩ ب، وإرتشاف الضرب ١/ ٣٥٨، والمساعد ٢/ ٧٤.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٣/ ١٢٠ ب، والمساعد ٢/ ٧٣.

(٤) شرح الكافية ٢/ ١٥٣.

(٥) سورة النمل: من الآية ٤٨.

(٦) تقدم تخريجه قريباً.

(٧) ينظر: إرتشاف الضرب ١/ ٣٥٨ ـ ٣٥٩، والتذييل والتكميل ٣/ ١٢٠ ب.

علي أبا عثمان في قوله: إن (بشرا) لا يقع إلا للكثير، وهو يقع على الواحد والجميع. كما نسب هذا المذهب لابن عصفور[1].

أما أبو حيان، فيختار أن الأفصح الفصل بـ (مِن) مع جواز الإضافة، قال ـ رحمه الله ـ عند قوله تعالى: ﴿قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ﴾[2]: «وجاء على الأفصح في اسم الجمع في العدد، حيث فصل بـ (من)، فقيل: أربعة من الطير. ويجوز الإضافة كما قال تعالى: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾[3]»[4].

أمّا ما ذكره ابن مالك من أن الإضافة نادرة لا يقاس عليها، فغير صحيح عند أبي حيان، حيث قال: «ونصّ بعض أصحابنا على أن الإضافة لاسم الجمع في العدد نادرة لا يقاس عليها، ونصّ بعضهم على أن اسم الجمع لما لا يعقل مؤنث، وكلا القولين غير صواب»[5].

وقد بسط أبو حيان الحديث حول هذه المسألة بذكر المذاهب الثلاثة وتفصيل القول فيها بذكر أصحابها، وأدلتهم عند قوله تعالى: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾[6]، وفي كتابه إرتشاف الضرب[7]، كما أطال الكلام بنقل أقوال أصحاب هذه المذاهب وأدلتهم في كتابه التذييل والتكميل[8]، لكن دون ترجيح واختيار.

وفي قول أبي حيان: «ونصّ بعضهم على أن اسم الجمع لما لا يعقل مؤنث»[9] إشارة إلى أن من النحويين من جعل اسم الجمع لما لا يعقل مؤنثاً، فيحذف التاء من

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٣/ ١١٩ ب، والمساعد ٢/ ٧٤.
(٢) سورة البقرة: من الآية ٢٦٠.
(٣) سورة النمل: من الآية ٤٨.
(٤) البحر المحيط ٢/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠.
(٥) المصدر السابق.
(٦) سورة النمل: من الآية ٤٨، وذلك في البحر المحيط ٧/ ٨٣.
(٧) ١/ ٣٥٨ ـ ٣٥٩.
(٨) ٣/ ١١٩ ب ـ ١٢٠ ب.
(٩) البحر المحيط ٢/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠.

العدد، ومن هؤلاء أبو علي الشلوبين[1] الذي جعل هذا الحكم غالباً، وابن عصفور[2] الذي يرى أن المعتبر من أسماء الجموع لفظها، فما كان منها لمن يعقل، فحكمه حكم المذكر؛ لأن الإخبار عنه إخبار المذكر، قال تعالى: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾، ومنه: ثلاثة قوم. وما كان منها لما لا يعقل، فحكمه حكم المؤنث؛ لأنّ الإخبار عنه إخبار المؤنث، تقول: عندي ثلاث إبل وثلاث ذود، ومنه قول الشاعر[3]:

ثَلاَثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلاثُ ذَوْدٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي

أما أبو حيان، فيتضح من قوله «وكلا القولين غير صواب» أن قول من قال إن اسم الجمع لما لا يعقل مؤنث غير صحيح، فهو يرى أن اسم الجمع لما لا يعقل يذكر ويؤنث، ومنه قوله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ﴾[4] فحيث ذكّر اسم الجمع جاءت التاء في العدد، وحيث أنث نحو: عندي ثلاث ذود، سقطت التاء.

وقد سبقه إلى هذا القول من قبل ابن مالك[5].

وتبعه في هذين الرأيين تلميذه السمين الحلبي الذي نقل كلام شيخه السابق مع تغيير يسير في بعض الألفاظ، قال ـ رحمه الله ـ عند قوله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ﴾: «وزعم بعضهم أن إضافته نادرة لا يقاس عليها، وبعضهم أن اسم الجمع لما لا[6] يعقل مؤنث، وكلا الزعمين ليس بصواب؛ لما تقدم من الآية الكريمة، واسم الجمع لما لا يعقل يذكر ويؤنث، وهنا جاء مذكَّراً؛ لثبوت التاء في العدد»[7].

---

(١) التوطئة ٢٨٤.

(٢) المقرب ١/٣٠٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣١، ٤٣.

(٣) سبق تخريجه قريباً.

(٤) سورة البقرة: من الآية ٢٦٠.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/١٦٧٩ ـ ١٦٨٠، وشرح عمدة الحافظ ٥٢٢.

(٦) في المطبوع (لما يعقل)، وهو خلاف الصواب؛ لأن الحديث إنما هو عن غير العاقل وليس عن العاقل.

(٧) الدر المصون ٢/٥٧٥.

والذي أراه أن الأفصح هو الفصل بـ (من) عند التمييز باسم الجمع مع جواز الإضافة، حيث جاء بها السماع في كتاب الله عز وجل وقول المصطفى - ﷺ - وكلام العرب. كما أن الظاهر من كلام سيبويه في بعض المواضع إجازة الإضافة، حيث قال[1]: «وتقول ثلاث ذود»، وصرّح في موضع آخر أن الإضافة لا يتكلم بها، قال[2] - رحمه الله - : «كأنك قلت: هذه ثلاث غنم، فهذا يوضح لك وإن كان لا يتكلم به».

وأما قول من قال إن اسم الجمع لما لا يعقل مؤنث، فغير صحيح. ويكفي في الرد عليه قوله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ﴾، فإن (الطير) اسم جمع لما لا يعقل، ولو كانت مؤنثاً كما زعم ذلك أبو علي الشلوبين وابن عصفور وغيرهما، لما أتت التاء في العدد، فدل على أن اسم الجمع لما لا يعقل يذكر ويؤنث، ولما كان مذكراً هنا، جاءت التاء في عدده.

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٦٤.

(٢) المصدر السابق ٣/ ٥٦٢، وينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٩٨٨.

إعمال العدد المشتق عند إضافته إلى ما اشتق منه

يصاغ من العدد على وزن فاعل من اثنين إلى عشرة، فتقول: ثاني وثالث ورابع وخامس... إلخ. ويستعمل مفرداً كثالث إلى عاشر، ويستعمل مضافاً إلى أصله، فتقول: ثاني اثنين، وثالث ثلاثة، ورابع أربعة... إلخ.

وفي إعمال إسم الفاعل هنا ثلاثة مذاهب:

أحدها: ـ وهو المشهور[1] ـ أنه لا يجوز الإعمال، وإنما تجب الإضافة، وذلك كقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾[3]. وهو مذهب سيبويه[4] والفراء[5] والأخفش[6] في أحد قوليه والمبرد[7] والزجاج[8] وأبو جعفر النحاس[9]

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٦/ ٣٦، والتذييل والتكميل ٣/ ١٣٤أ، وإرتشاف الضرب ١/ ٣٦٧، والمساعد ٣/ ٩٥، والمخصص ١٧/ ١٠٩.

(٢) سورة المائدة: من الآية ٧٣.

(٣) سورة التوبة: من الآية ٤٠.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/ ٥٥٩.

(٥) ينظر: معاني القرآن ١/ ٣١٧.

(٦) ينظر: إرتشاف الضرب ١/ ٣٦٧.

(٧) ينظر: المقتضب ٢/ ١٨٢.

(٨) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٩٦.

(٩) ينظر: إعراب القرآن ٢/ ٣٤، ٢١٥.

والزجاجي[(١)] والصيمري[(٢)] ومكي القيسي[(٣)] والزمخشري[(٤)] وابن عطية[(٥)] وأبو البركات الأنباري[(٦)] والجزولي[(٧)] والعكبري[(٨)] وابن يعيش[(٩)] وأبو علي الشلوبين[(١٠)] وابن عصفور[(١١)] وابن مالك[(١٢)] في أحد قوليه وغيرهم[(١٣)].

وبنوا هذا الحكم على أن العدد المشتق منه على زنة فاعل إذا جاء بعده موافقه في الحروف الأصلية، فإن العرب لا تأتي منه بفعل، فلا تقول: ثلثت الثلاثة، ولا ربعت الأربعة، وكذا باقيها. واسم الفاعل إنما يعمل إذا كان فعله فعله، فإذا كانت العرب لا تقول: ثلثت الثلاثة، فكيف تقول: ثالث ثلاثة. واسم الفاعل فرع في العمل عن الفعل، وإنما لم يجز ذلك؛ لأنه لو قيل: ثلثت الثلاثة، كان قد ثلّث نفسه؛ لأنه أحد الثلاثة، وهو لا يجوز؛ لأنه قد يؤدي إلى تعدية فعل الضمير إلى ظاهر مثل: زيداً ضرب، إذا أردت أنه ضرب نفسه[(١٤)].

---

(١) ينظر: الجمل ١٣١.
(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٤٩٠.
(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٣٤، ٣٢٩.
(٤) ينظر: المفصل ٢١٦.
(٥) ينظر: المحرر الوجيز ٥/ ١٦١.
(٦) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٠٢، ٤٠٠.
(٧) ينظر: المقدمة الجزولية ١٧٥.
(٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٥٣، ٢/ ٦٤٤.
(٩) ينظر: شرح المفصل ٦/ ٣٦.
(١٠) ينظر: التوطئة ٢٨٣.
(١١) ينظر: المقرب ١/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩، وشرح الجمل ٢/ ٤٠.
(١٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٨٤.
(١٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٧٣٥، وشرح الكافية ٢/ ١٥٨، والملخص في ضبط قوانين العربية ١/ ٤٣١، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ١١١١، أوضح المسالك ٤/ ٢٦٢.
(١٤) ينظر: التذييل والتكميل ٣/ ١٣٤أ. وانظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٩٦، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٠٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٣٥، وشرح الكافية ٢/ ١٥٨، والدر المصون ٤/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤.

الثاني: أنه يجوز الإعمال مطلقاً مع جواز الإضافة، وهو مذهب الكسائي[(١)] وقطرب[(٢)] والأخفش[(٣)] في قوله الآخر وثعلب[(٤)] فيما نقله أبو الحسين بن كيسان، فيجوز أن تقول: ثالثٌ ثلاثةً ورابعٌ أربعةً، على أن معناه متمم الثلاثة والأربعة.

الثالث: التفصيل بين أن يكون اسم الفاعل ثانياً أو غيره. فإن كان ثانياً، جاز إعماله بشرطه، فإن العرب تقول: ثنّيت الرجلين، إذا كنت الثاني منهما، فمن قال: ثانٍ اثنين بهذا المعنى، عذر؛ لأن له فعلاً، وإن كان غير ذلك، لم يجز. فمن قال: ثالثٌ ثلاثة، لم يعذر؛ لأنه لا فعل له، وهو مذهب ابن مالك[(٥)].

وقد رُدّ مذهب من يرى جواز الإعمال مطلقاً بأنه ليس له فعل يحمل عليه في العمل، فلا يجوز أن تقول: ثلّثت الثلاثة. وأما قولهم بأنه يجوز ذلك على تقدير متمم ثلاثة، فكأنه قال: متمم نفسه؛ لأنه من الثلاثة، فيلزمه في هذا تعدي فعل المضمر إلى الظاهر، نحو: زيداً ضرب، إذا أردت أنه ضرب نفسه، وذلك لا يجوز أصلاً[(٦)].

أما أبو حيان، فيرى أنه لا يجوز الإعمال، وإنما تجب الإضافة، قال ـ

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٣/ ١٣٤أ، وإرتشاف الضرب ١/ ٣٦٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤/ ٣١٩.

(٢) ينظر: المصادر السابقة.

(٣) ينظر: المصادر السابقة، وشفاء العليل ٢/ ٥٧٥.

(٤) ينظر: المصادر السابقة، وينظر كذلك: المخصص ١٧/ ١٠٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٨٤، والبحر المحيط ٣/ ٥٣٥، والنكت الحسان ١٧٠، والدر المصون ٤/ ٣٧٤.

(٥) ينظر: التسهيل ١٢١، وشرح التسهيل ٢/ ٤١٢.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٠، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ١١١١.

رحمه الله ـ عند قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَـٰثَةٍ﴾[1]: «ولا يجوز في العربية في (ثالث ثلاثة) إلا الإضافة؛ لأنك لا تقول: ثلّثت الثلاثة. وأجاز النصب في الذي يلي اسم الفاعل الموافق له في اللفظ أحمد بن يحيى ثعلب، وردّوه عليه، جعلوه كاسم الفاعل مع العدد المخالف، نحو: رابع ثلاثة، وليس مثله؛ إذ تقول: ربعت الثلاثة، أي صيرتهم بك أربعة»[2].

وبنحو كلامه السابق ذكر في كتابيه إرتشاف الضرب[3] والنكت الحسان[4]. أمّا في كتابه التذييل والتكميل[5]، فقد بسط الحديث في هذه المسألة، حيث ذكر المذاهب الثلاثة، فزاد معها مذهب ابن مالك الذي يرى التفصيل فيها والبيان، ثم اختار المذهب المشهور ذاكراً حجة أصحابه، فلا حاجة لإعادته هنا.

وأما من يرى جواز الإعمال مطلقاً، فقد ردّه أبو حيان بما ردّ به ابن عصفور عليه، فلا حاجة لإعادته أيضاً.

وأمّا مذهب ابن مالك الذي يرى التفصيل، فقد ردّه أبو حيان بقوله: «وهذا الذي حكاه المصنف أن العرب تقول: ثنّيت الرجلين، نَقْلُ النحاة ينفي ذلك؛ لأنهم نقلوا أن العرب لا تأتي بفعل إذا كان بعده ما يوافق اسم الفاعل في الحرف، فليس بمسموع من كلامهم: ثلّثت الثلاثة، والقياس يأباه، فإن صحّ ما نقله المصنف أن العرب تقول: ثنّيت الرجلين، وجب تأويله على حذف مضاف تقديره: ثنيت أحد الرجلين، وأيضاً فقولهم: ثنيت الرجلين ليس نصاً في (ثنيت الاثنين) حتى يبنى (ثاني الاثنين) بالإعمال»[6].

---

(١) سورة المائدة: من الآية ٧٣.
(٢) البحر المحيط ٣/ ٥٣٥.
(٣) ينظر: ١/ ٣٦٧.
(٤) ينظر: ١٧٠.
(٥) ينظر: ٣/ ١٣٤أ.
(٦) المصدر السابق.

وقد اعترض ابن هشام[1] على أبي حيان فيما ذكره آنفاً، فإن ما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع[2] في كتابه الأفعال، وإذا جاز: ثنيت الرجلين، جاز ثنيت الاثنين. وعزا ابن هشام ذلك إلى ظاهرية أبي حيان التي كانت معروفاً بها، حيث قال[3]: «ولا يتوقف في ذلك إلا ظاهري جامد».

والذي أراه في هذه المسألة أنه لا يجوز الإعمال مطلقاً، سواء في (ثاني اثنين) أو في (ثالث ثلاثة) وما بعدها، وإنما تجوز الإضافة.

أما مذهب من يرى الإعمال مطلقاً، فهو مردود بما سبق نقله عن بعض النحويين.

وأما مذهب ابن مالك الذي يرى التفصيل، فمردود بما ذكره أبو حيان من أن نقل النحاة ينفي ذلك؛ لأنهم نقلوا أن العرب لا تأتي بفعل إذا كان بعده ما يوافق اسم الفاعل في الحرف. ولو سلم مجيء ذلك عن العرب من أنهم يقولون: ثنيت الرجلين كما نقل ذلك ابن القطاع عنهم، فإنه ليس نصاً في (ثنيت الاثنين) حتى يبنى (ثاني اثنين) بالإعمال، قال ابن القطاع[4]: «وثنيت الشيء على الشيء ثنياً، طويته عليه،

والصدر على السر سترته، والرجل عطفه تكبر، والراكب رجله لينزل، والرجلين صرت الثاني منهما، هذا كلام العرب وإن كان القياس غيره».

---

(١) نقله عنه خالد الأزهري في التصريح ٢/ ٢٧٧.

(٢) ينظر: الأفعال ١/ ١٤٤.

وابن القطاع هو أبو القاسم علي بن جعفر السعدي الصقلي المعروف بابن القطاع. ولد بصقلية سنة ٤٣٣هـ، وقرأ على محمد بن البر الصقلي، ثم انتقل إلى مصر فأقام بها إلى أن توفي سنة ٥١٥هـ.

له: كتاب الأفعال، والشافي في علم القوافي، وذكر تاريخ صقلية وغيرها.

ينظر: وفيات الأعيان ٣/ ٣٢٢ ـ ٣٢٤، ومعجم الأدباء ١٢/ ٢٧٩ ـ ٢٨٣، وإنباه الرواة ٢/ ٢٣٦ ـ ٢٣٩، وبغية الوعاة ٢/ ١٥٣ ـ ١٥٤.

(٣) التصريح ٢/ ٢٧٧.

(٤) الأفعال ١/ ١٤٤.

فاعتراض ابن هشام مدفوع بأن ابن القطاع لم ينقل عن العرب (ثنيت الأثنين) حتى يبنى عليه حكم نحوي في هذه المسألة، قصارى ما نقله أنهم يقولون: ثنيت الرجلين، وهذا ليس نصاً في هذه المسألة التي فيها إضافة العدد المشتق على زنة فاعل إلى ما اشتق منه.

(كم) من حيث البساطة والتركيب

(كمْ) من كنايات العدد، وقد اختلف النحويون فيها من حيث البساطة والتركيب، فذهب الكوفيون[1] وعلى رأسهم الكسائي[2]، والفراء[3] ومن تبعهم كابن كيسان[4] والعكبري[5] في قول والرضي[6] وبعض المحدثين[7] إلى أن (كم) مركبة من كاف التشبيه و(ما) الاستفهامية التي حذفت ألفها؛ لدخول الجار (الكاف) عليها، وسكنت ميمها؛ لكثرة الإستعمال، وللتخفيف؛ لثقل الكلمة بالتركيب.

وقد عللوا صحة مذهبهم[8] بأنهم إنما قالوا بالتركيب في (كم)؛ لأنّ العرب قد تصل الحرف من أوله وآخره، فما وصلته في أوله نحو: هذا وهذاك، وما وصلته في آخره نحو قوله تعالى: ﴿ قُل رَّبِّ إِمَّا تُرِيَنِّي مَا يُوعَدُونَ ﴾[9]. فكذلك ههنا، زادوا

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة ٩/ ٤٦٥، والإنصاف ١/ ٢٩٨، والتبيين ٤٢٣، وشرح ديوان المتنبي للعكبري ١/ ٣١٣ - ٣٤٢، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ١١١٦.

(٢) ينظر: الجنى الداني ٢٧٥.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٦٦، والجنى الداني ٢٧٥.

(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٦.

(٥) ينظر التبيين ٤٢٣ - ٤٢٤.

(٦) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٩٨.

(٧) ينظر مهدي المخزومي في كتابه مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ٢٣١.

(٨) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٦٦، والإنصاف ١/ ٢٩٨ - ٢٩٩، والتبيين ٤٢٣ - ٤٢٤، وشرح ديوان المتنبي للعكبري ١/ ٣١٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٦.

(٩) سورة المؤمنون: من الآية ٩٣.

الكاف على (ما)، فصارتا جميعاً كلمة واحدة، وكان الأصل أن يقال: كما، إلا أنها لما كثرت في الكلام وجرت في استعمالهم، حذفت الألف من آخرها وسكنت ميمها.

ونظيرها (لِمْ)، فإنّ الأصل فيها (ما) زيدت عليها اللام، فصارتا جميعاً كلمة واحدة، وحذفت الألف؛ لكثرة الإستعمال، وسكنت ميمها، قال الشاعر[1]:

يَـا أَبَـا الأَسْـوَدِ لِـمْ أَسْلَمْتَنِـي ... لِهُمُـومٍ طَـارِقَـاتٍ وَذِكَـرْ

وزيادة الكاف كثيرة، قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[2]، وحكي عن بعض العرب أنه لّما قيل له: منذ كم قعد فلان؟، فقال: كمذ أخذت في حديثك، وقيل لبعضهم: كيف تصنعون الأقط؟، فقال: كهيّن، أي: هيّن. فَرَدُّه الكاف في هذا يدل على أنها في (كم) زائدة. قال الراجز[3]:

لَـوَاحِـقُ الأَقْـرَابِ فِـيْـهَـا كَـالْـمَـقَـقْ

أي: المقق.

---

(١) لم أقف على قائله، وينظر: الإنصاف ١/ ٢١١، ٢٩٩، وشرح المفصل ٩/ ٨٨، ومغني اللبيب ١/ ٢٩٩، والهمع ٢/ ٢١٩، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ٢١٩، والخزانة ٢/ ٥٣٨، ٣/ ١٩٧.
و«الطروق»: الإتيان ليلا، القاموس (طرق) ٣/ ٢٥٦، وإنما جعل الهموم طارقات؛ لأنّ الليل وقت اجتماع الأحزان والمصائب.
و«الـذِكَـر»: جمع ذكرى. القاموس (ذكر) ٢/ ٣٥.

(٢) سورة الشورى: من الآية ١١.

(٣) قائله رؤبة بن العجاج. ينظر: ديوانه ١٠٦، والأصول ١/ ٢٣٩، والمسائل البغداديات ٤٠٠، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٩٢، والإنصاف ١/ ٢٩٩، وشواهد التوضيح ٢٠٠، وشرح الألفية لابن عقيل ٢/ ٢٦، والعيني ٣/ ٢٩٠، والخزانة ٤/ ٢٦٦.
«والـلَّـوَاحِـق»؛ جمع لاحقة، وهي الهزيلة الضامرة. القاموس (لحق) ٣/ ٢٨٠.
«والأَقْـرَاب»: جمع قُرب، وهو البطن. القاموس (قرب) ١/ ١١٤.
«والمَقَق»: الطول. القاموس (مَقّ) ٣/ ٢٨٣.

أمّا البصريون[1] ومن تبعهم من المتأخرين[2]، فقد ذهبوا إلى أنها بسيطة مفردة غير مركبة؛ لأنّ الأصل البساطة والإفراد، والتركيب إنما هو فرع، ومن تمسك بالأصل، خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل، إفتقر إلى إقامة الدليل؛ لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة، لا سيما في كلمة لا يصح أن تجعل كلمتين كـ(كم)، فإنها حرفان، ولا يمكن أن يكون كل واحد منهما ولا أحدهما كلمة تامة، فعلى هذا يمتنع التركيب؛ لأنه إنما يكون بين الكلمتين.

وردوا[3] على الكوفيين بأنّ قولهم إن (كم) مركبة من كاف التشبيه و(ما)، دعوى من غير دليل ولا معنى.

فأمّا تشبيههم (كم) بـ(لِمْ)، فلا يسلم لهم أنه يجوز إسكان الميم في(لم) في سعة الكلام، وإنما يجوز ذلك في الضرورة، فلا يكون فيه حجة كالبيت الذي استشهدوا به.

وأمّا ما استدلوا به على أن الكاف زائدة في قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾[4]، فلا يسلم لهم؛ لأننا لو قلنا إنّ الكاف هنا زائدة، لما امتنع؛ لأنّ دخول الكاف هنا كخروجها في الآية. وما نقل عن العرب بخلاف الكاف في (كم)، فإن الكاف في (كم) ليس دخولها كخروجها، بل لو قدّرنا حذفها من الكلام، لاختلّ معناها، ولم تحصل الفائدة بها.

---

(١) ينظر: الإنصاف ١/ ٢٩٨، والتبيين ٤٢٣، وشرح ديوان المتنبي للعكبري ١/ ٣١٣، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ١١١٦.

(٢) منهم العكبري في قوله الآخر، ينظر: التبيين ٤٢٣، وينظر أيضاً: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤/ ٣٢٤، والجنى الداني ٢٧٥، ومغني اللبيب ١/ ١٨٦، والتصريح ٢/ ٢٨١، وهمع الهوامع ٢/ ٧٥، وحاشية الصبان على الأشموني ٤/ ٦٠ ـ ٦٢.

(٣) ينظر لردودهم: الإنصاف ١/ ٣٠٠، التبيين ٤٢٣ ـ ٤٢٤.

(٤) سورة الشورى: من الآية ١١.

وممّا يبطل مذهبهم أنه يدخل على (كم) حرف الجرّ، تقول: بكم درهم اشتريت الثوب، وحرف الجر لا يدخل على مثله.

أما أبو حيان، فقد اختار مذهب البصريين حيث قال[1]: «كم اسم بسيط لا مركب من كاف التشبيه و(ما) الاستفهامية حذف ألفها؛ لدخول حرف الجر عليها، وسكنت كما قالوا: لِمَ؟، [بِمَ؟، قالوا][2] تركيباً لا ينفك، كما ركبت في (كأين) مع (أي)».

---

(١) البحر المحيط ٤/ ٢٦٤، وينظر: إرتشاف الضرب ١/ ٣٧٧.

(٢) هكذا في المخطوط ٤/ ٢٥٦ ب، وهو ساقط من المطبوع.

مسائل في (كأيّن)

في (كَأَيِّنْ) لغات[1]:

١ ـ كأيّنْ، وبها قرأ الجمهور قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾[2].

٢ ـ وكَائِنْ، على زنة فَاعِل، وبها قرأ ابن كثير وجماعة الآية السابقة.

٣ ـ وكأْيِنْ، على زنة كَعْيِنْ، وبها قرأ جماعة.

٤ ـ وكَيْئِنْ، بياء ساكنة بعدها همزة مكسورة، وهذه مقلوب القراءة التي قبلها، وبها قرأ بعضهم.

٥ ـ وكَئِنْ، على زنة كعٍ، وهي قراءة أيضاً.

وقد ذهب كثير من النحويين إلى أنها مركبة من كاف التشبيه و(أي) الاستفهامية، وحصل من اجتماعهما معنى لم يكن لكلّ واحد منهما حالة الإنفراد،

---

(١) ينظر لهذه اللغات وتوجيه قراءاتها وقرائها: المحتسب ١/ ١٧٠ ـ ١٧٣، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٣٥٧، والحجة في القراءات السبع ١١٤، وحجة القراءات ١٧٤ ـ ١٧٥، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨، والمبسوط ١٤٧، والبدور الزاهرة ٦٨ ـ ٦٩، والجامع لأحكام القرآن ٤/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩، والنشر ٢/ ٢٤٢، وإتحاف فضلاء البشر ١/ ٤٨٩.

(٢) سورة آل عمران: من الآية ١٤٦.

وهو التكثير الذي تفيده (كم) الخبرية. وهو ظاهر كلام سيبويه[(١)]، فإنه قال: «وإنما تجيء الكاف للتشبيه، فتصير وما بعدها بمنزلة شيء واحد».

وممن يرى هذا من النحويين أبو علي الفارسي[(٢)] وابن جني[(٣)] ومكي القيسي[(٤)] وابن الشجري[(٥)] والزمخشري[(٦)] وأبو البركات الأنباري[(٧)] والحوفي[(٨)] والعكبري[(٩)] وابن يعيش[(١٠)] وابن مالك[(١١)] والرضي[(١٢)] وابن جمعة الموصلي[(١٣)] وغيرهم[(١٤)].

وممن يرى كذلك أنها مركبة ابن خروف[(١٥)]، لكنه يجعلها مركبة من الكاف التي هي اسم و(أين) على وزن فَيْعل.

وخالف هذا الجمع من النحويين أبو حيان[(١٦)]، حيث اختار أنها بسيطة لا تركيب فيها. وعلة كونها كذلك تلاعب العرب في لغاتها[(١٧)] كما سبق، وهو بهذا

---

(١) الكتاب ٢/ ١٧١.
(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة ٣/ ٨١، والمسائل البغداديات ٣٩٣.
(٣) ينظر المحتسب ١/ ١٧٠.
(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ١٧٥.
(٥) ينظر: الأمالي الشجرية ١/١٠٦.
(٦) ينظر: المفصل ١٨٣.
(٧) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٢٤.
(٨) البحر المحيط ٣/ ٧٣، الدر المصون ٣/ ٤٢٥.
(٩) ينظر: التبيان ١/ ٢٩٧.
(١٠) ينظر: شرح المفصل ٤/ ١٣٥.
(١١) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٤٢٢ ـ ٤٢٣.
(١٢) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٩٤.
(١٣) ينظر: شرح ألفية ابن معط ٢/١١٢٦.
(١٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، ٤/٣٣٨، والدر المصون ٣/ ٤٢١، ومغني اللبيب ١/١٨٦، التصريح ٢/ ٢٨١، وهمع الهوامع ٢/ ٧٥، وشرح الألفية للأشموني ٤/ ٦٢.
(١٥) ينظر: إرتشاف الضرب ١/ ٣٨٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤/٣٣٨.
(١٦) ينظر البحر المحيط ٣/ ٦٥، ٧٣.
(١٧) ينظر: همع الهوامع ٢/٧٦.

الاختيار يسلك الطريق السهل؛ لأنّ تلك الدعاوى المتقدمة لا يقوم عليها دليل[1].

وقد ادعى بعض النحويين مثل يونس[2] وما نسب إلى المبرد[3] وابن عطية[4] أن (كائن) اسم فاعل من (كان)، وذهب طائفة آخرون مثل مكي القيسي[5] والعكبري[6] إلى رفض هذا الرأي، وعللوا هذا المنع بإتيان (من) بعده، ولبنائه على السكون، ولأنه لو كان كذلك لكان معرباً، ولم يكن فيه معنى التكثير.

أمّا أبو حيان، فقد اختار رأي من يرفض هذا الادعاء، حيث قال[7]: «ومن ادعى أن هذه اسم فاعل من (كان)، فقوله بعيد».

والأكثر في تمييز (كأين) أن يكون مجروراً بـ (من)، كقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾[8]، وقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا﴾[9]، وقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾[10]، وكقول الشاعر[11]:

---

(١) الدر المصون ٣/ ٤٢٦.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٩٥، وإرتشاف الضرب ١/ ٣٨٨، والبحر المحيط ٥/ ٣٥١.

(٣) لم أجد ما نسب إليه في كتاب المقتضب، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٩٨، الدر المصون ٣/ ٤٢٢.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز ٩/ ٣٨٦.

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ١٧٥.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٩٧.

(٧) البحر المحيط ٣/ ٦٥، وينظر: المصدر نفسه ٥/ ٣٥١.

(٨) سورة آل عمران: من الآية ١٤٦.

(٩) سورة الطلاق: من الآية ٨.

(١٠) سورة العنكبوت: من الآية ٦٠.

(١١) قائله عمرو بن شأس، ينظر: شعره ٣٨، وفيه: يَرْدِيْ مُقَنَّعاً، والكتاب ٢/ ١٧٠، والكامل ٣/ ٣٢١، والمسائل البغداديات ٣٩٣، والحجة للقراء السبعة ١/ ٨٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٩٧، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٠٦، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٥٣٢.
«والمُدَجَّج»: اللابس السلاح. القاموس (دج) ١/ ١٨٧.
«ويردي»: يمشي الرديان، وهو ضرب من المشي فيه تبختر. القاموس (ردي) ٤/ ٣٣٣.
«والمُقَنَّع»: المتغطي بالسلاح كالبيضة. القاموس (قنع) ٣/ ٧٦.

وَكَـائِـنْ رَدَدْنَـا عَنْكُـمُ مِـنْ مُـدَجَّـجٍ   يَجِـيُءِ أَمَـامَ الأَلْـفِ يَـرْدِي المُقَنَّعَـا

وكقول الشاعر[1]:

وَكَـائِـنْ بـالأَبَـاطِـحِ مِـنْ صَـدِيْـقٍ   يَـرَانِـي لَـوْ أُصِبْـتُ هُـوَ المُصَـابَـا

وقد يأتي منصوباً على قلة، لذلك ذكر الرضي[2] أنه لم يعثر على منصوب بعد (كأين)، لكنه قد سمع من العرب، يقول الشاعر[3]:

اطْـرِدِ اليَـأْسَ بِـالـرَّجَـا   فَكَـأَيِّـنْ آلِمـاً حُـمَّ يُسْـرُه بَعْـدَ عُسْـرِ

وقول الآخر[4]:

وَكَـائـنْ لَنَـا فَضْـلاً عَلَيْكُـمْ وَمِنَّـةً   قَـدِيْمَـاً وَلاَ تَـدْرُونَ مَـا مَـنُّ مُنْعِـمِ

وعلى ما سبق ذكره رأي جمهور النحويين، قال سيبويه[5]: «وكذلك: كأين رجلاً رأيت، زعم ذلك يونس، وكأين قد أتاني رجلا، إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع (من). . . ، وإن حذفت (من) و(ما)، فعربي».

وقد خالف النحويين ابن عصفور[6]، حيث ذهب إلى وجوب جرّ التمييز بـ (من)، وجعله لازما.

أمّا أبو حيان، فقد ذهب مذهب جمهور النحويين، حيث قال[7]: «وأكثر ما يجيء تمييزها مصحوباً بـ (من)، ووهم ابن عصفور في قوله إنه يلزمه (من)».

---

(١) قائله جرير، ينظر: ديوانه ١٧، والأمالي الشجرية ١/١٠٦، وشرح المفصل ٤/١٣٥، والمقرب ١/١١٩، والخزانة ٢/٤٥٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٢/١٠١.

(٣) لم أقف على قائله، ينظر: شرح التسهيل ٢/٤٢٣، وإرتشاف الضرب ١/٣٨٦، ومغني اللبيب ١/١٨٦، وأوضح المسالك ٤/٢٧٦، والتصريح ٢/٢٨١، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/١٦٧.

(٤) لم أقف على قائله، ينظر: إرتشاف الضرب ١/٣٨٦، ومغني اللبيب ١/١٨٧، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/١٦٧.

(٥) الكتاب ٢/١٧٠ ـ ١٧١.

(٦) ينظر: شرح الجمل ٢/٥١.

(٧) البحر المحيط ٣/٦٥، وينظر: إرتشاف الضرب ١/٣٨٥.

مجيء الفاعل مرفوعاً بعد المصدر المنون

ذهب البصريّون[(١)] إلى جواز مجيء الفاعل مرفوعاً بعد المصدر المنوّن، فيقولون: عجبت من ضربٍ زيدٌ عمراً، وأثبتوا ذلك بالقياس على (أن) والفعل. قال سيبويه[(٢)]: «وتقول: عجبت من ضربٍ زيداً بكرٌ، ومن ضربٍ زيدٌ عمراً، إذا كان هو الفاعل، و(كأنه قال: عجبت من أنه يضرب زيدٌ عمراً، ويضرب عمراً زيدٌ».

وقال المبرد[(٣)]: «وإن نوّنت أو أدخلت فيه ألفاً ولا ما جرى ما بعده على أصله، فقلت: أعجبني ضربٌ زيدٌ عمراً. وإن شئت نصبت (زيد) ورفعت (عمرا)، أيهما كان فاعلاً رفعته، تقدم أو تؤخر».

وممن ذهب هذا المذهب الزجاجي[(٤)] وأبو علي الفارسي[(٥)] وابن جني[(٦)] والصيمري[(٧)] والجرجاني[(٨)] والزمخشري[(٩)] وابن معط[(١٠)]، والموصلي[(١١)].

---

(١) ينظر: البحر المحيط ١/ ٤٦١، وارتشاف الضرب ٣/ ١٧٥.
(٢) الكتاب ١/ ١٨٩.
(٣) المقتضب ١/ ١٤.
(٤) ينظر: الجمل ١٢٢ ـ ١٢٣.
(٥) ينظر: الإيضاح العضدي ١٨١.
(٦) ينظر: المحتسب ١/ ١١٦.
(٧) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٢٣٩.
(٨) ينظر: المقتصد ١/ ٥٥٣.
(٩) ينظر: المفصل ٢٢٣.
(١٠) ينظر: الفصول الخمسون ٢٢٠.
(١١) ينظر: شرح ألفية ابن معط ٢/ ١٠٠٨.

وذهب الفراء[1] إلى أنه لا يجوز ذلك، بل إذا نوّن المصدر لم يجىء بعده فاعل مرفوع، وزعم أنه لم يُسمع من العرب.

أمّا أبو حيان ـ رحمه الله ـ، فقد اختار مذهب الفراء، حيث قال عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾[2] في قراءة من قرأ[3] برفع (أجمعون): «مجيء الفاعل مرفوعاً بعد المصدر المنوّن مسألة خلافية، البصريون يجيزون ذلك فيقولون: عجبت من ضربٍ زيد عمراً، والفراء يقول: لا يجوز ذلك، بل إذا نوّن المصدر، لم يجىء بعده فاعل مرفوع، والصحيح مذهب الفراء»[4].

وردّ مذهب البصريين ومن تبعهم بما يلي:

أولاً: أنه ليس لهم حجة على إثبات دعواهم من السماع، وقد زعم الفراء أنه لم يُسمع ذلك من العرب، والفراء سامع لغة[5].

ثانياً: أنهم أثبتوا هذا الحكم بالقياس على (أن) والفعل، وتوجيه ما ذكروه غير ظاهر؛ لأننا لا نسلم أنه مصدر ينحل من (أن) والفعل فيكون عاملاً، ولو سلمنا ذلك، لا نسلم أنّ للمجرور بعده موضعاً، ولو سلمنا بذلك، لم نسلم بأنه يجوز العطف عليه[6].

وقد تبع السمينُ الحلبي شيخَه في اختياره مذهب الفراء في هذه المسألة[7].

---

(١) ينظر: البحر المحيط ١/ ٤٦١، وإرتشاف الضرب ٣/ ١٧٥.

(٢) سورة البقرة: من الآية ١٦١.

(٣) هي قراءة الحسن البصري. ينظر: المحتسب ١/١١٦، والبحر المحيط ١/ ٤٦١، وإتحاف فضلاء البشر ١/ ٤٢٣ ـ ٤٢٤.

(٤) البحر المحيط ١/ ٤٦١.

(٥) البحر المحيط ١/ ٤٦١، وإرتشاف الضرب ٣/ ١٧٥.

(٦) البحر المحيط ١/ ٤٦١.

(٧) ينظر: الدر المصون ٢/ ١٩٦.

إعمال اسم الفاعل وإضافته

يعمل اسم الفاعل عمل فعله بشروط ذكرها النحويون ـ رحمهم الله ـ، ولكنهم اختلفوا في أيهما أولى في اسم الفاعل العامل العمل أم الإضافة؟، وقد قرىء بهما في قوله عز وجلّ ﴿هَلْ هُنَّ كَـٰشِفَـٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَـٰتُ رَحْمَتِهِۦ﴾[1]، وقوله عزّ وجلّ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَـٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾[2]، وغيرهما حيث قرأ أبو عمرو بن العلاء (كاشفاتٌ ضرَّه) و(ممسكاتٌ رحمتَه) بالتنوين فيهما ونصب (ضرَّه) و(رحمتَه). وقرأ الباقون بالإضافة من غير تنوين وخفض (ضرِه) و(رحمتِه). وقرأ حفص[3] (بالغُ) بغير تنوين و(أمرِه) بالخفض، وقرأ الباقون (بالغٌ) بالتنوين و(أمرَه) بالنصب[4].

وظاهر كلام سيبويه أن الإعمال أولى من الإضافة، حيث قال[5]: «قال المرار الأسدي[6]:

---

(١) سورة الزمر: من الآية ٣٨.

(٢) سورة الطلاق: من الآية ٣.

(٣) هو حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي بالولاء، قارىء الكوفة، تلقى القراءة عن عاصم، نزل بغداد ثم جاور بمكة، وهو قارىء أهل المشرق، توفي سنة ١٨٠هـ.
ينظر: تهذيب التهذيب ٢/ ٤٠٠، وميزان الاعتدال ١/ ٥٥٨ ـ ٥٥٩، وغاية النهاية ١/ ٢٥٤.

(٤) ينظر: التبصرة ٦٦٠، ٧٠٢، والنشر ٢/ ٤٣٠، ٥٤٥، والبدور الزاهرة ٢٧٤، ٣٢٠، والمبسوط ٣٢٣، ٣٧٣، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٤٣٠، ٥٤٥، وينظر أيضاً: البحر المحيط ١/ ٤٣٢، ٣/ ١٣٣، ٤٢٠، ٤/ ١٨٤، ٧/ ٣٥٨، ٤٣٠، ٨/ ٢٨٣، ٤٢٤.

(٥) الكتاب ١/ ١٦٨، وينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٢٨٦، ٤٣٤.

(٦) هو المرار بن سعيد بن حبيب الفقعسي الأسدي. من شعراء الدولة الأموية، كان قصيراً ضئيلاً، وكان يهاجي المساور بن هند، قال المرزباني: كثير الشعر. وقد جمع الدكتور نوري حمودي القيسي شعره=

سَـلِّ الهُمُـومَ بكُلـلِّ مُعْطِـيْ رَأسِـهِ ... نَـاجٍ مُخَـالِـطِ صُهْبَـةٍ مُتَعَيِّـسِ[1]

فهو على المعنى لا على الأصل، والأصل التنوين؛ لأنّ هذا الموضع لا يقع فيه معرفة، ولو كان الأصل ههنا ترك التنوين، لما دخله التنوين، ولا كان كذلك نكرة، وذلك أنه يجري مجرى المضارع فيما ذكرت لك».

وقد تبعه في هذا الرأي الزجاجي حيث قال[2]: «فإذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الإستقبال، كان لك فيه وجهان:

أحدهما: ـ وهو الأجود ـ أن تنونه وتنصب به ما بعده؛ لأنه ضارع الفعل المستقبل، وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيداً الساعة، وهذا ضاربٌ زيداً غداً، وهذا مكرمٌ أخاك غداً، وما أشبهه...

الوجه الثاني: أن تحذف التنوين وتخفض ما بعده، وأنت تريد الحال أو الاستقبال، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ غداً، وهذا مكرمُ عمروٍ غداً، خفضت؛ لمعاقبة التنوين الإضافة.

وتبعه كذلك أبو علي الفارسي[3] والصيمري[4] والزمخشري[5] وابن أبي

= في رسالة منشورة.
ينظر: المؤتلف والمختلف ٤٠٨، وخزانة الأدب ٢/ ١٩٦، ٣/ ٢٥٢ ـ ٢٥٤.

(١) ينظر: شرح أبيات سيبويه ١/ ١٣٤، والمحتسب ١/ ١٨٤، وأسرار العربية ١٨٨، والمخصص ٧/ ٦٣، وشرح المفصل ٢/ ١٢٠.
و«الناجي»: السريع. القاموس (نجا) ٤/ ٣٩٣.
«والصُّهْبَـة»: الشعر الذي يخالط بياضه حمرة. القاموس (صهب) ١/ ٩٤.
«والمُتَعَـيِّس»: الإبل البيض يخالط بياضها شقرة. القاموس (عيس) ٢/ ٢٣٤.

(٢) الجمل ٨٥، ٨٧.

(٣) ينظر: الإيضاح العضدي ١٧٢، ١٧٣.

(٤) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٢١٦.

(٥) ينظر: الكشاف ٣/ ٣٩٩.

الربيع[1]. وذهب الكسائي[2] إلى أنهما سواء، ووافقه الفراءَ[3].

وتبعهما فيما ذهبا إليه الطبري[4] والزجاج[5] والقرطبي[6].

أمّا أبو حيان، فقد رجّح أن الإضافة أولى، حيث قال [7]: «وإذا جاز [إعماله][8]، فهو أحسن من الإضافة، نص على ذلك سيبويه، وقال الكسائي: هما سواء. والذي أختاره أن الإضافة أحسن [من الإعمال][9]»، وقال[10] أيضاً في موضع آخر: «وقد ذهبنا إلى أنّ الإضافة أحسن من العمل».

وقد علل اختياره هذا في كتابه التذييل والتكميل بقوله[11]: «. . . ؛ لأنّ الأصل في الأسماء إذا تعلق أحدها بالآخر الإضافة، والعمل إنما كان بجهة الشبه للمضارع، فالحمل على الأصل أولى، وهو الإضافة»، كما ذكر[12] أيضاً في كتابه التذكرة «أنها[13] وإن كانت فرعاً بدليل كونها لا تعرف، فهي أكثر من التنوين ونصب ما بعده».

---

(١) ينظر: البسيط ٢/١٠٢٦.

(٢) ينظر: البحر المحيط ١/١٤٠، ٦/٩٨، وإرتشاف الضرب ٣/١٨٦، والمساعد ٢/٢٠٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/٢٦، وهمع الهوامع ٢/٩٦، وشرح الألفية للأشموني ٢/٣٠٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٠٢، ٤٢٠.

(٤) ينظر: جامع البيان ٢٤/٦.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٣٥٥.

(٦) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٥/٢٥٩.

(٧) البحر المحيط ١/١٤٠، ٥/٢١٨.

(٨) هكذا في المخطوط ١/١٩٧أ، وفي المطبوع (عماله) وهو خطأ.

(٩) هكذا في المخطوط ١/١٩٧أ، وهو ساقط من المطبوع.

(١٠) البحر المحيط ٦/٩٨.

(١١) التذييل والتكميل ٣/٢١٤أ، وأنظر: البحر المحيط ٨/٤٢٤.

(١٢) تذكرة النحاة ٢٧٢.

(١٣) يـعني الإضافة.

ولكنه لم يعب الرأي الآخر الذي رجّح الإعمال، حيث قال[1] في موطن آخر: «وكلاهما فصيح».

وما اختاره أبو حيان هو الظاهر من مذهب النحاس، حيث قال[2] بعد أن ذكر القراءتين الواردتين في قوله تعالى: ﴿هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ﴾[3]: «بالتنوين على الأصل؛ لأنه لما لم يقع بعد، ولو كان ماضياً لم يجز فيه التنوين، وحذف التنوين على التخفيف. فإذا حذف التنوين لم يبق بين الاسمين حاجز، فخفضت الثاني بالإضافة، وَحَذْف التنوين كثير في كلام العرب موجود حسن».

وممن تبع أبا حيان فيما ذهب إليه ـ فيما يظهر لي ـ ابن أمّ قاسم المرادي[4].

---

(١) البحر المحيط ١/ ٤٣٢.

(٢) إعراب القرآن ٤/ ١٣.

(٣) سورة الزمر: من الآية ٣٨.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٢٦.

ثانياً: الأفعال

إتيان (أن) للمجازاة

ذهب الكوفيون[1] وعلى رأسهم الفراء[2]، ومعهم الأصمعي[3] إلى أن (أنَّ) تكون للمجازاة، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ﴾[5]، فالمعنى: إن أغمضتم بعض الإغماض أخذتموه[6]، وقوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[7]، المعنى: إن تصوموا فهو خير لكم[8]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ﴾[9]، وقوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾[10]، وقول الفرزدق[11]:

---

(١) ينظر: التسهيل ٢٣٤، وشرح الكافية ١/٢٥٣، ٢/٢٣٥، والبحر المحيط ١/١١٨، والتذييل والتكميل ٥/١٣٧ ب، والجنى الداني ٢٤١، ومغني اللبيب ١/٣٥، والبرهان ٤/٢٢٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/١٧٨، ١٨٤، ٣٠٠، البحر المحيط ٢/٣١٨.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٥/١٣٤أ، والمساعد ٣/١١٠، وهمع الهوامع ٢/١٩.

(٤) سورة البقرة: من الآية ٢٨٢.

(٥) سورة البقرة: من الآية ٢٦٧.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/١٧٨.

(٧) سورة البقرة: من الآية ١٨٤.

(٨) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/١٧٩.

(٩) سورة المائدة: من الآية ٢.

(١٠) سورة الزخرف: من الآية ٥.

(١١) ينظر: شرح ديوانه ٨٥٥، والرواية فيه (ليوم) بدل (لقتل)، والكتاب ٣/١٦١، ومعاني القرآن للفراء ٣/٢٧، وشرح التسهيل ٤/٥٣، والجنى الداني ٢٤١، ومغني اللبيب ١/٢٥، والخزانة ٣/٦٥٥. =

أَتغضَبُ أنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا ... جِهَاراً وَلَمْ تَجْزَعْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمِ

قالوا[1]: كان حق (أن) هنا أن تكون المصدرية الناصبة، ولكن لما كان هناك فصل بينها وبين الفعل، تعين أن تكون شرطية، فلا يجوز: أن زيد قام خير من أن يقعد.

وقد رجّح ابن هشام[2] هذا المذهب لأمور:

أحدها: توارد المفتوحة والمكسورة على المحلّ الواحد، والأصل التوافق، فقرىء بالوجهين قوله تعالى: ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾[3]، و﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ ﴾[4]، و﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾[5]، وقد روي البيت السابق بالوجهين بفتح همزة (أن) وكسرها.

الثاني: مجيء الفاء بعدها كثيراً، كقول الشاعر[6]:

= «قتيبة»: هو قتيبة بن مسلم الباهلي القائد المشهور.
«حزّتا»: قطعتا. القاموس (حزز) ٢/ ١٧٢.
«ابن خازم»: هو عبد الله بن خازِم السلمي أمير خراسان من قبل ابن الزبير.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٥٣، والتذييل والتكميل ٥/ ١٣٤أ، والجنى الداني ٢٤١، والمساعد ٣/ ١١٥ ـ ١١٦، وهمع الهوامع ٢/ ١٩.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٣٥ ـ ٣٦، وينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٧٨، ٣٠٠، ٣/ ٢٧، وشرح الكافية ١/ ٢٥٣، والجنى الداني ٢٤١.

(٣) سورة البقرة: من الآية ٢٨٢، حيث قرأ حمزة بالكسر وفتحها الباقون. ينظر: التبصرة ٤٥١، والنشر ٢/ ٢٣٦، والمبسوط ١٣٧، والبدور الزاهرة ٥٥، وإتحاف فضلاء البشر ١/ ٤٥٩.

(٤) سورة المائدة: من الآية ٢، حيث قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالكسر، ووافقهما ابن محيصن واليزيدي، وقرأ الباقون بالفتح. ينظر: التبصرة ٤٨٤، والنشر ٢/ ٢٥٤، والمبسوط ١٦١، والبدور الزاهرة ٨٧، وإتحاف فضلاء البشر ١/ ٥٢٩.

(٥) سورة الزخرف: من الآية٥، حيث قرأ أبو جعفر ونافع وحمزة والكسائي وخلف بالكسر، وفتحها الباقون. ينظر: التبصرة ٦٦٩، والنشر ٢/ ٣٦٨، والمبسوط ٣٣٤، والبدور الزاهرة ٢٨٦، واتحاف فضلاء البشر ٢/ ٤٥٣.

(٦) قائله العباس بن مرداس، ينظر: ديوانه ١٢٨، والكتاب ١/ ٢٩٣، والشعر والشعراء ١/ ٢٤١، وجمهرة اللغة ١/ ٣٠٢، والخصائص ٢/ ٣٨١، ٣/ ١١٦، والأمالي الشجرية ١/ ٣٤، ٣٥٣،=

أَبَـا خِـرَاشَــةَ أمَّـا أَنْــتَ ذَا نَفَــرٍ فَـإِنَّ قَـوْمِـيَ لَـمْ تَـأْكُلْهُـمُ الضَّبُـعُ

الثالث: عطفها على (إن) المكسورة في قول الشاعر[1]:

إِمَّـا أَقَمْــتَ وَإِمَّـا أَنْــتَ مُـرْتَحِـلاً فَـالله يَكْـلأُ مَـا تَـأْتِـي وَمَـا تَـذَرُ

فالراوية بكسر (إن) الأولى وفتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدرية للزم عطف المفرد على الجملة.

وذهب البصريون[2] ومن تبعهم[3] إلى منع مجيء (أن) للمجازاة، وتأولوا شواهد الكوفيين على أن (أن) فيها إنما هي المصدرية أو غير ذلك.

فمثلاً قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾[4]، (أن) مصدرية، وما دخلت عليه في محل نصب مفعول لأجله، التقدير: لأن تضل[5].

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ﴾[6]، (أن) هنا مصدرية،

= ٢/ ٣٥٠، وشرح المفصل ٨/ ١٣٢، والخزانة ٢/ ٨٠.

«أبو خراشة»: كنية خفاف بن ندبة. «النفر»: قوم الرجل. القاموس(نفر) ٢/ ١٤٦.

«الضَّبُع»: السنة المجدبة. القاموس (ضبع) ٣/ ٥٤.

(١) لم أقف على قائله، ينظر: المفصل ٤٠، وشرح المفصل ٢/ ٩٨ ـ ٩٩، وشرح التسهيل ١/ ٣٦٦، والخزانة ٢/ ٨٢، وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ١٧٩.

«تَكْلأ»: تحفظ وتحرس. القاموس (كلأ) ١/ ٢٦.

«تَذَر»: تترك وتدع. القاموس (وذر) ٢/ ١٥٣.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٢٣٥، والجنى الداني ٢٤١.

(٣) ينظر: المحتسب ١/ ١٩٧، والتسهيل ٢٣٤، وشرح التسهيل لابن الناظم ٤/ ٥٣، وينظر: الحواشي الآتية.

(٤) سورة البقرة: من الآية ٢٨٢.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٤٧، ومشكل إعراب القرآن ١/ ١٤٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٣٢٠، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٠٤، والكشاف ١/ ٤٠٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٨٣، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٩٢، والدر المصون ٢/ ٦٥٩.

(٦) سورة المائدة: من الآية ٢.

وما دخلت عليه في محل نصب مفعول لأجله، التقدير: لأن صدوركم[1]، أي: لصدهم إياكم.

وقوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾[2]، (أن) هنا مصدرية، وما دخلت عليه في محلّ نصب مفعول لأجله، التقدير: لأن كنتم[3].

وأما قول الشاعر[4]:

أَتَغْضَبُ أَنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا ... جِهَاراً وَلَمْ تَجْزَعْ لِقَتْلِ ابنِ خَازِمِ

فذهب الخليل[5] وتبعه ابن الناظم[6] إلى أن (أن) مصدريةٌ ناصبة للفعل، مُقَدَّرٌ معها اللام، ويضعف الشرط هنا كون الجواب المتقدم مستقبلاً والشرط ماضياً. لكن هذا الرأي فيه نظر ـ كما سبق ـ؛ لأنه يلزم منه الفصل بين (أن) الناصبة والفعل، ولأجله قال الكوفيون بأنها شرط.

وذهب المبرد[7] إلى أن (أن) في البيت هي المخففة من الثقيلة؛ أي أتغضب من أجل أنه أذنا قتيبة حزتا، ثم حذف الجار فخفف.

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٤٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٥، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢١٨، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٣٢٠، والكشاف ١/ ٥٩٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٨٣، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٤١٧، وحجة القراءات لابن زنجلة ٢٢٠، والدر المصون ٤/ ١٩٢.

(٢) سورة الزخرف: الآية ٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٤٠٥، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ٩٨، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٤٩، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ٢٥٥، والكشاف ٣/ ٤٧٨، ٤/ ١٤٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٥٣، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١١٣٧.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/ ١٦١، والتذييل ٥/ ١٣٤أ، والمساعد ٣/ ١١٥، وهمع الهوامع ٢/ ١٩.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٥٣.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٣٤أ، والمساعد ٣/ ١١٦، وهمع الهوامع ٢/ ١٩.

أما أبو حيان[1]، فيختار مذهب البصريين ومن تبعهم القائلين بأن (أن) لا تكون للمجازاة، خلافاً للكوفيين وغيرهم، لذا فهو يرى أن (أن) فيما استشهد به الكوفيون مصدرية ناصبة وليست شرطية، فعند قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾[2]، قال: «وقرأ الباقون بفتح همزة (أن) وهي ناصبة»[3].

وعند قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ﴾[4]، قال: «وقرأ باقي السبعة (أن) بفتح الهمزة، جعلوه تعليلاً للشنآن، وهي قراءة واضحة، أي شنآن قوم من أجل أن صدوكم»[5].

وعند قوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾[6]، قال[7]: «وقرأ الجمهور (أن) بفتح الهمزة، أي من أجل أن كنتم»[8].

وقد أجاب الدماميني[9] عما رجح به ابن هشام مذهب الكوفيين بما يلي:

١ ـ قوله: توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد والأصل التوافق... الخ، فيه نظر؛ لأنه إن أراد بالتوافق الترادف، فهو ممنوع وإن أراد أن التركيب المعين إذا وجد تركيب آخر لم يخالفه إلا في بعض مفرداته، فالأصل أن يكون معناهما متفقين لا مختلفين، فهو أيضاً ممنوع.

---

(١) ينظر: البحر المحيط ١/١١٨.
(٢) سورة البقرة: من الآية ٢٨٢.
(٣) البحر المحيط ٢/٣٤٨ ـ ٣٤٩.
(٤) سورة المائدة: من الآية ٢.
(٥) البحر المحيط ٣/٤٢٢.
(٦) سورة الزخرف: الآية ٥.
(٧) البحر المحيط ٨/٦.
(٨) وانظر: البحر المحيط ٢/١٩٧، ٣١٨، ٣/٣٤٣، ٥/٢٢، ٦/٩٨، ٧/٢٤٢، ٨/٣١٠،
(٩) ينظر: تعليق الفرائد ـ القسم الثاني ـ مخطوط ٣٢٨ ـ ٣٢٩، وتحفة الأريب في الكلام على مغني اللبيب للدماميني أيضاً ١٦/ ب. وانظر: المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ـ لأحمد بن محمد الشُمُنِّي ـ مخطوط ١٧/أ.

٢ ـ قوله: مجيء الفاء بعدها كثيراً، كقول الشاعر... الخ، يحتمل أن يكون ما بعد الفاء جواب شرط مقدر و (أن) مصدرية كما يقول الجماعة لا شرطية، والمعنى: لا تعزَّز علي لأن كنت ذا نفر، فإن فخرت بذلك فخرت أنا بمثله، فإن قومي باقون لم تستأصلهم الآفات، فحذف المسبب الذي هو الجواب في الحقيقة وأقيم السبب مقامه، فأطلق عليه الجواب.

٣ ـ قوله: عطفها على إن المكسورة... الخ، هذه الملازمة على ما ذكره من عطف المصدر على الجملة السابقة ممنوع، لجواز أن يكون المصدر المسبوك فاعلاً بفعل محذوف، أي: أقمت ووقع ارتحالك، فإنما عطف جملة على جملة. ثم قوله: إن المفتوحة عطفت على المكسورة، فيه تسامح؛ إذ الحرف لا يعطف على الحرف.

إتيان (أن) نافية بمعنى (لا)

ذهب الفراء[1] والزجاج[2] إلى أن (أن) تكون بمعنى (لا) النافية، وحُكي هذا المذهب عن بعض النحويين[3]. فـ(أن) في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾[4] نافية بمعنى (لا)، والتقدير: لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، كما قال تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾[5]، أي: لا تضلون.

وذهب جماعة آخرون، منهم: ابن مالك[6] وابنه بدر الدين[7] والمرادي[8] وابن هشام[9] والزركشي[10] إلى أنها لا تكون نافية بمعنى (لا)، فأما(أن) في الآية

---

(١) ينظر: معاني القرآن ١/ ٢٢٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٣٠.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٣١، والأزهية ٧٠، والتسهيل ٢٣٤، ومغني اللبيب ١/ ٣٦.

(٤) سورة آل عمران: من الآية ٧٣.

(٥) سورة النساء: من الآية ١٧٦.

(٦) ينظر: التسهيل ٢٣٤.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٥١.

(٨) ينظر: الجنى الداني ٢٤٢.

(٩) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٣٦.

(١٠) ينظر: البرهان ٤/ ٢٢٧.

والزركشي هو بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي الشافعي. ولد بمصر سنة ٧٤٥هـ، أخذ عن الجمال الإسنوي وسراج الدين البلقيني، رحل إلى حلب ودمشق، ثم رجع إلى مصر ودرس بها، وبها توفي سنة٧٩٤هـ. له: البحر في أصول الفقه، وشرح جمع الجوامع للسبكي، والبرهان في علوم القرآن وغيرها. ينظر: الدرر الكامنة ٣/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨، وشذرات الذهب ٦/ ٣٣٥.

السابقة، فليست نافية، بل هي مصدرية، والمعنى: ولا تؤمنوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب إلا لمن تبع دينكم، وجملة القول اعتراض.

أما أبو حيان، فيختار أنها لا تكون نافية بمعنى (لا)[1]؛ لأنه لم يقم على ذلك دليل من كلام العرب[2]، وتبعه في هذا الاختيار والتعليل تلميذه السمين الحلبي[3].

---

(١) ينظر: البحر المحيط ١/ ١١٨.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٢/ ٤٩٥، وينظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٣٤أ.

(٣) ينظر: الدر المصون ٣/ ٢٥٦.

إتيان (أنْ) بمعنى (إذ)

ذهب بعض النحويين[١]، منهم الفراء[٢] وابن خالويه[٣]، وعزاه بعضهم إلى الكوفيين[٤] إلى أن (أنْ) تكون بمعنى (إذ) مع الماضي، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾[٥]، أي: إذ كنتم. وقوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبُوا أَن جَاءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾[٦]، أي: إذ جاءهم.

قيل ومع المضارع كقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾[٧]، أي: إذ آمنتم. وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾[٨]، معناه: إذ أتاه. وقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَايَانَا أَن كُنَّا أَوَّلَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[٩]، أي: إذ كنا. وقال الشاعر[١٠]:

---

(١) ينظر: ما لم ينشر من الأمالي الشجرية ٣٨، والجنى الداني ٢٤٢، والخزانة ٣/ ٦٥٦.
(٢) ينظر: معاني القرآن ٣/ ٢٧.
(٣) ينظر: الحجة في القراءات السبع ٣٢٠.
(٤) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٣٦، وجواهر الأدب ٢٤٠.
(٥) سورة الزخرف: من الآية ٥.
(٦) سورة ق: من الآية ٢.
(٧) سورة الممتحنة: من الآية ١.
(٨) سورة البقرة: من الآية ٢٥٨.
(٩) سورة الشعراء: من الآية ٥١.
(١٠) قائله: زيد بن عمرو بن نفيل. ينظر: الكتاب ٢/ ١٥٥، والحماسة البصرية ٢/ ١١، والأزهية ٦٨، والمخصص ١٤/ ١٤، وشرح المفصل ٤/ ٧٦، والخزانة ٣/ ٩٦.
«نُكْر»: المنكر والأمر الشديد، القاموس (نكر) ٢/ ١٤٨.

سَـــأَلَتَـــانِـــيْ الطَّـــلَاقَ أَنْ رَأَتَـــانِـــيْ قَـــلَّ مَـــالِـــيْ قَـــدْ جِئْتُمَـــانِـــيَ بِنُكْـــرِ

يريد: إذ رأتاني.

وقول الشاعر[1]:

أُحِبُّــكَ أَنْ سَكَنْــتَ جِبَــال حِسْمَــى وَأَنْ نَــاسَبْــتَ بَثْنَــةَ مِــنْ قَــرِيــبِ

يريد: إذ سكنت وإذ ناسبت.

وجعل بعضهم منه قول الشاعر[2]:

أَتَغْضَــبُ أَنْ أُذْنَــا قُتَيْبَــةَ حُــزَّتَــا وَلَــمْ تَغْضَــبْ لِقَتْــلِ ابْــنِ خَــازِمِ

وعد لها هذا المعنى ابن فارس[3].

وخالفهم جماعة آخرون[4]، حيث لا يرون إتيان (أن) بمعنى (إذ)، وخرّجوا[5] (أن) في الآيات السابقة مصدرية. ففي قوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ (أن) مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة، أي: لأن كنتم[6].

وفي قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبُوٓا أَن جَآءَهُم﴾، أي: لأن جاءهم. وفي قوله تعالى: ﴿أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ هي ـ أي: (أن) المصدرية ـ مع ما دخلت عليه في محلّ نصب

---

(١) قائله: جميل بن معمر (جميل بثينة). ينظر: ديوانه ٣٥، الأزهية ٦٩.
«أرض بثنة»: أي سهلة، ينظر: القاموس (بثن) ٤/ ٢٠٠، وتصغيرها بُثَيْنَة، وبها سميت المرأة بثينة.
«حِسْمَى»: موضع ببادية الشام بينه وبين وادي القرى ليلتان. معجم البلدان ٢/ ٢٥٨.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة ١٧٨.

(٤) ينظر: الأزهية ٦٧، وما لم ينشر من الأمالي الشجرية ٤٠، والجنى الداني ٢٤٢ ـ ٢٤٣، ومغني اللبيب ١/ ٣٦، وجواهر الأدب ٢٤٠، والبرهان ٤/ ٢٢٨.

(٥) ينظر: إعراب القرآن ٤/ ٩٨، ومشكل القرآن ٢/ ٦٤٩، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١١٣٧.

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٤١٠، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٢٨، والكشاف ٤/ ٨٩، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٣٢، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢١٧.

مفعول لأجله معمول لـ (يخرجون).

وكذا (أن) في الأبيات السابقة مؤولة بالمصدرية على تقدير اللام، أي: لأن، كما صرح بذلك الهروي في أول حديثه عنها[1].

أمّا أبو حيان، فيختار أن (أن) لا تأتي بمعنى (إذ)، حيث قال: «ولا تكون بمعنى (إذ) خلافاً لزاعمه»[2]، وما استُدلّ به على ذلك فهي عنده مصدرية[3]. فمثلا عند قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ قال ـ رحمه الله ـ: «و (أن) تؤمنوا) مفعول من أجله، أي: يخرجون لإيمانكم أو كراهة إيمانكم»[4].

---

(١) ينظر: الأزهية ٦٧.

(٢) البحر المحيط ١/١٠١.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١/١١٨، ٢/١٨٧، ٢٨٧، ٧/١٦.

(٤) المصدر السابق ٨/٢٥٣، وينظر: التذييل والتكميل ٥/١٣٤أ.

إتيان (أن) بمعنى (لئلا)

ذهب الكوفيون[١] وعلى رأسهم الكسائي[٢] والفراء[٣] إلى أن (أن) تجيء بمعنى (لئلا)، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾[٤]، أي: لئلا تضلوا، وقوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُوا۟﴾[٥]، أي: لئلا تقولوا، وقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[٦]، أي: لئلا تقولوا، وقوله تعالى: ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾[٧]، أي: لئلا تميد بكم، وقوله تعالى: ﴿وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِۦٓ﴾[٨]، أي: لئلا تقع، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾[٩]، أي: لئلا تزولا، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرُوا۟ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَـٰلُكُمْ﴾[١٠]،

---

(١) ينظر: ما لم ينشر من الأمالي الشجرية ٣٨، وأمالي المرتضى ٣/ ١٣٧ ـ ١٣٨، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٤١٤، والبحر المحيط ٣/ ٤٥٢، ٦/ ٣٨٧، ٧/ ٣١٨.

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٦/ ٢٩، والبحر المحيط ٣/ ٤٠٩.

(٣) ينظر: معاني القرآن ١/ ٢٩٧، ٢/ ٣٢٧.

(٤) سورة النساء: من الآية ١٧٦.

(٥) سورة المائدة: من الآية ١٩.

(٦) سورة الأعراف: من الآية ١٧٢.

(٧) سورة النحل: من الآية ١٥.

(٨) سورة الحج: من الآية ٦٥.

(٩) سورة فاطر: من الآية ٤١.

(١٠) سورة الحجرات: من الآية ٢.

أي: لئلا تحبط أعمالكم. وقال الشاعر[1]:

نَــزَلْـتُـــمْ مَنْـــزِلَ الأَضْيَـــافِ مِنَّـــا ... فَعَجَّلْنَـــا القِـــرَى أَنْ تَشْتِمُـــونَـــا

أي: لئلا تشتمونا. وقال الشاعر[2]:

أَيَّـامَ قَـوْمِـيْ وَالْجَمَـاعَـةَ كَـالَّـذِيْ ... لَـزِمَ الـرِّحَـالَـةَ أَنْ تَمِيْـلَ مَمِيـلاَ

أي: لئلا تميل.

وذهب البصريون[3] وعلى رأسهم المبرد[4] ومن تبعهم إلى أن (أن) لا تكون بمعنى (لئلا). أما ما استدل به الكوفيون على إتيان (أن) بمعنى(لئلا) فمؤول على حذف المضاف، فلما حذف أقيم المضاف إليه مقامه، فالتقدير مثلا في قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا﴾ يبين الله لكم كراهة أن تضلوا[5].

أما أبو حيان، فيختار عدم مجيئها بمعنى (لئلا)[6]، لذا فهو يرى أن (أن) مصدرية ناصبة، وهي وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول لأجله[7].

---

(١) قائله: عمرو بن كلثوم التغلبي. ينظر: شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري ٤٢٠، وشرح المعلقات السبع للزوزني ٢٤٥، وشرح القصائد العشر ٤٢٣، والأزهية ٦٦، وأمالي المرتضى ٣/ ١٣٧، وجمهرة أشعار العرب ٨١، ومغني اللبيب ١/ ٣٦، وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ١٨١.
«القِرَى»: طعام الضيف، القاموس (قرى) ٤/ ٣٧٧.

(٢) قائله: الراعي النميري. ينظر: شعر الراعي النميري ٥٩، والكتاب ١/ ٣٠٥، وشرح القصائد السبع الطوال ٤٢٠، والأزهية ٦٦، ورسالة الغفران ١٦٤، والتصريح ١/ ١٩٥، والخزانة ١/ ٥٠٢.
«الرّحالة»: الرحل، وهي السرج، القاموس (رحل) ٣/ ٣٨٣.

(٣) ينظر: الجنى الداني ٢٤٢، ومغني اللبيب ١/ ٣٦، والبرهان ٤/ ٢٢٨.

(٤) ينظر: ما لم ينشر من الأمالي الشجرية ٣٨، والجنى الداني ٢٤٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٣٧، وإعراب القرآن ١/ ٥١١، والكشاف ١/ ٥٩٠، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٨١.

(٦) ينظر: البحر المحيط ١/ ١١٩، والتذييل والتكميل ٥/ ١٣٤أ.

(٧) ينظر: البحر المحيط ٣/ ٤٠٨، ٤٥٢، ٦/ ٣٨٧، ٧/ ٣١٨، ٨/ ١٠٩.

أصل «لن»

اختلف النحويون في «لن» أهي بسيطة أم مركبة؟

فذهب الخليل في أحد قوليه(١)، والكسائي(١) ـ وتبعهما الخارزنجي(٢) والسهيلي(٣) ـ إلى أن «لن» مركبة من «لا» النافية و«أن» الناصبة محذوفة الهمزة لكثرة الاستعمال، فبقيت النون ساكنة، وقبلها ألف، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، فالنصب مستفاد من «أن»، والنفي مستفاد من «لا».

قال سيبويه(٤): «فأما الخليل فزعم أنها «لا أن»، ولكنهم خذفوا لكثرته في كلامهم، كما قالوا «ويلمه»، يريدون «وي لأمه»، وكما قالوا «يومئذ»، وجعلت بمنزلة حرف واحد، كما جعلوا «هلا» بمنزلة حرف واحد، فإنما هي (هل) و(لا)».

---

(١) ينظر: لمذهبهما: تهذيب اللغة ١٥/ ٣٣٢، وشرح التسهيل ٤/ ١٥، وإرتشاف الضرب ٢/ ٣٩٠، والتذييل والتكميل ٥/ ١٩٠أ، والجنى الداني ٢٨٤، والتصريح ٢/ ٢٣٠، وحاشية الصبان على الأشموني ٣/ ٢١٠.

(٢) ينظر: التصريح ٢/ ٢٣٠.

والخارزنجي هو أبو حامد أحمد بن محمد البشتي المعروف بالخارزنجي، إمام الأدب بخراسان في عصره، شهد له أبو عمر الزاهد ومشايخ العراق بالتقدم، دخل بغداد فأعجب به أهلها لمعرفته باللغة، روى عنه أبو عبد الله الحاكم، توفي سنة ٣٤٨هـ. له تكملة كتاب العين، وشرح أبيات أدب الكاتب، وكتاب التفصلة.

ينظر: معجم الأدباء ٤/ ٢٠٣ ـ ٢٠٨، وإنباه الرواة ١/ ١٠٧ ـ ١١٩، وبغية الوعاة ١/ ٣٨٨.

(٣) ينظر: نتائج الفكر ١٣٠ ـ ١٣٣.

(٤) الكتاب ٣/ ٥.

وذهب الفراء[1] إلى أن أصل «لن» «لا» فجعلت ألفها نونا، ونفي بها المستقبل، وحجته أنهما حرفان نافيان ثنائيان، و«لا» أكثر استعمالاً، فأبدلت ألفها نونا، كما تبدل النون ألفاً في الوقف في نحو ﴿لَنَسۡفَعَۢا﴾[2]، وفي نحو «زيداً».

وذهب الجمهور[3]، ومنهم سيبويه[4]، والمبرد[5]، والرماني[6]، والسيرافي[7]، والجرجاني[8]، والأعلم الشنتمري[9]، والزمخشري[10]، وابن يعيش[11]، وأبو علي الشلوبين[12]، وابن مالك[13]، وابن الناظم[14]، والكيشي[15]، وابن جمعة الموصلي[16]، والمالقي[17]، والإربلي[18]،

---

(١) ينظر: المفصل ٣٠٧، والكشاف ١/ ٢٤٨، وشرح المفصل ٧/ ١٦، و٨/ ١١٢، وشرح التسهيل ٤/ ١٦، وشرح الكافية للرضى ٢/ ٢٣٥، والإرشاد إلى علم الإعراب ٤٤٥، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٣٤٠، ورصف المباني ٣٥٥، وإرتشاف الضرب ٢/ ٣٩٠، والتذييل والتكميل ٥/ ١٩٠أ، والجنى الداني ٢٨٥، ومغني اللبيب ١/ ٢٨٤، والتصريح ٢/ ٢٣٠.

(٢) سورة العلق: من الآية ١٥، والآية كاملة: «لنسفعا بالناصية».

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٩٠أ، وإرتشاف الضرب ٢/ ٣٩٠، والجنى الداني ٢٨٤، وجواهر الأدب ٣٢١.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/ ٥.

(٥) ينظر: المقتضب ٢/ ٨.

(٦) ينظر: معاني الحروف ١٠٠.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ١٥.

(٨) المقتصد ٢/ ١٠٥١ _ ١٠٥٢.

(٩) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٦٩٢.

(١٠) المفصل ٣٠٧.

(١١) شرح المفصل ٧/ ١٦، و٨/ ١١٢.

(١٢) التوطئة ١٤٥.

(١٣) التهسيل ٢٢٩.

(١٤) شرح التسهيل ٤/ ١٥.

(١٥) الإرشاد إلى علم الإعراب ٤٤٥.

(١٦) شرح ألفية ابن معط ١/ ٣٤٠.

(١٧) رصف المباني ٣٥٥.

(١٨) جواهر الأدب ٣٢١.

والمرادي[1]، وابن هشام[2]، والأزهري[3]، والأشموني[4] إلى أنها بسيطة غير مركبة.

قال سيبويه[5]: «وأما غيره[6] فزعم أنه ليس في «لن» زيادة، وليست من كلمتين، ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة، وأنها في حروف النصب بمنزلة «لم» في حروف الجزم في أنه ليس واحد من الحرفين زائداً».

وقد رد هؤلاء على الخليل ومن معه القائلين بأن «لن» مركبة من («لا» و«أن») مذهبهم بما يلي[7]:

١ ـ أن التركيب على خلاف الأصل، فلا تقبل دعواه إلا بدليل، ولا دليل لهم على ذلك.

٢ ـ ما ذكره سيبويه في رده على الخليل حيث قال[8]: «ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت (أما زيدا فلن أضرب)؛ لأن هذا اسم، والفعل صلة، فكأنه قال (أما زيدا فلا الضرب له)» فتقديمهم ما انتصب بالفعل الواقع بعد «لن» عليه في قولهم (أما زيدا فلن أضرب) ولو كان الأصل فيه «أن» لم يجز ذلك، فهم لا يقولون (زيدا أن أضرب خير لك)، تريد (أن تضرب زيدا خير لك)؛ لأن (تضرب) من صلة «أن»، وما في الصلة لا يصح أن يعمل فيما قبل الموصول.

٣ ـ أن «لن» مع الفعل والفاعل كلام تام، فلو كان أصلها «لا أن» لكان الكلام

---

(١) الجنى الداني ٢٨٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١٧٣ ـ ١٧٤.
(٢) مغني اللبيب ١/ ٢٨٤، وشرح قطر الندى ٥٨.
(٣) التصريح ٢/ ٢٣٠.
(٤) حاشية الصبان على الأشموني ٣/ ٢١٠.
(٥) الكتاب ٣/ ٥.
(٦) يعني «غير الخليل».
(٧) ينظر: المقتضب ٢/ ١٠٥١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٦٩٢، وشرح التسهيل ٤/ ١٥، ورصف المباني ٣٥٦، والجنى الداني ٢٨٤ ـ ٢٨٥.
(٨) الكتاب ٣/ ٥.

تاماً بالمفرد، وهو محال.

٤ ـ أنه ليس لفظ «أن» وفقاً للفظ «لا أن»، ولا معناها كمعناها، فما الذي أوجب أنها هي؟

كما ردوا مذهب الفراء بما يلي[(١)]:

١ ـ أنه إبدال الثقيل من الخفيف؛ لأن النون مقطع، والألف صوت، والصوت أخف من المقطع. وإذا أبدلت النون من الألف خرج من خفة إلى ثقل، وإذا أبدلت الألف من النون خرج من الثقل إلى الخفة، فلا ينبغي أن يقاس أحد الموضعين على الآخر، مع أن ذلك البدل مختص بالوقف، و«لن» مستعملة في الوصل والوقف، فلا منافرة بينهما، ولا علة جامعة. فبطل القياس.

٢ ـ أن «لا» لم توجد ناصبة في موضع من المواضع، و«لن» لم توجد غير ناصبة في موضع من المواضع، فكيف تقاس «لن» على «لا»، مع تناقض عمليهما، وعدم عمل «لا».

٣ ـ أنه ليس للفراء دليل على ما ادعاه، حتى قال ابن يعيش[(٢)]: «ولا أدري كيف اطلع على ذلك، إذ ذلك شيء لا يطلع عليه إلا بنص من الواضع».

وقد أجاب بعضهم[(٣)] عما اعترض به على الخليل بأن ما ذكر لا يلزمه؛ من أجل أن الحروف تتغير أحكامها ومعانيها بالتركيب، فمثلاً «لو» معناه «امتناع الشيء لامتناع غيره»، كقولك «لو جئتني أعطيتك»، تريد أن الإعطاء امتنع لامتناع المجيء،

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٧/ ١٦، و٨/ ١١٢، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٣٤٠، والإرشاد إلى علم الإعراب ٤٤٥، ورصف المباني ٣٥٦ ـ ٣٥٧، والجنى الداني ٢٨٥، ومغني اللبيب ١/ ٢٨٤، والتصريح ٢/ ٢٣٠.

(٢) شرح المفصل ٧/ ١٦.

(٣) ينظر: المسائل الحلبيات ٤٦، والمقتصد ٢/ ١٠٥١، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦، وشرح المفصل ٧/ ١٦، والإرشاد إلى علم الإعراب ٤٤٤، والتذييل والتكميل ٥/ ٩٠ ب، والجنى الداني ٢٨٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١٧٤.

ولا يقع بعد «لو» الاسم، فلا تقول «لو زيد خارج أعطيتك». فإذا ركب مع «لا» صار معناه «امتناع الشيء لوجود غيره»، كقولك «لولا زيد لكان كذا وكذا»، ووقع بعده المبتدأ، فكذلك يجوز أن يكون أصل «لن» «لا أن»، ثم إن الحكم تغير بتركيب «لا» معه، فجاز أن تقول «أما زيداً فلن أضرب»، فتقدم ما انتصب بالفعل الواقع بعد «لن» عليه، وإن كان لا يجوز ذلك في نحو «أن»، مثل «زيدا أن تضرب خير لك».

أما أبو حيان فيختار أنها بسيطة غير مركبة، حيث قال: ««لن» حرف نفي ثنائي الوضع بسيط، لا مركب من (لا أن)، خلافاً للخليل في أحد قوليه، ولا نونها بدل من ألف فيكون أصلها «لا»، خلافاً للفراء»[1].

وأبطل مذهب الفراء بوجوه[2]:

أحدها: أنه لو كان أصلها «لا»، وأبدل من ألفها نون لما كانت مختصة بالمضارع، فهذا دليل على أنها ليس أصلها «لا».

الثاني: أنها عملت النصب في المضارع في أشهر اللغات، والجزم في بعض اللغات، و«لا» النافية للمضارع لا تعمل نصباً، ولا جزما، ولا يقال إنه لما أبدل ألفها نونا عملت؛ لأن بدل حرف من حرف لا يغير الحرف عن كونه عاملاً أو غير عامل. ألا ترى أن «إن» الشرطية، و«أنَّ» الناصبة للاسم والرافعة للخبر حين أبدل من همزتهما هاء بقيا على عملهما.

الثالث: أنه لم يعهد في لسان العرب إبدال الألف نونا، وإنما عهد عكس ذلك في نحو «رأيت زيدا»، و«إذاً»، ﴿لَنَسْفَعًا﴾.

وأبطل مذهب الخليل بما سبق.

---

(١) البحر المحيط ١/ ١٠٢.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٩٠أ ـ ب، وانظر: النكت الحسان ١٤٣.

وتبعه في هذا الاختيار تلميذه السمين الحلبي[1].

والذي أراه أنها بسيطة غير مركبة؛ لأن التركيب دعوى لا دليل عليها، فبقينا على الأصل وهو البساطة.

---

(١) ينظر: الدر المصون ١/ ٢٠٣.

معنى «لن»

المشهور عند النحويين أن «لن» لنفي المستقبل، قال سيبويه[(١)]: «و(لن أضرب) نفي لقوله (سأضرب)، كما أن (لا تضرب) نفي لقوله (أضرب)، و(لم أضرب نفي لـ(ضربت))».

وقال المبرد[(٢)]: «ومن هذه الحروف (لن)، وهي نفي قولك (سيفعل)، تقول (لن يقوم زيد)، و(لن يذهب عبد الله))».

وقد ذهب الزمخشري إلى أنها تفيد التأكيد حيث قال في المفصل[(٣)]: «و(لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل». وقال في الأنموذج[(٤)]: «و(لن) نظيرة (لا) في نفي المستقبل، ولكن على التأكيد».

وقد صرح بهذا الرأي في مواضع من تفسيره، فمثلاً عند قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي﴾[(٥)] قال[(٦)]: «فإن قلت ما معنى «لن»؟ قلت تأكيد النفي الذي تعطيه «لا»، وذلك أن «لا» تنفي المستقبل، تقول (لا أفعل غدا)، فإذا أكدت

---

(١) الكتاب ١/ ١٣٥ ـ ١٣٦.
(٢) المقتضب ٢/ ٦.
(٣) ص ٣٠٧.
(٤) ص ١٠٢، وهو كذا في المخطوط ٢١٣ ب.
(٥) سورة الأعراف: من الآية ١٤٣.
(٦) الكشاف ٢/ ١١٣.

نفيها قلت (لن أفعل غدا) . . .».

وعند قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾[1] قال[2]: «نفى إستطاعة الصبر معه على وجه التأكيد، كأنها مما لا يصح ولا يستقيم».

وقد نسب قوم[3] إليه القول بأنها تفيد التأبيد الذي هو أقوى من التأكيد في كتابه الأنموذج، ولم أجده مصرحاً بإفادتها معنى التأبيد في كتبه ـ فيما وقفت عليه[4] ـ لكنني رأيته عبر في تفسيره «الكشاف» عن معنى التأبيد في مواضع، فمثلاً عند قوله تعالى: ﴿وَأُوحِيَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ﴾[5] قال[6]: «إقناط من إيمانهم، وأنه كالمحال الذي لا تعلق به للتوقع».

وعند قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾[7]، قال[8]: «(لن) أخت (لا) في نفي المستقبل، إلا أن «لن» تنفيه نفياً مؤكداً، وتأكيده ههنا الدلالة على أن خلق الذباب مستحيل مناف لأحوالهم، كأنه قال: (محال أن يخلقوا)».

وعند قوله تعالى: ﴿وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُوا إِذًا أَبَدًا﴾[9] قال[10]: «فلا يكون منهم اهتداء البتة، كأنه محال منهم لشدة تصميمهم».

---

(١) سورة الكهف: الآية ٦٧.

(٢) الكشاف ٢/ ٤٩٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣١، وشرح التسهيل ٤/ ١٤، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٢٢٩، والتذييل والتكميل ٥/ ٨٩ ب، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١٧٣، والتصريح ٢/ ٢٢٩، وشرح العوامل المائة النحوية ٢٠٤، وحاشية الصبان على الأشموني ٣/ ٢٠٩.

(٤) ينظر: المفصل ٣٠٧، والأنموذج المطبوع ١٠٢، والمخطوط ٢١٣ ب.

(٥) سورة هود: من الآية ٣٦.

(٦) الكشاف ٢/ ٢٦٨.

(٧) سورة الحج: من الآية ٧٣.

(٨) الكشاف ٣/ ٢٢، والبحر المحيط ٦/ ٣٩٠.

(٩) سورة الكهف: من الآية ٥٧.

(١٠) الكشاف ٢/ ٤٨٩.

وعند قوله تعالى: ﴿فَذُوقُواْ فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾[1] قال[2]: «ناهيك بـ«لن» وبدلالته على أن ترك الزيادة كالمحال الذي لا يدخل تحت الصحة».

وقد رفض ما ذهب إليه الزمخشري من أن «لن» تفيد معنى التأبيد جماعة من النحويين، منهم ابن مالك[3]، وابنه بدر الدين[4]، والرضي[5]، وابن جمعة الموصلي[6]، والمرادي[7]، وابن هشام[8] وابن عقيل[9]، والأزهري[10]، والأشموني[11].

وردوا ما ذهب إليه بما يلي:

١ ـ أن حامله على هذا الرأي اعتقاده أن الله تعالى لا يُرى، وهو اعتقاد المعتزلة، وهو اعتقاد باطل لصحة ثبوت الرؤية عن الرسول ﷺ.

٢ ـ أن ما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها، بل قد يكون النفي بـ «لا» آكد من النفي بـ «لن»؛ لأن النفي بـ «لا» قد يكون جواباً للقسم، والنفي بـ «لن» لا يكون جواباً له، ونفي الفعل إذا أقسم عليه آكد.

٣ ـ أنها لو كانت للتأبيد للزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ

---

(١) سورة النبأ: الآية ٣٠.
(٢) الكشاف ٣/ ٢١٠.
(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣١.
(٤) شرح التسهيل ٤/ ١٤.
(٥) شرح الكافية ٢/ ٢٣٥.
(٦) شرح ألفية ابن معط ١/ ٣٣٩.
(٧) توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١٧٣.
(٨) مغني اللبيب ١/ ٢٨٤.
(٩) المساعد ٣/ ٦٧.
(١٠) التصريح ٢/ ٢٢٩، وشرح العوامل المائة النحوية ٢٠٤.
(١١) ينظر: حاشية الصبان على الأشموني ٣/ ٢٠٩.

﴿أُكَلِّمَ ٱلۡيَوۡمَ إِنسِيّٗا﴾[1].

٤ ـ لزوم التكرار بذكر «أبدا» في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوۡهُ أَبَدَۢا﴾[2]، والأصل عدمه.

٥ ـ مما يدل على عدم اختصاصها بالتأبيد مجيء استقبال النفي بها مغيا إلى غاية ينتهي بانتهائها، وهي لا تجتمع مع ما هو لانتهاء الغاية، كما في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾[3].

٦ ـ أن تأبيد النفي في قوله تعالى: ﴿لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابٗا﴾[4] لأمر خارجي، لا من مقتضيات «لن».

ويرى ابن يعيش[5] أن القول بأن «لن» تفيد النفي الأبدي لا يدل على نفي الرؤية في قوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾[6]؛ لأن المراد (إنك لن تراني في الدنيا)؛ لأن السؤال وقع في الدنيا، والنفي على حسب الإثبات.

أما أبو حيان فيرى مذهب الجمهور أنها لنفي المستقبل[7]، كما يرى أن «لن» تفيد التأكيد في النفي، وذلك في مواضع من تفسيره «البحر المحيط»، فمثلاً عند قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ﴾[8] قال[9]: «الأقرب من هذه الأقوال قول الزمخشري أولا من أن فيها توكيداً وتشديدا؛ لأنها تنفي ما هو مستقبل بالأداة، بخلاف «لا» فإنها تنفي المراد به الاستقبال مما لا أداة فيه تخلصه له، ولأن «لا» قد

---

(١) سورة مريم: من الآية ٢٦.
(٢) سورة البقرة: من الآية ٩٥.
(٣) سورة طه: الآية ٩١.
(٤) سورة الحج: من الآية ٧٣.
(٥) ينظر: شرح المفصل ٨/ ١١٢.
(٦) سورة الأعراف: من الآية ١٤٣.
(٧) ينظر: النكت الحسان ١٤٣، والتذييل والتكميل ٥/ ١٨٩أ.
(٨) سورة البقرة: من الآية ٢٤.
(٩) البحر المحيط ١/ ١٠٧.

ينفى بها الحال قليلا».

وقال عند قوله تعالى: ﴿أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم﴾[1]: «وكان حرف النفي «لن» الذي هو أبلغ في الاستقبال من «لا» إشعاراً بأنهم كانوا لقلتهم وضعفهم وكثرة عدوهم وشوكتهم كالآيسين من النصر»[2].

وقال عند قوله تعالى: ﴿قُل لَّن تَتَّبِعُونَا﴾[3]: «وأتى بصيغة «لن»، وهي للمبالغة في النفي»[4].

أما إفادتها معنى التأبيد فإنه لا يراه، حيث قال: «ولا يقتضي النفي على التأبيد خلافاً للزمخشري في أحد قوليه»[5].

كما ضعف كونها للتأبيد عند قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[6] بقوله: «وغيوا ذلك برجوع موسى، وفي قولهم ذلك دليل على عدم رجوعهم إلى الاستدلال (وأخذهم)[7] بتقليدهم السامري، ودلالة على أن «لن» لا تقتضي التأبيد، خلافاً للزمخشري؛ إذ لو كان من موضوعها التأبيد لما جازت التغية بـ «حتى»؛ لأن التغيية لا تكون إلا حيث يكون الشيء محتملاً فيزيل ذلك الإحتمال بالتغيية»[8].

وفي قول أبي حيان السابق «خلافا للزمخشري في أحد قوليه» دلالة على أن الزمخشري له رأيان في هذه المسألة، ولم أجد من نبه لهذا سوى أبي حيان[9]، بل

---

(١) سورة آل عمران: من الآية ١٢٤.
(٢) البحر المحيط ٣/ ٥٠.
(٣) سورة الفتح: من الآية ١٥.
(٤) البحر المحيط ٨/ ٩٤.
(٥) البحر المحيط ١/ ١٠٢.
(٦) سورة طه: الآية ٩١.
(٧) هكذا في المخطوط ٧/ ٥أ، وفي المطبوع «وأخذ».
(٨) البحر المحيط ٦/ ٢٧٢.
(٩) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٨٩ ب.

صرح في موضع آخر بأنه قد عدل عنه إلى رأي الجمهور، وقبل عرض كلام أبي حيان أعرض كلام الزمخشري، حيث قال عند قوله تعالى: ﴿إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾[1]: «ولا فرق بين «لا» و«لن» في أن كل واحدة منهما نفي للمستقبل، إلا أن في «لن» تأكيداً وتشديداً ليس في «لا»، فأتى مرة بلفظ التأكيد «ولن يتمنوه»، ومرة بغير لفظه «ولا يتمنونه»»[2].

قال أبو حيان بعد نقل كلام الزمخشري السابق: «وهذا منه رجوع عن مذهبه في أن «لن» تقتضي النفي على التأبيد إلى مذهب الجماعة في أنها لا تقتضيه»[3].

وما ذكره أبو حيان من رجوع الزمخشري إلى مذهب الجماعة في معنى التأبيد غير صريح وواضح من كلام الزمخشري، بل أفاد كلامه أنها تأتي للتأكيد والتشديد، كما ذكر ذلك في مواضع من كتبه، وهذا الكلام يعد منها، كما أنه يرى إفادتها معنى التأبيد في مواضع أخرى.

ثم قال أبو حيان بعد ذلك في الموضع السابق[4]: «وأما قوله «إلا أن في (لن) تأكيداً وتشديداً ليس في (لا)» فيحتاج ذلك إلى نقل عن مستقري اللسان».

والذي أراه أن «لن» لنفي المستقبل، كما ذهب إلى ذلك الجمهور، ولا تفيد تأكيدا ولا تأبيداً؛ لأنها دعوى لا دليل عليها، وما ادعاه الزمخشري مردود بما سبق.

ولا شك أن ما ذهب إليه الزمخشري في «لن» هو من أجل نفي رؤية الله عز وجل في الآخرة، الثابتة في الأحاديث الصحيحة المتواترة، والتي منها ما ثبت في

---

(١) سورة الجمعة: من الآيتين ٦و٧.
(٢) الكشاف ٤/ ١٠٣.
(٣) البحر المحيط ٨/ ٢٦٧.
(٤) البحر المحيط ٨/ ٢٦٧.

الصحيحين[1] وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه «أن ناساً قالوا يا رسول الله، هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله ﷺ: هل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر؟ قالوا: لا، يا رسول الله، قال: هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب؟ قالوا: لا، قال: فإنكم ترونه كذلك».

وما رواه مسلم في صحيحه[2] عن صهيب[3] ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا دخل أهل الجنة الجنةَ قال: يقول الله تبارك وتعالى: تريدون شيئاً أزيدكم؟ فيقولون: ألم تبيض وجوهنا؟ ألم تدخلنا الجنة؟ وتنجنا من النار؟ فيكشف الحجاب، فما أعطوا شيئا أحب إليهم من النظر إلى ربهم عز وجل».

---

(١) ينظر صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قوله تعالى «وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة» ٤١٩/١٣، وصحيح مسلم، كتاب الزهد والرقائق ٢١٦/٨.

(٢) كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى ١١٢/١.

(٣) هو صهيب بن سنان بن مالك أحد السابقين إلى الإسلام، كان أرمى الناس سهماً، أقام بمكة يحترف التجارة، ثم هاجر إلى المدينة تاركاً ماله وراء ظهره، فقال له ﷺ «ربح صهيب ربح صهيب»، توفي بالمدينة سنة ٣٨هـ.

ينظر: الإصَابة ١٨٨/٢ ـ ١٨٩، وأسد الغابة ٣٠/٣ ـ ٣٣، وسير أعلام النبلاء ١٧/٢، وحلية الأولياء ١٥١/١ ـ ١٥٦.

إفادة «لن» معنى الدعاء

ذهب جماعة[(١)]، منهم الفراء[(٢)]، وابن عصفور[(٣)]، وابن هشام في كتابه مغني اللبيب[(٤)] إلى أن «لن» تفيد معنى الدعاء. ونسب جماعة[(٥)] هذا الرأي إلى ابن السراج، والصحيح أنه يرى خلافه. ولعل سبب نسبتهم إليه هذا الرأي حكايته جوازه عن قوم، لكنه قال بعد ذلك: «والدعاء بـ «لن» غير معروف»[(٦)].

فجعلوا «لن» مثل النفي بـ«لا» في إفادة الدعاء، كما قال الشاعر[(٧)]:

أَلاَ يَـا اسْلَمِـيْ يَـا دَارَ مَـيَّ عَلَـى البِلَـى ... وَلاَ زَالَ مُنْهَـلاً بِجَـرْعَـائِـكِ القَطْـرُ

واستدل هؤلاء بقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾[(٨)].

---

(١) ينظر: الأصول في النحو ٢/ ١٧١، والتسهيل ٢٢٩، والتذييل والتكميل ٥/ ٩٠أ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١٧٤، ومغني اللبيب ١/ ٢٨٤، والبرهان ٤/ ٣٨٨.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٢/ ٣٠٤.

(٣) ينظر: إرتشاف الضرب ٢/ ٣٩١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١٧٤، ومغني اللبيب ١/ ٢٨٤، المساعد ٣/ ٦٧، والتصريح ٢/ ٢٢٩، وشرح الألفية للأشموني ٣/ ٢١٠.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٢٨٤.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١٧٤، وشرح الألفية للأشموني ٣/ ٢١٠.

(٦) ينظر: الأصول في النحو ٢/ ١٧١.

(٧) سبق تخريجه.

(٨) سورة القصص: الآية ١٧.

فـ «لن» في الآية الكريمة دعاء، لا خبر؛ إذ التقدير[1] «اللهم لن أكون لهم ظهيرا) أو (فاجعلني لا أكون ظهيرا لهم). ويدل لهذا المعنى قراءة عبد الله بن مسعود[2] ﴿فلا تجعلني ظهيرا﴾.

كما استدلوا أيضاً بقول الشاعر[3]:

لَـــنْ تَـــزَالُـــوْا كَـــذَلِكُـــمْ ثُـــمَّ لاَ زِلْـــتُ لَهُـــمْ خَـــالِـــداً خُلَـــودَ الجِبَـــالِ

وذهب آخرون[4]، منهم ابن السراج[5]، وابن مالك[6]، وابنه بدر الدين[7]، والمرادي[8]، وابن هشام في شرح قطر الندى[9]، وابن عقيل[10]، والسلسيلي[11]، والأزهري[12] إلى أنها لا تفيد الدعاء.

وقد أجابوا[13] عما استشهد به من يرى أنها تأتي للدعاء بأن الآية محمولة على الخبر، بمعنى النفي المحض، ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالى أن لا يظاهر مجرماً جزاء لتلك النعمة التي أنعم الله بها عليه.

كما أن فاعل الفعل في الدعاء إنما يكون مخاطباً أو غائباً، لا متكلماً، نحو (يا

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٠٤، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠١٨، والتصريح ٢/ ٢٢٩.
(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٠٤، ومختصر في شواذ القرآن ١١٤.
(٣) قائله: الأعشى، ينظر: ديوانه ١٣، وشرح التسهيل ٤/ ١٥، وإرتشاف الضرب ٢/ ٣٩١، والتصريح ٢/ ٢٣٠، والهمع ٢/ ٤، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ١٥٦.
(٤) ينظر: البرهان ٤/ ٣٨٨.
(٥) ينظر: الأصول ٢/ ١٧١.
(٦) ينظر: التسهيل ٢٢٩.
(٧) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ١٥.
(٨) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١٧٤.
(٩) ينظر: شرح قطر الندى ٥٨.
(١٠) ينظر: المساعد ٣/ ٦٧.
(١١) ينظر: شفاء العليل ٢/ ٩٢٢.
(١٢) ينظر: التصريح ٢/ ٢٢٩.
(١٣) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٩٠أ، وشفاء العليل ٢/ ٩٢٢، والتصريح ٢/ ٢٢٩، والبرهان ٤/ ٣٨٨.

رب لا عذبت فلانا)، و(لا عذب الله عمرا).

وأما البيت فلا حجة فيه لاحتمال أن يكون «لن تزالوا كذلكم» خبراً لا دعاء.

أما أبو حيان فيختار مذهب من يرى أنها لا تفيد الدعاء، حيث قال[1]: «ولا يكون دعاء، خلافاً لزاعمه». وقال عند قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾[2]: «وقيل (فلن أكون) دعاء، لا خبر، و«لن» بمعنى «لا» في الدعاء، والصحيح أن «لن» لا تكون في الدعاء»[3].

والذي أراه أنها لا تفيد معنى الدعاء، وما استدلوا به لا يظهر فيه معنى الدعاء، بل هي خبر.

---

(١) البحر المحيط ١/١٠٢.

(٢) سورة القصص: الآية ١٧.

(٣) البحر المحيط ٧/ ١١٠، وانظر: التذييل والتكميل ٥/ ٩٠ أ.

تعاقب (أن) ولام الجحود في النصب

مذهب البصريين أن (أن) مضمرة بعد لام الجحود والجار والمجرور متعلق بخبر (كان) المحذوف، ومذهب الكوفيين أن اللام هي الناصبة بنفسها، والجملة الفعلية خبر (كان)[1].

ولما كانت (أن) مضمرة بعد لام الجحود، أجاز بعض النحويين[2] كالفراء[3] وأبو البركات الأنباري[4] والرضي[5] وابن أبي الربيع[6] حذف اللام وإظهار (أن)، نحو: ما كان زيد أن يقوم، وعزي هذا المذهب إلى بعض البصريين[7].

واستُدلّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[8]،

---

(١) ينظر: اللامات ٥٥ ـ ٥٩، والإنصاف ٢/ ٥٩٣ ـ ٥٩٧ المسألة رقم (٨٢)، وإئتلاف النصرة ١٥٣، وشرح المفصل ٧/ ١٩ ـ ٢٠، وإرتشاف الضرب ٢/ ٣٩٩.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٥/ ١٥٧، والتذييل والتكميل ٥/ ٩٩ ب، والتصريح ٢/ ٢٣٦، وهمع الهوامع ٢/ ٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٦٤.

(٤) ينظر: إرتشاف الضرب ٢/ ٤٠٠.

(٥) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٢٢٧.

(٦) ينظر: النكت الحسان ١٤٦.

(٧) ينظر: إرتشاف الضرب ٢/ ٤٠٠، والنكت الحسان ١٤٦.

(٨) سورة يونس: من الآية ٣٧.

أي: ليفترى، قال الفراء[1] عند هذه الآية: «المعنى ـ والله أعلم ـ ما كان ينبغي لمثل هذا القرآن أن يفترى، وهو في معنى: ما كان هذا القرآن ليفترى، ومثله ﴿۞ وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً ﴾[2]، أي: ما كان ينبغي لهم أن ينفروا؛ لأنهم قد كانوا نفروا كافة، فدلّ المعنى على أنه لا ينبغي لهم أن يفعلوا مّرة أخرى».

وقال الرضي[3]: «كان أصله (ليفترى)، فلما حذف اللام؛ بناء على جواز حذف اللام مع (أن)، جاز إظهار (أن) الواجبة الإضمار بعدها، وذلك لأنها كالنائبة عن (أن)».

فأصحاب هذا الرأي يرون أن (أن) واللام يتعاقبان، فحيث جئت باللام، لم تأت بـ (أن) بل تقدرها، وحيث حذفت اللام، ظهرت (أن).

وعلى هذا القول يكون خبر (كان) محذوفاً، و(أن) وما في حيّزها متعلقة بذلك الخبر[4].

وذهب آخرون[5] إلى منع ذلك، فهم يرون في الآية السابقة أن قوله تعالى (أن يفترى) خبركان، تقديره: وما كان هذا القرآن افتراء، أي: ذا افتراء، إذا جعل المصدر نفسه مبالغة، أو يكون بمعنى: مفترى. وممن يرى هذا الكسائي[6] وابن مالك[7].

---

(١) ينظر: معاني القرآن ١/ ٤٦٤.

(٢) سورة التوبة: من الآية ١٢٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٢٢٧، طبعة دار الطباعة العامرة ١٢٧٥هـ. أما النسخة التي اعتمدت عليها في هذه الرسالة، فلم أجد رأيه فيها إلا جزءاً من كلامه في الحاشية فقط.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٥/ ١٥٧، والدر المصون ٦/ ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٥/ ١٥٧، والدر المصون ٦/ ٢٠١.

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥، والجامع لأحكام القرآن ٨/ ٣٤٣.

(٧) ينظر: التسهيل ٢٣٠، وينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٩٩ ب.

وأجاز الزجاج[1] والعكبري[2] وجهي الإعراب في الآية السابقة.

كما نقل عن ابن عصفور[3] الإجازة والمنع.

أمّا أبو حيان، فاختار المنع، حيث قال[4] عند الآية السابقة: «والظاهر أن (أن يفترى) هو خبر (كان)، أي: افتراء، أي: ذا افتراء أو مفترى.

ويزعم بعض النحويين أن هذه هي المضمرة بعد لام الجحود في قولك: ما كان زيد ليفعل، وأنه لما حذفت اللام أظهرت (أن)، وأن اللام و(أن) يتعاقبان، فحيث جيء باللام لم تأت بـ(أن) بل تقدرها، وحيث حذفت اللام ظهرت (أن). والصحيح أنهما لا يتعاقبان، وأنه لا يجوز حذف اللام وإظهار (أن)؛ إذ لم يقم دليل على ذلك، وعلى زعم هذا الزاعم لا يكون (أن يفترى) خبراً لـ (كان)، بل الخبر محذوف، و(أن يفترى) معمول لذلك الخبر بعد إسقاط اللام».

وقد صرّح باختياره هذا في كتبه الأخرى[5] موضحاً أن (أن يفترى) في تأويل مصدر، و(القرآن) أيضاً مصدر، فأخبر بمصدر عن مصدر.

وقد تبعه في اختياره هذا تلميذاه السمين الحلبي[6] وابن عقيل[7] اللذان نقلا اختياره مع تصرف يسير في ألفاظه.

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٠.
(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٦٧٥.
(٣) ينظر: إرتشاف الضرب ٢/ ٤٠٠، والتذييل والتكميل ٥/ ٩٩ ب، والمساعد ٣/ ٧٧.
(٤) البحر المحيط ٥/ ١٥٧.
(٥) ينظر: إرتشاف الضرب ٢/ ٤٠٠، والتذييل والتكميل ٥/ ٩٩ ب ـ ١٠٠/ أ، والنكت الحسان ١٤٦.
(٦) ينظر: الدر المصون ٦/ ٢٠٢.
(٧) ينظر: المساعد ٣/ ٧٧.

النصب بعد الفاء في جواب الترجي

ينصب الفعل المضارع بـ«أن» مضمرة وجوباً بعد الفاء بشرطين:

الأول: أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها.

الثاني: أن تقع جواباً لأحد الأمور الآتية:

أ ـ النفي، كقوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[(١)].

ب ـ الطلب، ويشمل:

١ ـ الأمر، كقول الشاعر[(٢)]:

يَا نَاقُ سِيْرِيْ عَنَقاً فَسِيْحَا ... إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيْحَا

٢ ـ النهي، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾[(٣)].

٣ ـ الدعاء، كقول الشاعر[(٤)]:

---

(١) سورة فاطر: من الآية ٣٦.

(٢) قائله: أبو النجم العجلي، ينظر الكتاب ٣/ ٣٥، والمقتضب ٢/ ١٤، وشرح المفصل ٧/ ٢٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤٤، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٧٧، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٢٤٩، العيني ٤/ ٢٨٧.

(٣) سورة طه: من الآية ٨١.

(٤) لم أقف على قائله، ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤٥، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٧٨، وشفاء العليل ٢/ ٩٢٨، والتصريح ٢/ ٢٣٩، والعيني ٤/ ٣٨٨، والهمع ٢/ ١١.
«أَعْدِل»: أميل وأحيد، القاموس «عدل» ٤/ ١٣، و«السَّنَن»: وجهة الطريق، القاموس «سنن» ٤/ ٢٣٧.

رَبِّ وَفِّقْنِـــي فَـــلاَ أَعْـــدِلَ عَـــنْ سَنَـــنِ السَّـاعِيْـنَ فِـيْ خَيْـرِ سَنَـــنْ

٤ ـ الإستفهام، كقوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾[١].

٥ ـ العرض، كقول الشاعر[٢]:

يَـا ابْـنَ الكِـرَامِ أَلاَ تَـدْنُـوا فَتُبْصِـرَ مَـا قَـدْ حَـدَّثُـوكَ فَمَـا رَاءٍ كَمَـنْ سَمِعَـا

٦ ـ التحضيض، كقوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾[٣].

٧ ـ التمني، كقوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[٤].

وألحق الكوفيون[٥]، وعلى رأسهم الفراء[٦]، الرجاء بالتمني، فجعلوا جوابه منصوباً، وتبعهم في هذا الرأي أبو علي الشلوبين[٧]، وابن مالك[٨]، وابنه بدر الدين[٩]، والرضي[١٠]، والإربلي[١١]، والمرادي[١٢]، والجامي[١٣]، وجماعة آخرون[١٤].

قالوا: ومن نصب الفعل المضارع بـ«أن» مضمرة وجوباً بعد الفاء السببية

---

(١) سورة الأعراف: من الآية ٥٣.

(٢) لم أقف على قائله، ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤٥، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٧٨، وشفاء العليل ٢/ ٩٢٨، والعيني ٤/ ٣٨٩، والتصريح ٢/ ٢٣٩.

(٣) سورة المنافقون: من الآية ١٠.

(٤) سورة النساء: من الآية ٧٣.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/ ١٤٩، وشرح التسهيل ٤/ ٣٤، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٨٤، وإرتشاف الضرب ٢/ ٤١١، والبحر المحيط ١/ ٩٩، و٧/ ٤٦٥، و٨/ ٤٢٧، ومغني اللبيب ١/ ١٥٥، والمساعد ٣/ ٨٩، وشفاء العليل ٢/ ٩٣٠، وهمع الهوامع ٢/ ١٢.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٩، ٢٣٥.

(٧) ينظر: التوطئة ١٤١.

(٨) ينظر: التسهيل ٢٣١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٤، وشرح عمدة الحافظ ٣٣٨ ـ ٣٣٩.

(٩) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٣٤، وشرح الألفية ٦٨٥.

(١٠) ينظر: شرح الكافية ٣/ ٢٤٤.

(١١) ينظر: جواهر الأدب ٦١.

(١٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ٢١٧.

(١٣) ينظر: الفوائد الضيائية ٢/ ٢٤٩.

(١٤) ينظر: المساعد ٣/ ٨٩.

الواقعة جواباً للرجاء قوله تعالى: ﴿لَعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ . أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾[1]، في قراءة[2] من قرأ بنصب «أطلع»، فهو منصوب بـ «أن» مضمرة وجوباً لوقوعه جواباً للرجاء.

ومثله قراءة النصب[3] في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ . أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ﴾[4]، فـ«تنفعه» منصوب بـ«أن» مضمرة وجوباً لوقوعه جواباً للرجاء.

وقوله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ أَوۡ أَمۡرٖ مِّنۡ عِندِهِۦ فَيُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ نَٰدِمِينَ﴾[5]، فعند هؤلاء «فيصبحوا» منصوب بأن مضمرة وجوباً لوقوعه جواباً للترجي.

ومن هذا قول الزاجر[6]:

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُوْلاَتِهَا
يُـدِلْـنَـنَـا اللَّمَّةَ مِنْ لَـمَّـاتِـهَـا
فَـتَسْتَرِيحَ الـنَّـفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا

---

(١) سورة غافر: الآيتان ٣٦ ـ ٣٧.

(٢) هي قراءة حفص عن عاصم، والأعرج، وأبي حيوة، وزيد بن علي، والزعفراني، وابن مقسم. ينظر: التبصرة ٦٦٣، والمبسوط في القراءات العشر ٣٢٧، والبدور الزاهرة ٢٧٨، والنشر ٢/ ٣٦٥، والبحر المحيط ٧/ ٤٦٥، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٤٣٧.

(٣) هي قراءة عاصم، والأعرج، وأبي حيوة، وابن أبي عبلة، والزعفراني، ينظر: التبصرة ٧٢٠، والمبسوط ٣٩٦، والبدور الزاهرة ٣٣٥، والنشر ٢/ ٣٩٨، والبحر المحيط ٨/ ٤٢٧، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٥٨٨.

(٤) سورة عبس: الآيتان ٣ و٤.

(٥) سورة المائدة: من الآية ٥٢.

(٦) لم أقف على قائله، ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٩، و٢٣٥، والخصائص ١/ ٣١٦، وشرح التسهيل ٤/ ٣٤، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٨٥، والعيني ٤/ ٣٩٦، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣/ ٣٨٤.

«صُرُوف الدهر»: حوادثه، ونوائبه، القاموس: «صرف» ٣/ ١٦١. و«يُـدِلْـنَـنَـا»: من أدال إدالة، وهي الغلبة وتغير الأحوال، القاموس «دال»: ٣/ ٣٧٧ ـ ٣٧٨. و«اللَّمَّة» الشدة، القاموس «لَمَّ» ٤/ ١٧٧. و«زَفْراتِها»: جمع زفرة، وهي شدة النفس، القاموس: «زفر» ٢/ ٣٩.

فإن قوله «فتستريح» منصوب بـ«أن» مضمرة وجوباً لوقوعه في جواب الترجي.

ومنع البصريون[1]، ومن تبعهم[2] ذلك، قالوا: لأن الترجي في حكم الواجب، فلا ينصب الفعل بعد الفاء جواباً له. وتأولوا قراءة النصب على أن «لعل» أشربت معنى «ليت» لكثرة استعمالها في توقع المرجو، وتوقع المرجو ملازم للتمني.

أما أبو حيان فهو مع البصريين في هذه المسألة في البحر المحيط. فعند قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ . أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾[3]، قال[4]: «وأما النصب بعد الفاء في جواب الترجي فشيء أجازه الكوفيون، ومنعه البصريون، واحتج الكوفيون بهذه القراءة، وقراءة عاصم[5] ﴿فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ﴾[6] في سورة «عبس»؛ إذ

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/١٤٩، ومشكل إعراب القرآن ٢/٨٠١، وشرح التسهيل ٤/٣٣، وإرتشاف الضرب ٢/٤١١، والبحر المحيط ١/٩٩، و٧/٤٦٥، و٨/٤٢٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤/٢١٧، والجنى الداني ١٢٩، والمساعد ٣/٨٨، وشفاء العليل ٢/٩٣٠، والتصريح ٢/٢٤٣، وهمع الهوامع ٢/١٢.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٦، و٥/١٤٩ ـ ١٥٠، والجمل ١٨٥، وحروف المعاني ٣٩، والإيضاح العضدي ٣٢١، ومعاني الحروف ٤٣، واللمع ١٨٧، وسر صناعة الإعراب ١/٢٧٠، والتبصرة والتذكرة ١/٤٠١، وشرح المقدمة المحسبة ١/٢٢٦، والحجة في القراءات السبع ٣١٥، وحجة القراءات لابن زنجلة ٦٣١، والمفصل ٢٤٦، والمحرر الوجيز ١٤/١٤٠، و١٦/٢٣٠، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/٢٩٦، وكشف المشكل ١/٥٤٩، والتبيان في إعراب القرآن ١/٤٤٤، و٢/١٢٧١، والكافية ١٩٦، ولباب الإعراب ٣٦٠، والإرشاد إلى علم الإعراب ٤٤٩، وشرح ألفية ابن معط ١/٣٤٨، ورصف المباني ٤٤٢، وشفاء العليل ٢/٩٣٠.

(٣) سورة غافر: الآيتان ٣٦ و٣٧.

(٤) البحر المحيط ٧/٤٦٥ ـ ٤٦٦، وانظر المصدر نفسه ٣/٥١٠.

(٥) هو أبو بكر عاصم بن أبي النجود الكوفي، الأسدي بالولاء، أحد القراء السبعة، من التابعين، وهو شيخ حفص، توفي بالكوفة سنة ١٢٧هـ.
ينظر: تهذيب التهذيب ٥/٣٨، ووفيات الأعيان ٣/٩، وغاية النهاية ١/٣٤٦.

(٦) سورة عبس: الآية ٤.

هو جواب الترجي في قوله: ﴿لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ. أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ﴾[1]، وقد تأولنا ذلك على أن يكون عطفاً على التوهم؛ لأن خبر «لعل» جاء مقروناً بـ«أن» في النظم كثيراً، وفي النثر قليلاً، فمن نصب توهم أن الفعل المرفوع الواقع خبراً كان منصوباً بـ «أن»، والعطف على التوهم كثير، وإن كان لا ينقاس، لكن إن وقع شيء وأمكن تخريجه عليه خرج. وأما هنا «فاطلع» فقد جعله بعضهم جواباً للأمر، وهو قوله: ﴿ٱبۡنِ لِي صَرۡحًا﴾[2]، كما قال الشاعر[3]:

يَـا نَـاقُ سِيْـرِيْ عَنَقـاً فَسِيْحَـا إِلَـى سُلَيْمَـانَ فَنَسْتَـرِيْحَـا».

فتأويله النصب هنا بأن يكون عطفاً على توهم أن الفعل المضارع المرفوع الواقع خبراً كان منصوباً بـ(أن)، وتخريجه النصب في هذه الآية على أنه جواب للأمر في قوله تعالى: ﴿ٱبۡنِ لِي صَرۡحًا﴾ يدل على أنه لا يرى رأي الكوفيين.

ونجد أنه ذهب في كتبه «التذييل والتكميل»[4]، و«ارتشاف الضرب»[5]، و«النكت الحسان»[6] مذهب الكوفيين. ويمكن أن يجاب عما ورد في كتابيه «الارتشاف» و«التذييل والتكميل» بأنه قد قال في كتابه الارتشاف[7]: ويمكن أن يتأول». وبين في كتابه «التذييل والتكميل»[8] أنه تتأول أدلتهم على العطف على التوهم، كما جاز ذلك في الجزم، كما في قوله تعالى: ﴿لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[9]، كأنه توهم أن الفاء لم تدخل، فعطف على المنصوب مجزوماً، كما عطفت هنا على المرفوع منصوباً. ثم قال بعد ذلك: «وإذا

---

(١) سورة عبس: من الآيتين ٣ و٤.
(٢) سورة غافر: من الآية ٣٦.
(٣) سبق تخريجه.
(٤) ينظر: ٥/١٠٨ ب.
(٥) ينظر: ٢/٤١١.
(٦) ينظر: ص ١٤٨.
(٧) ينظر: ٢/٤١١.
(٨) ينظر: ٥/١٠٩أ.
(٩) سورة المنافقون: من الآية ١٠.

احتمل هذا التأويل لم يكن فيما استدل به الكوفيون دليل».

والذي يظهر لي أن رأيه في هذه المسألة رأي البصريين، لسببين:

١ ـ تأويله الآيتين.

٢ ـ أنه اختار هذا الرأي في التطبيق.

والذي أراه جواز النصب بعد الفاء الواقعة جواباً للترجي؛ لأن ظاهر الآية يدل عليه، وما ورد من لسان العرب، ولا داعي أن نتكلف بقولنا: إن «لعل» في الآيتين قد أشربت معنى «ليت»، فعدم التأويل أولى من التأويل، كما أن الحمل على الظاهر أولى من تكلف الحمل على التوهم.

إعراب جواب الشرط إذا كان فعل الشرط ماضياً

أدوات الشرط تقتضي جملتين تسمى الأولى «شرطا»، والثانية «جزاء وجوابا»، وقد تكونان فعليتين، ولذلك أربع حالات:

الأولى: أن يكون فعلاهما مضارعين، كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾[1].

الثانية: أن يكون فعلاهما ماضيين، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾[2].

الثالثة: أن يكون الشرط ماضياً والجواب مضارعاً، كقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا﴾[3].

الرابعة: أن يكون الشرط مضارعا، والجواب ماضيا، كقول الشاعر[4]:

مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ ... كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ والوَرِيدِ

ولم يشترط جمهور النحويين[5] متقدموهم ومتأخروهم في جواز جزم

---

(١) سورة البقرة: من الآية ٢٨٤.

(٢) سورة الإسراء: من الآية ٨.

(٣) سورة هود: من الآية ١٥.

(٤) قائله: أبو زبيد الطائي، ينظر: ديوانه ٦٠٠، والنوادر ٦٨ والمقتضب ٢/ ٥٩، وجمهرة أشعار العرب ١٤٠، وأمالي اليزيدي ١١، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٩٧، والعيني ٤/ ٤٢٧، والخزانة ٣/ ٦٥٤. «الشَّجَا»: ما اعترض في الحلق من عظم ونحوه، القاموس «شجا» ٤/ ٣٤٧، و«الوريد»: تثنيته وريدان، وهما عرقان في العنق، القاموس «ورد» ١/ ٣٤٥.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٨ ـ ٦٩، والمقتضب ٢/ ٥٩، وإعراب القرآن ١/ ٣٦٦، والجمل ٢١٢،=

المضارع «الجواب» إذا كان فعل الشرط ماضياً مجيئه مع كان.

قال سيبويه[1]: «وقد يقال (إن أتيتني آتك)، و(إن لم تأتني أجزك)؛ لأن هذا في موضع الفعل المجزوم، وكأنه قال (إن تفعل أفعل)».

وقال المبرد[2]: «وتقول / إن أتيتني فلك درهم)؛ لأن معناه (إن تأتني)، ولو قلت (إن أتيتني آتك) لصلح».

ومن مجيء جواب الشرط مجزوماً إذا كان فعل الشرط ماضياً بغير (كان) ما استشهد به سيبويه من قول الفرزدق[3]:

دَسَّتْ رَسُولاً بِأَنَّ القَوْمَ إِنْ قَدِرُوا عَلَيْكَ يَشْفُوا صُدَوراً ذَاتَ تَوْغِيْرِ

وقول الأسود بن يعفر[4]:

أَلاَ هَلْ لِهَذَا الدَّهْرِ مِنْ مُتَعلَّلِ عَنِ النَّاسِ مَهْمَا شَاءَ بِالنَّاسِ يَفْعَلِ[5]

= والتبصرة والتذكرة ١/ ٤١٤، ومشكل إعراب القرآن ١/ ١٥٥ ـ ١٥٦، والمقتصد ٢/ ١١٠٣ ـ ١١٠٤، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٠٠، والمقدمة الجزولية ٤٣، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٥٣، والتوطئة ١٥١ ـ ١٥٢، وكشف المشكل ١/ ٦٠٤، والكافية ٢٠٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٩٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٤، وشرح عمدة الحافظ ٣٧١، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٩٧، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٦١، والملخص في ضبط قوانين العربية ١/ ١٥٢ ـ ١٥٣، وشرح ألفية أبن معط ١/ ٣٣٠، والإرشاد إلى علم الإعراب ٤٦٤، والفوائد الضيائية ٢/ ٢٦١.

(١) الكتاب ٣/ ٦٨.

(٢) المقتضب ٢/ ٥٩.

(٣) ينظر: شرح ديوانه ٢٦٢، والكتاب ٣/ ٦٩، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٩٠، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٧٣٣، واللسان «وغر» ٥/ ٢٨٦، والدرر اللوامع ٢/ ٧٧. ورواية الديوان:

«دَسَّتْ إليّ بِأَنَّ القَوْمَ إِنْ قَدِرُوا. . . .

«التوغير»: الإغراء بالحقد، القاموس «وغر» ٢/ ١٥٥.

(٤) هو أبو نهشل الأسود بن يعفر النهشلي الدارمي التميمي، شاعر جاهلي، من سادات بني تميم، نادم النعمان بن المنذر، له ديوان مطبوع.

ينظر: سمط اللآلي ٢٤٨، وخزانة الأدب ١/ ١٩٥، والأعلام ١/ ٣٣٠.

(٥) ينظر ديوانه ٥٦، والكتاب ٢/ ٢٤٦، و٣/ ٦٩، والنوادر ١٥٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٦٣، والأمالي الشجرية ١/ ١٢٧، و٢/ ٨٩، والبحر المحيط ٢/ ٤٢٩. ورواية الديوان: =

فإن فعلي الشرط هنا «قدروا»، و«شاء»، والجوابان «يشفوا»، و«يفعل» مجزومان.

وذهب بعض النحويين ـ كما نقله عنهم أبو الحكم بن عذرة[1] ـ إلى أنه لا يجيء في الكلام الفصيح، وإنما يجيء مع «كان»؛ لأنها أصل الأفعال، ولا يجيء مع غيرها من الأفعال. وقد حسن بعضهم[2] هذا الرأي، لقوة «كان» في باب المجازاة.

أما أبو حيان فيرى[3] جواز جزم المضارع إذا كان فعل الشرط ماضياً ولو لم يكن بلفظ «كان»، كما هو رأي سيبويه والجماعة، وأنه فصيح مختار، وأنه لا يختص ذلك بـ «كان»، بل سائر الأفعال في ذلك مثلها.

وقد ذكر من شواهد مجيء الفعل الماضي شرطاً بغير «كان» غير ما سبق قول الشاعر[4]:

تَعَالَ فَإِنْ عَاهَدتَنِي لاَ تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلُ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ

= أَلاَ هَلْ لِهَذَا الدَّهْرِ مِنْ مُتَعَلَّلِ سِوَى النَّاسِ مَهْمَا شَاءَ بِالنَّاسِ يَفْعَلِ

«التعلل»: اللهو والشغل، القاموس «علل» ٤/ ٢٠.

(١) ينظر: البحر المحيط ٢/ ٤٢٩، و٧/ ٥١٤، والتذييل والتكميل ٥/ ١٥٣أ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤/ ٢٤٧.

وابن عذرة هو أبو الحكم الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عذرة الأنصاري الخضراوي، ولد سنة ٦٢٢هـ، أخذ عن أبي العلاء إدريس القرطبي، وابن عصفور، وغيرهما، كان نحوياً حاذقاً، وكان حياً سنة ٦٤٤هـ. له المفيد في أوزان الرجز والقصيد، والإعراب عن أسرار الحركات في الإعراب.

ينظر: بغية الوعاة ١/ ٥١٠.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٨/ ١٥٧.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٢/ ٤٢٨ ـ ٤٢٩، و٥/ ٢٠٩ ـ ٢١٠، و٧/ ٥١٤.

(٤) قائله: الفرزدق، ينظر: شرح ديوانه ٨٧٠، والكتاب ٢/ ٤١٦، والمحتسب ١/ ٢١٩، والخصائص ٢/ ٤٢٢، والأمالي الشجرية ٢/ ٣١١، وشرح المفصل ٢/ ١٣٢، والبحر المحيط ٧/ ٥١٤، والعيني ١/ ٤٦١.

وقول زهير[1]:

وَمَـــنْ هَـــابَ أَسْبَـــابَ المَنَـــايَـــا يَنَلْنَـــهُ   وَلَـــوْ رَامَ (أَنْ يَـــرْقَـــى)[2] السَّمَـــاءَ بِسُلَّـــمِ

وقد تبعه تلميذه السمين الحلبي[3] في هذا الاختيار مع ذكر شواهده.

والذي أراه جواز جزم المضارع في هذه الحالة، ولا يشترط في فعل الشرط أن يكون «كان» فقط؛ لورود السماع بغيرها.

---

(1) قائله: زهير بن أبي سلمى، ينظر: شرح ديوانه ٣٠، وشرح المعلقات السبع للزوزني ١٦٩، وشرح القصائد العشر ١٥٠، والأصول ٢/ ١٩١، والحجة لأبي علي الفارسي ١/ ٤٥، والخصائص ٣/ ٣٢٤، واللسان «سبب» ١/ ٤٥٨، والبحر المحيط ٥/ ٢١٠.

رواية الديوان:

«وَمَـــنْ هَـــابَ أَسْبَـــابَ المَنَـــايَـــا يَنَلْنَـــهُ   وَلَـــوْ نَـــالَ أَسْبَـــابَ السَّمَـــاءِ بِسُلَّـــمِ».

«رام»: طلب، القاموس: «رام» ٤/ ١٢٣.

(2) هكذا في المطبوع، وفي المخطوط ٥/ ١٦٢أ «أسباب».

(3) ينظر: الدر المصون ٦/ ٢٩٦.

اجتماع الشرطين فأكثر دون عطف

إذا توالى شرطان فصاعداً بغير عاطف نحو: من أجابني إن دعوته أحسنت إليه، فمذهب سيبويه[(١)] والمبرد[(٢)] والفارسي في أحد[(٣)] قوليه وابن بابشاذ[(٤)] وابن الشجري[(٥)] وأبو البركات الأنباري[(٦)] والعكبري[(٧)] وابن مالك[(٨)] والرضي[(٩)] والإربلي[(١٠)] والمرادي[(١١)] وابن هشام[(١٢)] وابن عقيل[(١٣)] والسلسيلي[(١٤)] والدماميني[(١٥)] والسيوطي[(١٦)] إلى أن الجواب المذكور للسابق منهما، ويحذف جواب المتقدم عليه، ويحسن أن يكون ما حذف جوابه ـ وهو الثاني ـ بصيغة الماضي

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٧٨ ـ ٧٩.

(٢) ينظر: المقتضب ٢/ ٧٠.

(٣) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٧٨، والمسائل الحلبيات ٧٨، والمسائل المنثورة ١٦٢. وانظر: البحر المحيط ٨/ ٢١٦، والبرهان في علوم القرآن ٢/ ٣٦٩.

(٤) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢٥٢.

(٥) ينظر: الأمالي الشجرية ١/ ٣٥٦.

(٦) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩، ٤١٩.

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٦٩٦ ـ ٦٩٧، ١٢٠٦.

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦١٤، ١٦٤٧ ـ ١٦٤٨، والتسهيل ٢٣٩.

(٩) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٣٩٦.

(١٠) ينظر: جواهر الأدب ٥١٦.

(١١) ينظر: توضيح المقاصد المسالك ٤/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧.

(١٢) ينظر: اعتراض الشرط على الشرط ٤٢ ـ ٤٣، ومغني اللبيب ٢/ ٦٢٢.

(١٣) ينظر: المساعد ٣/ ١٧٣.

(١٤) ينظر: شفاء العليل ٣/ ٩٦٣.

(١٥) ينظر: تعليق الفرائد ـ القسم الثاني ٣٤٠أ ـ ب.

(١٦) ينظر: همع الهوامع ٢/ ٦٣.

أو مضارعاً مجزوماً بـ (لم)؛ لأنه لا يحذف جواب الشرط في الإختيار حتى يكون فعله ماضياً، وقد جاء الثاني بالمضارع كقول الشاعر[1]:

إِنْ تَسْتَغِيْثُوا بِنَا إِنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا مِنَّا مَعَاقِلَ عِزٍّ، زَانَهَا كَرَمُ

وقد جعل بعضهم[2] الثاني مقيداً للأول كتقييده بحال واقعة موقعه. وعزا بعضهم[3] هذا المذهب إلى الجمهور.

وهذه المسألة تسمى بـ(اعتراض الشرط على الشرط)، ولابن هشام رسالة مستقلة[4] في ذلك، بين في صدرها الأحوال التي لا تدخل في اعتراض الشرط على الشرط.

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ . فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾[5]، فإن الفاء وما بعدها جواب لـ (أما)، وليست جواباً لـ (إن)؛ لتقدم (أما) على (إن) والجواب للمتقدم من الشرطين، كما أن (أما) أحق بذلك في هذه المسألة لأمرين آخرين[6]:

أحدهما: أن جوابها إذا انفردت لا يحذف أصلاً، وجواب غيرها إذا انفرد يحذف كثيراً لدليل، وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه.

---

(١) لم أقف على قائله. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦١٤، وإرتشاف الضرب ٢/ ٥٦٢، والمساعد ٣/ ١٧٣، وشفاء العليل ٣/ ٩٦٣، والتصريح ٢/ ٢٥٤، والعيني ٤/ ٤٥٢، والخزانة ٤/ ٥٤٨.
«تُذْعروا»: تخافوا، القاموس (ذعر) ٢/ ٣٤.
«مَعَاقِل»: جمع معقل، وهو الحصن والملجأ، القاموس (عقل) ٤/ ١٩.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ١٦١٤، وإرتشاف الضرب ٢/ ٥٦٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤/ ٢٦٧، وشفاء العليل ٣/ ٩٦٣.

(٣) ينظر: اعتراض الشرط على الشرط ٤١.

(٤) وهي بعنوان (مسألة في إعتراض الشرط على الشرط)، قام بتحقيقها الدكتور عبد الفتاح الحمُوز، من منشورات دار عمار بعمّان. وقد نقلها السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر ٤/ ١٠٤ ـ ١١٢.

(٥) سورة الواقعة: الآيتان ٨٨، ٨٩.

(٦) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٧٨، والأمالي الشجرية ١/٣٥٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤٧ ـ ١٦٤٨.

الثاني: أن (أما) قد التزم معها حذف فعل الشرط، وقامت هي مقامه، فلو حذف جوابها، لكان ذلك إجحافاً و(إن) ليست كذلك.

وذهب الكسائي[1] والفراء[2] والأخفش[3] إلى أن الفاء وما بعدها جواب لـ (أما) والشرط معاً. كما ذهب أبو علي الفارسي في قوله[4] الآخر وبعض الفقهاء[5] إلى أن الجواب للثاني دون الأول. وقد نازع بعض[6] المتأخرين في عدِّ قوله تعالى: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ . فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾[7] من هذه المسألة، حيث يرى أن ما بعد الفاء جواب (إن)، و(إن) وجوابها جواب (أما)، والفاء داخلة على (إن) تقديراً، والأصل: مهما يكن من شيء، فإن كان من المقربين فجزاؤه روح، فأنيب (أما) مناب مهما يكن من شيء، وقدم الشرط على الفاء جرياً على قاعدة الفصل بين (أما) والفاء، فالتقى فاءان، الأولى فاء جواب (أما)، والثانية فاء جواب (إن)، فحذفت الثانية؛ لأنها التي أوجبت الثقل؛ ولأن الحذف بالثواني أليق.

أما أبو حيان، فيختار مذهب الجمهور، حيث قال عند قوله تعالى: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ . فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾ «وإذا اجتمع شرطان كان الجواب للسابق منهما وجواب الثاني محذوف، ولذلك كان فعل الشرط ماضي اللفظ أو مصحوباً بـ (لم) وأغنى عنه جواب (أما)»[8].

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢١٦، والبحر المحيط ١/ ١٦٩.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٣/ ١٣٠، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ٣٤٥.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٣٤٥، والبحر المحيط ٨/ ٢١٦، والجنى الداني ٤٨٤.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٨/ ٢١٦، والجنى الداني ٤٨٤.

(٥) ينظر: إرتشاف الضرب ٢/ ٥٦٢، والمساعد ٣/ ١٧٤، والخزانة ٤/ ٥٤٨.

(٦) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٢/ ٣٦٩، وحاشية الصبان على الأشموني ٤/ ٣٣.

(٧) سورة الواقعة: الآيتان ٨٨، ٨٩.

(٨) البحر المحيط ٨/ ٢١٦، وينظر: المصدر نفسه ٣/ ٢٢٤، ٧/ ٢٤٢، وإرتشاف الضرب ٢/ ٥٦٢، والتذييل والتكميل ٥/ ١٦٣أ.

الجزم بـ (حيث) دون (ما)

ذهب الفراء[(١)] إلى جواز الجزم بـ (حيث) دون (ما)، وهو بهذا الرأي يخالف الجمهور[(٢)] الذين نصوا على أنه لا يجوز الجزم بـ (حيث) و (إذا) حتى تضم إليهما (ما). قال سيبويه[(٣)]: «ولا يكون الجزاء في (حيث) ولا في (إذا) حتى يضم إلى كل واحد منهما (ما)».

ومن مجيئها أداة شرط جازمة معها (ما) قول الشاعر[(٤)]:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ الـ ... ـلَهُ نَجَاحاً فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ

وقول الشاعر[(٥)]:

جَازَ لَكَ اللَّهُ مَا أَعْطَاكَ مِنْ حَسَنٍ ... وَحَيْثُمَا يَكُ أَمْرٌ صَالِحٌ تَكُنِ

---

(١) ينظر: البحر المحيط ١/ ١٥٥، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٦٣، والنكت الحسان ١٥١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤/ ٢٤٢، والموفي في النحو الكوفي ١١٩.

(٢) ينظر: المقتضب ٢/ ٥٤، والجمل ٢١١، والإيضاح العضدي ٣٣٢، والمقتصد ٢/ ١١١٣، والمفصل ١٧٠، وكشف المشكل ١/ ٥٩٧، والمقدمة الجزولية ٤٢، وشرح المفصل ٤/ ٩٢، والتوطئة ١٥٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٩٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٢، وشرح التسهيل ٤/ ٧٢، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٣٢٨، والملخص في ضبط قوانين العربية ١/ ١٥١، والدر المصون ١/ ٢٨٢.

(٣) الكتاب ٣/ ٥٦، ٥٨ ـ ٥٩.

(٤) لم أقف على قائله. ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٧٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٩٥، ومغني اللبيب ١/ ١٣٣، والعيني ٤/ ٤٢٦، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣/ ١٥٣.

(٥) لم أقف على قائله. ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ١٠٣، والمقتصد ٢/ ١١١٣، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٢، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٣٢٨.

قالوا[1]: إنما ألزمت (ما) لإبطال مذهبها الأول حين كانت ظرف مكان خالياً من معنى الشرط مضافاً إلى الجملة والإضافة موضحة مخصصة، والجزاء يقتضي الإبهام، فيتنافى معنى الإضافة والجزاء، فلم يُجمع بينهما. فإذا أريد الجزم بها، أتي معها بما يقطعها عن الإضافة، ويصير الفعل بعدها مجزوماً بعد أن كان مجرور الموضع. ولو كانت جازمة دون (ما)، لكانت جارةً وجازمةً في آن واحد.

أما أبو حيان، فيختار أنه لا يجزم بـ (حيث) حتى يضم إليها (ما)[2].

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٥٨ ـ ٥٩، والمقتصد ٢/ ١١١٣، وشرح المفصل ٤/ ٩٢، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٣٢٨.

(٢) ينظر: البحر المحيط ١/ ١٥٥، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٦٣، والنكت الحسان ١٥١، والتذييل والتكميل ٥/ ١٣٥ ب.

تعدي استغفر إلى المفعول الثاني

من الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين، وهو ينقسم قسمين[1]:

الأول: قسم يتعدى إلى مفعولين بنفسه، نحو «ظننت زيداً قائماً».

الثاني: قسم يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر، وما كان من هذه الأفعال لا يجوز حذف حرف الجر من مفعوله ووصول الفعل إليه بنفسه إلا مع «أنَّ»، و «أن»، أو في أفعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها، ومنها:

«اختار»، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا﴾[2]، أي «من قومه».

و «سمى»، نحو قول الشاعر[3]:

وسُمِّيْتَ كَعْبَاً بِشَرِّ العِظَامِ ... وَكَانَ أَبُوكَ يُسَمَّى الجُعَلْ

يريد «سميت بكعب، ويسمى بجعل».

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٠١ ـ ٣٠٦.

(٢) سورة الأعراف: من الآية ١٥٥.

(٣) ينسب للأخطل، يهجو به كعب بن جعيل، الشاعر التغلبي، ينظر: ديوانه ٣٣٥، (برواية ابن الأعرابي، دار إحياء التراث العربي، بيروت)، والشعر والشعراء ٢/ ٦٤٩، والمؤتلف والمختلف ٨٤، وسمط اللآلي ٢/ ٨٥٤، وشرح الجمل ١/ ٣٠٥، والعقد الفريد ٣/ ٣١١، والخزانة ١/ ٢٢٠، ٤٥٨.

«الجُعَل»: دويبة، وهي نوع من الخنافس، القاموس «جعل» ٣/ ٣٤٩.

و «أمر»، نحو قول الشاعر[1]:

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ ... فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ

أي أمرتك بالخير.

ومن الأفعال المسموعة كذلك «كنى»، و «دعا» بمعنى «سمى»، وغيرها.

وقد عد الجمهور[2] من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر «استغفر»، نحو «أستغفر الله ذنبي»، أي «من ذنبي»، قال الشاعر[3]:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبَاً لَسْتُ مُحْصِيَهُ ... رَبَّ العِبَادِ إِلَيْهِ الوَجْهُ والعَمَلُ

حيث تعدى «أستغفر» إلى مفعوله الأول «لفظ الجلالة» بنفسه من غير واسطة، وإلى الثاني بواسطة حرف الجر، أي «من ذنب»، ثم حذف فصار فيه الوجهان.

قال سيبويه بعد إنشاد البيت السابق مع غيره[4]: «وإنما فصل هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة فتقول (اخترت فلاناً من الرجال)، و (سميته بفلان)، كما

---

(١) ينسب هذا البيت لعمرو بن معدي كرب، ولإياس بن عامر، وللعباس بن مرداس، ينظر: الكتاب ١/ ٣٧، والمقتضب ٢/ ٣٦، والكامل ١/ ٣٣، والمؤتلف والمختلف ١٦، والأمالي الشجرية ١/ ٣٦٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٠٥، وشرح شذور الذهب ٤٧٧، والخزانة ١/ ١٦٤.
«النَّشَب»: المال الأصيل، من الناطق والصامت، القاموس «نشب» ١/ ١٣٢.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٣٧ ـ ٣٨، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٣٣، والمقتضب ٢/ ٣٢١، وتأويل مشكل القرآن ٢٢٩، وإعراب القرآن للنحاس ٥/ ١٧٤ ـ ١٧٥، والجمل ٢٨، والإيضاح العضدي ٢٠٠، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٥٥٧، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٦٠، والمفصل ٢٩١، وكشف المشكل ١/ ٤٠٥، وشرح المفصل ٧/ ٦٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٠٥، وشرح الكافية ٢/ ٢٧٣، والبسيط ١/ ٤٢٤ ـ ٤٢٦، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٥٠١، وشرح الكتاب للصفار، مخطوط، ١/ ٤٩ أ ـ ب، و ٥٠ أ ـ ب.

(٣) هذا البيت من الأبيات التي لا يعرف قائلها في كتاب سيبويه، ينظر الحاشية السابقة.
«الوجه»: القصد، القاموس «وجه» ٤/ ٢٩٥.

(٤) الكتاب ١/ ٣٨.

تقول (عرَّفته بهذه العلامة، وأوضحته بها)، و (أستغفر الله من ذلك). فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل».

ثم قال بعد ذلك[1]: «وليست «أستغفر الله ذنباً»، و «أمرتك الخير» أكثر في كلامهم جميعاً، وإنما يتكلم بها بعضهم».

ومما يدل على أن الأصل أن يتعدى إلى الثاني بحرف الجر، وربما حذف، كما سبق، قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ﴾[2]، و ﴿وَٱسْتَغْفِرِى لِذَنۢبِكِۖ﴾[3].

وقول الشاعر[4]:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْ جِدِّيْ وَمِنْ لَعِبِيْ ... وِزْرِيْ وَكُلُّ امْرِىءٍ لاَ بُدَّ مُتَّزِرِ

أراد «لوزري».

وخالف الجمهور ابن الطراوة[5]، وتبعه تلميذه السهيلي[6]، وابن هشام،[7] حيث ذهبوا إلى أن الأصل في «استغفر» أن يتعدى بنفسه، لا بحرف الجر، تقول «استغفرت الله الذنب»؛ لأنه من (غفر) إذا ستر، وتقول «غفر الله ذنوبنا»، ولا تقول «من ذنوبنا»، إلا أن تريد بعضها.

ومعنى قولهم «استغفرت الله من ذنبي» طلب أن يغفر له، فهو بمنزلة

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) سورة آل عمران: من الآية ١٣٥.
(٣) سورة يوسف: من الآية ٢٩.
(٤) لم أقف على قائله، ينظر معاني القرآن للفراء ١/ ٢٣٣، وشرح شذور الذهب ٤٧٨.
وللبيت رواية أخرى، وهي:
أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْ عَمْدِيْ وَمِنْ خَطَئِيْ ... ذَنْبِيْ وَكُلُّ امْرِىءٍ لاَ شَكَّ مُؤْتَزِرِ
(٥) ينظر: البسيط ١/ ٤٢٤، والبحر المحيط ٢/ ١٠١، وارتشاف الضرب ٣/ ٥٢، وابن الطراوة النحوي ٢٥٥.
(٦) ينظر: نتائج الفكر ٣٣٢ ـ ٣٣٤، والتذييل والتكميل ٢/ ١٥٦ ب، وارتشاف الضرب ٣/ ٥٢، وبدائع الفوائد ٢/ ٥٨.
(٧) ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٦٧٩.

«استسقيت زيداً الماء»، و «استطعمت عمراً الخبز»؛ أصله «سقاني زيد الماء»، و «أطعمني عمرو الخبز» فكما أن الماء والخبز في المثالين منصوبان في الحالتين، كذلك يكون الذنب في الحالتين منصوباً، فلا يكون منصوباً في إحداهما، مجروراً في الأخرى[1].

فإذا دخل حرف الجر دل على تضمنه معنى ما يتعدى بحرف الجر، فكأنك قلت «استتبت الله من ذنبي»، أو «سألته النجاة منه»؛ لأنك لاتطلب غفراً مجرداً من معنى التوبة والخروج من الذنب، وإنما تريد بالاستغفار خروجاً من الذنب، وتطهيراً منه، فلزمت «من» في الكلام لهذا المعنى.

ولذلك لا يجوز الاقتصار على المنصوب بعد إسقاط «من»، فلا تقول «استغفرت ذنبي» حتى تذكر المستغفر المسؤول منه التوبة والنجاة من الذنب.

وقد رد الجمهور مذهب ابن الطراوة والسهيلي بأمرين[2]:

أحدهما: أنه لا يلزم من الإتيان بالسين والتاء في الفعل بقاء تعديته إلى ما كان يتعدى إليه، إذ العرب تقول «استفهمت زيداً عن المسألة»، وتقول: «فهمني زيد المسألة»، فـ «استغفرت الله من الذنب»، كـ «استفهمت زيداً عن المسألة»، ولم يجىء مجيء استطعمت، فلا يلزم من سين «الاستفعال» أن يتعدى الفعل بها إلى ما كان يتعدى إليه قبل دخولها، فانكسر الأصل الذي ادعاه.

ولو كان مطرداً لذكره النحويون، وجعلوه قانوناً يعول عليه، ولم نر أحداً ذكره، فدل على أن الأمر الذي ذكره ليس بالملزم.

الثاني: أن سيبويه نقل أن بعض العرب يقول «استغفرت الله ذنبي»، والجميع يقولون «استغفرت الله من ذنبي». فلو كان الأصل أن يتعدى بنفسه لكثر، ولقل تعديته بـ «من».

---

(١) ينظر: المقتصد ١/ ٦١٤ ـ ٦١٧.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٢/ ١٥٦ ب ـ ١٥٧ أ.

أما أبو حيان فإنه قد قال عند قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَغْفِرُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾:[1] «و (استغفر)[2] يتعدى لاثنين، الثاني منهما بحرف الجر، وهو «من»، (تقول)[3]: (استغفرت الله من الذنب)، وهو الأصل، ويجوز أن تحذف «من»، كما قال الشاعر[4]:

أَسْتَغْفِرُ اللَّـهَ ذَنْبَاً لَسْتُ مُحْصِيَهُ   رَبَّ العِبَادِ إِلَيْهِ الوَجْهُ والعَمَلُ

تقديره: «من ذنب». وذهب أبو الحسين بن الطراوة إلى أن «استغفر» يتعدى بنفسه إلى مفعولين صريحين، وأن قولهم «من الذنب» إنما جاء على سبيل التضمين، كأنه قال (تبت إلى الله من الذنب)».

ثم قال: «وهو محجوج بقول سيبويه ونقله عن العرب، وذلك مذكور في علم النحو».

وقال في موضع آخر[5]: «و (اختار) من الأفعال التي تعدت إلى اثنين أحدهما بنفسه، والآخر بوساطة حرف الجر، وهي مقصورة على السماع، وهي (اختار)، و(استغفر)، و (أمر)، و (كَنَّى)، و (دعا)، و (زَوَّج)، و (صَدَّق). ثم يحذف حرف الجر، ويتعدى إليه الفعل، فيقول (اخترت زيداً من الرجال)، و (اخترت زيداً الرجال)...».

وقال في موضع آخر[6]: «لا يحذف حرف الجر من المفعول الثاني إلا في أفعال محصورة سماعاً، لا قياساً، وهي (اختار)، و (استغفر)، و (أمر)،

---

(١) سورة البقرة: من الآية ١٩٩.
(٢) البحر المحيط ٢/١٠١، وانظر المصدر نفسه ٢/١٩٧.
(٣) هكذا في المخطوط ٢/١١٦ أ، وفي المطبوع «فعول»، وهو تصحيف.
(٤) سبق تخريجه.
(٥) البحر المحيط ٤/٣٩٨.
(٦) المصدر نفسه ٥/١٩٦.

و (سَمَّى)، و (كَنَّى)[1]، و (دعا) بمعنى (سَمَّى)، و (زَوَّج)، و (صَدَّق)...».

كل هذه العبارات توحي بأنه يميل إلى اختيار رأي سيبويه والجمهور، وإلى أن رأي ابن الطراوة محجوج مرجوح.

وفي كتابه «التذييل والتكميل» ذكر أنه كان في نفسه شيء من هذه المسألة، فلم يتبين له الراجح فيها، لكنه لما وقف على كلام السهيلي اختاره. قال ـ رحمه الله ـ بعد حكاية قول السهيلي في هذه المسألة: «والذي ذكر وبحثه حسن، وهو الظاهر، وقد كان في النفس من هذه المسألة شيء فانجلى بالوقوف على كلام هذا الرجل»[2].

ثم ذكر ردود الجمهور عليه، ثم قام مدافعاً عنه وناقضاً ما رُدَّ به عليه، فقال[3]: «وأقول: للسهيلي أن يقول: إنَّ «استفهمت زيداً عن المسألة» ضمن معنى «سألت»؛ لأن المستفهم سائل، فكأنه قال «سألت زيداً عن المسألة»، لكن السؤال قد يكون سؤال مستفهم، وقد يكون سؤال غير مستفهم، فأتى بـ «استفهمت»، وجر المفعول الثاني لإفادة أن المتكلم بذلك سأل زيداً عن المسألة مستفهماً.

وأما كون جميع العرب يقولون «استغفرت الله من ذنبي» فقد يقال في جوابه: بأن الفروع قد تفوق الأصول في الاستعمال، ثم المسوغ لكثرة استعمال الفرع هنا دون الأصل أن الفعل الذي هو «استغفر» يكون حينئذ مضمناً معنى طلب، ولهذا قال السهيلي: كأنك قلت «استتبت الله من ذنبي»، أو «سألته النجاة منه»، ولا شك أن العبد مطلوب منه أن يكون طالباً للخروج من الذنب والتوبة منه».

ففي كتابه التذييل والتكميل يرى رأي السهيلي وشيخه ابن الطراوة، بدليل ثنائه على كلام السهيلي، وبأنه الظاهر، ثم دفاعه عنه على لسانه.

---

(١) هكذا في المخطوط ٥/١٥٣ ب، وفي المطبوع «البى»، وهو تصحيف.
(٢) ٢/١٥٦ ب.
(٣) ٢/١٥٧ أ.

وقد ألف أبو حيان كتابه «البحر المحيط» بعد «التذييل والتكميل»، بدليل إحالته عليه كثيراً، فهل غير رأيه في البحر المحيط فمال إلى مذهب الجمهور، أو أنه في البحر المحيط اكتفى بذكر المشهور وبالإشارة إلى رأي ابن الطراوة وأنه قد اعتُرض عليه، دون الدخول في تفصيل شرح الاختيار طلباً للإيجاز والاختصار فيكون ما صرح به في التذييل والتكميل هو رأيه الثابت؟ كلاهما محتمل، والله أعلم.

إلحاق «ضرب» بباب «ظن»

اختلف النحويون في «ضرب»، أتأتي من باب «ظن» أم لا؟ على ثلاثة مذاهب:

ذهب قوم إلى أنها تكون من هذا الباب إذا كانت مع المثل، بمعنى «صيَّر»، فتتعدى إلى مفعولين، ومن هؤلاء الزمخشري[1]، والعكبري[2]، والدماميني[3]، والسيوطي[4].

ومن أدلتهم قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا . . .﴾[7].

وذهب قوم إلى أنها بمعنى «صير» مع غير المثل، ومن هؤلاء ابن أبي الربيع[8]، ومن أمثلة مجيئها بهذا المعنى مع غير المثل قولهم «ضربت الفضة

---

(١) ينظر: الكشاف ٢/ ٣٧٦.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨٥٠.

(٣) ينظر: تعليق الفرائد ٤/ ١٥٨.

(٤) ينظر: همع الهوامع ١/ ١٥٠.

(٥) سورة إبراهيم: من الآية ٢٤.

(٦) سورة الكهف: من الآية ٤٥.

(٧) سورة النحل: من الآية ٧٦.

(٨) ينظر: البسيط ١/ ٣٣٤، وانظر: ارتشاف الضرب ٣/ ٦٢ ـ ٦٣.

خاتماً»، و «ضربت الطين خزفاً»، و «ضربت الذهب سواراً».

وذهب قوم إلى أنها لا تكون من هذا الباب، ومنهم ابن مالك[1]، الذي رد على أصحاب المذهب الأول الذين جعلوا «ضرب» مع «المثل» من باب «ظن»، بقوله[2]: «والصواب أن لا تلحق بها، لقوله تعالى: ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ﴾[3]، فبني «ضرب» المذكورة لما لم يسم فاعله، واكتفت بمرفوعها، ولا يفعل ذلك بشيء من أفعال هذا الباب».

لكن أجاب الدماميني عما ذكره ابن مالك بقوله[4]: «وفيه نظر؛ لأن غاية ما فيه عدم ذكر المفعول الأول، فقد يكون محذوفاً لدليل، والأصل «ضربنا ما سنذكر مثلاً»، ثم حذف المفعول الأول، وأقيم الثاني مقام الفاعل عند بناء الفعل للمفعول».

أما أبو حيان فقد اختار مذهب من يرى عدم دخولها في باب «ظن»، حيث قال[5]: «والأصح أن «ضرب» لا يكون من باب «ظن» وأخواتها، فيتعدى إلى اثنين»[6].

لكنه خالف هذا الاختيار عند التطبيق، فعند قوله تعالى: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ﴾[7] قال[8]: «وأقول: إن «كماء» في موضع المفعول الثاني لقوله «واضرب»، أي (وصير لهم مثل الحياة الدنيا)».

---

(١) ينظر: التسهيل ٧١، وشرح التسهيل ٢/ ٨٥.
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٨٥.
(٣) سورة الحج: من الآية ٧٣.
(٤) تعليق الفرائد ٤/ ١٥٨.
(٥) البحر المحيط ١/ ١٢٢.
(٦) وانظر: ارتشاف الضرب ٣/ ٦٣.
(٧) سورة الكهف: من الآية ٤٥.
(٨) البحر المحيط ٦/ ١٣٣.

تعدية «أرى» الحلمية إلى ثلاثة مفاعيل

يرى ابن مالك[1] أن «أرى» الحلمية تتعدى إلى ثلاثة مفعولات، كقوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾[2]، فالكاف في «يريكهم» في محل نصب مفعول أول، وضمير الغيبة في محل نصب مفعول ثان، و «قليلاً» مفعول ثالث.

وقد بنى هذا الحكم على أن العرب ألحقت «رأى» الحلمية بـ «رأى» العلمية فأدخلتها على المبتدأ والخبر، ونصبتهما مفعولين، ومنه قول الشاعر[3]:

يُــؤَرِّقُنِــيْ أَبُــو حَنَــش وَطَلْــقٌ ... وَعَمَّـــارٌ وَآوِنَـــةً أُثَـــالاَ
أَرَاهُـــمْ رِفْقَتِـــيْ حَتَّـــى إذَا مَـــا ... تَفَـــرَّى اللَّيْـــلُ وانْخَـــزَلَ انخِـــزَالاَ
إِذَا أَنَـــا كَـــالَّـــذِي أَجْـــرَى لِـــوِرْدٍ ... إِلَـــى آلٍ فَلَـــمْ يُـــدْرِكْ بِـــلاَلاَ

فنصب بها اسمين معرفتين هما ضمير الغيبة في «أراهم»، والثاني «رفقتي»،

---

(١) التسهيل ٧٤، وشرح التسهيل ٢/ ٨٣ ـ ٨٤، و ١٠٢.
(٢) سورة الأنفال: من الآية ٤٣.
(٣) قائله: عمرو بن أحمر الباهلي يرثي جماعة من قومه، ينظر: الكتاب ٢/ ٢٧٠، والخصائص ٢/ ٣٧٨، والحماسة البصرية ١/ ٢٦٣، والأمالي الشجرية ١/ ١٢٦، و ١٢٨، وشرح التسهيل ٢/ ٨٣، والعيني ٢/ ٤٢١.
«يُؤَرقني»: يسهرني بالليل، القاموس: «أرق» ٣/ ٢٠٨، «آوِنة»: جمع أوان، وهو الزمان، القاموس «أون» ٤/ ١٩٩، و «تَفَرَّى»: انشق، القاموس «فرا» ٤/ ٣٧٤، و «انخزَلَ»: تراجع تثاقلا، القاموس «خزل» ٣/ ٣٦٧، و «الورد»: الإشراف على الماء والإتيان إليه، القاموس «ورد»: ١/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥، و «آل»: سراب، القاموس «آل» ٣/ ٣٣١.

وهما مبتدأ وخبر في الأصل، كما يفعل بـ «رأى» بمعنى «علم»، وبمعنى «ظن».

فإذا ثبت إجراء «رأى» الحلمية مجرى «رأى» العلمية لزم من ذلك تعديتها إلى ثلاثة بهمزة النقل، مع مساعدة الاستعمال[1].

وبعد البحث لم أجد ـ فيما وقفت عليه ـ من تحدث صراحة عن تعدية «أرى» الحلمية إلى ثلاثة مفاعيل، إنما وجدت من أعرب قوله تعالى: ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ﴾[2] يعرب «قليلاً» حالاً، كالزمخشري[3]، وأبي السعود[4]، فدل على أنهم يرون أن «أرى» الحلمية لا تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل.

أما أبو حيان فإنه لا يرى ما رآه ابن مالك من تعدية «أرى» الحلمية إلى ثلاثة مفاعيل مستدلاً على بطلان رأي ابن مالك بجواز حذف المفعول الثالث معها، وهو مما لا يجوز حذفه مع الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل. قال ـ رحمه الله ـ[5]: «وزعم بعض النحويين أن «أرى» الحلمية تتعدى إلى ثلاثة، كـ «أعلم»، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ﴾، فانتصاب «قليلاً» عنده على أنه مفعول ثالث، وجواز حذف هذا المنصوب اقتصاراً[6] يبطل هذا المذهب، تقول: (رأيت زيداً في النوم)، و (أراني الله زيداً في النوم)».

فحذف المفعول الثالث اقتصاراً لا يجوز؛ لأنه خبر في الأصل.

ويعرب هذا المفعول الثالث حالاً، كما في كتابه «ارتشاف الضرب»[7]. وأما

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ١٠٢.
(٢) سورة الأنفال: من الآية ٤٣.
(٣) ينظر: الكشاف ٢/ ١٦١.
(٤) ينظر: تفسير أبي السعود ٤/ ٢٥.
(٥) البحر المحيط ٤/ ٥٠٢.
(٦) اقتصاراً: أي الحذف دون دليل، واختصاراً: الحذف بدليل، ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ٧٤، ١٨٨.
(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ٨٤.

في كتابه «التذييل والتكميل» فقد نقل كلام ابن مالك في شرح التسهيل، ثم أثنى عليه بأنه «شافٍ وافٍ»[1].

وإذا علمنا أن تأليف البحر المحيط كان بعد تأليف «التذييل والتكميل» بدليل كثرة الإحالة على التذييل في البحر تبين أن رأي أبي حيان في هذه المسألة هو عدم جواز تعدية «أرى» الحلمية إلى ثلاثة مفاعيل.

والذي اختاره أنه لا يجوز تعدية «أرى» الحلمية إلى ثلاثة مفاعيل، وذلك لأن النحويين أجمعوا[2] على أنه لا يجوز حذف أحد المفعولين «الثاني والثالث» اقتصاراً في باب أفعال القلوب، وذلك لأن أصلهما المبتدأ والخبر.

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٢/ ١١٠ أ.

(٢) ينظر: التصريح ١/ ٢٦٠.

التعليق في باب «أعلم» و «أرى»

من أحكام «ظن» وأخواتها «التعليق»، وهو[1] «إبطال العمل لفظاً لا محلاً لمجيء ما له صدر الكلام بعده». والمعلقات كثيرة، منها:

ـ لام الابتداء، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾[2].

ـ ولام القسم، كقول الشاعر[3]:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... إِنَّ المَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا

ـ و «ما» النافية، نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾[4].

ـ و «لا»، و «إن» النافيتين في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر، نحو «علمت

---

(١) ينظر: أوضح المسالك ٢/ ٦٠ ـ ٦٢، والتصريح ١/ ٢٥٤ ـ ٢٥٦.

(٢) سورة البقرة: من الآية ١٠٢.

(٣) قائله: لبيد بن ربيعة العامري، ينظر: ديوانه ١٧١، والكتاب ٣/ ١١٠، وشرح القصائد العشر ١٧٩، وشرح التسهيل ٢/ ٨٨، والمساعد ١/ ٣٦٨، والعيني ٢/ ٤٠٥، والتصريح ١/ ٢٥٤، والهمع ١/ ١٥٤، والخزانة ٤/ ١٣.

«لا تطيش سهامها»: لا تعدل عن الرمية وتجوزها، فلا تخطىء من حضر أجله. القاموس «طاش»: ٢/ ٢٧٧.

ورواية الديوان، وشرح القصائد العشر:

«صَادَفْنَ مِنْهَا غِرَّةً فَأَصَبْنَهَا ... .»

(٤) سورة الأنبياء: الآية ٦٥.

والله لا زيد في الدار ولا عمرو»، ونحو «علمت إن زيد قائم».

ـ والاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾[1].

أما مجيء التعليق في باب «أعلم» و «أرى»، أي المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل فمختلف فيه:

ذهب ابن مالك[2]، والرضي[3]، والمرادي[4]، وابن هشام[5]، وابن عقيل[6]، والدماميني[7]، والشيخ خالد الأزهري[8]، والأشموني[9] إلى جواز ذلك، نحو «أعلمت زيداً لعمرو قائم».

وهو ظاهر كلام سيبويه؛ لأنه لما ذكر المعلقات مثل لهن، فقال[10]: «ونظير «إن» مكسورة إذا لحقتها اللام قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾[11]، وقال أيضاً[12]: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[13] فـ «إنكم» ههنا بمنزلة «أيهم» إذا قلت (ينبئهم أيهم أفضل)».

---

(١) سورة الكهف: من الآية ١٢.
(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ١٠٣.
(٣) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٢٨٥.
(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٣٩٥.
(٥) ينظر: أوضح المسالك ٢/ ٨.
(٦) ينظر: المساعد ١/ ٤٥٣.
(٧) ينظر: تعليق الفرائد٤/ ٢١١.
(٨) ينظر: التصريح ١/ ٢٦٦.
(٩) ينظر: شرح الالفية ٢/ ٣٦.
(١٠) الكتاب ٣/ ١٤٨.
(١١) سورة الصافات: الآية ١٥٨.
(١٢) الكتاب ٣/ ١٤٨.
(١٣) سورة سبأ: الآية ٧.

كما أعرب مكي القيسي[1]، وابن عطية[2]، وأبو البركات الأنباري[3]، والعكبري[4] قوله: ﴿مَا الْحَاقَّةُ . وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ﴾[5]، على جواز التعليق في هذا الباب، فـ «ما» الثانية مبتدأ، و «أدراك» الخبر، و «ما» الثالثة مبتدأ، و «الحاقة» خبره، والجملة في موضع نصب بـ «أدراك».

وقد استدل من يرى الجواز بما يلي:

قوله تعالى: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[6]، فجملة «إنكم لفي خلق جديد» في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني والثالث لـ «ينبىء»، وقد علق الفعل عنها باللام، ولذلك كسرت «إن».

وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾[7]، حيث علق الفعل «أدراك» عن المفعول الثاني بـ «ما».

ومن التعليق كذلك قول الشاعر[8]:

حَذَارِ فَقَدْ نُبِّئْتُ إِنَّكَ لَلَّذِيْ ... سَتُجْزَى بِمَا تَسْعَى فَتَسْعَدَ أَوْ تَشْقَى

حيث عدى الفعل «نُبئت» إلى الضمير المتصل الواقع نائب فاعل، وعلقه عن العمل في الثاني والثالث باللام الواقعة في خبر «إن».

---

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٥٣.
(٢) ينظر: المحرر الوجيز ١٦/ ٩٣.
(٣) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٥٦.
(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢٣٦.
(٥) سورة الحاقة: الآيتان ٢، و ٣.
(٦) سورة سبأ: الآية ٧.
(٧) سورة الانفطار: الآية ١٧.
(٨) لم أقف على قائله، ينظر: شرح التسهيل ٢/ ١٠٣، والبحر المحيط ٧/ ٢٥٩، وأوضح المسالك ٢/ ٨١، والمساعد ١/ ٣٨٢، والتصريح ١/ ٢٦٦، والعيني ٢/ ٤٤٧، وهمع الهوامع ١/ ١٥٨، والدرر اللوامع ١/ ١٤٠.

وذهب قوم[1]، منهم أبو علي الشلوبين[2]، وابن أبي الربيع[3]، وابن جمعة الموصلي[4] إلى منع التعليق مطلقاً في باب «أعلم» و «أرى».

وعزي[5] هذا المذهب إلى أكثر النحويين:

وخص الجزولي[6] المنع بالمبني للفاعل، وأجازه في المبني للمفعول.

قالوا[7]: لأنه لما عمل في الأول أنس بالعمل، فضعف التعليق، فتقول «أعلمت زيداً عمراً شاخصاً»، ولا يجوز «أعلمت زيداً لعمروٌ شاخص».

وما استدل به على جواز ذلك، كقوله تعالى: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ...﴾[8] فمحمول على أن «ينبئكم» ليست المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، والآية بمنزلة قوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾[9]، فقوله تعالى: ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ جملة تفسر الموعود به، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ تفسير للمنبأ به.

أما أبو حيان فيختار جواز التعليق في باب «أعلم» و «أرى»، قال ـ رحمه الله ـ عند قوله تعالى: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[10]: «ويحتمل أن يكون «إنكم لفي خلق جديد» معمولاً لـ «ينبئكم»

---

(1) ينظر: البسيط ١/ ٤٥٥، وهمع الهوامع ١/ ١٥٨.

(2) ينظر: التوطئة ٢٠٧.

(3) ينظر: البسيط ١/ ٤٥٦، والملخص في ضبط قوانين العربية ١/ ٣٦٣.

(4) ينظر: شرح ألفية ابن معط ١/ ٥٢٠.

(5) ينظر: الملخص في ضبط قوانين العربية ١/ ٣٦٣، والبسيط ١/ ٤٥٥ ـ ٤٥٦، وارتشاف الضرب ٣/ ٨٥، ومنهج السالك لأبي حيان ١٠٠، وهمع الهوامع ١/ ١٥٨.

(6) ينظر: المقدمة الجزولية ٨٣.

(7) ينظر: البسيط ١/ ٤٥٥، والملخص في ضبط قوانين العربية ١/ ٣٦٣.

(8) سورة سبأ: الآية ٧.

(9) سورة المائدة: الآية ٩.

(10) البحر المحيط ٧/ ٢٥٩.

و «ينبئكم» (معلق)[1]، ولولا اللام في خبر«إن» لكانت مفتوحة، فالجملة سدت مسد المفعولين، والجملة الشرطية على هذا التقدير اعتراض، وقد منع قوم التعليق في باب «أعلم»، والصحيح جوازه، قال الشاعر:

حَـذَارِ فَقَـدْ نُبِّئْـتُ إِنَّـكَ لَلَّـذِيْ   سَتُجْزَى بِمَا تَسْعَى فَتَسْعَدَ أَوْ تَشْقَى».

وعلل جوازه في موضع آخر بأنه مسموع من كلام العرب[2].

ولذا فقد أعرب على ما اختاره الآيات التالية كما يلي:

أولاً: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾[3]، قال ـ رحمه الله تعالى ـ «و (إن)» نافية، و «أدري» معلقة، والجملة الاستفهامية في موضع نصب بـ «أدري)»[4].

ثانياً: قوله تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾[5]، قال ـ رحمه الله ـ : «و (على من) متعلق بـ «تنزل»، والجملة المتضمنة معنى الاستفهام في موضع نصب لـ «أنبئكم»؛ لأنه معلق (له)[6]، بمعنى (أعلمكم)...»[7].

ثالثاً: قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾[8]، قال ـ رحمه الله ـ: «و (ما) مبتدأ، والحاقة خبر، والجملة في موضع نصب بـ «أدراك»، و «أدراك» معلقة»[9].

---

(١) هكذا في المخطوط ٩/ ٦٤ أ، وفي المطبوع «متعلق».
(٢) البحر المحيط ٧/ ٥٠٤.
(٣) سورة الأنبياء: الآية ١٠٩.
(٤) البحر المحيط ٦/ ٣٤٤.
(٥) سورة الشعراء: الآية ٢٢١.
(٦) هكذا في المخطوط ٧/ ١٧١ أ، وهي ساقطة من المطبوع.
(٧) البحر المحيط ٧/ ٤٨.
(٨) سورة الحاقة: الآية ٣.
(٩) البحر المحيط ٨/ ٣٢٠ ـ ٣٢١، وانظر: التذييل والتكميل ٢/ ١٠٩ أ ـ ١١٠ أ.

ولهذه الآيات القرآنية، والشاهد الشعري أرى جواز التعليق في باب «أعلم» و «أرى»، فالسماع قد جاء به، ولا حاجة إلى رد ذلك أو تأويله بتأويلات بعيدة، كما قيل في قوله تعالى: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[1].

---

(١) سورة سبأ: الآية ٧.

إعمال القول النصب للمفرد المراد به مجرد اللفظ

يحكى بالقول وما تصرف منه الجمل نحو قوله: ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا أَءِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[1]، وحكاية الجملة بالماضي، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾[2]. وحكايتها بالمضارع، كقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا﴾[3]. وحكايتها بالأمر، كقوله: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾[4]. وحكايتها باسم الفاعل، كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[5]. وحكايتها باسم المفعول، كقول الشاعر[6]:

تَـوَاصَـوْا بِحُكْـمِ الجُـوْدِ حَتَّـى عَبِيْـدُهُـمْ ... مَقُـولٌ لَـدَيْهِـمْ لاَ زَكَـا مَـالُ ذِيْ بُخْـلِ

وأما نصب القول المفرد، فأنواع:

أحدها: أن يكون المفرد مؤدياً معنى الجملة نحو: قلت حديثاً وشعراً وخطبة، ونصبه على

---

(١) سورة الرعد: من الآية ٥.

(٢) سورة البقرة: من الآية ٢٨٥.

(٣) سورة الحشر: من الآية ١٠.

(٤) سورة الفلق: الآية ١.

(٥) سورة الأحزاب: من الآية ١٨.

(٦) لم أقف على قائله. ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٩٤، والمساعد ١/ ٣٧٥،وشفاء العليل ١/ ٤٠٤، وتعليق الفرائد ـ ما لم يطبع منه ـ ٢/ ١٢٧٩.

«زكا»: من الزكاة وهي الزيادة والنماء، القاموس (زكا) ٤/ ٣٣٩.

المفعـول بـه؛ لأنه بمعنى الجملة، وكذا الجملـة إذا حكيت بعد قول في موضع المفعول به.

الثاني: أن يكون نحو: قلت قولاً.

الثالث: أن يكون صفة له نحو: قلت حقاً.

وهذه الأنواع مع ما قبلهما من أنه يحكى بالقول وما تصرف منه الجمل لا أعلم فيه خلافاً ـ حسب ما وقفت عليه ـ بين النحويين[1].

الرابع: أن يكون المفرد مراداً به مجرد اللفظ، فلا يكون بمعنى الجملة نحو: قلت زيداً.

وقد اختلف النحويون في نصب القول هذا النوع، فأجازه الزجاجي[2] والـزمخشـري[3] وابـن عطيـة[4] وابـن خـروف[5] وابـن مـالـك[6] والـرضـي[7] والمرادي[8].

---

(١) ينظر: الجمل ٣٢٦ ـ ٣٢٧، وشرح التسهيل ٣/ ٩٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٦٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٦٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٢١١، وشرح الكافية ٢/ ٢٨٨، والملخص في ضبط قوانين العربية ١/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥، والبحر المحيط ٢/ ٤٥٥، ٣/ ٩٤، ١٠٧، ٦/ ٢٩٧، وارتشاف الضرب ٣/ ٨٠ ـ ٨٣، وهمع الهوامع ١/ ١٥٧.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٦/ ٣٢٤، وارتشاف الضرب ٣/ ٨١. وقد جاء في المطبوع (الزجاج)، وهو تصحيف عن الزجاجي، الهمع ١/ ١٥٧.

(٣) ينظر: الكشاف ٢/ ٥٧٦ ـ ٥٧٧، والبحر المحيط ٦/ ٣٢٤، وارتشاف الضرب ٣/ ٨١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/ ٣٩٢، والهمع ١/ ١٥٧.

(٤) المحرر الوجيز ١١/ ١٤٤.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٦/ ٣٢٤، وارتشاف الضرب ٣/ ٨١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/ ٣٩٢، الهمع ١/ ١٥٧.

(٦) ينظـر: شـرح التسهيـل ٣/ ٩٤، والبحـر المحيـط ٦/ ٣٢٤، وارتشـاف الضـرب ٣/ ٨١، وتـوضيـح المقاصد والمسالك ١/ ٣٩٢، وهمع الهوامع ١/ ١٥٧.

(٧) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٢٨٨.

(٨) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٣٩١.

وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿قَالُواْ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ﴾[1]، فلو كان يُقال مبنياً للمعلوم، لنصب (إبراهيم)، فكان يقال: يقول له الناس إبراهيم، فلما بنى للمجهول، صار إبراهيم نائباً عن الفاعل في الآية.

وعللوا لجواز ذلك بأنه ورد بعد القول لفظ المقول، كما أن الجملة كذلك، فصار معمولاً له[2].

وذهب جماعة من النحويين والمعربين إلى عدم جواز ذلك، منهم الزجاج[3] وأبو جعفر النحاس[4] ومكي القيسي[5] والأنباري[6] والعكبري[7] وابن عصفور[8]. قالوا: لأن المفردات الواقعة بعد القول إنما تحكى من كلام المتكلم بها، وباطل أن يتكلم بالمفردات من غير أن يلفظ بها في جملة، فإذا ثبت أنها منقطعات من جمل، فينبغي أن تعامل معاملة الجمل، فلا بد أن يكون عامله مضمراً؛ إذ المفرد لا يمكن أن يتكلم به وحده فتحكيه كما تحكي الجملة[9].

وقالوا[10]: إن (إبراهيم) في الآية السابقة إما أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هو إبراهيم أو هذا إبراهيم، وقيل (إبراهيم) مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: إبراهيم فاعل ذلك. وقيل هو منادى مبني على الضم؛ لأنه مفرد وأداة

---

(١) ينظر: سورة الأنبياء: من الآية ٦٠.
(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٦٢.
(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٩٦.
(٤) ينظر: إعراب القرآن ٣/ ٧٣ ـ ٧٤.
(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٨٠.
(٦) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٦٢.
(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٩٢١.
(٨) ينظر: شرح الجمل ٢/ ٤٦٢ ـ ٤٦٣.
(٩) ينظر: الحاشية السابقة.
(١٠) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٩٦، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٧٣ ـ ٧٤، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٨٠، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٦٢، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٩٢١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٦٣.

النداء محذوفة، والتقدير: يا إبراهيم، وتكون الجملة محكية بالقول، و (له) جار ومجرور في محل رفع نائب فاعل.

قالوا: ومثله قول امرىء القيس[(١)]:

إِذَا ذُقْتَ فَاهَا قُلْتَ طَعْمُ مَدَامَةٍ مُعَتَّقَةٍ مِمَّا تَجِيءُ بِهِ التُّجُرْ

يروى بضم (طعمُ)، أي طعمه طعم مدامة. ويروى بالنصب على تقدير: ذقت طعمَ مدامة، وتكون هذه الجملة محكية بالقول[(٢)].

أما أبو حيان، فيختار في البحرالمحيط عدم جواز ذلك، فعند قوله تعالى: ﴿قَالُواْ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ﴾[(٣)] حكى قول ابن عطية والزمخشري اللذين يريان جواز ذلك. ثم حكى مذهب الفريقين المانعين والمجيزين قائلاً: «وهو مختلف في إجازته، فذهب الزجاجي والزمخشري وابن خروف وابن مالك إلى تجويز نصب القول للمفرد مما لا يكون مقتطعاً من جملة، نحو قوله:

* إِذَا ذُقْتَ فَاهَا قُلْتَ طَعْمُ مَدَامَةٍ *

ولا مفرداً معناه من معنى الجملة نحو: قلت خطبة، ولا مصدراً نحو: قلت قولاً، ولا صفة له نحو: قلت حقاً، بل لمجرد اللفظ، نحو: قلت زيداً. ومن النحويين من منع ذلك وهو الصحيح؛ إذ لا يحفظ من لسانهم قال: فلان زيداً، ولا قال: ضرب، ولا قال: ليت، وإنما وقع في كلام العرب لحكاية الجمل»[(٤)].

---

(١) ينظر: ديوانه ١١٠، والمخصص ١٢/ ٢٦١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٦٣، وارتشاف الضرب ٣/ ٨١، ولسان العرب (تجر) ٤/ ٨٩، وهمع الهوامع ١/ ١٥٧، والدرر ١/ ١٣٨.
«مُعَتَّقه»: من العتيق وهو القديم، وكلّما قدمت كان أرقّ وأذكى لرائحتها، القاموس (عتِق) ٣/ ٢٦١ ـ ٢٦٢.
«التُّجُرْ»: جمع تاجر، والمقصود به ههنا تاجر الخمر. القاموس (تجر) ١/ ٣٧٩.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٦٣.

(٣) سورة الأنبياء: من الآية ٦٠.

(٤) البحر المحيط ٦/ ٣٢٤.

وهذا الاختيار هو اختياره في كتابيه ارتشاف الضرب[1] والنكت الحسان[2].

أما في كتابه التذييل والتكميل، فقد مال إلى رأي ابن مالك ومن قبله، حيث قال بعد حكاية الخلاف في هذه المسألة: «ولا يبعد أن الذي اختاره المصنف هو الحق، والآية الشريفة حجة له. ولا يخفي ضعف القول بأن (إبراهيم) خبر مبتدأ محذوف أو منادى؛ إذ لا معنى لذلك»[3]. فظاهر هذا الكلام يخالف ما اختاره في البحر المحيط وكتابيه ارتشاف الضرب والنكت الحسان.

والذي أراه أن رأي أبي حيان في هذه المسألة المنع لأمور:

أحدها: صراحة اختياره في البحر المحيط، حيث قال: «والصحيح»، يقابله ما قال في التذييل: «ولا يبعد».

الثاني: كون هذا الاختيار في كتبه الثلاثة البحر المحيط وارتشاف الضرب والنكت الحسان يقابلها التذييل والتكميل فقط.

الثالث: ما ذكرته سابقاً من أن تأليف البحر المحيط كان بعد التذييل والتكميل، بدليل كثرة الإحالة فيه على التذييل والتكميل.

والذي أراه في هذه المسألة أنه يجوز إعمال القول النصب للمفرد المراد به مجرد اللفظ؛ لمجيئه في القرآن الكريم، كما هو ظاهر قوله تعالى: ﴿قَالُواْ سَمِعۡنَا فَتًى يَذۡكُرُهُمۡ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبۡرَٰهِيمُ﴾[4]، ولسلامته من دعوى الحذف اللازم في التقادير السابقة، ثم هو شامل لكل استعمال يستعمل فيه هذا اللفظ في جميع التراكيب المقدرة.

ثم ما المانع من أن يتلفظ المتكلم بلفظ مفرد مفيد.

---

(١) ٣/ ٨١.
(٢) ص ١٦٤.
(٣) ٢/ ١٠٥ ب.
(٤) سورة الأنبياء: من الآية ٦٠.

مجيء (ارتد) من أخوات كان

يعد بعض[1] النحويين، ومنهم: ابن مالك[2] والجامي[3] والسيوطي[4] والأشموني[5] (ارتد) من أخوات (كان)، بمعنى (صار)، قالوا: لأنه مطاوع (رد) بمعنى (صير)، كقوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾[6]، وقول الشاعر[7]:

فَــرَدَّ شُعُــورَهُــنَّ السُّــودَ بِيْضــاً ... وَرَدَّ وُجُــوهَهُــنَّ البِيْــضَ سُــوْدَا

قالوا: ومن مجيئها عاملة عمل (كان) قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾[8].

---

(١) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٢٩٠.

(٢) ينظر: التسهيل ٥٣، وشرح التسهيل ١/ ٣٤٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٩١.

(٣) ينظر: الفوائد الضيائية ٢/ ٢٩١.

(٤) ينظر: همع الهوامع ١/ ١١٢.

(٥) ينظر: شرح الألفية ١/ ٢٤٠.

(٦) سورة البقرة: من الآية ١٠٩.

(٧) ينسب هذا البيت لعبد الله بن الزبير، ينظر: شعر عبد الله بن الزبير ١٤٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/ ٩٤١، والعيني ٢/ ٤١٧، كما نسب أيضاً إلى الكميت بن معروف، ينظر: الأمالي ٣/ ١١٥، كما نسب أيضاً إلى أيمن بن خريم، ينظر: المنازل والديار ٤٦٩، ونسب أيضاً إلى فضالة بن شريك، ينظر: معجم الشعراء ٣٠٩. وقد جاء دون نسبة في شرح التسهيل ١/ ٣٤٧، وشفاء العليل ١/ ٣١٢، ولسان العرب (سمد) ٣/ ٢١٩.

(٨) سورة يوسف: من الآية ٩٦.

وقد ذهب جماعة من المعربين كالنحاس[١] ومكي بن أبي طالب[٢] والعكبري[٣] إلى أن (بصيراً) في هذه الآية حال.

أما أبو حيان[٤]، فيرى أنها ليست من أخوات (كان)، لذلك أعرب (بصيراً) حالاً، لكنه خالف هذا الرأي، حيث عدها ـ أي ارتد ـ في كتابه النكت الحسان[٥] من أخوات (كان).

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٣٤٥.
(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٩٤.
(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٤٥.
(٤) ينظر: البحر المحيط ٥/ ٣٤٦.
(٥) ص ٦٧.

مجيء (فتأ) تامة

من أخوات كان (فتىء)، ويشترط لعملها أن تكون مسبوقة بنفي أو نهي أو دعاء، وفيها لغات، منها: فَتَأَ يَفتَأْ، كمنع يمنع. ويرى ابن مالك[1] أن (فتأ) في هذه اللغة تأتي تامة بمعنى سكَّن وأطفأ، وعزا ذلك إلى الفراء في كتابه جمع اللغات المشكلة[2]، كما عزا ذلك إلى الفراء ابنُ القطاع[3]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[4].

وتبع ابن مالك في رأيه هذا الفيروزأبادي[5] والدماميني[6] والصبان[7]. وذهب الرضي[8] إلى أن (فتأ) لا تكون إلا ناقصة.

---

(١) ينظر: التسهيل ٥٣، وشرح التسهيل ١/ ٣٤٣.

(٢) لم أقف عليه بعد البحث. وانظر: القاموس المحيط ١/ ٢٣.

(٣) ينظر: الأفعال ٢/ ٤٨٢.

(٤) سورة يوسف: من الآية ٨٥.

(٥) ينظر: القاموس المحيط ١/ ٢٣.

(٦) ينظر: تعليق الفرائد ٣/ ١٨١ ـ ١٨٣.

(٧) ينظر: حاشية الصبان على الأشموني ١/ ٢٢٧.
والصبان: أبو العرفان محمد بن علي الصبان المصري الشافعي الحنفي، أخذ علوماً كثيرة، منها: اللغة والنحووالأدب وغيرها، توفي بالقاهرة سنة ١٢٠٦ هـ. له: حاشية على شرح الألفية للأشموني، إسعاف الراغبين في سيرة المصطفى وأهل بيته الطاهرين وغيرها.
ينظر: عجائب الآثار ٢/ ٢٢٧ ـ ٢٣٣، هدية العارفين ٢/ ٣٤٩، معجم المؤلفين ١١/ ١٧ ـ ١٨.

(٨) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٢٩٢.

أما أبو حيان[1]، فقد رمى ابن مالك بالوهم وغلطه فيما ذكر واتهمه بالتصحيف، حيث ذكر أن (فَثَا) بالثاء هي التي بمعنى سكن وأطفأ، كما ذكر ذلك أصحاب المعاجم[2]، فقد صحف الثاء بثلاث بالتاء باثنتين، وشرح (فَتَا) بسكن وأطفأ، وقد ذكر في كتابه التذييل والتكميل[3] أنه كشف وفتش في الصحاح والمحكم، فلم يجد أحدهما ذكر (فتأ) تكون تامة بمعنى سكن أو كسر أو أطفأ، وإنما ذكروا ذلك في مادة (فثأ).

وقد أتى بعد أبي حيان من غلطه في اعتراضه على ابن مالك، واتهمه أبو عبد الله الفاسي[4] بأن هذا من تحاملاته على ابن مالك المنبئة عن قصوره، فقد نقل الفيروزأبادي في القاموس المحيط[5] في مادة (فتأ) عن ابن مالك في كتابه اللغات المشكلة، وعزاه للفراء بأنها بمعنى كسر وأطفأ، وحكم على ذلك بالصحة. كما قال الدماميني بعد حكاية اعتراض أبي حيان على ابن مالك[6]: «وليس بممتنع أن تكون المادتان قد توافقتا على هذا المعنى، وفي اللغة من ذلك كثير». ثم ذكر أنه يُنسب لابن مالك كتاب صغير سماه[7] ما اختلف إعجامه واتفق إفهامه، وفيه أن من ذلك (فتأ) و (فثأ).

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٥/ ٣٢٧.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة ١٥/ ١٥٠ ـ ١٥١، ولسان العرب ١/ ١٢٠، والتكملة والذيل والصلة ١/ ٣٧، والصحاح ١/ ٦٢، والقاموس المحيط ١/ ٢٣، وتاج العروس ١/ ٩٥، والأفعال لابن القوطية ١٤٦.

(٣) ٢/ ١٢٤ ب (نسخة الأسكوريال).

(٤) ينظر: تاج العروس ١/ ٩٥.
والفاسي هو أبو عبد الله محمد بن الطيب بن محمد بن محمد الفاسي المالكي، نزيل المدينة المنورة. علامة باللغة والأدب، شيخ الزبيدي صاحب تاج العروس، توفي سنة ١١٧٠ هـ. له: إضاءة الراموس، وفيض نشر الانشراح حاشية على الاقتراح للسيوطي.
ينظر: الإعلام ٦/ ١٧٧ ـ ١٧٨، ومعجم المؤلفين ١٠/ ١١١.

(٥) ينظر: ١/ ٢٣.

(٦) تعليق الفرائد ٣/ ١٨٢.

(٧) لم أقف عليه بعد البحث. وينظر: تعليق الفرائد ٣/ ١٨٢.

والذي أراه ما ذكره ابن مالك من أن (فَتَأَ) تكون تامة بمعنى سكن وأطفأ ولا اعتداد باعتراض أبي حيان عليه، فإن من حفظ حجة على من لم يحفظ، فما دام أن هذا ثابت عن العرب، وجب المصير إليه.

دلالة (كان) على الاستمرار

الأصل في (كان) أن تدل على حصول معنى ما دخلت عليه فيما مضى. وقد اختلف النحويون في دلالتها على الاستمرار، فذهب طائفة، منهم: السيرافي[1] والزمخشري[2] وابن مالك[3] وابن عقيل[4] والسيوطي[5] إلى أنها تدل على الاستمرار، وأن هذا الاستمرار مفهوم من دلالتها هي عليه، وهذا يقع كثيراً في صفات الله عزَّ وجل، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[6]، وقوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرًا﴾[7]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾[8]، فصفات الله عزَّ وجل ثابتة في الماضي والحاضر والمستقبل. وكقول الشاعر[9]:

وَكُنْتُ امْرَءاً لاَ أَسْمَعُ الدَّهْرَ سُبَّةً أُسَبُّ بِهَا إِلاَّ كَشَفْتُ غِطَاءَهَا

---

(١) ينظر: شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٦٤.

(٢) ينظر: الكشاف ١/ ٤٥٤، والبحر المحيط ٣/ ٢٨.

(٣) ينظر: التسهيل ٥٥، وشرح التسهيل ١/ ٣٦٠.

(٤) ينظر: المساعد ١/ ٢٦٧.

(٥) ينظر: همع الهوامع ١/ ١٥٠.

(٦) جاءت في القرآن في مواضع كثيرة، منها: سورة النساء: من الآية ٩٦.

(٧) سورة الأحزاب: من الآية ٢٧، سورة الفتح: من الآية ٢١.

(٨) سورة النساء: من الآية ٥٨.

(٩) قائله قيس بن الخطيم. انظر: ديوانه ٢٣، وشرح التسهيل ١/ ٣٦٠، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٨١، والمساعد ١/ ٢٦٧.

وذهب طائفة آخرون، منهم: ابن عصفور[1] والرضي[2] والدماميني[3] إلى أنها لا تدل على الاستمرار بنفسها، بل إذا ورد معنى الاستمرار، فهو مستفاد من القرينة الدالة عليه، فالاستمرار في الآيات السابقة ليس مستفاداً من (كان)، بل من قرينة وجوب كون الله سميعاً بصيراً مثلاً؛ لأن معنى (كان) الدلالة على الخبر في الماضي، فلا يتعدى زمانها إلى الحال[4].

أما أبو حيان، فقد اختار أنها لا تدل على الاستمرار بنفسها، حيث قال عند قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[5]: [6] «وكون (كان) تدل على الدوام ومرادفه (لم يزل) [قولٌ مرجوح][7]، بل الأصح أنها كسائر الأفعال تدل على الانقطاع، ثم قد تستعمل حيث لا يراد الانقطاع»[8]. لكنه خالف هذا الاختيار في البحر المحيط، حيث نجده يقول عنها في مواضع بأنها تستعمل كثيراً بمعنى (لم يزل)[9]، وفي مواضع بأنها تدل على الديمومة[10].

وتبعه في اختياره الأول المرادي[11].

---

(١) ينظر: شرح الجمل ١/ ٣٨١.
(٢) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٢٩٣.
(٣) ينظر: تعليق الفرائد ٣/ ٢٢٠.
(٤) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٢٩٣، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٦٤، والتذييل والتكميل ٢/ ١١ ب.
(٥) سورة آل عمران: من الآية ١١٠.
(٦) البحر المحيط ٣/ ٢٨.
(٧) هكذا في المخطوط ٣/ ١١٤ أ، وفي المطبوع (قولاً مرجوحاً)، وهو خطأ.
(٨) ورجح هذا أيضاً في التذييل والتكميل ٢/ ١١ أ، وانظر: الارتشاف ٢/ ٩٥.
(٩) انظر: البحر المحيط ٣/ ٢٠٩، ٢٩٦، ٦/ ١٨٧.
(١٠) ينظر: البحر المحيط ٣/ ١٥٩، ٧/ ٤٩٠.
(١١) ينظر: شرح التسهيل ٦٢ ب.

نوع (ليس)

ذهب سيبويه[1] والمبرد[2] والصميري[3] وابن جني[4] وابن بابشاذ[5] والزمخشري[6] وابن الخشاب[7] والحيدرة اليمني[8] وابن يعيش[9] وابن الحاجب[10] وابن عصفور[11] والرضي[12] وابن أبي الربيع[13] وابن جمعة

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٤٥، ٢/ ٣٧.

(٢) ينظر: المقتضب ٤/ ٨٧، ١٩٠.

(٣) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/ ١٧٥.

(٤) ينظر: اللمع ٨٥.

(٥) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٥٠.

(٦) ينظر: المفصل ١/ ٢٦٨ ـ ٢٦٩.

(٧) ينظر: المرتجل ١٢٦.

هو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب النحوي، قرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي وغيره. وسمع الحديث من أبي الغنائم، ولم يزل يقرأ حتى علا على أقرانه، تخرج به جماعة كأبي سعد السمعاني وأبي أحمد بن سكينة، توفي سنة ٥٦٧ هـ. له: المرتجل في شرح الجمل، وشرح اللمع لابن جني، والرد على ابن بابشاذ في شرح الجمل وغيرها.

ينظر: وفيات الأعيان ٣/ ١٠٢ ـ ١٠٤، ومعجم الأدباء ١٢/ ٤٧ ـ٥٣، وإنباه الرواة ٢/ ٩٩ ـ ١٠٣، وبغية الوعاة ٢/ ٢٩ ـ ٣١.

(٨) ينظر: كشف المشكل ١/ ٣٢٣.

(٩) ينظر: شرح المفصل ٧/ ١١١ ـ ١١٢.

(١٠) ينظر: الكافية ٢٠٦.

(١١) ينظر: شرح الجمل ١/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩.

(١٢) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٢٩٦.

(١٣) ينظر: الملخص في ضبط قوانين العربية ١/ ٢١٠.

الموصلي[1] وابن هشام[2] إلى أنها فعل لا يتصرف، وعُزي هذا المذهب إلى الأكثرين[3]، كما عُزي إلى البصريين[4].

واستدلوا[5] على ذلك بما يلي:

١ ـ اتصال الضمير المرفوع به، ولا يتصل إلا بفعل، كقولك: لست ولسنا ولستم ولستنّ ولستما وما أشبه ذلك، فهو كقولك: ضربت وضربنا وضربتم وضربتنّ وضربتما وما أشبه ذلك. أما الحرف فيتصل به ضمير النصب والجرّ، كقولك: إنه وإنك، وبه وبك.

٢ ـ انستار المضمر الفاعل فيه، كقولك: زيد ليس ذاهباً، وعبد الله ليس راكباً.

٣ ـ أن آخرها مفتوح كما في أواخر الأفعال الماضية.

٤ ـ أنها تلحقها تاء التأنيث ساكنة وصلاً ووقفاً، نحو: ليست هند قائمة، كما تقول: كانت هند قائمة، فلما وجد فيها ما لا يكون إلا في الأفعال، دل على أنها فعل.

٥ ـ تفسيرها للفعل في مثل: أزيداً لست مثله، فزيداً منصوب بإضمار فعل دل عليه (ليس)، كأنه قال: أخالفت زيداً لست مثله، فلو لا أنها فعل، لما فسرت فعلاً.

وذهب أبو علي الفارسي[6] في أحد قوليه وابن شقير[7]

---

(١) ينظر: شرح ألفية ابن معط ٢/٨٥٧.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ١/٢٩٣.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٢/٢٩٦.

(٤) ينظر: اللامات ص ٧، وشرح اللمع للعكبري ٥٧/أ.

(٥) ينظر: المقتضب ٤/٨٧، ١٩٠، واللامات ٨، وشرح المقدمة المحسبة ٢/٣٥٠، وشرح اللمع للعكبري ٥٧/أ، والتبيين ٣٠٨ ـ ٣٠٩، والمرتجل ١٢٦، وشرح المفصل ٧/١١١ـ ١١٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٧٩، وشرح الكافية ٢/٢٩٦.

(٦) ينظر: المسائل الحلبيات ٢١٠ ـ ٢٧٠، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ١٠، ورصف المباني ٣٦٨، والبحر المحيط ١/٣٣٨، والجنى الداني ٤٥٩، ومغني اللبيب ١/٢٩٣.

(٧) ينظر: البحر المحيط ١/٣٣٨، والجنى الداني ٤٥٩، ومغني اللبيب ١/٢٩٣.
وابن شقير هو: أبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرج بن شقير النحوي، بغدادي في طبقة ابن السراج. روى عنه أبو بكر بن شاذان، توفي سنة ٣١٧ هـ. له: مختصر في النحو، والمذكر =

وجماعة[1] إلى أنها حرف بمنزلة (ما). وقد نسب الزجاجي[2] القول بحرفية (ليس) إلى الفراء، وهو مخالف لما في كتابه معاني القرآن، حيث يقول[3]: «لأن (ليس) فعل يقبل المضمر، كقولك: لست ولسنا». ويقول[4]: «وربما اجترأت العرب على تغيير بعض اللغة إذا كان الفعل لا يناله قد، قالوا: لستم تريدون، ثم يقولون: ليس وليسوا سواء؛ لأنه فعل لا يتصرف».

كما نسب المرادي[5] وابن هشام[6] القول بحرفية (ليس) إلى ابن السراج، ولكن هذه النسبة مخالفة لما في كتابه الأصول في النحو، حيث قال[7]: «فأما (ليس)، فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل، قولك: لست كما تقول ضربت، ولستما كضربتما، ولسنا كضربنا، ولسن كضربن ولستنَّ كضربتنَّ، وليسوا كضربوا، وليست أمة الله ذاهبة، كقولك: ضربت أمة الله زيداً»[8].

وقد استدل بعض[9] من يرى حرفيتها بما يلي:

١ ـ أنه ليس على وزن شيء من الأفعال لسكون ثانيه.

٢ ـ أنه لم يجيء منها اسم فاعل ولا اسم مفعول ولا لفظ المستقبل، فلم يقُل: لايس ومليس ويليس، كما قيل: باع يبيع فهو بائع ومبيع.

٣ ـ أن الفعل موضوع لإثبات الحدث والزمان، و (ليس) لا تدل على واحدٍ منهما،

= والمؤنث، والمقصور والمدود. ينظر: بغية الوعاة ١/ ٣٠٢.

(١) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٢٩٣.

(٢) ينظر: اللامات ص ٧.

(٣) ٢/ ٤٣.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٣/ ٦٢.

(٥) الجنى الداني ٤٥٩.

(٦) مغني اللبيب ١/ ٢٩٣.

(٧) ١/ ٨٢ ـ ٨٣.

(٨) وانظر: ٢/ ٢٢٨ من الأصول.

(٩) ينظر: اللامات ٧ ـ ٨، والمسائل الحلبيات ٢١٠ ـ ٢٧٠، والتبيين ٣١٠ ـ ٣١١، وشرح اللمع للعكبري ٥٧ أ ـ ب، وشرح المفصل ٧/ ١١٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٧٨.

وإنما تنفيهما كـ (ما) النافية.

٤ ـ أن (ليس) لا يصح أن تكون صلة لـ (ما) المصدرية، كقولك: ما أحسن ما ليس زيد قائماً، ولو كانت فعلاً، لصح أن تكون صلةً لـ (ما).

٥ ـ أنها لا تدخل عليها (قد)، وهي من أدلة علامات الفعل.

وقد أجاب بعض[(١)] من يرى فعليتها عما استدل به من يرى حرفيتها بما يلي: أن كونها ليست على وزن الفعل في اللفظ، يحتمل أن تكون مخففة من (فَعِلَ)، فتكون في الأصل (لَيِسَ) نحو: صَيِدَ البعير[(٢)]، و (فَعِلَ) قد تخفف، فيقال (فَعْل)، كما أن من العرب من يفر من الضم والكسر إلى السكون تخفيفاً، فيقول في عَضُد عَضْد، وفي فَخِذ فَخْذ.

أما كونها لا تتصرف، فإنه قد وجد من الأَفعال ما هو بهذه الصورة، كفعل التعجب نحو: ما أحسن زيداً، وعسى ونعم وبئس، كما أنه لما نُفي بها، ضارعت حروف المعاني النافية، فمنعت من التصرف.

أما كون الفعل يدل على الحدث والزمان... فلا يُسلم بذلك مطلقاً، فإن من الأفعال ما يدل على النفي فقط مثل: أمسك عن الفعل وكف عنه، وترك وصام، فإن ذلك كله يدل على النفي، وهي أفعال بلا خلاف، ولو سُلِّم ذلك، فليست فعلاً حقيقيًّا، بل هي فعل لفظي يجري عليه حكم الحقيقي في العمل.

أما امتناع كونها صلة لـ (ما) المصدرية؛ فلأنها وضعت على النفي كالحرف، فلا يكون منها مصدر.

أما كونها لا تدخل عليها (قد) وهي من علامات الفعل، فإن (حبذا) وفعل التعجب لا تدخل عليها (قد) وهي أفعال.

---

(١) ينظر: اللامات ٨ ـ ١٠، والتبيين ٣١١ ـ ٣١٤، وشرح المفصل ٧/ ١١٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩.

(٢) داء يصيب الإبل فتسيل أنوفها، القاموس (صيد) ١/ ٣٠٩.

وقد اتخذ المالقي[1] مذهباً وسطاً في هذه المسألة، وهو أن (ليس) إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية، فهي حرف لا غير كـ (ما) النافية، كقول الشاعر[2]:

يَهدي كَتائِبَ خُضراً لَيسَ يَعْصِمُهَا ... إلاَّ ابتِدَارٌ إِلَى مَوْتٍ بِإِلْجَامِ

وإذا وجدت بشيء من خواص الأفعال، فهي فعل؛ لوجود خواص الأفعال فيها.

أما أبو حيان، فيختار أن (ليس) فعل ماضٍ لا حرف، حيث قال[3]: «(ليس) فعل ماضٍ خلافاً لأبي بكر بن شقير وللفارسي في أحد قوليه، إذ زعما أنها حرف نفي مثل (ما)». وتبعه في هذا تلميذه السمين الحلبي[4].

---

(١) رصف المباني ٣٦٩ ـ ٣٧٠.

(٢) قائله: النابغة الذبياني. ينظر: ديوانه ١٠٦، ورصف المباني ٣٦٩، والجنى الداني ٤٦٠.
«الكتائب»: جمع كتيبة وهي الجماعة من الجيش، القاموس (كتب) ١/ ١٢١.
«الابتدار»: من ابتدره، أي: عاجله. القاموس (بدر) ١/ ٣٦٩.
«الإلجام»: من ألجم الدابَّة، أي: ألبسها اللجام. القاموس (لجم) ٤/ ١٧٤.

(٣) البحر المحيط ١/ ٣٣٨.

(٤) الدر المصون ٢/ ٧٥.

معنى «كاد» في الإثبات والنفي

«كاد» من أفعال المقاربة، ترد مثبتة تارة، ومنفية تارة أخرى. فمن مجيئها مثبتة قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَـٰرِ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾[2].

ومن مجيئها منفية قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[6].

وقد اختُلف في دلالتها على النفي والإثبات:

فذهب قوم[7]، منهم الفراء[8]، وأبو عبيدة[9]، والمبرد[10]،

---

(١) سورة النور: من الآية ٤٣.

(٢) سورة النور من الآية ٣٥.

(٣) سورة البقرة: من الآية ٧١.

(٤) سورة إبراهيم: من الآية ١٧.

(٥) سورة الكهف: من الآية ٩٣.

(٦) سورة النور: من الآية ٤٠.

(٧) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٩٣، وشرح الكافية ٢/ ٣٠٦، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ٩٠٤، ومغني اللبيب ٢/ ٦٦١ ـ ٦٦٢.

(٨) ينظر: معاني القرآن ٢/ ٧١ ـ ٧٢، و ٢٥٥.

(٩) ينظر: مجاز القرآن ٢/ ٦٧.

(١٠) ينظر: المقتضب ٣/ ٧٥.

والزجاج[1]، والنحاس[2]، والزجاجي[3]، والزمخشري في موضعين[4]، والحيدرة اليمني[5]، وابن الحاجب[6]، وابن مالك[7]، والإسفراييني[8]، والرضي[9]، وابن جمعة الموصلي[10] والسمين الحلبي[11]، وابن هشام[12]، والدماميني[13]، والسيوطي[14] إلى أنها في الإثبات تدل على الإثبات، وفي النفي تدل على النفي، كسائر الأفعال.

وهذا المذهب هو المنقول[15] عن أكثر المفسرين، واختاره بعض المحدثين[16].

قالوا[17]: لأن الأصل في كل فعل أن يدل على ما وضع له، فإذا دخل عليه النفي نفى المعنى الثابت؛ و «كاد» فعل موضوع لإثبات المقاربة، فإذا دخله النفي نفى تلك المقاربة. فإذا قيل «كاد فلان يموت» فمقاربة الموت ثابتة، والموت لم

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ١٥٧، و ٤/ ٤٨.
(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٨١، والجامع لأحكام القرآن ١٢/ ٢٨٥.
(٣) ينظر: الجمل ٢٠١ ـ ٢٠٢.
(٤) ينظر: الكشاف ٢/ ٣٧١، و ٣/ ٦٩.
(٥) ينظر: كشف المشكل ١/ ٣٤٠.
(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٩٣ ـ ٩٥.
(٧) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٩٩ ـ ٤٠٠، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٦٧ ـ ٤٦٩.
(٨) ينظر: لباب الإعراب ٤٢٨.
(٩) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٣٠٦.
(١٠) ينظر: شرح ألفية ابن معط ٢/ ٩٠٥.
(١١) ينظر: الدر المصون ١/ ١٧٦ ـ ١٧٧، و ٧/ ٨١.
(١٢) ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٦٦٢ ـ ٦٦٣.
(١٣) ينظر: تعليق الفرائد ٣/ ٣٠٩.
(١٤) ينظر: همع الهوامع ١/ ١٣٢.
(١٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٩٧٣.
(١٦) هو الدكتور أحمد الحوفي، وذلك في موضوع بعنوان «معنى (كاد) في الإثبات والنفي» ضمن مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد ٣٣، ص ٥٨ ـ ٦٥.
(١٧) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٩٩، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٦٧ ـ ٤٦٨، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ٩٠٤.

يقع. وإذا قيل «لم يكد يموت» فمقاربة الموت منفية، ويلزم من نفي مقاربة الموت نفي وقوعه بزيادة مبالغة.

فقولنا «لم يكد يموت» أبلغ في إثبات الحياة من قولنا «لم يمت». ولذا قيل في قوله تعالى: ﴿يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ﴾[1]: «لا يسيغه، ولا يقارب إساغته».

وقيل في قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[2]: «لم يرها، ولم يقارب رؤيتها». فإثبات «كاد» إنما هو إثبات للمقاربة، ونفيها نفي للمقاربة، ويلزم من نفي المقاربة نفي الفعل كما سبق بيانه.

وذهب قوم[3]، منهم ثعلب[4]، والطبري[5]، وابن جني[6]، والزمخشري في موضع[7]، وابن عطية[8] إلى أنها في النفي إثبات، وفي الإثبات نفي، خلافاً لسائر الأفعال.

فإذا قيل[9] في الإثبات «كاد زيد يقوم»، أو «يكاد زيد يقوم» فالقيام غير حاصل، وأما في النفي فبقوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[10]، وقد فعلوا، وقوله تعالى: ﴿إذا أخرج يده لم يكد يراها﴾، فهو قد رآها، ولكن بعد بطء وجهد،

---

(١) سورة إبراهيم: من الآية ١٧.
(٢) سورة النور: من الآية ٤٠.
(٣) ينظر: كشف المشكل ١/ ٣٤٠، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٩٣، وشرح التسهيل ١/ ٣٩٩، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٦٧، وشرح الكافية ٢/ ٣٠٦، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ٩٠٤، ومغني اللبيب ٢/ ٦٦١ ـ ٦٦٢.
(٤) ينظر: المجالس ١/ ١٧٠.
(٥) ينظر: جامع البيان ١٨/ ١١٦ ـ ١١٧.
(٦) ينظر: البحر المحيط ١/ ٨٨، والدر المصون ١/ ١٧٦، وهمع الهوامع ١/ ١٣٢.
(٧) ينظر: الكشاف ٢/ ٤٩٨.
(٨) ينظر: المحرر الوجيز ١١/ ٣١٣ ـ ٣١٤.
(٩) ينظر: شرح ألفية ابن معط ٢/ ٩٠٤.
(١٠) سورة البقرة: من الآية ٧١.

كما يقول القائل الآخر: «ما كدت أراك من الظلمة»، وقد رآه، ولكن بعد إياس وشدة[1].

ومن ذلك تخطئة ذي الرمة في قوله[2]:

إذَا غَيَّـرَ النَّـأْيُ المُحِبِّيْـنَ لَـمْ يَكَـدْ   رَسِيْـسُ الهَـوَى مِـنْ حُـبِّ مَيَّـةَ يَبْـرَحُ

حيث إنه فُهم أن «لم يكد» في البيت إثبات، ومن أجل ذلك خُطِّىء، حتى استبدل «لم يكد» بـ «لم يبرح».

وقد اشتهر هذا، حتى جعله المعري[3] لغزاً بقوله[4]:

أَنَحْـوِيَّ هَـذَا العَصْـرِ مَـا هِـيَ لَفْظَـةٌ   جَـرَتْ فِـيْ لِسَـانِـيْ جُـرْهُـمٍ وَثَمُـودِ

إذَا استُعْمِلَـتْ فِـيْ صُـوْرَةِ الجَحْـدِ أَثْبَتَـتْ   وَإِنْ أُثْبِتَـتْ قَـامَـتْ مَقَـامَ جُحُـودِ

وذهب قوم[5] إلى أنها إن لم يدخل عليها نفي دلت على الإثبات، ماضياً كان

---

(١) ينظر: جامع البيان ١١٧/١٨.

(٢) ينظر: ديوانه ٧٨، وشرح المفصل ١٢٤/٧، ولسان العرب «رسس» ٩٧/٦، والإيضاح في شرح المفصل ٩٥/٢، وشرح التسهيل ٤٠٠/١، وتعليق الفرائد ٣١٠/٣، والخزانة ٧٤/٤.
«رسيس»: رس الهوى أي دخل وثبت، اللسان «رسس» ٩٧/٦، و «النأي»: البعد، القاموس «نأى» ٣٩٢/٤، و «يبرح»: يزول، القاموس «برح» ٢١٥/١.

(٣) هو أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري، ولد بمعرة النعمان سنة ٣٦٣ هـ، شاعر له اعتراضات ومواقف من الشريعة، وبخاصة القضاء والقدر، توفي سنة ٤٤٩ هـ. له لزوم ما لا يلزم، وسقط الزند، ورسالة الغفران، وغيرها.
ينظر: تاريخ بغداد ٢٤٠/٤ ـ ٢٤١، ووفيات الأعيان ١١٣/١ ـ ١١٦، ومعجم الأدباء ١٠٧/٣ ـ ٢١٨.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤٦٧/١، والتذييل والتكميل ٣٩/٢ب، ومغني اللبيب ٦٦٢/٢، وتعليق الفرائد ٣١١/٣.
ويروى شطر البيت الثاني: «إِذَا نُفِيَتْ ـ واللَّهُ أَعْلَم ـ أَثْبَتَتْ».
«جرهم»: حي من اليمن؛ القاموس «جرهم» ٨٩/٤، و «الجحد»: الإنكار، القاموس «جحد» ٢٨٠/١.

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٩٣/٢ ـ ٩٤، وشرح الكافية ٣٠٦/٢، وشرح ألفية ابن معط ٩٠٤/٢، وتعليق الفرائد ٣١٢/٣.

لفظها أم مستقبلاً، وإن دخل عليها نفي فلفظها إن كان ماضياً دلت على الإثبات، وإن كان مستقبلاً دلت على النفي كغيرها من الأفعال.

فهذا المذهب كالمذهب الأول، غير أن هذا الأخير يرى أن «كاد» إذا كانت للماضي ودخل عليها نفي دلت على الإثبات، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفۡعَلُونَ﴾(١)، وقد فعلوا.

وقد أجيب(٢) عما استدل به من يرى أن إثباتها نفي ونفيها إثبات بما يلي:

١ ـ أن في قولنا «كاد زيد يقوم» لا تدل «كاد» على نفي القيام؛ لأن «كاد» موضوعة لمقاربة الفعل، لا لوجوده، ولا يلزم من عدم دلالته على الوجود الذي هو خارج عن مدلوله أن يكون نفياً.

٢ ـ أما قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفۡعَلُونَ﴾ فإن إثبات الفعل لم يفهم من نفي «كاد»، وإنما هو من قوله «فذبحوها»، فالنفي هنا لا يدل إلا على نفي مقاربة الفعل قبل الفعل بدليل ما سبق من تعنتهم وكثرة سؤالهم، وهذا دأب من لا يفعل، ولا يقارب الفعل، وفعلهم بعد ذلك لا ينافي نفي مقاربتهم الفعل قبل.

٣ ـ أما قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾(٣) فهو محمول على نفي مقاربة الرؤية، وإذا انتفت مقاربة الرؤية انتفت الرؤية نفسها، لدلالة ما قبله عليه، وهو قوله ﴿ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ﴾.

٤ ـ أما بيت ذي الرمة فلا دليل فيه لتخطئة من خطأه، لاحتمال أن يكون مذهبه أن نفي «كاد» إثبات، وقد غلط الجمهور ذا الرمة في رجوعه عن قوله، وقالوا «هو أبلغ وأحسن مما غيره إليه»(٤).

---

(١) سورة البقرة: من الآية ٧١.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٩٣ ـ ٩٥، وشرح الكافية ٢/ ٣٠٦، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ٩٠٥.

(٣) سورة النور: من الآية ٤٠.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٩٥، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ٩٠٥، والدر المصون ١/ ١٧٧.

أما تفريق أصحاب المذهب الثالث بين الماضي والمستقبل إذا نفيا فغير صحيح؛ لأنه لا فرق في قياس لغة العرب في دخول النفي على الماضي أو على المستقبل(١).

أما أبو حيان فيختار في «كاد» أن إثباتها إثبات، ونفيها نفي كسائر الأفعال، حيث قال(٢): «وقال بعض المفسرين(٣) «يكاد» فعل ينفي المعنى مع إيجابه، ويوجبه مع النفي، وقد أنشدوا في ذلك شعراً يلغز فيه بها، وهذا الذي ذكر هذا المفسر هو مذهب أبي الفتح وغيره، والصحيح عند أصحابنا أنها كسائر الأفعال في أن نفيها نفي، وإيجابها إيجاب».

وقد التزم بهذا الاختيار في تفسيره مصرحاً به في بعض المواضع، ومؤولاً ما استُدل به على خلاف ذلك.

فعند قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾(٤) قال: «و (كاد) في الثبوت تدل على المقاربة، فإذا قلت (كاد زيد يقوم) فمعناه مقاربة القيام، ولم يلتبس به، فإذا قلت (ما كاد زيد يقوم) فمعناه نفي المقاربة، فهي كغيرها من الأفعال وجوباً ونفياً. وقد ذهب بعض الناس إلى أنها إذا أثبتت دلت على نفي الخبر، وإذا نفيت دلت على إثبات الخبر مستدلاً بهذه الآية؛ لأن قوله تعالى ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ يدل على ذلك.

والصحيح القول الأول، وأما الآية فقد اختلف زمان نفي المقاربة والذبح، إذ المعنى وما قاربوا ذبحها قبل ذلك، أي وقع الذبح بعد أن نفى مقاربته. فالمعنى أنهم تعسروا في ذبحها، ثم ذبحوها بعد ذلك»(٥).

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٩٤.
(٢) البحر المحيط ١/ ٨٨.
(٣) كالطبري في جامع البيان ١٨/ ١١٦ ـ ١١٧، والزمخشري في الكشاف ٢/ ٤٩٨.
(٤) سورة البقرة من الآية ٧١.
(٥) البحر المحيط ١/ ٢٥٨.

وعند قوله تعالى: ﴿يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ﴾[1] قال[2]: «أي ولا يقارب أن يسيغه، فكيف تكون الإساغة، والظاهر هنا انتفاء مقاربة إساغته إياه، وإذا انتفت الإساغة، فيكون كقوله: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[3]، أي لم يقرب من رؤيتها، فكيف يراها!».

وعند قوله تعالى: ﴿وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾[4] نقل عن الزمخشري قوله[5] «لا يكادون يفهمونه إلا بجهد ومشقة»، ثم قال[6]: «كأنه فهم من نفي «يكاد» أنه يقع منهم الفهم بعد عسر، وهو قول لبعضهم أن نفيها إثبات، وإثباتها نفي، وليس بالمختار».

وعند قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[7] قال[8]: «والمعنى هنا انتفاء مقاربة الرؤية، ويلزم من ذلك انتفاء الرؤية ضرورة»[9].

وقد نقل ابن هشام بعض ما وجه به أبو حيان أدلة من يرى أن إثباتها نفي وأن نفيها إثبات[10].

---

(١) سورة إبراهيم: من الآية ١٧.
(٢) البحر المحيط ٥/ ٤١٣، وانظر الكشاف ٢/ ٣٧١.
(٣) سورة النور: من الآية ٤٠.
(٤) سورة الكهف: من الآية ٩٣.
(٥) الكشاف ٢/ ٤٩٨.
(٦) البحر المحيط ٦/ ١٦٣.
(٧) سورة النور: من الآية ٤٠.
(٨) البحر المحيط ٦/ ٤٦٢.
(٩) وانظر: البحر المحيط ٣/ ٣٣٠، و ٨/ ٢٣، والتذييل والتكميل ٢/ ٤٠ ب.
(١٠) ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٦٦١ ـ ٦٦٣.

نوع (عسى)

اختلف النحويون في (عسى) أهي فعل أم حرف على ثلاثة مذاهب:

أولاً: ذهب سيبويه إلى أنها إذا اتصلت بالضمير المنصوب، فهي حرف مثل (لعلَّ)، كقول الشاعر[1]:

تقــولُ بنتـــيْ قـــد أنـــى أنَـــاكـــا ... يـــا أبتـــا عَلَّـــكَ أو عســـاكـــا

قال سيبويه عند الشاهد السابق[2]: «ولكنهم جعلوها بمنزلة (لعل)».

وقال السيرافي[3]: «الشاهد فيه أنه جعل (عسى) مثل (لعلَّ)، ونصب بها الاسم وهو الكاف»[4].

ثانياً: ذهب ثعلب[5] والزجاج[6] وابن السراج[7] إلى أنها حرف دائماً، سواء اتصلت بالضمير أم لا؛ وعللوا ذلك بعدم تصرفها وكونها بمنزلة (لعل)[8].

---

(١) قائله: رؤبة بن العجاج. ينظر: ملحق ديوانه ١٨١، الكتاب ٢/ ٣٧٥، الخصائص ٢/ ٩٦، الأمالي الشجرية٢/ ٧٦، ١٠٤، الإنصاف ١/ ٢٢٢، شرح المفصل ٢/ ١٢، ٣/ ١٢٠، التصريح ١/ ٢١٣، الخزانة ٢/ ٤٤١.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٧٥.

(٣) شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٦٥ ـ ١٦٦.

(٤) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٦٦٦. ومغني اللبيب ١/ ١٥١.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ١١٨، والجنى الداني ٤٣٤، ومغني اللبيب ١/ ١٥١.

(٦) ينظر: شرح الكافية ١/ ٣٠٢.

(٧) ينظر: أسرار العربية ١٢٦، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٩٩، وارتشاف الضرب ٢/ ١١٨، والجنى الداني ٤٣٤، ومغني اللبيب ١/ ١٥١.

(٨) ينظر: شرح الكافية ١/ ٣٠٢.

ثالثاً: ذهب أبو علي الفارسي[1] وابن الخشاب[2] وأبو البركات الأنباري[3] والعكبري[4] وابن يعيش[5] والرضي[6] وابن جمعة الموصلي[7] والمرادي[8] وابن هشام[9] إلى أنها لا تخرج عن الفعلية، واستدلوا بما يلي:

١ ـ أنه يتصل به تاء الضمير وألفه وواوه، نحو: عسيت وعسيا وعسوا، قال الله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾[10]، فلما دخلته هذه الضمائر كما تدخل على الفعل نحو: قمت وقاما وقاموا وقمتم، دل على أنه فعل.

٢ ـ أنه تلحقه تاء التأنيث الساكنة التي تختص بالفعل، نحو: عست المرأة، كما تقول: قامت وقعدت، فدل على أنه فعل[11].

أما أبو حيان، فقد اختار المذهب الثالث الذي يرى فعليتها، حيث قال[12]: «(عسى) من أفعال المقاربة، وهي فعل، خلافاً لمن قال هي حرف».

---

(١) ينظر: الإيضاح العضدي ١١٦.
(٢) ينظر: المرتجل ١٢٨ ـ ١٣٢.
(٣) ينظر: أسرار العربية ١٢٦.
(٤) ينظر: شرح اللمع ١٧٤ أ ـ ب.
(٥) ينظر: شرح المفصل ٧/١١٦.
(٦) ينظر: شرح الكافية ٢/٣٠١.
(٧) ينظر: شرح ألفية ابن معط ٢/٨٩٨.
(٨) ينظر: الجنى الداني ٤٣٤.
(٩) ينظر: مغني اللبيب ١/١٥١.
(١٠) سورة محمد: من الآية ٢٢.
(١١) ينظر: أسرار العربية ١٢٦. وانظر: شرح المفصل ٧/١١٦، وشرح ألفية ابن معط ٢/٨٩٨، والجنى الداني ٤٣٤.
(١٢) البحر المحيط ٢/ ١٣٤.

حذف (أن) من خبر (عسى) في غير الشعر

الأكثر في (عسى) أن يأتي بعدها المضارع مقروناً بـ (أن)، قال تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾[2].

وقد اختلف النحويون في حذف (أن) من المضارع في النثر، فذهب البصريون[3] إلى اختصاص ذلك بالشعر وأنه ضرورة فيه، وتبعهم في ذلك أبو البركات الأنباري[4] وابن عصفور[5].

وخالفهم طائفة من النحويين، فظاهر كلام سيبويه أنه يجوز ذلك في النثر حيث قال[6]: «ومثل ذلك: عسى يفعل ذلك»[7]، كما جاز في الشعر كقول الشاعر[8]:

عَسَى الكَرْبُ الذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ ... يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

---

(١) سورة المائدة: من الآية ٥٢.

(٢) سورة التوبة: من الآية ١٠٢.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ١٢٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/ ٣٢٧، وتعليق الفرائد ٣/ ٢٩١.

(٤) ينظر: الإنصاف ١/ ١٦٢.

(٥) ينظر: شرح الجمل ٢/ ١٧٦، والمقرب ١/ ٩٨.

(٦) الكتاب ٣/ ١١، وينظر: المصدر نفسه ٣/ ١٥٨.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ١٢٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/ ٣٢٧.

(٨) قائله هدبة بن الخشرم العذري. ينظر: الكتاب ٣/ ١٥٩، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤٣، وشرح المفصل ٧/ ١١٧، ١٢١، والعيني ٢/ ١٨٤، والخزانة ٤/ ٨١.

وتبعه في هذا طائفة من النحويين مثل المبرد، حيث قال[1]: «ويجوز طرح (أن)، وليس بالوجه الجيد».

كما تبعه أيضاً أبو علي الفارسي[2] وابن جني[3] وابن مالك[4] والجامي[5].

أما أبو حيان، فقد اختار ما رآه سيبويه ومن تبعه حيث قال[6]: «ولا يخص حذف (أن) من المضارع بالشعر خلافاً لزاعم ذلك».

---

(١) الكامل ١/١٩٦.

(٢) ينظر: المسائل المنثورة ٢٣١. وينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ١٢٠.

(٣) ينظر: اللمع ٢٠٤.

(٤) حيث مَثَّل الحذف بالنثر في كتابه شرح الكافية الشافية ١/ ٤٥٤.

(٥) ينظر: الفوائد الضيائية ٢/ ٣٠٠ ـ ٣٠١.

(٦) البحر المحيط ٢/ ١٣٤.

اختيارات أبي حيان النحوية

في البحر المحيط

جمعاً ودراسة

تأليف

الدكتور بدر بن ناصر البدر

عضو هيئة التدريس

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الجزء الثاني

مكتبة الرشد

الرياض

ثالثاً- الحروف

مجيء (من) لبيان الجنس

لـ (من) الجارة معان كثيرة، منها ما أثبته جمهور النحويين[1] والمفسرين، وهو مجيؤها لبيان الجنس، وقد ذكر بعضهم[2] أنها كثيراً ما تقع بعد (ما) و (مهما)؛ لإفراط إبهامها، كما ذكر بعضهم[3] أن لها علامتين:

إحداهما: أن يصحّ وضع (الذي) موضعها.

والثانية: أن يصحّ وقوعها صفة لما قبلها.

وشواهد مجيئها لبيان الجنس كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾[4]، وذلك أن سائر الأرجاس يجب أن تجتنب، وبين المقصود بالاجتناب من أي الأرجاس كان، وهي هنا يصح أن تكون صفة لما قبلها، وأن يقع

---

(١) ينظر: الإيضاح العضدي ٢٦٤، ومعاني الحروف ٩٧، والصاحبي في فقه اللغة ٢٧٣، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٨٥، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٩٢، ٥١١، والأزهية ٢٣٣، والمقتصد ٢/ ٨٢٣، والمفصل ٢٨٣، والكشاف ٢/ ٢٩٨، ٣/ ٧١، ٢٥٩، والمحرر الوجيز ١٠/ ٣١١، ١١/ ٢٣٨، وأسرار العربية ٢٥٩، وكشف المشكل ١/ ٥٦٢، والمقدمة الجزولية ١٢٤، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٩٤١، ٩٧٧، ١١٦٩، وشرح المفصل ٨/ ١٢، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٤٢ ـ ١٤٣، وشرح التسهيل ٣/ ١٣٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٩٩، ولباب الإعراب ٤٣٠، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٦٠، وشرح الكافية ٢/ ٣٢٢، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٣٨٦، رصف المباني ٣٨٨، وجواهر الأدب ٣٣٨.

(٢) ينظر: مغني اللبيب١/ ٣١٩، والبرهان ٤/ ٤١٧.

(٣) ينظر: شرح ألفية ابن معط ١/ ٣٨٦.

(٤) سورة الحج: من الآية ٣٠.

موقعها اسم الموصول (الذي)، والتقدير: فاجتنبوا الرجس الذي هو وثن. ومنها قوله تعالى: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾[(١)]، وقوله تعالى: ﴿۞ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾[(٢)]، وقوله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾[(٣)]، فإن (من) الثانية والثالثة لبيان الجنس. وقوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾[(٤)]، أي: الذين هم أنتم؛ لأن الخطاب للمؤمنين، فلا يتصور فيها هنا التبعيض. وقوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾[(٥)]، فإن (من) الثالثة لبيان الجنس؛ لأن الجبال تكون برداً وغير برد[(٦)].

وقد أنكر مجيئها لبيان الجنس ابن عصفور[(٧)] وابن أبي الربيع[(٨)]، وعزاه بعضهم[(٩)] إلى أكثر المغاربة. واحتج ابن أبي الربيع[(١٠)] بأن سيبويه لم يذكر لـ (من) أنها للجنس.

وقد تأولوا[(١١)] ما استُدلّ به على مجيئها للجنس بما يلي:

أمّا قوله تعالى ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾[(١٢)]، فـ (من) ليست لبيان الجنس، وإنما هي لابتداء الغاية؛ لأن الرجس جامع للأوثان وغيرها، فإذا قيل من الأوثان، فمعناه الابتداء من هذا الصنف؛ لأن الرجس ليس هو ذاتها، أي: فاجتنبوا

---

(١) سورة فاطر: من الآية ٢.
(٢) سورة البقرة: من الآية ١٠٦.
(٣) سورة الكهف: من الآية ٣١.
(٤) سورة النور: من الآية ٥٥.
(٥) سورة النور: من الآية ٤٣.
(٦) ينظر: البرهان ٤/٤١٨.
(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٩١ ـ ٤٩٢.
(٨) ينظر: البسيط ٢/٨٤٦، والملخص في ضبط قوانين العربية ١/٥١٤.
(٩) ينظر: المساعد ٢/٢٤٧، والبرهان ٤/٤١٨، وهمع الهوامع ٢/٣٤.
(١٠) البسيط ٢/٨٤٦.
(١١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٩١ ـ ٤٩٢، والبسيط ٢/٨٤٦، والملخص في ضبط قوانين العربية ١/٥١٤، والتذييل والتكميل ٤/٣ أ، والبرهان ٤/٤١٨.
(١٢) سورة الحج: من الآية ٣٠.

من الرجس الأوثان، وهو عبادتها، أو للتبعيض؛ لأن الرجس منها عبادتها، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجْتَنَبُوا۟ ٱلطَّـٰغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا﴾[1].

وأما قوله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾[2]، فهي للتبعيض.

وأما قوله تعالى ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾[3]، فإنّ (من) للتبعيض، ويقدر الخطاب عاماً للمؤمنين.

وأما قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾[4]، فإن قوله (من جبال) بدل من (السماء)؛ لأن السماء مشتملة على جبال البرد، فكأنه قال: وينزل من برد من السماء، فهو من قبيل ما أعيد فيه العامل مع البدل، كقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾[5].

أما أبو حيان، فنراه يصرح في موضعين من كتابه البحر المحيط باختيار عدم مجيئها لبيان الجنس، حيث قال عند قوله تعالى: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ﴾[6]: «الصحيح أن (من) ليس من موضوعاتها أن تكون لبيان الجنس»[7]، وقال عند قوله تعالى: ﴿هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَٰجِنَا وَذُرِّيَّـٰتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾[8] بعد حكاية قول الزمخشري[9] الذي أثبت لها مجيئها لبيان الجنس: «والصحيح أن هذا المعنى ليس

---

(١) سورة الزمر: من الآية ١٧.
(٢) سورة الكهف: من الآية ٣١.
(٣) سورة النور: من الآية ٥٥.
(٤) سورة النور: من الآية ٤٣.
(٥) سورة الأعراف: من الآية ٧٥.
(٦) سورة النور: من الآية ٣٠.
(٧) البحر المحيط ٦/٤٤٧.
(٨) سورة الفرقان: من الآية ٧٤.
(٩) الكشاف ٣/١٠٢.

بثابت لـ (من)»[1].

ونراه في مواضع كثيرة يذكر أنها في هذه المواضع لبيان الجنس. فمثلاً عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾[2] قال: «و (من) في (من الغاوين) لبيان الجنس، أي: الذين هم الغاوون»[3]، وعند قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ فَٱتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[4] قال: «إلا فريقاً هم المؤمنون، و (من) لبيان الجنس، ولا يمكن أن تكون للتبعيض؛ لاقتضاء ذلك أن فريقاً من المؤمنين اتبعوا إبليس»[5].

ونجده في ثلاثة مواضع[6] من تفسيره يحكي القولين فيها، قول من يثبت لها مجيئها لبيان الجنس وقول من ينفي ذلك، ثم لا يختار شيئاً في هذه المواضع.

وفي كتبه الأخرى حكى القولين ولم يجزم بشيء، وإنما ذكر أن أكثر أصحابه قد أنكره، وزعم أنها لم ترد لهذا المعنى ولا قام دليل على ذلك من لسان العرب[7].

والذي أراه أن من معانيها بيان الجنس، وما تأوّله المانعون مردود من وجوه:

أحدها: أن تأويلهم لها تكلف ظاهر وتعسف من جهة اللفظ والمعنى[8].

الثاني: عندما نقول إن (من) في قوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَانِ﴾ للتبعيض يلزم منه أن يكون المأمور به اجتناب بعض الأوثان دون بعض،

---

(١) البحر المحيط ٦/ ٥١٧.
(٢) سورة الحجر: من الآية ٤٢.
(٣) البحر المحيط ٥/ ٤٥٤.
(٤) سورة سبأ: من الآية ٢٠.
(٥) البحر المحيط ٧/ ٢٧٣.
(٦) ينظر المصدر السابق ٢/ ٢٠٩، ٦/ ٥٢، ٣٦٦.
(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٣أ، وارتشاف الضرب ٢/ ٤٤٢.
(٨) ينظر: شرح المفصل ٨/ ١٢، ومغني اللبيب ١/ ٣١٩، والمساعد ٢/ ٢٤٧.

والمقصود اجتناب جنس الأوثان[1].

الثالث: ما ذكره ابن أبي الربيع من أن سيبويه لم يذكر لها هذا المعنى صحيح، لكن هذا لا يدل على نفي هذا المعنى عنها، فسيبويه ـ رحمه الله ـ لم يُحِط بلغة العرب كلّها.

ثم إنه تبقى لهم بقية الشواهد التي جاءت فيها (من) لبيان الجنس دون تأويل صحيح مقبول خالٍ من التكلف والتعسف.

---

(١) أسرار العربية ٢٥٩.

مجيء الباء للتبعيض

للباء معانٍ كثيرة، منها أنها ترد بمعنى «من»، أي للتبعيض. لكن هذا المعنى مختلف فيه، ذهب الكوفيون(١)، وتبعهم الإمام الشافعي(٢)، والأصمعي(٣)، وابن قتيبة(٤)، والزجاجي(٥)، وأبو علي الفارسي(٦)، وابن مالك(٧)، وابنه بدر الدين(٨)، والإربلي(٩)، وابن جمعة الموصلي(١٠)، وابن هشام(١١)، وابن عقيل(١٢)، والأشموني(١٣) إلى أنها تأتي للتبعيض، فتكون بمعنى «مِن».

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٤٢٧، والجنى الداني ١٠٦، ومغني اللبيب ١/ ١٠٥، والمساعد ٢/ ٢٦٤، وائتلاف النصرة ١٦١، والهمع ٢/ ٢١.

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٦/ ٨٧.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٤٢٧، والجنى الداني ١٠٦، ومغني اللبيب ١/ ١٠٥، والمساعد ٢/ ٢٦٤، وائتلاف النصرة ١٦١، والهمع ٢/ ٢١.

(٤) ينظر: تأويل مشكل القرآن ٥٧٥، وأدب الكاتب ٤٠٨.

(٥) ينظر: حروف المعاني ٤٧ ـ ٤٨.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٤٢٧، والجنى الداني ١٠٦، ومغني اللبيب ١/ ١٠٥، والمساعد ٢/ ٢٦٤، والهمع٢/ ٢١.

(٧) ينظر: التسهيل١٤٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٠٦.

(٨) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٣٦٦.

(٩) ينظر: جواهر الأدب ٤١ ـ ٤٢.

(١٠) ينظر: شرح ألفية ابن معط ١/ ٣٩٥.

(١١) ينظر: أوضح المسالك ٣/ ٣٧.

(١٢) ينظر: المساعد ٢/ ٢٦٤، وشرح الألفية ٢/ ٢٢.

(١٣) ينظر شرح الألفية للأشموني ٢/ ٢٢٩.

واستشهد هؤلاء بقوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ﴾[1]، فالباء هنا للتبعيض، وعليه يرى مالك والشافعي أن مسح بعض الرأس يكفي في الإجزاء، حتى ولو مسح المتوضىء شعرة واحدة.

ومن شواهدهم كذلك قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾[2]، أي منها.

وقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾[3]، أي منها.

وقوله تعالى: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ﴾[4]، أي من علم الله.

وقول الشاعر[5]:

شَـرِبْـنَ بمَـاءِ البَحْـرِ ثُـمَّ تَـرَفَّعَـتْ ... مَتَـى لُجَـجٍ خُضْـرٍ لَهُـنَّ نَئِيـجُ

وقول الآخر[6]:

فَلَثَمْـتُ فَـاهَـا آخِـذاً بقُـرُونِهَـا ... شُـرْبَ النَّـزِيْـفِ بِبَـرْدِ مَـاءِ الحَشْـرَجِ

وقول الآخر[7]:

---

(١) سورة المائدة: من الآية ٦، وانظر الجامع لأحكام القرآن ٦/ ٨٧ ـ ٨٨.

(٢) سورة الإنسان: من الآية ٦.

(٣) سورة المطففين: الآية ٢٨.

(٤) سورة هود: من الآية ١٤.

(٥) قائله: أبو ذؤيب الهذلي، انظر: المحتسب ٢/ ١١٤، والخصائص ٢/ ٨٥، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٧٠، ولسان العرب «شرب» ١/ ٤٨٧، الخزانة ٣/ ١٩٣.
«نئيج»: صوت وحركة، القاموس «نأج» ١/ ٢٠٨.

(٦) ينسب هذا البيت إلى عمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه ٤٨٠، ولجميل بثينة، وهو في ديوانه ٤٢، ولعمرو بن أذينه، وهو في ملحق ديوانه ٤٠٩، ولعبيد بن أوس الطائي في الحيوان ٦/ ١٨٣، وانظر: اللسان «حشرج» ٢/ ٢٣٧، «لثم» ١٢/ ٥٣٣.
«لثمت فاها»: شددته، القاموس «لثم»: ٤/ ١٧٤، و «ماء الحَشْرج»: النقرة في الجبل يصفو فيها الماء، القاموس «حشرج» ١/ ١٨٣.

(٧) قائله: عنترة، يصف ناقة، انظر: ديوانه ٢٠١، وأدب الكاتب ٤٠٨، والمحتسب ٢/ ٨٩، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٣٤، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٧٠، واللسان «دحرض» ٧/ ١٤٩. =

شَـرِبَـتْ بِمَـاءِ الـدُّحْـرُضَيْـنِ فَـأَصْبَحَـتْ   زَوْرَاءَ تَنْفُـرُ عَـنْ حِيَـاضِ الـدَّيْلَـمِ

وذهب البصريون[1]، وتبعهم ابن جني[2]، والعكبري[3]، والقرطبي[4]، والمالقي[5]، والسمين الحلبي[6]، والزركشي[7]، والزبيدي[8] ـ واختاره أبو حيان[9] وبعض المتأخرين[10] ـ إلى أن الباء لا تأتي للتبعيض؛ لأنها لو كانت تأتي للتبعيض لصح أن يقال «زيد بالقوم»، على أن المراد «زيد من القوم»، وأن يقال: «قبضت بالدراهم»، أي من الدراهم[11].

وإذا جاء ما ظاهره أنها للتبعيض فهي محمولة على أنها للإلصاق على الأصل، أو على التضمين، أو بأنها زائدة، أو للاستعانة.

فمثلاً قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾[12] الباء فيه إما أن تكون زائدة مؤكدة[13] مثلها في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدۡ فِيهِ بِإِلۡحَادِۭ بِظُلۡمٖ﴾[14]، وقوله تعالى:

= «الدُّحْرُضَيْن»: ماء لبني سعد، معجم البلدان ٢/ ٤٤٤، و «زَوْرَاء»: مائلة، القاموس «زور» ٢/ ٤٢، و «تَنْفُر»: تجزع وتتباعد، القاموس «نفر» ٢/ ١٤٦، و «الدَّيْلَم»: قوم، القاموس «دلم» ٤/ ١١٣.

(١) ينظر: ائتلاف النصرة ١٦٠.
(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ١٢٣.
(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٢٢.
(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٦/ ٨٧.
(٥) ينظر: رصف المباني ٢٢٤.
(٦) ينظر: الدر المصون ٤/ ٢٠٩.
(٧) ينظر: البرهان ٤/ ٢٥٧.
(٨) ينظر: ائتلاف النصرة ١٦١.
(٩) ينظر: البحر المحيط ٣/ ٤٣٦، و ٨/ ٣٩٥.
(١٠) كالشيخ عبد الرحمن تاج، مجلة مجمع اللغة بالقاهرة، ٣١/ ٢٥.
(١١) ينظر: همع الهوامع ٢/ ٢١.
(١٢) سورة المائدة: من الآية ٦.
(١٣) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ١٢٣، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٢٢، والجامع لأحكام القرآن ٦/ ٨٧، والبحر المحيط ٣/ ٤٣٦، والجنى الداني ١٠٧.
(١٤) سورة الحج: من الآية ٢٥.

﴿ وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ ﴾[2]، أي «إلحاداً»، و «جذع»، و «أيديكم».

وحكى سيبويه[3] «خشنت صدره، وخشنت بصدره»، كما حكى الفراء[4] «هزه، وهز به، وخذ الخطام، وبالخطام، وحز رأسه، وبرأسه، ومده، ومد به».

وإما أن تكون للإلصاق على الأصل[5]، وإما أن تكون للاستعانة؛ لأن «مسح» يتعدى إلى المفعول بنفسه، وهو المزال عنه، وإلى آخر بحرف، وهو المزيل »[6].

أو أن التبعيض في الآية مجاز، لا أصل للباء فيه، فهو مثل قولك «ضربت زيداً»، وأنت تريد بعضه، بإطلاق اللفظ مجازاً[7].

أما قوله تعالى: ﴿ يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾[8] فقد ضمن الفعل «يشرب» معنى الفعل «يروى»، فعومل معاملته[9].

أما الأبيات التي أنشدوها فهي محمولة على التضمين، أو أن الباء فيها زائدة[10].

---

(١) سورة مريم: من الآية ٢٥.
(٢) سورة البقرة: من الآية ١٩٥.
(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٧٤.
(٤) ينظر: معاني القرآن ٢/ ١٦٥.
(٥) ينظر: البحر المحيط ٨/ ٣٩٥، والجنى الداني ١٠٧، ومغني اللبيب ١/ ١٠٥، وائتلاف النصرة ١٦٠.
(٦) ينظر: الجنى الداني ١٠٧، والبرهان ٤/ ٢٥٧، ومغني اللبيب ١/ ١٠٥.
(٧) ينظر: رصف المباني ٢٢٤.
(٨) سورة الإنسان: من الآية ٦.
(٩) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٥٢ ـ ١٥٣، والبحر المحيط ٨/ ٣٩٥، والجنى الداني ١٠٧.
(١٠) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ١٣٤، والجنى الداني ١٠٧، وخزانة الأدب ٣/ ١٩٤.

«رُبَّ» من حيث الحرفية والإسمية

اختلف النحويون في «رُبَّ»، أهي حرف أم اسم؟ على مذهبين:

فذهب نحويو البصرة[1] إلى أنها حرف من حروف الجر، متميزة من بين سائر أخواتها بأمور، منها وجوب تصديرها، ووجوب تنكير مجرورها. وهي مثل الحروف الأخرى لا محل لها من الإعراب.

وهذا هو الرأي المختار السائد لدى أكثر النحويين المتقدمين والمتأخرين[2].

وقد استدلوا على حرفيتها بوجوه، هي:

١ ـ أن «رب» لا يحسن فيها شيء من علامات الأسماء، فلا يتعدى إليها الفعل

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٤٢٠ ـ ٤٢١، ٢/ ١٦١ ـ ١٧٠، و ٢٧٤، والمقتضب ٣/ ٥٧ ـ ٦٥، و ٤/ ١٣٦، والأصول في النحو ١/ ٤١٦، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٣٧٦، والإنصاف ٢/ ٨٣٢ المسألة رقم ١٢١، والبسيط ٢/ ٨٦٠، وشرح الكافية ٢/ ٣٣٠، والجنى الداني ٤١٧، وائتلاف النصرة ١٤٤، وعقود الزبرجد ٢/ ٩٩، وهمع الهوامع ٢/ ٢٥.

(٢) ينظر: الجمل ١٣٦، ومعاني الحروف ١٠٦، والصحاح ١/ ١٣١، واللمع ١٢٧، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٨٥، والأزهية ٢٦٨، وشرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٣٥ ـ ٢٣٧، والعوامل المائة ١١٨، والمفصل ٢٨٣، وإعراب الحديث للعكبري ٥١٢، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٧٦، وشرح المفصل ٨/ ٢٦ ـ ٢٧، والكافية ٢١٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٦٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٨٠، والتسهيل ١٤٧، وشرح التسهيل ٣/ ١٧٥، ولباب الإعراب ٤٣٧، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٥٧، والبسيط ٢/ ٨٦١، ورصف المباني ٢٦٦، والجنى الداني ٤١٧، ومغني اللبيب ١/ ١٣٤، والمساعد ٢/ ٢٨٢ ـ ٢٨٤، وشفاء العليل ٢/ ٦٧٥، وائتلاف النصرة ١٤٥، والفوائد الضيائية ٢/ ٣١٩، والتصريح ٢/ ١٨، وهمع الهوامع ٢/ ٢٥، وشرح الألفية للأشموني ٢/ ٢١٠.

بحرف الجر، فلا يقال مثلاً: «برب رجل عالم مررت»، ولا يضاف إليها، فلا يقال «مال رب رجل تاجر أخذت»، ولا يعود إليها ضمير، وهكذا بقية علامات الاسم، كلها منفية عنها، وكذلك علامات الفعل، فدل ذلك على أنها حرف، ليس باسم ولا فعل[1].

٢ ـ أنها مثل الحروف تدل على معنى غير مفهوم جنسه بلفظها، وإنما تدل على معنى في غيرها، وهذه علامة الحرف، فدل على أنها حرف[2].

٣ ـ أنها مبنية من غير سبب، ولو كانت اسماً لكان حقها الإعراب[3].

وذهب الأخفش في أحد قوليه[4]، ونحويو الكوفة[5]، وقيل: بعضهم[6]، وعلى رأسهم الكسائي[7] إلى أنها اسم من الأسماء غير المتمكنة المبنية، وتبعهم في هذا الرأي ابن الطراوة[8].

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ١٦١، و ١٦٩، و ١٧٠، والمقتضب ٣/ ٥٧ ـ ٦٥، والأصول في النحو ١/ ٤١٦ ـ ٤١٧، والإنصاف ٢/ ٨٣٣، وشرح المفصل ٨/ ٢٧، وشرح التسهيل ٣/ ١٧٥، والبسيط ٢/ ٨٦١، والجنى الداني ٤١٧، وائتلاف النصرة ١٤٤، وهمع الهوامع ٢/ ٢٥.

(٢) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٤١٨، والإنصاف ٢/ ٨٣٣، وشرح المفصل ٨/ ٢٧، وشرح التسهيل ٣/ ١٧٥، والبسيط ٢/ ٨٦١، والجنى الداني ٤١٧، وائتلاف النصرة ١٤٤.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٨/ ٢٧، والجنى الداني ٤١٧.

(٤) ينظر: التسهيل ١٤٧، وشرح التسهيل ٣/ ١٧٥ ولباب الإعراب ٤٣٩، وشرح الكافية ٢/ ٣٣٠، والبحر المحيط ٥/ ٤٤٢، والجنى الداني ٤١٧، وهمع الهوامع ٢/ ٢٥.

(٥) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٤١٨، والإنصاف ٢/ ٨٣٢ مسألة رقم(١٢١)، وشرح المفصل ٨/ ٢٧، والتسهيل ١٤٧، وشرح التسهيل ٣/ ١٧٥، وشرح الكافية ٢/ ٣٣٠، والبحر المحيط ٥/ ٤٤٢، وارتشاف الضرب ٢/ ٤٥٥، والجنى الداني ٤١٧، ومغني اللبيب ١/ ١٣٤، وجواهر الأدب ٢١٧، وعقود الزبرجد ٢/ ٩٩، وهمع الهوامع ٢/ ٢٥، وحاشية الصبان على الأشموني ٢/ ٢١٠.

(٦) ينظر: أمالي السهيلي ٢٧٢، وشرح المفصل ٨/ ٢٧، والبسيط ٢/ ٨٦٠، والنكت الحسان ١١٠، وتذكرة النحاة ٥.

(٧) ينظر: شرح المفصل ٨/ ٢٧، وأمالي السهيلي ٧٢، وتذكرة النحاة ٥.

(٨) ينظر: أمالي السهيلي ٧٢، والبسيط ٢/ ٨٦٠، والبحر المحيط ٥/ ٤٤٢، والنكت الحسان ١١٠، وتذكرة النحاة ٥، والجنى الداني ٤١٧، وهمع الهوامع ٢/ ٢٥، وينظر: ابن الطراوة النحوي ١٤٢ ـ ١٤٦، وأبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ٨٣.

فـ «رُبَّ» في هذا الرأي لها محل من الإعراب، فتكون مبتدأ، كقولنا «رب رجل أفضل من زيد»، وتقع مصدراً، نحو «رب ضربة ضربت»، وظرفاً، نحو «رب يوم سرت»، ومفعولاً به، نحو «رب رجل رأيت»، وهكذا تتصرف تصرف الأسماء في مواضع الإعراب[1].

واستحسن السهيلي[2] هذا الرأي، كما اختار الرضي[3] أن «رب» اسم بمعنى (قليل)، إلا أنه ذهب إلى أن إعرابه أبداً رفع على أنه مبتدأ لا خبر له، كما في قولهم «أقل رجل يقول ذلك إلا زيد»؛ لتناسبهما في معنى القلة، وخبرها محذوف استغناء بالوصف عنه.

وقد احتج الكوفيون ومن تبعهم على اسميتها بوجوه:

١ ـ السماع: فذكروا أن العرب استعملوها استعمال الأسماء بوضعها في محل إعرابي، ودليل ذلك قول الشاعر[4]:

إنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ ... عَاراً عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ

فـ «رب» هنا مبتدأ في محل رفع، و «عار» خبر عنها مرفوع. ولوكانت «رب» حرفاً لما جاز الإخبار عنها[5].

ومثله قول العرب[6] «رب رجل ظريفٌ» برفع «ظريف» على أنه خبر «رب».

---

(١) ينظر: البسيط ٢/ ٨٦٠ ـ ٨٦١، وهمع الهوامع ٢/ ٢٥.
(٢) ينظر: أمالي السهيلي ٧٢.
(٣) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٣٣١ ـ ٣٣٢.
(٤) قائله: ثابت بن قطنة العتكي، ينظر: شعر ثابت بن قطنة العتكي ٤٩، والبيان والتبيين ١/ ٢٩٣، والمقتضب ٣/ ٦٦، والأمالي الشجرية ٢/ ٣٠١، وشرح الكافية ٢/ ٣٣١، والجنى الداني ٤١٧، ومغني اللبيب ١/ ١٣٤، وشفاءالعليل ٢/ ٦٧٤، والخزانة ٤/ ١٨٤.
والرواية في شعره «وَبَعْضُ قَتْلٍ».
(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٧٥، وشرح الكافية ٢/ ٣٣١، والجنى الداني ٤١٧، ومغني اللبيب ١/ ١٣٤، وجواهر الأدب ٤٥٢، وهمع الهوامع ٢/ ٢٥، والخزانة ٤/ ١٨٤.
(٦) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٤١٨، وشرح المفصل ٨/ ٢٧.

٢ ـ أن «رب» قد يتصرف فيها بالحذف والتخفيف، فيقال «رُبَ»، كما في قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾[1]، ومثل هذا التصرف إنما يدخل الأسماء دون الحروف[2].

٣ ـ أن «رب» يحكم باسميتها حملاً على نظيرها، إذ هي نظير «كَم» في المعنى، وفي وجوه الاستعمال[3]، و «كم» اسم بلا خلاف، فتكون «رب» اسماً كذلك[4].

وقد أيدوا مذهبهم بأن «رب» تخالف حروف الجر من وجوه[5]:

أحدها: أنها لا تقع إلا في صدر الكلام، وحروف الجر إنما تقع متوسطة، لتربط العامل الذي قبلها بالاسم الذي بعدها.

الثاني: أنها لا تعمل إلا في نكرة، وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة.

الثالث: أنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة، وحروف الجر تعمل في نكرة موصوفة وغير موصوفة.

الرابع: حروف الجر لا بد لها من فعل يتعلق به، و «رب» لا يكون لها متعلق، ثم إن البصريين لا يجيزون إظهار الفعل الذي تتعلق به.

كل هذه الفروق تؤكد أنها ليست من حروف الجر.

ومما يؤيد به مذهبهم أن عدها في حروف الجر يؤدي إلى إشكالات[6]، حيث إن حرف الجر لا بد له من عامل، فعل أو شبهه، يتعلق به ويربطه بما بعده من اسم،

---

(١) سورة الحجر: الآية ٢.
(٢) ينظر: الإنصاف ٢/ ٨٣٣.
(٣) ينظر «معنى رب» من هذه الرسالة.
(٤) ينظر: الإنصاف ٢/ ٨٣٣، وشرح المفصل ٨/ ٢٧، والبسيط ٢/ ٨٦٠، وشرح الكافية ٢/ ٣٣١، وائتلاف النصرة١٤٤، وجواهر الأدب ٤٥٢.
(٥) ينظر: الإنصاف ٢/ ٨٣٢ ـ ٨٣٣، وائتلاف النصرة ١٤٤.
(٦) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٣٣٠.

و «رب» لا يظهر لها عامل تتعلق به، بل يشكل تقدير عامل محذوف في كثير من الأحيان، مثل قولنا: «رب رجل كريم أكرمته» لا يمكن أن يكون «أكرمت» عامل «رب»، حيث إن الفعل لا يتعدى إلى مفعول بحرف جر، وإلى ضميره معاً، فلا يقال مثلاً «لزيدٍ ضربته» أو «بزيدٍ مررته»، أو نحو ذلك. وتقدير عامل محذوف مثل «ثبت» أو «تحقق» تكلف ظاهر، حيث إن المعنى لا يقتضي ولا يتقبل أي محذوف. ومثل هذا كثير في الكلام، مما لا يقتضي الكلام أي محذوف ولا يقبله، في حين الحكم على «رب» بأنها حرف جر يوجب تقدير عامل محذوف بتكلفات بعيدة، وعدها اسماً يجنبنا هذه الإشكالات.

ومن الإشكالات أن حرف الجر إنما يأتي لتعدية الفعل إلى المفعول الذي لا يتعدى إليه الفعل بنفسه، ولكن «رب» تخالف هذا الأصل في مثل قولنا «رب رجل كريم أكرمت» فـ «رب رجل» متعلق بـ «أكرمت»، وهو فعل يتعدى بنفسه، ولا يقتضي حرف جر، حيث يقال: «رجلاً كريماً أكرمت»، ولو جعلناها اسماً لزال هذا الإشكال، حيث تكون هي المفعول به، مضافة إلى«رجل»، و «رجل» مجرور بالإضافة.

وقد وجه[1] الكوفيون، ومن تبعهم عدم دخول حرف الجر على «رب»، مع أن كونها اسماً يقتضي ذلك، بأن المانع من ذلك ما تضمنته «رب» من معنى «قَلَّ» و «أقل»، في مثل قول العرب «قَلَّ رجل يقول ذلك»، وحروف الجر لا تدخل في هذا المقام، فامتنعت أن تدخل على «رب».

أما بناؤها مع اسميتها فيمكن أن يكون لتضمنها معنى الإنشاء الذي حقه أن يُؤَدَّى بالحرف، أو لمشابهتها الحرف وضعاً في بعض لغاتها، وهي لغة تخفيف الباء[2].

---

(١) ينظر: أمالي السهيلي ٧٢.

(٢) ينظر: حاشية الصبان على الأشموني ٢/ ٢٠١.

أما البصريون[1] ومن تبعهم فلم يسلموا لهم حججهم، بل ردوها بوجوه: منها أن البيت الذي استشهدوا به قد رواه الأكثرون ـ وهو رواية شعره المطبوع ـ: «وبعض قتل عار». وعليه فلا شاهد لهم فيه. وعلى تقدير صحة رواية «رب قتل عار» يكون «عار» خبراً لمبتدأ محذوف تقديره «هو»، والجملة «هو عار» نعت للمجرور، أي «رب قتل هو عار»، كما قال الآخر[2]:

يَا رُبَّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَهْ
لاَ تَزْجُر الفِتْيَانَ عَنْ سُوْءِ الدَّعَهْ

حيث جعل الجملة الإسمية نعتاً لمجرور «رب».

وكذلك قوله «رب رجل ظريف»، أو هذا على الغلط والتشبيه[3].

وأما الحذف والتخفيف فلا يختص بالاسم، بل قد يخفف الحرف بالحذف، مثل «إنَّ»، و «لكنَّ»، حيث يقال «إنْ»، و «لكنْ»[4].

وأما المقارنة بـ «كَم» فلا يصح، من قبل أن العرب قد تصرفوا في «كم» تصرف الأسماء، حيث أدخلوا عليها حرف الجر، مثل «بكم اشتريت»، وجعلوها مبتدأة مخبراً عنها، مثل «كم رجل أفضل منك»، وفصلوا بينها وبين معمولها مثل «كم من رجل جاء» و «كم جاء رجلاً»، وتوسعوا فيها فقالوا «كم وُلِد له»، و «كم سير فيه»، ونحو ذلك. و «كم» يصح الاستغناء عن معمولها، ويتم الكلام بها، مثل «كم

---

(١) ينظر: المقتضب ٣/٦٦، والأمالي الشجرية ٢/٣٠١، وشرح التسهيل ٣/١٧٥، وشرح الكافية ٢/٣٣١، والتذييل والتكميل ٤/٣٦ أ، والجنى الداني ٤١٧، ومغني اللبيب ١/١٣٤، والمساعد ٢/٢٨٤، وهمع الهوامع ٢/٢٥.

(٢) قائله: لبيد بن ربيعة العامري، ينظر ديوانه ٩٢، ومجالس ثعلب ٤٤٩، وشرح المفضليات ٢٣٦، وهمع الهوامع ٢/٢٥، والخزانة ٤/١٧١.
«الدَّعَة»: الخفض والسعة في العيش، القاموس «ودع» ٣/٩٢. و «الهَيْجَاء»: الحرب، القاموس «هيج» ١/٢١٣.

(٣) ينظر: الأصول في النحو ١/٤١٨، وشرح المفصل ٨/٢٧.

(٤) ينظر: الإنصاف ٢/٨٣٤.

عندك». ولم يفعل العرب شيئاً من ذلك مع «رب»، ولا يتم الكلام بها، فلا يقال «رب عندك» على قصد «رب رجل عندك»، فدل كل ذلك على أن «كم» اسم، و «رب» حرف[1].

كما أن «كم» للعدد، و «رب» ليس للعدد، ثم إن الإسمية لا تثبت بالإلحاق في المعنى، وإلا لزم الحكم باسمية كثير من الحروف، مثل «من» التبعيضية.

أما مخالفة «رب» لبقية حروف الجر فلأسباب[2]:

أنها تلزم التصدير لمشابهتها معنى النفي؛ لأنها للتقليل، وتقليل الشيء يقارب نفيه.

وإنما لا تعمل إلا في نكرة لتتم الدلالة على معنى التقليل.

وإنما يجب وصف مجرورها عوضاً عن حذف الفعل الذي تتعلق به. وإنما يجب حذف هذا الفعل إيجازاً واختصاراً، ولأنها لا تكاد تكون إلا جواباً، فإذا قلنا «رب رجل عالم لقيت»، فإنما هو جواب لمن قال: «هل لقيت رجلاً عالماً؟»، أو من قدر سؤاله كذلك. ومن ثم يكون متعلقها معروفاً لدى المخاطب من اللفظ أو من السياق، أو المقام، ولا يحتاج إلى ذكره.

أما أبو حيان فهو يختار ما ذهب إليه البصريون ومن تبعهم من أنها حرف لا اسم، حيث قال: «(رب) حرف جر، لا اسم، خلافاً للكوفيين والأخفش في أحد قوليه، وابن الطراوة»[3].

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ١٦١، و ١٦٩، و ١٧٠، والمقتضب ٣/ ٥٧، و ٦٥ ـ ٦٦، والأصول في النحو ١/ ٤١٦ ـ ٤١٧، والإنصاف ٢/ ٨٣٣، وشرح المفصل ٨/ ٢٧، والبسيط ٢/ ٨٦١، والجنى الداني ٤١٧، وائتلاف النصرة ١٤٥، وجواهر الأدب ٤٥٣، وهمع الهوامع ٢/ ٢٥.

(٢) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٤١٧، والمقتصد ٢/ ٨٣٠ ـ ٨٣١ والإنصاف ٢/ ٨٣٣ ـ ٨٣٤، وشرح المفصل٨/ ٢٧، و ٢٨، و ٢٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٠٢، وتذكرة النحاة ٧، والجنى الداني ٤٢٨، وهمع الهوامع ٢/ ٢٧ ـ ٢٨.

(٣) البحر المحيط ٥/ ٤٤٢. وانظر: التذييل والتكميل ٤/ ٣٦ أ، وتذكرة النحاة ص ٥، وتقريب المقرب ٧٠. =

وبعد النظر في حجج المذهبين ترجح لي مذهب البصريين؛ لأن استعمالات كلمة «رب» تجعل لها شبهاً بحروف الجر، من حيث بناؤها وجر الاسم بعدها، وعدم دخول الجار عليها، وعدم التصرف والتوسع فيها. ولكن يشكل عليه قضية التعلق والعامل، كما سبق بسط الكلام عليه، وبكل حال فهذا هو الأرجح.

معنى «رُبَّ»

اختلف النحويون في معنى «رب» على مذاهب:

المذهب الأول: أنها تفيد معنى التقليل دائماً، وهو مذهب أكثر النحويين[1]، حتى ادعى أبو عبد الله الرازي[2] الاتفاق على أنها موضوعة للتقليل[3]؛ إذ هو المنقول عن أئمة البصرة والكوفة[4]، ومن تبعهم[5].

وقد ذكر بعضهم[6] أنها تفيد التقليل من وجهين:

---

(١) ينظر: الجنى الداني ٤١٧، ومغني اللبيب ١/ ١٣٤، والمساعد ٢/ ٢٨٥، والتصريح ٢/ ١٨، والهمع ٢/ ٢٥.

(٢) ينظر: التفسير الكبير ١٩/ ١٥٢.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٥/ ٤٤٢.

(٤) ينظر: المقتضب ٤/ ١٣٩، و ٢٨٩، وارتشاف الضرب ٢/ ٤٥٥، ورسائل في اللغة ١٣٨، والمساعد ٢/ ٨٥، وهمع الهوامع ٢/ ٢٥.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني ٥٤ ب، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ١٧٢ ـ ١٧٣، والأصول في النحو ١/ ٤١٦، وحروف المعاني ١٤، والجمل ١٣٦، والإيضاح العضدي ٢٦٤، واللمع ١٢٨، ومعجم مقاييس اللغة ٢/ ٣٨٤، والصاحبي في فقه اللغة ٢٢٨، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٨٦، وشرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٣٧، والعوامل المائة ١١٨، والمفصل ٢٨٦، والكشاف ٢/ ٣٨٦، ودرة الغواص ١٥٩، والأمالي الشجرية ٢/ ٣٠٠، وأسرار العربية ٢٦١، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٦٣، وأمالي السهيلي ٧٢، وشرح المفصل ٨/ ٢٦ ـ ٢٧، والكافية ٢١٧، وشرح الوافية نظم الكافية ٣٨٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٠٠، والمقرب ١/ ٢١٨، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٤٠١، ولباب الإعراب ٤٣٧، والبسيط ٢/ ٨٥٩ ـ ٨٦٠، ورصف المباني ٢٦٦ ـ ٢٧٨، والجنى الداني ٤١٨، ٤٢٤، وجواهر الأدب ٤٥٤.

(٦) ينظر: المقرب ١/ ٢١٩، وتقريب المقرب ٧١، ورصف المباني ٢٦٦ ـ ٢٦٧، والجنى الداني ٤١٩=

أحدهما: أن تكون لتقليل الشيء في نفسه، كقول الشاعر[(١)]:

أَلاَ رُبَّ مَـوْلُـودٍ وَلَيْـسَ لَـهُ أَبٌ ... وَذِيْ وَلَـدٍ لَـمْ يَلْـدَهُ أَبَـوانِ
وَذِيْ شَـامَـةٍ سَـوْدَاءَ فِـيْ حُـرِّ وَجْهِـهِ ... مُجَلَّلَـةٍ لاَ تَنْقَضِـيْ لِـزَمَـانِ
وَيَكْمُـلُ فِـيْ تِسْـعٍ وَخَمْـسٍ شَبَـابُـهُ ... وَيَهْـرَمُ فِـيْ سَبْـعٍ مَعَـاً وَثَمَـانِ

فالمولود الذي ليس له أب عيسى عليه السلام، وذو الولد الذي لم يلده أبوان آدم عليه السلام، والبيتان الأخيران يتحدثان عن القمر، فهو وما وصف به لا يكون لغيره.

والثاني: أن تكون لتقليل النظير، وهي الكثيرة في الاستعمال، كقول امرىء القيس[(٢)]:

فَـإِنْ أُمْـسِ مَكْـرُوبَـاً فَيَـا رُبَّ قَيْنَـةٍ ... مُنَعَّمَـةٍ أَعْمَلْتُهَـا بِكِـرَانِ

فالمعنى أن كثيراً من هذه القينات كن لي، وقل مثلها لغيري.

وقوله أيضاً[(٣)]:

فَيَـا رُبَّ يَـوْمٍ قَـدْ لَهَـوْتُ وَلَيْلَـةٍ ... بِـآنِسَـةٍ كَـأَنَّهَـا خَـطُّ تِمْثَـالِ

كأنه قال: الأيام التي لهوت فيها والليالي يقل وجود مثلها لغيري.

= ـ ٤٢٣، ورسائل في اللغة ١٣٧ ـ ١٥٦، والمساعد ٢/ ٢٨٥.

(١) قائله: رجل من أزد السراة، ينظر: الكتاب ٢/ ٢٦٦، و ٤/ ١١٥، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢٥٧، والخصائص ٢/ ٣٣٣، وشواهد التوضيح ١٠٥، والخزانة ١/ ٣٩٧.
«الشَّامة»: علامة تخالف البدن الذي هي فيه، القاموس «شيم» ٤/ ١٣٧.

(٢) ينظر: ديوانه ٨٦، والمسائل والأجوبة لابن السيد البطليوسي ١٥١، ورصف المباني ٢٦٧، والجنى الداني ٤٢٢.
«القَيْنَة»: الأمة المغنية، القاموس «قين» ٤/ ٢٦٢، و «الكِرَان»: العود أو الصَّنْج الذي يضرب به للغناء، القاموس «كرن» ٤/ ٢٦٣.

(٣) ينظر: ديوانه ٢٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٠٠، والمقرب ١/ ٢١٩، والتصريح ٢/ ١٨.
«خَطُّ تِمْثَال»: أي الطريقة المستقيمة، القاموس «خطط» ٢/ ٣٥٧، و «آنِسَة»: امرأة ذات أنس طيبة النفس، القاموس «أنس» ٢/ ١٩٨.

المذهب الثاني: أنها تفيد معنى التكثير دائماً، وهو مذهب ابن درستويه[(١)]، وجماعة[(٢)]، ونسبه بعضهم[(٣)] إلى الكوفيين، إلا أن المنقول عن أئمتهم أنهم مع الذين يذهبون إلى أنها تفيد التقليل دائماً.

واستدل من ذهب هذا المذهب بشواهد ظاهرها أن «رب» تدل على كثرة مجرورها، كقول النبي ﷺ[(٤)]: «أيقظوا صواحبات الحجر، فرب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة».

ومما يؤكد أن المعنى في هذا الحديث التكثير أنه قد روي في لفظ آخر[(٥)]: «كم من كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة»، و«كم» لمعنى التكثير باتفاق النحويين[(٦)]، واستعمال «كم» الخبرية مكان «رب» يدل على أن «رب» للتكثير مثل «كم».

وغالب شواهدهم في مواضع المباهاة والافتخار، كقول امرىء القيس السابق[(٧)]:

فَيَا رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوتُ وَلَيْلَةٍ ... بِآنِسَةٍ كَأَنَّهَا خَطُّ تِمْثَالِ

---

(١) ينظر: الجنى الداني ٤١٨، و ٤٢٤، ومغني اللبيب ١/ ١٣٤، والتصريح ٢/١٨، والهمع ٢/ ٢٥.
(٢) ينظر: المصادر السابقة، والرسائل في اللغة ١٣٨ ـ ١٣٩.
(٣) ينظر البسيط ٢/ ٨٥٩.
(٤) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب العلم والعظة بالليل ١/ ٢١٠.
(٥) أخرجه البخاري في كتاب اللباس، باب ما كان النبي ﷺ يتجوز من اللباس والبسط، ينظر ١٠/ ٣٠٢، والموطأ ٦٥٦، رقم الحديث ١٦٥٢.
(٦) شواهد التوضيح ١٠٤.
(٧) سبق في ص ٥١٣.

وقوله أيضاً[1]:

فَيَــا رُبَّ مَكْــرُوبٍ كَــرَرْتُ وَرَاءَهُ ... وَعَـانٍ فَكَكْـتُ الغُـلَّ عَنْـهُ فَفَـدَّانِـيْ

فهو يريد أن له أياماً وليالي كثيرة، وكثير منه فك الأسرى وكره وراء المكروبين.

وقوله أيضاً[2]:

أَلاَ رُبَّ يَـوْمٍ لَـكَ مِنْهُـن صَـالِـحٌ ... وَلاَ سِيَّمـا يَـوْمٌ بِـدَارَةِ جُلْجُـلِ

وكقول الآخر[3]:

رُبَّ مَـنْ أَنْضَجْـتُ غَيْظـاً قَلْبَـهُ ... يَتَمَنَّـى لِـيَ مَـوْتـاً لَـمْ يُطَـعْ

وقول الآخر[4]:

رُبَّ رَفْـدٍ هَـرَقْتُـهُ ذَلِـكَ اليَـو ... مَ وَأَسْـرَى مِـنْ مَعْشَـرٍ أَقْتَـالِ

وكقول الشاعر[5]:

رُبَّ حِلْـمٍ أَضَـاعَـهُ عَـدَمُ المَـا ... لِ وَجَهْـلٍ غَطَّـى عَلَيْـهِ النَّعِيْـمُ

---

(١) ينظر: ديوانه ٩٠، والشعر والشعراء ١/ ١٠٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٠١، والخزانة ١/ ١٦٢.
«المكروب»: تضييق القيد على المقيد، القاموس «كرب» ١/ ١٢٣. و «العاني»: الأسير، القاموس «عنى» ٤/ ٣٦٧، و «فَدَّاني»: قال فداك أبي وأمي، القاموس «فدى» ٤/ ٣٧٣.

(٢) ينظر: ديوانه ١٠، وشواهد التوضيح ١٠٦، والخزانة ٢/ ٦٣، والدرر ١/ ١٩٩.
«دَارَة جُلْجُل»: هي منازل حجر الكندي بنجد، معجم البلدان ٢/ ٤٢٦.

(٣) قائله سويد بن أبي كاهل، ينظر: شعراء النصرانية ٤٣١، وشرح التسهيل ٣/ ١٧٦، والفرائد الجديدة ٢/ ٥٥٣، والهمع ٢/ ٢٦، والدرر ١/ ٦٩، ٢/ ١٩.

(٤) قائله الأعشى، ينظر: ديوانه ١٣، وشرح المفصل ٨/ ٢٨، وشرح التسهيل ٣/ ١٧٦.
«الرِّفْد»: القدح الضخم، القاموس «رفد» ١/ ٢٩٥. و «أَقْتَال»: جمع قتل، وهو العدو والمقاتل، القاموس «قتل» ٤/ ٣٥.

(٥) قائله: حسان بن ثابت رضي الله عنه، ينظر: ديوانه ٣٧٨، وشرح التسهيل ٣/ ١٧٧، وشواهد التوضيح ١٠٥.

وقول الشاعر[1]:

وَرُبَّ أُمُــــورٍ لاَ تَضِيْــــرُكَ ضَيْـــرَةً   وَلِلْقَلْــبِ مِــنْ مَخْشَــاتِهِــنَّ وَجِيْــبُ

وقول الأعرابي الذي سمعه الكسائي يقول بعد انقضاء شهر رمضان[2]: «رب صائمه لن يصومه، وقائمه لن يقومه».

وقد أَوَّل[3] القائلون بكون «رب» للتقليل دائماً شواهد التكثير بأن المراد من «رب» فيها استقلال الكثير، أو تقليل النظير، أو أن المتكلم قصد فيها التقليل مجازاً، وإن كان الظاهر يقتضي التكثير، أو نحو ذلك من التوجيهات.

المذهب الثالث: أنها تفيد التكثير في الغالب، وقد تفيد التقليل في بعض الأحيان، وممن ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني[4]، حيث ذكر أن «رب» للتقليل إلا أنها غلب عليها الاستعمال للتكثير، ومثلها ـ عنده ـ همزة الاستفهام التي أصلها الاستفهام، ثم غلب عليها الاستعمال للتقرير.

وذهب الرضي[5] نحو هذا المذهب، إذ ذكر أن أصل «رب» ووضعها للتقليل، ثم استعملت في معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة، وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى قرينة.

---

(١) قائله: ضائي البرجمي، ينظر: النقائض ١/ ٢٠٧، والبيان والتبيين ٢/ ١٨٦، وأمالي المرتضى ٤/ ٢٠، وشواهد التوضيح ١٠٥، وشرح التسهيل ٣/ ١٧٧، وشرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ٤٧.
«وَجَبَ القلبُ»: أي خفق، القاموس «وجب» ١/ ١٣٦.

(٢) ينظر: المساعد ٢/ ٢٨٥، ومغني اللبيب ١/ ١٣٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ١٧٢ ـ ١٧٣، والكشاف ٢/ ٣٨٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٠٠ ـ ٥٠١، والبسيط ٢/ ٨٥٩ ـ ٨٦٠، والجنى الداني ـ ٤٢٠ ـ ٤٢٣، والمساعد ٢/ ٢٨٥.

(٤) ينظر: المقتصد ٢/ ٨٢٩ ـ ٨٣٠.

(٥) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠.

وممن ذهب هذا المذهب الكرماني[1]. وذهب ابن مالك[2] إلى أنها حرف تكثير، والتقليل بها نادر، وتبعه ابن هشام[3]، والأشموني[4].

واحتج هؤلاء بحجج الفريقين السابقين، وقالوا إن الاستقراء يفيد كونها للتكثير غالباً[5]. واحتج ابن مالك على كونها للتكثير بأنه يصح أن توضع «كم» الخبرية في موضعها[6].

المذهب الرابع: أنها تكون للتقليل في الغالب، وتأتي للتكثير قليلاً أو نادراً، وهو رأي طائفة من العلماء[7]، منهم الفارابي في قول[8]، وابن برهان العكبري[9]، واللورقي[10]، واختاره السيوطي[11]، ونقله ابن عقيل[12] عن بعض المغاربة.

---

(١) ينظر: الكواكب الدراري ٢/ ٢٧، وعقود الزبرجد ٢/ ٩٨.
والكرماني هو محمد بن يوسف بن علي الكرماني البغدادي، ولد سنة ٧١٧ هـ، جمع علوماً كثيرة أهمها الحديث والفقه واللغة، من شراح الحديث، توفي سنة ٧٨٦ هـ. له الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، وحاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي، وغيرهما.
ينظر: الدرر الكامنة ٤/ ٣١٠ ـ ٣١١، والبدر الطالع ٢/ ٢٩٢، وبغية الوعاة ١/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠.

(٢) ينظر: التسهيل ١٤٧ ـ ١٤٨، وشواهد التوضيح ١٠٤، وشرح التسهيل ٣/ ١٧٦.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ١/ ١٣٤، وأوضح المسالك ٣/ ٥١، والتصريح ٢/ ٨.

(٤) ينظر: شرح الألفية للأشموني ٢/ ٢٣٦.

(٥) ينظر: المقتصد ٢/ ٨٢٩ ـ ٨٣٠، وشواهد التوضيح ١٠٤ ـ ١٠٥، وشرح الكافية ٢/ ٣٣٠، ومغني اللبيب ١/ ١٣٤ ـ ١٣٥.

(٦) ينظر: شواهد التوضيح ١٠٤، والجنى الداني ٤٢٢ ـ ٤٢٣.

(٧) ينظر: همع الهوامع ٢/ ٢٥، والفرائد الجديدة ٢/ ٥٥٢.

(٨) ينظر: المصدران السابقان.
والفارابي هو أبو إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم الفارابي، أديب، سكن زبيد، توفي سنة ٣٥٠ هـ. له ديوان الأدب في اللغة، وشرح أدب الكاتب، وغيرهما.
ينظر: معجم الأدباء ٦/ ٦١ ـ ٦٥، وبغية الوعاة ١/ ٤٣٧ ـ ٤٣٨.

(٩) ينظر: شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٦٨ ـ ١٧٠.

(١٠) ينظر: المباحث الكاملية ٢/ ٧.

(١١) ينظر: همع الهوامع ٢/ ٢٥، والفرائد الجديدة ٢/ ٥٥٢.

(١٢) ينظر: المساعد ٢/ ٢٨٥.

وذهب إلى نحوه ابن خالويه(١)، والزوزني(٢)، والكيشي(٣).

وقد استدل أصحاب هذا المذهب بأدلة الفريقين الأول والثاني، لكن رجحوا التقليل فجعلوه الغالب في استعمالاتها.

وقريب من هذا المذهب ما ذهب إليه أبو البقاء العكبري، حيث قال(٤): «وأصل «رب» أن تقع للتقليل، وهي هنا للتكثير، وقد جاء على هذا المعنى في الشعر كثيراً». فنراه يجعل التقليل أصلها، مع اعترافه بمجيئها للتكثير.

ويشبه هذا المذهب ما ذهب إليه الأعلم الشنتمري(٥)، وابن السيد البطليوسي(٦) من أنها تكون للتكثير في موضع الافتخار والمباهاة، وللتقليل فيما عدا ذلك.

وذهب ابن الناظم(٧) إلى أن «رب» للتقليل، وتستعمل في التكثير تهكماً. وهو برأيه هذا يرى أن الأصل في استعمال «رب» التقليل، وربما خرجت عنه إلى التكثير لغرض التهكم.

المذهب الخامس: أنها تأتي للمعنيين ـ التكثير والتقليل ـ على السواء، فهي موضوعة لهما. وقد نقل هذا المذهب عن بعض الكوفيين(٨)، والفارسي في

---

(١) ينظر: الحجة في القراءات السبع ٢٠٥.
(٢) ينظر: شرح المعلقات السبع ١٢.
والزوزني هو أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، من أئمة اللغة، توفي سنة ٤٨٦ هـ، له شرح المعلقات السبع، والمصادر، وغيرهما.
ينظر: إنباه الرواة ٢/ ٣٢١، وبغية الوعاة ١/ ٥٣١.
(٣) ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب ٣١١.
(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٧٦.
(٥) ينظر: همع الهوامع ٢/ ٢٥.
(٦) ينظر: المصدر السابق، والمسائل والأجوبة ضمن رسائل في اللغة ١٣٨.
(٧) ينظر: شرح الألفية ٣٩٥.
(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٤٥٥.

قول[١]، والفارابي في قول[٢]، وعن بعض المتأخرين[٣].

ويشبهه ما ذهب إليه ابن الباذش[٤]، وابن‌طاهر[٥] من أنها لمبهم العدد، فتكون تقليلاً وتكثيراً، فهي على هذا تستعمل استعمال الأضداد.

المذهب السادس: أنها ليست للتقليل، ولا للتكثير، وإنما هي حرف إثبات، ويفهم التقليل أو التكثير من سياق الكلام، وقرائن الأحوال، لا من الكلمة نفسها. نقل هذا المذهب أبو حيان، ولم ينسبه إلى أحد[٦].

وهذه المذاهب الأخيرة ـ كما نرى ـ تقوم على الجمع بين الشواهد والنصوص، والاعتراف بصحتها، وعدم تأويل شيء منها، مع محاولة توجيه تعدد الاستعمال من طرق مختلفة.

أما سيبويه فقد اختلف في بيان رأيه في هذه المسألة:

١ ـ يرى بعضهم[٧] أنه مع القائلين بأنها للتقليل دائماً.

٢ ـ وابن خروف ينسب[٨] إليه الرأي القائل بأنها للتكثير دائماً.

٣ ـ وابن مالك[٩] يذهب إلى أن رأي سيبويه هو تغليب التكثير عليها.

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٤٥٥، والجنى الداني ٤١٨.

(٢) ينظر: رسائل في اللغة ١٣٨.

(٣) ينظر: همع الهوامع ٢/ ٢٥.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٤٥٦، وهمع الهوامع ٢/ ٢٥.
وابن الباذش هو أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، المعروف بابن الباذش النحوي، أخذ عن أبيه، وأكثر الرواية عنه، وروى أيضاً عن أبي علي الغساني، وأبي علي الصدفي، كان عارفاً بالأسانيد، توفي سنة ٥٤٠ هـ. له الإقناع في القراءات.
ينظر: غاية النهاية ١/ ٨٣، وبغية الوعاة ١/ ٣٣٨.

(٥) ينظر الحاشية السابقة.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٤٥٥.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٤٥٥، والجنى الداني ٤١٧، والهمع ٢/ ٢٥، ورسائل في اللغة ١٣٨.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٧٧، وارتشاف الضرب ٢/ ٤٥٥، والبحر المحيط ٥/ ٤٤٢.

(٩) ينظر: شواهد التوضيح ١٦٤، وشرح التسهيل ٣/ ١٧٨.

وللترجيح أقول: لم يصرح سيبويه في الكتب برأيه في معنى «رب»، ولكن ظاهر كلامه يشير إلى أنه يرى أنها للتكثير؛ لأنه ذكر مراراً أنها بمعنى «كم» الخبرية، وبمعنى «كأين». قال ـ رحمه الله ـ: «اعلم أن لـ «كم» موضعين فأحدهما الاستفهام، وهو المستفهم به بمنزلة «كيف» و «أين»، والموضع الآخر الخبر، ومعناها معنى «رب»[(١)].

ويقول أيضاً[(٢)]: «واعلم أن «كم» في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه «رب»؛ لأن المعنى واحد، إلا أن «كم» اسم، و «رب» غير اسم، بمنزلة (مِن)».

ويقول أيضاً[(٣)]: «واعلم أن «كم» في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون يجر ما بعده إذا أسقط التنوين. . . والمعنى معنى «رب)».

ويقول أيضاً[(٤)]: «و(كأين) معناها معنى (رب)».

فكل هذه تصريحات منه بأن «رب» و «كم» بمعنى واحد، و «كم» الخبرية عند النحويين للتكثير، وكذلك «كأين» عندهم للتكثير، ومن ثم ينبغي أن تكون «رب» للتكثير.

لكن من قال إن سيبويه يرى أنها للتقليل أولوا[(٥)] كلامه بأنه إنما يريد أن «رب» مثل «كم» في الاستعمال، من قبل أنهما يقعان صدراً، ولا يدخلان إلا على نكرة، وأن الاسم المنكور الواقع بعدهما يدل على أكثر من واحد، وأنهما نظيران في المعنى؛ لأن «رب» تفيد التقليل، و «كم» تفيد التكثير، ولم يقصد سيبويه ـ في رأيهم ـ أنها مثلها في معنى التكثير[(٦)].

---

(١) الكتاب ٢/ ١٥٦.
(٢) الكتاب ٢/ ١٦١.
(٣) الكتاب ٢/ ١٦١.
(٤) الكتاب ٢/ ١٧١.
(٥) المقتضب ٣/ ٥٧، و ٦٥، والجمل ١٣٦، والمقتصد ٢/ ٨٢٨ ـ ٨٢٩، والجنى الداني ٤٢٣.
(٦) ينظر: الجنى الداني ٤٢٣.

واحتجوا لقولهم هذا بأن سيبويه قد استعمل كلمة «رب» في كتابه لإفادة معنى التقليل، حيث قال في أثناء حديثه عن الشواذ[(١)]: «رب شيء هكذا»، يريد أنه قليل ونادر.

لكن يؤخذ على هذا التأويل والاحتجاج أن ظاهر عبارات سيبويه السابقة لا تحتمله، إذ رأيناه يصرح بأن معنى «كم» معنى «رب»، فكيف يحمل قوله على أنه يريد أنهما ضدان.

والذي أذهب إليه ما يراه بعض الباحثين[(٢)]، وهو أن سيبويه لما صرح بأن معناها «كم» الخبرية التي للتكثير، وقد استعملها أحياناً للتقليل، يستخلص منه أن رأيه تغليب الكثرة فيها، وتقليل القلة فيها.

أما أبو حيان فيختار في البحر المحيط[(٣)]، وتذكرة النحاة[(٤)]، وتقريب المقرب[(٥)] أنها للتقليل. قال[(٦)] ـ رحمه الله ـ: «ومعناها في المشهور التقليل، لا التكثير، خلافاً لزاعمه، وناسبه إلى سيبويه، ولمن قال: لا تفيد تقليلاً، ولا تكثيراً، بل هي حرف إثبات، ودعوى أبي عبد الله الرازي[(٧)] الاتفاق على أنها موضوعة للتقليل باطلة، وقول الزجاج[(٨)] إن «رب» للكثرة ضد ما يعرفه أهل اللغة ليس بصحيح».

وقال أيضاً عن معنى «رب»، و«قد»: «والصحيح في «رب» أنها لتقليل

---

(١) الكتاب ١/ ٦٠.
(٢) اختيارات ابن مالك النحوية ١٣٢.
(٣) ينظر: البحرالمحيط ١/ ٤٢٧، و ٥/ ٤٤٢.
(٤) ينظر: ص ٥.
(٥) ينظر: ص ٧١.
(٦) البحر المحيط ٥/ ٤٤٢، وانظر المصدر نفسه ١/ ٤٢٧.
(٧) ينظر: التفسير الكبير ١٩/ ١٥٢.
(٨) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ١٧٣.

الشيء، أو تقليل نظيره، فإن فهم تكثير فليس ذلك من «رب»، ولا «قد»، وإنما هو من سياقة الكلام»[1].

وفي التذييل والتكميل[2]، وارتشاف الضرب[3] يرى أنها لم توضع للتقليل ولا للتكثير، بل التقليل أو التكثير مستفاد من سياق الكلام.

---

(١) البحر المحيط ٦/ ٤٧٧.
(٢) ينظر: ٤/ ٣٦ ب.
(٣) ينظر ٢/ ٤٥٥.

أصل تاء القسم في (تالله)

أدوات القسم هي: الباء والواو والتاء واللام ومُن والميم المكسورة والمضمومة، والأصل في حروف القسم الباء؛ وذلك لأمرين[1]:

أحدهما: أن فعل القسم إنما هو (أقسم) و (أحلف)، وهما لا يتعديان إلا بالباء، قال تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾[2]. وقول الشاعر[3]:

فَأَقْسَمْتُ بِالبَيْتِ الذِيْ طَافَ حَوْلَهُ ... رِجَالٌ بَنَوهُ مِنْ قُرَيْشٍ وَجُرْهَمِ

الثاني: أنها تدخل على المضمر كما تدخل على المظهر، فتقول: بالله لأقومن، وبه لأفعلن. قال الشاعر[4]:

رَأَى بَرْقاً فَأَوْضَعَ فَوْقَ بَكْرٍ ... فَلاَ بِكَ مَا أَسَالَ وَلاَ أَغَامَا

---

(١) ينظر: الإيضاح العضدي ٢٦٨، والمسائل العسكرية ١٠٠، ومعاني الحروف ٤١، وأسرار العربية ٢٧٦ ـ ٢٧٧، وشرح المفصل ٨/ ٣٢ ـ ٣٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٢٤ ـ ٥٢٥.

(٢) سورة النحل: من الآية ٣٨.

(٣) قائله زهير: ينظر: شرح ديوانه ١٤، وشرح المعلقات السبع ١٤٨، وشرح المفصل ٨/ ٣٣.
وجرهم قبيلة قبل قريش كانوا ولاة البيت.

(٤) قائله: عمرو بن يربوع بن حنظلة. ينظر: النوادر ١٤٦، وجمهرة اللغة ٣/ ١٥٢، وشروح سقط الزند للتبريزي ٣/١١٦٧، والإيضاح العضدي ٢٦٨، والخصائص٢/ ١٩، وشرح المفصل ٨/ ٣٤، وسمط اللالي للبكري ٧٠٣. ولهذا البيت قصة، تنظر في الحيوان ١/ ١٨٦.
«أَوْضَع»: حمل وحط، القاموس (وضع) ٣/ ٩٤.

وقول الآخر[1]:

ألاَ نَــادَتْ أُمَــامَــةُ بــاحْتِمَــالِ   لِتَحْــزُنَنِــيْ فَــلاَ بِــكَ مَــا أُبَــالِــيْ

فالرجوع مع الإضمار إلى الباء يدل على أنها هي الأصل؛ لأن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها.

ثم أبدلوا الواو من الباء؛ توسعاً في اللغة، ولأنها أخف من الباء، وحركتها أخف من حركة الباء. وإنما خصت الواو بذلك لأمرين:

أحدهما: أنهما من مخرج واحد، وهو الشفتان.

الثاني: أن الباء معناها الإلصاق، والواو معناها الاجتماع، والشيء إذا لاصق الشيء فقد جامعه.

وقد ذهب جمهور النحويين[2] إلى أن التاء بدل من الواو، وليست بدلاً من الباء ولا أصلاً بنفسها في نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ إِنَّكَ لَفِى ضَلَٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾[4]، وقولع تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾[5].

---

(1) قائله: غويه بن سلمى بن ربيعة. ينظر: شرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ١٠٠١، والخصائص ٢/ ١٩، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٠٤، ١٤٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٢٣.
«احتمال»: أي حمل من دار إلى دار، القاموس (حمل) ٣/ ٣٦١.

(2) ينظر: المقتضب ٢/ ٣٢٠، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٩٥، والأصول في النحو ١/ ٤٢٣، والجمل ٧٢، والإيضاح العضدي ٢٦٨، ومعاني الحروف ٤١، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٤٦، واللمع ٢٤١، والصاحبي في فقه اللغة ١٣٨، والمقتصد ٢/ ٨٣٨، والمفصل ٨٧، والكشاف ٢/ ٥٧٦، والمحرر الوجيز ٩/ ٣٤٣، والفصول الخمسون ٢١٤، وأسرار العربية ٢٧٧، وشرح المفصل ٨/ ٣٢ ـ ٣٤، والممتع في التصريف ٣٨٤ ـ ٣٨٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٢٣ ـ ٥٢٥، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٥٤، وشرح الكافية ٢/ ٣٣٤، ورصف المباني ٢٤٦ ـ ٢٤٧، وشرح جمل الزجاجي لابن هشام ١٦٠، والإرشاد إلى علم الإعراب ٣١٣، والبسيط ٢/ ٨٧٢، ٩٢٧.

(3) سورة يوسف: من الآية ٩٥.

(4) سورة يوسف: من الآية ٩١.

(5) سورة الأنبياء: من الآية ٥٧.

وقول الشاعر(١):

تَـاللَّـهِ يَبْقَـى عَلَـى الأَيَّـامِ ذُوْ حِيَـدٍ ... بِمُشْمَخِـــرٍّ بِــــهِ الظَّيَّــــانُ وَالآسُ

وذلك لما يلي:

أولاً: أنها لا تدخل إلا على لفظ الجلالة (الله) خاصّة دون غيره من الأسماء، إلا ما حكى الأخفش من دخولها على (رب الكعبة) في قولهم: تربِّ الكعبة، وذلك شاذّ، والواو تدخل على الأسماء الظاهرة كلّها ولا تدخل على المضمرة، والباء تدخل على كلّ مقسم به من الأسماء الظاهرة والمضمرات، فعلم بهذا أن لها مرتبة ثالثة، فهي ثالثة عن الباء ثانية عن الواو.

ثانياً: أنها بدل من الواو في بعض المواضع وجوباً مثل (اتعد) و (اتزن) من (اوتعد) و (اوتزن)، وسبب إبدالها من الواو دون غيرها؛ لشبهها بها من جهة اتساع المخرج، وهي من الحروف المهموسة، فناسب همسها لين حروف اللين ومنها الواو، ولم يثبت إبدال التاء من الباء في موضع.

ثالثاً: أن الواو مفتوحة والتاء مفتوحة والباء مكسورة، فهي أقرب إلى الواو بهذا الشبه منها إلى الباء.

وقد خالف جمهور النحويين جماعة(٢)، منهم: قطرب(٣) والسهيلي(٤)، فهم يرون أن التاء أصلية ليست مبدلة من الواو؛ إذ لم يقم دليل على صحته.

---

(١) قائله: أمية بن أبي عائذ الهذلي، ينظر: الكتاب ٣/ ٤٩٧، والجمل ٧١، وكشف المشكل ١/ ٥٨٣، وشرح جمل الزجاجي لابن هشام ١٥٩، والخزانة ٤/ ٢٣١.
«ذو حِيَد»: الوعل. القاموس (حيد) ١/ ٢٩٠.
«المُشْمَخِر»: الجبل العالي. القاموس (شمخر) ٢/ ٦٤.
«الظَّيَّان»: ياسمين البر. لسان العرب (ظوي) ١٥/ ٢٦.
«الآس»: الشجر. القاموس (أوس) ٢/ ١٩٩.

(٢) ينظر: الجنى الداني ١١٧.

(٣) همع الهوامع ٢/ ٣٩.

(٤) ينظر: البسيط ٢/ ٩٢٦، والبحر المحيط ٥/ ٣٣٠، ٦/ ٣٢٢، والدر المصون ٦/ ٥٢٦.

أما أبو حيان، فقد اختار ما ذهب إليه بعض النحويين، ومنهم قطرب والسهيلي، حيث قال بعد حكاية قول ابن عطية الذي ذهب مذهب الجمهور في هذه المسألة: «أما قوله: والتاء في (تاللَّه) بدل من واو[1]، فهو قول أكثر النحويين، وخالفهم السهيلي فزعم أنها أصل بنفسها وليست بدلاً من واو، وهو الصحيح على ما قررناه في النحو»[2].

وقال في موضع آخر: «وأما أن التاء بدل من واو القسم الذي أبدل من باء القسم، فشيء قاله كثير من النحاة، ولا يقوم على ذلك دليل، وقد رد هذا القول السهيلي. والذي يقتضيه النظر أنه ليس شيء منها أصلاً للآخر»[3].

والذي أراه ما اختاره أبو حيان ومن قبله؛ إذ أن الأصل عدم إبدال حرف مكان حرف حتى يقوم الدليل الصحيح عليه، وما عللوا به صحة إبدالها في بعض المواضع لا يعمم حكمه في كل شيء بل يقتصر عليه.

---

(١) المحرر الوجيز ٩/ ٣٤٣.

(٢) البحر المحيط ٥/ ٣٣٠.

(٣) المصدر السابق ٦/ ٣٢٢.

نيابة بعض حروف الجر عن بعض

الأصل في اللغة أن يكون للكلمة معنى واحد، وهو مقتضى الإبانة التي وضعت اللغة من أجلها، ولكن قد توجد فيها كلمات لكل واحدة منها أكثر من معنى، وقد يكون هناك كلمات كثيرة تشترك في معنى واحد[١].

ومن ذلك حروف الجر، فإن لكل حرف من حروف الجر معاني خاصة به، لكن هناك كثير من الشواهد التي جاءت فيها بعض حروف الجر بمعنى حروف أخرى.

وقد جمع بعض النحويين واللغويين كثيراً من هذه الظاهرة اللغوية، وعقدوا لها أبواباً في كتبهم. فقد عقد ابن قتيبة في كتابه «تأويل مشكل القرآن» باباً خاصاً لحروف الصفات التي يقع بعضها موقع بعض[٢]، وكذلك في كتابه «أدب الكاتب»[٣] وعقد الهروي لها كذلك باباً في كتاب الأزهية[٤]، وكذا فعل ابن

(١) ينظر: المزهر ١/٣٦٩ ـ ٤١٢، وفقه اللغة لعلي عبد الواحد وافي ١٦٨ ـ ١٩٨.
(٢) ٥٦٥ ـ ٥٧٨.
(٣) ٥٠٦ ـ ٥٢٠.
(٤) ٢٧٧ ـ ٣٠٠، تحت عنوان «باب دخول حروف الخفض بعضها مكان بعض».

جني في كتابه الخصائص[1]، والثعالبي[2] في كتابه «فقه اللغة وسر العربية»[3]، ونجدها كذلك مبثوثة في كتب الآخرين.

ومن شواهد هذه المسألة:

قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾[4]، أي «على دينار».

وقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[5]، بمعنى «على جذوع النخل».

وقوله تعالى: ﴿يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[6]، أي «بأمر الله».

وقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[7]، أي «مع الله».

ومن شواهد الشعر قول الشاعر[8]:

لاَهِ ابنُ عَمِّكَ لاَ أُفْضِلْتَ فِي حَسَبٍ ... عَنِّيْ وَلاَ أَنْتَ دَيَّانِيْ فَتَخْزُوْنِيْ

والمعنى «لا أفضلت في حسب علي».

---

(١) ٢/ ٣٠٦، تحت باب بعنوان «باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض».

(٢) هو أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري، ولد سنة ٣٥٠ هـ، من اللغويين الأدباء، توفي سنة ٤٢٩ هـ. له فقه اللغة وسر العربية، ويتيمة الدهر، وسحر البلاغة وسر البراعة، وغيرها.
ينظر: وفيات الأعيان ٣/ ١٧٨ ـ ١٨٠، وشذرات الذهب ٣/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧.

(٣) ٣٥٤ ـ ٣٥٨، وذلك بعنوان «فصل مجمل في وقوع بعض حروف المعنى مواقع بعض».

(٤) سورة آل عمران: من الآية ٧٥.

(٥) سورة طه: من الآية ٧١.

(٦) سورة الرعد: من الآية ١١.

(٧) سورة الصف: من الآية ١٤.

(٨) قائله: ذو الإصبع العدواني، ينظر: المفضليات ١٦٠، وشرح المفضليات ٢/ ٧٥٠، والأمالي الشجرية ٢/ ١٣، والإنصاف ١/ ٣٩٤، ولسان العرب «خزا» ١٤/ ٢٢٦، والمساعد ٢/ ٢٦٦، والتصريح ٢/ ١٥، والخزانة ٣/ ٢٢٢، و ٤/ ٢٤٣.
«تَخْزُوني»: أي تسوسني وتقهرني، اللسان «خزا» ١٤/ ٢٢٦. و «ديَّاني»: الدَّيَّان: القهار والقاضي والحاكم، القاموس «دين» ٤/ ٢٢٥.

وقول الشاعر(١):

وَإِنْ يَلْتَقِ الحَيُّ الجَمِيْعُ تُلاَقِنِي إِلَى ذِرْوَةِ البَيْتِ الرَّفِيْعِ المُصَمَّدِ

أي «في ذروة البيت».

ومن ذلك قول الشاعر(٢):

لَنَا الفَضْلُ فِيْ الدُّنْيَا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ أَفْضَلُ

أي «ونحن أفضل منكم».

وقول الشاعر(٣):

فَإِنْ تَسْأَلُونِيْ بِالنِّسَاءِ فَإِنَّنِيَ بَصِيْرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيْبُ

أي «عن النساء».

وقول الشاعر(٤):

مَتَى مَا تُنْكِرُوهَا تَعْرِفُوهَا عَلَى أَقْطَارِهَا عَلَقٌ نَفِيْثُ

أي «من أقطارها».

---

(١) قائله طرفة بن العبد، ينظر: ديوانه ٤٧، وشرح القصائد السبع ١٨٧، وشرح القصائد التسع المشهورات ١/ ٢٥٧، ومعاني الحروف ١١٥، والأزهية ٢٧٤، وشرح القصائد العشر ٩٩، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٦٨، ورصف المباني ١٦٩، والخزانة ٤/ ١٣٩.
«المُصَمَّد»: هو الذي يقصده الناس، القاموس «صمد» ١/ ٣٠٨.

(٢) قائله جرير، ينظر: ديوانه٤٥٧، وارتشاف الضرب ٢/ ٤٣٤، واللسان «حتت» ٢/ ٢٤، والمساعد ٢/ ٤٥٨، والتصريح ٢/ ١٢، والخزانة ٤/ ١٤٣.

(٣) قائله: علقمة بن عبدة، ينظر: ديوانه ٣٥، وأدب الكاتب ٥٠٨، وتأويل مشكل القرآن ٥٦٨. وشرح الجواليقي لأدب الكاتب ٢٥٩، والاقتضاب ٣/ ٣٤٤.

(٤) قائله: أبو المثلم الهذلي، ينظر: المعاني الكبير ٢/ ٩٧٠، وديوان الهذليين ٢/ ٢٢٤، وتأويل مشكل القرآن ٣٨٠، وأدب الكاتب ١٨، وجامع البيان ٧/ ٧٩، والاقتضاب ٣/ ٣٨١، واللسان «نفث» ٢/ ١٩٥.
«الأقطار»: النواحي، القاموس «قطر» ٢/ ١١٩، و «العَلَق»: الدم، القاموس «علق» ٣/ ٢٦٦.
و «نَفِيْث»: أي ظاهر، اللسان «نفث» ٢/ ١٩٥. و «ها» في «متى تنكروها» تعود على المقالة.

وقد اختُلف فيما جاء من ذلك، فذهب الكوفيون[1]، وبعض البصريين إلى جواز التناوب بين حروف الجر، وممن أخذ بهذا الرأي يونس بن حبيب البصري[2] والفراء[3]، وأبو عبيدة معمر بن المثنى[4]، والأخفش[5]، والأصمعي[6]، وابن الأعرابي[7]، وابن قتيبة[8]، والمبرد[9]، والطبري[10]، والزجاج[11]، وابن السراج[12]، والزجاجي[13]، والفارسي[14]، والرماني[15]، وابن فارس[16]، والحوفي[17] والهروي[18]، وأبو منصور الجواليقي[19]، وعبد القاهر

---

(١) ينظر: الاقتضاب ٢/ ٢٦٢، وارتشاف الضرب ٢/ ٤٢٨، و ٤٣٥ ـ ٤٣٧، و ٤٤٣، و ٤٤٦، و ٤٤٧ و ٤٥٠، و ٤٥٣، والجني العالي ٥٦٣، والمساعد١/ ٣٦٥، والتصريح ٢/ ٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٤٦، والجني الداني ٣١٨ ـ ٣١٩، ومغني اللبيب ١/ ٣٢١.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٢١٨، و ٢/ ١٨٦، و ٢٦٧.

(٤) ينظر: مجاز القرآن ١/ ١٤، و ٩٤، و ٢٣٥، و ٢٦٨، و ٢٨٤، و٣٢٤، و ٢/ ٣٢ ـ ٢٤.

(٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢٩٦، ٣٠٦، و ٣٠٧، و ٣٧٧، وارتشاف الضرب ٢/ ٤٣٧، و ٤٥١.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٤٢٧، ٤٤٦.

(٧) ينظر: حاشية الصبان على الأشموني ١/ ١٤٩.

(٨) ينظر: أدب الكاتب ٥٠٦، وتأويل مشكل القرآن ٥٦٥ ـ ٥٧٨، وارتشاف الضرب ٢/ ٤٤٦، والجنى الداني ٢٦٤، والمساعد ١/ ٢٦٥.

(٩) ينظر: المقتضب ٢/ ٣١٩، والكامل ٦/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

(١٠) ينظر: جامع البيان ٧/ ٧٩.

(١١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٧٣.

(١٢) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٤١٤.

(١٣) ينظر: حروف المعاني ١٢، ٤٧، و ٤٨، و ٦٥، و ٦٦، و ٧٤، ٨٧.

(١٤) ينظر: الجنى الداني ١٠٦، والهمع ٢/ ٢١.

(١٥) ينظر: معاني الحروف ٩٥، و ١١٥.

(١٦) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة ١٣٢، و ١٣٣، و ١٧٧.

(١٧) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٤١٩.

(١٨) ينظر: الأزهية ٢٧٧ ـ ٣٠٠.

(١٩) ينظر: شرح أدب الكاتب ٢٥٦، ٢٧٦.

والجواليقي هو أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي النحوي، كان إماماً في فنون الأدب، صحب الخطيب التبريزي، روى عنه الكندي، وابن الجوزي. توفي سنة ٤٦٥ هـ. له شرح=

الجرجاني[1] وأبو البركات الأنباري[2]، وابن الحاجب[3]، وابنمالك[4]، وابنه بدر الدين[5]، والرضي[6]، والمالقي[7]، والمرادي[8]، وابن هشام[9].

وذهب جمهور البصريين[10]، ومن تبعهم إلى منع ذلك، وإبقاء الحرف على معناه الأول. وهو ظاهر كلام سيبويه[11]. وممن ذهب هذا المذهب الأخفش الأصغر[12]، والطبري في بعض المواطن[13]، والصيمري[14]، وابن بابشاذ[15]، والزمخشري[16]، وابن الشجري[17]، والسهيلي[18]، والعكبري[19]، وابن

= أدب الكاتب، وما تلحن فيه العامة، وغيرهما.
ينظر: وفيات الأعيان ٥/ ٣٤٢ ـ ٣٤٤، ومعجم الأدباء ١٩/ ٢٠٥ ـ ٢٠٧، وبغية الوعاة ١/ ٣٠٨.

(١) ينظر: المقتصد ٢/ ٨٢٤ ـ ٨٢٧، والعوامل المائة النحوية ٩٩ ـ ١٠١.
(٢) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٣٨.
(٣) ينظر: الكافية ٢١٥ ـ ٢١٦، وشرح الوافية نظم الكافية ٣٨٢ ـ ٣٨٤، ومغني اللبيب ١/ ٢١٣.
(٤) ينظر: التسهيل ١٤٤ ـ ١٤٦، وشرح التسهيل ٣/ ١٤١ ـ ١٤٦، وارتشاف الضرب ٢/ ٤٢٨ ـ ٤٥٣، والجنى الداني ٢٦٤.
(٥) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٣٦٧.
(٦) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٣٢١.
(٧) ينظر: رصف المباني ٢٢٢.
(٨) ينظر: الجنى الداني ١٠٤ ـ ١٠٥.
(٩) ينظر: مغني اللبيب ١/ ١٤٣، و ١٤٧، و ١٦٨، و١٧٧، و ٢١٢، و ٣٢١.
(١٠) ينظر: الاقتضاب ٢/ ٢٦٢، والجنى الداني ٢٦٨.
(١١) ينظر: الكتاب ٤/ ٢١٧، و ٢٢٦.
(١٢) ينظر: الجنى الداني ٣٢٠.
(١٣) ينظر: جامع البيان ١/ ١٠٢.
(١٤) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦.
(١٥) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٣٦ ـ ٢٣٩.
(١٦) ينظر: الكشاف ١/ ٤٥٨، و ٤٩٥، و ٢/ ٤٨١، و ٣/ ١٧١، والمفصل ٢٨٤.
(١٧) ينظر: الأمالي الشجرية ٢/ ٢٦٧.
(١٨) ينظر: الجنى الداني ٣٢٠.
(١٩) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٩٧، و ١٨٨، و ٣١٧، و ٣٧٦، و ٤٤١، و ٤٥٨، و ٤٩٣، و ٢/ ٧٠٤، و ٧٢٢، و ٧٧١، و ٩٧٩، و ١٠١٣، و ١٠٢٣، و ١١٠٠، و ١٢٥٨.

يعيش[1]، وابن عصفور[2]، والقرطبي[3]، والرضي[4]، وإليه مال بعض المحدثين[5]، واختاره أبو حيان[6].

وقالوا: إن ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم باطل؛ إذ لو كانت لها معاني هذه الحروف لجاز أن تقع حيث تقع هذه الحروف[7].

وقد علَّل أبو حيان صحة مذهب جمهور البصريين بأن تضمين الأفعال أولى من تضمين الحروف[8]. ومع ذلك فهو لا يتوسع في التضمين، فليس التضمين بمقيس، وإنما يذهب إليه عند الضرورة. أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله الوضعي فإنه يكون أولى[9].

وقد رد جمهور البصريين ومن معهم شواهد الكوفيين بأحد تأويلين:

أولاً: حملها على الاستعمال المجازي، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي

---

(1) ينظر: شرح المفصل ٨/ ١٠ ـ ٤٩.

(2) ينظر: شرح الجمل ١/ ٤٩٣، والجنى الداني ٣٧٥.

(3) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١/ ٢٠٦.

(4) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٣٣٧.

(5) وهو الدكتور عبد الفتاح بحيري، ينظر: مجلة كلية اللغة العربية، العدد الثالث ٧١ ـ ٩٠.

(6) ينظر: البحر المحيط ١/ ٣٢٤، و ٢٧٣، و ٢٩٨، و ٢/ ٤٤، و ٤٨، و ١٨١، و ١٨٣، و ٢٢٩، و ٤٣٥، و ٤٩٤، و ٣/ ١٣٢، و ١٦٠، و ٣٩٨، و ٥٠٢، و ٥١٢، و ٤/ ١٢١، و ١٢٩، و ١٤٣، و ١٧٢، و ٢١٦، و ٢٧١، و ٣١٨، و ٣٣٥، و ٣٥٤، و٣٩٥، و ٤١٩، و ٤٣٥، و ٥/ ٩، و ٢٨، و ٤١، و ١٢٩، و ٢٢٤، و ٢٣٥، و ٤١٣، و ٤٦١، و ٦/ ٨، و ١٣، و ٣٣، و ١١٩، و ٢٠٤، و ٣٢٠، و ٣٢٨، و ٣٦٣، و ٣٩٦، و ٤١٢، و ٤٤٨، و ٤٧٧، و ٧/ ٩٥، و ١١٤، و ١١٦، و ١٢٦، و ٢٧٢، و ٣٠٤، و ٣٩٦، و ٤٢٣، و٤٨٤، و ٨/ ٦١، و ٨٦، و ١٥٢، و ١٥٩، و ١٩٦، و ٢٧٢، و ٣١٢.

(7) ينظر: الجنى الداني ٢٦٤.

(8) ينظر: البحر المحيط ١/ ٢٧٣.

(9) ينظر: البحر المحيط ٦/ ١١٩.

﴿جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[1]، حيث قالوا: إن المصلوب لتمكنه من الجذع كأنه قد صار فيه[2].

ثانياً: تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، وهذا كثير جداً، كقوله تعالى: ﴿فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ﴾[3]، فقد ضمن الفعل «تدعون» معنى «تلجؤون»، فتعدى بـ «إلى»[4]، وقوله تعالى: ﴿فَظَلَمُوا بِهَا﴾[5]، فقد ضمن «ظلموا» معنى «كفروا»، ولذلك عدي بالباء[6].

ومثله قوله تعالى: ﴿أَنتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ﴾[7]، إذ ضمن «عاكفون» معنى «عابدون» فعداه باللام[8]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ﴾[9]، فقد ضمن «يرد» معنى «يلتبس»، فلذلك عدي بالباء[10].

قالوا: والتضمين أقوى في البلاغة؛ لأنه يستدعي فطنة ولطافة في الذهن، وهو من دقائق العربية وأسرارها[11].

فإن لم يستطيعوا حمل الشاهد الدال على تناوب حروف الجر على أحد هذين التأويلين حملوه على الشذوذ أو الضرورة[12].

وقد حاول ابن جني التوسط بين المذهبين

---

(١) سورة طه: من الآية ٧١.
(٢) ينظر: المفصل ٢٨٤.
(٣) سورة الأنعام: من الآية ٤١.
(٤) ينظر: البحر المحيط ٤/١٢٩.
(٥) سورة الأعراف: من الآية ١٠٣.
(٦) ينظر: البحر المحيط ٤/٣٥٤.
(٧) سورة الأنبياء: من الآية ٥٢.
(٨) ينظر: البحر المحيط ٦/٣٢٠.
(٩) سورة الحج: من الآية ٢٥.
(١٠) ينظر البحر المحيط ٦/٣٦٣.
(١١) ينظر: بدائع الفوائد ٢/٢١ - ٢٢.
(١٢) ينظر: التصريح ٢/٢٤.

فقال[1]: «ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا[2]، لكنا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له. فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا؛ ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول لزمك أن تقول (سرت إلى زيد)، وأنت تريد (معه)، وأنت تقول (زيد في الفرس)، وأنت تريد (عليه)».

والظاهر أنه لا أحد يرى أن الحروف تتناوب في كل حال. قال الفراء عند قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[3]: «إنما يجوز أن تجعل (إلى) موضع (مع) إذا ضممت الشيء إلى الشيء مما لم يكن معه، كقول العرب (إن الذود إلى الذود إبل)

أي: إذا ضممت الذود إلى الذود صارت إبلاً. فإذا كان الشيء مع الشيء لم تصلح مكان (مع) (إلى)، ألا ترى أنك تقول (قدم فلان ومعه مال كثير)، ولا تقول في هذا الموضع (قدم فلان وإليه مال كثير). وكذلك تقول (قدم فلان إلى أهله)، ولا تقول (مع أهله)»[4].

وعلى ذلك فما ذهب إليه ابن جني هو مذهب الكوفيين ومن وافقهم، فلم أجد من قاس ذلك في جميع الأحوال، بل اقتصروا على المسموع.

أما الراجح عندي فهو ما يراه ابن جني، وهو ظاهر مذهب الكوفيين ـ كما سبق بيانه ـ أما من يقول بالنيابة في جميع الأحوال فهذا يلزمه الدليل؛ لأنه لم يسمع ذلك إلا في بعض الأحوال. وأما من منعه فإنه يرد عليهم بما يأتي:

أولاً: أنهم لجؤوا إلى الاستعمال المجازي مع إمكان الاستعمال الحقيقي.

ثانياً: أنهم قالوا بالتضمين هروباً من القول باستعمال حرف مكان حرف،

---

(١) الخصائص ٢/٣٠٨، وانظر: الاقتضاب ٢/ ٢٦٤.
(٢) يعني الكوفيين.
(٣) سورة ال عمران من الآية ٥٢ .
(٤) معاني القرآن ١/ ٢١٨.

فوقعوا فيما هربوا منه، وذلك أن التضمين هو أن يستعمل الفعل بمعنى فعل آخر.

ثالثاً: عندما يعجزون عن التأويل فإنهم يقولون بالشذوذ، ولا يمكن أن يقال في ما جاء في القرآن وكلام العرب بأنه شاذ.

الجر على الجوار

يتبع النعت منعوته في أمور منها الإعراب، فمثلاً تقول «هذا رجل كريم»، و «رأيت رجلاً كريماً»، و «سلمت على رجل كريم». لكن ورد عن العرب قولهم[1]: «هذا جحرُ ضبٍ خربٍ»، بجر «خرب»، وحقه الرفع؛ لأنه وصف للجحر، لا للضب. وقد رواه سيبويه وغيره بالرفع، وهو الأكثر، كما رووه بالجر. فالرفع هو الأصل والقياس، وأما الجر فقد جعله الأكثرون[2] ـ ونسبه بعضهم إلى الجمهور[3] ـ صفةً للجحر، لكنه جُرَّ للمجاورة، ويسمونه: الجر أو الخفض على الجوار.

وقد اختلفت مذاهب النحويين في هذه المسألة، فذهب سيبويه[4] إلى جواز ذلك لثبوته سماعاً، وكذلك المبرد[5]. وخصه جماعة، منهم الطبري[6]، وابن جني في المحتسب[7]، والزمخشري[8] بالنعت، كقوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٦٧، و ٤٣٦، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٧٤، والمقتضب ٤/ ٧٣، [وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٣٦٧، والخصائص ١/ ١٩١، والإنصاف ٢/ ٦٠٧، وشرح التسهيل ٣/ ٣٠٨، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٨٢].

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٨٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ٢/ ٥٨٣، والهمع ٢/ ٥٥.

(٤) ينظر الكتاب ١/ ٦٧، و ٤٣٦.

(٥) ينظر: المقتضب ٤/ ٧٣.

(٦) ينظر: جامع البيان ١٣/ ١٣٢.

(٧) ينظر ٢/ ٢٨٩.

(٨) ينظر: الكشاف ٢/ ٣٧٢، و ٥٤٧.

بِرَبِّهِمْۖ أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍۖ﴾[1]، فـ «عاصف» نعت لـ «الريح»، وهو مرفوع، لكنه جر لمجاورة «يوم».

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَوَٰعَدْنَٰكُمْ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنَ﴾[2] في قراءة من قرأ[3] بجر «الأيمن»، فهو نعت لـ «جانب»، وهو منصوب، لكنه جر لمجاورته «الطور».

ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾[4] في قراءة[5] من جر «المتين»، فهو نعت لـ «ذو»، وهو مرفوع، لكنه جر لمجاورته «القوة».

ومنه قول الشاعر[6]:

كَأَنَّمَا ضَرَبَتْ قُدَّامَ أَعْيُنِهَا ... قُطْناً بِمُسْتَحْصِدِ الأَوْتَارِ مَحْلُوجِ

فإن «محلوج» نعت لـ «قطنا»، فكان حقه النصب، ولكنه جر لمجاورته «الأوتار».

وقول ذي الرمة[7]:

---

(١) سورة إبراهيم: من الآية ١٨.

(٢) سورة طه: من الآية ٨٠.

(٣) هي قراءة أحمد عن أبي عمرو، ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٩١، والكشاف ٢/ ٥٤٧، وتفسير أبي السعود ٦/ ٣٣.

(٤) سورة الذاريات: الآية ٥٨.

(٥) هي قراءة الأعمش، ويحيى بن وثاب، ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٩٠، ومختصر في شواذ القرآن ١٤٦، والمحتسب ٢/ ٢٨٩، والبحر المحيط ٨/ ١٤٣، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٤٩٤.

(٦) لم أقف على قائله، ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٧٤، والإنصاف ٢/ ٦٠٥، وأسرار العربية ٣٣٨، وشرح التسهيل ٣/ ٣٠٨، والدر المصون ٤/ ٢١١، والخزانة ٢/ ٣٢٤.
«مُسْتَحْصِد الأوتار»: أوتار القوس المشدودة المحكمة، القاموس «حصد» ١/ ٢٨٨، و «القطن المَحْلُوج»: المندوف الذي أخرج منه حبه، اللسان «حلج» ٢/ ٢٣٩.

(٧) ينظر: ديوانه ٤، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٧٤، وشرح التسهيل ٣/ ٣٠٩، والتذييل والتكميل ٤/ ١١٧ ب، والخزانة ٢/ ٣٢٤، وشرح أبيات مغني اللبيب ٨/ ٧٤.
«سُنَّة الوجه»: حره، أو دائرته، أو الجبهة والجبينان، القاموس «سنن»: ٤/ ٢٣٧. و «المُقْرِف»: الفرس وغيره الذي أبوه غير عربي وأمه عربية، القاموس «قرف» ٣/ ١٨٤، و «نَدَب»: الأثر من =

تُـرِيـكَ سُنَّـةَ وَجْـهٍ غَيـرِ مُقْـرِفَـةٍ مَلْسَـاءَ لَيْـسَ بِهَـا خَـالٌ وَلاَ نَـدَبُ

فإن «غير» نعت لـ «سنة»، فكان حقه النصب، ولكنه جر لمجاورته «وجه».

وقول الآخر[1]:

وَإِيَّـاكُـم وَحَيَّـةَ بَطْـنِ وَادٍ هَمُـوزِ النَّـابِ لَيْـسَ لَكُـمْ بِسَـيٍّ

فإن «هموز» نعت لـ «حية»، فكان حقه النصب، ولكنه جر لمجاورته «بطن واد».

وقول الشاعر[2]:

جَـزَى اللَّـهُ فِيْهَـا الأَعْـوَرَيـنِ مَـلاَمَـةً وَعَبْـدَةَ ثَفْـرِ الثَّـوْرَةِ المُتَضَـاجِـمِ

فـ «المتضاجِم» نعت لـ «ثفرة»، فكان حقه النصب، ولكنه جر لمجاورته «الثورة».

= الجرح، القاموس «ندب» ١/١٣١، و «الخَال»: الشامة السوداء في البدن، اللسان «خيل» ١١/٢٢٩.

(١) قائله الحطيئة، ينظر: ديوانه ١٣٩، ومعاني القرآن للفراء ٢/٧٤، والخصائص ٣/٢٢٠، والإنصاف ٢/٦٠٦، وشرح المفصل ٢/٨٥، وشرح التسهيل ٣/٣٠٩، والدر المصون ٤/٢١١، والخزانة ٢/٣٢١.
وفي بعض الروايات «ضَمُوز الناب».
«الهَمْز»: العض، القاموس «همز» ٢/١٩٦.
و «ضَمُوز الناب»: ـ كما في بعض الروايات ـ أي: الذي لا يجتر، ولا يتكلم، القاموس «ضمز» ٢/١٨١.
و «سيي»: أي العدل والمثيل، القاموس «سوى» ٤/٣٤٥.

(٢) قائله الأخطل، ينظر: شعر الأخطل ٢/٥٠٦، والكامل ١/٢٨٠، والصحاح «ثفر» ٢/٦٠٥، وشرح التسهيل ٣/٣٠٩، واللسان «ضجم» ١٢/٣٥٢.
«الثَّفْر»: السير الذي يكون في مؤخر السرج، اللسان «ثفر» ٤/١٠٥.
و «الأعورين وعبدة»: من تغلب.
و «المُتَضَاجِم»: المموج المائل، اللسان «ضجم» ١٢/٣٥٢.

ومن هذا القبيل قول الآخر:

كَــأَنَّ نَسْــجَ العَنْكَبُــوتِ المُــرْمَــلِ
عَلَــى ذُرَا قُــلاَّمِــهِ المُهَــدَّلِ
سُتُــورُ كُتَّــانٍ بِــأَيْــدِيْ غُــزَّلِ[1]

فإن «المرمل» نعت لـ«نسج»، فكان حقه النصب، ولكنه جر لمجاورته «العنكبوت».

وإنما أجازوه[2] في النعت، ومنعوه في العطف والبدل؛ لأن الاسم في باب النعت تابع لما قبله مباشرة، فهو أشد له مجاورة. أما العطف فإن العاطف فاصل بين المتجاورين، فيمنع من المجاورة، وأما البدل فإنه على نية تكرار العامل، فالعامل المقدر مانع منها لفصله.

وذهب قوم إلى جوازه مطلقاً، ومنهم الفراء[3]، وأبو عبيدة[4]، والأخفش[5]، وأبو البركات الأنباري في الإنصاف[6]، والعكبري في موضع[7]،

---

(١) ينسب لرؤبة، وهو في ديوانه ٤٧، كما ينسب للعجاج، وهو في ديوانه ١٥٨ ـ ١٥٩. وينظر: الكتاب ١/ ٤٣٧، والإنصاف ٢/ ٦٠٥، الخصائص ٣/ ٢٢١، وشرح التسهيل ٣/ ٣٠٩، والخزانة ٢/ ٣٢١.
ورواية ديوان العجاج «سُبُوب كُتَّان بأيْدِيْ الغُزَّلِ».
«المُرْمَل»: المنسوج المرقق، القاموس «رمل» ٣/ ٣٨٦، و«القُلاَّم»: ضرب من الحمض، اللسان «قلم» ١٢/ ٤٩١، و«المُهَدَّل»: المسترسل المسترخي، القاموس «هدل» ٤/ ٦٧ ـ ٦٨. و«سُبُوب كُتَّان» ـ كما في بعض الروايات ـ أي الشقق، هو قطع الكتان، القاموس «سبب» ١/ ٨١. و«غُزَّل»: أي الغازلات، القاموس«غزل» ٤/ ٢٤.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ١١٨ ب، والخزانة ٢/ ٣٢٥، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢/ ٣٠٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٢/ ٧٤ ـ ٧٥.

(٤) ينظر: مجاز القرآن ١/ ٧٢، و ١٥٥.

(٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٧٥، و ٢٥٥، و ٢٦٢، و ٢/ ٤١١.

(٦) ينظر: الإنصاف ٢/ ٦٠٢ ـ ٦٠٧.

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٢٢ ـ ٤٢٣.

وابن مالك[1]، وابن زنجلة[2]، وأبو السعود[3]، وابن هشام[4]، والشنقيطي[5] الذي أطال الكلام في هذه المسألة، وعزاه بعضهم[6] إلى جماعة من المفسرين والفقهاء.

فحملوا عليه قوله تعالى: ﴿فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾[7]، في قراءة من قرأ[8] بجر «أرجلكم». فـ «أرجلكم» حقه النصب؛ لأنه معطوف على «وجوهكم» في قوله تعالى: ﴿فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق﴾، إلا أنه جُرَّ لمجاورته «رؤوسكم» المجرور بالباء.

ومثله قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ﴾[9]، فـ «المشركين» مجرور بالجوار، وإن كان حقه الرفع؛ لأنه معطوف على «الذين»، وهو مرفوع لأنه اسم «يكن».

ومنه قول الشاعر[10]:

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٠٨ ـ ٣١٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١١٦٧.
(٢) ينظر: حجة القراءات ٢٢٣.
(٣) ينظر: تفسير أبي السعود ٣/ ١١، و ٦/ ٣٣.
(٤) ينظر مغني اللبيب ٢/ ٦٨٣، وشرح شذور الذهب ٤٢٨ ـ ٤٣٠.
(٥) ينظر: أضواء البيان ٢/ ٨ ـ ١٥.
والشنقيطي هو محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر بن محمد الشنقيطي، ولد سنة ١٣٢٥، دَرَس التفسير والفقه واللغة، ثم انتقل إلى المملكة العربية السعودية، وعمل في مجالات كثيرة فيها، وتوفي بمكة المكرمة سنة ١٣٩٣ هـ. له أضواء البيان ودفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب، وآداب البحث والمناظرة، وغيرها.
ينظر: مقدمة أضواء البيان ١/ ١٨ ـ ٦٤.
(٦) ينظر: شرح شذور الذهب ٤٢٩، والخزانة ٢/ ٣٢٥.
(٧) سورة المائدة: من الآية ٦.
(٨) هي قراءة أبي جعفر، وأبي عمرو، وابن كثير، وعاصم في رواية أبي بكر، وحمزة، وخلف، ينظر: التبصرة ٤٨٤، والنشر ٢/ ٢٥٥، والبدور الزاهرة ٨٧، والمبسوط ١٦١، وإتحاف فضلاء البشر ١/ ٥٣١.
(٩) سورة البينة: من الآية ١.
(١٠) قائله: زهير بن أبي سلمى، ينظر: شرح ديوانه ٨٧، والإنصاف ٢/ ٦٠٣، والخزانة ٤/ ١٢٨. =

لَعِــبَ الــرِّيَــاحُ بِهَــا وَغَيَّــرَهَــا ... بَعْــدِيْ سَــوَافِــيْ المُــوْرِ والقَطْــرِ

فخفض «القطر» على الجوار، وإن كان ينبغي أن يكون مرفوعاً؛ لأنه معطوف على «سوافي»، لا على «المور» ـ وهو الغبار ـ؛ لأنه ليس للقطر سوافي كالمور حتى يعطفه عليه[1].

ومنه قول الشاعر[2]:

يَـا صَـاحِ بَلِّـغْ ذَوِي الـزَّوْجَـاتِ كُلِّهِـمُ ... أَنْ لَيْـسَ وَصْـلٌ إِذَا انْحَلَّـتْ عُـرَا الـذَّنَـبِ

فقد جر «كلهم» لمجاورته «الزوجات»، وكان حقه النصب؛ لأنه توكيد لـ «ذوي».

وفي مقابل هؤلاء نفى الجر بالجوار، ومنعه مطلقاً جماعة من النحويين، منهم الزجاج[3]، والنحاس[4]، وابن خالويه[5]، ومكي القيسي[6]، والعكبري في موضع[7]، وابن الحاجب[8]. وجعله أبو البركات الأنباري قليلاً في كتابه «البيان في

= «السَّوافي»: جمع سافية، وهي الريح التي تسفي التراب، القاموس «سفا» ٤/ ٣٤٣، و «المور»: التراب الذي تثيره الريح، القاموس «مور» ٢/ ١٣٦، و «القطر»: المطر، القاموس «قطر» ٢/ ١١٩.

(١) ينظر: الإنصاف ٢/ ٦٠٣.

(٢) قائله: أبو غريب، أحد شعراء الإعراب، ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٧٥، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٣٦٨، وشرح التسهيل ٣/ ٣١٠، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٨٣، والمساعد ٢/ ٤٠٤، ومغني اللبيب ٢/ ٦٨٣، والخزانة ٢/ ٣٢٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ٨/ ٧٤.
«يا صاح»: منادى مرخم، أصله «يا صاحب»، و «انحلت عرا الذنب»: كناية عن الضعف وعدم القدرة على الجماع، الخزانة ٢/ ٣٢٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٥٣.

(٤) ينظر: إعراب القرآن ١/ ٣٠٧، و ٢/ ٩، و ٣/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨، و ٤/ ٢٥٢.

(٥) ينظر: الحجة في القراءات السبع ١٢٩.

(٦) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٢٠.

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٧٤.

(٨) ينظر: الأمالي النحوية ١/ ١٤٩ ـ ١٥٠.

غريب إعراب القرآن»[1].

واختار هذا المذهب بعض المحدثين[2]، فلم يحتج بقول العرب «هذا حجر ضب خرب» لأمرين:

أحدهما: أن قائله ـ إن وجد ـ مجهول.

الثاني: أن الوقوف على الكلمة الأخيرة بالسكون، إذ العربي لا يقف على متحرك، فمن أين علموا أن قائلها جر كلمة «خرب»؟

كما أن الجر على الجوار ضعيف جداً لم يرد بطريق موثوق إلا في الضرورة الشعرية بندرة، والضرورة لا يحتج بها.

وقد سلك السيرافي وابن جني مسلكاً آخر في هذه المسألة، فجعلا «خرب» صفة للضب، فالسيرافي[3] يقدره «خرب الجحر منه»، ثم حذف الضمير للعلم به، وحُوِّل الإسناد إلى ضمير الضب، وخفض الجحر، كما تقول: (مررت برجل حسن الوجه) بالإضافة، والأصل (حسن الوجه منه)، ثم أتي بضمير الجحر مكانه، لتقدم ذكره فاستتر.

أما ابن جني[4] فحمله على حذف المضاف، فالأصل (هذا جحر ضب خرب جحره)، مثل (حسن وجهه)، ثم حذف الجحر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه، فارتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ارتفعت استتر الضمير في خرب، فصار وصفاً للضب، وإن كان الخراب للجحر لا للضب.

أما أبو حيان فيختار جوازه في النعت، قال ـ رحمه الله ـ بعد حكاية قول من

---

(١) ينظر ١/ ٢٨٥.

(٢) هو سعيد الأفغاني، وذلك في حجة القراءات لابن زنجلة، ص ٢٢٣، حاشية رقم ١.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٤٣٦، حاشية رقم ١، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٨٣ ـ ٥٨٤، ومغني اللبيب ٢/ ٦٨٣ ـ ٦٨٤، والمساعد ٢/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤.

(٤) ينظر: الخصائص ١/ ١٩١ ـ ١٩٣.

رأى أن جر «أرجلكم» في قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[1] على الجوار[2]: «وهو تأويل ضعيف جداً، ولم يرد إلا في النعت، حيث لا يلبس»[3].

وفي موضعين آخرين لا يرتضيه، ولا يخرج عليه القراءة، فعند قوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنَ﴾[4] قال[5]: «قرئ الأيمن»، قال الزمخشري[6]: بالجر على الجوار، نحو (جحر ضب خرب)، انتهى، وهذا من الشذوذ والقلة بحيث ينبغي أن لا تخرج القراءة عليه، والصحيح أنه نعت للطور، لما فيه من اليمن، وإما لكونه على يمين من يستقبل الجبل».

وعندما ذكر تخريج صاحب اللوامح[7] الكسر في «مستقر» من قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٌّ﴾[8] على أنه خبر «كل»، لكنه جر للمجاورة، قال[9]: «وهذا ليس بجيد؛ لأن الخفض على المجاورة في غاية الشذوذ، ولأنه لم يعهد في خبر المبتدأ، إنما عهد في الصفة على اختلاف النحاة في وجوده».

كما خطأ مذهب السيرافي وابن جني في كتابه التذييل والتكميل من وجوه[10]:

أحدها: أنه يلزم منه أن يكون الجحر مخصصاً بالضب، والضب مخصصاً

---

(١) سورة المائدة: من الآية ٦.
(٢) البحر المحيط ٣/ ٤٣٧.
(٣) ينظر: البحر المحيط ٢/ ١٤٥، و ٥/ ٤١٥، و ٨/ ١٤٣، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٨٢ ـ ٥٨٤، والتذييل والتكميل ٤/ ١١٨ أ.
(٤) سورة طه: من الآية ٨٠.
(٥) البحر المحيط ٦/ ٢٦٥.
(٦) ينظر: الكشاف ٢/ ٥٤٧.
(٧) هو كتاب اللوامح في شواذ القراءات لأبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد المقري الرازي، المتوفى سنة ٤٥٤ هـ.
(٨) سورة القمر: من الآية ٣.
(٩) البحر المحيط ٨/ ١٧٤.
(١٠) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ١١٩ أ ـ ب.

بخراب الجحر المخصص بالإضافة إلى الضب، فتخصيص كل منهما متوقف على صاحبه، وهو فاسد للدور، ولا يوجد ذلك في كلام العرب.

الثاني: أن معمول هذه الصفة لا يتصرف فيه بالحذف لضعف عملها.

الثالث: أن هذه الصفة لا يجوز نقل الضمير إليها حتى يصح نسبتها إلى الموصوف على طريق الحقيقة.

وتبعه في اختياره السمين الحلبي[1]، كما تبعه في تضعيف مذهب السيرافي وابن جني، ابنُ هشام[2]، والسيوطي[3].

والذي أراه جواز الجر على الجوار في النعت، والعطف، لمجيء السماع الكثير به، فلا يجوز رفضه، كما هو مذهب آخرين.

أما ما أورده بعض المحدثين على عدم الاحتجاج بقول العرب «هذا جحر ضب خرب» فيجاب عنه بأمور:

أحدها: أن جهالة القائل لا تضر، فكم من بيت أو قول من أقوال العرب مجهول القائل، ومع ذلك فقد قبله النحويون.

الثاني: قوله إن العرب تسكن آخر حرف في الكلمة صحيح، لكن الرواة قد رووا هذا القول عنهم محركاً آخره بالكسر، يقول سيبويه[4]: «ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام «هذا جحر ضب خرب»، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس؛ لأن الخرب نعت للجحر، والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجره».

الثالث: قوله: إنه لم يرو عن العرب بطريق موثوق إلا في الضرورات

---

(١) ينظر: الدر المصون ٤/ ٢١١، و ٧/ ٨٤.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٦٨٤.

(٣) ينظر: همع الهوامع ٢/ ٥٥.

(٤) الكتاب ١/ ٤٣٦.

الشعرية، هذا غير صحيح، بل ثبت عن العرب أشعار كثيرة في الكتاب، ومعاني القرآن للفراء وغيرهما من كتب العربية التي توثق أصحابها مما يكتبون حتى توفر لهم من ذلك شيء كثير، فوجب قبوله، والمصير إليه.

مجيء الكاف اسماً

الكاف تأتي لمعان عدة، منها التشبيه مثل: محمد كالأسد. وقد اختلف النحويون في هذه الكاف أهي اسم أم حرف؟، فذهب سيبويه إلى أنها حرف، حيث قال[1]: «هذا باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر، وذلك الكاف في أنت كزيد، وحتى ومذ».

وتبعه في هذا طائفة من النحويين، منهم: المبرد[2] والأعلم الشنتمري[3] وابن عصفور[4] وابن الناظم[5] وابن أبي الربيع[6] والمالقي[7] وابن هشام[8] وابن عقيل[9]. والشيخ خالد الأزهري[10]. واستدل هؤلاء على حرفيتها بما يلي:

١ ـ أنه لم يقم دليل على أنها اسم[11].

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٨٣.
(٢) ينظر: المقتضب ٤/ ١٤٠ ـ ١٤٢.
(٣) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٤٢٥.
(٤) ينظر: شرح الجمل ١/ ٤٧٧.
(٥) ينظر: شرح الألفية ٣٦٩.
(٦) ينظر: البسيط ٢/ ٨٥٠.
(٧) ينظر: رصف المباني ٢٧٤.
(٨) ينظر: مغني اللبيب ١/ ١٨٠.
(٩) ينظر: المساعد ٢/ ٢٧٥.
(١٠) ينظر: التصريح ٢/ ١٨.
(١١) ينظر: رصف المباني ٢٧٢.

٢ أنها على حرف واحد، وذلك شأن الحروف كالباء والفاء والواو والتاء في القسم واللام الجارة وغيرها[١]، والأسماء لا تجيء على حرف واحد إلا في شذوذ لا يلتفت إليه[٢].

٣ ـ أنك في قولك: جاء الذي كزيد تجعلها حرفاً؛ لأنك لو جعلتها اسماً لكان التقدير: جاء الذي هو مثل زيد، حتى يكون لهذا الخبر ابتداء، ويكون راجعاً في الصلة إلى (الذي)، فإن أضمرته جاز على قبح، وإذا قلت: جاء الذي كزيدٍ بأن تجعل الكاف حرفاً لم تحتج إلى إضمار مبتدأ (هو).

٤ ـ أنها تجيء زائدة، والأسماء لا تقع موقع الزوائد، إنما تزاد الحروف[٣].

٥ ـ أن من خصائص الحروف أنها جاءت لتوصل الأفعال إلى الأسماء، كقولك: مررت بزيد، وذهبت إلى عمرو. وليس الاسم يوصل الفعل إلى شيء، وإذا كان الأمر كذلك، كانت الكاف في قولك: جاءني الذي كزيد بمنزلة(في) في قولك: جاءني الذي في الدار[٤].

ولا تخرج الكاف التي للتشبيه من الحرفية إلى الإسمية، بمعنى مثل أو شبيه عند هؤلاء إلا في ضرورة الشعر؛ لأن العرب لقوة معنى (مثل) فيها استعملتها استعمالها عند الضرورة[٥]. قال سيبويه[٦]: «إلا أن ناساً من العرب إذا اضطروا في الشعر، جعلوه بمنزلة (مثل)».

ومن استعمالها عندهم في الضرورة بمعنى (مثل) قول الراجز[٧]:

---

(١) ينظر: رصف المباني ٢٧٢، والبسيط ٢/ ٨٥١، والمساعد ٢/ ٢٧٥، والجنى الداني ١٣٢.
(٢) ينظر: شرح الجمل ١/ ٤٧٨.
(٣) ينظر الأصول ١/ ٤٣٧، والمسائل البغداديات ٣٩٩، والجنى الداني ١٣٢، ومغني اللبيب ١/ ١٨٠.
(٤) ينظر: المقتصد ٢/ ٨٥١.
(٥) ينظر: البسيط ٢/ ٨٥٢.
(٦) الكتاب ١/ ٤٠٨.
(٧) ينسب هذا الرجز لرؤبة، وهو في ملحق ديوانه١٨١. كما ينسب لحميد الأرقط. ينظر: الكتاب ٢/ ٣٨٣. وانظر: المقتضب ٤/ ١٤١، ٣٥٠، والأصول ١/ ٣٥١، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٩٦، =

* فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولِ *

فإضافته (مثل) إلى الكاف يدل على أنه قدرها اسماً، وهذا إنما جاء على ضرورة الشعر. وقول الآخر[1]:

* وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ *

فدخول الكاف الأولى على الثانية دليل على أن الثانية اسم، وأن المعنى (كمثل ما يؤثفين) جمع بين الكاف ومثل، وإن كان معناهما واحداً مبالغة في التشبيه، وعلم بدخول الأولى على الثانية أنها ليست حرفاً؛ لأن حروف الجرّ لا تدخل إلا على الأسماء.

وذهبت طائفة أخرى من النحويين إلى أنها تجيء اسماً في سعة الكلام، منهم: الأخفش[2] وأبو علي الفارسي[3] والرماني[4] وابن جني[5] والصميري[6] والجرجاني[7] والزمخشري[8] والجزولي[9] وابن يعيش[10] وابن

= والتصريح ١/ ٢٥٢، والعيني ٢/ ٤٠٢، والخزانة ٤/ ٢٧٠، وغيرها.

(١) قائله: خطام المجاشعي. ينظر: الكتاب ١/ ٣٢، والمقتضب ٢/ ٩٧، والأصول ١/ ٣٥١، والمنصف ١/ ١٩٢، والمحتسب ١/ ١٨٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٢، والخصائص ٢/ ٣٦٨، وشرح المفصل ٨/ ٤٢، واللسان (ثفا) ١٤/ ١١٤، والعيني ٤/ ٥٩٢، والخزانة ١/ ٣٦٧.
«صَالِيَات»: صليت النار: وليتها وباشرتها، القاموس (صلى) ٤/ ٣٥٣.
«يُؤَثْفَيْنْ»: ثَفَّى القدر، جعلها على الأثافي، وهي الأحجار التي تنصب عليها، اللسان (ثفا) ١٤/ ١١٣ ـ ١١٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٣٠٣.

(٣) ينظر: المسائل البغداديات ٣٩٦، والإيضاح العضدي ٢٧٣.

(٤) ينظر: معاني الحروف ٤٧.

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٢، والخصائص ٢/ ٣٦٨.

(٦) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٢٨٢.

(٧) ينظر: المقتصد ٢/ ٨٥٠.

(٨) ينظر: المفصل ٢٨٩، والكشاف ١/ ٤٣١.

(٩) ينظر: المقدمة الجزولية ١٢٣.

(١٠) ينظر: شرح المفصل ٨/ ٤٢ ـ ٤٣.

مالك[1] والرضي[2] والجامي[3].

واستدلوا بما يلي:

١ ـ أنها في معنى (مثل) وما معناه اسم فهو اسم[4].

٢ ـ أنها تقع مواقع الاسم، فلذلك حُكم باسميتها[5]، حيث تقع فاعلة، كقول الشاعر[6]:

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِيْ شَطَطٍ   كَالطَعْنِ يَذْهَبُ فِيْهِ الزَّيْتُ والفُتُلُ

وقول الآخر[7]:

وَإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٍ   ضَعِيْفٍ وَلَمْ يَغْلِبْكَ مِثْلُ مُغَلَّبِ

التقدير: لن ينهي ذوي شطط مثل الطعن، ولم يفخر عليك مثل فاخر. والفاعلية لا تكون إلا في الأسماء، ولو جعلت الكاف هنا حرفاً، كان التقدير: ولن ينهي ذوي شطط شيء استقر كالطعن، فإذا حذفت شيئاً، جعلت ما بعده من قولك: استقر كالطعن فاعلاً لـ (ينهى)، كأنك قلت: ولن ينهى استقر كالطعن، وهذا فاسد؛

---

(١) ينظر: التسهيل ١٤٧، وشرح التسهيل ٣/ ١٧٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨١٢.
(٢) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٣٤٣.
(٣) ينظر: الفوائد الضيائية ٢/ ٣٣.
(٤) ينظر: الأصول ١/ ٤٣٨، ورصف المباني ٢٧٢.
(٥) المسائل البغداديات ٣٩٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨١٢، ورصف المباني ٢٧٢.
(٦) قائله: الأعشى. ينظر: ديوانه ٦٣، والمقتضب ٤/ ١٤١، والأصول ١/ ٣٥٢، والخصائص ٢/ ٣٦٨، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٢٩، وشرح المفصل ٨/ ٤٣، والعيني ٣/ ٢٩١، والخزانة ٤/ ١٣٢.
«الفُتُل»: هي فتيلة الجراح، اللسان (فتل) ١١/ ٥١٤ ـ ٥١٥.
«الشَّطَط»: الغلو ومجاوزة القدر، القاموس (شط) ٢/ ٣٦٨.
(٧) قائله: امرؤ القيس. ينظر: ديوانه ٤٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٧٨، والمقرب ١/ ١٩٦، ورصف المباني ٢٧٣، والمزهر ٢/ ٤٨٧، والخزانة ٤/ ٢٦٤.

لأن الفاعل لا يكون إلا اسماً[1].

وتقع مجرورة، كقول الشاعر[2]:

وَزَغــتُ بِكَــا لهَــرَاوَةِ أَعْــوَجِــيٍّ ... إِذَا جــرت الــرِّيَــاحُ جَــرَى وَثَــابَــا

وقول الآخر[3]:

قَلِيــلُ غِــرَارِ النَّــومِ حَتَّــى تَقَلَّصُــوا ... عَلَـى كَـالقَطا الجُـونِـيِّ أَفْـزَعَـهُ الـزَّجْـرُ

التقدير: وزعت بمثل الهراوة، وحتى تقلصوا على مثل القطا.

وتقع مضافاً إليه، كقول الراجز:

* فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولِ *

والاسم لا يضاف إلى الحرف.

---

(١) ينظر: المقتصد ٢/ ٨٥٣.

(٢) قائله: ابن غادية السلمي. ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٨٥، وجمهرة اللغة ٣/ ٤٩٥، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٦، والاقتضاب ٣/ ٣٣٤، والمقرب ١/ ١٩٦، واللسان (وثب) ١/ ٧٩٢.

«وَزَغْتُ»: كففت، القاموس (وزع) ٣/ ٩٣.

«الهَرَاوة»: العصا الغليظة، القاموس (هرا) ٤/ ٤٠٣.

«أَعْوَجِي»: نسبة إلى أعوج، وهو فرس كريم لبني هلال، تنسب إليه الخيل الكرام، القاموس (عوج) ١/ ٢٠١.

وفي بعض الروايات بدل (جَرَت الرِّيَاح) (وَنَتِ الرِّكَاب)، أي: تعبت، القاموس (ونى) ٤/ ٤٠٢.

«ثَاب»: أي طفر، اللسان (وثب) ١/ ٧٩٢.

(٣) قائله: الأخطل. ينظر: شعره ٢١٢، والمقتضب ٤/ ١٤٢، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٧، والخصائص ٢/ ٣٦٨.

«الغِرَار»: القليل من النوم، القاموس (غرر) ٢/ ١٠١.

«تَقَلَّصُوا»: احتملوا فساروا، القاموس (قلص) ٢/ ٣١٤.

«القَطَا»: طائر يشبه الحمام، القاموس (قطا) ٤/ ٣٧٩.

«الجُوني»: ضرب من القطا سريع الجري، القاموس (جون) ٤/ ٢١١.

«زجره»: أي نَهَره، القاموس (زجر) ٢/ ٣٨.

كما تقع في محل رفع بالابتداء، والحروف لا تكون مبتدأة، كقول الشاعر[(١)]:

أَبَــداً كَــالفِــرَاءِ فَــوْقَ ذُرَاهَــا ... حِيْــنَ يَطْــوِي المَسَــامِــعَ الصَّــرَّارُ

كما تقع موقع اسم (كان)، كقول الشاعر[(٢)]:

لَــوْ كَــانَ فِــيْ قَلْبِــيْ كَقَــدْرِ قُــلاَمَــةٍ ... فَضْــلاً لِغَيْــرِكِ مَــا أَتَتْــكِ رَسَــائِلِــيْ

كما تقع مفعولة، كقول الشاعر[(٣)]:

لاَ يَبْــرَمُــونَ إِذَا مَــا الأُفْــقُ جَلَّلَــهُ ... بَــرْدُ الشِّتَــاءِ مِــنَ الأَمْحَــالِ كَــالأُدُمِ

قالوا[(٤)]: فلسنا ننزل عن الظاهر ونخالف الشائع المطرد إلى ضرورة، إلا بأمر يدعو إلى ذلك ولا ضرورة هنا، فنحن على ما يجب من لزوم الظاهر، ومخالفُنا معتقد لما لا قياس يعضده ولا سماع يؤيده.

وذهب ابن مضاء إلى أنها لا تقع إلا اسماً ولا تأتي حرفاً ألبتة[(٥)].

أما أبو حيان، فقد تعددت اختياراته في هذه المسألة، فمرة يختار أنها حرف،

---

(١) لم أقف على قائله. ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٨١٣، والعيني ٣/ ٢٩٢.
«الفِرَاء»: جمع فَرَأ، وهو حمار الوحش، القاموس (فرأ) ١/ ٢٣.
«يَطْوِي»: يكتم ويسد، القاموس (طوى) ٤/ ٣٥٨.
«الصَّرَّار»: الطير الذي يصبح بالليل، القاموس (صرر) ٢/ ٦٩.

(٢) قائله: جميل بثينة. ينظر: ديوانه ١٨٠، وشرح التسهيل ٣/ ١٧١، وهمع الهوامع ٢/ ٣١، والخزانة ٢/ ٣٨٢، والدرر اللوامع ٢/ ٢٩.
«القُلاَمة»: ما سقط من الظفر، القاموس (قلم) ٤/ ١٦٧.

(٣) قائله: النابغة الذبياني. ينظر: ديوانه ١٠٧، وهمع الهوامع ٢/ ٣١، والدرر اللوامع ٢/ ٣٩.
«لا يَبْرَمُون»: لا يسأمون ولا يضجرون، القاموس (برم) ٤/ ٧٨.
«جَلَّلَه»: غطاه، القاموس (جلل) ٣/ ٣٥٠.
«الأَمْحَال»: جمع مَحْل، وهو الشدة والجدب، القاموس (محل) ٤/ ٤٩.

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٧.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٤٣٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٢١٧، وهمع الهوامع ٢/ ٣١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/ ٢٣٣.

حيث يقول[1]: «والكاف المفيدة معنى التشبيه حرف، وفاقاً لسيبويه وجمهور النحويين، خلافاً لمن ادعى أنها تكون اسماً في الكلام، وهو عن الأخفش». وقال عند قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡۖ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ﴾[2]: «وقال الزمخشري[3]: ويحتمل أن يكون (الذين يجادلون) مبتدأ، و (بغير سلطان آتاهم) خبراً، وفاعل (كبر) قوله (كذلك)، أي: كبر مقتاً مثل ذلك الجدال.. أ.هـ وهذا الذي أجازه لا يجوز أن يكون مثله في كلام فصيح، فكيف في كلام الله؛ لأن فيه تفكيك الكلام بعضه من بعض، وارتكاب مذهب الصحيح خلافه... فجعل الكاف اسماً فاعلاً بـ (كبر)، وذلك لا يجوز على مذهب البصريين إلاّ الأخفش، ولم يثبت في كلام العرب ـ أعني نثرها ـ جاءني كزيد، تريد: مثل زيد، فلم تثبت اسميتها فتكون فاعلة»[4]. ومرّة يختار أنها اسم، حيث قال[5] في إعرابه قوله تعالى: ﴿أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ﴾[6]: «ويحتمل ألا يكون ذلك على حذف فعل، ولا على العطف على المعنى، ولا على زيادة الكاف، بل تكون الكاف اسماً على ما يذهب إليه أبو الحسن، فتكون الكاف في موضع جر معطوفة على (الذي)، التقدير: ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم، أو إلى مثل الذي مر على قرية. ومجيء الكاف اسماً فاعلة ومبتدأة ومجرورة بحرف الجرّ ثابت في لسان العرب وتأويلها بعيد، فالأولى هذا الوجه الأخير، وإنما عرض لهم الإشكال من حيث اعتقاد حرفية الكاف حملاً على مشهور مذهب البصريين، والصحيح ما ذهب إليه أبو الحسن، ألا ترى [إلى معادلتها][7] في الفاعلية، كمثل في قول الشاعر[8]:

---

(١) البحر المحيط ١/ ٢٦٢.
(٢) سورة غافر: من الآية ٣٥.
(٣) ينظر: الكشاف ٣/ ٤٢٧.
(٤) البحر المحيط ٧/ ٤٦٤ ـ ٤٦٥. وينظر: المصدر نفسه ١/ ٣٥٣، ٦/ ٣٤٣.
(٥) ينظر: البحر المحيط ٢/ ٢٩٠.
(٦) سورة البقرة: من الآية ٢٥٩.
(٧) هكذا في المخطوط ٢/ ٢١٦ أ، وهو ساقط من المطبوع.
(٨) سبق تخريجه.

وَإِنَّـكَ لَـمْ يَفْخَـرْ عَلَيْـكَ كَفَـاخِـرٍ ضَعِيْـفٍ وَلَـمْ يَغْلِبْـكَ مِثْـلُ مُغَلَّـبِ»

وقد تبعه في اختياره مذهب الأخفش السمين الحلبي[١].

وهنا مسألة لها علاقة بمسألتنا وهي أن الكاف إذا استعملت حرفاً، فهل تحتاج إلى أن تتعلق بشيء أم لا؟، ذهب الأخفش[٢] والفارسي[٣] والزمخشري[٤] وابن عصفور[٥] إلى أنها لا تتعلق بشيء، واختار أبو حيان أنها تتعلق بشيء في الكلام ظاهر أو مقدر حيث قال[٦] عند قوله تعالى: ﴿فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ﴾[٧]: «فتعلقه هنا بمحذوف، التقدير: فهي كائنة كالحجارة».

---

(١) ينظر: الدر المصون ٢/ ٥٥٧.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٤٣٥، والتذييل والتكميل ٤/ ٣٠ أ ـ ب، وجواهر الأدب ١٤٠، والجنى الداني ١٣٧، والمساعد ٢/ ٢٧٥.

(٣) ينظر: الجنى الداني ١٣٧.

(٤) ينظر: المساعد ٢/ ٢٧٥. وانظر مثلاً الكشاف ١/ ٢٩٠، ٣٨٩.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٤٣٥، والتذييل والتكميل ٤/ ٣٠ أ ـ ب، والبحر المحيط ١/ ٢٦٢، والجنى الداني ١٣٧، والمساعد ٢/ ٢٧٥، والأشباه والنظائر ١/ ٢٣٠.

(٦) البحر المحيط ١/ ٢٦٢.

(٧) سورة البقرة: من الآية ٧٤.

دلالة «إنما» على الحصر

تدخل «ما» على «إن» وأخواتها فتكفها عن العمل الذي كان لها. وقد ذهب جمهور النحويين(١)، متقدموهم ومتأخروهم، والبلاغيون(٢) إلى أنها إذا دخلت على «إن» فإنها تفيد الحصر، والاقتصار على الشيء، بمنزلة «ما» و «إلا». فقولنا «إنما الجالس عمرو»، بمنزلة «ما الجالس إلا عمرو».

فهي تدل على الحصر والاختصاص، كما في قوله تعالى: ﴿ ۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ ﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٤٣، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢٢٧، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٦٥٨/١، والاقتضاب ١/ ٥٥، والكشاف ١/ ١٨٠، و ٢/ ٥٨٦، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٤٣، والبيان في غريب إعراب القرآن١/ ١٣٧، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٩، ومسائل نحو مفردة لأبي البقاء العكبري، منشورة في مجلة معهد المخطوطات العربية بالكويت، المجلد ٢٦، الجزء الثاني ٦٢٨ ـ ٦٣٧، وشرح المفصل ٢/ ٩٥، و ٨/ ٥٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٧، والتفسير الكبير للرازي ٥/ ١١ ـ ١٢، والتسهيل ٢٦، وشرح التسهيل ١٤٨/١، ورصف المباني ٢٠٣. وتوضيح المقاصد والمسالك ١/ ١٣٨، والمساعد ١/ ١٠٣، والبرهان ٤/ ٢٣١، وتعليق الفرائد ٢/ ٨٣ ـ ٨٤، والتصريح ١/ ١٦٠، وشفاء العليل ١/ ١٩١، وهمع الهوامع ١/ ٦٢، و ١٤٤، والإتقان ٢/ ٧٩٨ ـ ٨٠٠، وشرح الألفية للأشموني ١/ ١٢٨، والدرر اللوامع ١/ ٣٩.

(٢) ينظر مثلاً: دلائل الإعجاز ٣٢٨ ـ ٣٣٤، ومفتاح العلوم ١٤٠، والإيضاح ٢/ ١٩٣ ـ ٢٠٠، والطراز ٢/ ٢٠٠ ـ ٢٠٢.

(٣) سورة التوبة: من الآية ٦٠.

(٤) سورة الأنبياء: من الآية ١٠٨.

مُّصۡلِحُونَ﴾[1]، وغيرها كثير في القرآن.

ويرى الزمخشري[2]، والبيضاوي[3] والصبان[4] أن «أنما» بالفتح مثل «إنما» في إفادة الحصر؛ لأنها متفرعة عنها.

واحتجوا على إفادة «إنما» الحصر بوجوه[5]:

منها ما ذكره سيبويه من أنها تفيد تحقير الشيء، حيث قال[6]: «وتقول: إنما سرت حتى أدخلها، إذا كنت محتقراً لسيرك الذي أدى إلى الدخول». فإذا قلت: إنما زيد بزاز فأنت تقلل من أمره، وذلك أنك تسلبه ما يدعى عليه غير البز، وهذا هو معنى الحصر[7].

ومنها أن «إن» للتوكيد، فلما دخلت عليها «ما» المزيدة للتأكيد زادتها تأكيداً على تأكيد، فصار فيها معنى الحصر، وهو إثبات الحكم للشيء المذكور دون غيره، فإن معنى «إنما الله إله واحد»، أي ما الله إلا إله واحد[8].

ومنها: أن «إن» للإثبات، و«ما» للنفي، ولا يجوز أن يتوجها معاً إلى شيءواحد؛ لأنه تناقض، ولا أن يحكم بتوجه النفي للمذكور بعدها؛ لأنه خلاف الواقع باتفاق، فيتعين صرفه لغير المذكور، وصرف الإثبات للمذكور، فجاء الحصر[9].

ومنها: أن العرب أجرت عليها حكم النفي و«إلا»، ففصلت الضمير المرفوع

---

(1) سورة البقرة: الآية ١١.
(2) ينظر: الكشاف ٢/ ٥٨٦، والجنى الداني ٣٩٦، ومغني اللبيب ١/ ٣٩.
(3) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل٣/ ٤٨، والإتقان ٢/ ٧٩٩.
(4) حاشية الصبان على الأشموني ١/ ٢٩٣.
(5) ينظر: الأشباه والنظائر ٤/ ١٧٣ ـ ١٧٦.
(6) الكتاب ٣/ ٢٢.
(7) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢٢٧، وشرح المفصل ٨/ ٥٦.
(8) ينظر: شرح المفصل ٨/ ٥٦، والجنى الداني ٣٨٢.
(9) ينظر: التفسير الكبير ٥/ ١٢، والجنى الداني ٣٨٢، ومغني اللبيب ١/ ٣٠٨ـ٣٠٩.

بعدها، كقول الشاعر[1]:

أَنَـا الضَّـامِـنُ الـرَّاعِـيْ عَلَيْهِـمْ وَإِنَّمَـا ... يُـدَافِـعُ عَـنْ أَحْسَـابِهِـمْ أَنَـا أَوْ مِثْلِـيْ

وقول الآخر[2]:

كَـأَنَّـا يَـوْمَ قُـرَّى ... إِنَّمَـا نَقْتُـلُ إِيَّـانَـا

ففصل الضمير في الأول، إذ التقدير «لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا»، وفي الثاني، إذ التقدير «لا يقاتل إلا إيَّانَا»[3].

وقد أنكر مجيئها للحصر ابن برهان[4]، واختار هذا الرأي أبو حيان، حيث يرى أنها لا تفيد الحصر بالوضع، بل إذا فهم حصر فإنما يفهم من سياق الكلام.

قال عند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾[5]: «والذي نذهب إليه أنها لا تدل على الحصر بالوضع، كما أن الحصر لا يفهم من أخواتها التي كفت بـ «ما»، فلا فرق بين «لعل زيداً قائم»، و «لعلما زيد قائم»، و «إنما زيد قائم». وإذا فهم حصر فإنما يفهم من سياق الكلام، لا أن «إنما» دلت عليه»[6].

---

(١) قائله: الفرزدق، ينظر: شرح ديوانه ١٥٣، والمحتسب ٢/ ١٩٥، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢٢٧، وشرح التسهيل ١/ ١٤٨، ومغني اللبيب ١/ ٣٠٩، والعيني ١/ ٢٧٧.
ويروى أيضاً «أَنَا الذَّائِدُ الحَامِي الذِّمَارَ وَإِنَّمَا..........».

(٢) ينسب هذا البيت لذي الإصبع العدواني، ولأبي بُجَيْلَة، ينظر: الكتاب ٢/ ١١١، والخصائص ٢/ ١٩٤، والإنصاف ٢/ ٦٩٩، والأمالي الشجرية ١/ ٣٩، وشرح المفصل ٣/ ١٠١، وشرح التسهيل ١/ ١٤٨، والخزانة ٢/ ٤٠٦.
«قُرَّى»: موضع في بلاد بني الحارث بن كعب، معجم البلدان ٤/ ٣٤٠.

(٣) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢٢٧، ودلائل الإعجاز ٣٢٨، وشرح المفصل ٨/ ٥٦، وشرح التسهيل ١/ ١٤٨، وتعليق الفرائد ٢/ ٨٢.

(٤) ينظر: شرح اللمع لابن برهان ١/ ٧٥.

(٥) سورة البقرة: الآية ١١.

(٦) البحر المحيط ١/ ٦١.

وقال أيضاً: «وليست «إنما» للحصر، إنما هي للمبالغة في التوكيد»(١).

وقد صرح باختياره هذا في مواضع من تفسيره البحر المحيط(٢)، وفي كتبه الأخرى(٣)، كما نسب هذا الرأي إلى سيبويه(٤).

وقد أوضح رأيه هذا عند قوله تعالى: ﴿ ۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ﴾(٥) بقوله: «ولفظة «إنما» إن كانت وضعت للحصر فالحصر مستفاد من لفظها، وإن كانت لم توضع للحصر فالحصر مستفاد من الأوصاف، إذ مناط الحكم بالوصف يقتضي التعليل به، والتعليل بالشيء يقتضي الاقتصار عليه»(٦).

لكن نراه في موضعين آخرين يحكم بأنها تفيد الحصر، فعند قوله تعالى: ﴿لَقَالُوٓاْ إِنَّمَا سُكِّرَتۡ أَبۡصَٰرُنَا﴾(٧) قال(٨): «وجاء لفظ «إنما» مشعراً بالحصر، كأنه قال (ليس ذلك إلا تسكيراً للأبصار)».

وعند قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾(٩) قال(١٠): «أخبر تعالى أنه إله واحد، كما قاله ﴿وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾(١١) بأداة الحصر وبالتأكيد بالوحدة».

ولذلك عد بعض المحدثين(١٢) صنيع أبي حيان في هذه المسألة اضطراباً فيها.

---

(١) البحر المحيط ٥/ ٨٨.
(٢) ينظر ٥/ ١٤٢، و ٦/ ٣٤٤.
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ١٥٧، والتذييل والتكميل ١/ ٢٨٩ أ ـ ب.
(٤) ينظر: التذييل والتكميل ١/ ٢٨٦ أ ـ ب، وينظر أيضاً: تعليق الفرائد ٢/ ٨٤، والتصريح١/ ١٠٦.
(٥) سورة التوبة: من الآية ٦٠.
(٦) البحر المحيط ٥/ ٥٧.
(٧) سورة الحجر: من الآية ١٥.
(٨) البحر المحيط ٥/ ٤٤٨.
(٩) سورة النحل: من الآية ٥١.
(١٠) البحر المحيط ٥/ ٥٠١.
(١١) سورة البقرة: من الآية ١٦٣.
(١٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ١/ ٥١٥ ـ ٦١٥.

أما ما يراه الزمخشري من كون «أنما» تفيد الحصر مثل «إنما» فلم يرتضه أبو حيان، بل رده بقوله[1]: «وأما جعله[2] «أنما» المفتوحة الهمزة مثل مكسورتها يدل على القصر فلا نعلم الخلاف إلا في «إنما» بالكسر، وأما بالفتح فحرف مصدري ينسبك منه مع ما بعدها مصدر، فالجملة بعدها ليست جملة مستقلة، ولو كانت «أنما» دالة على الحصر لزم أن يقال إنه لم يوحَ إليه شيء إلا التوحيد، وذلك لا يصح الحصر فيه، إذ قد أوحي له أشياء غير التوحيد».

وقد اعتُرض[3] على أبي حيان في رده على الزمخشري بأن «أن» المفتوحة هي فرع «إن» المكسورة، بدليل أن سيبويه[4] عدها خمسة، واستغنى بـ «إن» المكسورة عن المفتوحة، فلا فرق بينهما في الحصر وعدمه. ثم إن قول أبي حيان «لو كانت أنما دالة على الحصر. . .» جوابه أن الحصر عند القائلين به إضافي، من حيث المقام، فالمعنى: ما أوحي إلي في أمر الربوبية إلا التوحيد، لا الإشراك.

وممن يرى أن «إنما» لا تفيد الحصر كذلك السمين الحلبي[5] وابن هشام[6].

وقد أجاب أصحاب هذا الرأي عن حجج القائلين بأن «إنما» تفيد الحصر بأن قولهم إن «إن» للإثبات، و «ما» للنفي واجتماعهما يفيد الحصر قول ركيك فاسد صادر عن غير عارف بالنحو، إذ ليست «إن» للإثبات، وإنما هي لتوكيد الكلام، وليست «ما» للنفي، بل هي زائدة بمنزلتها في أخواتها «ليتما» و «لعلما»، و «لكنما» و «كأنما»[7].

---

(١) البحر المحيط ٦/ ٣٤٤.

(٢) يعني الزمخشري.

(٣) ينظر: الجنى الداني ٣٩٦، ومغني اللبيب ١/ ٣٩ ـ ٤٠.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/ ١٣١.

(٥) ينظر: الدر المصون ١/ ١٣٧.

(٦) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩.

(٧) ينظر: البحر المحيط ١/ ٦١، وارتشاف الضرب ٢/ ١٥٧، والجنى الداني ٣٨٢ ـ ٣٨٣، ومغني اللبيب ١/ ٣٠٩.

وبأن اجتماع المؤكدين لا يستلزم الحصر، ولو كان كذلك لحصل الحصر في مثل «إن زيداً لقائم»[1].

وذهب ابن عطية مذهباً وسطاً في هذه المسألة، حيث يقول[2]: «(إنما) لفظ لا يفارقه المبالغة والتأكيد حيث وقع، ويصلح مع ذلك للحصر، فإذا دخل في قصة وساعد معناها على الانحصار صح ذلك وترتب، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[3]، وغير ذلك من الأمثلة. وإذا كانت القصة لا تَتَأَتَّى للانحصار بقيت «إنما» للمبالغة فقط، كقوله عليه السلام[4]: (إنما الربا في النسيئة)».

والذي يظهر لي ما قاله ابن عطية، فدخول «ما» على «إن» يعطيها زيادة في المعنى، فلا تفارقها المبالغة والتأكيد، وقد تصلح للحصر إذا جاءت في قصة، وساعد معناها عليه، كقوله تعالى: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾.

---

(١) ينظر: الإتقان ٢/ ٧٩٩، وحاشية الصبان على الأشموني ١/ ٢٩٣.

(٢) المحرر الوجيز ٤/ ٣١٧، وينظر: الجنى الداني ٣٨١.

(٣) سورة النحل: من الآية ٥١.

(٤) رواه مسلم في كتاب البيوع، باب بيع الطعام مثلاً بمثل ٥/ ٥٠، والنسائي، في كتاب البيوع ٧/ ٢٨١، والترمذي في كتاب البيوع، باب ما جاء في الصرف ٣/ ٥٣٤.

المحذوف من (إنّا)[1] من النونات

جاءت (إنا) و (إننا) في القرآن الكريم في مواضع، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّۦنَ أَنْ ءَامِنُواْ بِى وَبِرَسُولِى قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ﴾[4]، وقال تعالى عن صالح ـ عليه السلام ـ: ﴿أَتَنْهَىٰنَآ أَن نَّعْبُدَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا وَإِنَّنَا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾[5].

و (إنا) و (إننا) لغتان لقريش، ويرى الفراء أن[6] من قال (إننا) أخرج الحرف عن أصله؛ لأن كناية المتكلمين (نا) فاجتمعت ثلاث نونات. ومن قال (إنا) استثقل اجتماعها، فأسقط الثالثة وأبقى الأولتين، فهو يرى أن المحذوف النون الثالثة.

ورجح أبو علي الفارسي أن المحذوف من (إنا) إنما هو النون الوسطى دون نون الضمير، قال: «لأنه عهد حذفها دون حذف نون الضمير»[7].

---

(١) بحثت عن هذه المسألة في كتب النحو والتفسيرالتي استطعت الوقوف عليها، لكن لم أقف على شيء منها غير ما أثبته هنا.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٥٦.

(٣) سورة آل عمران: من الآية ٥٢.

(٤) سورة المائدة: من الآية ١١١.

(٥) سورة هود: من الآية ٦٢.

(٦) لم أقف عليه في معاني القرآن له، وإنما هو في البحر المحيط ٥/٢٣٨.

(٧) الأشباه والنظائر ١/٤٣.

أما أبو حيان، فيختار أن المحذوف النون الثانية من (إن) لا (نا) ضمير المتكلمين، حيث قال[١]: «والذي أختاره أن (نا) ضمير المتكلمين لا تكون المحذوفة»، معللاً عدم جواز حذف (نا) بقوله «لأن في حذفها حذف بعض اسم، وبقي منه حرف ساكن». فالمحذوف النون الثانية من (إن)، معللاً ذلك بما يلي:

١ ـ أن هذا أولى من حذف ما بقي منه حرف[٢].

٢ ـ أنه قد عهد حذف هذه النون ـ أعني النون الثانية ـ مع غير ضمير المتكلمين، فقالوا: إن زيد لقائم. ولم يعهد حذف نون (نا)، فكان حذفها من إن أولى[٣].

٣ ـ أنها حرف[٤].

وقد تبعه في هذا الاختيار تلميذه السمين الحلبي، معللاً بما علله به شيخه[٥].

وقد ذكر هذه المسألة أبو جعفر النحاس[٦] وابن منظور الإفريقي[٧] والزبيدي[٨]، لكن دون ترجيح أو اختيار.

---

(١) البحر المحيط ١/٤٥١.
(٢) البحر المحيط ٥/٢٣٨.
(٣) البحر المحيط ٥/٢٣٨، ١/٤٥١.
(٤) البحر المحيط ١/٤٥١. و[حرف] هكذا في المخطوط ٥/ ١٨٠ ب، وفي المطبوع (ظرف).
(٥) ينظر: الدر المصون ٢/١٨٧، ٦/٣٤٦.
(٦) ينظر: إعراب القرآن ١/٢٧٣، ٤/١٩٥.
(٧) ينظر: لسان العرب ١٣/٣٧.
(٨) ينظر: تاج العروس ٩/١٣١.
والزبيدي: هو محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي الملقب بمرتضى، ولد سنة ١١٤٥ هـ، ونشأ بزبيد باليمن، ثم رحل إلى الحجاز ثم أقام بمصر، وبها توفي سنة ١٢٠٥ هـ. له: تاج العروس في شرح القاموس، والروض المعطار في نسب السادة آل جعفر الطيار، وغيرهما. ينظر: عجائب الآثار ٢/١٩٦ ـ ٢١٠، معجم المؤلفين ١١/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣.

إعمال (إن) مخففة

ذهب البصريون ومن تبعهم من المتأخرين[1] إلى أن الغالب في (إن) إذا

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ١٤٠، ٤/ ٢٣٣، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١١٢، ٢/ ٣٤١ ـ ٣٥٩ ـ ٤٧٣ ـ ٥٠٥، والمقتضب ١/ ٥٠، ٢/ ٣٦٣، ٤/ ١٠٨ ـ ١٠٩، والأصول في النحو ١/ ٢٣٥ ـ ٢٣٧، ومعاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٢٠، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٦٩، والجمل ٣٥١، وحروف المعاني ٥٧، والحجة في القراءات السبع ١٩٠، ٢٤٣، ٣٦٨، والمسائل البغداديات ١٧٥ ـ ١٨٥، ومعاني الحروف ٧٥، وحجة القراءات لابن زنجلة ٣٥٠، ٣٧٩، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤٥٦، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٣٧٥، ٤٠٧، ٢/ ٤٦٧، ٦٠٢، ٦٥٠، ٨١١، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٥٣٧، ٢/ ٩٩، ٢١٥، والأزهية ٣٣ ـ ٣٩، والمقتصد ١/ ٤٩٠ ـ ٤٩١، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل ٣٧٤ ـ ٣٧٦، والمفصل ٢٩٧ ـ ٢٩٨، والكشاف ١/ ٣١٨، ٤٧٧، ٢/ ٦٢، ٢٣٥، ٣/ ٣١، ٤٣٢١، ٣٤١، ٤٨٧، ٤/ ١٠٢، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٤٣، والإنصاف ١/ ١٩٥ ـ ٢٠٨، ٢/ ٦٤٠، ٦٤٣ والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٢٦، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ١٢٤، ١٦٣، ٢/ ٧١٦ ـ ١٢٨١، وشرح المفصل ٨/ ٧١ ـ ٧٤، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٨٧ ـ ١٨٩، والكافية ٢٢٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٦ ـ ٤٣٩، والمقرب ١/ ١١٠ ـ ١١٢، والتسهيل ٦٥، وشرح التسهيل ٢/ ٣٤ ـ ٣٥، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٠٣ ـ ٥٠٩، وشواهد التوضيح والتصحيح ٥٠ ـ ٥٣، وشرح الألفية لابن الناظم ١٧٨ ـ ١٧٩، وشرح الكافية ٢/ ٣٥٨ ـ ٣٥٩، ورصف المباني ١٩٠ ـ ١٩١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/ ٣٥١، والجنى الداني ٢٢٨ ـ ٢٢٩، وأوضح المسالك ١/ ٣٦٦، ومغني اللبيب ١/ ٢٤، وشرح الألفية لابن عقيل ١/ ٣٧٨ ـ ٣٨١، والمساعد ١/ ٣٢٦ ـ ٣٢٨، وائتلاف النصرة ١٦٩ ـ ١٧٠، وتعليق الفرائد ٤/ ٥٩ ـ ٦٠، والفوائد الضيائية ٢/ ٣٤٥ ـ ٣٤٧، والتصريح ١/ ٢٣٠ ـ ٢٣١، والأشباه والنظائر ٢/ ٨٠ ـ ١٩٧، وهمع الهوامع ١/ ١٤١ ـ ١٤٢، وشرح الألفية للأشموني ١/ ٢٩٧ ـ ٢٩٩، والبرهان ٤/ ٢١٩.

خففت إهمالها، ويصح على قلة إعمالها، فمن إهمالها قوله تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[3]. ثم إذا أهملت، لزمت لام الابتداء ما بعدها فرقاً بينها وبين (إن) النافية. والإهمال هو القياس؛ لأنها إذا خففت يزول اختصاصها بالأسماء، لكن قد تعمل استصحاباً لحكم الأصل فيها، وفي حالة إعمالها لا يلزم ذكر اللام بعدها؛ لعدم التباسها بالنافية.

واعتمد البصريون ومن تبعهم في صحة إعمالها مخففة على السماع والقياس. فمن السماع قراءة النصب[4] في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾[5] بتخفيف (إن) وتخفيف الميم من (لما)، فـ(إن) في هذه القراءة مخففة من الثقيلة، و(كلا) اسمها المنصوب بها، واللام في (لما) هي الفارقة الداخلة على خبر (إن) المخففة و(ما) زائدة؛ للتفريق بين اللام الفارقة ولام القسم، وما بعدها جواب قسم مقدر خبر (إن) المخففة، أو ما في (لما) نكرة موصوفة خبر (إن)[6].

كذلك ما حكاه سيبويه عن ثقات العرب بقوله[7]: «وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول إن عمراً لمنطلق». وقول الشاعر[8]:

---

(١) سورة يس: من الآية ٣٢.

(٢) سورة الزخرف: من الآية ٣٥.

(٣) سورة الطارق: الآية ٤.

(٤) هي قراءة نافع وابن كثير وغيرهما. انظر: التبصرة ٦٥٠، والنشر ٢/٣٥٣، والمبسوط ٢٤٢، والبدور الزاهرة ٢٦٤، وإتحاف فضلاء البشر ١/٤٠٠، وانظر: الحجة لابن خالويه ١٩٠ ـ ١٩١، وحجة القراءات لابن زنجلة ٣٥٠ ـ ٣٥٣، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٥٣٦ ـ ٥٣٨، والبحر المحيط ٥/٢٦٦ ـ ٢٦٨.

(٥) سورة هود: من الآية ١١١.

(٦) ينظر المصادر السابقة نفسها لأوجه إعراب الآية.

(٧) الكتاب ٢/١٤٠.

(٨) لم أقف على قائله. ينظر: الأزهية ٣٥، ولم أقف عليه في غيره.
حزوى: موضع بنجد في ديار تميم، معجم البلدان ٢/ ٢٥٥.

كُلَيْبُ إِنَ النَّاسَ الذينَ عَهِدتَهُمْ   بِجُمْهُورِ حُزْوَى فالرِّيَاضِ لِذِي النَّخْلِ

أما القياس فقالوا: إن العرب قد خففوا (أن) المفتوحة الهمزة و(كأن)، وأعملوهما مخففتين، فينبغي أن يصح تخفيف (إن) وإعمالها مخففة بطريق الأولى؛ لأنها أُمُّ الباب، ويعمل مثل قولنا: لم يك زيد عالماً، فنعمل (إن) مخففة قياساً على الفعل، إلا أنها لما كانت تعمل بالشبه لا بالأصالة وتفقد شبهها اللفظي بالفعل واختصاصها بالجملة الإسمية بعد التخفيف، فإنه كثر إهمالها مخففة خلافاً للفعل[(١)].

أما الكوفيون، فقد اختلفت الروايات عنهم، والأشهر[(٢)] أنهم منعوا تخفيف (إن) البتة، فهي لا تخفف في رأيهم أبداً، وعلى هذا فلا تعمل عمل (إن) المؤكدة. وما عده البصريون ومن معهم (إن) المخففة من الثقيلة يراه الكوفيون (إن) النافية التي هي حرف ثنائي الوضع وليس مخففاً من شيء، ولا عمل لها البتة، واللام المذكورة

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ١٣٩ ـ ١٤٠، ٣/ ١٥٢ ـ ١٦٨، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١١٢ ـ ١١٣، والمقتضب ١/ ٥٠، والأصول في النحو ١/ ٢٣٥، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ٨١ ـ ٨٢، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٩٠ ـ ١٩١، وحجة القراءات لابن زنجلة ٣٥٠ ـ ٣٥١، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤٥٦ ـ ٤٥٧، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٥٠، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٥٣٧، والأزهية ٣٥، والمقتصد ١/ ٤٩٠، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٤٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٩، والإنصاف ١/ ١٩٦ ـ ٢٠٨، ٢/ ٦٤٢ ـ ٦٤٣، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٠٦ ـ ٥٠٨، والجنى الداني ٢٢٨ ـ ٢٢٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/ ٣٥١، ومغني اللبيب ١/ ٢٤، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٧٨، والمساعد ١/ ٣٢٦، وتعليق الفرائد ١/ ٥٩ ـ ٦٠.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥، ومعاني الحروف ٧٥، والأزهية ٣٨ ـ ٣٩، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤٥٨، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٦٧، ٦٥٠، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل ٣٧٥، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٤٣، والإنصاف ١/ ١٩٥، ٢/ ٦٤٠، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٢٦، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ١٢٤، وشرح المفصل ٨/ ٧٢، والتسهيل ٦٥، وشرح الكافية ٢/ ٣٥٩، وإرتشاف الضرب ٢/ ١٤٩ ـ ١٥١، والنكت الحسان ٨٨، والبحر المحيط ٤/ ٢٥٧، ٦/ ٢٥٥، ٧/ ٣٨، ١٠٧، ٣٣٤، ٨/ ٤٥٤، والجنى الداني ٢٢٩، ومغني اللبيب ١/ ٢٣٢، والمساعد ١/ ٣٢٨، وتعليق الفرائد ٤/ ٦٠، ٦٥ ـ ٦٦، التصريح ١/ ٢٣١ ـ ٢٣٢، والهمع ١/ ١٤٢.

بعدها معناها (إلا)، فقولهم: إن زيد لقائم، معناه: ما زيد إلا قائم.

ونقل[1] عن الكسائي أنه يجعل (إن) هذه بمعنى (قد) إذا دخلت على الجملة الفعلية واللام زائدة، ويجعلها نافية إذا دخلت على الجملة الاسمية واللام بمعنى (إلا)، كما نقل[2] نحوه عن الفراء، حيث جعل (إن) هذه بمنزلة (قد)، إلا أن (قد) تختص بالأفعال و(إن) تدخل على الأفعال والأسماء، ونقل[3] نحو هذا عن قطرب.

وممن اختار مذهب الكوفيين واستحسنه ابن قتيبة[4] وابن خالويه[5] وابن زنجلة[6] ومكي القيسي[7] والزبيدي[8].

واستند الكوفيون ومن تبعهم[9] إلى ظاهر اللفظ، فإن ظاهر كلمة (إن) أنها حرف ثنائي، وقد وردت نافية كثيراً مثل قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾[10]، ومثله قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[11]، أي ما كل نفس إلا عليها حافظ، فراحوا يحملون (إن) في مثل قولنا: إن زيد لقائم على النفي، وبجعل اللام الفارقة حرف استثناء مثل (إلا) و(لما) في المثالين السابقين.

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٢/ ٩٨.
(٢) ينظر: إرتشاف الضرب ٢/ ١٥١، وانظر أيضاً: البرهان ٤/ ٢٤٦، وهمع الهوامع ١/ ١٤٢.
(٣) ينظر: الأزهية ٣٩، والبحر المحيط ١/ ٤٢٥، ٤/ ٢٥٧.
(٤) ينظر: تأويل مشكل القرآن ٥٥٢.
(٥) ينظر: الحجة في القراءات السبع ٢٤٣.
(٦) ينظر: حجة القراءات ٤٥٦ ـ ٧٥٨.
(٧) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ١١٣، ٢/ ٤٦٧.
(٨) ينظر: ائتلاف النصرة ١٦٩ ـ ١٧٠.
(٩) ينظر: الإنصاف ١/ ١٩٥ ـ ١٩٦، ٢/ ٦٤٠ ـ ٦٤١، وإرتشاف الضرب ٢/ ١٤٨، وتعليق الفرائد ٤/ ٦٥ ـ ٦٦، ومغني اللبيب ١/ ٢٣٢، وائتلاف النصرة ١٦٩ ـ ١٧١، وشرح الألفية للأشموني ١/ ٢٩٠.
(١٠) سورة مريم: من الآية ٧١.
(١١) سورة الطارق: الآية ٤.

ومما استدلوا به على مجيء اللام بمعنى (إلا) قول الشاعر[١]:

أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلاً بَعْدَ عِزَّتِهِ ... وَمَا أَبَانُ لَمِنْ أَعْلاَجِ سُودَانِ

حيث ذهبوا إلى أن اللام هنا بمعنى (إلا)، والمعنى: وما أبان إلا من أعلاج سودان.

كذلك لم يستحسنوا تخفيف الحروف وإعمالها بعد ذلك، حيث إن الحروف جامدة لا تتصرف، ضعيفة في العمل.

كذلك قالوا: إن المشددة إنما عملت؛ لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ؛ لأنها على ثلاثة أحرف، كما أنه على ثلاثة أحرف، وأنها مبنية على الفتح، كما أنه مبني على الفتح، فإذا خففت فقد زال شبهها به، فوجب أن يبطل عملها.

وقال بعضهم إن (إن) المشددة من عوامل الأسماء، و(إن) المخففة من عوامل الأفعال، فينبغي ألا تعمل المخففة في الأسماء، كما لا تعمل المشددة في الأفعال؛ لأن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال. ولما كانت (إن) هذه نافية في رأيهم لم يكن لها عمل، وأولوا[٢] ما استشهد به البصريون على صحة الإعمال بأن الاسم الواقع بعد (إن) منصوب بالفعل المذكور بعده، أو بفعل محذوف مقدر، وليس منصوباً بـ (إن).

وقد رد البصريون ومن معهم[٣] ما ذهب إليه الكوفيون بأن مجيء اللام بمعنى

---

(١) لم أقف على قائله. ينظر: إرتشاف الضرب ٢/١٤٨، ومغني اللبيب ١/٢٣٢ - ٢٣٣، وتعليق الفرائد ٤/ ٥٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٤، والهمع ١/ ١٤١، وشرح الألفية للأشموني ١/ ٢٩٠، والدرر اللوامع ١/١١٧.

و«أَبَان»: اسم رجل.

«والأعلاج» جمع عِلْج: وهو الرجل من كفار العجم، القاموس (علج) ١/ ٢٠٠.

(٢) ينظر: لتأويلاتهم: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٩ - ٣٠، ٣/ ٢٥٤ - ٢٥٥، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٠٥. والبحر المحيط ٥/ ٢٦٦ - ٢٦٨.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٦٧ - ٤٦٨، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٤٣، والإنصاف ١/ ١٩٥ - ٢٠٨، ٢/ ٦٤٠ - ٦٤٣، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ١٢٤، وشرح الكافية ٢/ ٣٥٩، والنكت=

(إلا) لم يثبت في العربية، فلا يصار إليه. واللام في قوله (وما أبان لمن أعلاج سودان) إنما هي زائدة بعد (ما) النافية، أو (ما) هنا استفهامية، واللام لام الابتداء.

أما قولهم (إنما عملت لشبه الفعل لفظاً، فإذا خففت، زال شبهها به، فبطل عملها)، فهذا باطل؛ لأن (إن) إنما عملت لأنها أشبهت الفعل لفظاً ومعنى... فإذا خففت، صارت بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه، وذلك لا يبطل عمله، كقولك: دع الكلام، وشِ الثوب، ولِ الأمر، وما أشبه ذلك، ولا تبطل عمله، فكذلك ههنا.

وأما قولهم (إن (إن) المشددة من عوامل الأسماء و(إن) المخففة من عوامل الأفعال)، فإن هذا الإستدلال ظاهر الاختلال، فإنا إذا قدرنا أنها مخففة من الثقيلة فهي من عوامل الأسماء، وإذا لم نقدر أنها مخففة من الثقيلة فليست من عوامل الأسماء. و(إن) الخفيفة في الأصل غير (إن) المخففة من الثقيلة؛ لأن تلك الخفيفة من عوامل الأفعال، وهذه المخففة من الثقيلة من عوامل الأسماء، ولم يقع الكلام في (إن) الخفيفة في الأصل، وإنما وقع في (إن) المخففة من الثقيلة.

أما أبو حيان فقد اختار مذهب البصريين ومن تبعهم، حيث قال[1] عند قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ﴾[2]: «وإعمالها مخففة لا يجيزه الكوفيون، وهم محجوجون بالسماع الثابت من العرب، وهو قولهم: إنْ [عمراً][3] لمنطلق، بسكون النون»[4].

= الحسان ٨٨، والجنى الداني ٢٢٨، ومغني اللبيب ١/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣، وتعليق الفرائد ٤/ ٥٥، ٦٥ ـ ٦٦.

(١) البحر المحيط ١/ ٢٦٤.

(٢) سورة البقرة: من الآية ٧٤.

(٣) هكذا في المخطوط ١/ ١٨٤ ب، وفي المطبوع (عمرو)، وهو خطأ.

(٤) وانظر: البحر المحيط ١/ ٤٢٥، ٢/ ٩٨، ٤/ ٢٥٧، ٤٣٢، ٤٤٤، ٢٧٩، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٦٣، ٦/ ٦٥، ٢٥٥، ٧/ ١٠٧، ٣٣٤، ٨/ ١٥، ٤٥٤، والنكت الحسان ٨٧ ـ ٨٨، وتذكرة النحاة ٥٠، وإرتشاف الضرب ٢/ ١٤٩، وتقريب المقرب ٥٥.

وقال أيضاً: «إنما تقرر عندنا في كتب النحو، ومن الشيوخ أنك إذا قلت: إن زيداً قائم ثم خففت، فمذهب البصريين فيها إذ ذاك وجهان، أحدهما: جواز الإعمال ويكون حالها وهي مخففة كحالها وهي مشددة، إلا أنها لا تعمل في مضمر. ومنع ذلك الكوفيون، وهم محجوجون بالسماع الثابت من لسان العرب. والوجه الثاني: وهو الأكثر عندهم أن تهمل فلا تعمل لا في ظاهر ولا في مضمر، لا ملفوظ به ولا مقدر البتة، فإن وليها جملة اسمية ارتفعت بالابتداء والخبر، ولزم اللام في ثاني [مصحوبيها][1] إن لم ينف، وفي أولهما إن تأخر، فنقول: إن زيد لقائم، ومدلوله مدلول إن زيداً قائم. وإن وليها جملة فعلية فلا بد عند البصريين أن تكون من [نواسخ][2] الابتداء، وإن جاء الفعل من غيرها، فهو شاذ لا يقاس عليه عند جمهورهم»[3].

وقال أيضاً: «وقد ثبت أن (إن) المخففة يجوز إعمالها عمل[4] المشددة في غير المضمر بالقراءة المتواترة ﴿وإن كلا لما﴾، وبنقل سيبويه عن العرب»[5].

وقال أيضاً عند قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا ﴾[6] بعد ذكر قراءة النصب «فأما القراءة الأولى، فإعمال (إن) مخففة كإعمالها مشددة، وهذه المسألة فيها خلاف. ذهب الكوفيون إلى أن تخفيف (إن) يبطل عملها، ولا يجوز أن تعمل. وذهب البصريون إلى أن إعمالها جائز لكنه قليل، إلا مع المضمر فلا يجوز إلا إن ورد في شعر، وهذا هو الصحيح؛ لثبوت ذلك في لسان العرب. حكى سيبويه[7] أن الثقة

---

(١) هكذا في المخطوط ٣/ ١٦٣أ، وفي المطبوع (مضمونيها)، وهو تصحيف.
(٢) هكذا في المخطوط ٣/ ١٦٣أ، وفي المطبوع (فواتح)، وهو تصحيف.
(٣) البحر المحيط ٣/ ١٠٥.
(٤) هكذا في المطبوع وفي المخطوط (إعمال) ٤/ ٣٥٢ ب.
(٥) البحر المحيط ٤/ ٤٤٤.
(٦) سورة هود: من الآية ١١١.
(٧) الكتاب ١/ ١٤٠.

أخبره أنه سمع بعض العرب إن عمراً لمنطلق، ولثبوت هذه القراءة المتواترة»[1].

وقال عند قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾[2]: «(إن) هي المخففة من الثقيلة، واللام في (لمن) هي الفارقة، خلافاً للكوفيين، فإن عندهم نافية، واللام بمعنى (إلا)»[3].

---

(١) البحر المحيط ٥/٢٦٦.

(٢) سورة الشعراء: من الآية ١٨٦.

(٣) البحر المحيط ٧/٣٨.

«لكن» من حيث البساطة والتركيب

ذهب البصريون[1]، ومن تبعهم من المتأخرين[2] إلى أن «لكنَّ» بسيطة غير مركبة، وذهب الكوفيون[3]، وتبعهم أبو القاسم السهيلي[4]، إلى أنها مركبة، وقد اختلفوا من أي شيء ركبت؟

فذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من «لا» و«إنَّ» والكاف الزائدة غير التشبيهية، وحذفت الهمزة تخفيفاً، والأصل فيها «إن». قال الفراء[5]: «لأن أصلها (إن عبد الله قائم) فزيدت على (إن) لام وكاف، فصارتا جميعاً حرفاً واحداً».

أما أبو القاسم السهيلي فيرى أنها مركبة من «لا» و«إن» وكاف التشبيه، قال ـ رحمه الله ـ[6]: «وأما (لكن) فأصح القولين فيها أنها مركبة من «لا» و«إن» والكاف، والكاف التي هي للخطاب ـ في قول الكوفيين ـ ما أراها إلا كاف التشبيه؛ لأن المعنى يدل عليها، إذا قلت (ذهب زيد لكن عمراً مقيم)، تريد (لا كفعل عمرو)، فـ«لا»

---

(١) ينظر: إرتشاف الضرب ٢/١٢٨، وجواهر الأدب ٥٢٨، والجنى الداني ٥٥٩، ومغني اللبيب ١/٢٩١، والفوائد الضيائية ٢/٣٥١، والهمع ١/١٣٣.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٢/٣٦٠، وجواهر الأدب ٥٢٨، وشرح الألفية للأشموني ١/٢٧٩، والتصريح ١/٢١٢، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١/٢٩٣.

(٣) ينظر: الإنصاف ١/٢٠٩، وشرح المفصل ٨/٧٩، وشرح الكافية ٢/٣٦٠، وإرتشاف الضرب ٢/١٢٨، وجواهر الأدب ٥٢٨، والجنى الداني ٥٥٩، ومغني اللبيب ١/٢٩١.

(٤) ينظر: نتائج الفكر ٢٥٥.

(٥) معاني القرآن ١/٤٦٥.

(٦) نتائج الفكر ٢٥٥.

لتوكيد النفي عن الأول، و«إن» لإيجاب الفعل الثاني، وهو المنفي عن الأول؛ لأنك ذكرت الذهاب الذي هو ضده فدل على انتفائه، فلا تقع «لكن» إلا بين كلامين متنافيين، فلذلك تركبت من «لا» والكاف و«إن»، إلا أنهم لما حذفوا الهمزة المكسورة كسروا الكاف إشعاراً بها».

وقد تبعهم ابن يعيش، حيث قال بعد حكاية مذهبهم[(1)]: «وهو قول حسن».

وقد استدل الكوفيون ومن تبعهم على تركيبها بما يلي:

١ ـ دخول اللام في خبرها، ولم تدخل اللام إلا لأن أصلها «إن» زيدت عليها «لا» والكاف، وذلك كقول الشاعر[(2)]:

يَلُومُونني فِيْ حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِيْ ... وَلَكِنَّنِيْ مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ[(3)]

٢ ـ أن زيادة «لا» والكاف على «إن» كزيادة اللام والهاء في قول الشاعر[(4)]:

لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيْمَةٌ ... عَلَى هَفَوَاتٍ كَاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا[(5)]

٣ ـ أن الحرف قد يوصل في الأول والآخر، فمما وصل في أوله «هذا»، إذ أصله «ذا» زيدت في أوله هاء التنبيه، ومما وصل في الآخر «إما» في مثل قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[(6)]، إذ أصله «إن» زيدت في آخرها «ما»، وكذلك «كم» في مثل قول العرب «كم مالك»، الأصل أنها «ما» زيدت عليها الكاف، ثم إن الكلام كثر بها فحذفت الألف من آخرها وسكنت ميمها، وقد ورد عن بعض العرب

---

(١) شرح المفصل ٨/ ٧٩.

(٢) لم أقف على قائله، ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٦٥، واللامات ١٧٧، والإنصاف ١/ ٢٠٩، وشرح المفصل ٨/ ٦٢، والخزانة ٤/ ٣٤٣.
«العَمِيْد»: الذي هده العشق، القاموس «عمد» ١/ ٣١٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٦٥، والإنصاف ١/ ٢٠٩.

(٤) لم أقف على قائله، ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٦٦، والأمالي ١/ ٢٢٠، والإنصاف ١/ ٢٠٩، وشرح التسهيل ٢/ ٣١، واللسان «وسم» ١٢/ ٦٣٧، والخزانة ٤/ ٣٣٩.
«الوَسَامَة»: الحُسْن الوضيء الثابت، اللسان «وسم» ١٢/ ٦٣٧.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٦٦، والإنصاف ١/ ٢٠٩.

(٦) سورة مريم: من الآية ٢٦.

أنه لما قيل له «منذ كم قعد فلان؟» فقال: «كمنذ أخذت في حديثك»، فزاد الكاف في «منذ»، فدل على أن الكاف في «كم» زائدة[1].

أما حذف الهمزة فهو كحذف الهمزة في «لن»، إذ أصلها «لاأن»، فحذفوا الألف والهمزة لكثرة الاستعمال، فصارتا حرفا واحدا. فإذا جاز حذف الألف والهمزة لكثرة الاستعمال فلأن يجوز حذف الهمزة فقط من طريق الأولى[2].

٤ ـ ندرة البناء وعدم النظير[3].

أما أبو حيان فقد اختار أنها بسيطة، واستغرب قول من قال بتركيبها، وعد قوله فاسداً، حيث قال[4]: «ومن غريب ما قيل في «لكن» أنها مركبة من كلم ثلاث، «لا» للنفي، والكاف للخطاب، و«أنَّ» التي للإثبات والتحقيق، وأن الهمزة حذفت للاستثقال، وهذا قول فاسد، والصحيح أنها بسيطة».

وقد رد البصريون ومن تبعهم مذهب الكوفيين بما يلي:

١ ـ أن ما استشهدوا به من قول الشاعر:

... ... وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ

شاذ لا يؤخذ به لقلته، ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم، ولو كان ما ذهبوا إليه من تركيب «لكن» من «إنَّ» لكان ينبغي أن يكثر دخول اللام في خبرها في كلامهم وأشعارهم، كما جاء في خبر «إنَّ»، وفي عدم ذلك دليل على أن البيت شاذ لا يقاس عليه، وأن ما ادعوه من التركيب باطل لا يقاس عليه[5].

كما أن قولهم إن «لكن» أصلها «إن» زيدت عليها «لا» والكاف إنما هو مجرد

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٤٦٦، والإنصاف ١/٢١١.
(٢) ينظر: الإنصاف ١/٢١٣.
(٣) ينظر: شرح المفصل ٨/٧٩.
(٤) البحر المحيط ١/٣٢٧.
(٥) ينظر: الإنصاف ١/٢١٤، وشرح التسهيل ٢/٢٩.

دعوى من غير دليل من لفظ أو معنى، ولا يخفى أثر التكلف فيه، وهو نوع من علم الغيب، والأصل عدم التركيب[1].

أما قولهم إن الهاء في قوله الشاعر: «لهنك» زائدة فهذا لا يسلم لهم، بل هي مبدلة من همزة «إن»، فإن الهاء تبدل من الهمزة في مواضع كثيرة من كلامهم، يقال «هرقت الماء»، وأصله «أرقت الماء»، و«هرحت الدابة»، وأصله «أرحت الدابة»[2]. وقد قرأ بعض القراء[3]: ﴿ هِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾، وقال الشاعر[4]:

فَهِيَّاكَ والأَمْرَ الذي إِنْ تَوَسَّعَتْ مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ المَصَادِرُ

أما قولهم: «إن الحرف قد يوصل في الأول والآخر...» فهذا قد جاء قليلاً على خلاف الأصل لدليل دل عليه فأبقينا ما عداه على الأصل، ولا يدخل هذا في القياس فيقاس عليه.

أما قولهم إن «كم» أصلها «ما» زيدت عليها الكاف فهذا شيء لا يسلم لهم، حيث بنوه على أصولهم مما يدعونه.

أما قولهم إن «لن» أصلها «لاأن» فهذا لا يسلم به لهم، بل هو حرف غير مركب، وقد نص سيبويه على ذلك[5]، والذي يدل على أنه غير مركب من «لا» و«أن» أنه يجوز أن يقال «أما زيداً فلن أضرب»، ولو كان كما زعموا لما جاز ذلك؛ لأن ما بعد «أن» لا يجوز أن يعمل فيما قبلها[6].

---

(١) ينظر: الإنصاف ١/ ٢١٤، والتبيين ٣٥٨، وشرح الكافية ٢/ ٣٦٠، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١/ ٢٩٣.
(٢) ينظر: الإنصاف ١/ ٢١٤ ـ ٢١٥.
(٣) هي قراءة أبي السوار الغنوي، ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٩، والمحتسب ١/ ٣٧.
(٤) قائله: طفيل الغنوي، ينظر: ديوانه ١٠٢، والمحتسب ١/ ٤٠، والإنصاف ١/ ٢١٥، واللسان «هيا» ١٥/ ٣٧٦، وشرح شواهد الشافية ٤٧٦.
وفي بعض الروايات «مَصَادِرُه».
(٥) ينظر: الكتاب ٣/ ٥.
(٦) ينظر: الإنصاف ١/ ٢١٦.

إعمال (لكن) مخففة

(لكن) من أخوات (إن)، وهي تنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها، لكن إذا خففت، فذهب جمهور النحويين إلى إهمالها وعدم إعمالها، قال سيبويه[1]: «هذا باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء ويجوز أن يليها بعدها الأفعال، وهي (لكنْ) و(إنما) و(كأنما) و(إذ) ونحو ذلك؛ لأنها حروف لا تعمل شيئاً، فتركت الأسماء بعدها على حالها، كأنه لم يذكر قبلها شيء، فلم يجاوز ذا بها؛ إذ كانت لا تغير ما دخلت عليه، فيجعلوا الاسم أولى بها من الفعل».

ومن الجمهور الفراء[2] والزجاج[3] وأبو جعفر النحاس[4] والرماني[5] والزمخشري[6] والسهيلي[7] والعكبري[8] وابن يعيش[9] وابن عصفور[10] وابن

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ١١٦، وينظر: المصدر نفسه ٣/ ١٦٥.

(٢) ينظر: معاني القرآن ١/ ٤٦٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٨٣.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٥٢.

(٥) ينظر: معاني الحروف ١٣٣.

(٦) ينظر: المفصل ٣٠٠.

(٧) ينظر: نتائج الفكر ٢٥٦.

(٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٩٩.

(٩) ينظر: شرح المفصل ٨/ ٨٠.

(١٠) ينظر: شرح الجمل ١/ ٤٣٦.

مالك[1] والرضي[2] والمالقي[3] وغيرهم[4].

قالوا: لأنها مع التخفيف يزول اختصاصها بواحد من الأسماء والأفعال، ولا يعمل إلا ما يختص، فأنت تقول: ما قام زيد لكنْ عمرو قائم، وما يقوم زيد لكنْ يقوم عمرو[5]، ولأنه ليس في القراء من قرأ بالتخفيف مع النصب[6]، ولا يعرف لهم شاهد استدلوا به على جواز إعمالهم مخففة، ولأن شبهها بالأفعال بزيادة لفظها على لفظ الفعل، فلذلك لما خففت وسكن آخرها بطل عملها[7].

وقد خالف الجمهور يونس[8] والأخفش[9] وظاهر كلام المبرد[10]، حيث ذهبوا إلى جواز إعمالها مخففة، وشبهوها بـ (إن) و(أن) و(كأن) مخففة، حيث شبه الأخفش (إلا) بـ (لكن) المخففة وأعمله فيما نقله عن يونس: ما أشتكي إلا خيرا[11]. وقال المبرد[12]: «وقولك (لكن) بمنزلة (إن) في تخفيفها وتثقيلها في النصب والرفع وما يختار فيهما؛ لأنها على الابتداء داخلة»، وقال[13] أيضاً:

---

(١) ينظر: التسهيل ٦٥، وشرحه ٢/ ٣٨.
(٢) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٣٥٩.
(٣) ينظر: رصف المباني ٣٤٨.
(٤) ينظر: الدر المصون ٢/ ٢٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/ ٣٦٠، وأوضح المسالك ١/ ٣٨، ومغني اللبيب ١/ ٢٩٢، والمساعد ١/ ٣٢٨، وتعليق الفرائد ٤/ ٦٦، والفوائد الضيائية ٢/ ٣٥١، والتصريح ١/ ٢٣٥، وشرح الألفية للأشموني ١/ ٣٠٣.
(٥) ينظر: الكتاب ٣/ ١١٦، ورصف المباني ٣٤٨، والتصريح ١/ ٢٣٥، وهمع الهوامع ١/ ٤٣، وحاشية الصبان على الأشموني ١/ ٣٠٣.
(٦) ينظر: رصف المباني ٣٤٨.
(٧) ينظر: المفصل ٨/ ٨٠، والتصريح ١/ ٢٣٥، وهمع الهوامع ١/ ١٤٣.
(٨) ينظر: نتائج الفكر ٢٥٧، والتسهيل ٦٥، وشرح الكافية ٢/ ٣٦٠، والبحر المحيط ١/ ٦٢، وإرتشاف الضرب ٢/ ١٥١.
(٩) ينظر: التسهيل ٦٥، وشرح الكافية ٢/ ٢٦٠، والبحر المحيط ١/ ٦٢، وإرتشاف الضرب ٢/ ١٥١.
(١٠) سيأتي كلامه.
(١١) معاني القرآن للأخفش ١/ ١٥٢.
(١٢) المقتضب ١/ ٥١، وينظر: الحاشية رقم (١) للمحقق.
(١٣) المصدر السابق ٤/ ١٠٧.

«و(لكن) للاستدراك، وإن كانت ثقيلة عاملة بمنزلتها وهي مخففة».

أما أبو حيان، فقد اختار مذهب الجمهور القائلين بعدم إعمالها مخففة، حيث قال[1]: «وإذا خففت، فهل يجوز إعمالها؟، مسألة خلاف، الجمهور على المنع، ونقل أبو القاسم بن الرَّمَّاك[2] عن يونس جواز إعمالها، ونقل ذلك غيره عن الأخفش، والصحيح المنع».

---

(١) البحر المحيط ١/٣٢٧، وينظر: إرتشاف الضرب ٢/١٥١.

(٢) هو أبو القاسم عبد الرحمن محمد بن عبد الرحمن بن عيسى الأموي الإشبيلي، كان أستاذاً في العربية، مدققاً قيماً لكتاب سيبويه. أخذ عن ابن الطراوة وابن الأخضر، توفي سنة ٥٤١هـ.
ينظر: بغية الوعاة ٢/٨٦.

إعمال (كأن) مخففة في الظاهر

اختلف النحويون في إعمال (كأن) بعد تخفيفها، فذهب الكوفيون[(١)] إلى عدم جواز إعمالها مخففة، وتبعهم الزمخشري حيث قال[(٢)]: «وتخفف فيبطل عملها»، ولكن حمل كلامه هذا ابن يعيش[(٣)] على معنى إبطال عملها ظاهراً وإعمالها في ضمير الشأن.

وذهب البصريون ومن تبعهم إلى جواز إعمالها، لكن اختلفوا فيما بينهم في جواز إعمالها في الظاهر، فذهب طائفة منهم إلى جواز إعمالها مطلقاً في الظاهر والمضمر، وهو ظاهر كلام سيبويه حيث قال[(٤)]: «وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عمرا لمنطلق، وأهل المدينة يقرؤون ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾[(٥)]، يخففون وينصبون[(٦)]، كما قالوا[(٧)]:

---

(١) ينظر: إرتشاف الضرب ٢/ ١٥٣، والدر المصون ٤/ ٣٠، وهمع الهوامع ١/ ١٤٣.

(٢) المفصل ٣٠١.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٨/ ٨٢.

(٤) الكتاب ٢/ ١٤٠.

(٥) سورة هود: من الآية ١١١.

(٦) هي قراءة نافع وابن كثير، ينظر: التبصرة ٦٥٠، والنشر ٢/ ٣٥٣.

(٧) لم أقف على قائله، وهو عجز بيت، وصدره: *وَوَجْهٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ*، وفي بعض الروايات (اللون) بدل (النحر).
ينظر: الكتاب ٢/ ١٣٥، والمنصف ٣/ ١٢٨ والأمالي الشجرية ١/ ٢٣٧، ٢/ ٣، ٢٤٣، وشرح

* كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ*

وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله، كما لم يغير عمل (لم يك) و(لم أبل) حين حذف». فظاهر تشبيه سيبويه (إنْ عمرا لمنطلق) بقوله (كأنْ ثدييه حقان) جواز ذلك في الكلام، وأنه لا يختص بالشعر[1].

وقد تبعه في رأيه هذا الرماني[2] وابن الناظم[3] والرضي[4] والمالقي[5] والمرادي[6] وابن هشام[7] والدماميني[8] والجامي[9] والأزهري[10] والأشموني[11].

واستدلوا بشاهد سيبويه السابق وبقول الشاعر[12]:

= *«والحُقَّان» مثنى حُقَ، بالضم، وهو وعاء من خشب. القاموس (حقق) ٣/ ٢٢١.
وروي هذا البيت: كَأَنْ ثَدْيَاه حُقَّانِ، على إضمار ضمير الشأن اسم (كأن)، و(ثدياه حقان) مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر (كأن). ويحتمل أن يكون (ثدياه) اسم (كأن)، وجاء بالألف على لغة من يجعل المثنى بالألف في الأحوال كلها. ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٤٥، وشرح الألفية لابن عقيل ١/ ٣٩٢.

(١) ينظر: البحر المحيط ٣/ ٢٩٢، والدر المصون ٤/ ٣٠.
(٢) ينظر: معاني الحروف ١٢١ ـ ١٢٢.
(٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٨٣.
(٤) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٣٦٠.
(٥) ينظر: رصف المباني ٢٨٦.
(٦) ينظر: الجنى الداني ٥٢٣.
(٧) ينظر: أوضح المسالك ١/ ٣٧٥.
(٨) ينظر: تعليق الفرائد ٤/ ٧٥.
(٩) ينظر: الفوائد الضيائية ٢/ ٣٥٠.
(١٠) ينظر: التصريح ١/ ٢٣٤.
(١١) ينظر: شرح الألفية للأشموني ١/ ٣٠٢.
(١٢) قائله رؤبة، ينظر: ديوانه ١٦٩، والكتاب ٣/ ١٦٤، والمقرب ١/ ١١٠، وإرتشاف الضرب ٢/ ١٥٤، والخزانة ٤/ ٣٥٦.
«الوريدان»: عرقان في العنق. القاموس (ورد) ١/ ٣٤٥.
«الرِّشَاء»: الحبل. القاموس (رشو) ٤/ ٣٣٤.
«الخُلْب»: اللين. القامس (خلب) ١/ ٦٣. =

وَمُعْتَدِ فَظٌّ غَلِيظِ القَلْبِ   كَأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءٌ خُلْبِ

وبقول الشاعر[1]:

وَيَوْماً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ   كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

على رواية من نصب (وريديه) و(ظبية).

وذهب طائفة إلى أن إعمال (كأن) المخففة في الظاهر خاص بالشعر، وممن يرى هذا ابن عصفور[2] وابن عقيل[3].

أما أبو حيان، فقد اختار مذهب سيبويه ومن تبعه، فإنه قد قال عند قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ﴾[4]: «وإذا لم ينو ضمير الشأن، جاز لها أن تنصب الاسم إذا كان مظهراً وترفع الخبر، هذا ظاهر كلام سيبويه، ولا يخص ذلك بالشعر فتقول: كأنْ زيداً قائم»[5]، ثم نقل كلام سيبويه السابق.

= وقد روي هذا البيت: (كَأَنْ وَرِيْدَاهُ رِشَاءُ خُلْبِ) على إضمار ضمير الشأن.

(1) نسب هذا البيت إلى ابن صريم اليشكري وإلى علباء بن أرقم وإلى كعب بن أرقم. ينظر: الكتاب ٢/ ١٣٤، والأصمعيات ١٥٧، والمنصف ٣/ ١٢٨، وأمالي القالي ٢/ ٢٠٦، وأمالي السهيلي ١١٦، والمقرب ١/ ١١١، وشرح المفصل ٨/ ٨٢، شرح التسهيل ٢/ ٤٦، العيني ٢/ ٣٠١، إرتشاف الضرب ٢/ ١٥٤، لسان العرب (قسم) ١٢/ ٤٨٢.
«الوجه المُقَسَّم»: الحسن. القاموس (قسم) ٤/ ١٦٥.
«تَعْطُو»: تمد عنقها لتتناول من الشجر. القاموس (عطو) ٤/ ٣٦٥.
«وَارِق السَّلَم»: شجر السلم المورق. القاموس (سلم) ٤/ ١٢٩.
وروي (ظبيةٌ) بالرفع على أنها خبر (كأن) بعد حذف اسمها، أي: كأنها ظبية، وروي (ظبيةٍ) بالجر على أن الأصل: كظبية، وزيد (أن) بين الكاف ومجرورها (ظبية)، ينظر: أوضح المسالك ١/ ٣٧٧، وشرح شذور الذهب ٣٦٨، والتصريح ١/ ٢٣٤.

(2) ينظر: المقرب ١/ ١١٠، والخزانة ٤/ ٣٥٧.

(3) ينظر: شرح الألفية لابن عقيل ١/ ٣٩١.

(4) سورة النساء: من الآية ٧٣.

(5) البحر المحيط ٣/ ٢٩٢. وينظر: إرتشاف الضرب ٢/ ١٥٣ ـ ١٥٤.

زيادة[1] الواو العاطفة

ذهب الكوفيون[2] وعلى رأسهم الكسائي[3] والفراء[4] وثعلب[5]، وتبعهم الأخفش[6] وابن قتيبة[7] والسكري[8] وأبو القاسم بن برهان[9] والطبري في بعض

---

(١) ينظر لمعنى حروف الزيادة ووقوعها في القرآن الكريم مجلة مجمع اللغة العربية العدد (٣٠) ص ٢١ ـ ٢٧.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٣٣، ٤/ ٢٢، والخصائص ٢/ ٤٦٢، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٦١٧، والاقتضاب ٣/ ٢١٧، والإنصاف ٢/ ٤٥٦ مسألة رقم (٦٤)، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٥، ١٦٦، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٢٥، ١٠٩٢، ورصف المباني ٤٨٧، والبحر المحيط ٥/ ٢٨٧، ٣٣٩، ٣٦٢، ٧/ ٣٧٠، والجنى الداني ١٩٣، ومغني اللبيب ٢/ ٣٦٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٠٧، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٨٠، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٦١٧، والبحر المحيط ١/ ٢٠٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٠٧، ٢٣٨، ٢/ ٥١، ٢١١، ٣٩٠، ٣/ ٢٤٩.

(٥) ينظر: مجالس ثعلب ١/ ٧٤.

(٦) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٢٥، ١٤١، ٢/ ٤٥٧ ـ ٤٥٨، والإنصاف ٢/ ٤٥٦، وشرح الكافية ٢/ ٣٦٨، والجنى الداني ١٩٣، ومغني اللبيب ٢/ ٣٦٢.

(٧) ينظر: تأويل مشكل القرآن ٢٥٢ ـ ٢٥٤.

(٨) ينظر: شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٨٠.

والسكري: هو أبو سعيد الحسن بن الحسين بن عبيد الله السكري، النحوي اللغوي الراوية، أخذ عن يحيى بن معين وأبي حاتم السجستاني والرياشي، وأخذ عنه محمد بن عبد الملك التاريخي، توفي سنة ٢٧٥هـ. له: شرح أشعار الهذليين، النقائض، النبات، الوحوش وغيرها.

ينظر: معجم الادباء ٨/ ٩٤ ـ ٩٩، وانباه الرواة ١/ ٢٩١ ـ ٢٩٣، وبغية الوعاة ١/ ٥٠٢.

(٩) ينظر: الإنصاف ٢/ ٤٥٦.

المواضع من تفسيره[1] وابن مالك[2] إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة، وخصه ابن عصفور[3] بالشعر، وعزي هذا المذهب إلى البغداديين[4]. قالوا لمجيئه في كتاب الله تعالى وكلام العرب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ ۝ وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ﴾[5]، فالواو في (واقترب) زائدة؛ لأن التقدير: اقترب؛ لأنه جواب لقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ﴾.

وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ﴾[6]، فإن الواو زائدة، وهو على التقديم والتأخير، والتقدير: حتى إذا تنازعتم فشلتم.

وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ۝ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾[7]، فالواو زائدة، والتقدير: ناديناه.

وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾[8]، فإن الواو زائدة؛ لأنه جواب لقوله ﴿حتى إذا جاءوها﴾، كما قال تعالى في صفة سوق أهل النار إليها ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾[9]، ولا فرق بين الآيتين.

وقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾[10]، فالواو زائدة، والتقدير فيه: أذنت؛ لأنه جواب (إذا). وكقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا۟ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓا۟ أَن يَجْعَلُوهُ فِى

---

(١) ينظر: جامع البيان ٤/ ٨٥، ١٢/ ٦٦، ٢٣/ ٥١، ورجح رأي البصريين في ٢٤/ ٢٥، ٣٠/ ٧٣.
(٢) ينظر: التسهيل ١٧٥، وشرحه ٣/ ٣٥٥ـ٣٥٦.
(٣) ينظر: ضرائر الشعر ٧١ ـ ٧٢.
(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٤٥، وشرح المفصل ٨/ ٩٣.
(٥) سورة الأنبياء: من الآيتين ٩٦، ٩٧.
(٦) سورة آل عمران: من الآية ١٥٢.
(٧) سورة الصافات: من الآيتين ١٠٣، ١٠٤.
(٨) سورة الزمر: من الآية ٧٣.
(٩) سورة الزمر: من الآية ٧١.
(١٠) سورة الانشقاق: من الآيتين ١، ٢.

غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ ﴾[2].

وكقول امرىء القيس[3]:

فَلَمَّـا أَجَـزْنَـا سَـاحَـةَ الحَـيِّ وانْتَحَـى بِنَـا بَطْـنُ حِقْـفٍ ذِي قِفَـافٍ عَقَنْقَـلِ

فالتقدير: فلما أجزنا ساحة الحي انتحى، والواو زائدة؛ لأنه جواب لـ (لما).

وقال الآخر[4]:

حَتَّـى إِذَا قَمِلَـتْ بُطُـونُكُـمْ وَرَأَيْتُـمْ أَبْنَـاءَكُـمْ شَبُّـوا

وَقَلَبْتُـمْ ظَهْـرَ المِجَـنِّ لَنَـا إِنَّ اللَّئِيـمَ العَـاجِـزُ الخَـبُّ

---

(١) سورة يوسف: من الآية ١٥.

(٢) سورة هود: من الآية ٧٤.

(٣) هذا البيت من معلقته. ينظر: ديوانه ١٥، وشرح القصائد العشر ٤٠، وشرح المعلقات السبع ٢٤، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٥٠، ٢١١، وإعراب القرآن ٣/ ٨٠، ومعاني الحروف ٦٣، والأزهية ٢٤٤، والاقتضاب ٣/ ٢١٧، والمحرر الوجيز ٩/ ٢٦٠، الإنصاف ٢/ ٤٥٧، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٥، ورصف المباني ٤٨٧.
«أَجَـزْنَـا»: قطعنا وسرنا، القاموس (جاز) ٢/ ١٧٠.
«انـتَـحَى»: اعترض، اللسان (نحا) ١٥/ ٣١١.
«ساحة الحي»: فناؤه بين دور الحي، القاموس (ساج) ١/ ٢٣٠.
«الحِقْف»: وهي رواية الديوان، المعوج من الرمل، القاموس (حقف) ٣/ ١٢٩. وفي بعض الروايات (خبت): وهو المتسع من بطن الأرض، القاموس (خبت) ١/ ١٤٦.
«قِـفَـاف»: جمع قُفّ. وهو ما ارتفع من الأرض، القاموس (قفف) ٣/ ١٨٦.
«العَـقَـنْـقَـل»: ما ارتكم من الرمل، اللسان (عقل) ١١/ ٤٦٣.

(٤) قائله: الأسود بن يعفر. ينظر: ديوانه ١٩، وفيه تقديم وتأخير بين البيتين، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٠٧، ٢٣٨، ٢/ ٥١، وتأويل مشكل القرآن ٢٥٤، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٤٦، والأزهية ٢٤٥، والأمالي الشجرية ١/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨، والإنصاف ٢/ ٤٥٨، وشرح المفصل ٨/ ٩٤، وشرح التسهيل ٣/ ٣٥٥، ورصف المباني ٤٨٧، والجنى الداني ١٩٣.
«قَمِلَت بطونكم»: كثرت قبائلكم، اللسان (قمل) ١١/ ٥٦٨، (وا) ١٥/ ٤٨٩.
«الخَبّ»: الرجل الخداع، القاموس (خبب) ١/ ٥٩.
«المِجَنّ»: الترس، القاموس (جنن) ٤/ ٢١٠.

فالتقدير: قلبتم، والواو زائدة.

وكقول الشاعر(١):

فَـإِذَا وَذَلِـكَ يَـا كُبَيْشَـةُ لَـمْ يَكُـنْ ... إِلاَّ كَحَلْمَـةِ حَـالِـمٍ بِخَيَـالِ

التقدير: فإذا ذلك يا كبيشة، والواو زائدة. وكقول الشاعر(٢):

فَـإِذَا وَذَلِـكَ لَيْـسَ إِلاَّ حِينُـهُ ... وَإِذَا مَضَـى شَـيْءٌ كَـأَنْ لَـمْ يُفْعَـلِ

التقدير: فإذا ذلك، والواو زائدة.

وكقول الشاعر(٣):

فَلَمَّـا رَأَى الـرَّحْمَـنُ أَنْ لَيْـسَ مِنْهُـمُ ... رَشِيـدٌ وَلاَ نَـاهٍ أَخَـاهُ عَـنِ الغَـدْرِ

وَصَـبَّ عَلَيْهِـمْ تَغْلِـبَ ابْنَـةَ وَائِـلٍ ... فَكَـانُـوا عَلَيْهِـمْ مِثْـلَ رَاغِيَـةِ البَكْـرِ

فالواو في (وصب) زائدة.

---

(١) قائله تميم بن أبي بن مقبل. ينظر: ديوانه ٢٥٩، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٢٥، ٢/ ٤٥٨، والصحاح ٦/ ٢٥٥٦ (وا)، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٩، وشرح التسهيل ٣/ ٣٥٦ واللسان (لم) ١٢/ ٥٥١، (وا) ١٥/ ٤٨٨، وشرح الكافية ٢/ ٣٦٨، والجنى الداني ١٩٣، والخزانة ٤/ ٤٢٠. ورواية الديوان (إلا كحلمة بارق بخيال).

«حَلْمة»: المرّة من حَلَم إذا رأى شيئاً في المنام، القاموس (حلم) ٤/ ٩٩.

(٢) قائله: أبو كبير الهذلي عامر بن الحليس. ينظر: ديوان الهذليين ٢/ ١٠٠، وشرح أشعار الهذليين ١٠٨٠، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٢٥، ومجالس ثعلب ١/ ١٠٤، والخصائص ٢/ ١٧١، وضرائر الشعر ٧٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٦٠، واللسان (وا) ١٥/ ٤٨٨، ٤٨٩، والجنى الداني ١٩٤، والخزانة ٤/ ٤٢٠.

(٣) قائله: الأخطل. ينظر: شعر الأخطل ٢/ ٦٧٢، وديوانه ١٣٢، وضرائر الشعر ٣٢، وشرح التسهيل ٣/ ٣٥٥، وشفاء العليل ٢/ ٧٨٣، وشرح الكافية ٢/ ٣٦٨، والخزانة ٤/ ٤١٨.

«رَاغِية»: من الرغاء، وهو صوت البعير، القاموس (رغا) ٤/ ٣٣٥.

«البَكْر»: ولد الناقة والفتيُّ منها، القاموس (بكر) ١/ ٣٧٦. المراد به ولد ناقة صالح ـ عليه السلام ـ لما قتل قدار بن سالف الناقة رغا ولدها، فهلكت ثمود، فضربته مثلاً في كل هلكة عامة. الخزانة ٤/ ٤١٩. ورواية شعره ٢/ ٦٧٢، وديوانه ١٣٢: (أمال عليهم تغلب ابنة وائل)، وعلى هذه الرواية لا يكون في البيتين شاهد على زيادة الواو.

وقول الشاعر[1]:

وَلَقَدْ رَمَقْتُكَ فِي المَجَالِسِ كُلِّهَا ... فَإِذَا وَأَنْتَ تُعِينُ مَنْ يَبْغِينِي

فالواو في (وأنت) زائدة.

والشواهد على هذا من أشعارهم أكثر من أن تحصى[2].

وقد عزا بعضهم[3] إلى الأخفش أنه يرى الزيادة في باب (كان)، وأنها لا تحسن زيادة هذه الواو في غير باب (كان).

وممن عدّ هذا المعنى لها الرماني[4] والهروي[5]، إلا أنه خصها مع (لما) و(حتى)، ولا تقحم ـ أي تزاد ـ مع غيرهما إلا في الشاذ، وممن عدلها هذا المعنى أيضاً ابن فارس[6] والإربلي[7].

وذهب البصريون[8] وعلى رأسهم الخليل[9] وسيبويه[10] إلى أن الواو العاطفة

---

(١) قائله: أبو العيال الهذلي. ينظر: ديوان الهذليين ٢/ ٢٦٠، وشرح التسهيل ٣/ ٣٥٥، ومغني اللبيب ٢/ ٣٦٢، وشرح أبيات مغني اللبيب ٦/ ١٢٦.
«رَمَقْتُك»: لحظتك لحظاً خفيفاً، القاموس (رمق) ٣/ ٢٣٧.
«يَبْغِينِي»: أي يبغيني ظلماً، القاموس (بغا) ٤/ ٣٠٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦.

(٣) ينظر: الخصائص ٢/ ٤٦٢، وشرح التسهيل ٣/ ٣٥٦، والتذييل والتكميل ٤/ ١٥٧أ، وإرتشاف الضرب ٢/ ٦٣٨، والمساعد ٢/ ٤٥٦.

(٤) ينظر: معاني الحروف ٦٣.

(٥) ينظر: الأزهية ٢٤٣ ـ ٢٤٥.

(٦) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة ١٥٧.

(٧) ينظر: جواهر الأدب ٢٠٨.

(٨) ينظر: الإنصاف ٢/ ٤٥٦ مسألة رقم (٦٤)، وجامع البيان ٣/ ٧٣، وإعراب القرآن ٣/ ٤٣٣، ٤/ ٢٢، والخصائص ٢/ ٤٦٢، والاقتضاب ٣/ ٢١٧، والمحرر الوجيز ١٣/ ٢٤٩، وشرح الكافية ٢/ ٣٦٨، ورصف المباني ٤٨٧، والبحر المحيط ٥/ ٢٤٠، ٢٨٧، ٣٦٢، والجنى الداني ١٩٤.

(٩) ينظر: الكتاب ٣/ ١٠٣.

(١٠) ينظر: الحاشية السابقة.

لا يجوز أن تجيء زائدة، وممن تبعهم الزجاج[(١)] وأبو النحاس[(٢)] وأبو علي الفارسي[(٣)] وابن جني[(٤)] ومكي القيسي[(٥)] والبطليوسي[(٦)] والزمخشري[(٧)] وابن عطية[(٨)] وابن الشجري[(٩)] والعكبري[(١٠)] وابن يعيش[(١١)] والرضي[(١٢)] وابن أبي الربيع[(١٣)]. واختار هذا المذهب بعض[(١٤)] المحدثين.

قالوا[(١٥)]: لأن الواو حرف وضع في الأصل لمعنى، فلا يجوز أن يحكم بزيادتها مهما أمكن أن يجري على أصله؛ صيانة للحرف من الزيادة وقد أمكن هنا، فجميع ما استشهدوا به على الزيادة يمكن أن يجعل فيه على أصله.

أما قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ﴾[(١٦)]، فليس جواب الشرط (تنازعتم)، فتكون الواو زائدة، وإنما الجواب محذوف تقديره: بان أمركم، ونحو ذلك. ودل على المحذوف قوله تعالى: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٤٠٥، ٤/ ٣١١، ٣٦٤.
(٢) ينظر: إعراب القرآن ٣/ ٨١، ٣/ ٤٣٣، ٤/ ٢٢ ـ ٢٣.
(٣) ينظر: المسائل المنثورة ١٦٩ ـ ١٧٠، والمحرر الوجيز ٩/ ١٩٢.
(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٤٥ ـ ٦٥٠، والخصائص ٢/ ٤٦٢.
(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٨٣، ٦١٧، ٦٣٣، ٨٠٨.
(٦) ينظر: الاقتضاب ٣/ ٢١٧ ـ ٢١٩.
(٧) ينظر: الكشاف ١/ ٤٧١، ٢/ ٢٨٢، ٣٠٦، ٣/ ٣٤٨، ٤١٠ ـ ٤١١، ٤/ ٢٣٤.
(٨) ينظر: المحرر الوجيز ٣/ ٢٦٣، ٩/ ١٩٢، ٢٦٠، ١١/ ١٩٠، ١٣/ ٢٤٩، ١٤/ ١٠٧.
(٩) ينظر: الأمالي الشجرية ١/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨.
(١٠) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢١٠، ٣٠١، ٢/ ٧٠٨، ٧٢٥، ١٠٩٢، ١١١٤، ١٢٧٨.
(١١) ينظر: شرح المفصل ٨/ ٩٣ ـ ٩٤.
(١٢) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٣٦٨.
(١٣) ينظر: الملخص في ضبط قوانين العربية ١/ ٥٥٤.
(١٤) ينظر: كتاب بلوغ الارب في الواو في لغة العرب ٢٧٦.
(١٥) ينظر: المحرر الوجيز ٩/ ٢٦٠، والأمالي الشجرية ١/ ٣٥٨، والإنصاف ٢/ ٤٥٩، وشرح الكافية ٢/ ٣٦٨.
(١٦) سورة آل عمران: من الآية ١٥٢.

﴿وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَۚ﴾[1]، أو يكون التقدير: حتى إذا فشلتم منعكم نصره[2]، أو يكون التقدير: حتى إذا افشلتم وتنازعتم في الأمر، انهزمتم ونحو ذلك[3].

أما قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنۡ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلرَّوۡعُ وَجَآءَتۡهُ ٱلۡبُشۡرَىٰ﴾[4]، فليس الجواب (وجاءته البشرى)، فتكون الواو زائدة، وإنما الجواب محذوف تقديره: أقبل يجادلنا، و(يجادلنا) جملة فعلية في موضع نصب على الحال من الضمير الذي في (أقبل)، وهو ضمير (إبراهيم)[5]. ويحتمل أن يكون الجواب في الآية الثانية ﴿يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَآۖ﴾[6].

أما قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ وَأَجۡمَعُوٓاْ أَن يَجۡعَلُوهُ﴾[7]، فليس الجواب (أجمعوا)، فتكون الواو زائدة، وإنما الجواب محذوف تقديره: عرّفناه، أو نحو ذلك[8]، أو يكون التقدير: فعلوا به ما فعلوا[9]، أو يكون التقدير: فلما ذهبوا به حفظناه[10]، أو يكون التقدير: فلما ذهبوا به وأجمعوا أجمعوا[11].

أما قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ. وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ﴾[12]، فليس الجواب (واقترب الوعد الحق)، فتكون

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٠١.
(٢) ينظر: الكشاف ١/ ٤٧١.
(٣) ينظر: المحرر الوجيز ٣/ ٢٦٣.
(٤) سورة هود: من الآية ٧٤.
(٥) ينظر: الكشاف ٢/ ٢٨٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٣ ـ ٢٤، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٠٨.
(٦) ينظر: المحرر الوجيز ٩/ ١٩٢.
(٧) سورة يوسف: من الآية ١٥.
(٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٢٥.
(٩) ينظر: الكشاف ٢/ ٣٠٦.
(١٠) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٥.
(١١) المحرر الوجيز ٩/ ٢٦٠.
(١٢) سورة الأنبياء: من الآيتين ٩٦، ٩٧.

الواو زائدة، وإنما الواو فيه عاطفة وليست زائدة، والجواب: ﴿يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾[1]، وهنا قول محذوف والتقدير: حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون واقترب الوعد الحق قالوا يا ولينا قد كنا[2]، وقيل الجواب[3] ﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[4].

أما قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ . وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾[5]، فليس جواب (لما) (وناديناه)، فتكون الواو زائدة، وإنما الجواب محذوف تقديره: فلما أسلما رحما وسعدا وأجزل لهما الثواب[6]، أو يكون التقدير: نادته الملائكة[7].

أما قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾[8]، فليست الواو في (وفتحت) زائدة، فتكون الجملة جواب (حتى إذا)، وإنما الجواب محذوف. كما قال سيبويه[9]: «وسألت الخليل عن قوله جل ذكره ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ أين جوابها؟... فقال: إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر[10] في كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام». والتقدير: حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها فازوا ونعموا وسعدوا[11]، وقيل التقدير: حتى إذا جاءوها جاءوها وفتحت

---

(١) سورة الأنبياء: من الآية ٩٧.
(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٤٠٥، وإعراب القرآن ٣/ ٨١، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٨٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٦٦، والإنصاف ٢/ ٤٥٩، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٩٢٧.
(٣) ينظر ما سبق عدا معاني القرآن وإعرابه، ومعهم المحرر الوجيز ١١/ ١٦٥.
(٤) سورة الأنبياء: من الآية ٩٧.
(٥) سورة الصافات: من الآيتين ١٠٣، ١٠٤.
(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٣١١، وإعراب القرآن ٣/ ٤٣٣، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٦١٧، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٤٦، والكشاف ٣/ ٣٤٨، والمحرر الوجيز ١٣/ ٢٤٩، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٠٧.
(٧) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٩٢.
(٨) سورة الزمر: من الآية ٧٣.
(٩) الكتاب ٣/ ١٠٣.
(١٠) أي الجواب.
(١١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٣٦٤، وإعراب القرآن ٤/ ٢٢ ـ ٢٣، وسر صناعة الإعراب=

أبوابها[1]، وقيل تقديره: دخلوها وحذف؛ لأن في الكلام دليلاً عليه وهو ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾[2][3]، والواو في قوله تعالى: ﴿وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ إما عاطفة وإما حالية[4].

أما قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ . وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ﴾[5]، فالواو عاطفة وليست زائدة، والجواب محذوف تقديره: إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت... يرى الإنسان الثواب والعقاب، ويدل على هذا التقدير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحٗا فَمُلَٰقِيهِ﴾[6]، والكدح عمل الإنسان من خير وشر الذي يجازى عليه بالثواب والعقاب[7]، وقيل التقدير: بعثتم[8]. أو يكون الجواب قوله تعالى: ﴿يا أيها الإنسان إنك كادح إلى ربك كدحاً فملاقيه﴾[9]، وقيل الجواب قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحٗا فَمُلَٰقِيهِ﴾[10] الآيات[11].

أما قول الشاعر[12]:

فَلَمَّـا أَجَـزْنَـا سَـاحَـةَ الحَـيِّ وَانْتَحَـى ... بِنَـا بَطْـنُ حِقْـفٍ ذِي قِفَـافٍ عَقَنْقَـلِ

قالوا: الواو فيه عاطفة وليست زائدة، والجواب مقدر، والتقدير فيه: فلما

= ٢/ ٦٤٧، والخصائص ٢/ ٤٦٢ والمحرر الوجيز ١٤/ ١٠٧، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٢٧، والإنصاف ٢/ ٤٥٩، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١١٤، وشرح الكافية ٢/ ٣٦٨.

(١) ينظر: الكشاف ٣/ ٤١١.
(٢) سورة الزمر: من الآية ٧٣.
(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٣٦٤، والمحرر الوجيز ١٤/ ١٠٧.
(٤) إعراب القرآن ٤/ ٢٢ ـ ٢٣، والإنصاف ٢/ ٤٥٩، والملخص في ضبط قوانين العربية ١/ ٥٥٤.
(٥) سورة الإنشقاق: الآيتان ١، ٢.
(٦) سورة الإنشقاق: الآية ٦.
(٧) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٤٧، الكشاف ٤/ ٢٣٤، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٥٠٣، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢٧٨.
(٨) ينظر: الكشاف ٤/ ٢٣٤، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٥٠٣.
(٩) ينظر: الحاشية السابقة مع التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢٧٨.
(١٠) سورة الإنشقاق: من الآية ٦.
(١١) ينظر: حاشية رقم (٨).
(١٢) سبق تخريجه.

أجزنا ساحة الحي وانتحى بنا بطن حقف ذي قفاف عقنقل خلونا ونعمنا[(١)]. وكذلك أيضاً قول الشاعر[(٢)]:

حَتَّـى إِذَا قَمِلَـتْ بُطُـونُكُـم وَرَأَيْتُـمُ أَبْنَـاءَكُـمُ شَبُـوا
وَقَلَبْتُـمْ ظَهْـرَ المِجَـنِّ لَنَـا إِنَّ اللَّئِيـمَ العَـاجِـزُ الخَـبُّ

الواو فيه عاطفة وليست زائدة، والتقدير فيه: حتى إذا قملت بطونكم ورأيتم أبناءكم شبوا وقلبتم ظهر المجن، بان غدركم ولؤمكم، دل على ذلك قوله (إن اللئيمَ العاجزُ الخبُّ)[(٣)].

قالوا[(٤)]: وحذف الجواب فيما سبق للعلم به، ليذهب المقدر كل مذهب، وتوخياً للإيجاز والاختصار. وقد جاء حذف الجواب في كتاب الله وكلام العرب كثيراً قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا﴾[(٥)]، فحذف جواب (لو) ولا بد لها من جواب، والتقدير: لكان هذا القرآن.

وقال تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[(٦)]، حذف جواب (لولا) والتقدير: لفضحكم بما ترتكبون من الفاحشة ولعاجلكم بالعقوبة. وقال الشاعر[(٧)]:

---

(١) ينظر: معاني الحروف ٦٤، والإنصاف ٢/ ٤٦٠، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٥، ورصف المباني ٤٨٨.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/٦٤٧، والأمالي الشجرية ٣٥٨/١، والإنصاف ٢/ ٤٦٠، وشرح المفصل ٨/ ٩٤، ورصف المباني ٤٨٨.

(٤) ينظر: الإنصاف ٢/ ٤٦٠ ـ ٤٦٢. وانظر: المقتضب ٢/ ٨١، والمسائل المنثورة ١٦٩ ـ ١٧٠، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٤٧ ـ ٦٥٠، والكشاف ٤/ ٢٣٤، والاقتضاب ٣/ ٢١٨، والأمالي الشجرية ٣٥٨/١.

(٥) سورة الرعد: من الآية ٣١.

(٦) سورة النور: من الآية ٢٠.

(٧) قائله عبد مناف بن ربع الهذلي، ينظر: مجاز القرآن ١/ ٣٧، وديوان الهذليين ٢/ ٤٢، وجمهرة اللغة

حَتَّـى إِذَا أَسْلَكُـوهُـمْ فِـيْ قُتَـائِـدَةٍ ... شَـلاًّ كَمَـا تَطْـرُدِ الجَمَّـالَـةُ الشُّـرُدَا

لم يأت الجواب؛ لأن هذا البيت آخر القصيدة فيكون محذوفاً، تقديره: حتى إذا أسلكوهم في قُتَائِدَة شُلُوا شَلاّ.

كما أن حذف الجواب أبلغ من إظهاره، فلو قلت لعبدك: والله لئن قمت إليك، وسكت عن الجواب، ذهب فكره إلى أنواع من العقوبة والمكروه، فهذا أبلغ في ردعه وزجره، كما لو قلت: والله لئن قمت إليك لأضربنك، فإنه لن يذهب ذهنه إلا إلى الضرب فقط.

وكذا الحال في الإحسان نحو: والله لئن زرتني، إذا حذفت الجواب، تصوّرت له أنواع الإحسان والإنعام عليه، فيكون أدعى لقبوله زيارتك وإسراعه إليها، كما لو قلت: والله لئن زرتني لأعطينك درهماً، فإن ذهنه سينصرف إلى الدرهم، وربما كان مستغنياً عنه غير راغب فيه، فكان ذلك دون حذف الجواب في نفسه.

وفي هذه المسألة نَسب إلى المبرد القولَ بزيادة الواو العاطفة جماعةٌ، منهم: الرماني[1] وأبو البركات الأنباري[2] وأبو حيان[3].

وبعد الرجوع إلى كتابه الكامل، لم أجده ذكر شيئاً في هذه المسألة. وفي كتابه المقتضب، نقل أقوال البصريين ومن تبعهم[4] في جواب قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ

= ٢/ ٩، الأمالي الشجرية ٢/ ٢٨٩، والاقتضاب ٣/ ٢٧٤، ولسان العرب (قتد) ٣/ ٣٤٢، والخزانة ٣/ ١٧٠، وتاج العروس ٢/ ٤٥٩. «قُتَائِدَة»: اسم موضع، وقيل إنها ثنية مشهورة. معجم البلدان ٤/ ٣١٠. «الشَّلّ»: الطرد. القاموس (شلل) ٣/ ٤٠٢.

«الجَمَّالة»: أصحاب الجمال. القاموس (جمل) ٣/ ٣٥١.

وصف في هذا البيت قوماً هُزموا حتى اضطُروا إلى الدخول في قُتَائِدة.

(١) ينظر: معاني الحروف ٦٣.

(٢) ينظر: الإنصاف ٢/ ٤٥٦.

(٣) ينظر: تذكرة النحاة ٤٣٠.

(٤) ٢/ ٧٩.

ٱنشَقَّتۡ﴾[1]. ثم حكى قول الكوفيين بقوله[2] «وقال قوم آخرون: الواو في مثل هذا تكون زائدة، فقوله ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ . وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ﴾ يجوز أن يكون (إذا الأرض مدت)، والواو زائدة. كقولك حين يقوم زيد حين يأتي عمرو، وقالوا أيضاً: إذا السماء انشقت أذنت لربها وحقت، وهو أبعد الأقاويل، أعني زيادة الواو».

ففي كلامه السابق يتضح مذهبه في هذه المسألة، وهو عدم إجازة زيادة الواو العاطفة خلاف ما نُقل عنه.

ثم ذكر بعض أدلة الكوفيين مع تقديراتهم، ثم أبطلها بقوله[3] «وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين، والله أعلم بالتأويل. فأما حذف الخبر[4]، فمعروف جيد».

لذا فقد عدّ محقق كتاب المقتضب ـ رحمه الله ـ هذه المسألة من المسائل التي نسبت للمبرد، وفي المقتضب ما يخالفها[5].

أما أبو حيان، فيختار عدم جواز زيادة الواو العاطفة، ووصف القول بزيادة الواو العاطفة بأنه قول ضعيف، أو ليس بشيء، أو مرغوب عنه، فعند قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡفُرۡقَانَ﴾[6] حكى قول الكسائي الذي يرى زيادة الواو في الآية، فيكون (الفرقان) نعتاً لـ (الكتاب). ثم قال[7]: «وهو ضعيف».

وعند قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ﴾[8]، حكى قول

---

(1) سورة الإنشقاق: الآية ١.
(2) ٢/ ٨٠.
(3) ٢/ ٨١.
(4) قال محقق الكتاب ـ رحمه الله ـ «والمبرد يعبر عن حذف الجواب بحذف الخبر...» ٢/ ٨٠ حاشية رقم (٢).
(5) ينظر: المقتضب ٤/ ٢٢٤ (قسم الفهارس).
(6) سورة البقرة: من الآية ٥٣.
(7) البحر المحيط ١/ ٢٠٢.
(8) سورة الحجر الآية ٤.

بعضهم في الواو هنا قائلاً[1]: «وقال بعضهم مقحمة، أي زائدة وليس بشيء».

وعند قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[2] حكى قول من يرى زيادة الواو هنا، ثم قال[3]: «ولا يجيز البصريون زيادة الواو، إنما هو قول كوفي مرغوب عنه».

لذا فقدِ أعرب كثيراً من الآيات التي استُدل بها على زيادة الواو، خلاف ما ذهب إليه القائلون بزيادتها مع تفرده ببعض التقديرات في الآية، ومن ذلك قوله[4] عند قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ﴾[5] «و(إذا) في قوله (إذا فشلتم) قيل بمعنى (إذ) و(حتى) حرف جر، ولا جواب لها إذ ذاك، ويتعلق بتحسونهم، أي: تقتلونهم إلى هذا الوقت. وقيل (حتى) حرف ابتداء دخلت على الجملة الشرطية، كما تدخل على جملة الابتداء، والجواب ملفوظ به وهو قوله (وتنازعتم) على زيادة الواو، قاله الفراء[6] وغيره. و(ثم صرفكم) على زيادة (ثم)، وهذان القولان واللذان قبلهما ضعاف، والصحيح أنه محذوف لدلالة المعنى عليه، فقدره ابن عطية (انهزمتم)[7]، والزمخشري (منعكم نصره)[8]، وغيرهما (امتحنتم)، والتقادير متقاربة. وحذف جواب الشرط لفهم المعنى جائز لقوله تعالى: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ﴾[9]، تقديره: فافعل، ويظهر أن الجواب المحذوف غير ما قدروه وهو: انقسمتم إلى قسمين، ويدل عليه ما بعده...».

---

(١) البحر المحيط ٥/ ٤٤٥.
(٢) سورة الحج: من الآية ٢٥.
(٣) البحر المحيط ٦/ ٣٦٢.
(٤) البحر المحيط ٣/ ٧٩.
(٥) سورة آل عمران: من الآية ١٥٢.
(٦) ينظر: معاني القرآن ١/ ٢٣٨.
(٧) ينظر: المحرر الوجيز ٣/ ٢٦٣.
(٨) ينظر: الكشاف ١/ ٤٧١.
(٩) سورة الأنعام: من الآية ٣٥.

وكذا عند قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ﴾[1]، حيث أعربها على خلاف من يقول بزيادة الواو، حيث قال ـ رحمه الله ـ[2]: «وجواب (لما) محذوف، كما حذف في قوله ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا۟ بِهِۦ﴾[3]، وتقديره: اجترأ على الخطاب؛ إذ فطن للمجادلة، أو قال: كيت وكيت، ودل على ذلك الجملة المستأنفة وهي يجادلنا، قال معناه الزمخشري[4]، وقيل الجواب (يجادلنا) وضع المضارع موضع الماضي، أي جادلنا، وجاز ذلك؛ لوضوح المعنى، وهذا أقرب الأقوال. . .».

وعند قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا۟ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓا۟﴾[5]، قال ـ رحمه الله ـ[6]: «واختلفوا في جواب (لما) أهو مثبت أم محذوف، فمن قال مثبت، قال: هو قولهم ﴿قَالُوا۟ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ﴾[7] أي: لما كان كيت وكيت قالوا، وهو تخريج حسن». ثم حكى قول الكوفيين وأدلتهم. ثم حكى قول البصريين والزمخشري، ثم قال[8]: «وقدره بعضهم جعلوه فيها، وهذا أولى؛ إذ يدل عليه قوله ﴿وأجمعوا أن يجعلوه﴾».

وعند قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَٰلِحًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَمِنْ خِزْىِ يَوْمِئِذٍ﴾[9] احتج بمذهب البصريين القائلين بعدم زيادة الواو، فهو لا يقول بزيادة الواو في (ومن خزي)؛ لأنه[10] «لا يجوز عند البصريين؛ لأن الواو لا تزاد عندهم».

---

(١) سورة هود: من الآية ٧٤.
(٢) البحر المحيط ٥/ ٢٤٥.
(٣) سورة يوسف: من الآية ١٥.
(٤) ينظر: الكشاف ٢/ ٢٨٢.
(٥) سورة يوسف: من الآية ١٥.
(٦) البحر المحيط ٥/ ٢٨٧.
(٧) سورة يوسف: من الآية ١٧.
(٨) البحر المحيط ٥/ ٢٨٧.
(٩) سورة هود: من الآية ٦٦.
(١٠) البحر المحيط ٥/ ٢٤٠.

وفي مواضع أخرى من تفسيره البحر المحيط ذكر الأقوال التي قيلت في الآية ولم يختر أو يرجح أحدها[1].

وكذا في كتبه ارتشاف الضرب[2] والتذييل والتكميل[3] وتذكرة النحاة[4] ذكر المسألة بالتفصيل دون اختيار أو ترجيح. وقد تبع السمين الحلبي شيخه في هذه المسألة، مع تغيير يسير في بعض ألفاظه[5].

والذي أختاره في هذه المسألة عدم جواز زيادة الواو العاطفة، معللاً بما علل به السابقون من أن الواو حرف وضع في الأصل لمعنى، فلا يجوز أن يحكم بزيادتها مهما أمكن أن يجري على أصله؛ صيانة للحرف من الزيادة. أما ما استُدل به على زيادة الواو، فمتأول بما تأول به البصريون ومن تبعهم، فلا حاجة لإعادته؛ خشية الإطالة.

أما تخصيص الهروي زيادة الواو بجواب (لما) و(حتى)، فهذا تخصيص لا دليل عليه، ثم هو متأول كما سبق.

أما تخصيص ابن عصفور زيادة الواو في الشعر فـ «هذا تحكم منه من غير فارق»[6].

---

(١) ينظر: ٢/ ٢٩٣، ٤٦٤، ٣/ ٥٢، ٤/ ١٦٥، ٦/ ٣٣٩، ٧/ ٣٧٠، ٤٤٣.
(٢) ٢/ ٦٣٨.
(٣) ٤/ ١٥٦ ب ـ ١٥٧أ.
(٤) ٤٣٠.
(٥) ينظر: الدر المصون ٣/ ٤٣٧، ٦/ ٣٥٩ ـ ٣٦٠، ٤٥٣.
(٦) ينظر: خزانة الأدب ٤/ ٤١٥.

زيادة «ثم»

ذهب الكوفيون[1]، والأخفش[2]، وأبو علي الفارسي[3]، وابن الشجري[4] إلى أن «ثم» تجيء زائدة في الكلام، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ ۚ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ ۚ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ ۖ﴾[5]، فإن جواب «إذا» قوله «صرفكم»، و«ثم» زائدة.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُوا۟ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾[6]، فإن جواب «حتى إذا» «تاب عليهم»، فتكون «ثم» زائدة.

---

(١) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة ٢١٦، وشرح المفصل ٨/٩٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٥٨، وارتشاف الضرب ٢/٦٣٩، والتذييل والتكميل ٤/١٥٧أ، وتذكرة النحاة ٥٦٦، ومغني اللبيب ١/١١٧، والمساعد ٢/٤٥١، وهمع الهوامع ٢/١٣١، وشرح الألفية للأشموني ٣/٧٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٢٥٨، وشرح الكافية ٢/٣٦٩، وارتشاف الضرب ٢/٦٣٩، والتذييل والتكميل ٤/١٥٧أ، ومغني اللبيب ١/١١٧، والمساعد ٢/٤٥١، وشرح الألفية للأشموني ٣/٧٢.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز ٣/٢٦٣.

(٤) ينظر: الأمالي الشجرية ٢/٣٢٦.

(٥) سورة آل عمران: من الآية ١٥٢.

(٦) سورة التوبة: من الآية ١١٨.

ومنه كذلك قول الشاعر[1]:

أَرَانِـي إِذَا أَصْبَحْـتُ أَصْبَحْـتُ ذَا هَـوَىً ... فَثُـمَّ إِذَا أَمْسَيْـتُ أَمْسَيْـتُ غَـادِيَـا

فإن «ثم» في البيت زائدة.

وذهب الجمهور[2] إلى أن «ثم» لا تقع زائدة في الكلام، ومنهم الزمخشري[3]، ابن عطية[4]، والعكبري[5]، والسمين الحلبي[6]، وابن هشام[7]، والسيوطي[8]، والأشموني[9]، والصبان[10].

وقد أجيب عما استُدل به على زيادة «ثم» بما يلي:

أما قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ...﴾[11] فليس الجواب «تنازعتم»، والواو زائدة ـ كما سبق الحديث عن زيادة الواو ـ، كما أنه ليس الجواب «صرفكم» و«ثم» زائدة، بل الجواب محذوف تقديره «حتى إذا فشلتم وتنازعتم في الأمر انهزمتم»[12]، أو «منعكم نصره»، ونحو ذلك، أو يكون التقدير: «بان أمركم»[13]،

---

(١) قائله زهير بن أبي سلمى، ينظر: شرح ديوانه ٢٨٥، وشرح المفصل ٨/ ٩٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٨، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٧٨٠، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٣٩، والتذييل والتكميل ٤/ ١٥٧أ، ومغني اللبيب ١/ ١١٧.

ورواية الديوان

«أَرَانِـي إِذَا مَـا بِـتُّ بِـتُّ عَلَـى هَـوَىً ....

(٢) ينظر: إرتشاف الضرب ٢/ ٦٣٩.

(٣) ينظر: الكشاف ١/ ٤٧١.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز ٣/ ٢٦٣.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٠١.

(٦) ينظر: الدر المصون ٣/ ٤٣٧.

(٧) ينظر: مغني اللبيب ١/ ١١٧.

(٨) ينظر: همع الهوامع ٢/ ١٣٢.

(٩) ينظر: شرح الألفية للأشموني ٣/ ٧٣.

(١٠) ينظر: حاشية الصبان على الأشموني ٣/ ٧٣.

(١١) سورة آل عمران: من الآية ١٥٢.

(١٢) ينظر: المحرر الوجيز ٣/ ٢٦٣.

(١٣) ينظر: الكشاف ١/ ٤٧١، التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٠١.

ونحو ذلك، ودل على المحذوف قوله تعالى: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾[1].

أما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ صَرَفَكُمْ﴾ فإنه معطوف على الفعل المحذوف، وتقديره: (دام ذلك إلى وقت فشلكم... ثم صرفكم)[2].

وأما قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُوا...﴾[3] فليس الجواب «تاب عليهم»، فتكون «ثم» زائدة، ولكن الجواب محذوف، تقديره «فرج الله عنهم، أو لجؤوا إلى الله، ثم تاب عليهم»[4].

وقيل «إذا» بعد «حتى» قد تجرد عن الشرط، وتبقى لمجرد الوقت، فلا تحتاج إلى جواب، بل تكون غاية للفعل قبلها، وهو «خلفوا»، أي خلفوا إلى هذا الوقت ثم تاب عليهم»[5].

أما البيت فقد خرج على زيادة الفاء؛ لأنه عهد زيادتها، ولم يعهد زيادة «ثم»[6]، وقيل: إن الفاء للترتيب المتصل في الحكم، كأن الشاعر أخبر في الحكم الثاني عقيب إخباره بالحكم الأول[7].

ويرى الرضي[8] أن ما جاء من زيادة «ثم» فيعتذر عن ذلك ما أمكن؛ لأنه هو الأولى. فمثلاً قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَابَ﴾ ليست «تاب» فيه جوابا للشرط، وإنما هو معطوف على محذوف تقديره: «ألهمهم الإنابة، ثم تاب عليهم». فإن لم يمكن

---

(١) سورة آل عمران: من الآية ١٥٢.
(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٠١.
(٣) سورة التوبة: من الآية ١١٨.
(٤) ينظر: حاشية الصبان على الأشموني ٣/ ٧٣.
(٥) ينظر: المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ١٣٤أ ـ ب (مخطوط)، وحاشية الصبان على الأشموني ٣/ ٧٣.
(٦) ينظر: مغني اللبيب ١/ ١١٧، وحاشية الصبان على الأشموني ٣/ ٧٣.
(٧) ينظر: المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ١٣٤أ ـ ب.
(٨) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٣٦٩.

الإعتذار وسَمُجَ حكم بزيادة الحرف.

أما أبو حيان فيختار أن ثم لا تقع زائدة. فعند قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ... ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ﴾[1] يرى أن القول بزيادة الواو أو «ثم» قول ضعيف، كما نقلت عنه ذلك سابقاً، حيث قال[2]: «و(إذا) في قوله «إذا فشلتم» قيل بمعنى «إذ»، وحتى حرف جر، ولا جواب لها، إذ ذاك، ويتعلق بـ «تحسونهم»، أي تقتلونهم إلى هذا الوقت، وقيل «حتى» حرف ابتداء دخلت على الجملة الشرطية، كما تدخل على جمل الابتداء، والجواب ملفوظ به، وهو قوله «وتنازعتم» على زيادة الواو، قاله الفراء[3] وغيره، و«ثم صرفكم» على زيادة «ثم». وهذان القولان واللذان قبلهما ضعاف، والصحيح أنه محذوف لدلالة المعنى عليه، فقدره ابن عطية «انهزمتم»[4]، والزمخشري «منعكم نصره»[5]، وغيرهما «امتحنتم». والتقادير متقاربة، وحذف جواب الشرط لفهم المعنى جائز، كقوله تعالى: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ﴾[6]، تقديره «فافعل». ويظهر أن الجواب المحذوف غير ما قدروه، وهو «انقسمتم إلى قمسين» يدل عليه ما بعده، وهو نظير ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾[7]، التقدير (انقسموا قسمين، فمنهم مقتصد)».

كما أنه يرى أن زيادة «ثم» غير ثابت في لسان العرب، لذا فهو لا يراها زائدة في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُوا۟ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ﴾[8]، قال[9] ـ رحمه الله

---

(١) سورة آل عمران: من الآية ١٥٢.
(٢) البحر المحيط ٣/ ٧٩.
(٣) ينظر: معاني القرآن ١/ ٢٣٨.
(٤) ينظر: المحرر الوجيز ٣/ ٢٦٣.
(٥) ينظر: الكشاف ١/ ٤٧١.
(٦) سورة الأنعام: من الآية ٣٥.
(٧) سورة لقمان: من الآية ٣٢.
(٨) سورة التوبة: من الآية ١١٨.
(٩) البحر المحيط ٥/ ١١٠.

ـ: «و(إذا) إن كانت شرطية فجوابها محذوف تقديره (تاب عليهم)، ويكون قوله ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ نظير قوله[1] ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾، بعد قوله ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ . . . . الآية﴾. ودعوى أن «ثم» زائدة وجواب (إذا) ما بعد «ثم» بعيد جداً، وغير ثابت من لسان العرب زيادة «ثم». ومن زعم أن «إذا» بعد «حتى» قد تجرد من الشرط وتبقى لمجرد الوقت فلا تحتاج إلى جواب، بل تكون غاية للفعل الذي قبلها، وهو (خلفوا)، أي: خلفوا إلى هذا الوقت ثم تاب عليهم ليتوبوا. . . ».

وقد اختار هذا المذهب في كتابه «إرتشاف الضرب»[2]، مع ذكر هذه المسألة في كتابيه «التذييل والتكميل»[3]، و«تذكرة النحاة»[4]، لكن دون ترجيح أو اختيار.

---

(١) سورة التوبة: من الآية ١١٧.
(٢) ٢/٦٣٩.
(٣) ٤/١٥٧ أ.
(٤) ٥٦٦.

مجيء «ثُمَّ» بمعنى الواو

«ثم» حرف من حروف العطف، تفيد الترتيب والتراخي. تقول «قام زيد ثم عمرو»، فالقائم زيد، وعمرو بعده بمهلة.

وذهب قطرب[(١)]، والأخفش[(٢)]، والكوفيون[(٣)]، وعلى رأسهم الفراء[(٤)]، والثعالبي[(٥)] إلى أن «ثم» بمنزلة الواو، فلا تفيد الترتيب.

واستدلوا بشواهد كثيرة، منها[(٦)].

أولاً: قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾[(٧)]، ومعلوم أن هذا الجعل كان قبل خلقنا، ولذلك فإن «ثم» فيها بمعنى الواو، بدليل قوله تعالى: ﴿۞ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾[(٨)]، والقصة واحدة[(٩)].

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ١٥٥ ب، وإرتشاف الضرب ٢/ ٦٣٨، والجنى الداني ٤٠٦، وهمع الهوامع ٢/ ١٣١.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٢٩٤، والجامع لأحكام القرآن ٧/ ١٦٨.

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٠/ ٧١، ورصف المباني ٢٥٠، والبحر المحيط ٢/ ٩٩، و٧/ ٣١٣، والنكت الحسان ١٢٨.

(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٩/ ٣، والتذييل والتكميل ٤/ ١٥٥ ب، وإرتشاف الضرب ٢/ ٦٣٨، والجنى الداني ٤٠٦، ومغني اللبيب ١/ ١١٨، وهمع الهوامع ٢/ ١٣١.

(٥) ينظر: فقه اللغة وسر العربية ٣٥٦.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ١٥٥ ب.

(٧) سورة الزمر: من الآية ٦.

(٨) سورة الأعراف: من الآية ١٨٩.

(٩) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ١٥٥ ب، والجنى الداني ٤٠٦، والتصريح ٢/ ١٤٠.

ثانياً: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾[1]؛ لأن القول لهم عليهم السلام متقدم على خلق المخاطبين[2].

ثالثاً: قوله تعالى: ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ . ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ . ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ﴾[3].

رابعاً: قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ . ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾[4].

خامساً: قول الشاعر[5]:

إنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ... ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

ويرى ابن الدهان[6] في هذه المسألة رأياً يقرب من رأي الكوفيين، حيث يرى أن «ثم» تقتضي الترتيب والمهلة في المفردات دون الجمل، كقوله تعالى: ﴿فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ﴾[7]، إذ شهادة الله متقدمة على المرجع.

---

(١) سورة الأعراف: من الآية ١١.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ١٥٥ ب، وجواهر الأدب ٤٥١.

(٣) سورة السجدة: من الآيات ٧، و٨، و٩.

(٤) سورة الأنعام: من الآيتين ١٥٣، و١٥٤.

(٥) قائله: أبو نواس، ديوانه ٤٩٣، وشرح الكافية ٢/ ٣٦٧، ورصف المباني ٢٥٠، ومغني اللبيب ١/ ١١٨، وهمع الهوامع ٢/ ١٣١، والخزانة ٤/ ٤١١.
ورواية الديوان هكذا:
قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ... قَبْلَهُ ثُمَّ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

(٦) ينظر: شرح ألفية ابن معط ١/ ٧٧٩، وجواهر الأدب ٤٥٠.
وابن الدهان هو: ناصح الدين سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله بن الدهان، الإمام، كان سيبويه عصره، سمع من أبي القاسم بن الحصين، وأبي غالب أحمد بن البناء، توفي سنة ٥٦٩هـ، له شرح الإيضاح، وشرح اللمع، والفصول في النحو، وغيرها.
ينظر: وفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢ ـ ٣٨٥، ومعجم الأدباء ١١/ ٢١٩ ـ ٢٢٣، وبغية الوعاة ١/ ٥٨٧.

(٧) سورة يونس: من الآية ٤٦.

وقوله تعالى: ﴿وَٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ﴾[2].

وذهب البصريون[3] إلى أن «ثم» لا تأتي بمعنى الواو، فهي عندهم تفيد الترتيب، وقد تبعهم في رأيهم هذا ابن عصفور[4]، وابن أبي الربيع[5]، وابن هشام[6].

وأجابوا عما استشهد به الكوفيون ومن تبعهم بما يلي:

قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾[7]، يجاب عنها بخمسة أوجه[8]:

١ ـ أن «جعل» معطوف على ما في «واحدة» من معنى الفعل، كأنه قال «من نفس وُحِّدت، أي أفردت، ثم جعل منها زوجها»، ومعلوم أن جعل زوجها منها إنما كان بعد إفرادها.

٢ ـ أن العطف على محذوف، أي من نفس واحدة أنشأها، ثم جعل منها زوجها.

---

(١) سورة هود: من الآية ٩٠.
(٢) سورة طه: من الآية ٨٢.
(٣) ينظر: رصف المباني ٢٥٠.
(٤) ينظر: شرح الجمل ١/ ٢٣١ ـ ٢٣٢.
(٥) ينظر: البسيط ١/ ٣٣٨.
(٦) ينظر: مغني اللبيب ١/ ١١٧ ـ ١١٨.
(٧) سورة الزمر: من الآية ٦.
(٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٣١، والتذييل والتكميل ٤/ ١٥٦ أ، ومغني اللبيب ١/ ١١٧ ـ ١١٨.

٣ ـ أن الذرية أخرجت من ظهر آدم عليه السلام كالذر، ثم خلقت حواء من قُصَيراه.

٤ ـ أن خلق حواء من آدم لما لم تجر العادة بمثله جيء بـ «ثم» إيذانا بترتبه وتراخيه في الإعجاب وظهور القدرة، لا لترتيب الزمان وتراخيه.

٥ ـ أن «ثم» لترتيب الأخبار، لا لترتيب الحكم.

أما قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾(١) فيجاب بأمرين(٢):

أحدهما أن قوله «قلنا» معطوف على «خلقناكم»، إلا أن الكلام محمول على حذف مضاف لفهم المعنى، كأنه قال «ولقد خلقناكم ثم صورنا أباكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم»، ومعلوم أن أمر الملائكة بالسجود إنما كان بعد خلقه وتصويره.

الثاني: أن الترتيب وقع ههنا في الخبر، لا الحكم، وهذا كقولك «لقيت اليوم زيداً فقلت له كذا وكذا، ثم إني قلت له بالأمر كذا وكذا».

أما قوله تعالى: ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ...﴾(٣) الآيات، فيجاب عنها(٤) بأن قوله «سواه» عطف على الجملة الأولى، لا الثانية.

---

(١) سورة الأعراف: من الآية ١١.

(٢) ينظر: حروف المعاني ١٠٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٣١، والتذييل والتكميل ٤/١٥٦أ، ومغني اللبيب ١/١١٨، وجواهر الأدب ٤٥١.

(٣) سورة السجدة: من الآيات ٧، و٨، و٩.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٤/١٥٦أ، ومغني اللبيب ١/١١٨.

أما قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ . ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾[1] فيجاب عنها بأمرين[2]:

أحدهما: أن هذه التوصية قديمة لم تزل تواصاها كل أمة على لسان نبيها، فكأنه قيل «ذلكم وصاكم به يا بني آدم قديماً وحديثاً، ثم أعظم من ذلك أنا آتينا موسى الكتاب وأنزلنا الكتاب المبارك».

الثاني: أنه معطوف على ما تقدم قبل شطر السورة من قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾[3].

أما البيت الذي استشهدوا به فيجاب عنه بأمرين[4]:

أحدهما: أنه قد يحتمل أن يسود الوالد بسيادة الولد، والجد بسيادة الوالد، وهذا موجود حسا، فلا يلزم أن تكون سيادة أحدهما قبل الآخر.

الثاني: أن تكون سيادة الجد قبل الوالد، والوالد قبل الولد، ولا يعلم المتكلم بالإخبار السيادة، فيخبر على نحو ما علم لا على الأصل، وما احتمل لا حجة فيه.

قالوا[5]: ومما يدل على فساد مذهبهم أن «ثم» لو كانت بمنزلة الواو لجاز «اختصم زيد ثم عمرو»، كما يجوز «اختصم زيد وعمرو»، فامتناع ذلك دليل على أنها ليست بمنزلة الواو.

ويرد على ابن الدهان بأن الترتيب للأخبار، لا المخبر عنه، كقولهم «زيد عالم كريم ثم هو شجاع»[6].

---

(١) سورة الأنعام: من الآيتين: ١٥٣، و١٥٤.

(٢) ينظر: الكشاف ٢/ ٦٢.

(٣) سورة الأنعام: من الآية ٨٤.

(٤) ينظر: رصف المباني ٢٥٠، والتذييل والتكميل ٤/ ١٥٦ ب، ومغني اللبيب ١/ ١١٨.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٣٢.

(٦) ينظر: جواهر الأدب ٤٥٠.

أما أبو حيان فقد اختار أنها تأتي بمعنى الواو في مواضع ابتعاداً عن التكلف والتمحل، وفي مواضع أخرى اختار أنها ليست بمعنى الواو، ولعله بهذا الصنيع ينظر إلى سياق الكلام وقرائن الأحوال، مما يملي عليه أن يختار إتيانها بمعنى الواو أو لا.

فمن الأول ما نراه عندما نقل عن الزمخشري كلامه السابق عند قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ . ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾[1]، حيث تساءل الزمخشري[2] كيف صح عطفه ـ أي «آتينا» ـ عليه، ـ أي على «وصاكم»، والإيتاء قبل التوصية بدهر طويل؟ ثم أجاب بقوله: «قلت: هذه التوصية قديمة لم تزل تواصاها كل أمة على لسان نبيها، فكأنه قيل «ذلك وصاكم به يا بني آدم قديماً وحديثاً، ثم أعظم من ذلك أنا آتينا موسى الكتاب، وأنزلنا هذا الكتاب المبارك»، ثم ذكر توجيهاً آخر، حيث قال: «وقيل: هو معطوف على ما تقدم قبل شطر السورة، من قوله: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾[3]».

فإن أبا حيان قال بعد ذلك[4]: «وهذه الأقوال كلها متكلفة، والذي ينبغي أن يذهب إليه أنها استعملت للعطف كالواو، من غير اعتبار مهلة، وقد ذهب إلى ذلك بعض النحاة»[5].

ومن الثاني ـ أي كونه لا يرى مجيء «ثم» بمعنى الواو ـ ما ذكره عند قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾[6]، حيث يرى[7] أن الخطاب عام لجميع بني آدم، وعليه فتكون «ثم» في قوله «ثم قلنا» إما بمعنى الواو

---

(١) سورة الأنعام: من الآيتين ١٥٣، و١٥٤.
(٢) ينظر: الكشاف ٢/ ٦٢.
(٣) سورة الأنعام: من الآية ٨٤.
(٤) البحر المحيط ٤/ ٢٥٥.
(٥) ينظر أيضاً المصدر نفسه ٢/ ٩٩.
(٦) سورة الأعراف: من الآية ١١.
(٧) البحر المحيط ٤/ ٢٧٢.

فلا تفيد الترتيب، ويكون الترتيب بين الخلق والتصوير، أو تكون للترتيب في الأخبار، لا في الزمان، واختار هذا الأخير؛ لأنه أسهل ما تحمل عليه الآية.

وفي كتابه التذييل والتكميل قال: «والصحيح أن «ثم» تفيد أن الثاني بعد الأول وأنه متراخ عنه حيث ما وردت»[1].

وإذا علمنا أن التذييل والتكميل قد ألفه أبو حيان قبل البحر المحيط فيكون الرأي الأخير في المسألة عند أبي حيان ما رآه في البحر المحيط وخرج عليه بعض الآيات، كما سبق.

---

(1) ٤/١٥٦أ.

العطف بـ«لكن»

ذهب جمهور النحويين إلى أن «لكن» تكون عاطفة، على خلاف بينهم فيها[(١)].

وعلى رأس من يرى أن «لكن» تقع عاطفة سيبويه، والمبرد، حيث قال سيبويه: «(ما مررت برجل صالح لكن[(٢)] طالح) أبدلت الآخر من الأول فجرى مجراه في (بل)»[(٣)].

وقال أيضاً: «واعلم أن «بل»، و«لا بل»، و«لكن» يشركن بين النعتين فيجريان على المنعوت، كما أشركت بينهما الواو، والفاء، و«ثم»، و«أو»، و«لا»، و«ما»، وما أشبه ذلك»[(٤)].

وقال المبرد في باب حروف العطف ومعانيها[(٥)]: «ومنها «لكن»، وهي للاستدراك بعد النفي، ولا يجوز أن تدخل بعد واجب إلا لترك قصة إلى قصة تامة، نحو قولك: (جاءني زيد، لكن عبد الله لم يأت)، و(ما جاءني زيد، لكن عمرو)، و(ما مررت بأخيك، لكن عدوك)... فهذه الحروف ـ حروف العطف ـ تدخل الثاني

---

(١) ينظر: إرتشاف الضرب ٢/ ٦٢٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٩٣، والمساعد ٢/ ٤٤١، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٧، وشرح الألفية للأشموني ٢/ ١٣٥.

(٢) في طبعة بولاق «ولكن»، وفي طبعة عبد السلام «لكن».

(٣) الكتاب ١/ ٤٣٥.

(٤) الكتاب ١/ ٤٣٥.

(٥) المقتضب ١/ ١٢.

من الإعراب فيما دخل فيه الأول».

وممن ذهب هذا المذهب الكسائي[(١)]، والفراء[(٢)]، وابن السراج[(٣)]، والزجاجي[(٤)]، والرماني[(٥)]، وابن جني[(٦)]، والصيمري[(٧)]، والزمخشري[(٨)]، والجزولي[(٩)]، وابن يعيش[(١٠)]، وابن عصفور[(١١)]، وابن مالك في أحد قوليه[(١٢)]، وابنه بدر الدين[(١٣)]، والرضي[(١٤)]، وابن أبي الربيع[(١٥)]، والمالقي[(١٦)]، وغيرهم[(١٧)].

وخالف الجمهورَ يونسُ[(١٨)]، حيث ذهب إلى أنها ليست بعاطفة، حيث إنه

---

(١) ينظر: البحر المحيط ١/ ٣٢٧.
(٢) ينظر: معاني القرآن ١/ ٤٦٥.
(٣) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٢٤٤، و٢/ ٥٧.
(٤) ينظر: الجمل ١٧، وحروف المعاني ٣٣.
(٥) ينظر: معاني الحروف ١٣٣.
(٦) ينظر: اللمع ١٥١.
(٧) ينظر التبصرة والتذكرة ١/ ١٣٦.
(٨) ينظر: المفصل ٣٠٥.
(٩) ينظر: المقدمة الجزولية ٧١.
(١٠) ينظر: شرح المفصل ٨/ ١٠٦.
(١١) ينظر: شرح الجمل ١/ ٢٤١.
(١٢) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣٠ ـ ١٢٣١، وشرح عمدة الحافظ ٦٣٢.
(١٣) ينظر: شرح الألفية ٥٣٨.
(١٤) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٣٧٩.
(١٥) ينظر: البسيط ١/ ٣٤٧.
(١٦) ينظر: رصف المباني ٣٤٥.
(١٧) ينظر: جواهر الأدب ٥٠٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٩٣، ومغني اللبيب ١/ ٢٩٢، وشرح الألفية للأشموني ٣/ ٦٨.
(١٨) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٨٦، والمسائل الحلبيات ٢٦٦، والمسائل المنثورة ٤١، وشرح المفصل ٨/ ١٠٦، والتسهيل ١٧٤، وشرح التسهيل ٣/ ٣٤٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٣٨، وشرح الكافية ٢/ ٣٨٠، والبحر المحيط ١/ ٦٢، و٣٢٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٩٣.

يذهب إلى أن «لكن» إذا خففت كانت بمنزلة «إن» و«أن»، فإنهما إذا خففا لم يخرجا عما كانا عليه قبل التخفيف من الاختصاص بالجمل الاسمية وعدم الدخول على المفرد، فكذلك «لكن» إذا خففت. فإذا قيل «ما جاءني زيد لكن عمرو»، كان الاسم مرتفعاً بـ «لكن» والخبر مضمراً، وإذا قيل «ما ضرب محمد زيداً، لكن عمراً» كان في «لكن» ضمير القصة وانتصب «عمرو» بفعل مضمر، وإذا قيل «ما مررت برجل صالح لكن طالح» فطالح مجرور بباء محذوفة، والتقدير «لكن الأمر مررت بطالح». وكأنه لما رأى «لكن» المخففة موافقة لفظ الثقيلة، ومعناهما واحد في الإستدراك جعلهما واحداً في الحكم، وقاسها على أخواتها[1].

وتبعه في هذا الرأي أبو علي الفارسي، حيث قال[2]: «مسألة: إن قلت: (ما ضربت زيداً لكن عمرا) فهذا قبيح عند يونس، وقال شيخنا أبو علي ـ رحمه الله ـ: والوجه في ذلك ما قال يونس، قال: لأن «لكن» إنما تدخل ـ إذا كانت مشددة ـ على الابتداء والخبر، فتخفيفها لا يخرجها عما كان لها في الأصل؛ لأنها لا تنفرد إلا بمبتدأ وخبر، فلم يكن تخفيفها مما يوجب خروجها عما هي عليه في الأصل....، ووجه آخر، وهو أن هذه الحروف إذا خففت لا تنتقل عما كان لها في الأصل، ألا ترى أن «كأن» إذا خففت لا تدخل إلا على مبتدأ وخبر، كما كانت مثقلة، فكذلك «لكن» بمنزلتها؛ لأنها أختها»[3].

وتبعهما ابن مالك في قوله الآخر[4].

وعللوا صحة ما ذهبوا إليه بأنه لم يحفظ من لسان العرب كونها عاطفة، بل إذا جاء بعدها ما يوهم العطف كانت مقرونة بالواو، وحرف العطف لا يدخل على حرف

---

(١) ينظر: شرح المفصل ١٠٦/٨.
(٢) المسائل المنثورة ٤١ ـ ٤٢.
(٣) ينظر أيضاً: المسائل الحلبيات ٢٦٦، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٨٦.
(٤) ينظر: التسهيل ١٧٤.

عطف آخر، فيكون العطف حينئذ بالواو[1].

وقد رد بعض من يرى كون «لكن» عاطفة مذهب يونس بقوله: «وفيه بعد لاحتياجه في ذلك إلى إضمار الشأن والحديث، والقول إنها محذوفة منها، وليس الباب في الحروف، وذلك لأنه قبيل من التصرف، والحق أنها أصل برأسه، فإن الشيئين قد يتقاربان في اللفظ والمعنى، وليس أحدهما من الآخر، كقولنا «سبط» و«سبطر»، و«لؤلؤ»، و«لآل»، و«دمث»، و«دمثر»[2].

أما أبو حيان فقد اختار ما ذهب إليه يونس، حيث قال[3]: «وهذا كله على تسليم أن «لكن» تكون عاطفة، وهي مسألة خلاف، الجمهور على أن «لكن» تكون عاطفة، وذهب يونس إلى أنها ليست من حروف العطف، وهو الصحيح؛ لأنه لا يحفظ ذلك من لسان العرب، بل إذا جاء بعدها ما يوهم العطف كانت مقرونة بالواو، كقوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾[4]. . . ، وأما ما يوجد في كتب النحويين، من قولهم «ما قام زيد لكن عمرو»، و«ما ضربت زيداً لكن عمرا»، و«ما مررت بزيد لكن عمرو» فهو من تمثيلهم، لا أنه مسموع من العرب».

---

(١) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٥٣٨، والبحر المحيط ١/ ٣٢٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٩٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٨/ ١٠٧.

(٣) البحر المحيط ١/ ٣٢٧، وانظر أيضاً: ١/ ٦٢.

(٤) سورة الأحزاب: من الآية ٤٠.

حقية (ألا) التنبيهية

(ألا) حرف من حروف التنبيه، وقد اختُلف فيها أهي بسيطة أم مركبة؟، فذهب كثير من النحويين إلى أنها مركبة، قال الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾[1]: «(ألا) مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي لإعطاء معنى التنبيه على تحقق ما بعدها، والاستفهام إذا دخل على النفي، أفاد تحقيقاً، كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ﴾[2]، ولكونها في هذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم»[3].

وقد تبعه في ذلك ابن يعيش[4] والرضي[5] والمالقي[6] وابن هشام[7].

وذهب ابن مالك[8] إلى أنها بسيطة، واختار هذا الرأي أبو حيان، وذلك عند قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾، حيث قال[9] بعد حكاية القول الأول:

---

(١) سورة البقرة: من الآية ١٢.

(٢) سورة القيامة: من الآية ٤٠.

(٣) الكشاف ١/ ١٨٠.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٨/ ١١٥.

(٥) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٣٨٠.

(٦) ينظر: رصف المباني ١٦٦.

(٧) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٦٨.

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٥٥، والجنى الداني ٣٨١.

(٩) البحر المحيط ١/ ٦١.

«والذي نختاره أن «ألا» التنبيهية حرف بسيط»، ثم أقام الأدلة على صحة رأيه، كما أجاب عن أدلة من يرى أنها مركبة كما يلي:

١ ـ أن دعوى التركيب على خلاف الأصل.

٢ ـ أن ما زعموه من أن همزة الاستفهام إذا دخلت على (لا) النافية دلت على تحقق ما بعدها خطأ لأمرين:

أ ـ أن مواقع (ألا) تدل على أن (لا) ليست للنفي فيتم ما ادعوه، ألا ترى أنك تقول: ألا إن زيداً منطلق، ليس أصله: لا إن زيدا منطلق؛ إذ ليس من تراكيب العرب، بخلاف ما نظّر به من قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ﴾[1]؛ لصحة تركيب: ليس زيد بقادر.

ب ـ لوجودها قبل (رب) وقبل (ليت) وقبل النداء وغيرها مما لا يعقل فيه أن (لا) نافية فتكون الهمزة للاستفهام دخلت على (لا) النافية فأفادت التحقيق، قال امرؤ القيس[2]:

أَلاَ رُبَّ يَـوْمٍ لَـكَ مِنْهُـنَّ صَـالِـحٌ ... وَلاَ سِيَّمَـا يَـوْمٌ بِـدَارَةِ جُلْجُـلِ

وقال الآخر[3]:

أَلاَ لَيْـتَ شِعْـرِيْ كَيْـفَ حَـادِثُ وَصْلِهَـا ... وَكَيْـفَ تُـرَاعَـى وَصْلَـه المُتَغَيِّـبِ

وقال الآخر[4]:

أَلاَ يَـا لَقَـوْمِـيْ لِلْخَيَـالِ المُشَـوّقِ ... ولِلـدَّارِ تَنْـأَى بِـالحَبِيْـبِ وَنَلْتَقِـيْ

وقال الآخر[5]:

---

(١) سورة القيامة: من الآية ٤٠.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) قائله امرؤ القيس، ينظر: ديوانه ٤٢، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين ١/ ٥٣، وهمع الهوامع ١/ ١٣٦، والدرر اللوامع ١/ ١١٤.

(٤) لم أقف على قائله، ولم أعثر عليه في غير البحر المحيط ١/ ٦١، والنهر الماد بحاشية البحر المحيط ١/ ٦٢.

(٥) لم أقف على قائله، ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٥٥، والجمل ١٥٣، واللمع ١٧٣، والأزهية

أَلاَ يَـــا قَيْـــسُ وَالضَّحَّـــاكُ سِيْـــرَا فَقَـدْ جَـاوَزْتُمَـا خَمَـرَ الطَّـرِيْـقِ

إلى غير هذا مما لا يصلح دخول (لا) فيه.

٣ ـ أما قوله: لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصدرة بنحو ما [يتلقى][(١)] به القسم، فغير صحيح، ألا ترى أن الجملة بعدها تستفتح بـ (رب) وبـ(ليت) وبفعل الأمر وبالنداء وبـ (حبذا) في قوله[(٢)]:

أَلاَ حَبَّـــذَا هِنْـــدٌ وَأَرْضٌ بِهَـــا هِنْـــدُ وَهِنْـدٌ أَتَـى مِـنْ دُوْنِهَـا النَّـأْيُ وَالبُعْـدُ

ولا يتلقى بشيء من هذا القسم».

وقد تبع السمين الحلبي شيخه أبا حيان في هذه المسألة، حيث قال[(٣)]: «(ألا) حرف تنبيه واستفتاح، وليست مركبة من همزة الاستفهام و(لا) النافية، بل هي بسيطة، ولكنها لفظ مشترك بين التنبيه والاستفتاح، فتدخل على الجملة إسمية كانت أو فعلية».

وتبعه كذلك المرادي[(٤)] ناقلاً الأوجه التي ذكرها أبو حيان في الرد على من قال بتركيبها.

واختار بساطتها بعض المتأخرين[(٥)] والمحدثين[(٦)].

= ١٧٤، وشرح المفصل ١/١٢٩، واللسان (خمر) ٤/٢٥٧، وهمع الهوامع ٢/١٤٢.
«خمر الطريق»: المكان الذي يختفي فيه الذئب. اللسان (خمر) ٤/٢٥٧.

(١) هكذا في المخطوط ١/٤٠ ب، وفي المطبوع (يلتقي)، وهو تصحيف.

(٢) قائله الحطيئة، ينظر: ديوانه ٣٩، وشرح المفصل ١/٧٠، واللسان (نأي) ١٥/٣٠٠، همع الهوامع ٢/٨٨.

(٣) الدر المصون ١/١٣٩.

(٤) ينظر: الجنى الداني ٣٧٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/٣٧٢.

(٥) ينظر: التصريح ١/٢٤٦، وتحفة الأريب بشرح مغني اللبيب ٣٢/أ ـ ب (مخطوط)، وشرح الألفية للأشموني ٢/١٦، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢/٨٠.

(٦) هو الدكتور فتح الله صالح المصري في كتابه (الأدوات المفيدة للتنبيه في كلام العرب) ص ٨٥.

زيادة (أم)

ذهب جمهور النحويين[1] والمفسرين إلى أن (أم) لا تكون زائدة، وخالفهم في ذلك أبو زيد[2] حيث يرى أنها تجيء زائدة في الكلام، أي: أنها لا تفيد شيئاً، دخولها وخروجها على حدّ سواء[3]. وقد رد المبرد[4] مذهب أبي زيد بقوله: «وهذا لا يعرفه المفسرون ولا النحويون، لا يعرفون (أم) زائدة...».

وقد استدل أبو زيد على ما ذهب إليه بما يلي:

---

(١) ينظر: المقتضب ٣/ ٢٩٧، والأمالي الشجرية ٢/ ٣٣٦، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٥٤، وضرائر الشعر ٧٥، وإرتشاف الضرب ٢/ ٦٥٧.

(٢) ينظر: المقتضب ٣/ ٢٩٦، وتهذيب اللغة ١٥/ ٦٢٥، والأزهية ١٤١، والمنصف ٣/ ١١٨، والصاحبي في فقه اللغة ١٦٨، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٧٩٩، والأمالي الشجرية ٢/ ٣٣٦، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٥٤، وضرائر الشعر ٧٣، وإرتشاف الضرب ٢/ ٦٥٧، والبحر المحيط ١/ ٤٥، والجنى الداني ٢٢٦، ومغني اللبيب ١/ ٤٨، البرهان ٤/ ١٨٢.
وأبو زيد هو: سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، غلبت عليه اللغة والنوادر والغريب، توفي سنة ٢١٥هـ، له لغات القرآن، والمياه، والإبل، وغيرها. ينظر: وفيات الأعيان ٢/ ٣٧٨ ـ ٣٨٠، وبغية الوعاة ١/ ٥٨٢ ـ ٥٨٣.

(٣) ينظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١/ ٥٠.

(٤) المقتضب ٣/ ٢٩٧.

١ ـ قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾[1]، فـ (أم) زائدة في هذه الآية.

٢ ـ قوله تعالى حكاية عن فرعون ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ . أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾[2]، والتقدير: أفلا تبصرون، أنا خير.

٣ ـ قول الراجز[3]:

يا دُهْنُ أم ما كان مشيي رَقَصَا
بل قد تكون مشيتي تَوَقُّصَا

أراد: يا دهن، ما كان مشيي رقصاً.

٤ ـ قول الشاعر[4]:

يَا لَيْتَ شِعْرِيْ وَلاَ مَنْجَى مِنَ الهَرَمِ ... أَمْ هَلْ عَلَى العَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمِ

فـ(أم) في البيت زائدة.

وأجاز أبو علي الفارسي[5] زيادة (أم) في قول الشاعر السابق، وتبعه في هذا الرأي أبو بكر بن طاهر[6] من المتأخرين، كما عد لها هذا المعنى ـ أعني: الزيادة ـ

---

(١) هذه الآية في سورة يونس رقم (٣٨)، وسورة هود رقم (١٣)، (٣٥)، وسورة السجدة رقم (٣)، وسورة الأحقاف رقم (٨).

(٢) سورة الزخرف: من الآيتين ٥١ ـ ٥٢.

(٣) لم أقف على قائله، ينظر: المقتضب ٣/ ٢٩٧، والمنصف ٣/ ١١٨، والأزهية ١٤١، والصحاح ٥/ ١٨٦٧، والأمالي الشجرية ٢/ ٣٣٦، والخزانة ٤/ ٤٢١.
«دُهْن»: مرخم دهناء، وفي بعض الروايات (يا دهر)، وفي بعضها (يا هند).
«الرَّقَص»: قيل الخبت، وقيل القفز. القاموس (رقص) ٢/ ٣٠٥.
«التَّوَقُّص»: تقارب الخطو، وقيل: شدة الوطء في المشي، القاموس (وقص) ٣/ ٣٢٢.

(٤) قائله: ساعدة بن جؤية. ينظر: الأزهية ١٤٠، والأمالي الشجرية ٢/ ٣٣٦، ومغني اللبيب ١/ ٤٨، الخزانة ٤/ ٤٢٢.

(٥) ينظر: ضرائر الشعر ٧٤.

(٦) ينظر: الخزانة ٤/ ٤٢٢.

الهروي[1] والجوهري[2] والفيروزآبادي[3].

وقد ذكر جماعة من اللغويين[4] أن بعض أهل اليمن يزيد (أم) في الكلام، فيقول: أم نحن نضرب الهام، أي: نحن نضرب الهام. وليس المقصود هنا أنهم يبدلون أل التعريف بـ (أم) فتلك لغة أخرى.

وقد أجاب بعضهم عما استُدِلّ به على زيادة (أم) كما يلي:

فأما قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ . أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾[5]، فإن الصحيح فيها ما قاله سيبويه[6] «كأن فرعون قال: أفلا تبصرون أم أنتم بصراء، فقوله (أم أنا خير) من هذا بمنزلة: أم أنتم بصراء»، حيث جعل (أم) في الآية منقطعة[7].

وأما قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾، فإن (أم) في هذه الآية متضمنة معنى (بل) والهمزة، أي: بل أيقولون اختلقته[8].

وأما قول الراجز؛

يَا دُهْنُ أَمْ ما كَانَ مَشْيِي رَقَصَا
بَلْ قَدْ تَكُونُ مِشْيَتِيْ تَوَقُّصَا

---

(١) ينظر الأزهية ١٤٠ ـ ١٤١.

(٢) ينظر: الصحاح ٥/ ١٨٦٧.

والجوهري هو إسماعيل بن حماد الجوهري، كان إماماً في اللغة والأدب، طاف الآفاق، فقرأ على أبي علي الفارسي والسيرافي، ثم أقام بنيسابور ملازماً التدريس والتأليف، وبها توفي سنة ٣٩٣هـ.
له الصحاح في اللغة ومقدمة في النحو.
ينظر: معجم الأدباء ٦/ ١٥١ ـ ١٦٥، إنباه الرواة ١/ ١٩٤ ـ ١٩٨، بغية الوعاة ١/ ٤٤٦ ـ ٤٤٧.

(٣) ينظر: القاموس المحيط ٤/ ٧٧.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة ١٥/ ٦٢٥، ودرة الغواص ٢٤٩، ولسان العرب (أم) ١٢/ ٣٥.

(٥) سورة الزخرف: من الآيتين ٥١ ـ ٥٢.

(٦) الكتاب ٣/ ١٧٣.

(٧) ينظر: المقتضب ٣/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧، والأمالي الشجرية ٢/ ٣٣٦، وضرائر الشعر ٧٥.

(٨) ينظر: البحر المحيط ٥/ ١٥٨.

فإن قوله (أم ما كان) معطوف على محذوف تقدم المعنى، كأنه قال: يا دهن أكان مشيي رقصا أم ما كان كذلك[1].

وأما قول الشاعر:

يَـا لَيْـتَ شِعْـرِيْ وَلاَ مَنْجَـى مِـنَ الْهَـرَمِ ... أَمْ هَـلْ عَلَـى العَيْـشِ بَعْـدَ الشَّيْـبِ مِـنْ نَـدَمِ

فإن (أم) محمولة فيه على المنقطعة.

أما أبو حيان، فقد اختار مذهب الجمهور، حيث قال: «ولا تزاد خلافاً لأبي زيد»[2].

---

(1) ينظر: الخزانة ٤/ ٤٢٢، وتاج العروس ٨/ ١٩٥.

(2) البحر المحيط ١/ ٤٥.

مجيء (إذ) زائدة

ذهب أبو عبيدة[1] وابن قتيبة[2] إلى أن (إذ) تجيء زائدة في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[3]، قال أبو عبيدة[4]: «معناه: وقلنا للملائكة، و(إذ) من الحروف الزوائد»، وكقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ﴾[8]، والآيات في هذا كثيرة. ومن قول العرب قول الشاعر[9]:

---

(١) ينظر: مجاز القرآن ١/٣٦ ـ ٣٧، ٩٣، ١٨٣.

(٢) ينظر: تأويل مشكل القران ٢٥٢، وتفسير غريب القرآن ٤٥.

(٣) سورة البقرة: من الآية ٣٠.

(٤) مجاز القرآن ١/٣٦ ـ ٣٧.

(٥) سورة آل عمران: من الآية ٣٥.

(٦) سورة آل عمران: من الآية ٤٢.

(٧) سورة المائدة: من الآية ١١٦.

(٨) سورة لقمان: من الآية ١٣.

(٩) نسب هذا إلى ابن ميادة وابن هرمة وسالم بن دارة.

والرواية في شعر ابن ميادة ٢٦٠:

إِمَّـا يَـزالُ قَـائِـلٌ أَبِـنْ أَبِـنْ ... دَلْـوَك عَـنْ حَـدِّ الضُّـرُوسِ واللَّبِـنْ

ينظر: تأويل مشكل القرآن ٢٥٢، وجمهرة اللغة ٣/٣٥٩، ولسان العرب (هذل) ١١/٦٩٣.

«المشْآة»: زبيل يخرج به الطين والتراب من البئر. ينظر: القاموس (شأو) ٤/٣٤٦.

«الضِّرْس»: طيّ البئر بالحجارة. القاموس (ضرس) ٢/٢٢٤. =

إِذْ لاَ يَـــزَالُ قَـــائِـــلٌ أَبِـــنْ أَبِـــنْ هُـــوْ ذَلَـــةَ المِشْـــآةِ عَـــنْ ضِـــرْسِ اللَّبِـــنْ

وقد استشهد أبو عبيدة على زيادة (إذ) ببيتين زيدت فيهما (إذا) على حسب رأيه[1] في ذلك، وهما: قول الشاعر[2]:

فَـــإِذَا وَذَلِـــكَ لاَ مَهَـــاهَ لِـــذِكْـــرِهِ وَالـــدَّهْـــرُ يُعْقِـــبُ صَـــالِحَـــاً بِفَسَـــادِ

معناه: وذلك لا مهاه لذكره، وقول الشاعر[3]:

حَتَّـــى إِذَا أَسْلَكُـــوهُـــمْ فـــي قُتَـــائِـــدَةٍ شَـــلاًّ كَمَـــا تَطْـــرُدُ الجَمَّـــالَـــةُ الشُّـــرُدَا

معناه: حتى أسلكوهم.

وما ذهب إليه أبو عبيدة بعيد، قال ابن السيد البطليوسي: «وقول أبي عبيدة بعيد؛ لأن (إذا) اسم، والأسماء تبعد زيادتها»[4].

وذهب ابن الشجري[5] إلى أنها تقع زائدة بعد (بينا) و(بينما) خاصة، قال: «لأنك إذا قلت: بينما أنا جالس إذ جاء زيد، فقدرتها غير زائدة، أعملت فيها الخبر، وهي مضافة إلى جملة (جاء زيد)، وهذا الفعل هو الناصب لـ (بين)، فيعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف».

وذهب الجمهور[6] إلى أنها لا تأتي زائدة، وأنكروا على أبي عبيدة القول

= «أَبِنْ أَبِنْ»: أي: عابه وذمّه. القاموس (أبن) ٤/ ١٩٤.
«الهُوْذَلَة»: المضطربة اللسان. اللسان (هذل) ١١/ ٦٩٣.

(١) ينظر: الأزهية ٢١١ ـ ٢١٢.
(٢) قائله الأسود بن يعفر، ينظر: ديوانه ٣١، ومجاز القرآن ١/ ٣٧، والمفضليات ٢٢٠، وجامع البيان ١/ ١٥٤، والجامع لأحكام القرآن ١/ ٢٦٢، ولسان العرب (مهه) ١٣/ ٥٤٢.
«لاَ مَهَاه»: لا بقاء. لسان العرب (مهه) ١٣/ ٥٤٢.
«ذَلِكَ»: إشارة إلى ما اقتصه من قبل.
(٣) سبق تخريجه.
(٤) الاقتضاب ٣/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥، وينظر: الأمالي الشجرية ٢/ ٢٨٩.
(٥) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٨٣ ـ ٨٤.
(٦) ينظر: المحرر الوجيز ١/ ١٦٢، والتفسير الكبير للرازي ٢/ ١٥٩، والجامع لأحكام القرآن=

بزيادتها فهذا ابن جرير الطبري يتجاهل اسمه فلا يصرح به، قال[1] ـ رحمه الله ـ: «زعم بعض المنسوبين إلى العلم بلغات العرب من أهل البصرة أن تأويل قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ ﴾: وقال ربك، وأن (إذ) من الحروف الزوائد، وأن معناها الحذف. . . قال أبو جعفر: والأمر في ذلك بخلاف ما قال: وذلك لأن (إذ) حرف يأتي بمعنى الجزاء ويدل على مجهول من الوقت، وغير جائز إبطال حرف كان دليلاً على معنى في الكلام».

وقال الزجاج[2]: «وهذا إقدام من أبي عبيدة؛ لأن القرآن لا ينبغي أن يتكلم فيه إلا بغاية تجري إلى الحق، و(إذ) معناها الوقت، وهي اسم، فكيف يكون لغوا ومعناها الوقت».

أما أبو حيان، فيختار مذهب الجمهور القائلين بأن (إذ) لا تكون زائدة، ورمى أبا عبيدة وابن قتيبة بالضعف في النحو، حيث قال: «واختلف المعربون في (إذ)، فذهب أبو عبيدة وابن قتيبة إلى زيادتها، وهذا ليس بشيء، وكان أبو عبيدة وابن قتيبة ضعيفين في علم النحو»[3]، كما اتهم أبا عبيدة بأنه لا يحسن النحو وإن كان إماماً في اللغات وأيام العرب[4]. واتهمه بالضعف في علم النحو في مواضع كثيرة من تفسيره[5].

والذي أراه أن (إذ) لا تأتي زائدة؛ لما علل به الطبري والزجاج.

= ١/ ٢٦٢، مغني اللبيب ١/ ٨٣.

(١) جامع البيان ١/ ١٥٣ ـ ١٥٤.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٣.

(٣) البحر المحيط ١/ ١٣٩، وينظر: ١٣٧ من الجزء نفسه.

(٤) المصدر السابق ١/ ٢٣.

(٥) ينظر: البحر المحيط ١/ ١٤٤، ٢/ ٤٣٧، ٤/ ٤٥٩، ٦/ ١٩٠.

زيادة (أن)

تأتي (أن) زائدة في مواضع[(١)]:

أحدها: أن تقع بعد (لما) الحينية، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطٗا سِيٓءَ بِهِمۡ وَضَاقَ بِهِمۡ ذَرۡعٗا﴾[(٢)]. ومما يدل على زيادتها أنها في موضع آخر حذفت وهو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَتۡ رُسُلُنَآ إِبۡرَٰهِيمَ بِٱلۡبُشۡرَىٰ﴾[(٣)]، وكقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ أَلۡقَىٰهُ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ فَٱرۡتَدَّ بَصِيرٗا﴾[(٤)]. ومثال الكتاب[(٥)]: لما أن جاءوا ذهبت. وكقول الشاعر[(٦)]:

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ١٠٧، ٤/ ٢٢٢، والمقتضب ١/ ٤٩، ٢/ ٣٦٢، والجمل ٣٥٣، وحروف المعاني ٥٩، والمسائل البصريات ١/ ٦٥٣ ـ ٦٥٤، ومعاني الحروف ٧٣، والأزهية ٦٢ ـ ٦٣، وكشف المشكل ١/ ٥٣٧، وشرح المفصل ٨/ ١٣٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٨٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٢، وشرح عمدة الحافظ ٣٣١، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٦٧، وشرح الكافية ٢/ ٣٨٤، ورصف المباني ١٩٧ ـ ١٩٨، وجواهر الأدب ٢٣٨ ـ ٢٣٩، والجنى الداني ٢٤٠، ومغني اللبيب ١/ ٣٣ ـ ٣٤، والبرهان ٤/ ٢٢٧.

(٢) سورة العنكبوت: من الآية ٣٣.

(٣) سورة العنكبوت: من الآية ٣١.

(٤) سورة يوسف: من الآية ٩٦.

(٥) ٣/ ١٥٢.

(٦) ورواية الديوان (ألما أن رأيت الخيل تردي) قائله: ليلى الأخيلية. ينظر: ديوانها ١٠٥. وينظر: الأزهية ٦٣، والمعاني الكبير ١/ ١٢١، أدب الكاتب ١١١، الاقتضاب ٢/ ٧١.
«قُبُل»: أي: مقبلة وقاصدة، القاموس «قبل» ٤/ ٣٤، «وتُبَاري بالخدود»: أي أن أعناق الخيل طوال

وَلَمَّـــا أَنْ رَأَيْـــتَ الخَيْـــلَ قُبْـــلاً   تُبَـــارِي بِـــالخُـــدُودِ شَبَـــا العَـــوَالِـــي

وقول الشاعر(١):

وَلَمَّـــا أَنْ تَـــوَاقَفْنَـــا قَلِيْـــلاً   أَنَخْنَـــا لِلْكَـــلاكِـــلِ فَـــارْتَمَيْنَـــا

الثاني: أن تقع بين (لَو) وفعل القسم مذكوراً، كقول الشاعر(٢):

فَـــأُقْسِـــمُ أَنْ لَـــو التَقَيْنَـــا وَأَنْتُـــمُ   لَكَـــانَ لَكُـــمْ يَـــوْمٌ مِـــنَ الشَّـــرِّ مُظْلِـــمُ

أو محذوفا، كقول الشاعر(٣):

أَمَـــا وَاللهِ أَنْ لَـــوْ كُنْـــتَ حُـــرّاً   وَمَـــا بِـــالحُـــرِّ أَنْـــتَ وَلاَ العَتِيْـــقِ

ومثال الكتاب(٤): أما والله أن لو فعلت لأكرمتك.

ويرى ابن عصفور(٥) أن (أن) هذه حرف يربط جملة القسم بالمقسم عليه.

الثالث: بعد (إذا)، كقول الشاعر(٦):

= فحذوها توازي أطراف الرماح إذا مدّها الفرسان. والمباراة: المعارضة، القاموس (برى) ٤/ ٣٠٣.
العوالي: أعلى الرماح، القاموس (علو) ٤/ ٣٦٥.
شبا كل شيء: حد طرفه، اللسان (شبا) ١٤/ ٤١٩.
ورواية الديوان (تردى) بدل (قبلاً). وتردى: من ردي الفرس إذا رجمت الأرض بحوافرها. القاموس «ردى» ٤/ ٣٣٣.

(١) لم أقف على قائله. ينظر: المقرب ١/ ١١٥، ورصف المباني ١٩٧.
الكلاكل: جمع كلكل وهو الصدر، القاموس (كلل) ٤/ ٤٦.

(٢) قائله: المسيب بن علس. ينظر: الكتاب ٣/ ١٠٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٥، وشرح المفصل ٩/ ٤٩، والتصريح ٢/ ٢٣٣، والخزانة ٤/ ٢٢٤، ومغني اللبيب ١/ ٣٣.

(٣) لم أقف على قائله. ينظر: الإنصاف ١/ ٢٠٠، والمقرب ١/ ١٠٣ ورصف المباني ١٩٧، الجنى الداني ٢٤٠، ومغني اللبيب ١/ ٣٣، والخزانة ٢/ ١٣٣، والتصريح ٢/ ٢٣٣.
العتيق: القديم، القاموس (عتق) ٣/ ٢٦١. وفي بعض الروايات (القمين)، أي الجدير بالشيء والخليق به، القاموس (قمن) ٤/ ٢٦١. وفي بعض الروايات (الصديق).

(٤) ٣/ ١٥٢.

(٥) المقرب ١/ ٣٠٥.

(٦) قائله: أوس بن حجر التميمي. ينظر: ديوانه ٧١. والرواية فيه (من جمة الماء غارف)، وشرح عمدة الحافظ ٣٣١، ومغني اللبيب ١/ ٣٤، وهمع الهوامع ٢/ ١٨، وشرح أبيات مغني اللبيب=

فَــأَمْهَلَــهُ حَتَّــى إذَا أَنْ كَــأَنَّــهُ مُعَــاطِـيْ يَـدٍ فِـيْ لُجَّـةِ المَــاءِ غَــامِـرُ

الرابع: من الشاذ بين الكاف ومجرورها، كقول الشاعر[(١)]:

وَيَــوْمــاً تُــوَافِيْنَــا بِــوَجْــهٍ مُقَسَّــمٍ كَــأَنْ ظَبْيَــةٍ تَعْطُــو إلَــى وَارِقِ السَّلَــمِ

في رواية من جر (ظبية).

وقد نبه النحويون على أن زيادتها في الموضعين الأولين أكثر من زيادتها في الموضعين الأخيرين.

وإذا كانت زائدة، فإنها لا تعمل. وخالف في ذلك الأخفش[(٢)]، فإنه يرى أن (أن) الزائدة تزاد في غير هذه المواضع، وأنها تعمل النصب في المضارع، واستدل على ذلك بالسماع والقياس. أما السماع، فقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[(٣)]، فهي هنا زائدة، ومعناه: ما لنا لا نقاتل، فأعمل (أن) وهي زائدة[(٤)]، وكقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ﴾[(٥)]، ودليل الزيادة في الآيتين قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾[(٦)].

أما القياس[(٧)]، فهو أن الزائد قد عمل في نحو: ما أتاني من أحد، فأعمل (من) وهي زائدة، وفي نحو: ليس زيد بقائم. وكقول الفرزدق[(٨)]:

= ١/ ١٦٤.

(١) سبق تخريجه ص ٥٧٩.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ١٨٠، والتسهيل ٢٢٩، وشرح التسهيل ٤/ ١٢، وإرتشاف الضرب ٢/ ٢٩٠، والجنى الداني ٢٤٠ ـ ٢٤١، ومغني اللبيب ١/ ٣٤.

(٣) سورة البقرة: من الآية ٢٤٦.

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ١٨٠.

(٥) سورة إبراهيم: من الآية ١٢.

(٦) سورة المائدة: من الآية ٨٤.

(٧) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ١٨٠، وشرح التسهيل ٤/ ١٢، والجنى الداني ٢٤٠ ـ ٢٤١، ومغني اللبيب ١/ ٣٤.

(٨) ينظر: شرح ديوانه ٢٨٣، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٨٠، والمسائل المنثورة ١٠٣، والخصائص ٢/ ٣٦، والخزانة ٢/ ٨٧. =

لَـوْ لَـمْ تَكُـنْ غَطَفَـانُ لاَ ذُنُـوبَ لَهَـا   إِلَـيَّ لاَمَـتْ ذَوُو أَحْسَـابِهَـا عُمَـرا

المعنى: لو لم تكن غطفان لها ذنوب، و(لا) زائدة وأعملها[1].

وقد رد مذهبه جماعة[2] من النحويين بأنه لا حجة له في ذلك؛ لأن (أن) في الآيات مصدرية، وهي بصلتها في تأويل مصدر منصوب على إسقاط الجار، والتقدير[3]: وما لنا في أن لا نقاتل، وما لنا في أن لا نتوكل على الله[4].

أما القياس، فمرفوض؛ لأن (أن) الزائدة إنما لم يجز أن تعمل؛ لعدم اختصاصها بالأفعال، بدليل دخولها على الحروف كـ (لو) و(كأن) وعلى الاسم كما سبق، بخلاف حرف الجر الزائد، فإنه كالحرف المعدِّي في الاختصاص بالاسم، فلذلك عمل فيه[5].

أما أبو حيان، فإنه يرى زيادة (أن) بعد (لما) الحينية، وبين فعل القسم ولو، قال ـ رحمه الله[6] ـ: «وتكون أيضاً زائدة وتطرد زيادتها بعد (لما)... وبعد القسم قبل (لو) والجواب». ويرى أن زيادتها في مثل هذا قياس مطرد[7]. ومما يدل على

= أحساب: جمع حسب، وهو ما يعد من مفاخر الآباء، القاموس (حسب) ١/ ٤٥.
عمر: هو عمر بن هبيرة الفزاري.
ورواية الشطر الثاني في الديوان (إلى لام ذوو أحلامها عمرا).

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ١٨٠.
(٢) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ١٢، والجنى الداني ٢٤٠ ـ ٢٤١، ومغني اللبيب ١/ ٣٤، والمساعد ٣/ ٦٣.
(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٩٦، والدر المصون ٢/ ٥١٧.
(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٤٠١، والكشاف ٢/ ٣٧٠، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٥٥، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٦٥.
(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٤/ ١٢، والجنى الداني ٢٤١، ومغني اللبيب ١/ ٣٤.
(٦) البحر المحيط ١/ ١١٨. وانظر المصدر نفسه ٥/ ٣٤٥، والنكت الحسان ٢٩٢، والتذييل والتكميل ٥/ ١٣٢أ.
(٧) البحر المحيط ٧/ ١١٠، ١٥٠.

أنه لا يرى زيادة (أن) في غير هذه المواضع قوله[1] ـ رحمه الله ـ عند قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا۟ مِن دُونِى وَكِيلًا﴾[2]: «ويجوز أن تكون[3] تفسيرية و(لا) نهيٌ، و(أن) تكون مصدرية تعليلاً، أي: لأن لا يتخذوا، و(لا) نفي. ولا يجوز أن تكون (أن) زائدة، ويكون لا تتخذوا معمولاً لقول محذوف، خلافاً لمجوز ذلك؛ إذ ليس من مواضع زيادة (أن)».

أما ما يراه ابن عصفور من أن (أن) رابطة جملة القسم بالمقسم عليه، فهو عند أبي حيان مردود، حيث خالف مذهب سيبويه وغيره من النحويين القائلين بزيادتها في هذا الموضع. قال ـ رحمه الله ـ معدداً مواضع زيادتها[4]: «وبعد القسم قبل (لو) والجواب، خلاف لمن زعم أنها إذ ذاك رابطة لجملة القسم بالمقسم عليه إذا كان (لو) والجواب»[5].

ويرى أبو حيان[6] أن ابن عصفور قد اغترّ بظاهر قول سيبويه[7]: «وأما (أن)، فيكون بمنزلة لام القسم في قوله: أما والله لو فعلت»، فإن سيبويه لما ذكر أنها تكون بمنزلة لام القسم، استنبط ابن عصفور من ذلك أنها تكون رابطة لجملة القسم بالمقسم به، ولم يتصفح ما ذكر سيبويه بعد ذلك، فإنه قال[8]: «وتكون توكيداً أيضاً في قولك: لما أن فَعَل، كما كانت توكيداً في القسم، وكما كانت (إن) مع (ما)، يعني أنها تكون زائدة للتأكيد، كما كانت في القسم في قولك: أما والله أن لو فعلت، وكما كانت (إن) مع (ما) في نحو: ما إن زيد قائم، يعني زائدة. وإنما يعني سيبويه

---

(١) البحر المحيط ٦/ ٧.
(٢) سورة الإسراء: الآية ٢.
(٣) أي (أن).
(٤) البحر المحيط ١/ ١١٨.
(٥) ينظر: البحر المحيط ٥/ ٣٩٢.
(٦) التذييل والتكميل ٥/ ١٣٢ ب ـ ١٣٣أ.
(٧) الكتاب ٤/ ٢٢٢.
(٨) المصدر السابق.

بلام القسم اللام الموطئة، وذلك نحو: والله لأخرجن، واللام الأولى زائدة موطئة للجملة أن تقع جواباً للقسم لا جواباً للشرط، فليست الرابطة الجواب بالقسم.

وقد عد ابن هشام[1] رأي ابن عصفور بعيداً؛ لأن الأكثر ترك هذه اللام، والحروف الرابطة ليست كذلك.

أما ما ذهب إليه الأخفش من أن (أن) قد تأتي زائدة في غير هذه المواضع وتعمل النصب، فقد رده أبو حيان عند قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[2] بقوله[3]: «ومذهب أبي الحسن ليس بشيء؛ لأن الزيادة والحذف على خلاف الأصل، ولا نذهب إليهما إلا لضرورة، ولا ضرورة تدعو هنا إلى ذلك مع صحة المعنى في عدم الزيادة والحذف».

أما ما استدل به الأخفش، فـ(أن) فيه عند أبي حيان مصدرية، فعند قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ﴾[4]، قال رحمه الله[5]: «وأي عذر لنا في أن لا نتوكل على الله». وقال عند قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُوا۟ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[6]:[7] «وأن لا تنفقوا تقديره في أن لا تنفقوا، فموضعه جرّ أو نصب على الخلاف، و(أن) ليست زائدة، بل مصدرية»[8].

وتبعه في هذا الاختيار تلميذه السمين الحلبي[9].

ولأبي حيان في هذه المسألة موقف مع الزمخشري وأبي علي الشلوبين، فإن

---

(١) مغني اللبيب ١/ ٣٣.
(٢) سورة البقرة: من الآية ٢٤٦.
(٣) البحر المحيط ٢/ ٢٥٦.
(٤) سورة إبراهيم: من الآية ١٢.
(٥) البحر المحيط ٥/ ٤١١.
(٦) سورة الحديد: من الآية ١٠.
(٧) البحر المحيط ٨/ ٢١٨. وانظر المصدر نفسه ٤/ ٣٩٠.
(٨) أنظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٨٧أ، وإرتشاف الضرب ٢/ ٣٩٠.
(٩) ينظر: الدر المصون ٢/ ٥١٨.

أبا حيان نقل في كتابه التذييل والتكميل[1] عن الزمخشري أنه زعم أنه ينجر مع التأكيد الذي تفيده (أن) الزائدة معنى آخر، حيث قال ـ أي الزمخشري ـ عند قوله تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطٗا سِيٓءَ بِهِمۡ﴾[2] دخلت (أن) في هذه القصة، ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَتۡ رُسُلُنَآ إِبۡرَٰهِيمَ بِٱلۡبُشۡرَىٰ﴾[3] تنبيهاً وتأكيداً في أن الإساءة كانت تعقب المجيء، فهي مؤكدة للاتصال واللزوم، و(لا) كذلك في قصة إبراهيم عليه السلام؛ إذ ليس الجواب فيه كالأول».

كما نقل أيضاً[4] عن كتاب الإعراب لابن عذرة فيما نقله عن أبي علي الشلوبين أن (أن) إنما كانت دالة ومنبهة على السبب، وأنه وقع تعقبه الإساءة؛ لأنها تكون للسبب في قولك: حيث أن يعطى أي للإعطاء، فلما كانت هنا مفعولاً من أجله، دخلت هنا بينها على أن الإساءة كانت لأجل المجيء. وكذلك في قولهم: أما والله أن لو فعلت لفعلت، أكدت (أن) ما بعد (لو)، وهو السبب في الجواب. ولكنه لم يرتض هذا منهما، حيث إنه لا يعرفه كبراء النحويين[5].

وقد تعقب ابن هشام[6] أبا حيان في هذه المسألة، حيث ذكر أن ما قاله الزمخشري في تفسير سورة العنكبوت هو[7] أن «(أن) صلة أكدت وجود الفعلين مرتباً أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما، كأنهما وجدا في جزء واحد من الزمان، كأنه قيل: لما أحس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث». وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين كما نقل عنه أبو حيان.

---

(١) ٥/ ١٣٢أ.

(٢) سورة العنكبوت: من الآية ٣٣.

(٣) سورة العنكبوت: من الآية ٣١.
وقد وهم أبو حيان في هذه الآية، حيث زاد فيها (قالوا سلاما)، كما سيأتي بيانه.

(٤) التذييل والتكميل ٥/ ١٣٢أ.

(٥) المصدر السابق.

(٦) مغني اللبيب ١/ ٣٤ ـ ٣٥.

(٧) الكشاف ٣/ ٢٠٥ قريباً من هذا اللفظ.

ثم إن كلام الزمخشري السابق ليس مخالفاً لكلام النحويين؛ لإطباقهم على أن الزائد يؤكد معنى ما جيء به لتوكيده، و(لما) تفيد وقوع الفعل الثاني عقب الأول وترتبه عليه، فالحرف الزائد يؤكد ذلك.

ثم إن قصة الخليل التي فيها (قالوا سلاماً) ليست في السورة التي فيها (سيء بهم) ـ أي سورة العنكبوت ـ وليس فيها (لما).

وأما ما نقله عن الشلوبين، فمعترض من وجهين:

أحدهما: أن المفيد للتعليل في مثاله إنما هو لام العلة المقدرة، لا (أن).

الثاني: أن (أن) في المثال مصدرية، والبحث في الزائدة.

وبعد تتبع نصوص زيادة (أن) بعد (لما) في الكشاف والبحر المحيط وغيرهما، تبين لي أن ما نقله ابن هشام عن الزمخشري في الكشاف عند تفسير سورة العنكبوت هو الصواب، وليس ما ذكره أبو حيان، لكن لعل أبا حيان وجد له هذا الكلام في كتاب آخر.

أما ما ذكر ابن هشام من الخطأ الذي وقع فيه أبو حيان من أن سورة العنكبوت ليس فيها. (قالوا سلاماً)، فصحيح؛ إذ هي في سورة هود قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ﴾[1]. وأما التي في سورة العنكبوت، فقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوٓا۟ إِنَّا مُهْلِكُوٓا۟ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ۖ﴾[2].

لكن قد يترجح لي أن أبا حيان قد عدل عن هذا الكلام وتراجع عنه؛ إذا علمنا أن تأليفه للبحر المحيط متأخر عن التذييل والتكميل، بدليل إحالته على التذييل والتكميل في مواضع من البحر المحيط. أما ما ذكره في أول تفسيره[3]، فإنه يريد به ما ذكره الزمخشري عند آية العنكبوت، كما هو موجود في الكشاف في طبعته

---

(١) من الآية ٦٩.
(٢) من الآية ٣١.
(٣) ١/١١٨.

الموجودة بين أيدينا والتي نقل عنها أبو حيان كلام الزمخشري في البحر المحيط عند آية العنكبوت[1]، حيث إن الزمخشري أفاد فيما ذكره أن (أن) أكدت وجود فعلين مرتباً أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما، كأنهما وجدا في جزء واحد من الزمان، وهذا ما يعنيه أبو حيان في قوله «ولا تفيد إذ ذاك غير التوكيد، خلافاً لمن زاد على ذلك أنها تفيد اتصال الفعل الواقع جواباً بالفعل الذي زيدت قبله».

---

(١) ٧/ ١٥٠.

مجيء «أن» تفسيرية

أثبت البصريون[١] لـ«أنْ» مجيئها تفسيرية، فلا يكون لها مع ما تدخل عليه موضع من الإعراب، وقد عقد سيبويه لهذا المعنى بابا في الكتاب بعنوان[٢] «هذا باب ما تكون فيه (أن) بمنزلة (أي)»، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ وَٱصْبِرُوا۟﴾[٣]، قال[٤]: «زعم الخليل أنه بمنزلة (أي)».

وقد أثبت لها هذا المعنى مَنْ بعده[٥]، مع التوسع في ذكر شواهدها.

وقد اشترطوا[٦] لها شروطا هي:

---

(١) ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣/ ٧٩٥، والجنى الداني ٢٣٩، ومغني اللبيب ١/ ٣١، وجواهر الأدب ٢٣٦.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ١٦٢ ـ ١٦٣، وينظر: أيضاً ٣/ ١٥٢، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣/ ٧٩٥ ـ ٧٩٩.

(٣) سورة ص: من الآية ٦.

(٤) الكتاب ٣/ ١٦٢.

(٥) ينظر: المقتضب ١/ ٤٩، و٢/ ٣٦١ ـ ٣٦٢، والجمل ٣٥٣، وحروف المعاني ٥٨ ـ ٥٩، ومعاني الحروف ٧٣، والصاحبي في فقه اللغة ١٧٨، والأزهية ٦٣ ـ ٦٤، والمفصل ٣١٤، والكشاف ٢/ ٢٠٧، و٤١٧، و٥٠٤، و٥٣٦، ونتائج الفكر ١٢٨ ـ ١٢٩، وشرح المفصل ٨/ ١٤١ ـ ١٤٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٨٣، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٢، وشرح عمدة الحافظ ٣٣١، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٦٧، وشرح الكافية ٢/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦، ورصف المباني ١٩٦ ـ ١٩٧، والبرهان ٤/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

(٦) ينظر: شرح المفصل ٨/ ١٤٢، والجنى الداني ٢٣٩، ومغني اللبيب ١/ ٣١ ـ ٣٣، وجواهر الأدب

١ ـ أن تسبق بجملة فيها معنى القول دون حروفه.

٢ ـ أن لا يتصل بـ«أن» شيء من صلة الفعل الذي تفسره؛ لأنه إذ اتصل شيء من ذلك صارت من جملته، ولم تكن تفسيراً له، نحو «أوعزت إليه بأن قم» لأن الباء متعلقة بالفعل، وإذا كانت متعلقة به صارت من جملته، والتفسير إنما يكون بجملة غير الأولى.

٣ ـ أن يكون ما قبلها كلاماً تاماً، وما بعدها جملة مفسرة جملة قبلها. ومن مجيئها تفسيرية قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَن يَا إِبْرَاهِيمُ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ﴾[4].

والمنقول عن الكوفيين[5] أن «أن» في مثل ما استدل به البصريون ومن تبعهم مصدرية، أو زائدة، وليست مفسرة.

وقد أخذ برأي الكوفيين ابن هشام، وعلله[6]. «بأنه إذا قيل (كتبت إليه أن قم) لم يكن (قم) نفس (كتبت)، كما كان الذهب نفس العسجد في قولك (هذا عسجد أي ذهب)، ولهذا لو جئت بـ (أي) مكان (أن) في المثال لم تجده مقبولاً في الطبع».

ويرى بعض الباحثين المحدثين[7] أنه ليس في القرآن الكريم آية تتعين فيها أن

= ٢٣٦ ـ ٢٣٧، والبرهان ٤/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

(١) سورة المؤمنون: من الآية ٢٧.

(٢) سورة البقرة: من الآية ١٢٥.

(٣) سورة الصافات: من الآية ١٠٤.

(٤) سورة طه: من الآية ٣٨.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٨٠، و٣/ ٣٩٩، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣/ ٧٩٥، والبحر المحيط ١/ ١١٨، و٣٣٩، والتذييل والتكميل ٥/ ١٣٣أ، والجنى الداني ٢٣٩، ومغني اللبيب ١/ ٣١، والتصريح ٢/ ٢٣٣.

(٦) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٣١.

(٧) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ١/ ٣٨٣.

تكون «أن» تفسيرية لا تحتمل غير ذلك، كذلك ليس في أمثلة النحويين وشواهدهم ما يتعين أن تكون «أن» فيه تفسيرية لا غير.

أما أبو حيان فيختار مجيئها تفسيرية[1]، خلافاً للكوفيين، ولا يصح أن تكون «أن» مصدرية في مثل هذه المواضع إلا بتأويلات بعيدة[2]؛ لذا فهو يصرح بأنها تفسيرية في مواضع من البحر المحيط.

فمثلاً عند قوله تعالى: ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ ﴾[3] قال[4]: «وقرأ أبي وعبد الله[5] والضحاك[6] «أن يا بني» فيتعين أن تكون هنا تفسيرية، بمعنى «أي»، ولا يجوز أن تكون مصدرية؛ لأنه لا يمكن انسباك مصدر منها ومما بعدها. ومن لم يثبت معنى التفسير لـ «أن» جعلها هنا زائدة، وهم الكوفيون».

وعند قوله تعالى: ﴿ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾[7] قال[8]: «و(أن) مفسرة، أي قد صدقت».

وفي مواضع أخرى ذكر أنها تحتمل التفسيرية والمصدرية، فمثلا عند قوله

---

(١) ينظر: البحر المحيط ١/ ١١٨، و٥/ ٢٠٠ ـ ٢٠١، و٦/ ٢٤١، و١٨٣، والتذييل والتكميل ٥/ ١٣٣أ، والنكت الحسان ٢٩١.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٣٣أ.

(٣) سورة البقرة: من الآية ١٣٢.

(٤) البحر المحيط ١/ ٣٩٩.

(٥) هو عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٦) هو أبو القاسم الضحاك بن مزاحم البلخي الخراساني، أحد المفسرين، من تلاميذ ابن عباس رضي الله عنهما، ينسب له كتاب في التفسير، توفي سنة ١٠٥هـ.
ينظر: ميزان الاعتدال ٢/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦، وسير أعلام النبلاء ٤/ ٥٩٨.

(٧) سورة الصافات: من الآية ١٠٤.

(٨) البحر المحيط ٧/ ٣٧٠.

تعالى: ﴿وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ﴾[1] قال[2]: «يحتمل أن تكون تفسيرية، أي طهرا، ففسر بها العهد، ويحتمل أن تكون مصدرية، أي بأن طهرا».

وفي مواضع يذكر أنها تحتمل أن تكون تفسيرية أو مخففة من الثقيلة، فمثلاً عند قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ﴾[3] قال[4]: «و(أن) يحتمل أن تكون حرف تفسير، وأن تكون مخففة من الثقيلة»[5].

وفي مواضع أخرى يرجح كونها تفسيرية على المعاني الأخرى لعلة، فمثلاً عند قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ. أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ﴾[6] أجاز في (أن) أن تكون تفسيرية أو مصدرية أو مخففة من الثقيلة، لكنه يرجح كونها تفسيرية؛ لأنه لا يحتاج إلى إضمار، حيث قال[7]: «ويحتمل أن يكون «أن» حرف تفسير؛ لأن في تفصيل الآيات معنى القول، وهذا أظهر؛ لأنه لا يحتاج إلى إضمار».

وفي موضعين من البحر المحيط يرفض كونها للتفسير فيهما لعلة، فعند قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾[8] لم يجوز كونها للتفسير هنا، كما يراه الزمخشري[9]، ليس لما ذكره النحويون من أن الجملة السابقة فيها أحرف القول

---

(١) سورة البقرة من الآية ١٢٥.
(٢) البحر المحيط ١/ ٣٨١.
(٣) سورة القصص: من الآية ٣٠.
(٤) البحر المحيط ٧/ ١١٦.
(٥) وأنظر: البحر المحيط ٤/ ٢٥، و٣٠٠، و٣٠١، و٣٠٣، و٤١٧، و٥/ ١٢٢، و٤٧٣، و٦/ ٧، و٢٥، و٣٣٥، و٣٦٣ ـ ٣٦٤، و٧/ ٥٥، و٧٢، و٤٨٩، و٤٩٦، و٨/ ٣٥، و٣١٢.
(٦) سورة هود: من الآيتين: ١ ـ ٢.
(٧) البحر المحيط ٥/ ٢٠٠ ـ ٢٠١.
(٨) سورة المائدة: من الآية ١١٧.
(٩) ينظر: الكشاف ١/ ٦٥٦.

ـ على خلاف في تفصيل هذه المسألة وتوجيهها ـ بل لعلة أخرى، وهي[1] أنها أي «أن» جاءت بعد «إلا»، وكل ما كان بعد «إلا» المستثني بها لا بد أن يكون له موضع من الإعراب، و«أن» التفسيرية لا موضع لها من الإعراب.

فهو يمنع ذلك لمخالفته القاعدة النحوية التي ثبتت بالاستقراء، وهي أن ما بعد «إلا» لا بد أن يكون له موضع من الإعراب، و«أن» التفسيرية لا عمل لها، فليس لها محل من الإعراب.

أما الموضع الآخر فعند قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا﴾[2] لم يرتض أن تكون «أن» هنا مفسرة، كما يراه الرازي[3]، وإنما هي مصدرية؛ لأن الوحي هنا إلهام، وليس في الإلهام معنى القول، ومن شروط كونها تفسيرية أن تسبق بجملة فيها معنى القول دون حروفه. قال[4] ـ رحمه الله ـ:

«و(أن) تفسيرية؛ لأنه تقدم معنى القول، وهو (أوحى)، أو مصدرية أي باتخاذ، قال أبو عبد الله الرازي: «أن» هي المفسرة لما في الوحي من معنى القول، هذا قول جمهور المفسرين، وفيه نظر؛ لأن الوحي هنا بإجماع منهم هو الإلهام، وليس في الإلهام معنى القول».

والذي أراه أن «أن» تكون تفسيرية بالشروط السابقة، وما نقل عن الكوفيين من أنهم يرون أنها في مثل هذه المواضع مصدرية أو زائدة يلزم منه تأويلات بعيدة، كما ذكر ذلك أبو حيان.

أما تعليل ابن هشام صحة ما نقل عن الكوفيين فقد رده الدماميني بقوله[5] «فهم

---

(١) البحر المحيط ٤/ ٦١.

(٢) سورة النحل: من الآية ٦٨.

(٣) ينظر: التفسير الكبير ٢٠/ ٧٠.

(٤) البحر المحيط ٥/ ٥١١.

(٥) تحفة الأريب في الكلام على مغني اللبيب ١٤ ب.

المصنف[1] ـ رحمه الله ـ أن الجماعة أرادوا أن «قم» في المثال المذكور تفسير لـ «كتبت» نفسه فأبطله بتغايرهما، وليس الأمر كما فهم، إنما التفسير لمتعلق «كتبت»، وهو الشيء المكتوب، و«قم» هو نفسه ذلك الشيء... أما قوله: ولهذا لو جئت بـ «أي» مكان «أن» في المثال لوجدت الطبع غير قابل له، فهذا ممنوع، ولو سلم فلا مدخل للطبع في الأحكام النحوية، لا ردا ولا قبولا.........».

(١) يعني ابن هشام.

إعمال «لا» عمل «ليس»

اختلف النحويون في إعمال «لا» عمل «ليس»:

فذهب سيبويه إلى جواز إعمالها عمل «ليس»، لكنه عنده قليل، بشرط أن تعمل في النكرة، حيث قال[1]: «وقد جعلت[2] - وليس ذلك بالأكثر - بمنزلة «ليس»، وإن جعلتها بمنزلة «ليس» كانت حالها كحال «لا» في أنها في موضع ابتداء، وأنها لا تعمل في المعرفة. فمن ذلك قول سعد بن مالك[3]:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيْرَانِهَا فَأَنَا ابنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ»[4]

وممن ذهب هذا المذهب الفراء[5]، والمبرد[6]، والنحاس[7] وابن

---

(١) الكتاب ٢/٢٩٦.

(٢) يعني «لا».

(٣) هو سعد بن مالك بن ضبيعة بن بكر بن وائل، أحد سادات بكر بن وائل وفرسانها في الجاهلية، وله شعر جيد، قتل في حرب البسوس.
ينظر: المؤتلف والمختلف ١٣٥، والخزانة ١/٢٢٦ - ٢٢٧، وشعراء النصرانية ٢٦٤ - ٢٦٧.
وينظر البيت في: الكتاب ١/٥٨، و٢/٢٩٦، والأصول في النحو ١/٩٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/٨ - ٩، ومعاني الحروف ٨٣، والأمالي الشجرية ١/٢٨٢، وشرح التسهيل ١/٣٧٦، والبحر المحيط ٢/٨٨، والتصريح ١/١٩٩، والخزانة ١/٢٢٣، و٢/٩٠.

(٤) وانظر الكتاب ١/٥٨.

(٥) ينظر: معاني القرآن ٢/٣٧٧.

(٦) ينظر: المقتضب ٤/٣٨٢.

(٧) ينظر: شرح أبيات سيبويه، ٢/ ٦٧.

السراج[1]، والزجاجي[2]، وأبو علي الفارسي[3]، والرماني[4]، والصيمري[5]، والجرجاني[6]، والأعلم الشنتمري[7]، والزمخشري[8]، وابن يعيش[9]، وابن عصفور[10]، وابن مالك[11]، وابنه بدر الدين[12]، وابن جمعة الموصلي[13]، والمالقي[14]، وغيرهم[15].

واستدل هؤلاء بشاهد سيبويه السابق، والتقدير «لا براحُ لي». والقصيدة بضم الحاء، وليست الحاء ساكنة، فلا يحتمل أن تكون «لا» هذه نافية للجنس[16].

كما استدلوا أيضاً بقول الشاعر[17]:

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى الله وَاقِيَا

---

(١) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٩٦.

(٢) ينظر: الجمل ٢٣٧ ـ ٢٣٨.

(٣) ينظر: المسائل المنثورة ٨٥ ـ ٨٧، والخزانة ٢/ ٩٠.

(٤) ينظر: معاني الحروف ٨٣.

(٥) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٣٩١.

(٦) ينظر: المقتصد ٢/ ٨٠٧.

(٧) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٦٠٥.

(٨) ينظر: المفصل ٣٠.

(٩) ينظر: شرح المفصل ١/ ١٠٩.

(١٠) ينظر: المقرب ١/ ١٠٤.

(١١) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٠ ـ ٤٤١، والتسهيل ٥٧، وشرح عمدة الحافظ ٢١٥.

(١٢) ينظر: شرح الألفية ١٥٠.

(١٣) ينظر: شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٩٤.

(١٤) ينظر: رصف المباني ٣٣٣.

(١٥) ينظر: الجنى الداني ٣٠١ ـ ٣٠٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/ ٣١٨، وأوضح المسالك ١/ ٢٨٤، وشرح جمل الزجاجي لابن هشام ٣١٦ ـ ٣١٧، وشرح الألفية لابن عقيل ١/ ٣١٢، والمساعد ١/ ٢٨٢، وشرح الألفية للأشموني ١/ ٢٦٣.

(١٦) ينظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١/ ٢٤٩.

(١٧) لم أقف على قائله، انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٧٦، والجنى الداني ٣٠١، ومغني اللبيب ١/ ٢٤٠، وشرح الألفية لابن عقيل ١/ ٢٦٩، والتصريح ١/ ١٩٩، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ٣٧٧.
و«الوَزَر»: العقل والملجأ، القاموس «وزر» ٢/ ١٥٤.

وقول الآخر[1]:

نَصَرْتُكَ إِذْ لاَ صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ ... فَبُوِّئْتَ حِصْنَاً بِالْكُمَاةِ حَصِيْنَا

وقول الآخر[2]:

وَكُنْ لِيْ شَفِيْعَاً يَوْمَ لاَ ذُوْ شَفَاعَةٍ ... بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بنِ قَارِبِ

وحكى بعضهم أن هذه لغة أهل الحجاز[3]، كما عزي هذا القول أيضاً إلى البصريين[4].

وذهب طائفة من النحويين إلى جواز إعمال «لا» عمل «ليس» في المعارف، ومنهم ابن الشجري[5]، وابن مالك في قوله الآخر[6].

واستدلوا بقول الشاعر[7]:

وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ لاَ أَنَا بَاغِيَاً ... سِوَاهَا وَلاَ فِيْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

وقول الآخر[8]:

---

(١) لم أقف على قائله، ينظر: شرح التسهيل ١/٣٧٦، والجنى الداني ٣٠١، والعيني ٢/١٤٠، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/٣٧٨.
«الكُمَاة»: الشجعان الذين لبسوا السلاح، القاموس «كمي» ٤/٣٨٣.

(٢) قائله: سواد بن قارب رضي الله عنه، ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٤٤٠، وشرح التسهيل ١/٣٧٦ والعيني ٢/١٤٠، وشرح أبيات مغني اللبيب ٦/٢٧١.
«فَتِيْلاً»: شيئاً، وقيل: الحبل الدقيق من ليف، القاموس «فتل» ٤/٢٨.

(٣) ينظر: إرتشاف الضرب ٢/١١٠، وشرح الألفية للأشموني ١/٢٦٣.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٤٤٠.

(٥) ينظر: الأمالي الشجرية ١/٢٨٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ١/٣٧٧.

(٧) قائله: النابغة الجعدي، ينظر: ديوانه ١٧١، والأمالي الشجرية ١/٢٨٢، وشرح التسهيل ١/٣٧٧، وشرح الكافية الشافية ١/٤٤١، والبحر المحيط ٢/٨٨ وجواهر الأدب ٣٠٣، والتصريح ١/١٩٩، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/٣٧٨، والخزانة ٢/١٣.

(٨) قائله مجهول، ينظر: البحر المحيط ٢/٨٨، وإرتشاف الضرب ١/١١٠، وجواهر الأدب ٣٠٤، والدر المصون ٢/٣٢٤.

أَنْكَــرْتُهَــا بَعْــدَ أَعْــوَامٍ مَضَيْــنَ لَهَــا لاَ الــدَّارُ دَاراً وَلاَ الجِيْــرَانُ جِيْــرَانَــا

وعزي هذا القول إلى الكوفيين[1].

وقد ذهب ابن عطية[2] إلى جواز إعمالها مطلقاً، دون أن يشترط لذلك شرطاً مَّا كما فعل السابقون.

وذهبت طائفة أخرى من النحويين إلى منع إعمال «لا» عمل «ليس»، ومنهم الأخفش[3]، والرضي[4]، والجامي[5]، والدماميني[6].

وعللوا منع إعمالها بأنها حرف غير مختص بالأسماء فالأصل أن لا يكون لها عمل، كما أن مشابهتها لـ«ليس» ناقصة، لأن «ليس» لنفي الحال، وليس كذلك «لا»، فإنها للنفي مطلقاً، خلافاً لـ «ما» النافية فإنها مثل «ليس» لنفي الحال، فمشابهتها لـ «ليس» كاملة، ومن ثم عملت عملها في بعض لغات العرب[7].

ويؤكد ذلك أنه لا يوجد في شيء من كلام العرب خبر «لا» منصوباً كخبر «ما» و«ليس»[8].

ومن هنا إذا وقع بعدها اسم مرفوع فبالابتداء والخبر محذوف، وإذا وقع بعدها منصوب فبإضمار فعل[9].

وأجابوا عن بيت الكتاب بأن «لا» فيه هي «لا» النافية للجنس، إلا أنه يجوز لها

---

(١) ينظر: جواهر الأدب ٣٠٤.
(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٢/ ١٢١ ـ ١٢٢.
(٣) ينظر: شرح المفصل ١/ ١٠٩، والجنى الداني ٣٠١.
(٤) ينظر: شرح الكافية ١/ ١١٢.
(٥) ينظر: الفوائد الضيائية ٣٠٤.
(٦) ينظر: تعليق الفرائد ٣/ ٢٥٥.
(٧) ينظر: الفوائد الضيائية ١/ ٣٠٦.
(٨) ينظر: شرح الكافية ١/ ١١٢.
(٩) ينظر: شرح المفصل ١/ ١٠٩.

أن تهمل مكررة، نحو «لا حول ولا قوة»، ويجب ذلك مع الفصل بينها وبين اسمها، ومع المعرفة، ويشذ في غير ذلك، نحو «لا براح»، وذلك لضعفها في العمل[1].

وقد انفرد الزجاج - فيما حكي عنه - برأي في هذه المسألة، وهو أن «لا» تكون عاملة في الاسم فقط، ولا تعمل في الخبر. والسبب أنه لما رأى ذكر خبرها قليلاً، ولم يظفر به، ادعى ما سبق[2].

أما أبو حيان فقد اختار جواز إعمالها، لكنه قليل جداً، حيث قال[3]: «إعمال «لا» إعمال «ليس» قليل جداً، لم يجىء منه في لسان العرب إلا ما لا بال له. . . . . وهذا كله يحتمل التأويل، وعلى أن يحمل على ظاهره، لا ينتهي من الكثرة[4] بحيث تبنى عليه القواعد، فلا ينبغي أن يحمل عليه كتاب الله الذي هو أفصح الكلام وأجله، ويعدل عن الوجه الكثير الفصيح»[5].

وتبعه في هذا تلميذه السمين الحلبي[6].

ولكن أبا حيان في كتابه تقريب المقرب[7] أجاز إعمالها بشرط أن يكون ما تدخل عليه نكرة، وهو بذلك يوافق مذهب سيبويه ومن معه.

والذي أراه ما ذهب إليه سيبويه ومن معه، أي أنها تعمل في النكرات ليس غير، وذلك لكثرة السماع في ذلك كما سبق، ولأن عمل «لا» عمل ضعيف، وذلك لأنها ليست أصلاً في العمل، بل عملت لمشابهة «ليس»، والنكرة ضعيفة، فناسب

---

(١) ينظر: شرح الكافية ١/ ١١٢.
(٢) ينظر: إرتشاف الضرب ١/ ١١٠، والجنى الداني ٣٠١، ومغني اللبيب ١/ ٢٤٠.
(٣) البحر المحيط ٢/ ٨٨.
(٤) وهو هكذا في المخطوط ٢/ ١٠٧أ.
(٥) وانظر: البحر المحيط ١/ ٣٦ - ٣٧، و١٦٩، وإرتشاف الضرب ١/ ١١٠، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٥ ب.
(٦) ينظر: الدر المصون ٢/ ٣٢٣.
(٧) ص ٥٥.

عمل الضعيف في الضعيف[1].

ويجاب عما استشهد به من يرى إعمالها في المعارف، وهو قول الشاعر[2]:

وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ لاَ أَنَا بَاغِيَاً ... سِوَاهَا وَلاَ عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

بأن يجعل «أنا» مرفوع فعل مضمر ناصب «باغيا» على الحال، وتقديره «لا أُرَى باغيا»، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل، ويجوز أن يجعل «أنا» مبتدأ، والفعل مقدر بعده خبرا ناصبا «باغيا» على الحال، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه[3].

ويرد على من منع إعمالها بأنه قد ثبت ذلك في لسان العرب، فلا معدل عنه.

ويرد على الزجاج بأنه قد ورد مجيء الخبر ملفوظاً به منصوباً، كقول الشاعر[4]:

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا ... وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى الله وَاقِيَا

---

(1) ينظر: الأمالي الشجرية ١/ ٢٨٢.

(2) سبق تخريجه.

(3) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤١، وشرح الألفية للأشموني ١/ ٢٦٣، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١/ ٢٥٠.

(4) سبق تخريجه.

عمل ما بعد (لا) النافية فيما قبلها من الظروف

جاءت في القرآن الكريم آيات كثيرة تقدم فيها الظرف على الفعل المنفي بـ (لا) النافية، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنكُمْ فِدْيَةٌ﴾[5] وغير ذلك[6].

فهل يعني ذلك جواز تقدم معمول الفعل المنفي بـ (لا) عليها؟، اختلف النحويون والمعربون في هذه المسألة، فذهب قوم[7]، منهم الفراء[8] والمبرد[9] إلى جواز ذلك مطلقاً، وعليه أكثر المفسرين والمعربين كالزمخشري[10] وأبي البركات

---

(١) سورة الأنعام: من الآية ١٥٨.
(٢) سورة الأعراف: من الآية ١٦٣.
(٣) سورة هود: من الآية ١٠٥.
(٤) سورة يس: من الآية ٥٤.
(٥) سورة الحديد: من الآية ١٥.
(٦) ينظر على سبيل المثال: سورة القصص: من الآية ٤١، وسورة السجدة: من الآية ٢٩، وسورة سبأ: من الآية ٤٢، وسورة الجاثية: من الآية ٣٥، وسورة الرحمن: من الآية ٣٩.
(٧) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٤١١، والدر المصون ٥/ ٢٣٢.
(٨) ينظر: معاني القرآن ١/ ٣٩٩.
(٩) ينظر: المقتضب ٢/ ٣٢.
(١٠) ينظر: الكشاف ٢/ ٢٩٣.

الأنباري[1] والعكبري[2] وابن عطية[3] والسمين الحلبي[4]، وعزاه بعضهم[5] إلى الجمهور، فجعلوا الظروف في الآيات السابقة معمولة للفعل المنفي بـ (لا) بعدها، فلا تكون (لا) حاجزاً أو مانعاً من أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، فهي كحروف النصب والجزم ليس لها صدر الكلام[6].

وذهب قوم[7] إلى أنه لا يجوز أن يتقدم مطلقاً.

وذهب آخرون[8] إلى التفصيل، فإن كان جواب قسم منع، وإن كان غير ذلك، جاز. ولم أقف على أدلة أو علل لهذين المذهبين فيما رجعت إليه من كتب النحو والتفسير.

أما أبو حيان فيختار التفصيل السابق في هذه المسألة، فعند قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ﴾[9] ذكر المذاهب الثلاثة ثم اختار التفصيل في ذلك، قال ـ رحمه الله ـ: «والعامل في (يوم) قوله (لا تأتيهم)، وفيه دليل على أن ما بعد (لا) للنفي يعمل فيما قبلها، وفيه ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقاً، والمنع مطلقاً، والتفصيل بين أن يكون (لا) جواب قسم فيمتنع، أو غير ذلك فيجوز، وهو الصحيح»[10].

لذا فقد استدل بالآيات السابقة على تقدم معمول الفعل المنفي بـ (لا) عليها،

---

(١) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٨.
(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٥١، ٦٠٠، ٢/ ٧١٣.
(٣) ينظر: المحرر الوجيز ٧/ ١٨٧.
(٤) ينظر: الدر المصون ٥/ ٤٩٣.
(٥) ينظر: الدر المصون ٥/ ٢٣٢.
(٦) ينظر: المقتضب ٢/ ٣٥ ـ حاشية رقم (١) ـ، والظروف الزمانية في القرآن الكريم ٢٨١.
(٧) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٤١١، والدر المصون ٥/ ٢٣٢.
(٨) ينظر: الحاشية السابقة.
(٩) سورة الأعراف: من الآية ١٦٣.
(١٠) البحر المحيط ٤/ ٤١١.

فعند قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾[1] قال[2] ـ رحمه الله ـ: «ونصب (يوم يأتي) بقوله (لا ينفع)، وفيه دليل على تقدم معمول الفعل المنفي بـ (لا) خلافاً لمن منع»، وعند قوله تعالى: ﴿فَٱلْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنكُمْ فِدْيَةٌ﴾[3] قال ـ رحمه الله ـ: «والناصب لـ (اليوم) الفعل المنفي بـ (لا)، وفيه حجة على من منع ذلك»[4].

وكذلك عند آيات أخر يرى أن العامل فيما قبل (لا) هو ما بعدها، فعند قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾[5] قال ـ رحمه الله ـ: «والناصب له (لا تكلم)، والمعنى: لا تكلم نفس يوم يأتي ذلك اليوم إلا بإذن الله»[6]، وعند قوله تعالى: ﴿فَٱلْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا﴾[7] قال ـ رحمه الله ـ: «فاليوم هو يوم القيامة، وانتصب على الظرف، والعامل فيه (لا تظلم)»[8]، وعند قوله: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾[9] قال ـ رحمه الله ـ: «والناصب لـ (يومئذ) (لا يسأل)»[10].

فما قاله أبو حيان عند الآيات السابقة دليل على أنه يرى التفصيل في هذه المسألة حيث إنه لما لم يكن جواب قسم، جاز عمل ما بعد (لا) فيما قبلها، فإن قيل إن كلامه عند الآيات يحتمل أنه يرى الجواز مطلقاً، قلت: قد ذكر ـ رحمه الله ـ المذاهب الثلاثة عند آية الأعراف كما سبق، ثم اختار صراحة التفصيل، فوجب حمل كلامه عند الآيات الأخرى على ذلك.

---

(١) سورة الأنعام: من الآية ١٥٨.
(٢) البحر المحيط ٤/ ٢٦٠.
(٣) سورة الحديد: من الآية ١٥.
(٤) البحر المحيط: من الآية ٨/ ٢٢٢.
(٥) سورة هود: من الآية ١٠٥.
(٦) البحر المحيط ٥/ ٢٦٢.
(٧) سورة يس: من الآية ٥٤.
(٨) البحر المحيط ٧/ ٣٤١.
(٩) سورة الرحمن: من الآية ٣٩.
(١٠) البحر المحيط ٨/ ١٩٥.

ولم أجده قد تحدث عن مذهبه هذا الذي اختاره ولا المذهبين الآخرين في كتبه الأخرى بعد البحث ـ والله أعلم ـ.

والذي أراه جواز عمل الفعل المنفي بـ (لا) فيما قبلها إذا كان ظرفاً؛ لمجيئه في كتاب الله ـ عز وجل ـ وصحة المعنى على ذلك، ولأن الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها[1].

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٦٩٣ ـ ٦٩٥.

إعمال «إن» النافية عمل «ما» الحجازية

ذهب الكوفيون[1]، وعلى رأسهم الكسائي ـ ما عدا الفراء ـ إلى جواز إعمال «إنْ» النافية إعمال «ما» الحجازية، وتبعهم في ذلك المبرد[2]، وابن السراج[3]، وأبو علي الفارسي[4]، وابن جني[5]، والعكبري[6]، وابن مالك[7]، والإربلي[8]، والمرادي[9]، وابن عقيل[10]، والأشموني[11].

وقد أجاز هؤلاء إعمالها لورود ذلك شعراً ونثراً. فمن النثر قراءة[12] سعيد بن

---

(1) ينظر: إرتشاف الضرب ٢/ ١٠٩، والجنى الداني ٢٢٩، وشرح الألفية لابن عقيل ١/ ٣٠٧، وتعليق الفرائد ٣/ ٢٤٣، والتصريح ١/ ٢٠١، وشرح الألفية للأشموني ١/ ٢٦٥.

(2) ينظر: المقتضب ٢/ ٣٦٢.

(3) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٩٥، والجنى الداني ٢٣٠، وشرح الألفية لابن عقيل ١/ ٣١٧.

(4) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٧٥، وإرتشاف الضرب ٢/ ١٠٩، والجنى الداني ٢٢٩، وشرح الألفية لابن عقيل ١/ ٣١٧، وتعليق الفرائد ٣/ ٢٥٣، والتصريح ١/ ٢٠١.

(5) ينظر المحتسب ١/ ٢٧٠.

(6) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٦٠٨.

(7) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٦، وشرح التسهيل ١/ ٣٧٥.

(8) ينظر: جواهر الأدب ٢٥٠.

(9) ينظر: الجنى الداني ٢٣٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/ ٣٢٠.

(10) ينظر: شرح الألفية لابن عقيل ١/ ٣١٧.

(11) ينظر: شرح الألفية للأشموني ١/ ٢٦٥.

(12) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٥٣، والمحتسب ١/ ٢٧٠، والبحر المحيط ٤/ ٤٤٤.

جبير[1] في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾[2]، بتخفيف «إن»، ونصب «عبادا» و«أمثالكم».

وسمع من أهل العالية[3] «إنْ أحدٌ خيراً من أحد إلا بالعافية»، و«إن ذلك نافعَك ولا ضارك»[4].

ومن الشعر قول الشاعر[5]:

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيَاً عَلَى أَحَدٍ ... إلاَّ عَلَى أَضْعَفِ المَجَانِيْنِ

وقول الآخر[6]:

إن المَرْءُ مَيْتَاً بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ ... وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلاَ

أما سيبويه فلم يصرح بشيء في هذه المسألة، بل قال[7]: «وتكون في معنى (ما)، قال الله عز وجل: ﴿ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴾[8]، أي ما الكافرون إلا في غرور».

---

(١) هو سعيد بن جبير الأسدي، بالولاء، الكوفي، التابعي، من تلاميذ ابن عباس رضي الله عنهما، من المفسرين المشهورين، قتله الحجاج بواسط سنة ٩٥هـ.
ينظر: وفيات الأعيان ٢/ ٣٧١ ـ ٣٧٤، وتهذيب التهذيب ٤/ ١١، وحلية الأولياء ٤/ ٢٧٢.

(٢) سورة الأعراف: من الآية ١٩٤.

(٣) ما فوق نجد إلى أرض تهامة، إلى ما وراء مكة، انظر: معجم البلدان ٤/ ٧١، وأنظر مادة «علو» من الصحاح ٦/ ٢٤٣٦، ولسان العرب ١٥/ ٨٧، والقاموس المحيط ٤/ ٣٦٥.

(٤) ينظر: إرتشاف الضرب ٢/ ١٠٩، والجنى الداني ٢٣٠، ومغني اللبيب ١/ ٢٤، وجواهر الأدب ٢٥٠، والتصريح ١/ ٢٠١، وشرح الألفية للأشموني ١/ ٢٦٥.

(٥) لم أقف على قائله، ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٧٥، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٧، وجواهر الأدب ٢٥٠، والتصريح ١/ ٢٠١، وشرح الألفية للأشموني ١/ ٢٦٥، وخزانة الأدب ٢/ ١٤٣.

(٦) لم أقف على قائله، ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٧٦، والجنى الداني ٢٣٠، والعيني ٢/ ١٤٥، وشرح الألفية للأشموني ١/ ٢٦٥، وخزانة الأدب ٢/ ١٤٤.

(٧) الكتاب ٣/ ١٥٢.

(٨) سورة الملك: من الآية ٢٠.

وقال[1]: «وأما «إن» مع «ما» في لغة أهل الحجاز فهي بمنزلة (ما) في قولك (إنما) الثقيلة، تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف (ليس) وبمنزلتها».

ولذلك فقد اختلف النقل عنه، فذكر المبرد أنه يرى عدم الإعمال، حيث قال[2]: «وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره، وذلك كمذهب بني تميم في «ما»، وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بـ «ليس»، كما فعل ذلك في «ما»، وهذا هو القول».

وتبعه في هذا الفهم أبو جعفر النحاس[3]، والصيمري[4]، والهروي[5]، والزمخشري[6]، وأبو البركات الأنباري[7]، والعكبري[8]، وأبو حيان[9]، وابن هشام[10].

وخالف هؤلاء في فهم كلام سيبويه طائفة، منهم السهيلي[11]، وابن مالك[12]، والإربلي[13]، حيث نقلوا عن سيبويه أنه يجيز إعمال «إن» عمل «ما»

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٢١.
(٢) المقتضب ٢/ ٣٦٢.
(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٦٨.
(٤) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٤٥٩.
(٥) ينظر: الأزهية ٣٢.
(٦) ينظر: المفصل ٣٠٧.
(٧) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٨١.
(٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٦٠٨.
(٩) ينظر: البحر المحيط ١/ ٢٧٦.
(١٠) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٢٣.
(١١) ينظر: البحر المحيط ١/ ٢٧٦، والتصريح ١/ ٢٠١.
(١٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٦ ـ ٤٤٧، وشرح التسهيل ١/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦.
(١٣) ينظر: جواهر الأدب ٢٥٠.

الحجازية، قال ابن مالك[1]: «وأومأ سيبويه إلى ذلك دون تصريح، بقوله في باب عدة ما يكون عليه الكلم[2]: «ويكون «إن» كـ«ما» في معنى «ليس»»، فلو أراد النفي دون العمل لقال «ويكون (إن) كـ (ما) في النفي»؛ لأن النفي من معاني الحروف، فـ «ما» به أولى من «ليس»؛ لأن «ليس» فعل وهي حرف، بخلاف العمل، فإن «ليس» فيه أصل لـ «ما» و«لا» و«إن»؛ لأنها فعل، وهن حروف».

وفي موضع آخر ـ بعد نقل كلام سيبويه السابق ـ قال[3]: «فعلم بهذه العبارة أن في الكلام حروفاً مناسبة لـ «ليس» من جملتها «ما»، ولا شيء من الحروف يصلح لمشاركة «ما» في هذه المناسبة إلا «إن»، فتعين كونهما مقصودين».

وبعد النظر في هذا الاختلاف بين النحويين في فهم كلام سيبويه والنقل عنه ترجح لدي أن سيبويه يرى الإهمال؛ وذلك لأنه ليس في كلامه ما يدل على الأعمال، ولأن المبرد الذي هو من أكثر النحويين اشتغالاً بسيبويه وفهماً لكلامه، ومن أقربهم له عصراً وزمناً قد صرح بأن سيبويه لا يرى الإعمال، وتبعه في هذا الرأي كثير من النحويين المتقدمين المنشغلين بكلام سيبويه وكتابه، كما رأينا آنفاً.

وقد تبع سيبويه في هذا الرأي ـ أعني عدم إعمال «إن» عمل «ما» ـ الفراء[4]، وابن يعيش[5]، وابن عصفور[6]، وابن الناظم[7]، والرضي[8]، وابن هشام[9].

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٦ ـ ٤٤٧.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٢١.

(٣) شرح التسهيل ١/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦.

(٤) ينظر: الأزهية ٣٣، والبحر المحيط ٤/ ٤٤٤، ومغني اللبيب ١/ ٢٣، وشرح الألفية لابن عقيل ١/ ٣١٧.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٨/ ١١٣.

(٦) ينظر: شرح الجمل ٢/ ٤٨١.

(٧) ينظر: شرح الألفية ١٥٢.

(٨) ينظر: شرح الكافية ١/ ٢٧٠.

(٩) ينظر: أوضح المسالك ١/ ٢٩١.

وعزي هذا القول إلى البصريين[1].

وعللوا المنع بأن «إن» أضعف من «ما»[2]، وأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبر، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره، وكذلك مذهب تميم في «ما»، وكان القياس في «ما» أن لا تعمل شيئاً، فلما خالف بعض العرب القياس وأعملوها فليس لنا أن نتعدى ذلك؛ لأن القياس لا يوجبه[3].

أما أبو حيان فقد اختار مذهب من يرى عدم إعمالها، حيث قال بعد ذكر الخلاف في هذه المسألة: «والصحيح أنه لا يجوز؛ لأنه لم يحفظ من ذلك إلا بيت نادر، وهو:

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيَاً عَلَى أَحَدٍ ... إِلاّ عَلَى أَضْعَفِ المَجَانِيْنِ»[4].

ومع ذلك فقد حكم على المذهب الأول بأنه مذهب صحيح، لثبوت إعمالها في النثر والنظم[5]، لكنه يختار مذهب من يرى عدم إعمالها، وعليه خرج قراءة سعيد بن جبير في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾[6]، حيث ذكر أن قراءة الجمهور تدل على إثبات كون الأصنام عباداً أمثال عابديها، أما من خرج قراءة سعيد بن جبير بإعمال «إن» النافية عمل «ما» الحجازية فإن هذا التخريج يدل على نفي ذلك، فيؤدي إلى عدم مطابقة أحد الخبرين الآخر، وهو لا يجوز بالنسبة إلى الله تعالى، ولذلك فقد خرج هذه القراءة على أن «إن» هي المخففة من الثقيلة، قد عملت عمل المشددة، وقد ثبت أن «إن» المخففة يجوز

---

(١) ينظر: جواهر الأدب ٢٥٠، وشرح الألفية لابن عقيل ١/ ٣١٧.
(٢) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٨١.
(٣) ينظر: الأزهية ٣٢ـ ٣٣.
(٤) البحر المحيط ١/ ٢٧٦.
(٥) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٤٤٤.
(٦) سورة الأعراف: من الآية ١٩٤.

إعمالها عمل المشددة، لكنه نصب في هذه القراءة خبرها نصب الشاعر خبر «إن» في قوله[1]:

إِذَا اسْـوَدَّ جُنْـحُ اللَّيْـلِ فَلْتَـأْتِ وَلْتَكُـنْ   خُطَـاكَ خِفَـافَـاً إِنَّ حُـرَّاسَنَـا أُسْـدَا

وقد ذهب جماعة من النحويين إلى جواز نصب أخبار «إنَّ» وأخواتها، واستدلوا على ذلك بشواهد ظاهرة الدلالة على صحة مذهبهم.

أو يتأول هذه القراءة على تأويل المخالفين لهذا المذهب، الذين يمنعون نصب الجزأين بـ «إن» وأخواتها، وهو أنهم أولوا المنصوب على إضمار فعل، والتقدير حينئذ «إن الذين تدعون من دون الله تدعون عباداً أمثالكم»، وتكون القراءتان قد توافقتا على معنى واحد، وهو الإخبار أنهم عباد، ولا يكون تفاوت بينهما أو تخالف لا يجوز في حق الله تعالى[2].

وقد رد عليه هذا التخريج بعض المتأخرين، كالدماميني والبغدادي، قال الدماميني[3]: «وتوهم أبو حيان وكثير من تلامذته أن هذه القراءة مخالفة للقراءة المشهورة.....، وليس ما توهموه بصحيح؛ لإمكان جعل المماثلة المثبتة في القراءة المشهورة باعتبار العبودية، أي أن هؤلاء الذين تدعونهم آلهة مماثلون لكم في كونهم مربوبين متسمين بسمة العبودية لله. والمماثلة المنفية في القراءة الأخرى باعتبار الإنسانية، أي ليس هؤلاء الذين تدعونهم من دون الله مماثلين لكم فيما اتصفتم به من الإنسانية، إذ هم جماد، وأنتم عقلاء، فلكم عليهم علو في المرتبة، فكيف تعبدونهم وتتخذونهم آلهة وهم دونكم!».

أما البغدادي فقد خرجها تخريجاً شبيهاً بتخريج الدماميني، ورد به على أبي حيان، حيث قال[4]: «ثم إن التناقض الذي توهمه مدفوع؛ لأنهم أمثالهم في أنهم

---

(١) سبق تخريجه ص ٢٥٩.
(٢) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٤٤٤ ـ ٤٤٥، بتصرف.
(٣) تعليق الفرائد ٣/ ٢٥٤.
(٤) خزانة الأدب ٢/ ١٤٤.

مخلوقون، وليسوا أمثالهم في الحياة والنطق. وقراءة سعيد على هذا التخريج أقوى في التشنيع عليهم من قراءة الجماعة، ويؤيدها ما بعدها من قوله تعالى: ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَآ قُلِ ٱدْعُواْ شُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ﴾[1]».

وقد خالف أبو حيان اختياره مذهب سيبويه ومن معه الذين يرون إهمال «إن» في كتابه «إرتشاف الضرب»، حيث اختار مذهب الكوفيين بقوله[2]: «والصحيح جواز إعمالها، إذ قد ثبت ذلك لغة لأهل العالية نثراً ونظماً...».

---

(١) سورة الأعراف: من الآية ١٩٥.

(٢) إرتشاف الضرب ١٠٩/٢ ـ ١١٠.

(لوما) من حيث البساطة والتركيب

ذهب جماعة من النحويين[١]، منهم: الرماني[٢] والزمخشري[٣] وأبو البركات الأنباري[٤] وابن يعيش[٥] والخوارزمي[٦] وابن الناظم[٧] والأشموني[٨] إلى أن (لوما) مركبة من (لو) و(ما)، فمفرداتها تدل على معنى، وبالضم والتركيب دلت على معنى لم يكن لها قبل التركيب وهو التحضيض.

وذهب آخرون[٩] إلى أن الميم في (لوما) بدل من اللام في (لولا)، وذلك مثل قلب اللام ميماً في (استولى على الشيء) و(استومى على الشيء)، و(خاللته) و(خالمته)، فهو خلّي وخلمي، أي: صديقي.

---

(١) ينظر: جواهر الأدب ٤٨٣.

(٢) ينظر: معاني الحروف ١٢٤.

(٣) ينظر: الكشاف ٢/ ٣٨٧.

(٤) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٦٥.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٨/ ١٤٤ ـ ١٤٧.

(٦) ينظر: التخمير ٤/ ١٣١.
والخوارزمي هو صدر الأفاضل القاسم بن الحسين بن محمد الخوارزمي النحوي، ولد سنة ٥٥٥هـ، برع في علم الأدب واللغة ونثر الخطب، كان حنفياً سنياً توفي سنة ٦١٧هـ. له: التخمير في شرح المفصل، وشرح سقط الزند، وشرح الأنموذج للزمخشري، وشرح المقامات للحريري وغيرها.
ينظر: معجم الأدباء ١٦/ ٢٣٨ ـ ٢٥٣، وبغية الوعاة ٢/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ١١٣.

(٨) ينظر: شرح الألفية للأشموني ٤/ ٣٦.

(٩) ينظر: البحر المحيط ٥/ ٤٤٢.

وذهب آخرون[1] إلى أنها بسيطة غير مركبة.

أما أبو حيان، فيختار أنها بسيطة غير مركبة، وأن (ما) ليست بدلاً من (لا)، قال[2]: «والذي اختاره البساطة فيهما[3] لا التركيب، وأن (ما) ليست بدلاً من (لا)».

---

(١) ينظر: جواهر الأدب ٤٨٣.

(٢) البحر المحيط ٥/ ٤٤٢.

(٣) أي: في (لولا) و(لوما).

إفادة (قد) التكثير

اختلف النحويون في إفادة (قد) التكثير، قال سيبويه[1]: «وأما (قد)، فجواب لقوله: لَّما يفعل، فتقول: قد فعل...، وتكون بمنزلة (ربما)، وقال الشاعر الهذلي[2]:

قَـدْ أَتْـرُكُ القِـرْنَ مُصْفَـرّاً أَنَـامِلُـهُ   كَـأَنَّ أَثْـوَابَـهُ مُجَّـتْ بِفِـرْصَـادِ

كأنه قال: ربما»، وكذا قال المبرد[3] بنحوه.

فسيبويه هنا شبه (قد) بـ (ربما)، وهو تشبيه يفهم منه إما التقليل وإما التكثير؛

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٢٤.

(٢) الصحيح أن هذا البيت لعبيد بن الأبرص، ينظر: ديوانه ٤٩، والكتاب ٤/ ٢٢٤، والمقتضب ١/ ٤٣، والأمالي الشجرية ١/ ٢١٢، وشرح المفصل ٨/ ١٤٧، وشرح التسهيل ٤/ ١٠٨، وهمع الهوامع ٢/ ٧٣، والخزانة ٤/ ٥٠٢، وهو في ديوان الهذليين ٢/ ٢٤٠ منسوب إلى أبي المثلم الهذلي، والرواية فيه:

فَيَتْـرُكُ القِـرْنَ مُصْفَـرّاً أَنَـامِلُـهُ   كَـأَنَّ فِـيْ رَيطَتَيْـهِ نَضْـخَ إِرْقَـانِ

«القِرْن»: بكسر القاف ـ: الكفء في الشجاعة. القاموس (قرن) ٤/ ٢٥٨.

«مُصْفَرّا أَنَامِلُه»: أي ميتا.

«مُجَّت»: من المج، وهو رمي السائل وصبه. القاموس (مجج) ١/ ٢٠٧.

«الفِرْصَاد»: التوت. القاموس (فرصد) ١/ ٣٢٣، شبه الدم بحمرة عصارته.

«والرَّيْطة»: كل ملاءة ذات نسج واحد. القاموس (ربط) ٢/ ٣٦٢.

«والنَّضْخ»: الأثر الذي يبقى في الثوب. القاموس (نضخ) ١/ ٢٧١.

«والإِرْقَان»: يطلق على الشجر الأحمر والحناء والزعفران. القاموس (أرق) ٣/ ٢٠٨.

(٣) ينظر: المقتضب ١/ ٤٣.

للخلاف المشهور في (رب) هل تفيد التقليل أو التكثير.

ولذلك اختلف فهم النحويين لكلامه، فذهب الزمخشري[1] وابن هشام[2] والسيوطي[3] إلى أن سيبويه أراد التكثير؛ لتشبيهه (قد) بـ (ربما).

وخالفهم نحويون آخرون، منهم: الرماني[4] والهروي[5] وابن مالك[6] والإسفراييني[7] وابن عقيل[8] والسلسيلي[9] والدماميني[10]، حيث فهموا من تشبيه سيبويه (قد) بـ (ربما) أنها للتقليل.

أما أبو حيان، فقد اختار ما فهمه الأولون من أنها للتكثير، معترضاً على ابن مالك حيث قال[11]: «بل مراده بمنزلتها في التكثير، ويدل له إنشاد البيت؛ لأن الإنسان لا يفخر بما يقع منه على سبيل الندرة والقلة، وإنما يفتخر بما يقع منه على سبيل الكثرة، فيكون (قد) بمنزلة (ربما) في التكثير».

وبعد النظر والإستقراء ترجح لي أن سيبويه في تشبيهه (قد) بـ (ربما) يقصد التكثير، وذلك لأنه ذكر مراراً أنها بمعنى (كم) الخبرية وبمعنى (كأين)، يقول[12] في موضع: «اعلم أن لـ (كم) موضعين، فأحدهما الاستفهام، وهو المستفهم به بمنزلة (كيف) و(أين)، والموضع الآخر الخبر، ومعناها معنى (رب)»،

---

(١) ينظر: الكشاف ٢/ ١٤.
(٢) ينظر: مغني اللبيب ١/ ١٧٤.
(٣) ينظر: همع الهوامع ٢/ ٧٣، والإتقان ١/ ٥٠٢.
(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٣/ ١١٧أ مخطوط.
(٥) ينظر: الأزهية ٢٢١.
(٦) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٩.
(٧) ينظر: لباب الإعراب ٤٦٧.
(٨) ينظر: المساعد ١/ ١٦.
(٩) ينظر: شفاء العليل ١/ ١٠٩.
(١٠) ينظر: تعليق الفرائد ٢/ ٣٥٥أ (مخطوط)، وينظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١/ ١٨٦.
(١١) التذييل والتكميل ١/ ٣٣أ نسخة الأسكوريال.
(١٢) الكتاب ٢/ ١٥٦.

ويقول[1] أيضاً: «واعلم أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رب)؛ لأن المعنى واحد، إلا أن (كم) اسم، و(رب) غير اسم بمنزلة (من)»، ويقول[2] أيضاً: «واعلم أن (كم) في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون، يجر ما بعده إذا أسقط التنوين... والمعنى معنى (رب)»، ويقول[3]: «و(كأين) معناها معنى (رب)».

فكل ما سبق تصريحات منه بأن (رب) و(كم) بمعنى واحد، و(كم) الخبرية عند النحويين للتكثير، وكذلك (كأين) عندهم للتكثير، ومن ثم ينبغي أن يكون (رب) على حسب تصريحات سيبويه للتكثير.

وقد ذكرت آنفاً أن النحويين قد اختلفوا في إتيان (قد) للتكثير، فذهب كثير منهم إلى أنها تفيد التقليل، ولا تأتي للتكثير، منهم الرماني[4] والهروي[5] والزمخشري[6] في قول له وابن يعيش[7] وابن الحاجب[8] وابن مالك[9] وابنه بدر الدين[10] والإسفراييني[11] والمالقي[12] والمرادي[13] وابن عقيل[14]

---

(١) المصدر نفسه ٢/ ١٦١.
(٢) المصدر نفسه ٢/ ١٦١.
(٣) المصدر نفسه ٢/ ١٧١.
(٤) ينظر: معاني الحروف ٩٩.
(٥) ينظر: الأزهية ٢٢١.
(٦) ينظر: المفصل ٣١٧.
(٧) ينظر: شرح المفصل ٨/ ١٤٧.
(٨) ينظر: الكافية ٢٣٤، وشرح الوافية نظم الكافية ٤٠٩.
(٩) ينظر: التسهيل ٢٤٣.
(١٠) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ١٠٨.
(١١) ينظر: لباب الإعراب ٤٦٧.
(١٢) ينظر: رصف المباني ٤٥٦.
(١٣) ينظر: الجنى الداني ٢٧٢.
(١٤) ينظر: المساعد ٣/ ٢١٠.

والسلسيلي[1] والدماميني[2] والجامي[3].

وذهب قوم إلى أنها تأتي للتكثير، منهم سيبويه كما سبق والزمخشري في قوله الآخر[4]. واستشهدوا بما يلي:

قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾[5]، وقول الشاعر[6]:

قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرّاً أَنَامِلُهُ ... كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ

وقول الآخر[7]:

أَخِي ثِقَةٍ لاَ يُتْلِفُ الخَمْرُ مَالَهُ ... وَلَكِنَّهُ قَدْ يُهْلِكُ المَالَ نَائِلُهْ

وقول الآخر[8]:

قَدْ أَشْهَدُ الغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي ... جَرْدَاءُ مَعْرُوقَةُ اللَّحْيَيْنِ سُرْحُوبُ

---

(١) ينظر: شفاء العليل ٣/ ٩٧٤.

(٢) ينظر: تعليق الفرائد ٢/ ٣٥٥أ (مخطوط).

(٣) ينظر: الفوائد الضيائية ٢/ ٣٧٧.

(٤) ينظر: الكشاف ١/ ٢٠٢، ٢/ ١٤.

(٥) سورة البقرة: من الآية ١٤٤.

(٦) سبق تخريجه.

(٧) قائله زهير بن أبي سلمى، ينظر: الشعر والشعراء ١/ ١٠٥، والعمدة ٢/ ١٣١، والكشاف ٢/ ١٤، والبحر المحيط ٤/ ١١٠، والخزانة ٥/ ٥٣.
«ونَائِله»: معطيه. القاموس (نول) ٤/ ٦١.

(٨) قائله امرؤ القيس، ينظر: ديوانه ٢٢٥، والمنصف ١/ ٢٢٣، والجنى الداني ٢٧٢، ومغني اللبيب ١/ ١٧٤، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ١١٠.
«الغارة الشَّعْوَاء»: المتفرقة. القاموس (شعر) ٤/ ٣٤٩.
«الجَرْداء»: الفرس القصيرة الشعر. القاموس (جرد) ١/ ٢٨٢.
«المَعْرُوقة اللَّحْيَيْن»: القليلة لحم الخدين، كناية عن الشدة. القاموس (عرق) ٣/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤.
«السُرْحُوب»: الطويل. القاموس (سرحب) ١/ ٨٢.

وذهب الرضي[1] وابن هشام[2] والسيوطي[3] إلى أنها تأتي للتقليل والتكثير، إلا أن الرضي جعل الغالب في (قد) التقليل، نحو: إن الكذوب قد يصدق[4]، وتأتي للتكثير في مواضع المدح، كقول الشاعر:

قَـدْ أَتْـرُكُ القِـرْنَ مُصْفَـرّاً أَنَـامِلُـهُ ... كَـأَنَّ أَثْـوَابَـهُ مُجَّـتْ بِفِـرْصَـادِ

أما أبو حيان، فيرى أن (قد) لا تفيد تقليلاً ولا تكثيراً، وإنما يفهم التقليل أو التكثير من سياق الكلام وقرائن الأحوال، فعند قوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ ۖ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾﴾[5] قال[6] ـ رحمه الله ـ بعد أن نقل كلام الزمخشري[7]: «والذي نقوله أن التكثير لم يفهم من (قد)، وإنما يفهم من سياق الكلام، وعلى تقدير أن (قد) تكون للتكثير في الفعل، وزيادته لا يتصور ذلك في قوله ﴿قَدْ نَعْلَمُ﴾؛ لأن علمه تعالى لا يمكن فيه الزيادة والتكثير»، وقال[8] أيضاً: «وكون (قد) إذا دخلت على المضارع أفادت التكثير قول بعض النحاة، وليس بصحيح، وإنما التكثير مفهوم من سياقة الكلام في المدح»، وقال[9] أيضاً في كتابه النكت الحسان: «ومن زعم أنها للتكثير أو للتقليل فغير مصيب...»[10].

---

(١) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٣٨٨.
(٢) ينظر: مغني اللبيب ١/ ١٤٧.
(٣) ينظر: همع الهوامع ٢/ ٧٣.
(٤) هذا مثل من أمثال العرب، ينظر: مجمع الأمثال ١/ ٢٥.
(٥) سورة الأنعام: من الآية ٣٣.
(٦) البحر المحيط ٤/ ١١٠.
(٧) الكشاف ٢/ ١٤.
(٨) البحر المحيط ٦/ ٤٧٧.
(٩) النكت الحسان ٢٨٩.
(١٠) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٨٨ ب، وارتشاف الضرب ٣/ ٢٥٦، وينظر أيضاً: المساعد ٣/ ٢١٠.

مجيء «إن» بمعنى «إذ»

اختلف النحويون[١] في مجيء «إن» بمعنى «إذ»، فذهب الكوفيون[٢]، وتبعهم ابن فارس[٣]، إلى جواز ذلك؛ لأنها جاءت في كلام الله تعالى، وكلام العرب بهذا المعنى.

فمن مجيئها بمعنى «إذ» - في رأيهم - قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾[٤]، أي (إذ كنتم في ريب)؛ لأن «إن» الشرطية تفيد الشك، بخلاف «إذ»، فلا يجوز ههنا أن تكون «إن» بمعناها لأنه لا شك أنهم كانوا في شك، فدل على أنها بمعنى «إذ».

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[٥]، أي (إذ كنتم مؤمنين)؛ لأنه لا شك في كونهم مؤمنين، ولهذا خاطبهم في صدر الآية بالإيمان.

---

(١) انظر: الإنصاف ٢/ ٦٣٢ المسألة (٨٨)، وائتلاف النصرة ١٥٤ - ١٥٥.

(٢) ينظر: الإنصاف ٢/ ٦٣٢، ومغني اللبيب ١/ ٢٦، وائتلاف النصرة ١٥٤، والبرهان ٤/ ٢١٩. وذكره ولم ينسبه: الأزهية ٤٦، ورصف المباني ١٩٢، والجنى الداني ٢٣٢.

(٣) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة ١٣١.

(٤) سورة البقرة: من الآية ٢٣.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٧٨.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[1]، وقوله عز وجل: ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾[2].

وورد في الحديث أن رسول الله ﷺ قال في سلامه على أهل القبور[3]: «السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»، أي (إنا إذ شاء الله بكم لاحقون)؛ لأنه لا يجوز الشك في اللحوق بهم.

وقال الشاعر[4]:

وَسَمِعْتَ حَلْفَتَهَا الَّتِي حَلَفَتْ ... إِنْ كَانَ سَمْعُكَ غَيْرَ ذِي وَقْرِ

وقال الآخر[5]:

أَتَغْضَبُ إِنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا ... جِهَاراً وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابنِ خَازِمِ

قالوا: إن «إن» فيه ليست شرطية، لأن الشرط مستقبل، وهذه القصة قد مضت.

أما البصريون ومن تبعهم[6] فمنعوا ذلك، فلا تكون «إن» بمعنى «إذ»؛ لأن الأصل في «إن» الشرطيةُ، وفي «إذ» الظرفيةُ، والأصل في كل حرف أن يدل على ما

---

(١) سورة آل عمران: من الآية ١٣٩.

(٢) سورة الفتح الآية ٢٧.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز ٣/ ٦٥، وأبو داود في كتاب الجنائز ٣/ ٢١٩، والنسائي، في كتاب الجنائز ٤/ ٩٣، وابن ماجه في كتاب الجنائز ١/ ٢٨٣، وأحمد في مسنده ٢/ ٣٠٠، و٣٧٥، و٤٠٨، و٥/ ٣٥٣.

(٤) لم أقف على قائله، ينظر: الإنصاف ٢/ ٦٣٣، ولم أجده في غيره.
«حَلْفَتَها»: واحده الحلف، وهو القسم، القاموس «حلف» ٣/ ١٢٩، و«الوَقْر»: ثقل في الأذن، أو ذهاب السمع كله، القاموس «وقر» ٢/ ١٥٥.

(٥) سبق تخريجه ٤٠٠.

(٦) ينظر: الإنصاف ٢/ ٦٣٢، ومغني اللبيب ١/ ٢٦، وائتلاف النصر ١٥٤، والبرهان ٤/ ٢١٩. وذكره ولم ينسبه: الأزهية ٤٦، ورصف المباني ١٩٢، والجنى الداني ٢٣٣.

وضع له في الأصل، والتمسك بالأصل استصحاب للحال، واستصحاب الحال حجة، ومن عدل عن الأصل فعليه بالدليل، ولا دليل لديهم، وما استشهدوا به لا حجة لهم فيه.

فأما احتجاجهم[1] بقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾[2] فلا حجة لهم فيه؛ لأن «إن» فيه شرطية. وقولهم: إن «إن» الشرطية تفيد معنى الشك يرد بأن العرب قد تستعملها، وإن لم يكن هناك شك جرياً على عادتهم في إخراج كلامهم مخرج الشك وإن لم يكن هناك شك.

وأما قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[3] فالشرط هنا يراد به التثبت والهز للنفوس.

وأما قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾[4] ففيها تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل، أو أن ذلك شرط للتبرك، أو أن ذلك من كلام رسول الله ﷺ لأصحابه حين أخبرهم بالمنام، فحكي ذلك لنا، أو من كلام الملك الذي أخبره في المنام.

وأما الحديث فقيل الشرط بالمشيئة فيه للتبرك، وقيل هو راجع إلى اللحوق بهم على الإيمان.

وأما قول الشاعر:

وَسَمِعْتَ حَلْفَتَهَا الَّتِيْ حَلَفَتْ ... إِنْ كَانَ سَمْعُكَ غَيْرَ ذِيْ وَقْرِ

فلا حجة فيه؛ لأن «إن» فيه حرف شرط، لا بمعنى «إذ»، واستغنى بما تقدم

---

(1) ينظر لتوجيههم ما استدل به الكوفيون: الأزهية ٤٦، والكشاف ٣/٥٤٩، والإنصاف ٢/٦٣٤، ورصف المباني ١٩٢، والجنى الداني ٢٣٣ ـ ٢٣٤، ومغني اللبيب ١/٢٦، وائتلاف النصرة ١٥٥، والبرهان ٢/٢١٩ ـ ٢٢٠.

(2) سورة البقرة: من الآية ٢٣.

(3) سورة البقرة: من الآية ٢٧٨.

(4) سورة الفتح: من الآية ٢٧.

من قوله «وسمعت» عن جواب الشرط لدلالته عليه.

وأما قول الشاعر:

أَتَغْضَبُ إِنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا ... جِهَاراً وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابنِ خَازِمِ

فمحمول على وجهين:

أحدهما: أن يكون على إقامة السبب مقام المسبب، والأصل (أتغضب إن افتخر مفتخر بسبب حز أذني قتيبة)، إذ الافتخار بذلك يكون سبباً للغضب، ومسبباً عن الحز.

الثاني: أن يكون على معنى التبين، أي (أتغضب إن تبين في المستقبل أن أذني قتيبة حزتا فيما مضى)، كما قال الآخر[1]:

إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَئِيمَةٌ ... وَلَمْ تَجِدِي مِنْ أَنْ تَقَرِّي بِهِ بُدّا

أي (تبين أني لم تلدني لئيمة).

أما أبو حيان فقد اختار مذهب البصريين ومن تبعهم، حيث قال عند قوله تعالى: ﴿وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾[2]: «ومن ذهب إلى أن معناه «إذ» فقوله ضعيف، وهو قول كوفي، ولا يراد بالشرط هنا إلا التثبت والهز للنفوس، وكأن المعنى العبادة له واجبة، فالشكر له واجب. وذلك كما تقول لمن هو متحقق. العبودية: إن كنت عبدي فأطعني، لا تريد بذلك التعليق المحض، بل تبرزه في صورة التعليق ليكون أدعى للطاعة وأهز لها»[3].

وعند قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم

---

(1) قائله: زائد بن صعصعة الفقعسي، ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٦١، والكشاف ٢/ ٥٢٣، وشرح شذور الذهب ٤٤٠، ومغني اللبيب ١/ ٢٦، وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ١٢٤.

(2) سورة البقرة: من الآية ١٧٢.

(3) البحر المحيط ١/ ٤٨٥.

مُّؤۡمِنِينَ﴾[1] قال[2]: «وقيل «إن» بمعنى «إذ»، أي إذ كنتم مؤمنين، قاله مقاتل بن سليمان[3]، وهو قول لبعض النحويين أن «إن» تكون بمعنى «إذ»، وهو ضعيف مردود، لا يثبت في اللغة».

وقال أيضاً[4]: «وكون» «إن» بمعنى «إذ» قول مرغوب عنه»[5].

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٧٨.

(٢) البحر المحيط ٢/ ٣٣٧ ـ ٣٣٨.

(٣) هو مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي بالولاء، الخراساني، عالم بالقراءات واللغة، أصله من بلخ، ثم انتقل إلى البصرة، ثم إلى بغداد، ثم رجع إلى البصرة، وبها توفي سنة ١٥٠هـ. له التفسير الكبير، والرد على القدرية، والأقسام واللغات، وغيرها.

ينظر: وفيات الأعيان ٥/ ٢٥٥ ـ ٢٥٧، وتهذيب التهذيب ١٠/ ٢٧٩ ـ ٢٨٥.

(٤) البحر المحيط ٥/ ٢٨.

(٥) وانظر أيضاً: البحر المحيط ٨/ ١٠١.

الجزم بـ (كيف)

اختلف النحويون في الجزم بـ (كيف) على ثلاثة مذاهب، فذهب البصريون ما عدا قطرباً ومن تبعهم[1] إلى أنه يجازى بـ (كيف) معنى لا عملاً، فلا يجوز الجزم بها، قال سيبويه[2]: «وسألت الخليل عن قولهم: كيف تصنع أصنع، فقال: هي مستكرهة، وليست من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء؛ لأن معناها: على أيّ حال تكن أكن».

أما سبب عدم المجازاة بها، فلأنه غير مسموع من العرب[3]، ولمخالفتها أدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها[4]. وكذلك هي محمولة على الاستفهامية، وهي لا تعمل شيئاً، وهي الأصل، قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٠، والأصول ٢/ ١٩٧، وإصلاح الخلل ٢٦٤، والمفصل ١٧٥ ـ ١٧٦، والإنصاف ٢/ ٦٤٣ مسألة (٩١)، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٩٦ ـ ١٩٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٣، وشرح التسهيل لابن الناظم ٤/ ٧٠ ـ ٧١، وشرح الكافية ٢/ ١١٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/ ٢٤٣، ومغني اللبيب ١/ ٢٠٥، والبرهان ٤/ ٣٣٢، وائتلاف النصرة ١٥٦، والفوائد الضيائية ٢/ ١٤٢، وهمع الهوامع ٢/ ٥٨، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٤/ ٩.

(٢) الكتاب ٣/ ٦٠.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٢/ ١١٧.

(٤) ينظر: إرتشاف الضرب ٢/ ٥٥١، ومغني اللبيب ١/ ٢٠٥، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٤/ ٩.

﴿ٱلۡأَرۡحَامِ كَيۡفَ يَشَآءُ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُ﴾[2]، المعنى: على أيّ حال يشاء التصوير يصور، وعلى أيّ حال يشاء الإنفاق ينفق، فـ(كيف) هنا اسم شرط لم تجزم كما لم تجزم في الاستفهام[3]. كما أنها نقصت عن سائر أخواتها؛ لأن جوابها لا يكون إلا نكرة؛ لأنها سؤال عن الحال، والحال لا يكون إلا نكرة، وسائر أخواتها تارة تجاب بالمعرفة وتارة تجاب بالنكرة. كما أنه لا يجوز الإخبار عنها ولا يعود إليها ضمير كما في (مَنْ) و(ما) و(أي) و(مهما)، فلما قصرت عن ذلك، لم يجزم بها[4].

وذهب الكوفيون ووافقهم قطرب[5] والزجاجي[6] وابن جمعة الموصلي[7] إلى أنه يجوز الجزم بها، قياساً على أدوات الشرط الجازمة مثل (أين) و(متى)، حيث أشبهتها في الاستفهام والمعنى[8]، ونقل عن قطرب[9] أنه قال في (كيف) معنى الشرط، ألا ترى أنك إذا قلت: كيف يكن أكن، فمعناه: على أي حال يكون أكون عليه.

وذهبت طائفة من النحويين كأبي عمر الجرمي[10] والآجرومي[11] إلى أنه إذا

---

(١) سورة آل عمران: من الآية ٦.

(٢) سورة المائدة: من الآية ٦٤.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٧٠ ـ ٧١.

(٤) ينظر: الإنصاف ٢/ ٦٤٤، وائتلاف النصرة ١٥٦.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٢، وشرح التسهيل ٤/ ٧٠ ـ ٧١، وشرح الكافية ٢/ ١١٧، والبحر المحيط ١/ ١١٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/ ٢٤٣، ومغني اللبيب ١/ ٢٠٥، والفوائد الضيائية ٢/ ١٤٢، وهمع الهوامع ٢/ ٦٨، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٤/ ٩.

(٦) ينظر: الجمل ٢١١.

(٧) ينظر: شرح ألفية ابن معط ١/ ٣٢٠.

(٨) ينظر: الإنصاف ٢/ ٦٤٢.

(٩) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٩٦ ـ ١٩٧.

(١٠) ينظر: المسائل البصريات ١/ ٣٤٦.

(١١) ينظر: متن الآجرومية ضمن مجموع مهمات المتون ٢٩٢.

والآجرومي هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي المشهور بابن آجروم، إمام في النحو=

اتصلت بـ (كيف) (ما)، فإنها تكون حينئذ جازمة.

أما أبو حيان، فقد اختار مذهب البصريين حيث قال[1]: «والجزم بها غير مسموع من العرب، فلا نجيزه قياساً؛ خلافاً للكوفيين وقطرب».

وقد أجاب البصريون ومن وافقهم عما احتج به الكوفيون بأن هذا باطل؛ لأنه يلزم أن يكون على جميع أحواله مثل حاله في قولك: كيف تكن أكن، وهذا يستحيل، بخلاف قولك: متى تذهب أذهب، فلا يتعذر أن تذهب معه في أي زمان ذهب فيه[2].

= والقراءات. أقام بفاس، فاستفاد الناس منه، توفي سنة ٧٢٣هـ. له: المقدمة الآجرومية في النحو. ينظر: بغية الوعاة ١/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩، وشذرات الذهب ٦/ ٦٢.

(١) البحر المحيط ١/ ١١٩، وينظر: المصدر نفسه ٢/ ٣٨٠.

(٢) ينظر: الإنصاف ٢/ ٦٤٤ ـ ٦٤٥.

أصل «أَيَّان»

«أَيَّان» ظرف للزمان المستقبل، وترد في معنى التهويل والتفخيم. قال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾[1]، وقال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾[2]، وترد أداة شرط، كقول الشاعر[3]:

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا وَإِذَا ... لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

وقد اختلف النحويون واللغويون فيها من حيث البساطة والتركيب، والجمود والاشتقاق. فذهب قوم[4]، منهم ابن قتيبة[5]، إلى أن أصلها «أيّ أوان»، فحذفت الهمزة من «أوان»، على غير قياس، ولم يعوض منها شيء، وقلبت الواو ياء على غير قياس وعوض عنها الياء، فاجتمع ثلاث ياءات، فاستثقل ذلك فحذفت إحداهن، وبنيت الكلمة على الفتح، فصارت «أيان».

وذهب قوم[6]، منهم الجوهري[7]، وابن منظور

(١) سورة النازعات: الآية ٤٢.

(٢) سورة الذاريات: الآية ١٢.

(٣) لم أقف على قائله، ينظر: شرح التسهيل ٤/٧١، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٩٤، والعيني ٤/٤٢٣، وشرح الألفية للأشموني ٤/١٠..

(٤) ينظر: فقه اللغة وسر العربية ٣٥٦، والصاحبي في فقه اللغة ٢٠١، وشرح الكافية ٢/١١٦، والبحر المحيط ٤/٤١٩، والدر المصون ٥/٥٣٠، والبرهان ٤/٢٥١، والإتقان ١/٥٠٢.

(٥) ينظر: تأويل مشكل القرآن ٥٢٢.

(٦) ينظر: شرح الكافية ٢/١١٦، والإتقان ١/٥٠٢.

(٧) ينظر: الصحاح ٥/٢٠٧٦.

الإفريقي[1] إلى أن أصلها «أيّ آن»، بمعنى «أي حين»، فخفف بحذف الهمزة، فاتصلت الألف والنون بـ «أي».

وذهب ابن جني[2] إلى أن «أيان» مشتقة من «أي»، لا من «أين»؛ لأن «أين» ظرف مكان، و«أيان» ظرف زمان للمستقبل، ولقلة زنة «فعَّال»، وكثرة زنة «فَعْلان» في الأسماء. فلو سميت بها أحداً لم تصرفها، ولأن معناها «أي وقت». و«أي» فعل من «أويت إليه»؛ لأن البعض آو إلى الكل متساند إليه[3].

وذهب قوم، منهم الرضي[4]، والزركشي[5]، والسكاكي[6] إلى أنها بسيطة غير مركبة، جامدة غير مشتقة.

قالوا: إن كسر همزة «أيان» يمنع من أن يكون أصلها «أي أوان». أما من جعل أصلها «أي آن» فإن «آن» غير مستعمل بغير لام التعريف، و«أي» لا يضاف إلاَّ إلى مفرد معرفة. أما ما ذهب إليه ابن جني وغيره فهو بعيد.

أما أبو حيان فقد اختار[7] أنها بسيطة غير مركبة؛ لأن الأصل عدم التركيب، واختار أنها جامدة غير مشتقة؛ لأن الأصل في أسماء الاستفهام والشرط الجمود.

---

(١) ينظر: لسان العرب «أيان» ١٣/ ٤٥.

(٢) ينظر: المحتسب ١/ ٢٦٨.

(٣) ينظر: الكشاف ٢/ ١٣٤، وتفسير أبي السعود ٣/ ٣٠٠.

(٤) ينظر: شرح الكافية ٢/ ١١٦.

(٥) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٤/ ٢٥١.

(٦) ينظر: مفتاح العلوم ١٤٨.

والسكاكي هو أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، عالم بالبيان والمعاني والنحو والتصريف، من أهل خوارزم، وبها توفي سنة ٦٢٦هـ. له مفتاح العلوم.

ينظر: بغية الوعاة ٢/ ٣٦٤.

(٧) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٤١٩.

أصل «مهما»

اختلف النحويون في «مهما» من حيث البساطة والتركيب، فذهب الخليل بن أحمد[1] إلى أنها مركبة من «ما» الشرطية زيدت عليها «ما» أخرى توكيداً، و«ما» تزاد كثيراً مع أدوات الشرط، فقد زيدت مع «إن» وأدغمت النون في الميم لسكونها، فقالوا «إما تأتني آتك»، ومنه قول الله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[2].

وزيدت «ما» أيضاً مع «متى»، و«أين»، فقالوا: «متى ما تأتني آتك»، و«أينما تكن أكن».

فصارت «ما» الشرطية بتركيبها مع «ما» الزائدة «ماما»، فكرهوا تولي لفظين حروفهما واحدة فأبدلوا من ألف الأولى هاء لقرب الهاء من الألف في المخرج، وكانت الأولى أجدر بالتغيير من الثانية؛ لأنها اسم، والأسماء أقرب للتغيير والتصرف من الحروف، لقربها من الأفعال.

وتبع الخليلَ في هذا الرأي أبو علي الفارسي[3]، ومكي القيسي[4]، وأبو

---

(1) ينظر: الكتاب ٣/ ٥٩، وتأويل مشكل القرآن ٥٣٢، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٤٦، وشرح المفصل ٨/٤، و٧/ ٤٢، والجنى الداني ٥٥٢، والمغني ١/ ٣٣١، والخليل بن أحمد الفراهيدي ٢٠٨.

(2) سورة مريم: من الآية ٢٦.

(3) ينظر: المسائل العضديات ٥٢، والخزانة ٣/ ٦٣١.

(4) مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٩٩.

البركات الأنباري[1]، وابن يعيش[2] والإسفراييني[3]، والرضي[4]، والسيوطي[5].

وذهب سيبويه[6]، والأخفش[7]، والزجاج[8]، والبغداديون[9] إلى أنها مركبة من «مه» بمعنى «اكفف»، و«ما» الشرطية.

ويقوي هذا القول عندهم حكاية الكوفيين[10] في أدوات الشرط «مهمن»، كقول الشاعر[11]:

أَمَاوِيَّ مَهْمَنْ يَسْتَمِعْ فِي صَدِيقِهِ ... أَقَاوِيلَ هَذَا النَّاسِ مَاوِيَّ يَنْدَمِ

فهذه «مه» ضمت إلى «من»، كما أن تلك «مه» ضمت إلى «ما».

وذهب قوم[12]، منهم ابن عصفور[13]، إلى أنها بسيطة غير مركبة. قالوا:

---

(١) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٧١.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٧/ ٤٣.

(٣) ينظر: لباب الإعراب ٤٩١.

(٤) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٢٥٣.

(٥) ينظر: همع الهوامع ٢/ ٥٧.

(٦) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٠، وتأويل مشكل القرآن ٥٣٢، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٤٦، والجنى الداني ٥٥٢، ومغني اللبيب ١/ ٣٣١.

(٧) ينظر: الغرة شرح اللمع لابن الدهان ٨٢ ب، وشرح التسهيل ٤/ ٦٨، وشرح الكافية ٢/ ٢٥٣، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٤٧، والتذييل والتكميل ٨/ ١٩٤ ب (نسخة الأسكوريال)، والجنى الداني ٥٥٢.

(٨) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٦٩، وشرح التسهيل ٤/ ٦٨، وشرح الكافية ٢/ ٢٥٣، وإرتشاف الضرب ٢/ ٥٤٧، والتذييل والتكميل ٨/ ١٩٤ «نسخة الأسكوريال»، والجنى الداني ٥٥٢.

(٩) ينظر الحاشية رقم (٧).

(١٠) ينظر: شرح المفصل ٧/ ٤٣، والجنى الداني ٥٥٢.

(١١) لم أقف على قائله، ينظر: شرح المفصل ٤/ ٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٩٦، والبحر المحيط ٤/ ٣٦٣، والدر المصون ٥/ ٤٣١، والخزانة ٣/ ٦٣١.
«مَاوِيَّ»: مرخم، أصله «ماوية»، علم امرأة.

(١٢) ينظر: الغرة شرح اللمع لابن الدهان ٨٣أ، وشرح المفصل ٧/ ٤٢، وشرح الكافية ٢/ ٢٥٣، والجنى الداني ١/ ٥٥.

(١٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٩٦.

لأن التركيب على خلاف الأصل، فلا يقدم عليه[1]، وزنتها «فَعْلى»، وألفها إما للتأنيث، وإما للإلحاق، وزال التنوين للبناء.

واختار أبو حيان[2] القول بأن «مهما» بسيطة غير مركبة، وتبعه ابن هشام[3].

والذي أراه في هذه المسألة ما اختاره أبو حيان؛ لأن دعوى التركيب على خلاف الأصل كما سبق، فلا يقدم عليه[4]، كما أن القول الثاني فيه بعد في المعنى، إذ لا معنى للكف مع معنى الشرط إلا على بعد، وهو أن يقال في «مهما تفعل أفعل» إنه رد على كلام مقدر، كأنه قال لك قائل «أنت لا تقدر على ما أفعل» فقلت: «مهما تفعل أفعل»[5].

وأما البيت السابق فيحمل على أنه لا تركيب فيه، بل «مه» فيه بمعنى «اكفف»، و«من» اسم الشرط[6].

ومن أدعى أن أصلها «ماما» فدعواه ضعيفة؛ لأنه أصل لم ينطق به في موضع من المواضع[7].

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٧/ ٤٢، وشرح الجمل ٢/ ١٩٥.
(٢) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٣٦٣، وإرتشاف الضرب ٢/ ٥٤٧، والنكت الحسان ١٥١، والتذييل والتكميل ٨/ ١٩٥ ب «نسخة الأسكوريال».
(٣) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٢٣١.
(٤) ينظر: شرح المفصل ٧/ ٤٢.
(٥) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٢٥٣.
(٦) ينظر: شرح الجمل ٢/ ١٩٦، والبحر المحيط ٤/ ٣٦٣.
(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٨/ ١٩٥ ب، «نسخة الأسكوريال».

نوع «مهما»

ذهب السهيلي(١)، وتبعه خَطَّاب المَارِدِي(٢)، وابن يَسْعُون(٣) إلى أن «مهما» تخرج عن الأسمية، وتكون حرفا بمعنى «إن»، واستدلوا بقول الشاعر(٤):

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِىءٍ مِنْ خَلِيْقَةٍ ... وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٣٦٣، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٤٧، والتذييل والتكميل ٨/ ١٨٩أ، «نسخة الأسكوريال»، والجنى الداني ٥٥١، ومغني اللبيب ١/ ٣٣٠، والتصريح ٢/ ٢٤٨، وهمع الهوامع ٢/ ٥٨، والخزانة ٣/ ٦٣٥.

(٢) ينظر: الجنى الداني ٥٥١، وهمع الهوامع ٢/ ٥٨.

والماردي: هو أبو بكر خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي الماردي، من جلة النحويين، روى عن أبي عبد الله الفخار، وهلال بن عريب، وروى عنه ابناه عبد الله وعمر، وأبو الحزم الحسن بن غليم، تصدر لإقراء العربية، توفي بعد الخمسين والأربعمائة. له كتاب الترشيح، ومختصر الزاهر لابن الأنباري.

ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٩٧، وبغية الوعاة ١/ ٥٥٣، وإشارة التعيين ١١٢.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٣٣٠، والخزانة ٣/ ٦٣٥.

وابن يسعون: هو يوسف بن يَبْقَى بن يوسف بن يسعون التُّجِيْبِي الباجلي، كان أديبا نحوياً لغوياً، أقرأ بالمَرِّية، روى عن مالك بن عبد الله العُتْبِي، ويحيى بن عبد الله الفَرَضِي، وأبي علي الغساني. وروى عنه أبو بكر بن حَسْنُون، وأبو العباس الأَنْدَرشِي. توفي في حدود سنة ٥٤٠هـ. له المصباح في شرح ما أعتم من شواهد الإيضاح، وغيره.

ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٢٤٦ ـ ٢٤٧، وبغية الوعاة ٢/ ٣٦٣، وإشارة التعيين ٣٩٤.

(٤) قائله زهير بن أبي سلمى، ينظر: شرح ديوانه ٣٢، وشرح القصائد العشر للتبريزي ١٥٣، وشرح المعلقات السبع للزوزني ١٧٢، والكشاف ٢/ ٢٤٦، والأمالي الشجرية ٢/ ٤٧، والبحر المحيط ٤/ ٣٧٢، والدر المصون ٥/ ٤٣٢، والجنى الداني ٥٥١.

«خَلِيقة»: خُلُق، القاموس «خلق» ٣/ ٢٢٩، «خَالَها»: ظنها، القاموس «خيل» ٣/ ٣٧٢.

فهي هنا بمنزلة «إن»، بدليل أنها لا محل لها.

كما استدلوا أيضاً بقول الشاعر[(١)]:

قَـدْ أُوْبِيَـتْ كُـلَّ مَـاءٍ فَهْـيَ طَـاوِيَـةٌ ... مَهْمَـا تُصِـبْ أُفُقَـاً مِـنْ بَـارِقٍ تَشِـمِ

فهي هنا لا تكون مبتدأ لعدم الرابط من الخبر، وهو فعل الشرط، ولا مفعولا؛ لاستيفاء فعل الشرط مفعوله، ولا سبيل إلى غيرهما، فتعين أنها لا موضع لها[(٢)].

وذهب جمهور النحويين إلى أنها تكون اسماً، ولا تخرج عن الاسمية إلى الحرفية، ومنهم أبو البركات الأنباري[(٣)]، واختاره الرضي[(٤)]، وابن جمعة الموصلي[(٥)]، وأبو حيان[(٦)]، والسمين الحلبي[(٧)]، والسيوطي[(٨)].

قالوا: والدليل على أنها اسم لا حرف عود الضمير إليها، ولا يعود الضمير على حرف[(٩)]، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾[(١٠)]، فالهاء في «به» تعود على «مهما».

---

(١) قائله ساعدة بن جُؤَيَّةَ يصف حميرا، ينظر: شرح أشعار الهذليين ٣/١١٢٨، ولباب الإعراب ٤٩١، واللسان «طوى» ١٤/ ٤٧٣، والنكت الحسان ١٥١، ومغني اللبيب ١/ ٣٣٠، والهمع ٢/ ٥٧، والخزانة ٣/ ٤٥٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ٣٤٥.
«أُوْبِيَتْ»: منعت، والقاموس «أبى» ٤/٢٩٧، و«طَاوِية»: ضامرة، القاموس «طوى» ٤/٣٥٨، و«بارق»: السحاب ذو البرق، القاموس «برق» ٣/ ٢١١، و«تَشِمِ» تقدر موضعه ثم تمضي إليه، القاموس «وشم» ٤/ ١٨٦.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٣٣٠.

(٣) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٧١.

(٤) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٢٥٣.

(٥) ينظر: شرح ألفية ابن معط ١/ ٣٢٢.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٣٦٣، وإرتشاف الضرب ٢/ ٥٤٨، والتذييل والتكميل ٨/ ١٨٨ ب «نسخة الأسكوريال».

(٧) ينظر: الدر المصون ٥/ ٤٣٠.

(٨) ينظر: همع الهوامع ٢/ ٥٨.

(٩) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٢٥٣، والدر المصون ٥/ ٤٣٠، وشرح قطر الندى ٤٠ ـ ٤١.

(١٠) سورة الأعراف: من الآية ١٣٢.

ونحوه قول الشاعر(١):

إِذَا سُـــدْتَـــهُ سُـــدْتَ مِطْـــوَاعَـــةً ... وَمَهْمَـــا وَكَلْـــتَ إِلَيْـــهِ كَفَـــاهُ

ويجاب(٢) عن البيتين اللذين استدلوا بهما على أن «مهما» فيهما حرف بأن «مهما» في البيت الأول إما خبر «تكن»، و«خليقة» اسمها و«من» زائدة؛ لأن الشرط غير موجب عند أبي علي، وإما مبتدأ واسم تكن ضمير راجع إليها والظرف خبر. وأنث ضميرها لأنها الخليقة في المعنى، و«من خليقة» تفسير للضمير.

أما البيت الثاني فإن «مهما» فيه مفعول «تصب»، و«أفقا» ظرف، و«من بارق» تفسير لـ «مهما»، أو متعلق بـ «تصب»، والمعنى: أي شيء تصب في أفق من البوارق تشم.

---

(١) قائله: المتنخل الهذلي، ينظر: شرح المفصل ٧/ ٤٣، وشرح التسهيل ٤/٦٨، وشرح الكافية ٢/ ٢٥٣، والخزانة ٣/ ٦٣٥.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٨/ ١٨٩أ «نسخة الأسكوريال»، ومغني اللبيب ١/ ٣٣٠، وشرح قطر الندى ٤٠ ـ ٤١، والخزانة ٣/ ٦٣٥.

مجيء (مهما) استفهامية

ذهب ابن مالك[1] وتبعه الرضي[2] وابن جمعة الموصلي[3] إلى أن (مهما) تجيء في الاستفهام بمعنى (ما) الاستفهامية، واستدلوا بقول الشاعر[4]:

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ ... أَوْدَى بِنعلَيَّ وَسِرْبَالِيَهْ

يريد: ما لي الليلة ما لي؟ إستفهاماً على طريق التعجب، والهاء للسكت. فزعموا أن (مهما) مبتدأ و(لي) الخبر، وأعيدت الجملة توكيداً[5].

أما ابن الناظم[6] وأبو حيان[7] وتبعه السمين الحلبي[8] وابن هشام[9]

---

(١) ينظر: التسهيل ٢٣٦، وشرح عمدة الحافظ ٣٨٨، وينظر: مغني اللبيب ١/ ٣٣٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٢/٢٥٣.

(٣) ينظر: شرح ألفية ابن معط ١/ ٣٢٢.

(٤) قائله عمرو بن ملقط، ينظر: النوادر ٦٢، وشرح المفصل ٧/ ٤٤، وشرح عمدة الحافظ ٣٨٨، وشرح التسهيل ٤/ ٦٩، والبحر المحيط ٤/ ٣٦٣، والدر المصون ٥/ ٤٢٩، همع الهوامع ٢/ ٥٨، وخزانة الأدب ٣/ ٦٣١.

«السِّرْبَال»: القميص، وقيل: الدرع، وقيل: كل ما لبس على البدن. القاموس (سربل) ٣/ ٣٩٥.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٣٣٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٦٩.

(٧) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٣٦٣، وإرتشاف الضرب ٢/ ٥٤٨، والتذييل والتكميل ٨/ ١٩٥ ب (نسخة الأسكوريال).

(٨) ينظر: الدر المصون ٥/ ٤٢٩.

(٩) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٣٣٢.

والسيوطي[1]، فقالوا إن مجيء الاستفهام بها نادر، ولا دليل في البيت؛ لاحتمال أن التقدير: (مه) اسم فعل بمعنى: اكفف، ثم استأنف استفهاماً بـ (ما) وحدها.

---

(١) ينظر: همع الهوامع ٢/٥٨.

مجيء «مهما» الشرطية ظرف زمان

عزا ابن مالك[(١)] إلى جميع النحويين أنهم يجعلون «ما» و«مهما» الشرطيتين[(٢)] مثل «مَنْ» في لزوم التجرد عن الظرفية، واختار هو أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب[(٣)].

والحقيقة أن ابن مالك قد سُبق إلى هذا الاختيار في «مهما»، فقد أنكر الزمخشري بشدة على قوم ذهبوا إلى القول بظرفية «مهما»، حيث قال عنها[(٤)]: «وهذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرفها من لا بد له في العربية فيضعها غير موضعها، ويحسب «مهما» بمعنى «متى ما»، ويقول «مهما جئتني أعطيتك»، وهذا من وضعه، وليس من كلام واضع العربية في شيء، ثم يذهب فيفسر ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾[(٥)] بمعنى الوقت، فيلحد في آيات الله، وهو لا يشعر». وممن قال بجواز ظرفية «مهما» الإسفراييني[(٦)]، والرضي[(٧)]. واستدل القائلون بظرفيتها بالسماع. قال طفيل الغنوي[(٨)]:

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٥.

(٢) سيأتي الحديث عن «ما» بعد هذه المسألة إن شاء الله.

(٣) ينظر: التسهيل ٢٣٦.

(٤) الكشاف ٢/ ١٠٧.

(٥) سورة الأعراف: من الآية ١٣٢.

(٦) ينظر: لباب الإعراب ٤٩١.

(٧) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٢٥٣.

(٨) سبقت ترجمته ٣١.

نُبِّئْتُ أَنَّ أَبَا شُتَيْمٍ يَدَّعِي   مَهْمَا يَعِشْ يَسْمَعْ بِمَا لَمْ يَسْمَعِ[1]

أي: مهما يعش من زمان.

وقال حاتم الطائي[2]:

وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ   وَفَرْجَكَ نَالاَ مُنْتَهَى الذَّمِ أَجْمَعَا[3]

يعني: أي وقت تعط بطنك سؤله.

وقال الآخر[4]:

قَدْ أُوبِيَتْ كُلَّ مَاءٍ فَهْيَ طَاوِيَةٌ   مَهْمَا تُصِبْ أُفُقاً مِنْ بَارِقٍ تَشِمِ

والمعنى أي وقت تصب بارقا من أفق، فقلب الكلام، أو في أفق بارقا، فزاد «من»، واستعمل «أفقا» ظرفا.

أما المانعون فهم كثر، منهم ابن السراج[5]، ابن جني[6]، وابن بابشاذ[7]، والجزولي[8]، وابن عصفور[9]، وابن الناظم[10]، والحيدرة

---

(١) ينظر: ديوانه ١٠٤، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٢٧، والدر المصون ٥/ ٤٣٠، وشرح الألفية للأشموني ٤/ ١٢.

(٢) هو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي، يكنى أبا سفانة، وابنه عدي بن حاتم الصحابي المشهور، جواد شاعر جاهلي، كان من أهل نجد، ومات في عوارض جبل في بلاد طيء، وأرخوا وفاته في السنة الثامنة من مولد الرسول ﷺ.
ينظر: الشعر والشعراء ١/ ٢٤١، وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ٢٠٨، والأعلام ٢/ ١٥١.

(٣) ينظر: ديوانه ١٨٣، وشرح التسهيل ٤/ ٦٩، والجنى الداني ٥٥٠، ومغني اللبيب ١/ ٣٣١، والمساعد ٣/ ١٤٢.

(٤) سبق تخريجه ص ٦٧٤.

(٥) ينظر: الأصول في النحو ٢/ ١٥٩.

(٦) ينظر: اللمع ١٩٣.

(٧) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٤٦.

(٨) ينظر: المقدمة الجزولية ٤٢.

(٩) ينظر: المقرب ١/ ٢٧٤.

(١٠) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٦٩، وشرح الألفية ٦٩٦.

اليمني[١]، وأبو علي الشلوبين[٢]، وابن أبي الربيع[٣]، وابن جمعة الموصلي[٤]، وابن هشام[٥]، والسمين الحلبي[٦]، والسيوطي[٧].

أما حجتهم فتقتصر على رد أدلة المجيزين.

فمنها أن «مهما» في قول الشاعر «مهما تصب أفقا من بارق تشم» مفعول «تصب»، و«أفقا» ظرف، و«من بارق» تفسير لـ «مهما»، أو متعلق بـ «تصب»، فمعناها التبعيض، والمعنى (أي شيء تصب في أفق من البوارق تشم)[٨].

وتحمل «مهما» في الأبيات السابقة على أنها مصدر؛ لأن في كونها ظرفا شذوذاً وقولاً بما لا يعرفه جميع النحويين، بخلاف كونها مصدرا؛ لأنه لا مانع من أن يكنى بـ «مهما» عن مصدر فعل الصدر، كما لا مانع أن يكنى بـ «مهما» عن المفعول به، إذ لا فرق[٩].

وحمل أبو حيان بيت حاتم الطائي على أن «مهما» فيه مفعول ثان لـ «تعطي»، و«بطنك» مفعول أول، و«سؤله» بدل من «بطنك»، لا مفعول ثان، فلا يكون في البيت حجة على استعمال «مهما» ظرفا[١٠].

وقد اختار أبو حيان أن «مهما» الشرطية لا تكون ظرف زمان[١١]، كما زعم ابن

---

(١) ينظر: كشف المشكل ٦٠٠ ـ ٦٠١.
(٢) ينظر التوطئة ١٥٠.
(٣) ينظر: الملخص ١/ ١٥٠.
(٤) ينظر: شرح ألفية ابن معط ١/ ٣٢٠.
(٥) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٣٣١.
(٦) ينظر: الدر المصون ٥/ ٤٣٠.
(٧) ينظر: همع الهوامع ٢/ ٥٨.
(٨) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٣٣١، والخزانة ٣/ ٤٥٤.
(٩) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٦٩ ـ ٧٠.
(١٠) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٣٧ أ ـ ب.
(١١) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٣٧١ ـ ٣٧٢، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٤٨، والتذييل والتكميل ٥/ ١٣٧ أ.

مالك فيما أنشده عن العرب. وقد ذكر أبو حيان أن ابنه بدر الدين كفاه في الرد عليه، كما يكفي في الرد عليه نقله عن جميع النحويين خلاف ما قاله.

ثم عزا أبو حيان سبب مخالفة ابن مالك للنحويين بقوله: «لكن من يعاني علماً يحتاج إلى مثوله بين يدي الشيوخ»[1].

---

(١) البحر المحيط ٤/ ٣٧٢.

مجيء «ما» الشرطية ظرف زمان

سبق القول[1] بأن ابن مالك عزا إلى جميع النحويين أنهم يجعلون «ما» و«مهما» الشرطيتين مثل «مَنْ» في لزوم التجرد عن الظرفية، واختار أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب[2].

وكما أن ابن مالك قد سُبق إلى القول بظرفية «مهما» فإنه كذلك قد سبق إلى القول بظرفية «ما» الشرطية، حيث يرى ذلك أبو علي الفارسي[3]، والعكبري ـ كما ذكر ذلك ابن هشام في مغني اللبيب[4] ـ على أن العكبري في كتابه «التبيان في إعراب القرآن» عند قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْتَقَـٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟﴾[5] قال[6]: «في «ما» وجهان، أحدهما: هي زمانية، وهي المصدرية على التحقيق، والتقدير (فاستقيموا لهم مدة استقامتهم لكم)، والثاني: هي شرطية».

---

(١) انظر: ص ٦٧٨.
(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٥.
(٣) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٣٠٢.
(٤) ينظر: ١/ ٣٠٢.
(٥) سورة التوبة: من الآية ٧.
(٦) ينظر: ٢/ ٦٣٦.

وممن سبق ابن مالك في هذا الرأي أبو شامة(1)، وابن بري(2).

وممن قال بظرفية «ما» الشرطية الرضي(3).

وقد استدل القائلون بظرفية «ما» الشرطية بالسماع، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْتَقَـٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ﴾(4)، أي (ما استقاموا لكم من زمان فاستقيموا لهم)(5).

وقول الفرزدق(6):

وَمَا تَحْيَ أَرْهَبْ وَإِنْ كُنْتُ جَارِماً ... وَلَوْ عَدَّ أَعْدَائِيْ عَلَيَّ لَهُمْ ذَحْلاَ

وقوله أيضاً(7):

وَمَا تَكُ يَا ابنَ عَبْدِ الله فِيْنَا ... فَلاَ ظُلْمَاً نَخَافُ وَلاَ افْتِقَارَا

وقوله أيضاً(8):

فَمَا تَحْيَ لاَ أَخْشَى العَدُوَّ وَلاَ أَزَلْ ... عَلَى النَّاسِ أَعْلُو مِنْ ذُرَى المَجْدِ مُفْرِعَا

---

(1) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٣٠٢.
وأبو شامة: هو شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي الشافعي، المعروف بأبي شامة، المحدث المفسر المقرىء، ولد سنة ٥٩٩هـ بدمشق، وبها قتل سنة ٦٦٥هـ. له إبراز المعاني في حرز الأماني، ونظم المفصل للزمخشري.
ينظر: غاية النهاية ١/ ٣٦٦، وبغية الوعاة ٢/ ٧٧ ـ ٧٨، وشذرات الذهب ٣١٨ ـ ٣١٩.

(2) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٣٠٢.

(3) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٢٥٣.

(4) سورة التوبة: من الآية ٧.

(5) ينظر: البحر المحيط ٥/ ١٢.

(6) ينظر: شرح ديوانه ٦٨٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٥، والمساعد ٣/ ١٤٢.
«الذَّحْل» الثأر، وقيل العداوة والحقد، القاموس «ذحل»: ٣/ ٣٧٩.

(7) ينظر: شرح ديوانه ٢٣٢، ومجالس العلماء للزجاجي ١١٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٥، وشرح التسهيل ٤/ ٦٩، ومغني اللبيب ١/ ٣٠٣، وشفاء العليل ٣/ ٩٥٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ٢٣٧.
و«ابن عبد الله» هو الجراح بن عبد الله أمير البصرة.

(8) ينظر: شرح ديوانه ٥٢٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٦.
«الذُّرَى»: جمع ذِرْوة، وهي من كل شيء أعلاه، القاموس «ذرى» ٤/ ٣٣٠. و«مُفرِعَا»: صاعدا، القاموس «فرع» ٣/ ٦٢.

وقول الآخر[1].

وَلَـوْ كُحِلَـتْ حَـوَاجِـبُ خَيْـلِ قَيْـسٍ   بِتَغْلِـبَ بَعْـدَ كَلْـبٍ مَـا قَـذِيْنَـا

فَمَـا تَسْلَـمْ لَكُـمْ أَفْـرَاسُ قَيْـسٍ   فَـلاَ تَـزجُـوا البَنَـاتِ وَلاَ البَنِيْنَـا

وقول الآخر[2]:

فَمَـا تَحْـيَ لاَ تَسْـأَمْ حَيَـاةً وَإِنْ تَمُـتْ   فَـلاَ خَيْـرَ فِـي الـدُّنْيَـا وَلاَ العَيْـشِ أَجْمَعَـا

أما المانعون فهم كثر، منهم ابن السراج[3]، وابن جني[4]، وابن بابشاذ[5]، والحيدرة اليمني[6]، والجزولي[7]، وأبو علي الشلوبين[8]، وابن عصفور[9]، وابن الناظم[10]، وابن أبي الربيع[11]، وابن جمعةالموصلي[12]، والسمين الحلبي[13]،

---

(١) قائله تميم العجلاني، ينظر: ديوانه ٣١٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٦.
ورواية الديوان في عجز البيت الأول: «بِكَلْبٍ بَعْدَ تَغْلِبَ مَا قَذِيْنَا».
«القَذَى» ما يقع في العين فيؤذيها، القاموس «قذى» ٤/ ٣٧٦. و«قَيْس»: هو ابن عيلان، أبو قبيلة، واسمه إلياس بن مضر. و«تَغْلِب»: هو ابن وائل بن قاسط، أبوحي من العرب. و«كَلْب»: حي من قضاعة.

(٢) قائله: عبد الله بن الزبير الأسدي، ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٧، وشرح التسهيل ٤/ ٦٩، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ٢٣٧، والدر المصون ٦/ ١٦.

(٣) ينظر: الأصول في النحو ٢/ ١٥٩.

(٤) ينظر: اللمع ١٩٣.

(٥) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٤٦.

(٦) ينظر: كشف المشكل ١/ ٦٠١.

(٧) ينظر: المقدمة الجزولية ٤٢.

(٨) ينظر: التوطئة ١٥٠.

(٩) ينظر: المقرب ١/ ٢٧٤.

(١٠) شرح الألفية ٦٩٦، وشرح التسهيل ٤/ ٦٩ ـ ٧٠.

(١١) ينظر: الملخص في ضبط قوانين العربية ١/ ١٥٠.

(١٢) ينظر: شرح ألفية ابن معط ١/ ٣٢٠.

(١٣) ينظر: الدر المصون ٦/ ١٦.

وابن هشام[1]، وابن عقيل[2]، والسيوطي[3].

ولم يحتجوا بشيء لتصحيح مذهبهم. وقد تأولوا أدلة المجيزين. فـ «ما» في قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْتَقَـٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ﴾[4] مصدرية ظرفية، أي: استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم، وليست شرطية[5].

أما الأبيات فقد أجاب عنها ابن الناظم بقوله[6]: «ولا أرى في هذه الأبيات حجة؛ لأنه كما يصح تقدير «ما»... فيها بظرف زمان، كذلك يصح تقديرها بالمصدر على معنى (أي كون قصير أو طويل تكن فينا فلا نخاف)، و(أي حياة هنيئة أو غير مرضية تحيا فينا لا نسأم).... لكن يتعين جعل «ما» مصدرية؛ لأن في كونها ظرفاً شذوذاً وقولا بما لا يعرفه جميع النحويين، بخلاف كونها مصدرية؛ لأنه لا مانع من أن يكنى بـ «ما» عن مصدر فعل الشرط، كما لا مانع أن يكنى بها عن المفعول به ونحوه، إذ لا فرق»[7].

أما أبو حيان فيختار في «ما» الشرطية أنها لا تكون ظرف زمان، كما زعم ابن مالك، حيث استنبط هذا الحكم من نفسه مع أن ما ذكره لا يقوله النحويون.

قال أبو حيان[8]: «وزعم ابن مالك أن «ما» تكون شرطا ظرف زمان، وقد رد ذلك عليه ابنه بدر الدين محمد في بعض تعاليقه، وتأويل ما استدل به والده، وتأولنا نحن بعض ذلك بخلاف تأويل ابنه، وذلك كله ذكرناه في كتاب «التكميل» من تأليفنا، على أن ابن مالك ذكر أن ما ذهب إليه لا يقوله النحويون، وإنما استنبط هو

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣.
(٢) ينظر: المساعد ٣/ ١٤٢ ـ ١٤٣.
(٣) ينظر: همع الهوامع ٢/ ٥٨.
(٤) سورة التوبة: من الآية ٧.
(٥) ينظر: البحر المحيط ٥/ ١٢.
(٦) شرح التسهيل ٤/ ٦٩ ـ ٧٠، بتصرف يسير.
(٧) وانظر: مغني اللبيب ١/ ٣٠٣، والمساعد ٣/ ١٤٢ ـ ١٤٣.
(٨) البحر المحيط ٢/ ٢٣١.

ذلك من كلام الفصحاء على زعمه».

لذلك فهو يرى أن «ما» في قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ﴾[1] مصدرية ظرفية، وليست شرطية. قال[2] ـ رحمه الله ـ: «والظاهر أن «ما» مصدرية ظرفية، أي: استقيموا لهم مدة استقامتهم، وليست شرطية». ثم نقل عن أبي البقاء العكبري، والحوفي، إجازتهما كون «ما» هنا شرطية، فالتقدير عند أبي البقاء «ما استقاموا لكم من زمان فاستقيموا لهم»، والتقدير عند الحوفي «فأي وقت استقاموا فيه لكم[3] فاستقيموا لهم»، حيث إن الحوفي يرى أن «ما» هنا شرط في موضع رفع بالابتداء، والخبر «استقاموا»، و«لكم» متعلق بـ «استقاموا» و«فاستقيموا لهم» الفاء جواب الشرط.

ثم ذكر السبب في تجويز كون «ما» هنا شرطية، بقوله: «وإنما جوز أن تكون شرطية لوجود الفاء في «فاستقيموا»، لأن المصدرية الزمانية لا تحتاج إلى الفاء. ثم قال: «وقد أجاز ابن مالك في المصدرية الزمانية أن تكون شرطية وتجزم، وأنشد على ذلك ما يدل ظاهره على صحة دعواه. وقد ذكرنا ذلك في كتاب التكميل، وتأولنا ما استشهد به، فعلى قوله تكون زمانية شرطية».

وقد صرح باختياره هذا في كتابه ارتشاف الضرب[4].

والذي أراه أن «ما» الشرطية تكون ظرف زمان، لأمور:

أحدها: أن السماع صريح بوروده في القرآن، مع صحة المعنى كما مر، وما نقله ابن مالك مما ثبت من أشعار فصحاء العرب.

الثاني: كون معظم النحويين لم يقولوا بهذا الرأي لا يلزم منه رده، مع أن

---

(١) سورة التوبة: من الآية ٧.

(٢) البحر المحيط ٥/ ١٢.

(٣) في المخطوط ٥/ ٤١ أ «لكم فيه».

(٤) ٢/ ٥٤٨، وانظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٣٧أ.

بعضهم ممن هو متقدم على ابن مالك، أو معاصر له قد قال به[1].

الثالث: قولهم: إن «ما» في الآية مصدرية ظرفية لا يستقيم لوجود الفاء التي في جواب الشرط، والمصدرية الزمانية لا تحتاج إلى الفاء، كما ذكر أبو حيان[2].

الرابع: قولهم: إن الأبيات تحتمل المصدرية ليس بمتعين، بل الأقرب الزمانية لا المصدرية، إذ لا تخلو تأويلاتهم من تكلف وتعسف.

الخامس: قول ابن الناظم: «يتعين المصدرية لأن القول بالظرفية شذوذ وقول لا يعرفه جميع النحويين» غير صحيح، إذ كيف يكون شاذا، مع أنه ورد في أشعار العرب الفصحاء، وهو ظاهر الآية السابقة، ولا يصح نفي عدم المعرفة عن جميع النحويين، إذ قال به جماعة منهم كما سبق.

---

(١) ينظر: ص ٦٨٢.

(٢) البحر المحيط ٥/ ١٢.

الجزم بـ «لو» إذا دخلت على المستقبل

اختلف النحويون في الجزم بـ «لو» إذا دخلت على المستقبل على ثلاثة مذاهب:

١ ـ يرى قوم أن الجزم بها لغة مطردة[١].

٢ ـ وذهب قوم إلى أنه يجوز الجزم بها في الشعر للضرورة، وممن ذهب إليه ابن الشجري، حيث قال[٢]: «وربما جزموا به في الضرورة».

واستدلوا بقول الشاعر[٣]:

لَـــوْ يَشَـــأْ طَـــارَ بِـــهِ ذُوْ مَيْعَـــةٍ لاَحِـــقُ الآطَـــالِ نَهْـــدٌ ذُو خُصَـــلْ

ويقول الآخر[٤]:

تَـامَـتْ فُـؤَادَكَ لَـو يَحْـزُنْـكَ مَـا صَنَعَـتْ إِحْـدَى نِسَـاءِ بَنِـيْ ذُهْـلِ بـنِ شَيْبَـانَـا

---

(١) ينظر: التسهيل ٢٤٠، وشرح التسهيل ٤/ ٩٧، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٧٢، والجنى الداني ٢٩٦.

(٢) الأمالي الشجرية ١/ ١٨٧، و ٣٣٣، وشرح التسهيل ٤/ ٩٧.

(٣) ينسب هذا البيت لعلقمة بن عبدة، ينظر: ديوانه ١٣٤، والعيني ٢/ ٥٣٩، كما ينسب لامرأة من بني الحارث بن كعب، ينظر: الأمالي الشجرية ١/ ١٨٧، ٣٣٣، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣/ ١١٠٨، والخزانة ٤/ ٥٢١. وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٤/ ٩٧، وشواهد التوضيح ١٩، ومغني اللبيب ١/ ٢٧١، وهمع الهوامع ٢/ ٦٤.
«ذو مَيْعة»: أي الفرس الذي يجري، أو الذي له رائحة عطرة طيبة، القاموس «ميع» ٣/ ٨٦.
و «الآطال»؛ جمع إطل، وهو الخصر، القاموس «أطل» ٣/ ٣٢٨. «نَهْد»: الفرس الحسن الجميل، القاموس «نهد» ١/ ٣٤٢، و «خُصَل»: شعر، القاموس «خصل» ٣/ ٣٦٨.

(٤) قائله: لقيط بن زرارة، ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٩٧، وشواهد التوضيح ٢٠، واللسان «تيم» ١٢/ ٧٥، ومغني اللبيب ١/ ٢٧١، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ١٠٥، «تَامَت»: تيمه الحب إذا استولى عليه، اللسان «تيم» ١٢/ ٧٥

٣ ـ وذهب قوم إلى منع الجزم بها، منهم ابن مالك[١]، والرضي[٢]، والمالقي[٣].

قالوا: لكون «لو» بمعنى الماضي وضعاً لم يجزم بها إلا اضطراراً؛ لأن الجزم من خواص المعرب، والماضي مبني، فلذلك لم يجزم بها ولو أريد بها معنى «إن» الشرطية[٤].

أما أبو حيان فقد اختار هذا المذهب الأخير، حيث قال[٥]: «ولا يجوز الجزم بـ «لو»، خلافاً لقوم».

واستدل بقول الشاعر[٦]:

لاَ يُلْفِكَ الرَّاجُوْنَ إِلاَّ مُظْهِراً خُلُقَ الكِرَامِ وَلَوْ تَكُوْنُ عَدِيْمَا

وشاركه في هذا الرأي السمين الحلبي[٧]، وابن هشام[٨]، وابن عقيل[٩]، والدماميني[١٠]، والسيوطي[١١].

وقد أجاب المانعون للجزم بـ «لو» عن أدلة المجيزين بما يلي:

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٢ ـ ١٦٣٥، والتسهيل ٢٤٠.
(٢) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٣٩٠.
(٣) ينظر: رصف المباني ٣٦٠.
(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ١٠٧، وشرح الكافية ٢/ ٣٩٠، وتعليق الفرائد، القسم الثاني، ٣٤٧أ مخطوط.
(٥) البحر المحيط ١/ ٨٨ ـ ٨٩.
(٦) لم أقف على قائله، ينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٨، والبحر المحيط ١/ ٨٩، وشفاء العليل ١/ ١٠٨، والعيني ٤/ ٤٦٩، والتصريح ٢/ ٢٦٥، وشرح الألفية للأشموني ٤/ ٣٨.
وفي بعض الروايات: «الراجيك»، بدل «الراجون».
(٧) ينظر: الدر المصون ١/ ١٨٢.
(٨) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٢٧١.
(٩) ينظر: المساعد ٣/ ١٩٠.
(١٠) ينظر: تعليق الفرائد، القسم الثاني ٣٤٧ أ مخطوط.
(١١) ينظر: همع الهوامع ٢/ ٦٤.

أما قول الشاعر:

لَــوْ يَشَــأْ طَــارَ بِــهِ ذُو مَيْعَــةٍ   لاَحِــقُ الآطَــالِ نَهْــدٌ ذُو خُصَــلْ

فهذا لا حجة فيه؛ لأن من العرب من يقول «جا يجي»، و «شا يشا»، بترك الهمزة، فيمكن أن يكون قائل هذا البيت ممن لغته ترك همزة «يشاء»، فقال «يشا»، ثم أبدل الألف همزة، كما قيل في «عالم»، و «خاتم»: «عألم»، و «خأتم»، وكما فعل بعض القراء[1] في قوله تعالى: ﴿تَأْكُلُ مِنسَأْتَهُۥ﴾[2]، حين قرأ «منسأته» بهمزة ساكنة، والأصل «منسأة» مِفعلة من «نسأه» أي زجره بالعصا، ولذلك سميت منسأة، فأبدل الهمزة ألفاً، ثم أبدل الألف همزة ساكنة، فعلى ذلك يحمل قوله «لو يشأ».

وأما قول الشاعر:

تَـامَـتْ فُـؤَادَكَ لَـوْ يَحْـزُنْـكَ مَـا صَنَعَـتْ   إِحْـدى نِسَـاءِ بَنِـي ذُهْـلِ بْـنِ شَيْبَـانَـا

فهذا من تسكين ضمة الإعراب تخفيفاً، كما قرأ أبو عمرو[3]: ﴿يَنصُرْكُمْ﴾[4]، و ﴿يُشْعِرْكُمْ﴾[5] بسكون الراء، وكما قرأ[6] بعض السلف[7] ﴿وَرُسْلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾، بسكون اللام[8].

---

(١) هي رواية عن ابن عامر، وابن ذكوان، ينظر: مختصر في شواذ القرآن ١٢٢، والمحتسب ٢/ ١٨٧، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٣٨٤.

(٢) سورة سبأ: من الآية ١٤.

(٣) ينظر: إتحاف فضلاء البشر ١/ ٤٩٣.

(٤) سورة آل عمران: من الآية ١٦٠، وسورة الملك: من الآية ٢٠.

(٥) سورة الأنعام: من الآية ١٠٩.

(٦) ينظر: إتحاف فضلاء البشر: ٢/ ٤٦٠.

(٧) سورة الزخرف: من الآية ٨٠.

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٣ ـ ١٦٣٥.

موقع المصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه بعد (لو) من الإعراب

تقع (أن) وما دخلت عليه بعد (لو) كثيراً، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم﴾[1]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾[2]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ ٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾[3]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ﴾[4]. وقول الشاعر[5]:

وَلَـوْ أَنَّ مَـا أَسْعَـى لأَدْنَـى مَعِيشَـةٍ كَفَـانِـي وَلَـمْ أَطْلُـبْ قَلِيْـلٌ مِـنَ المَـالِ

وموضعها عند النحويين كلهم رفع، لكن اختلفوا في إعرابها حين ذاك، فذهب الكوفيون[6] والأخفش[7] والمبرد[8] والزجاج[9] وأبو جعفر

---

(١) سورة الأعراف: من الآية ٩٦.

(٢) سورة المائدة: من الآية ٦٦.

(٣) سورة النساء: من الآية ٦٦.

(٤) سورة النساء: من الآية ٦٦.

(٥) قائله: امرؤ القيس. انظر: ديوانه ٣٩، والكتاب ١/ ٧٩، والمقتضب ٤/ ٧٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٨، والمفصل ١٣، والإنصاف ١/ ٨٤، والخزانة ١/ ١٥٨.

(٦) ينظر: الجنى الداني ٢٩١، وأوضح المسالك ٤/ ٢٣٠، ومغني اللبيب ١/ ٢٧٠، والبرهان ٤/ ٣٦٩.

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن الناظم ٤/ ٩٨.

(٨) المقتضب ٣/ ٧٧، وينظر: شرح الكافية ٢/ ٣٩٠، والبحر المحيط ١/ ٣٣٥، ٧/ ١٩١، ٨/ ١٠٩، وتذكرة النحاة ٣٩، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٧٣.

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٧٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤/ ٢٧٧، وأوضح المسالك=

النحاس[١] ومكي القيسي[٢] والزمخشري[٣] وأبو البركات الأنباري[٤] والعكبري[٥] وابـن يعيـش[٦] وابـن الحـاجـب[٧] وابـن النـاظـم[٨] وابـن جمعـة المـوصلـي[٩] والمالقي[١٠] والمرادي[١١] والأشموني[١٢] إلى أن (أن) وما دخلت عليه مصدر مؤول فاعل بفعل محذوف، تقديره: ثبت أو وقع.

قالوا: لأن في هذا إبقاء لـ (لو) على اختصاصها بالفعل، حيث إن (لو) تختص بالفعل[١٣].

وذهب سيبويه إلى أن (أن) وما دخلت عليه مصدر مؤول، مبتدأ محذوف الخبر، حيث قال[١٤]: «و (لو) بمنزلة (لولا)، ولا تبدأ بعدها الأسماء سوى (أن)، نحو: لو أنك ذاهب»[١٥].

وتبعه في رأيه هذا طائفة من النحويين، منهم: الأعلم الشنتمري[١٦] وابن

= ٤/ ٢٣٠، ومغني اللبيب ١/ ٢٧٠، وشرح بانت سعاد ١٢١.

(١) ينظر: إعراب القرآن ١/ ٢٥٢، ٤٦١.

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ١٠٧.

(٣) ينظر: الكشاف ١/ ٥٣١، ٣/ ٥٥٩، والمفصل ٢٣.

(٤) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢١٥.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٠١.

(٦) ينظر: شرح المفصل ١/ ٨٣.

(٧) ينظر: الكافية ٢٣٦، وشرح الوافية نظم الكافية ٤١٢.

(٨) ينظر: شرح الألفية ٧١١.

(٩) ينظر: شرح ألفية ابن معط ٢/ ٩٢٦.

(١٠) ينظر: رصف المباني ٣٥٩.

(١١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ٢٧٧.

(١٢) ينظر: شرح الألفية للأشموني ٤/ ٢٣.

(١٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ٢٧٧، والتصريح ٢/ ٢٦٠.

(١٤) ينظر: الكتاب ٣/ ١٣٩.

(١٥) ينظر: المصدر السابق ٣/ ١٢١، ١٥٨.

(١٦) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٧٦٥.

عصفور[1]، وهو ظاهر كلام ابن مالك[2]. ويقدرون الخبر المحذوف مقدماً، فمثلاً في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ﴾[3]، يكون التقدير: ولو ثابت إيمانهم وتقواهم.

وذهب بعض من يرى هذا الرأي إلى أنها لا تحتاج إلى خبر؛ لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه، واختصت من بين سائر ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد (لو)، كما اختصت (غدوة) بالنصب بعد (لدن)، و (حين) بالنصب بعد (لات)[4].

وضعف أصحاب هذا المذهب المذهب السابق بأن الفعل لم يحذف بعد (لو) وغيرها من أدوات الشرط إلا مفسراً بفعل بعده إلا (كان) والمقرون بـ (لا)[5].

أما أبو حيان، فقد اختار مذهب سيبويه ومن تبعه، وذلك حينما نقل رأي الزمخشري[6] الآخذ برأي الكوفيين والمبرد وغيرهم في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾[7]، قال[8]: «فالزمخشري وافق مذهب المبرد، وهو مذهب مرجوح في علم النحو». واختار أيضاً أنه لا يحتاج إلى الخبر؛ للعلة السابقة، حيث قال[9]: «وهل الخبر محذوف، أم لا يحتاج إلى تقدير خبر لجريان المسند والمسند إليه في صلة (أن)، قولان أصحهما هذا»[10]. كما ذكر أن مما يقوي ذلك أن (لو) لا يليها إلا الفعل ظاهراً، فلما وليتها (أن) زال ذلك الحكم. والكلام من جهة اللفظ مستقل بالنظر إلى المعنى، وليس تقدير فعل مما يزيل خروجها عن أصلها؛ لأن أصلها أن لا

---

(١) ينظر: شرح الجمل ١/ ٤٦٠.
(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٥.
(٣) سورة الأعراف: من الآية ٩٦.
(٤) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٢٦٩.
(٥) ينظر: التصريح ٢/ ٢٦٠.
(٦) ينظر: الكشاف ١/ ٥٣١.
(٧) سورة النساء: من الآية ٤٦.
(٨) البحر المحيط ٣/ ٢٦٤.
(٩) البحر المحيط ٣/ ٢٦٤.
(١٠) وانظر: البحر المحيط ١/ ٣٣٥، ٣/ ٤٧٤، ٨/ ١٠٩.

يليها إلا الفعل ظاهراً ولم يلِها، فلا نتكلف إضمار شيء لا يحتاج إليه، مع أن (أن) شبيهة بالفعل وعاملة عمله. كما أن العرب لم تقل: لو ثبت أن زيداً قائم[1].

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٢٣٨ أ.

إفادة (لو) التمني

ذكر جماعة من النحويين[1] أن من معاني (لو) التمني، نحو: لو تأتينا فتحدثنا، كما تقول: ليتك تأتينا فتحدثنا. قالوا: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لِى كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[4].

و (لو) هذه كـ (ليت) في نصب الفعل بعدها مقروناً بالفاء[5]، كما ينصب في جواب (ليت) في قوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[6]. وقد اختلف النحويون فيها على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها قِسْمٌ برأسها، فلا تجاب كجواب الامتناعية، نصّ على ذلك ابن

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٣٦، والأصول في النحو ٢/ ١٨٥، والمفصل ٣٢٣، والكشاف ١/ ٣٢٧، ٣/ ١١٩، ٢٤٢، والأمالي الشجرية ١/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٣٤، ٢/ ٢١٥، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ١٣٧، وشرح المفصل ٧/ ٣٨، ٩/ ١١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٤١ ـ ٤٤٢، وشرح التسهيل ٤/ ٣٣، ورصف المباني ٣٦٠، وجواهر الأدب ٣٣٢ ـ ٣٣٣، والجنى الداني ٢٩٧ ـ ٢٩٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤/ ٢٦٩، ومغني اللبيب ١/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧، والمساعد ١/ ١٧٤، والبرهان ٤/ ٣٧٥، والتصريح ٢/ ٢٦٠، وهمع الهوامع ٢/ ٦٦.

(٢) سورة البقرة: من الآية ١٦٧.

(٣) سورة الشعراء: الآية ١٠٢.

(٤) سورة الزمر: من الآية ٥٨.

(٥) ينظر: الجنى الداني ٢٩٧ ـ ٢٩٨، ومغني اللبيب ١/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧.

(٦) سورة النساء: من الآية ٧٣.

الضائع[1] وابن هشام الخضراوي[2].

الثاني: أن (لو) الشرطية أشربت معنى التمني؛ لأنه قد جاء جوابها باللام بعد جوابها بالفاء، فجمعوا بينهما في قول الشاعر[3]:

فَلَوْ نُبِشَ المَقَابِرُ عَنْ كُلَيْبٍ ... فَيُخْبِرَ بِالذَّنَائِبِ أَيُّ زِيْرِ
بِيَوْمِ الشَّعْثَمَيْنِ لَقَرَّ عَيْناً ... وَكَيْفَ لِقَاءُ مَنْ تَحْتَ القُبُورِ

الثالث: وهو قول ابن مالك ـ أنها المصدرية أغنت عن التمني، فينصب بعدها الفعل مقروناً بالفاء؛ لأنها أشبهت (ليت) في الإشعار بمعنى التمني دون لفظه، فكان لها جواب كجواب (ليت)، لكنها ليست حرفاً موضوعاً للتمني كـ (ليت)؛ لأنه يستلزم منه الجمع بينها وبين فعل التمني، كما لا يجمع بينه وبين (ليت)؛ وذلك أن حروف المعاني مقصودها النيابة عن أفعال على سبيل الإنشاء، فالجمع بينها وبين تلك الأفعال ممتنع؛ لامتناع الجمع بين نائب ومنوب عنه، ولهذا امتنع الجمع بين (لعل) و (أَتَرَجَّى)، وبين (إلا) و (أستثني)، فلو كانت (لو) موضوعة للتمني كـ (ليت)، لساوتها في امتناع ذكر فعل التمني معها، فكان قول القائل: تمنيت لو تفعل، غير جائز، كما أن قولك: تمنيتك ليتك تفعل، غير جائز، والأمر بخلاف ذلك[4].

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٦٧، وتذكرة النحاة ٤٢، والتذييل والتكميل ٥/ ١٨٣ أ، والجنى الداني ٢٩٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤/ ٢٦٩، ومغني اللبيب ١/ ٦٣، وهمع الهوامع ٢/ ٦٦.

(2) ينظر: المصادر السابقة.

(3) قائله مهلهل بن ربيعة في رثاء أخيه كليب، ينظر: الأصمعيات ١٥٤ ـ ١٥٥، وشرح التسهيل ٤/ ٣٣، والبحر المحيط ١/ ٤٧٤، ٧/ ٢٠١، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٧٦، وتذكرة النحاة ٤٢، والتذييل والتكميل ٥/ ١٨٣ أ، والجنى الداني ٢٩٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤/ ٢٧١، ومغني اللبيب ١/ ٢٦٧، والعيني ٤/ ٤٦٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ٦٧.
«الزِّيْر»: من الزيارة. القاموس (زور) ٢/ ٤٢.
«الذَّنَائِب»: ثلاث هضبات بنجد. معجم البلدان ٣/ ٧.
«يوم الشَّعْثَمَيْن»: أي يوم قَتْل الشعثمين، وهما شعثم وشعيث ابنا معاوية، وقيل غير ذلك.
ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ٦٧ ـ ٧٦.

(4) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠.

أما أبو حيّان: فيختار أنها الشرطية أشربت معنى التمني، ويكون لها جواب كحالها إذا لم تشربه، قال[(١)] - رحمه الله - عند قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ﴾[(٢)]: «و (لو) هنا للتمني، قيل: وليست لما كان سيقع لوقوع غيره، ولذلك جاء جوابها بالفاء في قوله (فنتبرّأ)، كما جاء جواب (ليت) في قوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[(٣)]، وكماجاء في قول الشاعر[(٤)]:

فَلَوْ نُبِشَ المَقَابِرُ عَنْ كُلَيْبٍ ... فَتُخْبِرَ بِالذَّنَائِبِ أَيُّ زِيْرِ

والصحيح أن (لو) هذه هي التي لما كان سيقع لوقوع غيره وأشربت معنى التمني، ولذلك جاء بعد هذا البيت جوابها، وهو قوله:

بِيَوْمِ الشَّعْثَمَيْنِ لَقَرَّ عَيْناً ... وَكَيْفَ لِقَاءُ مَنْ تَحْتَ القُبُورِ»

وعند قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَآ أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا﴾[(٥)]، نقل قول الزمخشري في الآية، حيث يرى أنها للتمني، وجوابها محذوف تقديره: (وليتك ترى)[(٦)]، ثم قال[(٧)]: «وقوله: قد حذف جوابها، وتقديره: وليتك ترى ما يدل على أنها إذا كانت[(٨)] للتمني لا جواب لها، والصحيح أنها إذا أشربت معنى التمني يكون لها جواب كحالها إذا لم تشربه، قال الشاعر:

فَلَوْ نُبِشَ المَقَابِرُ عَنْ كُلَيْبٍ ... فَيُخْبِرَ بِالذَّنَائِبِ أَيُّ زِيْرِ

---

(١) البحر المحيط ١/ ٤٧٤.
(٢) سورة البقرة: من الآية ١٦٧.
(٣) سورة النساء: من الآية ٧٣.
(٤) سبق تخريجه.
(٥) سورة السجدة من الآية ١٢.
(٦) الكشاف ٣/ ٢٤٢.
(٧) البحر المحيط ٧/ ٢٠١. وينظر: ٧/ ٢٨، ٤٣٦.
(٨) هكذا في المخطوط ٩/٧أ، وفي المطبوع (على أنها كانت إذاً للتمني)، وهو خطأ. والصواب ما أثبته. =

بيَـــوْمِ الشَّعْثَمَيْـــنِ لَقَـــرَّ عَيْنـــاً ... وَكَيْــفَ لِقَــاءُ مَــنْ تَحْــتَ القُبُــورِ»

واختياره هذا هو ما في كتبه الأخرى[1]. وفي التذييل والتكميل منها علّل هذا الاختيار بقوله[2] «لأنه متى أمكن تقليل القواعد وجعل الشيء من باب المجاز، كان أولى من تكثير القواعد وادعاء الاشتراك؛ لأن الاشتراك يحتاج إلى وضعين، والمجاز لا يحتاج إلى ذلك؛ لأنه ليس إلا وضع واحد، وهو الحقيقة...».

وقد تبع أبا حيان في هذا تلميذه السمين الحلبي الذي نقل كلام شيخه عند قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا۟ مِنَّا ۗ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ ۖ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾[3]، مع تغيير يسير في ألفاظه[4].

والذي أراه في هذه المسألة القول الثاني الذي اختاره أبو حيان، وهو أنها لما كان سيقع لوقوع غيره، لكنها أشربت معنى التمني، وأن لها جواباً لأمور:

أحدها: أن قولنا: لو تأتينا فتحدثنا، فيه معنى (لو) الامتناعية، وهي التي عبر عنها سيبويه بقوله[5] «وأما (لو)، فلما لكان سيقع لوقوع غيره»، فالحديث مترتب على المجيء.

الثاني: أن قول الشاعر[6]:

فَلَــوْ نُبِــشَ المَقَــابِــرُ عَــنْ كُلَيْــبِ ... فَيُخْبِــرَ بِــالــذَّنَــائِــبِ أَيُّ زِيْــرِ
بيَـــوْمِ الشَّعْثَمَيْـــنِ لَقَـــرَّ عَيْنـــاً ... وَكَيْــفَ لِقَــاءُ مَــنْ تَحْــتَ القُبُــورِ

يدل على أن لها جواباً، وهو قوله (لقرعينا).

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٧٦، والتذييل والتكميل ٥/ ١٨٣ أ، وتذكرة النحاة ٤٢.
(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٨٣ أ ـ ب.
(٣) سورة البقرة: من الآية ١٦٧.
(٤) الدر المصون ٢/ ٢١٨ ـ ٢١٩.
(٥) الكتاب ٤/ ٢٢٤.
(٦) سبق تخريجه.

الثالث: ما قاله أبو حيان في كتابه التذييل والتكميل من أنه إذا أمكن تقليل القواعد وجعل الشيء من باب المجاز، كان أولى من تكثير القواعد وادعاء الاشتراك[1].

أما ما أورده ابن مالك من استلزامه الجمع بينها وبين فعل التمني... الخ، فلا يرد؛ لأنها عند مجامعتها لفعل التمني، تكون لمجرد المصدرية، مسلوبة الدلالة على التمني، فلا يمتنع الجمع إذ ذاك ولا إشكال»[2].

---

(١) التذييل والتكميل ٥/ ١٨٣ أ ـ ب.

(٢) حاشية الصبان على الأشموني ٤/ ٢٣.

الفصل بين «أما» والفاء بمعمول خبر «إن» و «ليت» و«لعل»

«أما» حرف ضمن معنى اسم الشرط وفعله، والتقدير «مهما يكن من شيء».
قال سيبويه: «وأما «أما» ففيها معنى الجزاء، كأنه يقول: (عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق)، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً»(١).

وقد أبان الزمخشري عن معناها فقال: «فائدته في الكلام أن يعطيه فضل توكيد، تقول: (زيد ذاهب)، فإذا قصدت توكيد ذاك، وأنه لا محالة ذاهب، وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيمة قلت (أما زيد فذاهب)، ولذلك قال سيبويه في تفسيره (مهما يكن من شيء فزيد ذاهب)، وهذا التفسير مدل بفائدتين: بيان كونه توكيداً، وأنه في معنى الشرط»(٢).

ويفصل بين «أما» والفاء بواحد من ستة:
أحدها: المبتدأ، كقوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ ﴾(٣).
الثاني: الخبر، نحو «أما في الدار فزيد».
الثالث: جملة الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ . فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ ﴾(٤).

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٣٥.
(٢) الكشاف ١/ ٢٦٦.
(٣) سورة الكهف: من الآية ٨٠.
(٤) سورة الواقعة: الآيتان ٨٨، و ٨٩.

الرابع: اسم منصوب لفظاً أو محلاً، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾[1].

الخامس: اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء، نحو «أما زيداً فاضربه»، وقراءة بعضهم[2]: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[3] بنصب «ثمود».

السادس: ظرف معمول لـ «أما» لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه، أو معمول للفعل المحذوف، نحو «أما اليوم فإني ذاهب»، و «أما في الدار فإن زيداً جالس»[4].

أما الفصل بين «أما» والفاء بمعمول خبر «إن» فقد اختلف النحويون في ذلك. فذهب سيبويه[5]، وأبو عثمان المازني إلى عدم جوازه، إلا إذا كان الخبر ظرفاً، حيث إن الظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره.

وتبعهما في ذلك ابن السراج[6]، والفارسي[7]، وابن يعيش[8]، وابن مالك[9].

وذهب الفراء[10]، والمبرد[11]، وابن درستويه[12] إلى إجازته، وتوجيهه: أن هذا الموضع للزوم الفصل بين «أما» والفاء اغتفر فيه وقوع ما لا يتقدم مع غير «أما»،

---

(١) سورة الضحى: الآية ٩.

(٢) هي قراءة الحسن وابن أبي إسحاق، وعيسى الثقفي، ينظر: مختصر في شواذ القرآن ١٣٤، والبحر المحيط ٧/ ٤٩١، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٤٤٢.

(٣) سورة فصلت: من الآية ١٧.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٥٦، والتصريح ٢/ ٢٦٢.

(٥) ينظر لهما: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٦٩، والمساعد ٣/ ٢٣٧.

(٦) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٢٨٠.

(٧) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٧٧.

(٨) ينظر: شرح المفصل ٩/ ١٢.

(٩) ينظر: التسهيل ٢٤٥.

(١٠) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٦٩، والمساعد ٣/ ٢٣٧.

(١١) ينظر: التسهيل ٢٤٥، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٦٢، والمساعد ٣/ ٢٣٦، وحاشية الصبان على الأشموني ٤/ ٣٤.

(١٢) ينظر: المصادر السابقة.

فكما جاز (زيداً فاضرب) مع امتناع (إن أقم زيداً فاضرب) جاز هذا، وإن امتنع (زيداً إني ضارب)[١].

وأجاز الفراء كذلك الفصل بين «أما» والفاء بمعمول خبر «ليت»، و «لعل»، تقول على رأيه: «أما زيداً فليتني ضارب»، و «أما عمراً فلعلي مكرم».

وتبعهم في هذا الرأي ابن مالك[٢].

وقد حكى الزجاج رجوع المبرد إلى مذهب الجمهور، حيث قال: «رجوعه مكتوب عندي بخطه»[٣].

أما أبو حيان فقد اختار رأي سيبويه ومن تبعه، حيث قال عند قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ﴾[٤]: «ولا يجوز أن يفصل بين «أما» وبين الفاء بمعمول خبر «إن» وفاقاً لسيبويه وأبي عثمان، وخلافاً للمبرد وابن درستويه، ولا بمعمول خبر «ليت» و «لعل»، خلافاً للفراء»[٥].

وقال أيضاً: «وما ذهب إليه المبرد وابن درستويه والفراء غير صحيح، ولم يردبه سماع صحيح ولا يقتضيه قياس صحيح، بل القياس مذهب سيبويه»[٦].

وقد تبع أبا حيان في هذا تلميذه السمين الحلبي، حيث قال[٧]: «ولا يجوز الفصل بين «أما» والفاء بمعمول «إن»، خلافاً للمبرد، ولا بمعمول خبر «ليت» و «لعل»، خلافاً للفراء».

---

(١) ينظر: المساعد ٣/ ٢٣٦.
(٢) ينظر: التسهيل ٢٤٥.
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٦٩، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٠٠ أ، والمساعد ٣/ ٢٣٧، وهمع الهوامع ٢/ ٦٨.
(٤) سورة البقرة: من الآية ٢٦.
(٥) البحر المحيط ١/ ١١٩.
(٦) التذييل والتكميل ٥/ ٢٠٠ أ.
(٧) الدر المصون١/ ٢٢٧.

والذي أراه ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه؛ لأن قولنا «أما زيداً فإني ضارب» وما أشبهه فيه بعد؛ لأن «إن» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها[1].

---

(1) ينظر: شرح المفصل ٢/١٩.

معنى «إذن»

قال سيبويه ـ رحمه الله ـ في معنى «إذن»[(1)]: «وأما (إذن) فجواب وجزاء».

وقد اختلف في فهم كلامه السابق:

فذهب أبو علي الفارسي[(2)] إلى أنها قد تكون جواباً فقط في موضع، وجواباً وجزاء في موضع، وهو الأكثر. ففي مثل «إذن أظنك صادقاً» لمن قال: «أزورك» هي جواب خاصة، فلا يتقدر بقولك «إن تزرني أظنك». وفي مثل «إذن أكرمك»، لمن قال «أزورك» هي جواب وجزاء، والتقدير: «إن تزرني أكرمك».

وتبعه في هذا الرأي الرضي[(3)]، والمالقي[(4)].

قالوا: هذا هو المفهوم من كلام سيبويه؛ لأنه لم ينص على أنهما معاً في موضع واحد، واستدلوا لصحة هذا الفهم بقوله تعالى: ﴿قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾[(5)]، فـ «إذن» هنا جواب لا جزاء؛ لأنه تصديق لقول فرعون، إلا أنه بزيادة عليه، ولا معنى للشرط هنا.

---

(1) الكتاب ٤/ ٢٣٤.

(2) ينظر: رصف المباني ١٥١، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٩٨، والبحر المحيط ٣/ ٢٨٦، والتذييل والتكميل ٥/ ٩٨ أ، والجنى الداني ٣٥٧، ومغني اللبيب ١/ ٢٠، والمساعد ٣/ ٧٥. وقد كرر الفارسي عبارة سيبويه المذكورة في كتابيه «شرح الأبيات المشكلة الإعراب» ٨٣، و «المسائل الحلبيات» ٢١٣ دون تعليق أو بيان.

(3) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٢٣٦.

(4) ينظر: رصف المباني ١٥١.

(5) سورة الشعراء: الآية ٢٠.

وذهب أبو علي الشلوبين[1] إلى أنها تكون للجواب والجزاء معاً في كل موضع، وقوفاً مع ظاهر كلام سيبويه، وعُزِي[2] هذا الفهم إلى أكثر النحويين.

فإذا قال القائل «أزورك»، وقال له المجيب «إذن أكرمك» فالمعنى «إن تزرني أكرمك».

وجعل أبو حيان الزمخشري ممن يرى أن «إذن» جواب وجزاء معاً في موضع واحد. فعند قوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّآتَيْنَاهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[3] نقل أبو حيان قول الزمخشري[4] «و (إذاً) جواب لسؤال مقدر، كأنه قيل (وما ذا يكون لهم أيضاً بعد التثبيت؟» فقيل: (وإذن لوثبتوا لآتيناهم)؛ لأن (إذن) جواب وجزاء»، ثم قال أبو حيان بعد نقله هذا الكلام[5]: «وظاهر قول الزمخشري (لأن «إذن» جواب وجزاء) يفهم منه أنها تكون للمعنيين في حال واحد على كل حال، وهذه مسألة خلاف..».

وعند قوله تعالى: ﴿قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾[6] نقل قول الزمخشري[7] «فإن قلت (إذن) جواب وجزاء معاً، والكلام وقع جواباً لفرعون، فكيف وقع جزاء؟ قلت: قول فرعون (وفعلت فعلتك) فيه معنى (أنك جازيت نعمتي بما فعلت فقال له موسى: نعم، فعلتها مجازياً لك...»، ثم قال بعد ذلك:[8] «وهذا الذي ذكره من أن «إذاً» جواب وجزاء معاً هو قول سيبويه، لكن الشراح فهموا أنها قد تكون جواباً وجزاء معاً، وقد تكون جواباً فقط دون جزاء...».

---

(١) ينظر: التوطئة ١٤٥، ورصف المباني ١٥١، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٩٨، والبحر المحيط ٣/ ٢٨٦، والتذييل والتكميل ٥/ ٩٨ أ، والجنى الداني ٣٥٧، ومغني اللبيب ١/ ٢٠، والمساعد ٣/ ٧٥.

(٢) ينظر: رصف المباني ١٥١.

(٣) سورة النساء: الآية ٦٧.

(٤) الكشاف ١/ ٥٣٩ ـ ٥٤٠.

(٥) البحر المحيط ٣/ ٢٨٦.

(٦) سورة الشعراء: الآية ٢٠.

(٧) الكشاف ٣/ ١٠٩.

(٨) البحر المحيط ٧/ ١١.

وما ذكره أبو حيان من أن مذهب الزمخشري هو أن «إذن» جواب وجزاء معاً صحيح، وبخاصة في كلام الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾[1] أما ما فهمه أبو حيان من كلام الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّأٓتَيْنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ فمحتمل، لكن يكفي كلامه الأخير في بيان أنه يرى أن «إذن» جواب وجزاء معاً.

كما جعل أبو حيان ابن الناظم ممن يرى أنها للجواب والجزاء معاً[2]. وليس في كلام ابن الناظم ما يدل على ذلك صراحة.

وعلى أي حال فكلا المذهبين لا يخلو من اعتراض:

فأما قول الفارسي: إنه لا يتقدر الشرط في قولهم «إذن أظنك صادقاً»، فلا يتقدر بقولك «إن تزرني أظنك» هذا معترض عليه، حيث يجوز أن يكون المعنى «إن تزرني أظن صدق خبرك فيما تخبرني به»[3].

وأما قول أبي علي الشلوبين إنها للجواب والجزاء معاً في كل موضع فإنه قد اضطره إلى تكلف تخريج ما خفي فيه ذلك، ففي قوله تعالى: ﴿قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ زعم أن المعنى «إن كنت فعلت الفعلة وأنا كافر ـ كما زعمت ـ فعلتها وأنا من الضالين»، ولم يثبت في ذلك لنفسه كفراً ولا إيماناً في هذا الفهم[4].

وهناك طائفة من النحويين نقلوا عبارة سيبويه السابقة دون تفصيل فيها أو بيان معناها، منهم ابن السراج[5]، والرماني[6]، وابن بابشاذ[7]، وابن

---

(١) سورة الشعراء: الآية ٢٠.
(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ٩٨ ب.
(٣) ينظر المساعد ٣/ ٧٥.
(٤) ينظر: رصف المباني ١٥٢، والتذييل والتكميل ٥/ ٩٨ ب، والبحر المحيط ٧/ ١١، والجنى الداني ٣٥٧.
(٥) ينظر: الأصول في النحو ٢/ ٢١٧.
(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٥/ ١١٨ ب.
(٧) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٣٢.

عصفور[1]، وابن مالك[2]، وابنه بدر الدين[3]، والإسفراييني[4]، وابن جمعة الموصلي[5]، وابن هشام[6].

وقد عد أبو حيان تحرير معنى «إذن» من المسائل الصعبة، لذا فقد اضطرب الناس في معناها. قال[7]: ـ رحمه الله ـ : «وتحرير معنى «إذن» صعب، وقد اضطرب الناس في معناها. وقد نص سيبويه على أن معناها الجواب والجزاء، واختلف النحويون في فهم كلام سيبويه...».

ومع صعوبة تحرير معنى «إذن» إلا أنه صرح في تفسيره البحر المحيط باختيار مذهب أبي علي الفارسي، فعندما بسط القول في هذه المسألة عند قوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّآتَيْنَاهُم مِّن لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٦٧﴾﴾[8] قال[9]: «والصحيح قول الفارسي».

وعند قوله تعالى: ﴿قَالَ فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ ﴿٢٠﴾﴾[10] نقل كلام الزمخشري عندها الذي يرى أنها جواب وجزاء[11]، ثم قال[12]: «هذا الذي ذكره من أن «إذا» جواب وجزاء معاً هو قول سيبويه، لكن الشراح فهموا أنها قد تكون جواباً وجزاء معاً، وقد تكون جواب فقط دون جزاء، فالمعنى اللازم لها هو الجواب، وقد يكون مع ذلك جزاء، وحملوا قوله «فعلتها إذاً» من المواضع التي جاءت فيها (جواباً لا

---

(١) ينظر: المقرب ١/ ٢٦١.
(٢) ينظر: التسهيل ٢٣٠.
(٣) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ١٩، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٦٩.
(٤) ينظر: لباب الإعراب ٤٤٧.
(٥) ينظر: شرح ألفية ابن معط ١/ ٣٤١ ـ ٣٤٢.
(٦) ينظر: أوضح المسالك ٤/ ١٦٢.
(٧) البحر المحيط ١/ ٤٣٤.
(٨) سورة النساء: الآية ٦٧.
(٩) البحر المحيط ٣/ ٢٨٦.
(١٠) سورة الشعراء: الآية ٢٠.
(١١) ينظر: الكشاف ٣/ ١٠٩.
(١٢) البحر المحيط ٧/ ١١.

جزاء)[1]، على أن بعض أئمتنا تكلف هنا كونها جزاء وجواباً، وهذا كله محرر فيما كتبناه في «إذن» في شرح التسهيل[2]، وإنما أردنا أن نذكر أن ما قاله الزمخشري ليس هو الصحيح، ولا قول الأكثرين».

كما صرح باختيار رأي أبي علي الفارسي في كتابه «النكت الحسان»[3]، ولم يصرح باختياره هذا في مواضع من تفسيره البحر المحيط[4]، ولا في كتابه ارتشاف الضرب[5]، وإنما اكتفى بتكرار عبارة سيبويه السابقة في معنى «إذن».

وتتصل بهذه المسألة مسألة أخرى، وهي: هل المقصود بالجزاء هنا المجازاة على الفعل، أو الشرط؟

فَسَّر الزجاج الجزاء هنا بالشرط، حيث قال[6]: «تأويله إن كان الأمر على ما تصف وقع إكرامه»[7].

وكذا فسره الزمخشري في مواضع من تفسيره الكشاف[8].

وله ـ أي الزمخشري ـ تفسير آخر للجزاء، حيث يرى أنه بمعنى المجازاة. ففي المفصل قال[9]: «(إذن) جواب وجزاء، يقول الرجل (أنا آتيك)، فتقول (إذن أكرمك)، فهذا الكلام قد أجبته به، وصيرت إكرامك جزاء له على إتيانه».

---

(١) هكذا في المخطوط ٧/١٤٩ ب، وفي المطبوع «جواباً لآخر»، وهو تصحيف.

(٢) ينظر: ٥/٩٨ أ ـ ب.

(٣) ينظر: ص ١٤٤.

(٤) ينظر ٥/٣٣٤، و ٤٤٦، و ٦/١٠٦، و ١١١.

(٥) ينظر: ٢/٣٩٨.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٢/٦٣.

(٧) وانظر لتوضيح مراد الزجاج: التخمير ٤/١٥٤، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٦٣.

(٨) ينظر: ١/٥٤٠، و ٢/٢٣، و ٢٥٦، و ٣٣٦، و ٣٨٧، و ٤٦٠، و ٣/٤٠، و ١١٢، و ٢٠٨.

(٩) ص ٣٢٣.

وعند قوله تعالى: ﴿قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾[1] قال[2]: «فإن قلت «إذن» جواب وجزاء معاً، والكلام وقع جواباً لفرعون، فكيف وقع جزاء؟ قلت: قول فرعون (وفعلت فعلتك) فيه معنى أنك جازيت نعمتي بما فعلت، فقال له موسى نعم فعلتها مجازياً لك تسليماً لقوله، لأن نعمته كانت عنده جديرة بأن تجازى بنحو ذلك الجزاء».

وسار على هذا التفسير طائفة، منهم ابن يعيش[3]، وابن عصفور[4]، وابن جمعة الموصلي[5].

أما أبو حيان فظاهر كلامه أن المراد بالجزاء جزاء الشرط، قال ـ رحمه الله ـ عند قوله تعالى: ﴿قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأْخُذَ إِلَّا مَن وَجَدْنَا مَتَٰعَنَا عِندَهُۥٓ إِنَّآ إِذًا لَّظَٰلِمُونَ ۝٧٩﴾[6] قال[7]: «و (إذن) جواب وجزاء، أي: إن أخذنا بدله ظلمنا».

وعند قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ إِن يَظْهَرُوا۟ عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِى مِلَّتِهِمْ وَلَن تُفْلِحُوٓا۟ إِذًا أَبَدًا ۝٢٠﴾[8] قال[9]: «و (إذن) حرف جزاء وجواب، وقد تقدم الكلام عليها، وكثيراً ما يتضح تقدير شرط وجزاء»[10].

---

(١) سورة الشعراء: الآية ٢٠.
(٢) الكشاف ٣/١٠٩.
(٣) ينظر: شرح المفصل ٩/١٣ ـ ١٤.
(٤) ينظر: المقرب ١/٢٦١.
(٥) ينظر: شرح ألفية ابن معط ١/٣٤١ـ٣٤٢.
(٦) سورة يوسف: الآية ٧٩.
(٧) البحر المحيط ٥/٣٣٤.
(٨) سورة الكهف: الآية ٢٠.
(٩) البحر المحيط ٦/١١١.
(١٠) وانظر: البحر المحيط ٤/١٤٢، و ٥/٤٤٦، و ١٠٦، و ٧/١٥٥.

وقوع لام «كي» في جواب القسم

ذهب جمهور النحويين[1] إلى أن جواب القسم يتلقى بلام مفتوحة، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا﴾[2]، أو بـ «إن» مثقلة، نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ . وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ . وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ . إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾[3]، أو بـ «إن» مخففة، نحو قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ . وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ . النَّجْمُ الثَّاقِبُ . إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[4].

هذا في الإثبات. أما في النفي فتصدر بـ «ما»، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾[5]، أو بـ «لا»، نحو «والله لا أضربك»[6]،

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ١٠٥ ـ ١١٠، و ١٤٦، والمقتضب ٢/ ٣٣٤ ـ ٣٣٦، واللامات للزجاجي ٧٨ ـ ٨٠، واللمع ٢٤٣ ـ ٢٤٤، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤٥٢ ـ ٤٥٤، والمقتصد ٢/ ٨٦٥، والمفصل ٣٤٥، وأسرار العربية ٢٧٧ ـ ٢٧٨، والجزولية ١٣٩ ـ ١٤٠، وشرح المفصل ٩/ ٩٦ ـ ٩٨، والتوطئة ٢٥٧، والكافية ٢١٨، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٣٢٤ ـ ٣٢٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٢٠ ـ ٥٢١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٣٤ ـ ٨٥٠، وشرح التسهيل ٣/ ٢٠٥ ـ ٢١٥، وشرح الكافية ٢/٣٣٨، والملخص في ضبط قوانين العربية ١/ ٥٤٠ ـ ٥٤١، والبسيط ٢/ ٩١٤ ـ ٩٢٠، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٤٣٠، ومغني اللبيب ١/ ٢١١، والفوائد الضيائية ٢/ ٣٣١، وهمع الهوامع ٢/ ٤١.

(٢) سورة مريم: الآية ٧٠.

(٣) سورة الليل: الآيات ١، ٢، ٣، ٤.

(٤) سورة الطارق: الآيات ١، ٢، ٣، ٤.

(٥) سورة البقرة: من الآية ١٤٥.

(٦) ينظر: المقتضب ٢/ ٣٣٤.

أو بـ «إن»، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾[1].

وذهب الأخفش[2] إلى أن جواب القسم قد يتلقى بلام «كي»، أي لام التعليل، مع الفعل، نحو قولك «بالله ليقوم «زيد». قال عند قوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾[3] قال[4]: «﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾ لا أعلمه إلا على قوله «ليرضنكم»، كما قال الشاعر[5]:

إِذَا قُلْتَ قَدْنِيْ قَالَ: بِاللَّهِ حَلْفَةً ... لِتُغْنِيَ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا

أي (ليغنين عني)، وهو نحو ﴿وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾[6]، أي (ولتصغين)».

فهو يرى في الآيات السابقة أن اللام هي لام «كي» دخلت على جواب القسم، فعلى هذا يكون الجواب من قبيل المفردات؛ لأن لام «كي» إنما تنصب بإضمار «أن»، و «أن» وما بعدها بتأويل المصدر، كأنك قلت: (بالله القيام)، إلا أن العرب أجرت ذلك مجرى الجملة لجريان الجملة بالذكر بعد لام «كي»، فوضعت لذلك (ليفعل) موضع (ليفعلن). واستدل على ذلك بالآيات والبيت السابق، فوضع

---

(١) سورة فاطر: من الآية ٤١.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤، والمسائل العسكرية ١٣١، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢٣٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٢٠، والبحر المحيط ٤/ ٢٠٨، و ٦/ ٤٩٧، والتذييل والتكميل ٤/ ٥٦ ب، وارتشاف الضرب ٢/ ٤٨٣، والنكت الحسان ١١٧، ومغني اللبيب ١/ ٢١٠، وهمع الهوامع ٢/ ٤١.

(٣) سورة التوبة: من الآية ٦٢.

(٤) معاني القرآن للأخفش ٢/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤.

(٥) قائله: حريث بن عناب الطائي، ينظر: مجالس ثعلب ٢/ ٦٠٧، والمسائل العسكرية ١٣٢، والمسائل البصريات ١/ ٣٥٧، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢١٤، و ٢٣٥، و ٤٩٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٢٠، والتذييل والتكميل ٤/ ٥٦ ب.
ويروى شطره هكذا: «إِذَا قَالَ قَدْنِيْ قُلْتُ آلَيْتُ حَلْفَةً.........»
«قَدْني»: حسبي، القاموس «قد» ١/ ٣٢٦، و «لِتُغْنِيَ عني»: لتجزىء عني، القاموس «عني» ٤/ ٣٧١.

(٦) سورة الأنعام: من الآية ١١٣.

«ليرضوكم» موضع «ليرضنكم»، و «لتغني» موضع «لتغنين»، و «لتصغى» موضع «لتصغين»[1].

ويُستدل له أيضاً بقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ﴾[2]، فاللام في «لنثبت» لام «كي» جاءت في جواب القسم، والتقدير «والله لنثبتن».

وكذلك بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ① لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾[3] فاللام في «ليغفر» لام «كي» جاءت في جواب القسم، والتقدير «والله ليغفرن».

وقد تبع الأخفش في هذا الرأي أبو حاتم السجستاني[4]، كما تبعه أيضاً أبو علي الفارسي في كتابه «المسائل العسكرية»، فإنه لما ذكر رأي الأخفش وما استدل به ذكر اعتراض من لا يرى رأيه هذا[5]، ثم دلل[6] على صحة مذهب الأخفش بما أنشده هو لبعض القدماء:

إِذَا قَالَ قَدْنِيْ قُلْتُ بِاللَّهِ حَلْفَةً ... لِتُغْنِيَ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا

فلا يخلو قوله «بالله»، إذ هو قسم، من أن يكون له جواب، أو لا جواب له. ولا يجوز أن يخلو من الجواب؛ لأنه مبتدأ به، وليس بمتوسط الكلام، كقولك «زيد والله منطلق»، وإذا كان كذلك لم يخل من الجواب، وليس في هذا الكلام، ولا في البيت الذي بعده ما يصلح أن يكون جواباً غير قوله «لتغني عني»، فقد ثبت بهذا أنه هو الجواب.

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٢٠.
(٢) سورة الفرقان: من الآية ٣٢.
(٣) سورة الفتح: الآيتان ١، و ٢.
(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٦/ ٢٦٢، والبحر المحيط ٦/ ٤٩٧.
(٥) ينظر: ص ١٣١.
(٦) ينظر: ص ١٣٢ ـ ١٣٣.

ثم أورد اعتراضاً على ما سبق بأن المقسم عليه إنما يكون جملة، وليس هذا الذي ذهب إليه أنه مقسم عليه جملة؛ لأن اللام في تقدير الدخول على «أن»، و «أن» والفعل في تقدير اسم مفرد(١).

وقد أجاب عنه بقوله(٢): «إن ذلك لا يمنع من وقوعه موقع الجملة التي يقسم عليها، وإن كان مفرداً، وذلك لأن الفعل والفاعل اللذين جريا في الصلة يسدان مسد الجملة فيصير المجموع بمنزلة الجملة ساداً مسدها، كما كان في الجملة، نحو قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ أَن يَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ۝٢﴾(٣)، وكقولهم «علمت أن زيداً منطلق». . . . . ».

وقد ذكر أبو حيان(٤) أن أبا علي الفارسي قد رجع عن قوله هذا في كتابه «المسائل البصريات»، و «التذكرة»، وتبعه في ذكر هذا السيوطي(٥)، والبغدادي(٦).

وبعد رجوعي إلى كتاب أبي علي الفارسي «المسائل البصريات» لم أجد فيه ما يدل على رجوعه عن رأيه السابق، غاية ما هنالك أنه أنشد البيت السابق، ثم قال(٧): «(قطني): حسبي، (قلت): قد حلفت كي تشرب جميع ما في إنائك، قال أحمد(٨): وفي لغة غيرهم «لتغنين عني»، واللام لام الأمر، أدخلها في المخاطبة والكلام (أغنين عني)».

---

(١) ينظر: المسائل العسكرية ١٣٣.

(٢) المصدر نفسه ١٣٣ ـ ١٣٤، وانظر: مغني اللبيب١/ ٢١٠.

(٣) سورة العنكبوت: من الآيتين ١ ـ ٢.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٥٦ ب، وارتشاف الضرب ٢/ ٤٨٣.

(٥) ينظر: همع الهوامع ٢/ ٤١.

(٦) ينظر: الخزانة٤/ ٥٨٢.

(٧) ١/ ٣٥٧.

(٨) ينظر: مجالس ثعلب ٢/ ٦٠٧.

فليس في كلامه السابق ما يدل على رجوعه عن مذهب الأخفش، وهذا ما يراه محقق الكتاب[1]، لكن يبقى أمامنا ما نقله أبو حيان عنه[2] أنه قال في البصريات «ولا يجوز تلقي القسم بلام «كي»، ولا ورد منه شيء في كلام العرب». فكلامه هذا يدل صراحة على رفضه مذهب الأخفش.

وبعد قراءتي للمسائل البصريات المطبوعة[3] لم أجد فيها ما نقله أبو حيان عنه، فلعل أبا حيان نقله من نسخة أخرى لم يقف عليها محقق الكتاب، وبخاصة أنه اعتمد على نسخة يتيمة، حيث لم يجد غيرها[4].

وبعد رجوعي إلى كتبه الأخرى وجدته في كتابه «شرح الأبيات المشكلة الإعراب» قد أنشد البيت السابق في ثلاثة مواضع منه[5]، دون أن يتكلم بشيء يتصل بهذه المسألة عدا موضع واحد، ظاهره أن ما استشهد به الأخفش لتصحيح مذهبه خبر لا قسم. قال أبو علي[6]: «فأما قوله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾[7]، فعلى الخبر، وليس بنهي، وكذلك قوله جل وعز: ﴿وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ﴾[8]. وأبو الحسن يحمله على أن المعنى «ولتصغين»، وأنشد:

إِذَا قَالَ قَدْنِي قُلْتُ بِاللَّهِ حَلْفَةً ... لِتُغْنِيَ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا»

والذي أراه أن لأبي علي في هذه المسألة قولين، تارة يوافق الأخفش، كما في

---

(١) ينظر: ص ٣٥٧، حاشية رقم «١».
(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ١٥٧ أ.
(٣) بتحقيق محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م.
(٤) ١/ ٣، ٤، ١٠.
(٥) ينظر: ٢١٤، ٢٣٤ ـ ٢٣٥، ٤٩٥.
(٦) ٢٣٤ ـ ٢٣٥.
(٧) سورة الأعلى: الآية ٦.
(٨) سورة الأنعام: من الآية ١١٣.

المسائل العسكرية، وتارة يخالفه، كما نقل أبو حيان ذلك عنه من كتابه «المسائل البصريات». أما الحكم بأنه قد تراجع عن موافقة الأخفش فلا يمكن الجزم به؛ لأنه لا يمكن القطع التام بأن المسائل البصريات، وكذا شرح الأبيات المشكلة الإعراب ـ إذا سلم بأنه يخالف الأخفش فيه ـ كانا قد ألفا بعد المسائل العسكرية.

هذا ما أراه الآن فيما تيسر لي من الوقوف على كتب أبي علي الفارسي المطبوعة، حتى يتيسر لي الوقوف على كتابه التذكرة.

وقد أجيب عما استدل به الأخفش ومن تبعه بما يلي:

أما قوله تعالى: ﴿وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾[1] فليست اللام في جواب القسم، وإنما قوله «ولتصغى» معطوف على فعل مقدر دل عليه قوله تعالى: ﴿زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا﴾[2]، وتقديره «ليغروه ولتصغى إليه»، فحمل على المعنى[3].

أما قوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾[4]، فقد خطأ الزجاج من جعل اللام هنا لام القسم؛ «لأنهم إنما حلفوا أنهم ما قالوا ما حكي عنهم ليرضوكم باليمين، ولم يحلفوا أنهم يرضون فيما يستقبل»[5].

أما قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾[6] فإن اللام متعلقة بفعل مقدر، تقديره: (نزلناه لنثبت به فؤادك)؛ لأنهم قالوا: (لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة) فاللام من صلة ذلك الفعل المقدر[7].

---

(١) سورة الأنعام: من الآية ١١٣.

(٢) سورة الأنعام: من الآية ١١٢.

(٣) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٣٦، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٣٣، والدر المصون ٥/ ١١٧ ـ ١١٨.

(٤) سورة التوبة: من الآية ٦٢.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٤٥٨.

(٦) سورة الفرقان: من الآية ٣٢.

(٧) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٠٤.

أما البيت السابق فلا حجة فيه لاحتمال أن يكون الجواب محذوفاً، فيكون التقدير «قال: بالله حلفة لتشربن، لتغني عني ذا إنائك أجمعا»، ويكون «لتغني» متعلقاً بالفعل المضمر الذي هو «لتشربن»، فكأنه قال: «لتشربن لتكفيني باقي إنائك»[1].

أما أبو حيان فإنه يختار مذهب الجمهور فيما يتلقى به جواب القسم، فلا يجوز أن يتلقى بلام «كي»، وقد خطأ من ذهب إلى ذلك.

قال ـ رحمه الله ـ عند قوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴿٦٢﴾﴾[2]: «واللام في «ليرضوكم» لام «كي»، وأخطأ من ذهب إلى أنها جواب القسم»[3].

وقد صرح ـ فيما سبق ـ عند قوله تعالى: ﴿وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾[4] بأن من يرى هذا المذهب الأخفش، وأن مذهبه مردود في علم النحو، حيث قال[5]: «وذهب الأخفش إلى أن لام «ولتصغى» هي لام «كي»، وهي جواب لقسم محذوف، تقديره «والله ولتصغى» (ووضع «لتصغى»)[6] موضع «ولتصغين»، فصار جواب القسم، من قبيل المفرد... والرد عليه مذكور في كتب النحو».

كما ذكر أيضاً أنه قد تبعه أبو حاتم عند قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾[7]، وأنه قول في غاية الضعف، وهو مذهب مرجوح. قال[8] ـ رحمه الله ـ:

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٢١، وهمع الهوامع ٢/٤١.
(٢) سورة التوبة: من الآية ٦٢.
(٣) البحر المحيط ٥/٦٤.
(٤) سورة الأنعام: من الآية ١١٣.
(٥) البحر المحيط ٤/٢٠٨.
(٦) هكذا في المخطوط ٤/٢٣٤ أ، وهو ساقط من المطبوع.
(٧) سورة الفرقان: من الآية ٣٢.
(٨) البحر المحيط ٦/٤٩٧.

«واللام في «لنثبت» لام العلة، وقال أبو حاتم هي لام القسم، والتقدير «والله لنثبتن»، فحذفت النون، وكسرت اللام، انتهى. وهذا قول في غاية الضعف، وكان ينحو إلى مذهب الأخفش أن جواب القسم يتلقى بلام «كي»، وجعل منه ﴿وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ﴾[1]، وهو مذهب مرجوح».

كما وصف هذا القول بأنه «ليس بشيء»[2] عند قوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا. لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾[3].

وما اختاره في البحر المحيط هو ما في كتبه الأخرى[4]، وفي التذييل والتكميل أجاب عما استدل به الأخفش وغيره على صحة ما ذهبوا إليه[5] بما يلي:

قوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾[6] «ليرضوكم» متعلق بـ «يحلفون»، ولم يرد القسم، وإنما أراد أن يخبر أن الذين يؤذون النبي ﷺ يحلفون بالله للمسلمين ما عابوا النبي ﷺ، ليرضوهم بذلك.

وأما قوله تعالى: ﴿وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ﴾ فمحمول على ما قبله من المصدر، وهو «غرورا».

وأما قوله «لتغني عني» في البيت السابق، فيحتمل أن يكون «بالله» متعلقاً بفعل مضمر، لا يكون قسماً، أي: حلفت بالله لتغني عني، وحذف الجواب لدلالة الحال عليه، فيكون إذ ذاك نحو ما حكى أبو الحسن من قولهم «أما والله»، ويحذفون ما أقسم عليه. ورواه أبو علي في البصريات:

إِذَا قَالَ قَدْنِي قلتُ آليت حلفة ....

---

(١) سورة الأنعام: من الآية ١١٣.
(٢) ينظر: البحر المحيط ٨/ ٩٠.
(٣) سورة الفتح: الآيتان ١، و ٢.
(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٤/ ٥٦ ب ـ ٥٧ أ، وارتشاف الضرب ٢/ ٤٨٣، والنكت الحسان ١١٧.
(٥) ينظر: ٤/ ٥٧ أ.
(٦) سورة التوبة: من الآية ٦٢.

فيحتمل أن يكون «لتغني» متعلقاً بـ «آليت»، ولا يراد بها القسم، بل الإخبار.
ورواه ثعلب «لِتُغنن عني»، وهي لام الأمر، وجاء على لغة طيء، ولغة «لتغنين عني»، والمعنى «أغنين عني»، فـ «آليت» لا يراد به القسم.

ولما أجاب به أبو حيان ومن سبقه عن أدلة الأخفش ومن تبعه فإني أختار أن جواب القسم لا يتلقى بلام «كي».

القسم الثاني

الدراسة

الفصل الأول

مصطلحات أبي حيان في اختياراته

سبق القول بأن البحر المحيط ضم علوماً كثيرة أهمها تفسير كتاب الله عزَّ وجل الذي هو غاية مؤلفه رحمه الله من تأليفه، ومن العلوم الأخرى المسائل النحوية التي تتصل بالآيات القرآنية.

وبما أن أبا حيان عالم نحوي فإنه قد عرض لكثير من المسائل النحوية في تفسيره تارة يبسط القول فيها، وتارة يوجز. وقد يتكرر الكلام في المسألة النحوية في عدة مواضع، وهذا كثير جداً. وقد كان له في ذلك شخصية واضحة، يختار ويرجح ما يراه صواباً.

كما أنه ـ رحمه الله ـ لم يغفل الجانب التطبيقي، حيث أعرب معظم الآيات القرآنية ذاكراً الخلاف فيها إن وجد، ثم يختار في معظم ما يتكلم عنه.

وقد يبسط الحديث في مسألة نحوية ذاكراً مذاهب النحويين فيها مع ما استدلوا به، ثم لا يرجح أحد المذهبين، وهذا قليل جداً[1].

وإذا كان لأبي حيان شخصية بارزة في المسائل النحوية وإعراب الآيات فليس معنى هذا أنه لا يختار فيما سوى ذلك، بل كان يختار ما يعرضه من أقوال المفسرين في الآية، أو ما ذكره العلماء في أسباب نزولها، أو الخلافات الفقهية، وغير ذلك.

وقد تنوعت مصطلحات أبي حيان عندما يختار ويرجح، ولما كان الحديث في المسألة النحوية يتكرر ـ وهو كثير في البحر المحيط ـ فقد كثر تكرار بعض مصطلحاته، خاصة في الإعراب.

---

(١) ينظر: البحر المحيط ١/١٧٥، و ١٨٦، و ٢٤٠، و ٢٩١، و ٣٠٥، ٣١٤، و ٤٢٦ ـ٤٢٧، وغير ذلك.

ويمكن أن تقسم مصطلحاته في اختياراته النحوية والإعرابية إلى ما يلي:

أ ـ مصطلحات صريحة:

وقد رتبتها حسب كثرة مجيئها في البحر المحيط، فجاءت على النحو التالي:

١ ـ «الصحيح»، وهو أكثر هذه المصطلحات الصريحة استعمالاً عند أبي حيان، حيث جاء في أربعة وسبعين موضعاً[(١)].

وقد جاء موصوفاً بـ «المنصور في العربية» في موضع واحد[(٢)]، كما جاء منفياً في مواضع بـ «ليس الصحيح»[(٣)]، و «غير صحيح»[(٤)]، و «لا يصح»[(٥)].

٢ ـ «خلافاً»، وقد جاء في ثلاثة وستين موضعاً[(٦)].

٣ ـ «الذي نختاره»، وقد جاء في أربعة وعشرين موضعاً[(٧)]، منها موضعان بصيغة الماضي، أي: «والذي اخترناه»[(٨)].

٤ ـ «الأولى»، وقد جاء في اثنين وعشرين موضعاً[(٩)]، وقد أخبر عنه بـ «عندي»، أي: «والأولى عندي» في موضعين[(١٠)]، كما جاء معطوفاً عليه كلمة

---

(١) ينظر: البحر المحيط ١/٧٥، و ١١٠، و ١٤٤، و ١٥٤، و ٢٥٨، و ٢٦٧، و ٤٦١، و ٢/١٣٨، و ١٤٠، و ٢٦٥، و ٢٩٠، و ٤٢٦، و ٣/٢٨، و ٧٩، و ١٠٦، و١٤١، و ٥/٢٦٦، و ٧/٢٨١، وغير ذلك.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٨/٥٢٣.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٦/٤٧٧، و ٨/٤٣، و ٣٥٤.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٧/٤٠١.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٤/٦١، و ٥/٤٤٢، و ٤٨٣، و ٨/٤٥٨.

(٦) ينظر: البحر المحيط ١/٣٠٨، و ٣٣٣، و ٣٥٣، و ٤٣٥، و ٢/٢٩، و ٢٣١، و ٢٥٢، و ٢٥٨، و ٣/١٧، و ٣٤، و ٤/٢٠، و ٧٥، وغير ذلك.

(٧) ينظر: البحر المحيط ١/٣٦، و ٣٧، و ٥٤، و ٦١، و ٦٤، و ٧٦، و ٩٧، و ١٢٨، و ١٨٩، و ٢٤٢، و ٣٩٤، و ٢/٧١، وغير ذلك.

(٨) ينظر: البحر المحيط ١/٣٤٩، و ٢/٨٩.

(٩) ينظر: البحر المحيط ١/١٤٩، و ١٧٢، و ٢٧٣، و ٣٠٣، و٢/٩٨، و ١٣٢، و ٢٩٠، و ٤٠٥، ٣/١١، و ٢٩، و ٤/٢١، و ٢١٩، وغير ذلك.

(١٠) ينظر: البحر المحيط ١/١٠٩، و ٢/٢٢.

«الأصوب»، أي: «والأولى والأصوب» في موضع واحد[1].

٥ ـ «الأحسن»، وقد جاء في تسعة عشر موضعاً[2]، وجاء في موضع واحد أخبر عنه بـ «عندي»، أي: «والأحسن عندي»[3].

٦ ـ «المختار»، وقد جاء في خمسة عشر موضعاً[4]، وجاء منفياً، أي «ليس بالمختار» في موضعين[5].

٧ ـ «الأصح»، وقد جاء في اثني عشر موضعاً[6].

٨ ـ «الأجود»، وقد جاء في تسعة مواضع[7].

٩ ـ «الذي أختاره»، وقد جاء في سبعة مواضع[8]، وجاء منفياً بـ «لا»، أي: «لا أختاره» في موضعين[9].

١٠ ـ «الأرجح»، وقد جاء في أربعة مواضع[10].

١١ ـ «الذي أذهب إليه»، وقد جاء في ثلاثة مواضع هكذا بصيغة المفرد[11]، كما

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٣/ ٩.

(٢) ينظر: البحر المحيط ١/ ١٣٣، و ١٤٣، و ١٤٨، و ٢٦٢، و ٤١٢، و ٣/ ١٢٠، و ١٤٠، و ١٤٦، و ٢٢٨، و ٤/ ٨٥، و ١٥٨، وغير ذلك.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٧/ ٢٩٧.

(٤) ينظر: البحر المحيط ١/ ٤٠، و ١٢٣، و ١٢٥، و ١٣٥، و ٢٣٣، و ٤/ ٣٩٩، و ٦/ ١٩٤، و ٣٢٤، و ٤٩٠، و ٧/ ٥١٤، و ٨/ ٤٢٠، وغير ذلك.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٦/ ١٦٢، و ٣٢٩.

(٦) ينظر: البحر المحيط ١/ ٦٠، و ١١١، و ١٢٢، و ٢١٠، و ٤٧٠، و ٢/ ٣٢٨، و ٣/ ٢٨، و ٢٩٩، و ٤/ ٧، و ١٠٣، و ٥/ ١٥٣، وغير ذلك.

(٧) ينظر: البحر المحيط ١/ ١٤٠، و ٣٣٢، و ٣٩٤، و ٢/ ٤١٨، و ٤/ ١٦٤، و ٤٦٧، و ٥/ ٨٠، و ٤٩٤، و ٦/ ٣٨.

(٨) ينظر: البحر المحيط ١/ ٤١٠، و ٣/ ٣٦٠، و ٥/ ٢٣٨، و ٤٤٢، و ٦/ ٤٥٨، و ٧/ ١٩٦، و ٤٦٩.

(٩) ينظر: البحر المحيط ١/ ٢٩، و ١٩٢.

(١٠) ينظر: البحر المحيط ١/ ١٧٨، و ٣/ ٥١٧، و ٥/ ٤١٥، و ٦/ ٨٦.

(١١) ينظر: البحر المحيط ١/ ٢٥٢، و ٥/ ٣٠٧، و ٧/ ٦٩.

جاء بصيغة الجمع، أي: «الذي نذهب إليه» في موضعين[1]، كما جاء منفياً، أي: «لا نذهب إلى ذلك» في موضعين[2].

١٢ ـ «الذي لا ينبغي أن يعدل عنه»، وقد جاء في ثلاثة مواضع[3].

١٣ ـ «الذي تقرر عندنا»، وقد جاء في موضعين[4] هكذا بصيغة الجمع، كما جاء مرة بصيغة الماضي، أي: «الذي قررناه»[5].

١٤ ـ «الذي ينبغي أن يذهب إليه»، وقد جاء في موضعين[6].

١٥ ـ «الذي عندي»، وقد جاء في موضع واحد[7].

١٦ ـ «وإلى هذا أذهب»، وقد جاء في موضع واحد[8].

١٧ ـ «الراجح»، وقد جاء في موضع واحد[9].

١٨ ـ «الاختيار»، وقد جاء في موضع واحد[10].

١٩ ـ «الصواب»، وقد جاء في موضع واحد[11].

٢٠ ـ «الأعرب والأفصح»، وقد جاء في موضع واحد[12].

٢١ ـ «ورجحنا»، وقد جاء في موضع واحد[13].

ويمكن رد هذه المصطلحات بعضها إلى بعض، فيكون عددها أقل، لكني

---

(١) ينظر: البحر المحيط ١/٦١، و ٤/١٢٨.
(٢) ينظر: البحر المحيط ١/١٣٠، و ١٧٦.
(٣) ينظر: البحر المحيط ٢/٧٩، و ٣/٢٤٨، و ٤/٤٣٢.
(٤) ينظر: البحر المحيط ٣/١٠٩، و ٥/١٦٦.
(٥) ينظر: البحر المحيط ٢/٣٨٨.
(٦) ينظر: البحر المحيط ٤/٢٥٥، و ٥١٥.
(٧) ينظر: البحر المحيط ٤/٣٩.
(٨) ينظر: البحر المحيط ١/٧١.
(٩) ينظر: البحر المحيط ٤/٤٨٦.
(١٠) ينظر: البحر المحيط ١/٣٧٤.
(١١) ينظر: البحر المحيط ٤/١٥٣.
(١٢) ينظر: البحر المحيط ٣/١٣٦.
(١٣) ينظر: البحر المحيط ١/١٥٠.

آثرت ما صنعت من أجل بيان تنوع مصطلحات أبي حيان التعبيرية في اختياراته النحوية والإعرابية، وكثرة مجيئها في تفسيره البحر المحيط، ولأجل إعطاء تصور كامل عن منهج أبي حيان فيما يختاره.

ب ـ مصطلحات غير صريحة:

١ ـ «الظاهر»(١).

٢ ـ «الذي يظهر»(٢).

وهذان المصطلحان قد جاءا كثيراً بحيث لا تحصى مواضعهما، وبخاصة في إعراب الآيات القرآنية.

٣ ـ «الأظهر»(٣)، وقد جاء في عشرين موضعاً.

٤ ـ «الأقرب»(٤)، وقد جاء في خمسة مواضع.

٥ ـ «المشهور»(٥)، وقد جاء في أربعة مواضع.

٦ ـ «الوجه»(٦)، وقد جاءفي ثلاثة مواضع.

٧ ـ «الذي يتبادر إليه الذهن»(٧)، وقد جاء في موضعين.

٨ ـ «لا بأس به»(٨)، وقد جاء في موضعين.

---

(١) ينظر: البحر المحيط ١/٣٠٨، و ٣٣٣، و ٣٥٣، و ٤٣٥، و ٢/٢٩، و ٢٣١، و ٢٥٢، و ٢٥٨، و ٣/١٧، و ٣٤، و ٤/٢٠، و ٧٥، وغير ذلك.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٢/١٧٢، و ١٧٨، و ١٩٧، و ٢١٣، و ٢٧٨، و ٤٨٥، و ٣/١٩، و ٦٥، و ٣٢١، و ٤/٥٩، و ١٨٣، و ٥/٢٧٩، وغير ذلك.

(٣) ينظر: البحر المحيط ١/١٥٩، و ١٨٥، و ٣٠٧، و ٣١٦، و ٣٤٨، و ٢/٨٨، و ١٢١، و ٣٠٠، ٣/١٥، و ٦٣، ٤/١٢٨، و ١٥٦، وغير ذلك.

(٤) ينظر: البحر المحيط ١/١٠٧، و ٣٣٢، و ٤/٧٦، و ١٦١، و ٦/٣٥٧.

(٥) ينظر: البحر المحيط ١/٤٠١، و ٤٧٤، و ٢/٢٥٥، و ٧/٢٩٨.

(٦) ينظر: البحر المحيط ١/٢٥٢، و ٣٥٧، و ٣/٥٣٤.

(٧) ينظر: البحر المحيط ٢/١٠٤، و ٣/٢٠٧.

(٨) ينظر: البحر المحيط ١/٤٣٩، و ٤/١٦٠.

٩ ـ «لا يجوز عند أصحابنا»[١]، وقد جاء في موضعين.

١٠ ـ «قال أصحابنا: والصحيح»[٢]، وقد جاء في موضع واحد.

١١ ـ «والصحيح عند أصحابنا»[٣]، وقد جاء في موضع واحد.

١٢ ـ «ليس بصحيح عند أصحابنا»[٤]، وقد جاء في موضع واحد.

١٣ ـ «وهو متجه»[٥]، وقد جاء في موضع واحد.

١٤ ـ «الذي يقتضيه النظر»[٦]، وقد جاء في موضع واحد.

١٥ ـ «الذي تقتضيه العربية»[٧]، وقد جاء في موضع واحد.

١٦ ـ «الأجرى»[٨]، وقد جاء في موضع واحد.

١٧ ـ «ليس عندنا كذلك»[٩]، وقد جاء في موضع واحد.

وقد تختلف وجهات النظر في عد ما ذكرته سابقاً من المصطلحات غير صريحة، لكن مما جعلني أرجح كونها مصطلحات اختيارية عنده أنه استخدمها، وبخاصة في الأعاريب معبرة عن اختياره.

وكونها غير صريحة؛ لأن دلالتها ـ كما يظهر لي، والله أعلم ـ لا تدل على القطع والبت في المسألة النحوية أو إعراب الآية كالمصطلحات الصريحة السابقة.

وكان أبو حيان عندما يختار أو يرجح يشفع هذا الاختيار والترجيح غالباً برد القول الثاني، أو تضعيفه أو رفضه، ونحو ذلك. وله في ذلك عبارات كثيرة، منها:

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٢/ ٣٤٠، و ٥/ ٢١٦.
(٢) ينظر: البحر المحيط ١/ ٤٧.
(٣) ينظر: البحر المحيط ١/ ٨٨.
(٤) ينظر: البحر المحيط ٧/ ٢٩٢.
(٥) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٢٠٩.
(٦) ينظر: البحر المحيط ٦/ ٣٢٢.
(٧) ينظر: البحر المحيط ١/ ١٣٩.
(٨) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٤٠٧.
(٩) ينظر: البحر المحيط ١/ ٣٦٤.

١ ـ «قول مرجوح»[١]، أو «مذهب مرجوح»[٢].

٢ ـ «أبعد مَنْ...»[٣]، أو «وهو بعيد»[٤]، أو «بعيد جداً»[٥].

٣ ـ «مذهبه مردود»[٦]، أو «مذهب مردود»[٧].

٤ ـ «ليس مذهب المحققين من أهل العربية»[٨].

٥ ـ «ضعيف»[٩]، أو «ضعيف جداً»[١٠]، أو «في غاية الضعف»[١١].

٦ ـ «لا يجوز»[١٢]، أو «لا نجيزه»[١٣]، أو «ليس بجائز»[١٤]، أو «لا يجوز عند أصحابنا»[١٥].

٧ ـ «هذا الوجه ليس بظاهر»[١٦].

٨ ـ «ليس بجيد»[١٧].

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٢/ ١١٥، و ٤٧٤، و ٤/ ٣٧٩، و ٥/ ٣٥١، و ٦/ ٢٥٩.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٣/ ١٦٢، و ٢٦٤، و ٥/ ٥٣٧، و ٦/ ٤٩٧.

(٣) ينظر: البحر المحيط ١/ ٤١، و ٥٣، و ١٦٧، و ٢١٤، و ٣١٧، و ٣/ ٥٣٩، و ٨/ ٢١٩.

(٤) ينظر: البحر المحيط ١/ ١٢٧، و ٢٢٥، و ٣/ ٣٨.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٢/ ١٨٥، و ٥/ ١١٠.

(٦) ينظر: البحر المحيط ١/ ٦٠.

(٧) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٣٩١.

(٨) ينظر: البحر المحيط ١/ ١١٤، و ٥/ ٥١٤.

(٩) ينظر: البحر المحيط ١/ ٢٩، و ٣٦، و ٤٩، و ٦٩، و ٩٧، و ٢٠٢، و ٣٣٣، و ٤٢٥، و ٢/ ١٨٧، و ٢٣١، و ٥/ ٢٤٤، و ٦/ ٤٣٣، وغير ذلك.

(١٠) ينظر: البحر المحيط ١/ ٣٠، و ٢/ ٣٨٨، و ٣/ ٤٣٧، و ٤/ ١٦٠، و ٢١٥، و ٥/ ١٠٩، و ٥٠٢.

(١١) ينظر: البحر المحيط ٦/ ٤٩٧.

(١٢) ينظر: البحر المحيط ١/ ٨٩، و ٢٠٩، و ٤/ ١٥٢، و ٥/ ٤٣٦، و ٤٩٨.

(١٣) ينظر: البحر المحيط ١/ ٧٦، و ١١٩، و ٤٠٦.

(١٤) ينظر: البحر المحيط ١/ ٢٢٢.

(١٥) ينظر: البحر المحيط ٢/ ٣٤٠، و ٥/ ٢١٦.

(١٦) ينظر: البحر المحيط ١/ ١٢٥.

(١٧) ينظر: البحر المحيط ٢/ ١٢٧، و ٤/ ٧، و ١٥٣، و ٣١٨، و ٥١٥، و ٥/ ٤٥، و ٤٢٧، و ٧/ ٢٠٠، و ٨/ ٢٢٨.

٩ ـ «لا يقوم على ذلك دليل»[١]، أو «مذهب لا يقوم عليه دليل»[٢]، أو « لا دليل عليه»[٣].

١٠ ـ «وهذا فاسد»[٤].

١١ ـ «ليس بشيء»[٥].

١٢ ـ «قول مرغوب عنه»[٦].

١٣ ـ «لا نعلم أحداً أجاز ذلك»[٧]، أو «لا أعلم أحداً ذهب إلى ذلك»[٨].

١٤ ـ «وهو خطأ»[٩].

١٥ ـ «شاذ»[١٠].

١٦ ـ «غير صواب»[١١].

١٧ ـ «وهم»[١٢]، أو «وهم فاحش»[١٣].

١٨ ـ «قول باطل»[١٤].

ومن خلال دراسة المسائل النحوية السابقة في القسم الأول تبينت لي أمور تتصل باختياراته ومصطلحاته وهي:

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٦/ ٣٢٢.

(٢) ينظر: البحر المحيط ١/ ٣٦٣.

(٣) ينظر: البحر المحيط ١/ ٨١.

(٤) ينظر: البحر المحيط ١/ ٣٤٣، ٤٣٨، و ٤٧٨، و ٣/ ٤١٦.

(٥) ينظر: البحر المحيط ١/ ١٣٩، و ٣٤٨، و ٤٨٣، و ٢/ ٤٨، ٢٥٦، و ٤/ ٤٣٢، ٥/ ٤٤٥، و ٧/ ٥٧، و ٨/ ٩٠.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٣/ ٧٠، و ٥/ ٢٨.

(٧) ينظر: البحر المحيط ١/ ٤٠١.

(٨) ينظر: البحر المحيط ٣/ ١٥١.

(٩) ينظر: البحر المحيط ٢/ ٣١، و ٣/ ٣١، و ١٨٧، و ٤/ ١٧١، و ١٨٩، و ٥/ ٦٤.

(١٠) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٤٩.

(١١) ينظر: البحر المحيط ٢/ ٣٠٠.

(١٢) ينظر: البحر المحيط ٣/ ٦٥، و ١١٩.

(١٣) ينظر: البحر المحيط ٣/ ٣٦١.

(١٤) ينظر: البحر المحيط ٧/ ١٩٠.

أولاً: أن أبا حيان في مواضع لا يصرح باختياره في البحر المحيط، وإنما يستخدم مصطلحات غير صريحة فقط يفهم منها أنه اختار في هذه المسألة مذهباً من المذاهب أو رأياً من الآراء، ويُجزم بأن هذا اختياره عندما يعرض لهذه المسألة عند إعراب آية فيعربها، أو يوجه القراءة فيها حسب ما يراه ويختاره، ويقوي هذا ما قد صرح به من اختيار في هذه المسألة في كتبه الأخرى.

وحالات هذا النوع قليلة جداً. وأضرب لذلك أمثلة مما سبق:

أ ـ في مسألة «وقوع الجملة فاعلاً»[1] لم يصرح أبو حيان باختياره، وإنما صرح باختيار أصحابه عندما بسط المذاهب الثلاثة فيها، ثم قال: «قال أصحابنا: والصحيح المنع مطلقاً»[2]. وأصحابه هنا هم البصريون، كما صرح بذلك في مواضع أخرى[3]. ومما رجح عندي أنه يختار ما اختاره أصحابه أنه لما جاء عند الآيات التي استدل بها على جواز وقوع الجملة فاعلاً لم يعربها على ما يوافق مذهبهم، إنما أعربها على خلاف ما ذهبوا إليه، وخرجها على ما يوافق مذهب أصحابه البصريين[4].

ومما قوى القول بأن هذا اختياره ليس غير، أنه صرح به في كتابه التذييل والتكميل[5]، واستبعد في النظر والعقل كون الجملة تقع فاعلاً، ولكن أقوال الأئمة لا ترد، وإنما ذكر هذه المسألة مع استبعاده تصورها واعتقاده عدم صحتها لئلا يخلو كتابه منها، فيظن أنه لم يطلع عليها.

ب ـ في مسألة «مجيء «ما» الشرطية ظرف «زمان» لم يصرح أبو حيان باختياره في هذه المسألة بلفظ الاختيار، وإنما ذكر أن هذا المذهب هو مذهب ابن مالك، وأنه قد

---

(١) ينظر ما سبق ص ٤٣.
(٢) البحر المحيط ١/ ٤٧.
(٣) ينظر: البحر المحيط ١/ ٦٤، و ٥/ ٤٨٤، و ٦/ ١٠٣.
(٤) ينظر: البحر المحيط ٥/ ٣٠٧.
(٥) ينظر: ٢/ ١١٣ أ.

رد عليه ابنه بدر الدين، ثم رد هو كذلك عليه[1]، وهذا بكل حال يكفي في الدلالة على أن هذا هو اختياره، ولما جاء إلى الآية التي يستدل بها على جواز مجيء «ما» الشرطية ظرف زمان لم يجزم برأيه في إعرابها، حيث قال: «والظاهر»[2].

وبالرجوع إلى كتابيه ارتشاف الضرب[3]، والتكميل لشرح التسهيل[4] نراه قد صرح باختياره في هذه المسألة، وجزم بذلك.

ج - في مسألة «تقديم خبر (ليس) عليها» لم يصرح أبو حيان باختياره فيها، لكن يفهم من كلامه أنه مع الكوفيين؛ لأنه ذكر أنه بعد تتبعه دواوين العرب لم يظفر بتقديم خبر «ليس» عليها، ولا معموله إلا ما دل عليه ظاهر قوله تعالى ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[5]، وكذا الشاهد الشعري الذي أنشده[6].

وبالرجوع إلى كتبه الأخرى نجده يصرح باختيار مذهب الكوفيين، فإنه عندما حكى الخلاف في هذه المسألة في كتابه التذييل والتكميل قال بعد حكاية قول الكوفيين: «وبه أقول»[7].

ثانياً: أن أبا حيان قد يعدل عن بعض اختياراته في البحر المحيط نفسه، فحينما يختار أحد الرأيين أو المذهبين مصرحاً به موضع أو مواضع، يعدل عنه في موضع أو مواضع أخرى فيختار الرأي أو المذهب الآخر، وقد عد هذا بعض المحدثين اضطراباً منه في ذلك[8]

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٢/ ٢٣١.
(٢) ينظر: البحر المحيط ٥/ ١٢.
(٣) ينظر: ٢/ ٥٤٨.
(٤) ينظر: ٥/ ١٣٧ أ.
(٥) سورة هود: من الآية ٨.
(٦) ينظر: البحر المحيط ٥/ ٢٠٦.
(٧) ينظر: ٢/ ٢ ب.
(٨) ينظر: ما سبق في مسألة «دلالة «إنما» على الحصر» ص ٥٥٤، و «حقيقة (لما)» ص ٣٦٠.

وبالنظر في هذه القضية تبين ما يلي:

قد يعدل أبو حيان عما اختاره إلى المذهب الآخر مراعاة لسياق الكلام وقرائن الأحوال، وخشية التمحل والتكلف، كما في مسألة «مجيء «ثم» بمعنى الواو»(١)، حيث اختار أنها تأتي بمعنى الواو(٢)، ثم عدل عنه في آية أخرى؛ لأنه أسهل ما تحمل عليه الآية(٣).

وفي مسألة «مجيء «أن» تفسيرية»(٤) رأينا أن أبا حيان قد اختار أنها تجيء تفسيرية، خلافاً للكوفيين في مواضع من البحر المحيط(٥)، وفي موضعين منه رفض كونها للتفسير؛ أما الأول فلأن الحكم بأنها تفسيرية يخالف قاعدة نحوية ثبتت بالاستقراء(٦)، وأما الثاني فلأن القول بأن «أن» تفسيرية في الآية لا يمكن لعدم توفر شروط كونها تفسيرية عند من أثبت لها هذا المعنى(٧).

وفي مسائل أخرى بذلت جهدي في معرفة أي الرأيين أو الآراء استقر اختيار أبي حيان عليه معتمداً على أمور:

تارة رجحت أن هذا هو اختيار أبي حيان الأخير، وعليه العمل عنده، لتصريحه بلفظ الاختيار ووصفه ما عداه بأنه قول مرجوح، كما أن ما اختاره هو الذي عمل به في التطبيق، وما اختاره هو الذي كرره في مواضع، وما عداه لم يذكره إلا في موضع واحد. وذلك كما في مسألة «حقيقة (إذ) الفجائية»(٨).

---

(١) ينظر: ما سبق ص ٦٠٠.
(٢) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٢٥٥.
(٣) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٢٧٢.
(٤) ينظر: ما سبق ص ٦٣٠.
(٥) ينظر: البحر المحيط ١/ ١١٨، و ٣٩٩، و ٥/ ٢٠٠ ـ ٢٠١، و ٦/ ٢٤١، و ١٨٣، و ٧/ ٣٧٠.
(٦) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٦١.
(٧) ينظر: البحر المحيط ٥/ ٥١١.
(٨) ينظر: ما سبق ص ٣٣٧.

وتارة: رجحت أن هذا هو اختيار أبي حيان الذي استقر عليه لتصريحه بلفظ الاختيار في مواضع من البحر المحيط، وكذا في كتابه ارتشاف الضرب، ثم إنه أوجب القياس عليه لكثرته، مما يدل على جزمه به، ولذلك أوجب القياس عليه، ولأنه لا يلزم منه التأويل، وذلك في مسألة «وقوع الماضي المثبت حالاً بدون (قد)»[1].

وفي مسائل أخرى ـ وهي قليلة ـ لم أهتد إلى معرفة ما استقر عليه اختيار أبي حيان فيها لعدم قيام الأدلة أو القرائن على اختياره فيها، واكتفيت ببيان اختياريه المتعارضين في هذه المسائل، مع ذكر مواضعها في البحر المحيط[2].

ثالثاً: أن أبا حيان قد يختار رأياً في البحر المحيط، وبالرجوع إلى كتبه الأخرى نجده قد اختار أو ذهب إلى الرأي الآخر، فبذلت جهدي في معرفة ما استقر عليه اختياره في المسألة، وذلك على النحو الآتي:

رجحت في بعض المسائل ما اختاره أبو حيان في البحر المحيط لأنه صرح فيه بلفظ الاختيار، كما في مسألة «إعمال القول النصب للمفرد المراد به مجرد اللفظ»[3]، وذلك بقوله: «والصحيح»[4]، يقابله ما قاله في كتابه الآخر «التذييل والتكميل» الذي وصف فيه القول الآخر بقوله: «لا يبعد»[5]، ثم إن ما اختاره في البحر المحيط هو ما في كتابيه ارتشاف الضرب[6]، والنكت الحسان[7]. ويقوي ما سبق أن تأليف البحر المحيط كان بعد تأليف التذييل والتكميل، بدليل كثرة الإحالة

---

(١) ينظر: ما سبق ص ١٠٨.

(٢) ينظر: مسألة «الجر على الجوار» ص ٥٣٦، ومسألة «مجيء الكاف اسماً» ص ٥٤٦، ومسألة «مجيء (من) لبيان الجنس» ص ٤٩٥، ومسألة «مجيء إذ للتعليل» ص ٣٢٩، ومسألة «إلحاق (ضرب) بباب (ظن)» ص ٤٥٣، ومسألة «دلالة (كان) على الاستمرار» ص ٤٧٤.

(٣) ينظر: ما سبق ص ٤٦٤.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٦/ ٣٢٤.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٢/ ١٠٥ ب.

(٦) ٣/ ٨١.

(٧) ص ١٦٤.

عليه في البحر المحيط.

وفي مسألة «حقيقة (فل)»[(١)] رجحت أن ما استقر عليه اختيار أبي حيان هو ما في تفسيره البحر المحيط؛ لرفضه الرأي الآخر[(٢)]، ولأن هذا هو ما في كتابيه «التذييل والتكميل»[(٣)]، و «ارتشاف الضرب»[(٤)]. أما ما في كتابه «تقريب المقرب»[(٥)] فلا يعارض ما في البحر المحيط وغيره إذا علمنا أن تقريب المقرب مختصر لمقرب ابن عصفور، وعادة المختصرات حذف التعليلات والأمثلة والاقتصار على الأحكام النحوية المشهورة، هذا في الغالب[(٦)].

إن معرفتنا أن البحر المحيط قد ألفه أبو حيان بعد التذييل والتكميل بدليل كثرة الإحالة عليه في البحر المحيط يكون مرجحاً أن ما استقر عليه اختيار أبي حيان هو ما في البحر المحيط، ويعضده أن العالم عند التطبيق قد يعدل عن رأي قد اتخذه في مسألة ما لظهور ما يدل على فساد ذاك الرأي، وأمثلة هذا مما سبق كثيرة[(٧)].

وفي مسائل أخرى لم أستطع الجزم بما استقر عليه اختيار أبي حيان فيها بعد بذل الجهد في معرفة ذلك، إنما اكتفيت ببيان ما في البحر المحيط، وما في كتبه الأخرى، والله أعلم[(٨)].

---

(١) ينظر: ما سبق ص ٧٦.

(٢) البحر المحيط ٦/٤٩٦.

(٣) ينظر: ٤/٢٢١ ب - ٢٢٢ أ.

(٤) ينظر: ٣/١٤٩.

(٥) ينظر: ص ٦٨.

(٦) ينظر: مقدمة كتابه تقريب المقرب ص ٣٩.

(٧) ينظر: ما سبق: مسألة «تقديم خبر (كان) عليها إذا كان جملة» ص ١٩٢، و «تعدية (أرى) الحلمية إلى ثلاثة مفاعيل» ص ٤٥٥، و «إعمال» (لا) عمل (ليس)» ص ٦٣٦، و «العطف بـ (لكن) ص ٦٠٧، و «البدل من ضميري المتكلم والمخاطب» ص ٢٦٩، و «النصب بعد الفاء في جواب الترجي» ص ٤٣١.

(٨) ينظر: ما سبق: مسألة «مجيء (ارتد) من أخوات (كان) ص ٤٦٩، ومسألة «تعدي (استغفر) إلى المفعول الثاني» ص ٤٤٦، ومسألة «معنى (رب)» ص ٥١٢. =

الفصل الثاني
الأسس التي قامت عليها اختياراته

قامت اختيارات أبي حيّان النحويّة والإعرابية على أسس كثيرة، أهمها:

أوّلاً ـ الاعتداد بالقراءات وعدم تخطئة القراء:

إنّ الحديث عن موقف أبي حيان من القراءات المتواترة والشاذّة في تفسيره «البحر المحيط» طويل جداً، يتعذر الحديث عنه مفصلاً في هذا الفصل فقط. ولا غرو أن يكون الحديث عن موقف أبي حيّان من القراءات طويلاً، وهو العالم الفذ الذي قرأ القراءات على مشايخه، وضمّ تفسيره «البحر المحيط» كثيراً من القراءات، متواترها وشاذّها[1]، ومصادر تلك القراءات كتب لاتزال مخطوطة أو مفقودة.

وقد سبق القول بأنّ أبا حيان ذكر في مقدمة تفسيره «البحر المحيط» أنّ مما يحتاج إليه المفسر في تفسيره المعرفة بالقراءات؛ لأنّها من الأركان التي يقوم عليها تفسيركتاب الله ـ عزّ وجلّ ـ لإظهار معانيه العظيمة، وما يشتمل عليه من دقيق الألفاظ وتناسبها. وفي ذلك يقول[2]: «الوجه السابع اختلاف الألفاظ بزيادة أو نقص، أو تغيير حركة، أو إتيان لفظ بدل لفظ، وذلك بتواتر وآحاد، ويؤخذ هذا الوجه من علم القراءات».

إنّ اعتماد أبي حيان على القراءات واعتداده بها وعدم تخطئة القراء يُعد من الأسس المهمة التي قامت عليها اختياراته النحويّة والإعرابيّة، وأُجمل الحديث عن هذا فيما يلي:

---

(١) جمع الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة هذه القراءات كلّها، شاذّها ومتواترها، فبلغت ثلاثة مجلدات. ينظر: مجلة كلّية اللغة العربية ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ العدد السابع ـ ١٣٩٧/١٩٧٧ ص ٤٩.

(٢) البحر المحيط ١/٧.

ـ اعتمد أبو حيّان على القراءات المتواترة، من غير أن يرجّح بعضها على بعض، فهي في درجة واحدة ثابتة عن النبيّ ـ ﷺ ـ.

قال[1] ـ رحمه الله ـ: «وهذا الترجيح الذي يذكره المفسرون والنحويون بين القراءتين لا ينبغي؛ لأنّ هذه القراءات كلّها صحيحة، ومرويّة ثابتة عن النبيّ ـ ﷺ ـ، ولكلّ منها وجه ظاهر حسن في العربية، فلا يمكن ترجيح قراءة على قراءة».

وقال[2] أيضاً: «وقد تقدّم أني لا أرى شيئاً من هذه التراجيح؛ لأنها كلّها متواترة قرآناً، فلا ترجيح في إحدى القراءتين على الأخرى».

وقال[3] أيضاً: «وقد تقدّم لنا غير مرّة أنّا لا نرجّح بين القراءتين المتواترتين، وحكى أبو [عمر][4] الزاهد في كتاب اليواقيت[5] أنّ أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلباً كان لا يرى الترجيح بين القراءات السبع، وقال: قال ثعلب من كلام نفسه إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة، لم أفضل إعراباً على إعراب في القرآن، فإذا خرجت إلى الكلام كلام الناس، فضّلت الأقوى. ونعم السلف لنا أحمد بن يحيى، كان عالماً بالنحو واللغة، متديناً ثقة»[6].

ـ ويرى أبو حيّان أنه يجب الأخذ بما صحّت روايته من القراءات، فهو يأخذ بقراءة

---

(١) البحر المحيط ٢/ ٢٦٥.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٥٠٦.

(٣) المصدر نفسه ٤/ ٨٧.

(٤) هكذا في المخطوط ٤/ ١٦٥ أ، وهو الصحيح، وفي المطبوع: أبو عمرو.
وأبو عمر: هو محمد بن عبد الواحد بن أبي هشام البغدادي الزاهد المعروف بغلام ثعلب. من اللغويين، أخذ عن ثعلب، ثم أخذ الكُتاب وأهل الادب ما روى عن ثعلب. توفي في بغداد سنة ٣٤٥ هـ. له: شرح الفصيح لثعلب، واليواقيت في اللغة، والمستحسن، والمرجان وغيرها.
ينظر: تاريخ بغداد ٢/ ٣٥٦ ـ ٣٥٩، ومعجم الأدباء ١٨/ ٢٢٦ ـ ٢٣٤، وبغية الوعاة ١/ ١٦٤، وشذرات الذهب ٢/ ٣٧٠ ـ ٣٧١.

(٥) هو كتاب اليواقيت في اللغة.

(٦) وينظر: البحر المحيط ٢/ ١٥٨، ٣/ ٣٨٦، ٤/ ١١١، ٨/ ٣٢٥.

القراء السبعة ويعتمد عليها، ويبني القاعدة على ما وردت به هذه القراءات، ولو كانت مخالفة لنصوص النحويين وقواعدهم.

فمن ذلك أنه اختار أنّ الأولى في اسم الفاعل العامل الإضافة، ومع ذلك لم يعب الرأي الآخر الذي يرى أنّ الأرجح هو الإعمال؛ لقراءة أبي عمرو في قوله تعالى: ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتٌ ضُرَّهُ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتٌ رَحْمَتَهُ﴾[(١)]، بالتنوين فيهما ونصب (ضرّه) و (رحمته). وأمّا قراءة الجمهور، فبالإضافة، حيث قال[(٢)] في موضع آخر: «وكلاهما فصيح».

فعلى هذا، لا يجوز إنكار القراءة المتواترة ولا الطعن فيها؛ إذ ذاك يقرب من الردة، قال ـ رحمه الله ـ عند قوله تعالى: ﴿كَذَّبَ أَصْحَابُ لْئَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ﴾[(٣)] بعد ذكر قراءة (ليكة)[(٤)] ومن طعن فيها: «وهذه قراءة متواترة لا يمكن الطعن فيها، ويقرب إنكارها من الردة، والعياذ بالله»[(٥)].

والطعن في القراءة لا يصدر إلا من غير عارف بالعربية، فإنّ القراءة لا تُردّ ولها وجه في العربية، قال ـ رحمه الله ـ بعد أن نقل قراءة[(٦)] من سكن الهاء في (يؤده) في

---

(١) سورة الزمر: من الآية ٣٨. وقد سبق تخريج هذه القراءة ص ٣٩٣، وينظر: البحر المحيط ١/ ١٤٠، ٥/ ٢١٨، ٦/ ٩٨.

(٢) البحر المحيط ١/ ٤٣٢.

(٣) سورة الشعراء: الآية ١٧٦.

(٤) وذلك بلام مفتوحة بدون وصل قبلها ولا همزة بعدها، وهي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وأبي جعفر.
ينظر: التبصرة ٦١٧، والنشر ٢/ ٣٣٦، والمبسوط ٢٧٥، والبدور الزاهرة ٢٣٠، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٣١٩.

(٥) البحر المحيط ٧/ ٣٧. وينظر: ٣/ ٤٢٢، ٨/ ٣٢٥.

(٦) هي قراءة أبي عمرو وهشام وأبي بكر وحمزة وغيرهم.
ينظر: التبصرة ٤٦١، والنشر ١/ ٣٠٥، والبدور الزاهرة ٦٤، والمبسوط ١٤٤ ـ ١٤٥، وإتحاف فضلاء البشر ١/ ٤٨٢.

قوله تعالى: ﴿۞ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾[1]: «وما ذهب إليه أبو إسحاق من أنّ الإسكان غلط، ليس بشيء؛ إذ هي قراءة في السبعة، وهي متواترة، وكفى أنها منقولة عن إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء، فإنه عربي صريح، وسامع لغة، وإمام في النحو، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا... وأبو إسحاق الزجاج يقال عنه إنه لم يكن إماماً في اللغة، ولذلك أنكر على ثعلب في كتابه الفصيح مواضع زعم أنّ العرب لا تقولها، وردّ الناس على أبي إسحاق في إنكاره، ونقلوها من لغة العرب...»[2]، حتى ولا ينبغي كراهة أية قراءة ثابتة عن رسول الله ـ ﷺ ـ، لا سيّما إذا كانت لغة منقولة عن العرب[3].

ـ كما يرى أنه لا يجوز تلحين القراء وقراءتهم، أو الحكم عليها بالخطأ أو الغلط؛ لأنهم لم يقرؤوا إلا بأثر عن رسول الله ـ ﷺ ـ، مع موافقة لغة العرب على ذلك، أو أنّ لها وجهاً في العربية، وهذا الصنيع قد يجرّ إلى الكفر.

قال ـ رحمه الله ـ عند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[4] بعد ذكر قراءة[5] النصب في (يكون) وذكر من لحنها: «وهذا قول خطأ؛ لأنّ هذه القراءة في السبعة، فهي قراءة متواترة، ثم هي بعدُ قراءة ابن عامر، وهو رجل عربي لم يكن ليلحن، وقراءة الكسائي في بعض المواضع، وهو إمام الكوفيين في علم العربية. فالقول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجرّ قائله إلى الكفر؛ إذ هو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى»[6].

ومتى تطرق الغلط إلى القراء فيما نقلوه، تطرق إليهم فيما سواه، والقراءات

---

(١) سورة آل عمران: من الآية ٧٥.
(٢) البحر المحيط ٢/ ٤٩٩ ـ ٥٠٠.
(٣) المصدر السابق ١/ ١٥٨.
(٤) سورة البقرة: من الآية ١١٧.
(٥) هي قراءة ابن عامر في مواضع، وتبعه الكسائي في بعضها.
ينظر: التبصرة ٤٢٩، والنشر ٢/ ٢٢٠، والمبسوط ١٢١، وإتحاف فضلاء البشر ١/ ٤١٣.
(٦) البحر المحيط ١/ ٣٦٦.

المتواترة لا يمكن وقوع الغلط فيها[١].

وتلحين القراءة المروية بأثر مع موافقة لغة العرب على ذلك منكر يجب الحذر منه، يقول أبو حيان عند قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾[٢] في قراءة[٣] من سكن الهمزة في (بارئكم): «ومنع المبردالتسكين في حركة الإعراب، وزعم أن قراءة أبي عمرو لحن، وما ذهب إليه ليس بشيء؛ لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله ـ ﷺ ـ، ولغة العرب توافقه على ذلك، فإنكار المبرد لذلك منكر. . . »[٤].

وقال ـ رحمه الله ـ عند قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَٱسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾[٥]، وذلك في قراءة[٦] الإضافة بجرّ اللام في (كلّ): «وأما قراءة من قرأ (ولكل وجهة) على الإضافة، فقال محمد بن جرير[٧]: هي خطأ. ولا ينبغي أن يُقدم على الحكم في ذلك بالخطأ، لا سيما وهي معزوة إلى ابن عامر أحد القراء السبعة»[٨].

وقال ـ رحمه الله بعد أن نقل قول من ردّ قراءة ثابتة عن النبي ـ ﷺ ـ: «وما ذهب إليه من ذكرنا من النحاة لا ينبغي أن يلتفت إليه، واقتفى آثارهم فيها الخلف، فلا يجوز أن يقال فيها إنها خطأ أو قبيحة أو رديئة، وقد نقل جماعة من أهل اللغة أنها لغة»[٩].

---

(١) المصدر السابق ٢/ ٣٢٤.
(٢) سورة البقرة: من الآية ٥٤.
(٣) ينظر: التبصرة ٤٢١، والنشر ٢/ ٢١٢، والمبسوط ١١٧، والبدور الزاهرة ٣٠، وإتحاف فضلاء البشر ١/ ٣٩١ـ ٣٩٢.
(٤) المصدر السابق ١/ ٢٠٦.
(٥) سورة البقرة: من الآية ١٤٨.
(٦) هي قراءة ابن عباس، ينظر: مختصر في شواذ القرآن ١٧، وذكر أبو حيان في البحر المحيط ١/ ٤٣٧ أنها معزوة لابن عامر، ولم أجدها معزوة له في كتب القراءات.
(٧) جامع البيان ٢/ ١٨.
(٨) البحر المحيط ١/ ٤٣٧.
(٩) البحر المحيط ٥/ ٤٢٠.

والطعن في القراءة الثابتة عن النبي - ﷺ - جسارة قبيحة من قائلها على القرآن الكريم، ولا تليق إلا بالمعتزلة.

وقد مرّ بنا فيما سبق في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار[1]، أنّ أبا حيان أنكر بشدة على الزمخشري وابن عطية وغيرهما في ردهم قراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به الأرحام﴾، فقال - رحمه الله -: «أما قول ابن عطية ويرد عندي من المعنى وجهان، فجسارة قبيحة منه لا تليق بحاله ولا بطهارة لسانه؛ إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله - ﷺ - قرأ بها سلف الأمة، واتصلت بأكابر قراء الصحابة الذين تلقّوا القرآن من في رسول الله - ﷺ - بغير واسطة، عثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت وأقرأ الصحابة أبي بن كعب، عمد إلى ردّها بشيء خطر له في ذهنه. وجسارته هذه لا تليق إلا بالمعتزلة كالزمخشري، فإنه كثيراً ما يطعن في نقل القراء وقراءتهم»[2].

وقال أيضاً: «وكان أبو حاتم يطعن في بعض القرآن بما لا علم له به، جسارة منه - عفا الله عنه»[3].

كما أنكر بشدة على الزمخشري وابن عطية وغيرهما الذين ضعّفوا قراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾[4] ورماهم بأقبح الأوصاف، كقوله في الزمخشري: «وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، وقد اعتمد المسلمون

---

(١) ينظر ص ٢٩٥.
(٢) المصدر السابق ٣/١٥٩.
(٣) المصدر السابق ٧/٤١٧.
(٤) سورة الأنعام: من الآية ١٣٧.

على نقلهم؛ لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم. . .»[1]، والكلام في هذا مبسوط فيما سبق في مسألة[2] (الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف).

ولأبي حيان مواقف كثيرة ومتعددة مع الزمخشري الذي ردّ بعض القراءات ووهّم قارئيها، سيأتي الحديث عنها مفصلاً في الفصل الخامس ـ إن شاء الله تعالى ـ. ومن ذلك أن أبا حيان ذكر أن من عادة الزمخشري إساءة الأدب مع القراء وأهل الأداء[3]، حيث يغلطهم ويوهمهم، وهذا منهج مرفوض لا يذهب أبو حيان إليه[4].

وهو في أثناء اختياره بعض المسائل النحوية اعتماداً على القراءات يثني على القراء ثناء عطراً، ويشيد بمكانتهم، وينعتهم بأحسن الأوصاف، ويدافع عنهم دفاعاً مجيداً دون ملل ولا كلل، مجيباً عمّا غُلطوا أو لُحنوا بسببه، حيث يسوق الحجج من كلام العرب على صحّة ما نقلوه.

فمن ذلك أنه ـ رحمه الله ـ لما ذكر قراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدَهِمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾[5]، وأنها دليل على جواز الفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول خلافاً للبصريين الذين أجازوها في ضرورة الشعر وضعّفوا هذه القراءة، قال بعد ذلك: «وبعض النحويين أجازها وهو الصحيح؛ لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصحيح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب، ولوجودها أيضاً في لسان العرب في عدّة أبيات. . . .»[6].

وقد سبق القول بأنه أنكر على ابن عطية والزمخشري اللذين ضعّفا قراءة حمزة

---

(١) البحر المحيط ٤/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠.
(٢) ينظر ما سبق ص ٢٤٣.
(٣) البحر المحيط ١/ ٤٨.
(٤) المصدر السابق ٢/ ٢١٥، ٥/ ١٥.
(٥) سورة الأنعام: من الآية ١٣٧.
(٦) البحر المحيط ٤/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠.

في قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ ﴾[1]، ثم قال مثنياً على حمزة ومدافعاً عنه حيث إنه لم يقرأ إلا بأثر: «ولم يقرأ حمزة حرفاًمن كتاب الله إلا بأثر. وكان حمزة صالحاً ورعاً ثقة في الحديث، وهو من الطبقة الثالثة، ولد سنة ثمانين، وأحكم القراءة وله خمس عشرة سنة، وأمّ الناس سنة مائة، وعرض عليه القرآن من نظرائه جماعة... وإنما ذكرت هذا وأطلت فيه؛ لئلا يطلع غَمْر على كلام الزمخشري وابن عطية في هذه القراءة، فيسيء ظناً بها وبقارئها، فيقارب أن يقع في الكفر بالطعن في ذلك»[2]. ثمّ أجاب عن أدلّة من منع العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، مستشهداً بكلام العرب على جواز ذلك[3].

ويثني أبو حيان على أبي عمرو بن العلاء، وهو أحد القراء السبعة، بعد نقله تغليط الزجاج قراءته في قوله تعالى: ﴿ ۞ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ ﴾[4]، فيقول: «وكفى أنها منقولة عن إمام العربية أبي عمرو بن العلاء، فإنه عربي صريح وسامع لغة، وإمام في النحو، ولم يكن يذهب عنه جواز مثل هذا»[5].

ومن ثنائه على القراء السبعة قوله: «أمّا نافع[6]، فقرأ على سبعين من التابعين، وهم عرب فصحاء... وأمّا ابن كثير[7]، فقرأ على سادة التابعين مِمَّن كان

---

(١) سورة النساء: من الآية ١.

(٢) البحر المحيط ٣/ ١٥٩.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٦/ ٣٩٥، ٧/ ٣١٩ ـ ٣٢٠، ٨/ ٢٥٤.

(٤) سورة آل عمران: من الآية ٧٥.

(٥) البحر المحيط ٢/ ٤٤٩. وينظر ٥/ ٤٢٠.

(٦) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء، أحد القراء السبعة. اشتهر بالمدينة، وأقرأ الناس بها، وبها توفي سنة ١٦٩ هـ.
ينظر: وفيات الأعيان ٥/ ٣٦٨، وغاية النهاية ٢/ ٣٣٠.

(٧) ابن كثير هو أبو معبد عبد الله بن كثير بن عبد المطلب الداري، إمام أهل مكة في القراءة، وأحد القراء السبعة. أخذ عن عبد الله بن الزبير وأبي أيوب الأنصاري وأنس بن مالك وغيرهم. توفي سنة ١٢٠ هـ.
ينظر: وفيات الأعيان ٣/ ٤١، وغاية النهاية ١/ ٤٤٣ ـ ٤٤٥، والتبصرة ١١٨ ـ ١١٩.

بمكة، كمجاهد[1] وغيره. وقد قرأ عليه إمام البصرة أبو عمرو بن العلاء، وسأله بعض العلماء أقرأت على ابن كثير، قال: نعم، ختمت على ابن كثير بعد ما ختمت على مجاهد، وكان ابن كثير أعلم من مجاهد باللغة، قال أبو عمرو: ولم يكن بين القراءتين كبير، يعني: خلافاً. وأمّا ابن عامر، فهو إمام أهل الشام، وهو عربي قح قد سبق اللحن، أخذ عن عثمان وعن أبي الدرداء[2] وغيرهما».

إن ثناء أبي حيان والحكم بالعدالة والضبط والاتقان ليس مقصوراً على القراء السبعة، بل شمل غيرهم كأبي جعفر يزيد بن القعقاع[3]، حيث قال فيه[4]: «والقارىء بها أبو جعفر أحد القراء المشاهير الذين أخذوا القرآن عرضاً عن عبد الله ابن عباس وغيره من الصحابة، وهو شيخ نافع بن أبي نعيم أحد القراء السبعة»، ثم أجاب عما غلط به في قراءته قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟﴾[5] الآية بضم التاء اتباعاً لحركة الجيم.

---

(١) هو أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي مولى بني مخزوم، تابعي مفسر أهل مكة، شيخ القراء والمفسرين. أخذ التفسير عن ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ بعد أن عرض القرآن عليه ثلاث عرضات يسأله عن كلّ آية. وتنقل ورحل حتى استقرّ بالكوفة. توفي سنة ١٠٤ هـ. له: التفسير، وكان يتقيه بعض المفسرين؛ لأنه كان يسأل أهل الكتاب.

ينظر: سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٤٩، غاية النهاية ٢/ ٤١، حلية الأولياء ٣/ ٢٧٩، صفة الصفوة ٢/ ٢٠٨ ـ ٢١١.

(٢) أبو الدرداء هو عويمر بن مالك بن قيس بن أمية الأنصاري الخزرجي، أحد الصحابة الذين حفظوا كتاب الله عزَّ وجل، كان قبل البعثة تاجراً في المدينة، ثم انقطع للعبادة في الإسلام مع الجهاد في سبيل الله، ولي زمن عمر قضاء دمشق وهو أول قاضٍ بها، مات بالشام سنة ٣٢ هـ. روى عنه أهل الحديث ١٧٩ حديثاً.

ينظر: الإصابة ٣/ ٤٦، وأسد الغابة ٤/ ١٥٩ ـ ١٦٠، وحلية الأولياء ١/ ٢٠٨.

(٣) هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي بالولاء المدني، أحد القراء العشرة. إمام أهل المدينة في القراءة، وبها توفي سنة ١٣٢ هـ.

ينظر: وفيات الأعيان ٦/ ٢٧٤، وغاية النهاية ٢/ ٣٨٢.

(٤) البحر المحيط ١/ ١٥٢.

(٥) سورة البقرة: من الآية ٣٤.

ولهذه القراءة ينظر: إتحاف فضلاء البشر ١/ ٣٨٧.

والقراءة ليست محصورة فيما نقله القراء البصريون، بل القراء الكوفيون، ربما كانوا مثلهم. قال ـ رحمه الله ـ[1]: «والقراءات لا تجيء على ما علمه البصريون ونقلوه، بل القراء من الكوفيين يكادون يكونون مثل قراء البصرة».

وكان لأبي حيان مواقف متعددة مع القراءات الشاذة ـ ليس هذا مجال بسط الحديث عنها ـ، فهو يستعرضها ولا يغلط قارئيها، إنما يوجهها على المعاني أو يتطلب لها وجهاً في العربية، ولا يبني عليها قاعدة وإن جاءت مخالفة لسواد المصحف، فهي مدرجة في التفسير[2].

ثانياً ـ البعد عن التكلف والاعتداد بالسماع:

من الأسس التي قامت عليها اختيارات أبي حيان عدم التكلف والتمحل في المسائل النحوية أو التطبيقات الإعرابية، لذا فهو يختار من المذاهب والأقوال أبعدها عن ذلك، وعندما يختار، فإنه ـ أحياناً ـ يصف القول أو المذهب الآخر بأنه تكلف أو نحو ذلك، وأن المنهج السليم هو الأخذ بالمسموع من القرآن الكريم، وما ثبت من كلام العرب.

ففي مسألة (وقوع الماضي خبراً لكان)[3]، اختار أبو حيان مذهب البصريين الذين لا يشترطون في وقوع الماضي خبراً لـ (كان) اقترانه بـ (قد)، خلافاً للكوفيين. قال ـ رحمه الله ـ[4]: «وفي قوله: ﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾[5] دليل على جواز وقوع الماضي خبراً لـ (كان) من غير (قد). وادعاء إضمارها تكلف، خلافاً للكوفيين لعطفها على خبر (كان)، والمعطوف على الخبر خبر». وعلل جوازه

---

(١) البحر المحيط ٢/ ٣٦٢.

(٢) البحر المحيط ١/ ١٦١، ٢٨٨، ٣٢٤، ٤٥٦، ٢/ ١٠٠، ٦/ ٤٤٩، ٨/ ٤٩٢. وانظر: أبو حيان النحوي ٤٤٢ ـ ٤٤٣، ومدرسة التفسير في الأندلس ٣١٣ ـ ٣١٧.

(٣) ينظر ما سبق ص ١٨٢.

(٤) البحر المحيط ٣/ ٢٥٨.

(٥) سورة النساء: من الآية ٤٣. وهي كذلك جزء من الآية ٦ من سورة المائدة.

في موضع آخر[1] بكثرة وروده في القرآن وكلام العرب بدون (قد) ظاهرة.

وفي مسألة[2] (مجيء ثم بمعنى الواو)، ذكرت أن أبا حيان اختار في بعض المواضع أنها تأتي بمعنى الواو بعداً عن التكلف والتمحل، فعند قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ. ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَـٰبَ﴾[3] الآية، نقل أقوالاً في توجيه الآية. ثم قال بعد ذلك[4]: «وهذه الأقوال كلها متكلفة، والذي ينبغي أن يذهب إليه أنها استعملت للعطف كالواو من غير اعتبار مهملة، وقد ذهب إلى ذلك بعض النحاة»[5].

وقد سار أبو حيان على هذا المنهج السليم في تفسيره البحر المحيط، فمثلاً ادعى أقوام في بعض الكلمات أنها مركبة مثل (لوما)[6]، و (مهما)[7]، و (ألا)[8]، و (لن)[9] وغيرها، كما سبق ذلك مفصلاً، واختار أبو حيان في هذا كله أنها بسيطة غير مركبة؛ لأن التركيب دعوى بلا دليل، وهي على خلاف الأصل، والقول به تكلف وتعسف.

وفي اختياراته الإعرابية صرف نظره عن الأعاريب المتكلفة[10]، بل صرّح بأنه

---

(١) البحر المحيط ٤/ ١١٥.

(٢) ينظر ما سبق ص ٦٠٠.

(٣) سورة الأنعام: من الآيتين ١٥٣ ـ ١٥٤.

(٤) البحر المحيط ٤/ ٢٥٥.

(٥) وانظر مسألة (تقديم معمول المضاف...) ص ٢٣٨، (موقع المصدرالمؤول من (أن) وما دخلت عليه من الإعراب بعد (لو) ص ٦٩١، (معنى كاد في الإثبات والنفي) ص ٤٨١.

(٦) ينظر ما سبق ص ٦٥٣.

(٧) ينظر ما سبق ص ٦٧٠.

(٨) ينظر ما سبق ص ٦١١.

(٩) ينظر ما سبق ص ٤١٢.

(١٠) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٥٧، ١٦١، ٢١٥، ٣٣٩، ٦/ ٣٩٥، ٧/ ٣١٩ـ ٣٢٠، ٨/ ٣٥٤، ٤٨٤، وغير ذلك.

يجب البعد عن التخاريج المتكلفة[1]، كما ينبغي تنزيه القرآن عن التقادير المتكلفة التي يكون من آثارها تفكيك الكلام[2] وتحميل اللفظ ما لا يحتمله[3]. وسيأتي - إن شاء الله تعالى - في الفصل الرابع مزيد بيان وأمثلة وافية على ذلك.

وقد اعتمد أبو حيّان على السماع في اختياراته النحوية والإعرابية، وعوّل عليه في المسائل الخلافية، فكثيراً ما يقول - رحمه الله -: «فالسماع يعضده والقياس يقويه»[4]، «وهم محجوجون بالسماع الثابت من العرب»[5]، (وهذا نص في المسألة»[6]، «كثير على ذلك لسان العرب وكلام الله»[7]، «وهو الذي ورد به السماع»[8]، «لوجود ذلك في كلام العرب»[9]، «الظاهر ما يعضده كلام العرب»[10]، «الأولى منع ذلك إلا أن يدل على جوازه سماع من العرب»[11]، «لكثرة شواهد البناء على ذلك»[12]، «لكنّ الأحفظ ألا يقال ذلك إلا بسماع»[13] وغير ذلك.

وقد يترك اختيار الرأي الآخر؛ لأنه «لم يثبت من لسان العرب»[14]، أو «غير

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٥/ ٢٦٧، ٣٣١، ٦/ ٦٢، ٣٤٠، ٤١١، وغير ذلك.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٨/ ٤٦٥، وغير ذلك.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٧/ ١٥٣.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٢/ ١٤٧.

(٥) ينظر: المصدر السابق ١/ ٢٦٤ - ٢/ ٢.

(٦) ينظر: المصدر السابق ٣/ ٤٣٧، بعد نقله كلام العرب عن سيبويه.

(٧) ينظر: المصدر السابق ٤/ ١٧١.

(٨) ينظر: المصدر السابق ٥/ ١٦٦.

(٩) ينظر: المصدر السابق ٦/ ٧.

(١٠) ينظر: المصدر السابق ٦/ ٤٣٣.

(١١) ينظر: المصدر السابق ١/ ٢٨٣، ٧/ ٢٨٧.

(١٢) ينظر: المصدر السابق ٧/ ٤٥٥.

(١٣) ينظر: المصدر السابق ٦/ ٢١٧، وينظر: ١/ ٤٠١، ٧/ ٣٠٠.

(١٤) البحر المحيط ٥/ ١٧٤.

ثابت من كلام العرب»[1]، أو «لم يقم دليل على ذلك»[2]، أو «لا يثبت تركيب إلا بسماع من العرب»[3]، أو «غير مسموع من العرب»[4]، أو «تركيب مفقود في لسانهم، فلا نثبته»[5].

والحديث عن أنواع السماع عند أبي حيان والتمثيل على ذلك بالتفصيل في الفصل الذي بعد هذا الفصل ـ إن شاء الله تعالى ـ.

ثالثاً ـ حمل القرآن على أفصح الوجوه:

إن أبا حيان عندما يختار في مسألة نحوية أو إعراب آية، فإنما يختار أفصح الوجوه وأحسنها؛ لأنه يرى أن الأولى حمل القرآن على الفصيح المتفق عليه[6]. وقد يرفض رأياً؛ لأنه لا يسوغ في كلام غير فصيح، فكيف يسوغ في كلام الله[7].

ففي مسألة[8] (إعمال لا عمل ليس) رأينا أن أبا حيان يختار جواز إعمالها، لكنه قليل جداً لعلة، حيث قال[9]: «إعمال (لا) عمل (ليس) قليل جداً، لم يجىء منه في لسان العرب إلاّ ما لا بال به. . . وهذا كله يحتمل التأويل، وعلى أن يحمل على ظاهره، لا ينتهي من الكثرة، بحيث تبنى عليه القواعد، فلا ينبغي أن يحمل عليه كتاب الله الذي هو أفصح الكلام وأجله، ويعدل عن الوجه الكثير الفصيح».

وفي مسألة[10] (العامل الأولى بالعمل في التنازع)، اختار أبو حيان إعمال

---

(١) المصدر السابق ٥/ ١١٠.
(٢) المصدر السابق ٥/ ١٥٧.
(٣) المصدر السابق ٨/ ٣٧٢.
(٤) المصدر السابق ١/ ١١٩.
(٥) المصدر السابق ١/ ٣٠٣.
(٦) المصدر السابق ٣/ ٣٦٤.
(٧) المصدر السابق ٧/ ١٨٠.
(٨) ينظر ما سبق ص ٦٣٦.
(٩) البحر المحيط ٢/ ٨٨. وانظر: ١/ ٣٦ـ٣٧، ١٦٩.
(١٠) ينظر ما سبق ص ٢٧.

الثاني وفاقاً للبصريين، معللاً ذلك بقوله[1] «أعمل الثاني على الأفصح، وعلى ما جاء في القرآن»[2].

ولما ذكر إعراب المعربين في (إذ) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾[3] واختار رأياً غيرها، قال بعد ذلك[4]: «فانظر إلى حسن هذا الوجه السهل الواضح، وكيف لم يوفق أكثر الناس إلى القول به، وارتبكوا في دهياء، وخبطوا خبط عشواء». وسيأتي ـ إن شاء الله ـ في الفصل الرابع مزيد بيان وإيضاح في هذا، مع إيراد الأمثلة الوافية على ذلك.

ومن أجل اعتماد أبي حيان على هذا الأساس الصحيح وهو حمل القرآن على أفصح الوجوه، فإنه رفض ما يلي:

ـ أن يحمل القرآن على الشذوذ:

فلا ينبغي أن يحمل القرآن على الشذوذ[5]، إذ كيف يحمل كلام الله عز وجلّ الذي بلغ ذروة الفصاحة والبلاغة على ما شذ، وقد صرح أبو حيان بهذا في مسألة[6] (الجر على الجوار) كما سبق، حيث قال[7]: «وقرىء (الأيمنِ)، قال الزمخشري بالجر على الجوار، نحو: حجر ضب خرب انتهى. وهذا من الشذوذ والقلة بحيث ينبغي أن لا تخرج القراءة عليه...». وقال في موضع آخر[8]: «وهذا ليس بجيد؛ لأن الخفض على المجاورة في غاية الشذوذ...».

---

(١) البحر المحيط ٣/ ١٢٧.

(٢) وانظر: البحر المحيط ٤/ ٢٧٢.

(٣) سورة البقرة: من الآية ٣٠.

(٤) البحر المحيط ١/ ١٣٩.

(٥) البحر المحيط ٢/ ٣٥٤.

(٦) ينظر ما سبق ص ٥٣٦.

(٧) البحر المحيط ٦/ ٢٦٥.

(٨) البحر المحيط ٨/ ١٧٤.

ـ أن يحمل القرآن على القليل أو الضرورة:

فهو يرى أنه لا يجوز حمل القرآن على ما قل في لسان العرب، مثال ذلك أنه عند قوله تعالى: ﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾[1]، ذكر إجازة الزمخشري في الواو أن تكون علامة للجمع على لغة (أكلوني البراغيث). ثم قال[2]: «ولا ينبغي حمل القرآن على هذه اللغة القليلة مع وضوح جعل الواو ضميراً».

وقد سبق القول في مسألة[3] (العامل الأولى بالعمل في التنازع) أنه لما اختار إعمال الثاني، ذكر أن[4] «إعمال الأول لم يرد في القرآن لقلته»، فوجب المصير إلى القول بإعمال الثاني[5].

وما جاز في الشعر لا يجوز في القرآن، ولنا مندوحة عنه، صرح بهذا ـ رحمه الله ـ عندما نقل إجازة الزمخشري[6] أن يكون (تستكثر) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾[7] بالرفع[8] أن تحذف (أن) ويبطل عملها، حيث قال[9]: «وهذا لا يجوز أن يحمل القرآن عليه؛ لأنه لا يجوز ذلك إلا في الشعر، ولنا مندوحة عنه...».

ـ أن يحمل القرآن على ما قلّ عند النحويين:

فما كان قليلاً عند النحويين، حيث لم يثبته إلا القلة منهم، وقد منعه بعضهم،

---

(١) سورة مريم: من الآية ٨٧.
(٢) البحر المحيط ٦/ ٢٢٧.
(٣) ينظر ما سبق ص ٢٧.
(٤) البحر المحيط ٤/ ٣٣٩.
(٥) وانظر: البحر المحيط ١/ ٢٨٣.
(٦) الكشاف ٤/ ١٨١.
(٧) سورة المدثر: من الآية ٦.
(٨) هي قراءة الجمهور، وقرأ الحسن بالتسكين. إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٥٧١ ـ ٥٧٢.
(٩) البحر المحيط ٨/ ٣٧٢.

فلا يجوز حمل القرآن عليه. قال أبو حيان[1]: «فلا نحمل كتاب الله على ما أثبته بعض النحويين في قليل».

وفي حكم حذف أحد مفعولي (ظن)، قال ـ رحمه الله ـ[2]: «وما كان بهذه المثابة ممنوعاً عند بعضهم عزيزاً حذفه عند الجمهور، ينبغي أن لا يحمل عليه كلام الله تعالى...».

ـ أن يحمل القرآن على المرجوح:

بل يحمل القرآن على الراجح، وقد سبق القول في الفصل الماضي بأن أبا حيان له مصطلحات في اختياراته، وغالباً ما يصف القول الآخر بأوصاف كثيرة سبق ذكرها[3]، مما يدل على أنه مرفوض عنده غير مقبول، منها (قول مرجوح)[4] أو (مذهب مرجوح)[5].

وعلى هذا فإنه لا يحمل كلام الله على المرجوح من هذه الأقوال، وإنما يحمله على الراجح منها، ومن ذلك قوله[6] «فوجب حمل القرآن على الراجح لا على المرجوح».

ـ أن يحمل القرآن على الضعيف:

فقد يرد رأياً أو إعراباً؛ لأنه (ضعيف جداً لا يجوز أن يحمل القرآن عليه)[7]، وله عبارات ـ كما سبق ـ يشفع بها القول المرجوح، منها (ضعيف)[8]، أو (ضعيف

---

(١) البحر المحيط ١/ ٥٤.

(٢) البحر المحيط ٣/ ١١٢.

(٣) ينظر ص ٧٢٩.

(٤) البحر المحيط ٢/ ١١٥، ٤٧٤، ٤/ ٣٧٩، ٥/ ٣٥١، ٦/ ٢٥٩.

(٥) البحر المحيط ٣/ ١٦٣، ٢٦٤، ٥/ ٥٣٧، ٦/ ٤٩٧.

(٦) البحر المحيط ٤/ ٩٠.

(٧) البحر المحيط ٤/ ٢١٥.

(٨) البحر المحيط ١/ ٢٩، ٢٠٢، ٢/ ١٨٧، ٥/ ٢٤٤، ٦/ ٤٣٣.

جداً)[1]، أو (في غاية لضعف)[2]، وما كان كذلك، لا يحمل القرآن عليه.

رابعاً ـ مراعاة القواعد النحوية التي ثبتت بالاستقراء واحترام ما أجمع عليه النحويون:

كان أبو حيان يراعي القواعد النحوية في اختياراته، وكثيراً ما يرد القول الآخر بعبارات كثيرة، منها أنه «تأباه قواعد النحو»[3]، أو لأنه «هدم لما استقر عند أئمة النحو»[4]، أو لأنه «هدم للقاعدة النحوية»[5]، أو أنه «هدم للقاعدة المشهورة»[6].

وهذا يتضح ويكثر عند اختياراته في إعراب بعض الآيات، فمن ذلك أنه كان يرد بعض أعاريب الزمخشري؛ لأنها هدم للقاعدة النحوية المشهورة، وهي[7]: «أن النكرة لا تنعت إلا بالنكرة، والمعرفة لا تنعت إلا بالمعرفة». وسيأتي ـ إن شاء الله ـ أمثلة واضحة على ذلك في الفصل الرابع.

وتارة يضعف أبو حيان المذهب الآخر بأنه ليس بجيد من جهة صناعة العربية[8]، وتارة يبطله بالقاعدة النحوية[9]، ففي مسألة[10] (مجيء (أن) تفسيرية) ذكرت أن أبا حيان رفض أن تكون (أن) تفسيرية) في موضعين. وفي أحدهما علل ذلك عند قوله تعالى: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ﴾[11]

---

(١) البحر المحيط ١/ ٣٠، ٢/ ٣٨٨، ٣/ ٤٣٧، ٤/ ١٦٠، ٥/ ١٠٩.
(٢) البحر المحيط ٦/ ٤٩٧.
(٣) البحر المحيط ٤/ ٢١٦.
(٤) البحر المحيط ٧/ ٣٣٤.
(٥) البحر المحيط ٢/ ٢٩.
(٦) البحر المحيط ٣/ ٣٣٥.
(٧) ينظر الحاشية ٤ ـ ٦.
(٨) ينظر: البحر المحيط ٨/ ٢٢٨.
(٩) ينظر: البحر المحيط ١/ ١٤٧.
(١٠) ينظر ما سبق ص ٦٣٠.
(١١) سورة المائدة: من الآية ١١٧.

بقوله[1]: «إنها[2] جاءت بعد (إلا)، وكل ما كان بعد (إلا) المستثنى بها، فلا بد أن يكون له موضع من الإعراب، و (أن) التفسيرية لا موضع لها من الإعراب». فهو يمنع ذلك؛ لمخالفة القاعدة النحوية التي تثبت بالاستقراء، وهي أن ما بعد (إلا) المستثنى بها لا بد أن يكون له محل من الإعراب، و (أن) التفسيرية لا عمل لها، فليس لها محل من الإعراب.

وإذا كان أبو حيان يلتزم بالصناعة النحوية فيرد ما خالفها من الأقوال الأخرى، فإنه يتخذها دليلاً قوياً يعلل به صحة ما ذهب إليه، ففي مسألة[3] (حقيقة لما) رجح أبو حيان أنها حرف وجوب لوجوب؛ وفاقاً لسيبويه، معللاً ذلك بقوله[4] «لتقدمها على ما نفي بـ (ما) ولمجيء جوابها مصدراً بـ (إذا) الفجائية»[5].

وعند قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾[6] ذكر سبعة أقوال في مرجع الضمير، اختار أولها وهو أنه عائد على الصلاة؛ لأنه ظاهر الكلام، وهو القاعدة في علم العربية أن ضمير الغائب لا يعود على غير الأقرب إلا بدليل[7].

إن أبا حيان ـ رحمه الله عندما يؤكد على مراعاة القواعد النحوية التي تثبت بالاستقراء، ويرفض ما خالفها مما يكون هدماً لها، فإنه يبين أن القاعدة النحوية لا تبنى على القليل، فتكون حكماً عاماً وقانوناً ملزماً، وإنما تبنى على الكثير. قال ـ

---

(١) البحر المحيط ٤/ ٦١.

(٢) أي: أن.

(٣) ينظر ما سبق ص ٣٦٠.

(٤) البحر المحيط ١/ ٧٥.

(٥) ينظر مسألة (عامل النصب في معمول المصدر...) ص ٥٥، مسألة (تعدية (أرى) الحلمية إلى ثلاثة مفاعيل) ص ٤٥٥، مسألة (الجر على الجوار) ص ٥٣٦. والبحر المحيط١/ ٣٤٨، ٢/ ١١٧، ٣/ ٢٦١.

(٦) سورة البقرة: من الآية ٤٥.

(٧) البحر المحيط ١/ ١٨٥.

رحمه الله ـ[1]: «وكيف نثبت قانوناً كلياً، ولم نسمع من العرب شيئاً من أفراد تركيباته». وقال أيضاً[2]: «ولا تثبت القواعد الكلية بالمحتمل». وقد سبق القول في مسألة[3] (إعمال لا عمل ليس) بأن أبا حيان أجاز إعمالها لكن على قلة، فلا يمكن أن يكون هذا قاعدة مطردة؛ لأنه[4] «لم يجيء منه في لسان العرب إلا ما بال له... وهذا كله يحتمل التأويل، وعلى أن يحمل على ظاهره لا ينتهي من الكثرة، بحيث تبنى عليه القواعد...».

- إن إجماع النحويين له مكانته واحترامه، وهو بلا شك دليل قوي في اعتماد رأي أو رفضه، في قبوله أو رده.

وأبو حيان ـ رحمه الله ـ كان يقف من إجماع النحويين موقف التقدير والاحترام، فلا يجوز عنده خرق هذا الإجماع أو معارضته أو مخالفته[5]، وإن كان لا يمكن الجزم به في بعض المسائل[6].

فمثلاً يرى أنه لا يمكن أن يدعى أن (أل) اسم لإجماع النحويين على حرفيتها[7]. وفي مسألة[8](تمييز العدد باسم الجمع) ذكر أبو حيان[9] أن النحويين اتفقوا على أن فصله بـ(من) هو الفصيح، كقوله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ﴾[10]، فوجب قبوله. أما إضافة العدد إليه وقياس ذلك، فمسألة خلافية سبق القول فيها.

---

(١) البحر المحيط ١/ ١٤٤.

(٢) البحر المحيط ١/ ٣٣٥.

(٣) ينظر ما سبق ص ٦٣٦.

(٤) البحر المحيط٢/ ٨٨.

(٥) ينظر: البحر المحيط ١/ ٢٨٨، ٣٥٠، ٢/ ١٩، ٣/ ٤١٤، ٤/ ٤٦٠، ٥/ ٣٤٣، ٥١٦، ٦/ ٣٧، ١١٥، ١٨٤، ٧/ ٨٣، ٨/ ٧.

(٦) البحر المحيط ٥/ ٥١٦.

(٧) البحر المحيط ٦/ ١٨٤.

(٨) ينظر ما سبق ص ٣٧١.

(٩) البحر المحيط ٧/ ٨٣.

(١٠) سورة البقرة: من الآية ٢٦٠.

وذكر أن المنقول عن النحويين ـ وهو إجماع منهم إلا من شذ عن ذلك ـ أن كافة بمعنى عامة لا تكون إلا حالاً، ولم يتصرف فيها بغير ذلك[(١)].

وربما يرد على الرأي ويرفضه؛ لأنه يخالف إجماع النحويين، ومخالفة ما أجمع عليه النحويون لا تجوز[(٢)]. فقد ضَعَّف أحد الأعاريب التي أُعرب بها قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ﴾[(٣)] الآية؛ لأنه «قول مخالف لما أجمع عليه الكوفيون والبصريون»[(٤)].

ولما نقل عن الزجاج إجازة دخول لام الأمر على فعل الأمر المخاطب بالتاء وأنها لغة جيدة، رد ذلك بقوله[(٥)] «وذلك خلاف ما زعم النحويون».

وقد يترك أبو حيان أحد الرأيين أو المذهبين؛ لأنه لم يذهب إليه نحوي[(٦)]، أو أنه شيء لا يعرفه النحويون، كما في رده رأي الزمخشري[(٧)] الذي زعم أن الواو في قوله تعالى ﴿سَبۡعَةٞ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡۚ﴾[(٨)] تفيد توكيد لصوق الصفة بالموصوف، حيث قال[(٩)]: «وكون الواو تدخل على الجملة الواقعة صفة دالة على لصوق الصفة بالموصوف، وعلى ثبوت اتصاله بها، شيء لا يعرفه النحويون...».

وقد ذكرت في الفصل الأول أن أبا حيان عندما يختار فإنه في الغالب يشفع القول الآخر بعبارات، منها: «لا أعلم أحداً من النحويين ذكره»[(١٠)]، أو «لا نعلم

---

(١) البحر المحيط ٧/ ٢٨١.
(٢) البحر المحيط ١/ ١٤٤.
(٣) سورة الأنفال: من الآية ٥.
(٤) البحر المحيط ٤/ ٤٦٠.
(٥) البحر المحيط ٨/ ٧.
(٦) البحر المحيط ١/ ٢٨٨.
(٧) الكشاف ٢/ ٤٧٨.
(٨) سورة الكهف: من الآية ٢٢.
(٩) البحر المحيط ٦/ ١١٤ ـ ١١٥.
(١٠) البحر المحيط ٣/ ٦٦.

أحداً أجاز ذلك»[1]، وهي بلا شك تدل على احترامه سلفه من النحويين والاعتداد بما قالوه في المسألة النحوية، أو في إعراب الآية القرآنية[2].

وقد يخالف أبو حيان الجمهور بعامة، كما في تركيب (كأين)[3]، حيث ذهب الجمهور إلى ذلك، وخالفهم أبو حيان، حيث يرى أنها بسيطة، وسبب هذه المخالفة تلاعب العرب بلغاتها، كما أن القول بالتركيب قول بلا دليل، ولا يخلو كذلك من التكلف[4].

كما خالف الجمهور أيضاً فيما ذهبوا إليه من أن تاء القسم مبدلة من واو القسم[5]، وخالفهم أبو حيان تبعاً للسهيلي، حيث ذهبا إلى أنها أصلية وليست مبدلة من الواو؛ إذ لم يقم دليل على صحته[6].

خامساً ـ ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل:

مرّ ـ فيما سبق ـ مسائل كثيرة قامت على هذا الأساس الصحيح السليم، فالرأي الخالي من التأويلات والتقديرات والحذوفات، الأخذ به أولى وأصوب مما يحتاج إلى تأويل؛ لأنه قد يؤول إلى تكلف وتعسف الواجب أن يطهر عنه كلام الله عزَّ وجل. يقول ـ رحمه الله: «إنا لا نصير إلى التأويل مع إمكان حمل الشيء على ظاهره، لا سيما إذا لم يقم دليل على خلافه»[7].

ومن أمثلة ذلك أن أبا حيان ـ رحمه الله ـ في مسألة[8] (وقوع الماضي المثبت

---

(١) البحر المحيط ١/٤٠١.
(٢) وانظر: البحر المحيط ١/١٦٨، ٥/٣٤٣.
(٣) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٣٨٧.
(٤) البحر المحيط ٣/٦٥، ٧٣.
(٥) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٥٢٣.
(٦) البحر المحيط ٥/٣٣٠، وينظر مسألة أصل (مهما) ص ٦٧٠.
(٧) البحر المحيط ١/٣٠٨.
(٨) ينظر ما سبق ص ١٠٨.

حالاً بدون قد) اختار جواز ذلك بدون تقدير(قد)؛ لأنه كثر في لسان العرب كثرةً توجب القياس، ويبعد فيها التأويل. قال ـ رحمه الله [1]: «وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالاً بغير تقدير (قد). وهو الصحيح؛ إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس ويبعد فيها التأويل».

وقد بيّنت في مسألة[2] (مجيء الكاف اسماً) أن أبا حيان قد اختار فيها ـ مرة ـ أنها اسم عند قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ ﴾[3]، حيث قال ـ رحمه الله ـ[4]: «ويحتمل ألا يكون ذلك على حذف فعل، ولا على العطف على المعنى، ولا على زيادة الكاف، بل تكون الكاف اسماً على ما يذهب إليه أبو الحسن، فتكون الكاف في موضع جر معطوفة على (الذي)، التقدير: ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم، أو مثل الذي مر على قرية. ومجيء الكاف اسماً فاعلة ومبتدأه ومجرورة بحرف الجر ثابت في لسان العرب، وتأويلها بعيد، فالأولى هذا الوجه الأخير، وإنما عرض لهم الإشكال من حيث اعتقاد حرفية الكاف؛ حملاً على مشهور مذهب البصريين، والصحيح ما ذهب إليه أبو الحسن...».

وفي مسألة[5] (زيادة أن) رد أبو حيان مذهب الأخفش الذي يرى أن (أن) تأتي زائدة في غير مواضعها المنصوص عليها، وأنها تعمل النصب، وذلك عند قوله تعالى: ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[6]، حيث قال[7]: «ومذهب أبي الحسن ليس بشيء؛ لأن الزيادة والحذف على خلاف الأصل، ولا نذهب إليهما إلا

---

(١) البحر المحيط٧/ ٤٩٣.
(٢) ينظر ما سبق ص ٥٤٦.
(٣) سورة البقرة: من الآية ٢٥٩.
(٤) البحر المحيط٢/ ٢٩٠.
(٥) ينظر ما سبق ص ٦٢١.
(٦) سورة البقرة: من الآية ٢٤٦.
(٧) البحر المحيط٢/ ٢٥٦.

لضرورة، ولا ضرورة تدعو هنا إلى ذلك مع صحة المعنى في عدم الزيادة والحذف»[١].

وقد سار على هذا المنهج في أعاريبه، فعند قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا﴾[٢] ذكر ثلاثة وجوه في إعراب (لونها)، رجح أولها وهو أنها فاعل مرفوع بـ (فاقع)، و (فاقع) صفة للبقرة؛ لأن كون لونها فاعلاً بـ (فاقع) جار على نظم الكلام، ولا يحتاج إلى تقديم ولا تأخير ولا تأويل[٣].

ولا شك أن إجراء الكلام على ظاهره دون ادعاء حذف أو تكلف إضمار أولى، إلا إن دعت حاجة إلى ذلك، أما ادعاء الحذف أو تكلف الإضمار لغير موجب، فلا داعي له.

هذا ما صرح به أبو حيان في تفسيره البحر المحيط، واعتمده في اختياراته وبخاصة الإعرابية منها، ومن أمثلة ذلك فيما اختار في المسائل النحوية ما اختاره في مسألة[٤] (العامل الأولى بالعمل في التنازع)، حيث يرى أبو حيان أن إعمال الأول خلاف الأولى، حيث قال[٥]: «ولا جائز أن يكون من إعمال الأول؛ لأن الأولى أن لا يحذف من الثاني، والأحسن حمل القرآن على الأولى».

وقد رمى أبو حيان الزمخشري في فهمه بأنه أعجمي، حيث جعل خبر (كان) محذوفاً[٦] في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُواْ﴾[٧] الآية، قال أبو حيان[٨]: «فهذا فهم أعجمي؛ لأن الكلام مستقل في غاية الحسن بلا حذف،

---

(١) وانظر: البحر المحيط ٢/ ٨٨، ٣/ ٢٩٢.
(٢) سورة البقرة: من الآية ٦٩.
(٣) ينظر: البحر المحيط ١/ ٤٩، ٢٨٣، ٨/ ٢١٩.
(٤) ينظر ما سبق ص ٢٧.
(٥) البحر المحيط ١/ ١٦٤.
(٦) الكشاف ٣/ ٢١٦.
(٧) سورة الروم: من الآية ١٠.
(٨) البحر المحيط ٧/ ١٦٤ ـ ١٦٥..

فيتكلف له محذوفاً لا يدل عليه دليل، وأصحابنا لا يجيزون حذف خبر (كان) وأخواتها لا اقتصاراً ولا اختصاراً، إلا إن ورد منه شيء، فلا ينقاس عليه».

ورجح أبو حيان أحد الأوجه الإعرابية في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[1] «لقلة الحذف فيه»[2]، فإن الأوجه الأخرى لا تسلم من تقدير محذوف.

وعند قوله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾[3] قال ـ رحمه الله ـ[4]: «وارتفاع (ولا تكتمونه)؛ لكونه وقع حالاً، أي غير كاتمين له، وليس داخلاً في المقسم عليه، فالواو للحال لا للعطف. . .وقيل الواو للعطف، وهو من جملة المقسم عليه. ولما كان منفياً بـ (لا) لم يؤكد، تقول: والله لا يقوم زيد، فلا تدخله النون، وهذا الوجه عندي أعرب وأفصح؛ لأن الأول يحتاج إلى إضمار مبتدأ قبل (لا)، حتى لا تكون الجملة اسمية في موضع الحال؛ إذ المضارع المنفي بـ (لا) لا تدخل عليه واو الحال».

وإن كان لا بد من حذف وإضمار، فإن ما قل فيه الحذف، كان الأخذ به هو الأولى. قال ـ رحمه الله ـ[5] عند قوله تعالى: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[6]: «هذه لام (كي) قبلها حرف العطف، فتتعلق بمحذوف متأخر، أي فعلنا ذلك؛ ليكون كيت وكيت وليعلم. هكذا قدره الزمخشري[7] وغيره، ولم يعين فاعل العلة المحذوفة إنما كنى عنه بكيت وكيت، ولا يكنى عن الشيء حتى يعرف، ففي هذا الوجه حذف

---

(١) سورة آل عمران: من الآية ٩٧.
(٢) البحر المحيط ٣/ ١١.
(٣) سورة آل عمران: من الآية ١٨٧.
(٤) البحر المحيط ٣/ ١٦٣.
(٥) البحر المحيط ٣/ ٦٣.
(٦) سورة آل عمران: من الآية ١٤٠.
(٧) الكشاف ١/ ٤٦٦.

العلة، وحذف عاملها وإبهام فاعلها، فالوجه الأول أظهر؛ إذ ليس فيه غير حذف العامل»[1].

وعلى الرغم من ذلك، فإننا نجد لأبي حيان تأويلات متكلفة لبعض الآيات من أجل الاستدلال بها على ما ذهب إليه، وأمثلة ذلك قليلة جداً، منها:

- أن أبا حيان قد اختار أن الإضافة لا تكون بمعنى[2] (في)، كما ذهب إلى جواز ذلك ابن مالك وغيره، ولما جاء إلى ما استدل به على كون الإضافة فيه بمعنى (في)، تأول ذلك بتأويلات بعيدة عن النظم القرآني وفصاحته، فعند قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[3] قال ـ رحمه الله ـ[4]: «هذا من باب إضافة المصدر إلى ما هو ظرف زمان في الأصل، لكنه اتسع فيه، فصير مفعولاً به، ولذلك صحت الإضافة إليه، وكان الأصل: تربصهم أربعة أشهر، وليست الإضافة إلى الظرف من غير اتساع، فتكون الإضافة على تقدير (في)، خلافاً لمن ذهب إلى ذلك».

أما قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[5]، فقد خرجه على الاتساع في الظرفين، قال ـ رحمه الله ـ موضحاً ذلك[6]: «وأضيف (المكر) إلى الليل والنهار اتسع في الظرفين، فهما في موضع نصب على المفعول به على السعة، أو في موضع رفع على الإسناد المجازي، كما قالوا: ليل نائم...».

وقد اخترت في هذه المسألة جواز مجيء الإضافة بمعنى (في)؛ لأمور، منها:

---

(١) البحر المحيط ٣/ ٣٣، ٤/ ٩٠، ٥/ ٢٠٠ ـ ٢٠١، ٦/ ٤٦٤ ـ ٤٦٥، ٢٥٦.
(٢) ينظر ما سبق ص ٢٢٥.
(٣) سورة البقرة: من الآية ٢٢٦.
(٤) البحر المحيط ٢/ ١٨٢.
(٥) سورة سبأ: من الآية ٣٣.
(٦) البحر المحيط ٧/ ٢٨٣.

كثرة السماع على ذلك من كتاب الله عزَّ وجل، وقول المصطفى ـ ﷺ ـ وكلام العرب، وأن تأويل هذه الشواهد حتى لا يتم الاستدلال بها على ذلك لا يصح إلا بتكلف[1] . . .

وفي مسألة[2] (تقديم معمول المضاف إليه (غير) عليها)، اختار أبو حيان المنع مطلقاً، ولذلك فقد أعرب قوله تعالى: ﴿وَهُوَ فِي ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾[3] كما يلي «في الخصام متعلق بمحذوف، تفسيره غير مبين، أي: وهو لا يبين في الخصام»[4]. ولا يخفى أن هذا تكلف ظاهر، والأولى عدم الحذف والتقدير، فتكون الآية شاهداً على جواز تقديم معمول المضاف إليه (غير) عليها. ويبقى لأبي حيان الشاهد الثاني على جواز ذلك، وهو قوله تعالى: ﴿عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾[5] دون تخريج على ما وقفت عليه من كلامه في البحر وغيره.

وقد سار أبو حيان على مذهب البصريين المانعين نصب الجواب بعد الترجي[6]، فتأول ما استدل به الكوفيون الذين أجازوا ذلك عند قوله تعالى ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ . أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾[7]، وقد صرح بأنه قد تأول ذلك بقوله[8]: «وقد تأولنا ذلك على أن يكون عطفاً على التوهم؛ لأن خبر (لعلَّ) كثيراً ما جاء مقروناً بـ(أن) في النظم كثيراً، وفي النثر قليلاً، فمن نصب توهم أن الفعل المرفوع الواقع خبراً كان منصوباً بـ (أن)، والعطف على التوهم كثير وإن كان لا ينقاس، لكن إن وقع شيء وأمكن تخريجه عليه خرج، وأما هنا (فأطلع)، فقد جعله بعضهم

---

(١) ينظر ما سبق ص ٢٣١.
(٢) ينظر ما سبق ص ٢٣٨.
(٣) سورة الزخرف: من الآية ١٨.
(٤) البحر المحيط ٨/٨.
(٥) سورة المدثر: من الآية ١٠.
(٦) ينظر ما سبق ص ٤٣١.
(٧) سورة غافر: من الآيتين ٣٦، ٣٧.
(٨) البحر المحيط ٧/ ٤٦٥ ـ ٤٦٦.

جواباً للأمر، وهو قوله (ابن لي صرحاً). . . »[1].

سادساً ـ التقديم والتأخير لا يجوز إلا عند الضرورة:

وقد ظهر هذا الأساس واضحاً فيما اختاره في إعراب الآيات القرآنية، ونقله في اختياراته النحوية، لذا فلن أتوسع هنا في بسط الحديث مع عرض الأمثلة لذلك، مؤجلاً ذلك إلى الفصل الرابع ـ إن شاء الله ـ.

فهو يرى أن التقديم والتأخير بابه الضرورات الشعرية، فينبغي أن ينزه كلام الله عزَّ وجل عن ذلك، قال ـ رحمه الله ـ[2]: «ولا تقديم ولا تأخير في القرآن؛ لأن التقديم والتأخير عندنا من باب الضرورات، وننزه[3] كتاب الله تعالى عنه». وفي مسألة[4] (مجيء (ثم) بمعنى الواو) ذكرت أن أبا حيان قد اختار أنها تأتي بمعنى الواو في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ . ثُمَّ أَفِيضُوا۟﴾[5]، وأن من زعم أنها لا تكون بمعنى الواو، تكلف تخريجها على التقديم والتأخير، وهذا ينبغي أن ينزه عنه كتاب الله عزَّ وجل[6].

وفي مسألة[7] (وقوع الماضي المثبت حالاً بدون قد) رد أبو حيان قول من قال إن (وصدها) في قوله تعالى: ﴿وَصَدَّهَا مَا كَانَت تَّعْبُدُ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[8] متصل بقوله «أتهتدي أم تكون من الذين لا يهتدون»، والواو في (وصدها) للحال، و (قد) مضمرة» بأنه[9] «قول مرغوب عنه؛ لطول الفصل بينهما، ولأن التقديم والتأخير لا

---

(١) وانظر مسألة (مجيء الحال من المضاف إليه) ص ٨٩.

(٢) البحر المحيط ٢/ ١٢٠.

(٣) هكذا في المخطوط ٢/ ١٢٨ أ، وفي المطبوع (تنزه)، وهو تصحيف.

(٤) ينظر ما سبق ص ٦٠٠.

(٥) سورة البقرة: من الآيتين ١٩٨ ـ ١٩٩.

(٦) البحر المحيط ٢/ ٩٩. وانظر المصدر نفسه ١/ ١١٤، ٢/ ٨٠.

(٧) ينظر ما سبق ص ١٠٨.

(٨) سورة النمل: من الآية ٤٣.

(٩) البحر المحيط ٧/ ٧٩.

يذهب إليه إلا عند الضرورة»[1].

«وقد يصح المعنى مع التقديم والتأخير، لكن اللفظ والتركيب ينبو عنه ويخرجه عن الفصاحة، ولا ضرورة تدعو إلى أن يكون ذلك من باب التقديم والتأخير، لا سيما على قول من يخص التقديم والتأخير بالضرورة»[2].

وبكل حال «فلا حاجة تدعو إلى أن في الكلام تقديماً وتأخيراً»[3]، لا سيما مع وجود وجه ظاهر الصحة لا يضطرنا القول به إلى هذه الأمور.

وقد أنكر أبو حيان على شيخه أبي عبد الله محمد بن سليمان بن النقيب ما ذكره في كتابه التحرير والتحبير من أنه قد لاح له في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا ۝ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾[4] حذفاً وتقديماً وتأخيراً... قال أبو حيان بعد ذلك[5]: «وهو كما ترى تركيب ونظم غير تركيب القرآن ونظمه، وكثيراًما يذكر هذا الرجل في القرآن تقديماً وتأخيراً، وأغرب من ذلك أنه يجعله من أنواع علم البيان، وأصحابنا وحذاق النحويين يجعلونه من باب ضرائر الأشعار، وشتان ما بين القولين».

وقال مرة متعجباً من مثل هذا الصنيع ومنكراً له[6]: «وكثيراً ما ذكر هذا الرجل التقديم والتأخير في القرآن، والعجب منه أنه يجعله من علم البيان والبديع، وهذا لا يجوز عندنا إلا في ضرورة الشعر، وهو من أقبح الضرائر، فينبغي بل يجب أن ينزه القرآن عنه».

---

(١) وانظر: البحر المحيط ٢/ ١٤١، ٣١٣.
(٢) ينظر: البحر المحيط ١/ ٣١٤.
(٣) البحرالمحيط ١/ ١٤٣.
(٤) سورة النساء: من الآيتين ٨٢ ـ ٨٣.
(٥) البحر المحيط ٣/ ٣٠٧.
(٦) البحر المحيط٣/ ٤٢١.

كما يرى أبو حيان ـ رحمه الله ـ أن القول بالتقديم والتأخير قول من اجترأ على كتاب الله بغير علم[1].

ونلاحظ فيما سبق في هذه الأسس الاعتماد على السماع والبعد عن التكلف والحذف والتأويل والتقدير. ولعلَّ هذا في نظري يرجع إلى تأثره بمذهبه الظاهري الذي يقوم منهجه على البعد عن التقدير والتأويل والحذف، وأن الواجب احترام النصوص والأخذ بها[2].

---

(١) البحر المحيط ٤/ ٦٣.

(٢) ينظر: أبو حيان النحوي ٣٨١ ـ ٤١٦.

الفصل الثالث
منهجه في الاحتجاج لاختياراته غير الإعرابية

سار أبو حيان في اختياراته النحوية على منهج يقوم على ما يلي:

أولاً: إعتماده على السماع:

وسماه أبو البركات الأنباري «النقل»، وعرفه بقوله[1]: «النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة، فخرج عنه إذاً ما جاء في كلام غير العرب من المولدين، وما شذ من كلامهم».

وعرف السيوطي السماع بأنه[2] «ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت»[3].

إن أهم أصل قامت عليه إختيارات أبي حيان النحوية السماع، فهو مدار الحكم عنده، يأخذ به، ويعتمد عليه في إثبات الأحكام النحوية، واختيار ما يراه صواباً، كما أنه استخدمه أصلاً من الأصول التي يرد بها على معارضيه.

قال ـ رحمه الله تعالى ـ في التذييل والتكميل موضحاً مذهبه في إثبات الأحكام النحوية: «إنا نرجع فيها إلى السماع، فلا نثبت شيئاً من الأحكام النحوية إلا بعد إثبات نوعه، ولا نثبت شيئاً منه بالقياس؛ لأن كل تركيب له شيء يخصه، فلو قسنا

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب ٤٥، ولمع الأدلة ٨٠ ـ ٨١.

(٢) الاقتراح في أصول النحو وجدله ١٥٢.

(٣) وانظر: أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني ١٤ ـ ٨٥، وأصول النحو العربي، محمود أحمد نحلة ٢٩ ـ ٧٤، وفي أصول النحو، سعيد الأفغاني ١٩ ـ ٧٦.

شيئاً على شيء لأوشك أن نثبت تراكيب كثيرة، ولم تنطق العرب بشيء من أنواعها. والقياس الذي نذكره نحن في النحو إنما هو بعد تقرر السماع، فلا نثبت الأحكام بالقياس، إنما نثبتها بالسماع من العرب، ويكون في الأقيسة إذ ذاك تأنيس وحكمة لذلك السماع. ومن تأمل كلام سيبويه وجده في أكثره سالكاً هذه الطريقة التي اخترناها من إثبات الأحكام بالسماع»[1].

وقد تقيد أبو حيان ـ رحمه الله ـ بما وضعه الأوائل من حدود وشروط، فيمن يستشهد بشعره زماناً ومكاناً[2]، فلم يستشهد بمن كان خلاف ذلك، فقد أجاز الزمخشري الاستشهاد بشعر أبي تمام[3] معللا ذلك بأنه[4] «وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه؛ ألا ترى إلى قول العلماء (الدليل عليه بيت الحماسة) فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته، وإتقانه».

ورد أبو حيان ما قاله الزمخشري قائلاً[5]: «وكيف يستشهد بكلام من هو مولد، وقد صنف الناس فيما وقع له من اللحن في شعره».

وقال في موضع آخر[6]: «ولا حجة فيما سمعه الزمخشري من ذلك، لعدم الحجية في كلامه؛ لفساد كلام العرب إذ ذاك وقبله بأزمان كثيرة».

---

(١) الجزء الثالث: ١٥٣ ب.

(٢) ينظر في هذه المسألة: الاقتراح في أصول النحو وجدله ١٦٢ ـ ١٦٤، وأصول النحو العربي، محمد خير الحلواني ٥٦ ـ ٨٥، وأصول النحو العربي، محمود نحلة ٢٩ ـ ٧٤، وفي أصول النحو، سعيد الأفغاني ١٩ ـ ٢٧.

(٣) هو أبو تمام حبيب بن أوس بن الحارث الطائي الشاعر، ولد سنة ١٨٨هـ، في سوريا، ثم انتقل إلى مصر، ثم استقدمه المعتصم إلى بغداد فقدمه على غيره، قيل إنه كان يحفظ أربعة عشر ألف أرجوزة. توفي سنة ٢٣١هـ، له: ديوان الحماسة، والوحشيات، وغيرهما.
ينظر: تاريخ بغداد ٨/٢٤٨ ـ ٢٥٣، ووفيات الأعيان ٢/١١ ـ ٢٦، والبداية والنهاية ١٠/٢٩٩ ـ ٣٠١.

(٤) الكشاف ١/ ٢٢٠ ـ ٢٢١.

(٥) البحر المحيط ١/ ٩٠ ـ ٩١.

(٦) البحر المحيط ٥/١٦٨ ـ ١٦٩.

وقال في موضع آخر[1]: «ولا حجة فيه؛ لأنه لا يستشهد بكلام المولدين»[2].

وقد سبق ذكر عبارات له تدل على اعتماده على السماع وتعويله عليه فيما يختار ويرجح[3].

كان أبو حيان، رحمه الله ـ كما وصفه تلميذه الصفدي ـ كثير الاشتغال بالعلم، فلم يره قط إلا يسمع، أو يشتغل، أو يكتب، ولم يره على غير ذلك[4]، وهذا بلا شك قد أفاده كثيراً، حيث ألم بكثير من كتب اللغة والنحو والصرف ودواوين الشعر حفظاً أو قراءة، ولا أدل على ذلك ما ذكره في إجازته التي كتبها لتلميذه الصفدي، وفيها يقول[5]: «وأما الأجزاء فكثيرة جداً، ومن كتب النحو والأدب فأروي بالقراءة كتاب سيبويه والإيضاح والتكملة والمفصل وجمل الزجاجي وغير ذلك، والأشعار الستة والحماسة وديوان حبيب والمتنبي والمعري...».

وقوله في مقدمة تفسيره البحر المحيط[6]: «وقد حفظت في صغري في علم اللغة كتاب الفصيح لأبي العباس أحمد بن يحيى الشيباني، واللغات المحتوى عليها دواوين مشاهير العرب الستة امرىء القيس والنابغة وعلقمة وزهير وطرفة وعنترة، وديوان الأفوه الأودي، لحفظي عن ظهر قلب لهذه الدواوين، وحفظت كثيراً من اللغات المحتوى عليها نحو الثلث من كتاب الحماسة، واللغات التي تضمنتها قصائد مختارة من شعر حبيب بن أوس لحفظي ذلك.....».

ولا شك أن إلمامه بهذه الكتب اللغوية وغيرها مما اطلع عليه جعله يقول عباراته السابقة، ويصدر أحكامه النحوية بناء عليها بثقة بالغة، ونفس مطمئنة إلى ما

---

(١) البحر المحيط ٣/ ٢٨٠.
(٢) وأنظر المصدر نفسه ٨/ ٤٠٠ ـ ٤٠١.
(٣) ينظر ما سبق في الفصل الأول والفصل الثاني.
(٤) نفح الطيب ٢/ ٥٤٠.
(٥) المصدر نفسه ٢/ ٥٥٠.
(٦) ١/ ٦.

وصل إليه بعد البحث والتحري، فمتى صح النقل عنده فلا مطعن[1] فيه، ونرى هذا واضحاً في اختياراته، ففي مسألة «تقديم خبر (ليس) عليها»[2] ذكر أنه بعد تتبعه لدواوين العرب لم يظفر بتقدم خبر «ليس» عليها، ولا معموله إلا ما دل عليه ظاهر قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[3]، وقول الشاعر[4]:

فَيَأْبَى فَمَا يَزْدَادُ إِلاَّ لَجَاجَةً وَكُنْتُ أَبِيّاً فِي الخَنَا لَسْتُ أُقْدِمُ[5].

وفي كتابه (النكت الحسان) يقول: «وما أظن العرب فاهت بمثل (قائما لست)، ولا (قائمين لسنا)، ولا (خارجين لسنا)»[6].

ومع هذا البذل والتحري حتى يتم له الاعتماد على السماع فقد اعتُرض عليه تغليطه ابن مالك في أن (فتأ) لا تكون بمعنى (سكن) و(أطفأ)، فتكون تامة، وإنما أُتي ابن مالك هنا؛ لأنه تصحف عنده (فتأ) بـ(فثأ). هكذا زعم أبو حيان[7]، وذكر في كتابه (التذييل والتكميل) أنه بعد رجوعه إلى الصحاح والمحكم لم يجد أحدهما ذكر أن (فتأ) تكون تامة بمعنى (سكن)، أو (كسر)، أو (أطفأ)، وإنما ذكروا ذلك في مادة (فثأ)[8].

وقد جاء بعد أبي حيان من غلطه في هذا الاعتراض، ورماه بالتحامل على ابن مالك؛ لأنه ثبت عن العرب أن (فتأ) تكون تامة بمعنى (سكن)، و(أطفأ)، كما في كتاب جمع اللغات المشكلة لابن مالك نقلاً عن الفراء[9].

---

(١) البحر المحيط ١/ ٤٠١.

(٢) ينظر ما سبق ص ٢٠٣.

(٣) سورة هود: من الآية ٨.

(٤) ينظر قائله وتخريجه ص ٢٠٩.

(٥) البحر المحيط ٥/ ٢٠٦.

(٦) ص ٧١.

(٧) البحر المحيط ٥/ ٣٢٧، وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ٤٧١.

(٨) ٢/ ١٢٤ ب، من نسخة الأسكوريال.

(٩) ينظر: تاج العروس ١/ ٩٥.

إن أمثلة اعتماد أبي حيان على السماع في إختياراته كثيرة جداً، منها:

أنه اختار جواز وقوع الماضي حالا بدون تقدير (قد)، كما هو مذهب الكوفيين والأخفش؛ لكثرته في لسان العرب، قال ـ رحمه الله ـ: «وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالاً بغير (قد)، وهو الصحيح، إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس، ويبعد فيها التأويل»(١). وقال أيضاً: «جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير (قد)»(٢).

وفي مسألة «إعمال (إن) مخففة»(٣) اختار مذهب البصريين ومن تبعهم القائلين بجواز إعمالها، حيث قال: «وإعمالها مخففة لا يجيزه الكوفيون، وهم محجوجون بالسماع الثابت من العرب، وهو قولهم (إنْ عمرا لمنطلق)......»(٤).

وفي مسألة «حكم دخول الواو على الجملة الحالية المنفية بـ (لم) المشتملة على ضمير الحال»(٥) اختار أبو حيان ما ذهب إليه جمهور النحويين، وهو التفصيل في ذلك، حيث قال: «وما ذهب إليه ابن عصفور من أن وقوع الجملة المنفية بـ (لم) قليل جداً، وابن خروف من وجوب الواو فيها، وإن كان فيها ضمير يعود على ذي الحال خطأ، بل ذلك قليل، وبغير الواو كثير، على ذلك لسان العرب وكلام الله»(٦).

وقال في موضع آخر: «والمستعمل في لسان العرب ما ذكرناه»(٧).

واختار ـ رحمه الله ـ جواز الإعراب والبناء في ظروف الزمان المحمولة على (إذ)، و(إذا) إذا أضيفت إلى الجملة الاسمية، وفاقاً للكوفيين وخلافاً للبصريين

---

(١) البحر المحيط ٧/ ٤٩٣.

(٢) المصدر السابق ٣/ ٣١٧، وانظر هذه المسألة ص ١٠٨.

(٣) ينظر ما سبق في ص ٥٦٢.

(٤) البحر المحيط ١/ ٢٦٤.

(٥) انظر ما سبق ص ١٠٢.

(٦) البحر المحيط ٤/ ١٧١.

(٧) البحر المحيط ٣/ ١١٩.

الذين يرون تحتم الإعراب في ذلك، وعلل اختياره بقوله: «لكثرة شواهد البناء على ذلك»[1].

وفي مسألة «الإبدال من ضميري المتكلم والمخاطب»[2] اختار ـ رحمه الله ـ مذهب الكوفيين والأخفش القائلين بالجواز، إذا لم يفد توكيداً. قال ـ رحمه الله ـ[3]: «وإن لم يفد التوكيد فمذهب البصريين المنع، ومذهب الأخفش والكوفيين الجواز، وهو الصحيح؛ لوجود ذلك في كلام العرب»[4].

وكان ـ رحمه الله ـ كثيراً ما يرد الرأي الآخر أو يعترض عليه بأن ما ذُهب إليه «لم يثبت من لسان العرب»[5]، أو «غير مسموع من العرب»[6]، أو «غير ثابت من لسان العرب»[7]، أو «لم يقم دليل على ذلك»[8]، أو «لا يثبت تركيب إلا بسماع من العرب»[9]، أو نحو ذلك[10].

وأمثلة هذا كثيرة، منها:

ـ أنه اختار أن «أن» لا تكون نافية بمعنى «لا»، وإن ذهب إليه بعض النحويين[11]؛ لأنه لم يقم على ذلك دليل من كلام العرب[12].

---

(١) البحر المحيط ٧/ ٤٥٥ ـ ٤٥٦، وأنظر هذه المسألة فيما سبق، ص ٣٥٧.
(٢) ينظر ما سبق ص ٢٦٩.
(٣) البحر المحيط ٦/ ٧.
(٤) وأنظر مسألة «وقوع الماضي خبرا لـ «كان»، ص ١٨٢.
(٥) البحر المحيط ٥/ ١٧٤.
(٦) المصدر نفسه ١/ ١١٩.
(٧) المصدر نفسه ٥/ ١١٠.
(٨) المصدر نفسه ٥/ ١٥٧.
(٩) المصدر نفسه ٨/ ٣٧٢.
(١٠) ينظر الفصل الثاني.
(١١) ينظر ما سبق ص ٤٠٥.
(١٢) البحر المحيط ١/ ١١٨.

ورد رأي من يرى جواز نصب القول للمفرد المراد به مجرد اللفظ[1] مختاراً المنع؛ لأنه «لا يحفظ من لسانهم (قال فلان زيدا)، ولا (قال ضرب)، ولا (قال ليت)، وإنما وقع القول في كلام العرب لحكاية الجمل»[2].

واختار أن (ثم) لا تجيء زائدة، خلافاً للكوفيين وغيرهم الذين ذهبوا إلى أن (ثم) تجيء زائدة[3]، ورد مذهبهم بقوله: «وغير ثابت من لسان العرب زيادة (ثم)»[4].

ورد على من ذهب إلى أن (إلا) تكون بمعنى الواو[5]، مختاراً عدم جواز ذلك بقوله: «وإثبات (إلا) بمعنى الواو لا يقوم عليه دليل»[6]. وقال في موضع آخر: «وهذا قول ضعيف، لم يثبت من لسان العرب وضع (إلا) موضع الواو»[7].

واختار في مسألة «الجزم بـ (كيف)»[8] عدم الجواز، وإن قال به الكوفيون وقطرب، حيث قال: «والجزم بها غير مسموع من العرب، فلا نجيزه قياساً خلافاً للكوفيين وقطرب»[9].

إن جزم أبي حيان بصحة الرأي لظهور صحته لديه وعدم ما يعارضه يجعله لا يتكلف في إقامة الأدلة على صحته. ففي مسألة «العامل في المعطوف»[10] اختار أن العمل إنما هو للعامل في المعطوف عليه، وذكر أن ذلك لا يحتاج إلى دليل، حيث

---

(١) ينظر ما سبق ص ٤٦٤.
(٢) البحر المحيط ٦/ ٣٢٤.
(٣) ينظر ما سبق ص ٥٩٥.
(٤) البحر المحيط ٥/ ١١٠.
(٥) ينظر ماسبق ص ١٦٨.
(٦) البحر المحيط ١/ ٤٤٢.
(٧) المصدر السابق ٥/ ١٧٤ ـ ١٧٥.
(٨) ينظر ما سبق ص ٦٦٥.
(٩) البحر المحيط ١/ ١١٩.
(١٠) ينظر ما سبق ص ٢٨٠.

قال: «ثم إنا لا نشاء حجة في ذلك»[1].

وبالنظر في اختيارات أبي حيان النحوية ـ كما سبق في القسم الأول ـ نجد أنه قد سلك للاحتجاج بالسماع في ذلك طرقاً هي:

٢ ـ القرآن بقراءاته وحده:

لا خلاف بين العلماء في حجية النص القرآني الذي نزل بلسان عربي مبين، فهم مجمعون على أنه أفصح مما نطقت به العرب، وأصح منه نقلاً، وأبعد منه عن التحريف. قال الإمام السيوطي: «أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذا»[2].

وقد سبق بسط الحديث في الفصل السابق عن اعتداد أبي حيان بالقراءات وعدم تخطئة القراء، فلا حاجة لإعادته هنا. فكان في بعض اختياراته النحوية يعتمد على القرآن وحده بقراءاته، فاحتج ـ رحمه الله ـ عندما اختار إعمال الثاني في التنازع بأن إعمال الأول لم يرد في القرآن لقلته[3].

٣ ـ القرآن وكلام العرب شعره ونثره:

رأينا فيما سبق[4] أن أبا حيان عندما يختار رأياً أو مذهباً مَّا فإنه ـ في مسائل كثيرة ـ يستدل على ذلك بكتاب الله عز وجل، وكلام العرب معا، وقد سلك في هذا طريقين:

أحدهما: أن يختار ما يراه، ثم يورد الأدلة من كتاب الله عز وجل، وكلام العرب، ومن هذا ما اختاره في مسألة «توسط خبر (ليس) بينها وبين اسمها»[5]،

---

(١) البحر المحيط ٨/ ٤٨٠.
(٢) الاقتراح في أصول النحو وجدله ١٥٢.
(٣) البحر المحيط ٤/ ٣٣٩، وأنظر هذه المسألة ص ٢٧.
(٤) أي في المسائل النحوية.
(٥) ينظر ما سبق ص ٢٠٠.

حيث اختار[1] مذهب الجمهور القائلين بجواز ذلك، مستدلاً بقراءة النصب المتواترة[2]، في قوله تعالى: ﴿۞لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾[3]، بنصب «البر»، وبورود ذلك في كلام العرب، قال الشاعر:

سَلِـيْ إنْ جَهِلْـتِ النَّـاسَ عَنَّـا وَعَنْهُـمُ ... وَلَيْـسَ سَـوَاءٌ عَـالِـمٌ وَجَهُـولُ

وقال الآخر:

أَلَيْـسَ عَظِيْمـاً أَنْ تُلِـمَّ مُلِمَّـةٌ ... وَلَيْـسَ عَلَيْنَـا فِـي الخُطُـوبِ مُعَـوَّلُ

وكذا ما اختاره في مسألة[4] «عطف الجملة الخبرية على الإنشائية وبالعكس»، حيث اختار ما نسبه إلى سيبويه، وهو جواز العطف دون اشتراط الاتفاق بين الجملتين في الإنشاء أو الخبر، واستدل على ذلك بشواهد كثيرة من القرآن الكريم وكلام العرب[5].

ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ . وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ ۖ وَٱهْجُرْنِى مَلِيًّا﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ . وَأَلْقِ عَصَاكَ﴾[8]، وقول الشاعر:

تُنَـاغِـيْ غَـزَالاً عِنْـدَ بَـابِ ابـنِ عَـامِـرٍ ... وَكَحِّـلْ مَـآقِيْـكَ الحِسَـانَ بِـإِثْمِـدِ

وقول امرىء القيس:

وَإِنَّ شِفَـائِـيْ عَبْـرَةٌ إنْ سَفَحْتُهَـا ... وَهَـلْ عِنْـدَ رَسْـمٍ دَارِسٍ مِـنْ مُعَـوَّلِ

---

(١) البحر المحيط ٢/ ٢ ـ٣.

(٢) هي قراءة حمزة وحفص، ينظر: التبصرة ٤٣٥، والنشر ٢/ ٢٢٦.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٧٧.

(٤) ينظر ما سبق ص ٣٠٩.

(٥) البحر المحيط ١/ ١١٠، ٣/ ٢٠٤، ٤/ ٣٣١ ـ ٣٣٢، ٦/ ١٩٥، ٤٧٠ ـ ٤٧١، و٧/ ٥٦، ٨/ ٣٤٢.

(٦) سورة البقرة: من الآيتين ٢٤، ٢٥.

(٧) سورة مريم: من الآية ٤٦.

(٨) سورة النمل: من الآيتين ٩، و١٠.

وفي مسألة «تقديم الحال على عاملها المتصرف»[1] اختار مذهب الجمهور القائلين بجواز ذلك؛ لشواهد ذلك الكثيرة من القرآن الكريم وكلام العرب[2]. فمن القرآن قوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ﴾[3]، وقد قالت العرب: «شتى تؤوب الحلبة»[4]، وقال الشاعر:

سَرِيْعَاً يَهُونُ الصَّعْبُ عِنْدَ أُولِي النُّهَى ... إِذَا بِرَجَاءٍ صَادِقٍ قَابَلُوا البَأْسَا

أما الطريق الثاني فهو أنه يختار في المسألة النحوية محتجاً بالسماع من القرآن الكريم وكلام العرب، لكنه لا يورد في البحر المحيط شيئاً من كلام العرب، وقد يحيل إلى كتبه.

ومن هذا: أنه أختار أن الاكتفاء بالضمير رابطاً الجملة الاسمية الواقعة حالا كثير وقوعه، وليس بشاذ، قال ـ رحمه الله ـ: «وليس بشاذ، بل هو كثير وقوعه في القرآن الكريم، وفي كلام العرب نثرها ونظمها، وهو أكثر من رمل يبرين ومها فلسطين، وقد ذكرنا كثرة مجيء ذلك في شرح التسهيل»[5].

واختار جواز وقوع الماضي خبراً لـ «كان» بدون تقدير (قد)، محتجاً بكثرته في القرآن الكريم، وكلام العرب، بدون تقدير «قد»، قال[6] ـ رحمه الله ـ عند قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ﴾[7]: «و(كان) فيها ضمير الشأن، والجملة المصدرة بـ (كبر عليك إعراضهم) في موضع خبر (كان)، وفي ذلك دليل على أن خبر (كان) وأخواتها يكون ماضياً، ولا يحتاج فيه إلى تقدير (قد)؛ لكثرة ما ورد من

---

(١) انظر ما سبق ص ١١٧.
(٢) البحر المحيط ٨/ ١٧٥.
(٣) سورة القمر: الآية ٧.
(٤) مثل من أمثال العرب.
(٥) ينظر ٣/ ٩٦ أ ـ ب، وانظر هذه المسألة ص ٩٧
(٦) البحر المحيط ٤/ ٢٦٩، وانظر هذه المسألة ص ١٨٢.
(٧) سورة الأنعام: من الآية ٣٥.

ذلك في القرآن وكلام العرب، خلافاً لمن زعم أنه لا بد فيه من (قد) ظاهرة أو مقدرة......»[1].

وذكرت آنفاً أن أبا حيان اختار ما ذهب إليه جمهور النحاة في حكم دخول الواو على الجملة الحالية المنفية بـ (لم) المشتملة على ضمير الحال؛ لأنه[2] «كثير، على ذلك لسان العرب وكلام الله»[3].

٣ ـ كلام العرب نثره وشعره:

قد يقتصر أبو حيان في اختياراته على ما ورد من كلام العرب: شعره ونثره، فهو إما أن يذكر هذه الشواهد دون أن ينص على أنه نقلها من أحد، كاستدلاله بقول لشاعر[4]:

لاَ يُلْفِكَ الرَّاجُوْنَ إلاَّ مُظْهِرَاً ... خُلُقَ الكِرَامِ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيْمَا

على عدم جواز الجزم بـ «لو»[5].

وكاستدلاله بقول امرىء القيس:

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحُ ... وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

وقول الآخر:

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِيْ كَيْفَ حَادِثُ وَصْلِهَا ... وَكَيْفَ تُرَاعَى وَصْلَةُ المُتَغَيِّبِ

وقول الآخر:

أَلا يَا لَقَوْمِيْ لِلْخَيَالِ المُشَوِّقِ ... وَلِلدَّارِ تَنْأَى بِالحَبِيْبِ وَنَلْتَقِيْ

---

(١) البحر المحيط ٤/١١٥.
(٢) البحر المحيط ٤/١٧١، وانظر هذه المسألة ص ١٠٢.
(٣) وانظر هذه المسألة فيما سبق، و٥/٢٠٦، ٤/٢٢٩، ٧/٢٥٩، ١٩٠ ـ ١٩١.
(٤) سبق تخريجه ٦٨٩.
(٥) البحر المحيط ١/٨٨ ـ ٨٩، وانظر هذه المسألة في ص ٦٨٨.

وقول الآخر:

أَلاَ يَـــا قَيْـــسُ وَالضَّحَّـــاكُ سِيْـــرَا فَقَـــدْ جَـــاوَزْتُمَـــا خَمْـــرَ الطَّـــرِيْـــقِ

على أن «ألا» بسيطة غير مركبة للتنبيه، ووجه الاستشهاد بالأبيات السابقة على ذلك وجود «ألا» قبل «رب»، و«ليت»، والنداء، مما لا يعقل فيه أن تكون نافية، فتكون الهمزة للاستفهام، دخلت على «لا» النافية فأفادت التحقيق كما ذهب إلى ذلك بعض النحويين[1].

وإما أن ينص على أنه أفاد هذه الشواهد من غيره، ففي مسألة «إعمال (إن) مخففة»[2] اختار مذهب البصريين ومن تبعهم المجيزين ذلك، خلافاً للكوفيين مستنداً إلى ما نقله سيبويه عن العرب، حيث قال[3]: «وإعمالها مخففة لا يجيزه الكوفيون، وهم محجوجون بالسماع الثابت من العرب، وهو قولهم (إنْ عمرا لمنطلق)، بسكون النون».

وفي مسألة «مجيء التمييز معرفة»[4] اختار عدم جواز ذلك[5]، واختار في توجيـــه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾[6] قول من رأى أن نصب (نفســـه) على أنـه مفعول به، حيث قال[7] «وأما نصبه على أن يكون مفعولا به، ويكون الفعل يتعـــدى بنفسه فهو الذي نختاره؛ لأن ثعلبا والمبرد حكيا أن (سفه) بكسر الفاء يتعدى، كـ(سفَّه)، بفتح الفاء وشدها، وحكي عن أبي

---

(١) البحر المحيط ١/ ٦١، وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ٦١١، وانظر: البحر المحيط ٢/ ١٠١، و٧/ ٤٥٥ ـ ٤٥٦.
(٢) ينظر ما سبق ص ٥٦٢.
(٣) البحر المحيط ١/ ٢٦٤، وقد ذكر فيما سبق أنه عن سيبويه.
(٤) ينظر ما سبق ص ١٤٠.
(٥) البحر المحيط ١/ ١٩٩.
(٦) سورة البقرة: من الآية ١٣٠.
(٧) البحر المحيط ١/ ٣٩٤.

الخطاب أنها لغة»[1].

ثانياً: إعتماده على القياس:

القياس كما عرفه الأنباري هو «حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»[2]، ثم مثل له بقوله: «كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم، وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب»[3].

وهو من أصول النحو المعتبرة، يقول السيوطي[4]: «وهو معظم أدلة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه، كما قيل[5]:

(إِنَّما النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ . . . . .)،

ولهذا قيل في حده[6]: «إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب».

فعلى هذا لا يجوز إنكاره، يقول الأنباري[7]: «اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده (النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب)، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة، والبراهين الساطعة، وذلك أن أئمة الأمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد، وأن

---

(١) وانظر: مسألة «حقيقة (فل)» ص ٧٦، ومسألة «زيادة الباء في خبر المبتدأ بعد (ما) التميمية»، ص ٢١٢.

(٢) الإغراب في جدل الإعراب ٤٥.

(٣) المصدر نفسه ٤٥ ـ ٤٦.

(٤) الاقتراح في أصول النحو وجدله ٢١٤.

(٥) صدر مطلع قصيدة للكسائي، في بيان فضل علم النحو، ينظر إنباه الرواة ٢/ ٢٦٧، ومعجم الأدباء ١٣/ ١٩١ ـ ١٩٢، وعجزه «وَبِهِ فِيْ كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَعْ».

(٦) أي في حد النحو.

(٧) لمع الأدلة ٩٥.

المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة معرفتها به منه . . . . . » .

وأركان القياس أربعة:

١ ـ أصل، وهو المقيس عليه.

٢ ـ فرع، وهو المقيس.

٣ ـ حكم.

٤ ـ علة جامعة.

والتفصيل في القياس ليس هذا موضعه[١].

وقد اعتمد أبو حيان على القياس في بعض اختياراته، وبين أن القياس لا يكون إلا على أدلة كثيرة وشواهد عديدة يمكن أن يقوم القياس عليها، وهو المنهج الصحيح في ذلك، ففي مسألة «وقوع الماضي المثبت حالاً بدون (قد)»[٢] اختار ـ رحمه الله ـ مذهب الكوفيين والأخفش القائلين بجواز ذلك لكثرته في لسان العرب فساغ القياس عليه، قال ـ رحمه الله ـ: «وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالاً بغير تقدير (قد)، وهو الصحيح؛ إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس ويبعد فيها التأويل»[٣]. وقال في موضع آخر[٤]: «ولا يحتاج إلى إضمار (قد)؛ لأنه كثر وقوع الماضي حالاً في لسان العرب بغير (قد) فساغ القياس عليه»[٥].

فالقليل والنادر لا يجوز القياس عليه، كما لا يجوز القياس على ما لم يرد به

---

(١) ينظر: القياس في النحو، منى إلياس، والإغراب في جدل الإعراب ٥٤ ـ ٦٣، ولمع الأدلة ٩٣ ـ ١١٢، والإقتراح ٢١٣ ـ ٢٤٢، وفي أصول النحو ٧٧ ـ ١٢٨، وأصول النحو العربي، الحلواني ٩١ ـ ١٠٧، وأصول النحو العربي، نحلة ٩٥ ـ ١٣٨.

(٢) ينظر ما سبق ص ١٠٨.

(٣) البحر المحيط ٧/ ٤٩٣.

(٤) البحر المحيط ٦/ ٣٥٥.

(٥) وانظر المصدر نفسه ١/ ٣٠، و٧/ ١٥٠.

سماع، وقد صرح بهذا في مواضع من تفسيره (البحر المحيط)[1]، وأخذ به في اختياراته.

ففي مسألة «مجيء التمييز معرفة»[2] اختار ـ رحمه الله ـ عدم جواز ذلك، ثم ذكر وجوهاً عدة في توجيه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾[3]، حتى لا يتم الاستدلال بالآية على جواز مجيء التمييز معرفة، وقد رد وجهين منها؛ لأنهما لا ينقاسان لقلتهما، وهما:

ـ ١ ـ أن (نفسه) منصوب على إسقاط حرف الجر، وأصله (من سفه في نفسه)، وحذف حرف الجر لا ينقاس، كما صرح بذلك في مواضع من تفسيره، قال ـ رحمه الله ـ[4]: «لا ينقاس حذف حرف الجر، إنما سمع ذلك في ألفاظ مخصوصة»[5].

٢ ـ أن يكون نصبه لتضمين (سفه) ما يتعدى بنفسه، أي (جهل)، أو (أهلك)، والتضمين لا ينقاس.

واختار ـ رحمه الله في نصبه أن يكون مفعولاً به، ويكون الفعل «سفه» قد تعدى بنفسه، مثل (سفَّه)؛ لأن المبرد وثعلبا حكيا جواز ذلك، وحكي كذلك عن أبي الخطاب أنها لغة[6].

وفي مسألة «حذف خبر (كان)»[7] اختار عدم جواز ذلك وفاقاً لأصحابه، وما ورد منه فإنه لا يقاس عليه لقلته، قال ـ رحمه الله ـ[8]: «وأصحابنا لا يجيزون حذف

---

(١) البحر المحيط ١/ ٨١، ٢٣٥، ٣٣٧، ٢/ ٧١، ٣/ ٥٠٨، ٥/ ٢٤٤.
(٢) ينظر ما سبق ص ١٤٠.
(٣) سورة البقرة: من الآية ١٣٠.
(٤) ينظر البحر المحيط ٤/ ٤٨.
(٥) المصدر نفسه ٨/ ٣٦٤.
(٦) المصدر نفسه ١/ ٣٩٤.
(٧) ينظر ما سبق ص ١٩٧.
(٨) البحر المحيط ٧/ ١٦٥.

خبر (كان) وأخواتها، لا اقتصاراً ولا اختصاراً، إلا إن ورد منه شيء فلا ينقاس عليه».

وإذا كان أبو حيان لا يجيز القياس على القليل والنادر فمن باب أولى أنه لا يجيز القياس على ما لم يرد به سماع، إذ كيف يعتمد القياس أصلاً من أصول النحو دون سماع، وهو قاعدته التي يبني عليها، فهو ـ رحمه الله ـ لا يرى جواز الجزم بـ (كيف) ولا يقيسه؛ لأنه لم يسمع من العرب، قال ـ رحمه الله ـ [1]: «والجزم بها غير مسموع من العرب، فلا نجيزه قياساً، خلافاً للكوفيين وقطرب»[2].

وفي مسألة «زيادة (إلا)»[3] اختار عدم جواز ذلك بقوله: «ولم يثبت زيادة (إلا) في مكان مقطوع به فنثبت لها الزيادة»[4]، فلا يمكن أن تنقاس زيادتها، ولم يثبت في موضع واحد مقطوع به أنها زائدة.

وإذا وجد القياس الصحيح القائم على السماع الكثير فإن أبا حيان يأخذ به ويعتمده في اختياراته، وإن لم يصرح بلفظ القياس، ففي مسألة «إستثناء شيئين بأداة إستثناء واحدة دون عطف»[5] اختار ـ رحمه الله ـ عدم جواز ذلك، قال في ذلك[6]: «وأجاز قوم أن يقع بعد (إلا) مستثنيان دون عطف، والصحيح أنه لا يجوز؛ لأن (إلا) هي من حيث المعنى معدية، ولولا (إلا) لما جاز للاسم بعدها أن يتعلق بما قبلها، فهي كواو (مع)، وكالهمزة التي جعلت للتعدية في بنية الفعل، فكما أنه لا تعدي واو (مع)، ولا الهمزة لغير مطلوبها الأول إلا بحرف عطف، فكذلك (إلا)».

وقد يستدل مخالفو أبي حيان بالقياس، لكن هذا القياس في نظر أبي حيان

---

(١) البحر المحيط ١/١١٩.
(٢) وأنظر هذه المسألة فيما سبق ص ٦٦٥.
(٣) ينظر ما سبق ص ١٧٤.
(٤) البحر المحيط ١/٤٨٣.
(٥) ينظر ما سبق ص ١٥٣.
(٦) البحر المحيط ٢/١٣٨.

فاسد، فلا يتم الاستدلال به، وهو في هذا يبين فساده، ويظهر بطلانه، فقد قاس الزمخشري (غير) على (لا)، فأجاز في (غير) تقديم معمول المضاف إليها عليها، قياساً على جواز تقديم معمول ما بعد (لا) عليها[1]. وهذا القياس عند أبي حيان فاسد، ووجه فساد ذلك عند أبي حيان أن «كون اللفظ يقارب اللفظ في المعنى لا يقضي له بأن يجرى أحكامه عليه، ولا يثبت تركيب إلا بسماع من العرب، ولم يسمع (أنا زيداً غير ضارب)»[2].

وذهب البصريون إلى جواز مجيء الفاعل مرفوعاً بعد المصدر المنون محتجين بالقياس على (أن) والفعل، وذهب الفراء إلى عدم جواز ذلك، واختار أبو حيان مذهب الفراء عند قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةُ ٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ﴾[3]، على قراءة من قرأ برفع (أجمعون)[4]، مبطلاً قياس البصريين بقوله[5]: «فمنع هذا التوجيه الذي ذكروه ظاهر؛ لأنا نقول: (لا نسلم أنه مصدر ينحل لـ (أن) والفعل، فيكون عاملاً، سلمنا، لكن لا نسلم أن للمجرور بعده موضعاً، سلمنا لكن لا نسلم أنه يجوز العطف عليه»، وهم قبل ذلك ليس لهم حجة من السماع، والفراء قد زعم أنه لم يسمع من العرب، وهو حجة في ذلك؛ لأنه سامع لغة»[6].

ثالثاً: اعتماده على السماع والقياس معاً:

قد يتعمد أبو حيان فيما يختار على السماع والقياس معا، وقد صرح بذلك في موضع واحد، وذلك في مسألة «العطف على الضمير المجرور من غير إعادة

---

(١) الكشاف ١/ ٧٣.
(٢) البحر المحيط ٨/ ٣٧٢، وأنظر هذه المسألة فيما سبق ص ٢٣٨.
(٣) سورة البقرة: من الآية ١٦١.
(٤) هي قراءة الحسن، ينظر: المحتسب ١/ ١١٦، والبحر المحيط ١/ ٤٦١، وإتحاف فضلاء البشر ١/ ٤٢٣ ـ ٤٢٤.
(٥) البحر المحيط ١/ ٤٦١.
(٦) وانظر البحر المحيط ٢/ ٢٩٠، ٧/ ٢٩٨.

الجار»[1]، حيث اختار في ذلك الجواز، وإن كان الأولى إعادة الجار في العطف، كما هو مذهب الكوفيين. قال ـ رحمه الله ـ [2]: «والذي نختاره أنه يجوز ذلك في الكلام مطلقاً؛ لأن السماع يعضده، والقياس يقويه».

ثم بين هذا فقال: «أما السماع فما روي من قول العرب (ما فيها غيره وفرسه) بجر (الفرس) عطفاً على الضمير في (غيره)، وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثير عن أن يجعل ذلك ضرورة»، ثم أورد الشواهد الكثيرة على ذلك، ثم قال: «فأنت ترى هذا السماع وكثرته، وتصرف العرب في حرف العطف، فتارة عطفت بالواو، وتارة بـ (أو)، وتارة بـ (بل)، وتارة بـ (أم)، وتارة بـ (لا)، وكل هذه التصرف يدل على الجواز، وإن كان الأكثر أن يعاد الجار، كقوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾[3]، ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾[4]. وأما القياس، فهو أنه كما يجوز أن يبدل منه ويؤكد من غير إعادة جار، كذلك يجوز أن يعطف عليه من غير إعادة جار»[5].

رابعاً: اعتماده على العلة:

العلة هي «تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما وراءها وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه». وكثيراً ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغوية حتى يصل إلى المحاكمة الذهنية الصرف[6].

والعلة ثابتة عند النحويين، وإن أنكرها ابن مضاء وغيره، قال سيبويه[7]:

---

(١) ينظر ما سبق ص ٢٩٥.
(٢) البحر المحيط ٢/ ١٤٧ ـ ١٤٨.
(٣) سورة غافر: من الآية ٨٠.
(٤) سورة فصلت: من الآية ١١.
(٥) وانظر: البحر المحيط ٣/ ١٥٩، ٣٦٠، ٣٩٥، ٧/ ٣١، ٨/ ٤٢.
(٦) أصول النحو العربي محمد الحلواني ١٠٨.
(٧) الكتاب ١/ ٣٢.

«وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً».

وقال ابن جني[(١)]: «ولست تجد شيئاً مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله، والحس منطوٍ على الإعتراف به».

وقال أيضاً[(٢)]: «باب في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة، اعلم أن هذا الموضع هو الذي يتعسف بأكثر من ترى؛ وذلك أنه لا يعرف أغراض القوم، فيرى لذلك أن ما أورده من العلة ضعيف واه ساقط غير متعال...».

والحديث عن أنواع العلة وأقسامها وموقف من عارضها ومناقشتهم في ذلك يرجع إليه في مظانه[(٣)].

ولم أجد لأبي حيان في البحر المحيط عبارات صريحة توضح منهجه في العلة من حيث قبولها أو ردها أو التفصيل في ذلك، لكني وقفت على بيان منهجه فيما ذكرته الدكتورة خديجة الحديثي بعد استقراء كتبه ومجمل ما ذكرتْه[(٤)] أن أبا حيان رد على النحاة اختلافهم في المسائل النحوية، وتعصبهم لأرائهم وكثرة التعاليل عندهم حتى تطول المسائل وتتعقد، وربما لم يكن لتلك العلل كبير منفعة.

ويرى أبو حيان أن بعض النحويين قد أفسدوا النحو بعللهم القاصرة وحججهم الضعيفة الواهية التي لم تقم على لسان العرب ولم تستشهد به. قال ـ رحمه الله ـ[(٥)]: «والتعليل إنما ينبغي أن يسلك بعد تقرر السماع، ولا ينبغي أن يعوّل منه إلا على ما

---

(١) الخصائص ١/ ٥١.
(٢) الخصائص ١/ ١٨٤. وانظر الجزء نفسه ص ٢٣٧، ص ٢٤٥.
(٣) انظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي، والعلة النحوية نشأتها وتطورها ـ مازن المبارك ـ، والرد على النحاة ـ لابن مضاء القرطبي ـ تحقيق شوقي ضيف، والاقتراح ٢٤٣ ـ ٢٧٩، وأصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ـ محمد عيد ـ، وأصول النحو العربي ـ محمد الحلواني ـ ١٠٨ ـ ١١٩.
(٤) ينظر: أبو حيان النحوي ٣٩١ ـ ٣٩٧.
(٥) منهج السالك ٢٢٩.

كان من لسان العرب، واستعمالاتها تشهد له وتومىء إليه، وكثيراً ما شحنت الكتب بالأقيسة الشبهية والعلل القاصرة، وهي التي لا يعجز عن إبداء من له أدنى نظر في الحالة الراهنة، ولا يحتاج في ذلك إلى إمعان فكر، ولا إكداد بصيرة، ولا حث قريحة».

وقال أيضاً[١]: «والنحويون مولعون بكثرة التعليل، ولو كانوا يضعون مكان التعليل أحكاماً نحوية مستندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع، وكثيراً ما نطالع أوراقاً في تعليل الحكم الواحد ومعارضات ومناقشات، ورد بعضهم على بعض في ذلك».

ونراه يشيد بابن مضاء الذي نادى باطراح هذه العلل، فيقول[٢]: «ولم أر أحداً من المتقدمين نبه على اطراح هذه التعاليل إلا قاضي الجماعة الإمام أبا جعفر أحمد ابن مضاء صاحب الكتاب (المشرق في النحو)، فإنه طعن على المعللين بالعلل السخيفة، ورد عليهم ما شحنوا به كتبهم من ذلك».

ثم ختمت الدكتورة خديجة الحديثي هذا المبحث بقولها: «ومن هذه النصوص يظهر لنا أن أبا حيان ذهب إلى ما ذهب إليه ابن مضاء من اطراح التعليلات السقيمة التي لا فائدة منها ولا داعي لها، ورد الأقيسة التي لا تعتمد على سماع صحيح، وأخذ على النحويين انشغالهم بهذه التعليلات عن وضع أحكام نحوية صحيحة مستندة على السماع الصحيح عن العرب الأقحاح، ويحاول اقناعهم بأن التعليلات لا تنفع في اللغة، وأن لكل لغة طابعها الخاص، وبذلك استفاد من ابن مضاء، وإن لم يتبعه في جميع الآراء التي نقلها عنه»[٣].

ولعل من أسباب نفور أبي حيان من الإيغال في العلل والانشغال هي ظاهريته التي كان مشهوراً بها، والتي تقوم على الاعتماد على النصوص والأخذ بظواهرها

---

(١) منهج السالك ٢٣٠.

(٢) منهج السالك ٢٣١.

(٣) أبو حيان النحوي ٣٩٦ ـ ٣٩٧.

وعدم الإيغال في العلل السقيمة القاصرة التي لا تحتاج إلى إمعان ولا إكداد بصيرة.

وبالنظر في اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط، يتضح لنا أنه تارة اعتمد في بعضها على العلة المستندة إلى سماع صحيح والذي بنى عليه النحويون أحكامهم، ففي مسألة[1] (نوع إضافة المصدر) اختار ـ رحمه الله ـ مذهب الجمهور القائلين بأن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه محضة، خلافاً لابن برهان وابن الطراوة، وعلل فساد مذهبهما بأن المصدر المضاف هنا ينعت ويؤكد بالمعرفة[2]، وبين ذلك في شرحه على التسهيل[3].

وهو كذلك لا يرى أن (أن) في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا۟ مِن دُونِى وَكِيلًا﴾[4] زائدة، معللاً ذلك بقوله «إذ ليس من مواضع زيادة (أن)»[5].

واختار ـ رحمه الله ـ أن العامل في (إذا) الشرطية شرطها، خلافاً للجمهور، ثم بين فساد مذهبهم بقوله[6] «والذي يفسد مذهب الجمهور جواز إذا قمت فعمرو قائم؛ لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها. وجواز وقوع (إذا) الفجائية جواباً لـ (إذا) الشرطية، قال تعالى: ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا﴾[7]. وما بعد (إذا) الفجائية لا يعمل فيما قبلها».

وتارة يختار أبو حيان رأياً أو مذهباً ويرفض ما عداه، معللاً ذلك بأن هذا الرأي أو المذهب المرفوض لم يذهب إليه أحد، فقد اختار ـ رحمه الله ـ أن (آنفاً)[8] ليس

---

(١) ينظر: ما سبق ص ٢٣٤.
(٢) البحر المحيط ٥/٥١٦.
(٣) الجزء الرابع ـ ٧٣/أ.
(٤) سورة الإسراء: من الآية ٢.
(٥) البحر المحيط ٦/٧. وأنظر هذه المسألة فيما سبق ص ٦٢١.
(٦) البحر المحيط ١/٦٤.
(٧) سورة يونس: من الآية ٢١.
(٨) وأنظر هذه المسألة فيما سبق ص ٣٤٥.

بظرف، معللاً ذلك بأنه «لا يعلم أحداً من النحاة عدَّه في الظروف»[١].

وتارة يختار أبو حيان رأياً، ويعلل رفضه الرأي الآخر من أجل الحذف فيه وكثرته، فقد اختار ـ رحمه الله ـ مذهب الجمهور القائلين بأن (يا) الداخلة على (ليت) للتنبيه وليست للنداء والمنادى محذوف، معللاً صحة ما ذهب إليه[٢] بـ «أن في هذا حذف جملة النداء وحذف متعلقه رأساً، وذلك إجحاف كثير»[٣].

وفي مسألة[٤] (دخول ياء النداء على فعل الأمر) اختار أن الياء للتنبيه وليست للنداء، وليس ثمَّ منادى محذوف، معللاً صحة ما ذهب إليه بقوله[٥] «لأن المنادى عندي لا يجوز حذفه؛ لأنه قد حذف الفعل العامل في النداء، وانحذف فاعله لحذفه، ولو حذفنا المنادى لكان في ذلك حذف جملة النداء وحذف متعلقه وهو المنادى، فكان ذلك إخلالاً كبيراً. . . . ».

وقد يجمع أبو حيان فيما يرد به الرأي المخالف بين علتين توجبان رده، فهو مثلاً لا يرى وقوع (إلا) بمعنى الواو؛ لعلتين:

إحداهما: أنه لم يثبت من لسان العرب وضع (إلا) موضع الواو، فإثبات ذلك لا يقوم عليه دليل[٦].

الثاني: أن معنى (إلا) مباين لمعنى الواو مباينة كثيرة؛ إذ الواو للإدخال، و(إلا) للإخراج، فلا يمكن وقوع أحدهماموقع الآخر[٧].

وقد يعلل صحة ما ذهب إليه بأكثر من علة، فنراه ـ مثلاً ـ قد اختار أن المحذوف من (إنَّا) النون الثانية لا ضمير المتكلمين (نا)، خلافاً للفراء. ثم أورد

---

(١) البحر المحيط ٨/ ٧٩. وأنظر هذه المسألة فيما سبق ص ٨٠.
(٢) البحر المحيط ٤/ ١٠٣.
(٣) وأنظر هذه المسألة فيما سبق ص ٧٤.
(٤) وأنظر هذه المسألة فيما سبق ص ٦٤.
(٥) البحر المحيط ٧/ ٦٨ ـ ٦٩.
(٦) البحر المحيط ١/ ٤٤٢، ٥/ ١٧٤ ـ ١٧٥.
(٧) البحر المحيط ٧/ ٥٧. وأنظر هذه المسألة فيما سبق ص ١٦٨.

العلل الآتية الدالة على صحة ما ذهب إليه، وهي:

١ ـ أن هذا أولى من حذف اسم وبقي منه حرف ساكن.

٢ ـ أنه قد عهد حذف هذه النون ـ أعني النون الثانية ـ مع غير ضمير المتكلمين، فقالوا: إن زيد لقائم، ولم يعهد حذف نون (نا)، فكان حذفها من (إن) أولى.

٣ ـ أنها ظرف[١].

وفي مسألة[٢] (حقيقة لما) اختار أبو حيان حرفيتها وفاقاً لسيبويه، معللاً صحة هذا المذهب بما يلي:

١ ـ تقدمها على ما نفي.

٢ ـ مجيء جوابها مصدراً بـ (إذا) الفجائية.

٣ ـ أن (لما) تدل على العلّيَّة، والظرف لا دلالة فيه على العلة[٣].

خامساً: استصحاب الحال:

وهو من أدلة النحو المقررة إذا لم يوجد دليل آخر ينقل عن الأصل، والمراد به[٤] (إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل).

فاستصحاب الحال لا يجوز الاعتراض به على الدليل الصحيح؛ إذ هو أضعف من الدليل. يقول الأنباري[٥]: «واستصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل، ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم، وعلى هذا قياس

---

(١) البحر المحيط ١/ ٤٥١، ٥/ ٢٣٨. وأنظر هذه المسألة فيما سبق ص ٥٦٠.

(٢) أنظر ما سبق ص ٣٦٠.

(٣) البحر المحيط ١/ ٧٥، ٥/ ١٣٠، ٦/ ١٤٠.

(٤) الإغراب في جدل الإعراب ٤٦.

(٥) لمع الأدلة ١٤٢.

ما جاء من هذا النحو»[1].

ويرى أبو حيان ـ رحمه الله ـ أن بقاء الشيء على أصله أولى، إلا إن دل سماع على نقله من ذلك الأصل فيعمل به، فإن لم يدل سماع على ذلك، توقف على الأصل حتى يرد ما ينقل عنه.

ففي مسألة[2] (تقديم خبر كان عليها إذا كان جملة) اختار مذهب الجمهور الذين لا يجيزون ذلك عند قوله تعالى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾[3]، حيث قال[4]: «واستدل بتقديم هذا المعمول على جواز تقديم خبر (كان) عليها إذا كان جملة، وهي مسألة خلاف، أجاز ذلك ابن السراج، ومنع ذلك قوم من النحويين، وكذلك منعوا توسطه إذا كان جملة، وقال ابن السراج القياس جواز ذلك ولم يسمع، ووجه الدلالة من الآية أن تقديم المعمول مؤذن بتقديم العامل، فكما جاز تقديم (إياكم) جاز تقديم (يعبدون)، وهذه القاعدة ليست مطردة، والأولى منع ذلك إلى أن يدل على جوازه سماع من العرب»[5].

كما اختار في (أَيَّان) أنها بسيطة غير مركبة؛ لأن الأصل عدم التركيب، واختار أنها جامدة غير مشتقة؛ لأن الأصل في أسماء الاستفهام والشرط الجمود[6].

وأختار في (أَلَا) أنها بسيطة غير مركبة، معللاً ذلك «بأن دعوى التركيب على خلاف الأصل»[7]، فالأولى البقاء عليه حتى يدل دليل على ما ادعوه من التركيب فيها.

---

(١) وأنظر: الاقتراح ٣٢٤ـ٣٢٦، وأصول النحو العربي ـ محمد الحلواني ١٢٦ ـ ١٢٧.
(٢) ينظر ما سبق ص ١٩٢.
(٣) سورة سبأ: من الآية ٤٠.
(٤) البحر المحيط ٧/ ٢٨٧.
(٥) وأنظر مسألة (إتيان أن النافية بمعنى لا) فيما سبق ص ٤٠٥.
(٦) البحر المحيط ٤/ ٤١٩. وأنظر هذه المسألة فيما سبق ص ٦٦٨.
(٧) البحر المحيط ١/ ٦١. وأنظر هذه المسألة فيما سبق ص ٦١١.

واختار ـ رحمه الله ـ أن الإضافة في اسم الفاعل العامل، أولى من العمل؛ حملاً على الأصل في الأسماء وهي الإضافة. قال ـ رحمه الله ـ[1]: «إن الأصل الإضافة؛ لأن العمل إنما هو بالشبه، والإضافة هي أصل في الاسماء»[2].

سادساً: اختياره دون ذكر الدليل:

قد يختار أبو حيان مذهباً أو رأياً مّا، ثم لا يورد الأدلة التي تؤيد ما ذهب إليه، أو العلل التي يصحح بها ما اختاره، إنما يقتصر على بيان رأيه في المسألة دون تفصيل أو استدلال أو تعليل. وقد يصرح بأن هذا الاختيار لا يحتاج إلى دليل، كقوله[3] في مسألة (العامل في المعطوف) «المختار أن العمل إنما هو للعامل في المعطوف عليه، ثم إنا لا نشاء حجة في ذلك».

وهو في هذا المجال قد سلك ثلاثة طرق ـ ظهرت لي بعد التأمل في اختياراته ـ، وهي:

الأولى: أنه قد يذكر المذاهب أو الأقوال معزوة إلى أصحابها مع شيء من التفصيل الموجز فيها، ثم يذكر اختياره في المسألة دون تدليل أو تعليل، ومن أمثلة هذا:

أنه ذكر أن تحرير معنى (إذن) صعب، لذا فقد اضطرب الناس في معناها[4]. ثم ذكر اختلاف النحويين في فهم كلام سيبويه حين قال في معناها[5] «وأما إذن، فجواب وجزاء» وذلك باختصار، ثم اختار بعد ذلك دون ذكر دليل أو تعليل، فقال[6]: «وهذه مسألة خلاف ذهب الفارسي إلى أنها قد تكون جواباً فقط في

---

(١) البحر المحيط ٨/ ٤٢٤. وأنظر هذه المسألة فيما سبق ص ٣٩٣.
(٢) وأنظر: البحر المحيط ٢/ ٩٧ ـ ٩٨، ١/ ٤٣١، ٥/ ٤٨٣.
(٣) البحر المحيط ٨/ ٤٨٠.
(٤) البحر المحيط ١/ ٤٣٤.
(٥) الكتاب ٤/ ٢٣٤.
(٦) البحر المحيط ٣/ ٢٨٦.

موضع، وجواباً وجزاء في موضع، ففي مثل: إذن أظنك صادقاً لمن قال أزورك، هي جواب خاصة، وفي مثل إذن أكرمك لمن قال أزورك، هي جواب وجزاء. وذهب أبو علي إلى أنها تتقدر بالجواب والجزاء في كل موضع، وقوفاً مع ظاهر كلام سيبويه، والصحيح قول الفارسي»[1].

وفي مسألة[2] (معنى رب) ذكر أبو حيان خلاف النحويين في معناها، ثم اختار ما يراه دون تدليل على ذلك أو توجيه أدلة مخالفيه، حيث قال ـ رحمه الله ـ [3]: «ومعناها في المشهور التقليل لا التكثير، خلافاً لزاعمه وناسبه إلى سيبويه، ولمن قال لا تفيد تقليلاً ولا تكثيراً، بل هي حرف إثبات، ودعوى أبي عبد الله الرازي الاتفاق على أنها موضوعة للتقليل باطلة، وقول الزجاج إن (رب) للكثرة ضد ما يعرفه أهل اللغة، ليس بصحيح».

الثانية: أنه قد يذكر الأقوال أو المذاهب في المسألة معزوة لأصحابها فقط، وقد يقتصر على التصريح ببعضهم دون بعض، ذاكراً اختياره دون دليل أو تعليل أو غيرهما، ومن أمثلة ذلك:

أنه اختار عدم جواز إعمال (لكن) مخففة بعد ذكر القولين في هذه المسألة فقط، دون تفصيل أو بيان. قال ـ رحمه الله ـ [4]: «وإذا خففت، فهل يجوز إعمالها؟، مسألة خلاف، الجمهور على المنع، ونقل أبو القاسم بن الرماك عن يونس جواز إعمالها، ونقل ذلك غيره عن الأخفش، والصحيح المنع»[5].

واختار في (لكن) أنها لا تكون عاطفة بعد ذكره الرأيين في هذه المسألة، حيث قال[6]: «وهي مسألة خلاف الجمهور على أن (لكن) تكون عاطفة، وذهب يونس

---

(١) وأنظر هذه المسألة فيما سبق ص ٧٠٤.
(٢) ينظر ما سبق ص ٥١٢.
(٣) البحر المحيط ٥/ ٤٤٢.
(٤) البحر المحيط ١/ ٣٢٧.
(٥) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٥٧٤.
(٦) البحر المحيط ١/ ٣٢٧.

إلى أنها ليست من حروف العطف، وهو الصحيح»[1].

وبعد ذكره القولين باختصار في (تاء القسم) أهي مبدلة من الواو، أم أنها أصل بنفسها، اختار ـ رحمه الله ـ أنها أصل بنفسها دون إقامة حجة أو برهان على صحة ما ذهب إليه، قال ـ رحمه الله ـ [2]: «أما قوله[3] والتاء في (تالله) بدل من واو، فهو قول أكثر النحويين، وخالفهم السهيلي، فزعم أنها أصل بنفسها وليست بدلاً من واو، وهو الصحيح على ما قررناه في النحو»[4].

أما اقتصاره على ذكر أصحاب مذهب دون المذهب الآخر، وذكر اختياره في المسألة دون ذكر دليل أو علة؛ لتصحيح ما ذهب إليه، فمنه ما اختاره في (رب) أنها حرف لا اسم، حيث قال[5]: «(رب) حرف جر لا اسم، خلافاً للكوفيين والأخفش في أحد قوليه وابن الطراوة»[6].

وكاختياره في (ليس) أنها فعل ماض لا حرف، حيث قال[7]: «(ليس) فعل ماض، خلافاً لأبي بكر بن شقير وللفارسي في أحد قوليه، إذ زعما أنها حرف نفي مثل (ما)»[8].

وكذلك اختياره في كون الخبر هو جملة الجواب بعد (لولا)، حيث قال[9]: «وليست جملة الجواب الخبر خلافاً لأبي الحسين بن الطراوة»[10].

---

(١) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٦٠٧.

(٢) البحر المحيط ٥/ ٣٣٠.

(٣) أي ابن عطية.

(٤) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٥٢٣.

(٥) البحر المحيط ٥/ ٤٤٢.

(٦) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٥٠٤.

(٧) البحر المحيط ١/ ٣٣٨.

(٨) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٥٧٦.

(٩) البحر المحيط ١/ ٢٤٠.

(١٠) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ١١٨.

الثالثة: أنه قد يختار في المسألة مع إشارة إلى وجود خلاف فيها، لكن لا يصرح بالأقوال التي قيلت فيها، ولا يذكر أصحابها. ومن أمثلة ذلك:

- قوله في (كم)[1] «اسم بسيط لا مركب»[2].

- وقوله في (عسى)[3] «(عسى) من أفعال المقاربة، وهي فعل، خلافاً لمن قال هي حرف، «ولا يخص حذف (أن) من المضارع بالشعر، خلافاً لزاعم ذلك»[4].

- وقوله في (ضرب)[5] «والأصح أن (ضرب) لا يكون من باب (ظن) وأخواتها، فيتعدى إلى اثنين»[6].

وبالرجوع إلى المسائل التي درست من هذا النوع[7]، نرى أن هناك خلافاً قائماً بين النحويين ـ وإن لم يكن من المسائل الخلافية المشهورة ـ، وكان منهج أبي حيان فيها كما سبق ذكره أنه يختار مع إشارته إلى وجود خلاف فيها أو مخالفة من أحد، لكن لا يصرح بالأقوال أو المذاهب فيها، ثم لا يدلل أو يعلل صحة ما ذهب إليه.

---

(١) البحر المحيط ٤/ ٢٦٤.
(٢) وأنظر هذه المسألة فيما سبق ص ٣٨٣.
(٣) البحر المحيط ٢/ ١٣٤.
(٤) وأنظر هذه المسألة فيما سبق ص ٤٨٨.
(٥) البحر المحيط ١/ ١٢٢.
(٦) وأنظر هذه المسألة فيما سبق ص ٤٥٣.
(٧) وأنظر المسائل الآتية (مجيء إن بمعنى إذ) ص ٦٦٠، (إتيان أن بمعنى لئلا) ص ٤١٠.

الفصل الرابع
منهجه في الإحتجاج لإختياراته الإعرابية

إن من مجالات الدراسة في القرآن الكريم معرفة إعراب ألفاظه للكشف عن معانيه، وللسلامة من اللحن فيه، وهو من أشرف العلوم وأجلها. يقول مكي بن أبي طالب القيسي في مقدمةكتابه مشكل إعراب القرآن[١]: «وأفضل ما القارىء إليه محتاج معرفة إعرابه والوقوف على تصرف حركاته وسواكنه؛ ليكون بذلك سالماً من اللحن فيه، مستعيناً على إحكام اللفظ به، مطلعاً على المعاني التي قد تختلف باختلاف الحركات، متفهماً لما أراد الله به من عباده؛ إذ بمعرفة حقائق الإعراب تعرف أكثر المعاني وينجلي الإشكال، فتظهر الفوائد، ويفهم الخطاب، وتصح معرفة حقيقة المراد».

ويقول ابن عطية في مقدمة تفسيره المحرر الوجيز[٢]: «إعراب القرآن أصل في الشريعة؛ لأن بذلك تقوم معانيه التي هي الشرع».

ويقول أبو البقاء العكبري في مقدمة كتابه التبيان في إعراب القرآن[٣]: «فأول مبدوء به، من ذلك تلقف ألفاظه عن حفاظه، ثم تلقي معانيه ممن يُعانيه، وأقوم طريق يُسلك في الوقوف على معناه ويتوصل به إلى تبيين أغراضه ومغزاه معرفة إعرابه واشتقاق مقاصده من أنحاء خطابه، والنظر في وجوه القراءات المنقولة عن الأئمة الأثبات».

وهذا الفن الإعرابي نشأ مع النحو، واستعان به المفسرون في توضيح معاني

---

(١) ١/ ٦٣.

(٢) ١/ ١٤.

(٣) ١/ ١.

الآيات ثم أخذ يستقل، وكان استقلاله ينمو شيئاً فشيئاً حتى صار غرضاً قائماً بذاته، وللعلماء المشتغلين بالكشف عن وجوه إعرابه اتجاهات مختلفة، فبعضهم اقتصر على إعراب مشكله مثل مكي بن أبي طالب القيسي في كتابه (مشكل إعراب القرآن)، ومنهم من عرض لإعراب غريبه كأبي البركات الأنباري في كتابه (البيان في غريب إعراب القرآن)، ومنهم من جعل لكل شكل باباً على نحو ما فعل الباقولي[1] في كتابه (إعراب القرآن)، ومنهم من جمع بين أوجه القراءات والإعراب مثل معاني القرآن للفراء، والحجة لأبي علي الفارسي، والمحتسب لابن جني، ومنهم من جعل الإعراب خلال تفسيره مستعيناً به على فهم معاني الآيات القرآنية وغير ذلك كالطبري في (جامع البيان)، وابن عطية في تفسيره (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز)، والزمخشري في تفسيره (الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل)[2].

وتختلف الكتب المؤلفة في هذا المجال من حيث تنوع المادة العلمية وكثرتها، ومن حيث الإجمال والتفصيل، ومن حيث الاختصار والإطالة، وفي هذا يقول أبو البقاء العكبري في مقدمة كتابه التبيان في إعراب القرآن[3]: «والكتب المؤلفة في هذا العلم كثيرة جداً، مختلفة ترتيباً وَحَدًّا، فمنها المختصر حجماً وعلماً، ومنها المطول بكثرة إعراب الظواهر وخلط الإعراب بالمعاني، وقلما تجد فيها مختصر الحجم كثير العلم».

وتفسير أبي حيان (البحر المحيط) من أجل الكتب التي عنيت بالقرآن الكريم تفسيراً وإعراباً ومعنى، حيث وقف أبو حيان عند آيات القرآن الكريم يعربها، فيجلي

---

(١) أبو الحسن علي بن الحسين بن علي الضرير الباقولي النحوي المعروف بالجامع، رحل إلى خراسان، كان حياً سنة ٥٣٥هـ. له: شرح الجمل، والبيان في شواهد القرآن، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات في علل القرآن، والكشف في نكت المعاني والإعراب، وغيرها.
ينظر: معجم الأدباء ١٣/ ١٦٤ ـ ١٦٧، وإنباه الرواة ٢/ ٢٤٧ ـ ٢٤٩، وبغية الوعاة ٢/ ١٦٠ ـ ١٦١.

(٢) ينظر مقدمة محقق التبيان في إعراب القرآن ١/ جـ ـ د بتصرف وزيادة.

(٣) ١/ ٢.

معانيها ويكشف مشكلها، ذاكراً ما قيل في إعرابها واختلاف المعربين في ذلك، ثم يختار ـ في معظم ذلك ـ ما يراه الصواب والراجح.

ومن المعلوم أن توجيه النص القرآني وإعرابه وبيان معناه لا يتوقف على علم النحو فقط، بل لا بد من الوقوف على كلام العرب والتطبع به وتفهم معانيه. قال أبو حيان[1]: «إن علم التفسير ليس متوقفاً على علم النحو فقط، كما يظنه بعض الناس، بل أكثر أئمة العربية هم بمعزل عن التصرف في الفصاحة والتفنن في البلاغة، ولذلك قَلَّت تصانيفهم في علم التفسير. وقل أن ترى نحوياً بارعاً في النظم والنثر، كما قل أن ترى بارعاً في الفصاحة يتوغل في علم النحو».

وقال أيضاً[2]: «لا يكفي النحو وحده في علم الفصيح من كلام العرب، بل لا بد من الاطلاع على كلام العرب والتطبع بطباعها والاستكثار من ذلك».

وأبو حيان في كلامه السابق لا يغض من شأن النحو، بل هو الأساس والمرتكز في ذلك، ومع ذلك فلا يكفي العلم به وحده وحفظ قواعده ونصوصه، بل لا بد من التمرن في الإعراب والتمرس على ذلك بكثرة التطبيقات. قال ـ رحمه الله ـ[3]: «وإعرابه على ما ذكرناه لا يهتدى له إلا بعد تمرن في الإعراب واستحضار للطائف النحو».

ولا شك أن التعامل مع النص القرآني إعراباً وبياناً يختلف كثيراً عن كلام البشر شعره ونثره؛ لأن القرآن كلام الله عز وجل الذي بلغ ذروة الفصاحة والبلاغة.

وقد صرح أبو حيان بمنهجه في إعراب القرآن في مقدمة تفسيره، حيث قال[4]: «منكباً في الإعراب عن الوجوه التي ينزه القرآن عنها مبيناً أنها مما يجب أن يعدل عنه، وأنه ينبغي أن يحمل على أحسن إعراب وأحسن تركيب؛ إذ كلام الله

---

(1) البحر المحيط ١/ ٩.
(2) البحر المحيط ٢/ ٤٠٩.
(3) البحر المحيط ٢/ ٣٨٠.
(4) البحر المحيط ١/ ٤ ـ ٥.

تعالى أفصح الكلام، فلا يجوز فيه جميع ما يجوزه النحاة في شعر الشماخ والطرماح وغيرهما من سلوك التقادير البعيدة والتراكيب القلقة والمجازات المعقدة».

وقال أيضاً في أول تفسيره(١): «وهكذا تكون عادتنا في إعراب القرآن، لا نسلك فيه إلا الحمل على أحسن الوجوه وأبعدها من التكلف وأسوغها في لسان العرب، ولسنا كمن جعل كلام الله كشعر امرىء القيس وشعر الأعشى(٢) يحمله جميع ما يحتمله اللفظ من وجوه الاحتمالات، فكما أن كلام الله [من أفصح الكلام](٣)، فكذلك ينبغي إعرابه أن يحمل على أفصح الوجوه».

هكذا رسم أبو حيان منهجه الذي سيسير عليه في إعراب آيات القرآن الكريم، مذكراً به عند إعرابه بعض الآيات، أو عند رفضه أو رده أو تضعيفه بعض الأعاريب التي أعربت بها الآية.

وقد مر بنا كثير من أعاريبه الآيات القرآنية عند دراستنا المسائل النحوية السابقة؛ لأنه عندما يختار في المسألة رأياً أو مذهباً، فلا بد أنه سيأخذ به في إعراب الآيات التي يستدل بها على ما ذهب إليه، وقد يخالف ما اختاره عند التطبيق والإعراب، وقد سبق الحديث عن هذا مفصلاً فيما سبق.

لذا فإنني سوف أقتصر في هذا الفصل على اختياراته الإعرابية عند الآيات التي ليس لها اتصال بالمسائل النحوية السابقة أو التي مرّ ذكرها عرضاً؛ خشية التكرار، ولأنه قد سبق دراستها خلال تلك المسائل.

إن اختيارات أبي حيان الإعرابية في تفسيره البحر المحيط تسير على منهج واضح سليم، ذكره باختصار فيما نقلته آنفاً عنه، وهذا المنهج يقوم على ما يلي:

---

(١) المصدر نفسه ١/ ٣٦.

(٢) هو ميمون بن قيس بن جندل من بني قيس، الأعشى الكبير، أحد أصحاب المعلقات. كان كثير الوفود على الملوك، ويسمى صناجة العرب.
ينظر: الخزانة ١/ ٨٤، والأعلام ٧/ ٣٤١.

(٣) في المخطوط (أفصح من كل كلام) ١/ ١٢٣أ.

أولاً: الاستحسان والبعد عن التكلف

إن أبا حيان عندما يختار إعراباً، إنما يسلك أحسن الوجوه التي ينبغي أن يحمل عليها القرآن الكريم، ويبتعد عن التكلف والتمحل في الإعراب أو التقدير أو التخريج المؤدي إلى ذلك، وقد سبق القول بأنه كان يرفض أو يرد بعض الأعاريب أو التخاريج أو التقادير؛ لأنها متكلفة.

لذا فإنه كان يعيب على الأخفش وأبي علي الفارسي تقاديرهما في الآيات القرآنية؛ لأنها متكلفة، ففيها تفكيك للكلام مما لا يناسب كلام الله عز وجل. قال ـ رحمه الله ـ[1]: «وتقادير أبي علي والأخفش فيها تفكيك للكلام وسلوك به غير ما تقتضيه الفصاحة، وهي تقادير أعجمية بعيدة عن البلاغة، لا تناسب في كتاب الله، بل لو قدرت في شعر الشنفرى[2] ما ناسب، والنحاة الصرف غير الأدباء بمعزل عن إدراك الفصاحة».

إن اختيارات أبي حيان الإعرابية القائمة على حمل الآية على أحسن الوجوه وعدم التكلف في ذلك بشتى صور التكلف كثيرة جداً، ومن أمثلة ذلك[3]: ـ أنه ـ رحمه الله ـ ذكر الوجوه[4] التي قيلت في إعراب قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُۚ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّۚ﴾[5]، وهي:

---

(١) البحر المحيط ٤/ ٢٩١.

(٢) هو عمرو بن مالك الأزدي، شاعر جاهلي، صاحب لامية العرب المشهورة. كان من فتاك العرب، قتله بنو سلامان.

ينظر: الخزانة ٢/ ١٦، والأعلام ٥/ ٨٥.

(٣) ينظر: ١/ ٣٧، ٤٠، ١٢٣، ١٣٩، ٤١٦، ٢/ ١٣٢، ٣/ ٢١٧، ٢٣٨، ٢٤٠، ٤/ ٥٧، ١٢٨، ١٦١، ٣٧٦، ٣٩٩، ٥/ ٤٢٧، ٦/ ٦٢، ٣٤٠، ٤١١، ٨/ ٢٠٦، ٣٦٢، ٤٨٤.

(٤) ينظر لهذه الوجوه مختصرة ومطولة في: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٧٥، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٥٦ ـ ٢٥٧، والمحرر الوجيز ٦/ ٨٣ ـ ٨٤، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٢٦، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٠٨ ـ ٥٠٩، والدر المصون ٤/ ٦٩٠ ـ ٦٩١.

(٥) سورة الأنعام: من الآيتين ٧٢ ـ ٧٣.

الأول: أن يكون يوم معمولاً لمفعول فعل محذوف، وقدروه: واذكر الإعادة يوم يقول كن، أي: يوم يقول للأجساد كن معادة، ويتم الكلام عند قوله (كن)، ثم أخبر بأنه يكون قوله الحق الذي كان في الدنيا إخباراً بالإعادة، فيكون (قوله) فاعلاً بـ (فيكون)، أو يتم الكلام عند قوله (كن فيكون)، ويكون (قوله الحق) مبتدأ وخبراً.

الثاني: قال الزجاج[1]: (ويوم يقول) معطوف على الضمير من قوله (واتقوه) في الآية قبلها، وهي ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَوٰةَ وَاتَّقُوهُ وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٧٢﴾ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾، أي: واتقوا عقابه والشدائد ويوم، فيكون انتصابه على أنه مفعول به لا ظرف.

الثالث: قيل (ويوم) معطوف على (السموات والأرض)، والعامل فيه (خلق)، وقيل العامل (اذكر).

الرابع: أن يكون (يوم) معطوفاً على قوله (بالحق)؛ إذ هو في موضع نصب، ويكون (يقول) بمعنى الماضي، كأنه قال: وهو الذي خلق السموات والأرض بالحق ويوم قال لها كن، ويتم الكلام عند قوله (فيكون)، ويكون (قوله الحق) مبتدأ وخبراً، أو يتم عند (كن)، ويبتدىء (فيكون قوله الحق)، أي: يظهر ما يظهر، وفاعل (يكون) (قوله)، و(الحق) صفة، و(يكون) تامة.

الخامس: أن يكون (قوله الحق) فاعلاً بقوله (فيكون)، فانتصاب (يوم): بمحذوف دل عليه (قوله بالحق)، كأنه قيل: كن يوم بالحق[2].

السادس: أن (قوله) مبتدأ، و(الحق) صفة له، و(يوم يقول) خبر المبتدأ، فيتعلق

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٦٣.

(٢) عبارة الزمخشري (كأنه قيل وحين يكوّن ويقدر يقوم بالحق).

بمستقر، كما تقول: يوم الجمعة القتال، وهذان الوجهان الأخيران قالهما الزمخشري[١].

أما أبو حيان، فقد اختار هذا الوجه الأخير. أما الأوجه الأربعة الأولى، فهي عنده[٢] «بعيدة ينبو عنها التركيب»، أما الوجه الخامس، فقد قال عنه[٣]: «وهذا إعراب متكلف».

ـ وعند قوله تعالى: ﴿قَالُواْ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِي رَحۡلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥ﴾[٤] نقل عن المعربين أربعة وجوه في إعرابها[٥]، وهي ـ باختصار ـ:

الأول: أن يكون (جزاؤه) مبتدأ، و(من) شرطية أو موصولة مبتدأ ثانٍ، و(فهو جزاؤه) جواب الشرط أو خبر (من) الموصولة، والجملة من قوله (من وجد) إلى آخره خبر المبتدأ الأول، والضمير في (قالوا جزاؤه) للسارق، قاله ابن عطية[٦].

الثاني: أن المعنى قالوا جزاء سرقته، ويكون (جزاؤه) مبتدأ، والجملة الشرطية كما هي خبره على إقامة الظاهر فيها مقام المضمر، والأصل: جزاؤه من وجد في رحله فهو هو، [فوضع][٧] الجزاء موضع هو.

الثالث: أن يكون (جزاؤه) خبر مبتدأ محذوف، أي المسؤول عنه جزاؤه، ثم أفتوا بقولهم: من وجد في رحله فهو جزاؤه.

الرابع: أن يكون (جزاؤه) مبتدأ، أي: جزاء سرقة الصاع، والخبر (من وجد في رحله)، أي: أخذ من وجد في رحله. وقولهم (فهو جزاؤه) تقرير لحكم،

---

(١) الكشاف ٢/ ٢٩. وقد ذكر الوجه الأخير منهما الأنباري في البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٢٦ والعكبري في التبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٠٩.

(٢) البحر المحيط ٤/ ١٦٠ ـ ١٦١.

(٣) ينظر الحاشية السابقة.

(٤) سورة يوسف: من الآية ٧٥.

(٥) البحر المحيط ٥/ ٣٣١.

(٦) المحرر الوجيز ٩/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤.

(٧) هكذا في المخطوط ٥/ ٢٣٦ ب، وفي المطبوع (فموضع)، وهو تصحيف.

أي: فأخذ السارق نفسه هو جزاؤه لا غير.

وهذه الأوجه الثلاثة قالها الزمخشري[1].

أما أبو حيان، فاختار هذا الوجه الأخير؛ لأنه كما قال[2] «أحسن الوجوه وأبعدها عن التكلف». ورد الوجوه الأخرى معللاً ذلك بقوله:

«**فالوجه الأول**: لا يصح؛ لخلو الجملة الواقعة خبر(جزاؤه) من رابط.

والوجه الثاني: ينزه القرآن عنه؛ لأن وضع الظاهر موضع المضمر للربط، إنما هو فصيح في مواضع التفخيم والتهويل، وغير فصيح فيما سوى ذلك.

والوجه الثالث: متكلف؛ إذ تصير الجملة من قوله: المسؤول عنه جزاؤه، على هذا التقدير ليس فيه كثير فائدة؛ إذ قد علم من قوله (فما جزاؤه) أن الشيء المسؤول عنه جزاء سرقته، فأي فائدة في نطقهم بذلك»[3].

وقد ناقش السمين الحلبي شيخه أبا حيان فيما رد به الأوجه السابقة:

فردُه ما قاله ابن عطية غير ظاهر، حيث يمكن أن يجاب عنه بأن هذه المسألة من باب إقامة الظاهر مقام المضمر، كما ذكر ذلك الزمخشري في الوجه الثاني السابق، فأبو حيان جعل الوجه الثاني رأياً آخر، وهو جواب عما رد به على ابن عطية، وقول أبي حيان عن التقدير في الوجه الثالث «ليس فيه كثير فائدة» ممنوع، بل فيه فائدة الإضمار المذكور في علم البيان. وفي القرآن أمثال ذلك[4].

ـ وعند قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ﴾[5] ذكر أقوال المعربين

---

(١) الكشاف ٢/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥. وانظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ١٢١، وإعراب القرآن ٢/ ٣٣٨، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٣٩٠، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٣، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٣٩.

(٢) البحر المحيط ٥/ ٣٣١.

(٣) البحر المحيط ٥/ ٣٣١ بتصرف.

(٤) الدر المصون ٦/ ٥٢٩ ـ ٥٣٢ بتصرف.

(٥) سورة الأعراف: من الآية ١٨٤.

في إعراب الآية، وهي[1]:

أن قوله (يتفكروا) معلق عن الجملة المنفية، وهي في موضع نصب بـ (يتفكروا) بعد إسقاط حرف الجر؛ لأن التفكر من أعمال القلوب، فيجوز تعليقه، والمعنى: أو لم يتأملوا ويتدبروا في انتفاء هذا الوصف عن الرسول ـ ﷺ ـ فإنه منتف لا محالة، ولا يمكن لمن أنعم الفكر نسبة ذلك إليه.

وقيل ثمَّ مضمر محذوف، أي: فيعلموا ما بصاحبهم من جنة، قاله الحوفي وزعم أن (تفكروا) لا تعلق؛ لأنه لا يدخل على الجمل، قال: ودل التفكر على العلم.....

وقيل: تم الكلام على قوله (يتفكروا)، ثم استأنف اخباراً بانتفاء الجِنَّة والنذارة. وقال أبو البقاء في (ما) وجهان:

أحدهما: أنها نافية[2]، وفي الكلام حذف تقديره: أو لم يتفكروا في قولهم به جنة.

والثاني: أنها استفهام، أي: أو لم يتفكروا أي شيء بصاحبهم من الجنون مع انتظام أقواله وأفعاله.

وقيل: هي بمعنى الذي تقديره: أو لم يتفكروا في ما بصاحبهم، وعلى هذا يكون الكلام خرج على زعمهم[3].

واختار أبو حيان الوجه الأول، ثم قال عن الوجوه الأخرى «وهي تخريجات ضعيفة ينبغي أن ينزه القرآن عنها، وتفكر مما ثبت في اللسان تعليقه، فلا ينبغي أن يعدل عنه»[4].

---

(١) البحر المحيط ٤/ ٤٣١ ـ ٤٣٢. ونقلها السمين الحلبي في الدر المصون بتصرف ٥/ ٥٢٥ ـ ٥٢٦.

(٢) هكذا في التبيان في إعراب القرآن ١/ ٦٠٥، وفي المطبوع من البحر المحيط (باقية)، وهو خطأ من الطابع.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٦٠٥ مع تصرف يسير من أبي حيان في نقله، حيث زاد جملة (تقديره: أو لم يتفكروا في ما بصاحبهم) للإيضاح.

(٤) البحر المحيط ٤/ ٤٣٢. وانظر الجزء السابع منه ص ١٦٣.

ـ وذكر رحمه وجهين في إعراب قوله تعالى: ﴿أو فسقاً أهل لغير الله به﴾ من قوله: ﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾[(١)]، وهما[(٢)]:

الأول: أن قوله (فسقاً) معطوف على المنصوب قبله، سمَّى ما أهل لغير الله فسقاً؛ لتوغله في باب الفسق، ومنه ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ﴾[(٣)]، و(أُهِلَّ) صفة له منصوبة على المحل[(٤)].

الثاني: أجاز الزمخشري أيضاً أن ينتصب (فسقاً) على أنه مفعول من أجله مقدم على العامل فيه وهو (أُهِلَّ)، كقوله[(٥)]:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إِلَى البِيْضِ أَطْرَبُ[(٦)]

وفصل به بين (أو) و(أهل) بالمفعول له، ويكون (أو أهل) معطوفاً على (يكون)، والضمير في (به) يعود على ما عاد عليه في يكون[(٧)].

واختار أبو حيان الوجه الأول؛ لأن الثاني «إعراب متكلف جداً، [وتركيب][(٨)] على هذا الإعراب خارج عن الفصاحة وغير جائز في قراءة من قرأ[(٩)] ﴿ إِلَّآ أَن يَكُونَ

---

(١) سورة الأنعام: من الآية ١٤٥.

(٢) البحر المحيط ٤/ ٢٤٣.

(٣) سورة الأنعام: من الآية ١٢١.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٠٠، وإعراب القرآن ٢/ ١٠٤، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٢٧٦، والكشاف ٢/ ٥٧ ـ ٥٨، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٤٧، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٤٥.

(٥) قائله الكميت بن زيد الأسدي. ينظر: المحتسب ١/ ٥٠، والخصائص ٢/ ٢٨١، والأمالي الشجرية ١/ ٢٦٧، وشواهد التوضيح ٨٨، والدر المصون ١/ ٢٥٨، والهمع ١/ ١٩٥، والدرر ١/ ١٦٧، والعيني ٣/ ١١٢، والخزانة ٢/ ٢٠٧.

(٦) هذا صدر البيت وعجزه: وَلاَ لَعِباً مِنِّيْ وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ. وهذا البيت مطلع إحدى هاشمياته.

(٧) الكشاف ٢/ ٥٨ بتصرف من أبي حيان.

(٨) هكذا في المطبوع، وفي المخطوط ٤/ ٢٤٨أ (وترتيب).

(٩) هي قراءة ابن عامر وابن كثير وأبي جعفر برفع (ميته). ينظر: التبصرة ٥٠٥، والنشر ٢/ ٢١٦، والبدور الزاهرة ١١٠، والمبسوط ١٧٥ ـ ١٧٦، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٣٥.

﴿مَيۡتَةٌ﴾ بالرفع، فيبقى الضمير في (به) ليس له ما يعود عليه، ولا يجوز أن يتكلف محذوف حتى يعود الضمير عليه، فيكون التقدير: أو شيء أهل لغير الله به؛ لأن مثل هذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر»[1].

وقد اعتذر السمين الحلبي للزمخشري فيما ذهب إليه في الوجه الثاني بأنه قد يكون ممن يرى جواز حذف الموصوف مطلقاً؛ إذا دل عليه دليل، خلافاً لمن يرى التفصيل في ذلك، وهو أنه لا يحذف الموصوف والصفة جملة إلا إذا كان في الكلام (من) التبعيضية، كقولهم (مِنَّا ظعن ومِنَّا أقام)، أي: منا فريق ظعن ومنا فريق أقام، فإن لم يكن فيه (مِنْ)، فهو ضرورة[2].

وإذا كان أبو حيان قد نادى عند إعراب القرآن بأن يحمل على أحسن الوجوه وأبعدها من التكلف، وذكَّر به عند إعراب بعض الآيات وطبقه فيما يختار من تلك الأعاريب، فإننا نراه يقول في تفسيره (النهر الماد) في مقدمته[3] «ونكبت فيه عن ذكر ما في البحر من أقوال اضطربت بها لججه، وإعراب متكلف تقاصرت عنه حججه، وتفكيك أجزاء يخرج بها الكلام عن براعته، ويتجرد من فاخر بلاغته ونصاعته»[4]. وقال في موضع آخر[5]: «وفي البحر أعاريب متكلفة تنظر هناك».

وقد سبق الجواب عن هذا عند مناقشته الأستاذ محمد بهجة البيطار فيما سبق، ومختصر ما قلته: إن أبا حيان في تفسيره النهر الماد اقتصر على ما اختاره في إعراب الآيات القرآنية، فلم ينقل ما نقله عن غيره في البحر المحيط من أعاريب متكلفة تخرج الكلام عن براعته وفصاحته، فالأعاريب التي وصفها بأنها متكلفة ليست من عنده، وإنما هي من عند غيره.

---

(١) البحر المحيط ٤/٢٤٣.

(٢) الدر المصون ٥/١٩٩ ـ ٢٠٠.

(٣) البحر المحيط ١/٩ ـ ١٠ بهامشه.

(٤) وانظر: مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ العدد السابع ـ ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م ص ٣٤.

(٥) البحر المحيط ٦/٢٢٣ بهامشه.

وهذا يتضح عند قوله «وفي البحر أعاريب متكلفة تنظر هناك»، فإنه في تفسيره النهر الماد اختار أحد الأعاريب التي أعرب بها قوله تعالى: ﴿طه ۝١ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ۝٢ إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ هُدًى﴾[1]. وفي البحر المحيط ذكر وجوهاً كثيرة أُعربت بها الآية يظهر فيها التكلف والتعسف[2].

ثانياً: عدم الأخذ بالإعراب المؤدي إلى حمل القرآن على غير الفصيح:

إن القرآن الكريم له قدسيته ومكانته، لذا فيجب إعرابه على أفصح الوجوه، هذا ما صرح به أبو حيان في كثير من اختياراته الإعرابية[3].

ومن ذلك أنه ذكر وجهين إعرابيين في (ما) وما بعدها في قوله تعالى: ﴿وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ﴾[4]، وهما[5]:

الأول: أن (ما) موصولة بمعنى (الذي)، ثم ذكر في معناها خمسة أقوال، ويكون قوله (أمر الله به أن يوصل) صلتها.

الثاني: ما أجازه أبو البقاء[6] في (ما) أن تكون نكرة موصوفة. وأما (أن يوصل) على هذا الإعراب، ففيه وجوه:

يجوز أن يكون في موضع جر بدل من الضمير في (به)، والتقدير: به وصله، أي ما أمرهم الله بوصله[7].

---

(١) سورة طه: من الآيات ١ ـ ٢ ـ ٣.

(٢) البحر المحيط ٦/ ٢٢٤ ـ ٢٢٦.

(٣) ينظر: البحر المحيط ١/ ٢٤٠، ٣/ ١١٢، ٤٦٤، ٤/ ٢١٥، ٨/ ٣٦١.

(٤) سورة البقرة: من الآية ٢٧.

(٥) البحر المحيط ١/ ١٢٨.

(٦) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٤. وقد ذكر هذين الإعرابين مع الوجوه التي في (يوصل) باختصار.

(٧) وانظر: معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٠٦.

وأجاز المهدوي[1] وابن عطية[2] وأبو البقاء أن تكون (أن يوصل) في موضع نصب بدلاً من (ما)، أي: وصله، والتقدير: ويقطعون وصل ما أمر الله به.

وأجاز المهدوي وابن عطية كذلك أن تكون في موضع نصب مفعولاً من أجله، وقدره المهدوي: كراهية أن يوصل، فيكون الحامل على القطع لما أمر الله كراهية أن يوصل. وقدره أبو البقاء (لئلا)[3].

وأجاز أبو البقاء وجهاً آخر، وهو أن يكون (أن يوصل) في موضع رفع، أي: هو أن يوصل.

أما أبو حيان، فقد رد هذا الإعراب الأخير مع توجيهاته المتكلفة مختاراً الوجه الأول، وهو أن تكون (ما) موصولة، ومعناها على العموم في كل ما أمر الله به أن يوصل. قال ـ رحمه الله ـ[4]: «وهذه الأعاريب كلها ضعيفة، ولولا شهرة قائلها، لضربت عن ذكرها صفحاً، والأول الذي اخترناه هو الذي ينبغي أن يحمل عليه كلام الله، وسواه من الأعاريب بعيد عن فصيح الكلام، بله أفصح الكلام وهو كلام الله».

وأبو حيان لا يرى التقديم والتأخير في إعراب الآيات؛ لأنه من باب الضرورة، والأخذ به يلزم منه حمل القرآن على غير الفصيح؛ لأن فيه تفكيكاً للنظم القرآني، فقد رد ما نسب إلى قتادة من أنه جعل قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ وَٱلْإِيمَـٰنَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِى كِتَـٰبِ ٱللَّهِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْبَعْثِ فَهَـٰذَا يَوْمُ ٱلْبَعْثِ﴾[5] على التقديم والتأخير، والتقدير:

---

(١) هو أبو العباس أحمد بن عمّار المهدوي المغربي، من المفسرين اللغويين، دخل الأندلس، وتوفي سنة ٤٤٠هـ. له: التفصيل في التفسير، والهداية في القراءات السبع وغيرهما.
ينظر: إنباه الرواة ١/ ٩١، وغاية النهاية ١/ ٩٢، وبغية الوعاة ١/ ٣٥١.

(٢) المحرر الوجيز ١/ ١٥٧.

(٣) وقد ذكر هذه الوجوه الثلاثة في إعراب (أن يوصل) مكي في مشكل إعراب القرآن ١/ ٨٤، والأنباري في البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٦٧.

(٤) البحر المحيط ١/ ١٢٨، ونقل هذا الإعراب عنه تلميذه السمين الحلبي في الدر المصون ١/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

(٥) سورة الروم: من الآية ٥٦.

أوتوا العلم في كتاب الله والإيمان لقد لبثتم، وعلى هذا تكون (في) بمعنى الباء، أي: العلم بكتاب الله[1]. ثم قال أبو حيان بعد ذلك[2]: «ولعل هذا القول لا يصح عن قتادة، فإن فيه تفكيكاً للنظم لا يسوغ في كلام غير فصيح، فكيف يسوغ في كلام الله. وكان قتادة موصوفاً بعلم العربية، فلا يصدر عنه مثل هذا القول».

كما أستغرب ـ رحمه الله ـ إعراباً منقولاً في كتب التفسير عن الطبري[3] في قوله تعالى: ﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾[4]، وهو أن هناك فعلاً محذوفاً تقديره: فلينكح وفاعله (بعضكم من بعض). وفي الكلام تقديم وتأخير، والتقدير: ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فلينكح بعضهم من بعض الفتيات.

ثم رد أبو حيان هذا القول، فقال[5]: «وهذا قول ينزه حمل كتاب الله عليه؛ لأنه قول جمع الجهل بعلم النحو وعلم المعاني وتفكيك نظم القرآن عن أسلوبه الفصيح، فلا ينبغي أن يسطر ولا يلتفت إليه».

وقد تبعه تلميذه السمين الحلبي، حيث استغرب هذا القول، وذكر أنه لا ينبغي أن يقال[6]. وقد ذكر ـ رحمه الله ـ وجوهاً ثلاثة في إعراب قوله تعالى: ﴿ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا ﴾[7]، وهي:

الأول: أن (لونها) فاعل مرفوع بـ(فاقع)، و(فاقع) صفة للبقرة[8].

---

(١) البحر المحيط ٧/ ١٨٠. وانظر هذا الإعراب مختصراً في: المحرر الوجيز ١٢/ ٢٧١ ـ ٢٧٢ دون نسبته إلى قتادة.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٢/ ١٢٩. وانظر المصدر نفسه ١/ ٢٠، ٢/ ٨٠، ١٢٩.

(٣) ينظر جامع البيان ٥/ ١٣. وانظر: إعراب القرآن ١/ ٤٤٦، والمحرر الوجيز ٤/ ٨٥ وقد نقل عنه أبو حيان هذا القول عن الطبري، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٤٩.

(٤) سورة النساء: من الآية ٢٥.

(٥) البحر المحيط ٣/ ٢٢١.

(٦) الدر المصون ٣/ ٦٥٦.

(٧) سورة البقرة: من الآية ٦٩.

(٨) ينظر: إعراب القرآن ١/ ٢٣٥، والكشاف ١/ ٢٨٧.

الثاني: أنه مبتدأ وخبره (فاقع).

الثالث: أنه مبتدأ، و(تسر الناظرين) خبر وأنث على أحد معنيين، أحدهما: لكونه أضيف إلى مؤنث، كما قالوا: ذهبت بعض أصابعه. والثاني: أن يراد به المؤنث؛ إذ هو الصفرة، فكأنه قال: صفرتها تسر الناظرين، فحمل على المعنى، كقولهم جاءته كتابي فاحتقرها على معنى الصحيفة(١)، ثم اختار الأول منها؛ لأنه جار على نظم الكلام، ولا يحتاج إلى تقديم ولا تأخير، قال ـ رحمه الله ـ(٢): «والوجه الإعراب الأول؛ لأن إعراب (لونها) مبتدأ و(فاقع) خبر مقدم لا يجيزه الكوفيون، أو (تسر الناظرين) خبره فيه تأنيث الخبر ويحتاج إلى تأويل كما قررناه، وكون (لونها) فاعلاً بـ (فاقع) جارٍ على نظم الكلام، ولا يحتاج إلى تقديم ولا تأخير ولا تأويل».

ويرى أبو حيان ـ رحمه الله ـ أن الأولى حمل كتاب الله على ظاهره، فالإعراب الذي يتضمن حذفاً وإضماراً مردود؛ لأنه حمل للقرآن على غير الأفصح، والأولى عدم الحذف والإضمار، وأمثلة هذا كثيرة، منها(٣):

ـ أنه ذكر عند قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾(٤) أن المعربين ركبوا وجوهاً في إعرابها، ثم اختار في إعرابها قائلاً(٥): «والذي نختاره منها أن قوله (ذلك الكتاب) جملة مستقلة من مبتدأ وخبر؛ لأنه متى أمكن حمل الكلام على غير إضمار ولا افتقار، كان أولى من أن يسلك به الإضمار والافتقار». ثم ذكر الوجوه التي قيلت في إعرابها، فربما رجح أحد المتأملين فيها أحدها، حيث قال: «هذا

---

(١) ذكر هذه الأقوال الثلاثة باختصار العكبري في التبيان في إعراب القرآن ١/ ٧٥. وانظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٩٣ ـ ٩٤، والدر المصون ١/ ٤٢٤ ـ ٤٢٥.

(٢) البحر المحيط ١/ ٢٥٢.

(٣) ينظر: البحر المحيط ١/ ٤١٢، ٢/ ٢٥٦، ٤٦٤، ٣/ ٣٤، ٦٣، ٣٦٣، ٤/ ٩٠، ١٦٠، ٣٣٩، ٥/ ٣٦٣.

(٤) سورة البقرة: من الآية ٢.

(٥) البحر المحيط ١/ ٣٦.

على أنا، إنما نذكر كثيراً مما ذكروه لينظر فيه، فربما يظهر لبعض المتأملين ترجيح شيء منه، فقالوا: يجوز أن يكون ذلك خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هو ذلك الكتاب، والكتاب صفة أو بدل أو عطف بيان.

ويحتمل أن يكون مبتدأ وما بعده خبر أو في موضع خبر (الم)[1] . . . . ».

ـ وذكر ـ رحمه الله ـ خمسة أوجه فيما يتعلق به الباء في قوله (بالوالدين)، وفي انتصاب (إحساناً) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾[2]، فقال[3]:

أحدها: أن يكون معطوفاً على (لا تعبدون)، أعني: على المصدر المنسبك من الحرف المصدري والفعل، إذ التقدير عند هذا القائل: بإفراد الله بالعبادة وبالوالدين، أي: وببر الوالدين أو بإحسان إلى الوالدين، ويكون انتصاب (إحساناً) على المصدر من ذلك المضاف المحذوف، فالعامل فيه الميثاق؛ لأنه به يتعلق الجار والمجرور، وروائح الأفعال تعمل في الظروف والمجرورات[4].

الوجه الثاني: أن يكون متعلقاً بـ (إحساناً)، ويكون (إحساناً) مصدراً موضوعاً موضع فعل الأمر، كأنه قال: وأحسنوا بالوالدين[5]. . .

الوجه الثالث: أن يكون العامل محذوفاً، ويقدر: وأحسنوا أو ويحسنون بالوالدين، وينتصب (إحساناً) على أنه مصدر مؤكد لذلك الفعل المحذوف، فتقديره: فأحسنوا[6]. . . . .

---

(١) وانظر هذه الوجوه في معاني القرآن وإعرابه ١/ ٦٧ ـ ٦٨، وإعراب القرآن ١/ ١٧٨، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٧٣ ـ ٧٤، والمحرر الوجيز ١/ ٩٨، والكشاف ١/ ١١١ ـ ١١٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٤٤، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ١٥، والدر المصون ١/ ٨١.

(٢) سورة البقرة: من الآية ٨٣.

(٣) البحر المحيط ١/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز ١/ ٢٧٧، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٠٢.

(٥) ينظر: الحاشية السابقة.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٦٣، ومشكل إعراب القرآن ١/ ١٠٢، والمحرر الوجيز ١/ ٢٧٧،=

الوجه الرابع: أن يكون العامل محذوفاً، وتقديره: واستوصوا بالوالدين، وينتصب (إحساناً) على أنه مفعول، قاله المهدوي[1].

الوجه الخامس: أن يكون العامل محذوفاً، وتقديره: ووصيناهم بالوالدين، وينتصب إحساناً على أنه مفعول من أجله، أي: ووصيناهم بالوالدين إحساناً منّا، أي: لأجل إحساننا[2].......

ثم اختار أبو حيان الوجه الثاني؛ لعدم الإضمار فيه على العكس في الوجوه الأخرى، حيث قال[3]: «والمختار الوجه الثاني؛ لعدم الإضمار فيه، ولاطراد مجيء المصدر في معنى فعل الأمر»[4].

- وذكر - رحمه الله - في توجيه الرفع في (ولا تكتمونه) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾[5] وجهين هما[6]:

الأول: أن يكون وقع حالاً، أي: غير كاتمين له، وليس داخلاً في المقسم عليه، فالواو للحال لا للعطف....

الثاني: أن الواو للعطف، وهو من جملة المقسم عليه، ولما كان منفياً بـ (لا)، لم يؤكد، تقول: والله لا يقوم زيد، فلا تدخله النون[7].

ثم اختار أبو حيان الثاني معللاً إختياره، حيث قال[8]: «وهذا

= والكشاف ١/ ٢٩٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٠٢، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٨٤.

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ١٠٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٠٢، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٨٤.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٨٤.

(٣) البحر المحيط ١/ ٢٨٤.

(٤) وقد نقل كلام أبي حيان كله بتصرف يسير جداً تلميذه السمين الحلبي في الدر المصون ١/ ٤٦١ - ٤٦٣.

(٥) سورة آل عمران: من الآية ١٨٧.

(٦) البحر المحيط ٣/ ١٣٦.

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣١٨.

(٨) البحر المحيط ٣/ ١٣٦.

الوجه[1] عندي أعرب وأفصح؛ لأن الأول يحتاج إلى إضمار مبتدأ قبل (لا) حتى تكون الجملة اسمية في موضع الحال؛ إذ المضارع المنفي بـ(لا) لا تدخل عليه واو الحال».

وقد نقل تلميذه السمين الحلبي هذين الإعرابين مع اختيار شيخه بتصرف في ألفاظه وزيادة[2].

وقد يجمع أبو حيان في تعليل رده الرأي الآخر بين كونه يلزم منه التقديم والتأخير، وبين الحذف والإضمار، والواحدة منهما كافية في رده، فكيف بهما إذا اجتمعتا!. فقد ذكر ـ رحمه الله وجهين في إعراب (من آمن به) من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِهِ﴾[3]، وهما[4]:

الأول: أن (من آمن) مفعول بـ(تصدون) على إعمال الثاني، ومفعول (توعدون) ضمير محذوف، والضمير في (به) قيل إنه عائد على (سبيل الله)؛ لأن (السبيل) تذكر وتؤنث[5]، وقيل[6] عائد على الله.

الثاني: أن الضمير في (به) عائد إلى (كل صراط)، تقديره: توعدون من آمن به وتصدون عنه، فوضع الظاهر الذي هو (سبيل الله) موضع الضمير زيادة في تقبيح أمرهم دلالة على عظم ما يصدون عنه، وهذا قول الزمخشري[7].

أما أبو حيان، فاختار الوجه الأول وأن الضمير عائد على (سبيل الله)، ثم قال

---

(١) أي: الثاني.

(٢) الدر المصون ٣/ ٥٢٣ ـ ٥٢٤.

(٣) سورة الأعراف: من الآية ٨٦.

(٤) البحر المحيط ٤/ ٣٣٩.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٨٢.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز ٧/ ١٠٩.

(٧) الكشاف ٢/ ٩٤. وانظر: المحرر الوجيز ٧/ ١٠٩.

عن الوجه الثاني[1]: «وهذا تعسف في الإعراب لا يليق بأن يحمل القرآن عليه؛ لما فيه من التقديم والتأخير ووضع الظاهر موضع المضمر من غير حاجة إلى ذلك، وعود الضمير على أبعد مذكور مع إمكان عوده على أقرب مذكور الإمكان السائغ الحسن الراجح، وجعل (من آمن) منصوباً بـ (توعدون)، فيصير من إعمال الأول وهو قليل، وقد قال النحاة إنه لم يرد في القرآن لقلته، ولو كان من إعمال الأول للزم ذكر الضمير في الفعل الثاني، وكان يكون التركيب: وتصدونه أو وتصدونهم؛ إذ هذا الضمير لا يجوز حذفه على قول الأكثرين إلا ضرورة. . . . وأجاز بعضهم حذفه على قلة مع هذه التكلفات المضافة إلى ذلك، فكان جديراً بالمنع؛ لما في ذلك من التعقيد البعيد عن الفصاحة».

وقد نقل السمين الحلبي كلام شيخه هذا مع زيادة إيضاح[2].

ثالثاً: إعتماده على السماع:

سبق القول بأن أبا حيان كان يعتمد على السماع ويعول عليه فيما يختار ويرجح، سواء في المسائل النحوية أم في أعاريب الآيات القرآنية وتوجيهها، وله عبارات كثيرة في ذلك تدل على عنايته به واعتماده عليه.

ويقوم منهجه في إعراب الآيات على أمور، منها:

أولاً: أنه يعتمد على المسموع من العرب صراحة، ولو كان قليلاً أو بالقراءات الشاذة.

ثانياً: أنه يرد القول الآخر بأنه ليس له مسموع من العرب، ولكنه لا يصرح باختياره، وربما وصف القول الآخر بما يدل على استحسانه وميله إليه.

ثالثاً: أنه يرد به ما أعربت به الآية فقط دون ترجيح ولا اختيار.

فهو في بعض اختياراته في إعراب الآيات أو في تخريج القراءات وغيرها يذكر

---

(١) البحر المحيط ٤/٣٣٩.

(٢) الدر المصون ٥/٣٧٦ـ٣٧٨.

ما قيل، ثم يختار بناء على السماع الثابت عن العرب، وأمثلة ذلك كثيرة[1]، ومنها:

- أنه عند قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[2] ذكر قراءة من قرأ[3] بتشديد النون في (إن)، و(هذان) بألف ونون خفيفة (لساحران)، ثم نقل أقوالاً في تخريجها، وهي[4]:

قول القدماء من النحاة إنه على حذف ضمير الشأن، والتقدير: إنه هذان لساحران، وخبر (إن) الجملة من قوله (هذان لساحران)، واللام في (لساحران) داخلة على خبر المبتدأ[5]. . . .

وقال الزجاج[6]: «اللام لم تدخل على الخبر، بل التقدير (لهما ساحران، فدخلت على المبتدأ المحذوف».

واستحسن هذا القول شيخه أبو العباس المبرد والقاضي إسماعيل[7] بن إسحاق بن حماد بن زيد[8].

---

(١) ينظر: البحر المحيط ١/ ١٢٣، ٣١٥، ٣٣٢، ٣٣٥، ٤١٦، ٤٦٤، ٢/ ٥٦، ٣١٢، ٣/ ٥٣٤، ٤/ ١٢٧، ١٦٥، ١٩٣، ٤٠٧، ٥/ ١٢٤، ١٦٦، ٤٨٨، ٦/ ١١٧، ٢١٧، ٧/ ٤٣٨، ٨/ ٣٧٢.

(٢) سورة طه: من الآية ٦٣.

(٣) هي قراءة السبعة غير ابن كثير وحفص وأبي جعفر وشيبة والأعمش وطلحة وحميد وأيوب وخلف في اختياره وأبي عبيد وأبي حاتم وابن عيسى الأصبهاني وابن جرير وابن جبير الأنطاكي. ينظر: التبصرة ٥٩٢، والنشر ٢/ ٣٢٠ ـ ٣٢١، والبدور الزاهرة ٢٠٣، والمبسوط ٢٤٩، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٢٤٩.

(٤) البحر المحيط ٦/ ٢٥٥. وانظر: إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٢٤٩.

(٥) ينظر: مجاز القرآن ١/ ٢١ ـ ٢٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٦٢، وإعراب القرآن ٣/ ٤٦، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٦٧، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٤٦، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨٩٥.

(٦) ينظر: مجاز القرآن ١/ ٢١ ـ ٢٢، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨٩٥، وشرح المفصل ٣/ ١٣٠.

(٧) هو أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد الأزدي بالولاء، من أهل البصرة، ولد سنة ٢٠٠هـ. إمام في العربية والنحو واللغة، على مذهب مالك في الفقه، توفي سنة ٢٨٢هـ. له: المسند والقراءات، وأحكام القرآن، ومعاني القرآن.
ينظر: تاريخ بغداد ٦/ ٢٨٤ ـ ٢٩٠، ومعجم الأدباء ٦/ ١٢٩ ـ ١٤٠، وبغية الوعاة ١/ ٤٤٣.

(٨) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٦٣.

وقيل (ها) ضمير القصة وليس محذوفاً، وكان يناسب على هذا أن تكون متصلة في الخط، فكانت كتابتها (إن هذان لساحران).

وقيل (إن) بمعنى (نعم)، وثبت ذلك في اللغة، فتحمل الآية عليه، و(هذان لساحران) مبتدأ وخبر[1]، واللام في (لساحران) على ذينك التقديرين في هذا التخريج والتخريج الذي قبله، وإلى هذا ذهب المبرد وإسماعيل بن إسحاق وأبو الحسن الأخفش الصغير[2].

أما أبو حيان، فقد قال عما اختاره في تخريجها[3] «والذي نختاره في تخريج هذه القراءة أنها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائماً، وهي لغة لكنانة، حكى ذلك أبو الخطاب، ولبني الحارث بن كعب وخثعم وزبيد وأهل تلك الناحية، حكى ذلك عن[4] الكسائي ولبني العنبر وبني الهجيم ومراد وعذرة. وقال أبو زيد: سمعت من العرب من يقلب كل ياء ينفتح ما قبلها ألفا»[5]، وضعف ما سبق بأن حذف الضمير لا يجيء إلا في الشعر، وبأن دخول اللام في الخبر شاذ[6]، أما كون (ها) ضمير القصة الخ، فضعيف من جهة مخالفته خط المصحف.

---

(١) ينظر: جامع البيان ١٦/ ١٣٧، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٦٣، وإعراب القرآن ٣/ ٤٤، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٦٦ ـ ٤٦٧، والكشاف ٢/ ٥٤٣، والمحرر الوجيز ١١/ ٨٤، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٤٥، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨٩٥، وشرح المفصل ٣/ ١٣٠.

(٢) وانظر غير هذه الوجوه في إعراب القرآن ٣/ ٤٥ ـ ٤٦.

(٣) البحر المحيط ٦/ ٢٥٥.

(٤) في المخطوط ٦/ ٢٥٤أ (حكى ذلك الكسائي).

(٥) وانظر هذا التخريج في: معاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٤، ومجاز القرآن ٢/ ٢١، وجامع البيان ١٦/ ١٣٦ ـ ١٣٧، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٦٢، وإعراب القرآن ٣/ ٤٥، والمسائل المنثورة ٦٩ ـ ٧٠، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٦٦، والكشاف ٢/ ٥٤٣، والمحرر الوجيز ١١/ ٨٥، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٤٤ ـ ١٤٥، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨٩٥، وشرح المفصل ٣/ ١٣٠، وشرح التسهيل ١/ ٦٢ ـ ٦٣ وغير ذلك.

(٦) وانظر هذا الرد بالتفصيل في سر صناعة الإعراب ١/ ٣٨٠ ـ ٣٨٣، وانظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٦٧، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٤٥ ـ ١٤٦، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨٩٥.

وذكر رحمه الله قراءة[1] من قرأ قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾[2] بالياء في (يتقي)، ثم ذكر وجوهاً في تخريج هذه القراءة، فقال[3]:

قيل هو مجزوم بحذف الياء التي هي لام الكلمة، وهذه الياء إشباع[4].

وقيل جزمه بحذف الحركة على لغة من يقول: لم يرمي زيد، وقد حكوا ذلك لغة[5]، وقيل هو مرفوع، و(من) موصول بمعنى (الذي)، وعطف عليه مجزوم وهو (يصبر) وذلك على التوهم، كأنه توهم أن (من) شرطية، و(يتقي) مجزوم، وقيل (ويصبر) مرفوع عطفاً على مرفوع وسكنت الراء لا للجزم، بل لتوالي الحركات وإن كان ذلك من كلمتين، كما سكنت في (يأمركم)، و(يشعركم)، و(بعولتهن)، أو مسكناً للوقف، وأجرى الوصل مجرى الوقف[6].

ثم اختار أبو حيان قول من قال إنه مجزوم، أي بحذف الحركة على لغة، إعتماداً على ما سمع، ولا اعتداد بقول أبي علي الفارسي، إن هذا مما لا يحمل عليه؛ إنما يجيء في الشعر[7]؛ لأنها لغة منقولة ولو كانت قليلة، فالأولى قبولها وتخريج الآية عليها، وفي ذلك يقول[8]: «والأحسن من هذه الأقوال أن يكون (يتقي) مجزوماً على لغة وإن كانت قليلة. ولا يرجع إلى قول أبي علي، قال: «وهذا

---

(1) هي قراءة قنبل عن ابن كثير وصلاً ووقفاً، وقرأ الباقون بحذفها. ينظر: التبصرة ٥٥٢، والنشر ٢/ ٢٩٧، والبدور الزاهرة ١٦٤، والبحر المحيط ٥/ ٣٤٣، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ١٥٣.

(2) سورة يوسف: من الآية ٩٠.

(3) البحر المحيط ٥/ ٣٤٣.

(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٤٤.

(5) ينظر: الكتاب ٣/ ٣١٥ ـ ٣١٦، والنوادر ٢٠٣، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٣٩١، والمحرر الوجيز ٩/ ٣٦٩، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٥، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٤٤، والدر المصون ٦/ ٥٥٢ ـ ٥٥٣.

(6) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٩١ ـ ٣٩٢، والمحرر الوجيز ٩/ ٣٦٩، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٤ ـ ٤٥، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٤٤، والدر المصون ٦/ ٥٥٢.

(7) ينظر: المسائل الحلبيات ٨٥ ـ ٨٦، والمسائل البغداديات ٤٣ ـ ٤٤، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢٣٢ ـ ٢٣٤. وانظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٩٢، والمحرر الوجيز ٩/ ٣٦٩، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٥.

(8) البحر المحيط ٥/ ٣٤٣.

مما لا يحمل عليه؛ لأنه إنما يجيء في الشعر، لا في الكلام»؛ لأن غيره من رؤوساء النحويين قد نقلوا أنه لغة».

- وذكر - رحمه الله - اختلاف المعربين في إعراب قوله عز وجل ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[1] اختار أولها اعتماداً على ما سمع من العرب الذي يؤيد ما اختاره، قال - رحمه الله -[2]: «واختلف المعربون في إعراب هذه الجملة، فالمختار أن (أنتم) مبتدأ، و(هؤلاء) خبر، و(تقتلون) حال، وقد قالت العرب: ها أنت ذا قائماً، وها أنا ذا قائماً، وقالت أيضاً: هذا أنا قائماً، وها هو ذا قائماً، وإنما أخبر عن الضمير باسم الإشارة في اللفظ، وكأنه قال: أنت الحاضر وأنا الحاضر وهو الحاضر، والمقصود من حيث المعنى الإخبار بالحال ويدل على أن الجملة حال مجيئهم بالاسم المفرد منصوباً على الحال فيما قلناه من قولهم: ها أنت ذا قائماً»[3].

أما الوجوه الأخرى التي نقلها في إعراب الآية، فهي باختصار[4]:

الأول: ذهب ابن الباذش فيما نقله عنه تلميذه ابن عطية[5] إلى أن (هؤلاء) رفع بالابتداء، و(أنتم) خبر مقدم، و(تقتلون) حال بها تم المعنى....

الثاني: أن هؤلاء منادى محذوف منه حرف النداء، ويكون (تقتلون) خبراً عن (أنتم)، وفصل بين المبتدأ والخبر بالنداء، والفصل بينهما بالنداء جائز، وقد ذهب إلى هذا بعض المعربين، وخرج عليه الآية الزجاج[6] وغيره جنوحاً إلى

---

(١) سورة البقرة: من الآية ٨٥.
(٢) البحر المحيط ١/ ٢٩٠.
(٣) وانظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ١٠٢ - ١٠٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٠٣، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٨٦، وجعله على تقدير حذف مضاف تقديره: ثم أنتم مثل هؤلاء.
(٤) ينظر: البحر المحيط ١/ ٢٩٠ - ٢٩١.
(٥) ينظر: المحرر الوجيز ١/ ٢٨١.
(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٦٥. وانظر: إعراب القرآن ١/ ٢٤٣، ومشكل إعراب القرآن ١/ ١٠٢، والمحرر الوجيز ١/ ٢٨١، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٠٣، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٨٦.

مذهب الفراء(١) الذي يجيز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة.

الثالث: ذهب ابن كيسان وغيره إلى أن (أنتم) مبتدأ، و(تقتلون) الخبر، و(هؤلاء) تخصيص للمخاطبين لما نبهوا على الحال التي هم عليها مقيمون، فيكون إذ ذاك منصوباً بـ(أعني) على الاختصاص(٢).

الرابع: ذهب بعضهم إلى أن (هؤلاء) موصول بمعنى [الذين](٣)، وهو خبر عن (أنتم)، ويكون (تقتلون) صلة لـ(هؤلاء)(٤).

وقد كان لأبي حيان من هذه الأعاريب مواقف، فما أعربه ابن الباذش مستغرب، حيث قال(٥): «ولا أدري ما العلة في العدول عن جعل (أنتم) المبتدأ، و(هؤلاء) الخبر إلى عكس هذا، والعامل في هذه الحال اسم الإشارة بما فيه من معنى الفعل، قالوا: وهو حال منه، فيكون إذ ذاك قد اتحد ذو الحال والعامل فيها...».

أما الإعراب الثاني والرابع، فهو مما لا يجوز عند البصريين(٦)، أما الإعراب الثالث، فهو مخالف لما نص عليه النحويون من أن التخصيص لا يكون بالنكرات ولا بأسماء الإشارة، والمستقرأ من لسان العرب أنه يكون أيا نحو: اللهم اغفر لنا ـ أيتها ـ العصابة، أو معرفاً بالألف واللام نحو: نحو ـ العرب ـ أقرى الناس للضيف،

---

(١) هو مذهب الكوفيون بعامة، كما سبق في مسألة (حذف حرف النداء مع اسم الإشارة) ص ٦٠.

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ١٠٢ ـ ١٠٣، والمحرر الوجيز ١/ ٢٨١، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٠٣، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٨٦.

(٣) هكذا في المخطوط ١/ ٢٠٣أ، وفي المطبوع (الذي).

(٤) ينظر: إعراب القرآن ٢٤٣، ومشكل إعراب القرآن ١/ ١٠٢، والكشاف ١/ ٢٩٤، والمحرر الوجيز ١/ ٢٨١، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٠٤، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٨٦، والدر المصون ١/ ٤٧٤ ـ ٤٧٨ حيث نقل كلام شيخه أبي حيان، وزاد على هذه الوجوه الخمسة وجهين، أحدهما ما قدره العكبري.

(٥) البحر المحيط ١/ ٢٩٠.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز ١/ ٢٨١، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٠٣ ـ ١٠٤. وانظر رأيهم فيما سبق في مسألة (حذف حرف النداء مع اسم الإشارة) ص ٦٠.

أو بالإضافة نحو: «نحن ـ معاشر الأنبياء ـ لا نورث»(١)، وقد يكون علماً، كما أنشدوا(٢):

بِنَا تَمِيماً يُكشَفُ الضَّبَابُ

وأكثر ما يأتي بعد ضمير متكلم كما مثلناه، وقد جاء بعد ضمير مخاطب، كقولهم: بك الله نرجو الفضل»(٣).

ـ وذكر ـ رحمه الله ـ عند قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ﴾(٤) الآية خلاف المعربين في فاعل (نهد)، وتخريجه(٥):

فقيل إن الفاعل ضمير عائد على الله تعالى، ويؤيد هذا التخريج قراءة(٦) (نهد) بالنون، ومعناه نبين، قاله الزجاج(٧).

وقيل الفاعل مقدر، تقديره: الهدى [والأمر أو النظر](٨) والاعتبار، واختار

---

(١) حديث لم أقف عليه بهذا اللفظ، وهو في المسند ٢/٤٦٣ بلفظ «إنا معشر الأنبياء لا نورث..»، وفي البخاري، كتاب النفقات (فتح) ٩/٥٠٢ بلفظ (أن رسول الله ـ ﷺ ـ قال: «لا نورث ما تركناه صدقة». وكذا في المسند ١/٤، وسنن النسائي ٧/١٣٦ كتاب قسم الفيء.

(٢) قائله رؤبة بن العجاج. ينظر: ملحق ديوانه ١٦٩، والكتاب ٢/٧٥، وشرح المفصل ٢/١٨، والخزانة ١/٤١٢، والعيني ٤/٣٠٢.

(٣) ينظر الاختصاص في: الكتاب ٢/٢٣١ ـ ٢٣٧، وشرح المفصل ٢/١٧ ـ ١٩، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٧٣ ـ ١٣٧٥، وإرتشاف الضرب ٣/١٦٦ ـ ١٦٨.

(٤) سورة طه: من الآية ١٢٨.

(٥) البحر المحيط ٦/٢٨٨ ـ ٢٨٩.

(٦) هي قراءة ابن عباس والسلمي. ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٧٩، والكشاف ٢/٥٥٨، والمحرر الوجيز ١١/١١٤، والتبيان في إعراب القرآن ٢/٩٠٧، والجامع لأحكام القرآن ١١/٢٦٠، والبحر المحيط ٦/٢٨٨.

(٧) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٧٩. وانظر: إعراب القرآن ٣/٦٠، والكشاف ٢/٥٥٨، والمحرر الوجيز ١١/١١٤، والتبيان في إعراب القرآن ٢/٩٠٧.

(٨) هكذا في المخطوط ٣/١٤ ب، وفي المطبوع (والآراء والنظر)، وهو تصحيف.

هذا ابن عطية[1]، وهو قول المبرد[2].

وقال أبو البقاء[3]: الفاعل ما دل عليه (أهلكنا)، والجملة مفسرة له، قال الحوفي: (كم أهلكنا) قد دل على هلاك القرون، فالتقدير: أفلم نبين لهم هلاك من أهلكنا من القرون ومحو آثارهم فيتعظوا بذلك.

وقال الزمخشري[4]: فاعل (لم يهد) الجملة بعده، يريد: ألم يهد لهم هذا بمعناه ومضمونه ونظيره قوله تعالى: ﴿وَتَرَكۡنَا عَلَيۡهِ فِي ٱلۡأٓخِرِينَ ۝٧٨ سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٖ فِي ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٧٩﴾[5]، أي: تركنا عليه هذا الكلام[6].

أما أبو حيان، فاختار الأول من هذه التخاريج، حيث قال[7]: «وأحسن التخاريج الأول، وهو أن يكون الفاعل ضميراً عائداً على الله، كأنه قال (أفلم يبين الله)». وقد اعتمد أبو حيان في اختياره هذا على قراءة (نهد) بالنون الموضحة أن الفاعل هو الله، حيث جاءت بحرف المضارعة النون الدال على التعظيم، ولا يكون إلا في جناب الله عز وجل[8].

وقد رد ما ذهب إليه ابن عطية بأن هذا فيه حذف الفاعل، وهو مما لا يجوز عند البصريين، لكن يمكن أن يحسن ما قالوه إذا قيل إن الفاعل مضمر تقديره: يهد هو، أي: الهدى[9].

---

(١) المحرر الوجيز ١١/ ١١٤. وانظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٧٩، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٧٤، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٥٤.

(٢) إعراب القرآن ٣/ ٦٠.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٩٠٧.

(٤) الكشاف ٢/ ٥٥٨.

(٥) سورة الصافات: من الآيتين ٧٨ ـ ٧٩.

(٦) هناك قول آخر بأن (لهم) هي الفاعل. ينظر: إعراب القرآن ٣/ ٦٠، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٥٤.

(٧) البحر المحيط ٦/ ٢٨٩.

(٨) وانظر: المحرر الوجيز ١١/ ١١٤.

(٩) البحر المحيط ٦/ ٢٨٩.

كما رد ما ذهب إليه الزمخشري بأن وقوع الجملة فاعلاً لا يجوز، إنما هو مذهب كوفي(١)، وأما تشبيهه وتنظيره بقوله ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ . سَلَامٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ﴾، فإن (تركنا عليه) معناه معنى القول، فحكيت به الجملة، كأنه قيل: وقلنا عليه وأطلقنا عليه هذا اللفظ، والجملة تحكى بمعنى القول، كما تحكى بلفظه(٢).

ـ وذكر رحمه عند قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾(٣) ثلاثة أوجه في إعراب الآية في قراءة(٤) من قرأ برفع (غير)، وهي(٥):

الأول: أن يكون (غير) نعتاً على الموضع، كما كان [الجر](٦) نعتاً على اللفظ(٧).

الثاني: أن يكون خبراً للمبتدأ(٨).

الثالث: أن يكون فاعلاً باسم الفاعل الذي هو (خالق)؛ لأنه قد اعتمد على أداة الاستفهام، فحسن إعماله، كقولك: أ قائم زيد، في أحد وجهيه(٩).

---

(١) وأبو حيان كما سبق لا يختار وقوع الجملة فاعلاً، وفاقاً للبصريين وخلافاً للكوفيين، ينظر: ص ٤٣.

(٢) البحر المحيط ٦/ ٢٨٩.

(٣) سورة فاطر: من الآية ٣.

(٤) قرأ حمزة والكسائي وابن وثاب وشقيق وأبو جعفر وزيد بن علي وخلف بالخفض. وقرأ باقي السبعة وشيبة وعيسى والحسن بن أبي الحسن بالرفع. ينظر: المحرر الوجيز ١٣/ ١٥٥، والتبصرة ٦٤٧، والنشر ٢/ ٣٥١، والبدور الزاهرة ٢٦٠، والمبسوط ٣٠٨، والبحر المحيط ٧/ ٣٠٠، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٣٩٠ ـ ٣٩١.

(٥) البحر المحيط ٧/ ٣٠٠ وقد نقل هذه الأوجه الثلاثة من المحرر الوجيز ١٣/ ١٥٥ ـ ١٥٦ ولم يشر إلى ذلك.

(٦) هكذا في المخطوط ٩/ ١٠٤أ، وفي المطبوع (الخبر)، وهو تصحيف.

(٧) وانظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٦٢، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٩٣، والكشاف ٣/ ٢٩٩، والمحرر الوجيز ٣/ ١٥٥، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٨٦، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٧٣.

(٨) وانظر: المحرر الوجيز ١٣/ ١٥٦.

(٩) وانظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٦٦، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٩٢ ـ ٥٩٣، والمحرر الوجيز ١٣/ ١٥٦، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٨٦، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٧٣.

واختار أبو حيان الوجه الأول؛ لتوافق هذه القراءة مع قراءة من قرأ بجر (غير)، فتكون نعتاً فيهما، هذه على الموضع وتلك على اللفظ[1]، كما رد الوجه الثالث بأنه لم يسمع من العرب ما ادعوه هنا، حيث قال ـ رحمه الله ـ: «وفي هذا نظر، وهو أن اسم الفاعل أو ما جرى مجراه إذا اعتمد على أداة الإستفهام وأجرى مجرى الفعل فرفع ما بعده، هل يجوز أن تدخل عليه (من) التي للاستغراق، فتقول: هل من قائم الزيدون، كما تقول: هل قائم الزيدون. والظاهر أنه لا يجوز، ألا ترى أنه إذا أجري مجرى الفعل فلا يكون فيه عموم [بخلافه][2] إذا أدخلت عليه (من)، ولا أحفظ مثله في لسان العرب، وينبغي أن لا يقدم على إجازة مثل هذا إلا بسماع من كلام العرب»[3].

وقد لا يصرح أبو حيان ـ رحمه الله باختياره في إعراب الآية القرآنية، لكنه يرد الإعراب الآخر بأنه ليس عليه سماع حتى يُرَجَّح، وهو عندما يرد أو يضعف الإعراب الآخر، فإنه يفهم منه أنه يختار ما لم يعترض عليه، ويؤيد هذا أنه قد يصفه بأوصاف تدل على استحسانه وميله إليه، وقد يحتج له أيضاً بالسماع.

فقد ذكر ـ رحمه الله ـ توجهين للزمخشري[4] في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ﴾[5] في القراءة الشاذة[6] ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ﴾، وهما[7]:

---

(١) البحر المحيط ٧/ ٣٠٠.
(٢) هكذا في المخطوط ٩/ ١٠٤أ، وفي المطبوع (خلافه)، وهو تصحيف.
(٣) البحر المحيط ٧/ ٣٠٠.
(٤) الكشاف ١/ ٤٧٧.
(٥) سورة آل عمران: من الآية ١٦٤.
(٦) هي قراءة عيسى بن سليمان عن بعضهم بمن الجارة بعدها (منٌّ) بالتشديد مجرورة بـ (من) التي قبلها. ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٣٠، والكشاف ١/ ٤٧٧، والبحر المحيط ٣/ ١٠٣ ـ ١٠٤.
(٧) البحر المحيط ٣/ ١٠٤.

أن يراد لمن منَّ الله على المؤمنين منه، أو بعثه إذ بعث فيهم، فحذف لقيام الدلالة.

أو يكون (إذ) في محل الرفع كـ (إذا) في قولك: أ خطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً، بمعنى لمن مَنَّ الله على المؤمنين وقت بعثه.

ثم استحسن الوجه الأول؛ لمجيء السماع به، قال ـ رحمه الله ـ[(١)]: «أما الوجه الأول، فهو سائغ، وقد حذف المبتدأ مع من في مواضع، منها﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ﴾[(٢)]، و﴿ وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴿١٦٤﴾﴾[(٣)]، و﴿ وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّـٰلِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَدًا ﴿١١﴾﴾[(٤)] على قول».

ورد الوجه الآخر؛ لأنه لم يسمع وقوع (إذ) متصرفة، فلا تكون متبدأة هنا، قال ـ رحمه الله ـ[(٥)]: «وأما الوجه الثاني، فهو فاسد؛ لأنه جعل (إذ) مبتدأة، ولم يستعملها العرب متصرفة ألبتة، إنما تكون ظرفاً أو مضافاً إليها اسم زمان ومفعولة باذكر على قول، أما أن تستعمل مبتدأة، فلم يثبت ذلك في لسان العرب ليس في كلامهم، نحو: إذ قام زيد طويل، وأنت تريد: وقت قيام زيد طويل[(٦)]، وقد قال أبو علي الفارسي[(٧)]: «لم ترد (إذ) و(إذا) في كلام العرب إلا ظرفين، ولا يكونان فاعلين ولا مفعولين ولا مبتدأين» انتهى كلامه.

---

(١) البحر الميحط ٣/ ١٠٤.

(٢) سورة النساء: من الآية ١٥٩.

(٣) سورة الصافات: الآية ١٦٤.

(٤) سورة الجن: من الآية ١١.

(٥) البحر المحيط ٣/ ١٠٤.

(٦) ينظر: إرتشاف الضرب ٢/ ٢٣٤، والجنى الداني ٢١٢، ومغني اللبيب ١/ ٨٠ ـ ٨١، وأسلوب إذ في ضوء الدراسات القرآنية ١٧ ـ ١٩.

(٧) لم أقف على كلام أبي علي في غير البحر المحيط، وقد نقله عنه السمين الحلبي في الدر المصون ٣/ ٤٧١. وانظر: المسائل العسكرية ٨٥ ـ ٨٦.

أما قوله في محل رفع كـ (إذا)، فهذا التشبيه فاسد؛ لأن المشبه مرفوع بالابتداء، والمشبه به ليس مبتدأ، إنما هو ظرف في موضع الخبر على زعم من يرى ذلك...

وأما قوله في قولك: أ خطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً، فهذا في غاية الفساد؛ لأن هذا الظرف على مذهب من يجعله في موضع خبر المبتدأ الذي هو (أخطب) لا يجيز أن ينطق به، إنما هو أمر تقديري...»[1].

وقد انتصر السمين الحلبي[2] للزمخشري في هذا الموضع، فإنه لما ذكر الوجهين اللذين قالهما الزمخشري قال بعد ذلك: «وهذان الوجهان في هذه القراءة مما يدلان على رسوخ قدمه في هذا العلم».

ثم نقل اعتراض أبي حيان عليه ولم يرتض السمين ذلك، بل ما ذكره أبو حيان مردود ظاهر البطلان لا يحتاج إلى بيان، حيث قال: «وجواب هذا الرد واضح، وليت أبا القاسم لم يذكر تخريج هذه القراءة حتى كنا نسمع».

ـ وقد يذكر أبو حيان قولاً في الآية ثم يرده؛ لأنه ليس له دليل من السماع دون أن يرجح أو يختار، ومن ذلك أنه نقل عند قوله تعالى: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾[3] قول الزمخشري[4] «و(خيراً كثيراً) تنكير تعظيم، كأنه قال: فقد أوتي، أي خير كثير».

ثم ذهب أبو حيان يرد ويفند ما ذهب إليه الزمخشري في الآية والذي لم يكن له

---

(١) وقد نقل ابن هشام في مغني اللبيب ١/ ٨١ كلام أبي حيان هذا دون أن يشير إلى ذلك، وهذه ظاهرة كثيرة عنده أنه ينقل عن أبي حيان ولا يشير إلى ذلك، ينظر: مقدمة دراسات لأسلوب القرآن الكريم ص ١٠٠.

(٢) الدر المصون ٣/ ٤٧١.

(٣) سورة البقرة: من الآية ٢٦٩.

(٤) الكشاف ١/ ٣٩٦.

دليل سمعي فيما ذهب إليه، قال أبو حيان[1]: «وهذا الذي ذكره يستدعي أن في لسان العرب تنكير تعظيم ويحتاج إلى الدليل على ثبوته، وتقديره: أي خير كثير إنما هو على أن يجعل أي خير صفة لخير محذوف، أي: فقد أوتي خيراً أي خير كثير، ويحتاج إلى إثبات مثل هذا التركيب من لسان العرب، وذلك أن المحفوظ أنه إذا وصف بأي، فإنما تضاف للفظِ مثل لفظ الموصوف، تقول: مررت برجل أي رجل، كما قال الشاعر[2]:

دَعَـوْتُ امْـرَأً أَيَّ امـرِيءٍ فَـأَجَـابَنِـيْ ... وَكُنْـتُ وَإِيَّـاهُ مَـلاَذاً وَمَـوْئِـلاَ

وإذا تقرر هذا، فهل يجوز وصف ما يضاف إليه، أي إذا كانت صفة، فتقول: مررت برجل أي رجل كريم، أو لا يجوز؟، يحتاج [جواب][3] ذلك إلى دليل سمعي، وأيضاً ففي تقديره: أي خير كثير حذف الموصوف وإقامة (أي) الصفة مقامه، ولا يجوز ذلك إلا في ندور، لا تقول: رأيت أي رجل، تريد: رجلاً أي رجل إلا في ندور، نحو قول الشاعر[4]:

إِذَا حَـارَبَ الحَجَّـاجُ أَيَّ مُنَـافِـقٍ ... عَـلاَه بِسَيْـفٍ كُلَّمَـا هُـزَّ يَقْطَـعُ

يريد: منافقاً أي منافق[5]، وأيضاً ففي تقديره: خيراً كثيرا، أي خير كثير حذف (أي) الصفة وإقامة المضاف إليه مقامها، وقد حذف الموصوف به أي، فاجتمع حذف الموصوف به وحذف الصفة، وهذا كله يحتاج في إثباته إلى دليل»[6].

---

(١) البحر المحيط ٢/ ٣٢١.

(٢) لم أقف على قائله. ينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٢١، والمساعد ١/ ١٦٧، وشفاء العليل ١/ ٢٤٢، والهمع ١/ ٩٢، والدرر ١/ ٧٠.

(٣) هكذا في المطبوع، وفي المخطوط (جواز) ٢/ ٢٣٧أ.

(٤) قائله: الفرزدق. ينظر: شرح ديوانه ٥١٥، وشرح التسهيل ١/ ٢٢١، وارتشاف الضرب ١/ ٥٤٨، والمساعد ١/ ١٦٨، وشفاء العليل ١/ ٢٤٢، والهمع ١/ ٩٣، والدرر ١/ ٧١.

(٥) وانظر: شرح التسهيل ١/ ٢٢٠ ـ ٢٢٢، والتذييل والتكميل ٢/ ١٢ ب، وارتشاف الضرب ١/ ٥٤٨.

(٦) وقد نقل السمين الحلبي كلام شيخه أبي حيان هذا باختصار في الدر المصون ٢/ ٦٠٦.

رابعاً: مراعاة المعنى:

من غايات دراسة الإعراب ومعرفته كشف المعنى وبيان المراد من الكلام، كما قال الأزهري[١]: «عَرَّبتُ له الكلام تعريباً وأعربته له إعراباً إذا بينته له حتى لا يكون فيه حضرمة[٢]. . . . ، والإعراب والتعريب معناهما واحد وهو الإبانة»، وقال ابن منظور[٣]: «والإعراب الذي هو النحو، إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ».

وإذا كان من وظائف الإعراب كشف المعنى وتجليته وإظهاره، فإن أبا حيان ـ رحمه الله ـ كان يراعي المعنى الصحيح المقصود بالآية عندما يختار وجهاً من الوجوه التي أعربت بها.

وأمثلة مراعاته المعنى في اختياراته الإعرابية كثيرة جداً[٤]، ومن ذلك:

ـ أنه ذكر في إعراب (ولا تخونوا) في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمۡ﴾[٥] وجهين، هما[٦]:

الأول: أن يكون مجزوماً عطفاً على (لا تخونوا).

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة ٢/ ٣٦١ ـ ٣٦٢.

والأزهري هو: أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهري، ولد سنة ٢٨٢هـ، أخذ عن نفطويه وابن السراج، ورد بغداد فأسرته القرامطة فبقي عندهم زمناً طويلاً، كان رأساً في اللغة، حيث أخذ عن الهروي، توفي سنة ٣٧٠هـ. له: تهذيب اللغة، وتفسير ألفاظ مختصر المزني والأدوات، وغير ذلك.

ينظر: وفيات الأعيان ٤/ ٣٣٤ ـ ٣٣٦، ومعجم الأدباء ١٧/ ١٦٤ ـ ١٦٧، بغية الوعاة ١/ ١٩ ـ ٢٠.

(٢) الحضرمة: اللحن في الكلام والخلط. القاموس (حضرم) ٤/ ٩٧.

(٣) لسان العرب ١/ ٥٨٩.

(٤) ينظر: البحر المحيط ١/ ٤١، ٥٤، ٨٥، ١٢٧، ١٣٥، ١٥٩، ٢٤٢، ٤١٦، ٤٣٥، ٤٦٦، ٢/ ١٩٧، ٣١٢، ٣/ ٢٩، ٤/ ١٣٨، ٤٣٤، ٥/ ٢٦٠، ٦/ ٦٧، ٢٤١، ٤٥٨، ٨/ ٢٥٣، ٤٢٠.

(٥) سورة الأنفال: من الآية ٢٧.

(٦) البحر المحيط ٤/ ٤٨٦.

الثاني: أن يكون منصوباً على جواب النهي، أي: بأن مضمرة وجوباً[1].

ثم اختار الجزم؛ لأنه يقتضي النهي عن كل واحد، وهو المعنى المراد من الآية، قال ـ رحمه الله ـ[2]: «وكونه مجزوماً هو الراجح؛ لأن النصب يقتضي النهي عن الجمع، والجزم يقتضي النهي عن كل واحد».

واختار ما ذهب إليه أبو حيان هنا تلميذه السمين الحلبي موضحاً ما قاله شيخه، حيث قال[3]: «وهذا الثاني[4] أولى؛ لأنه فيه النهي عن كل واحدٍ على حدته، بخلاف ما قبله، فإنه نهي عن الجمع بينهما، ولا يلزم من النهي عن الجمع بين الشيئين النهي عن كل واحد على حدته». فعلى هذا الأخذ بالوجه الثاني هو الأولى؛ لأنه لا يلزم منه ما يلزم من الأول.

وما اختاره أبو حيان هنا وهو الجزم؛ لاقتضائه النهي عن كل واحد، بخلاف النصب هو المعنى الذي ذهب إليه أكثر المفسرين[5].

ـ وعند قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾[6] ذكر في إعراب جملة (لا يألونكم خبالاً) وجوها ثلاثة، هي[7]:

الأول: أنها لا موضع لها من الإعراب[8]؛ إذ جاءت بياناً لحال البطانة الكافرة هي والجمل التي بعدها لتنفير المؤمنين عن اتخاذهم بطانة.

---

(١) انظر: هذين الوجهين: معاني القرآن للفراء ١/٤٠٨، وإعراب القرآن ٢/١٨٤، ومشكل إعراب القرآن ١/٣١٣ ـ ٣١٤، والكشاف ١/١٥٤، والمحرر الوجيز ٨/٤٦، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٨٦، والتبيان في إعراب القرآن ٢/٦٢٢.

(٢) البحر المحيط ٤/٤٨٦. وانظر المصدر نفسه ١/١٧٩، ٢/٣٢٦.

(٣) الدر المصون ٥/٥٩٤ ـ ٥٩٥.

(٤) أي: الجزم.

(٥) ينظر: جامع البيان ٩/١٤٦ ـ ١٤٧، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢/٣٠١.

(٦) سورة آل عمران: من الآية ١١٨.

(٧) البحر المحيط ٣/٣٨.

(٨) واختاره الزمخشري في الكشاف ١/٤٥٩.

الثاني: أنها صفة للبطانة[1].

الثالث: أنها حال مما تعلقت به (من) في قوله (من دونكم)[2].

واختار ـ رحمه الله ـ الإعراب الأول؛ لأن المعنى عليه كما سبق، أما غيره «فبعيد عن فهم الكلام الفصيح؛ لأنهم نهوا عن اتخاذ بطانة كافرة، ثم نبه على أشياء مما هم عليه من ابتغاء الغوائل للمؤمنين وودادة مشقتهم وظهور بغضهم، والتقييد بالوصف أو الحال يؤذن بجواز الاتخاذ عند انتفائهما».

وقد نقل السمين الحلبي كلام شيخه هنا واختار ما اختاره مع تغيير يسير في ألفاظه[3].

ـ وذكر ـ رحمه الله ـ وجهين في إعراب الجملتين (يضل به كثيراً ويهدي به كثيراً) من قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَـٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ﴾[4]، وهما[5]:

الأول: أنهما جملتان مستأنفتان جاريتان مجرى البيان والتفسير للجملتين السابقتين المصدرتين بـ (أمّا)[6].

الثاني: أن يكون في موضع الصفة لمثل وكأن المعنى: ماذا أراد الله بهذا مثلاً يفرق به الناس إلى ضلال وإلى هداية، فعلى هذا يكون من كلام الذين كفروا، واختار

---

(١) ذهب إلى ذلك: مكي في مشكل إعراب القرآن ١/ ١٧١. وانظر: الكشاف ١/٤٥٨، وذهب إليه الأنباري في البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢١٧. وانظر: جامع البيان ٤/ ٤١، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٨٧، والجامع لأحكام القرآن ٤/ ١٨٠.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٨٧.

(٣) الدر المصون ٣/ ٣٦٤.

(٤) سورة البقرة: من الآية ٢٦.

(٥) البحر المحيط ١/ ١٢٥.

(٦) وانظر: معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٠٥، والكشاف ١/ ٢٦٧ ومنه نقل أبو حيان هذا الوجه ولم يشر إلى ذلك، والمحرر الوجيز ١/ ١٥٤، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٤.

هذا بعض المعربين والمفسرين[1].

وأجاز أبو البقاء[2] وجهاً ثالثاً لم يذكره أبو حيان، وهو أن يكون حالاً من اسم الله.

واختار أبو حيان ـ رحمه الله ـ أنهما جملتان مستأنفتان، فيكون الكلام إخباراً من الله تعالى، أما الوجه الآخر، فـ «ليس بظاهر؛ لأن الذي ذكر أن الله لا يستحي منه هو ضرب مثل مّا أيَّ مثل كان بعوضة أو ما فوقها، والذين كفروا إنما سألوا سؤال استهزاء وليسوا معترفين بأن هذا المثل يضل الله به كثيراً ويهدي به كثيراً، إلا أن ضمن معنى الكلام أن ذلك على حسب اعتقادكم وزعمكم أيها المؤمنون فيمكن ذلك، ولكن لكونه إخباراً من الله تعالى هو الظاهر».

وقد يكتفي ـ رحمه الله ـ برد ما أعربت به الآية؛ لأن المعنى ليس عليه أو لا يساعده المعنى ولا يصرح باختياره في إعرابها، ومن ذلك:

ـ أنه نقل في إعراب (على قميصه) في قوله تعالى: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾[3] ثلاثة أوجه، هي[4]:

الأول: قول الزمخشري[5] «محله النصب على الظرف، كأنه قيل: جاؤوا فوق قميصه بدم كذب، كما تقول: جاء على جماله بأحمال».

الثاني: قول الحوفي إن «(على) متعلق بـ (جاؤوا)».

الثالث: قول أبي البقاء العكبري[6] «(على قميصه) في موضع نصب حالاً من الدم؛ لأن التقدير: جاؤوا بدم كذب على قميصه».

---

(١) وانظر: المحرر الوجيز ١/ ١٥٤، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٤.

(٢) ينظر: التبيان ١/ ٤٤، والدر المصون ١/ ٢٣٢ وقد ذكر هذه الوجوه الثلاثة.

(٣) سورة يوسف: من الآية ١٨.

(٤) البحر المحيط ٥/ ٢٨٩ وقد نقل هذه الأوجه السمين الحلبي في الدر المصون ٦/ ٤٥٦ ـ ٤٥٧.

(٥) الكشاف ٢/ ٣٠٨.

(٦) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٢٦.

ورد أبو حيان ما ذهب إليه الزمخشري بأن ما ذكره لا يساعد عليه المعنى، قال ـ رحمه الله ـ[(١)]: «ولا يساعد المعنى على نصب (على) على الظرف بمعنى فوق؛ لأن العامل فيه إذ ذاك جاؤوا وليس الفوق ظرفاً لهم، بل يستحيل أن يكون ظرفاً لهم. أما المثال الذي ذكره الزمخشري وهو جاء على جماله بأحمال، فيمكن أن يكون ظرفاً للجائي؛ لأنه تُمْكن الظرفية فيه باعتبار تبدله من جمل على جمل، ويكون بأحمال في موضع الحال، أي: مصحوباً بأحمال».

وما ذهب إليه الحوفي «لا يصح أيضاً»[(٢)]، ويرد عليه بما رد على الزمخشري.

واستحسن أبو حيان ما ذهب إليه أبو البقاء، حيث قال[(٣)]: «والمعنى يرشد إلى ما قاله أبو البقاء، لكن فيه تقديم الحال على المجرور بالحرف غير الزائد، وفي جوازه خلاف»[(٤)].

خامساً: إعتماده على الصنعة النحوية

سبق الحديث عن مراعاة أبي حيان ـ رحمه الله القواعد النحوية الثابتة بالاستقراء عند النحويين واعتماده عليها فيما يختار ويرجح.

وقد سار على هذا المنهج في اختياراته الإعرابية، فكان يختار الإعراب الموافق للقواعد النحوية المقررة الذي لا يتعارض معها، وأمثلة ذلك كثيرة[(٥)]، ومن ذلك: ـ أن جمهور النحويين[(٦)] يرون أن (إذ) ملازمة الظرفية، فلا تتصرف بأن تقع

---

(١) البحر المحيط ٥/ ٢٨٩.
(٢) البحر المحيط ٥/ ٢٨٩.
(٣) المصدر السابق.
(٤) ينظر: الدر المصون ٦/ ٤٥٦. وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ١٢١.
(٥) ينظر: البحر المحيط ١/ ٩٧، ١٨٥، ٤٣١، ٢/ ٧٩، ٤٧٦، ٣/ ٧٢، ٢٠٣، ٤/ ٢١٩، ٣٧٨ـ ٣٧٩، ٥/ ٨٠، ١٥٣، ٦/ ١٩٤ ـ ١٩٥، ٣٨٢.
(٦) ينظر: المحرر الوجيز ١/ ١٦٢، والجامع لأحكام القرآن ١/ ٢٦٢، والتفسير الكبير للرازي ٢/ ١٥٩، ومغني اللبيب ١/ ٨٣. وانظر مسألة (مجيء إذ زائدة) ص ٦١٨.

فاعلة ولا مبتدأة ولا مفعولاً بها ونحو ذلك، وقد تخرج عن الظرفية بإضافة اسم زمان لها، وقد خالف الجمهور جماعة سيأتي الحديث عنهم.

أما أبو حيان، فاختار ما ذهب إليه الجمهور من أن (إذ) لا تخرج عن الظرفية إلا إذا أضيف إليها اسم زمان، فلا يتصرف فيها فتكون مفعولاً به لا ذكر أو ظرفاً متعلقاً باذكر في بعض الآيات كما قاله بعض المعربين، وإنما يقدر مضافاً محذوفاً يعمل في (إذ) إن كان لا يوجد لها عامل في الكلام، فتبقى على ظرفيتها. وقد تكرر حديثه عنها في تفسيره وقد أطال الحديث في إعرابها عند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[1]، حيث قال[2]: «واختلف المعربون في (إذ)، فذهب أبو عبيدة[3] وابن قتيبة[4] إلى زيادتها، وهذا ليس بشيء[5]، وكان أبو عبيدة وابن قتيبة ضعيفين في علم النحو[6]. وذهب بعضهم إلى أنها بمعنى (قد)، التقدير: وقد قال ربك، وهذا ليس بشيء[7]. وذهب بعضهم إلى أنه منصوب نصب المفعول به بـ (اذكر)، أي: واذكر إذ قال ربك، وهذا ليس بشيء؛ لأن فيه إخراجها عن بابها، وهو أنه[8] لا يتصرف فيها بغير الظرفية أو بإضافة ظرف زمان إليها، وأجاز ذلك الزمخشري[9] وابن عطية[10] وناس قبلهما[11] وبعدهما[12]. وذهب بعضهم

---

(١) سورة البقرة: من الآية ٣٠.
(٢) البحر المحيط ١/ ١٣٩.
(٣) ينظر: مجاز القرآن ١/ ٣٦ـ ٣٧، ٩٣، ١٨٣.
(٤) ينظر: تأويل مشكل القرآن ٢٥٢، وتفسير غريب القرآن ٤٥.
(٥) ينظر: في الرد عليهما وتأويل ما استدلا به في مسألة (مجيء إذ زائدة) ص ٦١٨.
(٦) وقد رمى أبو حيان أبا عبيدة بالضعف في مواضع من البحر المحيط. ينظر: ١/ ١٤٤، ٤/ ٤٥٩، ٦/ ١٩٠.
(٧) ينظر: الجنى الداني ٢١٥.
(٨) هكذا في المطبوع، وفي المخطوط (أنها) ١/ ٩٦ ب.
(٩) ينظر: الكشاف ١/ ٢٧١.
(١٠) ينظر: المحرر الوجيز ١/ ١٦٣.
(١١) ينفر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٨٥.
(١٢) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٧٠، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٦.

إلى أنها ظرف، واختلفوا، فقال بعضهم: هي في موضع رفع، التقدير: ابتداء خلقكم[١]. وقال بعضهم في موضع نصب، التقدير: وابتداء[٢] خلقكم إذ قال ربك.....[٣]. والذي تقتضيه العربية نصبه بقوله: (قالوا أتجعل) أي: وقت قول الله للملائكة إني جاعل في الأرض قالوا: أتجعل، كما تقول في الكلام: إذ جئتني أكرمتك، أي: وقت مجيئك أكرمتك، وإذ قلت لي كذا قلت لك كذا، فانظر إلى حسن هذا الوجه السهل الواضح وكيف لم يوفق أكثر الناس إلى القول به وارتبكوا في دهياء وخبطوا [خبط][٤] عشواء».

وقال[٥] عند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾[٦] الآية:[٧] «وقد قدمنا أنا لا نختار أن يكون مفعولاً به بـ (اذكر) لا ظاهرة ولا مقدرة؛ لأن ذلك تصرف فيها، وهي عندنا من الظروف التي لا يتصرف فيها إلا بإضافة اسم زمان إليها على ما قرر في النحو، وإذا كان كذلك، فالذي نختاره أن ينتصب على الظرف ويكون العامل فيه فعلاً محذوفاً يدل عليه ما قبله، تقديره: وأنعمنا عليكم إذ نجيناكم من آل فرعون».

وعند قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ﴾[٨] الآية، ذكر أقوال المعربين في إعراب (إذ)، ثم قال[٩]: «وأما قول من ذهب إلى أنها يتصرف فيها بأن تكون مفعولة باذكر، فهو قول من عجز

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/١٠٨، وإعراب القرآن ١/٢٠٧، والمحرر الوجيز ١/١٦٣، والتبيان في إعراب القرآن ١/٤٦.

(٢) هكذا في المطبوع، وفي المخطوط (وابتدأ) ١/٩٦ ب.

(٣) تركت بقية التقادير خشية الإطالة.

(٤) هكذا في المطبوع، وهو ساقط من المخطوط ١/٩٦ ب.

(٥) سأقتصر في هذا وما بعده على اختيار أبي حيان خشية الإطالة، وبالإمكان الرجوع إلى الكتاب.

(٦) سورة البقرة: من الآية ٤٩.

(٧) البحر المحيط ١/١٩٢. وانظر المصدر نفسه ١/١٩٧.

(٨) سورة الأعراف: من الآية ١٦٣.

(٩) البحر المحيط ٤/٤١٠ ـ ٤١١.

عن تأويلها على ما ينبغي لها من إبقائها ظرفاً».

وورد قول الزمخشري فيها في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ . . .﴾[1]، حيث يرى أنها مفعول لاذكر[2]، قال أبوحيان[3]: «وفيه التصرف في (إذ) بنصبها مفعوله، وهي من الظروف التي لا تتصرف إلا بأن أضيف إليها الأزمان».

وقد يعلل اختياره فيها أو عند رده الأعاريب التي قيلت فيها بأنها للماضي والفعل للاستقبال، فمثلاً عندما نقل قول الحوفي في إعرابها في الآية السابقة، حيث يرى أنها ظرف العامل فيه اذكروا[4]. قال أبو حيان بعد ذلك[5]: «وهذا لا يتأتى أصلاً؛ لأن اذكر للمستقبل، فلا يكون ظرفه إلا مستقبلاً، و(إذ) ظرف ماضٍ يستحيل أن يقع فيه المستقبل». وعند قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾[6] نقل قول الزمخشري[7] «(إذ) مفعول به غير ظرف، أي: واذكروا على جهة الشكر وقت كونكم قليلاً عددكم فكثركم الله ووفر عددكم»، ثم قال[8]: «وذكر غيره أنه منصوب على الظرف، فلا يمكن أن يعمل فيه، و(اذكروا) لاستقبال (اذكروا)، وكون (إذ) ظرفاً لما مضى».

وقال ـ رحمه الله ـ عند قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ فَسْـَٔلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِذْ جَآءَهُمْ . . .﴾[9] الآية: «ولا يتأتى تعلقه باذكر ولا بيخبرونك؛ لأنه ظرف ماض»[10].

---

(١) سورة الأنفال: من الآية ٢٦.
(٢) الكشاف ٢/ ١٥٣.
(٣) البحر المحيط ٤/ ٤٨٥.
(٤) البحر المحيط ٤/ ٤٨٦.
(٥) المصدر السابق.
(٦) سورة الأعراف: من الآية ٨٦.
(٧) الكشاف ٢/ ٩٤.
(٨) البحر المحيط ٤/ ٣٤٠.
(٩) سورة الإسراء: من الآية ١٠١.
(١٠) البحر المحيط ٦/ ٨٥.

وفي مقابل ما صرح به أبو حيان هنا من أنه لا يجوز خروج (إذ) عن ظرفيتها ورد الأعاريب التي تخالف ما اختاره، نراه في مواضع يذكر قول من أعربها مفعولاً لاذكر، فتارة يميل إليه ويستحسنه، فعند قوله تعالى: ﴿إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُونَ عَلَىٰٓ أَحَدٍ﴾[1] الآية قال ـ رحمه الله ـ[2]: «والعامل في (إذ) اذكر محذوفة، أو عصيتم أو تنازعتم أو فشلتم أو عفا عنكم أو لبتليكم أو صرفكم، وهذان عن الزمخشري[3]، وما قبله عن ابن عطية[4] والثلاثة قبله بعيدة؛ لطول الفصل، والأول جيد؛ لأن ما قبل (إذ) جمل مستقلة يحسن السكوت عليها، فليس لها تعلق إعرابي بما بعدها، إنما تتعلق من حيث إن السياق كله في قصة واحدة متعلقة بصرفكم جيد من حيث المعنى، وبعفا عنكم جيد من حيث القرب».

وقال ـ رحمه الله ـ عند قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ۝ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ﴾[5]: «والعامل في (إذ) أقرب، وقيل اذكر، قيل ويحسن تقدير اذكر؛ لأنه أخبر خبراً مجرداً بالخلق والعلم بخطرات الأنفس والقرب بالقدرة والملك، فلما تم الإخبار أخبر بذكر الأحوال التي تصدق هذا الخبر، وتعين وروده عند السامع، فمنها إذ يتلقى المتلقيان، ومنها مجيء سكرة الموت، ومنها النفخ في الصور، ومنها مجيء كل نفس معها سائق وشهيد»[6].

وتارة يرد غيره من الأعاريب ويُبقي هذا القول دون اعتراض أو رد، فمثلاً عند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ مَقَٰعِدَ لِلْقِتَالِ ۗ﴾[7] الآية، قال ـ

---

(١) سورة آل عمران: من الآية ١٥٣.
(٢) البحر المحيط ٣/ ٨٢.
(٣) الكشاف ١/ ٤٧١.
(٤) المحرر الوجيز ٣/ ٢٦٥.
(٥) سورة ق: من الآيتين ١٦، ١٧.
(٦) البحر المحيط ٨/ ١٢٣.
(٧) سورة آل عمران: من الآية ١٢١.

رحمه الله ـ[(١)]: «والعامل في (إذ) اذكر، وقيل هو معطوف على قوله ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ﴾[(٢)]، أي: وآية إذ غدوت، وهذا في غاية البعد، ولولا أنه مسطور في الكتب ما ذكرته».

وعند قوله تعالى: ﴿ ۞ وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبْرَٰهِيمَ . إِذْ جَآءَ رَبَّهُۥ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴾[(٣)] نقل قول الزمخشري[(٤)]، «فإن قلت بم تعلق الظرف؟، قلت: بما في الشيعة من معنى المشايعة، يعني: وإن ممن شايعه على دينه وتقواه حين جاء ربه بقلب سليم لإبراهيم، أو بمحذوف وهو اذكر». ثم قال أبو حيان[(٥)]: «أما التخريج الأول، فلا يجوز؛ لأن فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وهو قوله لإبراهيم؛ لأنه أجنبي من شيعته ومن إذ، وزاد المنع إذ قدره ممن شايعه، فجعل العامل صلة لموصول، وفصل بينه وبين (إذ) بأجنبي، وهو لإبراهيم[(٦)]، وأيضاً فلام التوكيد يمنع أن يعمل ما قبلها فيما بعدها، لو قلت: إن ضارباً لقادم علينا زيداً وتقديره: إن ضارباً زيداً لقادم علينا لم يجز، وأما تقديره اذكر، فهو المعهود عند المعربين[(٧)]».

وفي مواضع كثيرة ينقل أبو حيان أقوال المعربين في إعراب (إذ) دون ترجيح أو اختيار أحدها[(٨)].

ـ ومن اختيارات أبي حيان الإعرابية القائمة على القواعد النحوية ما اختاره في إعراب (حسداً) من قوله تعالى: ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ

---

(١) البحر المحيط ٣/ ٤٥.
(٢) سورة آل عمران: من الآية ١٣.
(٣) سورة الصافات: من الآيتين ٨٣، ٨٤.
(٤) الكشاف ٣/ ٣٤٤.
(٥) البحر المحيط ٧/ ٣٦٥.
(٦) هكذا في المخطوط ٩/ ١٦٧أ، وقد سقط هذا من المطبوع مع تغيير، ففيه (ممن شايعه حين جاء لإبراهيم).
(٧) وانظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٩١.
(٨) ينظر: البحر المحيط ٢/ ٤٣٧، ٤٧٣، ٣/ ١٩، ٤/ ٣٢٤، ٥/ ٤٠٧، ٦/ ١٠٢، ٣٢٠، ٧/ ٦ ـ ٧، ٢١٣، ٤٦٩، ٨/ ٩٩، ١٣٨، وغير ذلك.

﴿إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾[1]، حيث ذكر ما قيل في إعرابها بقوله[2]: «انتصاب (حسداً) على أنه مفعول من أجله، والعامل فيه (ودَّ)، أي: الحامل لهم على ودادة ردكم كفاراً هو الحسد[3]، وجوزوا فيه أن يكون مصدراً منصوباً على الحال، أي: حاسدين، ولم يجمع؛ لأنه مصدر، وهذا ضعيف؛ لأن جعل المصدر حالاً لا ينقاس[4]، وجوزوا أيضاً أن يكون نصبه على المصدر، والعامل فيه فعل محذوف يدل عليه المعنى، التقدير: حسدوكم حسداً[5]، والأظهر القول الأول؛ لأنه اجتمعت فيه شرائط المفعول من أجله»[6].

ومثل هذا ما اختاره في إعراب (رئاء) في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾[7]، حيث قال[8]: «و(رئاء) مصدر راء، أو انتصابه على أنه مفعول من أجله، وفيه شروطه، فلا ينبغي أن يعدل عنه...»[9].

وعند قوله تعالى: ﴿مَالِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ﴾[10] نقل قَوْلَي ابن عطية والزمخشري في (أم)، أهي متصلة أم منقطعة؟ قال ابن عطية[11]: «والاستفهام الذي في قوله (مالي) ناب مناب الألف التي تحتاجها (أم)»، ثم قال أبو حيان معلقاً[12]: «فظاهر هذا الكلام أن (أم) متصلة، وأن الإستفهام الذي في قوله

---

(١) سورة البقرة: من الآية ١٠٩.
(٢) البحر المحيط ١/٣٤٨.
(٣) ينظر: المحرر الوجيز ١/٣٢٧، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/١١٨، والتبيان في إعراب القرآن ١/١٠٤.
(٤) ينظر: المحرر الوجيز ١/٣٢٧.
(٥) ينظر: إعراب القرآن ١/٢٥٦، ومشكل إعراب القرآن ١/١٠٨.
(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢/١٩٦ ـ ١٩٩، وإرتشاف الضرب ٢/٢٢١ ـ ٢٢٤.
(٧) سورة النساء: من الآية ٣٨.
(٨) البحر المحيط ٣/٢٤٨.
(٩) وانظر: البحر المحيط ٢/١١٩، ٣٢٨، ٥/٣٨٢، ٣٨٦.
(١٠) سورة النمل: من الآية ٢٠.
(١١) المحرر الوجيز ١٢/١٠٢.
(١٢) البحر المحيط ٧/٦٤.

(مالي) ناب مناب ألف الإستفهام، فمعناه عنده: أ غاب عني الآن فلم أره حال التفقد، أم كان ممن غاب قبل ولم أشعر بغيبته».

وقال الزمخشري[(1)]: «(أم) هي المنقطعة نظر إلى مكان الهدهد فلم يبصره فقال «مالي لا أرى الهدهد» على معنى أنه لا يراه وهو حاضر لساتر ستره، أو غير ذلك، ثم لاح له أنه غائب، فأضرب عن ذلك وأخذ يقول: أ هو غائب؟، كأنه يسأل عن صحة ما لاح له، ونحوه قولهم: إنها لإبل أم شاء».

واختار أبو حيان أنها منقطعة، قال ؛ رحمه الله ـ[(2)]: «والصحيح أن (أم) في هذا هي المنقطعة؛ لأن شرط المتصلة تقدم همزة الاستفهام فلو تقدمها أداة الإستفهام غير الهمزة كانت (أم) منقطعة، وهنا تقدم (ما)، ففات شرط المتصلة»[(3)].

وقال ـ رحمه الله ـ عند قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُۥ كَانَت تَّأۡتِيهِمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٞ يَهۡدُونَنَا﴾[(4)] «وارتفع (أ بشر) عند الحوفي وابن عطية[(5)] على الابتداء والخبر (يهدوننا)، والأحسن أن يكون مرفوعاً على الفاعلية؛ لأن همزة الاستفهام تطلب الفعل، فالمسألة من باب الاشتغال»[(6)].

وقد يذكر أبو حيان الأقوال التي قيلت في إعراب الآية ثم يرد أحدها؛ لأنه (هدم لقاعدة نحوية)، أو (هدم لما استقر عند أئمة النحو)، أو (لأنه ذهول عن قاعدة

---

(1) الكشاف ٣/ ١٤٢.

(2) البحر المحيط ٧/ ٦٥.

(3) وانظر في (أم): الكتاب ٣/ ١٦٩ ـ ١٩٠، والمقتضب ٣/ ٢٨٦ ـ ٣٠٠، والأصول ٢/ ٥٧، ٢١٣ ـ ٢١٥، والأزهية ١٣١ ـ ١٤٢، والأمالي الشجرية ٢/ ٣٣٣، وشرح المفصل ٨/ ٩٧ ـ ٩٩، وشرح التسهيل ٣/ ٣٥٩ ـ ٣٦٢، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٣١ ـ ٦٣٢، ورصف المباني ١٧٨ ـ ١٨٠، والجنى الداني ٢٢٥ ـ ٢٢٦، ومغني اللبيب ١/ ٤١ ـ ٤٩.

(4) سورة التغابن: من الآية ٦.

(5) المحرر الوجيز ١٦/ ٢٨. وانظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٣٨، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٤٢، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢٢٦.

(6) البحر المحيط ٨/ ٢٧٧. وممن أجاز هذا الإعراب مكي في مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٣٨، والعكبري في التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢٢٦. وانظر مثله في البحر المحيط ٦/ ٣٢٤، ٨/ ٢١١.

في النحو)، ونحو ذلك. ثم يختار غيره، وأمثلة ذلك كثيرة، ومنها[1]: أنه نقل ثلاثة أقوال في إعراب (لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً) من قوله تعالى: ﴿ إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴾[2]، حيث قال[3]: «قيل مستأنفة[4]، وقيل: في موضع الحال[5]، وقال الزمخشري[6]: صفة للمستضعفين أو للرجال والنساء والولدان، قال: وإنما جاز ذلك والجمل نكرات؛ لأن الموصوف وإن كان فيه حرف التعريف، فليس لشيء بعينه، كقوله[7]:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي

انتهى كلامه.

وهو تخريج ذهب إلى مثله بعض النحويين[8] في قوله تعالى: ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ ﴾[9]، وهو هدم للقاعدة المشهورة بأن النكرة لا تنعت إلا بالنكرة، والمعرفة لا تنعت إلا بالمعرفة[10].

والذي يظهر أنها جملة مفسرة لقوله (المستضعفين)؛ لأنها في معنى إلا الذين استضعفوا، فجاء بياناً وتفسيراً لذلك؛ لأن الاستضعاف يكون بوجوه، فبيّن جهة

---

(1) ينظر: البحر المحيط ١/ ٢٩، ٢/ ٨٩، ٣٥٧، ٣٨٨، ٣/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨، ٥/ ١٥٠، ٢٤٤، ٦/ ٢٧، ١٦٦، ٤٩٠، ٨/ ٧.

(2) سورة النساء: من الآية ٩٨.

(3) البحر المحيط ٣/ ٣٣٥. وقد نقل هذه الأوجه عنه تلميذه السمين الحلبي في الدر المصون ٤/ ٨٠.

(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٨٥.

(5) ينظر ممن اختاره: إعراب القرآن ١/ ٤٨٤، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٠٧. وممن أجازه العكبري في التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٨٥.

(6) الكشاف ١/ ٥٧٧.

(7) هذا صدر بيت قائله شمر بن عمرو الحنفي، وقيل رجل من بني سلول. ينظر: الكتاب ٣/ ٢٤، والخصائص ٣/ ٣٣٠، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٠٣، والخزانة ١/ ١٧٣، والعيني ٤/ ٥٨. وعجزه:

...... فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِي

(8) يريد بذلك ابن مالك كما في التسهيل ص ١٦٧، وقد صرح به في موضع آخر من البحر ٧/ ٣٣٥.

(9) سورة يس: من الآية ٣٧.

(10) ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٤٢٨ ـ ٤٣٣.

الاستضعاف النافع في التخلف عن الهجرة، وهي عدم استطاعة الحيلة وعدم اهتداء السبيل . . . .»[1].

وقال ـ رحمه الله ـ عند قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾[2] «انتصب (حقاً) على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة، أي: حق ذلك حقاً، قاله ابن عطية[3] والزمخشري[4]، وهذا تأباه القواعد النحوية؛ لأن ظاهر قوله(على المتقين) [أن][5] يتعلق (على) بـ (حقاً)، أو يكون في موضع الصفة له، وكلا التقديرين يخرجه عن التأكيد، أما تعلقه به؛ فلأن المصدر المؤكد لا يعمل، إنما يعمل المصدر الذي ينحل بحرف مصدري والفعل، أو المصدر الذي هو بدل من اللفظ بالفعل، وذلك مطرد في الأمر والاستفهام، على خلاف في هذا الأخير على ما تقرر في علم النحو.

وأما جعله صفة لـ (حقاً)، أي: حقاً كائناً على المتقين، فذلك يخرجه عن التأكيد؛ لأنه إذ ذاك يتخصص بالصفة.

وجوز المعربون أن يكون نعتاً لمصدر محذوف، إما لمصدر من كتب عليكم، أي: كتباً حقاً، وإما المصدر من الوصية، أي: إيصاء حقاً[6].

وأبعد من ذهب إلى أنه منصوب بـ (المتقين)، وأن التقدير: على المتقين حقاً، كقوله ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾[7]؛ لأنه غير المتبادر إلى الذهن، ولتقدمه على عامله الموصول.

---

(١) وانظر مثل هذا في البحر المحيط ٢/ ٢٩، ٧/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥، ٨/ ٢٦٦.

(٢) سورة البقرة: من الآية ١٨٠.

(٣) المحرر الوجيز ٢/ ٧٠.

(٤) الكشاف ١/ ٣٣٤. وانظر: معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٥١، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٤٢، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ١٧٤.

(٥) هكذا في المخطوط ٢/ ٦٨ ب، وفي المطبوع (إذن).

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٤٧.

(٧) سورة الأنفال: من الآية ٤.

والأولى عندي أن يكون مصدراً من معنى (كتب)؛ لأن معنى كتبت الوصية، أي: وجبت وحقت، فانتصابه على أنه مصدر على غير الصدر، كقولهم: قعدت[1] جلوساً»[2].

وقد يقتصر أبو حيان على رد ما أعربت به الآية أو تضعيفه لأنه يخالف قاعدة نحوية ولا يصرح بما يختاره في إعرابها، وأمثلة ذلك كثيرة[3]، ومنها:

أنه قال عند[4] قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾[5] «وهي جملة مستأنفة لا موضع لها من الإعراب، وقيل: هي في موضع نصب على الحال من الفاعل في (واتقوا)، تقديره: واتقوا الله مضموناً لكم التعليم والهداية، وقال أبو البقاء: ويجوز أن يكون حالاً مقدرة انتهى[6].

وهذا القول أعني الحال ضعيف جداً؛ لأن المضارع الواقع حالاً لا يدخل عليه واو الحال إلا فيما شذ من نحو: قمت وأصك عينه، ولا ينبغي أن يحمل القرآن على الشذوذ»[7].

وقال عند قوله تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾[8]: [9] «وانتصاب (إياي) بفعل محذوف مقدر التأخير عنه، يدل عليه

---

(١) هكذا في المطبوع، وفي المخطوط (قعد) ٢/ ١٦٩أ.

(٢) البحر المحيط ٢/ ٢١ ـ ٢٢. وقد نقل هذا عنه تلميذه السمين الحلبي في الدر المصون ٢/ ٢٦١ ـ ٢٦٢ مع تغيير يسير في بعض ألفاظه.

(٣) ينظر: البحر المحيط ١/ ٣٤٢، ٣/ ١٤٢، ٣٩٥، ٤/ ١٨٧، ١٨٩ ـ ١٩٠، ٣٩١، ٤٣٢، ٥/ ٣٣٦، ٥٠٢، ٦/ ٧٢، ٨/ ٥٢، ٢٢٨، ٣٣٤، ٤٥٨.

(٤) البحر المحيط ٢/ ٣٥٤. ونقل هذا عنه تلميذه السمين الحلبي في الدر المصون ٢/ ٦٧٧.

(٥) سورة البقرة: من الآية ٢٨٢.

(٦) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٣٢. وقد نقل أبو حيان هذه الأوجه الثلاثة عنه مع تصرف منه وإيضاح.

(٧) وانظر مثله في البحر المحيط ٢/ ١١٤، ٣/ ٧، ٦٦، ٥١١، ٤/ ٧، ١٥٦، ٧/ ١٠٤، ٣٣٥.

(٨) سورة النحل: من الآية ٥١.

(٩) البحر المحيط ٥/ ٥٠١. وقد نقل الألوسي ما اختاره أبو حيان ذاهباً إليه دون أن يصرح بأبي حيان =

(فارهبون)، وتقديره: وإياي ارهبوا، وقول ابن عطية[1] (فإياي) منصوب بفعل مضمر تقديره: فارهبوا إياي فارهبون ذهول عن القاعدة[2] في النحو أنه إذا كان المفعول ضميراً منفصلاً والفعل متعدياً إلى واحد هو الضمير، وجب تأخير الفعل [كقوله][3] إياك نعبد، ولا يجوز أن يتقدم إلا في ضرورة، نحو قوله[4]:

«إِلَيْكَ [حَتَّى][5] بَلَغَتْ إِيَّاكَا».

وقد أجاب السمين عما رد به أبو حيان على ابن عطية: «بأنه لا يقبح في الأمور التقديرية ما يقبح في الأمور اللفظية»[6].

وقال ـ رحمه الله ـ عند قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾[7]: [8] «وهذه الجملة[9] مبتدأ وخبر[10]»، وقال

= قائله. ينظر: روح المعاني ١٤/ ١٦٣.

(١) المحرر الوجيز ١٠/ ١٩٥.

(٢) هكذا في المطبوع، وفي المخطوط (القاعدة النحوية) ٦/ ٩٠ ب.

(٣) هكذا في المخطوط ٦/ ٩٠ ب، وفي المطبوع (كقولك).

(٤) قائله: حميد الأرقط، وهو عجز بيت صدره.

أَتَتْكَ عَنْسٌ تَقْطَعُ الأَرَاكَ إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغَتْ إِيَاكَا

ينظر: الكتاب ٢/ ٣٦٢، والأصول ٢/ ١٢٠، والخصائص ١/ ٣٠٧، والمفصل ١٢٧، والأمالي الشجرية ١/ ٤٠، ، وشرح المفصل ٣/ ١٠٢، والخزانة ٢/ ٤٠٦.

«العَنْس»: الناقة الشديدة، القاموس (عنس) ٢/ ٢٣٣.

«الأَرَاك»: الأراضي التي هي منبت الأراك، القاموس (أرك) ٣/ ٢٩٢.

(٥) هكذا في المخطوط ٦/ ٩٠ ب، وفي المطبوع (حين)، وهو خطأ؛ لأن ما أثبته هو ما في مصادر هذا البيت.

(٦) الدر المصون ٧/ ٢٣٦.

(٧) سورة النحل: من الآية ٥٧.

(٨) البحر المحيط ٥/ ٥٠٣. وقد نقل السمين الحلبي كلام شيخه مع إيضاح، ينظر: الدر المصون ٧/ ٢٤٢ ـ ٢٤٤.

(٩) أي: ولهم ما يشتهون.

(١٠) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ١٠٥ ـ ١٠٦، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٠٦، وإعراب القرآن ٢/ ٣٩٨، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٤٢٠، والمحرر الوجيز ١٠/ ١٩٨، والبيان في غريب إعراب=

الزمخشري[1]: ويجوز في (ما يشتهون) الرفع على الابتداء والنصب على أن يكون معطوفاً على البنات، أي: وجعلوا لأنفسهم ما يشتهون من الذكور انتهى.

وهذا الذي أجازه من النصب تبع فيه الفراء[2] والحوفي، وقال أبو البقاء[3]: وقد حكاه، وفيه نظر. وذهل هؤلاء عن قاعدة في النحو، وهو أن الفعل الرافع لضمير الاسم المتصل لا يتعدى إلى ضميره المتصل المنصوب، فلا يجوز [زيد ضربه][4]، تريد: ضرب نفسه إلا في باب (ظن) وأخواتها من الأفعال القلبية أو (فقد) و(عدم)، فيجوز: زيد ظنه قائماً، وزيد فقده، وزيد عدمه، والضمير المجرور بالحرف كالمنصوب المتصل، فلا يجوز زيد غضب عليه، تريد: غضب على نفسه، فعلى هذا الذي تقرر لا يجوز النصب، إذ يكون التقدير: ويجعلون لهم ما يشتهون، فالواو ضمير مرفوع، و(لهم) مجرور باللام، فهو نظير زيد غضب عليه»[5].

وقال ـ رحمه الله ـ عند قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[6] الآية: [7] «و (جعلنا) بمعنى (صيرنا)، ومفعولها الأول (أكابر مجرميها)، و(في كل قرية) المفعول الثاني، و(أكابر) على هذا مضاف إلى مجرميها[8]، وأجاز أبو البقاء[9] أن يكون (مجرميها) بدلاً من (أكابر). وأجاز ابن

= القرآن ٢/ ٧٩، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٩٨.

(١) الكشاف ٢/ ٤١٤.

(٢) معاني القرآن ٢/ ١٠٥ ـ ١٠٦. وانظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٧٩.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٩٩.

(٤) هكذا في المخطوط ٦/ ١٩٢أ، وفي المطبوع (زيد ضربه زيد).

(٥) وانظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٠٦، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٤٢٠.

(٦) سورة الأنعام: من الآية ١٢٣.

(٧) البحر المحيط ٤/ ٢١٥. ونقل عنه هذه الأوجه مع زيادة تلميذه السمين الحلبي في الدر المصون ٥/ ١٣٤ ـ ١٣٦.

(٨) قد أجازه ابن عطية في المحرر الوجيز ٦/ ١٤٣، والعكبري في التبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٣٦.

(٩) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٣٦.

عطية[1] أن يكون (مجرميها) المفعول الأول، و(أكابر) المفعول الثاني، والتقدير: مجرميها أكابر، وما أجازاه خطأ وذهول عن قاعدة نحوية، وهو أن أفعل التفضيل إذا كان بمن ملفوظاً بها أو مقدرة أو (مضافاً)[2] إلى نكرة كان مفرداً مذكراً دائما، سواء كان لمذكر أو مؤنث مفرد أو مثنى أو مجموع، فإذا أنث أو ثني أو جمع، طابق ما هو له في ذلك، ولزمه أحد أمرين: إما الألف واللام، أو الإضافة إلى معرفة. وإذا تقرر هذا، فالقول بأن (مجرميها) بدل من (أكابر)، أو أن (مجرميها) مفعول أول خطأ؛ لالتزامه أن يبقى (أكابر) مجموعاً وليس فيه ألف ولام، ولا هو مضاف إلى معرفة، وذلك لا يجوز... وقدر بعضهم المفعول الثاني محذوفاً، أي: فساقاً ليمكروا فيها، وهو ضعيف جداً لا يجوز أن يحمل القرآن عليه».

ولأبي حيان في بعض الأعاريب موقفان آخران:

أحدهما: أعاريب اختارها دون ذكر الدليل:

قد يقتصر أبو حيان عند إعراب الآية على ذكر ما قيل في إعرابها، ثم يختار بعد ذلك أحدها دون أن يذكر دليلاً من السماع أو القياس أو تعليلاً يقوم على المعنى أو الموافقة للقواعد النحوية، وإذا اختار أحد هذه الأعاريب، فإنه لا يرد الأقوال الأخرى ولا يضعفها. ومن أمثلة ذلك[3]:

أنه قال عند قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ﴾[4] الآية[5]: «و(ما) موصولة، والضمير العائد عليها محذوف تقديره: بما فتحه الله عليكم[6].

---

(١) المحرر الوجيز ٦/١٤٣. وقد أجازه قبله مكي في مشكل إعراب القرآن ١/٢٦٨. وانظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٣٨، والتبيان في إعراب القرآن ١/٥٣٦.

(٢) هكذا في المخطوط ٤/٢٣٦ ب، وفي المطبوع (مضافة)، وهو تصحيف.

(٣) ينظر: البحر المحيط ١/٩٤، ٣٤٩، ٣٨١، ٢/٨٨، ١٣٩، ٤٠٥، ٤/٨٦، ٤٦٧، ٥/١١٨، ٤١٤، ٧/١٩٦.

(٤) سورة البقرة: من الآية ٧٦.

(٥) البحر المحيط ١/٢٧٣. وانظر الدر المصون ١/٤٤٢ ـ ٤٤٣ مع زيادة.

(٦) التبيان في إعراب القرآن ١/٨٠.

وقد جوزوا في (ما) أن تكون نكرة موصوفة[1]، وأن تكون مصدرية، أي: بفتح الله عليكم[2]، والأولى الوجه الأول[3]».

وقال عند قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾[4]: [5]«وانتصاب (بشيراً ونذيراً) على الحال من الكاف[6]، ويحتمل أن يكون حالاً من (الحق)؛ لأن ما جاء به من الحق يتصف أيضاً بالبشارة والنذارة[7]، والأظهر الأول».

وقال عند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾[8]: [9]«وانتصاب (سعياً) على أنه مصدر في موضع الحال من ضمير الطيور، أي: ساعيات[10]، وروى عن الخليل أن المعنى: يأتينك وأنت تسعى سعياً، فعلى هذا يكون مصدر الفعل محذوف هو في موضع الحال من الكاف، وكأن المعنى: يأتينك وأنت ساعٍ إليهن، أي يكون منهن إتيان إليك ومنك سعي إليهن فتلتقي بهن، والوجه الأول أظهر. وقيل[11]: انتصب (سعياً) على أنه مصدر مؤكد؛ لأن السعي والإتيان متقاربان».

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) هكذا في المطبوع، وفي المخطوط (والوجه الأول أولى) ١/١٩١أ.

(٤) سورة البقرة: من الآية ١١٩.

(٥) البحر المحيط ١/٣٦٧. وقد نقل كلامه تلميذه السمين الحلبي في الدر المصون ٢/٩٢.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/٢٠٠، ومشكل إعراب القرآن ١/١١٠، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/١٢٠.

(٧) هو ظاهر ما في المحرر الوجيز ١/٣٤٣.

(٨) سورة البقرة: من الآية ٢٦٠.

(٩) البحر المحيط ٢/٣٠٠. وقد نقل هذه الأوجه تلميذه السمين الحلبي مع زيادة إيضاح، ينظر: الدر المصون ٢/٥٧٨.

(١٠) ينظر: إعراب القرآن ١/٣٣٣، ومشكل إعراب القرآن ١/١٣٩، والكشاف ١/٣٩٢، والمحرر الوجيز ٢/٣٠٩، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/١٧٣، والتبيان في إعراب القرآن ١/٢١٣.

(١١) التبيان في إعراب القرآن ١/٢١٣.

وقال ـ رحمه الله ـ عند قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾[1] الآية: [2] «وجوزوا في (أصبحتم) أن تكون ناقصة، والخبر (بنعمته)، والباء ظرفية، و(إخواناً) حال يعمل فيها أصبح أو ما تعلق به الجار والمجرور. وأن يكون (إخواناً) خبر أصبح[3]، والجار حال يعمل فيه أصبح، أو حال من (إخواناً)؛ لأنه صفة له تقدمت عليه، أو العامل فيه ما فيه من معنى تآخيتم بنعمته. وأن يكون (أصبحتم) تامة، و(بنعمته) متعلق به، أو في موضع الحال من فاعل (أصبحتم)، أو من (إخواناً)، و(إخواناً) حال[4]. والذي يظهر أن أصبح ناقصة، و(إخواناً) خبر، و(بنعمته) متعلق بـ (أصبحتم)، والباء للسبب لا ظرفية».

وقال عند قوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾[5]:[6] «وجوزوا في انتصاب قوله (هدياً) أن يكون حالاً من (جزاء) فيمن وصفه بـ (مثل)؛ لأن الصفة خصصته، فقرب من المعرفة. وأن يكون بدلاً من مثل في قراءة[7] من نصب (مثلاً)، أو من محله في قراءة[8] من خفضه[9]، وأن ينتصب على المصدر[10]. والظاهر أنه

---

(١) سورة ال عمران الآية ١٠٣.

(٢) البحر المحيط ٣/ ١٩. وقد نقل عنه تلميذه السمين هذه الأوجه مع تصرف، الدر المصون ٣/ ٣٣٤.

(٣) ينظر: إعراب القرآن ١/ ٣٩٨، ومشكل إعراب القرآن ١/ ١٧٠.

(٤) كل هذه الأوجه السابقة منقولة من التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٨٣، ولم يشر إلى ذلك أبو حيان.

(٥) سورة المائدة: من الآية ٩٥.

(٦) البحر المحيط ٤/ ٢٠. وقد نقل هذه الأوجه من الكشاف ١/ ٦٤٥، ولم يشر إلى ذلك. وانظر: الدر المصون ٤/ ٤٢٣ ـ ٤٢٤.

(٧) هي قراءة السلمي ومحمد بن مقاتل. ينظر: المحتسب ١/ ٢١٨ ـ ٢١٩، ومختصر في شواذ القرآن ٤٠ ـ ٤١، والبحر المحيط ٤/ ١٩.

(٨) قرأ عاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف (فجزاء) بالتنوين، و(مثل) بالرفع. وقرأ الباقون بغير تنوين، و(مثل) بالخفض. ينظر: التبصرة ٤٨٧ ـ ٤٨٨، والنشر ٢/ ٢٥٥، والبدور الزاهرة ٩٤، والمبسوط ١٦٤، وإتحاف فضلاء البشر ١/ ٥٤٢.

(٩) ينظر: إعراب القرآن ٢/ ٤١، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٣٨.

(١٠) ينظر: إعراب القرآن ٢/ ٤١، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٣٨، والمحرر الوجيز ٥/ ١٩٤، والتبيان

حال من قوله (به)»[١].

الثاني: اجتهاداته الإعرابية:

في بعض المواضع يذكر أبوحيان ما قيل في إعراب الآية معترضاً عليها أو على بعضها، ثم يجتهد في إعراب الآية؛ لأنه لا يرتضي ما قيل في إعرابها[٢].

فمن ذلك أنه نقل عن المفسرين والمعربين في إعراب قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ﴾[٣] خمسة عشر قولاً، تعقبها بالرد والتضعيف[٤].

ثم ذكر ما يراه اجتهاداً منه، وله قصة في ذلك قال ـ رحمه الله ـ[٥]: «وقد انتهى ذكر هذه الأقوال الخمسة عشر التي وقفنا عليها، ومن دفع إلى حوك[٦] الكلام وتقلب في إنشاء أفانينه وزاول الفصاحة والبلاغة، لم يستحسن شيئاً من هذه الأقوال، وإن كان بعض قائلها له إمامة في علم النحو ورسوخ قدم، لكنه لم يحتط بلفظ الكلام، ولم يكن في طبعه صوغه أحسن صوغ، ولا التصرف في النظر فيه من حيث الفصاحة وما به يظهر الإعجاز، وقبل تسطير هذه الأقوال هنا وقعت على جملة منها، فلم يلق لخاطري منها شيء، فرأيت في النوم أنني أمشي في رصيف ومعي رجل أباحثه في قوله ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ﴾، فقلت له: ما مر بي شيء مشكل مثل هذا، ولعل ثم محذوفاً يصح به المعنى، وما وقفت فيه لأحد من المفسرين على شيء

= في إعراب القرآن ١/ ٤٦١.

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٠٨، وإعراب القرآن ٢/ ٤١، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٣٨، والمحرر الوجيز ٥/ ١٩٤، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٠٥، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٦١.

(٢) ينظر: البحر المحيط ١/ ١٠٩، ٢٥٢، ٢/ ٤١٨، ٤٨٥، ٣/ ١٤٦، ٢٤٧، ٥١٧، ٤/ ٧، ٣٩، ١٥٥، ١٥٨، ٤٠٤، ٧/ ٢٩٧، ٨/ ٢٥٣.

(٣) سورة الأنفال: من الآية ٥.

(٤) البحر المحيط ٤/ ٤٥٩ ـ ٤٦٢.

(٥) البحر المحيط ٤/ ٤٦٢ ـ ٤٦٣.

(٦) الحوك: الأخذ، القاموس (حوك) ٣/ ٣٠٠.

طائل، ثم قلت له: ظهر لي الساعة تخريجه، وأن ذلك المحذوف هو نصرك، واستحسنت أنا وذلك الرجل هذا التخريج، ثم انتبهت من النوم وأنا أذكره، والتقدير: فكأنه قيل: كما أخرجك ربك من بيتك بالحق، أي: بسبب إظهار دين الله وإعزاز شريعته، وقد كرهوا خروجك تهيباً للقتال وخوفاً من الموت؛ إذ كان أمر النبي - ﷺ - لخروجهم بغتة ولم يكونوا مستعدين للخروج، وجادلوك بالحق بعد وضوحه نَصَرك الله وأمدك بملائكته، ودل على هذا المحذوف الكلامُ الذي بعده، وهو قوله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ﴾[1] الآيات، ويظهر أن الكاف في هذا التخريج المنامي ليست لمحض التشبيه، بل فيها معنى التعليل[2]، وقد نص النحويون[3] على أنها قد يحدث فيها معنى التعليل، وخرجوا عليه قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾[4]، وأنشدوا[5]: لا تَشْتُمِ الناسَ كَمَا لاَ تُشْتَمُ، أي: لانتفاء أن يشتمك الناس لا تشتمهم، ومن الكلام الشائع على هذا المعنى: كما تطيع الله يدخلك الجنة، أي: لأجل طاعتك الله يدخلك الجنة، فكان المعنى: إن خرجت لإعزاز دين الله وقتل أعدائه نصرك الله وأمدك بالملائكة. والواو في (وإن فريقاً) واو الحال»[6].

واجتهادات أبي حيان في إعراب الآيات القرآنية تقوم على أمور، منها:

---

(١) من الآية ٩.

(٢) وقد أجاز التعليل في مواضع من البحر المحيط. ينظر: ١/ ٤٤٤، ٢/ ٩٧، ٢٤٤، ٣٤٤، ٦/ ٢٨ - ٢٩، ٧/ ١٣٧. وانظر: إرتشاف الضرب ٢/ ٤٣٨.

(٣) ينظر: التسهيل ١٤٧، وشرح التسهيل ٣/ ١٧٣، والجنى الداني ١٣٥ - ١٣٦، ومغني اللبيب ١/ ١٧٦ - ١٧٧، والبرهان ٤/ ٣١٠.

(٤) سورة البقرة: من الآية ١٩٨.

(٥) قائله رؤبة، وهو في ملحق ديوانه، وقبله: وَشَخَصَتْ أَبْصَارُهُمْ وَأَجْذَمُوا.
وانظر: الكتاب ٣/ ١١٦، والبغداديات ٢٩٠، والإنصاف ٢/ ٥٩١، ورصف المباني ٢١٤، والخزانة ٤/ ٢٨٢.

(٦) وقد نقل تلميذه السمين الحلبي في إعراب الآية عشرين قولاً، منها ما ذكره شيخه، ينظر: الدر المصون ٥/ ٥٥٩ - ٥٦٣.

الاستحسان وعدم التكلف وسهولة التخريج، كما في المثال السابق، وكقوله عند قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[1]: [2] «وقرأ نافع والكسائي وحفص (بينكم) بفتح النون[3]، وخرجه الأخفش[4] على أنه فاعل، ولكنه مبني على الفتح حملاً على أكثر أحوال هذا الظرف، وقد يقال لإضافته إلى مبني[5]، كقوله ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾[6]، وخرجه غيره على أنه منصوب على الظرف وفاعل تقطع التقطع، قال الزمخشري: وقع التقطع بينكم، كما تقول: جمع بين الشيئين، تريد: أوقع الجمع بينهما على إسناد الفعل إلى مصدره بهذا التأويل[7] انتهى. وظاهره ليس بجيد. . . . وقيل: الفاعل مضمر يعود على الاتصال الدال عليه قوله (شركاء)، ولا يقدر الفاعل صريح المصدر كما قاله ابن عطية[8]. . . . وأجاز أبو البقاء أن يكون (بينكم) صفة لفاعل محذوف، أي: لقد تقطع شيء بينكم أو وَصْل[9]، وليس بصحيح أيضاً؛ لأن الفاعل لا يحذف، والذي يظهر لي أن المسألة من باب الإعمال تسلط على (ما كنتم تزعمون) تقطع وضل، فأعمل الثاني وهو ضل، وأضمر في تقطع ضمير (ما)، وهم الأصنام، فالمعنى: لقد تقطع بينكم ما كنتم تزعمون وضلوا عنكم، كما قال تعالى: ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾[10]، أي: لم يبق اتصال بينكم

---

(١) سورة الأنعام: من الآية ٩٤.

(٢) البحر المحيط ٤/ ١٨٢ ـ ١٨٣.

(٣) ينظر: التبصرة ٤٩٩، والنشر ٢/ ٢٦٠، والبدور الزاهرة ١٠٤، والمبسوط ١٧٢، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٢٢.

(٤) لم أجده في معاني القرآن للأخفش. وانظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٦٢، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٢٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٤٥ـ ٣٤٦.

(٦) سورة الجن: من الآية ١١.

(٧) الكشاف ٢/ ٣٦.

(٨) المحرر الوجيز ٦/ ١١٣ بمعناه. وانظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٢٢.

(٩) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٢٢.

(١٠) سورة البقرة: من الآية ١٦٦.

وبين ما كنتم تزعمون أنهم شركاء فعبدتموهم، وهذا إعراب سهل لم يتنبه له أحد»[1].

ومنها موافقة القواعد النحوية، كقوله عند قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾[2]: [3] «و(كيف) هنا للجزاء، لكنها لا تجزم، ومفعول (يشاء) محذوف لفهم المعنى، التقدير: كيف يشاء أن يصوركم. كقوله ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾[4]، أي: كيف يشاء أن ينفق، و(كيف) منصوب بـ(يشاء) والمعنى: على أي حال شاء أن يصوركم صوركم، ونصبه على الحال وحذف فعل الجزاء؛ لدلالة ما قبله عليه، نحو قولهم: أنت ظالم إن فعلت، التقدير: أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم، ولا موضع لهذه الجملة من الإعراب وإن كانت متعلقة بما قبلها في المعنى، فتعلقها كتعلق إن فعلت، كقوله أنت ظالم. وتفكيك هذا الكلام وإعرابه على ما ذكرناه لا يهتدى له إلا بعد تمرن في الإعراب واستحضار للطائف النحو، وقال بعضهم: (كيف يشاء) في موضع الحال معمول (يصوركم).

ومعنى الحال: أي يصوركم في الأرحام قادراً على تصويركم مالكاً ذلك، وقيل التقدير في هذه الحال: يصوركم على مشيئته، أي: مريداً، فيكون حالاً من ضمير اسم الله، ذكره أبو البقاء، وجوّز أن يكون حالاً من المفعول، أي: يصوركم منقلبين على مشيئته[5]، وقال الحوفي: يجوز أن تكون الجملة في موضع المصدر، المعنى: يصوركم في الأرحام تصوير المشيئة وكما يشاء»[6].

وعند قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ

---

(١) وانظر: الدر المصون ٥/٤٨ ـ ٥٢ ففيه زيادة وبيان.
(٢) سورة آل عمران: من الآية ٦.
(٣) البحر المحيط ٢/ ٣٨٠.
(٤) سورة المائدة: من الآية ٦٤.
(٥) التبيان في إعراب القرآن ١/٢٣٧.
(٦) نقل هذا تلميذه السمين الحلبي مع زيادة، وأختار ما يراه شيخه. ينظر: الدر المصون ٣/ ٢٤ ـ ٢٥.

﴿تَدۡعُونَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾[1]، أطال أبو حيان في عرض أقوال المعربين فيها، ثم قال[2]: «وتلخص في جواب[3] الشرط أقوال:

أحدها: أنه مذكور، وهو (أرأيتكم) المتقدم.

والآخر: أنه مذكور، وهو(أغير الله تدعون)[4].

والثالث: أنه محذوف، تقديره: من تدعون[5].

والرابع: أنه محذوف، تقديره: دعوتم الله[6].

هذا ما وجدناه منقولاً، والذي نذهب إليه غير هذه الأقوال، وهو أن يكون محذوفاً لدلالة (أرأيتكم) عليه، وتقديره: إن أتاكم عذاب الله فأخبروني عنه أ تدعون غير الله لكشفه، كما تقول: أخبرني عن زيد إن جاءك ما تصنع به، التقدير: إن جاءك فأخبرني، فحذف الجواب لدلالة أخبرني عليه، ونظير ذلك أنت ظالم إن فعلت، التقدير: فأنت ظالم، فحذف فأنت ظالم، وهو جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه. وهذا التقدير الذي قدمناه هو الذي تقتضيه قواعد العربية»[7].

ومنها مراعاة المعنى، فقد نقل ـ رحمه الله ـ خمسة أقوال في توجيه[8] النصب في (أشد) من قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيۡتُم مَّنَٰسِكَكُمۡ فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكۡرِكُمۡ ءَابَآءَكُمۡ أَوۡ أَشَدَّ ذِكۡرٗاۗ﴾[9]، وأطال في ذلك، ثم قال ـ رحمه الله ـ[10]:

---

(١) سورة الأنعام: من الآية ٤٠.
(٢) البحر المحيط ٤/١٢٨.
(٣) أي جواب الشرط في قوله تعالى ﴿إن أتاكم عذاب الله...﴾ الآية.
(٤) ينظر: الكشاف ٢/١٨.
(٥) ينظر: المصدر السابق.
(٦) التبيان في إعراب القرآن ١/٤٩٦.
(٧) وانظر الدر المصون مع زيادة وبيان ٤/ ٦٢٤ ـ ٦٢٨.
(٨) البحر المحيط ٢/ ١٠٣ ـ ١٠٤.
(٩) سورة البقرة: من الآية ٢٠٠.
(١٠) البحر المحيط ٢/ ١٠٣ ـ ١٠٤.

«[فهذه][(١)] خمسة وجوه من الإعراب كلها ضعيف[(٢)]، والذي يتبادر إليه الذهن في الآية: أنهم أمروا بأن يذكروا الله ذكراً يماثل ذكر آبائهم أو أشد، وقد ساغ لنا حمل الآية على هذا المعنى بتوجيه واضح ذهلوا عنه، وهو أن يكون (أشد) منصوباً على الحال، وهو نعت لقوله (اذكروا) لو تأخر، فلما تقدم انتصب على الحال، كقولهم[(٣)]:

لَمِيَّةَ مُوْحِشاً طَلَلُ

فلو تأخر، لكان لمية طلل موحش، وكذلك لو تأخر هذا، لكان أو ذكراً أشد، يعني: من ذكركم آباءكم، ويكون إذ ذاك (أو ذكراً أشد) معطوفاً على محل الكاف من (كذكركم)......».

وأبو حيان ـ رحمه الله ـ أمين يعترف بما سُبق إليه وإن كان قد بدا له من أول وهلة أنه السابق إلى هذا، ولو كان من سبقه ممن لا يَنْظر في كتبه؛ لضعته عنده. مثال ذلك أن أبا حيان ـ رحمه الله ـ ذكر وجوهاً في إعراب قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَـٰلَهُمْ ﴾[(٤)] في قراءة[(٥)] من قرأ بتشديد (إن) وإعمالها في كل وتشديد (لما) وأطال في ذلك، ثم قال[(٦)]: «وهذه كلها تخريجات ضعيفة جداً ينزه القرآن

---

(١) هكذا في المخطوط ٢/ ١١٧ ب، وفي المطبوع (فهي).

(٢) هكذا في المطبوع، وفي المخطوط (ضعيفة) ٢/ ١١٧ ب.

(٣) قائله: كثير عزة. ينظر: ديوانه ٥٠٦، والراوية فيه (لعزة)، والكتاب ٢/ ١٢٣، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٦٧، والخصائص ٢/ ٤٩٢، وأسرار العربية ١٤٧، واللسان (خلل) ١١/ ٢٢٠، والتصريح ١/ ٣٧٥، والخزانة ١/ ٥٣٣.
وتمام البيت: يَلُوحُ كَأَنَه خَلَل.
خلل: جمع خِلَّة، وهي جفن السيف المنقوشة المزينة، اللسان (خلل) ١/ ٢٢٠.

(٤) سورة هود: من الآية ١١١.

(٥) قرأ نافع وابن كثير وأبو بكر بتخفيف (إن)، وشدد الباقون، وأجمعت السبعة عن نصب (كلاً)، وقرأ عاصم وحمزة وابن عامر وأبو جعفر بتشديد (لما)، وخفف الباقون. ينظر: التبصرة ٥٤٢، والنشر ٢/ ٢٩٠ ـ ٢٩١، والبدور الزاهرة ١٥٧، والمبسوط ٢٠٦، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ١٣٥ ـ ١٣٦.

(٦) البحر المحيط ٥/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨.

عنها، وكنت قد ظهر لي فيها وجه جار على قواعد العربية، وهو أن (لما) هذه هي (لما) الجازمة حذف فعلها المجزوم؛ لدلالة المعنى عليه، كما حذفوه في قولهم: قاربت المدينة ولما، يريدون: ولما أدخلها، وكذلك هنا التقدير: وإن كلاً لما ينقص من جزاء عمله، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾، لما أخبر بانتفاء نقص جزاء أعمالهم أكده بالقسم، فقال (ليوفينهم ربك أعمالهم). وكنت اعتقدت أني سبقت إلى هذا التخريج السائغ العاري من التكلف، وذكرت ذلك لبعض من يقرأ علي، فقال: قد ذكر ذلك أبو عمرو بن الحاجب[1]، ولتركي النظر في كلام هذا الرجل لم أقف عليه، ثم رأيت في كتاب التحرير نقل هذا التخريج عن ابن الحاجب قال: (لما) هذه هي الجازمة حذف فعلها للدلالة عليه، لما ثبت من جوازه حذف فعلها في قولهم: خرجت ولما سافرت ولما ونحوه، وهو سائغ فصيح، فيكون التقدير: لما يتركوا؛ لما تقدم من الدلالة عليه من تفصيل المجموعين في قوله: ﴿ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴾[2]، ثم ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم، ثم بين ذلك بقوله ﴿ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾».

---

(١) وذكر من ترجم له أنه كان يقول عن مقدمة ابن الحاجب «هذه نحو الفقهاء». ينظر: الوافي بالوفيات ٥/٢٦٨، ونفح الطيب ٢/٥٤١.

(٢) سورة هود: من الآية ١٠٥.

الفصل الخامس
موقفه من المذاهب النحوية

موقفه من المذاهب النحوية[1][2]

أولاً ـ موقفه من البصريين:

كان أبو حيان ينهج منهج البصريين ويقتفي أثرهم ويأخذ بأقوالهم، ويعتمد على أصولهم في أكثر ما يختار ويرجح، فكثيراً ما يقول «ليس هذا مذهب البصريين»[3]، أو «شيء لا يقول به البصريون»[4]، أو «لا يجوز ذلك عند البصريين»[5]، أو هذا مذهب البصريين»[6]، ونحو ذلك.

إلا أن هذه البصرية لم يتقيد بها، فله نظرات دقيقة في النحو، ومناقشات مشرقة في مسائله، مما يدل على أنه قد درس هذا العلم واستوعب مسائله، مما جعله

---

(١) الحديث في هذا الفصل مقصور على من صرح أبو حيان بهم في المسائل النحوية، أو الأعاريب التي له اختيار فيها.

(٢) ينظر في المدارس أو المذاهب النحوية ما يلي: المدارس النحوية ـ الدكتور شوقي ضيف، ودروس في المذاهب النحوية ـ الدكتور عبده الراجحي، والمذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ـ الدكتور مصطفى السنجرجي، ومدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها ـ الدكتور عبد الرحمن السيد، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ـ الدكتور مهدي المخزومي، ومراحل تطور الدرس النحوي ـ الدكتور عبد الله الخثران.

(٣) ينظر البحر المحيط ١/ ١١٣، ١٤٦، ٣٠٨، ٤٣١، ٦/ ٣٦١، ٣٦٢، ٧/ ٢٧.

(٤) ينظر البحر المحيط ١/ ١٤٢، ٢/ ٤٨٩.

(٥) ينظر: البحر المحيط ١/ ٣٩٤، ٢/ ٤٧٦، ٤٩٥، ٣/ ٨٦، ١٧٤، ٣١٣، ٤٩٤، ٤/ ٣٩، ٣٥٦، ٥/ ٢٤٠، ٤٠٩، ٦/ ١١٧، ٧/ ٤٣٩.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٣/ ٢٢٥، ٤/ ٣٨٧.

إذا ناقش أو جادل لم يعوزه الدليل، ولم تغب عنه الحجة.

وله في البحر المحيط عبارات تدل على استقلاليته في التفكير ثم الاختيار والترجيح بعد؛ اعتماداً على الدليل، قال ـ رحمه الله ـ[1]: «ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية، لا أصحاب الكنانيس المشتغلون بضروب من العلوم الآخذون عن الصحف دون الشيوخ».

وقال أيضاً[2]: «ولم تقصر لغة العرب على ما نقله أكثر البصريين، ولا على ما اختاروه، بل إذا صح النقل وجب المصير إليه».

وقال أيضاً[3]: «وليس العلم محصوراً ولا مقصوراً على ما نقله وقاله البصريون».

وقال أيضاً[4]: «إن لسان العرب ليس محصوراً فيما نقله البصريون فقط. والقراءات لا تجيء على ما علمه البصريون ونقلوه، بل القراء من الكوفيين يكادون يكونون مثل قراء البصرة».

وقال أيضاً[5]: «ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة». وقال[6]: «ولا مبالاة بمخالفة نحاة البصرة».

فأبو حيان في اختياراته لم يكن مقلداً، ولم يكن متابعاً كل المتابعة لأحد، إنما

---

(١) البحر المحيط ٣/١٥٩. وانظر (مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار) ص ٢٩٥.

(٢) البحر المحيط ٢/٣٩.

(٣) البحر المحيط ٢/٣١٧ـ٣١٨.

(٤) البحر المحيط ٢/٣٦٢ـ٣٦٣.

(٥) البحر المحيط ٤/٢٧١.

(٦) المصدر السابق.

ينظر في المسألة نظرة تمحيص وتدقيق، فيأخذ برأي أحدهم إن وافق الدليل، ويرفض الرأي الآخر؛ لما فيه من الخلل، ويختار من المذاهب ما وافقه السماع وشهد له، سواء كان مذهباً بصرياً أم كوفياً.

فاعتداده بالبصريين واعتماده على أقوالهم وأخذه بأرائهم لم يكن عن تعصب وهوى، بل لأن قواعدهم وآراءهم تعتمد على الكثير الموثوق به الذي لا يدخله شك، وكذا أقيستهم بنوها هلى هذا المسموع الموثوق به[1].

وقد وافق أبو حيان ما ذهب إليه البصريون في أكثر المسائل النحوية التي سبقت دراستها، واختار آراءهم فيها؛ لأنها قامت على السماع الكثير الموثوق به، ففي مسألة وقوع الماضي خبراً لـ (كان)[2] اختار ما ذهب إليه البصريون فيها، وهو أنه لا يشترط المجيء بـ (قد) مع الفعل الماضي الواقع خبراً لـ (كان)؛ لكثرة وروده في القرآن وكلام العرب بدونها[3].

واختار ما ذهب إليه البصريون من إعمال العامل الثاني في التنازع[4]؛ لأنه «الأفصح وعلى ما جاء في القرآن»[5]، أما إعمال الأول فهو قليل، لذا فإنه لم يرد في القرآن، حيث قال[6]: «وإعمال الأول لم يرد في القرآن لقلته».

واختار ما ذهب إليه البصريون من جواز إعمال (إن) مخففة، وإن خالفهم الكوفيون، فهم محجوجون بالسماع الثابت من العرب[7].

وطريقته في متابعة البصريين أنه يختار مذهبهم، ويبين من خلال الرأي

---

(١) ينظر: الاقتراح ١٦٢ ـ ١٦٤.
(٢) ينظر ما سبق ص ١٨٢.
(٣) البحر المحيط ٤/ ١١٥، ٣/ ٢٥٨.
(٤) ينظر في هذه المسألة فيما سبق ص ٢٧.
(٥) البحر المحيط ٣/ ١٢٧.
(٦) البحر المحيط ٤/ ٣٣٩.
(٧) البحر المحيط ١/ ٢٦٤. وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ٥٦٢.

احتجاجات الكوفيين أو غيرهم والرد عليهم، فعندما اختار ما ذهب إليه البصريون من أن الباء لا تجيء للتبعيض[1]، تأول ما استدل به هؤلاء، فالباء في قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾[2]، إما أن تكون للإلصاق على الأصل[3]، أو تكون الباء زائدة مؤكدة مثلها في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدۡ فِيهِ بِإِلۡحَادِۭ﴾[4]، و ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ﴾[5]، و ﴿وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ﴾[6]، أي: إلحاداً وجذع وأيديكم. وقال الفراء[7]: «تقول العرب: هزه وهز به، وخذ الخطام وبالخطام، وحز رأسه وبرأسه، ومده ومد به». وحكى سيبويه[8]: «خشنت صدره وبصدره، ومسحت رأسه وبرأسه في معنى واحد»، «وهذا نص في المسألة»[9].

واختار كذلك ما ذهب إليه البصريون في أن (أَنْ) لا تأتي للمجازاة، خلافاً للكوفيين، وحمل (أن) فيما استدلوا به على المصدرية الناصبة[10].

وفي مسألة[11] (نيابة بعض حروف الجر عن بعض)، ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وذهب البصريون إلى المنع، واختار أبو حيان المنع وفاقاً للبصريين، ثم تأول ما استدل به الكوفيون على أن الفعل ضمن معنى فعل يتعدي بذلك الحرف، فمثلاً قوله تعالى: ﴿فَيَكۡشِفُ مَا تَدۡعُونَ إِلَيۡهِ﴾[12] ضمن الفعل (تدعون) معنى

---

(١) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٥٠٠.
(٢) سورة المائدة: من الآية ٦.
(٣) البحر المحيط ٨/ ٣٩٥.
(٤) سورة الحج: من الآية ٢٥.
(٥) سورة مريم: من الآية ٢٥.
(٦) سورة البقرة: من الآية ١٩٥.
(٧) معاني القرآن ٢/ ١٦٥.
(٨) الكتاب ١/ ٧٤.
(٩) البحر المحيط ٣/ ٤٣٦.
(١٠) البحر المحيط ١/ ١١٨. وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ٣٩٩.
(١١) ينظر ما سبق ص ٥٢٧.
(١٢) سورة الأنعام: من الآية ٤١.

(يلجأون)، فتعدى بـ (إلى)[1]، وفي قوله تعالى: ﴿فَظَلَمُواْ بِهَا﴾[2] ضمن الفعل (ظلموا) معنى (كفروا)، فتعدى بالباء[3]، وفي قوله تعالى: ﴿أَنتُمْ لَهَا عَٰكِفُونَ﴾[4] ضمن (عاكفون) معنى (عابدون)، فعداه باللام[5]، ونحو ذلك.

وفي مسألة[6] (حذف حرف النداء مع اسم الإشارة) ذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك. واختار أبو حيان ما ذهب إليه البصريون، وتأول ما استدل به الكوفيون من المسموع، وهو قليل[7].

من خلال ما سبق، نرى أن أبا حيان إنما اختار ما ذهب إليه البصريون؛ لأن السماع الكثير معهم، ويمكن معرفة ذلك بالرجوع إلى دراسة هذه المسائل فيما سبق.

وفي بعض المسائل السابقة، رأينا أبا حيان يختار ما ذهب إليه البصريون فيها دون أن يذكر سبب هذا الاختيار، كاختياره البساطة في (كم)[8] و (لكن)[9] والحرفية في (رب)[10]، وفاقاً للبصريين وخلافاً للكوفيين. ومثل ذلك في مسألة العطف على الضمير المرفوع المتصل[11]، حيث اختار ما ذهب إليه البصريون الذين يشترطون في العطف عليه توكيده، أو وجود فاصل ما، وغير ذلك من المسائل.

---

(١) البحر المحيط ٤/١٢٩.
(٢) سورة الأعراف: من الآية ١٠٣.
(٣) البحر المحيط ٤/٣٥٤.
(٤) سورة الأنبياء: من الآية ٥٢.
(٥) البحر المحيط ٦/٣٢٠.
(٦) ينظر ما سبق ص ٦٠.
(٧) البحر المحيط ٢/٤٨٦. وانظر مسألة (زيادة الواو العاطفة) ص ٥٨٠، ومسألة (إبدال النكرة من المعرفة) ص ٢٦١.
(٨) البحر المحيط ٤/٢٦٤. وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ٣٨٣.
(٩) البحر المحيط ١/٣٢٧. وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ٥٧٠.
(١٠) البحر المحيط ٥/٤٤٢. وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ٥٠٤.
(١١) البحر المحيط ١/١٥٦. وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ٢٨٤.

وقد يعبر أبو حيان في بعض ما يختاره بـ «قال أصحابنا»، «لا يجوز عند أصحابنا»، ويريد بأصحابه هنا البصريين، حيث إنه قد صرح بهم في مواضع أخرى من هذه المسائل، فمثلاً في مسألة[1] (وقوع الجملة فاعلاً)، ذكر الخلاف فيها، ثم قال[2]: «قال أصحابنا: والصحيح المنع مطلقاً»، وأصحابه هنا هم البصريون، بدليل أنه صرح بهم في مواضع أخرى[3].

وفي مسألة (حذف خبر كان)[4]، قال ـ رحمه الله ـ[5]: «وحذف خبر (كان) لا يجوز عند أصحابنا، لا اقتصاراً ولا اختصاراً»[6].

قد ذكرت آنفاً أن أبا حيان لم يكن مقلداً للبصريين في كل ما يذهبون إليه، ولم يحمله الهوى على التعصب لآرائهم يأخذ بها وينافح عنها، بل كانت له وقفات متأنية، ونظرات فاحصة دقيقة فيما يختار ويرجح، لذا فقد خالف البصريين في مسائل قليلة مقارنة بالمسائل التي وافقهم فيها، فكان يستشهد بالقراءات السبع وبما تواتر من القراءات، ولا يردها لمخالفة القواعد النحوية، كما صنعه بعضهم من تخطئة أو تلحين القراء أو تضعيف قراءتهم[7].

فهو يتبع الدليل من السماع الكثير الموثوق به، وما قيس عليه بعد ذلك وغير ذلك مما يُرجَّح به الرأي دون غيره من الآراء، وهذا ما نراه واضحاً في المسائل التي خالف فيها البصريين، ومن ذلك:

ـ أنه خالف ما ذهب إليه البصريون في مسألة (العطف على الضمير المجرور

---

(١) ينظر ما سبق ص ٤٣.
(٢) البحر المحيط ١/ ٤٦ ـ ٤٧.
(٣) البحر المحيط ١/ ٦٤، ٥/ ٤٨٤، ٦/ ١٠٣، ٧/ ٤٣٩.
(٤) ينظر ما سبق ص ١٩٧.
(٥) البحر المحيط ٢/ ٣٤٠.
(٦) وانظر مسألة (الإخراج في الاستثناء المتصل) ص ١٥٠.
(٧) ينظر في الفصل الثاني من هذه الرسالة (الاعتداد بالقراءات وعدم تخطئة القراء).

من غير إعادة الجار)[1]، حيث يرون عدم جواز ذلك، واختار ما ذهب إليه الكوفيون الذين يرون الجواز، وإن كان الأفضل إعادة الجار معه، وسبب مخالفته البصريين واختيار ما ذهب إليه الكوفيون من الجواز أن السماع يعضده والقياس يقويه[2]، وأنكر عليهم رد قراءة حمزة[3] في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾[4] وتخطئة قارئها، فهي قراءة سبعية متواترة لا يجوز ردها ولا الطعن في قارئها، فإن حمزة إمام ورع ثقة، وأطال أبو حيان في الثناء عليه وتوثيقه، فهو لم يقرأ حرفاً من كتاب الله إلا بأثر، كما أخبر بذلك عن نفسه، ثم حذر أبو حيان من الطعن في قراءته، حيث إنه يقرب أن يقع في الكفر بالطعن في ذلك[5].

كما خالفهم أيضاً في مسألة[6] (الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف)، حيث ذهب البصريون متقدموهم ومتأخروهم إلى منع ذلك، وقصروا الجواز بالظرف وشبهه في الضرورة الشعرية، وأجاز ذلك الكوفيون، واختار أبو حيان الجواز وفاقاً للكوفيين؛ لأن السماع مع الكوفيين، ولضعف أدلة البصريين، فهي لا تقف أمام المسموع من كتاب الله عزَّ وجل وكلام العرب، مع ردهم قراءة ابن عامر، وهي جرأة منهم؛ إذ لا يجوز ردها، وهي قراءة سبعية متواترة، ولا الطعن في قارئها، فهو عربي محض كان موجوداً قبل اللحن، وأجمعت الأمة على تلقي قراءته بالقبول[7].

وفي مسألة[8] (مجيء الفاعل مرفوعاً بعد المصدر المنون) خالف أبو حيان ما

---

(١) ينظر ما سبق ص ٢٩٥.
(٢) البحر المحيط ٢/ ١٤٧ ـ ١٤٨.
(٣) حيث قرأ بجر (والأرحام). ينظر: التبصرة ٤٧٢، والنشر ٢/ ٢٤٧، وإتحاف فضلاء البشر ١/ ٥٠١.
(٤) سورة النساء: من الآية ١.
(٥) البحر المحيط ٣/ ١٥٩.
(٦) ينظر ما سبق ص ٢٤٣.
(٧) البحر المحيط ٤/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠.
(٨) ينظر ما سبق ص ٣٩١.

ذهب إليه البصريون، حيث يرون الجواز، وسبب مخالفته إياهم أنه ليس لهم حجة على إثبات دعواهم من السماع، وقد زعم الفراء أنه لم يسمع ذلك من العرب، والفراء سامع لغة. . .[(١)].

وخالف أبو حيان البصريين فيما ذهبوا إليه من تحتم الإعراب في ظروف الزمان المبهمة المحمولة على (إذ) و (إذا) إذا أضيفت إلى الجملة الإسمية[(٢)]، واختار ما ذهب إليه الكوفيون من جواز الإعراب والبناء؛ لكثرة شواهد البناء على ذلك[(٣)].

ولأبي حيان ـ رحمه الله ـ في تفسيره البحر المحيط مواقف مع نحويي البصرة، وأكثر هذه المواقف مع إمام النحو وشيخ النحويين سيبويه ـ رحمه الله ـ. أما شيخ سيبويه الخليل بن أحمد، فقد خالفه أبو حيان في مسألة[(٤)] (أصل (لن))، حيث يرى أنها مركبة من (لا) النافية و (أن) الناصبة إلى آخره، ورد عليه تلميذه سيبويه هذا الرأي ورجح أنها بسيطة، واختار أبو حيان ما ذهب إليه سيبويه، فهو يرى أنها بسيطة خلافاً للخليل، حيث ادعى أنها مركبة[(٥)]، وكذلك خالفه فيما ذهب إليه من أن (مهما) مركبة[(٦)]، واختار أبو حيان أنها بسيطة[(٧)]، ووافقه في مسألة[(٨)] (نيابة بعض حروف الجر عن بعض)، فإن أبا حيان اختار المنع؛ لأن سيبويه والخليل لا يقولان بتناوب حروف الجر[(٩)].

---

(١) البحر المحيط ١/٤٦١.
(٢) ينظر ما سبق ص ٣٥٧.
(٣) البحر المحيط ٧/ ٤٥٥ ـ ٤٥٦.
(٤) ينظر ما سبق ص ٤١٢.
(٥) البحر المحيط ١/١٠٢.
(٦) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٦٧٠.
(٧) البحر المحيط ٤/ ٣٦٣.
(٨) ينظر ما سبق ص ٥٢٧.
(٩) البحر المحيط ١/ ٦٩.

أما سيبويه، فقد كانت له منزلة رفيعة عند أبي حيان، فكان يصفه بأنه الإمام[(١)] وحق له ذلك، فهو كما قيل عنه[(٢)]: «وهو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل، وألف كتابه الذي سماه الناس قرآن النحو».

فكان أبو حيان يجله ويكبره ويُعلي من شأنه، ويعادي من يغض من مكانته ويخفض من شأنه ولو كان من شيوخه وأحبائه، وما قصته مع شيخ الإسلام ابن تيمية إلا خير شاهد على ذلك، فإن أبا حيان كان يجل شيخ الإسلام ابن تيمية، حتى إنه مدحه ببعض شعره، ثم إن شيخ الإسلام لمّا مسَّ شخصية سيبويه النحوية وذكر أنه أخطأ في ثمانين موضعاً من كتابه، هجره تلميذه أبو حيان وانحرف عنه، وصيَّر ما فعله شيخ الإسلام ذنباً لا يغفر[(٣)]، رحم الله الجميع.

وكان لكتاب سيبويه عند أبي حيان مكانة سامية ومنزلة رفيعة، فكان له أكبر الأثر في تكوين آرائه النحوية، يقول في مقدمة تفسيره البحر المحيط مثنياً على كتاب سيبويه وحاجة المفسر إليه، وأن مما برع أهل الأندلس فيه تدريس كتاب سيبويه والعناية به «ومما برعوا فيه علم الكتاب، انفردوا بإقرائه منذ أعصار دون غيرهم من ذوي الآداب، أثاروا كنوزه وفكوا رموزه، وقربوا قاصيه، وراضوا[(٤)] عاصيه، وفتحوا مقفله وأوضحوا مشكله، وأنهجوا[(٥)] شعابه وذللوا صعابه، وأبدوا معانيه في صورة التمثيل وأبدعوه بالتركيب والتحليل، فالكتاب هو المرقاة إلى فهم الكتاب؛ إذ هو المطلع على علم الإعراب، والمبدي من معالمه ما درس[(٦)]، والمنطق من لسانه ما خرس، والمحيي من رفاقه ما رمس[(٧)]، والراد من نظائره ما طمس، فجدير لمن

---

(١) البحر المحيط ١/ ٢٥٦.

(٢) ينظر: مراتب النحويين ١٠٦.

(٣) ينظر: نفح الطيب ٢/ ٥٤٢، ٥٧٨.

(٤) «راضوا»: ذللوا، القاموس (راض) ٢/ ٣٣٣.

(٥) «أنهجوا»: أوضحوا وسلكوا، القاموس (نهج) ١/ ٢١٠.

(٦) «درس»: عفا، القاموس (درس) ٢/ ٢١٥.

(٧) «رمس»: دفن وقبر، القاموس (رمس) ٢/ ٢٢٠.

تاقت نفسه إلى علم التفسير وترقت إلى التحقيق فيه والتحرير أن يعتكف على كتاب سيبويه، فهو في هذا الفن المعول عليه، والمستند في حل المشكلات إليه»[1].

وعندما ذكر العلوم التي يحتاج إليه المفسر قال[2]: «الوجه الثاني: معرفة الأحكام التي للكلم العربية من جهة إفرادها ومن جهة تركيبها، ويؤخذ ذلك من علم النحو، وأحسن موضوع فيه وأجله كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه - رحمه الله تعالى - . . . .».

ويفتخر أبو حيان بروايته كتاب سيبويه، حيث لا يرويه غيره، حيث يقول[3]: «ولا أعلم راوياًله بمصر والشام والعراق واليمن والمشرق غيري»، وذكر أنه قرأه على شيخيه أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي[4] وبهاء الدين ابن النحاس[5].

ولما جلس أبو حيان في القاهرة للإقراء والتدريس، التزم أن لا يقرىء أحداً إلا إن كان في كتاب سيبويه أو في التسهيل لابن مالك أو في تصانيفه[6].

إن كثرة قراءة أبي حيان في الكتاب ومطالعته، جعلته يكشف عن مراد سيبويه فيه، يقول أبو حيان[7]: «وإذا قال سيبويه: زعم الخليل، فإنما يستعملها فيما انفرد الخليل به وكان أقوى»، كما جعلته يبدي رأيه فيما عناه سيبويه من حكم أو معنى بعض الكلمات، فقد مر بنا فيما سبق أن أبا حيان ذكر أن النحويين اختلفوا في فهم قول سيبويه[8] (وأما إذن فجواب وجزاء)، وذكر أن تحرير معناها صعب، ولذا

---

(١) البحر المحيط ١/ ٣.
(٢) البحر المحيط ١/ ٦.
(٣) نفح الطيب ٢/ ٥٦١. وانظر الجزء نفسه ص ٥٥٢.
(٤) البحر المحيط ١/ ٦.
(٥) نفح الطيب ٢/ ٥٦١.
(٦) نفح الطيب ٢/ ٥٤١.
(٧) البحر المحيط ٣/ ٢٧٦.
(٨) الكتاب ٤/ ٢٣٤.

فقد اضطرب الناس في معناها، ثم اختار ما يراه الفارسي من أنها تكون جواباً في موضع وجزاء في موضع، خلافاً لأبي علي الشلوبين الذي يرى أنها تكون للجواب والجزاء في كل موضع(١)، واختار أيضاً جواز عطف الجملة الخبرية على الإنشائية وبالعكس، ونسبه إلى سيبويه فهماً من كلامه، لكن رد عليه هذا ابن هشام كما سبق بيانه(٢).

كما جعل أبو حيان الاطلاع على كتاب سيبويه وقراءته ومدارسته معياراً لمن عانى علم النحو، فَسِرُّ إعجابِه بالزمخشري في بعض المواضع أنه جثا بين يدي الناظر في كتاب سيبويه، حيث رحل من خوارزم في شيبته إلى مكة ـ شرفها الله ـ لقراءة كتاب سيبويه، وله قصيد يمدح به سيبويه وكتابه(٣). . . .

ثم لا يلبث أبو حيان في موضع آخر أن يبين أن الزمخشري وإن قرأ كتاب سيبويه، فإنه قد عمي بصره وبصيرته عن كثير من نصوص الكتاب، ومع هذا فهو كثير التبجح بكتاب سيبويه، حتى إن الإمام أبا الحجاج يوسف بن معزوز(٤) صنف كتاباً يذكر ما غلط فيه الزمخشري وما جهله من نصوص كتاب سيبويه(٥).

وابن عطية عند أبي حيان له أقوال ضعيفة في صناعة الإعراب؛ لأنه لم يطلع على كلام الإمام، ولم يمعن النظر في كتابه(٦).

---

(١) البحر المحيط ٣/ ٢٨٦. وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ٧٣٩.

(٢) البحر المحيط ١/ ١١٠ ـ ١١١. وانظر هذه المسألة ص ٣٦٨. وانظر مسألة (إفادة «قد» التكثير) ٦٩٢.

(٣) البحر المحيط ٤/ ٣٧٢.

(٤) هو أبو الحجاج يوسف بن معزوز القيسي الأديب النحوي، أخذ العربية عن ابن ملكون والسهيلي، أخذ عنه عالم كثير، منهم: أبو الوليد الوقشي وغيره. توفي سنة ٦٢٥ هـ. له: شرح الإيضاح للفارسي، والرد على الزمخشري في مفصله، وغير ذلك.
ينظر: بغية الوعاة ٢/ ٣٦٢.

(٥) البحر المحيط ٨/ ٣٠٣.

(٦) البحر المحيط ١/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦.

كما يرى أبو حيان أن كثيراً من الوجوه الإعرابية لا يعرفها إلا من له اطلاع على كتاب سيبويه، وتنقيب عن لطائفه[١].

إن تفسير أبي حيان مليء بنصوص سيبويه، وهي نصوص دقيقة موثقة أمينة[٢]، وقد ذكر الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة أنه بعد قراءته البحر المحيط لم يسجل على أبي حيان إلا مسائل قليلة أخطأ فيها النقل عن سيبويه[٣].

إن اعتداد أبي حيان بسيبويه في البحر المحيط عظيم جداً، وله عبارات كثيرة تدل على ذلك، ومنها «مخالف لكلام أو مذهب سيبويه»[٤]، «لم يذكره سيبويه»[٥]، «محجوج بقول سيبويه، أو نص عليه سيبويه»[٦]، «لا يقول بها سيبويه»[٧]، «وهو مذهب سيبويه»[٨]، «جوزه سيبويه»[٩].

كما وقف أبو حيان كالطود منافحاً ومدافعاً عن شيخ العربية سيبويه عندما تجاسر عليه أبو عبد الله محمد بن عمر المدعو بالفخر الرازي ابن خطيب الري وقال عنه ما لم يقله[١٠]، وذلك عند قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟

---

(١) البحر المحيط١/ ٢١. وانظر المصدر نفسه ٦/ ٣٨٦.

(٢) ينظر: البحر المحيط ١/ ٢١، ١٠١، ١٠٧، ١١١، ١٥٦، ١٦٣، ١٧٦، ٢٥٥، ٣٨٦، ٤١٩، ٤٣٤، ٢/ ٢٠، ٨٣، ٢٧٠، ٥٠٥، ٥١٠، ٣/ ١٧، ٢٩٢، ٣٨٤، ٤٣٧، ٤٧٦، ٤/ ١٠٢، ١٥٥ ـ ١٥٦، ٤٠٨، ٥/ ٢١٧، ٦/ ٣٨٦، ٨/ ٤٤١، وغير ذلك.

(٣) ينظر: مقالة أبو حيان وبحره المحيط ص ٢٢ ـ ٢٣ في مجلة كلية اللغة العربية بالرياض ـ العدد السابع ١٣٩٧ هـ/ ١٩٧٧ م.

(٤) البحر المحيط ٤/ ٣٢٢، ٥/ ١٦٤، ٦/ ٢٦، ٣٢٠، ٧/ ٣٥٥، ٨/ ٣٩٤.

(٥) البحر المحيط ١/ ٢٦٩.

(٦) البحر المحيط ٢/ ١٠١، ٣/ ٤٣٧، ٤/ ٢١١، ٧/ ٨٣، ٨/ ٣٥٠.

(٧) البحر المحيط ١/ ٦٩.

(٨) البحر المحيط ١/ ١١٠.

(٩) البحر المحيط ٢/ ٢٠٤، ٦/ ٩٨، ٤٦٨، ٤٩٦.

(١٠) تفسير الفخر الرازي ١١/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠.

﴿أَيْدِيَهُمَا﴾[1] الآية، وذلك من وجوه خمسة، فقام أبو حيان مدافعاً عن سيبويه وأطال في ذلك[2] متهماً الرازي بتحريف كلام سيبويه وتخليطه، ومتعجباً منه وتجاسره على العلوم، حتى صنف في النحو كتاباً سماه (المحرر) سلك فيه طريقة غريبة بعيدة من مصطلح أهل النحو ومن مقاصدهم، وهو كتاب لطيف محتو على بعض أبواب العربية، وذكر أبو حيان أن شيخه أبا جعفر بن الزبير ذكر هذا التصنيف، فقال: إنه ليس جارياً على مصطلح القوم، وأن ما سلكه في ذلك من التخليط في العلوم، يقول أبو حيان: «ولما وقفت على هذا الكتاب بديار مصر، رأيت ما كان الأستاذ أبو جعفر يذم من هذا الكتاب ويستزل عقل فخر الدين في كونه صنف في علم وليس من أهله، وكان أبو جعفر يقول: لكل علم حد ينتهى إليه، فإذا رأيت متكلماً في فن ما ومزجه بغيره، فاعلم أن ذلك إما أن يكون من تخليطه وتخبيط ذهنه، وإما أن يكون من قلة محصوله وقصوره في ذلك العلم، فتجده يستريح إلى غيره مما يعرفه»[3].

وفي المسائل النحوية السابقة، اختار أبو حيان مذهب سيبويه فيها، ليس تعصباً دافعه الهوى؛ بل لأن الدليل معه، فكان مذهبه هو الصحيح المختار. وأبو حيان عندما يختار ما ذهب إليه سيبويه، فإنه إما أن يذكر نص سيبويه في ذلك وأدلته وحججه ونحو ذلك، أو يقتصر على ذكر رأيه في المسألة.

فمن الأول أن أبا حيان اختار ما ذهب إليه البصريون وعلى رأسهم سيبويه في عدم جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده أو وجود فاصل ما، خلافاً للكوفيين وأنه من عطف المظهر على المظهر عطف المفردات[4]، واستدل بكلام سيبويه[5] في هذا، وبين فساد فهم بعضهم كلامه، كما اختار جواز إعمال

---

(١) سورة المائدة: من الآية ٣٨.

(٢) البحر المحيط ٣/ ٤٧٦ ـ ٤٨٢.
البحر المحيط ٣/ ٤٨٢.

(٣) البحر المحيط ١/ ١٥٦..

(٤) الكتاب ٢/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩.

(٥) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٢٨٤.

(كأن) مخففة، وفاقاً للبصريين وعلى رأسهم سيبويه، وقد استدل أبو حيان في ذلك بقول سيبويه[1] «وحدثنا من يوثق به أنه سمع من العرب من يقول إن عمراً لمنطلق، وأهل المدينة يقرؤون (وإن كلا لما) يخففون وينصبون، كما قال[2]: كَأَنْ ثَدْيَيْه حُقَّانِ؛ وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حذف من نفسه شيء، لم يغير عمله كما لم يغير عمل (لم يك) و (لم أبل) حين حذف». قال أبو حيان بعد ذلك[3]: «فظاهر تشبيه سيبويه (إن عمراً لمنطلق) بقوله: «كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ) جواز ذلك في الكلام، وأنه لا يختص بالشعر».

وفي مسألة (حقيقة فل)[4] اختار أبو حيان ما ذهب إليه سيبويه من أنه غير مرخم، بل هو عنده كناية من يعقل عن جنس الإنسان، ففل بمعنى رجل، وفلة بمعنى امرأة. وسبب اختيار أبي حيان مذهب سيبويه ما نقله عن العرب[5].

واختار أبو حيان ما ذهب إليه سيبويه والجماعة من عدم اشتراط كون فعل الشرط الماضي (كان) حتى يجزم جواب الشرط المضارع[6]، واستدل بما أنشده سيبويه[7] للفرزدق:

دست رسولاً بأن القوم إن قدروا ... عليك يشفوا صدوراً ذات توغير

وقوله:

تعال فإن عاهدتني لا تخونني ... نكن مثل من يا ذئب يصطحبان

ومن الثاني - أي من اقتصار أبي حيان على اختيار رأي سيبويه دون الاستدلال

---

(١) الكتاب ٢/ ١٤٠.
(٢) ينظر تخريجه فيما سبق ص ٥٧٧.
(٣) البحر المحيط ٣/ ٢٩٢.
(٤) ينظر ما سبق ص ٧٦.
(٥) البحر المحيط ٦/ ٤٩٦. وانظر: الكتاب ٢/ ٢٤٨.
(٦) البحر المحيط ٧/ ٥١٤. وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ٤٣٧.
(٧) الكتاب ٣/ ٦٩، ٢/ ٤١٦.

منه ونحو ذلك ـ أن أبا حيان اختار أن (أن) وما دخلت عليه بعد (لو) مصدر مؤول مبتدأ محذوف الخبر، وفاقاً لسيبويه، وخلافاً للمبرد والزمخشري[(١)].

كما اختار أيضاً أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه، وفاقاً لسيبويه وغيره، وخلافاً لغيرهم[(٢)].

واختار في (لما) أنها حرف وجوب لوجوب، وفاقاً لسيبويه، وخلافاً لأبي علي الفارسي الذي يرى أنها ظرف بمعنى (حين)[(٣)].

واختار أنه لا يجوز الفصل بين (أما) وبين الفاء بمعمول خبر (أن)، وفاقاً لسيبويه وأبي عثمان المازني، وخلافاً للمبرد وابن درستويه، ولا بمعمول خبر (ليت) و (لعل) خلافاً للفراء. وعلل ما اختاره بأن ما ذهب إليه المبرد وابن درستويه لم يرد به سماع صحيح ولا يقتضيه قياس صحيح، بل القياس مذهب سيبويه[(٤)].

وفي مسألة (أصل (لن))[(٥)] اختار ما ذهب إليه سيبويه وغيره من أنها بسيطة، خلافاً للخليل والفراء وغيرهما[(٦)]، غير أن أبا حيان لم يصرح باسم سيبويه لما تحدث عنها وعُلِم هذا؛ لأن سيبويه هو الذي نقل رأي الخليل ورده عليه[(٧)].

إن أبا حيان لم يكن يحكي أراء سيبويه ويرددها دون إعمال فكر وإجالة نظر فيها، فقد كان ملماً بهذا الفن، واقفاً على أسراره، واعياً لمسائله، وما اختار ما ذهب إليه سيبويه فيما سبق إلا لأن ما ذهب إليه هو الحق؛ لقيامه على الدليل، سواء ذكره أبو حيان في تفسيره البحر المحيط، أم في كتبه الأخرى كما سبق بيانه.

---

(١) البحر المحيط ٣/ ٢٦٤. وانظر هذه المسألة فيما سبق ٦٩١.
(٢) البحر المحيط ٨/ ٤٨٠. وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ٢٨٠.
(٣) البحر المحيط ١/ ٧٥. وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ٣٦٠.
(٤) البحر المحيط ١/ ١١٩. وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ٧٠٠.
(٥) ينظر ما سبق ص ٤١٢.
(٦) البحر المحيط ١/ ١٠٢. وانظر مسألة (الجزم بكيف) ٦٦٥.
(٧) الكتاب ٣/ ٥.

وقد خالف أبو حيان سيبويه في مسائل قليلة جداً، يدخل سيبويه فيها ضمن البصريين، فما سيبويه إلا زعيم من زعمائهم وبانٍ من بناة قواعدهم، فقد خالف أبو حيان البصريين فيما ذهبوا إليه من منع العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار[1]، وسيبويه أحد المانعين[2]، وإنما خالفهم أبو حيان؛ لأن السماع الكثير جاء، بالعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، والقياس يقويه.

كما خالفهم أيضاً في إجازتهم مجيء الفاعل مرفوعاً بعد المصدر المنون[3]، وسيبويه أحد المجيزين[4]، وسبب مخالفة أبي حيان لهم أنهم ليس لهم حجة على إثبات دعواهم من السماع.

كما خالفهم أيضاً في منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف، وقَصْر الجواز على الظرف وشبهه في الضرورة الشعرية[5]، وسيبويه ممن يرى المنع[6]، وخالفهم أبو حيان؛ لأن السماع الكثير جاء بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف مطلقاً، فلا يمكن حمله على الضرورة.

وعندما يخالف أبو حيان البصريين فيما سبق، فإنه لا يصرح باسم سيبويه مع أنه واحد منهم فيما ذهبوا إليه، ولعل هذا ـ والله أعلم ـ من باب احترام سيبويه وتحاشي التصريح باسمه عندما يخالفه؛ لأن أبا حيان كان يرى في سيبويه المثل الأعلى في النحو.

ولأبي حيان ـ رحمه الله ـ مواقف مع غير الخليل وتلميذه سيبويه من نحويي البصرة، ومنهم:

---

(١) البحر المحيط ٢/ ١٤٧، وانظر هذه المسألة فيما سبق ٢٩٥.
(٢) الكتاب ١/ ٢٤٨، ٢/ ٣٨١ ـ ٣٨٧.
(٣) البحر المحيط ١/ ٤٦١. وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ٣٩١.
(٤) الكتاب ١/ ١٨٩.
(٥) البحر المحيط ٤/ ٢٢٩. وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ٢٤٣.
(٦) الكتاب ١/ ١٧٨ ـ ١٧٩، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٢٨٩.

يونس بن حبيب الضبي ت ١٨٢ هـ:

وقد مر ذكره في ثلاثة مواضع وافقه أبو حيان في اثنين منهما، وخالفه في الثالث، ففي مسألة العطف بـ «لكن»[١] ذهب الجمهور إلى أنها تكون عاطفة، وخالفهم يونس، حيث يرى أنها ليست عاطفة، وتبعه أبو علي الفارسي وابن مالك في أحد قوليه، واختار أبو حيان ما ذهب إليه يونس[٢]؛ لأنهم عللوا ذلك بأنه لم يحفظ ذلك من لسان العرب، بل إذا جاء بعدها ما يوهم العطف، كانت مقرونة بالواو، وحرف العطف لا يدخل على حرف عطف آخر، فيكون العطف للواو[٣].

أما المسألة التي خالفه فيها، فهي مسألة[٤] (إعمال لكن مخففة)، حيث ذهب الجمهور إلى إهمالها وعدم إعمالها، وخالفهم يونس والأخفش، حيث ذهبا إلى إعمالها، واختار أبو حيان مذهب الجمهور[٥]؛ لأنه لايَعْرف لهما شاهداً استدلوا به على جواز إعمالها مخففة، ولأنها بالتخفيف يزول اختصاصها بواحد من الأسماء والأفعال، ولا يعمل إلا المختص[٦].

ـ قطرب محمد بن المستنير ت ٢٠٦ هـ:

وقد جاء له رأي في مسألة[٧] (الجزم بكيف)، حيث يرى هو والكوفيون وغيرهم الجزم بها، خلافاً للبصريين الذين لا يرون الجزم بها، واختار أبو حيان مذهب البصريين؛ لأن الجزم بها غير مسموع من العرب[٨].

---

(١) انظر هذه المسألة فيما سبق ٦٠٧.
(٢) البحر المحيط ١/ ٣٢٧.
(٣) البحر المحيط ١/ ٣٢٧. وانظر: شرح الألفية لابن الناظم ٥٣٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٩٣. وانظر مسألة (العطف على الضمير المجرور) ٨/ ٤٢.
(٤) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٥٧٤.
(٥) البحر المحيط ١/ ٣٢٧.
(٦) ينظر: الكتاب ٣/ ١١٦، ورصف المباني ٣٤٨، والتصريح ١/ ٢٣٥.
(٧) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٧٠٢.
(٨) البحر المحيط ١/ ١١٩.

ـ أبو عبيدة معمر بن المثنى ت ٢١٠ هـ:

يرى أبو حيان أنه ضعيف في النحو لا يحسنه، وإن كان إماماً في اللغات وأيام العرب، لذا فقد كثر وقوع أبي حيان فيه في البحر المحيط[١].

وقد خالفه فيما كان يذهب إليه، فقد ذهب هو وابن قتيبة إلى أن (إذ) تجيء زائدة، خلافاً للجمهور[٢] الذين أنكروا عليه ذلك[٣]، واختار أبو حيان مذهب الجمهور، فلا تكون زائدة[٤].

كما خالفه أيضاً هو وغيره فيما ذهبوا إليه من مجيء (إلا) بمعنى الواو، واختار أبو حيان ما ذهب إليه البصريون من منع ذلك[٥].

ـ الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة ت ٢١١ هـ:

خالفه أبو حيان في أكثر المسائل التي له رأي فيها، ووافقه في الباقي، فقد مر بنا آنفاً أن أبا حيان خالفه هو ويونس فيما ذهبا إليه من أن (لكن) المخففة تعمل، خلافاً للجمهور القائلين بإهمالها وعدم إعمالها، وسبب مخالفة أبي حيان أنه لا يعرف لهما شاهداً استدلوا به على جواز إعمالها[٦]. . .

وذهب الأخفش إلى أن جواب القسم يتلقى بلام (كي)، خلافاً للجمهور. واختار أبو حيان مذهب الجمهور، فلا يجوز أن يتلقى جواب القسم بلام (كي)، وخطّأ الأخفش ومن تبعه، وذكر أن هذا المذهب مرجوح ومردود عليه في علم

---

(١) ينظر: ١/ ٢٣، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٤، ٢/ ٤٣٧، ٤/ ٤٥٩، ٦/ ١٩٠.

(٢) انظر هذه المسألة فيما سبق ص ٦١٨.

(٣) انظر: جامع البيان ١/ ١٥٣ ـ ١٥٤، ومعاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٣.

(٤) البحر المحيط ١/ ١٣٧.

(٥) البحر المحيط ٥/ ١٧٤. وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ١٦٨.

(٦) البحر المحيط ١/ ٣٢٧. وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ٥٧٤.

النحو[1]. وفي كتابه التذييل[2] إجابة عما استدل به الأخفش.

وخالفه أبو حيان عندما ذهب إلى أن (حيث) ظرف زمان، خلافاً للجمهور، واختار أبو حيان مذهب الجمهور في (حيث) أنها ظرف مكان[3].

وخالفه أبو حيان أيضاً فيما ذهب إليه من زيادة (أن) في غير المواضع التي ذكرها النحويون، وأنها تعمل النصب في المضارع والحالة هذه، حيث يرى أبو حيان أنها لا تزاد في غير المواضع التي ذكروها، وأنها لا تعمل النصب[4]. ورد ما ذهب إليه الأخفش بأن مذهبه «ليس بشيء؛ لأن الزيادة والحذف على خلاف الأصل، ولا نذهب إليهما إلا لضرورة، ولا ضرورة تدعو هنا إلى ذلك مع صحة المعنى في عدم الزيادة والحذف»[5].

فيما سبق رأينا أن أبا حيان خالف الأخفش مصرحاً باسمه؛ لأن ما ذهب إليه ليس عليه سماع كثير، أو أنه لا يخلو من التكلف، حيث ادعى الزيادة والحذف، ولا يذهب إليهما إلا لضرورة، ولا ضرورة تدعو هنا إليهما.

وقد يخالف أبو حيان الأخفش، لكنه لا يصرح باسمه، كمخالفته إياه والكوفيين وغيرهم الذين أجازوا زيادة الواو العاطفة[6]، حيث اختار أبو حيان عدم الجواز؛ إبقاء للحرف على وضعه الأصلي، ولا حاجة لادعاء الزيادة مهما أمكن؛ صيانة للحرف من الزيادة، وتأول ما استدلوا به على ذلك[7].

ومر بنا في منهج أبي حيان في اختياراته الإعرابية أنه كان يعيب تقادير الأخفش

---

(١) البحر المحيط ٤/٢٠٨، ٥/٦٤، ٦/٤٩٧، ٨/٩٠. وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ٧١٠.
(٢) ٤/٥٦ ب - ٥٧ أ.
(٣) البحر المحيط ١/١٥٥. وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ٣٢٥.
(٤) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٦٢١، ففيها بيان لهذه المواضع والآراء فيها.
(٥) البحر المحيط ٢/٢٥٦.
(٦) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٥٨٠.
(٧) البحر المحيط ١/٢٠٢، ٣/٧٩، ٥/٢٤٥، ٢٨٧، ٢٤٠، ٤٤٥، ٦/٣٦٢.

وأبي علي؛ لأنها أعجمية متكلفة، قال ـ رحمه الله ـ[1]: «وتقادير أبي علي والأخفش فيها تفكيك للكلام، وسلوك به غير ما تقتضيه الفصاحة، وهي تقادير أعجمية بعيدة عن البلاغة لا تناسب في كتاب الله، بل لو قدرت في شعر الشنفرى ما ناسب، والنحاة الصرف غير الأدباء بمعزل عن إدراك الفصاحة».

ووافق أبو حيان الأخفش في مسألة[2] (وقوع الماضي المثبت حالاً بدون قد)، حيث ذهب الأخفش والكوفيون ما عدا الفراء إلى جواز وقوع الفعل الماضي الثبت حالاً بدون (قد)، واستدلوا بالسماع والقياس، وذهب البصريون ومعهم الفراء وغيره إلى أنه يشترط في الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ مثبت الواقعة حالاً اقترانها بـ (قد) ظاهرة أو مقدرة، أو يجعل الماضي وصفاً لمحذوف. واختار أبو حيان ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون؛ لما استدلوا به من السماع والقياس. قال ـ رحمه الله ـ[3]: «وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالاً بغير تقدير (قد)، وهو الصحيح؛ إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس ويبعد فيها التأويل».

كما وافقه في مسألة[4] (العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار)، فإن الأخفش ممن يرى جواز العطف دون إعادة الجار[5]، واختار هذا المذهب أبو حيان؛ لأن السماع يعضده والقياس يقويه[6].

كما وافقه أيضاً في مسألة[7] (استثناء شيئين بأداة استثناء واحد دون عطف)، حيث يرى الأخفش وغيره المنع، واختار هذا أبو حيان، إلا أنه لم يصرح باسم

---

(١) البحر المحيط ٤/ ٢٩١ .
(٢) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ١٠٨ .
(٣) البحر المحيط ٧/ ٤٩٣ .
(٤) ينظر ما سبق ص ٢٩٥ .
(٥) البحر المحيط ٨/ ٤٢ .
(٦) البحر المحيط ٢/ ١٤٧ ـ ١٤٨ .
(٧) ينظر ما سبق ص ١٥٣ .

الأخفش في البحر المحيط[1]، وصرح به في كتابه التذييل والتكميل[2] وارتشاف الضرب[3].

وفي مسألة[4] (مجيء الكاف اسماً) تعددت آراء أبي حيان فيها، فتارة وافق سيبويه وخالف الأخفش[5]، وتارة وافق الأخفش وخالف سيبويه[6]، وقد سبق بيان هذا.

وقد اشترك الأخفش مع غيره في رد بعض القراءات وتلحينها وتغليط قارئيها، كرده قراءة[7] كسر الياء في قوله تعالى: ﴿مَّآ أَنَا۠ بِمُصۡرِخِكُمۡ وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّ﴾[8]، حيث قال الأخفش: «وهذه لحن لم نسمع بها من أحد من العرب ولا أهل النحو»[9]. ثم قال أبو حيان بعد ذلك[10]: «وما ذهب إليه من ذكرنا من النحاة لا ينبغي أن يلتفت إليه واقتفى آثارهم فيها الخلف، فلا يجوز أن يقال فيها إنها خطأ أو قبيحة أو رديئة، وقد نقل جماعة من أهل اللغة أنها لغة، لكن قلّ استعمالها...».

كما خَطّأ الأخفشُ وأبو حاتم قراءة ضم الباء وكسر الهاء[11] في قوله تعالى:

---

(١) ٢/ ١٣٨.

(٢) ٣/ ٣٤أ.

(٣) ٢/ ٣٠٩.

(٤) ينظر ما سبق ص ٥٤٦.

(٥) البحر المحيط ١/ ٢٦٢، ٦/ ٣٤٣، ٧/ ٤٦٤ ـ ٤٦٥.

(٦) البحر المحيط ٢/ ٢٩٠.

(٧) هي قراءة حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب. ينظر: التبصرة ٥٥٩، والنشر ٢/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩، والمبسوط ٢١٧، والبدور الزاهرة ١٧١، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ١٦٧ ـ ١٦٨.

(٨) سورة إبراهيم: من الآية ٢٢.

(٩) معاني القرآن للأخفش ٢/ ٣٧٥، والبحر المحيط ٥/ ٤١٩.

(١٠) البحر المحيط ٥/ ٤٢٠.

(١١) هي قراءة جعفر: النشر ٢/ ٣٣٢، والمبسوط ٢٦٨، والبدور الزاهرة ٢٢٢، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٣٠٠.

﴿سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾[1]، فرد عليهما أبو حيان قائلاً[2]: «وليس بصواب؛ لأنه لم يكن يقرأ إلاّ بما روى، وقد أخذ القراءة عن سادات التابعين الآخذين عن جلة الصحابة أبي وغيره، ولم ينفرد بها...». وقال أبو حيان عند قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا﴾[3] حين ذكر قراءة[4] تخفيف الميم في (أمن): «ولا التفات لتضعيف الأخفش وأبي حاتم هذه القراءة»[5].

ـ عبدالملك بن قريب الأصمعي ت ٢١٦ هـ:

وصفه أبو حيان بأنه ثقة ثبت[6]، لكنه لم يكن نحوياً عنده[7]. وقد خالفه في مسألة[8] (زيادة إلا)، حيث ذهب الأصمعي وغيره إلى القول بأنها تجيء زائدة، خلافاً لآخرين. واختار أبو حيان أنها لا تجيء زائدة؛ لأنه قول بلا دليل، ولم يثبت زيادة إلا في مكان مقطوع به، فتثبت لها الزيادة[9]. كما رماه بالضعف في علم النحو في كتابه التذييل والتكميل[10].

ـ أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري ت ٢١٥ هـ:

لم يمر ذكره فيما سبق إلا في مسألة واحدة وهي[11] (زيادة أم)، حيث ذهب

---

(١) سورة النور: من الآية ٤٣.
(٢) البحر المحيط ٦/ ٤٦٥.
(٣) سورة الزمر: من الآية ٩.
(٤) هي قراءة نافع وابن كثير وحمزة. ينظر: التبصرة ٦٥٨، والنشر ٢/ ٣٦٢، والمبسوط ٣٢٢، والبدور الزاهرة ٢٧٣، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٤٢٨.
(٥) البحر المحيط ٧/ ٤١٨. وانظر المصدر نفسه ٤/ ٤٩٩.
(٦) البحر المحيط ٧/ ١١٨.
(٧) البحر المحيط ١/ ٢٥.
(٨) ينظر ما سبق ص ١٧٤.
(٩) ينظر: البحر المحيط ١/ ٤٨٣، وارتشاف الضرب ٢/ ٢٩٤.
(١٠) ٣/ ١٤ أ. وانظر مسألة (اتيان أن للمجازاة) ٣٩٩.
(١١) ينظر ما سبق ص ٦١٤.

إلى أنها تجيء زائدة في الكلام، وتبعه جماعة، خلافاً للجمهور الذين يرون أنها لا تجيء زائدة. واختار أبو حيان مذهب الجمهور[1].

- أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي ت ٢٣٥ هـ:

وقد خالفه أبو حيان فيما ذهب إليه هو وغيره من منع تقديم الحال على عاملها، خلافاً للجمهور الذين أجازوا تقديم الحال على عاملها المتصرف[2]. واختار أبو حيان مذهب الجمهور؛ لكثرة السماع على ذلك، وتأويل هذه الأدلة مع كثرتها تكلف[3].

- أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني ت ٢٤٨ هـ:

أكثر أبو حاتم من إنكار القراءات وتغليطها وتضعيفها، فأنكر أبو حيان عليه ذلك، وعد ذلك منه جسارة على كتاب الله عزَّ وجل[4].

أما في النحو، فهو دون أصحابه فيه، كما نقل ذلك عن المبرد حيث قال[5]: «كان أبو حاتم دون أصحابه في النحو ولم يلحق بهم، إلا أنه إذا خرج من بلدتهم، لم يُلْقَ أعلم منه».

وخالفه أبو حيان في مسألة[6] (وقوع لام كي في جواب القسم)، حيث ذهب الجمهور إلى المنع، وخالفهم الأخفش وتبعه أبو حاتم وغيره، حيث ذهبوا إلى أن

---

(١) البحر المحيط ١/ ٤٥.
(٢) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ١١٧.
(٣) البحر المحيط ٨/ ١٧٥.
(٤) البحر المحيط ١/ ١٩٩، ٤/ ١٩٠، ٢٥٩، ٥٠٣، ٥/ ٢١، ٥١، ٨٤، ٣٣٠، ٣٨٢، ٤٢٠، ٤٨٦، ٥١٠، ٥٢٠، ٦/ ٣٢، ١١٧، ٢٧٥، ٢٧٦، ٤٦٥، ٣٦، ٥٠٧، ٥١٤، ١٢٢، ٣٠٦، ٧/ ٤٦، ٦٩، ٣٦١، ٣٣٢، ٤١٧، ٨/ ٤٤ـ ٤٥، ٦٠، ٦٢، ١٥٩، ١٧٤، ٢٥١، ٣١٧، ٤٠٠، ٤١٦.
(٥) البحر المحيط ٧/ ٦٩.
(٦) ينظر فيما سبق ص ٧١٠.

جواب القسم يتلقى بلام (كي). واختار أبو حيان مذهب الجمهور، وما سواه قول في غاية الضعف مردودٌ مرجوح[١].

- أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني ت ٢٤٩ هـ:

اشترك مع غيره في إنكار قراءة[٢] (معائش) بالهمز من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾[٣]، حيث نقل عنه أبو حيان قوله[٤] «أصل أخذ هذه القراءة عن نافع، ولم يكن يدري ما العربية وكلام العرب التصحيح في نحو هذا»، فأنكر أبو حيان هذا ووجه هذه القراءة وأثنى على قارئها، ورد على المازني بقوله[٥] «وأما قول المازني أصل أخذ هذه القراءة عن نافع، فليس بصحيح؛ لأنها نقلت عن ابن عامر وعن الأعرج وزيد بن علي والأعمش. وأما قوله إن نافعاً لم يكن يدري ما العربية، فشهادة على النفي، ولو فرضنا أنه لا يدري ما العربية وهي هذه الصناعة التي يتوصل بها إلى التكلم بلسان العرب، فهو لا يلزمه ذلك؛ إذ هو فصيح متكلم بالعربية ناقل للقراءة عن العرب الفصحاء، وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء، ولا يجوز لهم ذلك».

وخالفه أبو حيان في مسألة[٦] (العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار)، فإن المازني يرى منع ذلك إلا مع إعادة الجار، معللاً ذلك بأن[٧] «المعطوف والمعطوف عليه شريكان، يحل كل واحد منهما محل صاحبه، فكما لا

---

(١) البحر المحيط ٤/ ٢٠٨، ٥/ ٦٤، ٦/ ٤٩٧، ٨/ ٩٠.
(٢) هي قراءة رواها أسيد عن الأعرج وخارجة عن نافع. ينظر: المبسوط ١٧٩، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٤٤.
(٣) سورة الأعراف: من الآية ١٠.
(٤) البحر المحيط ٤/ ٢٧١.
(٥) البحر المحيط ٤/ ٢٧١ ـ ٢٧٢.
(٦) ينظر فيما سبق ص ٢٩٥.
(٧) ينظر: البحر المحيط ٣/ ١٥٨.

يجوز مررت بك وزيد». واختار أبو حيان الجواز من غير إعادة الجار؛ لأن السماع يعضده والقياس يقويه[1]، أما تعليل المازني فـ«معترض بأنه يجوز أن تقول: رأيتك وزيداً، ولا يجوز: رأيت زيداً وك، فكان القياس رأيتك وزيداً أن لا يجوز»[2].

ووافقه أبو حيان فيما ذهب إليه هو وسيبويه من أنه لا يجوز الفصل بين (أما) والفاء بمعمول خبر (أن)، خلافاً للمبرد وابن درستويه، ولا بمعمول خبر (ليت) و (لعل)، خلافاً للفراء؛ لأن ما ذهب إليه المبرد وغيره لم يرد به سماع صحيح، ولا يقتضيه قياس صحيح، بل القياس مذهب سيبويه والمازني[3].

ـ أبو الفضل العباس بن الفرج الرياشي ت ٢٥٧ هـ:

خالفه أبو حيان ـ على الراجح فيما ذهب إليه في حقيقة (إذا) الفجائية، فقد ذهب الرياشي والزجاج إلى أنها ظرف زمان، وذهب المبرد إلى أنها ظرف مكان، وذهب الكوفيون إلى أنها حرف، واختار أبو حيان ـ على الراجح ـ أنها ظرف مكان[4].

ـ أبو محمد عبد الله بن قتيبة الدينوري ت ٢٥٧ هـ:

اشترك مع غيره في رد قراءة (ليكة) من قوله تعالى: ﴿ كَذَّبَ أَصۡحَٰبُ لۡـَٔيۡكَةِ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾[5]، وأنكر هذا أبو حيان كما تقدم[6].

---

(١) البحر المحيط ٢/١٤٧.
(٢) البحر المحيط ٣/١٥٨.
(٣) البحر المحيط ١/١١٩. وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ٧٠٠.
(٤) البحر المحيط ١/٦١. وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ٣٣٧.
(٥) سورة الشعراء: من الآية ١٧٦.
(٦) البحر المحيط ٧/٣٧.

إن ابن قتيبة عند أبي حيان ضعيف في علم النحو[1]، لذا فقد خالفه مع أبي عبيدة فيما ذهبا إليه من زيادة (إذ)، خلافاً للجمهور الذين لا يرون عدم زيادتها. واختار أبو حيان مذهب الجمهور[2].

ـ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ت ٢٨٥ هـ:

سبق القول بأن من الأسس الهامة التي قامت عليها اختيارات أبي حيان (الاعتداد بالقراءات وعدم تخطئة القراء)، ولأبي حيان في تفسيره البحر المحيط مواقف حميدة، دافع فيها عن القراء وبين حرمة ونكارة تخطئة القراء وتلحينهم، وأن هذه جسارة من قائلها تقرب به من الكفر والردة عن الإسلام.

وأبو العباس المبرد معروف بمواقفه المتعددة التي رد فيها كثيراً من القراءات[3] المتواترة وغيرها، فمنهجه هذا مخالف للمنهج الذي سار عليه أبو حيان، لذا فإن أبا حيان وقف أمامه مدافعاً ومنافحاً عن القراء، وبين شناعة ما أقدم عليه.

وقد ينفرد المبرد برد القراءة، فيتوجه إليه أبو حيان بالإنكار وفساد ما ذهب إليه، وإقامة الأدلة على صحة القراءة التي لحنها أو خطأها، مثال ذلك ما قاله أبو حيان عند قوله تعالى: ﴿ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾[4] «ومنع المبرد التسكين في حركة الإعراب، وزعم أن قراءة أبي عمرو لحن[5]. وما ذهب إليه ليس بشيء؛ لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله ـ ﷺ ـ، ولغة العرب توافقه على ذلك، فإنكار

---

(١) البحر المحيط ١/١٣٧، ١٣٩.
(٢) البحر المحيط ١/١٣٧. وانظر هذه المسألة فيما تقدم ص ٦١٨.
(٣) ينظر: أبو العباس المبرد لمحمد عبد الخالق عضيمة ص ٤٣ ـ ٥٠، ومقدمة دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/١/ ٥٤ ـ ٥٧.
(٤) سورة البقرة: من الآية ٥٤.
(٥) ينظر: التبصرة ٤٢١، والنشر ٢/٢١٢، والمبسوط ١١٧، والبدور الزاهرة ٣٠، وإتحاف فضلاء البشر ١/٣٩١ ـ ٣٩٢.

المبرد لذلك منكر . . .»[1].

ولحن المبرد كعادته من قرأ[2] بتشديد (لما) في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[3] بتشديد (إن) وإعمالها في (كل)، فأنكر عليه أبو حيان ذلك، حيث قال[4]: «وأما تشديد (لما)، فقال المبرد؛ هذا لحن لا تقول العرب إن زيداً لما خارج، وهذه جسارة من المبرد على عادته، وكيف تكون قراءة متواترة لحناً، وليس تركيب الآية كتركيب المثال الذي قال، وهو إن زيداً لما خارج. هذا المثال لحن، وأما في الآية فليس لحناً، ولو سكت وقال كما قال الكسائي: ما أدري ما وجه هذه القراءة، لكان قد وفق».

وقد يشترك المبرد مع غيره في تلحين قراءة أو تغليط قارئها، كصنيعه هو والزجاج وأبي علي الفارسي في إنكار ما روي عن أبي عمرو وغيره من إسكان[5] العين في قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[6] الآية: يقول أبو حيان راداً عليهم»[7]: «وإنكار هؤلاء فيه نظر؛ لأن أئمة القراءة لم يقرؤا إلا بنقل عن رسول الله ـ ﷺ ـ، ومتى تطرق إليهم الغلط فيما نقلوه من مثل هذا، تطرق إليهم فيما سواه. والذي نختاره ونقوله إن نقل القراءات السبع متواتر لا يمكن وقوع الغلط فيه».

كما اشترك أيضاً مع ابن قتيبة والزجاج وأبي علي الفارسي والنحاس والزمخشري في الطعن في قراءة (ليكة) في قوله تعالى: ﴿كَذَّبَ أَصْحَابُ لْئَيْكَةِ

---

(1) البحر المحيط ١/٢٠٦.
(2) سبق تخريج هذه القراءة ص ٣٦٠.
(3) سورة هود: من الآية١١١.
(4) البحر المحيط ٥/٢٦٧.
(5) هي قراءة أبي عمرو وأبي بكر وقالون. التبصرة ٤٥٠، والنشر ٢/٢٣٥ ـ ٢٣٦، والبدور الزاهرة ٥٣، والمبسوط ١٣٦، وإتحاف فضلاء البشر ١/٤٥٥ ـ ٤٥٦.
(6) سورة البقرة: من الآية ٢٧١.
(7) البحر المحيط ٢/٣٢٤.

﴿ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾[١]، يقول أبو حيان بعد حكاية قولهم[٢] «وهذه قراءة متواترة لا يمكن الطعن فيها، ويقرب إنكارها من الردة والعياذ بالله»[٣].

وفي المسائل النحوية التي كان لأبي حيان اختيار فيها، نراه خالف المبرد في مسألة[٤] (الفصل بين أما والفاء بمعمول خبر إن)، حيث يرى المبرد الجواز، وقد حكى أنه رجع عن رأيه[٥] هذا. ويرى سيبويه وأبو عثمان المازني المنع. واختار أبو حيان ما ذهب إليه سيبويه وأبو عثمان المازني[٦]؛ لأن ما ذهب إليه المبرد وغيره لم يرد به سماع صحيح، ولا يقتضيه قياس صحيح...

كما خالفه أيضاً في مسألة[٧] (موقع المصدر المؤول من أن وما دخلت عليه من الإعراب بعد لو)، حيث ذهب المبرد وتبعه الزمخشري وغيرهما إلى أن (أن) وما دخلت عليه مصدر مؤول فاعل بفعل محذوف تقديره: ثبت أو وقع. وذهب سيبويه إلى أنه مبتدأ محذوف الخبر، واختار أبو حيان ما ذهب إليه سيبويه[٨].

واعتد أبو حيان بما حكاه المبرد وثعلب أن (سَفِه) بكسر الفاء يتعدى كـ (سَفَّه) بفتح الفاء وشدها. واختار هذا في توجيه قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥ﴾[٩]، حيث جاء التمييز معرفة، وأبو حيان ممن لا يرى ذلك، وفاقاً للبصريين[١٠].

---

(١) سورة الشعراء: من الآية ١٧٦.
(٢) البحر المحيط ٧/ ٣٧.
(٣) وانظر الجزء نفسه ٣١٩.
(٤) ينظر ما سبق ص ٧٠٠.
(٥) ارتشاف الضرب ٢/ ٥٦٩، والمساعد ٣/ ٢٣٧، والهمع ٢/ ٦٨.
(٦) البحر المحيط ١/ ١١٩.
(٧) ينظر ما سبق ص ٦٩١.
(٨) البحر المحيط ٣/ ٢٦٤. وانظر مسألة (تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر) ص ١٢١، والبحر المحيط ٦/ ٢٥٥، ٢٨٩.
(٩) سورة البقرة: من الآية ١٣٠.
(١٠) البحر المحيط ١/ ٣٩٤.

ثانياً ـ موقفه من الكوفيين

إن أبا حيان وإن كان ينهج نهج البصريين ويأخذ بأقوالهم ويعتمد آراءهم في أكثر الأحيان، فإنه ليس مقلداً لهم يحكي آراءهم وأقوالهم فقط، بل نراه يصرح في مواضع من البحر المحيط «بأننا لسنا متعبدين بما قاله البصريون، فليست اللغة مقصورةً على ما نقلوه، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين» «وإذا صح النقل، وجب المصير إليه»[(١)].

وليست القراءات محصورة على ما نقله البصريون وكذا العلم بعامة، فلا مبالاة بمخالفتهم إن لم يعتمدوا على الدليل، ولم يوافقهم السماع[(٢)].

فاعتداده البصريين لم يكن دافعه التعصب والهوى، بل لأن قواعدهم وأحكامهم قامت على السماع الكثير الموثوق به، وعندما يتبين له الحق عند غيرهم، فإنه يأخذ به ولو خالفهم.

وقد خالف أبو حيان الكوفيين في أكثر المسائل النحوية التي سبقت دراستها، ووافقهم في القليل، وإذا ذهبنا نبحث عن تفسير هذا الأمر، وجدنا أن السبب في ذلك اعتمادهم على السماع القليل وبناء قواعدهم عليه، فاعتدوا بأقوال وأشعار المتحضرين من العرب، كما اعتدوا بالأشعار والأقوال الشاذة التي سمعوها على ألسنة الفصحاء وقاسوا عليها، نقل السيوطي عن بعضهم قوله[(٣)] «الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول، جعلوه أصلاً وَبَوَّبوا عليه، بخلاف البصريين»، ونقل أيضاً قول بعضهم[(٤)] «عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام، جعلوه باباً أو فصلاً»[(٥)].

---

(١) البحر المحيط ٣/ ١٥٩، ٢/ ٩٣، ٤/ ٢٧١.

(٢) البحر المحيط ٢/ ٣١٧ ـ ٣١٨، ٣٦٢ ـ ٣٦٣، ٤/ ٢٧١.

(٣) الاقتراح في أصول النحو وجدله ص ٣٥٩.

(٤) همع الهوامع ١/ ٤٥.

(٥) ينظر: دروس في المذاهب النحوية ـ عبده الراجحي ٨٩ ـ ٩٢، والمدارس النحوية ـ شوقي ضيف

فمن مخالفته إياهم أنه في مسألة[1] (إعمال إن النافية عمل ما الحجازية) اختار مذهب من يرى عدم إعمالها، خلافاً للكوفيين الذين يرون إعمالها، حيث قال بعد ذكر الخلاف في هذه المسألة[2]: «والصحيح أنه لا يجوز؛ لأنه لم يحفظ من ذلك إلا بيت نادر، وهو:

إنْ هُـوَ مُسْتَـوْلِيـاً عَلَـى أَحَـدٍ ... إلاَّ عَلَـى أَضْعَـفِ المَجَـانِيْـنِ»

وذهب الكوفيون إلى جواز حذف النداء مع اسم الإشارة، وذهب البصريون إلى المنع. واختار أبو حيان مذهب البصريين[3]؛ لأن ما استدل به الكوفيون قليل لا يمكن أن يبنى عليه قاعدة نحوية، فهو القائل[4] «وكيف نثبت قانوناً كلياً ولم نسمع من العرب شيئاً من أفراد تركيباته». والقائل[5] «ولا تثبت القواعد الكلية بالمحتمل»[6].

وقد يذهب الكوفيون في المسألة مذهباً ليس له سماع من العرب، أو فيه تكلف، أو غير ذلك، فلا يرتضيه أبو حيان ولا يقبله ويختار خلافه. وقد يصرح باسم الكوفيين، كقوله عند قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾[7]: «وفي قوله (أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم) دليل على جواز وقوع الماضي خبراً لـ (كان) من غير (قد)، وادعاء إضمارها تكلف،

= ١٥٩ ـ ١٦٥، والمذاهب النحوية في ضوء الدراسات الحديثة ـ مصطفى السنجرجي ٤١ ـ ٤٥، ومدرسة الكوفة ـ مهدي المخزومي.

(١) ينظر ما سبق ص ٦٤٦.
(٢) البحر المحيط ١/ ٢٧٦.
(٣) البحر المحيط ٢/ ٤٨٦. وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ٦٠.
(٤) البحر المحيط ١/ ١٤٤.
(٥) البحر المحيط ١/ ٣٣٥.
(٦) وانظر مسألة (النصب بعد الفاء في جواب الترجي) ٤٣١.
(٧) سورة النساء: من الآية ٤٣.

خلافاً للكوفيين لعطفها على خبر (كان)، والمعطوف على الخبر خبر»[1]. وعلل جوازه في موطن آخر بكثرة وروده في القرآن وكلام العرب[2].

كما اختار إعمال (إن) مخففة؛ لمجيء السماع بذلك، كقوله عند قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ﴾[3]: «وإعمالها مخففة لا يجيزه الكوفيون، وهم محجوجون بالسماع الثابت من العرب، وهو قولهم: إن عمراً لمنطلق بسكون النون»[4].

كما خالفهم في مسألة (الجزم بكيف)[5]، حيث قال[6]: «الجزم بها غير مسموع من العرب، فلا نجيزه قياساً، خلافاً للكوفيين وقطرب».

وقد يخالفهم ولا يصرح باسمهم، كقوله في مسألة[7] (مجيء إلا بمعنى الواو): «وإثبات (إلا) بمعنى الواو لا يقوم عليه دليل، والاستثناء سائغ فيما ادعى فيه أن (إلا) بمعنى الواو»[8]. وقال في موضع آخر[9]: «وهذا قول ضعيف لم يثبت من لسان العرب وضع إلا موضع الواو»، فهنا علل رفض مذهبهم بأنهم ليس عندهم دليل على ما ادعوه، وفي موضع آخر يرد مذهبهم بعلة أخرى، وهي[10] «أن معنى (إلا) مباين لمعنى الواو مباينة كثيرة؛ إذ الواو للإدخال وإلا للإخراج، فلا يمكن وقوع أحدهما موقع الآخر».

---

(١) البحر المحيط ٣/ ٢٥٨.
(٢) البحر المحيط ٤/ ١١٥. وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ١٨٢.
(٣) سورة البقرة: من الآية ٧٤.
(٤) البحر المحيط ١/ ٢٦٤. وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ٥٦٢.
(٥) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٦٦٥.
(٦) البحر المحيط ١/ ١١٩.
(٧) ينظر ما سبق ص ١٦٨.
(٨) البحر المحيط ١/ ٤٤٢.
(٩) البحر المحيط ٥/ ١٧٤ ـ ١٧٥.
(١٠) البحر المحيط ٧/ ٥٧.

كما خالفهم أيضاً في مسألة[١] (العامل الأولى بالعمل في التنازع)، وهي من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، حيث يرى الكوفيون إعمال الأول، ويرى البصريون إعمال الثاني. واختار أبو حيان إعمال الثاني؛ لأنه الأفصح، حيث جاء في القرآن[٢]. أما إعمال الأول، فلم يرد في القرآن؛ لقلته[٣].

وفي مسائل أخرى خالف فيها أبو حيان الكوفيين دون أن يذكر سبب مخالفته إياهم، كاختياره حرفية (رب)، خلافاً للكوفيين الذين يرون أنها اسم[٤].

وكاختياره أن (إذا) الفجائية ظرف مكان، خلافاً للكوفيين وغيرهم، حيث يرون أنها حرف[٥]. . .

وكاختياره منع مجيء التمييز معرفة، خلافاً للكوفيين وابن الطراوة وغيرهم، حيث يرون جواز مجيء التمييز معرفة[٦]. وضعف قول الكوفيين ومن تبعهم إن الواو العاطفة تجيء زائدة، ووصف قولهم هذا بأنه قول مرغوب عنه وأنه ليس بشيء، مختاراً أن الواو العاطفة لا تجيء زائدة[٧].

ووافق أبو حيان الكوفيين في مسائل قليلة مختاراً ما ذهبوا إليه فيها، فهو لا يقف موقف المعارض لهم دائماً، فهو كما يقول[٨]: «إذا صح النقل، وجب المصير إليه».

---

(١) ينظر ما سبق ص ٢٧.
(٢) البحر المحيط ١/ ١٦٤، ٣/ ١٢٧.
(٣) البحر المحيط ٤/ ٣٣٩. وانظر مسألة (لكن من حيث البساطة والتركيب) ص ٥٧٠، ومسألة (كم من حيث البساطة والتركيب) ص ٣٨٣.
(٤) البحر المحيط ٥/ ٤٤٢. وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ٥٠٤.
(٥) البحر المحيط ١/ ٦٠. وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ٣٣٧.
(٦) البحر المحيط ١/ ١٩٩. وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ١٤٠.
(٧) البحر المحيط ١/ ٢٠٢، ٥/ ٤٤٥، ٦/ ٣٦٢. وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ٥٨٠.
(٨) البحر المحيط ٢/ ٩٣.

فقد اختار ما ذهبوا إليه من جواز وقوع الماضي المثبت حالاً بدون (قد)، خلافاً للبصريين وغيرهم، حيث يشترطون الاقتران بـ(قد) ظاهرة أو مقدرة، أو يجعلون الماضي وصفاً لمحذوف[1]، وعلة اختيار أبي حيان مذهب الكوفيين وغيرهم أنه[2] «كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس ويبعد فيها التأويل».

واختار ما ذهبوا إليه في مسألة[3] (العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار)، حيث ذهبوا إلى جواز العطف من غير إعادة الجار، واشترط البصريون إعادته، وسبب اختيار أبي حيان رأيهم أن[4] «السماع يعضده والقياس يقويه».

ولما ذكر الأقوال في حكم ظروف الزمان المبهمة المحمولة على (إذ) و (إذا) إذا أضيفت إلى الجملة الإسمية[5]، اختار ما ذهب إليه الكوفيون من جواز الإعراب والبناء، خلافاً للبصريين الذين يرون تحتم الإعراب؛ وذلك لكثرة شواهد البناء على ذلك[6].

وفي مسألة[7] (الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف) أجاز الكوفيون وغيرهم ذلك مستدلين بالسماع والقياس، ومنع ذلك البصريون ومن تبعهم وتأولوا ما استدل به المجيزون وتكلفوا في ذلك، واختار أبو حيان مذهب الكوفيين وغيرهم، لما احتجوا به من السماع الكثير[8].

وفي مسألة[9] (تقديم خبر ليس عليها) ذهب جمهور الكوفيون ومن تبعهم إلى

---

(١) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ١٠٨.
(٢) البحر المحيط ٧/ ٤٩٣.
(٣) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٢٩٥.
(٤) البحر المحيط ٢/ ١٤٧ ـ ١٤٨.
(٥) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٣٥٧.
(٦) البحر المحيط ٧/ ٤٥٥ ـ ٤٥٦.
(٧) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٢٤٣.
(٨) البحر المحيط ٤/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠.
(٩) ينظر ما سبق ص ٢٠٣.

المنع، وذهب البصريون ومن تبعهم إلى جواز ذلك، واختار أبو حيان المنع وفاقاً للكوفيين؛ لأن البصريين الذين أجازوا ذلك ليس لهم دليل من السماع سوى ظاهر قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[1]، وذكر أبو حيان[2] أنه بعد تتبعه جملة من دواوين العرب لم يظفر بتقدم خبر (ليس) عليها ولا معموله إلا ما دل عليه ظاهر الآية السابقة، وقول الشاعر:

فَيَأْبَى فَمَا يَزْدَادُ إِلاَّ لَجَاجَةً ... وَكُنْتُ أَبِيًّا فِي الخَنَا لَسْتُ أُقْدِمُ

ولي هنا وقفات مع بعض النحويين الكوفيين، وهم:

ـ أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ت ١٨٩ هـ:

أثنى عليه أبو حيان في تفسيره، حيث قال عنه[3]: «إمام نحو وسامع لغة»، واعتد بما حكاه عن العرب في مواضع من تفسيره[4].

والكسائي وإن كان من القراء، فقد أنكر بعض القراءات، ورد عليه أبو حيان ذلك، ففي قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا . . .﴾[5] الآية، قرأ الجمهور (قد سمع) بالبيان، وأبو عمرو وحمزة والكسائي بالإدغام[6]. ويرى الكسائي أن من قرأ (قد سمع)، فبيّن الدال عند السين أن لسانه أعجمي ليس بعربي. وقد رد أبو حيان هذا بقوله «ولا يلتفت إلى هذا القول، فالجمهور على البيان»[7]. ونقل كذلك إنكار الكسائي قراءة ابن عباس[8] في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ

---

(١) سورة هود: من الآية ٨.
(٢) البحر المحيط ٥/ ٢٠٦.
(٣) البحر المحيط ١/ ٥٤.
(٤) البحر المحيط ١/ ٦٢، ١٥٥، ٢/ ١٣٤، ٤٩٩، ٦/ ٢٥٥.
(٥) سورة المجادلة: من الآية ١.
(٦) انظر: النشر ٢/ ٣، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٥٢٥.
(٧) البحر المحيط ٨/ ٢٣٢.
(٨) وهي كذلك قراءة علي ـ رضي الله عنه ـ وابن محيصن. ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٤٨، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٤٩.

﴿الْخِيَاطِ﴾[١] بضم الجيم وفتح الميم مشددة، حيث قال[٢]: «وعن الكسائي أن الذي روى (الجُمّل) عن ابن عباس كان أعجمياً، فشدد الميم لعجمته. قال ابن عطية: وهذا ضعيف؛ لكثرة أصحاب ابن عباس على القراءة المذكورة[٣] ا.هـ، ولكثرة القراء بها غير ابن عباس».

وقد خالفه أبو حيان في المسائل النحوية التي سبقت دراستها والتي كان له فيها رأي، كاختيار أبي حيان أن (حيث) لا تضاف إلى المفرد، خلافاً للكسائي الذي يرى ذلك ويعده قياساً، أما أبو حيان فيحكم على ما جاء من إضافة (حيث) إلى المفرد بالشذوذ[٤]، وهذا يبين اختلاف أبي حيان مع الكوفيين بعامة في بناء القواعد، فهم كما سبق يبنون القاعدة ولو على شاهد واحدٍ، كحال الكسائي هنا. وأبو حيان مع البصريين في أن القاعدة لا تقوم إلا على السماع الكثير الموثوق به.

كما خالفه أيضاً فيما ذهب إليه من أن إعمال اسم الفاعل فيما بعده أو إضافته إليه سواء، واختار أبو حيان أن الإضافة أحسن[٥]؛ لأن الأصل في الأسماء إذا تعلق أحدها بالآخر الإضافة، والعمل إنما كان بجهة الشبه للمضارع، فالحمل على الأصل أولى، وهو الإضافة[٦]. ومع ذلك فإن أبا حيان لم يعب ما ذهب إليه الكسائي، حيث قال في موضع آخر[٧]: «وكلاهما فصيح»، وكيف يعيب أبو حيان ما ذهب إليه الكسائي وقد قرىء بالوجهين[٨] قوله تعالى: ﴿هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ

---

(١) سورة الأعراف: من الآية ٤٠.
(٢) البحر المحيط ٤/ ٢٩٧.
(٣) المحرر الوجيز ٧/ ٦٠.
(٤) البحر المحيط ١/ ١٥٥. وانظر هذه المسألة فيما تقدم ص ٣٢٧.
(٥) البحر المحيط ١/ ١٤٠. وانظر هذه المسألة فيما تقدم ص ٣٩٣.
(٦) البحر المحيط ٨/ ٤٢٤.
(٧) البحر المحيط ١/ ٤٣٢.
(٨) قرأ أبو عمرو بن العلاء بالتنوين ونصب (ضره) و (رحمته). وقرأ الباقون بالإضافة من غير تنوين، وخفض (ضره) و (رحمته). ينظر التبصرة ٦٦٠، والنشر ٢/ ٤٣٠، وغيرها.

أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ﴾[1]. وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾[2][3].

- أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ٢٠٧ هـ:

أثنى أبو حيان على الفراء ووصفه بأنه إمام سامع لغة. قال أبو حيان عنه[4]: «هو إمام في النحو واللغة». وقال عنه[5]: «وهو سامع لغة حافظ ثقة».

واختار ما ذهب إليه من منع مجيء الفاعل مرفوعاً بعد المصدر المنون، خلافاً للبصريين الذين يجيزون ذلك؛ لأنه ليس لهم حجة على إثبات دعواهم من السماع. وقد زعم الفراء أنه لم يسمع ذلك من العرب، والفراء سامع لغة[6]. . .

والفراء من الذين أنكروا بعض القراءات وخطؤوا قارئيها ووهموهم في ذلك. وأبو حيان لا يرتضي هذا الصنيع، لذا فإنه قد رد عليه وعلى غيره، فقد أنكر قراءة[7] (جبريل) بفتح الجيم، ورد عليه أبو حيان حيث قال[8]: «قال الفراء لا أحبها؛ لأنه ليس في الكلام فعليل، وما قاله ليس بشيء. . .».

واشترك أيضاً مع غيره في إنكار قراءة (بمصرخي) بكسر الياء، ورمى قارئيها

---

(١) سورة الزمر: من الآية ٣٨.

(٢) سورة الطلاق: من الآية ٣. قرأ حفص بغير تنوين (بالغ)، وخفض (أمره). وقرأ الباقون (بالغٌ) بالتنوين ونصب (أمره). ينظر: التبصرة ٧٠٢، والنشر ٢/ ٥٤٥.

(٣) وانظر ما تقدم: ٣٨٣.

(٤) البحر المحيط ٢/ ٤٩٩.

(٥) البحر المحيط ٥/ ٣٠٤.

(٦) البحر المحيط ١/ ٤٦١. وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ٣٩١.

(٧) هي قراءة ابن كثير والحسن وابن محيصن من قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ. . .﴾ الآية سورة البقرة: من الآية ٩٧. ينظر: التبصرة ٤٢٦، والنشر ٢/ ٢١٩، والمبسوط ١٢٠، والبدور الزاهرة ٣٥، وإتحاف فضلاء البشر ١/ ٤٠٩.

(٨) البحر المحيط ١/ ٣١٨.

بالوهم، حيث قال[1]: «لعلَّها من وهم القراء، فإنه قَلَّ من سلم منهم من الوهم، ولعلَّه ظن أن الباءفي (بمصرخي) خافضة للفظ كله، والباء للمتكلم خارجة من ذلك». ورد عليهم أبو حيان قائلاً[2]: «وما ذهب إليه من ذكرنا من النحاة لا ينبغي أن يلتفت إليه واقتفى آثارهم فيها الخلف، فلا يجوز أن يقال فيها إنها خطأ أو قبيحة أو رديئة، وقد نقل جماعة من أهل اللغة أنها لغة...».

وخالفه أبو حيان في مسائل كثيرة، منها مسألة[3] (الاكتفاء بالضمير رابطاً للجملة الإسمية الواقعة حالاً»، حيث ذهب الفراء وتبعه الزمخشري إلى أن الضمير لا يكفي وحده، بل يعد ذلك من الشذوذ فلا بد من تقدير الواو، والمشهور عند الجمهور أنه قد يكتفى بالضمير، ولا يعد ذلك من الشذوذ، واختار هذا المذهب أبو حيان؛ لكثرة السماع عليه، فكيف يعد شاذاً. قال ـ رحمه الله ـ[4]: «وليس بشاذ، بل هو كثير وقوعه في القرآن وفي كلام العرب نثرها ونظمها، وهو أكثر من رمل يبرين ومها فلسطين». وقال في موضع آخر[5]: «ومجيء ذلك بغير واو لا يكاد ينحصر كثرةً في كلام العرب».

وذهب الفراء إلى أن (فل) مرخم من (فلان)، وذهب سيبويه إلى أن (فل) و (فلة) كنايتان عن نكرة من يعقل من جنس الإنسان[6]، واختار أبو حيان ما ذهب إليه سيبويه خلافاً للفراء؛ لما نقله سيبويه في كتابه عن العرب[7]...

والفراء ممن يرى جواز دخول ياء النداء على فعل الأمر، واختار أبو حيان

---

(١) البحر المحيط ٥/ ٤١٩.
(٢) البحر المحيط ٥/ ٤٢٠.
(٣) وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ٩٧.
(٤) البحر المحيط ٤/ ٢٦٩.
(٥) البحر المحيط ٥/ ٥٣٧.
(٦) انظر هذه المسألة فيما سبق ص ٧٦.
(٧) البحر المحيط ٦/ ٤٩٦.

المنع، وفاقاً لآخرين[1]، وما استُدل به على جواز ذلك الياءُ فيه للتنبيه وليست للنداء، معللاً ذلك بأن المنادى لا يجوز حذفه؛ لأنه قد حذف الفعل العامل في النداء وانحذف فاعله لحذفه، ولو حذفنا المنادى لكان في ذلك حذف جملة النداء وحذف متعلقه وهو المنادى، فكان ذلك إخلالاً كبيراً[2]. . . .

ونقل أبو حيان عن الفراء أنه يرى أن المحذوف من (إنا) النون الثالثة، أي: (نا) ضمير المتكلمين، واختار أبو حيان أن المحذوف النون الثانية من (أن)، معللاً ذلك بأمور:

أحدها: أن هذا أولى من حذف ما بقي منه حرف.

الثاني: أنه قد عهد حذف النون الثانية مع غير ضمير المتكلمين، ولم يعهد حذف نون (نا)، فكان حذفها من (إن) أولى.

الثالث: أنها حرف[3]. . .

وقد يخالف أبو حيان الفراء دون أن يذكر سبب المخالفة، كما في مسألة[4] (الإخراج من الاستثناء المتصل)، فقد ذهب الفراء إلى أن الاستثناء من الفعل، كما ذهب الكسائي فيها مذهباً آخر، واختار أبو حيان ما ذهب إليه البصريون من أن الاسم مستثنى من الاسم، وأن الفعل مستثنى من الفعل[5].

وخالفه أيضاً في مسألة[6] (زيادة الواو العاطفة)، فإن الفراء أحد الكوفيين الذين يرون ذلك، وقد صرح بذلك أبو حيان، واختار أبو حيان أنها لا تكون زائدة[7]، وتأول ما استدلوا به على زيادتها.

---

(١) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٦٤.
(٢) البحر المحيط ٧/ ٦٩.
(٣) البحر المحيط ٥/ ٢٣٨. وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ٥٦٠.
(٤) ينظر ما سبق ص ١٥٠.
(٥) البحر المحيط ١/ ١٥٤.
(٦) ينظر ما سبق ص ٥٨٠.
(٧) البحر المحيط ٣/ ٧٩.

وقد يخالفه أيضاً غير مصرح باسمه، كما في مسألة[1] (تعاقب أن ولام الجحود في النصب)، حيث ذهب الفراء وغيره إلى الجواز، ومنه ذلك آخرون، واختيار أبو حيان المنع[2] «إذ لم يقم دليل على ذلك».

كما ذهب الفراء وغيره إلى أن (أن) تكون نافية بمعنى (لا)، وذهب آخرون إلى أنها لا تكون بمعنى (لا) النافية[3]، واختار أبو حيان أنها لا تكون نافية بمعنى (لا)؛ لأنه لم يقم على ذلك دليل من كلام العرب[4].

ـ هشام بن معاوية الضرير ت ٢٠٩ هـ:

جاء ذكره في مسألة واحدة، وهي[5] (وقوع الجملة فاعلاً)، حيث ذهب هو وثعلب وجماعة من الكوفيين وغيرهم إلى جواز ذلك، وذهب آخرون إلى المنع، واختار هذا أبو حيان[6].

ـ أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ت ٢٩١ هـ:

أثنى عليه أبو حيان، حيث كان لا يرى الترجيح بين القراءات وجعله قدوة له في ذلك، يقول أبو حيان[7]: «وحكى أبو عمر[8] الزاهد في كتاب اليواقيت أن أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلباً كان لا يرى الترجيح بين القراءات السبع، وقال: قال ثعلب من كلام نفسه: «إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة، لم أفضل إعراباً على إعراب في القرآن، فإذا خرجت إلى الكلام كلام الناس، فضلت الأقوى»، ونعم

---

(١) ينظر ما سبق ص ٤٢٨.
(٢) البحر المحيط ٥/ ١٥٧.
(٣) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٤٠٥.
(٤) البحر المحيط ١/ ١١٨، ٢/ ٤٩٥.
(٥) ينظر ما تقدم ص ٤٣.
(٦) البحر المحيط ١/ ٤٦ ـ ٤٧.
(٧) البحر المحيط ٤/ ٨٧.
(٨) في المطبوع (أبو عمرو)، وما أثبته هو ما في المخطوط ٤/ ١٦٥ أ، وهو الصحيح.

السلف لنا أحمد بن يحيى، كان عالماً بالنحو واللغة متديناً ثقة».

ونقل انتصار الناس له من الزجاج الذي أنكر عليه مواضع في كتابه الفصيح مع إمامة ثعلب في اللغة والنحو، قال أبو حيان[1]: «وأبو إسحاق الزجاج يقال عنه إنه لم يكن إماماً في اللغة، ولذلك أنكر على ثعلب في كتابه الفصيح مواضع زعم أن العرب لا تقولها، ورد الناس على أبي إسحاق في إنكاره، ونقلوها من لغة العرب، وممن رد عليه أبو منصور الجواليقي[2]، وكان ثعلب إماماً في اللغة وإماماً في النحو على مذهب الكوفيين».

كما احتج بما حكاه هو والمبرد عن العرب من أن (سَفِه) مثل (سَفَّه) في التعدي إلى المفعول[3]، وذلك في مسألة (مجيء التمييز معرفة)[4].

ومع كون ثعلب إماماً في النحو، فقد خالفه أبو حيان في جميع المسائل التي كان له فيها رأي، فقد ذهب هو وهشام وجماعة من الكوفيين إلى جواز مجيء الفاعل جملة مطلقاً، واختار أبو حيان المنع، وفاقاً للبصريين ومن تبعهم[5].

وذهب الكوفيون وعلى رأسهم الفراء وثعلب ومن تبعهم إلى أن (إلا) تأتي بمعنى الواو العاطفة، وذهب البصريون ومن تبعهم إلى المنع، واختار أبو حيان مذهب البصريين[6]؛ لأن «إثبات (إلا) بمعنى الواو لا يقوم عليه دليل، والاستثناء سائغ فيما ادعى فيه أن (إلا) بمعنى الواو»[7]، وقال في موضعآخر[8]: «وهذا قول

---

(١) البحر المحيط ٢/ ٤٩٩ ـ ٥٠٠.

(٢) وذلك في كتابه (شرح الفصيح لثعلب). ينظر: كشف الظنون ٢/ ١٢٧٣، ومقدمة محققي الاقتضاب ص ١٦.

(٣) البحر المحيط ١/ ٣٩٤.

(٤) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ١٤٠.

(٥) البحر المحيط ١/ ٤٦ ـ ٤٧. وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ٤٣.

(٦) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ١٦٨.

(٧) البحر المحيط ١/ ٤٤٢.

(٨) البحر المحيط ٥/ ١٧٤ ـ ١٧٥.

ضعيف لم يثبت من لسان العرب وضع (إلا) موضع الواو». وعلَّله في موضع آخر «بأن معنى (إلا) مباين لمعنى الواو مباينة كثيرة؛ إذ الواو للإدخال و (إلا) للإخراج، فلا يمكن وقوع أحدهما موقع الآخر»[١].

وثعلب ممن يرى جواز إعمال العدد المشتق فيما اشتق منه مطلقاً، أما أبو حيان فيختار أنه لا يجوز إلا الإضافة. قال ـ رحمه الله ـ[٢]: «ولا يجوز في العربية في (ثالث ثلاثة) إلا الإضافة؛ لأنك لا تقول: ثلثت الثلاثة، وأجاز النصب في الذي يلي اسم الفاعل الموافق له في اللفظ أحمد بن يحيى ثعلب، وردوه عليه...».

وذهب ثعلب وغيره إلى أن (عسى) حرف دائماً، سواء اتصلت بالضمير أم لا، واختار أبو حيان أنها فعل لا حرف[٣].

ثالثاً ـ موقفه من نحاة الأندلس:

ازدهر النحو في الأندلس كما ازدهر في المشرق، حيث كانت بلاد الأندلس على صلة وثيقة بالمشرق العربي، فقد رحل الأندلسيون يدرسون في المشرق، كما رحل كثير من العلماء إلى الأندلس يحملون كتب النحو في المشرق، ككتاب سيبويه وغيره، وقد برز في الأندلس نحويون أفذاذ لهم مناهجهم ومؤلفاتهم وآراؤهم في النحو[٤]، وكان لأبي حيان ـ رحمه الله ـ في تفسيره البحر المحيط مواقف مع بعضهم، ومن أشهرهم:

ـ أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي ت ٤٤٠ هـ:

نقل عنه أبو حيان بعض أقواله في إعراب الآيات القرآنية، وليس لأبي حيان

---

(١) البحر المحيط ٧/ ٥٧.
(٢) البحر المحيط٣/ ٥٣٥. وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ٣٧٧.
(٣) البحر المحيط ٢/ ١٣٤. وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ٤٨٨.
(٤) ينظر: المدارس النحوية ـ شوقي ضيف ٢٨٨ ـ ٣٢٦، وأبو حيان النحوي ٣١٣ ـ ٣١٥.

معه موقف مستقل دون غيره، ومن ذلك أن أبا حيان نقل أقوالاً في إعراب قوله تعالى: ﴿وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ﴾[1]، منها ما أجاز المهدوي وابن عطية[2] وأبو البقاء[3] أن يكون (أن يوصل) في موضع نصب بدلاً من (ما) أي وصله، والتقدير: ويقطعون وصل ما أمر الله به، كما أجاز أيضاً هو وابن عطية أن تكون في موضع نصب مفعولاً من أجله، وقدره كراهية أن يوصل... ثم قال أبو حيان بعد ذلك: «وهذه الأعاريب كلها ضعيفة، ولولا شهرة قائلها، لضربت عن ذكرها صفحاً، والأول[4] الذي اخترناه هو الذي ينبغي أن يحمل عليه كلام الله، وسواه من الأعاريب بعيد عن فصيح الكلام بله أفصح الكلام، وهو كلام الله»[5].

ـ أبو الحسين سليمان بن محمد بن الطراوة ت ٥٣٨ هـ:

وقد خالفه أبو حيان في المسائل التي كان له فيها رأي، سوى مسألة واحدة لم يظهر لي موقف أبي حيان منه فيها، وسيأتي الحديث عنها.

فقد خالفه أبو حيان في مسألة[6] (كون الخبر هو جملة الجواب بعد لولا)، حيث يرى ابن الطراوة أن خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) هو جوابها؛ لحصول الفائدة به، وهو بهذا الرأي يخالف الجمهور الذين يرون أن خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) الامتناعية ليس الجواب، إنما هو محذوف على خلاف بينهم في وجوب الحذف أو التفصيل في ذلك، واختار أبو حيان مذهب الجمهور، خلافاً لابن الطراوة[7].

وذهب ابن الطراوة وقبله ابن برهان إلى أن إضافة المصدر لمرفوعه أو منصوبه

---

(١) سورة البقرة: من الآية ٢٧.
(٢) المحرر الوجيز ١/ ١٥٧.
(٣) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٤.
(٤) وهو أن تكون (ما) موصولة بمعنى (الذي).
(٥) البحر المحيط ١/ ١٢٨. وانظر الجزء نفسه ٢٩، ٢٨٣.
(٦) ينظر ما سبق ص ٥٠.
(٧) البحر المحيط ١/ ٢٤٠.

غير محضة، خلافاً للجمهور الذين يرون أنها محضة[١]، واختار أبو حيان مذهب الجمهور، وذكر أن مما يفسد مذهب ابن برهان وابن الطراوة[٢] «نعت هذا المصدر المضاف وتوكيده بالمعرفة»، وقد بين هذا في شرحه على التسهيل[٣].

وذهب ابن الطراوة مذهب الكوفيين وغيرهم إلى جواز مجيء التمييز معرفة، وذهب البصريون وغيرهم إلى المنع[٤]، واختار أبو حيان المنع، خلافاً للكوفيين وابن الطراوة[٥]، ثم تأول ما استدلوا به على ذلك[٦].

أما المسألة التي لم يظهر لي موقف أبي حيان منه فيها، فهي مسألة[٧] (تعدي استغفر إلى المفعول الثاني)، حيث ذهب ابن الطراوة وتلميذه السهيلي وغيرهما إلى أن الأصل في (استغفر) أن يتعدى بنفسه لا بحرف الجر، خلافاً للجمهور الذين عدوا (استغفر) من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين، أحدهما بنفسه، والآخر بحرف الجر، وأبو حيان ذكر هذه المسألة في البحر المحيط، ولم يصرح باختياره، إنما قدم مذهب الجمهور على مذهب ابن الطراوة[٨]، وفي التذييل ذكر أنه كان محتاراً في هذه المسألة، حتى وقف على كلام ابن الطراوة والسهيلي، وقد عرض مذهبهما والردود عليهما، ثم وقف منافحاً مدافعاً عنهما، مختاراً ما ذهبا إليه[٩].

ـ أحمد بن علي بن أحمد الغرناطي المعروف بابن الباذش ت ٥٤٠ هـ:

وقد مر ذكره فيما سبق في إعراب قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ

---

(١) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٢٣٤.
(٢) البحر المحيط ٥/٥١٦.
(٣) ٤/٧٣ أ.
(٤) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ١٤٠.
(٥) البحر المحيط ١/١٩٩.
(٦) البحر المحيط ١/٣٩٤، ٥/٨٦.
(٧) ينظر ما سبق ص ٤٤٦.
(٨) ينظر: البحر المحيط ٢/١٠١.
(٩) ٢/١٥٦ ب ـ ١٥٧ أ.

أَنفُسَكُمْ﴾[1]، حيث نقل أبو حيان الأعاريب التي قيلت فيها[2]، ومنها ما ذهب إليه ابن الباذش فيما نقله عنه تلميذه ابن عطية[3] من أن (هؤلاء) رفع بالابتداء، و (أنتم) خبر مقدم، و (تقتلون) حال بها تم المعنى، واختار أبو حيان أن (أنتم) مبتدأ، و (هؤلاء) خبر، و (تقتلون) حال، مستدلاً بقول العرب: ها أنت ذا قائماً، وها أنا ذا قائماً، وها هو ذا قائماً. . .

واستغرب ما قاله ابن الباذش في إعرابها، حيث قال[4]: «ولا أدري ما العلة في العدول عن جعل (أنتم) المبتدأ و (هؤلاء) الخبر إلى عكس هذا، والعامل في هذه الحال اسم الإشارة بما فيه من معنى الفعل. . .»[5].

ـ عبد الحق بن غالب بن عطية ت ٥٤١ هـ:

أثنى أبو حيان عليه وعلى كتابه المحرر الوجيز في مقدمة تفسيره البحر المحيط، وكذا الزمخشري وكتابه الكشاف، فهما عنده أفضل المفسرين، وجعل تفسيريهما من أجل التفاسير وأعظمها شأناً وأجمعها مادة وأوسعها انتشاراً. قال ـ رحمه الله[6]: «وهذا أبو القاسم محمود بن عمر المشرقي الخوارزمي الزمخشري وأبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي المغربي الغرناطي أجل من صنف في علم التفسير، وأفضل من تعرض للتنقيح فيه والتحرير، وقد اشتهرا ولا كاشتهار الشمس، وخلدا في الأحياء وإن هداني في الرمس، وكلامهما فيه يدل على تقدمهما في علوم من منثور ومنظوم ومنقول ومفهوم، وتقلب في فنون الآداب، وتمكن من علمي المعاني والإعراب، وفي خطبتي كتابيهما وفي غضون كتاب الزمخشري ما

---

(١) سورة البقرة: من الآية ٨٥.
(٢) البحر المحيط ١/ ٢٩٠ ـ ٢٩١.
(٣) المحرر الوجيز ١/ ٢٨١.
(٤) البحر المحيط ١/ ٢٩٠.
(٥) وانظر بعض المواضع التي مر فيها ذكر ابن البادش في البحر المحيط ١/ ١٨٨، ٢٩٧، ٣/ ٢٥٥.
(٦) البحر المحيط ١/ ٩.

يدل على أنهما فارسا ميدان وممارسا فصاحة وبيان...». ويوازن بين التفسيرين، فيقول[1]: «وكتاب ابن عطية أنقل وأجمع وأخلص، وكتاب الزمخشري ألخص وأغوص، إلا أن الزمخشري قائل بالطفرة...».

ثم ذكر أبو حيان إسناد روايته تفسير ابن عطية المحرر الوجيز[2].

وقد اعتمد أبو حيان على هذين التفسيرين اعتماداً كبيراً، حيث لاتكاد تخلو صفحة من صفحات البحر المحيط إلا ولهما أو لأحدهما فيها رأي نقله أبو حيان عنه، ثم يأتي بعدهما كتاب (التحرير والتحبير لأقوال أئمة التفسير) لشيخه أبي عبد الله محمد بن سليمان بن حسن المقدسي المعروف بابن النقيب، حيث أكثر النقل عنه[3].

ومع مكانة هذين التفسيرين عند أبي حيان، فإن فيهما مجالاً للانتقاد، فليسا معصومين عن الخطأ والزلل، يقول أبو حيان[4]: «وكان فيهما على جلالتهما مجال لانتقاد ذوي التبريز ومسرحٌ للتخييل فيهما والتمييز، ثنيت إليهما عنان الانتقاد، وحللت ما تخيل الناس فيهما من الاعتقاد أنهما في التفسير الغاية التي لا تدرك والمسلك الوعر الذي لا يكاد يسلك، وعرضتهما على محك النظر، وأوريت فيهما نار الفكر، حتى خلص دسيسهما وبرز نفيسهما، وسيرى ذلك من هو للنظر أهل واجتمع فيه إنصاف وعدل...».

وبالرجوع إلى البحر المحيط، نجده كثيراً ما يتتبع ابن عطية في الإعراب والنحو وتوجيه القراءات، ويعلق على ذلك بالنقد والتوجيه، وكان في تعامله مع ابن عطية أخف من تعامله مع الزمخشري الذي أغلظ في الكلام معه وسخر منه وذمه، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

---

(١) البحر المحيط ١/ ١٠.
(٢) البحر المحيط ١/ ١٠ ـ ١١.
(٣) البحر المحيط ١/ ١١.
(٤) البحر ١/ ١٠.

تقول الدكتورة خديجة الحديثي[1]: «وكان موقف أبي حيان منه في تفسيره أخف وطأة من موقفه مع الزمخشري، ولو أن ردوده عليه كثيرة جداً، إلا أن جل هذه الردود كانت في الآراء النحوية وفي التفسير تبعاً للرأي النحوي، أو لتوجيه قراءة من القراءات ولم يسمْه بعجمة أو سفاهة في سب فرقة من الفرق، أو بابتعاده عن ألفاظ القرآن وتحميلها ما لا تحتمل من المعاني...».

وقد خالف أبو حيان ابن عطية في حكم ترجيح قراءة على قراءة، فإن أبا حيان لا يرى ذلك، وله عبارات كثيرة في ذلك، ومن ذلك أن ابن عطية يرى ترجيح قراءة[2] الجمهور في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾[3] بنصب (كل) على قراءة أبي عمرو بضم (كله)، حيث قال[4]: «ورجح الناس قراءة الجمهور؛ لأن التأكيد أملك بلفظة (كل)». قال أبو حيان بعد ذلك[5]: «ولا ترجيح؛ إذ كل من القراءتين متواتر، والابتداء بكل كثير في لسان العرب».

وابن عطية ممن رد بعض القراءات أو ضعفها أو لحنها أو وهَّم قارئيها، وهذا لا يرتضيه أبو حيان ولا يقبله، لذا فإنه قد رد على ابن عطية مذهبه في ذلك، فقد رد ابن عطية قراءة الحسن[6] في قوله تعالى: ﴿مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[7] بفتح الميم والذالين، حيث قال[8]: «وهي قراءة مردودة». وأنكر عليه أبو حيان ذلك موجهاً قراءة الحسن بقوله[9] «والحسن البصري من أفصح الناس يحتج بكلامه، فلا ينبغي

---

(١) أبو حيان النحوي ص ٢١٠.

(٢) ينظر لقراءة الجمهور وقراءة أبي عمرو، وكذا يعقوب. التبصرة ٤٦٦، والنشر ٢/ ٢٤٢، والبدور الزاهرة ٧٠، والمبسوط ١٤٨، وإتحاف فضلاءالبشر ١/ ٤٩١ ـ ٤٩٢.

(٣) سورة آل عمران: من الآية ١٥٤.

(٤) المحرر الوجيز ٣/ ٢٧١.

(٥) البحر المحيط ٣/ ٨٨.

(٦) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٣٦.

(٧) سورة النساء: من الآية ١٤٣.

(٨) المحرر الوجيز ٤/ ٢٩٠.

(٩) البحر المحيط ٣/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩.

أن ترد قراءته، ولها وجه في العربية، وهو أنه أتبع حركة الميم بحركة الذال. . . ».

كما غلط قراءة[1] من قرأ قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ جَآءَهُمۡ نَصۡرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُۖ ﴾[2] الآية بنونين في (فنجي) مع فتح الياء. فرد عليه أبو حيان قائلاً[3]: «وليست غلطاً، ولها وجه في العربية. . . ». كما وهم الأعمش في قراءته[4] قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسۡرٗا ﴾[5] بالصرف أي بالتنوين (ولا يغوثاً ويعوقاً)، فرد عليه أبو حيان قائلاً[6]: «وليس ذلك بوهم، ولم ينفرد الأعمش بذلك. . . »[7].

أما أقوى المواقف التي وقفها أبو حيان أمام ابن عطية وغيره مدافعاً ومنافحاً عن القراء، فما سبق ذكره في مسألة[8] (العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار)، فإن ابن عطية يذهب مذهب البصريين الذين لا يجيزون العطف على الضمير المجرور إلا مع إعادة الجار، خلافاً للكوفيين الذين يرون جواز ذلك، لذا فقد ردوا قراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ ﴾[9] بخفض (الأرحام)، ومنهم ابن عطية الذي ردها بوجهين[10]، قال أبو حيان وقد أغلظ في الكلام معه وشدد النكير عليه[11] «وأما قول ابن عطية ويرد عندي هذه القراءة من

---

(١) هي قراءة رواها هبيرة عن حفص عن عاصم. ولم أقف عليها في غيرالمحرر الوجيز ٩/ ٣٩٥، والبحر المحيط ٥/ ٣٥٥.
(٢) سورة يوسف: من الآية ١١٠.
(٣) البحر المحيط ٥/ ٣٥٥.
(٤) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ١٦٢. وانظر المحرر الوجيز ١٦/ ١٢٧.
(٥) سورة نوح: من الآية ٢٣.
(٦) البحر المحيط ٨/ ٣٤٢.
(٧) وانظر: البحر المحيط ٥/ ٤٩٠، ٥٠٨، ٦/ ٣٩٥، ٧/ ٤٣٩، ٨/ ٤٨٧ ـ ٤٨٨.
(٨) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٢٩٥.
(٩) سورة النساء: من الآية١.
(١٠) المحرر الوجيز ٤/ ٩ ـ ١٠.
(١١) البحر المحيط ٣/ ١٥٩.

المعنى وجهان، فجسارة قبيحة لا تليق بحاله ولا بطهارة لسانه؛ إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله ـ ﷺ ـ، قرأ بها سلف الأمة واتصلت بأكابر قراء الصحابة الذين تلقوا القرآن من في رسول الله ـ ﷺ ـ بغير واسطة عثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت وأقرأ الصحابة أبي بن كعب، عمد إلى ردها بشيء خطر له في ذهنه، وجسارته هذه لا تليق إلا بالمعتزلة كالزمخشري، فإنه كثيراً ما يطعن في نقل القراء وقراءاتهم . . . ».

ثم قال بعد ذلك: «وإنما ذكرت هذا وأطلت فيه؛ لئلا يطلع غُمْر على كلام الزمخشري وابن عطية في هذه القراءة، فيسيء ظناً بها وبقارئها، فيقارب أن يقع في الكفر بالطعن في ذلك».

وفي مسألة[1] (الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف) ذهب ابن عطية مذهب البصريين الذين لا يجيزون ذلك، وقد ضعف قراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[2] بنصب (أولادهم)، وجر (شركائهم)، فرد عليه أبو حيان وذكر أنه لا يلتفت إلى قوله في ذلك[3]، وكان موقفه معه فيها أخف من سابقتها، وكذلك موقفه معه هنا أخف من موقفه مع الزمخشري.

إن ابن عطية عند أبي حيان ليس من النحويين الذين رسخت أقدامهم في علم النحو، فأحكموا قواعده وضبطوا مسائله واطلعوا على أقوال النحويين الأئمة فيه، مع أنه أثنى عليه مع الزمخشري في المقدمة بأنهما فارسا ميدان في علم المعاني والإعراب[4].

---

(١) تنظر فيما سبق ص ٢٤٣.
(٢) سورة الأنعام: من الآية ١٣٧.
(٣) البحر المحيط ٤/٢٢٩ ـ ٢٣٠.
(٤) البحر المحيط ١/٩.

فقد وصف أبو حيان كلام ابن عطية بأنه[1] «قول من شدا يسيراً في العربية ولم يرسخ قدمه»، «متهافت»[2]، «مُلَفَّق»[3]، «تكثير وتنظير بغير ما يناسب»[4]، «مضطرب»[5]، «غير محرر»[6]، «فيه تناقض»[7]، «لا دليل فيه»[8]، «مخالف لما حكاه النحاة»[9]، «ذهل عن القاعدة النحوية»[10]، «فيه ارتباك»[11]، «لم يذهب إليه نحوي»[12]، «لم يعهد»[13]، «ساقط»[14]، «ينبغي أن ينزه كتاب الله عنه»[15]، وغير ذلك[16].

وخالفه في معظم المسائل النحوية السابقة، فقد ذهب ابن عطية وغيره إلى جواز إعمال القول النصب للمفرد المراد به مجرد اللفظ، وذهب جماعة آخرون إلى عدم جواز ذلك[17]، واختار أبو حيان عدم الجواز معللاً ذلك بأنه «لا يحفظ من لسانهم قال فلان زيداً، ولا قال ضرب، ولا قال ليت، وإنما وقع القول في كلام

---

(1) البحر المحيط ٤/ ٢٢٨.
(2) البحر المحيط ٣/ ٢٧٨.
(3) البحر المحيط ٣/ ٢٦١.
(4) البحر المحيط ٣/ ٥٠.
(5) البحر المحيط ٢/ ٤٢٣.
(6) البحر المحيط ٢/ ٣٣١.
(7) البحر المحيط ٢/ ١٨.
(8) البحر المحيط ١/ ٣٩٠.
(9) البحر المحيط ١/ ٣٨٦.
(10) البحر المحيط ١/ ٣٤٢.
(11) البحر المحيط ١/ ٢٨٥.
(12) البحر المحيط ١/ ٢٦٧.
(13) البحر المحيط ٣/ ٣٨٨.
(14) البحر المحيط ٤/ ٢٢٨.
(15) البحر المحيط ١/ ١٣٩.
(16) وانظر إعراب القرآن في تفسير أبي حيان ٢٥٨ ـ ٢٥٩.
(17) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٤٦٤.

العرب لحكاية الجمل»[1].

وذهب ابن عطية إلى إعمال (لا) عمل (ليس) مطلقاً[2]، واختار أبو حيان إعمالها لكن على قلة؛ لأنه لم يجيء منه في لسان العرب إلا ما لا بال له، وما جاء منه يحتمل التأويل، فلا تبنى عليه القواعد، فلا ينبغي أن يحمل عليه كتاب الله الذي هو أفصح الكلام وأجله، ويعدل عن الوجه الكثير الفصيح[3].

وفي مسألة[4] (زيادة الباء في خبر المبتدأ بعد ما التميمية) ذهب قوم إلى المنع، منهم ابن عطية الذي جعله شاذاً، وذهب آخرون إلى الجواز، واختار أبو حيان الجواز[5]، معللاً هذا الاختيار بأن «أشعار بني تميم تتضمن جر الخبر بالباء كثيراً»[6].

ووافقه أبو حيان في مسألة[7] (دلالة إنما على الحصر)، حيث ذهب ابن عطية وغيره إلى أنها لا تفيد الحصر بوضعها، واختار هذا أبو حيان، فإذا فهم حصر، فإنما يفهم من سياق الكلام، فعند قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ﴾[8] الآية، نقل قول ابن عطية[9] «إنما في هذه الآية حاصرة، اقتضى ذلك العقل في المعنى المتكلم فيه، وليست صيغة (إنما) تقتضي الحصر، ولكنها تصلح للحصر والمبالغة في الصفة، وإن لم يكن حصر نحو: إنما الشجاع عنترة، وغير ذلك»، ثم

---

(١) البحر المحيط ٦/ ٣٢٤.
(٢) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٦٣٦.
(٣) البحر المحيط ٢/ ٨٨.
(٤) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٢١٢.
(٥) البحر المحيط ١/ ٥٥، ٢٦٧.
(٦) وانظر مسألة ص ٨٠.
(٧) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٥٥٤.
(٨) سورة النساء: من الآية ١٧١.
(٩) المحرر الوجيز ٤/٣١٧.

قال أبو حيان[1]: «وكلام ابن عطية فيها هنا أنها لا تقتضي بوضعها الحصر صحيح، وإن كان خلاف ما في أذهان كثير من الناس».

وقد سبق في الفصل الرابع أن أبا حيان خالف ابن عطية في أعاريب بعض الآيات، ومن أمثلة ذلك أن ابن عطية عند قوله تعالى: ﴿۞وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ فَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾[2] قال[3]: «(إياي) منصوب بفعل مضمر تقديره: فارهبوا إياي فارهبون». ورد عليه أبو حيان إعرابه وذكر أن هذا[4] «ذهول عن القاعدة في النحو[5] أنه إذا كان المفعول ضميراً منفصلاً والفعل متعدياً إلى واحد هو الضمير، وجب تأخير الفعل كقوله[6] (إياك نعبد)، ولا يجوز أن يتقدم إلا في ضرورة نحو قوله:

إِلَيْكَ حَتَّى[7] بَلَغَتْ إِيَّاكَا»

وعند قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا فِي كُلِّ قَرۡيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا فِيهَا﴾[8] نقل أبو حيان ما قاله أبو البقاء وابن عطية في إعراب هذه الآية، حيث قال[9]: «وأجاز أبو البقاء[10] أن يكون (مجرميها) بدلاً من (أكابر)، وأجاز ابن عطية[11] أن يكون (مجرميها) المفعول الأول، و (أكابر) المفعول الثاني، والتقدير: مجرميها أكابر، وما أجازاه خطأ وذهول عن قاعدة نحوية، وهو أن أفعل التفضيل إذا كان بمن ملفوظاً

---

(1) البحر المحيط ٣/ ٤٠٢.
(2) سورة النحل: من الآية ٥١.
(3) المحرر الوجيز ١٠/ ١٩٥.
(4) البحر المحيط ٥/ ٥٠١.
(5) في المخطوط (القاعدة النحوية) ٦/ ٩٠ ب.
(6) في المطبوع (كقولك)، وما أثبته هو ما في المخطوط ٦/ ٩٠ ب.
(7) هكذا في المخطوط، وفي المطبوع (حين)، وهو تصحيف ٦/ ٩٠ ب.
(8) سورة الأنعام: من الآية ١٢٣.
(9) البحر المحيط ٤/ ٢١٥.
(10) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٣٦.
(11) المحرر الوجيز ٦/ ١٤٣.

بها أو مقدرة أو مضافاً[1] إلى نكرة، كان مفرداً مذكراً دائماً، سواء كان لمذكر أو مؤنث مفرد أو مثنى أو مجموع. . . ».

ونقل أبو حيان الأعاريب التي قيلت في إعراب قوله تعالى: ﴿وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ﴾[2]، ومنها[3] ما أجازه المهدوي وابن عطية، وهو أن تكون (ما) في موضع نصب مفعولاً من أجله، وقدره المهدوي كراهية أن يوصل، كما أجازا أن تكون (أن يوصل) في موضع نصب بدلاً من (ما)، أي: وصله، والتقدير: ويقطعون وصل ما أمر الله به.

واختار أبو حيان أولها، وهو أن (ما) موصولة بمعنى (الذي)، حيث قال[4]: «وهذه الأعاريب كلها ضعيفة، ولولا شهرة قائلها، لضربت عن ذكرها صفحاً، والأول الذي اخترناه هو الذي ينبغي أن يحمل عليه كلام الله، وسواه من الأعاريب بعيد عن فصيح الكلام بله أفصح الكلام وهو كلام الله»[5].

ـ أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي ت ٥٨١ هـ:

لم يصرح أبو حيان باسمه في البحر المحيط في المسائل النحوية التي سبقت دراستها إلا في مواضع قليلة.

فقد خالفه فيما ذهب إليه هو وغيره من أن (مهما) تخرج عن الإسمية وتكون حرفاً بمعنى (إن)، خلافاً للجمهور الذين يرون أنها لا تخرج عن الاسمية إلى الحرفية[6]، واختار أبو حيان مذهب الجمهور، خلافاً للسهيلي وغيره[7]، كما خالفه

---

(١) هكذا في المخطوط ٤/٢٣٦ ب، وفي المطبوع (مضافة).

(٢) سورة البقرة: من الآية ٢٧.

(٣) البحر المحيط ١/١٢٨.

(٤) البحر المحيط ١/١٢٨.

(٥) وانظر: البحر المحيط ١/١٣٩، ٢/٢١، ٣/٨٢، ٥/٣٣١، ٦/٢٨٩، ٧/٦٤ ـ ٦٥، ٨/٢٧٧.

(٦) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٦٧٣.

(٧) البحر المحيط ٤/٣٦٣.

في مسائل لم يصرح باسمه فيها، إنما صرح بذلك في كتبه الأخرى[١].

ووافقه فيما ذهب إليه هو وقطرب وغيرهما من أن التاء في القسم أصلية ليست بدلاً من الواو؛ إذ لم يقم دليل على صحته، خلافاً للجمهور الذين يرون أن التاء بدل من الواو[٢].... واختار أبو حيان ما ذهب إليه السهيلي وغيره[٣].

ـ أبو الحسن علي بن محمد بن علي المشهور بابن خروف ت ٦٠٩ هـ:

وقد مر ذكره في مسألتين خالفه فيهما أبو حيان،

إحداهما: أن ابن خروف وغيره ذهبوا إلى أن الجملة الحالية المنفية بـ (لم) لا بد فيها من الواو، سواء كان فيها ضمير أم لا، خلافاً لجمهور النحويين[٤]، واختار أبو حيان مذهب الجمهور موهماً ابن خروف فيما ذهب إليه، ورد عليه بالسماع الكثير من كتاب الله عزَّ وجل ولسان العرب[٥].

أما المسألة الثانية، فهي أن ابن خروف وغيره ذهبوا إلى جواز إعمال القول النصب للمفرد المراد به مجرد اللفظ، وذهب آخرون إلى المنع[٦]، واختار أبو حيان المنع «إذ لا يحفظ من لسانهم قال فلان زيداً، ولا قال ضرب، ولا قال ليت، وإنما وقع القول في كلام العرب لحكاية الجمل»[٧].

---

(١) ينظر مسألة: ص ٤٥٨.
(٢) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٥٢٣.
(٣) البحر المحيط ٥/ ٣٣٠، ٦/ ٣٢٢.
(٤) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ١٠٢.
(٥) البحر المحيط ٤/ ١٧١، ٣/ ١١٩.
(٦) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٤٦٤.
(٧) البحر المحيط ٦/ ٣٢٤.

ـ أبو علي عمر بن محمد الشلوبين ت ٦٤٥ هـ:

أثنى عليه أبو حيان بقوله[١] «قال الأستاذ أبو علي الشلوبين: وهو الإمام الذي انتهى إليه علم اللسان في زمانه...».

ووافقه فيما ذهب إليه هو والكوفيون ومن تبعهم من جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار؛ لأن السماع يعضده والقياس يقويه، خلافاً للبصريين ومن تبعهم الذين يشترطون إعادة الجار في العطف على الضمير المجرور[٢].

وخالفه فيما ذهب إليه في معنى (إذن)[٣] في قول سيبويه[٤] «وأما (إذن) فجواب وجزاء»، حيث يرى أبو علي الشلوبين أنها تكون للجواب والجزاء معاً في كل موضع، وقوفاً مع ظاهر كلام سيبويه، وذهب أبو علي الفارسي إلى أنها تكون جواباً فقط في موضع، وجواباً وجزاء في موضع وهو الأكثر، واختار أبو حيان ما ذهب إليه أبو علي الفارسي[٥].

وذهب أبو علي الشلوبين إلى أن اسم الجمع لما لا يعقل مؤنث، فتحذف التاء من العدد، وجعله حكماً غالباً[٦]، وخالفه أبو حيان، فهو يرى أن اسم الجمع لما لا يعقل يذكر ويؤنث[٧]، قال تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ﴾[٨]، وتقول: عندي ثلاث ذود...[٩].

---

(١) البحر المحيط ١/٣٣٨.

(٢) البحر المحيط ٢/١٤٧. وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ٢٩٥.

(٣) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٧٠٤.

(٤) الكتاب ٤/ ٢٣٤.

(٥) البحر المحيط ١/ ٤٣٤، ٣/ ٢٨٦، ٧/ ١١.

(٦) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٣٧١.

(٧) البحر المحيط ٢/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠.

(٨) سورة البقرة: من الآية ٢٦٠.

(٩) وانظر مسألة (زيادة أن) ص ٦٢١.

- أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي المشهور بابن عصفور ت ٦٦٩ هـ:

أثنى أبو حيان عليه وعلى ابن مالك، حيث قال[١]: «وهذا المعنى وهو أن فاعل بمعنى فعل أغفله بعض المصنفين من أصحابنا في التصريف كابن عصفور وابن مالك، وناهيك بهما جمعاً واطلاعاً. . . ».

كما كان لأبي حيان عناية بكتبه لا يفارقها خاصة كتابه (الممتع)، كما ذكر ذلك صاحب[٢] (مفتاح السعادة)، كما قام باختصار وتلخيص بعض كتبه، فلخص كتابه (الممتع) بكتاب سماه (المبدع الملخص من الممتع)، ولخص كتابه (شرح الجمل) بكتابه (الموفور من شرح ابن عصفور)، واختصر كتاب (المقرب) بكتابه(تقريب المقرب)، ثم شرحه بكتابه الآخر سماه (التدريب في تمثيل التقريب).

وقد خالفه أبو حيان في المسائل النحوية التي سبقت دراستها والتي كان لابن عصفور فيها رأي، فقد ذهب ابن عصفور إلى أن الاكتفاء بالضمير رابطاً للجملة الحالية المنفية بـ (لم) قليل جداً، خلافاً للجمهور[٣]، واختار أبو حيان مذهب الجمهور مخطئاً ابن عصفور، ورد عليه بالسماع الكثير من كتاب الله عزَّ وجل وسنة النبي - ﷺ -[٤].

وذهب ابن عصفور وغيره إلى أن (فُلُ) كناية عن العلم كفلان. واختار أبو حيان ما ذهب إليه سيبويه[٥] من أنه كناية عن نكرة من يعقل من جنس الإنسان؛ لما نقله عن العرب في ذلك[٦].

---

(١) البحر المحيط ٣/ ٤٦٤.

(٢) ينظر: أبو حيان النحوي ٣٢٠.

(٣) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ١٠٢.

(٤) البحر المحيط ٤/ ١٧١، ٢/ ٢٩٢.

(٥) البحر المحيط ٦/ ٤٩٦. وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ٧٦.

(٦) الكتاب ٢/ ٢٤٨.

وذهب ابن عصفور إلى وجوب جر تمييز (كأين) بـ (من)، وجعله لازماً، خلافاً للجمهور[1]، واختار أبو حيان مذهب الجمهور، موهماً ابن عصفور فيما ذهب إليه[2].

ومما عابه أبو حيان على ابن عصفور عدم حفظه كتاب الله عزَّ وجل[3].

ويرى بعض الباحثين[4] أن كثرة ردود أبي حيان على ابن عصفور سببها نزعة ابن عصفور الكوفية، فهو كثير المتابعة لهم، وأبو حيان الذي لا يأخذ إلا بما هو الصواب والموافق لرأي الجمهور أو غيرهم يخطئه، كما يخطئهم ويفند آراءه، كما يفند آراءهم.

ـ جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك ت ٦٧٢ هـ:

أثنى أبو حيان عليه وعلى ابن عصفور كما سبق، حيث اعتدَّ بهما في مسألة تصريفية؛ لاطلاعهما وجمعهما[5]، كما وصفه أبو حيان بأنه «حاشد لغة وحافظ نوادر»[6].

وموقف أبي حيان من ابن مالك بعامة مشهور، فهو لم يأخذ عنه لأسباب اختلف الباحثون في ترجيحها، واخترت فيما سبق ما ذهب إليه بعضهم من أنهما وإن تعاصرا، فإنهما لم يلتقيا خلال هذه الأعوام؛ لأن ابن مالك رحل عن الأندلس بين سنتي ٦٢٥ ـ ٦٣٠ هـ، ولم يكن أبو حيان قد ولد بعد، فإنه ولد سنة ٦٥٤ هـ، ولما هاجر إلى المشرق كان ابن مالك قد مات، فلم يكن بينهما لقاء حتى يتباغضا أو

---

(١) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٣٨٧.
(٢) البحر المحيط ٣/ ٦٥.
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٦٥٦.
(٤) ينظر: مقدمة ارتشاف الضرب ص ٢٥ للدكتور مصطفى النماس، وأبو حيان النحوي ص ٣٢٢ ـ ٣٢٣.
(٥) البحر المحيط ٣/ ٤٦٤.
(٦) البحر المحيط ١/ ٣٩٠.

يتحاسدا، وينضم مع هذا ما قاله بعضهم من أن ابن مالك لم يأخذ علمه عن الشيوخ، إنما أخذه من الكتب، ولأبي حيان أبيات يذم بها هذا الصنيع[1]، وهذا محل نقاش، فإن القدماء ذكروا شيوخ ابن مالك فهم كثير، لكن لعلَّهم لم يكونوا من الشهرة والمكانة الرفيعة التي يريدها أبو حيان.

وعلى أي حال، فإن أبا حيان هو الذي نشر كتب ابن مالك وأشاد بها قال الصفدي[2]: «وهو الذي جسَّر الناس على مصنفات ابن مالك، ورغبهم في قراءتها، وشرح لهم غامضها، وخاض بهم لججها، وفتح لهم مقفلها».

كما التزم أن لا يقرىء أحداً إلا في كتاب سيبويه أو في التسهيل لابن مالك أو في أحد كتبه[3].

وفي المسائل النحوية السابقة خالف أبو حيان ابن مالك مصرحاً باسمه في بعضها دون الآخر، فمما صرح به ما جاء في مسألة[4] (مجيء فتأ تامة)، فإن ابن مالك ذهب إلى أن (فَتَأَ) تأتي تامة بمعنى (سكن) و (أطفأ)، وتبعه غيره في هذا الرأي، أما أبو حيان فقد رمى ابن مالك بالوهم وغلطه فيما ذكره، واتهمه بالتصحيف، فإن (فَثَأَ) بالثاء هي التي بمعنى (سكن) و (أطفأ)، كما ذكر ذلك أصحاب المعاجم[5]، وأتى بعد أبي حيان من غلطه في اعتراضه على ابن مالك واتهمه بعضهم بأن هذا من تحاملاته على ابن مالك المنبئة عن قصوره، وأثبتوا صحة ما قاله ابن مالك، فقد جاء عن العرب[6].

كما خالفه فيما ذهب إليه من مجيء (ما) و (مهما) الشرطيتين ظرفي زمان[7]،

---

(١) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى ٩/ ٢٨٦، ونفح الطيب ٢/ ٥٦٤، والديوان ٣٧٤.

(٢) الوافي بالوفيات ٥/ ٢٦٨، ونكت الهيمان ٢٨٠، ونفح الطيب ٢/ ٥٤١.

(٣) الوافي بالوفيات ٥/ ٢٦٨، ونفح الطيب ٢/ ٥٤١.

(٤) ينظر ما سبق ص ٤٧١.

(٥) البحر المحيط ٥/ ٣٢٧، والتذييل والتكميل ٢/ ١٢٤ ب (الأسكوريال).

(٦) تاج العروس ١/ ٩٥.

(٧) ينظر هاتين المسألتين فيما سبق ص ٦٨٢، ص ٦٧٨.

وتأول ما استدل به على ذلك[١].

كما خالفه هو وغيره فيما ذهبوا إليه من جواز إعمال القول النصب للمفرد المراد به مجرد اللفظ، واختار أبو حيان المنع وفاقاً لآخرين[٢]؛ لأنه «لا يحفظ من لسانهم قال فلان زيداً، ولا قال ضرب، ولا قال ليت، وإنما وقع القول في كلام العرب لحكاية الجمل»[٣].

ومن المسائل التي خالفه فيها ولم يصرح باسمه مع أنه هو المراد ما ذهب إليه ابن مالك ومن تبعه إلى أن (ارتد) من أخوات (كان)، خلافاً لآخرين[٤]، واختار أبو حيان أنها ليست من أخوات (كان)، حيث قال[٥]: «وارتد عده بعضهم في أخوات (كان)، والصحيح أنها ليست من أخواتها».

وذهب ابن مالك إلى أن إضافة العدد إلى مميزه إذا كان اسم جمع نادرة[٦]، وخالفه أبو حيان، حيث اختار أن الأفصح الفصل بـ (من) مع جواز الإضافة، حيث قال[٧]: «ونص بعض أصحابنا على أن الإضافة لاسم الجمع في العدد نادرة لا يقاس عليها، ونص بعضهم على أن اسم الجمع لما لا يعقل مؤنث، وكلا القولين غير صواب»[٨].

ووافقه ـ غير مصرح باسمه ـ في مسألة[٩] (التعليق في باب أعلم وأرى)، حيث يرى ابن مالك وغيره الجواز، وذهب آخرون إلى المنع، واختار أبو حيان الجواز؛

---

(١) البحر المحيط ٢/ ٢٣١، ٤/ ٣٧١ ـ ٣٧٢.
(٢) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٤٦٤.
(٣) البحر المحيط ٦/ ٣٢٤.
(٤) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٤٦٩.
(٥) البحر المحيط ٥/ ٣٤٦.
(٦) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٣٧٧.
(٧) البحر المحيط ٢/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠.
(٨) وانظر البحر المحيط ٨/ ١١٥، ٤/ ٣٩١، ٣/ ٥٣٥، ٤/ ٥٠٢.
(٩) ينظر ما سبق ص ٤٥٨.

لمجيء السماع به من كتاب الله عزَّ وجل وكلام العرب[1].

رابعاً ـ موقفه من نحويين آخرين:

١ ـ أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج ت ٣١٠ هـ:

ضعف الزجاج بعض القراءات وردها ولحنها وغلط قارئيها، فأنكر عليه أبو حيان ذلك، من ذلك أنه اشترك مع غيره في إنكار قراءة (معائش)، حيث قال[2]: «وجميع النحويين البصريين يزعمون أن همزها خطأ. . .، ولا أعرف له وجهاً. . . ولا أحب القراءة بالهمز؛ إذ كان أكثر الناس إنما يقرؤون بترك الهمز»، فرد أبو حيان عليه وعلى غيره ممن رد هذه القراءة، ومن ذلك قوله «ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة»، ثم أثنى على قارئها نافع وغيره[3].

كما غلط قراءة[4] التسكين في (بارئكم) من قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾[5]، فأنكر عليه أبو حيان ذلك، حيث قال[6]: «وما ذهب إليه أبو إسحاق من أن الإسكان غلط ليس بشيء؛ إذ هي قراءة في السبعة، وهي متواترة، وكفى أنها منقولة عن إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء، فإنه عربي صريح وسامع لغة وإمام في النحو. . .

وأبو إسحاق الزجاج يقال عنه إنه لم يكن إماماً في اللغة، ولذلك أنكر على ثعلب في كتابه الفصيح مواضع زعم أن العرب لا تقولها، ورد الناس على أبي إسحاق في إنكاره ونقلوها من لغة العرب. . .»[7].

---

(١) البحر المحيط ٧/٢٥٩، ٢٨١، ٥٠٤.
(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٢٠ ـ ٣٢١، والبحر المحيط ٤/٢٧١.
(٣) البحر المحيط ٤/٢٧١.
(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/١٣٦ ـ ١٣٧.
(٥) سورة البقرة: من الآية ٥٤.
(٦) البحر المحيط ٢/٤٩٩ ـ ٥٠٠.
(٧) وانظر البحر المحيط ١/٣٢٤، ٢/٣٧٤، ٥/٢١٧، ٦/٣٣٥.

وقد خالفه أبو حيان ـ على الراجح ـ فيما ذهب إليه من أن (إذا) الفجائية ظرف زمان، واختار أبو حيان أنها ظرف مكان[١].

وقد نقل أبو حيان بعض أقواله في إعراب الآيات القرآنية[٢]، منها ما نقله في إعراب قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُۚ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّۚ﴾[٣]، ومنها قول الزجاج[٤]: «(ويوم يقول) معطوف على الضمير من قوله (واتقوه)، أي واتقوا عقابه والشدائد ويوم، فيكون انتصابه على أنه مفعول به لا ظرف...». لكن هذه الأعاريب ومنها ما قاله الزجاج مرفوضة عند أبي حيان؛ لأنها بعيدة ينبو عنها التركيب، وأقرب ما قيل ما قاله الزمخشري، وهو أن (قوله) مبتدأ، و (الحق) صفة له، و (يوم يقول) خبر المبتدأ، فيتعلق بمستتر، كما تقول: يوم الجمعة القتال، و (اليوم) بمعنى (الحين)»[٥].

واختار أبو حيان قول الزجاج في إعراب قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَٰكِنِهِمْۚ﴾[٦] الآية، وهو «أن الفاعل لـ (يهد) ضمير عائد على الله تعالى»[٧]. وذكر أبو حيان أن مما يؤيد هذا التخريج قراءة (نهد) بالنون، ومعناه نبين. أما الأعاريب الأخرى، فقد ردها[٨].

---

(١) البحر المحيط ١/ ٦٠. وانظر هذه المسألة فيما تقدم ص ٣٣٧.
(٢) البحر المحيط ١/ ٢٩٠، ٤/ ١٦٠.
(٣) سورة الأنعام: من الآية ٧٣.
(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٦٣، والبحر المحيط ٤/ ١٦٠ ـ ١٦١.
(٥) البحر المحيط ٤/ ١٦٠ ـ ١٦١.
(٦) سورة طه: من الآية ١٢٨.
(٧) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٧٩، والبحر المحيط ٦/ ٢٨٨.
(٨) البحر المحيط ٦/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩.

- أبو بكر محمد بن السري بن السراج ت ٣١٦ هـ:

خالفه أبو حيان - على الراجح فيما ذهب إليه - في مسألة[١] (تقديم خبر كان عليها إذا كان جملة)، حيث ذهب ابن السراج وغيره إلى الجواز، ومنع ذلك قوم من النحويين، واختار أبو حيان المنع - على الراجح -، وما استدلوا به من أن تقديم المعمول يؤذن بتقدم العامل في قوله تعالى: ﴿أَهَٰؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ﴾[٢]، فكما جاز تقديم (إياكم)، جاز تقديم (تعبدون) ليست قاعدة مطردة، والأولى منع ذلك إلى أن يدل على جوازه سماع من العرب[٣].

- أبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس المشهور بابن شقير ت ٣١٧ هـ:

ذكره أبو حيان في مسألة واحدة، وهي[٤] (نوع ليس)، حيث ذهب هو وغيره إلى أنها حرف نفي مثل (ما)، واختار أبو حيان أنها فعل وفاقاً لآخرين[٥].

- محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان ت ٣٢٠ هـ:

وافقه أبو حيان في مسألة[٦] (تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر)، حيث ذهب بعض الكوفيين وابن كيسان وغيرهم إلى جواز ذلك، ومنعه آخرون، واختار أبو حيان الجواز؛ لكثرة شواهد جواز ذلك؛ ولأنه قد جاء تقديم الحال على صاحبها المجرور وعلى ما يتعلق به، وإذا جاز تقديمها على المجرور والعامل، فتقديمها دون العامل أجوز[٧].

---

(١) ينظر ما سبق ص ١٩٢.
(٢) سورة سبأ: من الآية ٤٠.
(٣) البحر المحيط ٧/ ٢٨٧. وانظر مسألة (إفادة لن معنى الدعاء) ص ٤٢٥، ومسألة (نوع ليس) ص ٤٧٦.
(٤) ينظر ما سبق ص ٤٧٦.
(٥) البحر المحيط ١/ ٣٣٨.
(٦) ينظر ما سبق ص ١٢١.
(٧) البحر المحيط ٧/ ٢٨١.

ونقل عنه قولاً في إعراب قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[1]، حيث ذهب إلى أن (أنتم) مبتدأ، و (تقتلون) الخبر، و (هؤلاء) تخصيص للمخاطبين، ورد عليه أبو حيان هذه الإعراب بأن النحويين قد نصوا على أن التخصيص لا يكون بالنكرات ولا بأسماء الإشارة...[2].

ـ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ت ٣٢٩ هـ:

ذكره أبو حيان في مسألة[3] (إعمال القول النصب للمفرد المراد به مجرد اللفظ)، حيث ذهب الزجاجي وغيره إلى جواز ذلك، ومنعه آخرون، واختار أبو حيان المنع «إذ لا يحفظ من لسانهم قال فلان زيداً، ولا قال ضرب، ولا قال ليت، وإنما وقع القول في كلام العرب لحكاية الجمل»[4].

ـ عبد الله بن جعفر بن درستويه ت ٣٤٧ هـ:

جاء ذكره فيما سبق في مسألتين خالفه أبو حيان فيهما، **إحداهما**: ما ذهب إليه من منع توسيط خبر (ليس) بينها وبين اسمها، خلافاً للجمهور الذين أجازوا ذلك[5]، واختار أبو حيان مذهب الجمهور، خلافاً لابن درستويه، وهو محجوج بالقراءة المتواترة[6] في قوله تعالى: ﴿۞لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ...﴾[7] الآية، وبورود ذلك في كلام العرب[8].

الثانية ما ذهب إليه هو والمبرد قبله من جواز الفصل بين (ما) والفاء بمعمول

(١) سورة البقرة: من الآية ٨٥.
(٢) البحر المحيط ١/ ٢٩٠.
(٣) ينظر ما سبق ص ٤٦٤.
(٤) البحر المحيط ٦/ ٣٢٤.
(٥) ينظر هذه المسألة فيما تقدم ص ٢٠٠.
(٦) هي قراءة حمزة وحفص. ينظر: التبصرة ٤٣٥، والنشر ٢/ ٢٢٦.
(٧) سورة البقرة: من الآية ١٧٧.
(٨) البحر المحيط ٢/ ٢.

خبر (إن)، واختار أبو حيان مذهب سيبويه والمازني، حيث منعا ذلك؛ لأن ما ذهب إليه المبرد وابن درستويه لم يرد به سماع صحيح ولا يقتضيه قياس صحيح، بل القياس مذهب سيبويه[(١)].

ـ أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي ت ٢٧٧ هـ:

خالفه أبو حيان في مسائل، منها ما ذهب إليه هو وغيره من أن الباء لا تزاد في خبر المبتدأ بعد (ما) التميمية، وذهب آخرون إلى جواز ذلك[(٢)]، واختار أبو حيان الجواز؛ لأن أشعار بني تميم تتضمن جر الخبر بالباء كثيراً[(٣)].

ـ ومنها أن أبا علي أجاز الاعتراض بأكثر من جملة في أحد قوليه وتبعه غيره[(٤)]، أما أبو حيان فيرى جواز الاعتراض بجملتين فقط، أما الاعتراض بأكثر من جملتين، فلا يجوز[(٥)].

ـ ومنها أن أبا علي قد ذهب في أحد قوليه وغيره إلى أن (ليس) حرف نفي مثل (ما)، وذهب آخرون إلى أنها فعل[(٦)]، واختار هذا أبو حيان[(٧)].

واشترك أبو علي مع غيره في رد قراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[(٨)]، فرد عليه أبو حيان في ذلك، حيث قال[(٩)]: «ولا التفات أيضاً لقول أبي علي الفارسي، هذا قبيح قليل في الاستعمال، ولو عدل عنها ـ يعني ابن

---

(١) البحر المحيط ١/ ١١٩. وانظر هذه المسألة فيما تقدم ص ٧٠٠.
(٢) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٢١٢.
(٣) البحر المحيط ١/ ٥٥، ٢٦٧.
(٤) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ١٣٣.
(٥) البحر المحيط ٥/ ١٤٧، ٣/ ٢٦٢.
(٦) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٤٧٦.
(٧) البحر المحيط ١/ ٣٣٨. وانظر هذه المسائل ص ١٥١، ص ٣٠٥، ص ٤١٥، ص ٥٣٦.
(٨) سورة الأنعام: من الآية ١٣٧.
(٩) البحر المحيط ٤/ ٢٣٠.

عامر ـ كان أولى؛ لأنهم لم يجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام مع اتساعهم في الظرف، وإنما أجازوه في الشعر ا.هـ. وإذا كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة في قول بعض العرب: هو غلام إن شاء الله أخيك، فالفصل بالمفرد أسهل، وقد جاء الفصل باسم الفاعل في الاختيار، قرأ بعض السلف[1] «مخلف وعده رسله» بنصب (وعده) وخفض (رسله)....». واستمر أبو حيان بعد ذلك في نقل الحجج لإثبات صحة ما ذهب إليه[2].

ووافقه أبو حيان فيما ذهب إليه في فهم قوله سيبويه في(إذن) «وأما إذن فجواب وجزاء»[3]، حيث يرى أبو علي أنها تكون جواباً في موضع وجواباً وجزاء في موضع وهو الأكثر، وذهب أبو علي الشلوبين إلى أنها تكون للجواب والجزاء معاً في كل موضع[4]، واختار أبو حيان ما ذهب إليه أبو علي الفارسي[5].

كما وافقه أيضاً هو وغيره فيما ذهبوا إليه من جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر، خلافاً لمن منع ذلك[6].

ويرى أبو حيان كما تقدم أن «تقادير أبي علي والأخفش فيها تفكيك للكلام وسلوك به غير ما تقتضيه الفصاحة، وهي تقادير أعجمية بعيدة عن البلاغة لا تناسب في كتاب الله، بل لو قدرت في شعر الشنفرى ما ناسب، والنحاة الصرف غير الأدباء بمعزل عن إدراك الفصاحة»[7].

---

(١) سورة إبراهيم: من الآية ٤٧.

(٢) وقد رد أبو علي بعض القراءات وغلط قارئيها. ينظر: البحر المحيط ١/ ١٥٢، ٢/ ٣٢٤، ٤/ ٣٦٠، ٦/ ٢٥٦، ٧/ ٢٦٠ ـ ٢٦١.

(٣) الكتاب ٤/ ٢٣٤.

(٤) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٧٠٤.

(٥) البحر المحيط ٣/ ٢٨٦، ٧/ ١١.

(٦) البحر المحيط ٥/ ٢٨٩، ٧/ ٢٨١. وانظر هذه المسألة فيما سبق ص ١٢١.

(٧) البحر المحيط ٤/ ٢٩١.

ووصف بعض أقواله في إعراب الآيات القرآنية بأن فيها عجرفة العجم[1] ومما خالفه في إعراب بعض الآيات ما اختاره أبو حيان في إعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾[2] في قراءة (من يتقي)، حيث قال[3]: «والأحسن من هذه الأقوال أن يكون (يتقي) مجزوماً على لغة وإن كانت قليلة، ولا يرجع إلى قول أبي علي، قال: وهذا مما لا يحمل عليه؛ لأنه إنما يجيء في الشعر لا في الكلام؛ لأن غيره من رؤساء النحويين قد نقلوا أنه لغة».

واعتد به أبو حيان في إعراب قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾[4] في قراءة من قرأ بـ (من) الجارة، و (من) مجرور بها، حيث ذكر فيها توجيهين، **أحدهما**: أن يكون(إذ) في محل رفع، ورده أبو حيان بقوله[5] «وأما **الوجه الثاني**: فهو فاسد؛ لأنه جعل (إذ) مبتدأ، ولم يستعملها العرب متصرفة ألبتة، إنما تكون ظرفاً أو مضافاً إليها اسم زمان ومفعولة بـ (اذكر) على قول، أما أن تستعمل مبتدأة، فلم يثبت ذلك في لسان العرب، ليس في كلامهم نحو: إذ قام زيد طويل، وأنت تريد وقت قيام زيد طويل، وقد قال أبو علي الفارسي: لم ترد (إذ) و (إذا) في كلام العرب إلا ظرفين، ولا يكونان فاعلين ولا مفعولين ولا مبتدأين، انتهى كلامه»[6].

ـ أبو الفتح عثمان بن جني ت ٢٩٢ هـ:

وصفه أبو حيان بأنه «كثير التمحل في كلام العرب»[7]، ونقل عنه أبو حيان كلاماً في قبول كلام العربي الفصيح وإحسان الظن به، وذلك في الرد على من خطؤوا

---

(١) البحر المحيط ٨/ ١١٥.
(٢) سورة يوسف: من الآية ٩٠.
(٣) البحر المحيط ٥/ ٣٤٣.
(٤) سورة آل عمران: من الآية ١٦٤.
(٥) ينظر البحر المحيط ٣/ ١٠٤.
(٦) وانظر: البحر المحيط ١/ ٢٩٠، ٦/ ٢٥٥، ٢٨٨.
(٧) البحر المحيط ٢/ ٥١٢.

قراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾[(١)] قال أبو حيان[(٢)]: «وقال أبو الفتح: إذا اتفق شيء من ذلك، نظر في حال العربي وما جاء به، فإن كان فصيحاً وكان ما أورده يقبله القياس، فالأولى أن يحسن به الظن؛ لأنه يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها...»[(٣)].

وخالفه أبو حيان في مسألة[(٤)] (معنى كاد في الإثبات والنفي)، حيث ذهب ابن جني وغيره إلى أنها في النفي إثبات وفي الإثبات نفي، خلافاً لسائر الأفعال، وذهب آخرون إلى أنها في الإثبات تدل على الإثبات، وفي النفي تدل على النفي كسائر الأفعال، واختار هذا الأخير أبو حيان[(٥)].

كما خالفه فيما ذهب إليه من أن (أيان) مشتق من (أي)[(٦)]... واختار أبو حيان أنها جامدة غير مشتقة؛ لأن الأصل في أسماء الاستفهام والشرط الجمود[(٧)].

- علي بن إبراهيم الحوفي ت ٤٢٠ هـ:

خالفه أبو حيان فيما ذهب إليه هو وغيره من أن (كأين) مركبة، واختار أبو حيان أنها بسيطة[(٨)].

ونقل أبو حيان كثيراً من أقواله في إعراب الآيات القرآنية، من ذلك أن

---

(١) سورة الأنعام: من الآية ١٣٧.
(٢) البحر المحيط ٤/ ٢٣٠.
(٣) الخصائص ١/ ٣٨٥ ـ ٣٩٠.
(٤) ينظر ما سبق ص ٤٨١.
(٥) ينظر: البحر المحيط ١/ ٨٨، ٢٥٨، ٥/ ٤١٣، ٦/ ١٦٣، ٤٦٢، ٨/ ٢٣.
(٦) ينظر هذه المسألة فيما تقدم ص ٦٦٨.
(٧) البحر المحيط ٤/ ٤١٩.
(٨) البحر المحيط ٣/ ٧٣. وانظر هذه المسألة فيما تقدم ص ٣٨٧.

أبا حيان نقل أقوالاً في إعراب قوله تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَتَفَكَّرُواْۗ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍۚ﴾[1]، ومنها[2] قول الحوفي الذي يرى أن هناك مضمر محذوف، أي: فيعلموا ما بصاحبهم من جنة، وزعم أن (يتفكروا) لا تعلق؛ لأنه لا يدخل على الجمل، ثم قال أبو حيان بعد حكاية هذه الأقوال «وهي تخريجات ضعيفة ينبغي أن ينزه القرآن عنها، وتفكر مما ثبت في اللسان تعليقه، فلا ينبغي أن يعدل عنه».

وأجاز الحوفي وغيره في إعراب قوله تعالى: ﴿وَيَجۡعَلُونَ لِلَّهِ ٱلۡبَنَٰتِ سُبۡحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشۡتَهُونَ﴾[3] النصب في (ما يشتهون) على أن يكون معطوفاً على (البنات)، أي: وجعلوا لأنفسهم ما يشتهون من الذكور[4]، ثم رد أبو حيان ما ذهبوا إليه، حيث قال[5]: «وذهل هؤلاء عن قاعدة في النحو، وهو أن الفعل الرافع لضمير الاسم المتصل لا يتعدى إلى ضميره المتصل المنصوب، فلا يجوز زيد ضربه[6]، تريد ضرب نفسه إلا في باب (ظن) وأخواتها من الأفعال القلبية (فقد) و (عدم)، فيجوز: زيد ظنه قائماً، وزيد فقده، وزيد عدمه، والضمير المجرور بالحرف كالمنصوب المتصل، فلا يجوز زيد غضب عليه، تريد غضب على نفسه، فعلى هذا الذي تقرر لا يجوز النصب؛ إذ يكون التقدير: ويجعلون لهم ما يشتهون، فالواو ضمير مرفوع و (لهم) مجرور باللام، فهو نظير زيد غضب عليه»[7].

ـ مكي بن أبي طالب القيسي ت ٤٢٧ هـ:

وقد خالفه أبو حيان فيما ذهب إليه من منع مجيء الحال من المضاف إليه

---

(١) سورة الأعراف: من الآية ١٨٤.
(٢) البحر المحيط ٤/ ٤٣٢.
(٣) سورة النحل: من الآية ٥٧.
(٤) البحر المحيط ٥/ ٥٠٣.
(٥) البحر المحيط ٥/ ٥٠٣ ـ ٥٠٤.
(٦) في المطبوع [زيد ضربه زيد]، وما أثبته هو ما في المخطوط ٦/ ٩٢ أ.
(٧) وانظر البحر المحيط ٢/ ٣٨٠، ٥/ ٢٨٩، ٧/ ٤٣١ ـ ٤٣٢، ٨/ ٢٧٧.

مطلقاً[١]، واختار أبو حيان مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان له موضع من الإعراب[٢]، لذا نراه يعترض على مكي فيما حكاه عنه ابن عطية[٣] في قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا﴾[٤] الآية أنه لا يجوز أن يكون (حنيفاً) حالاً من (إبراهيم)؛ لأنه مضاف إليه... ثم قال أبو حيان بعد ذلك، «أما ما حكي عن مكي وتعليله امتناع ذلك بكونه مضافاً إليه، فليس على إطلاق هذا التعليل؛ لأنه إذا كان المضاف إليه في محل رفع أو نصب، جازت الحال منه، نحو: يعجبني قيام زيد مسرعاً، وشرب السويق ملتوتاً....»[٥].

كما نقل عنه أبو حيان كثيراً في إعراب الآيات القرآنية، من ذلك ما جوّزه في إعراب (الذي جعل) من قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا...﴾[٦] الآية، حيث أجاز نصبه بإضمار أعني كما أجاز أيضاً نصبه بـ (تتقون). ورد أبو حيان الوجه الأول بأن ما قبله ليس بملتبس، فيحتاج إلى مفسر له بإضمار (أعني)، ورد الوجه الثاني بقوله «وهو إعراب غث ينزه القرآن عن مثله»[٧].

- أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان ت ٤٥٦ هـ:

وافقه أبو حيان هو وغيره فيما ذهبوا إليه من جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر، خلافاً لآخرين[٨]؛ لمجيء السماع بذلك، كما أنه قد جاء تقديم الحال على صاحبها المجرور وعلى ما يتعلق به، وإذا جاز ذلك، فتقديمها

---

(١) ينظر هذه المسألة فيما تقدم ص ٨٩.
(٢) البحر المحيط ١/٧، ٤٠٦، ٤/١٧٨، ٥/٤٥٧، ٨/٣٣.
(٣) المحرر الوجيز: ١٠/٢٥٠.
(٤) سورة النحل: من الآية ١٢٠.
(٥) البحر المحيط ٥/٥٤٨.
(٦) سورة البقرة: من الآيتين ٢١، ٢٢.
(٧) البحر المحيط ١/٩٧.
(٨) ينظر هذه المسألة فيما تقدم ص ١٢١.

عليه دون العامل أجوز[1].

كما وافقه في مسألة[2] (دلالة إنما على الحصر) وإن لم يصرح باسمه، فإنه قد ذهب جمهور النحويين متقدموهم ومتأخروهم والبلاغيون إلى أنها تفيد الحصر. وخالفهم أبو حيان في ذلك، فأنكر مجيئها للحصر، وما اختاره أبو حيان هو ما يراه ابن برهان[3].

وخالفه أبو حيان فيما ذهب إليه هو وابن الطراوة وغيرهما إلى أن إضافة المصدر لمرفوعه أو منصوبه غير محضة، خلافاً للجمهور الذين يرون أنها محضة[4]، واختار أبو حيان مذهب الجمهور، وذكر أن مما يفسد مذهب ابن برهان وغيره نعت هذا المصدر وتوكيده بالمعرفة[5]، وقد بين هذا فيما كتبه على التسهيل[6].

ـ أحمد بن عبد الله المهاباذي ت بعد سنة ٤٧١ هـ:

وقد جاء ذكره فيما تقدم في مسألة واحدة، وهي[7] (الاستثناء المتعقب جملاً متعاطفة)، حيث يرى المهاباذي أن الاستثناء من الجملة الأخيرة، ويرى ابن مالك أن الاستثناء يرجع إلى الجميع ما لم يمنع من ذلك مانع، واختار أبو حيان ما يراه المهاباذي[8] مصححاً مذهبه بما ذكره في التذييل والتكميل[9].

---

(١) البحر المحيط ٥/ ٢٨٩، ٧/ ٢٨١.

(٢) ينظر ما تقدم ص ٥٥٤.

(٣) البحر المحيط ١/ ٦١، ٥/ ٨٨، ١٤٢، ٦/ ٣٤٤.

(٤) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٢٣٤.

(٥) البحر المحيط ٥/ ٥١٦.

(٦) ٤/ ٧٣ أ.

(٧) ينظر ما سبق ص ١٥٦.

(٨) البحر المحيط ٦/ ٤٣٣.

(٩) ٣/ ٣٦ ب.

ـ أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري ت ٥٢٨ هـ:

إن تتبع مواقف أبي حيان مع الزمخشري في البحر المحيط كلها عسير جداً، كيف لا يكون ذلك والبحر المحيط لا تكاد تخلو صفحة من صفحاته من نصٍ للزمخشري يناقشه أبو حيان فيه، فيرد عليه، وهو الغالب، أو يستشهد به ويوافقه.

أثنى أبو حيان في مقدمة البحر المحيط على تفسيري الزمخشري وابن عطية الكشاف والمحرر الوجيز، حيث قال[١]: «وهذا أبو القاسم محمود بن عمر المشرقي الخوارزمي الزمخشري وأبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي المغربي الغرناطي أجل من صنف في علم التفسير، وأفضل من تعرض للتنقيح فيه والتحرير، وقد اشتهرا ولا كاشتهار الشمس، وخلدا في الأحياء وإن هداني في الرمس، وكلامهما فيه يدل على تقدمهما في علوم من منثور ومنظوم ومنقول ومفهوم، وتقلب في فنون الآداب، وتمكن من علمي المعاني والإعراب، وفي خطبتي كتابيهما وفي غضون كتاب الزمخشري ما يدل على أنهما فارسا ميدان وممارسا فصاحة وبيان...».

ومع شهرة هذين التفسيرين وعكوف الناس عليهما، فإن أبا حيان لم يسلم لهما بكل ما كتباه، ففيهما مجال للانتقاد والتمييز، يقول أبو حيان[٢]: «وكان فيهما على جلالتهما مجال لانتقاد ذوي التبريز ومسرح للتخييل فيهما والتمييز، ثنيت إليهما عنان الانتقاد، وحللت ما تخيل الناس فيهما من الاعتقاد أنهما في التفسير الغاية التي لا تدرك، والمسلك الوعر الذي لا يكاد يسلك، وعرضتهما على محك النظر، وأوريت فيهما نار الفكر، حتى خلص دسيسهما وبرز نفيسهما...».

ثم عقد أبو حيان موازنة بين هذين التفسيرين مطيلاً الكلام على الكشاف، حيث قال[٣]: «وكتاب ابن عطية أنقل وأجمع وأخلص، وكتاب الزمخشري ألخص

---

(١) البحر المحيط ١/٩ ـ ١٠.
(٢) البحر المحيط ١/١٠.
(٣) المصدر السابق.

وأغوص، إلا أن الزمخشري قائل بالطفرة ومقتصر من الذؤابة على الوفرة، فربما سنح له آبي المقادة، فأعجزه اغتياصه ولم يمكنه لتأنيه اقتناصه، فتركه عقلاً[1] لمن يصطاده، وغفلاً لمن يرتاده، وربما ناقض هذا المنزع، فثنى العنان إلى الواضح والسهل اللائح، وأجال فيه كلاماً ورمى نحو غرضه سهاماً، هذا مع ما في كتابه من نصرة مذهبه وتقحم مرتكبه، وتجشم حمل كتاب الله عزَّ وجل عليه ونسبة ذلك إليه، فمغتفر إساءته؛ لإحسانه، ومصفوح عن سقطه في بعض؛ لإصابته في أكثر تبيانه...». ثم ذكر أبو حيان سند روايته الكشاف بعد ذلك[2].

والزمخشري معتزلي المذهب حرص على نصرة مذهبه في تفسيره الكشاف، فَكَثَّر الكلام وحمل ألفاظ القرآن ما لا تحتمله نصرةً لمذهبه، فوقف له أبو حيان بالمرصاد مبيناً سوء نيته في ذلك منكراً عليه هذا الصنيع، راداً عليه ذلك، ومن ذلك قوله[3] «وانظر إلى جعجعة هذه الألفاظ وكثرتها وتحميل لفظ القرآن ما لا يدل عليه، وتفسير الواضح الجلي باللفظ المعقد، ودس مذهب الاعتزال في غضون هذه الألفاظ الطويلة دساً خفياً...»، وقوله[4] «وولوعه بمذهبه يجعله يحمل ألفاظ القرآن ما لا يحتمله، أو ما هو بعيد عنها»، وقوله[5] «وهذا الذي ذكر من شقاشقه[6] وتكثيره في الكلام واحتياله في إدارة ألفاظ القرآن؛ لما عليه من مذاهب المعتزلة»[7].

كما كان للزمخشري موقف من القراء وقراءاتهم، فقد رد بعضها وغلط قارئيها، فأنكر عليه أبو حيان ذلك واتهمه بهذا الصنيع، قال أبو حيان[8]: «ولكن

---

(١) عقلاً: أي معقولاً بشدّ الوظيف إلى الذراع. القاموس (عقل) ٤/ ١٨.
(٢) البحر المحيط ١/ ١٠.
(٣) البحر المحيط ٣/ ٢١٧.
(٤) البحر المحيط ٣/ ٥٥.
(٥) البحر المحيط ٧/ ١٠١.
(٦) الشقاشق: جمع شِقْشِقَة، وهي هدر الفحل. القاموس (شق) ٣/ ٢٥١.
(٧) انظر: البحر المحيط ١/ ٩٥، ٣/ ٥٣٧، ٤٥١، ٤/ ٣٨٦.
(٨) البحر المحيط ١/ ٤٨.

عادة هذا الرجل إساءة الأدب على أهل الأداء ونقلة القرآن»، وقال أيضاً[1]: «وذلك دأبه في تلحين المقرئين»، وقال أيضاً[2]: «وهذا على عادته في نسبته الخطأ إلى القراء»، وقال أيضاً[3]: «وهذا على عادته في تغليط القراء وتوهيمهم، ولا نذهب إلى ذلك».

وقد شنع عليه عندما رد قراءة[4] ابن عامر في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[5]، قال أبو حيان[6]: «وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم؛ لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم».

كما كان أبو حيان يسخر من الزمخشري عندما يفصل القول في مسألة نحوية، من ذلك قوله[7] «وهذا من النحو الجلي الذي يدرك بأدنى قراءة في هذا العلم»، وقوله[8] «وهذا الذي جعله سؤالاً وجواباً من واضح النحو الذي لا يجهله المبتدئون فيه»، وقوله[9] «وهذا من ظواهر علم النحو التي لا تكاد تخفى على المبتدئين، فضلاً عن من تدعي العجم أنه في العربية شيخ العرب والعجم».

هذا مع جهل الزمخشري بكثير من قواعد العربية عند أبي حيان، حيث قال

---

(١) البحر المحيط ٥/ ١٥.
(٢) البحر المحيط ٥/ ٣١٤.
(٣) البحر المحيط ٢/ ٢١٥.
(٤) ينظر: الكشاف ٢/ ٥٤.
(٥) سورة الأنعام: من الآية ١٣٧.
(٦) البحر المحيط ٤/ ٢٣٠.
(٧) البحر المحيط ٢/ ٢٣٥.
(٨) البحر المحيط ٧/ ١٩١.
(٩) البحر المحيط ٧/ ٤٥٢ ـ ٤٥٣.

عنه[1]: «وهذا الكلام ممن لا شعور له بالقاعدة النحوية»، كما أن بعض آرائه وأقواله هدم لما استقر عند النحويين[2].

والزمخشري وإن كان قد رحل من خوارزم إلى مكة لقراءة كتاب سيبويه[3]، فإنه غفل عن كثير من نصوصه، وهو مع ذلك كثير التبجح بالكتاب، يقول أبو حيان[4]: «وهذا الرجل كثير التبجح بالكتاب، وكم من نص في كتاب سيبويه عمي بصره وبصيرته [عنه][5]، حتى إن الإمام أبا الحجاج يوسف بن معزوز صنف كتاباً يذكر فيه ما غلط فيه الزمخشري وما جهله من نصوص كتاب سيبويه».

أما عن موقف الزمخشري ممن سبقه من النحويين، فهو إما أن يحرف أقوالهم[6]، أو أن يخلط بين الأقوال ثم يركب منها قولاً واحداً[7].

ثم إن الزمخشري ـ في نظر أبي حيان ـ أعجمي وإن ادعى بعض العجم أنه شيخ العربية والعجم[8]، ففهمه أعجمي، حيث ذهب إلى أن خبر(كان) محذوف في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَـٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَـٰٓـُٔوا۟ ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾[9] الآية، يقول أبو حيان عما ذهب إليه الزمخشري[10]: «فهذا فهم أعجمي؛ لأن الكلام مستقل في غاية الحسن بلا حذف، فيتكلف له محذوفاً لا يدل عليه دليل، وأصحابنا لا يجيزون حذف خبر(كان) وأخواتها، لا اقتصاراً ولا اختصاراً، إلا إن ورد منه شيء، فلا

---

(1) البحر المحيط ٨/ ٥٢.
(2) البحر المحيط ٧/ ٣٣٤.
(3) البحر المحيط ٤/ ٣٧٢.
(4) البحر المحيط ٨/ ٣٠٣.
(5) هذه الزيادة من النهر الماد، والجزء الأخير من المخطوط الذي يتضمن هذا النص مفقود كما سبق بيان ذلك.
(6) البحر المحيط ٣/ ١٦٨.
(7) البحر المحيط ٢/ ٢٦٢، ٤٠٥، ٣/ ٢٨٩، ٤١٦، ٢/ ٤٠٥. وانظر المصدر نفسه ٢/ ٢٦٢.
(8) البحر المحيط ٧/ ٤٥٢ ـ ٤٥٣.
(9) سورة الروم: من الآية ١٠، وذلك في الكشاف ٣/ ٢١٦.
(10) البحر المحيط ٧/ ١٦٤ ـ ١٦٥.

ينقاس عليه».

ويصف أبو حيان بعض تقديراته بأن فيها عجرفة العجم[(١)]، كما أن تخيلاته تخيلات أعجمية مخالفة لما يفهمه العرب الأقحاح كابن عباس وغيره[(٢)].

ولعجمة الزمخشري، فإنه لا يستطيع الإفصاح عن المعاني[(٣)]، وقد يفكك كلاماً مرتبطاً بعضه ببعض؛ لسوء فهمه الأعجمي[(٤)].

ويختلف أبو حيان مع الزمخشري فيما وضعه النحويون حداً لمن يستشهد بكلامهم من حيث الزمان[(٥)]، فالزمخشري يجيز الاستشهاد بكلام المحدثين المولدين، كاستشهاده بقول أبي تمام[(٦)]:

هُمَا أَظْلَمَا حَالَيَّ ثُمَّتَ أَجْلَيَا ... ظَلاَمَيْهِمَا عَنْ وَجْهِ أَمْرَدَ أَشْيَبِ

على أن (أظلم) يتعدى بنفسه لمفعول، ولذلك جاز أن يبنى لما لم يسم فاعله، ثم قال الزمخشري[(٧)]: «وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك؛ لوثوقهم بروايته وإتقانه».

أما أبو حيان، فيرى أنه لا يستشهد بكلام أبي تمام؛ إذ كيف يستشهد بكلام من

---

(١) البحر المحيط ٨/ ١١٥.
(٢) البحر المحيط ٨/ ١٤٩، ٢/ ٤٠٩.
(٣) البحر المحيط ٢/ ٧١.
(٤) البحر المحيط ٨/ ٢٠٦.
(٥) ينظر في هذا الموضوع: الاقتراح في أصول النحو وجدله ١٦٢ ـ ١٦٤، وفي أصول النحو ـ الأفغاني ١٩ ـ ٢٧، وأصول النحو العربي ـ محمود نحلة ص ٦٠، وأصول النحو العربي ـ محمد خير الحلواني ٦٢ ـ ٦٥.
(٦) ينظر: ديوانه ١/ ١٥٧، والدر المصون ١/ ١٨١، والبحر المحيط ١/ ٩٠.
هما: يرجع إلى العقل والدهر، وأراد بحاليه ما يتواتر عليه من الخير والشر.
أجليا: كشفا. القاموس (جلي) ٤/ ٣١٣.
(٧) الكشاف ١/ ٢٢٠ ـ ٢٢١.

هو مولَّد وقد صنف الناس فيما وقع له من اللحن في شعره[1].

وأراد الزمخشري أن يثبت حكماً بما سمعه[2]، فرد عليه أبو حيان قائلاً[3]: «ولا حجة فيما سمعه الزمخشري من ذلك، لعدم الحجية في كلامه؛ لفساد كلام العرب إذ ذاك وقبله بأزمان كثيرة»[4].

والزمخشري يجوز ما قرب وبعد من الوجوه في القرآن الكريم[5]، وأبو حيان يخالفه في هذا، حيث يقول[6] «وما أوسع خيال هذا الرجل، فإنه يجوز ما يقرب وما يبعد، والقرآن لا ينبغي بل لا يجوز أن يحمل إلا على أحسن الوجوه التي تأتي في كلام العرب».

ويرى أبو حيان أن أسلوب الزمخشري في تفسيره الكشاف فيه تطويل شبيه بالخطابة وتكثير وشقشقة كلام في أمر واضح من أوائل علم العربية[7]، أما أسئلته وأجوبته فهي ملفقة على عادته من أقوال العلماء، فيوهم أن هذه الأسئلة والأجوبة منه[8].

وقد ذكر أبو حيان أنه قد نظم قصيداً[9] في شغل الإنسان نفسه بكتاب الله عزَّ وجل، ثم استطرد إلى مدح كتاب الزمخشري، فذكر شيئاً من محاسنه، ثم نبه على ما فيه مما يجب تجنبه، وذكر منها في البحر المحيط قوله[10]:

---

(١) البحر المحيط ١/ ٩٠ ـ ٩١.

(٢) الكشاف ٢/ ٢٤١.

(٣) البحر المحيط ٥/ ١٦٨ ـ ١٦٩.

(٤) وانظر: البحر المحيط ٨/ ٤٠٠ ـ ٤٠١.

(٥) الكشاف ٤/ ١٧٨ ـ ١٧٩.

(٦) البحر المحيط ٨/ ٣٦٢.

(٧) البحر المحيط ١/ ٧٩، ٣/ ١١٧، ٢٨٢، ٤/ ٤٢٧، ٥/ ٢٢٨، ٧/ ١٥، ٢٤، ١٥٣، ٣٧٠، ٤٤٩، ٤٧٩، ٥٠٢، ٨/ ٣٤٦.

(٨) البحر المحيط ٨/ ٩٩.

(٩) ديوانه ٣٢٧ ـ ٣٢٩.

(١٠) البحر المحيط ٧/ ٨٥.

وَلكِنَّـــه فِيْـــهِ مَجَـــالٌ لِنَـــا قِـــدِ — وَزَلاَّت سُـوْءٍ قَـدْ أَخَـذْنَ المَخَـانقَـا
فَيُثْبِـتُ مَـوْضُـوعَ الأَحَـادِيـثِ جَـاهِـلاً — وَيَعْـزُو إِلـى المَعْصُـومِ مَـا لَيْـسَ لاَئِقَـا
وَيَشْتُـــمُ أَعْـــلاَمَ الأئِمَّـــةِ ضُلَّـــةً — وَلاَ سِيَّمَـــا إِنْ أَوْلَجُـــوهُ المَضَـــايِقَـــا
وَيُسْهِـبُ فِـي المَعْنَـى الـوَجِيْـزِ دَلاَلَـةً — بِتَكْثِيْـــرِ أَلْفَـــاظٍ تُسَمَّـــى الشَقَـــاشِقَـــا
يُقَـــوِّل فِيْهَـــا اللَّـــهَ مَـــا لَيْـــسَ قَـــائِـــلاً — وكَـــان مُحِبَّـــا فِـــي الخَطَـــابَـــةِ وَامِقَـــا[1]
وَيُخْطِـــىءُ فـــي تَـــرْكِيْبِـــهِ لِكَـــلاَمِـــهِ — فَلَيْـــسَ لِمَـــا قَـــدْ رَكَّبُـــوهُ مُـــوَافِقَـــا
فَيَنْسُـــبَ إِبْـــدَاءَ المَعَـــانِـــيْ نفســـه — لِيُـــوهِـــمَ أَغْمَـــاراً وَإِنْ كَـــانَ سَـــارِقَـــا
وَيُخْطِـــىءُ فـــي فَهْـــمِ القُـــرْآنِ لأَنَّـــه — يُجَـــوِّزُ إِعْـــرَابـــاً أَبَـــى أَنْ يُطَـــابِقَـــا
وَكَـــمْ بَيْـــنَ مَـــنْ يُـــؤْتَـــى البَيَـــانَ سَلِيْقَـــةً — وَآخَـــرِ عَـــانَـــاهُ فَمـــا هُـــو لاَحِقَـــا
وَيَحْتَـــالُ لِـــلألفَـــاظِ حَتَّـــى يُـــدِيْـــرَهَـــا — لِمَـــذْهَـــبِ سُـــوْءٍ فِيْـــه أَصْبَـــحَ مَـــارِقَـــا
فَيَـــا خُسْـــرَهُ شَيْخـــاً تَخَـــرَّقَ صِيْتُـــهُ — مَغَـــارِبَ تَخْـــرِيـــق الصَّبَـــا وَمَشَـــارِقَـــا
لَئِـــنْ لَـــمْ تَـــدَارَكْـــه مِـــنَ اللَّـــهِ رَحْمَـــة — لَسَـــوفَ يُـــرَى لِلْكَـــافِـــرِيْـــنَ مُـــرَافِقَـــا

وقد خالف أبو حيان الزمخشري في معظم المسائل النحوية التي كان له فيها رأي، ولم تكن مخالفته سببها التعصب والهوى؛ بل لأن الدليل ليس معه، فقد مر بنا أن أبا حيان خالف البصريين ومن تبعهم كالزمخشري في مسألتي[2] (العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار)، و[3] (الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف)؛ لأن السماع مع الكوفيين، وأنكر على من رد قراءتي حمزة[4] وابن عامر[5] ومنهم الزمخشري.

ومن ذلك أن الزمخشري[6] وغيره أجازوا تقديم معمول المضاف إليه الذي

(١) ومق: أي أحبّ وتودد. القاموس (ومق) ٣/ ٢٩٠.
(٢) ينظر ما سبق ص ٢٩٥.
(٣) ينظر ما سبقص ٢٤٣.
(٤) البحر المحيط ٣/ ١٥٩.
(٥) البحر المحيط ٤/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠.
(٦) الكشاف ١/ ٧٣.

أضيفت إليه غير مراداً بها النفي عليها، قياساً على(لا)[1]، واختار أبو حيان المنع مطلقاً وفاقاً لآخرين، ورمى مذهب الزمخشري بالضعف الشديد، فقياسه فاسد، حيث قال[2]: «وهذا الذي ذهب إليه الزمخشري مذهب ضعيف جداً... وكون اللفظ يقارب اللفظ في المعنى، لا يُقضى له بأن يجري أحكامه عليه، ولا يثبت تركيب إلا بسماع من العرب، ولم يسمع أنا زيداً غيرضارب»، فالعمدة هنا السماع، وليس للزمخشري دليل سماعي حتى يصح قوله.

كما خالفه أبو حيان فيما ذهب إليه في (ألا) التي للتنبيه، حيث يرى الزمخشري أنها مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي؛ لإعطاء معنى التنبيه على تحقق ما بعدها، وعلل ما ذهب إليه بأمور[3]، واختار أبو حيان أنها بسيطة غير مركبة، خلافاً للزمخشري، وأقام الأدلة على صحة ما ذهب إليه، ثم أبطل ما احتج به الزمخشري على أنها مركبة[4].

وذهب الزمخشري وغيره إلى أن خبر (أن) الواقعة بعد (لو) يجب أن يكون فعلاً[5]، واختار أبو حيان جواز مجيء خبر (أن) الواقعة بعد (لو) اسماً جامداً أو مشتقاً؛ وذلك لكثرته في لسان العرب، حيث قال[6] عند قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾[7]: «و (أقلام) خبر لأن، وفيه دليل على بطلان دعوى الزمخشري وبعض العجم ممن ينصر قوله إن خبر (أن) الجائية بعد (لو) لا يكون اسماً جامداً ولا اسماً مشتقاً، بل يجب أن يكون فعلاً، وهو قول باطل، ولسان العرب طافح بالزيادة عليه، قال الشاعر...». كما وصف قول الزمخشري في

---

(١) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٢٣٨.
(٢) البحر المحيط ١/ ٣٠.
(٣) الكشاف ١/ ١٨٠.
(٤) البحر المحيط ١/ ٦١. وانظر هذه المسألة فيما تقدم ص ٦١١.
(٥) المفصل ٣٢٣. وانظر هذه المسألة فيما تقدم ص ٢١٧.
(٦) البحر المحيط ٧/ ١٩٠ ـ ١٩١.
(٧) سورة لقمان: من الآية ٢٧.

ارتشاف الضرب[1] بأنه وهم وخطأفاحش.

وفي مسألة[2] (عطف الجملة الخبرية على الإنشائية وبالعكس)، ذهب الزمخشري إلى منع ذلك، واختار أبو حيان الجواز ونسبه إلى سيبويه؛ لوجوده في القرآن الكريم ولسان العرب، وقد تتبع الزمخشري في معظم الآيات التي منع فيها العطف مصرحاً بجواز ذلك[3].

وذهب الزمخشري في قوله الأول تبعاً للفراء إلى أن الاكتفاء بالضمير رابطاً للجملة الاسمية الواقعة حالاً دون الواو شاذ[4]، واختار أبو حيان الجواز؛ لكثرة ذلك في لسان العرب نظمها ونثرها، بل لا يكاد ينحصر، فقد شبه كثرته برمل يبرين ومها فلسطين، فلا يكون شاذاً[5].

أما المسائل التي وافق فيها أبو حيان الزمخشري فقليلة جداً، ورأي الزمخشري فيها تَبع للبصريين، كما استشهد أبو حيان بتخريجاته أدلة المخالفين، وقد يفضل تخريجات غيره على ما خرج به، ومن ذلك أن الكوفيين وغيرهم ذهبوا إلى جواز زيادة[6] ثم والواو العاطفة[7]، وذهب البصريون ومن تبعهم كالزمخشري إلى أنهما تجيئان زائدتين، واختار أبو حيان مذهب البصريين، ثم ذهب يخرج أدلة المجيزين ناقلاً ما قاله الزمخشري وغيره، واختار خلاف ما ذهب إليه الزمخشري في تخريجها، فعند قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ . . . ثُمَّ صَرَفَكُمْ

---

(١) ٢/ ٥٧٣.

(٢) انظر ما تقدم ص ٣٠٩.

(٣) البحر المحيط ١/ ١١٠ ـ ١١١، ٣/ ٢٠٤، ٤/ ٣٣١ ـ ٣٣٢، ٦/ ١٩٥، ٤٧٠ ـ ٤٧١، ٧/ ٥٦، ٨/ ٣٤٢.

(٤) الكشاف ٢/ ٤٢٩، والمفصل ٦٤. وانظر هذه المسألة فيما تقدم ص ٩٧.

(٥) البحر المحيط١/ ١٦٣، ٤/ ٢٦٩، ٥/ ٥٣٧.

(٦) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٥٩٥.

(٧) ينظر هذه المسألة فيما سبق ص ٥٨٠.

عَنۡهُمۡ﴾[1] الآية، نقل أبو حيان قول الكوفيين وغيرهم، ثم قال[2]: «والصحيح أنه محذوف لدلالة المعنى عليه، فقدره ابن عطية[3]: انهزمتم، والزمخشري: منعكم نصره[4]، وغيرهما: امتحنتم، والتقادير متقاربة... ويظهر أن الجواب المحذوف غير ما قدروه، وهو: انقسمتم إلى قسمين، ويدل عليه ما بعده...».

وقال عند قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنۡ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلرَّوۡعُ وَجَآءَتۡهُ ٱلۡبُشۡرَىٰ﴾[5]: «وجواب (لما) محذوف، كما حذف في قوله (فلما ذهبوا به)، وتقديره: اجترأ على الخطاب إذ فطن للمجادلة، أو قال: كيت وكيت، ودل على ذلك الجملة المستأنفة وهي يجادلنا، قال معناه الزمخشري[6]، وقيل الجواب (يجادلنا) وضع المضارع موضع الماضي، أي: جادلنا، وجاز ذلك؛ لوضوح المعنى، وهذا أقرب الأقوال»[7].

وقد ناقش أبو حيان الزمخشري في معظم ما قاله في إعراب الآيات القرآنية، مخالفاً له في الكثير، وموافقاً له في القليل، وذلك حسب المنهج الذي وضعه أبو حيان في إعراب الآيات القرآنية، فما وافقه قبله، وما خالفه رفضه ورده[8].

فمن ذلك أن أبا حيان خالف الزمخشري في إعراب (فسقاً) من قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٖ يَطۡعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً أَوۡ دَمٗا مَّسۡفُوحًا أَوۡ لَحۡمَ خِنزِيرٖ فَإِنَّهُۥ رِجۡسٌ أَوۡ فِسۡقًا أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦۚ﴾[9] الآية، حيث أجاز الزمخشري أن ينتصب (فسقاً) على أنه مفعول من أجله مقدم على العامل فيه وهو (أهل)[10]...

---

(١) سورة آل عمران: من الآية ١٥٢.
(٢) البحر المحيط ٣/ ٧٩.
(٣) المحرر الوجيز ٣/ ٢٦٣.
(٤) الكشاف ١/ ٤٧١.
(٥) سورة هود: من الآية ٧٤.
(٦) الكشاف ٢/ ٢٨٢.
(٧) البحر المحيط ٥/ ٢٤٥. وانظر الجزء نفسه ٢٨٧.
(٨) ينظر: الفصل الرابع من هذه الرسالة.
(٩) سورة الأنعام: من الآية ١٤٥.
(١٠) الكشاف ٢/ ٥٨.

ورفض أبو حيان هذا الإعراب؛ لأن فيه تكلفاً خارجاً عن الفصاحة، حيث قال[1]: «وهذا إعراب متكلف جداً، وتركيب[2] على هذا الإعراب خارج عن الفصاحة. . . .»[3].

وأعرب الزمخشري (ولا يهتدون سبيلاً) في قوله تعالى: ﴿ إِلَّا ٱلۡمُسۡتَضۡعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلۡوِلۡدَٰنِ لَا يَسۡتَطِيعُونَ حِيلَةٗ وَلَا يَهۡتَدُونَ سَبِيلٗا ﴾[4] على أنها صفة (للمستضعفين) أو (الرجال والنساء والولدان)، قال: «وإنما جاز ذلك والجمل نكرات؛ لأن الموصوف وإن كان فيه حرف التعريف، فليس بشيء بعينه كقوله:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِيْ»[5]

ورد أبو حيان هذا الإعراب؛ لأنه هدم للقاعدة النحوية المشهورة، وهي[6] «أن النكرة لا تنعت إلا بالنكرة والمعرفة لا تنعت إلا بالمعرفة»[7].

كما رد أبو حيان إعراب الزمخشري (على قميصه) في قوله ﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٖ كَذِبٖۚ ﴾[8] الآية وهو أن يكون محله النصب على الظرف، كأنه قيل: وجاؤوا فوق قميصه بدم[9]. . . .

والعلة في رد إعرابه أنه «لا يساعد المعنى على نصب (على) على الظرف بمعنى (فوق)؛ لأن العامل فيه إذ ذاك (جاؤوا)، وليس الفوق ظرفاً لهم، بل يستحيل

---

(١) البحر المحيط ٢/ ٢٤٣.
(٢) هكذا في المطبوع، وفي المخطوط ٤/ ٢٤٨ أ، «وترتيب».
(٣) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٣٣٩.
(٤) سورة النساء: من الآية ٩٨.
(٥) الكشاف ١/ ٥٥٧.
(٦) البحر المحيط ٣/ ٣٣٥.
(٧) وانظر: البحر المحيط ٢/ ٢١ ـ ٢٢، ٥/ ٥٠٣.
(٨) سورة يوسف: من الآية ١٨.
(٩) الكشاف ٢/ ٣٠٨.

أن يكون ظرفاً لهم»[1]، ومراعاة المعنى من الأمور التي قام عليها منهج أبي حيان في إعراب الآيات القرآنية.

ويرى الزمخشري أن (خيراً كثيراً) في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾[2] تنكير تعظيم، كأنه قال: فقد أوتي أيّ خير كثير[3]، وقد أطال أبو حيان في الرد على الزمخشري ملزماً إياه أموراً ليس للزمخشري فيها دليل سمعي، وإثبات مثل هذا التركيب لا بد له من دليل من كلام العرب[4].

وإذا سارت أعاريب الزمخشري على المنهج الذي رسمه أبو حيان لنفسه، فإنه يقبل ما قاله الزمخشري ويفضله على غيره، فعند قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾[5] نقل أبو حيان أقوالاً في إعرابها[6]، ثم قال[7]: «وهذه الأعاريب كلها بعيدة ينبو عنها التركيب، وأقرب ما قيل ما قاله الزمخشري، وهو أن (قوله) مبتدأ، و (الحق) صفة له، و (يوم يقول) خبر المبتدأ، فيتعلق بمستقر، كما تقول: يوم الجمعة القتال، واليوم بمعنى الحين»[8]، فسبب اختيار أبي حيان قول الزمخشري هنا بعده عن التكلف[9].

واختار أبو حيان قول الزمخشري في (أم) في قوله تعالى: ﴿مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ﴾[10]، حيث يرى أنها منقطعة[11]، وظاهر كلام ابن

---

(١) البحر المحيط ٥/ ٢٨٩.
(٢) سورة البقرة: من الآية ٢٦٩.
(٣) الكشاف ١/ ٣٩٦.
(٤) البحر المحيط ٢/ ٣٢١. وانظر: ٣/ ١٠٤، ٦/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩.
(٥) سورة الأنعام: من الآية ٧٣.
(٦) البحر المحيط ٤/ ١٦٠ ـ ١٦١.
(٧) البحر المحيط ٤/ ١٦١.
(٨) الكشاف ٢/ ٢٩.
(٩) وانظر: البحر المحيط ٥/ ٣٣١.
(١٠) سورة النمل: من الآية ٢٠.
(١١) الكشاف ٣/ ١٤٢.

عطية[1] أنها متصلة، وسبب موافقة أبي حيان الزمخشري فيما ذهب إليه موافقة القواعد النحوية؛ لأن شرط المتصلة تقدم همزة الاستفهام، فلو تقدمها أداة استفهام غير الهمزة كانت منقطعة، وهنا تقدم (ما) ففات شرط المتصلة[2].

ـ أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ت ٦١٦ هـ:

خالفه أبو حيان في مسألة[3] (مجيء الحالين لذي حال واحد والعامل فيهما واحد)، حيث ذهب العكبري إلى منع ذلك في بعض المواضع، وذهب آخرون إلى الجواز، واختار أبو حيان الجواز بتقييد «لأن الفعل الصادر من فاعل أو الواقع بمفعول يستحيل وقوعه في زمانين وفي مكانين، وأما الحالان فلا يستحيل قيامهما بذي حال واحد إلا إن كانا ضدين أو نقيضين، فيجوز أن تقول: جاء زيد ضاحكاً راكباً؛ لأنه لا يستحيل مجيئه وهو ملتبس بهذين الحالين»[4].

كما خالفه أيضاً في بعض إعرابه الآيات القرآنية، فقد أجاز في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾[5] أن يكون (ويعلمكم الله) حالاً مقدرة[6]، فرد هذا أبو حيان قائلاً[7]: «وهذا القول أعني الحال ضعيف جداً؛ لأن المضارع الواقع حالاً لايدخل عليه واو الحال إلا فيما شذ من نحو: قمت وأصك عينه، ولا ينبغي أن يحمل القرآن على الشذوذ».

(١) المحرر الوجيز ١٢/ ١٠٢.
(٢) البحر المحيط ٧/ ٦٥. وانظر ما وافقه فيه أبو حيان: البحر المحيط ١/ ١٠٧، ٢٢٢، ٣٤٦، ٢/ ٣٢، ٢٩٠، ٣/ ٧.
(٣) ينظر ما تقدم ص ٨٣.
(٤) البحر المحيط ١/ ٧١، ٣/ ٥٢١.
(٥) سورة البقرة: من الآية ٢٨٢.
(٦) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٣٢.
(٧) البحر المحيط ٢/ ٣٥٤.

وفي إعراب قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[1]، أجاز ابن عطية أن يكون (مجرميها) المفعول الأول، و (أكابر) المفعول الثاني، والتقدير: مجرميها أكابر[2]، وأجاز أبو البقاء أن يكون (مجرميها) بدلاً من (أكابر)[3]، فرد هذا أبو حيان قائلاً[4]: «وما أجازاه خطأ وذهول عن قاعدة نحوية، وهو أن أفعل التفضيل إذا كان بمن ملفوظاً بها أو مقدرة أو مضافاً[5] إلى نكرة كان مفرداً مذكراً دائماً، سواء كان لمذكر أو مؤنث مفرد أو مثنى أو مجموع، فإذا أنث أو ثني أو جمع، طابق ما هو له في ذلك، ولزمه أحد الأمرين، إما الألف واللام، أو الإضافة إلى معرفة، وإذا تقرر هذا فالقول بأن (مجرميها) بدل من (أكابر) أو أن (مجرميها) مفعول أول خطأ؛ لالتزامه أن يبقى (أكابر) مجموعاً، وليس فيه ألف ولام، ولا هو مضاف إلى معرفة، وذلك لا يجوز...»[6].

ووافقه أبو حيان في ما قاله في إعراب قوله تعالى: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾[7]، فإن أبا حيان نقل ثلاثة أقوال في إعراب الآية، رفض الأولين[8] منها، واختار الثالث وهو قول أبي البقاء، قال ـ رحمه ـ[9]: «وقال أبو البقاء (على قميصه) في موضع نصب حالاً من (الدم)؛ لأن التقدير: جاؤوا بدم كذب على قميصه ا.هـ. وتقديم الحال على المجرور بالحرف غير الزائد في جوازه خلاف[10]، ومن أجاز استدل على ذلك بأنه موجود في لسان العرب، وأنشد على ذلك شواهد هي مذكورة

---

(١) سورة الأنعام: من الآية ١٢٣.
(٢) المحرر الوجيز ٦/١٤٣.
(٣) التبيان في إعراب القرآن ١/٥٣٦.
(٤) البحر المحيط ٤/٢١٥.
(٥) في المطبوع (مضافة)، وهو خطأ، وما أثبته هو ما في المخطوط ٤/٢٣٦ ب.
(٦) وانظر: البحر المحيط ١/١٢٨، ٢/٣٨٠، ٤/١٨٢ ـ ١٨٣، ٥/٥٠٣، ٦/٢٨٨.
(٧) سورة يوسف: من الآية ١٨.
(٨) هما قولان للزمخشري والحوفي. البحر المحيط ٥/٢٨٩. وانظر: الكشاف ٢/٣٠٨.
(٩) البحر المحيط ٥/٢٨٩. وانظر التبيان في إعراب القرآن ٢/٧٢٦.
(١٠) سبقت هذه المسألة ص ١٢١. واختار أبو حيان فيها الجواز. البحر المحيط ٧/٢٨١.

في علم النحو، والمعنى يرشد إلى ما قاله أبو البقاء».

- **أبو عمرو عثمان بن عمر المشهور بابن الحاجب ت ٦٤٦ هـ:**

ذكر من ترجم لأبي حيان أنه كان يقول عن مقدمة ابن الحاجب «هذه نحو الفقهاء»[(١)]، مما يدل على أنه ليس ذا منزلة نحوية رفيعة عند أبي حيان، ولذلك فإنه قد صرف نظره عن أقواله، كما صرح بذلك في البحر المحيط[(٢)].

ومع هذا فقد ذكر أبو حيان أنه كان يعتقد أنه قد سبق غيره إلى تخريج سائغ عار من التكلف في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[(٣)] في قراءة من قرأ بتشديد (إن) وإعمالها وتشديد (لما)، وهو أن تكون (لما) جازمة، حذف فعلها المجزوم؛ لدلالة المعنى عليه، كما حذفوه في قولهم: قاربت المدينة ولما، يريدون: ولما أدخلها، وكذلك التقدير: وإن كلا لما ينقص من جزاء عمله، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾، لما أخبر بانتفاء نقص جزاء أعمالهم أكده بالقسم، فقال: ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾.

ولإمانة أبي حيان وورعه، فإنه قد ذكر أن ابن الحاجب قد سبقه إلى هذا التخريج وإن كان لا ينظر في كتبه، لكنه رآه في كتاب التحرير والتحبير لشيخه ابن النقيب، فذكره عند الآية السابقة - رحمه الله تعالى -[(٤)].

---

(١) ينظر: الوافي بالوفيات ٥/٢٦٨، ونفح الطيب ٢/٥٤١.

(٢) ٥/٢٦٨.

(٣) سورة هود: من الآية ١١١.

(٤) البحر المحيط ٥/٢٦٧ - ٢٦٨.

الفصل السادس

أثر اختياراته فيمن بعده

أبو حيان من العلماء الذين كان لهم أثر واضح فيمن جاء بعدهم، فله «التصانيف التي سارت وطارت وانتشرت وما انتثرت، وقرئت ورويت، ونسخت وما فسخت»، كما قال ذلك عنه تلميذه الصفدي(١).

فكان له الأثر الكبير في عصره، حيث خدم هذا العلم أكثر عمره، فالتف حوله التلاميذ ينهلون من علمه، فسعد بهم في حياته، ولم تتوقف آثاره الحميدة عليهم، بل انتقلت إلى الأجيال من بعدهم.

وللعلماء في اختياراته النحوية وغيرها التي تنمّ عن نظرة فاحصة، واطلاع واسع، وفهم للنحو وأصوله مواقف متعددة من حيث قبولها أو ردها.

ومن المعلوم أن أبا حيان لم يشتهر بأنه مفسر، إنما اشتهر بأنه نحوي، ولذلك كثرت مخالفته أو موافقته في النحو من خلال كتبه النحوية، وبخاصة (التذييل والتكميل في شرح التسهيل) و (ارتشاف الضرب من لسان العرب)، أما اختياراته النحوية في تفسيره البحر المحيط، فلم تكن محل نقاش طويل عند النحويين من بعده، وإن وجد له اختيار أو اجتهاد جديد في مسألة نحوية في البحر المحيط، ففي الغالب أنه قد ذكرها في كتبه الأخرى النحوية وبخاصة التذييل والتكميل الذي ألفه قبل البحر المحيط، ومع هذا كله فالبحر المحيط كان محل عناية واحترام وتقدير عند تلاميذه ومن بعدهم، وكان لآرائه واختياراته النحوية مجال رحب للنقاش من حيث ارتباطها بالتطبيق على النص القرآني أفصح الكلام.

ومن أشهر من تأثر باختياراته النحوية قبولاً أو رداً، سواء من تلاميذه، أو من بعدهم:

---

(١) الوافي بالوفيات ٥/ ٢٦٨، ونكت الهيمان ٢٨٠، نفح الطيب ٢/ ٥٤١.

١ ـ تاج الدين أحمد بن عبد القادر بن مكتوم الحنفي ت ٧٤٩ هـ

أحد تلاميذ أبي حيان، من مؤلفاته الدر اللقيط من البحر المحيط، قصره على مناقشة أبي حيان للزمخشري وابن عطية في بعض آرائهما، ونقل ردوده عليهما، وقد طبع هذا الكتاب بحاشية (البحر المحيط)، وقد رمز فيه إلى شيخه أبي حيان بحرف (ح)، وإلى الزمخشري بحرف (ش)، وإلى ابن عطية بحرف (ع).

وقد ذكر ابن مكتوم أن سبب تأليفه (الدر اللقيط من البحر المحيط) إعجابه بما كتبه شيخه في الرد على الزمخشري وابن عطية، فأراد أن يجرد ذلك منه لنفسه. قال ـ رحمه الله ـ [(١)]: «فهذا كتاب يشتمل على ذكر ما في كتاب شيخنا الأستاذ العالم الحافظ أبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان النِّفزي الأندلسي، نزيل القاهرة أيده الله في تفسير القرآن المسمى بالبحر المحيط من الكلام مع الإمام العلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر بن محمود الزمخشري، والقاضي المفسر العالم أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن عطية المحاربي ـ رحمهم الله ـ، والرد عليهما فيما ذكراه في كتابيهما في التفسير، والتنبيه على خطئهما في الأحكام الإعرابية، وتقرير ذلك أحسن تقرير، جردته منه لنفسي وجعلته عمدة عند الوحشة لأنسي؛ إذ كان نخبة ما فيه، وزبدة ما يتضمنه من المعاني الشريفة ويحويه، وإن كانت فرائده تزهو على الزهر، وفوائده تزيد على نقط القطر...».

فابن مكتوم كما يتضح من هذه المقدمة يذهب مذهب شيخه في ردوده على الزمخشري وابن عطية، وقد خالفهما أبو حيان في مسائل نحوية كثيرة ـ كما سبق ـ، ورد عليهما بعض آرائهما مختاراً المذهب المخالف لهما، كما في مسألة (العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار)[(٢)]، و (الفصل بين المضاف والمضاف

---

(١) حاشية البحر المحيط ١/ ٤ ـ ١٠.

(٢) حاشية البحر المحيط ٣/١٥٨ ـ ١٥٩.

إليه بمعمول المضاف)[1]، ومسألة (إعمال القول النصب للمفرد المراد به مجرد اللفظ)[2]، و (تقديم معمول المضاف إليه غير عليها)[3]، و (حقيقة (ألا) التنبيهية)[4]، و (إعمال لا عمل ليس)[5]، وغير ذلك، وكان ابن مكتوم يكتفي في ذلك بنقل كلام شيخه وردوده على الزمخشري وابن عطية، مما يظهر منه موافقته، وقبول ما اختاره شيخه.

٢ ـ الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المعروف بابن أم قاسم ت ٧٤٩ هـ:

لم يذكر من ترجم له أن له كتاباً في إعراب القرآن أو تفسيره، فكان تأثره بشيخه في كتبه الأخرى، ومنها كتابه الجنى الداني في حروف المعاني الذي نقل فيه كثيراً من آراء أبي حيان في البحر المحيط، وتوجيه أدلة المجيزين أو المانعين في أي مسألة، ومنها شرحه على التسهيل، حيث اهتم فيه بنقل آراء شيخه أبي حيان في مختلف أبوابه، وكان يميل إلى ما يختاره في أغلب الأحيان، ثم كتابه (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك)، تقول الدكتورة خديجة الحديثي بعد أن نقلت نصوصاً كثيرة من شرحه على التسهيل[6]: «ومن هذه النقول التي ذكرناها من شرح التسهيل للمرادي، يتبين لنا موقفه من أبي حيان الذي كان يظهر فيه إجلاله لشيخه وتقديره واعتماده على آرائه، وقد كان يستغني بهذه الآراء عن أن يبين رأيه في المسألة، فيختم الخلاف في أكثر الأحيان برأي أبي حيان تعظيماً له وتقديراً».

وفي المسائل السابقة تبع المرادي شيخه فيما اختاره، ومن ذلك أن أبا حيان

---

(١) حاشية البحر المحيط ٤/ ٢٣٠.
(٢) حاشية البحر المحيط ٦/ ٣٢٤.
(٣) حاشية البحر المحيط ١/ ٢٩ ـ ٣٠.
(٤) حاشية البحر المحيط ١/ ٦١ ـ ٦٢.
(٥) حاشية البحر المحيط ٢/ ٨٦.
(٦) أبو حيان النحوي ٥١١.

اختار أن العامل في (إذا) الشرطية شرطها لا جوابها، خلافاً للجمهور، مبطلاً مذهب الجمهور بأمور ذكرها في البحر المحيط[(١)]، وفي كتابه التذييل والتكميل[(٢)]، ووافقه في هذا تلميذه المرادي ناقلاً هذه الوجوه التي يُعلم منها فساد مذهب الجمهور[(٣)].

كما وافق شيخه فيما ذهب إليه في (ألا) التنبيهية أنها بسيطة غير مركبة، خلافاً لمن قال بتركيبها، ونقل عنه الأوجه التي يرد بها على من قال بتركيبها من البحر المحيط[(٤)].

كما يظهر أنه قد تبعه فيما اختاره من أن الأولى في اسم الفاعل العامل الإضافة[(٥)]، فإنه لما ذكر القولين في كتابه توضيح المقاصد والمسالك، قال بعد ذلك[(٦)]: «وقيل والذي يظهر أن الإضافة أولى». وهذا القول قد اشتهر بأن قائله أبو حيان، وقد ذكرت الدكتور خديجة الحديثي بعد تتبعها وقراءتها شرح التسهيل للمرادي أن من طرقه في ترجيح رأي شيخه أبي حيان أن يختم بقوله في المسألة بياناً أن هذا هو الذي يراه[(٧)].

٣ ـ شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي ٧٥٦ هـ:

من مؤلفاته (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون) أكثر فيه النقل عن

---

(١) ١/ ٦٤، ٥/ ٤١، ٦/ ٣١٢، ٧/ ٢٥٩، ٤٣٢، ٨/ ٤٤٦، ٥٠٥.

(٢) ٢/ ٢١٢ أ ـ ب.

(٣) الجنى الداني ٣٦١ ـ ٣٦٢. وانظر هذه المسألة فيما تقدم ص ٣٤٥.

(٤) الجنى الداني ٣٧٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/ ٣٧٢. وانظر هذه المسألة فيما تقدم ص ٦١١.

(٥) البحر المحيط ١/ ١٤٠.

(٦) ٣/ ٢٦.

(٧) أبو حيان النحوي ٥٠٨ ـ ٥١١. وانظر المسائل (دلالة (كان) على الاستمرار) ص ٤٧٤، (مجيء الحال من المضاف إليه) ص ٨٩، (خبر (أن) الواقعة بعد لو) ص ٢١٧.

السابقين في إعراب القرآن الكريم، يقول في مقدمته[1]: «ولم آل جهداً في استيفاء الكلام على مسائل هذا الكتاب، فإني تعرضت للقراءات المشهورة والشاذة، وما ذكر الناس في توجيهها، ولم أترك وجهاً غريباً من الإعراب وإن كان واهياً، ومقصودي بذلك التنبيه على ضعفه؛ حتى لا يغتر به من اطلع عليه، وذكرت كثيراً من المناقشات الواردة على أبي القاسم الزمخشري وأبي محمد بن عطية ومحب الدين أبي البقاء، وإن أمكن الجواب عنهم بشيء ذكرته، وكذلك تعرضت لكلام كثير من المفسرين كالمهدوي ومكي والنحاس دون غيرهم...».

ومن المصادر الرئيسة التي اعتمد عليها السمين في الدر المصون (البحر المحيط) لشيخه أبي حيان، حيث أكثر النقل عنه حتى عدّه بعضهم تلخيصاً له ونسخةً منه، وقد رد هذا محقق كتاب الدر المصون بقوله[2]: «وهذا فيه طرف من المبالغة، ولكنه في الحقيقة يشير إلى ما لاحظه الناس من هذا التأثر الكبير بكتاب البحر، فقد كان السمين يقتبس من أبي حيان كثيراً من الشروح اللغوية للمفردات القرآنية، وكثيراً من آراء العلماء حول وجوه الإعراب، وقد يرد على رأي ضعيف بالرد الذي رآه أبو حيان، وقد لا يشير إلى ذلك.

ومن مظاهر تأثره بكتاب البحر، اقتباسه الشواهد المختلفة منه، حيث إن أكثر الشواهد نلقاها في البحر دليلاً على الموضوع الذي يعرضه الشيخ وتلميذه، أو تكون مادة للمناقشة والرد أو القبول، غير أن هذا لا يعني أن كتاب (الدر) نسخة ثانية لكتاب البحر؛ وذلك لاختلاف منهج الشيخين...».

وسيمر بنا بعض الأمثلة التي فيها نقل السمين الحلبي كلام شيخه مع تغيير يسير في ألفاظه، وهذا كثير.

وقد عزا محقق الكتاب أسباب هذا التأثر إلى أمور[3]:

---

(١) مقدمة المؤلف ١/ ٥ ـ ٦.
(٢) مقدمة المحقق ١/ ٢٣ ـ ٢٤.
(٣) مقدمة المحقق ص ١/ ٨٠.

١ ـ تلمذة السمين الطويلة على أبي حيان، فقد عاصره وأفاد منه.
٢ ـ اتخاذ السمين لموقف الالتزام الذي كان أبو حيان على رأسه. . .
٣ ـ وحدة طبيعة العمل الذي قام به التلميذ وأستاذه، فالاثنان يدرسان القرآن الكريم، ومن الطبيعي أن يفيد الخلف من السلف في ذلك.

وقد تبع السمين شيخه في أكثر اختياراته النحوية في المسائل السابقة، وكان في متابعة شيخه يسلك إحدى هذه الطرق:

الأولى: أن يكتفي بنقل كلام شيخه دون تغيير، أو مع تغيير يسير في ألفاظه دون ذكر دليل أو تعليل.
الثانية: أن يتابع شيخه مع نقل ما استشهد به، أو التعليل بما علل به.
الثالثة: أن يتابع شيخه ثم يأتي بشواهد تدل على صحة ما ذهبا إليه لم يذكرها شيخه.

فمن أمثلة الطريقة الأولى ما جاء في مسألة(١) (زيادة إلا)، ومسألة(٢) (الإضافة بمعنى في)، ومسألة(٣) (نوع ليس)، ومسألة(٤) (زيادة الواو العاطفة)، وغيرها، حيث كان يكتفي بنقل كلام شيخه نصاً، أو مع تغيير يسير في بعض ألفاظه.

ومن أمثلة الطريقة الثانية، ما جاء في مسألة(٥) (إفادة (لو) التمني)، ومسألة(٦) (إعراب جواب الشرط إذا كان فعل الشرط ماضياً)، حيث تبع فيهما شيخه مع نقل ما استشهد به شيخه على صحة ما اختاره. وكذا في مسألة(٧) (المحذوف من إنا)، ومسألة(٨) (استثناء شيئين بأداة استثناء واحدة دون عطف)، ومسألة (إتيان (أن) نافية

---

(١) ينظر ما تقدم ص ١٧٤، والبحر المحيط ١/ ٤٨٣.
(٢) ينظر ما تقدم ص٢٢٥، والبحر المحيط ٤/ ٣٩١.
(٣) ينظر ما تقدم ص ٤٧٦، والبحر المحيط ١/ ٣٣٨.
(٤) ينظر ما تقدم ص ٥٨٠، والبحر المحيط ٥/ ٤٤٥.
(٥) ينظر ما تقدم ص ٦٩٥.
(٦) ينظر ما تقدم ص ٤٣٧، والبحر المحيط ٧/ ٥١٤.
(٧) ينظر ما تقدم ص ٥٦٠، والبحر المحيط ٥/ ٢٣٨.
(٨) ينظر ما تقدم ص ١٥٣، والبحر المحيط ٢/ ١٣٨.

بمعنى لا)[1]، حيث تبع فيها شيخه مع نقل تعليلاته التي علل بها صحة ما ذهب إليه.

ومن أمثلة الطريقة الثالثة، أنه تبع شيخه فيما اختاره في مسألتي[2] (وقوع الماضي خبراً لكان) و[3] (إعمال لا عمل ليس)، ثم أورد شواهد لم يذكرها شيخه تدليلاً على صحة ما ذهبا إليه[4].

ولم أجد السمين قد خالف شيخه في المسائل النحوية السابقة مخالفة صريحة تامة، إنما يخالفه في تخريج آية، أو قد يلتمس عذراً للمخالف ونحو ذلك، ومن هذا أن السمين اختار مذهب الجمهور الذين منعوا نعت الضمير مطلقاً ومنهم أبوحيان[5]، لكنه عند قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾[6] التمس العذر للزمخشري الذي أجاز في (علام الغيوب) في قراءة من قرأ[7] بالنصب أن يكون (علام) صفة لاسم[8] (إن) بأنه (يمكن أن يقال أراد بالصفة البدل، وهي عبارة سيبويه يطلق الصفة ويريد البدل فله أسوة بإمامه واللازم مشترك، فما كان جواباً عن سيبويه كان جواباً له. ولكن يبقى فيه البدل بالمشتق، وهو أسهل من الأول»[9]، ثم ذكر تخريجاً في هذه الآية غفلوا عنه، حيث خرجها على لغة من ينصب الجزأين بـ (إن) وأخواتها، وأورد الشواهد على ذلك[10].

---

(١) ينظر ما تقدم ص ٤٠٥، والبحر المحيط ١/ ١٨٨.

(٢) ينظر ما تقدم ص ١٨٢، والبحر المحيط ٣/ ٢٥٨.

(٣) ينظر ما تقدم ص ٦٣٦، والبحر المحيط ٢/ ٨٨.

(٤) الدر المصون ٤/ ٦٠٨، ٢/ ٢٣٢.

(٥) البحر المحيط ٤/ ٤٩..

(٦) سورة المائدة: من الآيتين ١٠٩، ١١٦.

(٧) هي قراءة يعقوب. ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٣١ ـ ٤٢.

(٨) الكشاف ١/ ٦٥٢ ـ ٦٥٣، ٣/ ٢٩٥.

(٩) الدر المصون ٤/ ٤٩٠.

(١٠) الدرر المصون ٤/ ٤٩٠.

وفي مسألة[1] (وقوع الجملة فاعلاً)، تعددت اختيارات السمين فيها، فتارة أجاز ذلك[2]، وتارة وافق شيخه في منع ذلك[3]، وفي بعض المواضع سكت فلم يصرح بشيء فيها، إنما كان يكتفي بنقل أقوال المعربين في الآية فقط[4].

أما في إعراب الآيات القرآنية، فوافقه في بعض أعاريبه مختاراً ما قاله فيها. وقد يكتفي بنقل ألفاظه، مع تغيير يسير فيها، منها ما قاله عند قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ﴾[5][6]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾[7][8].

وقد يصف اختيارات شيخه الإعرابية بأوصاف تدل على قبولها، كقوله[9] «وهذا الذي قاله ظاهر جداً»، وقوله[10] «وهو إيراد واضح كما قاله»، وقوله[11] «لا مانع منه، لا من جهة المعنى، ولا من جهة الصناعة».

وقد يختار ما قاله شيخه في إعراب الآية، ثم يزيد على ما قال شيخه كلاماً يوضح فيه صحة ما ذهبا إليه، ومن ذلك أن شيخه اختار الجزم في قوله (وتخونوا)

---

(١) ينظر ما تقدم ص ٤٣، والبحر المحيط ١/ ٤٦ ـ ٤٧.
(٢) الدر المصون ١/ ١٤١.
(٣) الدر المصون ٦/ ٤٩٤.
(٤) الدر المصون ٧/ ١٢٥، ٢٠٧، ٤٤٨. وانظر مسألة (مجيء الحالين لذي حال واحد والعامل فيهما واحد) ص ٨٣.
(٥) سورة آل عمران: من الآية ١١٨.
(٦) البحر المحيط ٣/ ٣٨، والدر الصون٣/ ٣٦٤.
(٧) سورة النساء: من الآية ٢٥.
(٨) البحر المحيط ٣/ ٢٢١، والدر المصون ٣/ ٦٥٦.
(٩) انظر: البحر المحيط ٣/ ١٣٦، والدر المصون ٣/ ٥٢٣ ـ ٥٢٤.
(١٠) الدر المصون٤/ ٣٨٥.
(١١) الدر المصون ٣/ ٦٠٤.

في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ﴾[1] عطفاً على (لا تخونوا) «لأن النصب يقتضي النهي عن الجمع، والجزم يقتضي النهي عن كل واحد»[2]، واختار السمين ما اختاره شيخه قائلاً[3]: «وهذا الثاني أولى؛ لأنه فيه النهي عن كل واحد على حدته، بخلاف ما قبله، فإنه ينهي عن الجمع بينهما، ولا يلزم من النهي عن الجمع بين الشيئين النهي عن كل واحد على حدته»[4].

وكما وافق السمين شيخه أبا حيان في بعض أعاريب الآيات القرآنية، فقد خالفه في أعاريب أخرى، وأكثر مخالفته ما كان مع الزمخشري، فإن السمين قد دافع عن الزمخشري في بعض ما رد أبو حيان عليه ملتمساً له العذر في ذلك. ومن ذلك أن أبا حيان رد الوجه الثاني الذي قاله الزمخشري[5] في إعراب قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾[6] في قراءة[7] «لِمَن منّ الله على المؤمنين إذ بعث...» الآية[8]، أما السمين فإنه لما ذكر الوجهين اللذين قالهما الزمخشري في إعراب الآية السابقة قال منتصراً له[9] «وهذان الوجهان في هذه القراءة مما يدلان على رسوخ قدمه في هذا العلم»، ثم نقل اعتراض أبي حيان عليه، ولم يرتض ذلك السمين منه، فما ذكره أبو حيان مردود ظاهر البطلان لا يحتاج إلى البيان، حيث قال: «وجواب هذا الرد واضح، وليت أبا القاسم لم يذكر تخريج هذه القراءة حتى كنا نسمع».

---

(١) سورة الأنفال من الآية ٢٧.
(٢) البحر المحيط ٤/٤٨٦.
(٣) الدر المصون ٥/ ٥٩٤ ـ ٥٩٥.
(٤) وانظر البحر المحيط ٤/٣٣٩، والدر المصون ٥/ ٣٧٦ ـ ٣٧٨.
(٥) الكشاف ١/ ٤٧٧.
(٦) سورة آل عمران: من الآية ١٦٤.
(٧) هي قراءة عيسى بن سليمان. ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٣٠.
(٨) البحر المحيط ٣/ ١٠٤.
(٩) الدر المصون ٣/ ٤٧١.

ومن ذلك أن الزمخشري أجاز في إعراب (فسقاً) في قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾[1] أن ينتصب على أنه مفعول من أجله مقدم على العامل وهو (أهلّ)... وفصل به بين (أو) و (أهل) بالمفعول له، ويكون (أو أهل) معطوفاً على (يكون)، والضمير في (به) يعود على ما عاد عليه في (يكون)»[2].

ورد أبو حيان هذا بأنه «متكلف جداً وتركيب[3] على هذا الإعراب خارج عن الفصاحة وغير جائز في قراءة من قرأ[4] (إلا أن يكون ميتة) بالرفع، فيبقى الضمير في (به) ليس له ما يعود عليه، ولا يجوز أن يتكلف محذوف حتى يعود الضمير عليه، فيكون التقدير: أو شيء أهل لغير الله به؛ لأن مثل هذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر»[5].

وقد اعتذر السمين الحلبي للزمخشري بأنه «قد يكون ممن يرى جواز حذف الموصوف مطلقاً إذا دل عليه دليل، خلافاً لمن يرى التفصيل في ذلك، وهو أنه لا يحذف الموصوف والصفة جملة، إلا إذا كان في الكلام من التبعيضية، كقولهم: منا ظعن ومنا أقام، أي: منا فريق ظعن، ومنا فريق أقام، فإن لم يكن فيه (من)، فهو ضرورة»[6].

وقد يشتد السمين في الرد على شيخه أبي حيان، من ذلك أن أبا حيان نقل

---

(١) سورة الأنعام: من الآية ١٤٥.
(٢) الكشاف ٢/ ٥٧ ـ ٥٨.
(٣) هكذا في المطبوع، وفي المخطوط ٤/ ٢٤٨ أ (وترتيب).
(٤) هي قراءة ابن عامر وابن كثير وأبي جعفر، ينظر: التبصرة ٥٠٥، والنشر ٢/ ٢١٦، والبدور الزاهرة ١١٠، والمبسوط ١٧٥ ـ ١٧٦، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٣٥.
(٥) البحر المحيط ٤/ ٢٤٣.
(٦) الدر المصون ٥/ ١٩٩ ـ ٢٠٠.

تخريج الزمخشري[1] قراءة[2] ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾[3]، ثم قال بعد ذلك[4]: «فانظر إلى هذه التوجيهات البعيدة التي لا يقدر أحد على أن يأتي لها بنظير من كلام العرب، وإنما حمل على ذلك العجمة وعدم الإمعان في تراكيب كلام العرب وحفظ أشعارها، وكما أشرنا إليه في خطبة هذا الكتاب أنه لا يكفي النحو وحده في علم الفصيح من كلام العرب، بل لا بد من الاطلاع على كلام العرب والتطبع بطباعها والاستكثار من ذلك».

وقد نقل السمين كلام شيخه هذا، ثم قال منكراً عليه[5]: «قلت: ونسبته كلام أعلام الأمة إلى العجمة وعدم معرفتهم بكلام العرب، وحملهم كلام الله على ما لا يجوز، وأن هذا الوجه الذي ذكره هو تخريج سهل واضح غير[6] مقبولة ولا مسلمة، بل المتبادر إلى الذهن ما نقله الناس، وتلك الاعتراضات بين أثناء الآية الكريمة موجود نظيرها في كلام العرب، وكيف يجهل الفارسي والزمخشري والفراء وأضرابهم ذلك، وكيف يتبجح باطلاعه على مالم يطلع عليه مثل هؤلاء، وكيف يظن بالزمخشري أنه لا يعرف مواقع النظم، وهو المُسلّمُ له في علم المعاني والبيان والبديع، ولا يشك أحد أنه لا بد لمن يتعرض إلى علم التفسير أن يعرف جملة صالحة من هذه العلوم، وانظر إلى ما حكى صاحب الكشاف في خطبته[7] عن الجاحظ[8]، وما ذكره في حق الجاهل بهذه العلوم، ولكن الشيخ ينكر ذلك ويدعي

---

(١) الكشاف ١/٤١٨ ـ ٤١٩.

(٢) حيث قرأ بفتح همزة (أن) البحر المحيط ٢/ ٤٠٧.

(٣) سورة آلى عمران: من الآية ١٩.

(٤) البحر المحيط ٢/٤٠٩.

(٥) الدر المصون ٣/ ٨٩.

(٦) ذكر المحقق أنها خبر (نسبته) المتقدمة.

(٧) الكشاف ١/ ١٥.

(٨) هو أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، من أهل البصرة، وأحد شيوخ المعتزلة، من علماء المعاني والبيان، توفي سنة ٢٥٥ هـ. له: الحيوان، والبيان والتبيين، والبخلاء وغيرها.
ينظر: وفيات الأعيان ٣/ ٤٧٠، ومعجم الأدباء ١٦/ ٧٤، وبغية الوعاة ٢/ ٢٢٨.

أنه لا يحتاج إلى هذه العلوم البتة، فمن ثمّ صدر ما ذكرته عنه»[1].

وقد تكون مخالفة السمين الحلبي شيخه مع غير الزمخشري، كرد أبي حيان إعراب ابن عطية قوله تعالى: ﴿فَإِيَّٰىَ فَٱرۡهَبُونِ﴾[2]، حيث ذهب ابن عطية إلى أن (إياي) منصوب بفعل مضمر تقديره: فارهبوا إياي فارهبون[3]، ورد هذا أبو حيان بأنه ذهول عن القاعدة في النحو، وهو أنه إذا كان المفعول ضميراً منفصلاً والفعل متعدياً إلى واحد هو الضمير، وجب تأخير الفعل كقوله[4]: إياك نعبد[5].

وقد أجاب السمين عما رد به أبو حيان إعراب ابن عطية «بأنه لا يقبح في الأمور التقديرية ما يقبح في الأمور اللفظية»[6].

إن مناقشة السمين شيخه أبا حيان ومخالفته له وتخطئته إياه كثيرة جداً، لذا فقد اختلف من أتى بعدهما أيهما المصيب الشيخ أم التلميذ؟

وقد نقل مؤلف (كشف الظنون) واقعة يظهر فيه اختلاف الآراء في الترجيح بين هذين الرجلين، حيث قال[7]: «فائدة أوردها تقي الدين في طبقاته وهي أن المولى الفاضل علي بن أمر الله المعروف بابن الحنائي[8] القاضي بالشام حضر مرة درس الشيخ العلامة بدر الدين الغزي[9] لما ختم في الجامع الأموي من التفسير الذي

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٥/ ٢٢٨، الدر المصون ٦/ ٣٣٥.

(٢) سورة النحل: من الآية ٥١.

(٣) المحرر الوجيز ١٠/ ١٩٥.

(٤) في المطبوع (كقولك)، وما أثبته هو ما في المخطوط ٦/ ٩٠ ب.

(٥) البحر المحيط ٥/ ٥٠١.

(٦) الدر المصون ٧/ ٢٣٦.

(٧) ١/ ١٢٢ ـ ١٢٣.

(٨) هو علي جلبي بن أمر الله بن عبد القادر الحنائي، من الأحناف، تولى القضاء بالشام، توفي سنة ٩٧٩ هـ. له: طبقات الحنفية.
ينظر: المستدرك على معجم المؤلفين ٤٧٤. ولم أقف على مصدر آخر لترجمته.

(٩) هو بدر الدين محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله الغزي الشافعي، ولد بدمشق سنة

صنفه وجرى فيه بينهما أبحاث، منها اعتراضات السمين على شيخه، فقال الشيخ: إن أكثرها غير وارد، وقال المولى علي: والذي في اعتقادي أن أكثرها وارد، وأصرا على ذلك، ثم إن المولى المذكور كشف عن ترجمة السمين، فرأى أن الحافظ ابن حجر وافقه فيه، حيث قال في الدرر[1]: «صنف في حياة شيخه وناقشه فيه مناقشات كثيرة غالبها جيد»، فكتب إلى الشيخ أبياتاً يسأله أن يكتب ما عثر الشهاب من أبحاثه، فاستخرج عشرةً منها، ورجح فيها كلام أبي حيان وزيف اعتراضات السمين عليها، وسماه بـ (الدر الثمين في المناقشة بين أبي حيان والسمين) وأرسلها إلى القاضي، فلما وقف انتصر للسمين ورجح كلامه على كلام أبي حيان، وأجاب عن اعتراضات الشيخ بدر الدين، ورد كلامه في رسالة كبيرة وقف عليها علماء الشام، ورجحوا كتابته على كتابة البدر، وأقروا له بالفضل والتقدم».

وقد ذكرت الدكتورة خديجة الحديثي أنه يوجد في الخزانة التيمورية رسالة عنوانها (رد على اعتراضات أبي حيان للسمين)، وهي رسالة تتعلق بأجوبة السمين عن اعتراضات أبي حيان على مواضع من الكشاف، وقد ألفها العلاّمة علي جلبي قنالي زادة المعروف بابن الحنائي ت ٩٧٩ هـ برقم ٣٨٥. كما توجد نسخة له ضمن مجموعة برقم (مجاميع ٢٦٦).

كما ذكرت أيضاً أنه توجد نسخة من كتاب (الدر الثمين في بعض ما ذكره أبو حيان وعارضه السمين)، وهي من تأليف العلاّمة بدر الدين الغزي ت ٩٨٤ هـ برقم ٣٨٥، وهو في تزييف كلام السمين وترجيح كلام أبي حيان[2].

= ٩٠٤ هـ. قرأ القرآن بالروايات العشر، ثم قرأ الفقه والعربية على والده، ثم قرأ على مشايخ عصره، تولى عدة مناصب مع التدريس والافتاء، توفي سنة ٩٨٤ هـ. له: التيسير في التفسير، شرح شواهد التلخيص للقزويني، شرح جمع الجوامع للسبكي وغيرها.
ينظر: شذرات الذهب ٨/ ٤٠٣ ـ ٤٠٦، والبدر الطالع ٢/ ٢٥٢.

(١) ١/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠.

(٢) أبو حيان النحوي ص ٥٢٥.

٤ ـ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري ت ٧٦١ هـ:

ألف ابن هشام مؤلفات كثيرة، أشهرها: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، والكواكب الدرية في شرح اللمحة البدرية، والتحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل.

وقد ذكر من كتب عن ابن هشام أنه كان شديد المخالفة لأبي حيان شديد الانحراف عنه[(١)]، وكان ينقل في كتابه مغني اللبيب كثيراً من أعاريب البحر المحيط، ولم يشر إليه ولو مرة واحدة ذكر هذا الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، بل قال: «وأكاد أقطع بأن كل إعراب لآيات القرآن مبسوط في المغني، إنما كان من البحر المحيط، ما أخذه ابن هشام من البحر يزيد أضعافاً عما نقله من الكشاف ومن العكبري، وقد صرح باسم الزمخشري في مواضع تزيد على [١٥٠]، وباسم العكبري في [٤٥]»[(٢)].

ويدل على صحة ما قاله الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ما نقله ابن هشام عن البحر المحيط في الرد على الزمخشري الذي أجاز في قراءة بعضهم قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا﴾[(٣)] أن تكون (إذ) في محل رفع . . . .[(٤)]

وكذلك ما نقله من البحر المحيط في الرد على ما قال بأن (كاد) نفيها إثبات، وإثباتها نفي، خلافاً للأفعال الأخرى، كما نقل توجيه ما استدلوا به على ذلك من البحر المحيط[(٥)].

---

(١) أبو حيان النحوي ٥٢٦، والمدرسة النحوية في مصر والشام ٤١٢.

(٢) مقدمة دراسات لاسلوب القرآن الكريم ص ١٠٠.

(٣) سورة آل عمران: من الآية ١٦٤.

(٤) البحر المحيط ٣/ ١٠٤، ومغني اللبيب ١/ ٨١.

(٥) البحر المحيط ١/ ٢٥٨، ومغني اللبيب ٢/ ٦٦١ ـ ٦٦٣. وانظر هذه المسألة فيما تقدم ص ٤٨١.

كما مال إلى ما ذهب إليه أبو حيان من أن العامل في (إذا) الشرطية شرطها لا جوابها، خلافاً للجمهور، ثم نقل عن البحر المحيط والتذييل والتكميل ما يفسد مذهب الجمهور(١).

كل ما سبق من ابن هشام يدل على تأثره باختيارات شيخه أبي حيان، حيث قبلها ووافقه فيها، ونقلها في كتبه غير مصرح بذلك ـ رحمه الله ـ.

وإن كان ابن هشام قد وافق شيخه في مسائل، فإنه خالفه في أخرى، فقد غلّطه فيما ذهب إليه من جواز عطف الجملة الخبرية على الإنشائية وبالعكس، ونسبة ذلك إلى سيبويه في كتابه(٢)، حيث لم يفهم أبو حيان ما قاله سيبويه في ذلك وإنما أتى أبو حيان في هذا؛ لأنه تصرف في كلام الصفار عند كلام سيبويه فوهم فيه، وقد تأول ابن هشام أدلة من أجاز ذلك(٣).

كما صحّح ما نقله ابن مالك عن العرب من أنهم قالوا: ثنيت الرجلين، فيجوز حينئذ في اسم الفاعل المشتق من (اثنين) إضافته إلى ما اشتق منه(٤)، فقد قال هذا ابن القطاع في كتابه الأفعال(٥)، وإن خالف في ذلك أبو حيان(٦)، فتلك من ظاهريته وجموده(٧)، وقد بيّنت الراجح في هذه المسألة فيما مضى(٨).

---

(١) البحر المحيط ١/ ٦٤، ٥/ ٤١، ٦/ ٣١٢، ٧/ ٢٥٩، ٤٣٢، ٨/ ٤٤٦، ٥٠٥، والتذييل ٢/ ٢١٢ أ ـ ب، ومغني اللبيب ١/ ٩٦ ـ ٩٧. وانظر مسألتي (دلالة إنما على الحصر) ص ٥٥٤، (الجر على الجوار) ص ٥٣٦.

(٢) البحر المحيط ١/ ١١٠ ـ ١١١، ٣/ ٢٠٤، ٤/ ٣٣١ ـ ٣٣٢، ٦/ ١٩٥، ٤٧٠، ٧/ ٥٦، ٨/ ٣٤٢.

(٣) مغني اللبيب ٢/ ٤٨٥. وانظر هذه المسألة فيما تقدم ص ٣٠٩.

(٤) التسهيل ١٢١، وشرحه ٢/ ٤١٢.

(٥) ١/ ١٤٤.

(٦) البحر المحيط ٣/ ٥٣٥، والتذييل والتكميل ٣/ ١٣٤ أ.

(٧) نقل هذا عنه الأزهري في التصريح ٢/ ٤٧٧.

(٨) وانظر مسألة (زيادة أن) ص ٦٢١.

٥ ـ عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل القرشي (ت ٧٦٩ هـ):

من أجل تلاميذ أبي حيان، وكان شيخه يقدره ويجله، وفيه يقول[١]: «ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل».

ولم يجيء له ذكر فيما سبق إلا في مسألة[٢] (تعاقب أن ولام الجحود في النصب)، وقد تبع شيخه فيما اختاره فيها من المنع[٣]، ونقل عنه توجيه ما استُدل به على جواز ذلك بتصرف يسير في ألفاظه[٤].

٦ ـ محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد الدماميني ت ٨٢٧ هـ:

من مؤلفاته (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد) نقل فيه عن أبي حيان وناقشه في مواضع منه، حيث لم يدرك أبا حيان.

وقد جاء ذكره ـ فيما سبق ـ في مسألتين خالفه فيهما: إحداهما مسألة[٥] (مجيء فتأتامة)، فإن ابن مالك أجاز ذلك، فتكون بمعنى (سكن) و (أطفأ)، وخالفه أبو حيان موهماً ومغلطاً ابن مالك فيما ذهب إليه، واتهمه بالتصحيف، فإن (فثأ) بالثاء هي التي تكون بمعنى (سكن) و (أطفأ)[٦].

وقد خالف ما ذهب إليه أبو حيان في ذلك كثير من العلماء، منهم الدماميني الذي قال بعد حكاية اعتراض أبي حيان على ابن مالك: «وليس بممتنع أن تكون المادتان قد توافقتا على هذا المعنى، وفي اللغة من ذلك كثير»، ثم ذكر أنه ينسب لابن مالك كتاب صغير سماه (ما اختلف إعجامه واتفق إفهامه)، وفيه أن من ذلك

---

(١) ينظر: الدرر الكامنة ٢/ ٢٦٧، وشذرات الذهب ٦/ ٢١٤ ـ ٢١٥.

(٢) ينظر فيما سبق ص ٤٢٨.

(٣) البحر المحيط ٥/ ١٥٧.

(٤) المساعد ٣/ ٧٧.

(٥) ينظر ما سبق ص ٤٧١.

(٦) البحر المحيط ٥/ ٣٢٧، والتذييل ٢/ ١٢٤ ب (الأسكوريال).

(فتأ) و (فثأ)[1].

أما الثانية: فإن أبا حيان اختار مذهب من يرى عدم إعمال (إن) النافية عمل (ما) الحجازية، لذا فقد خرج قراءة[2] سعيد بن جبير في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡۖ ﴾[3] على أن (إن) هي المخففة من الثقيلة عملت عمل المشددة؛ لثبوت ذلك في لسان العرب حتى تتوافق قراءته مع قراءة الجمهور[4].

وقد رد عليه هذا التخريج بعض المتأخرين، منهم الدماميني الذي رمى أبا حيان وتلاميذه الذين ذهبوا مذهبه في تخريجها بالوهم، ثم أجاز من عنده وجهاً آخر في تخريجها[5].

إن آراء أبي حيان واختياراته لم تقف آثارها عند تلاميذه أو من أتى بعدهم بقليل، بل رأينا فيما مر بنا من مسائل أنها كانت محل عناية ونقاش فيمن بعدهم.

ففي مسألة[6] (مجيء فتأ تامة) رأينا إنكار العلماء المتأخرين كأبي الطيب الفاسي[7] ت ١١٧٠ هـ والصبان[8] ت ١٢٠٦ هـ على أبي حيان تحامله على ابن مالك.

وفي مسألة[9] (العامل في إذا الشرطية) ذكرت أن هذا الرأي مما اشتهر به أبو حيان، فكانت حجته في إثبات صحة ما ذهب إليه محل عناية فيمن بعده قبولاً أو

---

(١) تعليق الفرائد ٣/ ١٨٢.
(٢) المحتسب ١/ ٢٧٠، والبحر المحيط ٤/ ٤٤٤.
(٣) سورة الأعراف: من الآية ١٩٤.
(٤) البحر المحيط ٤/ ٤٤٤ ـ ٤٤٥.
(٥) تعليق الفرائد ٣/ ٢٥٤.
(٦) ينظر ما تقدم ص ٤٧١.
(٧) نقل ذلك عنه تلميذه الزبيدي في تاج العروس ١/ ٩٥.
(٨) حاشية الصبان على الأشموني ١/ ٢٤٧.
(٩) ينظر ما تقدم ص ٣٤٥.

رداً، كما نجد ذلك عند السيوطي[١] ت ٩١١ هـ، والصبان[٢] ت ١٢٠٦ هـ.

كما تبعه فيما اختاره في[٣](حقيقة ألا التنبيهية) جماعة من المتأخرين كالأزهري[٤] ت ٩٠٥هـ، والأشموني[٥] ت ٩٢٩ هـ، والبغدادي[٦] ت ١٠٩٣ هـ.

كما خالف البغدادي[٧] أبا حيان في تخريج قراءة[٨] سعيد بن جبير في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾[٩]، وقد سبق بيان هذا[١٠].

---

(١) همع الهوامع ١/ ٢٠٧.
(٢) حاشيته على الأشموني ٢/ ٢٦٤.
(٣) ينظر ما تقدم ص ٦١١.
(٤) التصريح ١/ ٢٤٦.
(٥) حاشية الصبان على الأشموني ٢/ ١٦.
(٦) شرح أبيات مغني اللبيب ٢/ ٨٠.
(٧) خزانة الأدب ٢/ ١٤٤.
(٨) المحتسب ١/ ٢٧٠، والبحر المحيط ٤/ ٤٤٤.
(٩) سورة الأعراف: من الآية ١٩٤.
(١٠) ينظر هذه المسألة فيما تقدم ص ٦٤٦. وانظر المسائل الآتية: (الجر على الجوار) ٥٣٦، و (خبر (أن) الواقعة بعد لو) ٢١٧.

الخاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى، وصلاة وسلاماً على رسوله المصطفى، وبعد:

فهذه خاتمة هذه الرحلة التي كانت عبر هذا البحر المحيط، استغرقت عامين كنت فيهما حريصاً على استخراج ما في هذا البحر من كنوز ونفائس، باذلاً كل ما لدي من جهد ووقت ومال من أجل الإفادة منه.

وقد ظهرت لي من خلال هذا العمل النتائج التالية:

١ ـ حققت الاختلاف في سبب رحيل أبي حيان من بلاده الأندلس إلى المشرق، فتبين لي أنه قد اجتمعت عدة أسباب دفعته إلى الرحيل، وهي خوفه من أن يجبر على تعلم الفلسفة والطبيعيات، وللجفوة التي حصلت بينه وبين شيخه ابن الطباع، يضاف إلى ذلك طموحه ورغبته في الاستزادة من العلم وتحصيل المعرفة.

٢ ـ كشفت عن سبب نفرة أبي حيان من شيخ الإسلام ابن تيمية مع ثنائه عليه من قبل، وسبب هذه النفرة أنه مس شخصية سيبويه النحوية بما لا يرتضيه أبو حيان..

٣ ـ رجحت أن سبب عدم أخذ أبي حيان عن ابن مالك أنهما لم يتعاصرا، فإن ابن مالك رحل عن الأندلس بين سنتي ٦٢٥ هـ و ٦٣٠ هـ، ولم يكن أبو حيان قد ولد بعد؛ لأنه ولد بعد رحيله بأربع وعشرين سنة. ولما رحل أبو حيان إلى المشرق كان ابن مالك قد مات، فلم يكن بينهما لقاء، ولا يمنع أن ينضم إلى ذلك كون ابن مالك إنما أخذ علمه عن الكتب أو الشيوخ الذين لا يُعتد بهم عند أبي حيان.

٤ ـ تبين لي من خلال قراءة البحر المحيط أن أبا حيان أستاذ مشارك في جميع العلوم الشرعية واللغوية فله في كل علم باع طويل، اتضح ذلك من خلال مناقشته العلماء وترجيح الآراء، وردوده على بعضهم.

٥ ـ البحر المحيط يحوي نصوصاً من كتب لاتزال مخطوطة أو مفقودة إلى الآن، وهو بهذا قد حفظ لنا شيئاً مما ضاع من تراثنا الإسلامي.

٦ ـ ظهر لي أن البحر المحيط متأخر التأليف، فإن أبا حيان ـ كما سبق ـ قد أحال فيه على بعض كتبه، ومنها التذييل والتكميل، ومنهج السالك، وعقد اللآلي، وتذكرة النحاة، وغيرها.

٧ ـ ظهر لي بعد قراءة البحر المحيط نفرة أبي حيان من الفلاسفة والباطنية والمعتزلة والصوفية وغيرهم من المذاهب الضالة، وقد بذل جهده في نصح الأمة وتحذيرها من شر هؤلاء، وقدكانت توجيهاته وتخريجاته تتسم بصفاء العقيدة، والالتزام بمنهج السلف الصالح.

٨ـ تبين مما سبق دراسته من المسائل النحوية أن أبا حيان خالف بعض اختياراته في البحر المحيط نفسه، أو في كتبه الأخرى، وقد بذلت جهدي في معرفة رأيه الأخير في تلك المسائل.

٩ ـ ظهر لي من خلال دراسة اختياراته السابقة تمكنه من علم النحو واللغة، من حيث جمع الأقوال في المسألة، وأدلة أصحابها، وقوة اعتراضاته وردوده على المخالفين.

١٠ ـ إن ارتباط اختيارات أبي حيان النحوية بالتطبيق على القرآن الكريم، كلام الله عزَّ وجل جعله يخالف بعض ما عليه النحويون وغيرهم، كما في مسألتي «العامل في «إذا الشرطية»، و «عطف الجملة الخبرية على الإنشائية وبالعكس».

١١ ـ دافع أبو حيان عن القراءات القرآنية وقرائها، وأنكر على من لحنها أو وهم قارئيها أو غلطهم، وشنع عليهم، وبين أن إنكارها يقرب من الردة، عياذاً بالله من ذلك.

١٢ ـ ابتعد أبو حيان عن التأويلات الخارجة عن سنن العربية، وحرص على الالتزام بظواهر النصوص والاعتداد بالمسموع، ولعلَّ من أسباب ذلك ظاهريته التي كان معروفاً بها.

١٣ ـ أبو حيان من المعربين الذين جمعوا بين الإعراب والمعنى، فوظيفة الإعراب الإبانة، ومن غايات إعراب القرآن الكريم إظهار معانيه، والكشف عنها.

وقد راعى أبو حيان ذلك في أعاريبه، ورفض كل إعراب لا يتناسب مع المعنى.

١٤ ـ تبين لنا فيما سبق أن أغلب آراء السمين الحلبي قد تبع فيها شيخه أبا حيان، ومعظمها منقول بنصه من البحر المحيط، أو مع تغيير يسير في ألفاظه.

هذه بعض النتائج التي ظهرت لي من خلال هذه الدر اسة، وقد بقي الكثير من نفائس هذا البحر المحيط، أسأل الباري تبارك وتعالى أن يهيأ له من يقوم بدراسته دراسة متكاملة تبرز جواهره ودرره، وتظهر يواقيته وحلله.

كما أسأله جل وعلا أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله في موازين أعمالي يوم ألقاه.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

المصادر والمراجع

أولاً ـ المخطوطات والرسائل العلمية[1]:

ـ اختيارات ابن مالك النحوية ـ محمد بن علي الحازمي، رسالة ماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤٠٧ هـ ـ ١٤٠٨ م.

ـ الأنموذج ـ أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، مخطوط منه نسخة مصورة في المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، عن الأسكوريال، رقم الفيلم ٩٦٨٦.

ـ البحر المحيط ـ أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، مخطوط في المكتبة المحمودية بمكتبة الملك عبد العزيز في المدينة المنورة، رقم الحفظ ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، و ٩٥، ٩٦، ٩٧.

ـ تحفة الأريب في الكلام على مغني اللبيب ـ محمد بن أبي بكر الدماميني، مخطوط، منه نسخة مصورة في المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، عن الأحمدية بحلب، رقم الفيلم ٧٥٤٤، ٧٦٠٤.

ـ التذييل والتكميل في شرح التسهيل ـ أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، مخطوط منه نسخ في المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وقد اعتمدت على النسختين التاليتين:

أ ـ نسخة مصورة عن دار الكتب المصرية، رقم الفيلم ٧٣٢٢، ٧٣٢٣، ٧٣٢٤، ٧٣٢٥، ٧٣٢٦.

---

(١) هذه المصادر والمراجع تشمل القسم الأول والقسم الثاني.

ب ـ نسخة مصورة عن الأسكوريال، رقم الفيلم ٥٩٧٧، ٥٩٩٠، ٥٩٩١، ٥٩٩٣.

ـ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ـ محمد بن أبي بكر الدماميني، مخطوط في مكتبة الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى.

ـ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، رسالة دكتوراه للدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى، من جامعة الأزهر، عام ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.

ـ تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي ـ تحقيق محمد الزين زروق، رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى، عام ١٤٠٥هـ ـ ١٤٠٦هـ.

ـ شرح ألفية ابن معط ـ الرعيني، منه نسخة مصورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عن مكتبة برلين بألمانيا، برقم ٧٦٤، ورقم الفيلم في المركز ٥٠٧.

ـ شرح التسهيل ـ ابن أم قاسم المرادي، مخطوط، منه نسخة مصورة في المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، رقم الفيلم ٨٩٠٣، ٨٩٠٤، ٨٩٠٥.

ـ شرح الجمل ـ أبو الحسن علي بن محمد المشهور بابن الضائع، مخطوط، منه نسخة مصورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، عن الخزانة العامة بالرباط برقم ٩٤٠، ورقم الفيلم في المركز ١٦٤.

ـ شرح كتاب سيبويه ـ أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، مخطوط، منه نسخة مصورة في المكتبة المركزية في جامعة الملك سعود بالرياض ـ رقم الفيلم ٣٥٣/ ٥.

ـ شرح كتاب سيبويه ـ القاسم بن علي الصفار، مخطوط منه نسخة مصورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، عن مكتبة الخزانة العامة بالرباط برقم ٣١٧ق، ورقم الفيلم في المركز ٢٠٣.

- شرح اللمع - عمر بن ثابت الثمانيني، مخطوط منه نسخة مصورة في المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، عن دار الكتب المصرية برقم ١٥٧٠ نحو، ورقم الفيلم ٩٨٣.

- شرح اللمع - أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، مخطوط منه نسخة مصورة في المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، عن خدابخش، بتنه بالهند، برقم ١٥٧٧، ورقم الفيلم ٩٦٤٦.

- الغرة شرح اللمع - سعيد بن المبارك المشهور بابن الدهان، مخطوط في مكتبة الدكتور تركي بن سهو العتيبي.

- الكافي في شرح الهادي - عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني، مخطوط منه نسخة مصورة في المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، عن مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم ١٠٣ نحو، ورقم الفيلم ٢٢٦.

- المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية - للورقي، تحقيق شعبان عبد الوهاب محمد، رسالة دكتوراه من دار العلوم بجامعة القاهرة، ١٣٩٨هـ.

- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام - أحمد بن محمد الشمني، مخطوط منه نسخة مصورة في المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، عن الظاهرية برقم ٩٨٥٦، الفهرس ٥٠٤، ورقم الفيلم ٢١٥٠.

- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان - أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، مخطوط، منه نسخة مصورة في المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، عن تشستربتي، ورقم الفيلم ٣٦٣٦.

- هشام بن معاوية الضرير: حياته وآراؤه ومنهجه - تركي بن سهو العتيبي، رسالة ماجستير من كلية اللغة العربية بالرياض بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام ١٤٠٤هـ.

ثانياً: المطبوعات

- ائتلاف النصرة ـ عبد اللطيف الزبيدي، تحقيق طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية، بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- إبراز المعاني من حرز الأماني ـ أبو شامة إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي، طبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٤٩هـ.

- ابن الطرواة النحوي ـ عياد بن عيد الثبيتي، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- الإبهاج في شرح المنهاج ـ علي بن عبد الكافي السبكي وولده تاج الدين عبد الوهاب، بعناية جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ـ محمد البنا، دار الاعتصام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

- أبو حيان النحوي ـ خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م.

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ـ أحمد البنا ـ شعبان إسماعيل ـ عالم الكتب، بيروت ـ مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ـ الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- الإتقان في علوم القرآن ـ جلال الدين السيوطي، تقديم وتعليق مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- الإحاطة في أخبار غرناطة ـ لسان الدين الخطيب، تحقيق محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

- الإحكام في أصول الأحكام ـ أبو محمد علي بن حزم الأندلسي، دار الاعتصام،

القاهرة.

ـ الإحكام في أصول الأحكام ـ علي بن محمد الآمدي ـ تحقيق سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

ـ أخبار النحويين البصريين ـ أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

ـ أدب الكاتب ـ عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

ـ الأدوات المفيدة للتنبيه في كلام العرب ـ فتح الله صالح المصري ـ دار الوفاء، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٠م.

ـ إرتشاف الضرب ـ أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي ـ تحقيق مصطفى النماس ـ مطبعة النسر الذهبي، مصر ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

ـ الإرشاد إلى علم الإعراب ـ محمد بن أحمد القرشي الكيشي، تحقيق عبد الله البركاتي ومحسن العميري، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

ـ أزهار الرياض في أخبار عياض ـ أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق لجنة من العلماء، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٦١هـ/ ١٩٤٢م.

ـ الأزهية في علم الحروف ـ علي بن محمد الهروي ـ تحقيق عبد المعين الملوحي ـ مطبوعات مجمع اللغة العربي بدمشق ـ ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

ـ أساس البلاغة ـ الزمخشري، تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٢/ ١٩٨٢م.

ـ الاستغناء في الاستثناء ـ شهاب الدين أحمد القرافي، وتحقيق محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- أسد الغابة في معرفة الصحابة - علي بن الأثير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون.

- أسرار العربية - أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري - تحقيق محمد بهجت البيطار - مطبعة الترقي بدمشق - ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.

- أسلوب إذ في ضوء الدراسات القرآنية - عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين - عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- الأشباه والنظائر في النحو - جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق طه سعيد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

- الاشتقاق - أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة المثنى ببغداد، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

- أشعار الشعراء الستة الجاهليين - الأعلم الشنتمري، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- الإصابة في تمييز الصحابة - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ومعه الاستيعاب لابن عبد البر، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون.

- إصلاح الخلل الواقع في الجمل - عبد الله بن السيد البطليوسي، تحقيق حمزة النشرتي، دار المريخ، الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

- إصلاح المنطق - ابن السكيت، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ١٩٤٩م.

- الأصمعيات - عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام

هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة.

ـ الأصول في النحو ـ أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

ـ أصول النحو العربي ـ محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية، بيروت، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

ـ أصول النحو العربي ـ محمد خير الحلواني، جامعة تشرين، اللاذقية، مطبعة الشرق، حلب، ١٩٧٩م.

ـ أصول النحو العربي في نظر النحاة وابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

ـ الأضداد ـ محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دائرة المطبوعات والنشر في الكويت، ١٩٦٠م.

ـ أضواء البيان ـ محمد الأمين المختار الشنقيطي، طبعة صاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن عبد العزيز بالمطابع الأهلية للأوفست، الرياض، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

ـ إعتراض الشرط على الشرط ـ عبد الله بن هشام الأنصاري ـ تحقيق عبد الفتاح الحموز ـ دار عمار ـ عمّان ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

ـ إعراب الحديث النبوي ـ أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق عبد الاله النبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

ـ إعراب القرآن ـ أبو جعفر أحمد النحاس ـ تحقيق زهير زاهد ـ عالم الكتب، بيروت ـ مكتبة النهضة العربية، القاهرة ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

ـ إعراب القرآن المنسوب للزجاج ـ تحقيق إبراهيم الأبياري، وزارة الثقافة والإرشاد

القومي بمصر، ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤م.

ـ الأعلام ـ خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٨٤م.

ـ الأغاني ـ أبو الفرج الأصفهاني، تحقيق عبد الستار أحمد فرج، دار الثقافة، بيروت، ١٩٥٩م.

ـ الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ـ أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.

ـ الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ـ أبو نصر الحسين بن أسد الفارقي ـ تحقيق سعيد الأفغاني ـ مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

ـ الأفعال ـ أبو بكر محمد بن عمر بن القوطية ـ تحقيق علي فوده ـ مطبعة مصر ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٥٢م.

ـ الأفعال، علي بن جعفر المعروف بابن القطاع، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٦م.

ـ الإقتراح في أصول النحو وجدله ـ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمود فجال، مطبعة الثغر، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

ـ الإقتضاب في شرح أدب الكتاب ـ عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣م.

ـ الأمالي ـ أبو علي القالي، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م.

ـ الأمالي ـ محمد بن العباس اليزيدي ـ مطبعة جمعية دائرة المعارف بالهند ـ الطبعة

الأولى ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م، عن النسخة المخطوطة بالآستانة بإستانبول.

ـ أمالي الزجاجي ـ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، المؤسسة العربية الحديثة، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.

ـ أمالي السهيلي ـ أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق محمد البنا، مطبعة السعادة، القاهرة.

ـ الأمالي الشجرية ـ أبو السعادات هبة الله بن علي المعروف بابن الشجري، دار المعرفة، بيروت ـ الطبعة الأولى، بدون.

ـ أمالي المرتضى «غرر الفوائد ودرر القلائد» ـ الشريف أبو القاسم علي بن الطاهر المرتضى، بعناية أحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م.

ـ الأمالي النحوية ـ أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب ـ تحقيق هادي حسن حمودي ـ عالم الكتب، بيروت، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة ـ أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ـ أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ـ بعناية محيي الدين عبد الحميد ـ دار إحيار التراث العربي، بيروت.

ـ أنوار التنزيل وأسرار التأويل ـ عبد الله بن عمر البيضاوي ـ دار الكتب العربية الكبرى ـ مصر ـ بدون.

ـ أوضح المسالك ـ عبد الله بن هشام المصري ـ بعناية محمد محيي الدين عبد الحميد ـ دار الجيل، بيروت ـ الطبعة الخامسة ـ ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

ـ الإيضاح ـ الخطيب القزويني ـ مكتبة النهضة، القاهرة، بدون.

ـ الإيضاح العضدي ـ أبو علي الفارسي ـ تحقيق حسن فرهود ـ دار العلوم ـ الرياض، الطبعة الثانية ـ ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

ـ الإيضاح في شرح المفصل ـ أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب ـ تحقيق موسى بناي العليلي ـ مطبعة العاني ـ بغداد ـ ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

ـ البحر المحيط ـ أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

ـ بدائع الزهور في وقائع الدهور ـ محمد بن أحمد بن إياس الحنفي، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، الطبعة الأولى، ١٣١١هـ.

ـ بدائع الفوائد ـ ابن القيم، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون.

ـ البداية والنهاية ـ أبو الفداء ابن كثير الدمشقي، تحقيق مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ـ محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت، بدون.

ـ البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ـ عبد الفتاح القاضي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٤هـ.

ـ البرهان في علوم القرآن ـ بدر الدين محمدالزركشي، تحقيق محمد إبراهيم، دار المعرفة، الطبعة الثانية.

ـ البرهان في أصول الفقه ـ أبو المعالي الجويني، بعناية عبد العظيم الديب، طبع

على نفقة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ، بدون.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي - ابن أبي الربيع، تحقيق عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة - محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، حققه محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- بلوغ الأرب في الواو في لغة العرب - عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مطبعة دار التأليف.

- البيان في غريب إعراب القرآن - أبو البركات الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد ومصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتب، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

- البيان والتبيين - أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الرابعة، بدون.

- تأويل مشكل القرآن - عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، شرحه ونشره أحمد صقر، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

- تاج العروس من جواهر القاموس - محب الدين محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، المطبعة الميرية، مصر ١٣٠٦هـ.

- تاريخ آداب اللغة العربية - جرجي زيدان، مراجعة وتعليق الدكتور شوقي ضيف، دار الهلال.

- تاريخ الأدب العربي - كارل بروكلمان، دار المعارف، مصر، ١٩٧٧م.

ـ تاريخ بغداد ـ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت.

ـ تاريخ الفكر الأندلسي ـ آنجل جنثالث بالنثيا، ترجمة حسين مؤنس، الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية، مكتبة النهضة، مصر، الطبعة الأولى.

ـ التبصرة ـ أبو محمد بن أبي طالب، تحقيق محمدالندوي، الدار السلفية، الهند، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

ـ التبصرة والتذكرة ـ أبو محمد عبد الله الصيمري، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

ـ التبيان في إعراب القرآن ـ أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، بدون.

ـ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ـ أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

ـ تتمة المختصر في أخبار البشر، المعروف بتاريخ ابن الوردي ـ زين الدين عمر بن الوردي، المطبعة الوهبية، ١٢٨٥هـ.

ـ التحصيل من المحصول ـ محمود بن أبي بكر الأرموي، تحقيق عبد الحميد علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

ـ التخمير ـ القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي. بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.

ـ تذكرة الحفاظ ـ محمد بن أحمد الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون.

ـ تذكرة النحاة ـ أبو حيان الأندلسي، تحقيق عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ـ ابن مالك، تحقيق محمد بركات، دار الكاتب العربي، مصر، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

ـ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ـ بدر الدين الدماميني، تحقيق محمد بن عبد الرحمن المفدى، مطبعة الفرزدق بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

ـ تفسير أبي السعود ـ أبو السعود محمد بن محمد العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون.

ـ تفسير غريب القرآن ـ عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م.

ـ تفسير القرآن العظيم ـ أبو الفداء إسماعيل بن كثير، دار المعرفة، بيروت.

ـ التفسير الكبير ـ الفخر الرازي، دار الكتب العلمية، طهران، الطبعة الثانية.

ـ تقريب المقرب ـ أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق محمد جاسم الدليمي، دار الندوة الجديدة، بيروت ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٧م.

ـ تلخيص المفتاح ـ الخطيب القزويني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

ـ التلويح ـ سعد الدين التفتازاني، مكتب ضايع، مطبعة سنده، ١٣١٠هـ.

ـ التكملة والذيل والصلة ـ الحسن بن محمد الصغاني، تحقيق عبد العليم الطحاوي، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠م.

ـ تناوب حروف الجر في لغة القرآن ـ محمد حسن عواد، دار الفرقان، عمّان، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

ـ تهذيب الأسماء واللغات ـ محيي الدين بن شرف النووي، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون.

ـ تهذيب التهذيب ـ شهاب الدين ابن حجر العسقلاني، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٢٥هـ.

ـ تهذيب اللغة ـ أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق عبد السلام هارون، الدار المصرية، مطابع سجل العرب، بدون.

ـ التوابع في النحو العربي ـ محمد يسري زعير، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ـ ابن أم قاسم المرادي، تحقيق عبد الرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الثانية.

ـ التوطئة ـ أبو علي الشلوبين، تحقيق يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي، القاهرة.

ـ تيسير التحرير ـ محمد أمين المعروف بأمير بادشاه، دار الباز، مكة المكرمة، دار الكتب العلمية، بيروت.

ـ جامع البيان في تفسير القرآن ـ أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

ـ الجامع لأحكام القرآن ـ أبو عبد الله القرطبي، تحقيق أحمد البردوني، دار الفكر، بيروت، بدون.

ـ جلاء العينين في محاكمة الأحمدين ـ نعمان بن محمد الآلوسي البغدادي، مطبعة المدني، القاهرة، ١٣٩١هـ/ ١٩٦١م.

ـ الجمل في النحو ـ عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، حققه علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

ـ الجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعراباً ـ فتحي عبد الفتاح الدجني، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

- جمهرة أشعار العرب - أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، دار المسيرة، بيروت، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م، مصورة عن الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية الكبرى ببولاق، ١٣٠٨هـ.

- جمهرة اللغة - محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، مكتبة المثنى، مصورة عن الطبعة الأولى ١٣٤٥هـ.

- الجنى الداني في حروف المعاني - الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق طه محسن، مؤسسة دار الكتب، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.

- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب - علاء الدين الإربلي، مكتبة النهضة المصرية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- الجواهر المضية في طبقات الحنفية - محيي الدين عبد القادر بن محمد بن أبي الوفا القرشي الحنفي، تحقيق عبد الفتاح الحلو، مصور عن مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، دار العلوم، الرياض، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

- حاشية البناني على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع - ابن السبكي، الطبعة الأولى ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م، على نفقة محمد أفندي شاكر الكتبي، مصر.

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، محمد الخضري، دار الفكر، بيروت، بدون.

- حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، بعناية مصطفى حسين أحمد.

- الحجة في القراءات السبع - ابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت - القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٨١م/ ١٤٠١هـ.

- حجة القراءات - أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق سعيد

الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

- الحجة للقراء السبعة - أبو علي الحسن الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوصي، بشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- حروف المعاني - عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة - جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٨م.

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء - أحمد بن عبد الله الأصفهاني، دار الكتاب العربي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- الحماسة - أبو تمام حبيب بن أوس الطائي، تحقيق عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، طباعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

- الحماسة - البحتري، مصور عن مكتبة ليدن، بعناية لويس شيخو اليسوعي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

- الحماسة البصرية - علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري، عالم الكتب، بيروت، بدون.

- الحماسة الشجرية - أبو السعادات هبة الله بن علي الحسيني المعروف بابن الشجري، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٣٤٥هـ.

- الحيوان - أبو عثمان عمرو بن بحر الحاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ـ عبد القادر البغدادي، دار الباز، مكة المكرمة، دار صادر، بيروت.

ـ الخصائص ـ أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.

ـ الخلاف النحوي ـ محمد خير الحلواني، دار القلم العربي، حلب، بدون.

ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه ـ مهدي المخزومي، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٦٠م.

ـ دائرة المعارف الإسلامية ـ نقلها إلى اللغة العربية جماعة من الباحثين، جمادي الثانية ١٣٥٢هـ/ أكتوبر ١٩٣٣م.

ـ الدارس في تاريخ المدارس ـ عبد القادر النعيمي، تحقيق صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

ـ دراسات لأسلوب القرآن الكريم ـ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، بدون.

ـ دراسة تفصيلية لأحوال الجملة العربية ـ صبحي عبد الحميد عبد الكريم، دار الطباعة المحمدية، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

ـ دراسة نحوية في علاقة بعض المسائل الخلافية بكتاب سيبويه ـ عبد الكريم جواد الزبيدي، دار البيان العربي، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ـ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الجيل، بيروت، مصورة عن طبعة دائرة المعارف بحيدرآباد الدكن، الهند، ١١٣٥هـ.

ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع ـ أحمد بن الأمين الشنقيطي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون - أحمد بن يوسف الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- درة الحجال في أسماء الرجال - أبو إلياس أحمد بن محمد الشهير بابن القاضي، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث بالقاهرة، والمكتبة العتيقة بتونس.

- دروس في المذاهب النحوية - عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠م.

- دلائل الإعجاز - عبد القاهر الجرجاني، بعناية محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

- الدليل الشافي على المنهل الصافي - يوسف بن تغري بردي الأتابكي، تحقيق فهيم محمد شلتوت، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، بدون.

- ديوان ابن الدمينة - صنعة أبي العباس ثعلب ومحمد بن حبيب، تحقيق أحمد راتب النفاخ، مكتبة دار العروبة، مصر، مطبعة المدني، مصر، ١٣٧٩هـ.

- ديوان أبي حيان الأندلسي، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٩م.

- ديوان أبي زبيد الطائي، ضمن مجموع «شعراء إسلاميون»، جمعه د. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، بيروت، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

- ديوان أبي نواس، تحقيق أحمد عبد المجيد الغزالي، مطبعة مصر، ١٩٥٣م.

- ديوان الأخطل، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- ديوان الأخطل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون.

- ديوان الأسود بن يعفر - بعناية نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام، مديرية الثقافة العامة، العراق، بدون.

- ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق محمد حسين، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية، بدون.

- ديوان امرىء القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية.

- ديوان أوس بن حجر، تحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر، دار بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٠م.

- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق عزة حسن، دار الثقافة، دمشق، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

- ديوان تأبط شرا وأخباره - جمع وتحقيق علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- ديوان تميم بن أبي بن مقبل - تحقيق الدكتور عزة حسن، وزارة الثقافة بدمشق، ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م.

- ديوان جرير، تحقيق نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بمصر، ١٩٧١م.

- ديوان جميل، تحقيق حسين نصار، مكتبة مصر، الطبعة الثانية، ١٩٦٧م.

- ديوان حاتم الطائي وأخباره، تحقيق عادل سليمان جمال، مطبعة المدني، القاهرة، بدون.

- ديوان حسان بن ثابت - شرح محمد العناني، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٣١هـ.

- ديوان الحطيئة، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون.

- ديوان حميد بن ثور الهلالي - صنعة عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية،

القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ/ ١٩٥١م.

- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس، تحقيق عبد العزيز الميمني، الدار القومية، مصورة عن طبعة دار الكتب سنة ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م.

- ديوان سلام بن جندل، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٨م.

- ديوان شعر ذي الرمة، مطبعة كلية كمبريج، بدون.

- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق وشرح صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، بدون.

- ديوان طرفة بن العبد، تحقيق وتحليل علي النجدي، مكتبة الأنجلو المصرية، بدون.

- ديوان الطرماح، تحقيق عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.

- ديوان طفيل الغنوي، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الكتاب الجديد، الطبعة الأولى، ١٩٦٨م.

- ديوان العباس بن مرداس السلمي - جمعه وحققه يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والإعلام، دار الجمهورية، بغداد ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.

- ديوان العجاج - رواية الأصمعي وشرحه، تحقيق عزة حسن، مكتبة دار الشرق، بيروت، بدون.

- ديوان عدي بن زيد العبادي - جمع وتحقيق محمد جبار المعيبد، شركة دار الجمهورية، بغداد، ١٩٦٥م.

- ديوانا عروة بن الورد والسموأل - دار صادر بدون، دار بيروت، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

ـ ديوان علقمة بن عبدة الفحل، تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب، دار الكتاب العربي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ/ ١٩٦٩م.

ـ ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار صادر، بيروت، بدون.

ـ ديوان عمير بن شيم القطامي، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٠م.

ـ ديوان عنترة، تحقيق محمد سيد مولوي، المكتب الإسلامي، ١٩٦٤م.

ـ ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق حسين نصار، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.

ـ ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م.

ـ ديوان كثير عزة ـ جمعه وشرحه أسامة عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

ـ ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

ـ ديوان ليلى الأخيلية ـ جمع وتحقيق خليل إبراهيم عطية، جليل عطية، دار الجمهورية، بغداد، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

ـ ديوان مجنون ليلى ـ جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر، دار مصر، بدون.

ـ ديوان مسكين الدارمي ـ بعناية عبد الله الجبوري وخليل إبراهيم عطية، دار البصري، ١٣٨٩هـ/ ١٩٧٠م.

ـ ديوان النابغة الذبياني، تحقيق وشرح كرم البستاني، دار صادر ـ دار بيروت، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.

- ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، ١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م.

- ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي - أبو المحاسن الحسين الدمشقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ضمن مجموعة ذيول على تذكرة الحفاظ.

- الذيل والتكملة - محمد بن محمد بن عبد الله المراكشي، تحقيق محمد بن شريفة، دار الثقافة، بيروت.

- الرد على النحاة - ابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، بدون.

- رسائل في اللغة، تحقيق وتعليق إبراهيم السامرائي، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٤م.

- رسالة الغفران - أبو العلاء المعري، تحقيق بنت الشاطىء، دار المعارف بمصر، بدون.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني - أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه - مازن المبارك، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٤م.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني - أبو الفضل محمود الألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون.

- الروض الأنف في تفسير ما اشتمل عليه حديث السيرة النبوية لابن هشام - أبو القاسم السهيلي، المطبعة الجمالية، ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م.

- روضة الناظر وجنة المناظر - ابن قدامة المقدسي، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- الزاهر في معاني كلمات الناس - أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق حاتم صالح الضامن، وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية، دار الرشيد، ١٢٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

- سر صناعة الإعراب - أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي - الوزير أبو عبيد البكري، بعناية عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٦م.

- سنن ابن ماجه - محمد بن يزيد بن ماجه، تحقيق محمد الأعظمي، شركة الطباعة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- سنن أبي داود - أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، عناية محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون.

- سنن الدارمي - عبد الله الدارمي، دار الفكر، القاهرة، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

- سنن النسائي - أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون.

- سير أعلام النبلاء - شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- سيرة النبي ﷺ - عبد الله بن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب - عبد الحي بن العماد الحنبلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون.

- شرح أدب الكاتب - أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي، تقديم مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون.

- شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك - بهاء الدين عبد الله بن عقيل، دار العلوم الحديثة، بيروت، الطبعة الرابعة عشر، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

- شرح ابن الناظم لألفية ابن مالك - أبو عبد الله بدر الدين بن مالك، تحقيق عبد الحميد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت بدون.

- شرح أبيات سيبويه - أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، تحقيق محمد سلطاني، دار المأمون، دمشق، بيروت، ١٩٧٩م.

- شرح أبيات سيبويه - أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق زهير زاهد، عالم الكتب بدون، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر - أبو علي الفارسي، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

- شرح أبيات مغني اللبيب - عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد دقان، دار المأمون، دمشق - بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

- شرح اختيارات المفضل - الخطيب التبريزي، تحقيق فخر الدين قباوة، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

- شرح أشعار الهذليين - الحسن بن الحسين السكري، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني، مصر، بدون.

- شرح ألفية ابن معطي - عبد العزيز بن جمعة الموصلي، تحقيق علي الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- شرح التسهيل - جمال الدين عبد الله بن مالك الأندلسي، تحقيق عبد الرحمن السيد، محمد المختون، هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

- شرح التصريح على التوضيح - خالد الأزهري، دار الفكر، بيروت.

- شرح جمل الزجاجي - ابن عصفور علي بن عبد المؤمن، تحقيق صاحب أبو جناح، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، بدون.

- شرح جمل الزجاجي - ابن هشام الأنصاري، تحقيق علي محسن عيسى، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- شرح ديوان أبي الطيب المتنبي - أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، بعناية مصطفى السقا وآخرين، دار الفكر، بيروت، بدون.

- شرح ديوان أمية بن أبي الصلت، قدم له وعلق عليه سيف الدين الكاتب وأحمد عصام كاتب، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون.

- شرح ديوان جرير - محمد إسماعيل الصاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون.

- شرح ديوان حسان بن ثابت - عبد الرحمن البرقوقي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٩م.

- شرح ديوان الحماسة - التبريزي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي.

- شرح ديوان الحماسة - أبو علي أحمد بن محمدالمرزوقي، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٨م.

- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى - صنعة أحمد ثعلب، دار الكتب المصرية، ١٣٧٣هـ/ ١٩٤٤م.

- شرح ديوان علقمة الفحل، السيد أحمد صقر، المطبعة المحمودية بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٥٣هـ/ ١٩٢٥م.

- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي - محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م.

- شرح ديوان الفرزدق ـ عبد الله الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٦م.

- شرح ديوان كعب بن زهير ـ صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، مطبعة دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م.

- شرح سقط الزند ـ التبريزي، تحقيق مجموعة من العلماء، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م.

- شرح شذور الذهب ـ عبد الله بن هشام الأنصاري، بعناية عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة، دمشق، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- شرح شواهد الشافية، مع شرح الشافية ـ عبد القادر البغدادي، تحقيق مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

- شرح شواهد المغني ـ جلال الدين السيوطي، بعناية محمد محمود الشنقيطي، لجنة التراث العربي، دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون.

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ـ عبد الله بن مالك، تحقيق عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ـ أبو بكر محمد بن قاسم الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية.

- شرح القصائد السبع المشهورات ـ أبو جعفر النحاس، تحقيق أحمد مطلوب، دار الحرية للطباعة ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

- شرح القصائد العشر ـ الخطيب التبريزي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الأصمعي، حلب، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٧م.

- شرح قصيدة كعب بن زهير ـ عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق محمود حسن أبو خاجي، مؤسسة علوم القرآن، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- شرح قطر الندى - عبد الله بن هشام الأنصاري، بعناية محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.

- شرح الكافية الشافية - جمال الدين عبد الله بن مالك، تحقيق عبد المنعم هريدي، دار المأمون، دمشق - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- شرح الكافية لابن الحاجب - رضي الدين الإستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- شرح الكافية - محمد بن إبراهيم بن جماعة، حققه محمد عبد المجيد، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

- شرح الكوكب المنير - عبد العزيز بن علي الفتوحي الحنبلي، تحقيق محمد الزحيلي، نزيه حماد، مطبوعات جامعة أم القرى مكة المكرمة، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- شرح اللمع - ابن برهان العكبري، تحقيق فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- شرح المعلقات السبع - الحسين بن أحمد الزوزني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة محمد صبح، بدون.

- شرح المفصل - موفق الدين يعيش بن يعيش، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة.

- شرح المقدمة المحسبة - طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم، الطبعة الأولى، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٧٦م.

- شرح المقرب لابن عصفور - علي فاخر، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

- شرح الوافية نظم الكافية - أبو عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب النحوي، تحقيق موسى بنّاي العليلي، مطبعة الآداب، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

- شروح التلخيص، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، بدون.

- شعراء النصرانية - جمعه وصححه لويس شيخو اليسوعي، مطبعة الآباء المرسلين اليسوعيين، بيروت، ١٩٢٦م.

- شعر ابن ميادة - جمعه وحققه حنا جميل حداد، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٢هـ.

- شعر الأحوص الأنصاري - جمع وتحقيق إبراهيم السامرائي، مطبعة النعمان، النجف، ١٣٨٨هـ/ ١٩٤٤م.

- شعر الأخطل، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الأصمعي بحلب، الطبعة الأولى، ١٩٧١م/ ١٣٩١هـ.

- شعر الراعي النميري، تحقيق نوري حمودي القيسي وهلال ناجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

- شعر عبد الله بن الزبير الأسدي - جمع د. يحيى الجبوري، دار الحرية، بغداد، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

- شعر عمرو بن شأس - يحيى الجبوري، مطبعة الآداب، العراق، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.

- شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي - جمع مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- شعر النابغة الجعدي، المكتب الإسلامي بيروت - دمشق، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

- الشعر والشعراء - عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق أحمد شاكر، دار المعارف بمصر، ١٩٦٦م.

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل - محمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق عبد الله البركاتي، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- شواهد أبي حيان في تفسيره - صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

- شواهد التوضيح والتصحيح - جمال الدين عبد الله بن مالك الطائي، تحقيق محمد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- الصاحبي في فقه اللغة - أحمد بن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، بدون.

- الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية - إسماعيل بن حماد الجوهري، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- صحيح البخاري - أبو عبد الله محمد البخاري، دار الباز، مكة المكرمة، بدون.

- صحيح مسلم - مسلم بن الحجاج، دار المعرفة، بيروت بدون.

- صفة الصفوة - أبو الفرج ابن الجوزي - تحقيق محمود فاخوري، دار المعرفة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- ضرائر الشعر - علي بن عبد المؤمن بن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

- الضرائر في اللغة العربية - محمد عبد الله جبر، دار المعارف، مصر، ١٩٨٠م.

- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع - محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون.

- طبقات الشافعية ـ جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي، تحقيق عبد الله الجبوري، دار العلوم، الرياض، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨١م.

- طبقات الشافعية الكبرى ـ تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، بدون.

- طبقات المفسرين ـ محمد بن علي الداوودي، بعناية لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت.

- طبقات النحاة واللغويين ـ تقي الدين ابن قاضي شهبة، تحقيق محسن عياض، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٤م.

- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ـ يحيى بن حمزة العلوي اليمني، مطبعة المقتطف، مصر، ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م.

- الظروف الزمانية في القرآن الكريم ـ بشير زقلام، الدار الجماهيرية، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ/ ١٩٨٦م.

- ظهر الإسلام ـ أحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الرابعة، ١٩٦٦م.

- عجائب الآثار في التراجم والأخبار ـ عبد الرحمن الجبرتي، المطبعة الأزهرية، ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م.

- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين ـ محمد بن أحمد الفاسي، تحقيق فؤاد سيد، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م.

- العقد الفريد ـ أحمد بن محمد بن عبد ربه ـ تحقيق عبد المجيد الترحيني، مكتبة المعارف، الرياض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م.

- عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد ـ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق أحمد تمام وسيد حلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى،

١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

ـ العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ـ أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، الطبعة الرابعة، ١٩٧٢م.

ـ عنوان الدراية بمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية ـ أبو العباس أحمد بن أحمد الغبريني، تحقيق عادل نويهض، منشورات لجنة التأليف والترجمة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٩م.

ـ العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية ـ عبد القاهر الجرجاني، مع شرحه للشيخ خالد الأزهري، تحقيق البدراوي زهران، دار المعارف، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

ـ غاية النهاية في طبقات القراء ـ محمد بن محمد بن الجزري، بعناية ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

ـ فتح الباري، شرح صحيح البخاري ـ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، إشراف الشيخ عبد العزيز بن باز، دار الفكر، بيروت، بدون.

ـ الفرائد الجديدة ـ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق عبد الكريم المدرس، وزارة الأوقاف بالعراق، بدون.

ـ الفصول الخمسون ـ زين الدين ابن معطي المغربي، تحقيق محمود الطناحي، مكتبة الإيمان، عن عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، بدون.

ـ الفعل زمانه وأبنيته ـ إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.

ـ فقه اللغة ـ علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، بدون.

ـ فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والسلسلات ـ عبد الحي

بن عبد الكبير الكتاني، بعناية إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- الفوائد الضيائية - نور الدين عبد الرحمن الجامي، تحقيق أسامة الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- فوات الوفيات - محمد بن شاكر الكتبي، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٤م.

- في أصول النحو - سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- في النحو العربي: نقد وتوجيه - مهدي المخزومي، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٤م.

- القاموس المحيط - مجد الدين الفيروزآبادي، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

- القواعد والفوائد الأصولية - ابن اللحام، دار الباز، مكة المكرمة، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- القياس في النحو - منى إلياس، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- الكافية في النحو - أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب، تحقيق طارق نجم عبد الله، دار الوفاء، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

- الكامل في اللغة والأدب - أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر. بدون.

- الكتاب - أبو بشر عمرو بن قنبر سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، بدون.

- الكتيبة الكامنة في من لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الرابعة - لسان الدين الخطيب، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، بدون.

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل - جار الله الزمخشري، دار المعرفة، بيروت، بدون.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها - أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- كشف المشكل في النحو - علي بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني المعروف بحاجي خليفة، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، بدون.

- الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري - الكرماني، مؤسسة المطبوعات الإسلامية، القاهرة، بدون.

- اللامات - أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، المطبعة الهاشمية بدمشق، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

- لباب الإعراب - تاج الدين محمد بن محمد الإسفراييني، تحقيق بهاء الدين عبد الرحمن، دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

- لسان العرب - جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، دار صادر، بيروت.

- اللمع في أصول الفقه - إبراهيم بن علي الشيرازي، بعناية محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

ـ اللمع في العربية ـ أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق حامد المؤمن، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

ـ ما لم ينشر من الأمالي الشجرية ـ أبو السعادات هبة الله بن علي المعروف بابن الشجري، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

ـ المبسوط في القراءات العشر ـ أبو بكر أحمد الأصبهاني، تحقيق سبيع الحاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دار القلم بجدة، ومؤسسة علوم القرآن بدمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

ـ مجاز القرآن ـ أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق محمد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

ـ مجالس ثعلب ـ أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، النشرة الثانية.

ـ مجالس العلماء ـ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

ـ مجمع الأمثال ـ أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق محمد إبراهيم، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

ـ مجمل اللغة ـ أحمد بن فارس، تحقيق هادي حسن حمودي، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

ـ مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، بعناية وليم بن الورد، المكتب التجاري، بيروت.

ـ مجموع مهمات المتون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٣٦٩هـ/ ١٩٤٩م.

ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ـ أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح شلبي، دار سزكين، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

ـ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ـ عبد الحق بن غالب بن عطية، تحقيق المجلس العلمي بفاس، توزيع مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

ـ المحصول في أصول الفقه ـ فخر الدين محمد بن عمر الرازي، تحقيق طه جابر العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

ـ المحكم والمحيط الأعظم ـ علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق مصطفى السقا وحسين نصار، شركة مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م.

ـ مختار الشعر الجاهلي ـ شرح وتحقيق مصطفى السقا، دار العلم للجميع، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

ـ المختصر في أخبار البشر ـ عماد الدين إسماعيل أبو الفداء، المطبعة الحسينية بمصر، الطبعة الأولى.

ـ مختصر في شواذ القرآن ـ الحسين بن أحمد بن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، بدون.

ـ المخصص ـ علي بن إسماعيل بن سيده، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٢٠هـ.

ـ مدرسة التفسير في الأندلس ـ مصطفى إبراهيم المشيني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

ـ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ـ مهدي المخزومي، شركة

مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م.

- المدارس النحوية - شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الرابعة.

- المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة - مصطفى عبد العزيز السنجرجي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- مراتب النحويين - أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٤هـ.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها - جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك وآخرين، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة.

- المسائل البصريات - أبو علي الفارسي، تحقيق الشاطر أحمد محمد، مطبعة المدني بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- المسائل البغداديات - أبو علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، بدون.

- المسائل الحلبيات - أبو علي الفارسي - تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- المسائل العسكرية - أبو علي الفارسي، تحقيق محمد أحمد، مطبعة المدني، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.

- المسائل العضديات - أبو علي الفارسي، تحقيق علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، مكتبة النهضة الحديثة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- المسائل المنثورة - أبو علي الفارسي، تحقيق مصطفى الحيدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، بدون.

- المساعد على تسهيل الفوائد - بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق محمد بركات، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

- المستصفى من علم الأصول - أبو حامد الغزالي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى عن المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، ١٣٢٤هـ.

- مستفاد الرحلة والاغتراب - القاسم بن يوسف التجيبي السبتي، تحقيق عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب، بتونس، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

- المسند - أحمد بن حنبل، بعناية محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- المسودة في أصول الفقه - آل تيمية، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة، بدون.

- مشكل إعراب القرآن - مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

- مصرع التصوف - برهان الدين البقاعي، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٣م.

- مع المكتبة العربية - عبد الرحمن عطية، دار الأوزاعي، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- معاني الحروف - أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ١٩٨٤م.

- معاني القرآن - أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تحقيق فائز فارس، دار البشير ودار الأمل، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

- معاني القرآن - أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

ـ معاني القرآن وإعرابه ـ أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

ـ المعاني الكبير في أبيات المعاني ـ عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تصحيح سالم الكرنكوي، دار النهضة الحديثة، بيروت، ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٣م.

ـ معترك الأقران في إعجاز القرآن ـ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي.

ـ المعتمد في أصول الفقه ـ أبو الحسين البصري، بعناية خليل الميس، دار الباز، مكة المكرمة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

ـ معجم الأدباء ـ ياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت بدون.

ـ معجم البلدان ـ ياقوت بن عبد الله الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

ـ معجم الشعراء ـ المرزباني، ومعه المؤتلف والمختلف للحسن بن بشر الآمدي، مكتبة القدس، ١٣٥٤هـ.

ـ معجم الشواهد العربية ـ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

ـ معجم شواهد النحو الشعرية ـ حنا حداد، دار العلوم، بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

ـ معجم الشيوخ ـ محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق بالطائف، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

ـ معجم المصطلحات النحوية والصرفية ـ د. محمد سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي - مجموعة من المستشرقين، دار الدعوة، إسطنبول، ١٩٨٦م.

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم - محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون.

- معجم مقاييس اللغة - أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

- معجم المؤلفين - عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون.

- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار - شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق بشار معروف وشعيب الأرناؤوط وصالح عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار - لسان الدين بن الخطيب، تحقيق محمد كمال شبانة، صندوق إحياء التراث الإسلامي المشترك بين السعودية والإمارات، بدون.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب - عبد الله بن هشام الأنصاري، عناية محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم - أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده، تحقيق كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة، القاهرة، بدون.

- مفتاح العلوم - أبو يعقوب يوسف بن محمدالسكاكي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى.

- المفردات في غريب القرآن - أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصبهاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي،

القاهرة، الطبعة الأخيرة، ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م.

- المفصل في علم العربية - أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية.

- المفضليات - المفضل الضبي، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المأمون، دمشق - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٦٤م.

- المقتصد في شرح الإيضاح - عبد القاهر الجرجاني، تحقيق كاظم المرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.

- المقتضب - أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، بدون.

- المقدمة الجزولية - أبو موسى عيسى الجزولي، تحقيق شعبان محمد، مطبعة أم القرى بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

- المقرب - علي بن مؤمن بن عصفور، تحقيق أحمد الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

- الملخص في ضبط قوانين العربية - ابن أبي الربيع، تحقيق علي الحكمي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، لم تذكر دار النشر.

- الممتع في التصريف - علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

- المنازل والديار - أسامة بن منقذ، تحقيق مصطفى حجازي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٨م.

- المنجد في اللغة - أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي المشهور بكراع النمل، تحقيق أحمد مختار عمر وضاحي عبد الباقي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.

ـ المنصف ـ أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.

ـ الموفي في النحو الكوفي ـ صدر الدين الكنغراوي، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق.

ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال ـ أبو عبد الله محمد الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.

ـ نتائج الفكر في النحو ـ أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق إبراهيم البنا، دار الرياض.

ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ـ يوسف بن تغري بردي الأتابكي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، مصورة عن طبعة دار الكتب. .

ـ النحو الوافي ـ عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.

ـ نزهة الطرف في علم الصرف، مع الأنموذج في النحو والإعراب في قواعد الإعراب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

ـ النشر في القراءات العشر ـ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي المعروف بابن الجزري، تحقيق علي الضباع، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون.

ـ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ـ أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

ـ النقائض بين جرير والفرزدق ـ أبو عبيدة معمر بن المثنى، بعناية محمد إسماعيل الصاوي، مطبعة الصاوي، القاهرة، ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٥م.

ـ النكت الحسن في شرح غاية الإحسان ـ أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى،

١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- النكت في تفسير كتاب سيبويه - أبو الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمري، تحقيق زهير سلطان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- نكت الهميان في نكت العميان - صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، بعناية أحمد زكي باشا، مكتبة التوعية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي، مصورة عن المطبعة الجمالية بمصر سنة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.

- النوادر في اللغة - أبو زيد الأنصاري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

- نيل الابتهاج بتطريز الديباج - أبو العباس أحمد بن أحمد المعروف ببابا التنبكتي، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون.

- هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين - إسماعيل باشا البغدادي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة بدون.

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية - جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تصحيح محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة، بيروت بدون.

- الوافي بالوفيات - صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، بعناية س. ديدرينغ، دار النشر فرانزشتايز، جمعية المستشرقين الألمانية، الطبعة الثانية، ١٣٨٩هـ/ ١٩٧٠م.

- الوحشيات «الحماسة الصغرى» - أبو تمام حبيب بن أوس الطائي، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار المعارف، مصر، ١٩٦٣م.

- الوصول إلى الأصول - أحمد بن علي بن برهان الدين البغدادي، تحقيق عبد الحميد علي أبو زنيد، مكتبة المعارف بالرياض، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٣م.

- الوفيات - أبو المعالي محمد بن رافع السلامي، تحقيق صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- الوفيات - أحمد بن حسن بن الخطيب الشهير بابن قنفذ، تحقيق عادل نويهض، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٧١م.

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - أحمد بن خلكان، حققه إحسان عباس، دار إحياء التراث العربي، دار صادر، بيروت بدون.

ثالثاً: الدوريات:

- مجلة مجمع اللغة العربية في مصر، الأعداد: ٣٠، ٣١، ٣٣.

- مجلة كلية اللغة العربية بالرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الثالث.

- مجلة كلية اللغة العربية بالرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد السابع، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

- مجلة معهد المخطوطات العربية، الكويت المجلد ٢٦، الجزء الثاني.

- مجلة المنهل السعودية، المجلد السابع، الجزء العاشر، السنة السابعة، محرم ١٣٦٦هـ/ ديسمبر ١٩٤٦م.

- مجلة المورد، المجلد الثاني، العدد الثاني، ١٩٧٣م.

- مجلة الدراسات الإسلامية، باكستان، العدد الأول، ١٢٩٨هـ.

- مجلة العربي بالكويت، العدد ١٢٩، جمادى الأولى، عام ١٣٨٩هـ/ أغسطس آب ١٩٦٩م.

- مجلة كلية الآداب والتربية بجامعة الكويت، العدد الثاني، ديسمبر عام ١٩٧٢م.

الفهارس

أولاً - فهرس الآيات القرآنية

٣٦	١٠٠
٣٩	٢٣١
٤٠، ٤٧، ١٢٢	٦٩
٤٥	٧٥٦
٤٩	٨٣٨
٥٣	٥٩١
٥٤	٧٤٣
٦٤	٥٣
٦٩	٧٦١
٧١	٤٨١
٧٤	٥٥٣
٧٤	٥٦٧
٧٦	٨٥٠
٨٢	٢٣١
٨٣	٨١٦
٨٥	٦١
٩٥	٤٢١
١٠١	٩٧
١٠٢	٤٥٨
١٠٦	٤٩٦
١٠٩	٤٦٩
١١٦	٣٢١
١١٧	٧٤٢
١١٩	٨٥٠
١٢٥	٦٣١
١٣٠	١٤٠
١٣٢	٦٣٢
١٣٥	٩٢

١٤٤	٦٥٨
١٤٥	٧١٠
١٤٨	٧٤٣
١٥٠	١٦٩
١٥٦	٥٦٠
١٦١	٣٩٢
١٦٣	٥٥٧
١٦٦	٨٥٥
١٦٧	٦٩٥
١٧١	١٧٥
١٧٢	٦٦٣
١٧٧	٢٠١
١٨٠	٨٤٥
١٨٤	٣٩٩
١٩٤	٣٢٤
١٩٥	٥٠٣
١٩٦	٢٢٦
١٩٨	٧٦٥
١٩٩	٤٥٠
٢٠٠	٨٥٧
٢٠٤	٢٢٦
٢١٤	٣٦٠
٢١٧	٢٩٦
٢٢٦	٢٢٦
٢٣٣	١٤٤
٢٣٥	١٤٤
٢٤٣	١٠٨
٢٤٦	٦٢٣

	٤٠	٣٧٧
	٦٠	٥٥٤
	٦٢	٧١١
	٦٥	١٩٤
	٦٧	٣٢٤
	٩٢	١٤٨
	١٠٢	٤٩٠
	١١٧	١٩٠
	١١٨	٥٩٥
	١٢٢	٤٢٩
يونس	٤	٨٩
	١٣	٣٦٥
	٢١	٣٤٨
	٢٧	١٣٨
	٣٧	٤٢٩
	٣٨	٦١٤
	٤٦	٦٠١
	٦٢، ٦٣	٢٥٦
هود	١، ٢	٦٣٣
	٨	٢٠٧
	١٤	٥٠١
	١٥	٤٣٧
	١٦	١٩٤
	٣٦	٤١٩
	٤٢	١١٣
	٤٢	٦٩
	٦٢	٥٦٠
	٦٦	٥٩٣

	٧٤	٤٩٧
الشعراء	٢٠	٧٠٤
	٥١	٤٠٧
	٩٩	٢٨٦
	١٠٢	٦٩٥
	٢٢١	٤٦٢
	١٧٦	٧٤١
	١٨٦	٥٦٩
	١٠، ١١	١٦٩
النمل	٩، ١٠	٣١٢
	٢٠	٨٤٢
	٢٥	٦٦
	٤٣	٧٦٥
	٤٨	٣٧١
	٦٧	٢٨٧
القصص	١٧	٤٢٥
	٣٠	٦٣٣
	٣١	٧٢
	٥٨	١٤٠
العنكبوت	١	٧١٣
	٣١	٦٢١
	٣٣	٦٢١
	٦٠	٣٨٩
	١٠	٧٦١
الروم	٣٦	٣٣٨
	٥٦	٨١٣
لقمان	١٣	٦١٨
	٢٧	٢١٧

ثانياً: فهرس الأحاديث

ثالثاً: فهرس الأشعار

رابعاً ـ فهرس الأعلام:

(١) الرقم الذي بين قوسين علامة على أن العلم مترجم له في القسم الأول «أبو حيان وتفسيره البحر المحيط».

خامساً: فهرس المسائل النحوية:

سادساً ـ فهرس الموضوعات

الموضوع | الصفحة